

نقابة المحامين الاهلية

المحاماة

فهرست

السنة الثامنة

١٩٢٧—١٩٢٨

المطبعة: العصرية بمصر

فهرست السنة الثامنة

مقالات وابحاث

- ١ - نبذة عن فضل المغفور له سعد زغلول باشا في تأسيس نقابة المحامين مذ كان ناظرًا للحقانية لحضرة الأستاذ عزيز خانكي بك (عدد ١ - ص -)
- ٢ - بحث في علم النفس الشرعي وكشف الجرائم قسم ثاني لحضرة محمد بك فتحي وكيل نيابة مصر (عدد ١ - ص ١)
- ٣ - بحث في الحراسة القضائية لحضرة الأستاذ اسماعيل افتدى مجدى المحامى (عدد ١ - ص ١٢٧)
- ٤ - بحث في مدى معارضة المدعى المدنى في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بالالوجه لاقامة الدعوى العمومية لحضرة الأستاذ على بك زكى العرابى رئيس محكمة مصر الابتدائية الأهلية (عدد ٢ - ص ١٤١)
- ٥ - بحث في حقوق المشتري ومقرر الزيادة في اجراءات البيع الجبرى - قدأ لحكم محكمة النيابة الجزئية الأهلية الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤ - لحضرة الأستاذ صليب سامى بك رئيس تحرير المجلة السابق (عدد ٢ - ص ١٤٨)
- ٦ - بحث في المشتري الشفيح كغيره من الشفعااء استحقاقاً ومزاوجة - لحضرة الأستاذ حامد فهمى بك (عدد ٣ - ص ٢٦١)
- ٧ - بحث في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية (أصل الوقف) لحضرة الأستاذ صليب سامى بك (عدد ٣ - ص ٢٧٦)

- ٨ - { بحث في حكم الاتفاقات المتعلقة بالاموال في حق
الخلف بسبب خاص - لحضرة الأستاذ حامد
فهمي بك } (عدد ٤ و ٥ - ص ٤٢٣)
- ٩ - { بحث في مسئولية الآباء والأمهات والقامة
والأوصياء عن أعمال الصبي أو المحجور عليه لحضرة
الأستاذ محمد بك فؤاد حسني القاضي بالمحاكم المختلطة } (عدد ٤ و ٥ - ص ٤٤٦)
- ١٠ - { بحث في التسجيل (اشهار التصرفات العقارية)
لحضرة الأستاذ صليب سامي بك } (عدد ٦ و ٧ - ص ٦٤١)
- ١١ - { بحث في الوجه الرابع للائتماس (الحصول بعد
الحكم على ورقة قاطعة كانت محجوزة بفعل
الخصم لحضرة الأستاذ احمد افندي منيب المحامي } (عدد ٨ و ٩ - ص ٨٢٧)
- ١٢ - { بحث في حق امتياز المؤجر على اثاث العين
المستأجرة لحضرة الأستاذ عياد سعد افندي المحامي } (عدد ٨ و ٩ - ص ٨٤٤)
- ١٣ - { بحث قانوني في دعوى الصورية لحضرة الأستاذ
صليب سامي بك } (عدد ١٠ - ص ٩٤٧)

أ - ب

- ١ أب . فاسد الرأي . بيع عقار . ولى .
تصرفاته . شرط الخيرية . عدم فاذا
البيع . حق الولد ، في قضاة عند
البلوغ .

- ٢ (استئناف مصر — ٥ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٧ و ٦ ص ٧٩٤ نمرة ٤٨٤)
أب . بيع . وصية . بيع الأب لابنه
القاصر . قبول الأم الشراء عن القاصر
صحیح . شروط لا تتفق مع ماهية
البيع . اشتراطها في غير صالح البائع .
لا تأثير لها في صحة البيع .

- (استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٧ نمرة ٥٥٦)

أ - ت

- ٣ أتعاب محاماه . تقديرها . تقلم . ميعاد .

- (استئناف مصر — ١٩ سبتمبر سنة
١٩٢٥ عدد ١ ص ٣٥ نمرة ١٣)

- ٤ أتعاب خير . تحكيم . انتهاء مدته .
تقدير أتعاب الخير . عدم الاختصاص .

- (استئناف مصر — ٢ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٠١ نمرة ٣٢٨)

- ٥ أتعاب خير . تقديرها . معارضة .

- نزاع في المبلغ المقدر . مادة ٢٣٤

- مرافعات . ميعادها . شكلها . نزاع في

- وجوب الاتعاب . سقوط حق فيها .

- دعوى عادية . سقوط حق الخير في
اتعابه . عدم انطباق المادة ٣٨٩ .
عدم تنفيذ أمر التقدير في الستة شهور .
عدم سقوطه .

- (البيان الجزئية — ٢٧ مارس سنة
١٩٢٤ عدد ٤ و ٥ ص ٥٧١ نمرة ٣٧٣)

- ٦ إتلاف زراعة . القصد الجنائي .
الاضرار بالغير . زراعة متنازع عليها .
عدم توفر الركن المعنوي . لا جريمة .
(تقض اهل — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٦ و ٧ ص ٧٤١ نمرة ٤٤٤)

أ - ث

- ٧ آثار قديمة . رخصة . سرقة .
(الاقصر الجزئية — ٢٥ يونيو سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٨٩ نمرة ٥١)

- ٨ اثبات . قرائن . دفاتر تجارية .
(استئناف مختلط — ٣ يناير سنة
١٩٢٥ عدد ١ ص ١١٣ نمرة ٧٦)

- ٩ اثبات بين تاجرين . بينة . الاتفاق
على طريقة خاصة للاثبات . مخالفة
أحدها للاتفاق . الرجوع الى الطريقة
القانونية .

- (استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٠ نمرة ١٣٣)

- ١٠ اثبات . دين للمدين على الدائن . وفاة

- الدين . مقدمة اثبات بالكتابة . بينة .

- (جرجا الجزئية الاهلية — ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٢٦ عدد ٤ و ٥ ص ٥٨٥ نمرة
٣٨٢)

١١	اثبات اسلام شخص . المحاكم الشرعية . اختصاص .	١٨	أجانب . الدول المتمتعة بالامتيازات . الدول غير المتمتعة بها . اختصاص المحاكم المختلطة . حكم القضاء الاهلى . أثره فى حق الاجنبى . الاجانب العثمانيون أصلا .
	(استئناف مصر — ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٧ نمرة ٥٥٥)		(استئناف مختلط — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٢٧ نمرة ١٨٤)
	١-ج	١٩	اجارة . حق امتياز المؤجر . نزاحم الدائنين . حق الامتياز على محصول السنة الجارية . مدى حق الامتياز . الاجارة لمدة سنوات . مداه . عقد تجديد الاجارة . عدم جواز التوسع .
١٢	اجارة . تجديدها . عقد جديد . اجارة صادرة من عموم الشركاء . عدم رغبة أحد الشركاء فى التجديد .		(مصر الاهلية — ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٦٥ نمرة ٣٤)
١٣	اجارة . قانون قيد أجور الامكنة . دعوى استرداد ما دفع زيادة .	٢٠	اجارة . حق شخصى . مستأجر . دعوى منع تعرض الغير . لا يملكها المستأجر . حقه قاصر على ضمان المؤجر .
	(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٦٨ نمرة ٣٥)		(مصر الاهلية — ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٦٤ نمرة ٢٦١)
١٤	اجارة . أرض زراعية . مسئولية المستأجر .	٢١	اجارة . تعرض للمستأجر . حق الاخير فى تخفيض الایجار . شرط ابلاغ التعرض للمؤجر .
	(استئناف مختلط — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ١ ص ١١٢ نمرة ٧٣)		(جرجا الجزئية — ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨٧ نمرة ٢٧٤)
١٥	اجارة . سطح الدار . تليفون . تلفراف .	٢٢	اجارة . تجديد بها بالسكوت . كفالة . زوالها . قانون أجور الاماكن . استمرار الاجارة . زوال الكفالة .
	(بروكسل — ٩ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ١٢٤ نمرة ٩٦)		(البدارى الجزئية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٩٩ نمرة ٢٨٦)
١٦	اجارة . كهرباء . ففقات .		
	(تورنيه — ٧ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ١٢٥ نمرة ٩٧)		
١٧	اجارة . قائمة المزداد .		
	(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٤ نمرة ١٣٨)		

أقباط . اختصاص المجلس الملى .
دعاوى الارث . اختصاص المحاكم
الشرعية . رفعها للمجالس المالية .
اتفاق المتقاضين . تحكيم .

(استئناف مصر — ١١ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٤ نمرة ٥٥٢)

ا - خ

اختصاص . دكرتو سنة ١٨٩٢ .
الحكومة ووزارة الاوقاف . ادخلها
خصمين .

(بيا الجزئية — ٢٧ اكتوبر سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٨٦ نمرة ٤٨)

اختصاص . معارضة في تنفيذ حكم .
تفسير الحكم . اشكال في التنفيذ .
دعوى مستعجلة .

(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٣ نمرة ١٣٧)

اختصاص المحاكم الاهلية على وجه
عام . اختصاصها على وجه خاص .
شركة المحاصة . عقد أحد الشركاء مع
الغير . يلزمه وحده . افلاس الشريك
التالى لا تأثير له . الدفع بعدم
الاختصاص . ابدائه قبل الدفع
الاخرى . مادة ٦١ تجارى . مادة
١٣٤ مراقبات .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩٥ نمرة ١٤٥)

استئجار الكفيل من الباطن اثره .
في الكفالة .

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٢ نمرة ٣١٣)

اجارة منقول . عيب خفى . شرط عدم
الضمان .

(نقض فرنسا — ٣ يونيو سنة ١٩٢٦
عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٠ نمرة ٤٢٢)

اجارة أشخاص . التزام مصحوب
بشرط جزائى . تعويض . مشروط
في حالة الرقت . طلب تعويض بسبب

الرفت في وقت غير لائق . رفض .
مستخدم . حصته في الارباح . حق

امتياز . مستخدم . افلاس . قوة قاهرة .

(نقض فرنسا — ٢ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٠ نمرة ٤٢٤)

اجارة . التنازل عنها . شرط اجارة
المؤجر . مدى هذا الشرط .

(نقض فرنسا — ١٦ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢١ نمرة ٤٢٨)

اجارة . تأجير من الباطن . عدم
تصريح المالك كتابة . تنازل عن
الاجارة . حرمان . تصف .

(استئناف رين الفرنسية — ١٩ يولي
سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٤ نمرة
٤٣٦)

ا - ح

أحوال شخصية . اختصاص . نسب .

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

- ٣١ اختصاص القاضى الجزئى . تعديل .
نصابه بعد الحكم وقبل الفصل فى
الاستئناف . إلغاء الحكم عملاً بالقانون
الجديد . مصاريف الدعوى .
(مصر الاهلية — ٢١ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٠٤ نمرة ١٥٠)
- ٣٢ اختصاص قاضى الامور المستعجلة .
اشكال فى التنفيذ . خطأ فى اسم
المحكوم عليه .
(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣١ نمرة ١٧٠)
- ٣٣ اختصاص . قاضى الامور المستعجلة .
حجز تحت يد الغير . بطلان الحجز .
(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣١ نمرة ١٧١)
- ٣٤ اختصاص المحاكم المختلطة . وقت
تعيينه . ادخال اجنبى فى الدعوى
لغير ما سبب ظاهر . اخراجه . الحكم
بعدم الاختصاص . الحوالة بالدين اثناء
نظر الدعوى بالاستئناف . لاثاثير لها
على مسألة الاختصاص
(استئناف مختلط — ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٦ نمرة ١٨٢)
اختصاص المحاكم المختلطة .
(انظر اجانب نمرة ١٨)
- ٣٥ اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام .
وقف . صدوره فى مرض الموت . اهلية
الواقف . أصل الوقف . اختصاص
المحاكم الشرعية . مادة ١٦ لائحة .
(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٢٤ نمرة ٢٤٠)
- ٣٦ اختصاص قاضى البيوع . مادة ٦٠٢
مرافعات . شمول حكمه . غير الاجراءات
المنصوص عنها . استئناف . جوازه .
ميعاده . حلول دائن محل طالب البيع
بالجلسة . حق قاصر على صاحب الدين
مسجل
(استئناف اسبوط — ٢٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٧ عدد ٥ و ٤ ص ٥٠٤ نمرة
٢٣١)
- ٣٧ اختصاص قاضى البيوع . الأمر الصادر
منه بتحديد جلسة للبيع . التظلم من أمره
أمر ادارى . اختصاص المحكمة . حكم
قضائى . اختصاص محكمة الاستئناف
(استئناف اسبوط — ٣١ يناير
سنة ١٩٢٨ عدد ٥ و ٤ ص ٥٠٨ نمرة
٢٣٤)
- ٣٨ اختصاص عقارى . حق تتبع العقار .
مادة ٥٥٤ و ٥٩٩ مدنى . حاز العقار
ومن هو . التبيه عليه بالدفع أو التخلي
عن العين . مادة ٥٧٤ مدنى . تسجيل
تنبيه نزع الملكية . تسجيل حكم نزع
الملكية . فوات ال ١٦٠ يوماً . أثره .
مادة ٥٤٠ مرافعات
(قنا الكلية الاهلية — ٨ مارس سنة
١٩٢٧ عدد ٥ و ٤ ص ٥٢٦ نمرة ٢٤٥)
- ٣٩ اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام
مادة ١٥ لائحة . أمر ادارى . تمويش

٤٥	اختصاص المحاكم المختلطة . نزع الملكية حق امتياز البائع الاجنبي . تقدير صحة الاجراءات الحاصلة أمام المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم . بيع عقار . ثمن مقسط . شرط عدم التصرف في العين . شرط استحقاق جميع الثمن . صحيح . (استئناف مختلط — ١٧ فبراير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٧٤ نمرة ٣٧٤)	٤٠	اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام أمر ادارى . تعويض . اختصاص . غرامة تهديدية . عدم اختصاص . (الموسكى الجزئية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٤ و ٥ ص ٥٧٦ نمرة ٣٧٦)
٤٦	اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . تسير العقود . سلطته (استئناف مختلط — ١٧ فبراير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٨ نمرة ٤١٦)	٤١	اختصاص . دعوى أصلية . دعوى ضمان . الرابطة بين الدعويين . اجارة مستأجر من الباطن . (ابوتيج الجزئية — ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٦ عدد ٤ و ٥ ص ٥٨٣ نمرة ٣٨١)
٤٧	اختصاص فى المواد المدنية . الاتفاق على رفع النزاع مباشرة الى محكمة ثانى درجة عدم الجواز . احاله الى المحكمة المختصة (تقضى و ابرام فرنسا — ٢١ يولية سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢١ نمرة ٤٢٧)	٤٢	اختصاص . الأوامر الصادرة على المریضة . التظلم منها . الحجز تحت يد الغير . حق الغير فى الطعن فى هذه الأوامر . قاضى الأمور المستعجلة . اختصاص . حدوده (استئناف مختلط — ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٣ نمرة ٤٠٢)
٤٨	اختصاص . وقف أصل الوقف . وقف فى مرض الموت . اختصاص المحاكم الاهلية (استئناف مصر — ٥ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٥٥ نمرة ٤٦٠)	٤٣	اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . غاصب . اخلاء . بحث مستندات الأخصام . (استئناف مختلط — ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٣ نمرة ٤٠٣)
٤٩	اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام أجانب عثمانيون تحت الانتداب . اختصاص القضاء الاهلى (استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٥ نمرة ٤٦٦)	٤٤	اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . حراسة . وجه الاستعجال . (استئناف مختلط — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٧ نمرة ٤١٣)

- ٥٠ اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام
النص في العقد على ان أحد الماقدین
أجنبي . قيمته . شهادة المحافظة . شهادة
الفصلية . غير مصدق عليها من الحكومة
الحكم النهائي في مسألة الجنسية
(استئناف مصر — ٢١ مارس سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٠ نمرة ٥٤١)
- ٥١ اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام
نزع الملكية وفاء للدين . رهن على
العین لأجنبي . عدم اختصاص المحاكم
المذكورة . جواز الحكم بذلك من
قاضى البيع . جواز استئناف . حكمه
في ذلك .
(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٢ نمرة ٥٤٣)
اختصاص .
(انظر أحوال شخصية نمرة ٢٧)
اختصاص .
(انظر اثبات اسلام شخص نمرة ١١)
- ٥٢ ارفاق . مطل . تقادم . اكنساب
الحق . منور . عدم اكنساب الحق .
شرط المناور .
(ابنوب الجزئية — ١٩ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٩٧ نمرة ٢٨٤)
- ٥٣ ارث . زوجية . الحكم بها . عدم سماع
دعوى الطلاق .
(المحكمة العليا الشرعية — ٦ يناير
سنة ١٩٠٨ عدد ٢ ص ٢٤٤ نمرة ١٩٨)
- ٥٤ ارث . قتل . حرمان . حكم محكمة
الجنايات . وجوب اثبات القتل بالطريقة
الشرعية .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٠ اكتوبر
سنة ١٩١٢ عدد ٢ ص ٢٤٥ نمرة ١٩٩)
- ٥٥ ارث . نسب . بنوة . اعتراف المورث
بالبنوة . حجة . لقيط
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٩ يناير
سنة ١٩٢٠ عدد ٢ ص ٢٤٨ نمرة ٢٠٣)
- ٥٦ ارث . مسائل الارث . مجلس ملي
الاقباط الارثوذكس . شرط اختصاصه
قبول التقاضى أمامه . وجود شخص
من الاخصام من غير الملة . عدم
الاختصاص .
(استئناف مصر — ١٥ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٦ نمرة ٥٥٤)
- ٥٧ ارث . اعلام شرعى . قيمته . حكم
شرعى .
(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٢٠ نمرة ٥٦٠)
- ٥٨ استئناف . قيده قبل الجلسة بثنائي
وأربعين ساعة
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٩ نمرة ١٦)
- ٥٩ استئناف . ميعاد . بدايته . يوم الاعلان
(استئناف مصر — ١٢ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٠ نمرة ١٧)
- ٥٠ اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام
النص في العقد على ان أحد الماقدین
أجنبي . قيمته . شهادة المحافظة . شهادة
الفصلية . غير مصدق عليها من الحكومة
الحكم النهائي في مسألة الجنسية
(استئناف مصر — ٢١ مارس سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٠ نمرة ٥٤١)
- ٥١ اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام
نزع الملكية وفاء للدين . رهن على
العین لأجنبي . عدم اختصاص المحاكم
المذكورة . جواز الحكم بذلك من
قاضى البيع . جواز استئناف . حكمه
في ذلك .
(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٢ نمرة ٥٤٣)
اختصاص .
(انظر أحوال شخصية نمرة ٢٧)
اختصاص .
(انظر اثبات اسلام شخص نمرة ١١)
- ٥٢ ارفاق . مطل . تقادم . اكنساب
الحق . منور . عدم اكنساب الحق .
شرط المناور .
(ابنوب الجزئية — ١٩ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٩٧ نمرة ٢٨٤)
- ٥٣ ارث . زوجية . الحكم بها . عدم سماع
دعوى الطلاق .
(المحكمة العليا الشرعية — ٦ يناير
سنة ١٩٠٨ عدد ٢ ص ٢٤٤ نمرة ١٩٨)
- ٥٤ ارث . قتل . حرمان . حكم محكمة
الجنايات . وجوب اثبات القتل بالطريقة
الشرعية .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٠ اكتوبر
سنة ١٩١٢ عدد ٢ ص ٢٤٥ نمرة ١٩٩)
- ٥٥ ارث . نسب . بنوة . اعتراف المورث
بالبنوة . حجة . لقيط
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٩ يناير
سنة ١٩٢٠ عدد ٢ ص ٢٤٨ نمرة ٢٠٣)
- ٥٦ ارث . مسائل الارث . مجلس ملي
الاقباط الارثوذكس . شرط اختصاصه
قبول التقاضى أمامه . وجود شخص
من الاخصام من غير الملة . عدم
الاختصاص .
(استئناف مصر — ١٥ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٦ نمرة ٥٥٤)
- ٥٧ ارث . اعلام شرعى . قيمته . حكم
شرعى .
(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٢٠ نمرة ٥٦٠)
- ٥٨ استئناف . قيده قبل الجلسة بثنائي
وأربعين ساعة
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٩ نمرة ١٦)
- ٥٩ استئناف . ميعاد . بدايته . يوم الاعلان
(استئناف مصر — ١٢ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٠ نمرة ١٧)

- ٦٠ استئناف . قاذ معجل . قيده . ميعاد
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٢ نمرة ٢٠)
- ٦١ استئناف . حكم كلى فى قضية جزئية
(استئناف مصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٤٧ نمرة ٢٤)
- ٦٢ استئناف . استعجال . تقديره . تقدير
الدعوى . طلب الحكم بالازالة . أثره
(استئناف مصر — ٢١ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٤ نمرة ٢٩)
- ٦٣ استئناف . قيده . ميعاد ال ٤٨ ساعة
أثره .
(مصر الاهلية — ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٦ نمرة ٣٠)
- ٦٤ استئناف . نصاب . جنح . مادة ١٧٥
جنايات
(المنصورة الكلية الاهلية — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٧٤ نمرة ٣٨)
- ٦٥ استئناف . اختصاص المحكمة الابتدائية
نصاب الدعوى أقل من ٢٥٠ جنيه .
حكم نهائى . قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥
(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٣ نمرة ١٢٨)
- ٦٦ استئناف . اعلانه لاحد ورثة المحكوم عليه
فى الميعاد . عدم تجزئة الدعوى . قبوله .
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٦ نمرة ١٤٠)
- ٦٧ استئناف . حكم نزاع الملكية . حكم
برفض دفع متعلقة بالاجراءات . قبول
(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩٤ نمرة ١٤٤)
- ٦٨ استئناف . اعلان الحكم دون حفظ
الحق فى الاستئناف . قبول
(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٣ ص ٣٠٣ نمرة ٢٢٨)
- ٦٩ استئناف فرعى . رفعه بعد الميعاد . رفعه
من المستأنف فرعيا بعد اعلانه للحكم .
قبول انكار التوقيع . الاعتراف بالحكم
أو الامضاء . ضرورة الطعن بالتزوير
قانون التسجيل . بيع . عدم تسجيل
المقد . دعوى البائع بثبوت ملكيته
للمعين المبيعة . عدم جوازها . البيع
الثانى المسجل . تدليس ليس حجة على
المشتري غير المسجل عقده
(استئناف مصر — ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٠٨ نمرة ٢٣١)
- ٧٠ استئناف فى المواد المدنية . قيده فى
الثمانية أيام . ميعاد المسافة . المادة ٣٦٣
مرافعات . دفع رسوم القيد لغير المحكمة
المرفوع اليها الاستئناف
(استئناف اسوط — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٢ نمرة ٢٤٤)
- ٧١ استئناف فى مواد المخالفات . أسباب
الاستئناف . المادة ١٥٤ جنابات معدلة
(قنا الكلية الاهلية — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٦ نمرة ٢٤٧)
- ٧٢ استئناف . قبوله . طلب الازالة أصليا

الاستئناف الذى يرفعه بعضهم .
شروطها .

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٤ نمرة ٣١٤)

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . قيمة
الطلب . قيمة المتنازع عليه .

(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٩ نمرة ٣١٨)

استئناف أصلى . جواز الاستئناف
الفرعى . ميعاده . مسئولية . قتل .

ضرب . مسئولية الضارب عن القتل .

(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٠ نمرة ٣١٩)

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . رفع
شخصين دعوى وتنازل أحدهما عنها
تقدير الدعوى بقيمة الطلب أصلا .

(استئناف مصر — ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩١ نمرة ٣٢٠)

استئناف . قبوله . جنون المستأنف
بعد اعلان الحكم . الجنون المتقطع

حكمه . طلب اثبات أمر بالينة . وجوب
بيان الوقائع . قبولها . تعلقها بالدعوى .

(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٢ نمرة ٣٢١)

استئناف . رفعه . بعد الميعاد بالنسبة
لبعض الخصوم وفى الميعاد بالنسبة

لبعض الآخر . عدم قبول الدعوى
للتجزئة . قبوله بالنسبة للجميع .

(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٣ نمرة ٣٢٢)

دعوى مجهولة القيمة . اجارة . تصريح
بالبناء . شبه حكر . طلب الازالة .
شرطه .

(مصر الاهلية — ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٥٤ نمرة ٢٥٧)

استئناف . حكم حضورى موصوف

خطأ بأنه غيائى . سريان ميعاد

الاستئناف من تاريخ اعلان الحكم
بعدم قبول المعارضة

(مصر الاهلية — ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٥٦ نمرة ٢٥٧)

استئناف . النصاب النهائى لقاضى الجزئى

دعوى انكار التوقيع . الحكم برد

وبطلان جملة عقود . دعوى معاودة

القيمة . تقدير قيمة كل عقد . دعوى
التزوير كذلك

(قنا الكلية الاهلية — ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٧٨ نمرة ٢٦٦)

استئناف . اعلان الحكم . عدم حفظ

الحق فى استئنافه . قبول معلق .

استئناف أصلى . استئناف فرعى . جواز

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٧٩ نمرة ٣١١)

استئناف . الاحكام الصادرة من لجنة

المجارك . سريان نصوص قانون

المرافعات . جواز ابطال المرافعة فى

الاستئناف . استفادة الاخصام من

٧٣

٧٤

٧٥

٧٦

٧٧

٧٨

٧٩

٨٠

٨١

٨٧ استئناف . قبوله . تزوير . تقدير قيمة

الدعوى . قيمة العقد المطعون فيه .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٦
مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٣٧
نمرة ٣٥٣)

٨٨ استئناف . حكم صادر على خلاف

حكم سابق . شرط جواز الاستئناف

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٨
ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤٦
نمرة ٣٥٩)

٨٩ استئناف . نصاب الدعوى . جوازه .

دعوى تزوير . دعوى تبعية . تقدير

قيمة الدعوى المرفوعة .

(كفر الزيات — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥
عدد ٤ و ٥ ص ٥٧٧ نمرة ٣٧٧)

٩٠ استئناف . تقدير قيمة الطلب . تعدد

المدعى عليهم . سبب واحد .

(استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٦ نمرة ٤٠٩)

٩١ استعارة الاسم . صورية . قبولها .

شرطه .

(استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٦ نمرة ٤١٠)

٩٢ استئناف . طلبات جديدة . دفع جديد

صورية . طعن أحد الورثة بها . اثبات

بينة . جواز

(استئناف مصر — ١٧ مارس سنة
١٩٢٦ عدد ٦ و ٧ ص ٧٥٩ نمرة ٤٦١)

٩٣ استئناف . اعلاؤه للمحل المختار . جواز

(استئناف مصر — ٢ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٢ نمرة ٤٦٣)

٨٢ استئناف . مخالفات . بيان الاسباب .

الغرض من ذلك . مادة ١٥٤ معدلة .

قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦

(اسيوط الكلية الاهلية — ١٢
مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥١٤
نمرة ٣٣٧)

٨٣ استئناف فرعى . فى الجنب والمخالفات

عدم جواز .

(مصر الاهلية — ٢٣ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥١٨ نمرة ٣٤٠)

٨٤ استئناف . نصابه . عدم قبوله . تقدير

قيمة الدعوى . بتقدير الاخصام لها .

لا بتقدير قلم الكتاب .

(قنا الكلية الاهلية — ٨ مارس
سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٢٨ نمرة
٣٤٦)

٨٥ استئناف . نصاب الدعوى . الاعتراف

بعض الطلبات . الاعتراف بجزء من

الحق المتنازع عليه . مصاريف الدعوى

فرع تابع لأصله فى تقدير نصاب

الدعوى .

(قنا الكلية الاهلية — ٢٢ مارس سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٢٩ نمرة ٣٤٨)

٨٦ استئناف أصلى . فرعى . دعوى أصلية

دعوى ضمان . دعويان مستقلتان .

الاستئناف فى احدهما ليس فرعياً فى

الأخرى .

(اسيوط الكلية الاهلية — ١٩ مايو
سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٣٦ نمرة
٣٥٢)

استئناف حكم مرسى الزاد (انظر بيع جبرى)	٩٤ استئناف . تقدير قيمة الدعوى . الطلبات الختامية
٩٩ استئناف . دعوى مستعجلة . قيدها . ميعاد القيد	(استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٨ نمرة ٤٦٨)
(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٧٧ نمرة ٥٢٦)	٩٥ استئناف . تقدير قيمة الدعوى . الطلبات الختامية . تعدد الخصوم .
١٠٠ استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . شرط الاعلان . صدوره من المستأنف	قبول بعضهم الحكم ، تنازله عن الحق لا تأثير
عليه . من وقت اعلانه بالحكم الابتدائى (استئناف مصر — ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٨٤ نمرة ٥٣١)	(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٧٤ نمرة ٤٧٣)
١٠١ استئناف . قلة النصاب . عدم قبوله . نظام عام	٩٦ استئناف . دعوى استرداد . حجز تحتفظى . حجز تنفيذى من الدائن . أو من المالك . وجوب مراعاة المواعيد القصيرة فى كل الأحوال
(استئناف مصر — ١٢ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٩١ نمرة ٥٣٥)	(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩٣ نمرة ٤٨٣)
١٠٢ استئناف . دعوى بطلين . أحدهما غير متنازع عليه . تقدير قيمة الدعوى	٩٧ استئناف . قيده فى الميعاد القانونى . الانذار بالقيد . عدم اتخاذ المستأنف مخلا مختاراً . صحة الانذار لقلم الكتاب . ميعاد المسافة : وجوب اضافته
(استئناف مصر — ٢ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠١ نمرة ٥٤٢)	(استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩٥ نمرة ٤٨٥)
١٠٣ استئناف . الاتفاق على نهائية الحكم الابتدائى . جوازه . تعدى درجات القضاء . تجاوز حدود الاستئناف . مد مواعيده . نظام عام . عدم جواز	٩٨ استئناف . قيده فى الميعاد القانونى . دفع الرسم عنه فى محكمة أخرى . العبارة بالقيد . ميعاد القيد . ميعاد المسافة . وجوب اضافته . اختصاص . تقدير قيمة الدعوى
(استئناف مصر — ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٠ نمرة ٥٤٩)	(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨١٠ نمرة ٤٩٥)
١٠٤ استئناف . خير . أتعابه . طلب تقديرها طلب مستقل . نفاذ أمر التقدير على الاخصام . قبل الحكم . بعده	
(استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٩ نمرة ٥٥٧)	

١٠٥ استئناف . عين . متنازع عليها . مشترى

العين . له الحق في الاستئناف

(استئناف مصر — ١٨ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٢٠ نمرة ٥٥٨)

١٠٦ استئناف . حكم حضوري وغيابي .

ميعاد الاستئناف

(استئناف مصر — ٢٠ يونيه سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣٤ نمرة ٥٦٦)

١ - ش

١٠٧ اشكال في التنفيذ . حكم شرعي .

اختصاص القاضي الجزئي الواقع في

دائرته العقار . القاضي الجزئي الواقع في

دائرته محل اقامة المستشكل ضده .

الاشكال دعوى غير مقدرة القيمة .

اختصاص القاضي الجزئي . دعوى

مستعجلة . اشكال في اجراءات .

لا اشكال في مسائل شرعية . اختصاص

القاضي الاهلي . اشكال . رفعه بعد

الحجز وقبل البيع . جواز . قوة الشيء

المحكوم فيه . شرطه . صدور الحكم

من الجهة المختصة . حصة في واپورى

وطحين . مال ثابت . الحجز عليها

وجوب اتخاذ اجراءات نزع الملكية

(طنطا الكلية الاهلية — ٣ ديسمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤٢ نمرة ٣٥٧)

١ - ع

١٠٨ اعارة الاسم . صورية . اثبات

(استئناف مخطط — ٥ نوفمبر سنة
١٩٢٤ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٦٩)

١ - غ

اغواء مستخدم

(انظر مسئولية)

١ - ف

١٠٩ افلاس . الصلح التجاري . (كونكرداتو)

اثره الشامل . دعوى الاسترداد على

المفلس . شرطها . امكان تعيين الاشياء

المستردة . مادة ٣٧٦ تجارى

(مصر الاهلية — ١٦ اكتوبر سنة

١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٦٦ نمرة ٢٦٢)

١١٠ افلاس . مقاصة . دين لم يحقق . عدم

جواز .

(استئناف باريس — ٢١ يونيه سنة

١٩٢٦ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٢ نمرة ٤٢٩)

أفيون .

(انظر مواد مخدرة)

١ - ق

١١١ اقرار . تجزئة . مواد مدنية . مواد جنائية

(تقضى و ابرام بلجيكا — ١٦ نوفمبر

سنة ١٩٢٥ عدد ١ ص ١٢٥ نمرة ١٠٠)

١١٢ اقرار بدين . مرض الموت . تاريخ السند

العرفي . حجة على الورثة . طريق الطعن

فيه . الاقرار الحاصل في مرض الموت
حصوله في مصلحة الورثة . صحيح .

(استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٧ نمرة ٥٤٧)

ا-ل

١١٣ التماس . غش . شرطاه . دس واقعة
الغش . تأثيرها في الحكم

(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣١٦ نمرة ٢٣٦)

١١٤ التماس . غش . شرطاه . تأثيره في
الحكم . دسه على الملتبس . مستند .
شرطاه . وجوده قبل الحكم الملتبس .

حجزه بفعل الخصم

(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٥ نمرة ٣١٥)

١١٥ التماس . غش . شرطاه . تأثيره . واقعة
الغش في الحكم . دسها على الملتبس

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٤ نمرة ٣٢٣)

١١٦ التماس . طلبات لم يفصل فيها . الطلبات
التي هي جزء من موضوع الدعوى .

لا المتعلقة بطرق الاثبات . ولا أوجه

الدفاع

(استئناف اميوط — ١٧ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٠٦ نمرة ٣٣٢)

١١٧ التماس . ترك المرافعة فيه . الحكم
بالقرامة . جوازه

(ميث غمر الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة
١٩٢٥ عدد ٤ و ٥ ص ٥٧٧ نمرة ٣٧٨)

١١٨ التماس . غش . شروطه

(استئناف مصر — ٢ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٣ نمرة ٤٦٤)

١١٩ التماس . غش . شهادة الزور

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٧٢ نمرة ٤٧١)

١٢٠ التماس . الغش . الحصول بعد الحكم

على أوراق قاطعة في الدعوى . شرطه
صدور الورقة من الخصم . تأثيرها في

الدعوى . عدم الرد على دليل للخصم

(استئناف مصر — ٢٥ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠١ نمرة ٤٨٨)

١٢١ التماس . غش . عدم التمسك بقوة الشيء

المحكوم فيه . تنازل عن حق . ليس
غشاً . ولو تناقضت الاحكام

(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠٢ نمرة ٤٨٩)

١٢٢ التماس . ورقة يد الخصم . انكارها .

العشور عليها بعد الحكم . وجه للالتماس

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠٥ نمرة ٤٩١)

ا-م

١٢٣ امتياز . مصاريف الصيانة . تعريف .

اصلاح الشيء . حق الحبس . مصاريف

تفريغ البضائع من الجرك

(استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ عدد ١ ص ١١٢ نمرة ٧٢)

أ- ن

١٢٤ انكار التوقيع . ختم . الاعتراف به .

جواز الاتكار . اثبات صحة التوقيع .

على الدائن

(استئناف مصر — ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٩٠٨ ص ٩٠٤ نمرة ٥٤٤)

أ- هـ

١٢٥ اهمال . قتل خطأ بسيارة . يان وقائم

الخطأ . يان الواقعة . نقص .

(تقض اهل — ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٢٥ نمرة ١)

أهلية التعاقد

(انظر عقود)

اهمال .

(انظر تعويض)

أهلية .

(انظر بلوغ سن الرشد نمرة ١٤٣)

أ- لا

١٢٦ الاجراءات الوقية . حراسة . اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة وقاضي

الموضوع .

(استئناف مختلط — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٢ نمرة ١٧٢)

١٢٧ الاقرار الزائد عن حاجة الدعوى .

جواز تجزئته . اليمين المتممة . محلها .

مقدمة ثبوت قانوني .

(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٢ نمرة ١٧٣)

١٢٨ الاموال الثابتة . وابور الخليج والرى .

آلاته ومهمات . أموال ثابتة اذا كانت

ملكاً لصاحب الوابور . سندات حجة

على من يقدمها . وقف . شريك في

المقار . حصته شائعة . صحيح في حصته

باطل في غيرها

(استئناف مصر — ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٥ نمرة ١٣٠)

١٢٩ الاموال الثابتة . البيع المتنازع عليه .

صاحب حق الاختصاص . دخوله في

الدعوى خصماً ثالثاً . الشريعة الاسلامية

التركة . شخصية معنوية . اختصاص

المحاكم المختلطة وورثة . حقوقهم .

(استئناف مختلط — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٣ نمرة ١٧٦)

أ- ي

١٣٠ ايجار . اثبات عقده بالينة . مقدمة

ثبوت بالكتابة . عدم جواز

(استئناف مصر — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٨ ص ٩٠١ نمرة ٥٢٩)

ب- ض

١٣١ بضائع . هلاكها . اتلافها . عدم مسئولية

البائع . مسئولية شركة التأمين . قيودان

السفينة . تعويض . البيع « سيف »

(استئناف مصر — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٣ نمرة ١٢٩)

ب - ل

١٣٢ بلوغ سن الرشد . أهلية التصرف .

تقدير السن بالتقويم الهجرى . استمرار

الوصاية كالحجر حكما . صحة التعاقد عند

انتفاء الفس . وقف . ناظر . أرشدية .

تصرف قبل تقرير النظر . صحيح

(استئناف مصر — ٦ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٨٥ نمرة ٥٣٢)

ب - ن

١٣٣ بناء فى أرض الغير . حسن نية . مقابل

البناء . خيار المالك . مادة ٦٥ . وقف

حكمه حكم الملك . حق حبس المين .

(قنا الكلية الاهلية — ٢٣ ابريل سنة

٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٣٥ نمرة ٣٥١)

١٣٤ بنك شيك تحويل مزور . مسئولية

(نقض وإبرام فرنسا — ٢٢ يونيه

١٩٢٧ عدد ١ ص ١٢٢ نمرة ٩٠)

ب - ي

١٣٥ بيع . تسجيل . نتائج الحكم بصحة

الامضاءات والاختام .

(مصر الاهلية — ٤ مارس سنة

١٩٢٥ عدد ١ ص ٥٢ نمرة ٢٨)

١٣٦ بيع . عقد عرفى ابتدائى . جواز طلب

صحته وقفاذ البيع .

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٣ نوفمبر

سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٧١ نمرة ٣٦)

١٣٧ بيع . ملكية البائع . اثبات ضمان . قفل

الملكية . اثبات الملكية .

(استئناف مختلط — ٣٠ يناير سنة

١٩٢٥ عدد ١ ص ١١٣ نمرة ٧٧)

١٣٨ بيع . وقف . تسجيل . أصل الوقف .

مادة ١٣٧ لائحة المحاكم الشرعية معدلة

(استئناف مصر — ١٨ مايو سنة

١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٧٠ نمرة ١٢٦)

١٣٩ بيع . وصية . رقبة . حق الانتفاع .

(استئناف مصر — ١٩ يناير سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٢ نمرة ١٢٧)

١٤٠ بيع . قلة الثمن . عجز المشتري عن

دفعه . هبة مستورة . وصية . الرجوع

فيها قبل الوفاة . صحيح .

(استئناف مصر — ٢٣ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩١ نمرة ١٤٣)

١٤١ بيع العقار لعدم قبول القسمة . زيادة

العشر . جوارها .

(مصر الاهلية — ٢١ مايو سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠٧ نمرة ١٥٢)

١٤٢ بيع وقائى . تفسير العقد . اثبات بين

المتعاقدين . بينة . زيادة نصاب الدعوى

على الف قرش . عدم جواز .

(قنا الكلية الاهلية — ١٧ اكتوبر

سنة ٩٢٧ عدد ٢ ص ٢١٢ نمرة ١٥٧)

١٤٣ بيع عقار . عدم التصديق على امضاء

البائع . عدم التسجيل . قانون رقم ١٨

لسنة ١٩٢٣ . التزامات شخصية .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٤

اكتوبر سنة ٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٢٢

نمرة ١٦٤)

- ١٤٤ بيع عقار لعدم امكان قسمته . مرسى
المزاد . تقرير الزيادة . تنازل طالب
البيع عن الاجراءآت . حق مقرر
الزيادة .
(النبا الجزئية — ١٠ يولي سنة
٩٢٤ عدد ٢ ص ٢٢٥ نمرة ١٦٦)
- ١٤٥ بيع العقار لعدم قبوله القسمة . أثر
حكم البيع . قسمة . نتائجها . سبب
صحيح .
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٢٥ نمرة ١٨٠)
- ١٤٦ بيع . صدوره بعد أول يناير سنة
١٩٢٤ . عدم تسجيله . انعدام البيع
المباني القائمة على أرض حكر . بيعها .
حق عيني . ضرورة تسجيل البيع .
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٦ نمرة ١٨١)
- ١٤٧ بيع . انتقال الملكية . قانون التسجيل .
شفعة . مبدأ تولد الحق فيها .
(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٨ نمرة ١٨٦)
- ١٤٨ بيع . شرط عدم التصرف في المبيع .
صحيح . بيع جديد . تملك المشتري
بوضع اليد . قطع سريان المدة . حكم
مرسى المزاد . سبب صحيح . دعوى
التملك بوضع اليد . دعوى خاصة
بصاحبها .
(استئناف مختلط — ٤ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٣٩ نمرة ١٨٨)
- ١٤٩ بيع . دعوى الضمان . تداول البيع .
ضمان البائع الأصلي . للمشتري الاخير
ورقة الضد بين البائع الأصلي والمشتري
منه . قيمتها بالنسبة للمشتري الاخير
عدم تسجيلها . ليست حجة عليه .
علم المشتري بها . حجة عليه .
(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣١٧ نمرة ٢٣٧)
- ١٥٠ بيع . عين متازع عليها . شراء محام
لها . بطلان . مادة ٢٥٧ مدني .
(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٢٨ نمرة ٢٤٢)
- ١٥١ بيع . عدم التسجيل . التزامات
شخصية . معناها . طلب التصديق
على توقيع البائع . الحكم بذلك .
(مصر الالهية — اول يولي سنة
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٢٥٧ نمرة ٢٥٨)
- ١٥٢ بيع . تعدده . تسجيل . الملكية للاسبق
فيه . قادم . سبب صحيح . العقد
اللاحق في التسجيل . ليس سبباً
صحيحاً .
(جرجا الجزئية — ١١ اكتوبر سنة
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨٥ نمرة ٢٧٢)
- ١٥٣ بيع . صورية . اثبات بين العاقلين .
دليل كتابي . حق الغير في الاثبات
بكافة الطرق . ورثة البائع . خلفاؤه .
عدم اجازة الاثبات لهم بالينة . علة
الصورية . وجوب يانها . كفالة

التحديد . بيع موقوف . حق الشركاء .
في الشفعة فيه . بيان حدود العين المبيعة
في طلب الشفعة . عدم وجوب

(المتصورة الجزئية — ٢٢ فبراير سنة
١٩٢٦ عدد ٥٥٤ و ٥٥٨ نمرة ٣٧٩)

١٥٩ بيع عين ذات ثمرة . فسخ . رد الثمن
فوائده

(ميت غمر الجزئية — ١٨ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٥٥٤ و ٥٥٢ نمرة ٣٨٨)

١٦٠ بيع . تسجيل . عدمه . بيع المشتري .
جوازه . شفعة . البيع الثاني . عرض
الثمن احتياطياً . محله اقرار الأخصام .
عدم جواز تجزئته . وكيل البائع . شفعة
اعلان الوكيل . جواز . شفعة . بيع ثان
صورىة . قرينة . الاثبات بالينة .
تعيين الوقائع . لاضرورة .

(استئناف مختلط — ١٨ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٥٥٤ و ٥٥٨ نمرة ٤٠٦)

١٦١ بيع . بائع . فسخ البيع بمحض ارادته .
مشتري . حقه . نتائج هذا الحق

(استئناف مختلط — ١٩ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٥٥٤ و ٥٥٨ نمرة ٤٠٨)

١٦٢ بيع الديون . حق استرداد الدين .
عدم جوازه . حالته . دين متنازع عليه
وقت تقدير النزاع .

(استئناف مختلط — ٢٠ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٥٥٤ و ٥٥٨ نمرة ٤١١)

المشتري للبائع . ليست دليلا على
صورىة البيع . وليست مقدمة دليل
بالكتابة .

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٥٥٤ و ٥٥٨ نمرة ٣١٠)

١٥٤ بيع . بخس الثمن . بقاء المبيع تحت يد
المشتري . الادعاء . بأنه عقد تأمين لا بيع
لا محل له .

(استئناف اسيوط — ٧ فبراير سنة
١٩٢٨ عدد ٥٥٤ و ٥٥٣ نمرة ٣٣٦)

١٥٥ بيع . تسجيل . تراحم مشتر من المورث
ومشتر من الوارث .

(قنا الكلية الاهلية — ٢٢ مارس
١٩٢٧ عدد ٥٥٤ و ٥٥٣ نمرة ٣٤٩)

١٥٦ بيع العقار لعدم امكان القسمة . زيادة
العشر . جوازاها .

(مصر الاهلية — ٣١ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ و ٥٥٩ نمرة ٣٥٤)

١٥٧ بيع الوارث . العقار المبيع من مورثه
عليه يبيع المورث . نصب . مادة ٢٩٣

كون العقار مملوك لابنه . اخفاء ذلك
على المشتري . مسئولية جنائية . الدفع
باختيار أحد الطرفين . شرطه . عدم

الفصل نهائياً من احدى الجهتين .

(سمالوط الجزئية — ١٣ مارس سنة
١٩٢٦ عدد ٥٥٤ و ٥٦٣ نمرة ٣٦٩)

١٥٨ بيع فاسد . بيع موقوف . شفعة .
جوازاها . مالك على الشيوع . يبيع على

رفع دعوى بطلان الاجراءات .

(استئناف مصر — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٨٠ نمرة ٤٧٥)

بيع .

(انظر ا ب نمرة ١)

١٦٨ بيع . مرض الموت . شروطه . وصية .

شرط عدم تصرف المشتري في حيلة

البائع . عدم منافاته للبيع . بيع لاوصية

(استئناف مصر — ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩٦ نمرة ٤٨٦)

١٦٩ بيع . قيوده . الاتفاقية لصالح الغير .

حقوق الارفاق . الاستخلاف على

الحقوق والالتزامات

(استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨١٤ نمرة ٤٩٧)

١٧٠ بيع جبرى . حكم مرمى مزاد . استئنافه

شرطه . بطلان اجراءات الحكم .

بطلان الاجراءات السابقة . عدم جواز

الاستئناف .

(استئناف مصر — ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٧٦ نمرة ٥٢٥)

بيع .

(انظر ا ب نمرة ٢)

١٧١ بيع . تجزئة أرض الى قطع . وضع

شروط خاصة بالبناء . حقوق ارفاق

عينية . الاخلال بهذه الشروط .

تعويض .

(استئناف مصر — ٨ مايو سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٢٣ نمرة ٥٦١)

١٦٣ بيع . عيب ظاهر — مسئولية . خطأ

المشتري .

(استئناف باريس — ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٣ نمرة ٤٣١)

١٦٤ بيع . حبس المبيع . تسليمه للمشتري .

سقوط الحق . عدم رجوع المبيع ثانياً

للبيع .

(استئناف باريس — ٤ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٣ نمرة ٤٣٢)

١٦٥ بيع وفائى . اجارة العقار للبائع . اغفال

النص على الأجرة رهن لابيع

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٧٤ نمرة ٤٧٢)

١٦٦ بيع . تأجيل الثمن . شرط الفسخ . اثره

وجوب التكليف بالوفاء . قانون

التسجيل . انتقال الملكية بالتسجيل

وحده . تراحم بين عقدين صادرين

من مالك واحد . الملكية لصاحب العقد

المسجل . علم المشتري المسجل عقده

بالباع الاول . اثره في عقده . لا اثر له

في عهد قانون التسجيل . صورة البيع

جواز الطعن بها في هذه الحالة

(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٧٥ نمرة ٤٧٤)

١٦٧ بيع جبرى . حكم . استئنافه من المدين

طعن في صحته . جواز . طعنه بطلان

الاجراءات . عدم جواز . وجوب

ت - ا

١٧٢ تاجر . عمل تجارى . فوتوغراف .

(السين ياديس — ١٣ ابريل سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ١٢٠ نمرة ٨٥)

١٧٣ تاجر تغيير البضاعة . مسئولية .

(انقرس — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦
عدد ١ ص ١٢٦ نمرة ١٠٢)

١٧٤ تاريخ . سريان ميعاد الاستئناف

للحكم الموصوف خطأ بأنه غيبي .

(مصر الاهلية — ٢٧ سبتمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢١١ نمرة ١٥٦)

١٧٥ تأمين على الحياة . المستحق المؤمن

على حياته . اختلاف الاشخاص .

ورثة . دائن . مدين . استحقاق التأمين

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٤ نمرة ٤٠٥)

١٧٦ تأمين . شرط التحكيم . صحيح .

تعويض . تقديره . يوم الحادث .

(استئناف مختلط — ١٦ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٧ نمرة ٤١٤)

ت - ب

١٧٧ تبديد الاشياء المحجوزة . الغير .

المسئولية الجنائية . شرطها .

(استئناف مختلط — ٢٣ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٨ نمرة ٤١٨)

ت - ح

١٧٨ تحكيم . طريقة الطعن على حكم

المحكين . جواز رفع دعوى أصلية

بإعلان الحكم . عدم ابداع حكم

المحكين بقلم الكتاب . لا يؤثر في

صححة الحكم

(استئناف مصر — ٢ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٠٢ نمرة ٢٢٩)

١٧٩ تحديد وقت حصول الواقعة . أهميته

في الدعوى . وجوب تحقيقه في الجلسة

بإعلان الاجراءات .

(تقض اهلى — ٦ يونية سنة ١٩٢٧
عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٧ نمرة ٢٩٧)

تحكيم .

(انظر اتعاب خير نمرة ٤)

١٨٠ تحكيم . محكون مفوضون في الصلح .

اختيارهم من حق الخصام .

(الزقازيق الكية الاهلية — ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤١ نمرة
٣٥٦)

ت - د

١٨١ تدخل مدنى . تدخل جنائى

(مصر الاهلية — ١٦ يونيه سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٥٩ نمرة ٣٦٦)

ت - ر

١٨٢ تركات مستقبلية . العقود التى تناولها

تحريمها . الشرائع المختلفة . الشريعة

الاسلامية . . .

(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٢ نمرة ٤٠١)

ت - ز

١٨٣ تزوير في أوراق رسمية . بصفة الاصبع

المادة ١٧٩ عقوبات .

(نقض اهلى — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٥٧ نمرة ١١٢)

١٨٤ تزوير . الطعن به بقصد اكتساب

الوقت . سلطة المحكمة . جواز رفض

دعوى التزوير دون تحقيق أدلة التزوير .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٢٠ نمرة ١٦٣)

١٨٥ تزوير . أوراق المضاهاة الرسمية .

سلطة محكمة الجنج فيما يتعلق بصحة أو

تزوير هذه الاوراق . اختصاص

محكمة الجنايات . قض بغير أسباب .

تهمة غير قابلة للتجزئة . استفادة صاحب

هذا النقص من قبول قض شريكه .

(نقض اهلى — ٨ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٨٣ نمرة ٢٠٧)

١٨٦ تزوير . دعوى التزوير الجنائية . رفعها

مباشرة . الطعن بالتزوير مدنياً . عدم

قبول انكار التوقيع بعد الطعن

بالتزوير . عدم جواز .

(استئناف اسيوط — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣١ نمرة ٢٤٣)

١٨٧ تزوير . دعوى أصلية . عدم جواز .

عدم المصلحة في الدعوى . عدم القبول

(جرجا الجزئية — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٩٢ نمرة ٢٨٠)

١٨٨ تزوير . ثبوته . عدم المضاهاة

لاخلال بحق الدفاع . المدنى لايقف الجنائى .

(نقض اهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٤ نمرة ٢٩٣)

١٨٩ تزوير . عدم تأثير الورقة المطعون فيها

على الموضوع . عدم قبول دعوى التزوير .

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٦ نمرة ٣٢٤)

١٩٠ تزوير . تذاكر الترام . نحو التأشير

الوارد فيها واثبات تأشير جديد فيها .

تزوير في أوراق عرفية .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥١٥ نمرة ٣٣٨)

١٩١ تزوير . شهادة حسن السير والاخلاق

ورقة عرفية .

(مصر الكلية الاهلية — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٢٣ نمرة ٣٤٣)

١٩٢ تزوير . دعوى تزوير فرعية . تقدير

قيمتها . استئناف

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤٦ نمرة ٣٥٨)

القول في الجلسة بتزوير ورقة . ليس
ادعاء بالتزوير . جواز الانتكار .

(استئناف مصر — ٢١ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣٤ نمرة ٥٦٧)

ت - س

١٩٩ تسجيل . القانون الجديد . قل
الملكية بين المتعاقدين . المادة ٢٩٣
عقوبات .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٧
نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥١٦
نمرة ٣٣٩)

٢٠٠ تسجيل . تقييه نزع الملكية . اثره في
البيع الصادر من المدين بعد التسجيل .
ايداع المشتري مبلغا لوفاء دين الدائن .
نتيجته . الحجز على المبلغ المودع .
اثره . حجز باطل . محجوز لديه . عدم
التصرف . تعويض .

(استئناف مصر — ١٤ فبراير سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٧١ نمرة ٥٢٣)

ت - ش

٢٠١ تشرد . عود . شحاذة . مرض .

(قنا الكلية الاهلية — ٧ يولييه سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٧٦ نمرة ٤٠)

٢٠٢ تشرد . الحكم بالادانة مرة أخرى على
الشخص المشتبه فيه . الحكم في جريمة
احراز المواد المخدرة . عدم انطباق
المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢

(مصر الاهلية — ١٣ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩٨ نمرة ١٤٦)

١٩٣ تزوير . أوراق رسمية . وثيقة زواج .
تغيير اسم أحد الزوجين بعلم الآخر .
صححة العقد ، لا تزوير .

(نقض أهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٦ و ٧ ص ٧٣٧ نمرة ٤٤٠)

١٩٤ تزوير . محضر جبر الحتم . ورقة
رسمية .

(نقض أهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٦ و ٧ ص ٧٣٨ نمرة ٤٤١)

١٩٥ تزوير . أوراق رسمية . اعلام شرعى
بأثبات الوراثة . دعوى الكذب فيه .
ليس تزوير .

(نقض أهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٦ و ٧ ص ٧٤٠ نمرة ٤٤٣)

١٩٦ تزوير . تقرير الخبير المعين . تقرير
الخبير الاستشارى . طلب الدفاع
مناقشة الخبيرين . عدم اجابة الطلب
وعدم الرد عليه . اخلال بحق الدفاع .

(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٨ و ٩ ص ٨٥٥ نمرة ٥٠٩)

١٩٧ تزوير . رفض الدعوى . الحكم
بالغرامة . اعلان قلم الكتاب . الحكم
للتفيذ بالغرامة . اثره في ميعاد
الاستئناف .

(استئناف مصر — ٥ ابريل سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٥ نمرة ٥٤٥)

١٩٨ تزوير . الطعن به . وجوب التقرير .

٢٠٨ تعويض . مسئولية مصلحة السكة
الحديد . احمال سائق القطار

(استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٢ نمرة ١٣٥)

٢٠٩ تعويض . موظف . جندي . وزارة

الحرية . الخدمة الاجبارية . الخدمة

الاختيارية . موظف لمدة . فصله .

لا تعويض

(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣١١ نمرة ٢٣٢)

٢١٠ تعهد . تنازل عن دين . معلق على شرط

تحقق الشرط جزئياً . بطلان التنازل كله .

(استئناف اسبوط — ٧ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٣ نمرة ٢٤٥)

٢١١ تعويض . معاملة . ضرر . جارطاري .

لاحق له في التعويض

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٨ نمرة ٣٢٦)

٢١٢ تعهد . شرط ارادي . شرط المدين

باطل . شرط الدائن صحيح .

(جرجا الجزئية — ٢٥ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٤ و ٥ ص ٥٨٦ نمرة ٣٨٤)

٢١٣ تعهد بعمل شيء . عدم الوفاء . تعويض .

(نقض فرنسا — ٤ يونيو سنة ١٩٢٤
عدد ٤ و ٥ ص ٦١٩ نمرة ٤١٩)

٢١٤ تعهد بعمل شيء . مثال . انتقال ملكية

العمل الفني . تصرفه فيه بطريق الهبة .

(استئناف باريس — ٢٠ يونيو سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٣ نمرة ٤٣٣)

٢٠٣ تشرد . بلاغ جديد . شرط تحقيقه .

شرط غير لازم . قانون رقم ٢٤

لسنة ١٩٢٣ .

(نقض املي — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧

عدد ٦ و ٧ ص ٧٣٩ نمرة ٤٤٢)

ت - ص

٢٠٤ تصرفات المريض . مرض موت . عدم

قفاذ . بيع : اقرار بدين . اقرار بمحق .

(المنصورة الكلية الاهلية — ٢٥ يناير

سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٢٤ نمرة ٣٤٤)

ت - ظ

٢٠٥ تظلم . اختصاص قاضي الأمور الوقية

(مصر الكلية الأهلية — ٨ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٢٣ نمرة ١٦٥)

٢٠٦ تظلم من الامر . على عريضة . المعارضة

في أمر التظلم أمام المحكمة . جوازها .

(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٩٣ نمرة ٥٣٧)

ت - ع

٢٠٧ تعذيب متهم . حمله على الاعتراف .

جناية . جنحة . أحوال

(جنایات طنطا — ٢٨ يونيو سنة

١٩٢٧ عدد ١ ص ٤٨ نمرة ٢٥)

تعويض .

(انظر تقنة)

ت - غ

٢٢٠ تفسير وصف التهمة. الاشتراك بالمساعدة

وجوب بيان وجه الاشتراك. نقص

بيان الواقعة. الفعل اللاحق لارتكاب

الجريمة. اعتباره اشتراكا بالمساعدة.

خطأ جوهري

(نقض املى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧)

عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٦ نمرة ٢٩٦)

ت - ف

٢٢١ تفسير الأحكام. تعويض. تضامن.

عدم الحكم به. وجود التضامن بالرغم

من عدم النص عليه. جواز التفسير

لنص به صراحة. المواد ١٥٠ ، ١٥١

مدنى و ٣٨٧ مرافعات

(مصر الكلية الاهلية — ٢١ نوفمبر

سنة ١٩١٧ عدد ٣ ص ٣٤٤ نمرة ٢٥١)

ت - ق

تقدم.

أنظر ارتفاق نمرة ٥٢

٢٢٢ تقليد المصنوعات. حماية حقوق المؤلفين

والصناع. حماية الجمهور

(مصر الاهلية — ٢٨ ابريل سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩٩ نمرة ١٤٧)

٢٢٣ تقرير بزيادة العشر. اثره القانونى.

الاتفاق على دخول المزايدة لصالح الغير

بيع أو توكيل. صحيح فى الحالتين.

٢١٥ تعويض. موظف. كبار الموظفين.

فصلهم من الخدمة. قرار مجلس الوزراء.

ذكرى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨

(استئناف مصر) الدوائر مجتمعة)

أول مارس سنة ١٩٢٨ — عدد ٦ و ٧ ص

٧٥٠ نمرة ٤٥٩)

٢١٦ تعويض. طبيب. طب الاسنان.

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠. الترخيص

لغير الحاملين شهادة طبية. حق الحكومة

المطلق فى الترخيص.

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩١ نمرة ٤٨٢)

٢١٧ تعويض. موظف. رفته فى وقت غير

لائق. شرط عدم أحقية الموظف فى

التعويض باطل

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠٧ نمرة ٤٩٣)

٢١٨ تعويض. قتل. دخول بعض الورثة

مدعين بحق مدنى. رفع البعض الآخر

دعوى مدنية. جواز ذلك. مسئولية

السيد بفعل خادمه. رجال البوايس.

وزارة الداخلية

(استئناف مصر — ٧ فبراير سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٦٦ نمرة ٥٢١)

٢١٩ تعويض ضابط. احالة على المعاش.

تقدير السن. شهادة الميلاد. تقدير الاطباء.

(استئناف مصر — ٢١ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٩٩ نمرة ٥٤٠)

ث - ب

٢٢٩ ثبوت التاريخ . طرق اثباته . قانون

التسجيل . العقود الثابتة التاريخ قبله .

ناقلة للملكية بين العاقدین

(استئناف مصر — ٢٠ مارس سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٩٧ نمرة ٥٣٩)

ج

جار طاری

(انظر تعويض نمرة ٢١١)

جارك

(انظر قرارات)

جارك

(انظر استئناف ٧٦)

٢٣٠ جارك . دخان . تمباك . احكام لجنة

الجارك . استئناف . جوازه مطلقا

(استئناف مصر — ٢٠ مايو سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٢٨ نمرة ٥٦٢)

جندی

(انظر تعويض نمرة ٢٠٩)

جندی

(نظر مسئولية)

جنون متقطع

أنظر استئناف نمرة ٨٠

ح - ب

٢٣١ حبس احتياطي . مدته . سلطة النيابة .

زيادة الثمن عن المتفق عليه . فسخ

الاتفاق نتيجة

(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٢١ نمرة ٢٣٩)

٢٢٤ تقادم . غيبة منقطعة . وقف . سريان

المدة .

(طهطا الجزئية — ١٤ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٥ و ٤ ص ٥٨٨ نمرة ٣٨٦)

٢٢٥ تقليد البضائع . خدع الجمهور

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٧ و ٦ ص ٨١٢ نمرة ٤٩٦)

ت - ن

٢٢٦ تنازل المدعى عن دعواه . خصم ثالث .

دعوى فرعية . جواز

(جرجا الجزئية — ١٨ أكتوبر سنة

١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨٦ نمرة ٢٧٣)

٢٢٧ تنفيذ مؤقت . وجوبه . جوازه .

الطلب المعترف به . والسند غير المتازع

عليه . استئناف الوصف . سلطة محكمة

الاستئناف

(مصر الكلية الاملية — ٣ أغسطس

سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠٩ نمرة ١٥٥)

٢٢٨ تنفيذ . حجز على منقول الدين . بيع

جزء منه . ايداع الثمن عند أمين .

التنفيذ بجميع الدين على باقى المتقول

المحجوز . عدم جواز

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٠ نمرة ٣١٢)

القاضي الجزئي . أودة المشورة . مادة

١١١ جنايات

(مصر الأهلية — ٢٢ اغسطس
سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢٠٣ نمرة ١٤٩)

ح - ج

٢٣٢ حجز ادارى . أمر ادارى . اختصاص

الحاكم . مادة ١٥ لائحة الترتيب .

سكك زراعية . فقة ترميم القناطر

والبرامج العمومية

(الزقازيق الكلية الأهلية — ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ١ من ٧٢ نمرة ٢٧)

٢٣٣ حجز تحفظى . استئناف . دعاوى

استرداد . حجز تنفيذى

(قنا الكلية الاهلية — ٦ يولييه سنة
١٩٢٧ عدد ١ من ٧٥ نمرة ٣٩)

٢٣٤ حجر . استئناف . تنازل . قبوله .

(المجلس الحسى العالى — ٦ قبراير
سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢٤٠ نمرة ١٨٩
١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣)

٢٣٥ حجر . قيم . تعارض مصلحته مع

مصلحة المحجور عليه . عزله

(المجلس الحسى العالى — ٦ مارس
سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢٤١ نمرة ١٩٥)

٢٣٦ حجر . استئناف بعد الميعاد . طريقة

حساب المدة . عدم قبوله

(المجلس الحسى العالى — ٢٢ مايو
سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢٤٢ نمرة ١٩٦)

٢٣٧ حجز تحت اليد . دفع المحجوز لديه

قبل تتييت الحجز غير صحيح . رفع

الحجز . جواز طلبه بدعوى أصلية

(جرجا الجزئية — ٧ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ من ٣٩٤ نمرة ٢٨٢)

٢٣٨ حجر . غفلة . سلطة المجلس الحسى

فى تقدير سبب الحجر . تصرفات

ذى الغفلة . حكمها . تعيين تاريخها .

ثبوت التاريخ رسمياً .

(استئناف اسبوط — ٢١ سبتمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ من ٥٠٣ نمرة ٣٣٠)

٢٣٩ حجز تحت اليد . ايداع المبلغ المحجوز

على ذمة الحاجز . الدفع لدائن آخر .

قلم الكتاب . مسئولية

(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ من ٦١٣ نمرة ٤٠٤)

ح - ر

حريق .

(انظر ح ٢٥٧)

٢٤٠ حراسة . اجراءات نزع الملكية . سلطة

المحكمة . مقارنة بين المادة ٦٢٢

مرافعات مختلط والمادة ٥٤٥ مرافعات

أهلى .

(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ من ١٨١ نمرة ١٣٤)

٢٤١ حراسة . تركة . شيوع . طريقة للإدارة

لا حراسة قضائية . شروط دعوى

الحراسة . عدم وجوب توفرها

(مصر الاهلية — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٢ من ٢١٣ نمرة ١٥٨)

الارتفاق . شرطه . القانون المصرى .

سكوته . تطبيق نص القانون الفرنسى .

(ميت غمر الجزئية — ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ عدد ٤ و ٥ من ٥٨١ نمرة ٣٨٠)

حق امتياز البائع الأجنبى

(انظر اختصاص نمرة ٤٥)

ح - ك

٢٤٨ حكر . تنازل عنه . التصرف فيه .

زيادة . نقصان . شرطه

(استئناف مخطط — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥ عدد ١ من ١١٤ نمرة ٧٨)

٢٤٩ حكر . زيادة . نقصان . شروطه

(استئناف مخطط — ٩ يونيه سنة ١٩٢٥ عدد ١ من ١١٦ نمرة ٧٩)

٢٥٠ حكر . اجارة . طلب تقدير الحكر .

حق الحكر غير متنازع عليه . استئناف

تقدير قيمة الدعوى كدعاوى الایجار

(مصر الاهلية — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ من ٣٦٠ نمرة ٢٥٩)

٢٥١ حكر . تقديره

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ من ٨٠٩ نمرة ٤٩٤)

٢٥٢ حكم عدم الاختصاص . عدم جواز

الظمن فيه . قض

(نقض أهلى — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ عدد ١ من ٣١ نمرة ٩)

٢٥٣ حكومة . ملك مبرى . ملك خصوصى .

مستخدم فى التفاتيش . حكمة

(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عدد ١ من ٤٠ نمرة ١٨)

٢٤٢ حراسة . اجراء وقتى . نزاع موضوعى .

إقامة أحد ناظرى الوقف حارساً .

(مصر الاهلية — ١٥ يوليه سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٣١٦ نمرة ١٦٠)

٢٤٣ حراسة . وقف . دين على الناظر . شرط

قبول الناظر . حراسة الدائن على الوقف

(مصر الاهلية — ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢١٧ نمرة ١٦١)

٢٤٤ حراسة . اجراء وقتى . قوة الشئ

المحكوم فيه . لائحة بيت المال . صفة

وضع يد الحكومة على التركات

(مصر الاهلية — ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢١٨ نمرة ١٦٢)

٢٤٥ حراسة . نزاع على الربيع . جواز

(جرجا الجزئية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ من ٣٩٨ نمرة ٢٨٥)

حراسة

(انظر اختصاص نمرة ٤٤)

ح - ق

٢٤٦ حقوق الارتفاق . حق المرور .

اكتسابه بمضى المدة . ركنا الملاية

والاستمرار .

(طهطا الجزئية — ٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ من ٢٢٨ نمرة ١٦٨)

حق اختصاص عقارى

(راجع اختصاص نمرة ٣٩)

٢٤٧ حق ارتفاق . ترتيبه على عقار لالك

واحد . قسمة العقار . بقاء حق

٣٤٤ مرافعات . مادة ٥٧٤ مدني

(قنا الكلية الاهلية — ٢٢ اكتوبر
سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٦٨ نمرة ٢٦٣)

٢٦٠ حكم ابتدائي . خطأ مادي . تصحيح

(الاسكندرية الكلية — ٥ نوفمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤٠ نمرة ٣٥٥)

٢٦١ حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم

بالريع . أثره في دعوى الملكية .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٨
ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٤٨
نمرة ٣٦٠)

٢٦٢ حكم غيابي . محكمة جنائية . دعوى

مدنية . غيبة المتهم . بجلسة المرافعة .

حضوره جلسة سابقة . معارضة . حكم

غياي في الدعويين

(جرجا الجزئية — ١٥ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٦٦ نمرة ٣٧٠)

ح - م

حماية حقوق المؤلفين والصناع

(انظر تقليد نمرة ٢٢٢)

خ - ا

٢٦٣ خادم . مستخدم . رفت . غياب

المستخدم

(بروكل — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
عدد ١ ص ١٢٥ نمرة ٩٩)

٢٦٤ خادم . رفت . تلاعب المستخدم .

(بروكل — ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦
عدد ١ ص ١٢٦ نمرة ١٠٣)

٢٥٤ حكم غيابي . سقوطه . تأثيره في

الاجراءات السابقة

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٦ نمرة ٢٣)

٢٥٥ حكم بالتحقيق . انتداب قاض التحقيق .

طروء عذر . من ينتدب خلافة

(مصر الاهلية — ٧ يونيه سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٨ نمرة ٣٢)

٢٥٦ حكم تهديدي . عدم جواز تنفيذه .

ايقاف التنفيذ طريق الاشكال .

الرجوع الى المحكمة لتقدير التمييز

(النيا الجزئية — ٣١ مايو سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٤٧)

٢٥٧ حكم . حريق . اثبات وجوده . مضمونه .

قوة قاهرة

(جاند بيلجيك — ١٩ مايو سنة ١٩٢٦
عدد ١ ص ١٢٤ نمرة ٩٤)

٢٥٨ حكم . النفاذ الموقت . المصاريف

المحكوم بها . اداؤها لا يعتبر قبولا

للحكم . استئناف . رفعه بعد الميعاد .

حق المحكمة في الحكم بطلانه

(استئناف مختلط — ٢٩ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٩ نمرة ١٨٧)

٢٥٩ حكم غيابي . سقوطه . التنيه المكرر

بالدفع وقت الحجز . عمل من أعمال

التنفيذ . نزع الملكية . عدم اعلان

الحائز للعقار . بطلان الاجراءات . مادة

خ - ب

٢٦٥ خير . وجوب دعوة الخصوم . الحضور

مباشرة أعماله . بطلان إجراءاته .

إدخال خصم جديد في الدعوى . إعادة

مأمورية الخير :

(استئناف مختلط — ١٤ ديسمبر سنة

١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٧ نمرة ١٨٣)

خير .

(انظر أتعاب خير نمرة ٤)

خ - د

خدمة اجبارية

(انظر تمويض نمرة ٢٠٩)

خدع الجمهور

(انظر تقليد نمرة ٢٢٥)

خ - ط

خطأ مادی

(نظر حكم ابتدائي نمرة ٢٦٠)

د - ا

٢٦٦ دائن مرتين . حقه في التنفيذ على

منقولات مدينه . وقف . ناظر . مستحق

ربيع الوقف . الحجز عليه . حراسة .

(استئناف مختلط — ٥ يناير سنة

١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١١ نمرة ٣٩٩)

د - ع

٢٦٧ دعوى اثبات حالة . دفعها . أوجه

موضوعية . أثرها .

(مصر الكلية الاهلية — ٢ مايو سنة

١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٧ نمرة ٣١)

٢٦٨ دعوى استرداد . رفع الاستئناف

الى قاضى التحضير . قبوله . المادة

٤٧٨ معلة

(مصر الكلية الاهلية — ٢٧ يونيه

سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠٨ نمرة ١٥٣)

٢٦٩ دعوى وضع اليد . لا يملكها المستأجر

ضد المؤجر . دعوى عقارية . منقول

أصبح عقاراً بالتخصيص . وجوب

حصول التعرض لوضع اليد على العقار

الأصلى . أسلاك التليفون . عقار

التخصيص . تابع لمعمل توليد الكهرباء

لا تابع لمنازل المستأجرين . دعوى

مستعجلة شرطاً للخطر من فوات الوقت

(مصر الاهلية — ٣ اكتوبر سنة

١٩٢٧ — عدد ٣ ص ٣٦١ نمرة ٢٦٠)

٢٧٠ دعوى استرداد . حكم غيابي .

معارضة . القانون الجديد . رفع الدعوى

قبله صدور الحكم بعده . تطبيق نظرية

الحق المكتسب .

(ابو قرقاص — ١٤ فبراير سنة ٢٦

عدد ٣ ص ٣٨٤ نمرة ٢٧١)

٢٧١ دعوى عمومية . سقوط الحق في

مرافعات معدلة . سرياتها على الاحكام
الصادرة في الدفوع الفرعية .

(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠٣ نمرة ٤٩٠)

٢٧٧ دعوى . وقف . ناظر . دعوى حساب
شخصية .

(استئناف مصر — ١٨ يونيو سنة
١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣٢ نمرة ٥٦٥)

د - ف

٢٧٨ دفاتر تجارية . تقديمها . حكم . تمهيدى .
تخصيرى . استئناف .

(استئناف مخطوط — أول ديسمبر
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٤ نمرة ١٧٨)

٢٧٩ دفاتر تجارية . أوراق عرفية . طعن
بتزوير . موضوع الطعن . واقعة ليست

تزييراً . عدم قبول دعوى التزوير .

(استئناف مصر — ٦ فبراير سنة
٩٢٧ عدد ٦ و ٧ ص ٧٨٥ نمرة ٤٧٨)

٢٨٠ دفاع شرعى . الحياة المادية للمقار .
قضى .

(تقضى املى — ٢ ما سنة ١٩٢٧
عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٢ نمرة ٢٩٠)

٢٨١ دفع بطلان صحيفة الدعوى . حضور
المدعى عليه يقطعه . جواز ابدائه عند
المعارضة . وجوب ابدائه قبل الموضوع .

وجوب شمول عريضة الدعوى بالدفع

(اسبوط الكلية — ٤ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٥٣ نمرة ٣٦٢)

اقامتها . الاجراءات القاطعة للمدة .

تحقيق البوليس . تلبس . انتداب .

وجوب بيان الاجراءات المتدب لها .

(مصر الاهلية — ٦ فبراير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥١٩ نمرة ٣٤١)

٢٧٢ دعوى . قيامها . قیدها . حجز تحت

اليد . طلب تثبيت الحجز . عدم قيده

صححة الحجز . استئناف . عدم قيده .

بطلاته . استثناء .

(السبلاوين — ١٢ فبراير سنة ٩٢٣
عدد ٤ و ٥ ص ٥٧٠ نمرة ٣٧٢)

٢٧٣ دعوى . شرائطها . دعوى اثبات الحالة
السبب . المصلحة .

(با — ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد
٤ و ٥ ص ٥٨٥ نمرة ٣٨٣)

٢٧٤ دعوى . تنازل عنها . سقوط الاجراءات .

مرتبات . سقوط الحق فيها بمضى خمس

سنوات . اساس السقوط . اهمال

الاعتراف بالدين . جواز التمسك

بالسقوط .

(يا — ١٧ يناير سنة ٩٢٨ عدد
٤ و ٥ ص ٥٩٠ نمرة ٣٨٧)

٢٧٥ دعوى ابطال المرافعة . ايقاف نظر

الدعوى حتى يفصل فى دعوى شرعية

عدم تحريك الدعوى الشرعية . جواز

الحكم بالابطال .

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة
١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩٠ نمرة ٤٨١)

٢٧٦ دعوى الاسترداد . المادة ٤٧٨

٢٨٨ دين . كفالة . استبدال . تهسيط الدين .

(استئناف مصر — ١٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٩٥ نمرة ٥٣٨)

٢٨٩ دين . سقوط الحق فيه . قطع سريان

المدة . خطاب . لا يقطع . الاقرار

بالدين وبوفاته . ليس اعترافاً . لا يقطع

المدة .

(استئناف مصر — ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩١١ نمرة ٥٥٠)

ر ب ا

(انظر نقض)

٢٩٠ رخصة . عمل ادارى . تعويض .

غرامة . يومية . جواز الحكم بها

(مصر الاهلية — ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢١٤ نمرة ١٥٩)

٢٩١ رشوة . عدم بيان الغرض منها .

بطلان الحكم

(نقض اهلى — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٦ و ٧ ص ٧٤٣ نمرة ٤٤٦)

٢٩٢ رهن منقول . شروطه . الاتفاق عليه

بين الراهن والمرتهن . حيازة الأخير

الوديعة لدى الغير . وفاء للدين . وكالة

غير قابلة للعزل .

(استئناف اسبوط — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٤ نمرة ٢٤٦)

٢٩٣ رهن . تسجيل . رسوم . على الدائن

المرتهن . قاضى التحضير . سلطته .

٢٨٢ دفع . عدم قبول الدعوى . دفع

موضوعى . جواز ابدائه فى كل وقت

اشتراك مصلحة الخصوم . جواز رفع

الدعوى الواحدة عليهم جميعاً .

(استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٨٧ نمرة ٥٣٣)

ى - ى

٢٨٣ دين . حولة . قبول المدين . دين محكوم

به . وجوب القبول

(ر ب ا — ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨٩ نمرة ٢٧٧)

٢٨٤ دين . فوائد . سريانها . مادة ١٢٤ مدنى .

(اسنا — ٢١ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٨٧ نمرة ٣٨٥)

٢٨٥ دين . مدينان متضامنان . تنازل

جزئى عن الدين . توزيعه .

(استئناف مختلط — ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٦ نمرة ٤١٢)

٢٨٦ دين ممتاز . الزراعة القائمة على الأرض .

بيع منقول . ليس للمشتري حق عيى .

الحجز عليها وفاء للأموال .

(استئناف موبليه — ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٤ نمرة ٤٣٤)

٢٨٧ دين . وفاؤه للدائن الظاهر . حسن

نية . صحيح . وقف . استحقاق . دفعه

للمستحق الظاهر . براءة ذمة الناظر .

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٨١ نمرة ٤٧٦)

مالك امام البوليس بالقوة تخلصاً
للمتهم . نية التملك .

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة ١٢٧٧
عدد ١ ص ٣٢ نمرة ١١)

سرقة .

(انظر آثار نمرة ٧)

٣٠٠ سرقة . شركة تأمين . ادعاء بحق مدني

(جنایات ديويه بفرنسا — ١٩ مارس
سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ١٢٣ نمرة ٩٢)

٣٠١ سرقة أحجار من الجبل . عدم ظهور

وضع يد الحكومة عليه . لاسرقة .

(ابوتيج الجزئية — ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨١ نمرة ٢٩٦)

٣٠٢ سرقة . عود . مراقبة . عقوبة تبعية .

قانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

(البدارى الجزئية — ٦ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٨٣ نمرة ٢٧٠)

٣٠٣ سرقة . نية تملك المسروق . قرار

قاضى الاحالة . جواز احالة اللجنة

الى القاضى الجزئى .

(مصر الكلية الاهلية — ١٤ فبراير سنة
١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٢٢ نمرة ٣٤٢)

٣٠٤ سقوط الدعوى العمومية من النظام

العام . وجوب فصل المحكمة فيه

(تقض اهل — ٦ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٤ و ٥ ص ٤٧١ نمرة ٣٠٣)

٣٠٥ سمسة . زواج . صحة التعاقد

(السين يباريس — ٣ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ١١٨ نمرة ٨٢)

عدم جواز الحكم ببعض طلبات المدعى .

وجوب الاحالة على المحكمة .

(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٧ مارس
سنة ١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٤٧ نمرة ٢٥٣)

٢٩٤ رهن حيازى . تسليم العين المرهونة .

ركن من أركان العقد . حق الدائن

فى طلب التسليم . عدم التسليم . أثره .

سعر الفائدة . مبدأ سريانها .

(جرجا — ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد
٣ ص ٣٨٩ نمرة ٢٧٦)

٢٩٥ ريع . تقادم . مدة السقوط .

(جرجا — ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦
عدد ٣ ص ٣٨٨ نمرة ٢٧٥)

ز

٢٩٦ زنا . وجود المهمة فى منزل المتهم . تقض

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة
١٩٢٧ عدد ١ ص ٣١ نمرة ١٠)

٢٩٧ زواج . طلاق . تعويض . لا محل له .

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٩٦ نمرة ٣٢٥)

س

٢٩٨ سبق الاصرار . وجوب ذكر الادلة

عليه فى الحكم . شهود تقي . عدم رد

الحكم على أقوالهم . نقص .

(تقض اهل — ٧ يونيو سنة ١٩٢٧
عدد ٦ و ٧ ص ٧٤٤ نمرة ٤٤٧)

٢٩٩ سرقة باكره . أخذ المتاع من

حرف الشين

٣٠٦ شرط جزائي . انعدام سبب التمهيد .

سلطة القاضي .

(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة

٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٢٨ نمرة ١٨٥)

٣٠٧ شركة . رأس مال غير ثابت . حق

الشريك في الانسحاب . حقه في

الفسخ أيضاً .

(نقض فرنسا — ١٠ مايو سنة ٩٢٦

عدد ٤ و ٥ ص ٦١٩ نمرة ٤٢١)

٣٠٨ شركة . شركات المحاصة . الشركات

الآخري . طرق اثباتها .

(استئناف مصر — ١١ أبريل سنة

٩٢٦ عدد ٨ و ٩ ص ٩١٢ نمرة ٥٥١)

٣٠٩ شفعة . اظهار الرغبة . تقديم الطلب .

كيفية . بيع . تسجيل . عقد بيع

غير مسجل

(ايتاي البارود الجزئية الاهلية —

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عدد ١ ص ٨٤

نمرة ٤٦)

٣١٠ شفعة . عرض الثمن عرضاً حقيقياً .

لا ضرورة . جواز التجزئة . حق

الشفعة . وقف لا شفعة له . النزاع في

صحة الوقف . ايقاف دعوى الشفعة .

(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٩٠ نمرة ١٤٢)

٣١١ شفعة . حق الصرف . المصرف الخاص

والمصرف المشترك . جواز وعدم

جواز الشفعة .

(استئناف مختلط — ٨ أبريل سنة

١٩٢٤ عدد ٢ ص ٢٣١ نمرة ١٦٩)

٣١٢ شفعة . ميعاد طلبها . العلم بالبيع .

الدليل . وجوب اثبات واقعة العلم .

الأرض الزراعية تمحويلها إلى أرض بناء .

الجوار من حد واحد . جواز الشفعة

الطريق الخاص . تقسيم الأرض . تعدد

الشركاء . شيوخهم في حق المرور . لاشفعة

(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة

١٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٥ نمرة ١٧٩)

٣١٣ شفعة . تسجيل . قانون التسجيل رقم ١٨

سنة ١٩٢٣ . أثر في حق الشفعة . قبول

دعوى الشفعة . ترتيب حق الشفعة

من يوم البيع لا من تاريخ التسجيل .

ميعاد سقوط الحق في الشفعة بسبب

العلم بالبيع . مبدأ سريانه . من تاريخ

العلم بالبيع لا من تاريخ العلم بالتسجيل

(استئناف مصر (الدوائر المتبعة) ٢

ديسمبر سنة ٩٢٧ عدد ٣ ص ٢٩٨ نمرة

(٢٢٧)

٣١٤ شفعة . الحكم بها . استحقاق الثمن .

تنفيذ المشفوع منه بالثمن . جواز .

اشكال . تصفية حساب . قبوله .

(مصر الاهلية — ٢٢ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٧٦ نمرة ٢٦٥)

٣١٥ شفعة . تراحم جارين . أحدهما المشتري

والثاني الشفيع . المين لمن تعود على ملكه منفعة أكثر من الثاني .

(استئناف مصر — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٨٨ نمرة ٣١٧)

٣١٦ شفعة . رفضها على شخص خطأ باعتباره

بائناً . رفضها . جواز رفضها مجدداً على

البائع الحقيقي في المباد

(استئناف مصر — ٢ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٠٠ سنة ٣٢٧)

٣١٧ شفعة . مبدأ سريان الخمسة عشر يوماً

من يوم العلم بالبيع . وليس من يوم

العلم بالتسجيل . طلب الشفعة ليلة أو

يوم توقيع العقد الرسمي . قبول . بيع

جملة قطع مفروزة بعقد واحد .

وجوب تحقق سبب الشفعة في كل

منها . الأرض المعدة للبناء . تنازل

عن حق الارتفاق . سقوط الشفعة .

جواز . الأراضي الزراعية . الحد

المنحنى أو المتكسر .

(استئناف مختلط — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١١ نمرة ٤٠٠)

٣١٨ شفعة . عدم جواز تجزئة الصفقة .

تعدد طالبي الشفعة من الجيران .

كون المشتري شفيماً في الأصل .

وجه الترجيح .

(استئناف مصر — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣٠ نمرة ٥٦٣)

٣١٩ شفعة . ترك جزء من الأرض دون

بيع . قصد الحيلولة في الجوار بين

المقارين . جواز الشفعة .

(استئناف مصر — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣٥ نمرة ٥٦٨)

ص

٣٢٠ صحف . قانون المطبوعات . قانون

العقوبات .

(مصر الكلية الأهلية — ١٧ أبريل سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠٥ نمرة ١٥١)

٣٢١ صلح شامل جملة منازعات . بطلانه

في احداها . صحته في الأخرى . قسمة

مع قاصر . مصادقة المجلس الحسي .

(استئناف مصر — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٨٣ نمرة ١٣٦)

٣٢٢ صوم . حق بالمصل . جواز . لافطر .

(فتوى شرعية — ٨ مارس سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٩٦ نمرة ٥٣)

صورية .

(انظر استئناف ٩٢)

صورية .

(انظر وصية)

صورية .

(انظر بيع ١٥٣)

ض

٣٢٣ ضرب . طاعة دائمة . عدم وصف

الطاعة في الحكم . قص فيه . بطلانه .

(تقض اهل — ٢ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٣ نمرة ٢٩١)

الحكم . زوال سبب في البطلان .

تاريخ تدب القاضي لتسكلة هيئة المحكمة

ليس وجهاً للبطلان

تقضى اهلى — ٣ مايو سنة ٩٢٧ عدد
٥ و ٤ ص ٤٦٤ نمرة ٢٩٢

ع - ق

٣٣٠ عقود . أهلية العاقد . أحوال شخصية

حجر . تصرفات السفه قبل الحجر .

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ١ ص ٤٥ نمرة ٢٢)

٣٣١ عقود . مشارطات . تفسيرها . ورقة

الضد . بيع . وصية .

(ميت نمر الجزئية الأهلية — ٣٠
ديسمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ ص ٨٢ نمرة ٤٥)

٣٣٢ عقود صورية . اثبات الصورية .

كتابة . بينة . تعمد مخالفة قانون

العقوبات . ربا فاحش . دين عادى .

وصفه بأنه أمانة .

(جرجا الجزئية الاهلية — ١٤ يونيو
سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ٨٧ نمرة ٤٩)

٣٣٣ عقود . أهلية المتعاقدين . قاصر .

بطلان . وصى .

(انقرس بيلجيك — ٢١ اكتوبر
سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٢٥ نمرة ٩٨)

٣٣٤ عقود . فسخ . قوة قاهرة . هلاك

العين .

بروكسل — ٧ مايو سنة ٩٢٤ عدد ١
ص ١٢٦ نمرة ١٠٤)

٣٣٤ ضمانة . تضامن . قادم . سقوط الحق

تغير طبيعة الدين . عدم اختصاص

الضامن .

الخليفة الجزئية الأهلية — ١١ يناير
سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٤٣)

ط

٣٣٥ طب الاسنان . صيادلة . تعامل صناعة

فرفيه بيلجيك — ٢ فبراير سنة ٩٢٤
عدد ١ ص ١٢٤ نمرة ٩٥)

٣٣٦ طب الاسنان . لائحة . حكم غيابي .

معارضة . تشديد العقوبة . عدم جواز

الادعاء مدنياً . جواز ادعاء أرباب

الحرفة مدنياً . جواز

(كفر الشيخ — ٢٧ فبراير سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٦٧ نمرة ٢٧١)

ع - ا

٣٣٧ عامل . الاصابة اثناء العمل . صاحب

العمل . المتعهد باحضار العمال .

مسئولية . خطأ .

(استئناف مختلط — ٢٥ نوفمبر سنة
٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٣ نمرة ١٧٥)

٣٣٨ عامل . حادث . رئيس العمال . اهمال .

خطأ صاحب العمل . مسئولية

(استئناف مختلط — ١٧ فبراير سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٨ نمرة ٤١٧)

٣٣٩ عاهة دائمة . فقد منفعة عضو فقدأ جزئياً

اغفال محضر الجلسة . بيانات نص عليها

٣٣٩ فوائد . طلب الحكم بها ابتدائياً . عدم

طلبها في عريضة الاستئناف . جواز .

المطالبة بها بدعوى جديدة .

(استئناف مصر — ٥ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٥٥٤ ص ٥٠١ نمرة ٣٢٩)

(ق)

٣٤٠ قاضي الأمور المستعجلة . طلب

المستأجر . تسليم الأعيان المؤجرة .

اختصاص — الأمر الصادر بذلك .

تأثيره في دعوى الموضوع

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٩ ديسمبر

١٩٢٧ عدد ٥٥٤ ص ٥٤٩ نمرة ٣٦١)

٣٤١ قتل خطأ . مسئولية . اركانها . مقال .

مالك . مهندس معماري . خطأ المجنى

عليه .

(مصر الاهلية — ٨ يونيه سنة

١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٩ نمرة ٣٣)

٣٤٢ قرارات لجنة الجمارك . معارضة .

ميعادها .

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة

١٩٢٦ عدد ١ ص ٤٤ نمرة ٢١)

قوة القاهرة .

(انظر حكم ٢٥٧)

قوة القاهرة .

(انظر مسئولية ٣٦٤)

قوة القاهرة .

(انظر مسئولية ٣٦٧)

ع - م

٣٣٥ عمل تجارى . سند تحت الاذن . الموقع

عليه تاجر . عمل تجارى . بحكم القانون

جواز اثبات العكس . استبدال الدين

بآخر . نية الاستبدال . سند تحت

الاذن . سببه « والقيمة باقى ثمن العقار »

تحويل . حق المشتري في حبس الثمن

(استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٧ نمرة ١٤١)

٣٣٦ عمل تجارى . اثبات . بيع محصول

لتاجر . عمل مدنى بالنسبة للاول .

تجارى بالنسبة للثانى

(جرجا — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

عدد ٣ ص ٣٩١ نمرة ٢٧٩)

ع - لا

٣٣٧ علاقة غير شرعية . تسرى . وعد

بالزواج . تعويض . خطأ مشترك .

(استئناف مختلط — ١٨ ديسمبر

سنة ١٩٢٤ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٧٠)

عيب ظاهر .

(انظر بيع ١٦٣)

(ف)

٣٣٨ فتاوى . قيمتها . وقف . ترتيب نفقة

للزوجة . حجز . عدم جواز .

(استئناف مصر — ٧ ديسمبر سنة

١٩٢٦ عدد ١ ص ٣٧ نمرة ١٤)

قوة قاهرة .

(انظر مسئولية ٣٦٩)

٣٤٣ قيم على مذنب . تنازله في وقت غير لائق .

(استئناف اسيوط — ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ١٠٠ من ٥٠٠ نمرة ٢٦)

ل

٣٤٤ كفالة . ضياع التأمينات . براءة ذمة الكفيل . التأمينات الخاصة . الرجوع على الكفيل . تجريد المدين أولاً . محله .

(استئناف اسيوط — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ عدد ٥٠٤ من ٥١١ نمرة ٣٣٥)

٣٤٥ كفالة . قبول الدائن شيئاً مقابل الدين . براءة ذمة الكفيل . اجارة . حكم بفسخها . تنازل المؤجر عن الفسخ عقد جديد . كفيل . براءة ذمته .

(ابو حمص الجزئية — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عدد ٥٠٤ من ٥٧٥ نمرة ٣٧٥)

٣٤٦ كفيل . مصلحته في دعوى صورية البيع الصادر من المدين . الدعوى البوليصية . شرطها . أسبقية الدين على التصرف . استئناف . طلبات جديدة . دعوى الصورية . والدعوى البوليصية . اختصاص . تسجيله . نتائج .

(استئناف مصر — ٧ مارس سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ من ٨٨٩ نمرة ٥٣٤)

٣٤٧ كبيالة . قبولها . سبب الدين . انعدامه الدفع بذلك .

(قض و ابرام فرنسا — ١٨ يونيو سنة ١٩٢٧ عدد ٥٠٤ من ٦٢١ نمرة ٤٢٦)

م - ح

محام .

(انظر اتعاب نمرة ٣)

٣٤٨ محضر صلح . تصديق . حكم . استئناف عدم جواز .

(طهطا الجزئية الاهلية — ٩ مايو سنة ١٩٢٧ عدد ١ من ٨٨ نمرة ٥٠)

٣٤٩ محامى . سر المهنة . موضوعها . حدودها (استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ١ من ١١٣ نمرة ٧٤)

٣٥٠ محامى سر المهنة . موكل . نظام عام . اعفاء .

(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد ١ من ١١٣ نمرة ٧٥)

٣٥١ محام . مكتب . اعلانه بحكم . ليس وكلا ولا محله مختاراً . غير صحيح .

(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عدد ٥٠٤ من ٤٨٧ نمرة ٣١٦)

٣٥٢ محام . قبول القضايا بواسطة سمسار . تحريمه . مدى التحريم . يسرى في حق المحامى دون السمسار .

(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ من ٨٧٥ نمرة ٥٢٤)

٣٥٨ مراقبة تحديد مبدأها . وجوب ذلك .

مادة ٢٤ من قانون المشردين .

(تقض اهلى — ٧ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٤ و ٥ ص ٤٧٣ نمرة ٣٠٦)

م - ز

٣٥٩ مزاحمة غير مشروعة . علامة تجارية .

تقليد .

(استئناف مختلط — ١٧ ديسمبر سنة
١٩٢٤ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٧١)

٣٦٠ مزاد . زيادة العشر . مقرر الزيادة .

حقه . طلب الغير . مرمى المزاد .

عليه بنفس الثمن . عدم اعتراض مقرر

الزيادة . تنازل منه عن حقه . صحة

البيع للغير .

(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٧٦ نمرة ٣٠٩)

٣٦١ مزايدة . الاتفاق بين مزايدين قبلها .

متى يكون صحيحاً . ومتى يقع باطلا .

(استئناف اسبوط — ٢٦ فبراير سنة

١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٧٩ نمرة ٥٢٨)

م - س

٣٦٢ مسئولية الحكومة . خفير . خادم .

مخدوم . اجارة أشخاص .

(استئناف مصر — ٢ يونيه سنة

١٩٢٧ عدد ١ ص ٥٠ نمرة ٢٧)

٣٦٣ مسئولية . سيارة . مالك . سواقه .

تلف السيارة . من المسؤول

(نيس بفرنسا — ٣٠ يونيه سنة

١٩٢٦ عدد ١ ص ١١٧ نمرة ٨٠)

م - خ

٣٥٣ مخالصة . مجلة . تحريرها في ظروف

مربية . دفاتر . تقديم الحساب .

(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٤٧٤ نمرة ٣٠٧)

٣٥٤ مخصصات الأمراء . تنازل الأمراء

عن أطيانهم . علاقة هذا التنازل بهذه

المخصصات . مرتب الخديوى توفيق

باشا . ماهيته القانونية . المائلة المالكة

(استئناف مصر — ٢٥ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٩٧ نمرة ٤١٧)

م - ر

٣٥٥ مرض الموت . تعريفه وشروطه .

وجوب الرجوع لأحكام الشريعة

الاسلامية . المرض الزمن . حكمه .

(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة

١٩٢٧ عدد ٣ ص ٣١٤ نمرة ٢٣٤)

٣٥٦ مرض موت . اثبات التاريخ . الطعن

بالتزوير .

(استئناف مصر — ٢٩ مايو سنة

١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٦١ نمرة ٣٦٨)

٣٥٧ مرض موت . تصرفات المريض .

عدم قاذ البيع . قاذ سائر التصرفات

الأخرى .

(استئناف مصر — ٣٠ يناير سنة

١٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٧١ نمرة ٤٧٠)

٣٦٤. مسئولية . قوة القاهرة . سحب رخصة
(الالب بفرنسا — ٢١ أكتوبر سنة
٩٢٦ عدد ١ من ١١٧ نمرة ٨١)
٣٦٥. مسئولية . شركة التأمين . حق المجنى
عليه . علاقة الشركة بالمصاب
(بلقور بفرنسا — ٢٢ فبراير سنة
٩٢٧ عدد ١ من ١١٩ نمرة ٨٣)
٣٦٦. مسئولية . معاشره غير شرعية . ضرر
تعويض .
(السين بباريس — ١١ مارس سنة
٩٢٧ عدد ١ من ١١٩ نمرة ٨٤)
٣٦٧. مسئولية المالك . مستأجر . فسخ
الايجار . هلاك العين . اهمال المرمات .
مسئولية . تنظيم . قرار هدم . قوة
قاهرة . أحوال .
(شارانتون بفرنسا — ٧ يولي سنة
٩٢٧ عدد ١ من ١٢١ نمرة ٨٨)
- مسئولية .
(انظر بنك نمرة ١٣٤)
٣٦٨. مسئولية . سيارة . تصادم . خطأ .
اهمال . دية .
(اللازقة :سوربا — ٢٢ اغسطس
سنة ٩٢٤ عدد ١ من ١٢٢ نمرة ٩١)
٣٦٩. مسئولية . صفيروابور بخاري . قوة القاهرة
(بروكل — ٢٧ مايو سنة ٩٢٧
عدد ١ من ١٢٣ نمرة ٩٣)
- مسئولية .
(انظر تاجر نمرة ١٧٣)
٣٧٠. مسئولية . اغواء مستخدم على ترك محله
(ليج — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٦
عدد ١ من ١٢٦ نمرة ١٠٥)
- مسئولية مصلحة السكة الحديد .
(انظر تعويض نمرة ٢٢٢)
٣٧١. مسئولية . السيد بفعل خادمه . العربية
المؤجرة مشاهرة . مسئولية المستأجر .
(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة
١٩٢٦ عدد ٢ من ٢٣٣ نمرة ١٧٤)
- مسئولية .
(انظر حامل ٣٢٦)
٣٧٢. مسئولية . حادث . تعويض . خطأ
مشارك . ظرف مخفف . لا مانع .
(استئناف مصر — ٢١ نوفمبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ من ٣١٥ نمرة ٢٣٥)
٣٧٣. مسئولية وزارة الاوقاف . خطأ عاملها .
(استئناف مصر — ٢٢ نوفمبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ من ٢٢٠ نمرة ٢٣٨)
٣٧٤. مسئولية . محضر . بطلان الورقة . تحقق
الضرر . بطلان الاستئناف . وجوب
البحث في احتمال كسب الدعوى .
دين متنازع عليه . التنازل عنه . حق
المدين في استرداده . الدين المحكوم
به نهائيا التماس الحكم بالدين
(مصر الاملية — ١٢٧ أكتوبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ من ٣٧١ نمرة ٢٦٤)
٣٧٥. مسئولية . تعويض . مسئولية السيد
بفعل خادمه . وزارة الحرية . جندي .
ارتكب جناية . الخدمة العسكرية .
(استئناف اسبوط — ٢٤ يناير سنة
٩٢٨ عدد ٤ و ٥ من ٥٠٧ نمرة ٣٣٣)
٣٧٦. مسئولية . المسئولية التقصيرية والمسئولية

الرياضة . حفظ ملابس اللاعبين .

(السن بفرنسا — ١٦ مايو سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٥ نمرة ٤٣٧)

٣٨٢ مسئولية . سيارة . حادث . تصادم

ناشئ عن عربة ثالثة .

(السن بفرنسا — ١٦ يونيو سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٥ نمرة ٤٣٨)

٣٨٣ مسئولية . قتل خطأ . تعويض . هدم

حائط مملوك لجماعة . مسئولية الشريك

المباشر للعمل . مقال . مقدم فعلة .

لامسؤولية . ضرر . ورثة تستحق

النفقة على القليل

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة
٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٤ نمرة ٤٦٥)

٣٨٤ مسئولية . تعويض . خطأ مشترك .

تأثيره في تقدير التعويض .

(استئناف مصر — ٣١ يناير سنة
٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٨٠٦ نمرة ٤٩٢)

مسئولية .

(انظر تعويض ٢١٨)

٣٨٥ مسئولية محضر . خطأ المحضر . خطأ

صاحب الشأن

(استئناف مصر — ٢٩ فبراير سنة
٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٨١ نمرة ٥٣٠)

م - ش

٣٨٦ مشارطات . عقود . شروط الصحة .

اخفاء جريمة . مخالفة للقانون .

(كفر الشيخ — ٢٠ يونيو سنة
٩٢٧ عدد ١ ص ٨١ نمرة ٤٤)

الشيئية . تطورهما وأركانها . مبلغ

أثرهما في التشريعات المصرية

(مصر الاهلية — ٢٦ مايو سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٦٠ نمرة ٣٦٧)

مسئولية .

(انظر حجز تحت يد الغير ٢٣٧)

٣٧٧ مسئولية . البيع « سيف » شحن

البضاعة في الموعد . ورودها متأخرة .

بائع . عدم مسئوليته

(استئناف مخطاط — ١٩ يناير سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦١٥ نمرة ٤٠٧)

مسئولية .

(انظر حامل ٣٢٧)

٣٧٨ مسئولية . حادث . مسئولية اجرامية

لاتعاقدية . التبرع بالنقل . خطأ بسيط

(نقض فرنسا — ٢٩ مارس سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢١ نمرة ٤٢٥)

٣٧٩ مسئولية . سكك حديدية . عربات

نقل . فقد المشحون بسبب عطب

العربة . مسئولية شركة السكك الحديدية

مسئولية . شركة صاحبة العربة

(استئناف ديجون بفرنسا — ١٧
جوليه سنة ٩٢٦ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٢
نمرة ٤٣٠)

٣٨٠ مسئولية شركة السكة الحديد . حادث .

فتح باب العربة .

(استئناف باريس — ٨ جوليه سنة
٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٤ نمرة ٤٣٥)

٣٨١ مسئولية . الوديعة الجارية . نادي .

مشارطات

(انظر مقود ٣٣٠)

٣٨٧ مشبوه . انذار . قانون رقم ٢٤ سنة

١٩٢٣

(ابو تيج الجزئية — ٥ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٨٠ نمرة ٢٦٨)

م - ص

٣٨٨ مصاريف . الحكم بالمصاريف المناسبة .

كيفية احتسابها .

(استئناف مصر — ١٧ نوفمبر سنة
٩٢٦ عدد ٢ ص ١٨٥ نمرة ١٣٩)

م - ع

٣٨٩ معارضة . وجوب اعادة سماع الشهود .

بطلان الاجراءات . تغيير وصف

التهمة . وجوب تنبيه التهم . اخلال

بحق الدفاع . نقض .

(نقض املى — ٢٤ مايو سنة ٩٢٧
عدد ٤ و ٥ ص ٤٦٦ نمرة ٢٩٥)

معارضة في أمر

(انظر نظم ٢٠٦)

٣٩٠ معارضتان عن حكم واحد . أحدهما

في الميعاد والثانيه بعده . عدم تجزئة

الدعوى . تضامن المحكوم ضدم .

استفادة صاحب المعارضة الثانية من

المعارضة الأولى .

(استئناف مصر — ١٢ مايو سنة
٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٣١ نمرة ٥٦٤)

م - ل

٣٩١ ملكية . ملحقات . طمى نهر . طمى

بمخبرات . طمى مصارف .

(استئناف مصر — ٧ ديسمبر سنة
٩٢٦ عدد ١ ص ٣٨ نمرة ١٥)

٣٩٢ ملكية . مشتري جديد . اجارة .

اتفاقات سابقة عقدها البائع .

(الازبكية الجزئية — ١٧ فبراير
سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ٧٩ نمرة ٤٢)

م - ن

٣٩٣ منفعة عامة . أطيان خراجية . أخذها

بغير مقابل . اللاتحة السعيدية .

(اسيوط الكلية الاهلية — ٢٥ فبراير
سنة ٩٢٨ عدد ٤ و ٥ ص ٥٥٥ نمرة ٣٦٤)

م - و

٣٩٤ موظفي وزارة الأوقاف . عمال

عموميين . محصل . موظف . أمناء

عموميين . أوراق رسمية . تزوير في

أوراق رسمية .

(نقض املى — ٧ فبراير سنة ٩٢٧
عدد ١ ص ٢٩ نمرة ٧)

٣٩٥ مواد مستعجلة . اختصاص . قيمة

المستندات

(لبيج يلجيكا — ٣ فبراير سنة
٩٢٦ عدد ١ ص ١٢٦ نمرة ١٠١)

٣٩٦ مواد مخدرة . أفيون . احراز المرخص

الثمار . حراسة . انتهاؤها . سداد الدين

(بنى سوف الكلية الأهلية — ٢
ديسمبر سنة ٩٢٤ عدد ١ ص ٧٨ نمرة ٤١)

٤٠٠ نزع الملكية . الايعان المنزوعة ملكيتها .

بيع . وقف . عدم التسجيل . المشتري
التسليم . اشكال ناظر الوقف . رفضه .

(استئناف مختلط — اول ديسمبر
سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ٢٣٤ نمرة ١٧٧)

٤٠١ نزع الملكية . مقرر الزيادة . عدم

حضوره . وجوب ايقاع البيع .

(جرجا — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦
عدد ٣ ص ٣٩١ نمرة ٢٧٨)

٤٠٢ نزع الملكية . حائز العقار . التنبية عليه

بالدفع أو التخلي عن العقار . دائن

مرتبه . دائن صاحب حق اختصاص

دائن ممتاز . حق امتياز البائع . تسجيل

مضى عشر سنوات عليه . عدم سقوط

الحق . دين . أقساط . تقادم .

(قضا الكلية الأهلية — ٢٣ مارس
سنة ٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٣٢ نمرة ٣٥٠)

٤٠٣ نزع ملكية . اجراءاتها . حائز العقار .

التنبية عليه . علمه بالاجراءات . قعوده

عن دخولها . لا محل لابطالها .

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة
٩٢٨ عدد ٦ و ٧ ص ٧٦٦ نمرة ٤٦٧)

ن - س

٤٠٤ نسب . بنوة . أبوة . اثبات

(قضا و ابرام فرنسا — ٢٧ يونيو
سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ١٢١ نمرة ٨٧)

له يزارعته . احرار الوسيط في البيع .

عقوبة الوسيط . وظيفة رجال البوليس .

(مصر الأهلية — ٢٦ مايو سنة
٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠١ نمرة ١٤٨)

٣٩٧ مواد مخدرة . بيعها لغير مرخص بالشراء

جريمة . عدم التسليم . لا بيع . شروع
لا عقوبة .

(مصر الكلية الأهلية — ١٠ نوفمبر
سنة ٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٨ نمرة ٢٤٩)

٣٩٨ مواد مخدرة . أفيون . حيازة .

زراعة . حيازة الغير . نيابة عنه .

لا جريمة . ابداع الأفيون . تبديد .

جريمتان . احرار وتبديد . تطبيق

المادة ٣٢٢ ع . بيع الأفيون . مشتري غير

مرخص بالشراء جريمة . متهم بمجرمتين

في قضية واحدة . حكم في احدهما .

حق محكمة الاستئناف في نظر التهمتين معاً

(مصر الأهلية — ١٠ نوفمبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٣٩ نمرة ٢٥٠)

ن - ا

ناظر وقف

(انظر حراسة ٢٤٣)

ناظر وقف

(انظر دائن مرتبه ٢٦٦)

ن - ز

٣٩٩ نزع الملكية . تنبيه . تسجيله . الحاق

ن - ص

٤٠٥ نصاب الدعوى . تقديره . قيمتها المالية .

تزوير . قيمة السند .

(مصر الأهلية — ١١ يولي سنة ٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٠٨ نمرة ١٥٤)

٤٠٦ نصب . بيع عقار غير مملوك للبائع .

عدم التسجيل . أثره فى الجريمة .

(جرجا الجريمة — ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٦ عدد ٣ ص ٣٧٩ نمرة ٢٦٧)

٤٠٧ نصب . جريمة . أركانها

(مصر الأهلية — ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٥٥٨ نمرة ٣٦٥)

ن - ف

٤٠٨ نفاذ مؤقت . الحكم بإزالة يد الغير .

عقار مملوك بسند رسمى . وجوب الحكم بالنفاذ .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٢٧ نمرة ٢٤١)

٤٠٩ نفاذ . مادة تجارية . كفالة . شرطها .

(استئناف مصر — ٤ سبتمبر سنة ٩٢٧ عدد ٦ و ٧ ص ٧٨٦ نمرة ٤٧٩)

٤١٠ نفاذ مؤقت . حكم النفاذ . خلوه من

الاسباب . بطلانه . الاعتراف .

(استئناف مصر — ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٦٤ نمرة ٥٢٠)

٤١١ نفاذ مؤقت . مادة تجارية . شرط تقديم

الكفالة . جوازى

(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٨٧٨ نمرة ٥٢٧)

٤١٢ نفاذ معجل . مواد تجارية . كفالة .

الاعفاء منها .

(استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٨ و ٩ ص ٩٠٩ نمرة ٥٤٨)

٤١٣ نفقة . زوج . ضرر . تعويض

(نقض و ابرام فرنسا — ٢١ يونيو سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ١٢٠ نمرة ٨٦)

٤١٤ نفقة . تعويض . ولد غير شرعى .

التزام طبيعى .

(استئناف باريس — ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ١٢١ نمرة ٨٩)

٤١٥ نفقة . عدم جواز التنازل عنها . جواز

التنازل عن الرهن الذى يكفلها .

(نقض فرنسا — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ٤ و ٥ ص ٦٢٠ نمرة ٤٢٣)

ن - ق

٤١٦ قض . يان الواقعة . تعدى بالقول

والاشارة . يان عمل الموظف . يان

القول والاشارة .

(نقض أهلى — ٤ يناير سنة ٩٢٧ عدد ١ ص ٢٦ نمرة ٢)

٤١٧ قض . تهديد . مادة ١١٧ عقوبات .

خطأ فى تطبيق القانون .

(نقض أهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٢٦ نمرة ٣)

٤١٨ قض . تقدير شهادة . حق قاضى

الموضوع . شاهد واحد .

(نقض أهلى — ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عدد ١ ص ٢٧ نمرة ٤)

عدم اثباته . قص جوهرى في الحكم

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٥٥ نمرة ١٠٩)

٤٢٧ قص . تطبيق القانون . وجوب تقديم
الليل وقت الحكم .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٥٥ نمرة ١١٠)

٤٢٨ قص . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً .

الدعوى المدنية . عدم جواز تقديم

طلبات جديدة من المدعى أمام محكمة

الجنح المستأنفة

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ١١١)

٤٢٩ تقض . حكم في المعارضة باعتبارها

كان لم تكن . حكم غيابي . استئنافه

ميعاد .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١١٣)

٤٣٠ تقض . الغموض في بيان الأدلة على

اداة المتهم . الاستناد الى شهادة

طبيب غير محلف . خطأ في الاجراءات .

(تقض اهل — ٨ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ١١٤)

٤٣١ تقض . قتل خطأ . عدم بيان الواقعة

بياناً كافياً

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١١٥)

٤٣٢ تقض . اخلال بحق الدفاع . اسباب

الحكم . المادة ١٠٣ مرافعات .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٢٧٧
عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ١١٦)

٤١٩ . قص . مخالفة . لا تقض .

(تقض اهل — ٤ يناير سنة ١٩٢٧
عدد ١ ص ٢٨ نمرة ٥)

٤٢٠ قص . دفاع جديد . اهماله وعدم

ذكره في الحكم . بطلان الحكم .

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧
عدد ١ ص ٢٨ نمرة ٦)

٤٢١ قص . اسباب : غموض . عدم كفاية

البيان . بطلان . استفادة طاعن من

طعن زميله .

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧
عدد ١ ص ٣٠ نمرة ٨)

٤٢٢ تقض . قذف . قد الموظفين . طعن

وقذف . بعد سبق المحاكمة .

(تقض اهل — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧
عدد ١ ص ٣٣ نمرة ١٢)

٤٢٣ تقض . قتل . ظرف التشديد . سرقة

وجوب بيان واقعة السرقة في الحكم .

مادة ١٩٨ فقرة أخيرة عقوبات .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٩٢٧
عدد ٢ ص ١٥٣ نمرة ١٠٦)

٤٢٤ تقض . مصلحة الطاعن .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٩٢٧
عدد ٢ ص ١٥٤ نمرة ١٠٧)

٤٢٥ تقض . دعوة الخير لمناقشته بالجلسة .

اخلال بحق الدفاع .

(تقض اهل — ٧ مارس سنة ١٩٢٧
عدد ٢ ص ١٥٤ نمرة ١٠٨)

٤٢٦ تقض . ربا فاحش . ركن العادة .

- ٤٣٣ نقض . اخلال بحق الدفاع .
(نقض أهلى — ٧ مارس سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١١٧)
- ٤٣٤ نقض . أسباب عامة . عيب جوهرى
فى الحكم .
(نقض أهلى — ٨ مارس سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ١١٨)
- ٤٣٥ نقض . تعدد الجرائم لغرض واحد .
الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم .
العقوبات التبعية لاحد من الجرائم
الأخرى . وجوب الحكم بها أيضاً .
(نقض أهلى — ٨ مارس سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٣ نمرة ١١٩)
- ٤٣٦ نقض . طلب الدفاع احضار شهود
نقى . عدم اجابة الطلب . اخلال بحق
الدفاع .
(نقض أهلى — ٨ مارس سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٤ نمرة ١٢٠)
- ٤٣٧ نقض . الدفاع بأن الواقعة غير معاقب
عليها . عدم اشارة الحكم الى هذا
الدفاع . اخلال بحق الدفاع . تناقض
الأسباب .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٤ نمرة ١٢١)
- ٤٣٨ نقض . المادة ٢٠٨ عقوبات . بيان
الواقعة بيانا كافياً .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٥ نمرة ١٢٢)
- ٤٣٩ نقض . سرقة . ركن الاختلاس .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٥ نمرة ١٢٣)
- ٤٤٠ نقض . موظف . استعمال القسوة . مادة
١١٣ عقوبات .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٦ نمرة ١٢٤)
- ٤٤١ نقض . أمر قاضى الاحالة بأن لا وجه
لاقامة الدعوى . معارضة المدعى
المدنى . مداها بالنسبة للدعوى العمومية
(نقض أهلى — ٦ يونيه سنة ٩٢٧
عدد ٢ ص ١٦٦ نمرة ١٢٥)
- ٤٤٢ نقض . عدم بيان الواقعة بيانا كافياً .
تعدد المتهمين . عدم بيان الاصابة التى
احدثت الوفاة .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٤ نمرة ٢٠٨)
- ٤٤٣ نقض . الحكم نهائياً من محكمة الجنح
بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية .
قرار قاضى الاحالة باعتبار الواقعة جنحة
واحالة الاوراق الى النيابة . خطأ فى
تطبيق القانون . المادة ١٤٨ جنايات
معدلة .
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٥ نمرة ٢٠٩)
- ٤٤٤ نقض . استئناف . الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن . حكم غيابي .

العمومية على اثبات عقمدنى . وجوب
اثباته طبقا لاحكام القانون المدنى .
اعتراف . لا يتجزأ .

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٩ نمرة ٢١٥)

٤٥٠ نقض . طيب . احراز جواهر سامة
أو مخدرة . قانون سنة ١٩٢٥ افعال
ذكر تاريخ الواقعة فى الحكم . قص
فى الحكم .

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٠ نمرة ٢١٦)

٤٥١ نقض . المادة ٢٠٥ ع . شرطها . عجز
المجنى عليه . عدم نص الحكم على
تحقق هذا الشرط . قص فى الحكم
موجب لنقضه

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩١ نمرة ٢١٧)

٤٥٢ نقض . تغيير أثر الجريمة . وفاة المجنى
عليه . تعديل التهمة فى الاستئناف . جواز
(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩١ نمرة ٢١٨)
نقض . عاهة دائمة . فقد الاسنان .
عدم انطباق المادة ٢٠٤

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٢ نمرة ٢١٩)

٤٥٣ نقض . بيان الواقعة بياناً كافياً .
اتلاف زراعة . وجوب بيان الاتلاف
وكيفية حصوله . قبول النقص بالنسبة

ميعاد الاستئناف . من تاريخ الاعلان
(نقض أهلى — ١١ ابريل سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٥ نمرة ٢١٠)

٤٤٥ نقض . طيب . عملية جراحية . قتل
خطأ . عدم بيان وجه الالهام .
قص فى بيان الواقعة .

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٦ نمرة ٢١١)

٤٤٦ نقض . قرار صادر لصالح المتهم .
المدول عنه . اخلال بحق الدفاع

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٧ نمرة ٢١٢)

٤٤٧ نقض . الحكم فى جريمتين لا تقبلان
التجزئة . الحكم بأشد العقوبتين .
العقوبات التبعية لاخف العقوبتين .
جواز الحكم بها أيضا . رد المبلغ
المختلس اثناء التحقيق . الحكم به
وبالغرامة . صحيح

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٧ نمرة ٢١٣)

٤٤٨ نقض . المواد السامة والمخدرة . حيازة
كمية أقل من المرخص بها . جريمة .
اخلال بحق الدفاع . طلب صماع شهود
نق . عدم الاصرار عليه . فصل المحكمة
فى الطلب . لا محل للنقض .

(نقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٨٨ نمرة ١١٤)

٤٤٩ نقض . تبديد . توقف اثبات الدعوى

هي ثابتة في الحكم . الهتاف بسقوط
الحكومة المذبذبة . عدم توفر ركن
القصد الجنائي . لا عقوبة . تغيير وصف
التهمة . المناداة بسقوط حزب الاتحاد
الملوكي وبسقوط حزب المذبذبين .
لا يكدر السلم العام . عدم انطباق
المادة ١٥٣ ع

(نقض أهلي — ٤ يناير سنة ١٩٢٦
عدد ٣ ص ٢٩٦ نمرة ٢٢٦)

نقض . تغيير المحكمة . وصف التهمة
حدود هذا الحق . اخلال بحق
الدفاع . مواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ محاكم
الجنايات .

(نقض أهلي — ٢ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٤٥٤ ص ٤٥٨ نمرة ٢٨٧)

نقض . المادة ١٣٢ عقوبات . أركان
الجريمة . عدم بيان الحكم لأركان
الجريمة . قص في بيان الواقعة . وجه
مهم لبطلان الحكم .

(نقض أهلي — ٢ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٤٥٤ ص ٤٦١ نمرة ٢٨٨)

نقض . تزوير . بيان طريقة التزوير .
خلو الحكم منه . قص في بيان الواقعة
وجه هام للبطلان .

(نقض أهلي — ٢ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٤٥٤ ص ٤٦٢ نمرة ٢٨٩)

نقض . أسباب الحكم . الأسباب

لأحد المتهمين . استفادة الآخر منه
(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٣ نمرة ٢٢٠)

نقض . اخلال بحق الدفاع . ضرب
أفضى الى الموت . وجوب حصول
الوفاة من الاصابة . مباشرة . المادة
٢٠٠ و ٢٠٦ عقوبات

(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٤ نمرة ٢٢١)

نقض . سبب علني . وجوب بيان
مكان الواقعة والفاظ السب .

(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٤ نمرة ٢٢٢)

نقض . زوج . تأديب زوجته . ايذاء

نقض . ضرب احدث الوفاة . تطبيق
المادة ٢٠٢ عقوبات . خطأ في تطبيق
القانون

(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٥ نمرة ٢٢٣)

نقض . عاهة دائمة . عدم بيان أثر

الاصابة في الجنى عليه . قص في بيان
الواقعة

(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٥ نمرة ٢٢٤)

نقض . استنهاد المتهم بشهود . عدم
اجابته الى طلبه . اخلال بحق الدفاع

(نقض أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٣ ص ٢٩٦ نمرة ٢٢٥)

نقض . عدم المقاب على الواقعة كما

٤٦٨ قرض . جريمة البلاغ الكاذب . سوء

القصد .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٧٠ نمرة ٣٠٢)

قرض .

(انظر سقوط الدعوى العمومية ٣٠٤)

٤٦٩ قرض . سرقة . شروع فيها . اعمال

مخضيرة .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٧٢ نمرة ٣٠٤)

٤٧٠ قرض . اسباب الحكم . الحكم الصادر

بالغاء الحكم بالبراءة . وجوب تنفيذ

اسباب الحكم الابتدائى

(تقض أهلى — ٧ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٧٣ نمرة ٣٠٥)

قرض .

(انظر مراقبة ٣٠٨)

٤٧١ قرض . استئناف . مدعى مدنى . تأثيره

فى الدعوى العمومية .

(تقض أهلى — ٧ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٦ ص ٧٣٦ نمرة ٤٣٩)

٤٧٢ قرض . عدم اطلاع المحكمة على أوراق

القضية . بطلان الحكم .

(تقض أهلى — ٧ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٦ ص ٧٤٢ نمرة ٤٤٥)

٤٧٣ قرض . تناقض اسباب الحكم مع

منطوقه . اسباب تشير الى وجوب

الرأفة وتعديل العقوبة . الحكم بالتأييد

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٦ ص ٧٤٤ نمرة ٤٤٨)

الغامضة . الاسباب المتناقضة .

لا اسباب . بطلان الحكم .

(تقض أهلى — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٦٥ نمرة ٢٩٤)

قرض .

(انظر ضرب ٣٢٣)

قرض .

(انظر معارضة ٣٨٩)

قرض .

(انظر تحديد وقت حصول الواقعة ١٧٩)

٤٦٤ قرض . قتل عمداً . الركن المعنوى .

نية القتل . وجوب بيانه .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٦٨ نمرة ٢٩٨)

٤٦٥ قرض . شهود المتهم . عدم سماع

شهادتهم . اخلال بحق الدفاع .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٦٨ نمرة ٢٩٩)

٤٦٦ قرض . قتل بسبق الاصرار . سبق

الاصرار . ركن معنوى . استنتاجه من

الوقائع . وجوب بيان هذه الوقائع فى

الحكم .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٦٩ نمرة ٣٠٠)

٤٦٧ قرض . دفاع المتهم . وجوب رد الحكم

عليه .

(تقض أهلى — ٦ يونيه سنة ١٩٢٧
عدد ٥٥٤ ص ٤٧٠ نمرة ٣٠١)

نفسه . حضور غيره . خطأ . بطلان
الاجراءات .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٨ نمرة ٤٥٥)

٤٨١ تقض . حكم القاضى بعدم الاختصاص

لأن الواقعة جنائية . نظره موضوع

القضية باعتبارها جنحة . لا مانع .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٨ نمرة ٤٥٦)

٤٨٢ تقض . تمسك المتهم بأنه كان فى حالة

الدفاع الشرعى عن نفسه . عدم اشارة

الحكم الى هذا الدفاع .

(تقض أهلى — ٢٢ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٩ نمرة ٤٥٧)

٤٨٣ تقض . التعدى على موظف . الفاظ

التعدى . العمل الذى كان يؤديه

الموظف . وجوب يان ذلك فى الحكم

(تقض أهلى — ٢٢ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٩ نمرة ٤٥٨)

٤٨٤ تقض . الحكم ابتدائيا بالبراءة . الحكم

استئنافا بالادانة . وجوب الرد على

اسباب الحكم الابتدائي . تنازل الحاجز

عن الحجز قبل التبديد . لا جريمة .

(تقض أهلى — ٢٢ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٩٥٨ ص ٨٤٧ نمرة ٤٩٨)

٤٨٥ تقض . قتل خطأ . استناد محكمة أول

درجة الى التحقيقات وأقوال الشهود

فى الحكم بالبراءة . استناد محكمة ثانى

٤٧٤ تقض . عدم بيان الواقعة يائنا كافيا .

اكتفاء الحكم بالاحالة الى التحقيق .

أو الى محضر الجلسة أو الى وصف

النيابة للهمة .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٥ نمرة ٤٤٩)

٤٧٥ تقض . عامل البريد . خطاب موصى

عليه . اختلاسه . سرقة . لا اختلاس

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٥ نمرة ٤٥٠)

٤٧٦ تقض . استناد الحكم الى أقوال شهود

لم تسمع شهادتهم أمام المحكمة . وجه

البطلان .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٦ نمرة ٤٥١)

٤٧٧ تقض . بلاغ كاذب . الجهة التى تقدم

اليها . عدم النص عليها فى الحكم .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٦ نمرة ٤٥٢)

٤٧٨ تقض . أفبون . احرازه . ترخيص

بزراعته . تصرّح تعاطيه للعلاج .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٧ نمرة ٤٥٣)

تقض . منع المحكمة المحامى من اتمام

٤٧٩ المرافعة . اخلال بحق الدفاع .

(تقض أهلى — ٢١ يونيه سنة ١٢٧
عدد ٧٥٦ ص ٧٤٧ نمرة ٤٥٤)

٤٨٠ تقض . حضور المتهم للدفاع عن

الجهة التي قدم اليها . وجوب بيان ذلك في الحكم .

(تقض أهلى — أول نوفمبر سنة ١٢٧٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٢ نمرة ٥٠٣)

٤٩٠ تقض . صدور الحكم من هيئة لم تسمع

المرافعة . غياب رئيس الجلسة الذي

سمع المرافعة يوم تلاوة الحكم . عدم

توقيعه على مسودة الحكم . بطلان الحكم .

(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٣ نمرة ٥٠٤)

٤٩١ تقض . دفاع المتهم . حالة الدفاع

الشرعى عن النفس . عدم بحث

المحكمة لهذا الدفاع . مبطل للحكم .

(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٧ من ٨٥٣ نمرة ٥٠٥)

٤٩٢ تقض . دفاع المتهم . عدم تحقيقه .

اخلال بحق الدفاع .

(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٣ نمرة ٥٠٦)

٤٩٣ تقض . عدم ذكر الوقائع وأدله ثبوتها

خلو الحكم من الاسباب . بطلانه .

(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٤ نمرة ٥٠٧)

٤٩٤ تقض . عود . اختلاس الاشياء

المحجوزة . جريمة مماثلة للسرقة في

أحكام العود .

(تقض أهلى — ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٤ نمرة ٥٠٨)

درجة عليها في الحكم بالادانة . عدم

مناقشة هذه المحكمة لأقوال الشهود

في حكمها . عدم تحقيق مسئولية

المتهمين وإهمال المجنى عليه . تقص في

الحكم .

(تقض أهلى — ٢٢ يونية سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٤٩ نمرة ٤٩٩)

٤٨٦ تقض . تعديل وصف التهمة . حق

قاصر على محكمة الجنايات . الدخان

بضاعة لا مأكول ولا مشروب . عرض

دخان مغشوش للبيع . لا جريمة .

(تقض أهلى — ٢٢ يونية سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٤٨ نمرة ٥٠٠)

٤٨٧ تقض . سب علنى . الفاظ السب .

عمل ارتكاب الجريمة . وجوب بيان

ذلك في الحكم .

(تقض أهلى — ٢٢ يونية سنة ١٩٢٨
عدد ٩٠٨ من ٨٥٠ نمرة ٥٠١)

٤٨٨ تقض . المادتين ١٧٧ ، ١٧٨ تحقيق

الجنايات . الحكم الصادر في مواد

الجنح باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

حكم غيابى . ميعاد استئنافه . من

تاريخ الاعلان .

(تقض أهلى — أول نوفمبر سنة ١٩٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٠ نمرة ٥٠٢)

٤٨٩ تقض . بلاغ كاذب . موضوع البلاغ

الى الموت . قصد القتل . سبق
الاصرار . وجوب بيان ذلك في الحكم
في الجريمة الأولى .

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٦١ نمرة ٥١٦)

٥٠٢ قض . شهادة أحد المتهمين على
الآخرين . ليست اعترافا . شهادة
تحقيقات . الاستغناء عن أحد الشهود
اخلال بحق الدفاع . بطلان الحكم .
استفادة سائر المتهمين .

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٢٨
عدد ٩٠٨ من ٨٦٢ نمرة ٥١٧)

٥٠٣ قض . حكم ابتدائي . الغاؤه استئنافا .
وجوب مناقشة أسبابه . سرقة . بيع
الشيء المسروق . ركنا الجريمة .
ثبوت التهمة من مجرد البيع استنتاج
ناقص .

(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٦٣ نمرة ٥١٨)

٥٠٤ قض . دفاع المتهمين . وجوب الرد
عليه . اخلال بحق الدفاع .

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ١٢٨
عدد ٩٠٨ من ٨٦٤ نمرة ٥١٩)

هـ

٥٠٥ هبة . ثمن منقول قبل الشراء . تم
بتسليم المنقول . لا بالشراء . استئناف

٤٩٥ قض . مادة ١٩٨ عقوبات ققرة ثانية
عدم بيان الواقعة بيانا كافيا . بطلان .

(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٧ نمرة ٥١٠)

٤٩٦ قض . مخدرات . المادة ٣٠ من قانون
الأتجار بالمخدرات . الحكم بالفراصة .
أقل من الحد الأدنى . خطأ في تطبيق
اللائحة .

(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٨ نمرة ٥١١)

٤٩٧ قض . تسليم المتهم بصحة الواقعة .
ليس اعترافا .

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٨ نمرة ٥١٢)

٤٩٨ قض . مادة ٣٢ عقوبات . العقوبات
التبعية والاضافية . وجوب الحكم بها .

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٥٩ نمرة ٥١٣)

٤٩٩ قض . سن الزوجين . الاقرار أمام
المأذون بما يخالف الحقيقة . تزوير في
ورقة رسمية .

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٦٠ نمرة ٥١٤)

٥٠٠ قض . سرقة . اخفاء الشيء المشروق
وجوب بيان زمان ومكان ارتكاب
الجريمة الاخيرة .

(نقض أهلى — ٧ ديسمبر سنة ١٢٧
عدد ٩٠٨ من ٨٦١ نمرة ٥١٥)

٥٠١ قض . القتل عمدا . الضرب المقضى

و - ص

٥١٠ وصية . اخفاء وصية . تقادم . عذر

شرعى . ٣٣٠ سنة

(فتوى شرعية — ٢٩ مايو سنة ٩٢٧
عدد ١ ص ٩٥ نمرة ٥٢)

وصية .

(أنظر بيع ١٢٩)

٥١١ وصى . تعارض مصلحته مع مصلحة

القاصر . عزله .

(المجلس الحسبى العالى — ٦ فبراير
سنة ٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٤٠ نمرة ١٩٤)

٥١٢ وصى . على قاصر . صلح . تصديق

المجلس الحسبى . مسئولية الوصى .

عند عدم التصديق . بلوغ القاصر .

مصادقته . نقاذ الصلح . المادة ١٣٢ مدنى

(أسبوط الابتدائية الاملة — ١٠
مارس سنة ٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٤٦
نمرة ٢٥٢)

٥١٣ وصية . صورية . بيع صادر من المورث

لأحد الورثة . يعتبر باقى الورثة « غير »

جواز الاثبات بالبينه .

(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة
٩٢٧ عدد ٧٥٦ ص ٧٦١ نمرة ٤٦٢)

وصية .

(انظر بيع نمرة ١٦٨)

و - ض

٥١٤ وضع اليد بحسن نية . ثمة العين .

عدم التجزئة . استفادة غير المستأنف منه

(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة
٩٢٧ عدد ٣ ص ٣١٢ نمرة ٢٢٣)

٥٠٦ هبة . اختصاص المحاكم الأهلية على

وجه العموم . المادة ١٥ من لائحة

ترتيب هذه المحاكم . نصوص الهبة فى

القانون المدنى . تعارض . قفضيل

نصوص القانون المدنى . هبة منقول

بسند . عدم القبض . بطلانها .

(مصر الاهلية — ١٢ ابريل سنة
٩٢٧ عدد ٣ ص ٣٤٨ نمرة ٢٥٤)

٥٠٧ هبة . منقول . أمين لتوزيع الهبة .

صحيفة . وكيل عن الموهوب لم .

قاصر . تصرفات نافذة قضا محضا .

مادة ٥٠ مدنى

(استئناف مصر — ٢٩ نوفمبر سنة
٩٢٧ عدد ٥٠٤ ص ٤٧٥ نمرة ٣٠٨)

هبة .

(أنظر تمهيد ٢١٤)

٥٠٨ هرب المحبوسين . ضبط الهارب على

أثر خروجه من نافذة السجن . شروع

لا عقوبة .

(مصر الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة
عدد ٣ ص ٣٢٧ نمرة ٢٤٨)

و - ز

٥٠٩ وزارة الاوقاف . مصلحة حكومية .

اختصاص . ذكرى ١٨ مايو سنة ٨٩٢

(بنى سويف الأهلية — ٥ يناير
سنة ٩٢٨ عدد ٥٠٤ ص ٥٥٤ نمرة ٣٦٣)

٥٢٠ وقف . نظر . شرطه لشخص . ثم شرطه لآخر .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٠ مايو سنة ٩٠٠ عدد ١ من ٩٩ نمرة ٥٧)

٥٢١ وقف . نظر . ناظرين . افراد . أحوال .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ عدد ١ من ١٠٠ نمرة ٥٨)

٥٢٢ وقف . نظر . تصرفات الناظرين . منفرداً . عزل .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢١ أكتوبر سنة ٩٠٦ عدد ١ من ١٠٢ نمرة ٥٩)

٥٢٣ وقف . نظر . تعدد النظار . اخدم قاصر .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢١ يولي سنة ٩٠٧ عدد ١ من ١٠٤ نمرة ٦٠)

٥٢٤ وقف . نظر . ترتيب الطبقات . الشرط منقطع .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٨ فبراير سنة ٩٠٨ عدد ١ من ١٠٤ نمرة ٦١)

٥٢٥ وقف . نظر . معنى كلمة « من » تعدد النظار .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٣ مارس سنة ٩٠٨ عدد ١ من ١٠٥ نمرة ٦٢)

٥٢٦ وقف . ناظر . سكنى الناظر في بيت الوقف . خيانة . عزل .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٢ يولي سنة ٩٠٨ عدد ١ من ١٠٧ نمرة ٦٣)

٥٢٧ وقف . نظر . أرشد .
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٥ يناير سنة ٩٠٩ عدد ١ من ١٠٧ نمرة ٦٤)

تملكها . انذار واضح اليد . أثره في نيته . رفع الدعوى . أثرها فيما يتعلق بثمره العين .

(استئناف مصر — ٢٤ مارس سنة ٩٢٨ عدد ٧٥٦ من ٧٨٤ نمرة ٤٧٧)

٥١٥ وضع اليد . حسن النية . مسألة موضوعية . بدأ زوال حسن النية . رفع الدعوى . الحكم فيها .

(استئناف مصر — ١٢ أبريل سنة ٩٢٨ عدد ٩٥٨ من ٩١٥ نمرة ٥٥٣)

و - ف

٥١٦ وفاة الدين . حوالة على البوستان . صرف قيمتها للدائن .

(نقض فرنسي — ٣٠ مارس سنة ٩٢٥ عدد ٥٥٤ من ٦١٩ نمرة ٤٢٠)

و - ق

٥١٧ وقف . مقابر . سفح الجبل . ملكية المباني .

(استئناف مصر — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٦ عدد ١ من ٤١ نمرة ١٩)

٥١٨ وقف . اجارة . شرط السكنى .
(قنوى شرعية — ٢٩ أبريل سنة ٩٢٧ عدد ١ من ٩٧ نمرة ٥٤)

٥١٩ وقف . تعامل بالربا . خمر . زنا . احراز مواد مخدرة .

(قنوى شرعية — ١١ مايو سنة ٩٢٧ عدد ١ من ٩٧ نمرة ٥٥)

٥٣٤ وقف . حراسة . اختصاص . قاضى

الموضوع . قاضى الأمور المستعجلة .

اختصاص القضاء . الأهلى . دعوى

مستعجلة . لا دعوى مجهولة القيمة .

(فاقوس الجزئية — ١٨ أكتوبر سنة

٩٢٧ عدد ٢ ص ٢٢٥ نمرة ١٦٧)

وقف .

(انظر نزاع الملكية ٤٠٠)

٥٣٥ وقف . اعتراف المدعى عليه . سماع

الدعوى .

(المحكمة العليا الشرعية — اول فبراير

سنة ٩٠٨ عدد ٢ ص ٢٤٢ نمرة ١٩٧)

٥٣٦ وقف . الاقرار به فى حجة الاستبدال

جواز سماع الدعوى .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٨ سبتمبر

سنة ٩١٩ عدد ٢ ص ٢٤٧ نمرة ٢٠٢)

٥٣٧ وقف . ناظر . عزله . ناظر مضموم .

اتهاء مأموريته .

(المحكمة العليا الشرعية ٢٩ مارس سنة

٩٢٣ عدد ٢ ص ٢٤٩ نمرة ٢٠٤)

٥٣٨ وقف . ناظر . أهلية . الحكم عليه

بالحبس .

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ نوفمبر سنة

١٩٢٣ عدد ٢ ص ٢٥٠ نمرة ٢٠٥)

٥٣٩ وقف . ناظران منضمان . خصومة .

دفع التعلى عن الوقف . جواز

الانفراد .

(المحكمة العليا الشرعية — ٣١ ديسمبر

سنة ٩٢٣ عدد ٢ ص ٢٥٠ نمرة ٢٠٦)

٥٢٨ وقف . ناظر . صرف الاستحقاق مع

تخريب أعيان الوقف . خيانة . عزل .

المحكمة العليا الشرعية — ٩ مايو سنة

٩١٢ عدد ١ ص ١٠٨ نمرة ٦٥)

٥٢٩ وقف . نظر . تعامل بالربا . عزل .

المحكمة العليا الشرعية — ٢٦ نوفمبر

سنة ٩١٤ عدد ١ ص ١٠٩ نمرة ٦٦)

٥٣٠ وقف . نظر . مرتب الطبقات .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٨

اكتوبر سنة ٩٢٦ عدد ١ ص ١٠٩

نمرة ٦٧)

٥٣١ وقف . نظر حسي . مخالفة شرط

الواقف . بعد الأمر من الجهة المختصة .

ضم ثقة . انفراد .

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٦ ابريل

سنة ٩٢١ عدد ١ ص ١١٠ نمرة ٦١)

وقف .

(أنظر بيع نمرة ١٣٨)

٥٣٢ وقف . وضع يد . اعتراف المورث

بالوقف . سريانه من الورثة . ريع .

حسن النية . اعتقاد المتنع بملكته

للمقار . ملزوميته بالريع من تاريخ

اعلانه .

(استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة

٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٨ نمرة ١٣١)

٥٣٣ وقف . مستحق . فقة . حجز على

استحقاقه . لا يمنع صرف فقة .

(استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة

٩٢٧ عدد ٢ ص ١٧٩ نمرة ١٣٢)

وقف .

(أنظر حراسة)

- ٥٤٤ وقف . ناظر . مخالفة شرط الواقف . عزل .
(المحكمة العليا الشرعية — ٦ فبراير سنة ١٣٠٧ عدد ٤٥٥٤ من ٥٩٦ نمرة ٣٩٠)
- ٥٤٥ وقف . شرط الواقف لغيره . وشرطه لنفسه . وكيل . أصيل . ما يملكه الأول يملكه الثاني . الشرط لأحد الواقفين عا . م .
(المحكمة العليا الشرعية — ٥ ديسمبر سنة ١٣٠٨ عدد ٤٥٥٤ من ٥٩٧ نمرة ٣٩١)
- ٥٤٦ وقف . شرط الواقف لغيره . شرط له .
(مصر الكلية الشرعية — ٢٨ مايو سنة ١٣١٢ عدد ٤٥٥٤ من ٦٠٠ نمرة ٣٩٢)
- ٥٤٧ وقف . ناظر . عزل . صرف الاستحقاق قبل المارة . خيانة .
(المحكمة العليا الشرعية — ٨ يونيو سنة ١٣١٤ عدد ٤٥٥٤ من ٦٠١ نمرة ٣٩٣)
- ٥٤٨ وقف شرطه لنفسه . ابطاله هذا الشرط . سريان على الغير .
(المحكمة العليا الشرعية — ٢٢ يونيو سنة ١٣١٦ عدد ٤٥٥٤ من ٦٠١ نمرة ٣٩٤)
- ٥٤٩ وقف . شرط الواقف . الاستحقاق . شرط الحرمان عند الاستدانة .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٣ أكتوبر سنة ١٣١٦ عدد ٤٥٥٤ من ٦٠٥ نمرة ٣٩٥)
- ٥٥٠ وقف . ناظر . اجارة . عزل .
(المحكمة العليا الشرعية — ٣٠ ابريل سنة ١٣١٧ عدد ٤٥٥٤ من ٦٠٧ نمرة ٣٩٦)
- ٥٥١ وقف . الشروط العشرة . للموقوف

- ٥٤٠ وقف . المستحقون المعينون بالاسم . ربيع الوقف . سقوط الحق فيه بمضى خمس سنوات . ناظر الوقف . ليس وكلا عن المستحقين . الدفع بسقوط الحق . الاقرار بعدم الوفاء . لاتعارض التنازل الضمني عن الدفع .
(استئناف مصر — ٢٧ مارس سنة ١٣٢٧ عدد ٣ من ٣٠٤ نمرة ٢٣٠)
- وقف .
(انظر اختصاص ٣٥)
- ٥٤١ وقف . دعوى العزل . حراسة . عدم جواز . وجوب اتخاذ الاجراءات الشرعية . ناظر . وكيل عنه . عزل الوكيل . استمرار وضع يده . دعوى حراسة عليه . غير جائزة . وجوب رفع دعوى التسليم .
(مصر الاهلية — اول اغسطس سنة ١٣٢٧ عدد ٣ من ٣٥١ نمرة ٢٥٥)
- ٥٤٢ وقف . ناظران . افراد أحدهما في العمل . رفع دعوى . عدم جواز .
(جرجا — ١٢ نوفمبر سنة ١٣٢٧ عدد ٢ من ٢٩٥ نمرة ٢٨٣)
- وقف .
(انظر تقادم نمرة ٢٢٤)
- ٥٤٣ وقف . تفسير . التعميم . الاطلاق . البناء في أرض الوقف . بناء الواقف . بناء المتولى .
(المحكمة العليا الشرعية — ١٩ اكتوبر سنة ١٣٠٤ عدد ٤٥٥٤ من ٥٩٤ نمرة ٣٨٩)

٥٥٦ وكالة . حساب . مخالصة عامة . حكمها

(استئناف مصر — ٣ يناير سنة ٩٢٨ عدد ٧٥٦ من ٧٨٨ نمرة ٤٨٠)

و - ل

ولى

(انظر ا ب ١)

و - لا

٥٥٧ ولاية . جد . تصرفاته . بيع عقار

الناصر لوفاء دينه . اذن القاضي

(المحكمة العليا الشرعية — ٢٩ أكتوبر سنة ٩١٧ عدد ٢ من ٢٤٦ نمرة ٢٠٠)

٥٥٨ ولاية الأب . بيع عقار القاصر . بيع .

تصرف المورث . عقد عرفى . حجة على الورثة .

(البدارى الجزئية — ٢ نوفمبر سنة ٩٢٧ عدد ٣ من ٣٩٣ نمرة ٢٨١)

ى

٥٥٩ يمين . وصى . عدم جواز توجيه

اليمين اليه

(المحكمة العليا الشرعية — ٥ سبتمبر سنة ٩١٨ عدد ٢ من ٢٤٧ نمرة ٢٠١)

٥٦٠ يمين حاسمة . الحكم الصادر بها . حكم

قطعى . استئناف الحكم . ايقاف .

الدعوى ابتدائيا . تقاض موقت . لا محل له

(مصر الاهلية — ١٩ مارس سنة ٩٢٧ عدد ٥٤ من ٥٢٨ نمرة ٣٤٧)

عليه دون الواقف . لا يملكها أحدهما .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٥ يناير سنة ٩١٨ عدد ٥٤ من ٦٠٨ نمرة ٣٩٧)

٥٥٢ وقف . الشروط العشرة . حفظها

للوواقف . لآخر بعده . من شرط له

الواقف أن يزيد وينقص . ليس له أن يزيد لنفسه .

(المحكمة العليا الشرعية — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٠ عدد ٥٤ من ٦٠٩ نمرة ٣٩٨)

وقف .

(انظر د ا ث نمرة ٢٦٦)

وقف فى مرض الموت .

(انظر اختصاص ٣٥)

٥٥٣ وقف . حق ارتفاق عليه . فتحات

اكتسابه بمضى ٣٣ سنة

(استئناف مصر — ٨ ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٩٥٨ من ٩٠٧ نمرة ٥٤٦)

٥٥٤ وقف . تقادم . الاعتراف بالوقف .

مسقط للدعوى تملك العين بالتقادم .

وكذلك حقوق الارتفاق .

(استئناف مصر — ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٨ عدد ٩٥٨ من ٩٢١ نمرة ٥٥٩)

و - ك

٥٥٥ وكالة . مال الموكل . امانة . خيانة . ضمان .

(دعوى شرعية — ١٦ مايو سنة ٩٢٧ عدد ١ من ٩٨ نمرة ٥٦)

استدراك

(أ)

الدعوى البوليصية . شروطها . اعسار المدين . امبقية التصرفات . التاريخ الثابت
(استئناف مصر — ١٣ مارس سنة ٩٢٨ عدد ٨ و ٩ من ٨٩١ نمرة ٥٣٦)

(ش)

شفعة . تسجيل عقد البيع . ميعاد الستة شهور كيفية احتسابه .
(استئناف مصر — ٨ فبراير سنة ٩٢٨ عدد ٨ و ٩ من ٨٧٠ نمرة ٥٢٢)

(ن)

نفاذ موقت . الاعتراف . بالتعهد . الاعتراف بسنده . الحكم بالنفاذ فى احدى الحالات التى
نص عليها القانون . استئناف الوصف . عدم جوازه .
(استئناف مصر — ١٥ يناير سنة ٩٢٨ عدد ٦ و ٧ من ٧٦٩ نمرة ٤٦٢)

المحاضرة

مجلد فضائيت شريفة

نصه فانقا المامية لاهلة

"C'est prolonger la vie
des grands Hommes, que de
poursuivre dignement leurs
entreprises"

Fontenelle

السنه الثامنة

العدد الاول

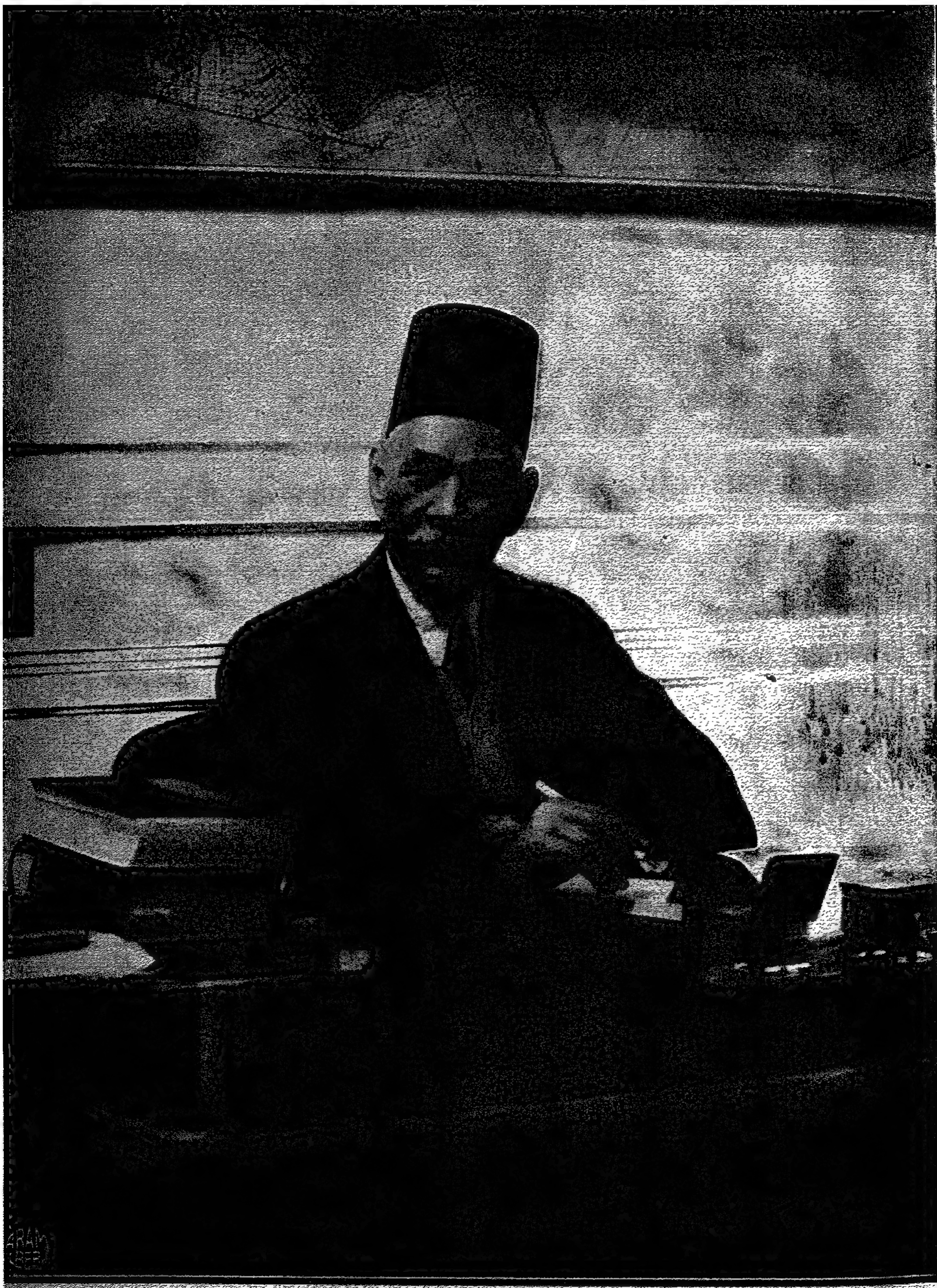
عدد اكتوبر سنة ١٩٢٧

الادارة عيذان سوارس نمرة ٣

مطبعة الممسة مصر
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠-٥٦ مدينة

.....

فيمه الاشتراك ٧٥
والطله ٤٥



SAAD PACHA

"Son nom seul suffit à la gloire d'une nation et d'un siècle"

بيانه

ها العدد الاول من السنة الثامنة للمجلة . صدرناه بصورة قعيد الأمة المغفور له سعد باشا زغلول . وفي اثره نشرنا عزاء نقابة المحامين وعزاء رئيس تحرير هذه المجلة . ثم كتبنا كلمة ببيان فضل القعيد في تأسيس نقابة المحامين مذ كان ناظراً للحقانية . نعم ان الذي امضى الأمر العالي الصادر بقانون نقابة المحامين هو صاحب الدولة حسين رشدي باشا . إلا ان سعد باشا هو الذي وضع اساس النقابة . وحضر مشروع الأمر العالي ووضع نظام قانون النقابة . وقبل ان يصدر الأمر العالي به استقال . ولكن الفضل في تأسيس نقابة المحامين وفي استصدار الأمر العالي يرجع اليه وحده . وسنبين في مقال آخر المهمة التي عهد لها البنا في درس مشروع القانون ومقابلته بقوانين البلاد الأوروبية وكيف اقتبسنا بعض الأحكام من القوانين الألمانية والنمساوية والبلجيكية والسويسرية والفرنساوية وما هي المواد التي وافق عليها سعد باشا ونقلها في قانون النقابة وما هي الأحكام التي اشار بوجوب تأجيل الأخذ بها وقد نشرنا في هذا العدد ايضاً مقالاً فنيّاً في « علم النفس الشرعي وكشف الجرائم » لحضرة الفاضل المحقق محمد فتحى بك احد وكلاء النيابة العمومية بمحكمة مصر . وهذا البحث منتم للبحث الأول الذي نشرناه في العدد الثامن من السنة السابعة . وفي اثر هذا البحث نشرنا :

عدد	
١٢	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار
١٤	حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر
٢	حكمين صادرين من محكمة استئناف اسيوط
١٣	حكماً صادراً من المحاكم الكلية الأهلية
١٠	احكام صادرة من المحاكم الجزئية الأهلية
٥	فتاوى شرعية صادرة من فضيلة المفتي
١٢	حكماً صادراً من المحكمة العليا الشرعية
١١	حكماً صادراً من المحاكم المختلطة
١٣	حكماً صادراً من المحاكم الاجنبية
١٣	حكماً صادراً من المحاكم البلجيكية

١٠٥ فتكون المجلة مائة وخمسة احكام وقرارت وفتاوى

ثم ضمنا هذا العدد بحثاً في « الحراسة القضائية » لحضرة الاستاذ الفاضل اسماعيل افندى مجدى الحامى باسيوط . ثم ختمناه ببعض « فوائد قانونية وشرعية »

رئيس التحرير

عزير هانكى

سعد باشا

عزاء مجلس نقابة المحامين

على أثر وفاة رئيسنا الجليل سعد باشا زغلول عقد مجلس نقابة المحامين جلسة بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ قرر فيها ما يأتي :

أولاً - وقف الجلسة نصف ساعة حداداً على الفقيد العظيم

ثانياً - تقديم عزاءه لحضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة حرمه المصون

ثالثاً - زيارة قبر الفقيد

رابعاً - عمل تمثال نصفي للفقيد يقام في بهو دار النقابة المزمع انشاؤها مع عرض اعتماد المبلغ اللازم لتنفيذ ذلك على الجمعية العمومية .

وبتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ أرسل حضرة ققيب المحامين الى حضرة صاحبة العصمة حرم المغفور له سعد باشا عزاء مجلس النقابة بكتاب رقيق هاك نصه :

« حضرة صاحبة العصمة حرم المرحوم الرئيس الجليل سعد زغلول باشا

« يرفع مجلس نقابة المحامين لعصمتك بمناسبة انعقاده لأول مرة بعد عطلة الصيف عزاءه الخالص على تلك الكارثة الوطنية والفاجعة الكبرى التي رزئت بها البلاد في زعيمها وأبر أبنائها « المغفور له سعد زغلول باشا الذي خسرت المحامة ايضاً بفقده خسارة مضاعفة حيث كان رأس « اسرتها فرقع من شأنها وأعلاما منارها بأعماله الخالدة وآثاره العظيمة فيها

« واذا كان مما يزيد في فداحة الخطب حرمان أمة بأسرها من رجلها في وقت كانت في « أشد الحاجة الى الاسترشاد بجميل رأيه وبعد نظره وثاقب حكمته وصادق وطنيته ومضاء عزيمته « تلك الصفات التي امتاز بها فجعلت منه زعيماً واماماً متبعاً فإنه لما يخفف عنا ان روحه لا تزال « ترفرف علينا وان تعاليمه ستبقى دستوراً لنا ونصائحنا ماثلة أمام أعيننا من حيث العمل على توحيد « الجهود وتوطيد الأتلاف واتفاق الكلمة على ما فيه خير البلاد والله يتولانا جميعاً بصبره « وحسن توفيقه ما

وكيل نقابة المحامين

(-)

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تلقى مجلس النقابة كلمة شكر من صاحبة العصمة حرم
الفقيد هاك نصها :

« حضرة صاحب العزة وكيل نقابة المحامين

« تلقيت كتاب النقابة الذى تضمن عبارات عزائها فى الفقيد العزيز والذى عبرت به أبلغ

« تعبير عن مبلغ خسارة البلاد بفقده

« واطلعت على القرارات التى اتخذها المجلس بمناسبة هذه الخسارة الفادحة واذا كانت

« النقابة قد رأت أن تختصنى بالعزاء فى فقيد الامة جمعاء فأنى باراء هذا أرانى ملزمة بتقديم خالص

« الشكر للنقابة والمحامين جميعاً على ما أظهروا من المواطنف نحو الفقيد الذى كان يعتبر من مفاخره

« وانه كان محاميا فى المصر الاول للمحاماة وفى الوقت الذى كان الدخول فيها يستلزم شجاعة واقداماً.

« واذا كان مصاب البلد فى سعد عظيم الا أنه يجمل بنا ان نحتمل الرزء بالصبر والجلد متخذين

« من تعاليم سعد ومبادئه ومن روحه الشجاعة والثبات اللاتيين به وبمظمة الشعب المصرى الذى

« سيظل بأذن الله متحداً مؤتلفاً حتى نصل الى تحقيق الغايات التى كان يعمل لها الفقيد وارجوكم

« أن تبلغوا حضرات اعضاء مجلس النقابة وحضرات المحامين جميعاً وافر شكرى ما

صفية زعلول

عزاء رئيس تحرير المجرى

تلقينا نعى فقيد الامة العظيم ونحن فى مدينة بانيول فى مقاطعة نورمانديا بفرنسا . فارسلنا فى

الحال قلفرافا الى حضرة صاحبة العصمة حرم الفقيد العظيم والى حضرة صاحب المعالى محمد فتح الله

باشا بركات بالنص الآتى

Madame SAAD ZAGLOFL PACHA et BARAKAT PACHA

CAIRO

« Je pleure avec vous et avec l'Egypte entière ce "Grand Egyptien" qui consacra toute sa vie à la grandeur et à l'indépendance de son pays. l'Egypte pleurera longtemps ce héros qui fut le plus grand artisan de sa liberté et qui restera à jamais l'une de ses gloires les plus pures. De toute ma douleur, je m'associe à la vôtre et à celle de notre chère patrie affligée. »

AZIZ HANKI

سعد باشا ونقابة المحامين

في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ عين سعد باشا ناظراً للحقانية . وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٠ وجهت اليه خطاباً مفتوحاً نشرته « الجريدة » نصه كالاتي :

« في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ سيحتفل المحامون في فرنسا بتذكار مرور مائة عام على تاريخ انشاء نقابة المحاماة عندهم

» وقد اعلن رسمياً ان رئيس جمهورية فرنسا سيرأس المأدبة التي ستقام في بهو سراى المحكمة اكراماً لهذا العيد . وان جميع اعضاء الوزارة الذين دخلوها من باب المحاماة سيشترون معه في الاحتفال بتذكار هذا اليوم العظيم . وفوق هذا تقرر دعوة رؤساء جميع نقابات المحامين لدى محاكم الاستئناف في فرنسا وفي بلاد الجزائر وفي سائر المستعمرات الفرنسية

« ولزيادة تعظيم الحفلة تقرر دعوة رؤساء النقابات الذين يمثلون المحاماة في عواصم أوروبا وفي جميع مدنها الكبرى

» واعلن فوق ذلك كله ان جميع مستشارى محكمة تقض وابرام باريس . ومستشارى محكمة الاستئناف . وقضاة المحكمة الابتدائية . ورؤساء الجهات القضائية الاخرى سيشهدون هذه الحفلة لمشاركة طائفة المحامين في الاحتفال بتذكار تاريخ هذا اليوم المشهود

« هذا مظهر من مظاهر اعتبار طائفة المحاماة في فرنسا ودليل من اكبر الادلة على عظم شأن نقابة المحاماة عندهم

« وللمحاماة في انكلترا وفي المانيا وفي ايطاليا وفي امريكا وفي جميع بلاد الحضارة شأن لا يقل عن ذلك الشأن

» ومن يراجع تاريخ المحاماة في بعض بلاد أوروبا قديماً يجد أن المحاماة كانت معتبرة في نظر الحكومات من اشرف الصناعات بناء على أن غايتها من اشرف الغايات : الدفاع عن الضعفاء والمظلومين ونصرة الحق على الباطل

« ففي اتينا مثلاً بحسب قوانين صولون ودرا كون كانوا يشترطون في المحامي علاوة على الكفاءة العلمية ان يكون حر الاصل . وان يكون حائزاً على رضا والديه . وان لا يكون فاراً من الخدمة العسكرية . وان لا يكون قد دخل محلاً من محال الفسق والفجور . المحامي عندهم كان له اعتبار يقرب من اعتبار الاولياء حتى انهم كانوا يرشون المحال المختصة للمحامين في قاعات الجلسات بالمياه

المقدسة قيل انعقاد الجلسات بهنية من الزمان . وفي روما كان للمحامين الحق في التمتع بنفس امتيازات كبار الاشراف . وكان مقامهم يعادل في الرتبة مقام اعضاء مجلس الشيوخ « ويدللك الاستقراء في احوال الامم في العصر الحاضر ان معظم كبار رجال السياسة في العالمين القديم والحديث كانوا من طائفة المحامين . فمنهم رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات وغالب الوزراء حتى ان واحداً منهم تبوأ مرة كرسى الباباوية « فالمحاماة قديماً وحديثاً لها شأن واعتبار

« لاحظوا ان المحاماة لا يمكنها ان تؤدي وظيفتها كما ينبغي الا اذا كان لها شأن واعتبار « ولا حظوا أنه لا يمكن ان يكون لها شأن واعتبار الا بضمانة استقلالها وبمحافظة كرامتها . ولا يمكن ان تكون المحاماة مستقلة وكرامتها مصونة الا اذا تألفت من افرادها هيئة رسمية تناضل عن حقوق الدفاع من حرية واستقلال وعدالة . وتدافع عن شرف المحامين والمحاماة في كل ماله مساس بسيرهم وسلوكهم ومعاملاتهم مع رجال القضاء ورجال النيابة « كذلك رأوا ان ترك المحامي معرضاً امام المحاكم وامام النيابة لطعن الطاعنين وشكوى الشاكين بحق وبغير حق وتركه خاضعاً خضوعاً مطلقاً لقضاة المحاكم واعضاء النيابة فيه خطر على استقلاله فجعلوا للقبابات سلطة النظر والاشراف على اعمال المحامين

« النقابة تكون سند المحامي وقوته اذا صادرت قوة رسمية في حرية دفاعه . او صادرت سلطة في شأن من شؤون صناعته وفي ذلك ضمان استقلاله . وفيها يجد الستر اللازم لحفظ شرفه وشرف صناعته ممن يتهمون على سمعته وعلى عواطفه وفي ذلك ضمان كرامته . وفيها يجد الشاكي بحق اعظم كفيل لاتصافه بسرعة العدل

« احدى نتائج عدم وجود رقابة للمحامين في مصر ضعف المحاماة امام القضاء وامام النيابة لدرجة قد ينقلب فيها هذا الضعف خطراً على حرية الدفاع في كثير من الاحيان « من منا لا يعرف سوء المعاملة التي يلقاها بعض المحامين في الجلسات وخشونة الالفاظ التي يستعملها بعض القضاة لتفريع بعض المحامين واسكاتهم والمقاطعة عليهم لدرجة تجعل دفاعهم ابر وتجملهم هم انفسهم في درجة استكانة لا يستطيعون معها مقاومة هذه القوة التي لا قبل لهم بها منفردين

« ان نفراً من المحامين لما لم يجدوا من انفسهم قوة تدافع عن مصالحهم وتذود عن شرفهم استعاضوا عنها بكسب عطف بعض القضاة او بعض رجال النيابة ولو اقتدوا عطفتهم ورضاءهم بشيء من الشسم ومن عزة النفس . ومن نتائج هذه الفوضى ايضا قلة اعتبار طائفة المحاماة في نظر بعض رجال القضاء حتى كثرت الشكوى من تلك الالفاظ السمجة والاشارات المهينة التي تصدر من بعض القضاة في الجلسات العلانية وفيها ما فيها من ايلام عواطف المحامين وجرح احساساتهم

لدرجة تجعلهم في نظر موكلهم وفي نظر الجمهور اقل من درجة الاعتبار الواجب ان يكون لهم . ومع تنادى الزمان على هذه المعاملة وقر في قوس بعض القضاة ان المحاماة ليس لها من الاعتبار اكثر مما لطائفة الكتبة العموميين حتى أدى بهم هذا الاعتقاد الى انهم اذا ابصروا بمجموعة من المحامين في بهو السراى او في الطريق العام اداروا وجوههم كراهة الاضطراب الى رد التحية والسلام

« ومن نتائجها ايضا انحلال عرى الجامعة التي تربط المحامين بعضهم ببعض . وبسبب هذا الانحلال كثر تحاسدهم وتباغضهم وسعى البعض منهم في الاضرار بالبعض الآخر . فلو كانت لهم نقابة يرجعون اليها في امورهم لأصلحت ذات البين بينهم وما كان ثمة لتلك الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية التي يرفعها المحامون بعضهم على بعض من اثر

« اجتمعت جميع هذه العلل في جسم طائفة المحامين فمظم ضعفهم وضعف عزيمتهم وقل احترامهم ووهن استقلالهم واصبح المحامي منا يستكبر القاضى او النائب ان ينظر اليه نظرة النظير لنظيره في خدمة العدالة على حد قول احد حكماء فرنسا (انما المحاماة وجدت يوم وجد القضاء وكلاهما سواء في مصلحة العدالة)

« ادركت الحكومة أهمية وجود نقابة للمحامين فسنت لها نظاما مع قوانين المحاكم المختلطة وقد مضى على تشكيلها حتى الآن ثلاثون سنة تعمل عملها في خدمة المحاماة وفي خدمة القضاء المختلط . حتى انها كثيراً ما شاركت محكمة الاستئناف المختلطة في تحضير وتنقيح مشروعات القوانين قبل مصادقة الحكومة عليها - الا أن الحكومة في سنة ١٨٨٣ لما أنشأت المحاكم الاهلية لم تسن لطائفة المحامين نظاما مثل الذي كان موجودا امام المحاكم المختلطة من قبل . ولعل كان لها العذر في ذلك العهد . اما الآن وقد شرطت لقبول المحامين اكبر الضمانات فليس لها العذر اذا هي ابطأت . أليس من الغريب ان نجد في مصر للمحامين والشيالين والمزارعين ولغافى السجائر نقابات ترعى مصالحهم ولا نرى للمحامين نقابة - أليس من الغريب ان نجد لوكلاء المحامين جمعية تنظر في مصالحهم وفي شؤونهم ولا نجد للمحامين انفسهم جمعية - للمحامين امام المحاكم المختلطة نقابة . وللنقابة ما موريتان واحدة في مصر وواحدة في المنصورة - ونحن المحامين الوطنيين باقون بغير نقابة تشرف على اعمالنا وتدافع عن حقوقنا وتنظر في واجباتنا وتجمع كلمتنا وتقوى عصبيتنا وتعالج ضعفنا وتصلح ذات البين بيننا انفسنا او بيننا وبين موكلينا او بيننا وبين اخواننا من رجال القضاء والنيابة .

« الحمد لله الذي جعل ناظر الحقانية من زملائنا . يعرف مالاخوانه من الامل فيه وما المعاماة من الحق عليه . لا نزال نذكر له تلك الكلمة الجامعة التي قالها ليلة احتفلنا بتكريمه على اثر تعيينه ناظرا للمعارف وهي قوله : (كيف انسى المحاماة وهي عائلتي الثانية) .

ايها الوزير

ان عائلتك الثانية تشكو الضعف والوهن . واخوانك منها ينتظرون منك وانت الآن المشرف
الأكبر على القضاء المصرى ان تدركها بحولك وقوتك وتداويها بمحبتك وخبرتك
« ان الفرنسيين سيحتفلون يوم ٥ ديسمبر المقبل بالعيد المئبى لتاريخ انشاء نقابة المحامين
عندهم . فهل للمصريين ان يحتفلوا فى يوم ٥ ديسمبر الآتى بعيد ميلاد نقابة المحاماة عندهم
« اذا قبلت الرجاء وحققت الآمال تركت لك فى تاريخ المحاماة أثراً خالداً نذكره لك ويذكره
لك ابناؤنا واحفادنا ابد الابدين ودهر الداهرين . . »

وفى خلال سنة ١٩١٢ أعدت الرجاء الى سعد باشا ليتولى بعنايته وشهامته انشاء نقابة المحامين
بمقال آخر قلت فيه :

« فى يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٠ شرحت فى صدر الجريدة اسباب ضعف المحاماة امام رجال
القضاء ورجال النيابة كما بسطت اسباب انحلال عرى الجامعة التى تربط المحامين بعضهم ببعض .
وبينت وجه الضرورة فى انشاء نقابة للمحامين تجمع كلتهم وتقوى عصبيتهم وتعالج ضعفهم وتحافظ
على كرامتهم واستقلالهم الى أن قلت :

« للمحامين امام المحاكم المختلطة نقابة . ونحن المحامين الوطنيين باقون بغير نقابة تشرف على
اعمالنا . وتدافع عن حقوقنا . وتنظر فى واجباتنا . وتجمع كلمتنا . وتقوى عصبيتنا . وتعالج ضعفنا .
وتصلح ذات البين فيما بيننا انفسنا أو بيننا وبين موكلينا أو بيننا وبين اخواننا من رجال القضاء والنيابة
« الحمد لله الذى جعل ناظر الحقانية من زملائنا يعرف ما لـاخوانه من الأمل فيه وما للمحاماة
من الحق عليه . لا نزال نذكر له تلك الكلمة الجامعة التى قالها ليلة احتفلنا بتكريمه على اثر تعيينه
ناظراً للمعارف العمومية وهى قوله : كيف اندى المحاماة وهى عائلتى الثانية ٢)

« ايها الوزير

« ان عائلتك الثانية تشكو الضعف والوهن واخوانك منها ينتظرون منك وانت الآن المشرف
الأكبر على القضاء المصرى ان تدركها بحولك وقوتك وتداويها بمحبتك وخبرتك
« ان الفرنسيين سيحتفلون فى ٥ ديسمبر المقبل بالعيد المئبى لتاريخ انشاء نقابة المحاماة عندهم
فهل للمصريين ان يحتفلوا فى يوم ٥ ديسمبر الآتى بعيد ميلاد نقابة المحامين عندهم ؟
« ان قبلت الرجاء وحققت الآمال تركت لك فى تاريخ المحاماة أثراً خالداً نذكره لك ويذكره
لك ابناؤنا واحفادنا ابد الابدين ودهر الداهرين »

وماهى إلا فترة وجيزة من الزمن حتى اجتمع المحامون فى فندق مصر الجديدة فتباحثوا
وتناقشوا فى أمر النقابة . ثم ألفوا من بينهم وفدأ كفوفه عرض رغبات وآمال المحامين على صاحب

(نـ)

الأيدى البيضاء على القضاء والمحاماة في مصر سعادة سعد باشا زغلول . فقابلهم ورحب بهم ووعدهم بالعمل . وما هي إلا فترة أخرى من الزمن حتى ظهر قانون النقابة بجلته الرسمية . وها هو عهد الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء النقابة قد تحدد في يوم أول نوفمبر سنة ١٩١٢

« فيوم أول نوفمبر سنة ١٩١٢ سيكون يوماً معدوداً في تاريخ المحاماة والقضاء في مصر . سيكون عيد استقلال المحاماة كما سيكون ذنحة عصر جديد للمحاماة والقضاء في مصر . لأنني اعتقد أن القضاء لا يرقى إلا إذا رقت المحاماة . والمحاماة لا ترقى إلا إذا ترقى القضاء . لأن القضاء والمحاماة متضامنان في خدمة العدالة . ما يؤثر في أحدهما يؤثر في الآخر رفماً أو خفضاً ضعفاً أو قوة » ما أحلى تلك الحكمة البالغة التي قالها الأستاذ لابوري تقيب المحامين في فرنسا يوم وقف خطيباً في ندوة المحامين بباريس سنة ١٩١١ وهي قوله

“Il ne saurait y avoir une grande Magistrature sans un grand Barreau. comme il ne saurait y avoir un grand Barreau sans une grande Magistrature.

« هذه حكمة ينبغي لجميع المحامين ولجميع القضاة أن يحملوها نصب أعينهم . وحبذا لو كتبوها في الواح وعلقوا الألواح في قاعات المحامين وفي مكاتب المحامين وفي حجرات القضاة وفي غرف الجلسات لتكون ذكرى للذاكرين . فالقاضي من مصلحته أن يعمل على رفعة المحامي وعلى استقلاله وعلى صون كرامته . كما أن المحامي من مصلحته أن يعمل على رفعة القاضي وعلى استقلاله وعلى صون كرامته . ليس هذا واجب المحامي أو القاضي فقط بل هو واجب الحكومة أيضاً . إذا أرادت الحكومة أن تكون للأمة الثقة التامة بقضاة البلاد وجب عليها أن تعلن استقلال القضاء واستقلال المحاماة وأن تعمل على ما فيه تأييد هذا الاستقلال . استقلال القاضي الاستقلال التام لا يكون إلا بإعلان عدم قابليته للعزل أو للقل . جريئاً كان أو ابتدئاً أو استثنافياً . واستقلال المحامي الاستقلال التام لا يكون إلا بإعلان عدم هيمنة أي سلطة عليه إلا سلطة القانون . ولا يتحقق هذا الاستقلال إلا بإعلان تضامن أفراد الطائفة بعضهم ببعض ليكونوا كرجل واحد في العمل على ما فيه صون كرامة المحامين وحفظ شرف المحاماة . وهذا التضامن لا يتحقق إلا بالنقابة

« النقابة تكون سند المحامي وقوته إذا صادرت قوة رسمية في حرية دفاعه أو صادرت سلطة في شأن من شؤون مهنته وفي ذلك ضمان استقلاله . وفيها يجد الستر اللازم لحفظ شرفه وشرف مهنته ممن يتهمون على سمعته وعلى عواطفه وفي ذلك ضمان كرامته

« المحاماة في أوروبا معتبرة أنها مدرسة القضاة . يعتقدون أن القاضي لا يكون قاضياً صحيحاً إلا إذا كان محامياً قبل أن يكون قاضياً . هذا هو الفكر السائد في أوروبا وفي أمريكا . ولذا تجدهم يشترطون دائماً في القاضي أن يكون سبق له الاشتغال بالمحاماة مدة مديدة من الزمان . وهذا هو سر كون المحاماة لها في أوروبا نفس المنزلة التي للقضاة وكون المحامين لهم نفس الاعتبار الذي للقضاة

« الرداء الذى يلبسه المحامى فى اوروبا يؤهله لأعلى المراتب واسنى المناصب : يدلك الاستقراء على ان الذين يتولون الآن سياسة العالم بأسره هم من رجال المحاماة . خذ لك مثلاً رجال السياسة فى فرنسا . فرئيس جمهورية فرنسا ورئيس الوزارة وجميع الوزراء فيها من رجال المحاماة حتى وزيرى البحرية والحربية من رجال المحاماة . كذلك الحال فى انجلترا تجدد رئيس الوزارة وخمسة وزراء معه من رجال المحاماة . ومعظم رجال السياسة فى اوروبا واميركا من رجال المحاماة

» سميت المحاماة بالمحامين الى ارفع منصب دينى عديم فى العالم . سميت بنقيب المحامين فى فرنسا وهو الافوكاتوجي فوكو الى كرسى الباباوية . حيث انتخبه مجمع الكرادلة فى سنة ١٢٥٤ ليكون بابا . فنبأ كرسى الباباوية باسم كليمان . الرابع ومن زار متحف نقابة المحامين فى باريس يجد اسمه مقيداً فى جدول النقباء الذين تولوا رئاسة طائفة المحامين فى القرن الثالث عشر

« النائب العمومى عند الانكليز معدود من رجال المحاماة لا من رجال القضاء . هو زعيم المحامين فى انكلترا . الحكومة لا تدفع له مرتباً شهرياً أو سنوياً بل تدفع اتعاباً عن كل عمل يتولاه . واتعابه تقدر عادة بما يبالغ طائلة جداً . النائب عديم لا يجلس مع القضاة فى الجلسة بل يقف مع المحامين فى صفهم . هو ورئيس المحكمة المختصة لما دون غيرهما حق الاشراف العام على امور القضاء فى انكلترا بأسرها

« وابلغ من هذا انه لما احتفل المحامون فى فرنسا فى ديسمبر سنة ١٩١٠ بالعيد المئوى لتاريخ انشاء نقابة المحاماة عديم وقف رئيس جمهورية فرنسا خطيباً بين رئيس الوزارة والوزراء ورؤساء محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمستشارين والقضاة والنائب العمومى ورؤساء النيابة ورؤساء نقابات المحاماة فى اوروبا وفى امريكا واطرى المحاماة كما اطرى الخدمات الجليلة التى تؤديها المحاماة للقضاء والخدمات العظيمة التى يقوم بها المحامون فى العالم بأسره ثم قال :

« ويلذ لى فى هذا المقام ان اكرر كلمة كلها حكمة كان لها فى عهد صدورها من قائلاً دوى عظيم بين رجال القانون ألا وهى « انه لا يصح ان يقال عن المحامى الذى ينتقل من المحاماة الى الوزارة انه ارتقى وارتفع كما لا يصح ان يقال عنه اذا تجلّى يوماً عن الوزارة وعاد الى المحاماة انه نزل وانخفض .. »

« ما اسعد اليوم الذى تحقق فيه هذه الكلمة على رجال المحاماة فى مصر . ذلك اليوم يكون بلا شك الحجة البالغة على ان المحاماة فى مصر باقت نص المجد ومنتهى الشرف والكمال »
وقد حقق سعد باشا آمال المحامين فيه بسن قانون نقابة المحامين إذ صدر قانون نمر ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بانشاء نقابة المحامين فاقره مجلس النظاري ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ ونشرته الجريدة الرسمية فى العدد الصادر فى ٥ اكتوبر سنة ١٩١٢

العدد الثامن

المحكمة

العدد الاول

عدد أكتوبر

علم النفس الشرعي

و

كشف الجرائم

القسم الثاني

البحث الفنى أو العملى

علمنا مما مر بنا عند الكلام على ظاهرة ارتباط الافكار من الوجهة النظرية انه توجد ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر فى متانة الروابط الفكرية ، وهى حداثة العهد ، والتكرار والاهمية ، ويلحق بالاهمية الغرابه والشذوذ والروعة والانفعالات النفسية وبالجملة كل ما يثير فى النفس أى اهتمام ، فاذا ارتكب شخص جريمة خطيرة كجريمة قتل مثلاً ، فان هذا الحادث يترك فى نفسه أثراً شديداً يربط الوقائع فى ذهنه ربطاً محكمًا ربما يدوم زمناً طويلاً ، وبالاخص إذا كان المتهم مجرماً بالمصادفة أو حديث العهد بالجرائم لم تجمد عواطفه ولم تنضب موارد تأثيراته وانفعالاته ، فان عقله يصبح شديد التنبيه بكل ماله علاقة بجرمه ، عظيم القابلية للتأثر بذكرياته ، وتضحى نفسيته ميداناً صالحاً لأن يباشر فيه الباحث تجاربه واختباراته . وإذا كان الجرم قريب الوقوع ولم يمض عليه زمن تكون قد هدأت فيه ثورة نفس مقترفة اجتمع بذلك لدى الخبير عاملان قويان يعملان على تقوية الخواطر التى ارتبطت فى ذهن المتهم بوقائع الجريمة ويساعدان على تشخيص نفسيته تشخيصاً دقيقاً ، وهما عاملا الخطورة وحداثة العهد

فاذا فرض وكان غرضنا اختبار شخص متهم بجريمة قتل مثلا لنعرف أهو الذي ارتكبها أم لا وكان المتهم منكرا معرفته القتل انكارا باتا ويدعى انه لم يره ولم يدخل منزله في حياته قط ولا يعرف عن وقائع الحادث وظروفه شيئا ، فانا اذا عرضنا عليه امر اختباره بالتداعي اللفظي "The word association test" فهو لا يمانع عادة في اجراء هذا الاختبار لأنه يبدو له تافها لاول وهلة . وسواء كان المتهم بريئا أو مدينا فلا ينتظر منه الرفض ، لأنه ان كان بريئا فهو لا يرفض لأنه لا يخشى ظهور الحقيقة بل بالعكس يهيمه اظهارها ، وان كان مدينا فهو لا يرفض أيضا لأن الرفض مجلبة للشبهة وسوء الظن ، وهو ما لا يرضاه لنفسه . هذا فضلا عما يعتقد من ان في مقدوره ان يصون لسانه عن ذكر اى لفظ له علاقة بالحادث أو في معناه ماينم عن اسراره معتمدا على ان الاختبار لا يقتضى منه شيئا اكثر من ذكر اول كلمة تخطر بباله جوابا لما يلقى عليه من الكلمات . فعلى هذا الاعتبار يقبل الشخص ان يسلم نفسه للاختبار طائما مختارا مطمئنا ، ولكن سرعان ما تفسد التجربة عليه ظنه وتهدم صرح طمأنينته وعقيدته ، وذلك عند ما يشهد افكاره وخوابره المكتومة تندفق نحو مخبائه ثم تدفع بعضها بعضا الى الخروج من فوه رغم الله

اما ادوات الاختبار فتتخصص في « كرونسكوب » وقائمة مجهزة من عدد وافر من الكلمات المختلفة (وجرت العادة أن تكون مائة كلمة) ينتخب من بينها ثلاثون أو اربعون لها صلة بالجريمة ووقائعها وظروفها ومحتوياتها والاجراءات والتدابير التي اتخذت لتنفيذها والاشخاص الذين اشتركوا فيها أو كانوا حاضرين وقت وقوعها والبواعث التي ادت الى ارتكابها وهلم جرا

اما طريقة الاختبار فهي ان يطلب من المختبر ان يلفظ أول كلمة ترد على ذهنه بمجرد سماعه كل كلمة تلقى عليه من الكلمات الواردة في القائمة على أن يكون جوابه عليها باقصى ما يمكنه من السرعة ثم ترصد الأجوبة في مذكرة كما ترصد ازمنتها بدقة بواسطة الكرونسكوب

واعداد القائمة المثوية هو اول عمل يجب العناية به عناية خاصة لأن اختيار الكلمات التي لها ارتباط بالحادث وكيفية توزيعها بين باقى الكلمات الواردة بالقائمة مما يتطلب مهارة فنية وخبرة واسعة كما ان كشف التأثيرات النفسية وتحديد مدلولها يحتاج لكثير من دقة الفكر وقوة الملاحظة اذ قد يتفق أن يكون المتهم من المقدرة وقوة ضبط النفس ما يكفي لعدم اظهار افكاره وخوابره الحقيقية بطريقة مباشرة على أنه مع ذلك يمكن للباحث المدقق كشفها بطريقة استدلالية أو غير مباشرة لأنه بسبب وقوع مثل هذه الخواطر تحت ضغط الارادة تبقى ماثلة في الخيلة وكثيرا ما يظهر أثرها في الجواب التالى أو الذى يابيه وربما انطقت بذاتها في خلال الاستجواب مدفوعة بقوة ضغط الانفعال المحتبس .

فاذا فرض أنه اسند الى المتهم قتل انسان داخل مخدعه وكان بجوار سريره قفص به بغاء

فان المختبر يضع في القائمة كلمة طائر فالمتهم بمجرد سماعها تنبه في ذهنه في الحال ذكرى البيغاء وانما قد يدفعه الحرص الى ضبط لسانه عن ذكرها لئلا يها من المدلول الخطير ويستعير عنها بكلمة « غراب » فاضع له في السؤال التالي أو الذي يليه كلمة « لون » فالغالب أن يكون جوابه عليها « اخضر » لأن صورة البيغاء كانت لا تزال ماثلة في مخيلته فتصبغ الجواب المذكور بلونها وربما اذا قلت له « حصان » كان جوابه لا يزال « اخضر » مع انه لا ارتباط بين الحصان واللون لا أخضر، أو اذا استخدمت كلمة « غراب » (التي كان اتخذها هو في بادىء الأمر بديلا لكلمة بيغاء في جوابه على كلمة « طائر ») فان كلمة « بيغاء » قد تنطلق هذه المرة من بين شفقيه رغما عنه . وقد يكون الجواب دالا دلالة ضمنية على حضور صورة البيغاء في ذهنه كما لو اجاب على كلمة « غراب » « بقوله » قفص اشارة الى القفص الذي كانت فيه البيغاء أو بكلمة « قرطم » اشارة الى غذائها أو « سرير » اشارة الى السرير الذي كان قفص البيغاء معلقا بجواره . فالاحتمالات من هذا القبيل متعددة وانما المهارة في تحديد مدلولها وتعيين اتجاه خواطر المتهم نحوها ، ومن هذا يتبين مقدار ما يحتاجه مثل هذا الاختبار من العناية والدقة ، خصوصا اذا كان المطلوب احتباره متصفا بسرعة الخاطر وحدة الذهن ، ولكن مع احتمال ان يصادف الخبير مثل هذه المصاعب فان التجربة دلت على عدم الحاجة الى الاستعانة بتداعيات المرتبة الثانية او الثالثة في كثير من الاحيان اذ ان المدلول المباشر والمقصود بالذات كثيرا ما يظهر في التلبيه الاولى ، بمعنى انى اذا قلت للمتهم « خزانة » قد أجد التلبيه أو الجواب عليها « مروحة » اشارة الى المروحة الكهربائية التي كانت فوق الخزانة الحديدية التي سلبت منها النقود ، واذا قلت وساده فقد يكون الجواب عليها « مفتاح » مثلا اشارة الى مفتاح الخزانة الذي كان تحت وسادة المجنى عليه ، واذا قلت سرقة . فقد يكون الجواب عليها « خزانة » اشارة الى كون السرقة حصلت من خزانة ، واذا قلت « حدوة » فقد اجد الجواب عليها « دبوس » اشارة الى وجود دبوس من ضمن المسروقات بشكل حدوة ، واذا قلت ملابس ، فقد اجد الجواب عليها « فرن » اشارة الى الفرن الذي احرقت فيه الملابس ، إخفاء لمعالم الجريمة وهلم جرا

فبدراسة طبيعة مثل هذه الردود المترتبة على الاسئلة المتعددة المتصلة بالحوادث والموجهة بدقة واحكام في اثناء الاختبار قد يوفق المرء الى استخلاص وصف مسهب وصورة واضحة لمكان الحادث وكيفية ارتكابه واسماء من عاونوا المتهم فيه وغير ذلك من التفاصيل وهو في غفلة عما يدر منه ويشهد به قلبه ولسانه

وفائدة الاختبار على الوجه المتقدم لا تقف عند حد الدور الاول بل قد يجنى الباحث فوائد جديدة بتكرار اجراءات الاختبار مرة ثانية وثالثة بنفس القائمة ، ويستحسن في بعض الاحيان

تغيير مواضع الكلمات عند التكرار في الدور الثاني او الثالث ، حتى لا يتقيد ذهن المختبر بترتيب خاص ، ثم يرقب المختبر مجرى الافكار في كل دور من ادوار الاختبار بدقة ويوازن بينها جميعا في النهاية ، فالمشاهد غالبا ان اجوبة الاسئلة العادية لا تتغير في ادوار الاختبار المختلفة ، لنشوتها طبيعية في العقل لا تكلف فيها وان خطورها بالبال اولا ادعى لرسوخها فيه وخطورها به ثانياً وثالثاً، فن كان الجواب على كلمة « باب » في الاختبار الأول هو كلمة « شباك » فنها تكون كذلك في الاختبارات التالية ، وان كان الجواب على كلمة « سحب » هو « مطر » فانه يكون كذلك عند تكرار الاختبار . اما الكلمات المخرجة او ذات المدلول الخطر او التي لها مغزى خاص بالجريمة وظروفها فغالبا يقع فيها تبديل وتغيير ، لأنها لم تصدر في الاختبار الأول طبيعية ، بل تخللها كثير من التكلف والتصنع ، فضلا عن أن الخواطر التي تثير في النفس انفعالات شديدة وتأثرات عميقة من شأنها ان تنبه خواطر جديدة من الخيلة . اما التداعيات العادية فانها تكون مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا يكاد يكون آليا (ميكانيكيا) ولهذا لا يقع فيها تغيير او تبديل ، كما ان المتهم يكون من جهة اخرى ميالا الى تغيير الاجوبة الصادرة منه على الاسئلة الخطيرة في اول مرة لعدم اطمئنانه اليها خشية ان يكون في مدلولها ما يفضح امره فيحاول استعاضتها بغيرها يحسبها خيرا منها واصلاح له في ستر خواطره وهو لا يدري ان هذا التغيير في ذاته يتم عما يخفيه في سريره ويكشف الفطاء عن خبث طويته

زمن التفاعل العقلي

والفائدة العملية من قياس سرعته في البحث الجنائي

إن للانفعالات النفسية عند اثارها وقت الاختبار تأثيرا في تأخير سرعة الخواطر بسبب الصدمة التي تحدثها التذكريات الخطيرة حال اية ظاهرها يظهر في الكرنسكوب بوضوح ، فبقياس سرعة « التداعي » بهذا الجهاز الدقيق وتقدير زمنها يمكن كشف آثار الانفعالات النفسية حال وقوعها ورصدها بدقة ، وبالتالي يمكن تعيين الكلمات التي اثارت هذه الانفعالات وتقدير اوجه ارتباطها بعقاية المتهم من جهة ثم بوقائع « الجريمة من الجهة الاخرى ، وبذلك يمكن تحديد موقف المتهم بين الادانة والبراءة في حادث معين ، واظهار الفاعل من بين عدة اشخاص وقعت عليهم الشبهة

فرصد زمن التداعي وملاحظة ما بطراً عليه من السرعة او البطء قديفوق في اهميته كل ما تقدم ، فان الكلمات التي تثير انفعالا نفسيا من شأنها ان تعوق النشاط العقلي بدرجة محسوسة بحيث لا ترد تليياتها في اقل من ضعف او ثلاثة امثال الزمن العادي ، حتى رأى بعضهم انه لا حاجة الى قياس الزمن بجزء من الف من الثانية في الابحاث الجنائية بل يكفي لذلك ان يقاس بجزء من مائة او عشرة واحيانا بجزء من خمسة من الثانية وسنقتصر في بحثنا الحالي على جعل عشر الثانية وحدة زمنية في قياس سرعة التفاعلات العقلية واظهار ما بينها من الفروق لأن في ذلك الكفاية ، ويمكننا ان

نستخدم لهذه الغاية عوضاً عن الكرونسكوب^(١) ساعة خاصة لها عقرب كبير يقطع دورته حول وجه الساعة المقسم الى ٣٠ درجة في ثلاث ثوان ويمكن تحريكه او ايقافه بالضغط على مقبض الساعة فعند ذكر كلمة التنبيه يضغط الانسان على المقبض فيدور العقرب وبمجرد ذكر كلمة التالية يضغط عليه ثانية فيقف وبذلك يمكن قياس الزمن بعشر الثانية .

وقد عرفنا مما سلف ان الزمن اللازم لاستحضار الافكار او زمن التداعي يختلف باختلاف الافراد فان الاشخاص البطيئي الفهم ربما يحتاجون لضعف الزمن الذي يحتاج اليه سريعوه لابقاظ الخواطر في اذهانهم وتبديدها ، فاذا كان التداعي في الخواطر العادية مثل « باب - شباك » او « ارض - سماء » يتم مثلاً في نصف ثانية لدى شخص متصف بسرعة الخاطر فانه قد يتم لدى شخص بطيئه في ثانية او ثانية وربع ، ولهذا فان اول ما يتعين على المختبر عمله هو استخراج متوسط سرعة الخواطر العادية للشخص الموضوع تحت الاختبار وبعد ذلك يوجه عنايته واهتمامه الى ما يطرأ على مستوى هذه الساعة من التغيير ، فاذا كان متوسط السرعة في الاحوال العادية لايزيد على نصف ثانية لشخص متصف بحدة الذهن والذكاء ثم شوهد خلال الاستجواب ان استحضار بعض الخواطر استغرق منه ثانية ونصف او ثانيتين اعني ثلاثة او اربعة امثال الزمن العادي ، فان ذلك يكون داعياً للشبهة . وقد يتفق احياناً ان الصدمة النفسية تكون من الشدة بحيث يتعدى اثرها الى التداعي التالي او الذي يليه او الذي بعده حتى ولو كانت الكلمات في كل منها عادية لاعلاقة لها بالجرينة ، لأن قوة الصدمة من شأنها ان تحدث ارتجاجاً في سلسلة الخواطر وتؤثر في النشاط العقلي تأثيراً محسوساً يظهر من تأخير زمن التفاعل

فتحليل التأخيرات الزمنية ودرس طبيعة الخواطر التي سببت هذه التأخيرات هو اهم عمل من اجراءات الاختبار يجب على الباحث ان يوجه اليه معظم جهده ويشمله بعنايته الخاصة ، وان سرد بعض الأمثلة العملية يساعد على زيادة فهم الموضوع وجعله اكثر جلاء وايضاحاً

(١) وقد حاولت ان اقتني كرونسكوباً لأقوم ببعض التجارب العملية فوجدت ان ثمنه باهظاً اذ كان بين ستين وثمانين جنيهاً فاستغضرت عنه بساعة تقدر الزمن بجزء من مائة من الثانية .

(التجربة الأولى)^(١)

كان شاب متعلم في الربيع الثامن عشر من عمره يقيم في منزل عمه الذي كفله وتولى رعايته بعد وفاة أبيه ، حدثته نفسه ان يسرق نقود عمه ، فلاحظ الم قد تقوده من آن الى آخر تارة من جيبه وظورا من خزانته ، فلم يخامره في بادىء الأمر اى شك في سلوك ابن اخيه الذى اكرم مشواه وانزله منزلة الولد الأمين ، بل اتجهت كل شبهته نحو بعض الخدم فكتم الأمر مدة مكتفيا بمراقبتهم ، ولكن لما تعددت وقائع السرقة ولم يفز بظائل ، بلغ الشرطة وطلب اليها ان تحقق القضية لمعرفة الفاعل ، غير انه بعد التبليغ لاحظ على الغلام قلقا عصبيا واضطرابا نفسيا اثار شكوكه فيه .

واثبتت من حقيقة ذلك ذهب به الى الدكتور يونج Jung بزيورخ بدعوى معالجة اعصابه فعمد الطبيب الى تحليل خواطره واختبار عقيلته « بالتداعى اللفظى » متدرعا بمحنة درس حالته المرضية وتشخيص علة قلقه واضطرابه . فجهز له قائمة من مائة كلمة دس له فيها ٣٧ كلمة لها علاقة بالسرقة وظروفها ومكان حفظ النقود والعقوبة المقررة للسرقة فى القانون وما يترتب عليها من النتائج وغير ذلك ، ثم بدأ الاختبار بأن وجه لفتى بضع كلمات عادية ، وطلب منه أن يجيبه على كل كلمة تاتى عليه بأول كلمة تخطر بباله ، وبافصى ما يمكنه من السرعة ، فكانت النتيجة أن كلمة « رأس » نهبت عنده كلمة « أنف » وكلمة « اخضر » نهبت عنده كلمة « ازرق » « وما » - « هواء » « وطويل - قصير » « وخمسة - ستة » « وصوف - ملابس » وهكذا

ولوحظ أن متوسط سرعة خواطره فى التداعيات السالفة كان ثانية وستة اعشار ثانية. ولما جاء دور الكلمات التى لها اتصال بمحادث السرقة ظهر أن كلمة « لص » نهبت « نشال » وهى تلبية طبيعية. ولكن زمنها كان ٦ و ٤ ثانية وأن كلمة « شرطة » نهبت « سرقة » فى ٦ و ٣ ثانية والتداعى ، « سجن - عقوبة » تم فى ٢ و ٤ ثانية ، وشوهد فى بعض الاحيان أن التلبية قد تحصل بسرعتها الطبيعية فى بعض التداعيات المخرجة غير أن اثر الانفعال النفسى يظهر فى تلبية التداعى التالى ، مثلا كلمة « مفتاح » نهبت فى ذهن الغلام كلمة « مصطنع » فى ٦ و ١ ثانية بينما التداعى الذى تلاه « ابله - نبيه » لم يتم إلا فى ثلاث ثان ، ثم تلاه التداعى « جريمة - سرقة » تم فى ٨ و ١ ثانية وهو زمن يكاد يكون طبيعيا ، غير أن الصدمة النفسية فى التداعى الذى أعقبه كان لها اثر شديد فى نشاطه العقلى

(١) هذه التجربة اوردها الاستاذ منستربرج نقلا عن العلامة يونج فى كتابه على منصة الشهادة صفحة

لدرجة اعجزته عن استحضار أى تلبية لكلمة « طباخ » مع انها عادية بل استمر عشرين ثانية واجمًا ثم اعقبه التداعى « خبز - ماء » وقد تم فى ١٦ ثانية أى كان زمنه طبيعيا ، ولما هو معروف عن الخبز والماء من انها طعام السجن قد اثار هذا الحاطر فى نفس الغلام انفعالا قويا ظهر اثره فى التداعى الذى تلاه بأن أعجزه ايضا عن الجواب

وعلى هذا التحولت عملية الاختبار ورصدت الاجوبة مع ازمنتها المختلفة وبعد الفراغ منها اعيد الاختبار بنفس القائمة المثوية دفعة ثانية فشاهد أن ردود الكلمات التى لها اتصال بالسرقة تغيرت ، فان كلمة جريمة ، كان جوابها فى الاختبار الأول « سرقة » وفى الثانى « قتل » وكلمة ينكشف ، كان جوابها أولا « خطأ » وثانيا « يقبض » أما الكلمات المادية فان ردودها لم تتغير

فبتحليل تداعيات كلا الدورين وملاحظة ما طرأ على تلييات تداعيات الدور الثانى من التغير ودرس التأخيرات الزمنية والشذوذ الطارىء على سرعة بعض الحواطر امكن هذا الطبيب المحنك أن يقف على كثير من تفصيلات الحادث وتشخيص موقف الفتى تشخيصا دقيقا ، فوجه اليه الاستاذ بونج تهمة السرقة فانكرها الفتى فى مبدأ الأمر محتجا بشدة ، فسرد له الطبيب الوقائع التى كشف الاختبار عنها النقاب وقص عليه كيف كان يسرق نقود عمه تارة من خزانته وتارة من كيس نقوده وشرح له الطرق والسبل التى كان يُنفق فيها تلك النقود ومن ضمنها انه اشترى ساعة واشياء أخرى قديها هدية لأخته وهلم جرا . فما كان من الغلام إلا أن بهت واعترف فى الحال بكل شئ اعترافا صريحا وبذلك أمكن عمه أن يتدارك الامر لأتقاده من السجن بأن سعى لدى أولى الأمر فى حفظ التحقيق حرصا على كرامة الاسرة وصيانة لشرفها

(التجربة الثانية ^(١))

فى يوم ٦ فبراير سنة ١٩٠٨ بلغت مراقبة احدى مستشفيات مدينة زيورخ الدكتور بونج مدير المستشفى أن احدى الممرضات سرق منها ٧٠ فرنكا فى صبيحة اليوم السابق ، وكانت النقود داخل كتاب صغير محفوظ فى خزانة الملابس ، وهذه الخزانة مقسومة قسمين احدهما خاص بها والثانى خاص برئيسة الممرضات التى تبيت معها هى وممرضة أخرى تجمعها بهذه الرئيسة رابطة صداقة متينة فى نفس الغرفة التى بها الخزانة ، وهذه الغرفة ضمن جناح صغير مخصص لأقامة سبع من

(١) هذه التجربة نقلت عن كتاب علم النفس التحليلي "Analytical Psychology" ص ١٠٧ وما بعدها للإعلامية بونج ونقله من الالمانية الى الانكليزية الدكتور كونستانس لونيخ طبعة ثانية سنة ١٩٢٢ والدكتور بونج معدود الآن من أكبر ثقات العالم فى العلوم النفسية

المرضات من بينهن الثلاثة المذكورات ، وكان لكل ممرضة حق الدخول والخروج في الغرفة التي حصلت فيها السرقة بغير حرج ، غير أن إحدى المرضات الأربعة الأخريات كانت مكافئة بنظافة الغرفة المذكورة وكثيرة التردد عليها بصفة خاصة

وقد دات التحريات على أنه في اليوم الذي وقعت فيه السرقة كانت الممرضة صديقة الرئيسة ملازمة فراشها ولم تبرح الغرفة من الصباح حتى الظهر لتوعك صحتها ، ولذا كان المفروض أنه إن لم تكن هي السارقة فالسرقة لم تقع في الصباح كما تدعى المجنى عليها ، أما المرضات الأربع الأخريات فقد انضح أن ثلاثة منهن لم يدخلن الغرفة طول يوم الحادثة فكان أقل تورط في الشبهة من غيرهن ، ولهذا أرجأ الأستاذ يونج اختبارهن مؤقتاً وبدأ تجاربه مع كبيرة المرضات وصديقتها والممرضة المكلفة بنظافة الغرفة ، وقد تبين له مما جمعه من المعلومات أن الدولاب كان مغلقاً وإن مفتاحه كان متروكاً في مكان مكشوف على مقربة منه ، وكان به فراء أفوان (جلد أفعى) مطروح فوق الملابس بكيفية تلفت النظر ، أما الكتاب الذي كانت به التقود فكان مخبئاً بين الملابس ، وهو كتاب جيب صغير مغلف بجلد بني اللون ، وكان به ورقة مالية قيمتها ٥٠ فرنكا وقطاعة ذهبية قيمتها ٢٠ فرنكا وبضعة سنتيمات وسلسلة رفيعة من فضة ورؤسَم صغير (أكشيه) منقوش عليه اسم المجنى عليها وإيصال مأخوذ على محل دوزنياخ بزيورخ

ولم يكن يعلم بهذه التفاصيل من المرضات غير كبيرتهن لأن المجنى عليها قصتها عليها بعد علمها بالسرقة بغية البحث عن المسروقات فقال يونج أن هذا مما زاد عملية الاختبار صعوبة وتعقيداً حيث كانت معظم الشبهات قائمة حول تلك الممرضة ، أما الأخريات فكان خاليات الذهن من جهة الحادث وظروفه ودقائقه بل كان بعضهن يجهان حصوله ولذا كانت مهمة اختبارهن أقل عناء وأسهل منالاً ، ثم بدأ العلامة يونج تحضير قائمة الاختبار بأن انتقى مجموعة من الكلمات التي لها اتصال بالحادث وتفصيلاته كخزانة . وباب . ويفتح . ومفتاح . وبالامس وورقة مالية . وذهب . وسبعين وخمسين . وعشرين . وتقود . ويخفي . وفراء . ونى . وجلد . وسنيم . وروسم . وإيصال . ودوزنياخ ، ثم انتخب بجانب ذلك عدداً من الكلمات التي لها اتصال بالاجرام بوجه عام مثل سرقة . وينشل . ويسرق . وشبهة . ولوم . ومحكمة . وشرطة . ويكذب . ويخاف . ويكشف . وقبض . وبرى .

وقد وزعت هذه الكلمات المخرجة بقسميها بين مجموعة من الكلمات العادية يبلغ عددها الضعف ، ورتبت بحيث ترد كل كلمة مجرحة بعد كلمتين عاديتين حتى بذلك يبدو تأثير الانفعال الناشئ من الكلمات المخرجة أكثر وضوحاً وأقوى ظهوراً ، إلا في بعض المواضع التي رؤى فيها أن

يضاعف أثر الافعال بوضع كلمتين او اكثر من الكلمات الخطرة بعضها تلويحاً كأن اعتقب كلمة « بنى » بكلمة « جلد » واعتقب كلمة « سلسلة » بكلمة « فضه »

وبعد ان اتم اعداد القائمة بالكيفية المتقدمة باشر الطبيب اجراءات الاختبار مع المرضات الثلاثة السالفات الذكر وقد اختبر المرضة التي كانت مريضة يوم الحادثة اولاً ثم بعدها كبيرة المرضات ثم المرضة المكلفة بنظافة العرق ، وقد رمز للاولى بحرف (أ) وللثانية بحرف (ب) وللثالثة بحرف (ح)

وقد بدا للاستاذ يونج حين الاختبار ان المرضة (أ) كانت قليلة الاكتراث . اما المرضة (ب) فقد كانت دلائل الاضطراب بادية عليها بشكل محسوس وكان نبضها لا يقل عن ١٢٠ في الدقيقة اما المرضة (ح) فكانت اكثرهن هدوءاً وثباتاً لانهما لم تكن على علم بالسرقه ولا بالغرض من اختبارها الا قرب ختام الدور وعندئذ فقط بدت عليها بعض امارات الاضطراب والارتباك

وقال يونج ان التأثير الذي كان بادياً على كبيرة المرضات يؤدي اجمالاً الى حصر الشبهة فيها دون سواها كما ان مظهرها كان ينم عن نفسه تنطوي على الخبث والميل للجرام ، غير ان نتيجة الاختبار دلت على العكس وبرهنت على ان الظواهر خلاصه قد تخدع المرء وتوقعه في الخطأ في كثير من الأحيان ، ولهذا وجب على الباحث ان لا يركز اليها في تكوين رأيه ، بل يجعل جل اعتماده على النتائج المادية المحسوسة والموازات الحسائية الدقيقة المستخلصة من اجراءات الاختبار . والطريقة العملية التي اوصى بها العلامة يونج ورأى انها تفضل سواها في استخراج منسوب التأخيرات الزمنية هي طريقة استخراج المتوسط الاحتمالي لـ *the probable average of the reaction time* ورمز له بحرفي P.A. ويقابلها بالعربية م . ا . اى المتوسط

الاحتمالي ، وكيفية استخراجها في غاية السهولة إذ ما على الانسان الا ان يصف ازمته التداعيات المختلفة الناتجة من الاختبار بشكل مجموعات عددية متتالية بحسب مراتب ارقامها فلرقم الذي يقع منها في الوسط هو المتوسط الاحتمالي المطلوب ، مثال ذلك اذا كانت لدينا ازمته تداعيات مختلفة ولا رتبناها بحسب ارقام وحدتها الزمانية وجدت كما يأتي ٥ و ٥ و ٥ و ٧ و ٧ و ٧ و ٧ و ٨ و ٩ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣

عدا كونها تشير الى انها اسرعهم خاطرا ، ولكن عند ما جاء دور الموازنة بين ازمة التفاعلات المخرجة والتفاعلات العادية لدى كل ممرضة على حدة اتضح وجود تفاوت محسوس بين هذين التفاعلين من التفاعلات من تتيحة اختبار الممرضة (أ) دون زميلتيها ، لأنه بينما كان متوسط زمن التفاعلات العادية لديها اقل مما لدى زميلتيها كان متوسط زمن التفاعلات المخرجة يزيد عنهما زيادة واضحة كما يستدل من الجدول الآتي :

م . ا	أ	ب	ح
التفاعلات العادية	١٠	١١	١٢
التفاعلات المخرجة	١٦	١٣	١٥

فما تقدم يرى أن الفرق بين متوسط زمن التفاعلات المخرجة ومتوسط زمن التفاعلات المعتادة بالنسبة للممرضة (أ) هو (٦) وبالنسبة للممرضة (ب) هو (٢) وبالنسبة الى (ح) هو (٣) أعني ان هذا الفرق بالنسبة الى (أ) بلغ ضعف ما بلغه بالنسبة الى (ح) وثلاثة امثال ما بلغه بالنسبة الى (ب)

ثم عملت موازنه أخرى بين مجموع ما خص التفاعلات المختلفة من التلييات التي جاوز زمنها المتوسط الاحتمالي - وهي معتبرة في عرف رجال الفن انها اكبر مساعد على تعرف الحالة النفسية المتسلطة على الشخص وبها يمكن الاستدلال على نوع المجموعة التي انتابها التأثير من بين المجموعات الفكرية المختلفة وقد اطلق عليها اسم كاشفات المجموعة "Complex-indicators" وهي هنا المجموعة الخاصة بالأجرام "Guilt complex" - فوجد ان ما خص التفاعلات المخرجة من هذا النوع من التلييات لدى الممرضة (أ) يربو على ما خص منها التفاعلات العادية بنسبة تفوق زميلتيها كما يظهر من الجدول الآتي :

ماخص	أ	ب	ح
التفاعلات العادية	٠.٦	٠.٩	٠.٨
المخرجة	٠.٣	٠.٩	٠.٣

فبالأمل في هذه الارقام يرى أن الفرق في النسبة المتقدمة الذكر بين التفاعلات العادية

والتفاعلات المخرجة هو ٧. لدى الممرضة (أ) ولا فرق بينهما لدى الممرضة (ب) و ٤. لدى الممرضة (ج)، اعني أن الممرضة (أ) هي المتفوقة في هذه الموازنة الجديدة
ثم رأى الاستاذ يونج أن يهتم بدراسة التداعيات التي وقع في تليياتها عند تكرار عملية الاختبار
تغيير وتبديل، وقد لقبها بالتفاعلات الناقصة، فأحصي عددها لدى كل ممرضة ووازن في النتيجة
بين كل منهن فوجد النسبة كما يأتي :

$$(أ) \quad ٣٤\% : (ب) \quad ٢٨\% : (ج) \quad ٣٠\%$$

اعني ان الممرضة (أ) لا تزال اوفر من حظا في هذه النسبة الجديدة التي تدل على تنبه
المجموعة الفكرية للأجرام عندها أكثر من زميلتها إذ ان التفاعلات الناقصة معتبرة أيضا
ككاشفات للمجموعة أسوة بالتفاعلات التي يقع تأخير محسوس في أرمنتها السابق الإشارة إليها،
وذلك لأسباب علمية لا محل لذكرها هنا (فن يرد الاطلاع عليها بمجدها مشروحة تفصيلا في مؤلف
وضعه العلامة يونج هو ونتيجة من اعوانه خصيصا في التداعي اللفظي معروف باسم "Studies in
word association" أي أبحاث في تداعي الالفاظ وترجمة من الانانية للانجليزية الدكتور
إيدر (M. D. Eder)

ولما كانت بعض التداعيات تصحبها انفعالات قوية قد تؤثر في التداعي بحيث لا يقع التغيير
والتبديل في ردود التداعيات المخرجة التي نشأ عنها الانفعال فقط بل يشمل ردود تداعيين او أكثر
من التداعيات التالية لها مباشرة فقد أحصى الاستاذ يونج الردود المبذلة التي تابعت على هذا النسق
فوجد أن الممرضة (أ) هي الحائزة لأعلى نسبة فيها إذ كانت ٦٤٪ بينما الممرضة (ب) ٥٥ ١/٢٪
والممرضة (ج) ٣٠٪

ولا يمكن ان يعزى سبب ارتفاع هذه النسبة لدى الممرضة (أ) الى مجرد كونها كانت حائزة
لأكبر عدد من التفاعلات الناقصة (المبذلة تليياتها) على العموم لأن الزيادة السالفة الذكر
كانت طفيفة لا يمتد بها بجانب الزيادة التي أحرزتها في الموازنة التي نحن بصدددها
بعد ذلك إنجبه نظر الطبيب الى نسبة توزيع التفاعلات الناقصة بين التفاعلات العادية والتفاعلات
المخرجة، ووازن بين ما خص كل من النوعين لدى الممرضات الثلاثة فوجد أن النسبة موزعة
بينهن بحسب البيان الآتي :

م . ا	ب	ج	٠
التفاعلات العادية	١٠	١٢	١١
المخرجة	١٩	٩	١٢

ومن ذلك يتبين أن ما خص التفاعلات المخرجة من هذه التلييات المبدة عند المرضة (أ) كان أكثرها نسبة

ولما كان من المحتمل الاعتراض بأن هذه الزيادة مترتبة على كون ما خص المرضة (أ) أصلاً في عدد التلييات التي من هذا القليل أكثر مما خص زميلتيها فقد وازن بين النتيجة التي كان ينتظر أن تترتب على هذه الزيادة باعتبار أن تلك التلييات موزعة بالتساوي بين أنواع التداعيات المختلفة وبين النتيجة العملية المترتبة على التجربة فاتفق وجود فرق ظاهر بين الحالتين كما يبدو من الاطلاع على الجدولين الآتين :

النتيجة المتظرة		النتيجة الفعلية	
التفاعلات العادية	» المخرجة	» العادية	» المخرجة
١١ر٢	١٢ر٥	١٠	١٩
٩ر٢	١٠ر٣	١٢	٩
٩ر٩	١١ر١	١١	١٢

ومما تقدم يرى أن هناك فرقاً ظاهراً وزيادة محسوسة في النتيجة الفعلية عن النتيجة المتظرة في الأرقام الخاصة بالمرضة (أ) مع أن هذه الزيادة بالنسبة للمرضة (ب) طفيفة لا يعبأ بها وبالنسبة للمرضة (ح) أقل مما كان متظراً

فهذا كله دل دلالة واضحة على ما كان للكلمات ذات المدلول الخطير من التأثير في عمليات التداعي وسرعة التفاعلات العقلية للتداعيات المخرجة لدى المرضة (أ) تأثيراً فاقت نسبته عند المرضتين الأخيرين في كل وجه من أوجه المضاهاة الآتفة الذكر ، ولا سبب لذلك إلا ما كانت تكابده تلك المرضة وتعاينه من التأثيرات الباطنية عند ذكر كل كلمة تطرق سمعها ويكون لها اتصال بوقائع الحادث وتفصيلاته أوله صلة بفكرة الاجرام بوجه عام ، ولم يعد لدى الاستاذ يونج شك في أنها هي السارقة دون سواها ، ثم جاء اعترافها بعد ذلك مؤيداً لنتيجة التجربة ودليلاً قاطعاً لكل شك في نجاح الاختبار حيث لم يسع المتهم أمام براهين العلم الدامغة وأدلة الساطعة أن تصر على المكابرة وتتمادى في الإنكار بل أقرت بالوقائع تفصيلاً وردت في مساء اليوم ما كانت أخذته من مال ومتاع

فهل كان في وسع وحشية القرون الوسطى أو وسع أي ضرب من ضروب القسوة والشدة أن يكشف لنا القناع عن مثل هذه التفصيلات في جو يسوده الهدوء والطمأنينة . مثل ذلك الجو الذي

سارت فيه اجراءات الاختيار في التجريبتين السابقتين ؟ أو هل كان في طاقة اجراءات القانون العادية أن توصلنا الى مثل هذه النتائج الحاسمة ؟

لا شك أن الحالتين السالفتين هما حالتا فتى وفتاة متعلمين لهما ضمير حي وشعور فلا تقاس بحال مجرم محنك مدرب على الاجرام فقد كل عاطمة ووجدان ، فلا تجد الانفعالات الى نفسه الجامدة وضميره الجاحد سيلا ، رب معترض يقول واي قيمة إذا لقياس سرعة ورود الخواطر بازاء مجرم هذه حاله ؟ وأية تأخيرات زمنية ينتظر أن تسببها الانفعالات النفسية في تنبيه خواطره وقد فقد كل قابلية للتأثر أو الافعال ؟ هذا الاعتراض مردود عليه بأنه مع التسليم جدلا بهذا لا يزال لدى الباحث عامل آخر لا يقل أهمية عن الانفعالات النفسية في قوة تأثيره في تأخير زمن التفاعلات تأخيراً يستحق الاعتبار الا وهو المجهود الذي يبذله المتهم حال تبديله الكلمات التي ترد بباله بكلمات سواها ، فانه عندما تلقى عليه كلمات تثير من أعماق فؤاده خواطره الاجرامية لا يتدفع في الجواب بل يدفعه حرصه على اخفاء الحقائق الى التأمل والنظر في أول لفظ يرد على ذهنه ليتبين ما في مدلوله من الخطورة فان رابه أمره قش في ذاكرته عن لفظ غيره يكون بعيداً عن كل خطر أو شبهة ، فهذه الاجراءات العقلية الخفية من استعراض الكلمات والتأمل فيها واستعاضتها بغيرها تحتاج مهما أوتي الانسان من فرط الذكاء الى زمن قد يبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال الزمن اللازم لاجراء الداعي في الأحوال العادية . وقد دلت الخبرة على أنه ليس في وسع اي انسان مهما أوتي من سرعة الخاطر أن يكبد ذهنه في أنفه الأمور أو يتأمله من غير أن يحتاج في ذلك الى فترة من الزمن تبدو محسوسة في جهاز الاختيار بشكل واضح

وإن أمر مجرم في العالم مهما أوتي من الحذق وحدة الذهن لا بد أن ينكشف أمره عند أقل محاولة يجربها لاختفاء خواطره ، وجهاز الاختبار الدقيق كفيل بأن يسجل أدق الفروقات الزمانية التي ليس في طاقته ان يلاحظها بحال من الأحوال ، فاذا ما شوهد أن الكلمات الخطرة المدلول ترد ردودها في زمن قصير خلافاً لما كان متظراً دل ذلك على براءة عقل المتهم من الاختلاق والنضليل ، إذ أن قصر زمن الداعي وورود الافكار بسرعتها العادية من اقوي البراهين على ترك المرء افكاره تجري مجراها الطبيعي بغير أدنى تكلف أو تصنع ومن غير ان يشوبها اي تحوير أو تبديل كما يدل على ذلك المثال التالي

التجربة الثالثة

فهاك اثباتاً لما تقدم تجربة قام بها الاستاذ هوجو منستربرج^(١) في سجن إحدى المقاطعات الغربية بالولايات المتحدة وكان غرضه منها اختبار عقلية مجرم معترف بجرائمه المتعددة في القتل واتهم في الأخيرة منها شخصاً بالاشتراك معه فيها وذلك لمعرفة أهو صادق في اعترافه أم كاذب فيه . فان موقف الشريك بين الادانة والبراءة كان موقفاً غاية في الدقة والخطورة ، بحيث تعذر منه ترجيح إحدى الكفتين على الأخرى ، وكان المتهم المعترف من اكبر سفاحي عصره غير انه كان في جميع ادوار المحاكمة على جانب عظيم من الرزانة ووداعة الخلق ، هادئاً ما كنا ظاهراً بظهور الرجل الخاشع الخاضع الذي أسلم أموره الى الله تعالى . وكانت اول معضلة يتعين على الباحث حلها هي هل كان المتهم متصنعاً متكلفاً وأن اعترافاته عن شريكه ما هي الا سلسلة من الأكاذيب والباطيل التي رتبها ونسقها بكفاءة ومهارة ؟ أو انه كان يقرر اقواله عن صدق عقيدة وإيمان صحيح ؟ ولما لم تكن هناك أية دلائل ظاهرة تساعد على فهم عقلية هذا المتهم وتحديد موقفه فلا مناص إذا من الالتجاء إلى تحليل عقلية تحليل دقيقاً « بالتداعي اللفظي »

وقال منستربرج من حسن حظه ان تمكن من رؤية المتهم وهو في قاعة الجلسة ، فاخذ يتفرس اسارير وجهه فكان لها في نفسه وقع مبيء ، إذ كان منظر الفك الاسفل يدل على الوحشية والقسوة وشكل الاذن مشوهاً ، والعينين غير منتظمين ، والشفة السفلى غير عادية ، وبالأجمال كانت سمته تدل على نفسه شريرة طبعت على حب الاجرام وسفك الدماء ، مما جعل منستربرج يستبعد في بادىء الامر أن المتهم صادق في اقواله وفيما يتظاهر به من التوبة والخشوع ، ولكن منستربرج ليس بأرجل الذي يعول على مجرد وجدانه في الحكم على الأمور ، بل جعل جل اعتماده على تجاربه التي بدأها في السجن في اليوم التالي واستغرقت منه بضعة أيام . فانه استخدم لبلوغ غايته كثيراً من اساليب الاختبار التي لها علاقة بملكات العقل المختلفة كالذاكرة والارادة والانتباه والشعور والتمييز وحسن التقدير وقابلية التأثر بالايحاء وغير ذلك . وانما الذي يهمننا أمره هنا بصفة خاصة هو طريقة الاختبار « بالتداعي اللفظي »

(١) العلامة منستربرج مدود من بين مؤسسي علم النفس الحديث وكان استاذاً لعلم النفس بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة وله عدة مؤلفات في علم النفس التجريبي والعمل وقد اورد وقائع التجربة المتقدمة في مؤلفه "On the witness stand." صفحة ٩٢ وما بعدها

وما يكون له علاقة به من التجارب الأخرى

وقبل ان يبدأ الطبيب تجاربه به المهتم الى ان المقصود من اختباره هو فحص عقله وتحليل افكاره وكشف الغطاء عما يضره في قلبه واستخراج مكنون أسراره فإظهر المهتم رضاه لاجراء . اي اختبار معه عن طيب خاطر . ونظراً لما كان يبدو عليه من دلائل المكر والدهاء وامارات الثبات والطمأنينة مما قد يكون الباعث عليهما وثوقه التام من نفسه و يقينه ان في مقدوره الاحتفاظ بما يبطنه في سويداء قلبه ، فقد رأى منستربرج أن يززع هذه الطمأنينة من قلبه أولاً ويضعف ثقته في نفسه ويقنعه أن للعالم قوة فوق قوته ومقدرة تفوق قدرته ، فعمد الى شيء من الحيلة والخدعة العلمية بأن استخدم بضعة وسائل تافهة معروفة لكل طالب من طلاب علم نفس ولكن المهتم يجعلها بطبيعة الحال ، وذلك بأن غطى إحدى عينيه وأمره ان يمدق بالعين المكشوفة في صليب صغير رسمه له على المائدة ، وأن يلاحظ في الوقت نفسه ملياً وضعه على مقربة من الصليب ، ثم أخذ يحرك المليم من موضعه رويداً رويداً الى ان اختفى بفتة عن بصره ، فوقع المهتم في شيء من الحيرة والدهشة لجهله وجود نقطة في شبكية العين معروفة باسم النقطة العمياء "Blind-spot" تتلشى عندها المرئيات اذا سقطت صورتها عليها فلا يبصرها الانسان (وهي عند مدخل العصب البصري من قاع العين) فلما اخبره منستربرج أنه لا يرى المليم الآن بهت لتدبر الطيب لأول وهلة بوجود هذا العيب القديم في بصره مع أنه هو كان يجمله طول ماضي حياته ، كذلك عرض عليه الاستاذ سلهام من البناء مرسوماً على قطعة من الورق وبعد ان افهمه انه رسم سلم طلب منه ان يتأمله ملياً وأخذ يرقب حركة عينييه ثم افهمه انه رسم السلم سينقلب الى رسم حائط معلق فتصوره المهتم كذلك وغابت صورة السلم عن تصوره في الحال وحلت محلها صورة الحائط فدهش مرة ثانية لأن الطبيب وقف على دخائل نفسه وما طرأ من الانقلاب على تصوره . فبمثل هذه الوسائل التافهة امتلأ قلب المهتم يقيناً بان للعالم قوة فوق كل ما ادق من قوة المكر والدهاء

بعدئذ جاء دور الاختيار الجدى فان منستربرج جهز قائمة من ٥٠ كلمة وضع بينها كثيراً من الكلمات التي لها علاقة بحياة المهتم الاجرامية أو بانقلابه الدينى وافهمه ان كل ما هو مطلوب منه أن يصنف لكل كلمة نلتقى على سمعه ويوجب عليها بأول كلمة تخطر بباله في الحال وبأقصى ما يمكنه من السرعة ، كما طلب منه أن لا يحاول اختيار الكلمات قصداً ، بل يترك افكاره تجري مجراها الطبيعي ، ويلفظ الكلمات من غير تردد أو تدبر وتأمل ، ثم نبهه في الوقت نفسه الى انه بهذه الوسيلة سيقف على بواطن فكره ، وان كل لفظ يصدر منه ينم عما يخفيه في نفسه .

وبدأ الاختبار بكلمة « نهر » فكان جوابه عليها « ماء » . ثم كلمة « نور » فكان جوابها « زربية » . فكلمة « جبل » وقد نبهت « تل » . « ودخان » نبهت « شبك » فظن المهتم

أن هذا كل ما في الامر وان الاختيار ينحصر في القاء بضع كلمات وتدوين أجوبتها في مذكرة ، وهو غافل عما كان يجريه الطبيب في طي الحفاء من تسجيل زمن التفاعل العقلي بعشر الثانية خلسة فوجد أن التداعي « نهر - ماء » ثم في ٨ و١٠ من الثانية . والتداعي « ثور - زريبة » في ٦ و٨ من الثانية . « ودخان - شبك » في ٨ و١٠ من الثانية . وبالأجمال وجد أن متوسط خواطره في مثل هذه التداعيات العادية هو ما بين سبعة الى ثمانية أعشار الثانية

ثم جاء بعد ذلك دور الكلمات التي لها اتصال مباشر بموقف المتهم وجرائمه مثل - اعتراف مسدس . دين . سماء . محاف . موت . انجيل . عفو . سكة حديد . دم . سجن . صلاة . ثم اسما بعض ضحايا وشركائه في الجرائم التي اقترعها - ولا يبرح من الذهن أن المتهم كان وقت الاختبار تحت تأثير الاعتقاد بأن الاستاذ منستر برج اوتى من المقدرة العلمية ما يكفي لكشف النقاب عن حقيقة افكاره وما خفي من نياته بما يلفظه من الكلمات فإذا كان المتهم يقصد اخفاء الحقيقة فهو يتجنب بطبيعة الحال ذكر أى لفظ يرد على باله ويظن انه قد ينم عما في سريره ويستعصبه بلفظ سواء مثال ذلك اذا ذكرت له كلمة « اعتراف » وكان كاذباً في اعترافه فإن كلمة « كاذب » أو « مصطنع » قد ترد على ذهنه ولكنه قبل أن يلفظها من بين شفقيه يتأملها ، حتى اذا تبينت له خطورة مدلولها فاقش في ذاكرته عن كلمة غيرها تكون بعيدة عن كل شبهة ليستبدلها بها وانه مما حاول اجراء ذلك بمتهى السرعة فلا بد من معنى زمن لا يقل عن ثانية أو ثانيتين فوق الزمن اللازم للتداعي المعتاد . وعلى قدر خلو ذهن المتهم من تقدير قيمة الزمن وعدم أهميته في نظره بقدر ما يعطى لنفسه من حرية الاسترسال في تأملاته

غير انه ظهر من نتيجة التجربة أن سرعة خواطر المتهم لم تتجاوز متوسط السرعة المعتادة في جميع أدوار الاختبار بمعنى ان التداعي « اعتراف - صدق » تم في نفس الزمن الذي تم فيه التداعي « دخان - شبك » أى في ٨ و١٠ من الثانية وهي فترة لا مجال فيها للتأمل والتحصيص والاختيار إذ انه يكاد يكون الزمن اللازم لعملية التداعي مجردة عن أى اثر لعامل آخر من العوامل النفسية ثم كلمة « سماء » نهت كلمة « الله » في أقل من ثانية . كذلك التداعيات « دين - صدق » و « دم - سكين » و « حكومة - تنفيذ » و « شاهد - منصة » و « وزير - منبر » و « مالك - ملك » كل منها لم يستغرق أكثر من ثانية من الزمن . ولم يزد من التداعيات المختلفة عن ثانية الا ما كان منها معنوياً مثل « عقوبة - سلام » و « موت - آخرة » وما شابه ذلك فانها استغرقت نحو ثانية ونصف على أكثر تقدير . ولكن مثل هذا الزمن لا يزال غير كاف لان يتخلله اجراءات عقلية اخرى من تأمل واستبدال حتى ان اسما شركاء المتهم وضحايا لم يحتاج ابقاظ تليانها لاكثر من ٩ أعشار الثانية

فلأن هذه الخواطر النفسية تنبّهت في اقصر زمن ممكن يستدل على ان المتهم كان ينطق بكل ما كان يرد على ذهنه من الحقائق بدون ادنى حذر او تردد وانه كان معتقدا صدق ما يقول. ولو كان هذا المتهم غير معترف او كان اعترافه مبنيا على الكذب والاختلاق واختبر على الوجه السالف الذكر لظهر اثر التلقيق والتردد في معظم ردوده واحتاج في الكثير منها الى ثلاث ثوان او يزيد إذ مهما حاول او بذل من الجهد فانه لا يقوى على التناوب على ما للعوامل النفسية والمؤثرات الباطنية من الأثر في تأخير سرعة افكاره تأخيرا واضحا ينم على ما يخفيه في نفسه ويسره في صميم فؤاده

ولم يكن الدليل الوحيد على صدق الاعتراف في هذه القضية هو مجرد قصر زمن التفاعل ، بل كانت طبيعة الردود وتجردها من التكلف والتصنع برهانا جديدا ناطقا بصدق طويته وصفاء سريره ودليلا ساطعا على انه اصبح لا يعبأ بحياته الاجرامية الماضية فقد وجد خلال الاختبار ان اسم مدينة كان مسم فيها احد ضحاياه ونسف فيها منزلا بالديناميت قد نبه في ذهنه كلمة محيط في اقل من ثانية مما يدل على ان نفس المتهم فقدت كل قابلية للتأثر بذكر جرائمه وان عقله قطع كل صلة بين تلك المدينة وما ارتكبه فيها من الحوادث

فلتأثرات النفسية العميقة التي تنتاب المجرم عادة ويظهر أثرها في زمن تفاعل الخواطر المتصلة بالاجرام كانت معدومة بالاصالة من نفس هذا المجرم العتيق ولا يقصد بهذا أنه فقد كل نوع من أنواع الاحساس والشعور بل كانت نتيجة الاختبارات الاخرى التي أجراها معه الاستاذ منستر برج خصيصا لهذا الغرض دليلا على العكس ، إذ اتضح أنه كان حساسا لما يقع تحت مشاعره مباشرة من أى أذى يلحق الغير ، فقد اختبرت حركاته غير الارادية فوجد أنه يرتعد عند ذكر آلام سواه ، ولم يكن هناك سبيل للشك في توافر هذا الشعور لديه على الدوام ، وليس في هذا تناقض البتة لخطئه الاجرامية التي كان يجربها عن بعد ومن غير ان يتصل مباشرة بضحاياه او يلتقي بهم وجها لوجه ، بل كان يعتمد الى صنع الآلات الجهنمية لنسف المنازل ومجشو الجدران بالفرقعات والقنابل ، ويلغم المناجم بالديناميت ، وهو لا يفكر فيما يسببه بذلك من المصائب والأهوال ، بقدر ما يفكر صانع اللعب في سرور الأبطال . وقد أكد المتهم أنه في خلال الخمسة عشر عاما التي قضاه في الاجرام لم يلطم بيده شخصا لطمة واحدة . وباختبار حاسة السمع وجدت غير دقيقة فان وخذه بسن دبوس بشدة لم يحدث فيه أثرا ما يدل على الألم ، ولكن سمعه وبصره كانا في غاية الحدة ، ومع ضعف احساسه للألم الجمائى فقد كان يبدو عليه ما يدل على رقة الشعور ، اذ عرضت عليه مجموعة من الألوان المختلفة لينتقى ما يروق في نظره من بينها ، فاختر مجموعة من الألوان في غاية الرقة والظرف ، وكان أفضلها عنده اللون الكحلي ، وأبعدها الى ذوقه الألوان الباهرة أو

الزاهية كالأحمر والأخضر، كما أنه لم يكن مدمناً على الخمر، وقلما شرب منها حتى اسكرته وكان قدح واحد من الجمعة كافياً لتخدير أعصابه وجلب النعاس اليه، ومع هذا فإنه كان ينقصه الشعور السليم والتأثر العميق، لأن تأثيراته النفسية قد تلاشت كما يستدل من صغر أرقام زمن التداعيات، وبفرض صدقه في انقلابه الديني فهو انقلاب كان الدافع اليه المنفعة الذاتية لا الإيمان الصادق والعقيدة الراسخة، فهو لا يعبد الله إلا ليفقره ذنوبه ويكفر عن سيئاته في اليوم الآخر

فما تقدم يتبين أن الاختبارات النفسية قامت بمهمتها خير قيام فإنها حالت نفسية المتهم تحليلاً وافياً وبينت عقلية يانا يتعذر الوصول اليه بأي وسيلة من وسائل الاستدلال العادية وأنه مما لا شك فيه أن الحالة المتقدمة تعد من قبيل الأحوال الشاذة النادرة المثال والتي لما شأنها الخاص من الوجهة النظرية أكثر مما لها من الأهمية العملية إذ أن المجرمين السفاحين المفسدين في القتل لحسن الحظ قليلون، وأن مهمة الباحث غالباً تكون في الظروف العادية أقل مشقة وعناء. وحسب القارىء الفرق العظيم بين حال ذلك المجرم الغايظ القلب بقباله ومفرقاته الجهنمية وحال فتاة رقيقة الشعور حدثتها نفسها يوماً بارتكاب سرقة دفعها إليها شهوة المال كتلك الممرضة التي مر ذكرها في هذا المقال، أو حال ذلك الفتى العصبي المزاج السريع التأثر الذي أقر بجريمته في الحال عندما قص عليه الدكتور يونج بعض الوقائع التي فاه بها حال اختباره وهو في غفلة عما كان ينطق به لسانه ويشهد به جنازه

وفائدة الاختبار «بالتداعي اللفظي» لا تقف عند حد كشف ما يضره الإنسان في نفسه قصداً من المعلومات والأفكار، وما يحرص عليه بين جوانحه من الأسرار، فقد أيدت الخبرة إمكان كشف الغطاء عن كثير من الأمور التي يجهلها المختبر نفسه كل الجهل، فإن هناك من الأفكار ما يكون دفيناً في أعماق النفس إلى غور بعيد لدرجة يتعذر معها على الإنسان أن يبعثها إلى مخيلته أو يستحضرها في ذهنه من تلقاء نفسه مهما بذل من الجهد والعناء وإنما يمكن الوصول إليها وكشفها عن طريق التداعي، فإنه تحت ضغط الرغبة في إبراز الحواطر بأقصى ما يمكن من السرعة تخلي الإرادة الطريق لكامن الأفكار للظهور ودفعها إلى النشور، وكثيراً ما تظهر فائدة ذلك عملياً في الأبحاث الطبية لتشخيص وعلاج بعض الحالات النفسية المرضية

فانه بفضل مجهودات سجمند فرويد — S. Freud — ويونج — Yung — وبيرجاني — P Janet — وأدler — وستكل — Stekel — وبلويلر — Bleuler — وغيرهم من قادة المدرسة الحديثة ازدادت معلومات الإنسان بشأن مرض من اعضل الامراض العصبية حار قديماً في كنفه الاطباء، وهو مرض المستيريا، حيث اتضح أن أصل العلة فيه ترجع الى مؤثرات كنت ذكر ياتها في النفس وان شفاءها يتوقف على ايقاظها من جديد وتثبيتها «بالتداعي اللفظي» الذي يشغل مركزاً خطيراً

في فن العلاج النفسي . فما المستيريا سوى انفعالات مختنقة وتأثرات نفسية محتبسة قد تسرب الى الخارج وتشتفي عندما تتصل ذكرى عواملها المنسية بمنطقة الوعي والشعور

فان امرأة عصبية كان يمتريها خرس عند كل غروب اتضح عند اختبارها انها من بضع سنين كانت جالسة بجوار سرير ابيها المريض في وقت الغروب وقد حبست نفسها عن الكلام حتى لا تقلق راحته وتمكر صفاء مكينته ، ولبثت فترة من الزمن وهي في صمت ووجوم ، وبمجرد ان اعيد الى ذهنها عن طريق « التداعي » ذلك التذكار القديم عاد اليها نطقها وتماقت مما اصابها : وأخرى كانت لا تستطيع ازدراد الاطعمة اليابسة واقتصرت في طعامها على السوائل اتضح من تحليل افكارها انها كانت جلست مرة على مائدة طعام تجاه شخص مصاب بالجذام وكظمت اشتمزازها حتى لا تبحر شعوره ، فلما ان ذكرت بمصدر العلة زالت عنها اعراضها واصبحت تتناول غذاءها ككل انسان . وثالثة كانت تشكو من هواجس وتخيلات مزعجة كلما شممت رائحة الدخان ، اتضح انها كانت حضرت اجتماعا في مكان مغلق النوافذ تكاثف فيه دخان « التبغ » وقد تلفت فيه نبأ متضمنا خيانة خطيئها لها وتعلقه بسواها ، وعندما انصاعت هذه الذكرى بانفعال الغيرة الذي كتمته في نفسها وادركت ما بينهما من ارتباط فارقتها ما كانت تشعر به من الاوهام والتخيلات

فهؤلاء المريضات ليس من بينهن من كانت تعرف سبب علتها ولا أصل مصدرها ولكن بفضل الابحاث النفسية واجرائها بتأن وتؤده توصل الاطباء الى معرفة السبب الدفين وكشف العوامل المزعجة التي طويت في المجموع العصبي طي السجل ، واحتبست فيه بعد ان سدت عليها السبل من كل مكان بقوة ضغط درافع النسيان الباطنية ، فلم تجد لها مخرجا تفلت منه ، وحدثت في الباطن كوراثتها المكتومة

فتلك الامثلة ما ذكرتها الا للتدليل بان البحث النفسي عن طريق « التداعي » لا تقف فوائده عند حد خدمة القضاء والقانون بل قد يكون منه للطبيب اكبر عون في كشف الغطاء عما كمن في نفس المليل من الافكار المنسية والذكريات المطوية ، ولقد تحمل هذه الطريقة من الاختبار محل غرف الاستشارة الطبية ، اذ بها يتسنى للاخصائي في امراض النفس ان يصل الى تشخيص دقيق سليم

ومع هذا فان الذي يهمننا من بحثنا الحالي هو الوجهة القانونية فان الاختبار بالتداعي اذا استخدم بمهارة وعناية وهو ما يستدعي خبرة فنية واسعة وتدريرا طويلا في العمل يصبح للمحقق الجنائي كما هو للطبيب النفسي جليل النفع عظيم الفائدة ، فهو لها بمثابة اشعة اكس في قوة نفوذه لباطن العقل واختراق كل ما يستتره من كثيف الطبقات وكشف ما يحويه من الاسرار والمخبرات ما

قياس الانفعالات النفسية

عن طريق الجلد

ان كشف اثار الانفعالات النفسية لا يقف عند حد قياس زمن التفاعلات العقلية بالكرونسكوب بل هناك من الوسائل العلمية الاخرى ما لا تقل عنه خطورة واهمية ، ولقد اشرت في محاضرة القيتها في نادى الحقوق في يناير سنة ١٩٢٥ (ومنشورة في مجلة الحمامة عدد نوفمبر من تلك السنة تحت عنوان علم النفس الشرعى واثار الانفعالات النفسية) الى امكان كشف التأثيرات النفسية بقياس قوة مقاومة سطح الجلد للتيارات الكهربائية بتمرير تيار كهربائي ضعيف في الجسم ثم رصد ثار الانفعالات التي تنتاب الشخص الذي تحت الاختبار بقياس دقيق لمقاومة التيار معروف باسم « جالفانومتر » وهو جهاز ذو ابرة مغناطيسية حساسة للتيارات الكهربائية وتسجل ما يطرأ عليها من التغير) . فان هذه الظاهرة الجلدية العجيبة قد درست من الوجهة الطبية واجريت فيها عدة ابحاث فنية قام بها نخبة من خيرة العلماء امثال شارل فيريه C. Féré وفيجورو R. Vigouroux وستكر 'Sticker' وتارشنوف 'Tarchan off' وزومر 'Sommer' وفورستنو 'Fürstenau' وغيرهم من رجال العلم وابطال البحث ، فدلت التجارب المتعددة التي قاموا بها على أن كل خاطر يمر بالبال او كل لفظ يترق السمع مهما كان مدلوله تافها وظاهره مجرداً عن المغزى له تأثيره الخاص في النفس ويظهر بوضوح في جهاز الاختبار

اما اساليب الاختبار فكثيرة متنوعة ويكفي هنا ذكر الطريقة الاكثر شيوعاً وهي ان يؤمر المختبر بأن يستوى على معقد مريح وثير الفراش ذي متكئين يركز عليهما منكبیه ثم يبسط راحتيه على لوحين نحاسيين أو يضع أطراف بعض اصابعه في اناءين صغيرين من الصيني بهما محلول ملح الطعام ، ثم يسلط على اللوحين أو الاناءين تيار كهربائي ضعيف من بطارية قوتها ١٥ « فولتا » بحيث لا يكون التيار محسوساً طول مدة الاختبار ، وتقاس التقلبات التي تطرأ على التيار « بجالفانومتر » دقيق ذي مرآة عاكسة ويوضع على مسافة متر تقريباً تجاه المرآة مصباح قوى يلقي اشعته عليها وهذه تمكسها على لوح كبير من السليوليد مقسم الى سنتيمترات ومليمترات بحيث ان كل تغير في قوة مقاومة التيار مهما كان طفيفاً يؤدي الى تحريك الجالفانومتر بالمرآة فيظهر اثر هذه الحركة مكبراً في رحلات الاشعة الساقطة على اللوح المقسم ، وبهذا يمكن قياس درجات انحراف الاشعة عن موضعها الاصلى بسهولة ، فكل لفظ يحدث في النفس انفعالا مهما كان طفيفاً يؤثر في قوة مقاومة

الجلد للتيار تأثيراً خاصاً يبدو على اللوح مكبراً وبذلك يتسنى للخبير ان يرصد مراتب الانفعالات المختلفة لكل خاطر بدقة ووضوح تام فيدرس مما تسطره يد العلم على لوح الامتحان ، نفسه المختبر درساً غاية في الدقة ، حيث ينطق الجلد قبل اللسان ، بما يكنه الفؤاد ويضمه الجنان

إن هذا الأسلوب العجيب من البحث قد استخدم في الابحاث الطبية وتشخيص الانفعالات النفسية في الحالات المرضية بمهارة واحكام ، ولقد اتجهت انظار العلماء أخيراً الى تطبيقه في الابحاث الجنائية ، لكشف التأثيرات الخفية الخاصة بالذكريات الاجرامية ، فوصلوا في ابحاثهم الى نتائج جديدة بكل اعتبار واهتمام^(١)

ولست أرى من الوجهة العملية مانعاً يمنع من أن يسير مثل هذا الأسلوب الجديد من البحث بجانب الاختبار « بالتداعي » في كشف الجرائم حيث ينضم الجلفانومتر الى الكرونسكوب في العمل انضمام تكاتف وتعاون في تحليل الخواطر المختلفة مع ما يتبعها من الانفعالات ، وما على الباحث الا أن يدون في مذكراته ما يسجله الجلفانومتر من جانب وما يسجله الكرونسكوب من الجانب الآخر ، حتى بذلك يتوافر لدى الباحث ضمانان علميان بدلا عن ضمان واحد ، كما يمكنه بهذه الوسيلة السهلة الرشيدة أن يرقب البواعث المختلفة التي أثرت في زمن التفاعلات العقلية وعما اذا كان مصدرها التأثيرات النفسية والانفعالات ، أم مصدرها مجرد التأملات الباطنية والمحاولات

ومع هذا فان الذي يهنا الآن في موضوعنا الحالي هو نوع واحد من أنواع البحث وهو فحص عقلية المتهم عن طريق التداعي اللفظي ، فان هذا الأسلوب في ذاته اذا استخدم بمهارة وكفاية فنية يكرن بمثابة المجهز لأدق الوظائف العقلية وأصغرها وبه يمكن كشف القناع عما ينتاب المتهم من التأثيرات النفسية وما يكابده من المجهودات الباطنية . فكرونسكوب العالم النفساني يكون للمشتغلين بتحقيق الجرائم بمثابة المكرونسكوب للمشتغلين بدراسة الأمراض الجثمانية ، فانه يكشف عن كثير من الأمور التي كان يتعذر كشفها بدونه ، ويظهر كثيراً من التفاصيل الدقيقة التي تساعد على تشخيص سليم واضح ، فكما أن الطبيب يحتاج الآن الى مجهره للبحث عن جراثيم السل في بصاق العليل فسيأتي قريباً الوقت الذي يحتاج فيه المحقق الى الكرونسكوب أو المكرونسكوب العقلي للبحث في زوايا عقل المتهم عما فيه من التضاليل ، وما يدور بخلاذه من الاكاذيب والباطيل ان هذا كله ليس له في وقتنا الحاضر اي اساس قانوني ولم تخلق بعد الرغبة في الاستعانة

(١) وقد نشرت إحدى المجلات العلمية الامريكية المروفة باسم 'Popular Science' من هذه الابحاث بقلم

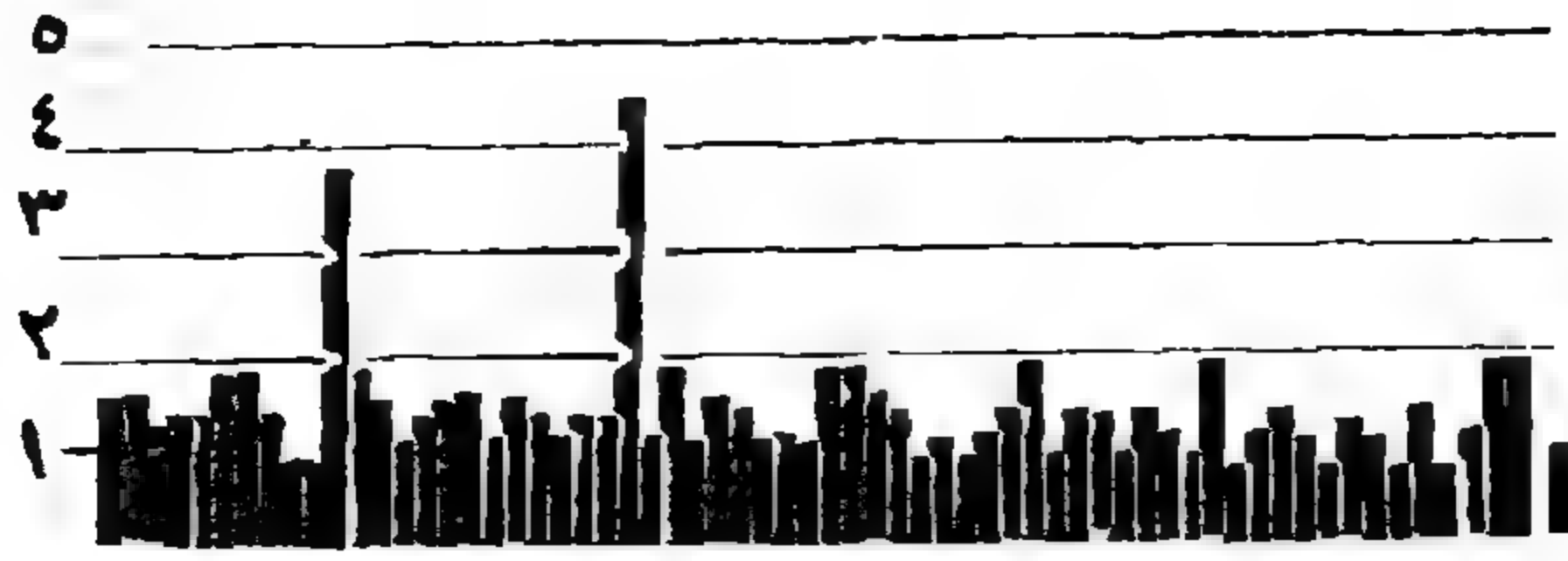
E. E. Free. بمقد ديسمبر سنة ١٩٢٦ من ١٤

بالخبراء النفسيين في دور القضاء ، ولكن عسى أن يظن القضاة في المستقبل القريب الى ما تقضيه العدالة من وجوب اظهار الصدق من الكذب بوسائل علمية وتجارب فنية على يد خبراء مدربين مختكين ، وربما لا تكون حاجة رجل القانون الى الخير النفساني اقل منها الى الخير في الطب أو الكيمياء أو الهندسة أو الميكانيكا أو الخطوط وغيرها من مختلف الفنون

فان كانت بضاعة اسلافنا لكشف الجرائم في القرون الوسطى هي اساليب القسوة والارهاب واستخدام وسائل تجردت من كل رحمة وشفقة وسوم المتهمين العذاب اشكالا والوانا الخلمهم على الاقرار ، فلتكن بضاعتنا اساليب العلم وتجاريه الفنية ، اليس قياس زمن التفاعل العقلي ورصد اثار الانفعالات بالكرونسكوب اسرع واظهر واشرف واكثر انسانية وانجح وسيلة في الحصول على اقرار رائده الصدق ؟

انا بلا شك تلقاء بحث طريف في المرحلة الاولى من مراحل نهضته الفنية كانت اول نشأته في المانيا ثم انتقل منها الى الولايات المتحدة ومنها الى بعض البلدان ، وهو لا يزال في دور المهد ناقصا في كثير من الوجوه ، وان تطبيقه بحالته الراهنة واتخاذ دليلا في ذاته على الادانة او البراءة قد يؤدي بنا الى كثير من الاغلاط ، فضلا عن انه لم توضع له حتى الان قوانين او قواعد ثابتة يمكن الارتكاز عليها وتطبيقها في كل حالة تطبيقا آليا (ميكانيكيا) ، ولكن مع هذا كله فانه قد يؤدي للمحقق في الوقت الحاضر من الخدم ما لا يمكنه غض الطرف عنه او طرحه ظهريا ، واقل ما فيها انها قد ترشده الى الطريق الذي يتعين عليه ان يوجه نحوه مجرى التحقيق عوضا عن اضاعته اوقاته بالتمينة سدى بما يجريه من بحث طائش في ظلمة الحوادث التي تكون قد اسدل عليها ستار كفيف من الغموض والابهام ، فالابحاث العلمية من شأنها ان تهديه باشعتها الكاشفة الى الهدف الذي يجب ان يسدد اليه مرمى جهوده ويحصر فيه جل اهتمامه وعنايته وقد يتوصل بمثل هذا البحث احيانا الى نتائج كان يتعذر الوصول اليها بدونه ، فتجتاح الباحث النفساني في مهمته مرة أو مرتين لا يمنع من ان يصادقه نجاح ثالث ورابع وكلما ازدادت اساليب الاختبار تحسينا واثقانا زادت معها نسبة النجاح في اقتحام ضمير المتهم وكشف بواطن عقله واستخلاص ما يمكنه في سوبداء قلبه من الحبايا وانتزاع اعز ما يحرص عليه بين حنايا ضلوعه من الاسرار ما

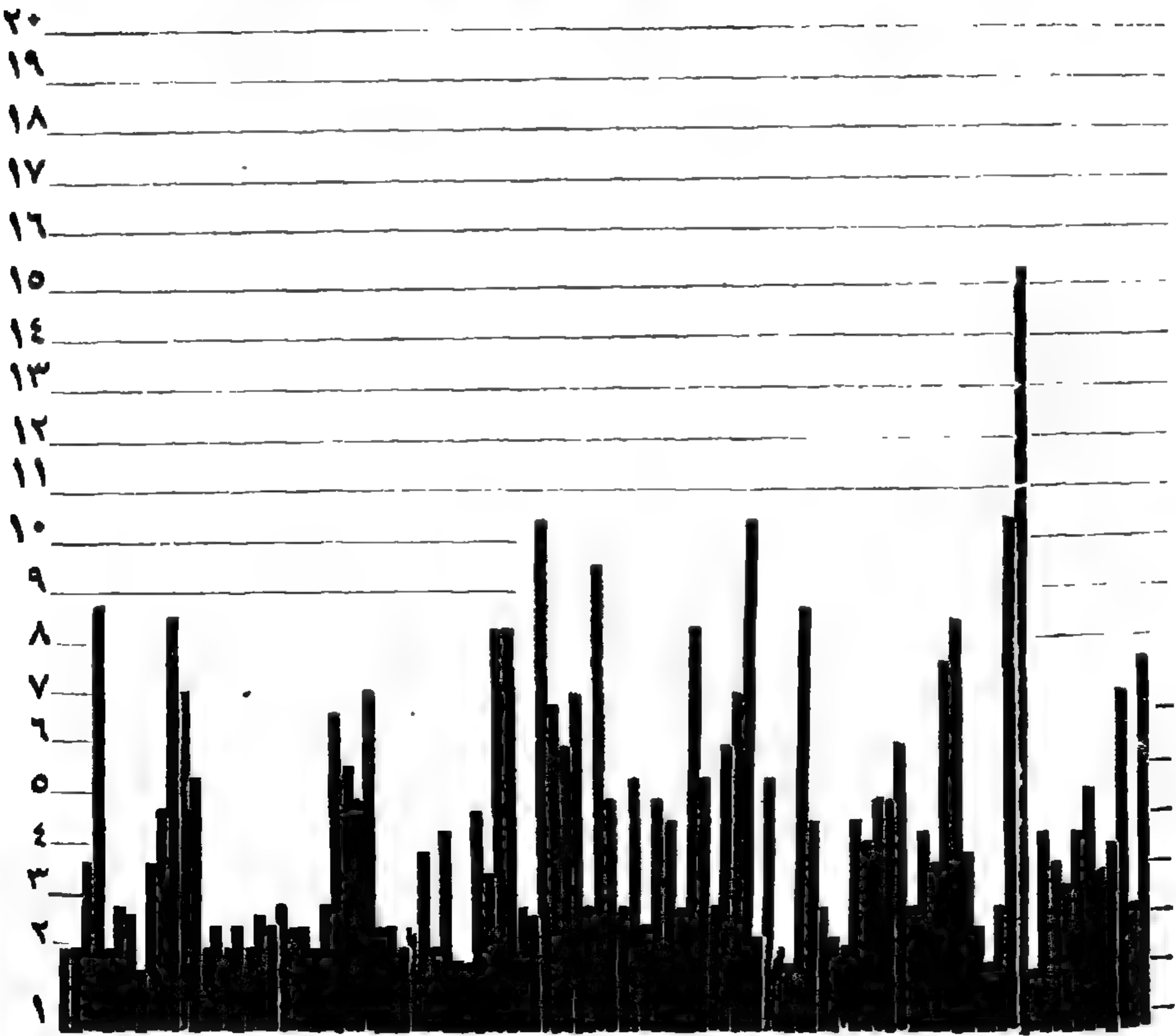
محمد فنى



(شكل ١)



(شكل ٢)



(شكل ٣)

الشكلين رقم ١ و ٢ كل منهما يمثل أزمنة التفاعل للعقلية الطبيعية في اختبارين لشخصين مختلفين بالتداعي اللفظي تقلا عن كتاب علم النفس التحليلي للعلامة يونج ص ٩٨ وأما الشكل رقم ٣ فيمثل أزمنة التفاعل للعقلية المتأثرة بالذكريات الاجرامية وارتفاع الاعمدة السوداء يدل على امتداد زمن التفاعل العقلي الناشئ عن الانفعالات النفسية

قائمة مُؤَبَّرَةٍ (١)

١	رأس	٢١	يموت	٤١	شهر	٦١	كبريت	٨١	خائف
٢	أحضر	٢٢	جديد	٤٢	بيت	٦٣	سحاب	٨٢	كيس
٣	ماء	٢٣ *	تحقيق	٤٣	يضرب	٦٤	يسب	٨٣	جرح
٤ *	قتل	٢٤	اصبع	٤٤	يحمل	٦٥	ضفدعه	٨٤	يمشي
٥	طويل	٢٥	عصفور	٤٥	أصفر	٦٦	خط	٨٥	سعيد
٦	مركب	٢٦	كتاب	٤٦	باب	٦٧	يكنى	٨٦	قصب
٧	شباك	٢٧	جبل	٤٧	يكذب	٦٨	يخبز	٨٧	طيب
٨	يعطى	٢٨	حزين	٤٨	بقرة	٦٩	حبل	٨٨	ورق
٩	مطبخ	٢٩	زجاج	٤٩	ينام	٧٠	خيث *	٨٩	يهرب
١٠	بارد	٣٠	طفل	٥١ *	شريك	٧١	صوف *	٩٠	مسروق
١١	قرية	٣١	هرم	٥٢	عصا	٧٢	قرية	٩١	أسود
١٢	بحيرة	٣٢	بصل	٥٣	امراه	٧٣	ينفر	٩٢	جميل
١٣	مصباح *	٣٣	عقاب	٥٤	ساقه	٧٤	مائه	٩٣	قناه
١٤	جرس	٣٤	جديد	٥٥ *	قاض	٧٥	يجب	٩٤	قنطان
١٥ *	سجن	٣٥	قدم	٥٦	خسه	٧٦	حفره	٩٥	رصاص
١٦	ازرق	٣٦	سجاده	٥٧	كبير	٧٧	زواج	٩٦	جامع
١٧	ملح	٣٧	زهرة	٥٨	عزله	٧٨	إبره	٩٧	عباده
١٨	عاده	٣٨	صندوق	٥٩	ترعه	٧٩	يفضب	٩٨	دخان
١٩	تقود	٣٩	عائله	٦٠ *	بوايس *	٨٠ *	جريء *	٩٩	قر
٢٠	خبز *	٤٠ *	سرقه						١٠٠

(١) معربه عن القائمة التي وضعتها الاستاذة بوج وجرى العمل عليها طويلا في الابحاث الفنية مع التصرف في بعض الالفاظ واستبدالها بغيرها بما يلائم العقليه المصرية (انظر كتاب التداعى اللفظي للامامه يونس ص ٧ مقدمه) وطريقة الاختبار بها ان يطلب الاجابة على كل كلمة بمجرد سماعها بأول كلمة ترد على الحاطر بأقصى ما يمكن من السرعة ثم زج الاجوبة مع ازمنتها بمواطة كرونكوب او ساعة نوان دقيقه تقدر الزمن بجزء من عشرة من الثانية او خمس الثانية دلي الاقل

الاحكام

قضايا محكمة النقض والاشراف

١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . بيان الواقعة . قتل خطأ بسيارة .
بيان وقائع الخطأ .

القاعدة القانونية

الحكم الصادر بالادانة والعقوبة على شخص تسبب باهماله وعدم تبصره وعدم مراعاة الواثق في قتل آخر خطأ بأن صدمه بالاتومبيل قيادته يعتبر حكماً صحيحاً غير قابل للنقض اذا بين خطأ التهم وقال بأنه كان يجب عليه وهو قادم من شارع منحدر عمودي على شارع آخر أن يقف عند ملتقى الشارعين أو يهدى تهديته ولو فعل لاستطاع أن يوقف سير عربته عند رؤية المصاب على اصح قوله على بعد خمسة امتار وقد نشأ عن عدم احتياطة حصول الحادث

المحكمة :

« حيث ان رافع للنقض استند في طلبه على ما يأتي (أولاً) ان المحكمة لم تبين اذا كان ركن الخطأ في الامل وعدم التحرز أو عدم مراعاة الواثق (ثانياً) ان المحكمة قالت

في حكمها ما يشير الى ثبوت التهمة من اقوال الشهود والمعاينة مع كونها لم تعمل معاينة (ثالثاً) ان ما جعلته محكمة الموضوع اساس الخطأ لا يكون في ذاته اهمالا أو عدم مراعاة الواثق .

« وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فانه ثابت في الحكم الصادر من محكمة الوايلي الجزئية الذي أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه انه ثبت للمحكمة من اقوال الشهود وللمعاينة ان التهم ارتكب خطأ اذ كان يجب عليه وهو قادم من شارع منحدر عمودي على شارع العباسية أن يقف عند ملتقى الشارعين أو يهدى تهديته ولو فعل لاستطاع أن يوقف سير عربته عند رؤية المصاب على اصح قوله على بعد خمسة امتار وقد نشأ عن عدم احتياطة حصول الحادث

« وحيث ان ما جاء في الحكم المطعون فيه صريح في ان مسئوليته بنيت على عدم احتياطة بالصفة للتقدمة وبعد ذلك يصبح هذا الوجه غير مجد فيما طلب رافع النقض

« وحيث ان الوجهين الاخرين خاصان بالموضوع فلا اثر منهما على الحكم وبعد ذلك

يصبح الطالب على غير اساس صحيح ويجب
رفض النقض موضوعاً

(طس محمد محمود منصور ضد النيابة نمرة ١٩١
سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد
طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات صاحب
المالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة واصحاب
الغزة على سالم بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك
مستشارين وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف)

٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . بيان الواقعة . تعدي بالقول والاشارة .
بيان عمل الموظف . بيان القول والاشارة .

القاعدة القانونية

يعتبر باطلا وقبلا للنقض الحكم الذي
يصدر بالادانة والعقوبة ويكون خالياً من بيان
التهمة بياناً كافياً . فاذا حكم على شخص بأنه
تعدي بالقول والاشارة على موظف في اثناء تأدية
وظيفته ولم يذكر الحكم العمل الذي كان يؤديه
المجنى عليه وقت صدور القول والاشارة الذي
اؤخذ بهما المتهم ولم يبين القول المنسوب له ولم
يذكر الفاظه ولا كيفية الاشارة حتى يتسنى للمحكمة
النقض تقديرها ومعرفة ما اذا كان يعاقب عليه
قانون العقوبات اولا كان الحكم ناقصاً وقابلاً
للقض

المحكمة :

« من حيث ان المحكوم عليه بنى طعنه
على ان الحكم المستأنف المطعون فيه لم يكن
مشتملاً على بيان الواقعة المسندة اليه ولا

اشتمل عليها ايضاً الحكم الابتدائي الذي احال
عليه الحكم المذكور ولا الحكم الفيابي الذي
احال عليه الحكم الابتدائي ولانه لم يشتمل
ايضاً على الالفاظ أو الاشارات المكونة
للجريمة ولا ذكر العمل الذي كان قائماً به
المجنى عليه وقت وقوع الجريمة

« ومن حيث ان هذا الوجه صحيح لانه
تبين للمحكمة من الاطلاع على الاحكام
المذكورة خلوها من بيان التهمة بياناً كافياً
وبيان العمل الذي كان يؤديه المجنى عليه وقت
صدور القول والاشارة الذي اؤخذ بهما
المتهم فلم تبين هذا القول ولم تذكر الفاظه
ولا كيفية الاشارة حتى يتسنى للمحكمة النقض
تقديرها ومعرفة ما اذا كان مما يعاقب عليها
قانون العقوبات اولا

ولذلك يتعين قبول النقض واحالة القضية
على دائرة اخرى للحكم فيها من جديد
(طس عبد الحميد انتدى حدى ضد النيابة نمرة
١٨٠ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . تهديد . مادة ١١٧ عقوبات .
خطأ في التطبيق .

القاعدة القانونية

اعتبار المتهم مرتكباً جريمة التهديد والحكم
عليه بالعقوبة المقررة في المادة ١١٧ عقوبات
بناء على انه قال لآخر (انا سأرفع عليك قضية

قد اضربه ولاخباره بأنه سيستعمل حقه ليس فيه شيء من التهديد ولا من الاهانة
« ومن حيث انه لذلك يتعين قبول الطعن والغاء الحكم المطعون فيه وتبرئة المتهم مما نسب اليه عملاً بالمادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ فقرة اولى من قانون تحقيق الجنايات

(طعن محمد ابراهيم الرخاوى ضد النيابة عمرة ١٩٤ سنة ٤٤ قضائية. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

قض . تقدير شهادة . حق قاضى الموضوع . شاهد واحد .

القاعدة القانونية

قاضى الموضوع له ان يبنى حكمه على شهادة شاهد واحد او على شهادة شهود كثيرين .
وتقدير شهادة الشاهد او شهادة الشهود من حقه وحده

المحكمة :

« عما ان الحكم المستأنف اخذ باسباب الحكم الابتدائى الثابت فيه التواريخ ومقدار الفائدة فيكون الوجه الاول مرفوضاً
« وبما ان الوجه الثانى الخاص بقرض عبدالسلام ابراهيم ابوطبل مبنى على ان المحكمة لم تذكر قيمة الفائدة مع ان ذلك مبين فى الحكم الابتدائى وقد ذكرت الفائدة ضمناً وفضلاً عن ذلك فهو متعلق بالوقائع فيتعين رفض هذا الوجه أيضاً

اطلب فيها تعويضاً) يعتبر توسعاً فى تأويل القانون وحمل لا لفاظه على غير ما قصد بها .
فالحكم الصادر على الشخص بالعقوبة من اجل هذا يعتبر قد اخطأ فى تطبيق القانون ويجب نقضه والحكم ببراءة المحكوم عليه المحكمة :

« من حيث ان المحكوم عليه بنى طلب النقض على ان الاقوال التى ذكرتها محكمة اول درجة فى حكمها واخذت بها المحكمة الاستئنافية فى اسباب حكمها ليست من قبيل الاعتداء بالقول لانه ليس فيها ما يوجب خدش الشرف او الناموس

« ومن حيث انه تبين للمحكمة من اسباب حكم محكمة اول درجة ان المتهم اعترف بأنه اعترض على المجنى عليه فى شكواه اياه وقال له على سبيل الضحك والعتاب أنا سأرفع عليك قضية اطلب فيها تعويضاً

« ومن حيث ان هذه المحكمة اعتبرت هذا القول تهديداً منطبقاً على المادة ١١٧ من قانون العقوبات وحكمت بتغريم المتهم بغرامة قدرها مائتى قرش وقد اخذت محكمة ثانى درجة بذلك وايدت هذا الحكم

« ومن حيث ان اعتبار مثل هذا القول تهديداً يعتبر توسعاً فى تأويل القانون وحمل لا لفاظه على غير ما قصد بها فان مخاطبة المتهم للمجنى عليه بأنه سيرفع دعوى يطلب فيها تعويضاً ليس فيه ادنى تهديد بالمعنى الذى اراده القانون ورفع الدعوى والمطالبة بتعويض حق من حقوق كل انسان يرى ان عمل غيره

« وبما ان محكمة الموضوع اطلعت على الاوراق وسمعت الشهود حتى شهود النفي وثبتت لها التهمة ليس فقط من قرص على الطليهي وحده بل من عدة حوادث اخرى فيكون الوجه الثالث مرفوضاً

« وبما ان مبنى الوجه الرابع ان المحكمة ارتكبت على ان شهود النفي شهدوا باعتياد للنهم على التعامل بالفوائد الفاحشة مع ان الذى شهد منهم واحد ولكن سواء شهد واحد او اكثر فان تقدير شهادة الشهود او الشاهد من حق محكمة الموضوع

(طن محمد بهنى عيسى ضد النيابة نمرة ١٩٠ سنة ٤٤ قضاية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٤ يناير سنة ٩٢٧

نقض . مخالفة . لا تقضى

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لم تجز الطعن بطريق النقض والابرار الا فى الاحكام الصادرة فى مواد الجنايات والجنح . فالحكم الصادر من محكمة المحالفات الاستئنافية فى مخالفة لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض المحكمة :

« من حيث ان الحكم المطلوب نقضه صادر من محكمة المحالفات الاستئنافية فى مخالفة

« ومن حيث ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لم تجز الطعن بطريق النقض والابرار الا فى مواد الجنايات والجنح » وحيث انه بناء على ذلك يتعين عدم قبول الطعن

(طن سيدة سيد ضد النيابة نمرة ٢٠٥ سنة ٤٤ قضاية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٧

نقض . دفاع جديد . اهماله وعدم ذكره فى الحكم . بطلان الحكم .

القاعدة القانونية

اذا اتهم شخص باحراز افون بدون رخصة ثم ادعى انه هو الزارع للأفون وطلب التصريح له بأن يثبت ذلك بالبينة وقبلت منه المحكمة دفاعه هذا واحالت الدعوى على التحقيق ثم سمعت الشهود الذين احضرهم المتهم ثم اصدرت حكماً بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة والعقوبة بدون ان تتكلم بشئ عن دفاع المتهم الجديد كان حكماً ناقصاً ويجب نقضه المحكمة :

« حيث ان رافع النقض دفع امام محكمة قنا الابتدائية انه زارع للأفون موضوع الدعوى والزراعة كانت مباحة وطلب التصريح له بأن يثبت بالبينة انه هو الزارع للأفون المضبوط

والمحصلون التابعون لوزارة الاوقاف هم من الامناء العموميين المكلفين بتحصيل ما يكون مستحقاً لوزارة من اموال عامة وغير عامة فما يصدر من المحصل داخل في اداء وظيفته العمومية يعد من الاوراق الرسمية والعبث بها بالتزوير او بالاشتراك فيه يجمل مرتكبه مقترفاً الجنايات المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات المحككة :

« حيث انه فيما يخص الوجه الرابع وهو الجدير بالعناية فان الايصالات موضوع التزوير صادرة من محصل وزارة الاوقاف ويحب البحث فيما اذا كان هذا العامل يعد من الموظفين العموميين وما يقع في عمله من مغايرة للحقيقة يعد تزويراً في اوراق رسمية ام لا ؟ »

« وحيث ان وزارة الاوقاف بقيت الى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ ادارة منفصلة عن الحكومة وفي اليوم المذكور صدر امر عال بانشاء نظارة للاوقاف بدلا من ديوان عموم الاوقاف ويتولى شئونها ناظر يدخل في هيئة مجلس النظار ويدير الاعمال بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظار في نظاراتهم وجاء في المادة الثالثة من الامر العالى المشار اليه ان ميزانية الاوقاف تكون نافذة المفعول بأمر عال بناء على طلب ناظر الاوقاف وتصديق المجلس الاعلى وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية ويقدم لها ايضا الحساب الختامي لكل سنة بعد اقتضاها »

« وحيث انه مع صراحة الامر العالى المشار

« وحيث ان المحكمة المذكورة قبلت هذا الدفع وحكمت في ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ بحالة الدعوى على التحقيق ليثبت مصطفى محمد لدالى رافع النقص انه زارع للآفيون المضبوط بكافة الطرق القانونية وصرحت له باعلان شهوده وبالفعل قد احضر شهودا سمعهم المحكمة المذكورة في جلسة اخرى ثم اصدرت الحكم المطعون فيه مستندة على اسباب حكم المحكمة الجزئية ولم تتكلم بشيء عن دفاع المتهم الجديد » وحيث ان سكوت المحكمة عن البحث

في التحقيقات التى قبلت عملها بناء على طلب رافع النقص يجعل الحكم المطعون فيه ناقصاً ويجب لذلك قبول النقص والغاء الحكم المذكور واحالة الدعوى الى محكمة قنا الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة غير التى اصدرت الحكم المطعون فيه (طعن مصطفى محمد الدالى ضد النيابة نمرة ٣١٥ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالى احمد ظلت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٧

محكمة النقص والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٧

نقض . مستخدمى وزارة الاوقاف . عمال عموميين . محصل . موظف . امناء عموميين اوراق رسمية . تزوير في اوراق رسمية .

القاعدة القانونية

يعند العمال الذين يشتغلون في وزارة الاوقاف من موظفين ومستخدمين عمالا عموميين لانهم في الواقع قائمون باداء وظائف عمومية .

صلاحية الاوجه التي استند عليها رافع النقض
ويجب رفض طعنه موضوعاً

(طعن احمد سليمان قدرى ضد النيابة نمرة ٣٢١
سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد
طلعت باشا والمهنة السابقة)

٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ٩٢٧

نقض . اسباب . غموض . عدم كفاية البيان .
بطلان . استفادة طاعن من طعن زميله .

القاعدة القانونية

١ - اذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم
المطعون فيه لا تؤدي بسبب ما بها من الغموض
وعدم كفاية البيان الى النتيجة التي وصل اليها
الحكم (وهي نسبة تهمة القتل الى المحكوم
عليهم) كان الحكم باطلا بطلانا جوهرياً
ويتعين نقضه .

٢ - اذا كان احد المحكوم عليهم في
مثل هذه الدعوى لم يقدم اسباباً بطلب النقض
فانه يستفيد هو ايضاً من قبول النقض لأن
اسباب نقض مثل هذا الحكم عامة تشمل
جميع الطاعنين .
الحكمة :

« بما ان النقض الذى رفعه الطاعنان
المذكوران مبنى (اولاً) على ان محكمة الجنايات
لم تذكر اسباباً مقولة يمكن ان يستنتج منها
ثبوت التهمة عليهما (ثانياً) وجود خطأ في تطبيق
نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في

اليه في جمل ديوان الاوقاف القديم وزارة منضمة
مع سائر الوزارات في تحمل مسئولية اعباء الشئون
العامة فانه جاء ايضاً في المادة (١٤٥) من الامر
الملكي رقم ٤٢ سنة ٩٢٣ لوضع نظام دستوري
للدولة المصرية ما يأتي (ميزانية ايرادات وزارة
الاوقاف ومصرفاتها وكذلك حسابها الختامي
السوى تجرى عليها الاحكام المتقدمة الخاصة
بميزانية الحكومة وحسابها الختامي) اى ان
ميزانية الاوقاف لا تعتمد الا بعد عرضها على
البرلمان وقرير رأيه فيها بنفس الطريقة المقررة
لميزانية الدولة .

« وحيث ان كل هذه النصوص صريحة
في ان ادارة الاوقاف اصبحت وزارة خاضعة
لكثير من نوااميس الحكومة العامة وهي قائمة
بادارة شئونها العامة تحت هذه القيود ولذلك
يعد العمال الذين يشتغلون فيها من موظفين
ومستخدمين عمالاً عموميين وهم في الواقع قائلون
باداء وظائف عمومية

« وحيث ان المحصل الذى حرر الايصالات
التي وقع فيها التزوير هو من الامناء العموميين
المكلفين بتحصيل ما يكون مستحقاً للوزارة
المذكورة من اموال عامة وغيرها فما يصدر منه
داخلاً في اداء وظيفته هذه يعد من الاوراق
الرسمية والعبث فيها بالتزوير أو بالاشتراك فيه
يجعل مرتكبه مقترفاً للجنايات المينة بالمواد
١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات
وبعد ذلك يصبح لا صحة لقول بأن الحادثة
جنحة

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتبين عدم

المحكمة:

« حيث ان الحكم غير نهائي فلا يجوز الطعن عليه بطريق النقض

(طعن النيابة العمومية ضد حسن ابراهيم الجوهري
نمرة ٣٢٤ سنة ٤٤ قضائية - دائرة حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا والهيئة السابقة)

١٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ٩٢٧

نقض - زنا - وجود التهمة في منزل المتهم -

القاهرة القانونية

ادلة الزنا مبينة في المادة ٢٣٨ من قانون

المقوبات بيان حصر ولا قبل القياس. ومن هذه

الادلة وجود التهم في منزل مسلم في المحل

المخصص للحريم فاذا وجدت التهمة نفسها في

منزل المتهم فلا يعتبر هذا دليلا بذاته على

ارتكاب الزنا

المحكمة:

« حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم

المطعون فيه تنحصر في ان سيده بنت ابراهيم

عيسى وجدت في منزل لبيب افندى شكرى

رافع النقض ليلا وهو اعزب وقد عد الحكم

ذلك دليلا على ارتكاب جريمة الزنا وقضت

محكمة اسقوط الابتدائية بالغاء حكم المحكمة

الجزئية والزام المتهمين « لبيب افندى شكرى

وسيده بنت ابراهيم عيسى » بتعويض للمدعى

بالحق المدني زوج الثانية

« وحيث ان قانون العقوبات حصر ادلة

الحكم لأن الواقعة بفرض حصولها فهي ضرب

افضى الى موت ولم يقصد به القتل فتكون منطبقة

على المادة ٢٠٠ قرة اولى عقوبات

« وبما ان الوقائع الثابتة في الحكم المطعون

فيه لا تؤدي بسبب ما فيها من الغموض وعدم

كفاية البيان الى النتيجة التي وصل اليها الحكم

المذكور وهي نسبة تهمة القتل الى المحكوم عليهم

ولذا يكون الحكم باطلا بطلانا جوهريا

ويتعين نقضه

« وبما ان المتهم الثالث الذي لم يقدم اسبابا

يستفيد هو ايضا لأن اسباب نقض الحكم عامة

تشمل جميع الطاعنين

« وبما انه لذلك يتعين قبول النقض بالنسبة

لجميع الطاعنين

(طعن عبد الثواب عبد الرحمن وآخرين ضد النيابة

نمرة ٣١٢ سنة ٤٤ قضائية وصالحه بنت مشرف مدعية

بحق مدنى - دائرة حضرة صاحب المالي احمد طلعت باشا

رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ٩٢٧

نقض - حكم عدم اختصاص - عدم جواز الطعن -

القاهرة الزناوية

الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة

بنظر الدعوى بناء على انها جنائية واحالة الاوراق

على النيابة لاجراء شئونها ليس حكما نهائيا فلا

يجوز اذن الطعن فيه بطريق النقض والابرار

باكره لان مجرد أخذ الافيون من صاحبه بالقوة لا يزيل ملكه عنه ويبقى معتبراً مالكا له حتى يصدر في قضيته حكم بمصادرته للحكومة. وأخذ المتهمين له من الضابط لم يكن مقصوداً به تملكه لهم لأن غرضهم كان يرمى الى تخليص صاحبهم من يد ضابط المباحث الجنائية فنية التملك وهي احد اركان جريمة السرقة مفقودة .

المحكمة :

« من حيث ان الافيون وان كان من المواد الممنوع احرارها وبيعها الا برخصة من الحكومة فان وجوده في حيازة شخص بالفعل يجعل ذلك الشخص مالكا له عملاً بقاعدة (ان حيازة المنقول حجة على ملكه) ومن حيث ان الذي حصل في هذه القضية ان المدعو حجاب ابراهيم سرحان ضبط معه مقدار من الافيون بواسطة محمد افندي المرزوقي ضابط المباحث بمساعدة الخبير سالم محمد قاييل فاجتمع عليه المتهمون واخذوه منه اولهم بمساعدة الآخرين بالعنف لتخليص حجاب ابراهيم سرحان من تبعة حيازته واعتدوا على الضابط المذكور اثناء تأدية وظيفته بالمقاومة والعنف

« ومن حيث ان هذا العمل لا يكون جريمة السرقة بالاكره لان مجرد اخذ الافيون من حجاب ابراهيم سرحان لا يزيل ملكه عنه فيبقى معتبراً مالكا له حتى يصدر في قضيته حكم بمصادرته للحكومة واخذ المتهمين له

الزنا في المادة ٢٣٨ ونصها (الأدلة التي تقبل وتكون حجة على لاتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل او اعترافه او وجوده كاتيب او اوراق اخرى مكتوبة منه او وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم

« وحيث ان الحكم للطعون فيه آتى خالياً من ذكر شيء من هذه الادلة الواجب العمل بها بطريق الحصر ولا تقبل القياس واذاً يكون وجود سيده بنت ابراهيم عيسى في منزل رافع النقض ليلا لاي غرض لا يمكن ان يعد من ادلة الزنا القانونية ويكون الحكم للطعون فيه آتى مخالفاً للقانون ويجب قبول النقض موضوعاً والغاء الحكم المذكور ورفض دعوى للدعى بالحق للدنى وعليه مصاريها

(طن لبيب افندي شكرى ضد النيابة نمرة ٣٠١ سنة ٤٤ قضائية وعلى حسن عبد المنعم . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وبحضور الهيئة السابقة)

١١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ١٩٢٧

نقض . سرقة باكره . اخذ المتاع من مالك امام البوليس بالقوة تخلفا لاتهم . نية التملك

القاعدة الثانوية

اذا ضبط ضابط المباحث شخصاً معه مواد مخدرة ثم انتفض جماعة من انصار مالك الافيون على الضابط وعلى المتهم باحرار الافيون بقصد تخليص المتهم من تبعة حيازة الافيون واستعملوا القوة والاكره فلا يعتبر عملهم هذا سرقة

من الضابط لم يكن مقصودا به تملكه كما ذهب الى ذلك حضرة قاضي الاحالة

« ومن حيث انه لم يبق بعد ذلك الا الافعال التي تعتبر اعتداء على الضابط والمخبر معاقبا عليها بمقتضى المواد ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ عقوبات وقد احال حضرة قاضي الاحالة القضية على النيابة لمحكمة المتهمين امام محكمة الجنح بهذه المواد فلم يكن ثمة موجب لرفع هذا الطعن ولذلك يتعين رفضه ووضوحا

(طعن النيابة العمومية ضد علي المرسى واخرين نمرة ٣٢٥ سنة ٤٤ قضائية - دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبمحدور الهيئة السابقة)

١٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ فبراير سنة ٩٢٧

نقض - قذف - تعد الموظفين - طعن وقذف - بعد سبق محاكمة

القاعدة القانونية

العلة في اباحة تعد الموظفين والطعن على اعمالهم العامة انما هي الرغبة في اكتشاف ما استتر وما خفي من اعمالهم الضارة بالمصلحة العامة توصلا لمحاكمتهم وتطهير المصالح من شرورهم . فاذا كان الموظف قد سبقته محاكمته وبريء او ادين فقد تحقق الغرض الذي من اجله شرعت اباحة الطعن ولم تكن للمصلحة العامة فائدة في اعادة الماضي الا اذا وجدت دواع تستدعي ذلك قانونا لحير المصلحة العامة وفي حدودها

كارتكاب جرم جديد من المحكوم عليه او ترشيح نفسه لأمر عام يتطلب تعرف ماضيه والوقوف على حقيقة امره واما فيما عدا ذلك فالقذف يكون عبارة عن نهش في الاعراض وتلويث للسمعة بين الناس بلا موجب وهذا مما تنفر منه الآداب العامة وحسن الأخلاق ولا يبيحه القانون المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعي اولاً - ان الحكم المطعون عليه ما كان له ان يتعرض لمسألة النية بعد ان قضى من محكمة النقض بسلامة نية المتهم وثانياً - ان قرار الحفظ الذي اصدرته النيابة في تهمة الاختلاس والتزوير يؤيد صحة ما أسنده الى المدعي بالحق المدني اذ هو مبني على عدم الاهمية فقط وثالثاً - ان المحكمة طبقت مادة القذف وحدها مع ان المقالات اشتملت على قذف وسب معا

عن التوجه الاول

« من حيث انه بمراجعة حكم النقض السابق صدوره من هذه المحكمة والقاضي بالتصريح للمتهم باثبات صحة الوقائع التي اسندها الى المدعي بالحق المدني تبين منه ان المحكمة لم تفصل في مسألة النية كما يقول الطاعن . بدليل قول المحكمة (ولا يزال الطاعن في حل من اثبات صحتها اذا حصل الطعن بسلامة نية) واما العبارة الاخرى التي جاءت في الحكم والتي يرتكن عليها الطاعن وهي (وسلامة النية رائد ما صدر منه من (الطاعن) فلا تفيد ان المحكمة قضت فعلا

في أعمال الوظيفة والتي لم تكن عبارة المتهم فيها من اللوازم الضرورية لتقد الفعل الذي اسنده الى المدعى بالحق المدني

« وحيث انه فضلا عن هذا فان المتهم لم يستند في اثبات مدعاه الا على التحقيقات التي حصلت في قضية المدعو محمد خاطر والحكم الذي كان صدر فيها على هذا الأخير وكذا على قرار الحفظ الصادر من النيابة بالنسبة للمدعى بالحق المدني

« وحيث انه ثابت من الحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع قد بحثت هذه الأوراق ولم تر فيها شيئا يمس شرف وسلوك المدعى بالحق المدني

« وحيث ان ارتكان المتهم على العبارة الواردة بقرار الحفظ وهي (لعدم الاهمية) لا يفيد شيئا من الوجهة القانونية لأنه بفرض أن هذا القرار لم يكن قرارا بالحفظ وانما هو قرار نهائي بإدانة المدعى بالحق المدني فان هذا لا يعطى المتهم مع ذلك حق القذف والتشهير بالمدعى المدني - لأن العلة في اباحة تقديس الموظفين والطمع على أعمالهم العامة انما هي الرغبة في اكتشاف ما استروا مخفي من أعمالهم الضارة بالمصلحة العامة توصلنا نحنا كنههم وتطهير المصالح من شروهم فاذا كان الموظف قد سبقت محاكمته ويرى أو أدین فقد حصل الغرض الذي من أجله شرعت اباحة الطعن ولم يعد للمصلحة العامة فائدة في إعادة الماضي الا اذا وجدت دواع تستدعي ذلك قانونا لخير المصلحة العامة

بسلامة نية المتهم لأن (الواو) هنا لبحال بمعنى ان المحكمة ارادت ان تقول (على المتهم ان يثبت صحة ما اسنده الى المدعى بالحق المدني وكونه سليم النية)

« وحيث انه من البعيد ان تكون محكمة النقض قصدت التعرض لمسألة النية لأن سلامة النية وعدمها من المسائل الموضوعية التي يرجع فيها الى وقائع الدعوى وما قدم فيها من الأدلة والأوراق وما يكتنفها من ظروف - ومعلوم ان محكمة النقض ليست محكمة موضوع تبحث الأدلة وتقضي بالادانة وعدمها وانما هي تقصر بحثها على الوقائع كما هي ثابتة في الحكم بدون ان تتعرض لموضوعها ، يضاف الى هذا ان نص حكم النقض خال من مسألة النية بالمرّة كما ان وقائمه لا تدل على ان مسألة النية كانت محل نظر بصفتها وجها من اوجه الطعن

« وحيث انه بناء على ذلك لا يلتفت الى هذا الوجه

عن التوجيه الثاني

« وحيث انه يتلاحظ اولاً ان الطاعن كان استند اليه انه قذف في حق المدعى بالحق المدني بأن اتهمه بالاختلاس والتزوير في اموال واوراق مجلس الوزراء - ثم انه سبه بأن نسبه الى الجهل والى اختلاسه صفة العالم كذباً

« وحيث انه بفرض ان المتهم قد اقام الدليل على صحة ما قذف به فان هذا لا يبرؤه من تهمة السب القائمة بذاتها والتي لا دخل لها

للتهم قانوناً حق القذف في حق المدعى ورميه بأنواع النقائص والمنكرات هذا فضلاً عن أن التهم كان في استطاعته دفع الاساءة بالحسن وبالذليل أى بسلاح اشرف من سلاح القذف والسب الغير مفيد

«وحيث ان الوجه الثالث قد وجد في غير محله لأن المحكمة طبقت عقوبة القذف لأنها أشد من العقوبة المقررة لسب وهذا مطابق لأحكام القانون

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه »

(طن سليمان افتدى فوزى ضد النيابة وصاحب السادة احمد زكي باشا مدع مدني نمرة ٣٥١ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور الهيئة السابقة)

وفي حدودها كارتكاب جرم جديد من المحكوم عليه أو كترشيع نفسه لأمر عام يتطلب تعرف ماضيه والوقوف على حقيقة أمره - وأما فيما عدا ذلك فالقدح يكون عبارة عن نهش في الاعراض وتلويث للسمعة بين الناس بلا موجب وهذا مما تنفر منه الآداب العامة وحسن الاخلاق ولا يبيحه القانون

« وحيث ان الطاعن لم يدع ان شيئاً مما ذكر كان الدافع له على القدح في حق المدعى المدني وإنما يزعم أن هذا الأخير كان اساء في احدى خطبه الى اناس كانوا أحسنوا اليه في الماضي فدفعته الغيرة الى بيان ماضيه وتذكير الناس بمساوئه

« وحيث ان هذا يفرض صحته لا يبيح

قضاة محكمة الاستئناف الإكفالية

اما المادتان ١١٦ و ١١٧ مرافعات فخاصتان بطلب تقدير اتعاب المحاماة من احد الخصوم على الخصم الآخر

٢ - ان المادة ١٢٧ وما بعدها لم تحدد اي ميعاد للتظلم بل نص في المادة ١٣٢ على جواز التظلم في اي وقت كان وبدون شرط ولا قيد.

٣ - ان جواز طلب تقدير اتعاب المحامي على موكله بطريق العريضة لم يأت به نص صريح في القانون وإنما جرى العمل به قضاء توسعاً في تطبيق نص المواد ١٢٧ و ١١٦ مرافعات من

١٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٥

محام . تقدير اتعاب . تظلم . ميعاد

القاعدة القانونية

١ - ان أمر التقدير الذي يستصدره

المحامي من رئيس المحكمة بتقدير اتعاب له على موكله يسرى عليه حكم المادة ١٢٧ مرافعات وما بعدها وهي الخاصة بالأوامر التي تصدر على المرائض .

طريق تشييدها بشيء من مصاديف الدعوى الأصلية وبفكرة ان هذا الطريق يكون اخصر في الاجراءات وأوفر في الكلفة وادعى الى ادراك محجة الصواب . والقضاء قصر تطبيقه هذا على الحالة التي لا يوجد فيها بين المحامي وموكله اتفاق سابق محدد لمقدار الاتعاب . اما اذا وجد اتفاق على الاتعاب فتعذر الضرورة لاتخاذ هذا الطريق الاستثنائي

المحكمة .

عن الشك

« من حيث ان الأمر المطعون فيه انما بني على نص المادة (١٢٧) مرافعات وما بعدها الخاصة بالأوامر التي تصدر على الرأى فى هيئة التي يجب الرجوع اليها واما المادتان ١١٦ و ١١٧ من القانون المذكور فهما خاصتان بطلب تقدير اتعاب المحاماة من احد الخصوم على الآخر كما هو صريح نصهما ولذا لا يمكن الاستناد عليهما فى النزاع الحالى لاختلاف الموضوع

« وحيث ان المادة ١٢٧ وما بعدها لم يتحدد فيها أى ميعاد للتظلم بل نص فى المادة ١٣٢ منها على جواز التظلم فى أى وقت كان وبدون شرط ولا قيد - ومن ثم يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتمين رفضه

عن الموضوع

« وحيث ان جواز طلب تقدير اتعاب المحامي على موكله بطريق العريضة لم يأت به

نص صريح فى القانون وانما جرى به العمل قضاء توسعاً فى تطبيق المواد ١٢٧ و ١١٦ مرافعات وذلك على ما يظهر باعتبار ان اتعاب المحاماة فى هذه الحالة قد يمكن تشييدها بشيء من مصاديف الدعوى الأصلية وايضا بفكرة ان هذا الطريق يكون اخصر فى الاجراءات وأوفر فى الكلفة وادعى الى ادراك محجة الصواب لأن الهيئة التي تولت الفصل فى الدعوى هي ادرى واعلم بحقيقة حالة تلك الدعوى وبظروفها الخاصة وما استلزمته من جهود واقتضته من وقت وابحاث : وهي ظروف قد نخفى كثيراً على من لم يكن ملماً من الاصل بالدعوى تمام الامام

« وحيث انه مهما يكن من امر هذا التوسع من الوجهة القانونية فالقضاء فى تطبيقه قد قصره صراحة على الحالة التي لا يوجد فيها بين المحامي وموكله اتفاق سابق محدد لمقدار الاتعاب لأن الالتجاء فى هذه الحالة الى هيئة المحكمة قد يكون معقولا نظراً لخبرتها بالقضية اكثر من غيرها واما اذا وجد الاتفاق على الاتعاب فتعذر الضرورة الملجئة لاتخاذ هذا الطريق الاستثنائي الذي قد يكون فيه حرمان الموكل من مزايا الدرجتين ولا يبقى فى هذه الحالة الا الرجوع الى طرق التقاضى الاعتيادية

« وحيث ان الست المتظلمة قد قدمت فى جلسة اليوم اصل الاتفاق المنعقد بينها وبين حضرة المحامي على مقدار الاتعاب واذن يكون التظلم فى محله ويتمين قبوله »

(تظلم الست عائشة هاشم احمد حسن الحاضر عنها حضرة الاستاذ عبد الرحمن افندي بيومى المحامي ضد محمد افندي كامل عثمان المنعقد باودة المشورة تحت رئاسة حضرة صاحب العالي حسين دويش باشا وكيل المحكمة)

ناظر الوقف من فضيلة مفتي الديار المصرية في ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ جاء فيها ان المطلوب المستأنفة يعتبر استحقاقا في وقف هي غير مسببة هذا فضلا عن انها رأى استشارى لا تنقيد به المحكمة

« وحيث ان ارادة الواقف تقرير نفقة لزوجته يدفعها لها الوقف تنضج خلافا لما جاء في الفتوى المذكورة من نص الوقفية ومن النص على دفعها لما طول حياتها ما لم تتزوج اذ ينضج لها هذا الزواج مورداً جديداً للعيش ومن الطريقة التي قررت في الوقفية لا يصال النفقة الى منزلها بانتظام كل شهر ومن الزام ناظر الوقف بإداء النفقة مهما كانت حالة الوقف وليس فقط من غلة السنة وبقطع النظر عن مقدار هذه الغلة هذا فضلا عن ان كتاب الوقف قد ذكر فيه المستحقون على التعاقب بدون ضم الزوجة اليهم اكتفاء بالزام الناظر بدفع النفقة اليها بانتظام مدى حياتها

« وحيث ان كل هذه الظروف تدل بوضوح على نية منشى الوقف المطابقة تمام المطابقة لروح ونص المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات فيتمتع اذن اعتبار المبلغ المقرر دفعه في اوقات معينة للزوجة من المبالغ التي لا يجوز الحجز عليها (استئناف اثبت فيه موسى وحضرها حضرة الاستاذ نصيب افندى زكي المحامى ضد كامل افندى وصنى وحضر عنه حضرة الاستاذ ميخائيل افندى غالى المحامى نمرة ٢٨٤ سنة ٤١ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب العزة زكي برزى بك مستشارين)

١٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

فتاوى . قيمتها . وقف . ترتيب نفقة للزوجة . حجز . عدم جواز .

القاهرة القانونية

١ - ان الفتاوى التي يستصدرها احد الخصوم من فضيلة مفتي الديار المصرية هي اراء استشارية لا تنقيد بها المحاكم
٢ - اذا رتب الواقف لزوجته مرتباً شهرياً بعد وفاته يدفع لها طول حياتها مادامت لم تتزوج من بعده كان هذا بمثابة نفقة لا يجوز الحجز عليها طبقاً لحكم المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات المحكمة :

« حيث انه نظراً الى عدم وجود اعتراضات جوهرية يظهر أن الدين المطلوب من المستأنفة وقيمتها ليسا في ذاتهما محل نزاع الا من الوجهة الشكلية فقط فالحكم فيما يتعلق بهما في محله لانه مبنى على اسباب قاطمة تأخذ بها المحكمة

اما فيما يتعلق بطلب تثبيت حجز ما للمدين لدى الغير الحاصل في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ فالمستأنفة تدفع بأن محكمة اول درجة أخطأت في القضاء به الآن المبالغ التي حجز عليها ناظر الوقف تحت يده لا تعتبر استحقاقا في وقف بل هي نفقة بكل معنى الكلمة .. لا يجوز الحجز عليها بحسب نص المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات « وحيث ان الفتوى التي استصدرها

١٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

ملكية. ملحقات. طمى نهر. طمى بحيرات.
طمى مصارف

القاهرة القانونية

ان الشارع لم ينص في باب اضافة الملحقات للملك (المادة ٦٠ مدنى وما بعدها) الا على ثلاثة انواع من الطمى اولها الطمى الذى يحدث من الانهار على التدرج ويكون ملكا لملك الارض التى على ساحل النهر ثم الطمى الذى يحدث في البحيرات ويكون ملكا لاصحابها والاراضى التى ينكشف عنها البحر الملح وتكون ملكا للميرى ولم ينص القانون على حالة الطمى الذى يتكون في المصارف ويتخلف فيها بسبب عدم تطهيرها مدة طويلة فهذه لا يجوز لملك الارض ان يضيفها الى ملكه تطبيقاً لحكم المواد ٦٠ وما بعدها بل يرجع الحكم فيها الى الاصول القانونية العامة لمرفة من له الحق فيها قانوناً

المحكمة :

من حيث فيما يخص الموضوع فانه بمراجعة تقرير الخبير السابق تبين من محكمة اول درجة ومحضر اعماله تبين انه وان كان المستأنف عليه لم يهدم المصرف المتنازع عليه الا انه ترك الجسر المجاور لأرضه بدون تطهير مدة طويلة فتراكم الطمى عليه فأدخل جزءاً من الارض المتخلفة عن ذلك في أرضه وانه حصل بسبب ذلك

تضييق في مجرى المصرف المذكور وكذلك تغيير في محوره وبعد أن أوضح الخبير بأن الاحدوداب الحاصل في الكربة ليس ابن يومه بل أخذ في التكوين رويداً رويداً من مدة لا تقل عن الخمس عشرة سنة قرر صراحة في نتيجة تقريره بان على المستأنف عليه بعض المسئولية في انحلال ارض المستأنفين وأخيراً رأى الخبير المذكور بما أجراه من التحقيقات والمباحث هذا في الشأن أولاً ضرورة رجوع محور المصرف الى أصله حسب الخط الاحمر الذى بينه على الرسم ٢ المودع بالدوسيه وثانياً الزام المستأنف عليه بتعويض المستأنفين بواقع ثلاثة جنيهات مصرية عن كل فدان من الافدنة العشرة التى اصابها الضرر الاكبر وباعتبار جنيه مصرى واحد عن كل فدان من الافدنة الباقية وقدرها تسعون فدانا فتكون جملة التعويض مائة وعشرين جنيهاً مصرياً

ومن حيث انه مما تقدم يرى بكل وضوح وجلاء ان افعال المستأنف عليه تطهير الجسر المجاور لأرضه مدة طويلة وادخاله جزءاً من الارض المتخلفة عن ذلك في أرضه هو الذى ترتب عليه في الواقع وصول المصرف الى حالته الحاضرة من تضييق مجراه وتغيير محوره مما كان سبباً في احداث الضرر باطيان المستأنفين

« ومن حيث انه ثبت من جهة اخرى ان الاحدوداب الحاصل في الكربة وان كان بدأ من مدة قدرها الخبير بخمس عشرة سنة الا ان ذلك الاحدوداب بمحاله الراهنه لم يتم كله في وقت واحد وانما هو اخذ في التكوين تدريجياً

بمصاريف من طرفه وفي حالة امتناع التصريح للمستأنفين بإتمام هذا العمل على مصاريف المستأنف عليه المذكور

« ومن حيث ان المحكمة ترى من جانب آخر ان المبلغ الذي قدره الخبير بصفة تعويض انما هو كاف لتعويض الضرر الذي اصاب اهلان المستأنفين وعليه يتعين الحكم به فقط »

(استئناف الست قيسه خفاجية وآخرين ضد علي المديق وحضر عنه حضرة الاستاذ حنا بك فهمي منصور المحامي نمرة ٧٧٤ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب العزة زكي برزي بك مستشارين)

١٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

استئناف - قيدة. قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة

القاهرة القانونية

اوجب القانون قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة، فاذا قيد قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فقط وجب اعتباره كأن لم يكن. المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه طلب عدم قبول هذا الاستئناف شكلا لقيدته قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة

« وحيث ان المستأنف قال بأن الاستئناف يجوز تقديمه يوم الجلسة

« وحيث ان المادة ٣٦٣ مرافعات اوجبت على المستأنف ان يقيد الدعوى في الجدول

والظاهر من مجموع ظروف ووقائع الدعوى ان ذلك الاحدوداب كان طفيفا ويسيرا في مبدئه ولم يظهر بحالته الواضح ضررها الآن الا في المدة الاخيرة وانه عند ما ظهر هذا الضرر للمستأنفين بادروا الى رفع الدعوى الحالية فلا محل اذن للقول انه مضى على هذه الحالة المذكورة مدة خمس عشرة سنة

« ومن حيث انه فضلا عن ان الشارع لم ينص في باب اضافة الملحقات للملك الا عن ثلاثة انواع من الطمي اولها الطمي الحادث من الانهار ويكون ملكا للمالك الارض التي على ساحل النهر والطمي الذي يحدث في البحيرات ويكون ملكا لاصحابها والاراضي التي يتكشف عنها البحر الملح وتكون ملكا للميرى ولم ينص القانون عن مثل الطمي الذي نحن بصددده فانه مما لا شك فيه انه لا يصح على كل حال قانونا وعدلا ان يضيف المستأنف عليه الى ارضه وانه يلحق بالملك ارضا تكونت من طمي حدث في الواقع ونفس الامر بسبب مخالفته للنظام الجاري عليه العمل في مثل هذه الاحوال وعدم تطهيره للجسر المجاور لارضه كل هذا الزمن الطويل يستفيد بعبارة اخرى من نتيجة مخالفته هذه اضرارا بمحقوق الغير

« ومن حيث انه مما توضح جميعه يتعين الغاء الحكم المستأنف واعتماد ما قرره الخبير في هذا الشأن من ضرورة رجوع محور المصرف المتنازع عليه الى اصله حسب الخط الاحمر المبين على الرسم ٢ الذي اودعه الخبير المذكور بدوسيه الدعوى والزام المستأنف عليه بهذه الاعادة

المرافعات يسع التأويل القوي ذهب اليه المستأفان في ان اجل الاستئناف انما يحتمسب من اليوم التالى للاعلان وترى المحكمة الأخذ بهذا الرأى وعلى ذلك فيتعين رفض الدفع المقدم من مصلحة الأملاك وقبول الاستئناف شكلا »

(استئناف على صالح واخر وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد ائندي ابو السعود المحامى ضد مصلحة الاملاك الاميرية وحضر عنها حضرة الاستاذ توفيق بك حنين نمرة ١٣١٩ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة متولى غنيم بك وبحضور حضرتى صاحبي العزة محمد لييب عطيه بك ومحمود غالب بك مستشارين)

١٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦

حكومة . ملك ميري . ملك خصوصي . مستخدم في التفاتيش . حكمه .

القاهرة القانونية

الحكومة باعتبارها مالكة اما انها تملك املاكا عامة اى مخصصة للمنافع العامة واما انها تملك املاكا خاصة . والتفاتيش تدخل في الملك الخاص ، والحكومة تدخل في حكم الافراد بالنسبة الى ادارة هذه الاملاك . فبناء على هذا يكون كل اتفاق يحصل بين الحكومة واى شخص تعيينه في وظيفة في التفاتيش يأخذ حكم اتفاق الملاك الافراد ، واذن تكون لائحة مستخدمى تفاتيشها لا يمكن اعتبارها قانونا ولا لائحة ادارية حكومية . وانما تعتبر شروطا متممة لعقد الاستخدام في تلك التفاتيش

العمومى الممد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة والا كان الاستئناف كأن لم يكن » وحيث انه تبين من الاطلاع على عريضة الاستئناف ان المستأنف دفع باقى الرسم المستحق على هذا الاستئناف وقيدته في ٨ ديسمبر سنة ٩٢٦ اى قبل جلسة اليوم بأربع وعشرين ساعة فقط واذن يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا »

(استئناف جارحى ابو السعود ضد ابراهيم ائندي همان نمرة ١٤٥ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب السيادة عطيه حسنى باشا وبحضور حضرتى صاحبي العزة على عزت بك ومحمود سامى بك مستشارين)

١٧

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٦

استئناف . ميعاد . ببايته . يوم الاعلان

القاهرة القانونية

ان ميعاد الاستئناف يبدأ من اليوم التالى للاعلان لامن يوم الاعلان ، ونص المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات يسع هذا التأويل المحكمة .

» بما ان مصلحة الأملاك دفعت بأن الاستئناف غير مقبول لأنه تقدم بعد لميعاد » وبما ان حجة المستأنف عليها في ذلك ان يوم اعلان الحكم المستأنف يجب ان يحتمسب من اجل الاستئناف

» وبما ان نص المادة ٣٥٣ من قانون

المحكمة.

« بما ان الحكومة باعتبارها مالكة فهي اما تملك املاكاً عامة اى مخصصة للمنافع العامة واما تملك املاكاً خاصة والتفتيش تدخل في الملك الخاص فالحكومة اذن تدخل في حكم الافراد بالنسبة لأدارة هذه الاملاك الا اذا استثنت بعض المستخدمين عند تعيينهم .

« وبما انه بناء على هذه النظرية فيكون كل اتفاق يحصل بين الحكومة و اى شخص تعينه في وظيفة في التفتيش يأخذ حكم اتفاق الملاك الافراد واذن تكون لائحة مستخدمى تفتيشها لا يمكن اعتبارها قانوناً ولا لائحة ادارية حكومية انما تعتبر شروطاً متممة لمقد الاستخدام في تلك التفتيش فلا محل اذن للبحث فيها من تلك الوجهة » وبما ان المستأنف لم ينكر ولن يستطيع

ان ينكر انه دخل في عمله في التفتيش وهو مفروض أنه يعلم ما احتوته تلك الشروط (اللائحة)

« وبما انه قد ورد في تلك الشروط في المادة ١١ ان لمدير المصلحة ان يوقف المستخدم حالاً عند وقوع تقصير منه ويوقع عليه العقوبات المذكورة في المادة ١٠ مع ملاحظة المادتين ١٢ و ١٣ الخاصتين بالعزل

« وبما انه واضح من الأوراق ان المدير اراد ان يعزله ليحرم من المعاش نظير ما اعتبره تقصيراً وقع منه وأحاله على اللجنة الخاصة بذلك الا ان تلك اللجنة رأت ان ما نسب الى المستأنف لا يستحق عليه العزل ويحرمانه من المكافأة وحفظت للمدير الحق في استعمال حقه الثابت بمقتضى شروط الاستخدام

« وبما ان مدير الاملاك استعمل حقه الوارد في المادة ١٩ من هذه الشروط (اللائحة) » وبما ان كل ما يصح البحث فيه بعد ذلك معرفته ، اذا كان المستأنف رفت في وقت غير لائق أم لا .

« وبما أنه لا شئ في الدعوى يفيد بان المستأنف رفت في وقت غير لائق وقد صرفت له مكافأته

« وبما أنه مما تقدم ومن اسباب الحكم الابتدائي يكون الحكم في محله ويجب تأييده . (استئناف احمد افندي مهابه وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد بك زكي على المحامى عند وزارة المالية وحضر عنها حضرة توفيق بك حنين نائب قسم القضايا نمرة ٨٦٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب المال احمد طلعت باشا رئيس المحكمة ومحضر وحضر في صاحب السعادة والدرة حافظ لطفى باشا وحنن نبيه المصري بك مستشارين)

١٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦

وقف مقار . - نجع الجبل . ملكية البنى

القاعدة القانونية

ان ارض المقابر الواقعة في سفح الجبل الشرقى كلها موقوفة وليس لأحد أن يتملكها وله فقط حق الانتفاع بالدفن فيها . فالنزاع الذى يحصل يجب ان يكون قاصراً على ملكية المبنى المشيدة على تلك الارض فقط

المحكمة :

« بما أن النزاع ينحصر في تثبيت ملكية مباني ومشمولات الحوش المبين بصحيفة الدعوى

« وبما انه من المعلوم ان أرض المقابر في سفح الجبل الشرقى كلها موقوفة وليس لأحد أن يملكها وله فقط حق الانتفاع بالدفن فيها وبما انه في مثل هذه الحال لا يمكن ان يكون النزاع الا في ملكية المباني المشيدة على تلك الارض ولما نكها حق الحياة بوضع يده عليها » وبما ان في هذه الدعوى قد حصل فيها تحقيق يؤخذ من مجموعه أن المنشئ والمشيد للمباني محل النزاع هو المرحوم عبد المجيد افندى مهدى كما أن دفاتره التي قدمت في هذه الدعوى تؤيد ما جاء في التحقيق وان هذه الدفاتر قديمة ولم يطمع فيها الخصم بطمع وجيه وكل ما قاله بأن المصاريف التي صرفها المرحوم عبد المجيد افندى مهدى كانت من مال جميع العائلة بما فيهم المستأنف عليهم ولكنه لم يقدم دليلا على ذلك

« وبما انه قد ثبت ايضا في التحقيق ان الست مكيمة من ورثة المرحوم عبد المجيد افندى مهدى قد قامت ايضا بعمل في المدفن باضافة جزء اليه وانشاء بعض مبانيه

« وبما انه مما تقدم ومن باقى ظروف الدعوى يكون الحكم الابتدائى في غير محله ويجب الفأوه

(استئناف ورثة المرحوم عبد المجيد افندى مهدى وحضر عنهم حضرة الاستاذ محمد افندى كامل البندارى المحامى كما حضر عن الثلاثة الاول حضرة الاستاذ عبد الحالى افند عطيه المحامى ضد الست شفيته محمد مهدى واخرين وحضر عنهم حضرات الاستاذين محمد افند ابو الخير ومحمد يوسف بك المحامين نمرة ٩٥١ سنة ١٣٤٢ قنائية . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طامت باشا رئيس المحكمة ومحضرون حضرات صاحب السادة والعزة حافظ لطفى باشا وحسن نبيه المصرى بك مستشارين)

٢٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

استئناف . نقاذ . مجل . قيه . مباد .

القاعدة القانونية

استئناف النفاذ المجل غير خاضع لنص المادة ٣٦٣ التى تقضى بوجوب اعلان ورقة الاستئناف قبل الجلسة بثمانية ايام وبوجوب قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمانى واربعين ساعة لأن هذه المادة خاصة بالقواعد التى تتبع فى الدعاوى العادية ولم تعرض بشئ لنصوص القانون العام فى الدعاوى المستعجلة المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهما الاولين بدفعان بعدم قبول الاستئناف مستنديين أولا على ان ورقة الاستئناف اعلنت فى اقل من الثمانية ايام وثانيا على عدم قيد الاستئناف قبل الجلسة بالثمانى والاربعين ساعة المنفردة عملا بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات التى تقضى بالبطلان اذا لم يراع ما جاء فيها من النصوص

« وحيث ان هذه المادة خاصة بالقواعد التى تتبع فى الدعاوى العادية ولم تعرض بشئ لنصوص القانون العام فى الدعاوى المستعجلة بشأن تقصير المواعيد بقدر الامكان

« وحيث ان النفاذ المؤقت هو من حيث موضوعه وطبيعته من المسائل المستعجلة وهو

ما تدل عليه المادة ٣٨٨ من قانون المرافعات التي تقتضى بالحكم فيه على وجه الاستعجال . وهذه المادة وان كانت تنص حقيقة على ان يكون التكليف بالحضور بحسب الاوجه المعتادة الا ان تعجيل الجلسة بأمر القاضى فى المسائل المستعجلة هو أيضا من الاوجه المعتادة التي يصح الالتجاء اليها . وثابت فى هذه الدعوى ان القضية تعجلت للجلسة التي تكلف الخصم بالحضور فيها بناء على امر رئيس المحكمة وهذا الامر يحو بلا ريب بطلان تحديد الجلسة فى اقرب من الموعد الذي يقتضى به القانون وتقصير ميعاد قيد الاستئناف وبناء عليه يتعين رفض المدعين والحكم بقبول الاستئناف شكلا

« وحيث ان الاستئناف الحالى قاصر على مسألة النفاذ المؤقت الذي امر به الحكم المستأنف » وحيث ان المستأنف الذي رسا عليه مزاد الأرض المبيعة من ورثة المرحوم خيرى باشا لم يكن يعمل بصفته الشخصية فى هذه الصفقة وانما كسمسار ووكيل عن المشترين الحقيقيين وم الفريق الثانى من المستأنف عليهم كما هو ثابت من اتفاق ١٩ يناير سنة ١٩٢٥ وهو ما كان يعلمه البائعون كما ان التنازل الذي صدر منه للمشتريين الحقيقيين عن الحقوق التي آلت اليه بحسب الظاهر لم يكن تنازلا حقيقيا لأن الملكية انتقلت مباشرة بحسب اتفاق الخصوم من البائعين الى المشترين الحقيقيين الذين هم عملاء عزيز بحرى السمسار وقد ذكر هذا الأمر صراحة فى عقد البيع الرسمى الذى صدر فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٥

من البائعين الى المشترين الحقيقيين بدون ادنى تدخل من جانب الراسى عليه المزاد عزيز بحرى الذي لم يكن طرفا فى العقد المذكور بأى صفة كانت ولم يوقع عليه . فبقطع النظر عن موضوع القضية وبدون التعرض لما اذا كان من موجب الاتفاقات الحاصلة بين البائعين وعزيز بحرى أن يكون هذا مسئولا أو غير مسئول امامهم عن نفاذ شروط البيع يتعين مراعاة ان النفاذ المؤقت الذي قضى به على جميع المدعى عليهم الاصليين بمقتضى المادة ٢٩١ من قانون المرافعات بدعوى ان الحكم صادر بموجب سند رسمى لا محل لقضاء به على عزيز بحرى رافع الاستئناف الحالى الذي لم يكن طرفا فى العقد الثابت بمقتضى السند الرسمى المذكور وهو الامر الذي يعتبر شرطاً جوهرياً للحكم فى مثل هذه الحالة بالنفاذ المؤقت « وحيث انه يصح الاعتراض على هذا حقيقة بانه جاء فى البندين الثامن والثالث عشر من العقد المذكور ان جميع شروط مرمى المزاد الحاصل فى صالح عزيز بحرى تعتبر متممة ومكملة للعقد الا انه لا فائدة من هذا الاعتراض ايضا لأن هذا الشرط وضع فى عقد البيع بدون أن يكون عزيز بحرى طرفا رسميا فيه وبدون مدخل له حالة انه لا يمكن الاحتجاج ضده بمحتويات العقد الرسمى بدون ذلك وحالة ان ادماج شروط المزايدة العرفية فى العقد الرسمى كان يستدعى

من تلقاء نفسها بل تسهل المباحث الشخصية الواجب قيامه بها من تلقاء نفسه للوقوف على نتيجة ضبط المهربات والاجراءات الادارية التي يعلم انها حصلت حتما بشأنها كما يستدل هذا عسراحة من الاقتصار على تحديد مبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ ابلاغ السلطة القنصلية او المحلية بالقرار وليس من تاريخ علم صاحب الشأن به وهو ما يفسره ويبرره التجار المهربون في اغلب الاحيان الى الاهتمام باخفاء محال اقامتهم كما اثبتته هذه المحكمة في حكمها الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤

« وحيث ان هذا الميعاد وهو ميعاد محدد بحيث يترتب على فواته سقوط الحق في رفع المعارضة فهو بحسب جميع القواعد القانونية لا يحتمل اى امتداد او زيادة

« وحيث ان القرار ارسل في هذه القضية الى المحافظة في ٣ اغسطس ووصل اليها في ٥ اغسطس فالخمس عشرة يوما المحددة للمعارضة كانت قد انقضت على كل حال قبل رفعها الذي لم يحصل الا في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٥ اذ ان عدم تبليغ قرار لجنة الجمارك الى صاحب الشأن الا في ١١ اغسطس لا اهمية له على الاطلاق . هذا فضلا عن ان اخطاره بالقرار في التاريخ المذكور كان يمكنه من عمل المعارضة في الميعاد . فلا محل اذن للبحث فيما اذا كان مبدأ سريان ميعاد المعارضة يجب ان يحنسب من تاريخ ارسال القرار الى السلطة المختصة او من تاريخ وصوله اليها فعلا وهي المسألة التي لا يتفق عليها نص اللائحة العربي مع النص الفرنسي ولو ان النص

دخول واشتراك عزيز بحري في هذا المقدم (استئناف الخواجه عزيز بحري وحضرته حضرة صبحي بهجت افندي المحامي عن حضرة الاستاذ عزيز خانكي بك المحامي ضد خليل بك ابراهيم وآخريين وحضر من الاثنين الاول حضرة الاستاذ توفيق افندي عمران المحامي نمرة ٩١ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة عم. مسطفي بك وجناب ميو سودان وصاحب العزة زكي برزي بك مستشارين)

٢١

محكمة استئناف مصر الأهلية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦
قرارات لجنة الجمارك . معارضة . ميعادها

القاعدة القانونية

يبدأ ميعاد المعارضة في قرارات لجنة الجمارك من تاريخ ابلاغه للسلطة القنصلية او للسلطة المحلية وليس من تاريخ علم صاحب الشأن به . المحكمة .

« حيث ان محكمة اول درجة اخطأت في نقل تاريخ قرار لجنة الجمارك الذي صدر في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٥ وليس في ٣١ يولييه سنة ١٩٢٥ كما جاء بالحكم المستأنف وعليه فلا يكون هناك محل لما جاء في هذا الحكم من عدم مراعاة مصلحة الجمارك المدة التي يجب ان ترسل فيها قرار اللجنة الى السلطة القنصلية او المحلية اذ ان القرار قد ارسل في نفس اليوم الذي صدر فيه

« وحيث انه ليس الغرض من ارسال القرار الى السلطة القنصلية او المحلية قيام هذه السلطة بتبليغه الى صاحب الشأن بارساله اليه

المحكمة :

« حيث ان الفصل في هذه الدعوى يستلزم البحث في قيمة التصرفات الصادرة من شخص حجر عليه في الفترة الواقعة بين تقديم طلب الحجر وبين صدور قرار المجلس الحسي به

« وحيث انه من المقرر قانوناً لصحة الشروط ان يكون المتعاقدان فيها اهلاً للتعاقد وان الحكم في الاهلية يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها التعاقد (راجع المادة ١٣٠ من القانون المدني)

« وحيث ان المادة ٤٨٩ من كتاب الاحوال الشخصية صريحة في اعتبار تصرفات المحجور عليه لسفه قبل صدور قرار الحجر صحيحة .

« وحيث انه بالرغم عن ان هذا النص غير مفيد بشرط الا انه يجب ملاحظة الحلة التي ثبت فيها ان تصرفات المطلوب الحجر عليه حصلت بسوء النية اى بطريق التواطؤ بينه وبين من تعاقد معه الذى يكون فضلاً عن علمه بوجود دعوى الحجر قد استعمل مكره ودهاءه لاستكنا به عقوداً بما يريد منهزماً فرصة النص في تجاربه واندفاعه في الشهوات والتبذير فان التصرفات في هذه الحالة تكون باطلة كما اجمعت عليه المحاكم في قضائها

« وحيث ان المحكمة في هذا هي من جهة منع المطلوب الحجر عليه من التصرف في امواله بكيفية يصبح بها طلب الحجر والحكم به عديم الفائدة ومن جهة اخرى حماية المطلوب الحجر

الآخر هو المعقول والموافق لصالح المحكوم عليه والذي يظهر انه يجب مراعاته كما قرر بذلك الحكم الصادر من هذه المحكمة في التاريخ السالف الذكر والذي تأخذ المحكمة ايضاً بما ورد فيه من الاسباب

(استئناف مصلحة الجمارك المصرية وحضر فيها حضرة انيس افندي يوسف مندوب قسم القضايا ضد عبد الحميد افندي حسنين نمرة ٥٢٧ سنة ٢٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وجناب مسيو سودان وصاحب العزة ركي برزي بك مستشارين)

٢٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

عقود . اهلية التعاقد . احوال شخصية . حجر
تصرفات السفى . قبل الحجر .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر قانوناً لصحة المشاركات ان يكون المتعاقدان فيها اهلاً للتعاقد وان الحكم في الاهلية يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها التعاقد

٢ - ان المادة ٤٨٩ من كتاب الاحوال الشخصية صريحة في اعتبار تصرفات المحجور عليه لسفه قبل صدور قرار الحجر صحيحة الا اذا ثبت ان تصرفات الشخص المطلوب الحجر عليه قد حصلت وقت قيام دعوى الحجر وكانت قد حصلت بسوء نية او بطريق التواطؤ بينه وبين من تعاقد معه

عليه من الوقوع في مخالف من يريدون
اغتياال امواله

« وحيث ان دفاع المستأنف ينحصر في
ان محجوره باع جزءاً عظيماً من املاكه في الفترة
التي انحصرت بين تقديم طلب الحجر وبين
الحكم به وان المشتري هم المستأنف عليه
وآخرون تجمعهم صلة القرابة والنسب وانهم كانوا
جميعاً على علم ويقين بوجود دعوى الحجر قائمة
فاستغلوا سفه المحجور عليه واتخذوا من ضعف
ارادته سبيلاً لاستكثابه عقود بيع ١٥ فدانا
و ١٣ قيراطاً في مدة خمسة عشر يوماً متتالية

« وحيث انه لم يتقدم للمحكمة دليل لا على
العلم ولا على سوء النية ومجرد القرابة لا يكفي
لإثبات ذلك فضلاً عما هو ثابت من ان المستأنف
عليه انما دفع حقيقة ثمن الاطيان تقدأ وان لا عين
في الصفقة مطلقاً

« وحيث انه لذلك ولباقي اسباب الحكم
المستأنف ترى المحكمة ان الاستئناف في غير
محله ويتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف
بكامل اجزائه .

(استئناف ابراهيم افندي محمد شير بصفته قماً على
اخيه محمد افندي محمد شير وحضر عنه حضرة الاستاذ
مقازي افندي البرقوق المحامي ضد الشيخ احمد الكنانى
وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندي رشدي المحامي
نمرة ٥١٣ سنة ٤٣ قضاية . دائرة حضرة صاحب
المالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وبحضور
حزرتى صاحبي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه
المصري بك مستشارين)

٢٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

حكم غيابي . سقوطه . تأثيره في الاجراءات السابقة

القاعدة القانونية

اذا مضت ستة شهور على الحكم الغيابي
بدون تنفيذ يسقط ، وسقوطه قاصر فقط على
الحكم ولا يتعدى الى الاجراءات السابقة على
الحكم . فالدعوى التي تلاها الحكم الغيابي تعتبر
قائمة وقطع مدة التقادم بالرغم من سقوط الحكم
الغيابي الذي صدر فيها

المحكمة :

« بما أن المستأنف عليهم دفعوا الدعوى امام
محكمة أول درجة بسقوط الحق في المطالبة
بالايجار لمضى اكثر من خمس سنوات من يوم
٢٩ من شهر اكتوبر سنة ١٩١٠ تاريخ رفع
الدعوى الاولى وذلك بعد الحكم بسقوط الحكم
الغيابي الصادر بتاريخ ٧ من شهر ابريل سنة
١٩١٤

« وبما أن البحث يدور على معرفة ما اذا
كان سقوط الحكم الغيابي يؤثر على الاجراءات
السابقة له حتى صحيفة الطلب أولاً .

« وبما أن القانون ينص على سقوط الحكم
الغيابي الذي يمضى عليه ستة أشهر بلا تنفيذ

« وبما أنه يؤخذ من هذا النص أن الحكم
يسقط فقط ولا تأثير له على الاجراءات السابقة

محكمة كلية رأساً ولم يطلب المدعي عليه إحالة القضية على المحكمة الجزئية لاختصاصها كان هذا قبولاً منه بأن يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الكلية بصفة نهائية . واستئناف الحكم الذي يصدر من المحكمة الكلية في دعوى جزئية يكون إذن غير قابل للاستئناف

٢ - طلب الغاء تنازل مقدم بصفة تبعية لدعوى جزئية لا يغير شيئاً من الاختصاص ولا يجعل الدعوى مجهولة القيمة . لأن هذا الطلب هو طلب فرعى جزئى لدعوى أصلية جزئية المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم جواز هذا الاستئناف لان الحكم المستأنف نهائى غير قابل للاستئناف

» وحيث باطلاع المحكمة على اوراق الدعوى تبين لها ان النزاع كان تمحداً أخيراً من طرفى الاخصام أمام المحكمة الكلية فى جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ بمطالبة المستأنفة وآخر معها بمبلغ ٢٤٤ جنيه والغاء التنازل الصادر منها لآخر عن استحقاقها فى الوقف

« وحيث ان المستأنفة لم تطلب إحالة القضية على المحكمة الجزئية لأختصاصها فى الفصل فى الدعوى وقتئذ فكان قبولها الفصل فى الدعوى هو قبولها بأن يكون الحكم الصادر منها بصفة نهائية

» وحيث ان القول بان هناك طلب الغاء التنازل الصادر منها لآخر عن استحقاقها فيجعل الدعوى مجهولة القيمة فى غير محله لأن

« وبما أن طلب الخصم أمام القاضى لنظر الدعوى وقيداً فملاً فى المحكمة ونظر القاضى فى الدعوى كل هذا يجعل النزاع والخصومة قائمة بين الطرفين وهذه الدعوى لا يمكن أن تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة وكان يصح لوزارة الاوقاف أن تكلف الخصم بطلب حضور بسيط للمرافعة فيها

» وبما أنه باحتساب المدة بين ٢٩ من شهر اكتوبر سنة ١٩١٠ لنهاية يوم الطلب الاخير الحاصل فى ٥ من شهر مايو سنة ١٩٢٠ يتضح أنه لم تمض على الدعوى الخمس عشرة سنة المسقطه لها

« وبما أنه مما تقدم يكون اعلان الدعوى الاولى قاطعاً للمدة ولتجدد مدة أخرى يجب احتسابها بالنسبة للدعوى القائمة لا للحق فى ذاته » وبما أنه بناء على ذلك يكون الحكم الابتدائى فى غير محله بالنسبة لسقوط الحق فى المطالبة ويجب الغاؤه »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد السبت منومة بنت ابراهيم بصفتهما واخرى وحضر منها حفرة الاستاذ احمد افندي حشمت الحامى نمرة ٦٧ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حفرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وحضور حضرة صاحبى العزة مراد بك وهبة وحسن نبيه المصرى بك مستشارين)

٢٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

استئناف . حكم كلي فى قضية جزئية .

القاعدة القانونية

١ - اذا قدمت دعوى جزئية امام

المحكمة .

« بما انه قد ثبت لهذه المحكمة من التحقيقات التي عملت في القضية والكشف العاين الذي وقع على المجنى عليهم ومن شهادة الشهود الذين سمعوا في الجلسة

« انه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ الموافق ١٥ شعبان سنة ١٣٤٤ بناحية كفر الصارم بمركز المحلة الكبرى من اعمال مديرية القرية وقعت حادثة سرقة محاريث لنفر من اهالي القرية قد قدم اصحاب المحاريث بلاغات لاجد يوسف ناصف العمدة ضد السيد مرسي ناصف ومحمد المرسي ناصف واحمد محمد الدفراري ومحمد ابراهيم بدور وعبد الغفور السيد رضا بانهم السارقون فأحضر العمدة اولئك الاشخاص ليته ويظهر انه كان يعتقد صحة ما عزي اليهم لان اثنين منهم وهما عبد الغفور السيد رضا ومحمد ابراهيم بدور من المشبوهين عنده في القرية فدفعه اعتقاده الى اتخاذ اجراءات شديدة معهم على ما اعتاده بعض رجال الحفظ مع من يعتقدون انهم جناة فدلهم فلقة احضرها من مكتب قبة بالقرية وضربهم هو والمنهم الثاني وكان يمينه في الضرب المتهمون الثالث والرابع والخامس الذين امسكهم له فأحدث الضرب ببعضهم الاصابات التي وصفها التقرير الطبي

« وبما ان واقعة الضرب التي تراها المحكمة ثابتة من اقوال المجنى عليهم والشهود الذين سمعوا في الجلسة ومن الاصابات التي وجدت ببعضهم لا تكون في نظرها جريمة التعذيب التي نصت عليها المادة - ١١ من قانون العقوبات فان

هذا الطلب انما هو طلب فرعي لا يغير قيمة الدعوى الاصلية لأن الغاء التنازل قصر على مقدار المبلغ المحكوم به عليها وهو لا يتجاوز نصاب القضاء الجزئي في ذلك الحين

« وحيث مما تقدم يكون الدفع بعدم جواز هذا الاستئناف لان الحكم المستأنف هو حكم نهائي طبقا لنص قانون فبراير سنة ١٩٢٥ في محله ويتعين اجابة هذا الدفع »

(استئناف الست فوز درويش وحضر عنها حضرة الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى الحامي ضد الشيخ محمد ابو حمن واخر وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك وأفت المحامي نمرة ٢٠٢ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة شاكرك بك احمد وحضرني صاحب العزة محمد فهمي حسين بك واترني بك ابو المر مستشارين)

٢٥

محكمة جنايات طنطا

حكم تاريخه ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧

تعذيبهم . حله على الاعتراف بجناية . جنحه احوال .

القاعدة القانونية

« ان جناية التعذيب المقصودة من المادة ١١٠ من قانون العقوبات الاهلي التي تعاقب كل موظف او مستخدم عمومي امر بتعذيب منهم او فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف معناه الايذاء القاسي العنيف الذي يفعل فعله ويقت من عزيمة العذب ويحمله على قبول بلاء الاعتراف للخلاص من التعذيب ولا كانت جنحة استعمال قسوة اعتماداً على الوظيفة

لم يثبت اولا بطريقة ترتاح لها المحكمة ان المتهمين الاولين كانا يبيعان الحصول بالضرب على اعتراف من اللجنة عليهم بسرقة المحارث اذ ان اغلب اولئك الاشخاص لم يقرروا ذلك عندما سئلوا في اول الامر وثانيا فان قيام شبه عند العمدة وتقديم بلاغ ضدهم على انهم سرقوا المحارث لا يجعلهم متهمين بالمعنى الذى ارادته المادة ١١٠ من قانون العقوبات اذ ان هذا الاتهام لم يوجه لهم من صلة التحقيق وثالثا فان التعذيب المقصود من المادة المتقدم ذكرها هو الازدراء القاسى العنيف الذى يفعل فعله ويفت من عزيمة المذنب ويحمله على قبول بلاء الاعتراف للخلاص من التعذيب ومثل اللجنة عليهم وهم من عامة القرويين . . . ومنهم المشبه والمريب السلوك لا تؤثر فيهم ضربات لم يقدر لها التقرير الطبى اية اهمية وقد نزلت بهم على طريقة تأديب صبيان المكاتب

« وبما ان ما تستخلصه المحكمة من ذلك جميعا ان الواقعة يجب ان توصف بانها استعمال قسوة اعتمادا على الوظيفة وقد وقعت من المتهمين الخمسة على السواء بصفتهم فاعلين اصلين اذ كل منهم اتى عملا ماديا في الجريمة وقد تناول الدفاع هذا الوصف وشرحه احد وكلى المتهمين ويكون اذن ما ثبت انه في الزمن والمكان المتقدم ذكرهما اجترأ المتهمون الخمسة وهم موظفون ومستخدمون عموميين اذ اولهم عمدة وثانيهم شيخ بلد وثالثهم شيخ خفراء ورابعهم وخامسهم خفيران على استعمال القسوة مع السيد مرمى باصف ومحمد المرمى باصف واحمد محمد الدفراوى

ومحمد ابراهيم بدر وعبد الغفور السيد رضا بان امسك لهم المتهمون الثلاثة الآخرون واحدا فواحدا وضربهم الأول بكرباج والثاني بعصا فاحدنا بهم الاصابات التى وصفها التقرير الطبى وكان ذلك من المتهمين اعتمادا على وظيفتهم وعقابهم ينطبق على المادة ١١٣ من قانون العقوبات

« وبما ان احمد محمد الدفراوى ادعى مدنيا وطلب الحكم له على المتهمين بخمسين جنيها وترى المحكمة القضاء له عليهم متضامنين بعشرة جنيهات مصرية فقط تعويضا عما اصابه من الضرر من اعتدائهم مع جميع مصارين الدعوى المدنية وجنيتين مصريين مقابل انعاب المحاماة » وبما ان تهمة التزوير المسندة لهم الأول غير ثابتة عليه فان التصليح الذى احدثه في دفتر الاحوال فضلا عن انه لم يمس ما اعد ذلك الدفتر لاثباته وهو عدد الخفراء الذين يكلفون بخدمة من الخدمات فانه لم يثبت على طريقة ترتاح لها المحكمة ان اتهم الأول قد غير فعلا الحقيقة بالتصليح الذى احدثه اذ الاحتمال دائما وانما على صحة دفاعه في هذا الشأن وهي انه اصاح خطأ كان مخالفا للواقع فيتعين اذا تبرئته من هذه التهمة تطبيقا للمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

(قضية النيابة واحد محمد الدفراوى مدعى مدنى وحضرته حضرة الاستاذ الشيخ حسن عبد القادر المحمى مد احمد يوسف واخرون وحضر عنهم حضرة الاستاذين عبد المجيد افدى جمال الدين ومصطفى افدى الشوربجي الهاميان ثمرة ٣٩٨ احالة سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة صاحب النزة محمد لبيب عطية بك وحضرني محمد فريد الشافى بك وعبد الباقي زكى القشبرى بك مستشارين وحضور حضرة محمد افدى زكى حسين وكيل النيابة)

محكمة استئناف اسبوط

المستأنف عليه لا حقة على الدعوى لأن الاستقالة ارسلت للنيابة في ١٦ فبراير سنة ٩٢٤ مع ان الدعوى رفعت في ١٢ يولييه سنة ٩٢٣ واعلنت اليه شخصياً في هذا التاريخ والمحكمة ترى ان تظاهره بالتنازل عن القوامه ليس الغرض منه سوى تعطيل السير في الدعوى فيكون العزل حاصلًا في وقت غير لائق

(استئناف مرقس افندى حنا جرس وحضر عنه الاستاذ لطيف افندى نخلة المحامي ضد الشيخ تاييل سالم بعنته قيا وحضر عنه الاستاذ ابادير افندى حكيم المحامي مرة ١٧٣ سنة ١ قضائية. دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا رئيس المحكمة وحضرني صاحبي المرة على عبد الرازق بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٧

محكمة استئناف اسبوط

حكم تاريخه ٢ يولييه سنة ٩٢٧

خفير . مسؤوليه الحكومة . خادم .
مخدوم . اجارة اشخاص .

الناشرة القانونية

١ - ان قانون سنة ٨٨٤ الذي يجعل الخفراء واحلهم ومشايخ البلدة متضامنون في المسئولية التي تترتب على افعال الخفراء قد أصبح معطلا لصدور قانونين في سنة ٩ ١٩ يختلفان مع القواعد المرسومة فيه بالنسبة لطريقة تعيين الخفراء وعزلهم ومحاكمتهم وغير ذلك

٢٦

محكمة استئناف اسبوط

حكم تاريخه ٢ يولييه سنة ١٩٢٧

قيم . على مذهب . تنازله في وقت غير لائق

الناشرة القانونية

القيم الذي تقيمه المحكمة الابتدائية على مذهب ويقبل القوامه مرتبط بالمحكمة وصفته لا تخرج عن اعتباره وكيلًا يقوم بادارة اموال محجوره فلا يملك بمقتضى القواعد العمومية عزل نفسه في وقت غير لائق فاذا خوصم واستمرت الخصومة زمانًا ثم استقال بقصد تعطيل سير الدعوى كان تنازله حاصلًا في وقت غير لائق ونجاز للمحكمة اعتباره قيا تصح الخصومة في وجه المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المستأنف عليه عينته المحكمة الابتدائية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٢١ قيا على المذنبين محمد خلافة وسالم سالم بعد قبوله القوامه بتعهد توقع عليه منه فعلة مرتبط بالمحكمة وصفته لا تخرج عن كونه وكيلًا يقوم بادارة اموال محجوره فلا يملك بمقتضى القواعد العمومية عزل نفسه في وقت غير لائق » وحيث ان الاستقالة التي يتمسك بها

٢ - من الثابت علماً وعملاً أن علاقة السيد بخادمه ترتكز على توفر ركنين حرية المخدم في اختيار الخادم وتبعية الخادم للمخدم وبما أن وزارة الداخلية هي التي تصادق على تعيين الخفراء وتدفع مرتباتهم وتؤديهم وتوقع الجزاءات عليهم فعلاقتها بالخفراء هي علاقة سيد بخادمه

٣ - يجب أن تتوفر مسئولية الخادم أولاً حتى يمكن اعتبار المخدم مسئولاً بطريق التبعية المحكمة :

« حيث أن قانون سنة ١٨٨٤ الذي يحمل الخفراء وأهلهم ومشايخ البلدة متضامنون في المسئولية التي تترتب على إهمال الخفراء قد أصبح معطلاً لصدور قانونين في سنة ١٩٠٩ يختلفان مع القواعد المرسومة فيه بالنسبة لطريقة تعيين الخفراء وعزلهم ومحاكمتهم وغير ذلك

« وحيث أنه من الثابت علماً وعملاً أن علاقة السيد بخادمه ترتكز على اجتماع طرفين وهما حرية المخدم في اختيار خادمه وتبعية المخدم للخادم

« وحيث أن وزارة الداخلية هي التي تصادق على تعيين الخفراء وتدفع مرتباتهم ولما

حق تأديتهم وتوقيع الجزاءات عليهم وهذا يقطع في أن العلاقة بينها وبين الخفراء هي علاقة سيد بخادمه

« وحيث أنه يجب أن تتوفر مسئولية الخادم أولاً حتى يمكن اعتبار المخدم مسئولاً تبعاً لذلك « وحيث أنه وقد صار قانون سنة ١٨٨٤

معطلاً ولا يمكن تطبيقه إلا على الخفراء الذين كانوا معينين بحسب القواعد المرسومة في ولم ينص قانون سنة ١٩٠٩ إلا على مسئولية الخفراء تأديبياً في حال إهمالهم فلم يبق لتقدير مسئولية الخفراء مدنياً سوى الرجوع إلى القواعد المقررة للالتزامات المترتبة على الإهمال الموضحة بالمادة ١٥١ مدني وما بعدها

« وحيث أنه لم يثبت وجود إهمال من جانب الخفراء يستلزم أي مسئولية عليهم وبالتبعية على وزارة الداخلية فتعين تأييد الحكم المستأنف (استئناف بطرس أفندي شادوييم وحضر عنه حضرة عازر أفندي جبران المحامي ضد وزارة لداخلية وآخرين ٢٣٦ سنة ١ قضائية دائرة حضرة صاحب السادة صالح باشا حتى رئيس المحكمة وحضرتي صاحبي العزة على عبد الرازق بك وعلام بك محمد بك مستشارين)

قضايا المحاكم الملكية

المحكمة :

« حيث ان المدعى طلب في عريضة دعواه الحكم له بثبوت ملكيته الى العقار المبين حدوده بتلك العريضة بناء على عقد البيع الصادر له بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٥ »

« وحيث ان المادة الاولى من قانون التسجيل الجديد قضت بأن « جميع العقود الصادرة بين الاحياء بموض او بغير عوض والتي من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى اخر أو قله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية التي يترتب عليها شئ من ذلك يجب اشهارها بواسطة تسجيلها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية السكائن في دائرتها العقار أو في المحكمة الشرعية و يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث ان عقد المدعى غير مسجل فلا يمكن بناء على هذا النص الصريح الحكم له بثبوت ملكيته لما اشتراه بتنفي هذا العقد

« وحيث انه اذا كانت المادة صريحة في أن عقد البيع غير المسجل لا ينقل الملك فأنها

٢٨

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٤ مارس سنة ١٩٢٥

بيع . تسجيل . نتائج . الحكم . صحة
الامضاءات والاختتام .

القاعدة القانونية

١ - عقد البيع غير المسجل فختلف نتائجه قبل التسجيل وبعده . قبله يعتبر عقداً شخصياً متجاً لمجرد التزامات شخصية وبعده يصير عقداً عينياً نقلاً للملكية

٢ - يحق لمن اشترى بعقد غير مسجل وغير مصدق على امضاء البائع له أن يطلب من المحكمة الحكم بصحة الامضاءات والاختتام الموقع بها على عقد البيع طبقاً لحكم المواد ٢٥٢ و ٢٥٤ و ٢٧١ مرفعات لأن هذه المواد لم يلقها قانون التسجيل الجديد، وطلب الحكم بصحة الامضاءات والاختتام حق من حقوق المشتري لأن المادة السادسة من قانون التسجيل نصت على أنه يجب التصديق على امضاءات واختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة لتسجيل وعقد البيع غير المسجل ولو أنه بذاته لا ينقل الملكية الا أنه عقد صحيح باعتباره متجاً لالتزامات شخصية التي منها ايجاب الاعتراف بصحة الامضاءات والاختتام المتوقعة بها على العقد

صريحة كذلك في أنه تترتب عليه التزامات شخصية بين المتعاقدين

«وحيث انه يؤخذ من ذلك أن عقد البيع يختلف نتائجه قبل التسجيل وبعده فقبله يعتبر عقداً شخصياً منتجاً لمجرد التزامات شخصية وبعده يصير عقداً عينياً ناقلاً للملكية

» وحيث ان المدعى عليه بعد أن ادرك هذه الحقيقة في الجلسة عدل طلباته الى اثبات المقدم الصادر بينه وبين المدعى عليه

» وحيث ان المدعى عليه دفع بأن هذا المقدم وان كان صدر منه حقيقة الا أنه وقع بطلا لعدم التصديق على امضائه طبقاً للمادة السادسة من قانون التسجيل وهذا التصديق هو ركن من اركان التعاقد لا يتم العقد بدونه ولا ينعقد اصلاً بغيره

» وحيث ان المادة السادسة من قانون التسجيل نصت على أنه «يجب التصديق على امضاءات واختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل»

» وحيث انه يتضح من هذه المادة أن التصديق على الامضاءات لم يكن لصحة نفس العقد بل لا مكان تسجيله فالعقد بمجرد صدوره بايجاب وقبول من المتعاقدين ولو لم يكن مصدقاً على امضاءاته يكون صحيحاً باعتباره منتجاً لمجرد التزامات شخصية ا.ا اذا أريد أن يكون ناقلاً للملكية أيضاً وجب تسجيله ولكن لا يمكن تقديمه للتسجيل الا بعد التصديق على امضاءاته ولكنه حتى بعد هذا التصديق لا يكون ناقلاً

للملكية التي لا تنتقل الا بالتسجيل وبعبارة اخرى فان التصديق على الامضاءات انما هو شرط للتسجيل الذي هو ركن من اركان نقل الملكية ولكنه ليس ركناً لاتخاذ نفس العقد باعتباره منتجاً لمجرد حقوق شخصية والمادة صريحة في ضرورة التصديق على الامضاءات الموقع بها على المحررات المقدمة للتسجيل

» وحيث ان القانون اوجد طريقين لاثبات صحة الامضاءات على الاوراق العرفية الاول التصديق عليها من كاتب المحكمة بناء على اعتراف اصحابها امامه والثاني بحكم من المحكمة فقد نصت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات على انه يجوز لمن يده سند غير رسمي ان يكلف من عليه ذلك السند بالحضور امام المحكمة ولو لم يحل مبعده لاجل اعترافه بان هذا السند بخطه او امضائه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى اصلية على حسب الاصول المعتادة فيها» ثم نصت المادة ٢٥٢ على انه «في حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه» ثم نصت المادة ٢٥٤ على انه «في حالة الانكار تأمر المحكمة باجراء التحقيق» ثم نصت المادة ٢٧١ على انه بعد نهاية التحقيق «تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها او عدمها» وهذه المواد لم يلفها قانون التسجيل الذي اشترط فقط وجوب التصديق على العقد قبل تقديمه للتسجيل

» وحيث ان وكيل المدعى عليه قرر بحضور الجلسة بان العقد صدر فعلاً من موكله

يعتبر من الملحقات للطلب الاصلى الخاص
بشيت الملك
المحكمة :

عن صفة الاستعجال

« حيث انه وان كانت جميع الاحكام فى
الدعوى المستعجلة قابلة للاستئناف إلا انه يجب
ان تكون الدعوى ذات صفة مستعجلة فى الواقع
ولا يكفى فى ذلك ان يصف المدعى دعواه فى
عريضة افتتاحها بانها من الدعوى المستعجلة
حتى يتسنى له بذلك قلب قواعد الاختصاص
واستئناف جميع احكام القاضى الجزئى سواء منها
ما كان مستعجلا وما كان عاديا »

« وحيث ان المتأنف عليها تتمسك بان
الحكم المتأنف لم ينص فيه على صفة الاستعجال
« وحيث انه لا يصح الاخذ بنطوق الحكم
للاستدلال على صفة الاستعجال فى الدعوى لان
معنى ذلك أن جواز الاستئناف وعدمه يتوقف
على ما يحكم به القاضى وهذا يتعارض مع القواعد
العامة للقانون

« وحيث انه لانزاع فى ان الرقابة العامة
لمحكمة الدرجة الثانية تتناول الحكم الابتدائى
بجميع اجزائه بما فى ذلك اوجه الاستعجال فى
الدعوى

« وحيث انه لا بد اذن من الرجوع الى
تقدير المحكمة الاستئنافية فاذا رأت هذه المحكمة
ان صفة الاستعجال متوفرة فى الدعوى قبلت
الاستئناف ولو لم تحكم بذلك محكمة اول درجة

ولا نزاع فى صدوره فيتمين حينئذ الحكم بصحة
انقضاء المدعى عليه الموقع بها على ذلك المقدم مع
الزام المدعى بالمصاريف طبقا للمادة ٢٥٢ مرافعات
وحيث ان الدعوى الحالية قاصرة على مجرد
صفة العقد ولم تتناول شيئا معينا من نتائج
فالحكم الذى يصدر يكون مكملًا لنفس العقد
وغير منفصل عنه وقطعا للنزاع فى المستقبل يجب
اما ذكر نص العقد فى الحكم أو التأشير عليه
بصدور الحكم بصحته حتى لا يحتاج فى المستقبل
بأنه لم يكن هو العقد المحكوم بصحته بالذات

قضية شاكر افندى حنا وحضر عنه حضرة الاستاذ
حليم افندى ابراهيم الحامى ضد نديم افندى فهمى وحضر
عنه حضرة الاستاذ مرقس بك فهمى الحامى نمرة ٧٨٧
سنة ٩٢٦ كلى . دائرة حضرات اصحاب العزة على زكي
المراني بك وكيل المحكمة ومصطفى صبرى بك و ابراهيم
حلى بك قضاة)

٢٩

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ مارس سنة ١٩٢٧

استئناف . استعجال . تقدير . تقدير الدعوى
طلب الحكم بالازالة . ازم .

القاهرة القانونية

١ - قبول الاستئناف بناء على ان الدعوى
مستعجلة يتوقف على تقدير المحكمة الاستئنافية
لوجود صفة الاستعجال وهى غير مرتبطة فى ذلك
بما قضى به قاضى الدرجة الاولى أو بما يصف
به المدعى دعواه

٢ - طلب الازالة المتفرع عن حق الملك

«وحيث ان هذه المحكمة لا ترى في الدعوى وجها من اوجه الاستعجال يخشى عليه فوات الوقت لذلك يتعين عدم الالتفات في هذا الى اقوال المستأمنين

عن طلب الازالة

« حيث انه يتعين البحث في معرفة ما اذا كان طلب الحكم بالازالة يعتبر من الملحقات للطلب الاصلى بحيث لا يكون له تأثير على جواز الاستئناف ام هو طلب مستقل في ذاته يؤثر في ذلك باعتباره طلبا مجهول القيمة

« وحيث ان الملحقات هي ما كان الحق في طلبها فرعاً عن الحق في الطلب الاصلى

« وحيث انه بالرجوع الى المواد ٦٤ الى ٦٦ من القانون المدني يتبين ان هناك احوالا يكون فيها طلب الازالة حقاً مطلقاً للمالك العقار واحوالاً أخرى يكون فيها هذا الطلب محظوراً عليه بالرغم من ثبوت تملكه للعقار

« وحيث ان هذا الاستثناء الذي ورد في نص المادة (٦٥) مدني ربما كان من شأنه ان يثير الشك حول طبيعة طلب الازالة حتى ان بعض شراح القانون رأى هذا الرأي (راجع الوجيز للاستاذ عبد الفتاح السيد بك الطبيعة الثانية صفحة ٣٠٤ بند ٣١٥).

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى ذلك بل ترى ان القاعدة التي وضعها الشارع بالفقرة الاخيرة من المادة (٦٥) مدني ليس من شأنها اصلاً أن تخرج طلب الازالة عن طبيعته الاصلية

وكل ما قصده الشارع منها هو حماية الشخص الذي بنى على ارض غيره وهو حسن النية فلنا منه انه يبني في ملكه

« وحيث ان الشارع عند وضعه لهذه القاعدة لم يستند الى مستند من القانون ولكن الى اسباب اقتصادية عمرانية ذلك لانه ليس من السهل ان يقيم احد ابنية عظيمة قد تستنفذ ثروته على ارض يعلم انها ليست له ولكن الاولى بالتصديق حصول ذلك اذا كان الباقي يعتقد ان الارض ملك له وفي الحكم بالازالة في هذه الحالة الاخيرة ضياع للاموال وتعطيل لسير العمران والصالح العام

« وحيث انه من اجل ذلك اقتضت حكمة الشارع في هذه الحالة استبدال حق الازالة بنظام آخر لا يخرج عن كونه تسوية أمر بها القانون وقد وفق فيها بين حق المالك ومصلحة صاحب البناء

« وحيث ان هذا التصرف من الشارع في حق المالك ليس من شأنه ان يخرج الازالة من عداد الملحقات اذ لا يمكن تصور ان يكون لشخص حق الملك دون ان يكون له حق طلب تسليم ذلك الملك والازالة ليست في الواقع الا عملاً ضرورياً لامكان التسليم فهي بذلك جزء من ذلك التسليم

« وحيث انه ليس ابلغ في الاستدلال على ان هذا التصرف من الشارع في حالة حسن النية استثناء محض انحرف به عن قواعد القانون من انه فرض على المالك في هذه الحالة شراء

البناء بثمن ليس محل مساومة بين البائع والمشتري بل قدره الشارع تقديرا

« وحيث ان امكان الحكم بتثبيت الملك دون الازالة لا تأثير له على طبيعة طلب الازالة ومثله كالفوائد والمصاريف فانه قد يحكم بالدين دون الفوائد وهي مع ذلك باقية من الملاحقات وكذلك يكون الحال في بعض الاحوال بالنسبة للمصاريف

« وحيث انه من ذلك كله يجب اعتبار طاب الازالة المتفرع عن حق الملك ملحقا دائما بالطلب الاصلى في دعاوى تثبيت الملك

« وحيث ان طلب الحكم بسد الباب طلب ملحق ايضا لتثبيت الملك لان معناه طلب ازالة الفتحة الواقعة في ملك الجار

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله

(قضية ابراهيم بدوى و خرين وحضر عنهما حضرة الاستاذ احمد افندي كامل الخامى ضد زينب حسين بصفتها وحضر عنها حضرة عمر افدى فرعون الخامى نمرة ١٠٠٣ استئناف سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك رئيس المحكمة ومحمد نصار بك و ابراهيم جلال بك العاضدين)

٣٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٧ ابريل سنة ٩٢٧

استئناف . قديم . ميعاد الثمانية واربعين ساعة . اثره

القاعدة القانونية

لا يقتضى تطبيق المادة ٣٦٣ مرافعات اكثر

من قيد الاستئناف فى اليوم السابق يوم على يوم الجلسة بدون تأثير للساعة التى يحصل القيد فيها

المحكمة :

عن الرفع الفرعى

« حيث ان وزارة المالية دفعت بعدم قبول الاستئناف لعدم قيده قبل الجلسة بشمان واربعين ساعة طبقا لنص المادة (٣٦٣) من قانون المرافعات واستندت على أنه ثابت من الاطلاع على نفس المبيعة انها قيدت يوم الخميس ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الساعة ١١ و ١٠ دقائق افرنكى صباحا فى حين انه كان محدد النظر الدعوى امام حضرة قاضى التحضير جلسة السبت ٢٣ منه الساعة الثامنة صباحا

« وحيث ان وضع الساعة على عريضة الاستئناف لا يدل دلالة قاطعة على ان العريضة تقدمت فى تلك الساعة اذ المعتاد ان الاجراءات اللازمة لعملية تقدير الرسم ومراجعتها تستغرق زمنا يختلف بحسب حانة العمل بالمحكمة فايس من العدل ان يكون صاحب الشأن مسئولا عن ذلك الزمن

« وحيث انه بالرجوع الى المذكرة

الايضاحية للقانون نمرة ٤ سنة ١٩١١ الذى عدل نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات يبين ان المحكمة فيما اوجبه القانون على رافع الاستئناف من قيد دعواه قبل الجلسة بشمان واربعين ساعة لم يكن الغرض الاساسى منها ملاحظة مصاحبة المستأنف عليه وانما وضع

٣١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٧

دعوى اثبات الحالة - دفعها - اوجه موضوعية : اثرها

القاعدة القانونية

ليست دعوى اثبات الحالة الا اجراءات
تحفظية يطلب المدعى عملها بمصاريف من طرفه
مؤقتاً اثباتاً لحقه عند التقاضي في الموضوع ومن
ثم فانه لا يمكن دفع هذه الدعوى بأوجه ترجع
الى الموضوع الذي قد يحصل أولاً يحصل التقاضي
بشأنه فيما بعد

المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة رفضت
هذه الدعوى ارتكبا على انها لا فائدة منها
بالنظر الى ما جاء في شروط التأجير مما يجعل
في نظر حضرة القاضي الابتدائي ان اثبات الحالة
لا تقيد من جهة الموضوع

« وحيث ان دعوى اثبات الحالة ليست
في الحقيقة دعوى وانما هي اجراءات تحفظية
يطلب المدعى فيها عملها بمصاريف من طرفه
مؤقتاً حتى يتقاضي في الموضوع

« وحيث ان هذه الدعوى المستعجلة والتي
من خصائصها ان لا يكون للحكم فيها تأثير في
اصل الدعوى لا يمكن دفعها بأوجه ترجع الى
الموضوع الذي قد يحصل او لا يحصل التقاضي
بشأنه فيما بعد وانما يجوز دفعها فقط بالاوجه
الخاصة بها وحدها كما اذا اعترف المدعى عليه

هذا القيد حتى يتمكن قلم الكتاب من
استحضار ملف الدعوى

« وحيث انه مادام الامر متعلقاً في جوهره
بقلم الكتاب فانه لا يكون من العدل ان
يتحمل المستأنف مسئولية طول او قصر الزمن
الذي تستلزمه اجراءات قلم الكتاب المذكور
والظاهر ان الشارع اراد ان يعطى قلم الكتاب
يوماً كاملاً بين تاريخ القيد وتاريخ الجلسة

« وحيث ان الذي يؤيد صحة هذا الرأي
ان محكمة الاستئناف العليا لم تر ان تطبيق المادة
٣٦٣ المذكورة يقتضي ان توضع على عرائض
الاستئناف ساعة تقديمها للقيد بل اكتفت
ببيان تاريخ اليوم الذي يحصل فيه ذلك القيد
« وحيث ان محكمة الاستئناف اخذت في

بعض احكامها بالمبدأ الذي تدافع عنه وزارة
المالية وقررت فوق ذلك انه من المظالم العام
(راجع الحكم المذكور بمجلة المحاماة السنة
السادسة صفحة ٧١٦ رقم ٤٣٩)

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى وجهاً
صحيحاً في القانون للاخذ بالرأي الذي ذهب
اليه هذا الحكم بل ترى ان تطبيق المادة ٣٦٣
المذكورة لا تقتضي اكثر من قيد الاستئناف
في اليرم السابق يوم على يوم الجلسة

« وحيث انه لذلك يكون الدفع الفرعي في
غير محله ويتعين رفضه وقبول شكل الاستئناف
(قضية السيدة نزيه هاشم حسين واخر وحضر عنهم
حضرة الاستاذ راغب بك وهبه الحامي ضد وزارة المالية
وحضر عنها مندوبها حضرة توفيق افندي ابراهيم نيرة
١٢٨٨ سنة ١٩٢٦ استئناف . دائرة حضرة صاحب
الكرسي محمد شكري بك ورئيس المحكمة وبحضور حضرة
صاحبي الكرسي محمد نصار بك وسيدون كراسو بك قضاة)

وجب الرجوع الى هيئة المحكمة نفسها لاتدب
خلافه اللهم الا اذا صرح قرار المحكمة لرئيس الهيئة
بانتداب قاض اخر وليس لرئيس ولا لوكل المحكمة
الذى لم يكن عضواً في الهيئة التى اصدرت قرار
الانتداب أن ينتدب قاضياً غير القاضى الذى طرأ
عليه العذر لأنه هو خارج عن الهيئة التى نظرت
القضية وحكمت فيها بالتحقيق

المحكمة :

« حيث انه متى كان التحقيق هو من حق
المحكمة فهي وحدها التى تملك هذا الانتداب
واذا حصل مانع لمن انتدبته فهي وحدها التى
تملك ان تنتدب غيره ولكن يجب على كل
حال ان يكون المنتدب من بين قضاتها كما
تقتضى به صراحة المادة وكما هو المفهوم من
روح التشريع فان القاضى المنتدب انما يجرى
التحقيق بتفويض من الهيئة صاحبة الحق
الاصلى فى اجرائه وبتوكيل منها واذا كانت
العادة قد جرت عند ما تنتدب الهيئة احد
قضائها للتحقيق ان تنص فى قرارها على ان
لرئاسة ندب غيره عند المانع فعنى ذلك انها
خولت هذا الحق لرئيس نفس الدائرة التى
اصدرت القرار وتكون قد فوضته ايضا فى
ندب عضو اخر بدل العضو الذى قام به المانع
بدل اعادة القضية الى الهيئة نفسها لاجراء
هذا الندب

« وحيث انه لا يصح ان يتدخل فى اى
قضية اى قاض خلاف القضاة المطروحة امامهم

مثلا بالحالة التى يريد المدعى اثباتها او اذا تبين
ان الحالة المراد اثباتها غير موجودة اصلا على
الطبيعة فى الوقت الذى رفعت فيه الدعوى
بحيث لا يتسنى اثباتها ماديا حتى من الآثار التى
خلقتها الى غير ذلك من الاسباب

« وحيث ان هذا المبدأ مقرر قديما ولم
يكن فى وقت من الاوقات محل خلاف بين
رجال القانون (راجع احكام محكمة الاستئناف
المختلطة المنشورة بالمجموعة الرسمية لها السنة
الرابعة عشرة صفحة ١٠٩ والسنة السابعة
صفحة ١٥٦ والسنة الحادية والعشرين صفحة
١٤٨)

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة اول
درجة فى الاخذ بعكس هذا الرأى فى غير
محله ولذا فانه يتمين الغاء الحكم المستأنف
والقضاء للمستأنف بطلباته

قضية الشيخ محمد ابوالفتوح وحضره حضرة
الاستاذ محمد افندي حسن الحامى ضد وزارة الاوقاف
وحضر منها مندوبها حضرة الاستاذ مصطفى افندي
عبد ربه ثم وزارة المالية ثمرة ٤٢٩ سنة ١٩٢٧م تشاف
دائرة حضرات اصحاب العزة محمد شكرى بك رئيس
المحكمة ومحمد نهار بك و ابراهيم جلال بك القاضيين

٣٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

حكم تاريخه ٧ يونيه سنة ٩٢٧

حكم بالتحقيق . انتداب قاض للتحقيق . طرود
عذر . من ينتدب حلا .

القاهرة القانونية

اذا ندبت هيئة المحكمة أحد قضائها
لاجراء تحقيق ما وطراً على القاضى المنتدب عذر

قتل أو اصابة : فالمقاول الذى لا يشتغل تحت اشراف مهندس معمارى وتولى عمل بناء قد سقط ونجم عن سقوطه وفاة أشخاص واصابة آخرين يكون مسئولاً عن ذلك متى كان سقوط هذا البناء يرجع لعيب فى الفن بسبب عدم مئنته أو استعمال أدوات رديئة . وهو مسئول سواء كان هو الذى أقام البناء أو ان ذلك كان بواسطة عماله الذين لم يحسن مراقبتهم وارشادهم ليكون البناء موافقاً لأصول الفن

٣ - وثبتت مسؤولية المقاول حتى ولو تداخل المالك فى العمل ولم ينفذ المقاول الا ما أمره به المالك لان من واجب المقاول أن يمتنع عن كل عمل يخالف أصول الفن ولو أمره به المالك

٤ - الأصل عدم مسؤولية المالك اذا سلم العمل لمقاول غير انه يكون مسئولاً اذا تداخل فى العمل أو تولى الادارة بنفسه أو كان المقاول الذى اختاره مشهوراً عنه انه غير كفء

٥ - ان خطأ المجنى عليه لا يمنع مسؤولية الجانى عما ارتكبه هو من الخطأ حتى ولو كان المجنى عليه ارتكب مخالفة ترتب عليها اصابته اللهم الا اذا كان خطأ المجنى عليه جسيماً جداً لدرجة انه يمحو كل خطأ من جانب المتهم أو يخفف مسئوليته وهذا أمر موكول لفطنة وتقدير القاضى وبنسبة المسؤولية يقدر القاضى التعويض

٦ - لا يسأل المالك عن اصابة الاشخاص الذين يدخلون فى ملكه بدون اذن وكانوا

الدعوى والمعهود اليهم الفصل فيها الا بتوكيل منهم

« وبما ان رئيس المحكمة لا يملك الفصل فى دعوى غير مطروحة امام دائرته للفصل فيها فلا يملك ان ينتدب غيره لاجراء اى عمل من اعمالها وانما هذا الحق كما تقدم هو لنفس الدائرة التى امرت بالتحقيق اول رئيسها المفوض منها بذلك

(قضية حسن محمد هنان و آخر ضد عبد الجيد عثمان و آخر نمرة ١١٥٧ سنة ٩٢٦ كلى . وثلاثة حضرة صاحب المزة على زكى المرامى بك)

٣٣

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٢٧

قتل خطأ . مسئولية . اركانها . مقاول . مالك . مهندس معمارى . خطأ المجنى عليه .

القاهرة القانونية

١ - ان المادة ٢٠٢ عقوبات تناقب من قتل نفساً خطأ أو تسبب فى قتلها بغير قصد ولا تعتمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال وتقریط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح وأهم ركن لهذه الجريمة هو الخطأ بجميع صورته المبينة فى المادة على سبيل الحصر فأذا فقد هذا الركن تكون الحادثة قضاء وقدرًا ويكون الفعل غير معاقب عليه

٢ - يكون المقاول أو المالك مسئولاً جنائياً ومدنياً اذا وقع منه خطأ ما مما تقدم تسبب عنه

يعلمون بحقيقة الامكنة التي دخلوا فيها اللهم الا اذا كانت هناك اباحة صريحة أو ضمنية من المالك ففي هذه الحالة يوزع القاضى المسؤولية بنسبة خطأ كل شخص
المحكمة :

• حيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهمين واتهمتهما بأنهما في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بدائرة قسم الوايلي تسبباً بغير قصد ولا تعمد في قتل فهم ملىكه وشقيقة صليب ووديع صليب بأن كان ذلك ناشئاً عن اهمال وتفريط وعدم احتياط اذ أقاما بلكونة في منزل الاول الذى رفض أن يصنع لها الكواويل اللازمة ووضع لها الثانى التسليح ضعيفاً لا يحتمل المقاومة وفي الجزء الاسفل دون الاعلى فسقطت البلكونة بالمجنى عليهم أثناء وقوفهم فيها وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٠٢ عقوبات وقد دخل صليب افندى ملىكه مدعياً مدنياً بصفته وطلب الحكم له بتعويض ضد المتهمين المذكورين فحكمت محكمة اول درجة بالعقوبة على المتهمين وبتعويض قدره ٢٢٥٠ جنيهاً من ذلك ٢٠٠٠ جنيه للمدعى المدنى بصفته وصياً على قصر المتوفى و ٢٥٠ جنيهاً له كتعويض عن ولده المتوفى والنيابة طلبت التأيد وطلب المتهمان الغاء هذا الحكم وبراتهما مما نسب اليهما ورفض الدعوى المدنية قبالهما ودفعاً للدعوى بمحصول خطأ من المجنى عليهم لدخولهم منزل المتهم الأول بدون دعوى وقل المتهم الاول ان المتهم الثانى هو الذى نولى عملية الاسمنت المسلح بصفته مقاولاً وباشرها فهو

المسئول عن نتيجة عمله وقال الثانى انه ما كان يشتغل كقاول وانما كان متعهداً فقط توريد أنظار وان المتهم الاول هو الذى كان يدير العمل بنفسه وان من أهم أسباب سقوط البلكونة عدم وجود كواويل لها وكانت صنعت كواويل بالفعل ومنع المتهم الاول تركيبها الى آخر ما ذكر من الدفاع بالمدكرات ومحاضر الجلسات

• وحيث ان المادة ٢٠٢ عقوبات التى طلبتها النيابة وطبقها محكمة أول درجة نصت على معاقبة من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتل بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عدم احتياط وتفريط أو عن اهمال وتفريط أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وانواع اللوائح وأهم ركن لهذه الجريمة هو الخطأ فاذا فقد هذا الركن تكون الحادثة قضاء وقدرًا ويكون الفعل غير معاقب عليه وهذا الركن يعتبر موجوداً كلما نجم عن فعل ارادى نتائج لم يرد لها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر ولكنه كان في وسعه تجنبها وقد عدد الشارع صور هذا الخطأ وهى الميئة آتفاً وهى مذكورة على سبيل الحصر الا أن الفاظ القانون واسعة المعنى بحيث يمكن أن تشمل جميع صور الخطأ وأوسعها معنى عبارة عدم احتياط إذ يمكن أن يدخل فيها جميع صور الخطأ الاخرى والرعونة وعدم الاحتياط وعدم الانتباه تكون عادة حيث يقدم الشخص على عمل ولا يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام والوقاية واكثر ما يكون ذلك في الاعمال التى تصطبغ بشئ من الخطر ويكون

من واجب الفاعل مخاذرة واتقاؤه وبناء على ذلك يكون المقاول أو المالك مسئولاً جنائياً ومدنياً إذا وقع منه خطأ مما تقدم تسبب عنه الحادثة فالمقاول الذي لا يشتغل تحت إشراف مهندس معماري وتولى عمل بناء قد سقط ونجم عنه وفاة أشخاص وإصابة آخرين يكون مسئولاً عن ذلك متى كان سقوط هذا البناء يرجع لمعيب في الفن بسبب عدم متانته أو استعمال أدوات رديئة وهو مسئول سواء كان هو الذي أقام البناء أو أن ذلك كان بواسطة عماله الذين لم يحسن مراقبتهم وإرشادهم ليكون البناء موافقاً لأصول الفن ووجه الخطأ ظاهر في ذلك وقال الشراح لن يدخل في الخطأ المبين بالمادة المذكورة الجمل بالفن لأن المقاول يعتبر في هذه الحالة أنه أهمل في أن يتعلم المبادئ الأولية الضرورية لمهنته وهو مسئول أيضاً ولو لم يكن إخصائياً في العمل الذي كلف به وبأمره وخطؤه هو رعونته وعدم احتياظه حيث أنه أقدم على عمل دون أن يتخذ له عدته من وسائل الاهتمام وكان عليه أن يتمتع ويطلب إخصائياً لذلك وقضت المحاكم الفرنسية بمسئولية المقاول حتى ولو تداخل المالك في العمل ولم ينفذ المقاول إلا ما أمره به المالك ومن حيث طريقتا البناء والأدوات المستعملة حتى ولو أثبت المقاول أن المالك طلب منه إنجاز العمل في مدة قصيرة أو استعمال أدوات تخالف المعتاد واستعمالها في البناء وحصل الحادث بسبب تنفيذ هذه الرغبة وقد قالوا تأييداً لهذه المسئولية أنه من واجب المقاول أن يتمتع عن عمل يخالف أصول الفن فانباع المقاول أمر المالك في هذه الحالة هو خطأ

منه وهو رعونته وعدم تبصر في عاقبة ذلك أما المالك فالأصل عدم مسئولية إذا سلم العمل لمقاول لأنه مفروض في هذه الحالة أن غرضه من ذلك هو إخلاء نفسه من كل مسئولية خاصة بهذا العمل غير أنه يكون مسئولاً إذا تداخل في العمل أو تولى الإدارة بنفسه أو إذا كان المقاول الذي اختاره مشهوراً عنه أنه غير كفء أو غير متمرن أو أنه لم يظهر لهذا المقاول صفة ظاهرة تحمل على الثقة به وإمكان قيامه بالعمل أما إذا كان المقاول أو المهندس الذي اختاره متمركاً في العمل وأنه كان يظهر أن لديه كافة الضمانات المطلوبة فلا يسأل المالك عما يحصل من خطئهما بعد سوء الاختيار وبناء على ذلك قضت المحاكم الفرنسية بمسئولية مالك تداخل في بناء حائط ومنع المقاول من جعلها بسمك مناسب يضمن مقاومتها وصلابتها بقصد الوفرة وكان هذا المالك (بغير علم المقاول) سد فتحات كانت معدة لتصريف المياه وترتب على ذلك سقوط الحائط بسبب ضغط الماء الذي كان يحجزه هذا الحائط وقضت في هذه الحالة بمسئولية المقاول أيضاً لأنه نفذ أمراً يخالف الفن ولم يتمتع عن العمل وقضت أيضاً بمسئولية مالك منع ربط الحيطان الجديدة بحيطان الجار

« وحيث أنه عن خطأ المجنى عليهم الذي تكلم عنه الدفاع أو الاشتراك في الخطأ فإنه مما هو مسلم به أنه إذا كانت الحادثة تسببت عن فعل المجنى وحده كان مسئولاً وإذا تسبب عن فعل المجنى عليه وحده فلا مسئولية أما إذا اشترك

القانون يلزم المالك أو المفاول أن يتخذ الحيطة ضد رعوته الاشخاص الذين دخلوا محلاً خاصاً حيث لا يدخل أحد الا تحت مسؤولية نفسه وقضت بأن المجنى عليه الذي يرتكب خطأ بدخوله ورشة بها أعمال خطرة فان هذا الخطأ يخفف من خطأ المفاول الذي ترك الجمهور يدخل فيه دون أن يتخذ أى حيلة لضمان سلامة المرور المتسامح فيه وان خطأ الراكب الذي اخطأ بنزوله من الترام أثناء سيره لا يمحو مسؤولية شركة الترام التابع لها الائق الذي ثبت انه اخطأ أيضاً لمخالفته الأوامر ولكن ذلك يخفف مسؤولية هذه الشركة المدنية وغير ذلك أحكام كثيرة من هذا النوع راجع في ذلك جرسون جزء أول صحيفة نمرة ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٨٠ Dalloz C. codes annote's جزء أربعة صحيفة نمرة ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٨ و ٤٩٩ بند ١١٤ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١٣٣ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ Pandectes عدد ٥٠ صحيفة ٢٨ بند ٤١٠ وصحيفة ٣٢ بند ٤٧١ و ٤٧٣ و ٤٧٤ وصحيفة نمرة ٣٣ بند ٤٧٧ و ٤٧٨ وصحيفة ٧٧ بند ١١٢١ وصحيفة ٧٩ بند ١١٥٦ و ١١٥٧ وصحيفة ١١٠ بند ١٦٢٩ وصحيفة ١٠٦ بند ١٥٥٢ و ١٥٥٣

« وحيث انه متى تقررت هذه القواعد يجب الرجوع لوقائع الدعوى وتطبيقها على ذلك لبيان مسؤولية المتهمين

« وحيث ان الثابت من التحقيق واقوال الشهود ان المجنى عليهم في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ دخلوا منزل المتهم الاول بقصد معاينته لتأجير

الاثنان في الخطأ فانه مما هو متفق عليه من الشراح ان خطأ المجنى عليه لا يمنع مسؤولية الجاني عن ما ارتكبه هو من الخطأ حتى ولو كان المجنى عليه ارتكب مخالفة ترتب عليها اصابته ولم يرتكب مجرد خطأ وسارت الأحكام على ذلك الا أنه مع هذا فان لخطأ المجنى عليه أهمية كبرى فيجب التحقق منه إذ قد يكون هذا الخطأ جسيماً جداً لدرجة انه يمحو كل خطأ من جانب المتهم وانه في حالة ما اذا كان خطأ المجنى عليه لا يمحوا خطأ المتهم فانه على الأقل يبرر تخفيف العقوبة وكذلك التمييز والرجوع في تقدير ذلك للقاضي الذي يجب عليه ان يبحث في تأثير كل من خطأ الجاني وخطأ المجنى عليه على الحادثة فإذا تبين له ان خطأ الجاني كان السبب الهام في الحادثة بينما ان خطأ المجنى عليه لم يكن له أى تأثير في حصولها أو كان تأثير ثانوى قضى بكامل التمييز أو بتنقيصه بنسبة ذلك واذا رأى ان خطأ المجنى عليه هو السبب الاصلى في الحادثة أو على الأقل كان سبباً في جسامتها فينقص التمييز بحيث لا يحمل الجاني الا بنسبة ما يتجم من الضرر عن خطئه واذا رأى تسارباً في الخطأ فلا تمييز ولكن مسؤولية المجنى عليه الجنائية لا تزال قائمة بسبب الخطأ الحاصل منه كما تقدم وبناء على ذلك قضت المحاكم الفرنسية ان المالك لا يسأل عن اصابة الاشخاص الذين يدخلون في منزله بدون اذن وكانوا يعلمون بحقيقة الامكنة التي دخلوا فيها والتي لا يدل ظاهرها على احتمال وجود خطر منها والعلّة في ذلك انه لا يوجد

وصعدوا للدور الرابع وفيما هم باحدى البلكونات سقطت بهم وماتوا جميعاً بسبب ذلك وقد تبين من تقرير الخبير المرحوم احمد بك عزى في قضية اثبات الحالة نمرة ٢٠٤٣ سنة ١٩٢٥ وايلي وتقرير حضرة المهندس محمود افندى لاشين ومجموع اقوال الاثنين بالتحقيق وامام المحكمة ما يدل على ان سبب وقوع البلكونة يرجع لخطأ في الفن في عملية الاسمنت المسلح ولعدم وجود كوايل تحمل هذه البلكونات التي تبين ان طولها ٥ و ٢ متر في عرض ٥ و ١ متر ولا ترى المحكمة خلفاً بين اقوال الخبيرين المذكورين لأن قول احدهما وهو محمود افندى لاشين امام المحكمة انه من المحتمل عمل بلكونات بالاسمنت المسلح بدون كوايل اذا روعي في العملية المقاسات والقيود الفنية فهذا لا يمنع من ان وجود كوايل لهذه البلكونة التي ثبت ان العمل فيها لم يكن حسب اصول الفن كان ضرورياً وكان يمنع هذا الحادث وقد قرر المهندس المذكور بتقريره صراحة ان من بين الاسباب التي ادت الى السقوط عدم وجود كوايل للبلكونات موافقا المرحوم عزى بك في ذلك

• وحيث انه لا شك ان المتهم الثاني مسؤول عن ذلك لأنه هو المقاتل وليس كما يقول انه كان متعهداً احضار انقار بدايل الكشفين المتقدمين من المتهم الاول المؤرخ احدهما ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥ والثاني ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٥ حيث ورد باولهما هذه العبارة (مقابلة المعلم محمد السيد الباهي مقاول اشغال الاسمنت المسلح)

وبثانيتها هذه العبارة (عن بيان مقاس مسطح الاسمنت المسلح لسقف الدور الرابع بمنزل حضرة الشيخ عبد الجواد محمد بالسكاكيني مقابلة الاسطى محمد السيد الباهي) فهاتان العبارتان صريحتان في ان المتهم الثاني كان يعمل كمقاتل ولا يمكن القول بانه كان يجري عملية الاسمنت المسلح تحت مباشرة المتهم الاول الذي هو مزارع ولم تكن عنده اى فكرة من هذا الفن على ان اجراء المحامية على ما قدمه المتهم من العمل وليس على ما قدم من الانقار ينفي ادعاء المتهم بان ما مورته كانت قاصرة على احضار انقار وقد ظهر من التحقيق ان الادوات كانت تشتري حسب ارادته وانه كان هو الذي يختار العمال ويكلفهم بالعمل ويحاسبهم ويحضر اثناء العمل لمباشرتهم وغير ذلك من الاعمال التي تدل على انه كان يشتغل كمقاتل فهو المسئول عن نتيجة ذلك ولا يخفيه من مسئولية تداخل المالك اى المتهم الاول ومنعه تركيب الكوايل اذ كان يجب عليه الامتناع عن عمل ما يخاف اصول الفن ويفهم المالك عاقبة امره كما انه لا يقبل من هذا المتهم ما قرره بالتحقيق من انه ليس اختصاصياً في هذا الفن ولا يمكنه ان يؤديه الا تحت اشراف مهندس لأنه كان عليه ان يعرض ذلك على المالك من بادى الأمر فقدمه على هذا العمل الخطير الدقيق مع انه لا يقدر ان يقوم به بنفسه وحده حيث قرر بالصحيفة نمرة ٢٠ تحقيق النيابة ان العمل خطير ولا يمكن القيام به الا بارشاد مهندس وقوله بالصحيفة ٢٠ (انا اختصاصي في

و صعدوا للدور الرابع وفيما هم باحدى البلكونات سقطت بهم وماتوا جميعاً بسبب ذلك وقد تبين من تقرير الخبير المرحوم احمد بك عزى في قضية اثبات الحالة نمرة ٢٠٤٣ سنة ١٩٢٥ وايلي وتقرير حضرة المهندس محمود افندى لاشين ومجموع اقوال الاثنين بالتحقيق وامام المحكمة ما يدل على ان سبب وقوع البلكونة يرجع لخطأ في الفن في عملية الاسمنت المسلح ولعدم وجود كوايل تحمل هذه البلكونات التي تبين ان طولها ٥ و ٢ متر في عرض ٥ و ١ متر ولا ترى المحكمة خلفاً بين اقوال الخبيرين المذكورين لأن قول احدهما وهو محمود افندى لاشين امام المحكمة انه من المحتمل عمل بلكونات بالاسمنت المسلح بدون كوايل اذا روعي في العملية المقاسات والقيود الفنية فهذا لا يمنع من ان وجود كوايل لهذه البلكونة التي ثبت ان العمل فيها لم يكن حسب اصول الفن كان ضرورياً وكان يمنع هذا الحادث وقد قرر المهندس المذكور بتقريره صراحة ان من بين الاسباب التي ادت الى السقوط عدم وجود كوايل للبلكونات موافقا المرحوم عزى بك في ذلك

• وحيث انه لا شك ان المتهم الثاني مسؤول عن ذلك لأنه هو المقاتل وليس كما يقول انه كان متعهداً احضار انقار بدايل الكشفين المتقدمين من المتهم الاول المؤرخ احدهما ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٥ والثاني ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٥ حيث ورد باولهما هذه العبارة (مقابلة المعلم محمد السيد الباهي مقاول اشغال الاسمنت المسلح)

هذه الصنعة بواسطة المهندس الذى يرشدنى ويعمل الحساب الذى يلزم) فهو رعونة منه وعدم احتياط يجعله مسئولاً

« وحيث انه بالنسبة للمتهم الأول فلا شك انه كان مخطئاً فى امرين اولهما انه التجأ لشخص غير اخصائى فى فن التسليح وهى عملية خطيرة جداً ودقيقة جداً دون ان يلتجئ الى مهندس فنى يباشر هذه العملية تحت مسؤوليته خصوصاً وقد تبين من التحقيق ان المتهم الثانى انذ كور الذى قام بتنفيذ هذه العملية كان نجاراً فى الاصل ثم تجراً وسار فى عملية الاسمنت المسلح كما قرر ذلك بالتحقيق وثانيهما تداخله فى العمل فعلاً ومنعه تركيب الكوابيل التى كانت اعدت لحل البلكونات وكان ذلك من اسباب سقوط البلكونة وحصول الحادثة كما ثبت ذلك من التحقيق

« وحيث انه بناء على ذلك يكون كل من المتهمين مسئولاً جنائياً ومدنياً طبقاً للقواعد السابق يانها

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف فى محله فيما يختص بالثبوت ويتعين معاقبة المتهمين بالمادة ٢٠٢ عقوبات لاتهامهما باثهما فى الزمان والمكان المذكورين اتفاقاً تسبباً بغير قصد ولا تعمد فى قتل فهم ملىكه وشفيقه صليب ووديع صليب وكان ذلك اشتكاً عن اهمال وعدم احتياط ورعونة حيث كلف المتهم الأول الثانى بعملية الاسمنت المسلح مع انه لم يعرف عنه انه اخصائى فى هذا العمل ولا يمكنه مباشرة بدون

اشراف مهندس ثم تداخل المتهم الاول المذكور فى العمل ومنع تركيب الكوابيل التى كانت اعدت لحل البلكونة ولأن المتهم الثانى قام بهذه العملية بنظر اشرف مهندس وجأت مخالفة لاصول الفن وقد تسبب عن ذلك كله سقوط احدى بلكونات المنزل ووفاء المجنى عليهم المذكورين

« وحيث انه فيما يختص بالعقوبة والتعويض المطلوب فانه لم يثبت من التحقيق ان المتهم الاول كان اعد منزله فعلاً للايجار والظاهر ان المجنى عليهم دخلوا من تلقاء انفسهم بدون دعوة بذلك فى هذا المنزل بقصد المعاينة وكان اذ ذاك لا يزال باقياً بعض اعمال ومن المحتمل كثيراً ان المتهم الاول اى المالك كان يأخذ الحيلة قبل اعداد المنزل للايجار فيطلب مهندساً فنياً فى نهاية العمل للتحقيق من سلامة المنزل وامكان اعداده للايجار لهذا ترى المحكمة ان المجنى عليهم كانوا مخطئين لدخولهم المنزل بغير دعوة قبل اتمامه الا ان هذا الخطأ لا يمنع مسؤولية المالك (المتهم الاول) الذى يظهر انه كان يعلم بتردد بعض الزائرين من تلقاء انفسهم ويتسامح فى ذلك اذ لم يتخذ اى حيلة لمنعهم حتى ينهى من الاعمال الباقية ويعد منزله للايجار ونظراً لهذا الاشتراك فى الخطأ ترى المحكمة تخفيف العقوبة بالنسبة للمتهمين والاكتفاء بتغريم المتهم الاول ٢٠ جنيه وحبس الثانى ستة شهور مع الشغل مع تعديل التعويض ايضا

بهذا الايجار او فقد احد الطرفين اهلية التعاقد لأن العقد الجديد اساسه رضا المتعاقدين كسائر العقود وهذا الرضا الضمني الذي افترضه الشارع باستمرار وضع يد المستأجر قد اتفق لما تقدم

٢ - يتفرع عن كل هذا انه اذا اجر جملة شركاء على الشيوع العين المؤجرة لشخص ثم انذره احد الشركاء بعدم رغبته في تجديد العقد كفى لعدم التجديد ويجب على المستأجر اخلاء العين المؤجرة لا عن نصيب المالك النذر فقط بل يجب عليه اخلاؤها كلها لأن تجديد العقد مثل انشائه يجب ان تتوفر فيه كل الشروط اللازمة لصحة العقد ومن المسلم به ان الشريك على الشيوع لا يملك ان يتفرد بتأجير العين المشتركة الا برضا باقي الشركاء صراحة او ضمناً واذا اتفق هذا الرضا استحال التأجير، وانذار احد الشركاء لم يكن لهو العقد بل لمنع تجديده وليس للمستأجر ان يرتكن على رضا بعض الشركاء للتمسك بتجديد العقد واستمرار حيازته لكل العين المؤجرة

المحكمة.

« حيث ان البند الاول من عقد الايجار نص على ان مدته لسنة واحدة من اول نوفمبر سنة ١٩١٦ لغاية اكتوبر سنة ١٩١٧ ونص البند الثاني على انه اذا لم يحصل تنبيه من احد الطرفين قبل نهاية المدة المذكورة بشهرين فتجدد لمدة ستة شهور فقط لحين حصول التنبيه المحكى عنه ونصت المادة الثالثة على ان الاجرة المتفق

وتقدير ١٢٠٠ جنيه للمدعى بصفته وصياً على القصر و ٢٠٠ جنيه له بصفته الشخصية

(قضية النيابة وصليب افندي ملك مدعى مدني وحضرته حضرة الاستاذ رافع افندي اسكندر المحامي ضد عبد الجواد البحيري وآخر وحضر عن الاول حضرة الاستاذ ابراهيم بك الهلباوي المحامي وعن الثاني حضرة الاستاذ ولیم مكرم عبيد افندي المحامي مرة ١٩٤٩ سنة ٩٢٧ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة مصطفى رشدي بك وحسن مراد بك واحمد قواد انور بك قضاة وبحضرة حضرة زكي حبيب بك وكيل النيابة)

٣٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧

اجرة . تجديدهما . عقد جديد . اجارة صادرة من عموم الشركاء . عدم رغبة احد الشركاء في التجديد .

القاعة القانونية

١ - تجديد عقد الاجارة باستمرار وضع يد المستأجر على العين المؤجرة هو في الواقع عقد جديد يختلف عن العقد الأول ويستمد وجوده القانوني من رضا المتعاقدين الضمني بعد نهاية العقد الأول فهو ليس استمراراً للعقد الأول ولكنه عقد جديد مستقل عنه حتى ان الضمانات التي كانت للعقد الأول لا تكون للعقد الجديد . واذا اتفق هذا الرضا الضمني بأي شكل من الاشكال فلا تتجدد الاجارة مهما طال وضع يد المستأجر ويعتبر في هذه الحالة غاصباً كما اذا نص على ذلك صراحة في العقد او أنذر المؤجر المستأجر بعدم تجديد العقد بعد نهاية المدة او اجر المالك العين لشخص آخر ولو لم يعلم المستأجر

عليها هي ١٩٢٢ جنيهاً في السنة ثم زاد بالفعل الى ٢٤ جنيه في الشهر

« وحيث انه لعدم حصول التنبيه المذكور صار العقد يتجدد واستمر المستأنف واضعاً يده الى ان أنذره المستأنف ضدهم في اول سبتمبر سنة ١٩٢٦ بحمل الاجرة ستون جنيهاً شهرياً من اول سبتمبر المذكور وان يكون الدفع مقدماً في اول كل شهر والا ينبه عليه بان يحل المنزل في ظرف شهر من تاريخ الانذار المذكور . فرد عليهم المستأنف بانذار مؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بأن انذارهم غير قانوني لان العقد يتجدد لعدم التنبيه قبل نهاية المدة بشهرين ولانهم وهم لا يملكون الا جزءاً على المشاع ليس لهم طلب اخلاء كل المنزل كما لا يملكون طلب اخلاء حصتهم وحدها لأن الاخلاء على الشيوع مستحيل قانوناً

« وحيث انه في الواقع فانه طبقاً للبند الاول من العقد فانه ان لم يحصل التنبيه قبل نهاية مدته بشهرين فانه يتجدد لسنة أشهر فقط لحين حصول التنبيه المذكور وهذه العبارة تفيد ان العقد يتجدد لسنة أشهر ستة اشهر ان لم يحصل التنبيه قبل نهاية كل ستة اشهر بشهرين

« وحيث ان الستة اشهر تبتدىء في اول نوفمبر واول ابريل من كل سنة

« وحيث انه متى كان الايجار لمدة معينة فانه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء تلك المدة بدون احتياج لتنبيه بالاخلاء (مادة ٣٨٥ مدني) ومع ذلك اذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار

متفقاً بالشيء برضاء المؤجر اعتبر ذلك تجديدًا للايجار بعين الشروط السابقة الا المدة فانها تكون المدة المتعاقبة (مادة ٣٨٦)

« وحيث انه اشترط في العقد الأصلي انه ان لم يحصل التنبيه بالاخلاء قبل نهاية مدته بشهرين يتجدد لسنة اشهر ستة اشهر الى ان يحصل هذا التنبيه

« وحيث ان معنى هذا النص ان الطرفين اتفقا على ان تكون علامة الرضاء بالتجديد هو السكوت عن الانذار قبل انتهاء المدة بشهرين وان عدم الرضاء يجب تبليغه بالانذار فيبعد ان كان القانون يستتج الرضاء من استمرار وضع يد المؤجر اتفاقاً على استنتاجه من عدم حصول الانذار الذي اصبحت هو الدليل في نظرهما على عدم الرضاء

« وحيث ان تجديد العقد هو في الواقع عقد جديد يختلف عن العقد الاول ويستمر وجوده من رضاء المتعاقدين الضمني بعد نهاية العقد الاول فهو ليس استمراراً للعقد الاول ولكنه عقد جديد مستقل عنه حتى ان الضمانات التي كانت للعقد الاول لا تكون للعقد الجديد واذا اتفق هذا الرضاء الضمني بأي شكل من الاشكال فلا يتجدد الايجار . مهما طال وضع يد المستأجر بل يكون غاصباً كما اذا نص على ذلك صراحة في العقد او اذا انذر المؤجر المستأجر بعدم تجديد العقد بعد نهاية المدة او اذا اجر العين لشخص آخر ولو لم يعلم المستأجر بهذا الايجار او اذا كان احد الطرفين قد اهلته لأن العقد الجديد اسامه

رضاء المتعاقدين كسائر العقود وهذا الرضاء الضمني الذي افترضه الشارع باستمرار وضع يد المستأجر قد اتفق بما تقدم

« وحيث ان في حالتنا فان العقد حصل اولاً من الحارس الذي كان ينوب عن جميع الشركاء وتجدد مراراً بسكوتهم وعدم اعتراضهم الى أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ فأندر المستأنف عليهم وهم بعض الشركاء واصحاب النصيب الاكبر المستأنف بأنهم لا يوافقون على تجديد الايجار الا على اساس ستين جنيهاً شهرياً لعموم المنزل وخيروا المستأنف بين قبول تجديد الايجار بهذه القيمة او اخلاء المنزل ولم يكن للمستأنف الا قبول احد هذين الأمرين

« وحيث ان هذا الانذار حصل في اول سبتمبر والستة اشهر تنتهي في آخر اكتوبر فيكون حصل قبلها يشهرين طبقاً لنص العقد فيسرى مفعوله من اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ وكان يجب على المستأنف اما ان يخلى المنزل في آخر اكتوبر او تحتسب عليه الاجرة بواقع ستين جنيهاً في الشهر وانه ولو ان المستأنف عليهم نبهوا على المستأنف في الانذار بأنه ان لم يقبل الاجرة التي حددوها فعليه إخلاء المنزل في بحر شهر من تاريخ الانذار مع ان العقد يقضى بحصول التنبيه قبل نهاية المدة بشهرين الا ان ذلك لا يترتب عليه بطلان الانذار نفسه بل كل ما يترتب عليه ان يكون للمستأنف الميعاد القانوني للأخلاء بصرف النظر عن الميعاد المضروب في الانذار ويكون له ان يستمر لغاية آخر اكتوبر

« وحيث ان القول بأن المنزل مملوك للمستأنف عليهم وغيرهم على المشاع فلا يملك المستأنف عليهم الاتفراد بإخراج المستأنف من كل المنزل لأنهم لا يملكون الا جزءاً منه ولا من نصيبهم فقط لانه مشاع وغير محدد هو قول غير مقبول لانه كما تقدم فان العقد الأصلي كان لمدة سنة وصار يتجدد كل ستة اشهر بعقد جديد ضمنى مستقلاً عن العقد الاول وتجديد العقد مثل انشائه فيجب ان تتوفر فيه كل الشروط اللازمة لصحة العقد ومن المسلم به ان الشريك على المشاع لا يملك ان يتفرد بتأجير العين المشتركة الا برضاء باقي الشركاء صراحة او ضمناً واذا اتفق هذا لرضاء استحالة التأجير وفي حالتنا فان المستأنف عليهم اندروا المستأنف بأنهم لا يقبلون التجديد الا باجرة معينة لم يقبها المستأنف فحق لم اخراجه والانذار المذكور لم يكن لهو العقد بل لمنع تجديده فليس للمستأنف ان يرتكن على رضاء بعض الشركاء للتمسك بتجديد العقد واستمرار حيازته لكل المنزل

« وحيث انه وان كان المستأنف عليهم لم يطلبوا في هذه الدعوى الا اخلاء حصتهم البالغ قدرها ١٢ من ١٦ ط الا ان الاخلاء هنا لا يمكن ان يتجزأ فإخلاء هذه الحصة يتضمن حتماً اخلاء كل المنزل لان الحصة المذكورة مشاعة وغير مفرزة فلا يمكن اخلاؤها وحدها « وحيث انه لهذه الأسباب وبهذا المعنى

الدفع بأن القانون المذكور ولو انه النى الا ان الحق المطالب به قد وجد قبل الغائه فاصبح حقاً مكتسباً وقد اخذت المحكمة الجزئية بهذا الرأى وحكمت بالزام المستأنف بأن يرد لهما ما استولى عليه منها زيادة عن الاجرة المحددة طبقاً لهذا القانون .

« وحيث انه لاجل الفصل فى اى الرايين هو الارجح والاقرب لروح التشريع يتعين البحث فيما اذا كان من الجائز قانوناً تطبيق احكام قانون بعد الغائه اذا كان الحق المطالب به بمقتضى احكام هذا القانون قد وجد قبل هذه الالغاء

« وحيث ان الاصل فى اصدار هذا القانون كانت ضرورة قصوى وحالة وقتية هى اذمة المساكن التى وجدت عقب الحرب العالمية واختلال المعاملات الاقتصادية مما ترتب عليه تجاوز الملاك الحدود المعقولة فى تقدير اجور املاكهم حتى بلغت حداً فاحشاً فرأى الشارع رحمة بالناس ودفعاً للظلم غل ايدى الملاك عن استعمال حقوقهم كاملة مع مستأجريهم بارهاقهم بطلب ما يشاؤون من الاجور أو اخراجهم من مساكنهم بلا مبرر قانونى فسن القانون السابق الذكر الذى اعطى للمستأجر الحق فى ان يسترد من المؤجر ما يكون قد دفعه اليه زيادة عن الأيجار الذى يحدده هذا القانون بناء على قواعد خاصة

« وحيث ان القوانين الاستثنائية من شأنها تقييد حرية الناس فى استعمال الحقوق المحولة لهم بمقتضى القانون العام فهى قوانين

يكون الحكم الابتدائى فى محله ويتعين تأييده (قضية صاحب الدولة الشريف على باشا عبد الله امير مكة سابقاً وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد اقتدى ابو الخير المحامى ضد محمد اقتدى عبد النى واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ اسكندر اقتدى ميخائيل المحامى نمرة ٧٩٨ سنة ١٩٢٧ استئناف . دائرة حضرات اصحاب العزة على زكى المرامى بك وكيل المحكمة وعبد الحميد ابراهيم بك و ابراهيم جلال بك قضاة)

٣٥

محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اجابة . قانون تقييد اجور الامكنة . دعوى استرداد مادفع زيادة

القاعدة القانونية

لا يجوز للمستأجرين بعد الغاء القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ الخاص بتقييد اجور الامكنة ان يرفعوا قضايا يرد مادفعوه زيادة على النصاب القانونى حسب نصوص القانون نمرة ٤ عن مدة كان فيها هذا القانون معمولاً به وذلك لاسباب عدة تشريعية وقضائية وقانونية اساسها مبدأ عدم سريان القوانين على الماضى المحكمة :

« حيث ان المستأنف طلب اصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً رفضها واستند فى طلبه الاصلى على أن قانون أجور الامكنة (وهو القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١) قد النى قبل رفع الدعوى . وقد رد المستأنف عليهما على هذا

ضرورة ولذلك جرى الشارع عند سن هذه القوانين بتضييق مدى احكامها الى الحد الأقصى وقصرها على ما هو ضروري جداً حتى تنزل الاسباب التي قضت إصدارها فنزل معها

« وحيث ان الشارع المصرى سار على هذا المبدأ عند سنه قانون أجور الامكنة فنص في المادة الاولى منه (فقرة اخيره) بأنه يجوز لكل مستأجر جديد ان ينازع المؤجر فى الزامه بالأجرة ذات القيمة الخاصة فى بحر ثلاثة شهور من وضع يده على الامكنة المؤجرة وفى المادة التاسعة على انه اذا لم يكن بالسكن المفروشات اللائقة يجوز للمستأجر نقص الاجرة الاضافية بشرط ان يرفع دعواه فى ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ وضع يده وفى المادة ١٦ نص على انه يجوز للمستأجر اذا كانت الاجرة قد زيدت بعد تاريخ نشر هذا القانون اكثر من ٥٠ فى المائة أن يلجأ الى القضاء فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على العقد الجديد فيطلب من المحكمة تحديد الاجرة التى يجب عليه دفعها .

« وحيث انه متى تقرر ذلك لا يكون من المعقول ان المشرع يقيد المستأجر فى منازعة المؤجر فى الامور المتقدمة فى مواعيد مبينة ومحددة ويتركه حراً فى مقاضاته فى امر آخر لا يخرج عن موضوعها كطالبته للمالك برد ما دفعه زيادة عن الأجرة بمقتضى احكام القانون المشار اليه بل يظهر ان الشارع قصد ان يكون للمستأجر هذا الحق طالما هو شاغل للعقار المؤجر وطالما كان قانون اجور الامكنة معمولاً به (وقد حكمت

بعض المحاكم بأنه اذا اخلا المستأجر العقار المؤجر لا يكون له الحق فى استرداد ما يكون قد دفعه زيادة عن الاجرة القانونية وبذت حكماً على انه بمجرد اخلاء العين المؤجرة تنقطع العلاقة السببية بين المتعاقدين وتصبح كأنها لم تكن) وتعليل ذلك كما تقدم هو ان الشارع اراد ان يضيق دائرة التقاضى بين المالك والمستأجر بقدر الاستطاعة حتى لا يتبادى الناس ويكثر من رفع دعاوى فى امور لم توجد الا لدفع ضرر وقتى والسكوت عنها بعد المواعيد المحددة فى القانون الخاص بها يدل على الرضى بها :

« وحيث ان المحكمة ترى انه لا يجوز للمستأجرين بعد إلغاء القانون غمرة ٤ سنة ١٩٢١ ان يرفعوا قضايا برد ما دفع زيادة عن النصاب القانونى حسب نصوص القانون غمرة ٤ عن مدة كان فيها هذا القانون معمولاً به لأسباب تشريعية وقضائية وقانونية اساسها مبدأ عدم سريان القوانين على الماضى :

« وحيث انه فيما يختص بالاصطلاح التشريعى يجب ملاحظة (١) ان قوة قانون ما بعد ان اصبح العمل به لاغياً يصح اعدامها بإرادة المشرع نفسه اما صراحة بأن ينص فى باب احكامه المؤقتة ان القانون الجديد ينطبق على ما يكون قد تقرر من العلاقات اثناء سريان القانون الملغى واما ضمناً عند ما يقول الشارع صراحة ان القانون الجديد ينطبق على الوقائع السابقة لنشره وعند ما يكون الشارع نظم القوة للقانون القديم ليصير القانون الجديد معمولاً به

الاخلاء فيما يختص بصغار المستأجرين اى ان هذا المرسوم ذكر شيئاً فيما يختص بالاخلاء ولكنه جاء صامتا ساكتا فيما يتعلق بنصاب الاجور ولا يمكن ان يفسر هذا السكوت الا بأن واضع المرسوم اراد أن يعود القانون العام الى وجوده

• وحيث انه فيما يختص بالاصطلاح القضائي يجب ملاحظة :

(١) انه على حسب المادة الثالثة من القانون غمرة ٤ سنة ٩٢١ كان حق المستأجر في مطالبة المؤجر بما يزيد عن اجرة سنة ٩١٤ مضافاً اليها المائة خمسين معلقاً على مطالبته قضائياً امام المحكمة لتتحقق هذه مما اذا كان الطلب على اساس ام على غير اساس

(ب) - انه قبل أن تقضى المحكمة برد الفرق يجب عليها تعديل نصوص عقد الايجار وتحديد الاجرة التي يلزم بها المستأجر أولاً بمعنى انها تدخل عناصر جديدة في عقد الايجار بتحديد مقدار الاجرة وهذا ما تنقضي به المادتان ١٦ و ١٨ من القانون غمرة ٤ سنة ١٩٢١ وهو ما جرى عليه حضرات القضاة في احكامهم التي قضى فيها بألزام المؤجرين برد زيادة الاجرة

(ج) - واذن يكون من المحقق ان الاحكام القاضية برد الاجور هي احكام انشائية تقرر فيها المحكمة نفسها العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما يتعلق بالاجرة

(د) - يترتب على ذلك ان جميع الدعاوى الخاصة بتخفيض الايجارات والتي ترفع بعد الغاء القانون الذى منح المحاكم قوة تعديل عقود

حيث يفترض ان الشارع اراد ان يكون القانون الجديد منطبقاً مباشرة على الحوادث السابقة وكذلك تكون الحال عند ما يكون القانون القديم انشئ بطريقة يفهم منها ان الشارع لم يرد ان يجعل له (القانون القديم) قوة ما بعد ان صار القانون الجديد الذى شرحه مقررراً (انظر كتاب مزايا القانون المدنى الطليانى الجزء الاول صحيفة ٣٧٠) (ب) ان الظروف التى صدر فيها القانون غمرة ٤ سنة ٩٢١ والتى حدثت بالشارع ان يقرر فى المرسوم الصادر فى ١٣ يونيه سنة ٩٢٥ وفيه القانون غمرة ٤ واحلال القانون محله كل ذلك يجعل من رأى المحكمة ان الشارع لم يرد منع هذا الحق الاجبارى وهو الذى منحه القانون غمرة ٤ سنة ٩٢١ للمستأجرين رفع قضايا برد ما دفعوه زيادة على النصاب بعد الغاء هذا القانون وذلك للسببين الآتيين :

اولا - لأن القانون غمرة ٤ هو قانون وقى صدر لمدة محدودة هي سنة واحدة وتجدد لمدة معينة عن سنة فى كل مرة لحين الغائه فى يونيه سنة ٩٢٥ وحينئذ لا يمكن افتراض ان الشارع اراد ان لا يكون للمستأجرين بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الغائه الحق فى التمتع بما جاء فيه من المنح التى اوجبتها الظروف الاستثنائية التى اوجدتها ازمة المساكن وارتفاع الاجور

ثانياً - قرر المرسوم الصادر فى ١٣ يونيه سنة ٩٢٥ وقية القانون غمرة ٤ سنة ٩٢١ واحلال القانون العام مكانه وقرر ايضاً مؤقتاً بيان احوال

من المؤكد أن القانون المذكور سيبطل العمل به من ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« وحيث أنه من جميع ما تقدم يكون الطلب الاصلى الذي طلبه المستأنف في محله ويتعين الحكم له به كما يتعين إلغاء الحكم المستأنف بلا حاجة لبحث الموضوع الاصلى

قضية محمد بك حسين ضد سليمان افندى حنى واخرى
نمرة ٢٠٥ سنة ١٩٢٦ استئناف دائرة حضرة صاحب العزة
محمد بك على سرور وكيل المحكمة وبحضور القاضيين
يوسف شهدي بك ومحمد افندى نصر الدين زغلول)

٣٦

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

بيع . عقد عرق ابتدائي . جواز طلب صحت
ونفاذ البيع

القاعدة القانونية

ان القضاء سار في احكامه على جواز
الحكم بصحة ونفاذ البيع ولو حصل عرفيا
وابتدائيا اذا تحققت امتناع البائع بمقد ابتدائي عن
امضاء العقد النهائي
المحكمة :

« من حيث ان المدعين يرتكبون في
دعواهم على عقد البيع الابتدائي الصادر لهم
من المدعى عليه بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٦
والذى نص فيه على تحديد يوم ١٥ فبراير
سنة ١٩٢٦ لتحرير عقد البيع النهائي :

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على
الانذار الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ ان
المدعى عليه انذر بالحضور في اليوم الثاني
للتوقيع على عقد البيع ولم يحضر كما يدل على

الايجازات تكون غير مقبولة لانه في الوقت الذى
ترفع اليها هذه الدعاوى لم يعد لها ما كان من تلك
السلطة التى لا يقرها القانون العام ولأن المحاكم
لا يمكن أن تستمد سلطة اختصاصها من قانون
لا وجود له :

« وحيث انه فيما يختص بالاصطلاح القانونى
بمعناه الحقيقي يجب ملاحظة

(١) - ان رد زيادة الاجور المنصوص
عنه في المادة الثالثة من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢٢
« ودخولها في مال المستأجر باعتبارها حقاً
مكنسباً » بتوقف أولاً على ان تكون هناك
دعوى رفعت برد الفرق وثانياً على أن يكون
للمحكمة سلطة تعديل قانون الأيجار فاذا لم يرفع
المستأجر أمره الى المحكمة فيما خوله اياه القانون وقت
أن كان سارياً فليس له الحق في ارغام المحكمة
على التدخل :

(ب) - ولان المحكمة لا يمكنها التدخل
بتحديد الاجرة وتعديل عقد الايجار فان هذا
العقد يبقى سارياً كما هو متفق عليه بين الطرفين
حتى اذا زادت الاجرة عن النصاب القانونى
حسب القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ :

(ج) - ان سكوت المستأجرين وعدم
قيامهم برفع دعاوى تحديد الاجرة أثناء قيام
القانون نمرة ٤ يعتبر منهم اقراراً بأن الاجرة
المتفق عليها ليس مبالغاً فيها وانه تنازل عن كل
مطالبة تتعلق بذلك خصوصاً وانهم يعلمون قبل
إلغاء القانون نمرة ٤ بزمان طويل أن تجديده أمر
متنازع عليه وانه منذ ١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ اصبح

ذلك الشهادة المسجلة تسجيلاً تاريخياً في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦

« وحيث ان المدعى عليه يرتكن على ان المدعين لم يدفعوا مبلغ العربون الموضح بعقد البيع وأنه باق في ذمتهم مبلغ ١٠٠ جنيه بمقتضى ايصال يستحق الدفع في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٦ ومحرر على والد المدعين ولا نزاع في انه لا يسوغ له قانوناً الامتناع عن التوقيع على العقد النهائي وهو شأنه في المطالبة بما يستحقه من الثمن

» ومن حيث ان القضاء مار في احكامه على جواز الحكم بصحة وتفاذ البيع اذا تحقق امتناع البائع بمقد ابتدائي عن امضاء العقد النهائي (يراجع الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٦ والمنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة العدد الثامن صحيفة بكرة ٧٣٤ ومن ثم يتعين الحكم للمدعين بطلباتهم الاصلية

(قضية احمد قطب واخرين وحضرة الاستاذ محمد فتدي نجيب محمد المحامي ضد عبد النبي نعمت الله بكرة ٢٣٩ كلى سنة ١٩٢٦ دائرة حضرات اصحاب البزة محمد عبد الوهاب بك ومقصود بك قوسه ورياض بك رزق الله قضاء)

٣٧

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

حجز اداري . امر اداري . اختصاص المحاكم . مادة ١٥ :لائحة الترتيب . سكك زراعية . نفقة ترميم . القناطر والبرايخ السومية .

القاعدة القانونية

١ - ان الحجز الاداري الذي يتوقع

استنادا الى قانون السكك الزراعية هو من قبيل الاوامر المتعلقة بالادارة التي ليس للمحاكم الاهلية ان تلغيها اوان تأمر بايقاف تنفيذها طبقاً لحكم المادة ١٥ : من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ٢ - اذا كانت القنطرة او البرايخ او

السحارة المراد ترميمها واقعة على مصرف عمومي او ترعة عمومية فتكون الحكومة ملزمة بمصاريف ترميمها . اما اذا كانت واقعة على مسقة خصوصية او مصرف خصوصي كان الاهالي المتفعون بها ملزمين بتلك المصاريف عملاً بحكم المادة السادسة من قانون السكك الزراعية الصادر به الامر العالي الرقيم ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ المحكمة :

« من حيث ان المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قد نصت صراحة على انه ليس لهذه المحاكم ان تلغي اي امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه

» وحيث ان الحجز المراد الغاؤه انما توقع ادارياً استناداً الى قانون السكك الزراعية فليس اذاً من اختصاص المحاكم الاهلية ان تلغيه او ان تأمر بايقاف تنفيذه ويتعين بناء على ذلك تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لهذا الطلب

« وحيث انه بالنسبة للطلب الثاني وهو الخاص بالتعويض فان اساسه قول المستأنف انه لم يكن ملزماً بتلك المصاريف التي توقع الحجز وفاء لها وبغير وجه حق

« وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في

ان تلك المصاريف انما صرفت في سبيل ترميم
برنج واقع على مسقى ميت غريطة

« وحيث ان المادة السادسة من قانون
السكك الزراعية الصادر به الامر العالى الرقم ٣
نوفبر سنة ١٨٩٠ قد تناولت بيان من الملتزم
بمصاريف الترميمات اللازمة للسكك الزراعية
والقناطر المقامة على الترع والمصارف فقررت
بالشق الاول منها ان الترميمات الدورية اللازمة
للسكك الزراعية والقناطر المقامة على الترع او
المصارف العمومية او العلامات الكيلومترية
انما تعمل على مصاريف الحكومة خاصة كما
الزمت في الشق الثانى منها ارباب القناطر
والبرنج او السحارات المجمولة لمروى مجار او
مصارف خصوصية باجراء الترميمات التى تلزم
لها والا اجريت بمصاريف تحصل منهم اداريا
طبقا لاحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس
سنة ١٨٨٠ . وبعبارة اخرى فقد فرقت المادة
المذكورة بين ما اذا كانت القنطرة او البرنج
او السحارة المراد ترميمها واقعة على مصرف
او ترعة عمومية حتى تكون الحكومة ملزمة
بمصاريف ترميمها وبين ما اذا كانت واقعة على
مسقى او مصرف خصوصية حيث يكون
الاهالى المنتفعون بها ملزمين بتلك المصاريف
« وحيث انه لا محل بعد ذلك للرجوع
الى المادة الخامسة من القانون المذكور وهى
خاصة بحالة ما اذا اريد انشاء او اقامة قنطرة
او برنج او سحارات على الترع او المصارف
عمومية كانت او خصوصية حيث تكون
الحكومة ملزمة بكافة المصاريف اللازمة لذلك

الا اذا كانت تلك القناطر والسحارات والبرنج
اللازمة لمجارى المياه والمصارف الخصوصية
اريد عملها بعد انشاء السكك حيث يكلف بها
اهالى النواحي والافراد الذين يكونون قد طلبوا
اقامتها اى الاهالى الذين ينتفعون بها وهى
احوال لا تنطبق على ظروف الدعوى الحالية
التي ترجع الى مصاريف الترميمات

« وحيث انه تبين من الاطلاع على تقرير
الخبير الذى تدبته هذه المحكمة ان مسقى
ميت غريطة خصوصية وان الاطيان التى تروى
منها خاصة باهالى ميت غريطة ومن بينهم
المستأنف وان مساحة الاطيان التى تروى منها
١٤٠ قيراطا و ٢٨٢ فداناً منها ٢٠ سهماً وقيراطان
و ٢٠٠ فدان للمستأنف خاصة والباقي لاهالى
ميت غريطة وان المسقى المذكورة لا تروى لاهالى
اخرى للرى منها سوى زمام ميت غريطة فهى
اذاً خصوصية بحكم المادة الثانية من الامر العالى
الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

« وحيث انه لذلك وجب ان يكون
الاهالى المنتفعون بهذه المسقى ملزمين بمصاريف
الترميمات التى صرفت على البرنج موضوع النزاع
ووجب اذاً اعتبار المستأنف مسئولاً عن
نصيبه فى تلك المصاريف ولا محل بعد ذلك
للقول بان الحجز الادارى الذى توقع وفاء
لهذا النصيب قد توقع بغير وجه حق ويتعين
بناء على ذلك تأييد الحكم المستأنف

(قضية حسن بك حسن عبد الله ضد مديرية الدقهلية
نمرة ٤٢١ استئناف سنة ١٩٢٤ . دائرة حضرات
اصحاب العزة الياس بك حنين وكامل بك الباراني واحد
افتدى زكى البهنسى قضاة)

٣٨

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦

استئناف . نصاب . جنح . مادة ١٧٥ جنابات

القاعدة القانونية

ان المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات اباحت للمحكوم عليه حق استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنح بدون قيد ولا شرط فله ان يستأنف الحكم ولو لم يحكم عليه إلا بتعويض ٢٥ جنيتها أو أقل أو بالمصاريف المحكمة :

« من حيث ان الحكم المستأنف قضى ببراءة المتهمين وبالزامهم بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني ما طلبوه من التعويض وقدره خمسة وعشرين جنيتها فاستأنفه المحكوم عليهم وخدم » وحيث ان المدعين دفعوا بعدم جواز الاستئناف لانه يتناول دعوى مدنية قيمتها دون المبلغ الذي يجوز استئنافه طبقا لقانون المرافعات المعدل

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان الاصل في الاحكام جواز استئنافها والمنع استثناء »

« وحيث ان المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات اباحت للمحكوم عليه حق استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنح بدون قيد ولا شرط فله ان يستأنف ولو لم يحكم عليه

الا بالتعويض او بالمصاريف » راجع ايضا جرائعولان تحقيق جنابات جزء ٢ ص ٢٨ والخاصية »

« وحيث انه من المسلم انه في حالة الحكم بادانة المتهم وبالزامه بتعويض يكون الاستئناف جائزا بالنسبة للدعوى المدنية مهما قلت قيمتها فيجوز رفضها او تعديل الحكم » حكم النقض الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ مج ٩ ص ٢٤٨ والزقازيق حكم استئنافي ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ مج ٩ ص ١١٥ « ولا مبرر للفرقة بين هذه الحالة وحالة الحكم بالبراءة مع الاثام بالتعويض لان المادة ١٧٥ جنابات طامة مطلقة وقد اجازت الاستئناف للمحكوم عليه "le prevenu" وهو كل من حكم عليه في مادة جنائية بشيء كتعويض او مصاريف ولم تقصر حق الاستئناف على المحكوم بادانته "le condamné"

« وحيث ان الشارع الفرنسي استعمل كلمة : "prevenu" في المادة ٢٠٢ جنابات وجراه الشارع المصري في ذلك وقال شراح ذلك القانون ان المراد بها المحكوم عليهم اطلاقا على عكس ما كان يقضى به قانون ٣ بردمير السنة الرابعة من حصر حق الاستئناف فيمن حكم بادانتهم وعلى ذلك يجوز لمن حكم ببراءتهم وبالزامهم بالمصاريف او برفض ما طلبوه من التعويض ان يستأنفوا كما يجوز ذلك لمن حكم ببراءتهم بناء على ان لا عقاب قانونا كمن يسرق مال زوجته مثلا فله ان يستأنف حكم البراءة

ليتوصل الى اثبات عدم ارتكاب الفعل «راجع
في كل ذلك تعليقات دالوز على المادة ٢٠٢
جنايات»

«وحيث ان الشارع المصرى وضع قيودا
للمدعين بالحقوق المدنية والمسؤولين عنها في
المادة ١٧٦ جنايات وليس المتهم واحدا من
هؤلاء فينبغي قصر هذه القيود على من
وضعت لهم

«وحيث ان الاعتراض بأن المصلحة هنا
مدنية محضة غير وجيه لان الاجراءات
الجنائية هي المعمول بها دون سواها فلا يقبل
الاستئناف الا بتقرير في قلم الكتاب وفي
خلال عشرة ايام ولا ينظر الا امام محكمة
الجنح بهيئة استئنافية باعتبار الحكم المستأنف
صادرا في مادة جنحة

«وحيث ان هذه الاجراءات بالذات يجب
اتباعها بالنسبة للمدعي بالحقوق المدنية التى
لا يجوز ان يتعدى استئنافه هذه الحقوق
«وحيث انه مما يؤيد ذلك ان المادة
٢٠٢ جنايات فرنسي اطلقت حق الاستئناف
حتى بالنسبة للمدعين بالحقوق المدنية فنصت
على ان لهم حق الاستئناف ولم تضع قيودا فيما
يختص بقيمة الطلب ومع ذلك فان الشراح
اجمعوا على وجوب الرجوع الى الاصل وهو
جواز الاستئناف ولو قلت القيمة عن ١٥٠٠
فرنك وهو حق الاستئناف في المرافعات
المدنية عندهم وقالوا ان من العبث الاعتراض
بأن قضاة محاكم الجنح هم نفس قضاة المحاكم
المدنية الذين لا يقبلون الاستئناف فيما دون
١٥٠٠ فرنك لان هذا القيد خاص بالمحاكم

المدنية دون الجنائية» دالوز طبعة سنة ١٨٩٨
مادة ٢٠٢ جنايات نوته ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦
«وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة ان
الدفع في غير محله ويتعين رفضه والقضاء بمجواز
الاستئناف

(قضية النيابة ومحمد عبد الله شياره وآخرين مدعين
بمحق مدني ضد فرج افندي ابراهيم وآخرين عمرة ٢٧٥٤
سنة ٩٢٥ استئناف دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك
رشدى وحضرتي كامل بك حنا ومحمد بك خليل القاضيين
وحضور حضرة محمد افندي صالح نور وكيل النيابة)

٣٩

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٦ يولييه سنة ١٩٢٧

حجز مخفي . استئناف . دعاوى استرداد .
حجز تنفيذي .

القاعدة القانونية

ان الرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه
سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٧٨ من قانون المرافعات
وقاض بمجمل ميعاد استئناف الاحكام الصادرة
في دعاوى الاسترداد خمسة عشر يوما كاملة من
يوم النطق بها هو خاص بدعاوى الاسترداد
المرفوعة عن الامتعة المحجوز عليها حجرا تنفيذيا
دون دعاوى الاسترداد المرفوعة عن الاشياء
المحجوز عليها حجرا مخفيا
المحكمة :

«حيث ان المستأنف عليه الاول دفع
بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد
بناء على ان الحكم المستأنف صدر في ٣٠
مايو سنة ١٩٢٧ والاستئناف اعلن اليه بتاريخ
١٥ يونيه سنة ١٩٢٧ وان المادة ٤٧٨ مرافعات

معدلة نصت على ان استئناف الاحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد يرفع في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم

« وحيث ان المستأنف طلب رفض هذا الدفع ارتكانا على انه يجب ان تضاف الى هذه المدة مسافة الطريق بين محل المستأنف بالرئيسية ومقر المحكمة المرفوع امامها الاستئناف بقنا وهذا يتجاوز اليوم قانونا

« وحيث ان دعوى الاسترداد المرفوعة الان موضوع هذا الاستئناف هي عن طلب احقية المستأنف للزراعة المحجوز عليها تحفظيا من المستأنف عليه الاول من محكمة خط الرئيسة بمقتضى محضر الحجز الحاصل في ١٣ مارس سنة ١٩٢٧ وبناء على الامر الصادر منها في نفس ذلك التاريخ بالحجز تحفظيا عليها .

« وحيث ان المرسوم الصادر في ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ المعدل للمادة ٤٧٨ مرافعات سالفة الذكر هو خاص بدعاوى الاسترداد المرفوعة عن الامتعة المحجوز عليها تنفيذا لا تحفظيا اذ هي اولا واردة اصلا في قانون المرافعات تحت باب «التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها» وثانيا فان نص التعديل المذكور صريح في ذلك وكل ما فيه خاص باستمرار التنفيذ بالبيع أو ايقافه

« وحيث ان هذا التعديل لا يسرى على دعاوى الاسترداد المرفوعة عن الحجوزات التحفظية فان ميعاد الاستئناف المبين بالمادة ٤٧٨ مرافعات معدلة لا يسرى ايضا على

الاحكام الصادرة في تلك الدعاوى الخاصة بالحجوزات التحفظية وان حكمة المشرع في ذلك ظاهرة من تقصير اجل الاستئناف في تلك الحالة اذ غرضه عدم تعطيل الاحكام الواجبة التنفيذ خلافا لما تكون عليه الحالة في الحجوزات التحفظية التي لم يفصل فيها « وحيث ان دعاوى الاسترداد المرفوعة عن اشياء محجوز عليها حيزاً تحفظياً لم يفصل فيها ولم تصل للتنفيذ عليها هي من الدعاوى العادية وتسرى على الاحكام الصادرة فيها قواعد الاستئناف العامة ولا تدخل تحت حكم ذلك الاستثناء السالف الذكر الذي طلب المستأنف عليه الاول تطبيقه عليها فيجب اذن تطبيق المادة ٣٥٣ مرافعات اهلى التي تقضى برفع الاستئناف بصفة عامة في مدة ٣٠ يوما ويكون الاستئناف تقدم في الميعاد

« وحيث لذلك يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

(قضية محمود حميد وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندي على حسين المحامي ضد شر قارى محمد سعيد واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ احمد افندي محمود منصور المحامي نمرة ٢٩١ استئناف سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة صاحب العزة حسين بك فريد وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود رشيد بك وتادوس اسكندر بك القاضيين .

٤٠

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٧ يوليه سنة ١٩٢٧

تشرّد . عود . شعادة . سرش .

القاعدة القانونية

١ - من المقرر قانوناً في دعاوى التشرّد

ان الشخص يعتبر عائداً اذا عاد الى التشرد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة كما نص على ذلك صراحة في الفقرة الثانية وما يليها من المادة السادسة من قانون التشرد وانه لا تحسب مدة الثلاث سنوات المذكورة من تاريخ الانذار الا في حالة ما اذا لم يكن هناك حكم بالعقوبة

٢ - ان الفقرة الرابعة من المادة الاولى من قانون التشرد تعتبر متشردين الاشخاص الاصحاء القادرين على العمل ويتعاطون الشحادة فاذا ثبت ان الرجل مريض انتفى ركن من اركان الجريمة وامتنع تطبيق قانون التشرد المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة بنت حكماً ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه على سببين أولاً - لعدم وجود الشهادة المنصوص عليها قانوناً لاثبات التشرد وثانياً - لمضى اكثر من ثلاث سنوات على انذار التشرد الذي انذر به المتهم لغاية تاريخ تقديم هذه التهمة

« وحيث ان النيابة استأنفت هذا الحكم بناء على : اولا - ان المتهم اعترف في التحقيقات بأنه شحاذ وان الفقرة الرابعة من المادة الاولى من قانون التشرد رقم ٢٤ الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٣ نصت على اعتبار الشخص القادر على العمل والذي يتعاطى الشحادة في الطرق

العمومية متشرداً وانه مع اعتراف المتهم لا محل لاثبات التشرد بالشهادة المنصوص عنها قانوناً وثانياً - ان المتهم حكم عليه للتشرد بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٥ بالحبس اربعة شهور من محكمة بنى سويف الاستئنافية ويجب احتساب مدة الثلاث سنوات في حالة العود من تاريخ انقضاء مدة العقوبة لا من تاريخ الانذار

« وحيث انه من المقرر قانوناً في دماوى التشرد ان الشخص يعتبر عائداً اذا عاد الى التشرد في خلال ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء مدة العقوبة كما نص على ذلك صراحة في الفقرة الثانية وما يليها من المادة السادسة من قانون التشرد السالف الذكر وانه لا تحسب مدة الثلاث سنوات المذكورة من تاريخ الانذار الا في حالة ما اذا لم يكن هناك حكم بالعقوبة

« وحيث انه ثابت من صحيفة السوابق ان المتهم حكم عليه للتشرد بتاريخ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٥ بالحبس اربعة شهور فلم تمض اذن مدة الثلاث سنوات المذكورة من ذلك الحين الى ان رفعت عليه هذه الدعوى

« وحيث ان القانون نص على ان اثبات التشرد يكون بالشهادة الميينة في المادة السابعة منه الا انه من البديهي ان اعتراف المتهم بوجوده في حالة من احوال التشرد هو اقوى حجة من هذه الشهادة

« وحيث انه بجانب الاعتراف الذي

تستند عليه النيابة قرر المتهم ايضاً انه مريض وحضر من بلده ليدخل المستشفى بقنا وقدم ورقة تذكرة العيادة الخارجية بها نمرة ٢٠٥٥ اثباتاً لذلك

« وحيث ان الفقرة الرابعة من المادة الاولى من قانون التشرد السالف الذكر نصت على ان الاشخاص الاصحاء القادرين الذين يتعاطون الشحاذة هم الذين يعتبرون متشردين فيجب ان يكون الشخص صحيحاً لا مريضاً » وحيث انه تبين ان المتهم مريض فهو في هذه الحالة لا يعتبر متشرداً ويتعين براءته عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات

(قضية النيابة ضد محمد حسن الجبل نمرة ١٤٤٤ استئناف سنة ١٩٢٧ - دائرة حضر صاحب النزة حسن بك فريد وكيل المحكمة وحضرتي محمود رشيد افندي وتادرس اسكندر افندي القاضيين وحضور حقيرة مصطفى عبد المجيد افندي وكيل النيابة)

٤١

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

حكم تاريخه ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤

نزع الملكية - تنبيه - تسجيله - الحاق التار - حراسة - انتهؤها - سداد الدين

القاهرة القانونية

يجوز للدائن الجارى نزع أملاك مدينه ان

يطلب تعيينه حارساً قضائياً على الاعيان التي ينزع ملكيتها ليستغلاها بنفسه لنفسه وقاء لدينه على أن تنتهى الحراسة عند سداد الدين المحكمة :

« من حيث ان وزارة الاوقاف دائنة وشرعت في نزع ملكية المدعى عليهما وعملت الاجراءات التي منها التنبيه وتسجيله » وحيث ان تسجيل التنبيه يلحق الثمرات بالعقار

« وحيث انه لا مانع قانوني من ان يطلب الدائن تعيينه حارساً قضائياً على الاعيان المحجوزة لاستغلالها بنفسه ان كان هناك داع

« وحيث انه يجب ان تنتهى الحراسة عند سداد المبلغ المطلوب نزع الملكية بشأنه »

(قضية وزارة الاوقاف الحاضر عنها حضرة الاستاذ عمود افندي السيد عقل مندوبها ضد ابو هشيمة بك الباسل ومحمد بك حمد الباسل الحاضر عن اولهما حضرة الاستاذ مصطفى بك المكارى المحامى نمرة ٥٧٦ سنة ١٩٢٤ كلى - دائرة حضرة صاحب النزة اسكندر بك غازر وكيل المحكمة وحضرتي محمد عزت بك وعبد الفتاح سليم افندي القاضيين)

قضية المحاكم الكينية الخيرية

٤٢

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١٧ فبراير سنة ٩٢٧

ملكية. مشتري جديد. اجارة. اتفاقات سابقة عقدها البائع.

القاعدة القانونية

ان المشتري الجديد غير ملزم باحترام الاتفاقات الملحقه لعقد ايجار ثابت التاريخ قبل شرائه كما انه غير ملزم بالتسامح الحاصل من المالك الاصلى فيما يختص بطريقة استعمال المحل المؤجر المحكمة :

« من حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى وقالت في عريضتها انها اشترت عمارة من الست فايقه هاتم بمقد في اول يوليو سنة ٩٢٦ ومسجل وان المدعى عليه كان مستأجراً دكاناً من هذه العمارة من البائعة لبيع الحلويات بعقد ايجار تاريخه ٢٧ مارس سنة ٩٢٦ وانه بالنسبة لأن المدعى عليه استعمال المحل المؤجر معملاً للحلويات مخالفاً في ذلك شروط عقد الايجار قد طلبت الست المدعية الحكم بفسخ عقد الايجار المذكور وازالة الافران والداخن التي احدثها المدعى عليه واعادة العمل لحاله الاولى الى آخر طلباتها » وحيث ان المدعى عليه قد دفع الدعوى بان عقده ثابت التاريخ وانه وان لم يذكر في

العقد صراحة ان المحل اجر ليكون معملاً للحلويات الا ان الغرض من الايجارة هو ذلك واستند على نص العقد وانه علاوة على ذلك فان الست البائعة المؤجرة له اجازت على كل حال هذا الاستعمال ضمناً لأن المحل كان مؤجراً قبل ذلك بعقد اجارة سابق ونص فيه صراحة انه مؤجر لاستعماله معملاً للحلويات ومع هذا فبعد تحرير عقد الايجار الحالى بقيت الحالة على ماكانت عليه ورأت المؤجرة الافران والداخن وجميع المعدات اللازمة للعمل ولم تبدأى اعتراض وان نفس المدعية شاهدت الحالة بنفسها قبل وبعد الشراء وسكتت حتى رفعت هذه الدعوى واعتبر ذلك قبولاً منها

« وحيث انه بالرجوع لنص عقد الايجار الصادر للمدعى عليه من المؤجرة البائعة تبين انه مذكور به هذه العبارة « بقصد استعماله لبيع الحلويات تحت مسؤوليته خاصة » ولم ينص على استعمال المحل كمعمل ويرى من مقارنة هذا النص بنصوص العقد السابق بين البائعة والمستأجر الحاصل في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢١ ان البائعة لم تقصد الاباحة للمدعى عليه باستعمال المحل كمعمل للحلويات لأنه نص في العقد الأول صراحة باستعمال المحل للغرض المذكور واغفل هذا النص في العقد الثانى حيث لم يذكر فيه الا عبارة يبيع الحلويات اما سكوت البائعة على بقاء الحالة على

بعد اطلاعها على عقد الايجار وتحققها من المخالفة
بادرت في رفع الدعوى في الوقت المناسب
» وحيث انه لا تقدم بتعين الحكم
للمدعية بطلباتها

» وحيث ان التنفيذ المؤقت واجب في
هذه الحالة طبقاً للمادة ٣٩٢ مرافعات

(قضية الست سيده صبرى وحضر عنها حضرة
الاستاذ ميخائيل افندى غالى المحامى ضد مدبول افندى
قاسم نمرة ٢٥٧٦ سنة ١٩٢٦ - اصدر الحكم حضرة
صاحب العزة مصطفى رشدى بك القاضى)

٤٣

محكمة الخليفة الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ١١ يناير سنة ٩٢٧

ضمانة . تضامن . تقادم . سقوط الحق . تغيير
طبيعة الدين . عدم اختصام الضامن

القاعدة القانونية

يحوز للضامن المتضامن ان يتمسك بسقوط
حق المؤجر بمضى خمس سنوات اذا لم ترفع الدعوى
عليه واقتصر المؤجر على رفعها على المستأجر
وحده لانه لا يصح ان يسرى على الضامن
المتضامن كل التغييرات الخاصة باصل الدين
وبالنسبة اليه لا تتحول طبيعة الدين من دين
ايجار الى دين عادى بناء على ان المؤجر استصدر
حكماً ضد المستأجر وحده
المحكمة .

» حيث ان ضمانة المدعى عليه للمستأجر هو
ضمانة عن حقوق تسقط بمضى الخمس سنوات
بدون مطالبة :

ما كانت عليه في مدة الايجارة السابقة فظاهر ان
ذلك كان مجرد تسامح منها غير ملزم لها ولا
يمكن ان تلزم المالك الجديد باحترام مثل هذا
التسامح لأنه وان كان المشتري ملزماً باحترام
جميع الشروط المتعلقة بايجارة ثابتة التاريخ قبل
مشتراه طبقاً للمادة ٣٨٩ مدنى التى قابل ١٧٤٣
مدنى فرنسى ولكن لما كانت هذه المادة هى
خروج عن القاعدة العامة لأنها توجب على المالك
الجديد ان يقوم بتنفيذ الالتزامات الشخصية
التي التزم بها البائع (المؤجر) فلا يصح التوسع
فيها وجعلها تنطبق على التصريحات المبينة على
مجرد التسامح من هذا البائع والتي حصلت بدون
ان يقصد المؤجر التزامه بها حتى ولا على
الاتفاقات الحاصلة فعلا بين المؤجر والمستأجر
بعقد ملحق بعقد الايجار ومعدل له لصالح المستأجر
للسبب السابق ولأنه مفروض ان المالك الجديد
يجعل مثل هذه الاتفاقات (راجع في ذلك شرح
الايجار بودرى جزء اول بند ١٣٠١ وما بعدها
صحيفة ٦٨٨ وما بعدها)

» وحيث انه بناء على ذلك فالمدعية في
حل من فسخ عقد الايجار ومن باقى طلباتها المخالفة
شروط عقد الايجار اما قول المدعى عليه بان
المدعية شاهدت الحالة قبل وبعد الشراء ولم
تعرض على شئ . فلا يفيد شئ . لأنه لم يمكن
اعتبار ذلك اجازة ضمنية بذلك خصوصاً وان
المدة التي مضت من تاريخ الشراء لرفع الدعوى
مدة شهرين ونصف تقريباً هى فترة قصيرة
وظاهر انها كانت متقنية اغلب هذه المدة وانه

٤٤

محكمة كفر الشيخ الاهلية

حكم تاريخه ٢٠ يونيو سنة ١٢٧

مشارطات . عقود . شروط الصحة .
اختفاء جريمة . مخالفة للقانون .

القاعدة القانونية

١ - ان المادة ٩٤ من القانون المدنى
اوجبت لصحة التعهدات شرطاً اساسياً وهو
ان تكون مبنية على سبب صحيح والا اصبحت
عديمة القيمة غير ملزمة

٢ - اذا كان الغرض من الاتفاق عدول
المبلغ عن تقرير الحقيقة بقصد اختفاء جريمة او
دفع شبهة عن متهم كان باطلاً في ذلك من
المخالفة للقانون والمساس بالنظام العام

٣ - ليس لمن يتعاقد على ما فيه مخالفة
للقانون ان يلجأ الى القانون للتوصل الى حماية عمله
المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق
والتحقيقات الجنائية المنضمة ان المدعى قدم بلاغاً
في حق المدعى عليه الثانى وهو مأذون الجهة
نسب فيه ارتكاب تزوير في وثائق الزواج ثم
اتقاعاً على ان يعدل المبلغ عما جاء بيلاغه
مقابل مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً تعهد المدعى
عليه المذكور بدفعه اليه اذا ناله ضرر بسبب
هذا العدول وعلى أثر هذا الاتفاق تقدم المدعى
الى الجهة المختصة وعدل عن شكواه وتقضى
اقواله الاولى فاعتبرته النيابة مبلغاً كاذباً واقامت
الدعوى العمومية قبله وقضى اخيراً ببراءته ورفع

« وحيث انه مع سريان المطالبة الرسمية
ورفع الدعوى على الضامن المتضامن في قطع
المدة فإنه مضى بعد الحكم مدة اكثر من خمس
سنوات بدون اجراءات رسمية بالمطالبة وهذه
المدة مستقطعة لحق مطالبة الضامن فى الايجار ولا
معنى لرد الاوقاف على ذلك بأن دين الايجار
تحويل الى دين عادى بالحكم الصادر ضد
المستأجر ولا تسقط الا بالمدة الطويلة لان هذا
التحويل هو خاص بالمستأجر لا بالضامن
الذى لم يدخل فى الدعوى التى رفعتها على
المستأجر والذى حقه فى مضى المدة القصيرة
محفوظ لطبيعة الدين الذى هو ضامن له كما انه
لايصح ان يسرى على الضامن المتضامن كل
التغيرات الخاصة بالدين الاصلى بعد رفع الدعوى
عليه بل كل ما يصح سريانه عليه هو ما اراده
المشرع بالمادة ١١٠ مدنى اى حالة قطع المدة
فقط لمطالبة المدين مطالبة رسمية او برفع الدعوى
واما طبيعة الدين بالنسبة لمدة سقوط حق المطالبة
به لم يتغير

« وحيث انه لذلك يكون دفع المدعى
عليه بالنسبة لسقوط حق المطالبة لمضى المدة
القصيرة فى محله

(قضية الاوقاف - الخصومية الملكية وحضر عنها
حضرة الاستاذ محمد افندى عبد الفتاح المحامى ضد
اسماعيل افندى عمران وحضر عنه حضرة الاستاذ نجيب
افندى قرية الهامى نمرة ١٢ سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم
حضرة صاحب النزة ابراهيم بك طوف القاضى .

هذه الدعوى يطالب بالتعويض المتفق عليه
« وحيث ان المادة ٩٤ من القانون المدني
اوجبت لصحة التعهدات شرطاً أساسياً وهو ان
تكون مبنية على سبب صحيح والا أصبحت
عديمة القيمة غير ملزمة

« وحيث ان مثل هذا الاتفاق يرمى الى
غرض ظاهر وهو عدول المبلغ عن تقرير الحقيقة
بقصد اخفاء جريمة ودرء شبهة عن متهم الأمر
الذى سيجمل سبب التعمد باطلاً لما في ذلك من
المخالفة للقانون والمساس بالنظام العام وقد اجتمعت
الشراح على اعتبار التعمد في مثل هذه الحالة
غير جائز قانوناً (يراجع بودرى مطول جزء ١٢
تعهدات جزء اول بند ٣١٠ واوبرى ورو جزء
رابع صحيفة ٥٥٠)

« وحيث انه فضلاً عن ذلك ليس لمن
يتعاقد على ما فيه مخالفة للقانون ان يلجأ الى
القانون للتوصل الى حماية عمله ولذا تكون
الدعوى على غير اساس ويتعين رفضها

(قضية كامل السيد هيكل وحضر عنه حضرة الاستاذ
عمر افندي عمر المحامي ضد رزق ابراهيم بك واخر وحضر
عنهما حضرة الاستاذ محمود افندي سيد انعامي مرة ٩٣٦
سنة ١٩٢٧ . اصدر الحكم حضرة صاحب العزة احمد
بك حمدي القاضي)

٤٥

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٥

عقود . مشارطات . تفسيرها . ورقة ضد . بيع . وصية

القاعدة القانونية

يجب تفسير العقود والمشارطات على حسب

الغرض الذى يظهر ان المتعاقدين قصدوه مهما
كانت الألفاظ التى استعملت . ولتعرف غرض
المتعاقدين تجوز الاستعانة بالأوراق الملحقة بالعقد
الأصلى فاذا صدرت ورقة ضد من مشتري العقار
في وقت تحرير عقد البيع الصادر لمصلحته وجب
تفسير عقد البيع على ضوء ورقة الضد ، فاذا ذكر
في ورقة الضد اقرار صريح من المشتري بأنه لم
يدفع ثمناً وبأنه محروم من التصرف ومن الانتفاع
بالعقار طالما كان البائع له على قيد الحياة وجب
اعتبار عقد البيع وصية لا تجوز لوارث الا اذا
أجازها باقى الورثة
المحكمة :

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى
يطلب فيها تثبيت ملكيته الى ١٢ منها و٦
قراريط بطريق الميراث عن والدته المرحومة
زينب بنت حموده جبر حيث تركت ١٣ قيراطا
وتوفيت عنه وعن اختيه المدعى عليهما فيكون له
حق النصف في التركة

« وحيث ان المدعى عليهما دفعتا الدعوى
بأن الاطيان سبق ان بيعتا لهما من والديهما دونه
وقدما عقداً صادراً في اول مارس سنة ٩١٥ من
المورثة لهما ولاختهما زمردة التى توفيت ببيع
١٣١١ قيراطا ومسجلاً بتاريخ ٢٧ مارس سنة ٩١٥
كما قدما عقداً آخر صادراً من المورثة لاحدهما
وهي المدعى عليها الأولى ببيع ١٦ منها تاريخه
٢٨ اغسطس سنة ٩٢٠ ومسجلاً بتاريخ
٢٤ سبتمبر سنة ٩٢٠ وهذا القدر هو الذى ورثته

المورثة من بنتها زمردة بنت ابراهيم عروق التي
توفيت حال حياة والدتها

« وحيث ان المدعى اعلن عمدة دنديط
ليقدم ورقة ضد كانت مودعة عنده قدها وهي
بتاريخ العقد الأول محررة في اول مارس سنة ١٩١٥
ومسجلة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩١٥ بالاطلاع
عليها نجد ان المشتريات وهن شفا وزهية وزمردة
بنات ابراهيم عروق يعترفن بأنهن يقيبن وضع
اليد للبائنة طول حياتها ويكون لها حق التصرف
في محصولات الزراعة بعد سداد اموال الميرى
ويقررن في البند الثاني من هذه الورقة بتهدهن
بأن لا يجبرين بيما في هذه الأطيان ولا رهنا ولا
تأمينا طالما كانت الوالدة على قيد الحياة واذا
ارادت احدها ان تضع يدها على استحقاقها
فتقوم بدفع ما يخصها في الثمن الموجود تحت ايديهن
« وحيث ان هذا البند حوى اقرارا صريحا
منهن بأنهن لم يدفعن الثمن حتى انهن اشترطن
على انفسهن بأن من يريد منهن وضع اليد على
الاطيان حال حياة المورثة فعليها دفع الثمن وفي
هذا اعتراف صريح بأن البيع الصادر لهن كان
بغير ثمن كما انهن تركن حقن في وضع اليد على
الاطيان وفي عدم التصرف في الرقة من بيع او
رهن طالما كانت المورثة على قيد الحياة

« وحيث ان المادة ١٣٨ من القانون
المدنى صريحة بوجوب تفسير المشارات على
حسب الغرض الذى يظهر ان المتعاقدين قصدوه
مما كان المعنى اللغوى للألفاظ المستعملة فيها
« وحيث ان البنات المشتريات هن بنات

البائنة وهن اهل للتبرع من والتهن لهن ولقد
اعترفن في ورقة صادرة منهن في نفس يوم البيع
بأنهن لم يدفعن ثمنا لما اشترين وبأنهن لن يضمن
اليد على العين المبيعة لهن الا بعد وفاة البائنة
وتجردن عن حقن في التصرف في الرقة ايضا
مدى حياتها وعليه فنوع هذا العقد المكمل
والمتم بالورقة المسجلة والمحررة في نفس يوم
تحريره ما قصد به المتعاقدون الا ان يكون عقد
وصية حيث انه تمليك مضاف الى ما بعد موت
البائنة بلا عوض لان المشتريات يعترفن بعدم
دفع ثمن

« وحيث ان المحاكم يتعين عليها تحرى
القصد الحقيقى للمتعاقدين بصرف النظر عن المعنى
اللغوى للألفاظ المستعملة في العقود فلو ان العقد
اطلق عليه انه عقد بيع وقلت البائنة فيه صوريا
بامتلاكها الثمن الا ان المشتريات وهن اصحاب
المصلحة في هذا العقد يعترفن صراحة في ورقة
الضد بأنهن لم يدفعن ثمنا وعليه فهو عقد وصية
رغم اطلاق اسم البيع صوريا عليه

« وحيث ان الوصية لا تجوز لو ارث شرعا
الا اذا اجازتها باقى الورثة وهو ما لم يحصل في
هذه الدعوى

« وحيث ان احدى المشتريات وهى زمردة
بنت ابراهيم عروق توفيت حال حياة والدتها
فباعت الوالدة ١٦ منها لشفا بنت ابراهيم عروق
ولم تكتب ورقة ضد هذا العقد وفي الواقع
فالسنة عشر منها المذكورة ما كانت انتقلت من
ملكية البائنة لزمردة هذه فيبها لهذا القدر
صحيح نافذ

صفتان منطبقتان على البائع والمشتري سواء حصل التسجيل أو لم يحصل المحكمة :

« من حيث ان المدعى ذكر في عريضة دعواه انه يمتلك ٥ قراريط و ١٠ أسهم ضمن سكن عزبة محمد عبد الرؤوف عمار بمحوض الحسين نمرة ٢ ضمن القطعة رقم ٧ محدودة من الشمال والشرق بملك الطالب ومن الجنوب بمسقة ومن الغرب بباقي العزبة وانه بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ علم بأن السيدة فاطمة علام سالم المعلن اليها الاولى اشترت من عبد المطلب محمد هريدى المعلن اليه الثانى قيراطا و ١٢ سهما ضمن سكن العزبة المذكورة البالغ مساحتها عشرة قراريط قريبا وانه أظهر رغبته فى أخذ القدر المبيع بالشفعة بإعلان تسلّم الى قلم المحضرين فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لانه يجاوره من حدين وهما الحد البحرى والحد القبلى كما انه عرض الثمن وملاحقاته على المشتري عرضا قانونيا ولم يقبله منه » وحيث ان المدعى عليها الاولى دفعت بعدم قبول الدعوى - اولا - لان طالب المدعية ولو انه وصل اليها فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ولكنه لم يصل الى البائع الا فى يوم ٣٠ منه أى بعد ميعاد خمسة عشر يوما المذكورة فى المادة ١٩/٢ من قانون الشفعة - ثانيا - ولأن

عقد البيع لم يسجل فلا تصح الشفعة فيه

« وحيث ان المادة ١٩ من قانون الشفعة نصت على سقوط حق الشفعة فى حالتين (الاولى) اذا حصل التنازل عنه صراحة او

« وحيث انه يجب اذن استبعاد ال ١٦ سهما من تركة المورثة وقسمة الباقي بالفريضة الشرعية لذكر مثل حظ الاثنين وعليه يكون نصيب المدعى فى تركة مورثه ٦ قراريط و ٤ أسهم وهو ما يتعين الحكم له به

» وحيث ان النفاذ غير واجب فى هذه الحالة قانونا فلا تحكم المحكمة به

(قضية محمد ابراهيم وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد المجيد افندى نافع المحامى ضد شفا بنت ابراهيم واخرى وحضر عنهما الاستاذ ميخائيل افندى فرج الخاني نمرة ٨٥٦ سنة ١٩٢٥ - صدر الحكم حضرة مهيب بك ابراهيم عوض القاضى)

٤٦

محكمة ايتاى البارود الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦

شفعة - اظهار الرغبة - تقديم الطلب - كيفته .
بيع - تسجيل - عقد بيع غير مسجل .

الناصرة القانونية

١ - لم يوجب قانون الشفعة على الشفيع الا اظهار رغبته فى الأخذ بالشفعة فى ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بأبداء رغبته فله اذن أن يظهر رغبته بتقديم طلب عنها الى قلم المحضرين فى اليوم الخامس عشر

٢ - يجوز طلب الشفعة من المشتري والبائع اذا كان عقد البيع غير مسجل ، لان القانون لم يشترط رفع دعوى الشفعة على المالك بل نص على رفعها ضد من اشترى وضد من باع وهما

ذلك انه لا يقبل من المشتري ان يتعمد ترك العقد بغير تسجيل لأجل حرمان الشفيع من حق الشفعة ولأجل ذلك فقط ثم يتمسك بالمقار المشفوع ويعارض في حلول الشفيع محله فيما يترتب على البيع من الحقوق والواجبات

« وحيث مما تقدم ومن المستندات التي قدمها المدعى تكون الدعوى صحيحة ويتعين الحكم له بطلباته

(قضية الشيخ علي يوسف ضد فاطمة علام وآخر
عمر ٣١٢ سنة ١٩٢٦ . اصدر الحكم حضرة صاحب
الغزة محمود حلي سوكه بك القاضي)

٤٧

محكمة النيا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

حكم تهديدي - عدم جواز تنفيذه . إيقاف التنفيذ
بطريق الاستشكال - الرجوع الى المحكمة لتقدير التعويض

القاعدة القانونية

١- استقرار القضاء على اعتبار احكام الغرامات
التي يلزم الشخص المطلوب منه تنفيذ شيء بها
عند عدم قيامه بالوفاء احكاما تهديديا الغرض
منها حثه على التنفيذ

٢ - الغرامة التهديدية غير واجبة التنفيذ
من قبل الرجوع الى المحكمة التي اصدرت
الحكم لتقدير التعويض
المحكمة :

« حيث ان القضاء استقرار على اعتبار
الغرامات التي يلزم الشخص المطلوب منه تنفيذ

ضمنا (الثانية) اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ
بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه
بالبيع او من وقت تكليفه رسميا بإبداء رغبته

« وحيث يستفاد من نص الفقرة الثانية
المذكورة ان للشفيع الحق في اظهار رغبته في
الشفعة في ميعاد خمسة عشر يوما من وقت علمه
بالبيع فله ان يظهرها في اليوم الاول كما له ان
يظهرها في آخر لحظة من اليوم الاخير وعلى ذلك
تكون الرغبة صحيحة متى تقدم الطلب عنها الى
قلم المحضرين في اليوم الخامس عشر

« وحيث ان المدعى لم يعلم بالبيع الا يوم
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وقد اظهر رغبته في الاخذ
بالشفعة باعلان تسلم منه الى قلم المحضرين في يوم
١٤ منه اى في الميعاد القانوني ومن اجل هذا
يكون الدفع الاول مرفوضا

« وحيث ان الدفع الثاني على غير اساس لان
القانون لم يشترط رفع دعوى الشفعة ضد المالك
بل نص على رفعها ضد البائع والمشتري وهما
صفتان منطبقتان على البائع والمشتري سواء حصل
التسجيل او لم يحصل وذلك لأن البيع لم يزل
من العقود الرضائية المحضة التي يترتب عليها
بمجرد حصولها التزامات شخصية لكل من
العاقدين ضد الآخر فمجرد الاتفاق على البيع
يصبح كل من الطرفين ملزما بتنفيذ تعهداته
فكما ان البائع يصبح ملزما بتسليم المبيع
وبضمان البيع يكون المشتري ملزما بدفع الثمن
وما التسجيل الا اجراءات شكلية حتمها القانون
لنقل الملكية واعلانها على العامة يضاف الى

شيء به عند عدم قيامه بالتنفيذ احكام تهديدية
الغرض منها حثه على التنفيذ .

« وحيث ان المستشكل ضدها تدفع بأن
المحكمة قدرت لها يوميا عشرين قرشاً وكانت
تطلب مائة .

« وحيث انه بمراجعة الحكم لم يثبت منه
بجلاء ان غرض المحكمة انما تقدير الضرر فيكون
غرضها اذا تهديده على التنفيذ وتكون الغرامة
غير واجبة التنفيذ من غير الرجوع بها الى
المحكمة التي أصدرت الحكم لتقدير التعويض
ويكون الاشكال في محله ويتعين قبوله وايقاف
تنفيذ الحكم .

(الاشكال المرفوع من محمد بك حسن سالم وحضر
عنه حضرة الاستاذ رضا افندي على المحامي ضد السيد
لييه حقي سالم وحضر عنها حضرة الاستاذ نصيف افندي
زكي المحامي نمرة ٢٧٧٤ سنة ١٩٢٧ . أصدر الحكم
حضرة صاحب العزة احمد نجيب ربيع بك القاضي .)

٤٨

محكمة يا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧

ذكر يتو سنة ١٨٩٢ . الحكومة ووزارة
الاوقاف . ادخالها خصمين . اختصاص .

القاهرة القانونية

الامر العالي الصادر في سنة ١٨٩٢ حدد

محاكم معينة تقاضى امامها مصالح الحكومة
والحكومة او وزارة الاوقاف اذا ادخلت خصما
في دعوى مرفوعة امام محكمة غير المحاكم التي
حددها الامر العالي المذكور ان تدفع بعدم
الاختصاص لاحتمال الحكم عليهما بطلبات الخصوم

المحكمة :

« حيث ان المدعى يطالب المدعى عليهما
بإيجار اطيان استأجراها منه بمقتضى عقد
الايجار المقدم منه وهو مؤرخ اول نوفمبر
سنة ١٩٢٤

« وحيث ان المدعى عليهما دفعا بأن
الحكومة نازعهما في جزء من الاطيان
المؤجرة فاضطرا لاستئجاره منها ودفعا لها
الايجار وادخلها ضامنة في الدعوى . كما ان
المدعى ادخل وزارة الاوقاف ضامنة ايضا
باعتبار انها المؤجرة الاصلية

« وحيث ان الحاضر عن الحكومة طلب
الحكم بعدم الاختصاص ارتكنا على ذكر يتو
١٨ مايو سنة ١٨٩٢ وايده في هذا الطلب
مندوب وزارة الاوقاف .

« وحيث ان الحكومة والاوقاف بعد
ادخالهما في الدعوى اصبحا خصمين فيها .
بحيث يصح الحكم عليهما بطلبات الخصوم
ومن ثم فتكون الدعوى به - هذه الصفة من
اختصاص محكمة الموسكى طبقا للذكر يتو المشار
اليه ويتعين الحكم بعدم اختصاص هذه
المحكمة

(قضية عبد الرحمن احمد الحاضر منه الاستاذ محمد
افندي صدق المحامي ضد محمود عطا الله وآخرين ووزارة
المالية ووزارة الاوقاف . الحاضر عنها حضرة الاستاذ
محمود افندي السيد عقل المحامي بقسم قضاياها نمرة
١٩٢٤ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة صاحب العزة
محمود بك هنيق القاضي)

تعليق

أما كان الأولى إحالة القضية والخصوم على المحكمة المختصة خصوصاً وإن الحكومة لم تدخل في الدعوى إلا بعد رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة إذ يتعذر على المدعى وقت رفع دعواه أن يعرف أن كان خصمه سيدخل الحكومة في الدعوى أولاً يدخلها ولا يجوز أن يبقى أمر الاختصاص معلقاً على مشيئة المدعى عليه

٤٩

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

حكم تاريخه ١٤ يونيو سنة ٩٢٧

عقود - صورية - إثبات الصورية - كتابة - بينة -
تعمد مخالفة قانون العقوبات - ربا فاحش - دين
عادي - وصفه بأنه أمانة -

القاهرة القانونية

« أن قاعدة كون الصورية لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة لها استثناءات ومن ضمنها حالة ما إذا قصد المتعاقدان مخالفة نصوص قانون العقوبات كأن يحصل الاتفاق على شيء يحرمه القانون كما يحدث في مسائل إخفاء الربا الفاحش وكأن يتعمد المتعاقدان الباس العقد صورة ظاهرية تجعل الإخلال به جريمة يعاقب عليها القانون فمن ستصدر من مدينه كتابة بأنه سلمه مبلغ الدين بصفة أمانة حتى يهدده بالمحاكمة الجنائية إذا تأخر عن الدفع لا يجوز له اتهام مدينه بأنه أؤتمن فأن لان اصل الدين دين مدني والبرر ثوبا جنائيا عمدا لغرض خاص

المحكمة

« حيث أن المدعى المدني رفع هذه الدعوى يطلب الحكم فيها بمبلغ ٢٠٠ جنيه تسلمت أمانة لمتهم حسب زعمه وارتكن على ورقة موقع عليها من المتهم وطلب تطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات

« وحيث أن المتهم دافع عن نفسه بقوله أن الورقة تحررت عن معاملة بشأن تجارة قطن بينه وبين المدعى المدني وأنها وضعت في هذه الصيغة حتى يتخذها المدعى المدني سلاحاً ضده إذا ما تأخر عن الدفع

« وحيث أن الحاضر عن المدعى المدني آثار نقطة قانونية وهو أن أدلة الأثبات المدنية هي الواجبة الاتباع في هذه الحالة وأن ما دام أن الورقة صريحة في أن المبلغ تسلم للمتهم بصفة أمانة فلا محل للقول بأنه عن معاملة تجارية إلا إذا قدمت كتابة أخرى

« وحيث أنه لا نزاع في أن أدلة الأثبات المدنية هي الواجبة الاتباع في هذه الحالة

« وحيث أن قاعدة كون الصورية لا يجوز إثباتها إلا بالكتابة لها استثناءات ومن ضمنها حالة ما إذا قصد المتعاقدان مخالفة نصوص قانون العقوبات كأن يحصل الاتفاق على شيء يحرمه القانون كما يحصل في الربا الفاحش وكحالة ما إذا قصد المتعاقدان الباس العقد صورة ظاهرية تجعل الإخلال به جريمة يعاقب عليها « وحيث أن نصوص قانون العقوبات هي

من مسائل النظام العام التي لا يصح الاخلال بها بمجرد اشارة المتعاقدين

« وحيث ان قاعدة اثبات الصورية بكافة الطرق في الحالة التي نحن بصددنا مقيدة بأن تكون هناك قرائن تبث على الاعتقاد باحتمال وجود الصورية

« وحيث ان هذه القرائن متوفرة في هذه الدعوى لانه بالاطلاع على العقد يتضح منه ان السند محرر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ قدم المدعي شكوى للمركز ضد المتهم ولا يعقل ان يكون المبلغ أودع على سبيل الأمانة ويطلبه بهذه السرعة وكان أخرى بالمدعي أن يحفظه عنده ما دام أنه سيحتاج اليه بمثل هذه السرعة وفضلا عن ذلك فإنه لم تجر العادة أن يودع شخص عند آخر مبلغا كبيرا كهذا مع أنه في وسعه أن يودعه في إحدى البنوك « وحيث ان هذه القرائن تعززها شهادة كاتب السند في التحقيقات المنضمة بأن السند سببه معاملة تجارية

(قضية صاحب فايز فراج نمرة ١٨ جنح سايد سنة ٩٢٧ ضد خليل حافظ سلمان . اصدار الحكم حضرة صاحب المزة احمد بك فزاد القاضي وحضور حضرة الاسكندر افندي فوزي وكيل النيابة)

٥٠

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٧

محضر صلح . تصديق . حكم .
استئناف . عدم جوار .

القاهرة القانونية

الحكم الصادر بالتصديق على محضر

الصلح وجعله في قوة سند واجب التنفيذ ليس من الاحكام الجائز استئنافها لانه ليس من عمل القاضي بل هو اتفاق من عمل الخصوم انفسهم اعطاء القاضي صيغة رسمية واجبة التنفيذ المحكمة :

« من حيث انه بالرجوع الى ملف الدعوى نمرة ٤٧٠ سنة ٩٢٧ خط طهطا تبين ان المستأنفة رفعتها طلبت فيها ثبوت ملكيتها الى عشرين ذراعا ارتكانا على عقد بيع عرفي صادر اليها بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من أخى المستأنف عليه

« وحيث ان الدعوى المذكورة انتهت بمحضر صلح من وكيل المستأنفة « السيد علي احمد المقدم » والمستأنف عليه بموجب تنازل وكيل المستأنفة عن العشرين ذراعا مقابل مائتي قرشا صاغا التزم المستأنف عليه بسدادها وقد حكمت المحكمة بالتصديق على هذا المحضر وجعلته في قوة سند واجب التنفيذ

« وحيث ان المستأنفة رفعت استئنافا عن هذا الحكم قالت في عريضته ان وكيلها لم يكن له الحق في الصلح وطلبت من أجل ذلك الغاء الحكم والقضاء لها بثبوت ملكيتها الى العشرين ذراعا سالفة الذكر

« وحيث انه يرجوع المحكمة الى نص التوكيل تبين انه توكيل خاص بالرافعة لا يبيح الصلح للوكيل ومن باب أولى لا يبيح التنازل عن العقار المتنازع فيه

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان هذا الحكم القاضي بالتصديق على محضر صلح

بما يجوز استئنائه لأسباب راجعة الى قيمة محضر الصلح

وحيث انه من المتفق عليه علما والمأخوذ به عملاً ان حكم القاضي اذا كان مقرر الاعمال حصلت وتمت امامه فقراره لا يكون الا اثباتاً وتصديقاً على ما وقع امامه من الاعمال ولا يكون . مثل هذا القرار قابلاً للاستئناف

وحيث ان قضاء القاضي بالتصديق على محضر صلح تم بين طرفي الخصوم ان هو الا عمل من اعمال سلطته الولاية jurisdiction gracieuse . ولا يكون مثل هذا العمل قابلاً للطعن بطرق الطعن العادية ولو كان الاتفاق المصدق عليه مشوباً بوجه من اوجه البطلان . راجع كتاب للرافعات المدنية للاستاذ جلاسون الطبعة الثانية الجزء الثاني صحيفة ٧٥ بند ٩٨٦ وراجع كتاب المرافعات الطبعة الفرنسية للاستاذ عبد الفتاح بك السيد ومارك وسيرتو صحيفة ٤٣٠ بند ٤٣١ «

« وحيث ان القضاء الاهلي يجمع على هذا الرأي (راجع الحكم الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الاهلية بتاريخ ٧ ابريل سنة ٩٠٣ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الرابعة نمرة ٨٧ وراجع الحكم الصادر من محكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية بتاريخ ٨ يوليو سنة ٩٠٧ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة التاسعة نمرة ٣١ « وحيث انه يتعين لما تقدم الحكم بعدم قبول الاستئناف وهذا لا يمنع المستأنفة من الطعن في محضر الصلح بدعوى مستقلة طبقاً

للمادتين ٥١٥ و ٥١٦ مدني في باب التوكيل وللعواد ٥٣٢ مدني وما بعدها في باب الصلح (قضية تقيت بنت محمود ضد محمد رزق نمرة ١٠ سنة ١٩٢٧ . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة عبد العظيم بك الشفتيري القاضي)

٥١

محكمة الاقصر الجزئية الاهلية

حكم تاريخه ٢٥ يونيه سنة ٩٢٧

اثار قديمة . رخصة . سرقة .

القاعدة القانونية

ان قانون الآثار المصرية يفرض على كل من عثر على اثر منقول ولم يكن يده رخصة ان يبلغ عنه في الحال وفرض في حالة عدم التبليغ عقوبة مخالفة . ومعنى العثور هنا ان يكتشف الانسان شيئاً بعد بحث وتقيب او يجده بطريق الصدقة ، اما ان يسرق تمثالاً او بعض تماثيل معروفاً ومحفوظاً في المكان المعين يحرسه الحفراء بقصد الاستيلاء عليه لنفسه خاصة اولييه والاتقاع بثمنه فيعد سارقاً ، وبالنظر لكون سرقة الآثار القديمة المصرية وتحويلها الى البلدان الاجنبية لبيعها الى تجار لامهنة لهم الاتسريب الآثار المصرية وبيعها الى المتاحف الاجنبية في الاقطار الأوروبية او الامريكية اضراراً بمصلحة مصر الادبية والمادية فيجب تنزيل اشد العقاب على مثل هؤلاء المختلسين والمهربين

المحكمة :

في التطبيق القانوني

دفع حضرة المحامي عن المتهم الأخير بأن هناك خطأ في تطبيق القانون وان الواقعة المنسوبة الى المتهمين لا تنطبق عليها مواد السرقة وانما يجب تطبيق القانون نمرة ١٤ سنة ١٩١٢ الخاص بالأثار واعتبار الحادثة مخالفة او على الاقل ليست سرقة وعلى ذلك لا يكون هناك جريمة اخفاء اشياء مسروقة بالنسبة للمتهم الأخير وقدم تأييدا لدفعه حكيم الأول صادر من محكمة النقض والابرام بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٢٤ والثاني صادر من محكمة طنطا الاستئنافية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ في القضية ١٨٣٥ طنطا سنة ١٩٢٦ وزعم ان الواقعة الحالية تنطبق على الحالتين الميئتين في هذين الحكيمين

« وحيث انه للفصل في هذا الدفع يجب البحث لمعرفة ما اذا كانت التهمة المنسوبة الى المتهمين يتناولها قانون الأثار حتى يمكن تطبيقه او انه لم يتناولها فترجع الى القانون العام وهو قانون العقوبات

ومن اطلع على قانون الأثار المذكور تبين له ان القانون قسم فيه الأثار الى قسمين الأثار العقارية والأثار المنقولة وتناول بعض جرائم في كلتا الحالتين فرض على من ارتكبها عقوبات خاصة

ومن الضروري هنا ان تتبع نظرية المشرع

فنبعث ما اذا كانت الرأس المسروقة هي من الأثار العقارية او المنقولة

« قضت المادة الخامسة من القانون بأن الأثار المنقولة المثبتة في الارض او التي يصعب نقلها تعتبر من الأثار العقارية فلهذا يعتبر التمثال الكامل من الأثار العقارية اما الرأس فليس من السهل اعتبارها اثرا عقاريا لانه يمكن نقلها بدليل انه امكن لشخص واحد نقلها كما دلت على ذلك التجربة التي اجرتها النيابة ولذلك فهي بحسب نص القانون اثر منقول

« على انه يمكن مع التوسع اعتبارها كذلك اثرا عقاريا اذ انها جزء من التمثال والتمثال حسب هذا النص اثر عقارى وعلى كل حال يجب الرجوع الى القانون لمعرفة ما اذا كانت الواقعة المنسوبة الى المتهمين تنطبق على قانون الأثار سواء اعتبرت الرأس اثر عقارى او منقول

ففي حالة اعتبارها اثرا عقاريا ترى القانون لا يتناول مطلقا البحث في هذه الواقعة لان المادة ١٦ من القانون وهي التي تتناول الأثار العقارية فرضت عقوبات على ثلاث حالات

الحالة الاولى — من ينقل او يقلب او يهدم او يشوه الأثار العقارية بآية كيفية كانت

« وظاهر ان المقصود في هذه المادة تشويه الأثار العقارية وتغيير حالتها الأصلية سواء اكان بالنقل او الهدم الخ وليس المقصود بعبارة النقل الواردة في هذه المادة الاستيلاء او الحيازة ومن يرجع الى النص الفرنسي لهذه الكلمة يجد ان المشرع عبر عنها بكلمة *déplacer* ونفس العبارة

الواردة في آخر هذه المادة تبين المقصود منها وهو التشويه بأية كيفية كانت

« والحالة الثانية - من يستولى بدون رخصة على انقاض ناتجة من اثر عقارى هدم كله او بعضه - وبديهي انه لا يمكن مطلقا اعتبار رأس الملك اخانتون وهي ذلك الاثر العظيم الجميل الذى قدره باشمقتش الآثار بثلثمائة جنيه ويقدره غواة الآثار باكثر من ذلك بكثير بأنه من الانتقاض المقاربية التى يقصدها القانون لانه عبارة عن اثر مهم قائم بذاته والمقصود من الانتقاض هي بقايا الأحجار الناتجة من اثار مهدمة تالفة اما الرأس فهو اثر محفوظ اعتنت به مصلحة الآثار العناية التامة واقامت عليه الحراس ليل نهار ومن اطلع على النص الفرنساوى لهذا الجزء من المادة ١٦ لوجد المعنى اوضح

والحالة الثالثة المذكورة في المادة ١٦ لاعلاقة لها مطلقا بهذه الواقعة واذا رجعنا الى اعتبار الرأس اثرا منقولاً وهي الأرجح نجد القانون أيضاً لا ينطبق على هذه الحالة اذ الحصول على الآثار المنقولة التى تدخل تحت هذا الباب من قانون الآثار انحصر في حالة مخصوصة وهي التى عبر عنها المشرع بعبارة « كل من عثر » فقد نص في المادة العاشرة على ان كل من عثر على اثر منقول اذا لم يكن بيده رخصة يجب عليه التبليغ عنه في الحال وفرض في حالة عدم التبليغ عقوبة مخالفة . وعبارة عثر لا تؤدى في هذه الحالة الا الى معنيين الاول ان يكتشف الانسان شيئاً بعد بحث وتقيب فيقال عثر على هذا الشيء

والثانى ان يجده بطريق الصدقة وبديهي ان حالتنا لا ينطبق عليها اى معنى من هذين لأن الرأس لم يصل اليها المتهم الثالث بعد بحث وتقيب وانما هي رأس تمثال عظيم معروف محفوظة وموضوعة في مكان معين يحرمه خفاء كذلك لم يجده بطريق الصدقة لانه ذهب الى مكانه خصيصاً واستولى عليه بقصد حيازته بنية سيئة فهو في هذه الحالة لا يمكن ان يقال انه عثر على الرأس وانما سرقه

« والمشرع في قانون الآثار وضع هذه المواد للأشخاص الذين يبحثون عن الآثار بطريق الحفر والاستكشاف بغير ترخيص او الذين يعثرون عليها بطريق الصدقة وهؤلاء بالطبيعة تكون مسئوليتهم الجنائية اخف من السارقين الذين يستولون على الشيء وهم يعلمون من الاصل محل وجوده فيسرقونه فلذلك فرض عليهم عقاباً خفيفاً اخف من عقاب السارق المفروض في قانون العقوبات

« من ذلك تبين جلياً ان قانون الآثار لم يتناول الحالة التى نحن بصدددها وانما تركها الى القانون العام وهو قانون العقوبات ومن يرجع الى الحكمين اللذين قدمهما الدفاع عن المتهم الاخير تبين انهما عن حالتين لا تتفقان مطلقاً مع التهمة المنسوبة الى المتهمين في قضيتنا هذه وظاهر من الاطلاع على حكم محكمة النقض ان الآثار التى اشتراها المتهم في تلك القضية كانت آثاراً اكتشفها آخرون اثناء الحفر لاستخراج سباح واستولوا عليها بدون حق ولم يبلغوا عنها

السلطة الادارية المختصة واكتشاف آثار عند استخراج سباح والاستيلاء عليها بلا ترخيص كما قلنا مخالفة نص عليها قانون الآثار بالذات وكذلك من اشتراها ولم يبلغ عنها وهذه حالة بعيدة جداً عن حالتنا اذ أن في حالتنا لا يوجد اثر اكتشف بطريق الحفر ولم يبلغ عنه والواقعة المنقوض حكمها انصبت كلها على وجود آثار عثر عليها أثناء الحفر وهذه الحالة منطبقة على المادة العاشرة من القانون، اما في حالتنا فلا يوجد شيء من هذا الاكتشاف ولم يعثر على شيء كما بينا وهكذا الحال في حكم محكمة طنطا ولهذا يتبين ان الحكمين المتقدمين لا تنطبق حالتهم على حالة المتهمين مطلقاً وظاهر مما قدمنا ان قانون الآثار لا ينطبق وعليه يكون الدفع بخطأ التطبيق القانوني دفع في غير محله وتكون الحادثة منطبقة على المادتين ٢٧٤ و ٢٧٩ من قانون العقوبات

في الموضوع

« اما فيما يختص بالموضوع فانه ثابت من شهادة خفراء الآثار جميعاً وشهادة مفتش الآثار ان الرأس المسروقة كانت موجودة بالمحل المعد لها في معبد الكرنك تحت حراسة الخفير حسين يوسف في الوقت الذي حصلت فيه السرقة اى في صباح يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ وثابت ان هذا الخفير ابن عم المتهم الثالث وقريب شيخ خفر الآثار المدعو حسن عبد الله

» وحيث انه ثابت ايضا انه بعد ظهور السرقة بيوم كاف حضرة باشمفتش الآثار شيخ

خفرائه بضرورة البحث عن الرأس والحصول عليها فعاد اليه بعد يوم واخبره بان ابن اخيه المتهم الثالث هو الذي استولى على الرأس وتصرف فيها بالبيع كما يدل على ذلك التقرير المقدم من حضرته

» وحيث انه ثابت ايضا ان المتهم الثالث اخذ من شيخ الخفراء مبلغ ١٢ جنيهاً لرأس واخبره انها عند احد التجار ثم اخبر ابن عمه الشاهد الاول انها عند المتهم الاخير وطلب مبلغ خمسة عشر جنيهاً لتسليمها له تمويضاً عن الثمن الذي دفعه لمن باعوها له فسلموه ١٢ جنيهاً فاخذها وعاد بعد وقت قصير وافهمهما ان المتهم الاخير قبل تسليم الرأس

» وحيث ان المتهم الثالث المذكور قرر في التحقيقات انه زار المتهم الأخير يوم الحادثة فوجد الرأس عنده ووجد المتهم الاول والثاني عنده ايضا واعطياه ٣٠ قرشاً وانه بعد تكليفه من عمه شيخ الخفر برد الرأس اتفق مع المتهم الاخير على اعطائه ١٢ جنيهاً قبل ثم عدل

» وحيث ان عدول المتهم الثالث اخيراً عن الدلالة على مكان الرأس وظهور وجودها بعد ذلك عند المتهم الاخير كل هذا يدل في مجموعه على ان المتهم الثالث له يد فعالة في الحادثة وان الحادثة يمكن تلخيصها في انه اتفق مع ابن عمته خفير الآثار وسرق الرأس واوصلها الى المتهم الاخير وباعها له وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤/٥ من قانون العقوبات

» وحيث انه فيما يختص بالمتهم الاخير فان

التهمة ثابتة قبله من اقرار المتهم الثالث عليه حيث قرر انه كان موجودا يوم بيع الرأس له من المتهمين الاول والثاني وانه بعد ذلك تردد عليه جملة مرات في منزله للمفاوضة معه في امر ارجاعها وكيفية تدبير ذلك

« وحيث ان هذا الاقرار تأيد بمجملة ادلة وقرائن من ذلك انه لما عرض على المتهم الاخير اقرار المتهم الثالث عليه انكر بتاتا زيارة هذا المتهم له وقرر انه لم يره من اسبوعين غير ان المتهم الثالث ايد زيارته له وتردده عليه في المرات التي ذكرها بوقوع معينة واستشهد عليها بمجملة شهود فلما رأى المتهم الاخير نفسه امام الامر الثابت الذي لا يمكن نقضه عاد واعترف بتردد المتهم الثالث عليه في المرات التي ذكرها وادعى بان المقابلات كانت بخصوص ايجارة اطيان غير انه ثبت من مناقشة المحكمة له في الجلسة ان هذه المناقشة انتهت في المقابلة الاولى ولم يمكنه ان يبين سبب مقابلة المتهم الثالث له في المرات التالية

وحيث ان هذا الاقرار تأيد بوجود الرأس عنده . اما ما يدعيه المتهم الاخير من ان الرأس وصلت اليه بمعرفة شخصين في الساعة ٧ ونصف مساء في اليوم الذي بلغ فيه فلم يمكنه اقامة الدليل عليه والظروف والقرائن كلها تنادي بتكذيبه فقد قرر ان شخصين احضرا له الرأس في شارع البحر من الجهة البحرية في الساعة ٧ مساء ولما سئل عن اسميهما قرر انه لا يعرفهما ولم

يذكر اوصافا تامة لهما وهذه اقوال غير معقولة من جملة وجوه . الاول - انه في الوقت الذي يقول فيه ان شخصين احضرا له الرأس كان يقتش منزل حضرة يسى بك اندراوس عن هذه الرأس ومنزله مجاور لمنزله وعلى بعد نحو خمسين متراً منه للجهة البحرية فلا يعقل ان اشخاصاً يجراون على حمل الرأس والمرور بها امام المنزل الذي تقتش فيه النيابة والبوليس عن الرأس المسروقة والثاني ان المتهم الاخير بلغ رسمياً بسرقة الرأس وعرضت عليه صورتها من جهة الادارة وكلف بضبطها وضبط سارقها اذا عرضت عليه وقد اشر على هذا التبليغ وعلى ظهر الصورة في يوم ١١ مايو سنة ١٩٢٧ اي ثاني يوم السرقة فكان اول شيء يجب عليه عمله انه عند وصول الرأس اليه ان يضبط الاشخاص الذين عرضوها عليه وتسليمهم الى جهة الادارة . اما ان يقدم الرأس ويدعى انه لا يعرف الاشخاص الذين احضروها ولم يتمكن من ضبطهم فهذا قول لا يصدق العقل خصوصاً وقد قامت حول سرقة الرأس ضجة كبيرة مدة تسعة ايام وقد علم بالطبع بهذه الضجة بصفته تاجر اتليكة وكان من ضمن الاشاعات المتواترة على الألسن ان الرأس ربما كانت موجودة عنده أو عند تجار اخرين معينين فاللعقول اذا كان ادعاؤه صحيحاً انه كان يضبط البائعين او بعضهم وذلك لدرء الشبهة عن نفسه

والأبلغ من ذلك ان الامر لم يقتصر على

الاشاعات بل تعداه الى الفعل فقد تطور الامر من الاشاعات الى تفتيش النياية لمنزل كبير من اعظم وجهاء المديرية المشمولين برعاية دولة اجنبية ومنزله على قيد بضعة امتار من منزله فالواجب والعقل والادراك كان يحتم عليه معرفة البائعين له والقبض عليهم

الثالث - ان المتهم لم يبالغ الجهة المادية المختصة والتي كلفته بضبط الرأس ان عرضت عليه وهي الجهة الادارية وانما بلغ حضرة باشمفتش الآثار وقصده من ذلك واضح وذلك ان التبليغ حصل في وقت تفتيش منزل يسى بك اندراوس والنيابة والادارة موجودين به فأراد من جهة ان يتجاهل وجودها بالقرب منه وان التبليغ كان خوفا من ضبط الرأس عنده عند امتداد التفتيش الى منزله والثاني وهو مادفعه اليه الطمع الحصول من جهة الآثار على المسكافة التي تخصصها مصلحة الآثار لمن يقدم لها الرأس المسروقة

» وحيث انه من مجموع ذلك كله يتبين ان اقرار المتهم الثالث على الاخير اقرار صحيح تأيد من جملة وجوه هذا فضلا عن انه لم يقم في التحقيق ما يدل على وجود ما يدعو المتهم الثالث الى التحامل على المتهم الاخير والادعاء عليه كذبا ومن ذلك يتبين ان التهمة ثابتة قبله اما علمه بان الرأس مسروقة فلانرى ان هناك حاجة للتدليل عليه لأنه لا يمكن لأى فرد ان يملك هذه الرأس وهي معروفة بالذات خصوصا لتجار الآثار ومعلوم لهم محل وجودها في معبد الكرنك وعليه يكون عقابه منطبقا على المادة ٢٧٩ عقوبات

» وحيث انه فيما يختص بالمتهمين الأول والثاني فانه لادليل قبلهما غير مجرد اقرار المتهم الثالث عليهما ولم يتأيد هذا الاقرار بالنسبة لهما بأى قرينة اخرى وعليه وجبت برائتهما عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات

» وحيث انه ثبت من شهادة حضرة باشمفتش الآثار ان المعروف عن المتهم الثالث انه اعتاد على سرقة الآثار وبيعها للتجار ويدل على ذلك سابقة الحكم عليه بالحبس من اجل ذلك فلماذا ترى المحكمة تشديد العقوبة بالنسبة له

» وحيث انه فيما يختص بالمتهم الاخير فان المحكمة ترى ان جريمته اشد خطرا في ذاتها عن جريمة المتهم الثالث لسببين . الاول - ان الرأس المسروق وهو رأس الملك اخناتون ولها في تاريخ الآثار اهمية كبرى واى شخص له بعض المام بتاريخ الآثار يعلم ان هذا الملك كان من الفراعنة العظام الذين خلدوا لهم ذكرى عظيمة في تاريخ مصر المجيد وللرأس علاوة على ذلك أهمية فنية كبرى فمن نظر الرأس او صورتها تبين له انها آية من آيات الفن الدقيق وفضلا عن ذلك فهي مطابقة لشكل الملك تماما خلافا لبعض التماثيل الاخرى التي هي عبارة عن صور رمزية فقط

والسبب الثاني ان لتجار الآثار ومن هم على شاكلة المتهم الاخير يرجع السبب الأكبر في تهريب الآثار العظيمة من الديار المصرية الى

او الى افراد الأجانب الذين يهدون الى هذه البلاد بكثرة للاستيلاء على مثل هذه الآثار ومن ذلك يتبين ان جريمة التهمم الاخير يجب ان ينظر اليها من جميع هذه الوجوه ويجب معها استعمال الشدة

(قضية النيابة نمرة ٦١١ جنح سنة ٢٧ ضد الشاذلي عويس وآخرين . اصدر المحكم حضرة صاحب الوجة نجيب بك تدرس جوهره القاضي وبحضور حضرة سعيد ذوالفقار اقندى وكيل النيابة)

البلدان الاجنبية فاغلب تلك الآثار التي تراها في المتاحف الاجنبية في الاقطار الاوروبية او الامريكية قلت اليها بفعل امثال التهمم الاخير والضرر العظيم على البلاد من قتل هذه الآثار الى المتاحف الاجنبية او افراد الاجانب المهتمين بجمع الآثار المصرية لا يحتاج الى تدليل ولا يمكن للسارق تصريف مثل هذا الاثر الا الى التجار الذين يستولون بيعها مباشرة الى المتاحف الاجنبية

فتاوى شرعية

فلسطين اوصى لابن ابنه المتوفى في حياته بمثل نصيب أحد ابناؤه المذكور وكتب هذه الوصية بصك ولم يرجع عن وصيته الى ان مات وهو مصر عليها ولم يعلم الموصى له بهذه الوصية لان ورة الموصى كتموها عنه وأخفوا صكها في خزانة احدهم واقتسموا تركة الموصى باعتبار عدم وجود وصية اصلا الى ان توفي أحد الورثة الذي كان الصك في خزائنه بعد مضي خمس وعشرين سنة من موت الموصى فضبط الصك في خزائنه بواسطة القاضي الشرعي وحينئذ علم الموصى له بهذه الوصية فقبلها فهل للموصى له الحق في رفع دعوى على ورة الموصى بمضمون هذه الوصية ولا يمنع من ممانعتها مرور خمس وعشرين سنة من تاريخ وفاة الموصى لان عدم علمه عذر شرعي لا يؤثر في عدم سماع الدعوى ام كيف افيدونا بالجواب ولكم الثواب

٥٢

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

وصية . اخفاء وصية . تقادم . عذر شرعي . ٣٣ سنة

القاعدة الشرعية

اذا اخفى وارث وصية صادرة من مورثه لمصلحة شخص ما ثم علم للموصى له بالوصية بعد مضي خمس وعشرين سنة من تاريخ وفاة الموصى كان له حق المطالبة بقيمة الوصية لانه لم يترك الدعوى بالوصية من غير عذر من الاعذار الشرعية مدة ثلاثة وثلاثين سنة المحددة لمنع سماع دعوى الارث

السؤال

سئل في رجل من مدينة نابلس من بلاد

الجواب

« حيث كان الحال كما ذكر في السؤال ولم يعلم الموصي له بهذه الوصية الا بعد مضي خمس وعشرين سنة من تاريخ وفاة الموصي كما ذكر في السؤال وكانت الوصية صحيحة شرعا مستوفية شرائطها الشرعية ومات الموصي مصرا عليها الى ان توفي فللموصي له مطالبة ورثة الموصي بمضمون هذه الوصية بعد عامه بها وقبوله ايها لانه لم يتحقق منه ترك الدعوى في المدة السابقة من مئاعها حيث لاعلم له بها قبل هذه المدة اما لو علم بها وترك الدعوى بها من غير عذر من الاعذار الشرعية مدة ثلاثة وثلاثين سنة المحددة لمنع مئاع دعوى الاثر ثم ادعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه وهذا كله مع الانكار

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراغة

٥٣

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٧

صوم - حقن بالمصل - جواز - لا فذر -

القاعدة الشرعية

حقن عساكر البوليس بالمصل المضاد للحمي التيفودية في شهر رمضان المبارك لا يتسبب عنه فطر الصائم منهم

السؤال

نتشرف بان نرسل لفضيلتكم صورة افادة حكمدارية بوليس مصر عن حقن عساكر البوليس بالمصل المضاد للحمي التيفودية في شهر رمضان المبارك وتضرر . . بعضهم من اخذ الحقنة بدعوى انها تبطل الصيام « وحيث نرغب الحصول من فضيلتكم على فتوى شرعية في هذا الموضوع فنرجوا التكرم بافادتنا بوجه السرعة

الجواب

اطلعنا على ما جاء بافادة وزارة الداخلية رقم ٧ مارس سنة ١٩٢٧ نمرة ١٨١٦ وعلى صورة افادة حكمدارية بوليس مصر المرافقة لها المختصة بتضرر بعض رجال البوليس من أخذ الحقنة المضادة للحمي التيفودية في شهر رمضان المبارك بدعوى انها مبطل للصيام ويتسبب عنها الافطار ومطلوب بها معرفة الحكم الشرعي في الموضوع وتفيد ان الاحتقان تحت جلد ظاهر الجسم بالحقنة المعروفة بالابر ان حصل في حال الصيام لا يتسبب عنه فطر الصائم يدل لذلك ما صرح به في متن التنوير وشرحه الدر المختار انه لو ادهن الشخص أو اكتحل لا يفطر ولو وجد طعمه في حلقه والاحتقان المتعارف بالابرة تحت الجلد من غير متغذ من المنافذ المعتادة مثل ذلك في انه لا يفطر والاوراق طائفة من طيه

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراغة

صدر فهل يملك المستحقون هؤلاء للسكنى استقلال هذا المكان وتأجيرهم لغيرهم وأخذ العوض ليدفع اجرة محل آخر يسكنون به ؟ وهل يملك احدهم اسكان غيره في نصيبه المشاع في المكان الموقوف بعوض و يأخذ هذا العوض ليدفع اجرة محل يسكن به ؟

نرجو تبين الحكم الشرعى فى ذلك

الجواب

« لا يملك هؤلاء المستحقون للسكنى فى الدار المذكورة تأجيرها ولا أحدهم اسكان غيره فى نصيبه بعوض ولو للغرض الذى ذكر بالسؤال لان التأجير للغير يوجب له حقاً فيها لم يشترطه الواقف كما أخذ ذلك من الخصاص وغيره

مفتى الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٥

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٧

وقف . شامل بالربا . خور . زنا . احرار
مواد مخدرة .

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف حرمان المستحق إذا اشتغل بالربا اخذاً وعطاءً أو استعمال الخمر أو اتى الزنا ثم اتهم احد المستحقين باحرار مواد مخدرة كالموردين وحكم عليه بالعقوبة فلا يحرم

٥٤

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتى

بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٧

وقف . اجارة . شرط السكنى .

القاعدة الشرعية

« المستحقون للسكنى فى دار لا يملكون تأجيرها وليس لاحدهم اسكان غيره فى نصيبه بعوض لان التأجير للغير يوجب له حقاً فيها لم يشترطه الواقف

السؤال :

« شرط الواقف فى كتاب وقفه السكنى بدون اجرة بالمكان الكائن بمصر بشارع الصناديق المذكور ثانياً عشر بكتاب الوقف المذكور من بعده لاولاده الاربعة وهم السيد مصطفى بك المطار والسيد على بك المطار والسيد صبحى بك المطار والسيد حسين بك المطار المذكورين بكتاب الوقف المذكور مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يكون شرط السكنى بالمكان المرقوم بدون اجرة لاولاده وذريته ونسله وعقبه من الظهور بدون اولاد البطون على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المذكور الى حين اقراضهم اجمعين ادخالاً وجعلاً وزيادة صحيحات شرعيات عن طيب قلب وانشرح

من استحقاقه في الوقف لان الشرط لا يشمها
السؤال

في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته
ثم من بعده على اولاده الخ ما هو مدون بحجة
الوقف الذي جعل اخره لجهة بر دائمة وجاء ضمن
الشروط التي اشترطها ما نصه (انه اذا اشتغل
احد المستحقين بالربا اخذاً او عطا او استعمل
الخمر او الزنا حرم من نصيبه في الوقف سنة)
وقد اتهم احد المستحقين بأنه قد وجد معه ورقة
هورابين (نوع يشبه الكوكابين) قبل انه وجد
معه داخل حرثه وتقدم الى المحاكم وحكم عليه
بعشرة جنهات . وهو غير شارب للخمر ولم يتهم
به فهل ينطبق عليه هذا الشرط بحيث يحرم من
نصيبه سنة قياساً على الحرام يكون الامر واقعاً
عند مورد النص بحيث لا يقاس عليه غيره سيما
وان ما ثبت استحقاقه يبين لا يمنع استحقاقه
يشبهه على انه اذا تعارض ما يقتضي الاعطاء
والحرمان غلب ما يقتضي الاعطاء على ما يقتضي
الحرمان هذه هي حجة الطرفين قد ادلينا بها
لفضيلتكم مع ان النظار يقولون بالحرمان والمستحق
يقول بعدمه وحجة كل من الطرفين هو
ما اوضحناه فنرجو بيان ما تنطبق عليه الحقيقة ومن
الذي يوافق قوله النصوص الشرعية

الجواب

ما دام المستحق في الوقف لم يستعمل شيئاً

من الربا والزنا والخمر بالشرب فلا يحرم من
استحقاقه في الوقف بسبب حادثة السؤال لان
الشرط لا يشمها

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعه

٥٦

فتوى شرعية

صادرة من فضيلة المفتي

بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢٧

وكالة . مال الموكل . امانة . خيانة . ضمان

القاعدة الشرعية

ان مال الموكل امانة في يد وكيله ويضمنه
بالتعدي ، فاذا اخلس الوكيل بعض الاشياء التي
سلمت اليه لاستعمالها لمنفعة مالكها في امر معين
واخذها لنفسه كان خائناً للامانة وانما بذلك شرعاً
وعليه ردها اذا كانت قائمة وان استهلكها بالتعدي
ضمن قيمتها ان كانت قيمة وضمن مثاها ان كانت
مثلية . ولا توجد عقوبة في الشريعة الغراء لمن
فعل مثل ذلك وانما يعذر حسبما يراه الحاكم

السؤال

سئل بخطاب من النائب العمومي رقم ١٥
مايو سنة ١٩٢٧ نمرة ١٢١٤ بما صورته نرجو
فضيلتكم التكرم باخبارنا عن حكم الشريعة الغراء
في رجل او تمن على اشياء سلمت اليه بصفة كونه
وكيلاً بالاجرة لاستعمالها في امر معين لمنفعة مالكها

الوكيل بعض الأشياء التي سلمت إليه لاستعمالها لمنفعة مالكها في امر معين واخذها لنفسه كان خائناً للأمانة واثم بذلك شرعاً وعليه ردها اذا كانت قائمة وان استهلكها بالتعدي ضمن قيمتها ان كانت قيمة وضمن مثلاً ان كانت مثلية. هذا ولا توجد عقوبة مقدرة في الشريعة الغراء لمن فعل مثل ذلك وانما يعذر حسبما يراه الحاكم

مفتي الديار المصرية
عبد الرحمن قراعة

فإن الأمانة واختلاس بعض هذه الأشياء واخذها لنفسه لضرورة معرفة ذلك قبل التصرف في الشكوى الواردة من نيابة مصر بكتابها رقم ٨١٢

الجواب

علم ما جاء بخطاب معادتك رقم ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ نمرة ١٢١٤ طيه وتفيد ان مال الموكل امانة في يد وكيله وتضمن بالتعدي فاذا اختلس

قضاء الحاكم الشرعي^(١)

على وقف بصفته شيخاً للجامع الاحمدى الخ والمحكمة حكمت في ٢٩ نوفمبر سنة ٨٩٩ للمدعى بدعواه ودفع في ذلك والمحكمة العليا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ (بناء على ان الواقعة شرطت في كتاب وقفها المؤرخ في سنة ١٢٩٥ ان النظر على ذلك لنفسها ثم من بعدها للارشاد فالارشاد من عتقاتها ثم للارشاد فالارشاد من ذريتهم ونسلهم وعقبهم نسلاً بعد نسل ويكون النظر الحسبي على ذلك لناظر اوقاف السيدين من حين وفاتها وعند ايلولة ذلك للعلماء والمجاورين يكون النظر على ذلك لشيخ الجامع الاحمدى وقتها وان الواقعة ايضاً تقتضى حجة التغير المؤرخة في سنة ١٣٠١ شرطت النظر على

٥٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٠ مايو سنة ٩٠٠

وقف . نظر . شرطه لشخص . ثم شرطه لآخر .

القاعدة الشرعية:

« الواقف اذا شرط النظر على وقف لشخص ثم شرطه لآخر ولم يصرح بعزل الاول يشتركان في النظر ويكونان ناظرين عليه المحكمة :

« صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية الشرعية في القضية نمرة ١٧ سنة ١٨٩٩ من المدعى على المدعى عليه بشأن استحقاقه للنظر

(١) اذن لا حضرة الاستاذ الفاضل الشيخ عباس الزرقاني كبير كتبة المحكمة العليا الشرعية بان تقتطف بعض احكام المحكمة العليا من كتابه النفيس (منتخب الاحكام الشرعية) فانتظنا هذه الاحكام من الجزء الثاني الخاص بالوقف فباسم المجلة وباسم قرائها نشكر له فضله

النظر ويكونان ناظرين عليه وان الاسباب التي
بنى عليها الحكم المذكور لا تكون متعجة حينئذ
لذلك فضلا عن كون الدعوى والشهادة غير
صحيحتين)

قررت عدم صحة ما قرره المجلس الشرعي
بالمحكمة المذكورة وتكليف الخصوم بالحضور امامها
لاعادة نظر القضية

٥٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥

وقف . نظر . ناظرين . انفراد . احوال .

القاعدة الشرعية

(١) يجوز للقاضي تفويض امر الوقف

لاحد الناظرين اذا وجد للآخر مانع

(٢) ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما

الانفراد به واذا مات احدهما اقام القاضي غيره

وليس للحي الانفراد الا اذا اقامه القاضي

(٣) اذا جعل الواقف ولاية الوقف الى

رجلين قبل احدهما ورد الاخر يضم القاضي الى

من قبل رجلا اخر ليقوم مقامه وان كان الذي

قبل موضعا لذلك فقوض القاضي اليه امر الوقف

بفرد جاز

المحكمة :

« صدرت الدعوى بمحكمة مديرية قنا

الشرعية في القضية نمرة ٤٥ سنة ١٩٠٥ من

الوقف المذكور لنفسها ثم من بعدها يكون النظر
على العشرة الافدنة و..... لمعتوقها ربحان ثم
للارشد فالارشد من ذريته ونسلهم وعقبهم
نسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل ويكون النظر
على باقى الاطيان الموقوفة بمد حياة الواقعة لمبتناها
محمد افندى ثم للارشد فالارشد من ذريته
ونسلهم وعقبهم نسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل
ثم لشيخ الجامع الاحمدى عند ايلوليته للعلماء
والمجاورين وانه يقتضى شرط النظر المدون
بكتاب الوقف المؤرخ فى سنة ١٢٩٥ يؤول
النظر من بعدها للعتقاء وذريتهم على الوجه
المشروح وعند ايلولة ذلك للعلماء والمجاورين
يكون ذلك لشيخ الجامع الاحمدى ولم تنص
الواقفة فى حجة التغير المؤرخة فى سنة ١٣٠١
والحجة المؤرخة فى سنة ١٣٠٣ على عزل
واخراج العتقاء وذريتهم من ايلولة النظر اليهم
بعدها على الوجه الذى ذكرته بكتاب الوقف
الاول ولا على عزل واخراج شيخ الجامع
الاحمدى من ايلولة النظر اليه عند ايلولة استحقاق
الوقف للعلماء والمجاورين بل شرطت النظر
بقتضى حجة التغير المؤرخة فى سنة ١٣٠١
لمبتناها محمد افندى المذكور ولذريته على
الوجه المشروح بحجة التغير المذكورة على باقى
الاطيان المذكورة بمد العشرة الافدنة
والكسور . وان المنصوص شرعا ان الواقف
اذا شرط النظر على وقفه لشخص ثم شرطه
لاخر ولم يصرح بعزل الاول يشتركان فى

المدعى على المدعى عليه بصدور الوقف من والدهما وان المدعى عليه كان هو ... ناظرين عليه وان الناظر الاخر عزل من النظر وانه يرغب ان يكون بدلا عنه لان الواقف شرط انه لو عزل احد النظار يتعين بدله ارشد الورثة . وقال المدعى عليه ان والده شرط ان النظر على وقته لنفسه ثم من بعد وفاته يكون النظر له ولاخيه محمد ومن بعدهما يكون النظر للارشد فالارشد وان المدعى كاذب فيما قاله من انه اذا عزل احد النظار يتعين بدله احد الورثة والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ (بعد ان استحضر سجل حجة الوقف المحفوظ بدفترخانة محكمته واطلع عليه ووجد كتاب الوقف مضبوطا في ... ومسجلا في ... وان الوقف صادر من الشيخ ... لاطيان قدرها ... وجملة عقارات وشرط النظر على ذلك لنفسه مدة حياته وبعد وفاته لولديه سعيد (المدعى عليه) ومحمد الملقب بالبلك ثم من بعدها يكون النظر للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولم يكن بكتاب الوقف ما ذكره المدعى واتضح له ان المدعى بناء على ما اتضح له من سجل الوقف لاحق له في النظر الان بشرط الواقف خصوصا مع ما جاء من التحريات الدالة على انه حكم عليه من محكمة قنا الاهلية في ... بحبسه ستة شهور مع التشغيل في سرقة مصاغ من منزل ... وان سيرته غير مرضية وان المستحقين للوقف ما عدا اشقائه لم يوافقوا على تعيينه ناظرا ثانيا على الوقف وطلبوا ابقاء سعيد

ناظرا على الوقف بدون شريك وقرار المجلس الشرعى المذكور عدم قبول ضم المدعى في النظر مع اخيه سعيد المدعى عليه على وقف والدهما بناء على ان محمد البلك المشروط له النظر مع اخيه سعيد المدعى عليه تنازل عن النظر وتقرر من هذه المحكمة في القضية اخراجه من النظر على وقف والده وعزله منه . وان المنصوص عليه شرعا انه يجوز للقاضي تفويض امر الوقف لاحد الناظرين اذا وجد للاخر مانع وانه لا يجوز لسعيد المدعى عليه التصرف في الوقف بمفرده الا اذا فوض له ذلك من القاضي الذى يملكه فنما لتعطيل ادارة الوقف المذكور ولما قاله صاحب رد المختار في كتاب الوقف صحيفة ٤٥٩ حيث قال في الاشياء وما شرطه لاثنين ليس لاحدهما انفراد به واذا مات احدهما اقام القاضي غيره وليس للحى الانفراد الا اذا اقامه القاضي وقال في الاسعاف في باب الولاية على الوقف صحيفة ٤٢ مانصه ولو جعل ولايته الى رجلين قبل احدهما ورد الاخر يضم القاضي الى من قبل رجلا اخر ليقوم مقامه وان كان الذى قبل موضعا لذلك فقوض القاضي اليه امر الوقف بمفرده جاز . وانه اتضح للمجلس من شهادة كل من ... واهلية ولياقة سعيد المدعى عليه لادارة وقف والده المذكور بمفرده) قرر سعيد المدعى عليه في النظر على وقف والده المذكور المبين بكتاب وقته المرقوم وفوض له ادارة شؤونه على حسب الوجه الشرعى ليقوم بمصالحه وبما شرطه الواقف في وقته المذكور ويؤدى لكل

ذو حق حقه بدلا عن اخيه محمد البلك الذي سبق عزله من النظر . ودفع في القرار المذكور والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (بناء على ان الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعي المذكور ما قرره اسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة ما قرره المجلس الشرعي المذكور ورفض الدفع

٥٩

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦

وقف . نظر . تصرفات الناظرين . مفرداً . عزل

القاعدة الشرعية :

نصرف ناظر الوقف (المضموم اليه ناظر آخر في النظر) وحده بدون اطلاع المضموم موجب لعزله من النظر على الوقف المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية جرجا الشرعية في القضية نمرة ١٢٤ سنة ١٩٠٦ من وكيل المدعين المأذون لهم بالخصومة على المدعى عليه بان المدعى عليه اقيم ناظراً على وقف كل من الشيخ . . . واخوته . . . ووقف . . . الكائن ذلك بناحية . . . الواضح حدوده بتقرير النظر المحرر من هذه المحكمة للمدعى عليه المسجل بها في . . . ولظهور خيانة منه في الوقفين المذكورين ضم له موكلوه نظارا معه واقيم . . . مشرفا عليهم واعلن المدعى عليه بذلك وفهم بواسطة جهة الادارة بانه

لا يجوز له التصرف في الوقفين المذكورين الا بالاشتراك مع الناظر المضمومين بأذن واطلاع المشرف وموافقة رأيه فلم يكتفى بذلك وتصرف فيهما وحده تعديا واغتصابا ممتنعاً من الاشتراك وان هذا خيانة منه ويجب عزله شرعاً وطلب الحكم عليه لموكلية بعزله من النظر على الوقفين وابعاده عنهما وان المدعى عليه تصرف وحده في الوقف وباع ريعه واغتال لنفسه ولم يشارك في تصرفه من ضم اليه ولم يأخذ رأي المشرف وان الذي باعه هو ثمر الوقف من تين وعنب وخوخ وبلح وحلف واشجار سنط - واجاب المدعى عليه عن الدعوى بأن المحدود بها ليس وقفاً وان التحديد ليس حقيقياً وانه ليس ناظراً على المحدود لانه ليس وقفاً بل هو ملك مخلف ومتروك عن والده وعمه وانه لا يعول على تقرير النظر المحرر له باقامته ناظراً على الوقفين المذكورين لانه في غير محله وانه واضح يده هو واخوته واولاد عمه المذكور بصفة ان المحدود ملك له ولهم آل اليهم بالميراث الشرعي عن والديهم والمجلس الشرعي بالمحكمة المذكورة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٦ (بناء على ان المدعين ذكروا بدعواهم ان المدعى عليه اقيم ناظراً على الوقفين المذكورين بمقتضى اعلام تقرير نظر محرر له من قاضي مديرية . . . مسجل بسجلات محكمة مديريتها بتاريخ . . . وان هذين الوقفين محرر بهما حجج شرعية ومسجلة بسجلات هذه المحكمة بالتواريخ المذكورة بدعواهم وانهم ضموا اليه في النظر عليها

واقیم مشرفاً علیهم المذكور بناء على قرار المجلس الشرعی بهذه المحكمة لظهور خیانة المدعی علیه هیئة المجلس الشرعی وانه اعلن بذلك بالصفحة الموضحة بدعواهم وانه تصرف فی الوقین المذكورین بعد ذلك وحده بدون مشاركتهم فی التصرف فیها وبدون رأى المشرف المذكور غیر مكثرت بما اجرتة هذه المحكمة من ذلك طالما بعدم جواز تصرفه فیها وطلبوا عزله من النظر علیها الى آخر ما ذكره بدعواهم - وانه بسؤال المدعی علیه عن هذه الدعوى اجاب عنها بانكاره لاصل هذین الوقین وبانكاره نظره علیها وبعدم اعتباره لتقرير النظر المذكور المحرر له بنظره علیهما زاعماً انه غلط وانه فی غیر محله ومدعیاً وضع یدیه علیهما بصفته مالکاً لأعیانها هو وأخوته وأولادهم بالمیراث عن والیهما الى آخر ما ذكره بجوابه . . . وان المدعین ضموا مع المدعی علیه فی النظر علی الوقین المذكورین واقیم . . . مشرفاً علیهما بمقتضى اعلام تقرير مسجل فی سجلات هذه المحكمة بتاريخ . . . وقد اذن لهم بالخصومة معه فی هذه القضية وانه بالاطلاع علی اوراق القضية نمرة ١٣٢ سنة ٩٠٥ المنوه عنها بكلام المدعین التى سبق رفعها بهذه المحكمة من . . . علی المدعی علیه بخيائته فی هذین الوقین باغتياله ريعهما وعدم صرفه شيئاً للمستحقین فیهما من ريعهما وغیر ذلك المنهية بالضم واقامة للمشرف المذكور ظهراً هو مدون باوراقها ان المدعی علیه اعترف علی لسان وکیلہ

فی الخصومة بانه ناظر علی الوقین المذكورین وان نظره علی هذین الوقین ثابت باعترافه المذكور وبحجج الوقف المذكورة - وان ما جاء بجوابه عن هذه الدعوى من انكاره نظره علیهما وانكاره اصل وقفهما ودعواه ملكية اعیانها له ولین ذكرهم فی جوابه وطعنه فی اعلام تقرير نظره بعد ثبوت ذلك بما ذكر انما هو مجرد مكابرة يقصد به اغتيال الوقین وتبديدهما بالاشتراك مع من ذكرهم بجوابه - وانه علم من جوابه انه تصرف فی الوقین المذكورین بدون مشاركة من ضم اليه وبدون رأى المشرف وانه قد ثبتت خیائته لما ذكر وان المنصوص علیه فی معتبرات كتب المذهب ان ناظر الوقف اذا ادعی ملكيته له او لبعضه يعزل من النظر علیه - وانه لا يجوز شرعاً بقاء المدعی علیه فی النظر علی الوقین والحال هذه اذ المحافظة علی الاوقاف ومنع التعدى علیها من أهم الواجبات الشرعية (الدینیة) حکم بعزل المدعی علیه من الوقین المذكورین واخراجه من النظر علیهما - ودفع فی هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ اکتوبر سنة ٩٠٦ (بناء علی ان المسألة مسألة نظر علی وقف لا دخل لها فی كون العین ملكاً او وقفاً وقد رأى المجلس الشرعی المذكور عزل هذا الناظر بناء علی انه تصرف وحده بدون اطلاع النظائر الاخرین) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٦٠

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢١ يولييه سنة ٩٠٧

وقف . نظر . تعدد النظار . احدهم قاصر

القاعدة الشرعية

إذا شرط الواقف النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لمن سماه ثم من بعده يكون النظر لمن يوجد من اولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين في الاستحقاق وانحصر الوقف في ثلاثة اشخاص اثنان منهم قاصران فليس للبالغ المطالبة بحق النظر وحده قياساً على ان المنصوص عليه في كتب المذهب ان الواقف لو قال (ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان شاء اقام الكبار مقامه . وانه مع ما تقدم لا يكون للمدعي حق المطالبة باستحقاق النظر وحده) منعت المدعي من الدعوى منعا كلياً والحالة هذه ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ يولييه سنة

المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ١٥٤ سنة ٩٠٦ من المدعي بصدور الوقف من الواقف بالانشاء والشروط الموضحة بها ومنها انه شرط لنفسه النظر ثم من بعده لابن اخته ثم من بعده لمن يوجد من اولاد الواقف واولاد اولادهم وذريتهم الخ وان الواقف مات ومات ابن اخته وتوفي بعده من توفي من اولاد الواقف وذريته وانحصر الوقف في المدعي وفي ولدي اخته المتوفاه القاصرين من ذرية الواقف وان النظر انحصر في المدعي الخ . والمحكمة في ٩ يونيه

سنة ٩٠٧ (بناء على انه على مقتضى شرط الواقف وما ذكر في الدعوى من ترتيب الوفيات والمنحصر فيهم فاضل الربيع يكون النظر في هذه الحالة ان يوجد من ذرية الواقف وان الواقف شرط النظر بعد اخته وبنته لمن يوجد من اولاده وذريته على النص والترتيب المشروحين في الاستحقاق فيكون النظر في هذه الحالة للمدعي وولدي اخته طبق الشرط وان ولدي اخت المدعي قاصران عن درجة البلوغ الشرعي الان والمنصوص عليه في كتب المذهب ان الواقف لو قال (ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان شاء اقام الكبار مقامه . وانه مع ما تقدم لا يكون للمدعي حق المطالبة باستحقاق النظر وحده) منعت المدعي من الدعوى منعا كلياً والحالة هذه ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ٢١ يولييه سنة ٩٠٧ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع

٦١

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٨ فبراير سنة ٩٠٨

وقف . نظر . ترتيب الطبقات . الشرط منقطع .

القاعدة الشرعية

إذا كان شرط النظر على الوقف مرتباً فلا ينتقل النظر الى الطبقة السفلى مادام احد موجودا

من الطبقة العليا على قيد الحياة ولو كان الموجود لا يصلح للنظر وحيث أن يكون شرط النظر منقطعاً المحسنة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في القضية نمرة ١٢٩ سنة ٩٠٦ من المدعى بصور الوقف من الواقف وانشائه على نفسه ثم من بعده تكون حصة منه على ابنه وحصة منه لمعتوقته و... الخ ثم من بعد كل منهم على اولاده ثم على اولاد اولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم على ذريتهم ونسلهم الخ . وانه شرط النظر لنفسه ثم من بعده لابنه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم وان الواقف مات هو وزوجته الموقوف عليها عن غير عقب ومات ابنه محمد عن اولاده احمد ومحمود ونجدة وتقيده وزكي وبهية ومات ابنه محمود عقبا ومات معتوقه فرج الاسمر عن بنته مفيدة القاصر وانحصر الوقف استحقاقاً في الثمانية المذكورين وآل النظر على الوقف لاحد افدى المدعى لان الست نادر معتوق الواقف بها خلل وعته مطبق لا يفارقها طول اوقاتها فهي في حكم المعلوم اى لا تحجب من يستحق النظر بالارشادية من الموقوف عليهم وان المدعى ارشد من جميع المستحقين ويستحق لذلك النظر على الوقف الخ . والمحكمة في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٧ (بناء على انه بالرجوع الى كتاب الوقف وجد ان شرط النظر للواقف ثم لابنه محمد ثم من بعده يكون النظر عليه للارشد فالارشد من باقى الموقوف عليهم بحسب ترتيب طبقاتهم من كل طبقة

مستحقة لذلك وان المدعى ذكر في دعواه ما يفيد وفاة الواقف وابنه وانه في طبقة اسفل من طبقة بعض المستحقين الموجود الآن على قيد الحياة وقيل عنه بالدعوى انه عاجز عن ادارة النظر المعجز الكلي وانه في حكم المعلوم ولا يحجب غيره . وان المنصوص عليه في مثل ذلك انه لو كان في الطبقة العليا غير اهل للنظر وكان شرط النظر مرتباً كما في هذه القضية لا ينتقل النظر الى الطبقة السفلى مع وجود بعض اهل الطبقة العليا على قيد الحياة وحيث أن يكون شرط النظر منقطعاً ويمنع المدعى) منعت المدعى من الدعوى . ودفع في هذا الحكم . والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ٩٠٨ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع

٦٢

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٠٨

وقف . نظر . معنى كلمة « من » . تعدد النظر .

القاعدة الشرعية

كلمة (من) في قول الواقف في شرط النظر على وقته (ثم لمن يكون رشيداً الخ) تشمل اكثر من الواحد ، فاذا ادعى مدع استحقاقه للنظر لكونه رشيداً ولأن طبقة هو ومن معه لا يوجد في الطبقة اعلى منها احد ولأن غرض الواقف ان يكون النظر لواحد رشيد

لا لكل رشيد تكون دعواه غير مطابقة لشرط
الواقف ويمتنع منها
المحكمة :-

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية
نمرة ٥٣ سنة ١٩٠٦ (بعد القرار بعدم صحة الحكم
الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية
في القضية ٣٦٣٧ سنة ١٩٠٥ واعادة النظر)
من المدعى بصدور الوقف من الواقف لما كان
ملكه من الاعيان الكائنة بئر الاسكندرية
ومنها الوكالة الكائنة بخط ... على نفسه ثم
على اولاده محمد وعمر الصغير وسليمه وعلى من
سيحدث له من الاولاد ذكوراً واناثاً للذكر
مثل حظ الاثنيين ثم على اولادهم واولاد اولادهم
ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا
منهم فحجب الطبقة السفلى من نفسها دون
غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع
غيره يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشترك
فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من
مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من
ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده أو اسفل
من ذلك الى آخره وجعل مآله لجهة بر لا تنقطع
وشرط النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده لولده
محمد ثم من بعده لمن يكون رشيداً من اخوته
المذكورين ثم لمن يكون رشيداً من اولاد
الواقف على النص والترتيب المشروحين يعني
طبقة بعد طبقة ثم من بعدهم لولدى الحاج مسلم
اخى الواقف هما على ومحمد للارشاد فالارشاد

منهما ثم للارشاد فالارشاد من ذريتهما على النص
والترتيب الى آخر ما ذكر بكتاب الوقف المسجل
بمحكمة اسكندرية الشرعية في ... وقد مات
الواقف وولده محمد واخوته المذكورون واقترضت
الطبقة الثانية والثالثة والرابعة ولم يوجد من الطبقة
الخامسة سوى ياقوت المدعى واخته بجينة وجليلا
اولاد حميده ابن حميده ابن مصطفى ابن علي
ابن الواقف فانهم هم الموجودون الآن فقط من
الطبقة الخامسة وان المدعى مكلف رشيد وامين
قادر على ادارة شؤون الوقف ويستحق النظر
عليه بمقتضى قول الواقف في كتاب الوقف ثم
لمن يكون رشيداً من اولاد الواقف على النص
والترتيب المشروحين يعني ترتيب الطبقات فانه
يقتضى تقديم الطبقة العليا على التي تليها ولم يوجد
احد من الطبقة لرابعة وان قصد الواقف بقوله ان
يكون رشيداً ان يكون النظر لواحد رشيد من
اولاده لا لكل رشيد وان المدعى عليهما عينا في
النظر على الوقف المذكور مؤقفاً الى ان يتحقق من
يستحق النظر عليه بالشرط ومعارضان للمدعى
فيما ذكر بغير حق وطلب الحكم له على المدعى
عليهما باستحقاقه للنظر على الوقف المذكور ويمتنع
معارضتهما له في ذلك واجاب وكيل المدعى عليهما
عن الدعوى بالاعتراف بالوقف وانشائه وشروطه
المدونة بكتاب وقفه وباتقراض الطبقات الثانية
والثالثة والرابعة وتنظر موكله على الوقف ووضع
ايديهما على اعيانه وبأن الحدود منها وانكاره
ما عدا ذلك ودفعه لها بأن شرط النظر لا ينطبق
على المدعى وانه من اهل الطبقة السادسة لا الخامسة

شرط الواقف خيانة توجب عزله من النظر واعتذاره بجهل الحكم الشرعي دعوى غير مقبولة

المحكمة :-

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية البحيرة الشرعية في القضية نمرة ١٥ سنة ١٩٠٧ من المأذون له بالخصومة على ناظر الوقف بخيانه فيه بسكنائه باحد اعيان الوقف الذي حدده بغير شرط له في ذلك وبدون مسوغ وطلب الحكم بعزله من النظر لذلك الخ . والمحكمة في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٨ (بناء على ان المنصوص عليه شرعاً ان سكنى الناظر في بيت الوقف بدون شرط خيانة توجب عزله وان دعوى المدعى عليه انه جاهل الحكم الشرعي غير مقبولة لاسيما وانه انكر اولاً السكنى) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور ودفع في الحكم المذكور . والمحكمة العليا بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٠٨ (بناء على ان اسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع

٦٤

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٥ يناير ١٩٠٩

وقف . نظر . ارشد .

القاعدة الشرعية

شرط الواقف النظر على وقفه بعدم عينهم

وانه موجود من اهل الطبقة الخامسة اشخاص كثيرون غير من مهام بفرض صحة قوله وطلب الحكم لموكله بمنعه من دعواه منعاً كلياً - واخيراً المحكمة العليا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠٨ بناء على ان دعوى المدعى تضمنت مطالبة المدعى عليهما بتسليم اعيان وقف الواقف المنوه عنه بالدعوى بالاستناد الى ما تضمنه كتاب الوقف المذكور بها من اشتراط الواقف ان النظر يكون بعده وبعد ولده محمد جابي لمن يكون رشيداً من اخوته ثم لمن يكون رشيداً من اولاده على النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف وان ذلك الشرط متحقق فيه لكونه من اهل الطبقة الخامسة هو واختاه فقط وان من عدمهم من المستحقين من طبقات انزل من طبقاتهم زاعماً ان هذا الشرط يقف على ان النظر لواحد فقط . وان من في قول الواقف (ثم لمن يكون رشيداً) تشمل اكثر من الواحد فتكون دعواه غير مطابقة لشرط الواقف الذي استند اليه في دعواه) حكمت على المدعى بمنعه من دعواه المذكورة

٦٣

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٢ يولييه سنة ١٩٠٨

وقف . ناظر . سكنى الناظر في بيت الوقف . خيانة منزل

القاعدة الشرعية

سكنى ناظر الوقف في بيت الوقف بدون

بالاسم للارشاد فالارشاد ممن يؤول اليهم هذا الوقف يقتضى ان يكون للارشاد فالارشاد منهم لا فرق بين من يكون مستحقاً بالفعل ومن لا يكون

المحكمة : —

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية الشرعية فى القضية نمرة ٤٧ سنة ١٩٠٨ من المدعى صدور الوقف من الواقف واستحقاقه للنظر عليه بالصفة المينة بها والمحكمة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان المدعى يعترف بان الواقف شرط النظر لنفسه ثم من بعده لزوجته ثم من بعدها لبنته ثم من بعدها للارشاد فالارشاد ممن يؤول اليهم هذا الوقف وان المدعى يعترف بوفاء الواقف وزوجته وبنته المشروط لهم النظر بالاسم وان النظر آل للارشاد فالارشاد ممن يؤول اليهم هذا الوقف . وان هذه العبارة تقتضى ان النظر يكون للارشاد فالارشاد ممن يؤول اليهم هذا الوقف لا فرق فى ذلك بين من يكون مستحقاً بالفعل ومن لا يكون مستحقاً بل يشمل كل من كان موجوداً من الذرية مهما تزلت درجته وحينئذ تكون دعوى المدعى غير صحيحة) قررت منع المدعى من دعواه منماً مؤثماً - ودفع فى هذا القرار - والمحكمة العليا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ (بناء على ان اسباب القرار المذكور صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة المنع المذكور ورفض الدفع

٦٥

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ٩١٢

وقف . ناظر . صرف الاستحقاق مع تخريب اعيان الوقف . خيانة . عزل .

القاعدة الشرعية :

صرف ناظر الوقف ريعه للمستحقين مع تخريب اعيانه غير جائز شرعاً ويفسق به ويستحق به العزل ويجب على القاضى اخراجه من النظر

المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية فى القضية نمرة ١٠٣ سنة ١٩١١ من المدعى المأذون بالخصومة بخيانة ناظر الوقف فيه وطلب الحكم بعزله لذلك من النظر عليه - والمحكمة فى ٦ مارس سنة ١٩١٢ بناء على ان المدعى عليه اعترف بمحضر التحقيق الذى عمل بالمحكمة الموقع عليه بخطه ان منزل الدويدارى (من اعيان الوقف) متخرب من مدة النظار السابقين وعمارته تكلفه مبلغ ... وان هذا اعتراف منه بتخريب المنزل المذكور - وانه صرف للمستحقين، وما اعتذر به من عمله عمارة فى عين اخرى من اعيان الوقف محتاجة للعمارة لا يفيد وان الصرف للمستحقين مع تخريب اعيان الوقف غير جائز شرعاً ويفسق به الناظر ويستحق به العزل ويجب على القاضى اخراجه من النظر) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكور - واستؤنف الحكم

المذكور بالقضية نمرة ٣٤ سنة ٩١٢ والمحكمة العليا بتاريخ ٩ مايو سنة ٩١٢) بناء على ان اسباب الحكم صحيحة ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

٦٦

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ نوفمبر سنة ٩١٤
وقف . نظر . تعامل بالربا . عزل .

القاعدة الشرعية

التعامل بالربا محرم شرعاً وارتكابه فسق
يستوجب عزل ناظر الوقف من النظر
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في القضية نمرة ٣٥ سنة ٩١٣ - ٩١٤ من المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف بمخياته وطلب الحكم بعزله من النظر عليه لذلك - والمحكمة في ٥ يولييه سنة ٩١٤ بناء على ان المدعى عليه اجاب عن الدعوى بانه ناظر على وقف والده وانه يتعامل بالربا . وان التعامل بالربا محرم شرعاً وارتكابه فسق يستوجب عزل الناظر من النظر كما هو منصوص عليه شرعاً) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على الوقف المذكورة واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٢٩ سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ٩١٤ قررت تأييد الحكم المذكور لصحته ورفض الاستئناف

٦٧

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٦
وقف . نظر . مرتب الطبقات

القاعدة الشرعية

اذا جمل الواقف النظر مرتب الطبقات فلا يكون لأحد من الطبقة الثالثة حق في النظر مادام يوجد من هو اهل لذلك من الطبقة الثانية المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في القضية نمرة ٥٩ سنة ٩٢٥ - ٩٢٦ من وكيل المدعى على معالي المدعى عليه بارشديته واستحقاقه للنظر على وقف المرحوم محمد افندي . الصادر في ... الذي غير فيه بمقتضى حجة التغير الصادرة في ... الخ - واجاب وكيل معالي المدعى عليه بالمصادقة على الوقف وانشائه وشروطه وتنظر معالي وزير الاوقاف عليه ووضع يده على اعيانه ودفعها بعدم مماعها لان شرط النظر مرتب الطبقات والمدعى من اهل الطبقة الثالثة في حين انه يوجد من اهل الطبقة الثانية الست فاطمة ... فلا تسمع دعواه مادام يوجد احد من الطبقة التي فوق طبقته - واعترف وكيل المدعى بوجود من هو اعلى طبقة من موكله وتكرر ان شرط النظر مرتب الطبقات وقدم صورة من حجة التغير وصورة من تقرير نظر الوزارة - والمحكمة المذكورة في ٤ يولييه سنة

بالقضية نمرة ٢١٦ سنة ١٩٢٥ و ٩٢٦ والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (بناء على ان الحكم المستأنف في الموضوع وصحيح لصحة اسبابه ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم المستأنف ورفض الاستئناف

٦٨

المحكمة العليا الشرعية

حكم تاريخه ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٦

وقف . نظر حسبي . مخالفة شرط الواقف . بعد الامر من الجهة المختصة . ضم ثمة . انفراد

القاعدة الشرعية

- ١ - اذا غير الواقف وقفه لاعيان ووقف اعيانا اخرى وانشأ وقفه لذلك جميعه على الوجه المبين بمحجة التغير وكان الوقف المغير مشروطا فيه النظر الحسبي ولم يشترط في الانشاء الاخير ولم ينص على الغاء ما خالف انشاء وشروطه الاخيرة كان النظر الحسبي لمن شرط له على الوقف الاول المغير
- ٢ - اذا خالف الناظر على الوقف العمل بشرط الواقف بعد الامر من الجهة المختصة باتباعه ترتب على المخالفة الجزاء ويمكن ان يضم ثمة اليه مع اذنه بالانفراد

(٩٢٦) بناء على ان النزاع بين الخصوم منحصر في ان طبقة المدعى وهي الطبقة الثالثة تستحق النظر على الوقف المذكور في حجة التغير مع وجود شخص من الطبقة الثانية اولا - فوزارة الأوقاف تملك بالرأى الأخير اخذاً من عبارة الواقف والمدعى يرى الوجه الأول وانه ارشد المستحقين للنظر على الوقف - وانه تبين لهما من الاطلاع على كتاب الوقف ان الواقف جعل ربع الوقف على نفسه ثم من بعده على زوجته ثم على عتقائه وعتقاء زوجته ثم من بعد كل منهم فعلى اولاده الى اخره طبقة بعد طبقة الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم لما انتهى الى شرط النظر قال على النص والترتيب المشروحين اعلاه وحينئذ فاحالة الواقف الترتيب في استحقاق النظر على الترتيب في استحقاق الوقف المرتبة طبقاته دالة على ان استحقاق النظر مرتب الطبقات ايضاً ولا يكون لأحد من الطبقة الثالثة حق في النظر مادام يوجد من هو اهل لذلك من الطبقة الثانية اذ البعدي في الاستحقاق للنظر كالبعدي في استحقاق الربع هي بعدي وفاة وانه ثبت من اعتراف الطرفين وجود الست فاطمة التي هي اعلى من طبقة المدعى على قيد الحياة فلا يكون المدعى محقاً في دعواه (قررت رفض الدعوى) واستؤنف هذا الحكم

قضايا المحاكم المختلطة^(١)

٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إعارة الاسم . سورية . اثبات .

القاعدة القانونية

في مادة إعارة الاسم لا يسلم بالبحث عن
الصورية إلا في حالة ما اذا كان التحويل
يضر مادياً وقانونياً بمركز المدين فاذا كانت مصالح
المدين لم تحسن فليس للقاضي أن يبحث عن
صورية إعارة الاسم ويستخلصها من واقعة غير
مباشرة كتصرف الدائن الأول في الضمانات
المتعلقة بالدين

(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ٤ . وثانة جناب
المستشار هانسون)

٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤

مزاحمة غير مشروعة . علامة تجارية . تقليد

القاعدة القانونية

التاجر الذي يضع علامة تجارية بقصد أن
يستولي على عملاء مزاحم له ويعرض بضائمه

٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤

علاقة غير شرعية . تسري . وعد بالزواج . تعويض
خطأ مشترك

القاعدة القانونية

في حالة قطع علاقة التسري لا يكون هناك

(١) هذه الاحكام تفضل بارسالها اليها حضرة الاستاذ الفاضل عبد الكريم بك زعوف العامي مترجمة فله الشكر

٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤
اجارة ارض زراعية - مسئولية المستأجر

القاعدة القانونية

إذا اشترط في عقد اجارة الاطيان ان
المستأجر الحق في بذر البرسيم حتى ولو كان
ذلك قبل تسليم الارض المؤجرة له طبقا لاصول
الزراعة فان له الحق ليس فقط في اقامة الدعوى
على المستأجر الذي انتهت مدة اجارته بل
يثبت له ايضا حق مقاضاة المؤجر بمقتضى
العقد .

والحق الثابت له في الحالة الاولى ليس
مطلقاً بل يقتصر على الحالة التي لا يلحق فيها
المستأجر الذي انتهت اجارته أى ضرر بينما
حقه في الحالة الثانية مطلق فالمؤجر مسئول
عن تصرفات مستأجره الذي قاربت مدة اجارته
على الانتهاء حتى ولو كان قد بذل كل ما في
استطاعته لازالة جميع العوائق .

وتشمل هذه المسئولية التعرض القانوني
مثل معارضة المستأجر السابق الذي يتمسك
بامتداد مدة الاجارة وتشمل ايضاً التعرض
الفعلى مثل اغراق الارض بقصد المكيدة
(راجع المجلة المختلطة ٣٧ من ٥١ . وثامة جناب
المستشار بافيرا)

ملفوفة بطريقة توجد التباساً في فكر المشتري
اليقظ اذا لم توضع أمامه البضاعتان للمقارنة
والفرقة بينهما يعتبر عمله - هذا مزاحمة غير
مشروعة توجب الحكم عليه بتعويض وبمحجز
واعدام العلامات والزامه بنشر الحكم
(راجع المجلة المختلطة ٣٧ من ٧٥ . وثامة جناب
المستشار مانسون)

٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤
امتياز . مصاريف الصيانة . تعريف . اصلاح
للشئ . حق الحبس . مصاريف تفريغ بضائع من الجرك
القاعدة القانونية

يقصد بمصاريف الصيانة الممازاة طبقاً للمادة
٧٢٩ مدنى جميع المصاريف التي لولاها لهلك
الشئ . كله أو بعضه أولاً أصبح لا يصلح للاستعمال
الذى أعده له

والقانون المختلط على خلاف القانون الفرنسى
يعترف للذين أجروا تحسينات واصلاحات
بالشئ . ليس فقط بحق امتياز بالمعنى المعروف بل
يخول لهم حق الحبس وقاء لقيمة المصاريف أو
لقيمة الزيادة حسب الاحوال

فلا تعتبر مممازاة مصاريف تفريغ البضائع
وتخليصها من الجرك ونقلها وهي التي صرفت
لحساب الشخص المصدرة اليه البضائع والذى
أفلس فيما بعد

(راجع المجلة المختلط ٣٧ من ١٠٧ . وثامة جناب
المستشار مانسون)

٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤
محامي . سر المهنة . موضوعها . حدودها

القاعدة القانونية

يدخل في سر مهنة المحامي الاعترافات التي يدلي بها اليه موكله على شرط كتابتها أو الاعترافات عن وقائع سرية بطبيعتها .
ولكن المادة ٢٤٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات المختلط لا تجيز للمحامي ان يمتنع بحكم مهنته عن تأدية الشهادة عن جميع الوقائع التي وصلت الى علمه فلا يجوز له ان يمتنع الا اذا سئل عن وقائع يكون في افشائها مخالفة لواجب مهنته
(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ٦٩ . رئاسة جناب المستشار بافيرا)

٧٦

محكمة الاستئناف المختلط

حكم تاريخه ٣ يناير سنة ١٩٢٥
اثبات . قران . دفاتر تجارية

القاعدة القانونية

لم يقض العرف بأن يحصل التزوي على كتابة لأثبات الطلبات المكلف بها خصوصا اذا كانت هذه الطلبات من عميل تعامل معه مدة طويلة وله مركز اجتماعي كبير .
فيجوز للتزوي في هذه الحالة أن يثبت دينه بمجرد القرائن ولوزاد عن ألف قرش وله أن يقدم دفاتره التجارية للاطلاع عليها .
(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ١٣٨ . رئاسة جناب المستشار فوكس)

٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤
محامي . سر المهنة . موكل . نظام عام . اعفاء

القاعدة القانونية

بما ان حرمة سر مهنة المحامي قد وضعت لاعتبارات تتعلق بالنظام العام والمصلحة العامة فلا يملك الموكل اعفاء محاميه من هذا الالتزام والاذن له بالافشاء .
(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ٧٠ — رئاسة جناب المستشار بافيرا)

٧٧

محكمة بالاستئناف المختلط

حكم تاريخه ٣٠ يناير سنة ١٩٢٥
بيع . ملكية البائع . اثبات . ضمان . نقل الملكية . اثبات الملكية

القاعدة القانونية

بمجرد عدم اثبات ملكية المبيع لا يتحول المشتري حق الرجوع بال ضمان على البائع لان التزام البائع من حيث نقل ملكية المبيع الى المشتري يفيد انه تنفذ بمجرد حصول البيع لان انتقال الملكية حسب التشريع

الا اذا زادت قيمة الارض زيادة فاحشة بغير
فعل المختر

المحكمة :

من حيث ان هذا النزاع ينحصر في تقدير
مقدار الحكر السنوى الذى يجب على الشركة
دفعه لوزارة الاوقاف وهذا الحكر هو الجارى
في ارض كائنة في جزيرة الروضة بمصر

« وحيث ان مقدار هذا الحكر السنوى كان
قد تقدر اصلا بواسطة منشىء الحكر بمقتضى
حجة شرعية مؤرخة في ١٥ رمضان سنة ١٢٧١ هـ
وسنة ١٨٥٤ ميلادية بمبلغ جنيهاً واحداً و ٣٠٠
مليم لكامل السبعة افدنة و ٢٣ قيراطاً و ٢٠
سهما المرفوع بشأنها الدعوى

« وحيث ان الحكر السنوى قد زاد باتفاق
الخصوم الى مبلغ ٢٥ جنيهاً و ١٨٥ مليمًا وقد صار
دفعه الى سنة ١٩٢٢ وتقول الشركة المخكرة
ان هذا المبلغ هو اجر المثل المتفق مع النسبة
المبينة في حجة الانشاء من قيمة ايجار الارض
وقيمة الحكر السنوى وتقول الوزارة ان الحكر
السنوى يجب ان تزداد قيمته الى مبلغ ٤٥٣ جنيهاً
وكسور وقد طلبت الوزارة فرعياً الحكم بهذا
المبلغ ابتداء من سنة ١٩٢٣

« وحيث انه قبل الدخول في بحث المسائل
القانونية التى نشأت من طلبات الخصوم تلاحظ
المحكمة الفرق المائل بين مبلغ الثمن وعشرين
جنيهاً المرفوعة لغاية سنة ١٩٢٢ باتفاق الخصوم

المعمول به يتم برضاء المتعاقدين انما يؤخذ
عدم ثبوت الملكية من تعرض قانونى وحق
بدء منازعة في الملكية وذلك ما يجعل البائع
ملزماً بالضمان ، اما استيفاء سندات الملكية او
بعبارة اخرى اثبات الملكية الذى يجب
التمييز بينه وبين حق الملكية فذلك ما يجب
التحقق منه قبل العقد لان اتمام البيع يفرض
التأكد من الملكية الا اذا نص في العقد على
شرط خاص بذلك فاذا كان للبائع مصلحة في
ان تكون سندات ملكيته مستوفاة الا انه
غير مجبر على ذلك

(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ١٥٨ . وثالثة
جناب المستشار بافيرا)

٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٢٦ مايو سنة ١٩٢٥

حكر . تنازل عن الحكر . التصرف فيه . زيادة .
تقصان . شروط .

القاعدة القانونية

١ - الحكر هو من وضع الشريعة الاسلامية
وبموجبه يجوز لملك العقار بقصد استغلاله ان
يتنازل لشخص آخر عن حق الانتفاع به والتصرف
فيه الى الأبد في مقابل اجرة سنوية معينة في
عقد التحكير ويجوز في مذهب ابي حنيفة خلافاً
للمذهب المالكي زيادتها وتقصانها حسب النسبة
التي تقررها المحكمة بين قيمة العقار ومقدار
الاجرة السنوية

٢ - لا يجوز زيادة الحكر على وجه الاستثناء

وبين مبلغ ٤٥٣ جنيهاً المطالبة عن سنة ١٩٢٣

« وحيث ان الحكر شرعاً هو عقد شرعى

من مقتضاه ان يتنازل مالك المين لغيره عن حق

الانتفاع بها الى الأبد ولهذا الغير حق التصرف

فيها ما دام قائماً بدفع اجرة سنوية وهى المبر

عنها بالحكر. وهذه الاجرة مقررة فى حجة

الانشاء ويجوز على مقتضى مذهب الحنفية ان

تزداد أو تنقص بواسطة السلطة المختصة بنسبة

ما هو مبين فى الحجة بين قيمة الارض وقيمة

الحكر المقرر

« وحيث ان الحكر لا يمكن ان يكون

بينه وبين الايجار العادى أى تشابه لان الايجار

العادى مؤقت وخاضع بالنسبة لقيمه لقانون

العرض والطلب

والحكر كعقد الامقيتوز وكالعقود التى

كانت قبل الثورة الفرنسية والعقود الاسبانية

القديمة له مميزات منها الدائمة التى تعطى لقيمه

صفة عدم تغييرها

وان فقهاء المالكية قرروا عدم تغيير قيمة

الحكر المقررة فى حجة الانشاء كما قررها القانون

فى الدولة العثمانية - وانه تبعاً لهذا - لا يمكن

ان يصرف النظر عن ان المحنكر هو الذى من

فعله تحسن الارض ويزيد فى صقمها لأن هذا

التحكير الدائمى هو الذى شجع المحتكرين على

اقامة مبان على ارض لا تثر عادة أى ثمر وانه

بناء على تقسيم الارض الى حقين حق مالك

الرقبة وحق المتفع يرى ان حق هذا الأخير هى

التي يجب ان تسود وليس عليه الا ان يقوم

بدفع الحكر

« وحيث انه اذا اجاز فقهاء الحنفية زيادة

مقدار الحكر فى احوال استثنائية فان هذه الزيادة

لا يجوز السير فيها بالاستناد على عقد الاجارة

المادى

فقد اجتمع الفقهاء على ان الزيادة لا تجوز

الا اذا زاد صقع الارض زيادة محسوسة ليس

للمحتكر شأن فيها ولا يدخل عمله فى تحسين صقمها

وانه زيادة على ذلك فان صفة الدائمة

الموصوف بها الحكر تحتم دوام النسبة التى قررها

المنشئ وقت ربط الحكر بين قيمة الارض وقت

الانشاء وبين مقدار الحكر المقرر وقتئذ

وانه بناء على ذلك يجب على المحاكم عند

تقدير الزيادة أو النقص فى قيمة الحكر احترام

هذه النسبة التى قررها المنشئ وقت الانشاء

« وحيث ان طلبات الوزارة التى تطلب

بها زيادة الحكر الى ٤٥٣ جنيهاً و ٣٤٦ ملياً

واجبة الرفض لانها تنافى المبدأ الاساسى الواجب

السير عليه الذى من مقتضاه بأن لا يزيد الحكر

اذا حصلت فى الارض تحسينات انشأها

المحتكر نفسه

« وحيث انه بناء على ذلك ترفض المحكمة

طلبات الوزارة الفرعية وتحكم بما طلبته الشركة

وهو ربط الحكر الى مبلغ ٢٦ جنيهاً فى السنة

وهو ما قرره الخبير الذى انتدبته المحكمة

(راجع المجلة المختلطة ٢٧ ص ٤٥٣ - رسالة جناب

المستشار باقيرا

يأدى، ذى بدء، ان انشاء الحكر كان الطريقة
الوحيدة لجلب ريع للمستحقين

واذا كان يجوز زيادة الحكر أو نقصانه
فان ذلك لا يمكن ان يكون الا بالشروط المبينة
بحجة الانشاء اذا كانت هذه الحجة تقضى بها .
والا فان الزيادة والنقصان لا تكونان الا في
الحدود الضيقة بالنسبة لزيادة صقع الأرض
وبغض النظر عن المبادئ التي احدها المحكر .

قد يجوز الشك في القول بان الحكر في
الأصل كان كريع الامفيتيز مقدراً تقديراً جزافاً
ومرة واحدة وقد جرى العمل على هذا في مذهب
الحنفية الذي قرر بأن الحكر المبين قدره في حجة
الانشاء لا يمكن ان يزداد باى حالة من الأحوال
(انظر مطلع الورارى)

ولكن مذهب الحنفية توسع في هذا وقبل
مبدأ تغيير الحكر ولكنه تردد كثيراً في قبول
هذا المبدأ (انظر فتاوى الأجهورية)

لذلك ولما كانت حجة انشاء الحكر في
هذه الدعوى قد فقدتها جهة الوقف فان طرفي
الخصوم قد لجأوا الى القضاء الذى اصدر حكم
وحدد بدلا من العقد المفقود عقداً آخر باستناده
في ذلك الى اوراق استدلت بها على حجة الانشاء
وهذا العقد هو الحكم الصادر بين الطرفين
فيتبين من حكم ٣ فبراير سنة ١٩٠٣ الذى تأيد
بحكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٨
الذى حاز قوة الشيء المحكوم فيه بين الخصوم
ان مقدار الحكر الاصلى كان مقدراً بسبعة قروش

٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم تاريخه ٩ يونيه سنة ١٩٢٥

حكر . زيادة . نقصان . شروط .

القاعدة القانونية

اذا جازت زيادة او نقصان الحكر فذلك
لا يكون الا طبقاً للشروط المبينة بحجة الانشاء .
اذا وجدت بها شروط والافىكون بنسبة الزيادة
في قيمة الأرض مع عدم الالتفات الى المبادئ
التي اقامها المحكر ويجب مراعاة ذلك في حالتى
الزيادة والنقصان -

المحكمة :

عقد الحكر هو عقد مبنى على رضا
المتعاقدين وفيه ما يدل على أنه مأخوذ من عقد
الرومايتين المسمى (بالامفيتيز) لذلك كانت
الشروط المذكورة بحجة انشاء الحكر هي التي
تحدد مركز حقوق طرفي العقد

هذا المبدأ يجب تطبيقه تطبيقاً ضيقاً وذلك
لأن حجة الانشاء لا بد لها من اذن القاضى
الشرعى للقول بصحتها .

وعقد الحكر لا يؤذن به الا اذا لم تكن
هناك طريقة لاستثمار الوقف تعود على المستحقين
او على جهة البر بريع ما - لذلك يجب طرح هذه
الفكرة وهي فكرة ان ريع الوقف يعطى لاجنبى
لأن جهة الوقف المأذونة من القاضى قررت

ان هذه الأحكام التي حازت قوة الشيء المحكوم فيه تعتبر انها اليوم بين الطرفين عقد الحكم.

اما التقدير فيجب ان لا يرتكن على قيمة المبنى التي أحدثها المختر لأن هذا مناف لمبدأ تقدير الأحكام

(راجع المجلة المختلطة ٣٧ ص ٤٨٢ . وثلاثة جناب المستشار بافيرا)

ونصف الأيراد من الأيجار لهذه الأرض المحتكرة كان ١٢٠٠ قرشا أى بنسبة - ١ على ١٦٠ وبناء عليه فان كل زيادة يجب ان تكون تبعا لهذه النسبة .

وبما ان إيراد الأرض المحتكرة زاد عما كان في هذا التاريخ فان المحكمة ترى زيادة الحكم على هذه النسبة ورفعها الى مبلغ ٢٥٥٠ قرشا

قضاء المحاكم الأجنبية

فما صابها عطب فليس للمالك ان يرجع على السواق بتعويض الضرر لأن مثل هذا العطب قد يحدث لامر السواقين والمالك نفسه لا يمكنه أن يدعى العصمة في سوق الاوتومبيلات فمثل هذه الحوادث مما يجب ان يدخل في حساب الملاك عند استخدامهم السواقين

(راجع النازية عدد سبتمبر سنة ١٩٢٧ . السنة الثانية بعد المائة)

٨١

محكمة الألب (فرنسا)

حكم تاريخه ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦

مسؤولية . قوة قاهرة . سحب رخصة .

القاعدة القاهرة

إذا أصدرت جهة الادارة أمراً بسحب رخصة من مدير محل رقص أو من مدير ملهى

٨٠

محكمة نيس (فرنسا)

حكم تاريخه ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٦

مسؤولية . سيارة . مالك . سواقه . تلف السيارة . من المسؤول

القاعدة القانونية

١ - مالك السيارة مسئول عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب خطأ أو إهمال السواق الذي استخدمه وليس له ان يتخلى عن هذه المسؤولية بطلب اثبات رخصة أو خطأ أو إهمال السواق

٢ - والمالك مسئول ايضا عن تعويض الضرر الذي يصيب السواق في اثناء تأدية عمله

٣ - ولكن اذا حصل تلف للسيارة في اثناء سوقها بعمرة السواق بان اصطدمت بشجرة

من الملاحى فلا يعتبر سحب الرخصة قوة قاهرة
تقيل صاحب المرقص أو صاحب الملهى من
مسؤولية تعويض المثلين والمشتخصين والموسيقين
الذين تعاقد معهم عن الضرر الذى يصيبهم .
الاهم إلا اذا كان سحب الرخصة لم يبن على
تقصير أو اهمال صاحب المحل أو مخالفته لأحكام
الرخصة ونصوص القوانين والوائح
(راجع غازية المحاكم العدد الثانى بعد المائة)

٨٢

محكمة السين (باريس)

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ٩٢٧

سيرة . زواج . صحة التعاقد .

القاعدة القانونية

شرط دفع سمسة للوسيط الذى يتوسط
بين رجل وامرأة ليسهل لهما التعارف ثم
الزواج هو شرط صحيح لا يخالف الاداب
ولا يخالف اى حكم من احكام القانون خصوصا
اذا ثبت ان الغرض كان من اشرف ما يكون
بمعنى ان تكون الغاية التى وسط لها هذا
الوسيط انما تأسيس عائلة جديدة ولم يستعمل
الوسيط اى حيلة أو أى ضغط على ذوى الشأن
لجملهما على التعارف ثم الزواج ولم تشب وساطته
اى شائبة تمس بحرية الزوجين ورضائهما
المتبادل بالزواج

نعم

هذه المسألة خلافية . ذهب البعض على

ان القانون خلا من ذكر سمسة الزواج ونص
فقط على سمسة السماسرة الذين يتوسطون
لعقد صفقات مدنية أو تجارية ولم ينص على
سماسرة الزواج وما دام الشارع لم ينص على
سماسرة الزواج فكأنه اراد ان لا يقر عملهم
ولا مكافأتهم (راجع بهذا المعنى حكم تقض
وابرام فرنسا الصادر بتاريخ اول مايو سنة
١٨٥٥ مجموعة دالوز سنة ١٨٥٥ جزء اول
صحيفة ١٤٧ ثم) حكم محكمة استئناف باريس
الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٨٤ (راجع
مجموعة سيريه نمرة ٨٤ جزء ثانى صحيفة ١٣٢)
وحكم محكمة استئناف باريس المؤرخ ٢٧
اكتوبر سنة ١٨٩٢ (راجع دالوز سنة ٨٩٣
جزء ثانى صحيفة ٢٧١) وحكم محكمة النقض
والارام الفرنسية بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ٩٠٤
(راجع دالوز سنة ١٩٠٤ جزء ١ صحيفة ٤٢٠)
وحكم محكمة السين بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩١٢
راجع الغازية سنة ٩١٢ جزء ثانى صحيفة
٤٦) وذهب فريق اخر الى ان عمل مثل هذا
السماسر هو عمل ليست فيه مخالفة للاداب
ولا للقوانين والغاية من عمله غاية شريفة
فالعمل مشروع وانما به تكون مستحقة
(راجع الاحكام الصادرة من محكمة السين
بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٣٠ وحكم محكمة
برجوان بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٨٤٣ وحكم
محكمة المانش ٢٨ اغسطس سنة ١٨٥٠ وحكم
محكمة جبرون بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٥١
وحكم محكمة استئناف تولوز ٢٣ اغسطس سنة
١٨٤٨ و ٢٤ مارس سنة ٥٣ وحكم محكمة نيفل
بباجيكا ١١ فبراير سنة ٩٠٢ وحكم محكمة تقض

كما اذا ادعت شركة التأمين بأن حق التعاقد معها قد سقط بناء على أنه لم يقدم لها الحكم الصادر عليه بالتعويض في مدة الثماني واربعين ساعة المضروبة في عقد التأمين ومشروط سقوط حق المؤمن اذا لم يراع هذا الميعاد . الاخلال بمثل هذا الشرط لا يضرب بحق المجنى عليه الذي تعلق بمبلغ التأمين بمجرد حصول الاصابة

تعليق

لاحظ الشارع الفرنسي ان مبلغ التأمين هو في الاصل حق المجنى عليه فلا يجوز لغيره العبث . به لهذا شرع للمجنى عليه حق امتياز على مبلغ التأمين بحيث اذا تصرفت شركة التأمين ودفعت المبلغ لمن تعاقد معها دون أن تدفعه للمجنى عليه نفسه كانت مسؤولة وكما انه لا يجوز لشركة التأمين دفع مبلغ التأمين للتعاقد معها ابراء لذمتها كذلك لا يجوز للمؤمن أن يبرئ ذمة الشركة أو ان يتصلح معها على مبلغ معين اضراراً بحقوق المجنى عليه (راجع غازيتة المحاكم عدد ١٢ يولي سنة ١٩٢٧ السنة الثانية بعد المائة)

٨٤

محكمة السين بباريس

حكم تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٢٧

مسئولية . معايرة غير مشروعة . ضرر . تعويض

القاعدة القانونية

من عاشر امرأة معايرة غير مشروعة ثم تركها فجأة وارسل اليها مبلغا من المال قولا منه

وابرام بلجيكا ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وحكم محكمة نيس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩ وحكم محكمة استئناف ليون ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ وراجع بهذا المعنى ايضا كتاب العلامة لورس طبعة ثانية جزء ٢ بند ٣١٤٩ وراجع المجلة المدنية التي تصدر كل ثلاثة شهور سنة ١٩٠٤ صحيفة ٤٧١ وراجع كذلك مرافعة الافوكاتو العمومي فولوليه المنشورة في غازيتة المحاكم في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ بهذا المعنى ايضا

والعلامة ديوج شرح فيه هذه النظريات منشور في مجلة الحقوق المدنية سنة ١٩٠٤ (صحيفة ٨٥٣)

٨٣

محكمة بلغور (فرنسا)

حكم تاريخه ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧

مسئولية . شركة التأمين . حق المجنى عليه . علاقة الشركة بالمصاب .

القاعدة القانونية

المصاب في حادثة له حق مقاضاة شركة التأمين التي تعاقد معها الجاني وبمجرد حدوث الاصابة يتولد حق المصاب قبل شركة التأمين رأساً ومبلغ التأمين الواجب دفعه له يصبح محبوساً تحت يد شركة التأمين على ذمة المصاب ولا يجوز لشركة التأمين ان تدفع دعوى المصاب بسقوطها بناء على اسباب طارئة بعد حدوث الاصابة واستحقاق المصاب للتعويض اذا كانت الاسباب الطارئة منسوبة او حدثت بفعل الجاني

٨٥

محكمة السين (باريس)

حكم تاريخه ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧

تجارة . عمل تجارى . فوتوغراف .

القاعدة القانونية

لا يعتبر تاجراً نسرى عليه احكام القانون
التجارى الفوتوغراف الذى يشتغل بنفسه وليس
عنده مستخدم ينتفع بعمله وباختباره . ووجود
الياظة والتليفون وآلة كتابة واعلان وقيد اسمه
في دفتر التجارة لا يكفى لاعتباره تاجراً لأن
المبرة بمحققة الواقع لا بالظواهر التى تحف اسم
الشخص ومحل

٨٦

محكمة نقض واپرام فرنسا

حكم تاريخه ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧

نفقة . زوج . ضرر . تعويض .

القاعدة القانونية

اذا حكم بالطلاق بين زوجين كان للزوج
المحكوم لمصلحته حق في النفقة قانوناً وعلاوة
على النفقة فان لمن يحكم لمصلحته حق في تعويض
الضرر الادبى والمادى الذى يصيبه علاوة على
النفقة التى يستحقها قانوناً

بأن هذا المبلغ يكفى لسد عوزها بصفة مؤقتة كان
مستولاً عن تعويضها التعويض اللاتق لانه
باعترافه هذا أقر بدين طبيعى ثبت في ذمته
باعترافه فإذا كان المبلغ المعروض قليلاً لسد حاجة
المرأة جاز للمحكمة أن تزيده الى القدر اللاتق
إلا انه لا يجوز للمرأة ان تطالب الرجل بتعويض
عن الضرر الذى اصاب مستقبلها كله لأنها اذا
كانت قبلت طائفة مختارة معاشره الرجل
معاشره غير مشروعة وجب عليها ان تتحمل
نتيجة تصرفها هذا لانه ليس من المقبول عقلاً
ان تكون المرأة قد حسبت حساب استمرار
هذه العلاقة حتى الممات فان كانت قبل علاقتها
بالرجل مستخدمة في محل تجارى وخرجت
بطوعها واختيارها فليس لها أن تجعل خليلها
مستولاً عن الضرر الذى اصابها بترك هذا المحل
باختيارها

تعليق

القضاء الفرنساوى جرى على اعتبار التبرعات
والهبات الحاصلة بين المرأة والرجل جائزة اذا
كان الغرض منها اداء واجب ثبت في ذمة
الرجل بسبب المعاشرة وأما اذا كان الغرض من
التبرعات أو الهبات الحصول على متعة غير
مشروعة كانت باطلة

على انه اذا ثبت ان المرأة التى هجرها
خليلها اصابها ضرر من جراء هذه المعاشرة أو من
جاء هذا الترك كان لها الحق في المطالبة بالتعويض
(راجع غازيت المحاكم عدد ٩ يولييه سنة ١٩٢٧
السنة الثانية بد المائة)

العقار الى السقوط وأمرت مصلحة التنظيم بهدم العقار كان مسئولاً بتعويض الضرر الذي يصيب المستأجر مطلقاً أما اذا كان هدم العقار بناء على قرار من مصلحة التنظيم تعديلاً لخط التنظيم واضطر المالك لهدمه فإنه لا يكون مسؤولاً لأن قرار التنظيم في حكم القوة القاهرة التي تخلى الشخص من كل مسئولية

(راجع الغازية عدد ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ السنة الثانية بعد المائة)

٨٩

محكمة استئناف باريس

حكم تاريخه ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧

نفقة . تعويض . ولد غير شرعى . التزام طبيعى

القاهرة القانونية

الولد غير شرعى الذى تتسلمه جدته وتحتضنه زوجة ابيه وتتعهد بان تعامله كأحد أولادها وتنفذ تعهداتها هذا مدة من الزمن كان الولد فيها في وسط العائلة معاملاً كأنه أحد ابنائها يكون له الحق في المستقبل ان يعتبر هذا الالتزام الطبيعى كأحد الالتزامات المدنية البحتة ويطلب اهله بالنفقة والتعويض عند الترك (ماعدا الارث) في مثل هذه الأحوال ينقلب الالتزام الطبيعى الى التزام مدنى بحث من طريق استبدال عهد بهمد ودين بدين

(راجع الغازية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ السنة الثانية بعد المائة)

نغيب

جواز استحالة الالتزامات الطبيعية الى

٨٧

محكمة نقض وإبرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧

نسب . بنوة . ابوة . اثبات .

القاهرة القانونية

انه بحسب حكم القانون المدنى لا يجوز الحكم بينوة ولد ولد سفاحا بدعوى صدور اقرار من الأب الا في حالة ما اذا كان هذا الاقرار ثابتاً بالكتابة ولا يجوز اثبات الاقرار غير الكتابي حتى ولو كان هناك مبدأ ثبوت بالكتابة

(راجع غازية المحاكم عدد ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ السنة الثانية بعد المائة)

٨٨

محكمة شارانتون (بفرنسا)

حكم تاريخه ٧ يولييه سنة ١٩٢٧

مسؤولية المالك . مستأجر . فسخ الايجار . هلاك العين . افعال المرمات . مسؤولية . تنظيم . قرار هدم . قوة القاهرة . احوال

القاهرة القانونية

اذا هلكت العين المؤجرة انفسخت الايجارة واذا كان هلاكها حصل قضاء وقدرأ فلا مسئولية على المؤجر وأما اذا كان هلاكها سببه افعال المالك عمل الترميمات اللازمة لصيانة العين كان مسؤولاً بتعويض الضرر الذى يصيب المستأجر . فاذا كانت الاماكن المؤجرة قديمة العهد واحتاجت الى المرمة وقصر المالك في عمل المرمات الضرورية لصيانة العقار وترتب على اهماله هذا ان تدعى

التزامات مدنية حقيقة مقررة واخذت بها المحاكم عند ما يتبين للقاضي ان نية الخصمين كانت لا تتحمل الشك في ذلك . مثال ذلك ، رتب اخ لأخته الطبيعية معاشاً ونفذ تعهده هذا مدة من الزمان ففى هذه الحالة يتحول هذا التعهد الادبي الى تعهد مدنى صرف فيجوز للأخت أن تطالب اخاها بالمعاش اذا قطعه عنها استبداداً (راجع بهذا المعنى حكم محكمة استئناف دويه الصادر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٢٥ وحكم محكمة تقض وابرام فرنسا بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ٩٢٦ ومندرج فى موسوعات دالوز سنة ١٨٢٧ جزء أول صحيفة ٧) وكذا حكم محكمة استئناف بروكسل بهذا المعنى ايضا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٥٤ فى حادثة تلخص واقعتها فيما يأتى

ان خاله ولد غير شرعى كانت تعهدت بتربيته ورصدت مالا لهذا الغرض واستمر الاتفاق على الولد مدة ١٩ سنة ثم قطعت عنه النفقة فطالب الولد بحقوقه والمحكمة حكمت بأن هذا التعهد صحيح اقلب من تعهد ادبي طبعى الى تعهد مدنى صرف يجوز المطالبة به

٩٠

محكمة تقض وابرام فرنسا

حكم تاريخه ٢٢ يونيه سنة ٩٢٧

بنك . شيك . تحويل . مزور . مسؤولية .

القاعدة القانونية

لا مسئولية على بنك صرف شيكا فحول

لجنة اشخاص على التابع وليس فى التحويلات التى عليه اثار ظاهرة تدل على ان احد التحويلات مزور ولم يتوقع تحت يد البنك اى حيز يمنع من صرف

(راجع غازيته عدد ١٠ - سبتمبر سنة ٩٢٧ السنة الثانية بد الماية)

٩١

محكمة اللاذقية (سوريا)

حكم تاريخه ٢٢ اغسطس سنة ٩٢٤

مسؤولية . سيارة . تصادم . خطأ . افعال . دية

القاعدة القانونية

سائق السيارة الذى يصدم احد المارة وتسبب موته من هذه الصدمة يكون مسؤولاً امام ورثة المتوفى ولو لم يقع منه اى خطأ او افعال او اى مخالفة لأحكام القوانين واللوائح ويجب على السائق ان يدفع لورثة المجنى عليه (الدية) المقررة فى المادة ١٨٢ من قانون العقوبات العثمانى ومن القرار الصادر من حكم العلويين بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ٩٢٣

ومالك الأتوميل مسئول مدنيا مع سائق

السيارة بدفع هذه الدية

تعليق

هذا الحكم صدر من محكمة اللاذقية وكان

برئاسة احد القضاة الفرنسيين لأن فرنسا بما

لها من حق ادارة سوريا ولبنان تنفيذاً لمعاهدة

فرساي رتب للمحاكم السورية ترتيباً جديداً

ولكنها أوجبت على المحاكم العمل بالقوانين العثمانية

ريثما تضع لها القوانين والنظم الجديدة وبالنظر لكون المتهم ايطاليا رأس الجلسة أحد القضاة الفرنسيين فاضطر لمعاملة الايطالي بحكم القوانين العثمانية ودفع الدية لمن قتل نفساً ولو خطأ أو بغير خطأ

(راجع فازيته المحاكم عدد ٦ نوفمبر سنة ٩٢٤ السنة التاسعة وتسعين)

٩٢

محكمة جنایات دویه (بفرنسا)

حكم تاريخه ١٩ مارس سنة ٩٢٧
سرقة . شركة تأمين . ادعاء بحق مدني .

القاعدة القانونية

« في اثناء محاكمة سارق سيارة امام محكمة جنح يجوز لشركة التأمين التي تكون قد دفعت الى مالك السيارة المسروقة القيمة المؤمن عليها نظير سرقة السيارة ان تدخل بصفة مدعية بحق مدني امام محكمة الجنح لتطالب بقيمة ما دفعت . ودخلوها تبرره مصلحتها المالية من جهة كما يبرره حلولها محل المجنى عليه في جميع الحقوق التي كانت له قبل السارق .

تعليق

« قد يعترض على دخول شركة التأمين امام محكمة الجنح بان تحريك الدعوى العمومية وطلب محاكمة الجناة واستصدار حكم بالادانة والعقوبة عليهم من المسائل النظامية التي لا يجوز التعاقد عليها بالتنازل او الاسقاط او الصلح ولكن هذا الاعتراض غير وجيه لان

شركة التأمين لا تحرك الدعوى العمومية بل تدخل خصماً فقط لتطالب بتعويض بناء على انها قد حلت محل المجنى عليه في كافة ما كان له من الحقوق وكان للمجنى عليه ان يدعي بحق مدني ويطلب الحكم له بالتعويض . ولا يعترض بان حلول الشركة محل المجنى عليه كان يجب ان يعلن الى السارق ليتم حلول الشركة محل المجنى عليه لان هذا ليس اسقاطاً لحق وانما هو حلول الشركة محل المتعاقد معها من جهة ومن جهة اخرى هو استعمال حق شخصي للشركة لانها هي التي اصابها الضرر بدفعها للقيمة المؤمن عليها الى مالك السيارة وقد جرى القضاء على انه يكفي ثبوت اي مصلحة مالية او أدبية لشخص ما بحق له ان يدخل خصماً في دعوى او يدعي بحق مدني امام محكمة الجنح (راجع بهذا المعنى الحكم الصادر من محكمة تقض واپرام فرنسا بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ٩٠٤)

٩٣

محكمة بروكسل (بلجيكا)

حكم تاريخه ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧

صغير وابور بخاري . قوة قاهرة . مسؤولية .

القاعدة القانونية

ان صغير وابور بخاري يحرق قطاراً من قطارات السكك الزراعية لا يعتبر قوة قاهرة بمعنى انه لو جمع حصان في اثر صغير وابور فأصاب ماراً جاز للمصاب ان يرجع على صاحب الحصان بالتعويضات ولا يجوز للمالك الحصان

ان يدفع دعواه بمحصول الاصابة قضاء وقدراً
بناء على ان جموح الحصان سببه انزعاجه من
صغير الوابور

٩٤

محكمة جاند يلجيكا

حكم تاريخه ١٩ مايو سنة ١٩٢٦

حكم . حريق . اثبات وجوده .
ومضمونه . قوة قاهرة .

القاهرة القانونية

اذا ثبت النار في محكمة ما والتمت اوراق
قلم الكتاب فتعذر عليه ان يسلم صورة من
حكم صدر بسبب احتراق الحكم ودوسيه القضية
جاز لكل من الاخصام الرجوع الى المحكمة التي
اصدرته لتنشىء حكماً جديداً مطابقاً للحكم الذي
تلف أو احترق . وفي هذه الحالة يجوز اثبات
ما تضمنه الحكم بكافة الطرق القانونية بما في
ذلك الاستعانة بذاكرة القضاة الذين اصدروه
كما يجوز الاستئناس بمعلومات جميع الاشخاص
الذين باثروا تحريرهم

ومثل حكم احترق وتعذر التمسك به كمثل
سند دين ضاع من الدائن بسبب قوة قاهرة
وكمثل ضياع أو احتراق دفتر من دفاتر المواليد
والوفيات ففي هذه الاحوال جميعها يجوز اثبات
ضياع السند واثبات ما تضمنه واثبات فقدان
الدفاتر واثبات ما ورد فيها بكافة الطرق القانونية

٩٥

محكمة فرفيه (يلجيكا)

حكم تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

طب الاسنان . صيادلة . تعاظم صناعة .

القاهرة القانونية

ان القانون الذي سن شروط تعاظم صناعة
طب الاسنان لم يعمل لمصلحة اطباء الأسنان
لتكون الصناعة احتكاراً لهم وانما روعي في سنه
مصلحة الجمهور، ومثله في ذلك مثل قانون الصيادلة
والأطباء وغيرهم واذا كان هذا القانون يحرم على
الغير تعاظم صناعة طب الأسنان الا انه ليس
فيه ما يمنع طبيب الأسنان من الاستعانة بمساعدين
ليسوا حائزين لشروط تعاظم طب الأسنان
ويعملون مثل عمله في محل عيادته ونحت مراقبته
وملاحظته ومسؤوليته

٩٦

محكمة بروكسل (يلجيكا)

حكم تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . سطح الدار . تليفون . تلفراف

القاهرة القانونية

لا يحق للوئجر ان يمنع المستأجر من الانتفاع
بسطح العين المؤجرة بوضع اسلاك تليفونية او
عدة تلفراف لاسلكي مادام لم يترتب على
وضع التليفون او التلفراف اللاسلكي أى اذى

٩٩

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

خادم . مستخدم . رقت . غياب المستخدم .

القاعدة القانونية

انه وان كان تخلف المستخدم عن الحضور في محل عمله بلا عذر لا يوجب بذاته رفته حالا الا انه يحق للمخدوم ان يرفت فوراً مستخدمه اذا كان غياب المستخدم حصل عن عصيان أو عدم اطاعة الأوامر خصوصاً اذا كان للمستخدم سوابق في التخلف عن عمله وكان المخدوم قد نبه عليه مراراً بأن لا يتغيب عن العمل بدون اعذار قوية وكان قد نبه عليه بمقابته عقاباً صارماً اذا استمر على التخلف عن الحضور ولم يجد فيه هذا التنبه نقماً

١٠٠

محكمة نقض واپرام بلجيكا

حكم تاريخه ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥

اقرار . تجزئة . مواد مدنية . مواد جنائية

القاعدة القانونية

« ان مبدأ عدم جواز تجزئة الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٣٥٦ من القانون المدني لا ينطبق في المواد الجنائية اذ يجوز للمحاكم الجنائية ان تأخذ ببعض الاعتراف وان تنبذ البعض الاخر ولها في ذلك الحرية التامة

بالعين المؤجرة ولم يشك باقي المستأجرين من هذا العمل ولم تعطل لهم أى مصلحة

٩٧

محكمة تورنيه (بيلجيكا)

حكم تاريخه ٧ مايو سنة ١٩٢٥

اجارة . كهرباء . قنات .

القاعدة القانونية

انه اذا جاز لمستأجر منزل ان يدخل كهرباء في المنزل الذي استأجره على مصاريف من طرفه وبدون احتياج الى رضا المؤجر الا انه لا يحق له اجبار المالك على عمل النفقات اللازمة لتوصيل المنزل المؤجر لا قرب خط من خطوط شركة الكهرباء .

٩٨

محكمة انقرس بيلجيكا

حكم تاريخه ٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٦

عقد . املية المتعاقدين . قاصر . بطلان . وصى .

القاعدة القانونية

كل عقد يمضيه القاصر يقع باطلا ولو حصل باذن صريح من وصيه . فالعقود الخاصة بالقصر يجب ان يمضيه الوصى مع مراعاة احكام القانون الخاصة بتصرفات الأوصياء . اما تعاقد القاصر فلا قيمة له مطلقاً

إذا ثبت على المستخدم انه تلاعب في ارقام
الحسابات المنوط بها زيادة او نقصانا .

١٠٤

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٢ مايو سنة ١٩٢٤

مقود . نسخ . قوة قاهرة . هلاك العين .

القاعدة القانونية

ان القوة القاهرة لا يترتب عليها فسخ
المقود والمشارطات الا اذا كانت العين
موضوع التعاقد قد هلكت هلاكا تاما او
كان تنفيذ المقد أو المشاركة أصبح مستحيلا

١٠٥

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٦

اغواء . مستخدم على ترك محله . مسؤولية .

القاعدة القانونية

إذا اغوى محل تجارى بعض عمال محل
تجارى اخر على ترك محلهم والاستخدام
عنده بشروط اكثر تفعا لهم او في مقابل دفع
مبلغ من المال مقدما ترغيبيا لهم جاز . الا ان
هذا الجواز ينقلب الى فعل يوجب مسؤولية
فاعله المسؤولية المدنية اذا استعمل المحل
التجارى طرقا احتيالية تأبأها الذمة ولا سيما
إذا كان الغرض من هذا الاغواء تعطيل اعمال
المحل التجارى للنافس له وشل حركة اعماله
التجارية او صرف وتشقيت زبائنه

١٠١

محكمة لياج بيلجيكا

حكم تاريخه ٣ فبراير سنة ١٩٢٦

مواد مستعجلة . اختصاص . قيمة المستندات .

القاعدة القانونية

« اذا دفع أحد الخصوم بعدم اختصاص
قاضى المواد المستعجلة حق للقاضى ان يقدر
وجاهة اقوال الخصوم ويقدر قيمة مستنداتهم
ولا يحكم بعدم الاختصاص بناء على مجرد الادعاء
بحق خال من كل دليل .

١٠٢

محكمة انقرص بيلجيكا

حكم تاريخه ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦

تاجر . تغيير البضاعة . مسؤولية .

القاعدة القانونية

« يرتكب شبه جنحة التاجر الذى يقدم
لزبائنه مشروباً او مأكولا بدل المشروب
أو المأكول المطلوب بدون الفات نظر الزبون
منتهزاً فرصة عدم انتباه زبائنه ، مثل هذا
العمل يترتب عليه مسؤولية

١٠٣

محكمة بروكسل بيلجيكا

حكم تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

خادم . رفت . تلاعب . المستخدم .

القاعدة القانونية

رفت المستخدم بدون تنبيه - ابق جائز

بحث في الحراسة القضائية

بمناسبة حكم محكمة اسيوط الاستئنافية

رقم ٤٧٣ بالعدد الثامن من المحاماة

تنازع بعض القسس مع الدار البطريكية على ملكية كنيسة ، وطرح هذا النزاع أمام محكمة اسيوط الاهلية للفصل فيه ، وفي الوقت نفسه تقدمت الدار البطريكية الى محكمة الموضوع بطلب « الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على الكنيسة المتنازع عليها لمباشرة اقامة الشعائر الدينية فيها حتى يتم الفصل في الملكية »

فقضت محكمة اسيوط برفض طلب الحراسة ، وقالت في حكمها : « حيث ان من ضمن شروط دعوى الحراسة ان يكون الشيء المراد وضعه تحت الحراسة مما يمكن للغير (Tiers) ان يتولى ادارته ، فاذا لم يتوفر هذا الشرط فلا وجه لتعيين حارس ، وبناء على ذلك قضت المحاكم الفرنسية بأنه لا يجوز أن يعهد في ادارة اجزاخانة أو مصلحة اميرية لحارس قضائي ، ومعنى ذلك راجع لتعريف الحراسة وواجبات الحارس ، اذ أن الحراسة هي وضع الشيء المتنازع عليه تحت يد شخص ثالث حتى يفصل في النزاع القائم بخصوصه ، ومن واجبات الحارس ادارة الشيء موضوع الحراسة ، فان كان هذا الشيء مما لا يمكن للغير ادارته فلا يمكن تعيين حارس عليه (راجع شرح Bondry على الوديعة صفحة ٦٨٤ فقرة ١٢٧٤ و صفحة ٦٧٤ فقرة ١٢٥٣ وما بعدها) . — وحيث انه في هذه الدعوى مما لا شك فيه انه لا يمكن لاي شخص خلاف الطرفين او من ينوب عن المدعى من رجال الدين ان يتولى ادارة الكنيسة للغرض الذي ذكره المدعى في عريضة دعواه (اقامة الشعائر الدينية) واذن فهذه الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها — وحيث انه لا محل بعد ذلك للبحث في باقي ما دفع به المدعى عليهما ... الخ ... »

استأنفت الدار البطريكية هذا الحكم فقضت محكمة اسيوط الاستئنافية بألغائه بحكمها للنشور في العدد الاخير من المحاماة ، وقررت بأنه لا محل لما اخذ به الحكم المستأنف من ان الحراسة لا يصح ان يؤثر بها الا فيما يمكن للغير اي غير المتخصصين ادارته اذ لا معنى لهذا التقييد مع وجود النص الصريح على اطلاقه في المادة ٤٩١ من القانون المدني .

ولان هذا الموضوع من الابحاث الطريفة أمام القضاء واعتقادا منا بأن الحكم الاستئنافي لا يتمشى مع للبادئ القانونية المقررة ، رأينا ان نعلق عليه بهذا البحث الوجيز اتماما للفائدة



الحراسة القضائية هي وضع عقار او منقول بين يدي شخص ثالث بقصد المحافظة على حقوق طرفي الخصوم ذوي المصلحة في حفظه (Andry , Rou t.6 p. 145)

فالحراسة اذن تتعلق بحماية الحقوق الخاصة للطرفين المتنازعين ، وهذه الحقوق في القضية القائمة بين الدار البطريكية وخصومها تتعلق بملكية الكنيسة ، ولا شك أن حق الملكية ، وهو وحده محل النزاع في قضية الموضوع ، لا شأن له بأقامة الشعائر الدينية في الكنيسة ، والحراسة القضائية لا يقصد بها الا المحافظة على المصالح الخاصة والحقوق العينية دون غيرها

“Le sequestre judiciaire est ordonné pour sauvegarder des intérêts privés. (Daloz: Rép. Pratique: Dépôt-Sequestre No. 259) ”

“Le sequestre judiciaire se rattache à l'organisation et à la protection des droits réels. (Daloz: Nouv b, biv ann. art 1961 No. 4) ”

ومن البدهة أن « اقامة الشعائر الدينية » هي مهمة الحارس القضائي الذي تطلب الدار البطريكية تعيينه لا تدخل مطلقاً ضمن المصالح الخاصة (intérêts privés) او الحقوق العينية (droits réels) التي يعين الحارس القضائي لحمايتها والمحافظة عليها ، ولهذا كان طلب الحراسة في هذه القضية متنافراً مع طبيعة معنى الحراسة القضائية من الوجهة القانونية .

على ان هذا التناقض يظهر جلياً فوق ذلك عند البحث في ركن الخطر وهو احد الركنين الواجب توفرهما ليكون طلب الحراسة مقبولا .

من المقرر قانوناً ان الحراسة القضائية لا تكون الا حيث يكون الخطر مهدداً لحقوق احد الخصمين المتنازعين (Daloz . N C . Civ art . 1961 No 46)

على ان الخطر في هذه القضية لا يتعلق بحق احد الطرفين المتنازعين وهو حق الملكية على العقار المتنازع عليه ، وانما يتعلق بأقامة الشعائر الدينية ، وبعبارة أخرى ان طالب الحراسة لا يشكو من خطر يهدد الحق المتنازع عليه ، وهو حق الملكية ، او ما يتعلق به من الحقوق الاخرى ، حتى يكون من الجائر تعيين حارس قضائي للمحافظة على العقار المتنازع عليه وصيائمه وحفظ غلته حتى ينتهي النزاع في موضوع ملكيته ، ولكن طالب الحراسة يشكو من تعطيل الشعائر الدينية في الكنيسة المتنازع على ملكيتها ويطلب ان يكون تعيين الحارس لاقامة هذه الشعائر المعطلة .

وهذا النوع من الخطر لا يعرفه القضاء المدني ولا يصح ان يكون محل نزاع امامه وليس من شأنه ان ينظر فيه او ان يتلافاه من طريق الحراسة القضائية ، لانه متعلق بمصلحة ادبية طامة غير مقومة بمال ، وطلب الحراسة انما يقصد به اصلاً حماية المصالح الخاصة والحقوق العينية بوضع العين المتنازع على ملكيتها او حيازتها تحت يد امين وذلك متى كان هناك خوف من ان واضع اليد الحالي ليس من القدرة المالية بحيث يستطيع في المستقبل ان يعرض ما يصيب العين من التلف تحت يده او يرد ما يصل اليه من ثمراتها .

واحكام المحاكم جميعها بهذا المعنى والامثلة على ذلك كثيرة ، فقد حكمت المحاكم بجواز تعيين الحارس القضائي اذا كانت حيازة احد المتخاصمين بفردية تضر بحقوق الآخر ويخشى من تبديد غلاته وعدم صيانتها (استئناف بني سويف ، مجلة الحقوق سنة خامسة ص ٣٨٠) أو اذا كان يخشى من تبديد ارادته من اشخاص يتضح للمحكمة عدم اقتدارهم فيما بعد على القيام بدفع تعويض الضرر (محكمة الجيزة : الحقوق سنة سادسة ص ٣٨٠) او اذا كان يخشى على العين من وجودها تحت يد الخصم بالنظر لاعتساره في الحال او ترجيح اعتساره في المستقبل (بني سويف : الحقوق سنة سابعة ص ٣٤٩)

وقضت محكمة الاستئناف بانه لو قدم الخصم المطلوب رفع يده بطريق الحراسة تأمينات كافية تضمن الربيع المتنازع عليه للخصم الطالب الحراسة لم يكن هناك موجب لتعيين حارس (استئناف : حقوق سنة ٢٥ ص ٢٧٣)

فالفكرة السائدة اذن في قضاء المحاكم وآراء علماء القانون ترمي الى عدم اجازة الحراسة الا في سبيل المحافظة على الحقوق المتنازع عليها اذا كان هناك خطر من بقاء العين المتنازع عليها تحت يد احد طرفي الخصوم ، اي ان يكون ذلك الخصم من عدم الكفاءة المالية بحيث لا يستطيع خصمه الرجوع عليه فيما بعد بما يستحقه ،

ولاشك ان هذه الفكرة التي قامت عليها الحراسة القضائية لاتتمشى مطلقا مع الغرض الذي تطلب الدار البطيركية تعيين الحارس من اجله

وهذه الفكرة نفسها هي التي لاتجعل محلا للحراسة متى كانت الشيء المتنازع عليه مما لايتيسر للغير ادارته ، وذلك لان الحراسة في الأصل تقضى بان تعهد المحكمة بالعين المتنازع عليها الى شخص ثالث (tiers) تتوفر فيه الكفاءة والامانة للحراسة ، فاذا كان الغرض المقصود من الحراسة مما لايتيسر لغير الخصوم القيام به خرجت الحراسة عن معناها ، وهو وضع العين تحت يد امين للمحافظة على حقوق الطرفين فيها .

والا فاذا كان من الجائز ان تترتب الحراسة على كل نزاع مهما كانت طبيعته ، ودفعها لكل ضرر من أي نوع كان ، كما فهمت محكمة استئناف اسيوط من اطلاق نص المادة ٤٩١ مدني ، لجاز مثلا للزوج الذي يطلب في دعوى شرعية ضم اولاده اليه ان يطلب من القضاء تعيين حارس قضائي على الاولاد لتربيتهم حتى ينتهي النزاع الشرعي . .

ولقد قضت المحاكم بانه لايجوز وضع صيدلية او مصلحة عامة تحت الحراسة القضائية (Baudry السابق الاشارة اليه) وقضت ايضا بانه لايجوز تعيين حارس قضائي على « جريدة » لاصدارها مؤقتا حتى ينتهي النزاع القائم بشأنها (Dalloz: N. C. Civ. art, 1961 No. 13) من اجل هذا نعتقد ان الحكم بتعيين حارس قضائي على كنيسة لاقامة الشعائر الدينية فيها لايتفق من الوجهة القانونية مع المعنى المقصود بالحراسة القضائية .

اسماعيل مجدي

المحامى

قواعد قانونية وشرعية

القاعدة اللاتينية : "Testis unus, testis nullus."

القاعدة الفرنساوية (قديمة) : (1) "Voix d'un, voix de nun (sic)."

والأية : « واستشهدوا شاهدين من رجالكم »

والألمان يقولون : "Ein Zeug, kein Zeug."



المثل الفرنساوي : "S'il ne tient qu'à jurer, la vache est à nous."

المثل اللاتيني : "Dat fidem vir jusjurando et non jusjurandum viro."

ومثلنا العام يقول : « قالوا للحرامي احلف قال تو ما جالك الفرج »



المثل اللاتيني : "Cujus regio, ejus religio."

المثل العربي : « الناس على دين ملوكهم »

عزيز غانكي

(١) — القوانين المدنية والجائية الحديثة لا تقيد القضاء بعدد معين من الشهود . لهم اذن ان يكونوا اعتقادهم بحسب ما يرون . لهم الأخذ بشهادة الشاهد ولو واحداً كما لهم نيل شهادة الشهود ولو زادوا على المائة . وفي هذا العدد من المحاماة حكم صادر من محكمة النقض والابرار بهذا المعنى منشور بصحيفة ٢٧ ويوجد حكم اخر مثله صادر من محكمة النقض ايضا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٧ ومندرج في مجلة الشرائع سنة اول صحيفة ١٧٩ وهذا يطابق القاعدة التي جرى عليها العمل الان ومتضاها ان

"Les témoignages ne se comptent pas, mais se pésent."

اما الشرائع القديمة عبرية وعربية ومسيحية فكانت توجب الاستشهاد بشاهدين على الاقل . وفي انجيل متى وانجيل يوحنا ما يطابق الوارد في الاية الشريفة من وجوب الاستشهاد بشاهدين

التأمينات الشخصية والعينية

انحنا حضرة الاستاذ الفاضل محمد كامل مرسى بك وكيل كلية الحقوق بكتاب جديد له في (التأمينات الشخصية والعينية واثبات الحقوق العينية واحكام التسجيل) وقد ضمنه بحثاً مستفيضاً في التأمينات العامة والتأمينات الخاصة بنوعها . ثم عطف على الكلام على الكفالة وبين حدها واركانها وانواعها وشروطها واحكامها . ثم انتقل الى الكلام على رهن الحيازة وتعريفه ومميزاته واركانه وشروطه وما يترتب عليه وواجبات الدائن المرتهن وواجبات المدين الراهن . ثم بحث في الفاروقة وفي الرهن التأميني وقابل بين نصوص القانون الاهلي والقانون المختلط والاحكام الصادرة من القضاءين ثم شرح حق الاختصاص بماهية وتاريخه ومزاياه ومضاره واحكام المحاكم الاهلية واحكام المحاكم المختلطة واحكام المحاكم القنصلية واحكام المحكمين وغير ذلك من الابحاث المفيدة ثم انتقل الى بحث حقوق الامتياز والفروق بين الامتياز والرهن ثم شرح حقوق الامتياز بجميع انواعها ومنها حقوق الامتياز العامة (مثل امتياز المصاريف القضائية وامتياز الحكومة من اجل الاموال والرسوم وامتياز اجر المستخدمين والكتابة والعملة) ثم بحث في حقوق الامتياز الخاصة على المنقول مثل امتياز مصاريف الحصاد والبذور وامتياز آلات الزراعة وامتياز مؤجر العقار وامتياز بائع المنقولات وامتياز اصحاب الحانات وامتياز مصاريف الصيانة وغير ذلك من حقوق الامتياز ثم تكلم على حق الحبس وتعريفه ومبناه وشروطه واحواله واحكامه ثم ختم كتابه ببحث عظيم جداً في اثبات الحقوق العينية واحكام التسجيل . والخلاصة انه سفر نفيس جداً يشهد لمؤلفه بسعة الاطلاع ودقة البحث

والمؤلف كتب اخرى قيمة منها كتاب (الشفعة وحق استرداد الحصة المبيعة قبل القسمة) وكتاب (العقود المدنية الصغيرة) وكتاب (شرح قانون العقوبات) القسم العام . وكتاب (نطاق حق الملكية) باللغة الفرنسية وكتاب (اصول القوانين) وكتاب (العارية واحكام الفوائد) ثم (مجموعة قوانين المحاكم المختلطة) وكتاب (الملكية والحقوق العينية) فتكون جملة الكتب ثمانية يضاف اليها هذا المؤلف الجديد فله من المشتغلين بالقانون الشكر الجزيل . نفعا الله بعلمه

العدد الاول	فهرست	السنة الثامنة
صحيفة	علم النفس الشرعى وكشف الجرائم (القسم الثانى) لجفزة صاحب العزة محمد فتحى بك وكيل نيابة مصر	
نمرة الحكم	نمرة الصحيفة	فهرست الاحكام
١	٢٥	نقض . بيان الواقعة . قتل خطأ بسيارة . بيان وقائع الخطأ .
٢	٢٦	نقض . بيان الواقعة . تعدى بالقول والاشارة . بيان عمل الموظف . بيان القول والاشارة .
٣	٢٦	نقض . تهديد . مادة ١١٧ عقوبات . خطأ فى التطبيق .
٤	٢٧	نقض . تقدير شهادة . حق قاضى الموضوع . شاهد واحد .
٥	٢٨	نقض . مخالفة . لا نقض .
٦	٢٨	نقض . دفاع جديد . اهماله وعدم ذكره فى الحكم . بطلان الحكم
٧	٢٩	نقض . مستخدمى وزارة الأوقاف . عمال عموميين . محصل . موظف . امناء عموميين . أوراق رسمية . تزوير فى اوراق رسمية .
٨	٣٠	نقض . اسباب . غموض . عدم كفاية البيان . بطلان . استفادة طاعن من طعن زميله
٩	٣١	نقض . حكم عدم الاختصاص . عدم جواز الطعن .
١٠	٣١	نقض . زنا . وجود التهمة فى منزل المتهم
١١	٣٢	نقض . سرقة باكره . اخذ المتاع من مالكه امام البوليس بالقوة تخلصاً للمتهم . نية التملك
١٢	٣٣	نقض . قذف . تعد الموظفين . طعن وقذف . بعد سبق محاكمة .
١٣	٣٥	محام . تقدير اتعاب . تعظم . ميماد .
		محكمة استئناف مصر

نمرة الحكم	نمرة الصحيفة	تابع فهرست الاحكام
١٤	٣٧	محكمة استئناف مصر فتاوى . قيمتها . وقف . ترتيب نفقة للزوجة . حجز . عدم جواز .
١٥	٣٨	» » » ملكية . ملحقات . طمى نهر . طمى بمحيرات . طمى مصارف .
١٦	٣٩	» » » استئناف . قيده . قبل الجلسة . بثمانى واربعين ساعة .
١٧	٤٠	» » » استئناف . مياد . بدايته . يوم الاعلان .
١٨	٤٠	» » » حكومة . ملك ميرى . ملك خصوصى . مستخدم فى التفاتيش . حكمة
١٩	٤١	» » » وقف . مقابر . سفح الجبل . ملكية المباني .
٢٠	٤٢	» » » استئناف . نفاذ معجل . قيده . مياد
٢١	٤٤	» » » قرارت لجنة الجارك . معارضة . ميادها .
٢٢	٤٥	» » » عقود . أهلية العاقد . احوال شخصية . حجر . تصرفات السفه . قبل الحجر .
٢٣	٤٦	» » » حكم غيايى . مقوطه . تأثيره فى الاجراءات السابقة .
٢٤	٤٧	» » » استئناف . حكم كلى فى قضية جزئية .
٢٥	٤٨	» جنایات طنطا تعذيب متهم . حمله على الاعتراف . جناية . جنحة . احوال .
٢٦	٥٠	» استئناف اسيوط قيم على مذنب . تنازله فى وقت غير لائق .
٢٧	٥٠	» » » خفيى . مسئولية الحكومة . خادم . مخدوم . اجارة اشخاص .
٢٨	٥٢	محكمة مصر الابتدائية الاهلية بيع . تسجيل . نتائج الحكم . بصحة الامضاءات والاختام .
٢٩	٥٤	» » » » استئناف . استعجال . تقديره . تقدير الدعوى طلب الحكم بالازالة . اثره .

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	نمرة الصفحة
استئناف . قيدة . ميعاد الثمانية واربعين ساعة . اثره	محكمة مصر الابتدائية الاهلية	٣٠ ٥٦
دعوى اثبات الحالة . دفعها . اوجه موضوعية . اثرها	» » » »	٣١ ٥٧
حكم بالتحقيق . انتداب قاضي التحقيق . طرؤه . عذر . من ينتدب خلافة .	» » » »	٣٢ ٥٨
قتل خطأ . مسئولية . اركانها . مقاول . مالك . مهندس معمارى . خطأ المجنى عليه	» » » »	٣٣ ٥٩
اجارة . تجديد . عقد جديد . اجارة صادرة من عموم الشركاء . عدم رغبة احد الشركاء فى التجديد	» » » »	٣٤ ٦٥
اجارة . قانون تقييد اجور الامكنة . دعوى باسترداد ما دفع زيادة	» اسكندرية »	٣٥ ٦٨
بيع . عقد عرفى ابتدائى . جواز طلب صحته ونفاذ البيع	» طنطا »	٣٦ ٧١
حجز ادارى . امر ادارى . اختصاص المحاكم . مادة ١٥ . لائحة الترتيب . سكك زراعية . نفقة ترميم . القناطر والبرايخ العمومية .	» الزقازيق »	٣٧ ٧٢
استئناف . نصاب . جنح . مادة ١٧٥ جنابات حجز تحفظى . استئناف . دعاوى استرداد . حجز تنفيذى .	» المتصورة »	٣٨ ٧٤
تشرد . عود . شحادة . مرض . نزع الملكية . تنبيه . تسجيله . الحاق الثمار . حراسة . انتهاؤها . سداد الدين .	» قنا »	٣٩ ٧٥
ملكية . مشتري جديد . اجارة . اتفاقات سابقة عقدها البائع .	» بنى سويف »	٤٠ ٧٦
ضمانة . تضامن . تقادم . سقوط الحق . تغيير طبيعة الدين . عدم اختصاص الضامن .	» الازبكية الجزئية »	٤١ ٧٨
	» الخليفة »	٤٢ ٧٩
	» » » »	٤٣ ٨٠

نمرة المحكمة	نمرة الصحيفة	تابع فهرست الاحكام
٤٤	٨١	محكمة كفر الشيخ الجزئية الاهلية مشارطات . عقود . شروط الصحة . اخفاء . جريمة . مخالفة للقانون .
٤٥	٨٢	ميت غمر الجزئية الاهلية عقود . مشارطات . تفسيرها . ورقة ضد . بيع . وصية .
٤٦	٨٤	« ايتاي البارود » شفعة . اظهار الرغبة . تقديم الطلب . كيفيته . بيع . تسجيل . عقد بيع غير مسجل .
٤٧	٨٥	« المنيا » حكم تهديدى . عدم جواز تنفيذه . ايقاف التنفيذ بطريق الاستشكال . الرجوع الى المحكمة لتقدير التعويض .
٤٨	٨٦	« بيا » ذكر يتوسنة ١٨٩٢ . الحكومة ووزارة الاوقاف ادخالها خصمين . اختصاص . وتعليق حضرة رئيس تحرير هذه المجلة
٤٩	٨٧	« جرجا » عقود . صورية . اثبات الصورية . كتابة . بينة . تعمد مخالفة قانون المقوبات . وبا فاحش دين عادى . وصفه بانه امانة .
٥٠	٨٨	« طهطا » محضر صلح . تصديق . حكم . استئناف . عدم جواز .
٥١	٨٩	« الاقصر » اثار قديمة . رخصة . سرقة .
٥٢	٩٥	فتوى شرعية وصية . اخفاء وصية . تقادم . عذر شرعى ٢٣ سنة
٥٣	٩٦	« » صوم . حقن بالمصل . جواز . لا فطر
٥٤	٩٧	« » وقف . اجارة . شرط السكنى .
٥٥	٩٧	« » وقف . تعامل بالرباء . خمر . زنا . احراز مواد مخدرة .
٥٦	٩٨	« » وكالة . مال الموكل . امانة . خيانة . ضمان
٥٧	٩٩	المحكمة العليا الشرعية وقف . نظر . شرطه لشخص . ثم شرطه لآخر

تابع فهرست الاحكام	نمرة الحكم	نمرة الصفحة
وقف . نظر . ناظرين . انفراد . احوال .	المحكمة العليا الشرعية	٥٨ ١٠٠
وقف . نظر . تصرفات الناظرين . مفردا . عزل .	» » »	٥٩ ١٠٢
وقف . نظر . تعدد النظار . اعدام قاصر .	» » »	٦٠ ١٠٤
وقف . نظر . ترتيب الطبقات . الشرط منقطع .	» » »	٦١ ١٠٤
وقف . نظر . معنى كلمة « من » . تعدد النظار	» » »	٦٢ ١٠٥
وقف . ناظر . سكنى الناظر في بيت الوقف .	» » »	٦٣ ١٠٧
خيانة . عزل .	» » »	٦٤ ١٠٧
وقف . نظر . ارشدية .	» » »	٦٥ ١٠٨
وقف . ناظر . صرف الاستحقاق مع تخريب	» » »	٦٦ ١٠٩
اعيان الوقف . خيانة . عزل .	» » »	٦٧ ١٠٩
وقف . نظر . تعامل بالربا . عزل .	» » »	٦٨ ١١٠
وقف نظر مرتب الطبقات	» » »	٦٩ ١١١
وقف . نظر حسي . مخالفة شرط الواقف .	» » »	٧٠ ١١١
بعد الامر من الجهة المختصة . ضم ثقتة . انفراد	» » »	٧١ ١١١
اعارة الاسم . صورية . اثبات .	» » »	٧٢ ١١٢
علاقة غير شرعية . تسري . وعد بالزواج .	» » »	٧٣ ١١٢
تمويض . خطأ مشترك .	» » »	٧٤ ١١٣
مزاولة غير مشروعة . علامة تجارية . تقليد	» » »	٧٥ ١١٣
امتياز . مصاريف الصيانة . تعريف . اصلاح	» » »	٧٦ ١١٣
الشيء . حق الحبس . مصاريف . تفريغ	» » »	٧٧ ١١٣
بضائع من الجمر .	» » »	٧٨ ١١٣
اجارة ارض زراعية . مسئولية المستأجر	» » »	٧٩ ١١٣
محامي . سر المهنة . موضوعها . حدودها	» » »	٨٠ ١١٣
محامي . سر المهنة . موكل . نظام عام . اعفاء	» » »	٨١ ١١٣

نمرة الصحيحة	نمرة الحكم	تابع فهرست الاحكام
٧٦	١١٣	محكمة الاستئناف المختلطة اثبات قرائن . دفاتر تجارية .
٧٧	١١٣	بيع . ملكية البائع . اثبات ضمان . نقل الملكية اثبات الملكية .
٧٨	١١٤	حكر . تنازل . عن الحكر . التصرف فيه . زيادة نقصان . شروط
٧٩	١١٦	حكر . زيادة نقصان . شروط .
٨٠	١١٧	مسئولية . سيارة . مالك . سواقه . تلف السيارة من المسئول .
٨١	١١٧	مسئولية . قوة القاهرة . سحب رخصة .
٨٢	١١٨	سمسة . زواج . صحة . التعاقد .
٨٣	١١٩	مسئولية . شركة التأمين . حق المجنى عليه . علاقة الشركة بالمصاب .
٨٤	١١٩	مسئولية . معاشرة . غير مشروع . ضرر تعويض
٨٥	١٢٠	تجارة . عمل تجارى . فوتوغراف
٨٦	١٢٠	نفقة . زوج . ضرر . تعويض .
٨٧	١٢١	نسب . بنوة . ابوة . اثبات .
٨٨	١٢١	مسئولية المالك . مستأجر . فسخ الأيجار . هلاك السين . اهمال المرمات . مسئولية . تنظيم قرر هدم . قوة القاهرة . احوال .
٨٩	١٢١	نفقة . تعويض . ولد غير شرعى . التزام طبيعى
٩٠	١٢٢	بنك . شيك . تحويل مزور . مسئولية
٩١	١٢٢	مسئولية . سيارة . تصادم . خطأ . اهمال . دية .
٩٢	١٢٣	سرقه . شركة تأمين . ادعاء بحق مدنى
٩٣	١٢٣	صغير وابور بخارى . قوة القاهرة . مسئولية .
٩٤	١٢٤	حكم . حريق . اثبات وجوده ومضمونه . قوة القاهرة .

نمرة الحكم	نمرة الصحيفة	تابع فهرست الاحكام
٩٥	١٢٤	طب الاستان . صيادلة . تعاظم صناعة
٩٦	١٢٤	اجارة . سطح الدار . تليفون تلفراف
٩٧	١٢٥	اجار . كهرباء . نفقات
٩٨	١٢٥	عقد . اهلية المتعاقدين . قاصر . بطلان وصي
٩٩	١٢٥	خادم . مستخدم . رقت . غياب المستخدم .
١٠٠	١٢٥	اقرار . تجزئة . مواد مدنية . مواد جنائية
١٠١	١٢٦	مواد مستعجلة . اختصاص . قيمة المستندات
١٠٢	١٢٦	تاجر . تغيير البضاعة . مسئولية
١٠٣	١٢٦	خادم . رقت . تلاعب المستخدم
١٠٤	١٢٦	عقود . فسخ . قوة قاهرة . هلاك العين
١٠٥	١٢٦	اغواء . مستخدم على ترك محله . مسئولية .
صحيفة		
١٢٧		بحث في الحراسة القضائية (لحضرة الاستاذ الفاضل اسماعيل افندي مجدى المحامى)
٣٠		فوائد قانونية وشرعية
١٣١		تقرير كتاب التأمينات الشخصية لحضرة صاحب العزة حامد بك مرمى
رئيس التحرير عزيز زهانكى		

المحاضرة

مجلد قصائد شريفة

نصه هانقا بالمايه اوله

السنة الثامنة

العدد الثاني

عدد نوفمبر سنة ١٩٢٧



ادارة المجله بامانة صندوق النقابة بشارع ابو السباع نمرة ٨
وتحريرها بمكتب الاستاذ صليب بك سامى بشارع عماد الدين رقم ١٤ بقصر



ملحق المصير
بشارع الخايج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠-٥٦ مدينة

.....

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيانه

تضمن هذا العدد بحثين . أحدهما لحضرة الاستاذ على زكى العرابى بك قدأأ الحكم صادر من محكمة النقض والثانى لرئيس التحرير قدأأ الحكم صادر من احدى المحاكم الجزئية . والمحكان منشوران فى هذا العدد نفسه .

وبلغت الأحكام المنشورة بهذا العدد ١٠١ حكماً جميعها صادر من المحاكم المصرية . نشرناها على الترتيب الآتى :

- | | |
|----|--|
| ٢٠ | حكماً صادراً من محكمة النقض والأبرام |
| ٢٠ | » » » » الأستئناف الأهلية |
| ٢٠ | » » » » المحاكم الكلية |
| ٣ | احكام صادرة من المحاكم الجزئية |
| ٢٠ | حكماً صادراً من محكمة الأستئناف المختلطة |
| ٨ | قرارات صادرة من المجلس الحسبى العالى |
| ١٠ | احكام صادرة من المحاكم الشرعية |

ونرى واجباً علينا أن نشير هنا الى أن من احكام المحاكم الكلية العشرين المنشورة بهذا العدد ١٥ حكماً صادراً من دائرة حضرة الأستاذ على زكى العرابى بك وكيل محكمة مصر الذى رقى رئيساً لنيابة الأستئناف . والى أن يعود الأستاذ الى القضاء ستحرم المجلة من نشر احكامه ولكنه لا شك سيعيضا عنها بأبحاثه القيمة .

والخطة التى نريد السير عليها ونرى استفتاء القراء فيها .

(١) ان نستغنى عن نشر الفتاوى بالأحكام الشرعية وان تقصر هذه الأحكام على ما له علاقة بالمعاملات المدنية كتصرفات الأولياء والأوصياء والقامة وقضايا الوصية والهبة ومسائل الاوقاف .

(٢) ان ننشر فى كل عدد مائة من الأحكام بحيث يتسنى لنا نشر جميع الأحكام ذات المبادئ التى تصدر فى عامنا القضائى وبذلك يتيسر نشر احكام كل شهر فى عدد الشهر التالى

(٣) ان ننشر فى كل عدد جميع القوانين التى تصدر فى مدة الشهر .

(٤) ان نوسع المجال للأبحاث القانونية على صفحات المجلة

هذا ما نراه والله المعين

رئيس تحرير المجلة

من الورة المبرز

ينحبر بشأن تحرير الملة حصرة الاستاذ صلب بك سامى رئيس تحريرها بمكتبه بشارع عماد
الدين رقم ١٤

وكل ما يتعلق بادارة الملة من اشتراك وتوزيع وطبع وغيره وجميع المسائل المالية تكون المخابرة
بشأنه مع حصرة الاستاذ كامل بك صدى مدير الملة بمكتبه بعمارة متايا

كلمة رئيس التحرير

استقال حضرة الاستاذ عزيز بك خانكي من رئاسة تحرير المجلة فعهد الى تحريرها
وفي هذا الظرف أرى واجباً علىّ ان اتقدم بالشكر للقابة التي اولتني هتتها . وان اوجه تحيتي
الى حضرة رئيس التحرير السابق الذي قام باعباء المجلة خمس سنوات كاملة بتلك الكفاءة التي
امتاز بها بصفته رجلاً من كبار رجال القانون علماً وعملاً وكاتباً من خيرة الكتاب اسلوباً وفكيراً
قمهض بالمجلة تلك النهضة المباركة التي يعترف بها جميع قرائها
كما اوجه تحيتي وشكري لدوى الفضل من رجال القانون من قضاة واساتذة ومحامين الذين
آزروا المجلة بمجهودهم وساعدوا على نهضتها بفضلمهم . راجياً ان يدوم اتصالحهم بالمجلة خدمة للعلم
على انى لا ادعى ان سيكون للمجلة شأنها في عهد رئيسها السابق لأنى اعترف بالعجز دونه .
ولكننى سأعمل جهدى فى اقتفاء أثره . والله ولى التوفيق .

صليب سامى

في مدى معارضة المدعى المدني

في الأمر الصادر من قاضي الامانة بالادوم لأقامة الدعوى العمومية

(لفضرة الفاضل الاستاذ علي زكي الراي بك وكيل محكمة مصر الابتدائية)

تقدأ لحكم محكمة النقض والايام في ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ المنشور بهذا العدد تحت رقم ١٢٥

قررت محكمة النقض والايام أولاً بأن معارضة المدعى المدني في الامر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ليست قاصرة على حقوقه المدنية بل تتناول الدعوى العمومية فاذا رأت أودة المشورة ان الأمر في غير محله فانها تلغيه وتحيل المتهم على محكمة الجنايات للحكم عليه بالعقوبة (حكم ٢ يونيو ١٩٢٣ المجموعة س ٢٦ ص ١٢١) - ولكنها عادت ثانياً وقررت بعكس ذلك بأن المعارضة من المدعى المدني في الامر المذكور وقرار أودة المشورة بالغائه لا يتعديان الحقوق المدنية ولا يؤثران بشيء على الدعوى العمومية فاذا الغت أودة المشورة الأمر المعارض فيه وأحالت الدعوى على محكمة الجنايات كانت هذه الاحالة قاصرة على الدعوى المدنية ولا تملك محكمة الجنايات الحكم في الدعوى العمومية (٢ فبراير ١٩٢٥ المحاماة س ٥ ص ٨٠٤ و ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ المحاماة رقم ١٢٥ من هذا العدد) وقد جاء الحكم الأخير مؤيداً لحكم محكمة جنابات بني سويف في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٦ المنشور في مجلة المحاماة س ٧ ص ٤٨٠ - وبهذا المعنى ايضاً حكم محكمة جنابات بني سويف في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة س ٧ ص ٨٨٣) وتتلخص الاسباب التي بني عليها الحكمان في أن النيابة العمومية هي وحدها صاحبة الحق في تحويل الدعوى العمومية في الجنابات وهي التي تقدم القضية لقاضي الاحالة فاذا قرر هذا القاضي بأن لا وجه لأقامة الدعوى ولم تطعن

النيابة في قراره أصبح القرار المذكور نهائياً فيما يتعلق بالدعوى العمومية ما لم تظهر أدلة جديدة تبيح رفع الدعوى . وانه ولو أن المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات نصت على أن معارضة المدعى المدني في الأمر الصادر من قاضي التحقيق تعيد الدعوى لحالتها الأصلية إلا أن قانون تشكيل محاكم الجنايات لم يرد به مثل هذا النص بالنسبة لمعارضة المدعى المدني في الأمر الصادر من قاضي الاحالة . ولا يمكن في مواد الجنايات الحكم بالمشابهة والقياس . وقاضي الاحالة لم تكن سلطته تشبه سلطة قاضي التحقيق في القانون الأهلي ولا أية سلطة أخرى في التشريع الأجنبي بل هو سلطة قذرة قائمة بذاتها فلا يؤاخذ المتهم الا بما سن له صريحاً في القوانين . ولا يعترض بأن الدعوى المدنية في هذه الحالة تحال على محكمة الجنايات وحدها بدون الدعوى العمومية فان هذا جائز قانوناً محافظة على حقوق المدعى المدني الخاصة وقد نص قانون تحقيق الجنايات بأن الطعن من المدعى المدني في الحكم الصادر من المحكمة بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والابرام يكون قاصراً على حقوقه المدنية دون غيرها . وحينئذ تنظر المحكمة الاستئنافية أو المحكمة المحالة عليها الدعوى من محكمة النقض الدعوى المدنية بمفردها . وأخيراً فان المادة ٤٢ جنایات تقضى بأن امر الحفظ الصادر من النيابة يمنع من العود الى اقامة الدعوى إلا اذا الغاه النائب العمومي في المدة القانونية أو اذا ظهرت أدلة جديدة فمن باب أولى اذا قرر

قاضي الاحالة بأن لا وجه ووافق النائب العمومي هل هذا القرار بعدم الطعن فيه أصبح قراره هذا مكتسباً كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على العبث بها المدعى المدني برفعه معارضة لا تعدى حقوقه المدنية ومع كل الاحترام الواجب لاحكام محكمة النقض والابرام نود أن نبدي الملاحظات الآتية على هذا المبدأ الذي قرره أخيراً

فلاحظ قبل كل شيء أن الأمر بأن لا وجه الصادر من قاضي الاحالة أو من قاضي التحقيق كأمر الحفظ الصادر من النيابة لا يتعرض لحقوق المدعى المدني ولا يفصل فيها بل ولا يؤثر عليها بأي حال من الاحوال . فلمدعى المذكور رغم صدور هذا الأمر أن يرفع دعواه المدنية للمحكمة المدنية المختصة أصلاً بنظرها ولهذا المحكمة أن تنظرها بتمام الحرية ولا يمكن أن يكون للأمر بأن لا وجه قوة الشيء المحكوم به أمامها . فلا يتصور كيف يطعن المدعى المدني في هذا الأمر فيما يتعلق بحقوقه المدنية بينما الأمر المذكور يصدر بأن لا وجه لاقامة « الدعوى العمومية » لعدم كفاية الأدلة على وقوع الجريمة أو على نسبتها للمتهم كما هو صريح نص المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وهذا الأمر بالذات هو الذي أباحت المادة ١٢ ج لكل من النائب العمومي والمدعى المدني الطعن فيه بطريق المعارضة امام اودة المشورة ويكون المطروح امام أودة المشورة بهذه المعارضة هو هل هذا الامر في محله أو في غير محله

القضية جنحة أو مخالفة أما اذا كانت جنابة فتتبع فيها الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة «
أى تحميلها على محكمة الجنايات بنفس الطريقة المقررة لقاضي الاحالة

يتضح مما تقدم أن الامر بأن لا وجه لا يتعرض للحقوق المدنية فلا يتصور امكان المعارضة فيه من هذه الوجهة . ويكون التجاء المدعى المدني الى أودة المشورة اذا صرفناه الى الحقوق المدنية فقط - وان حصل في شكل معارضة في الأمر بأن لا وجه - هو في الواقع طلب قائم بذاته الى أودة المشورة باحالة دعواه المدنية بفردتها على المحكمة الجنائية بعد أن تقرر نهائياً عدم احالة الدعوى العمومية وليس له أى معنى غير ذلك . وتكون وظيفة أودة المشورة في هذه الحالة مدنية محضة فلا تنظر في أركان الجريمة بل في توفر اركان الدعوى المدنية فقط وثبوتها . واذا رأتها متوفرة تحميلها وحدها على محكمة الجنايات وتكون وظيفة المحكمة قاصرة عليها دون سواها . وبذلك تتحول محكمة الجنايات الى محكمة مدنية عادية . واذا كان الامر كذلك فلا نفهم لماذا لا يكون للمدعى المدني - في حالة صدور الأمر بأن لا وجه وصيرورته نهائياً لعدم الطعن فيه من النائب العمومي - أن يرفع دعواه المدنية مباشرة لمحكمة الجنايات ولماذا تلزمه بالالتجاء لأودة المشورة لتصرح له بذلك مع أن نظام التحقيق والاحالة لم يوجد إلا للدعوى الجنائية ولا دخل لها في الدعوى المدنية

والواقع أن المدعى المدني لا يدخل في التحقيق سواء أمام النيابة أو قاضي الاحالة ليطالب الحكم له بمحقوقه المدنية لأن كل منهما غير مختص بالحكم فيها ولكنه يدخل ليساعد النيابة على تقوية الأدلة واحالة المتهم على محكمة الجنايات . لأنه وقد اكتوى بنار الجريمة وناله ضررها يكون أول من يهيمه الاقتصاص من الجاني فاراد القانون أن يستفيد منه في جمع الادلة لتحقيق العقاب قبل دخوله في التحقيق لهذه الغاية . وحينئذ يكون هو والنيابة عاملين يعملان لاثبات التهمة وتقديم الجاني الى المحكمة لينال جزاؤه فاذا لم ينجحوا وصدر قرار بأن لا وجه جاز لكل منهما على السواء أن يطعن في هذا القرار بطريق المعارضة أمام أودة المشورة لنفس الغاية المتقدمة . فقد نصت المادة ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن «لنائب العمومي والمدعى المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيأة أودة مشورة في كل امر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة» وظاهر من نص هذه المادة أن المعارضة من كل منهما منصبة على الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة وقد أعطى القانون لمعارضة المدعى المدني نفس الأثر الذي أعطاه لمعارضة النائب العمومي حيث نصت المادة بلامتياز بين الحالتين على أنه « اذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت

على أن القول بأحالة الدعوى المدنية وحدها على محكمة الجنايات بناء على معارضة المدعى المدني وحده فيه اخلال بقواعد الاختصاص المقررة للمحاكم فإن الواقع ان المحاكم المدنية هي المختصة أصلاً بنظر الدعاوى المدنية وأما المحاكم الجنائية فإن اختصاصها قاصر على الدعاوى العمومية. ولكن نظراً للارتباط الوثيق بين الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة والدعوى العمومية عن هذه الجريمة باعتبار أن الجريمة هي منشأ التعويض وأساس العقاب معاً، أجاز القانون للمحكمة الجنائية المطروحة أمامها الجريمة أن تنظر أيضاً في الدعوى المدنية الناشئة عن هذه الجريمة بالذات وتحكم في الدعويين بحكم واحد. وحيث أن فعلة اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على خلاف القاعدة هي وجود الدعوى العمومية أمامها عن نفس الجريمة التي هي منشأ الدعوى المدنية. وبغير وجود هذه الدعوى العمومية لا يكون هناك أي مبرر لتغيير الاختصاص وإباحة رفع الدعوى المدنية إلى المحكمة الجنائية. لذلك صار من المسلم به أنه لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بدون الدعوى العمومية وأن عدم قبول الدعوى المدنية في هذه الحالة هو من النظام العام ويجوز الدفع به من الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى لأول مرة أمام محكمة التقض والابرام كما يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها (جارو شرح تحقيق الجنايات ج ١ ن ١٩٢ جوفستان هيلي ٢ ن ٦١٧ ومنجان ج ١ ن

٣٤) وبناء على ذلك لا نرى كيف يمكن التسليم بأن الدعوى العمومية تكون قد انتهت بصدر الأمر بأن لاوجه وعدم معارضة النائب العمومي فيه على قولهم ويكون للمدعى المدني مع ذلك الحق في أن يطلب إحالة دعواه المدنية بمفردها على المحكمة الجنائية

وأخيراً فإن المدعى المدني نفسه ليست له أية مصلحة في طرح دعواه المدنية بمفردها أمام المحكمة الجنائية. لأنه مع وجود المحاكم المدنية المختصة أصلاً بالفصل في الحقوق المدنية لا يقصد من تركها والاتجاه للمحاكم الجنائية إلا أن يتمكن من تأييد التهمة على التهم للوصول إلى عقابه من جهة. ومن جهة أخرى لأنه يخشى أنه لو ترك الدعوى العمومية تنظر بمفردها أمام المحكمة الجنائية قد يصدر الحكم فيها بالبراءة فيؤثر فيما بعد على دعواه أمام المحكمة المدنية. وهذان الفرضان لا يتحققان إلا إذا كانت الدعوى العمومية مرفوعة بالفعل وبدونها لا يكون للمدعى المدني إلا غرض واحد وهو مجرد الحصول على حقوقه المدنية والمحاكم المدنية كفيلة به. وليس من الواضح حيث لا أي غرض يطمع المدعى المذكور في الأمر بأن لاوجه بقصد إحالة مجرد دعواه المدنية على محكمة الجنايات ولا لأي حكمة يخوله القانون هذا الحق

يتضح مما تقدم أنه لا يوجد أي سبب معقول يدعو لتغيير الاختصاص في هذه الحالة وقبول الدعوى المدنية بمفردها أمام المحكمة

الجنائية بدون الدعوى العمومية . بل ان طبيعة الأمر بأن لا وجه . والمحكمة من اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية . ومصلحة المدعى المدني ذاته في الانتجاء لتلك المحاكم . كل ذلك يحتم ان طعن المدعى المذكور في الأمر بأن لا وجه لا يمكن تفسيره إلا بأنه طعن في نفس الأمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى العمومية بقصد الغائه وحالة المتهم على المحكمة الجنائية لمحاكمته وعقابه على الجريمة المنسوبة اليه . ولا يمكن ان ينصرف بأى حال من الاحوال الى الدعوى المدنية نفسها التي لم يتعرض لها الأمر المذكور ولم يفصل فيها

من الاسباب التي بنى عليها الرأي الذي نعارضه ما ورد في المادتين ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات من ان الطعن من المدعى المدني في الحكم بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والابرام يكون قاصراً على حقوقه المدنية دون سواها . واذا لم تكن النيابة قد طغت هي أيضاً في الحكم فان وظيفة محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والابرام أو المحكمة المحالة عليها الدعوى من محكمة النقض في حالة قبول النقض تكون قاصرة على نظر الدعوى المدنية بمفردها دون الدعوى العمومية . وقياساً على ذلك يكون طعن المدعى المدني في الأمر بأن لا وجه قاصراً على حقوقه المدنية . واذا قبل الطعن فلا تحال على محكمة الجنايات سوى الدعوى المدنية ولا تملك المحكمة المذكورة الحكم في الدعوى العمومية . ولكن هذا قياس مع الفارق فان الدفع بعدم

قبول الدعوى شىء والطعن في الحكم الذي يصدر فيها شىء آخر . فالدعوى المدنية لا قبل ابتداء امام المحكمة الجنائية الا مع الدعوى العمومية وتبعاً لها فاذا رفعت بدونها وجب الحكم بعدم قبولها اما اذا رفعت معها كانت مقبولة ووجب الحكم في موضوعها ولكن يكون هذا الحكم قابلاً للطعن بالطرق القانونية ولا يتوقف الطعن فيه على الطعن في الحكم في الدعوى العمومية فالمدعى المدني ان يطعن في الحكم فيما يتعلق بحقوقه المدنية بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والابرام ولو لم تطعن النيابة في الحكم فيما يتعلق بالعقوبة . لأنه لا يمكن منع المدعى المذكور من التظلم من حكم يعتقد انه محض بمحقوقه المدنية لمجرد ان النيابة قبلته فيما يتعلق بالدعوى العمومية . وحيث يكون الاستئناف او النقض المرفوع منه قاصراً على الدعوى المدنية دون سواها ، اما القرار بأن لا وجه فانه لا يفصل في الحقوق المدنية ولا يمسها فلا يتصور الطعن فيه فيما يتعلق بهذه الحقوق وقد اشارت المحكمة الى المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على ان المعارضة في امر قاضى التحقيق بأن لا وجه سواء كانت صادرة من المدعى المدني او من النيابة تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل وقالت ان هذا النص لا يحتاج به لأنه نص صريح خاص بالأمر الصادر من قاضى التحقيق ولم يرد مثله بالنسبة للمعارضة في الأمر بأن لا وجه الصادر من قاضى الأحالة . ولا يحكم في مواد الجنايات

بالمشابهة والقياس . ونلاحظ على ذلك بأن المحكمة سلمت ضمناً بأن المادة ١٢٦ يؤخذ منها ان معارضة المدعى المدني في الامر بأن لا وجه الصادر من قاضي التحقيق تعيد الدعوى الى ما كانت عليه من قبل بالنسبة للدعوى المدنية والدعوى العمومية معاً مع انها لم تنص على ذلك صراحة بل قالت فقط انها تعيد الدعوى الى ما كانت عليه من قبل . وما دام ان المحكمة ترى ان معارضة المدعى المدني تكون قاصرة على حقوقه المدنية فقط فكان من المنطق ان تفسر هذا النص بأن معارضة المدعى المذكور تعيد الدعوى الى حالتها الاصلية بالنسبة للحقوق المدنية فقط . ولكنها كما قلنا سلمت بأنها تعيد الدعوى العمومية أيضاً ولا ندرى لماذا أثبت اعطاء هذه النتيجة لمعارضة المدعى المدني في الامر بأن لا وجه الصادر من قاضي الاحالة . والواقع ان نصوص قانون تحقيق الجنايات الخاصة بالمعارضة في الامر بأن لا وجه الصادر من قاضي التحقيق لا تختلف عن نصوص قانون تشكيل محاكم الجنايات الخاصة بالمعارضة في الامر بأن لا وجه الصادر من قاضي الاحالة . فكلاهما يجيز النيابة والمدعى المدني المعارضة في الامر بأن لا وجه ويوجب رفع هذه المعارضة لأودة المشورة ويقضى بأن أودة المشورة اذا قبلت المعارضة تحيل الدعوى على محكمة الجنايات اذا كانت جنائية (انظر المواد ١١٦ و ١٢٤ و ١٢٦ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم

الجنايات) وقطع زادت المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنايات ان « تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها » وهذه العبارة لم ترد في المادة ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات ولكنها في الحقيقة لم تأت بشيء جديد بل ان حكمها مستفاد من طبيعة الحال فان كل معارضة تعيد الدعوى الى حالتها الاولى والا لما أمكن نظر الدعوى ثانياً . وقد اتفقت النصوص في قاضي التحقيق وقاضي الاحالة على ان أودة المشورة سواء رفعت لها المعارضة عن قرار قاضي التحقيق أو عن قرار قاضي الاحالة تحكم في الحالتين على سواء اما بتأييد الامر او بالغاءه واحالة القضية على محكمة الجنايات اذا كانت جنائية . فلا محل للقول بأن معارضة المدعى المدني تشمل الدعوى العمومية اذا كان الامر بأن لا وجه صادراً من قاضي التحقيق ولا تشملها اذا كان صادراً من قاضي الاحالة . بل يجب القول انه في الحالتين تكون المعارضة في موضوع الدعوى العمومية نفسها وهذا هو المقرر في القانون الفرنسي فان المادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تجيز المدعى المدني أن يطعن بطريق المعارضة امام أودة الاتهام في الامر بأن لا وجه الصادر من قاضي التحقيق . ومن المسلم به ان هذا الطعن يتناول الدعوى العمومية ويمكن لأودة الاتهام بناء عليه أن تحيل المتهم على المحكمة للحكم عليه بالعقوبة رغم عدم معارضة النيابة (النقص الفرنسي ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨ و ٣ نوفمبر

سنة ١٨٩٩ وأيضاً لبواتقاف مادة ١٣٥ ن ٣٤-٣٦ وملخص جارون ٤٨٦ وستان هيلي ج ٥ ن ٣١٠٤ ولابوردي ن ٩٥٠) حتى ان المدعى المدني اذا تنازل عن معارضته أمام أودة المشورة فتنازله هذا لا يسلبها حق الفصل فيها لأنها قد رفعت لها بطريق قانوني ودخلت في اختصاصها وصار من المحتم صدور قرار في موضوعها (التقض الفرنسي ١٠ مارس سنة ١٨٢٢ ولبواتقاف مادة ١٣٥ ن ٣٧ ومنجان في التحقيق المكتوب ج ٢ ن ٤٦ ولابوردي ن ٩٥١)

تقول المحكمة ان قاضي الاحالة لم تكن سلطته تشبه قاضي التحقيق في القانون الاهلي ولا أية سلطة أخرى في التشريع الاجنبي بل هو سلطة نافذة قائمة بذاتها. ولكن الواقع ان سلطة التحقيق هي في الأصل سواء في مصر أو في فرنسا من اختصاص قاضي التحقيق وهذه السلطة تشمل كل اجراءات التحقيق كما تشمل التصرف في القضية بعد نهايته فالأمر بأن لاوجه أو بالاحالة على المحكمة هو من اختصاص قاضي التحقيق

فلما خول القانون سلطة التحقيق للنيابة خولها لها أولاً كلمة فكان لها أن تحقق ثم تقرر إما باحالة الدعوى على المحكمة أو بمحفظها ثم عاد وسلخ منها سلطة الاحالة وأعطاهم لقاض مستقل هو قاضي الاحالة

فالقاضي المذكور قد حل حينئذ محل قاضي التحقيق في احالة الدعوى فصارت النيابة تمثله في التحقيق وهو يمثل في الاحالة. فوجب ان تأخذ الاحالة من قاضي الاحالة حكم الاحالة من قاضي التحقيق الا اذا نص القانون على غير ذلك. والواقع ان القانون اراد التسوية التامة بين الاحالتين فنص بالمادة ٣٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على انه اذا رأى قاضي التحقيق بعد تحقيق قام به ان القضية جناية فيحيلها على محكمة الجنايات بنفس الطرق المقررة لقاضي الاحالة بذلك القانون. لأن الواقع ان سلطة الاحالة هي واحدة سواء بقيت لقاضي التحقيق او خولت لقاضي الاحالة ولكل من قاضي التحقيق وقاضي الاحالة ان يقرر اما بالآ وجه لأقامة الدعوى او باحالتها على محكمة الجنايات والمدعى المدني المعارضة في الأمر بأن لاوجه في الحالتين. وفي مصر ترفع المعارضة لاودة المشورة بالمحكمة الابتدائية وفي فرنسا ترفع لاودة الاتهام بمحكمة الاستئناف فحكمها واحد هنا وهناك ويجب ان تأخذ في مصر بما تقرر في فرنسا وبناء على ما تقدم نأمل ان تعيد محكمة التقض النظر في المبدأ الذي قرره اخيراً لعلها بعد ذلك تعود الى مبدئها الأول

بحث

في عقود المشتري ومقرر الزيادة في إجراءات البيع الجبري
تقدأ لحكم محكمة النيا الجزئية الاهلية في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤
المنشور بهذا العدد تحت رقم ٦٦٦

٢- مركز باقى الدائنين اصحاب الديون
المسجلة على العين -
٣- مركز المدين المتزوعة ملكيته
٤- مركز المشتري
٥- مركز مقرر الزيادة
وهناك مصلحة اخرى لا يمكن اهمالها -
وهى التى كانت سبباً فى اثاره هذا البحث قبل
الآن - وهى مصلحة الخزينة فى الرسوم المستحقة

١ مركز الدائن طالب البيع

لكل دائن طبعاً حق التنازل عن الاجراءات
التى اتخذها فى حق مدينه سواء لوفاء الدين أو
لتنازل الدائن عنه . ولكن تنازله عن الاجراءات
بعد حصول البيع لا يترتب عليه ابطالها لتعلق
حق الغير بها كما سنرى .

٢ - مركز الدائنين اصحاب المبرور
المسجلة على العين

لقد حدد القانون مركز هؤلاء الدائنين فى
الفقرة الثانية من المادة ٥٩٣ مرافعات التى تنص
على ان «لأرباب الديون المسجلة الذين يستحق
دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره (التقرير
الذى يقدمه طالب البيع لقلم كتاب المحكمة لوقف

عرض هذا الحكم لموضوع قانونى هام . لذلك
رأينا ان ندلى برأينا فيه
صدر هذا الحكم فى موضوع معين فقد
بحث فى مركز مقرر الزيادة فى البيع الجبرى
فى حالة خاصة وهى حالة بيع العقار لعدم قبوله
القسمة . ولكننا رأينا لأستيفاء البحث درس
المسألة على وجهها العام وبسط الكلام على مركز
كل ذى مصلحة فى اجراءات البيع
وإذا يكون موضوع بحثنا الرد على السؤال
الآتى .

«شُرِعَ فى نزع ملكية عقار فرسا يبعه على
شخص . ثم زيد فيه العشر وتحددت جلسة
لإعادة المزايدة . وفى هذه الجلسة تنازل طالب
البيع عن اجراءات البيع وطلب الحكم بإبطالها .
فهل يملك طالب البيع حق التنازل . وهل
للقاضى اجابة طلبه او يجب عليه ان يأمر باستمرار
الاجراءات اذا طلب ذلك من كانت له
مصلحة فيها .»

اذا أردنا حل هذه المسألة وجب النظر .
لمركز كل من أصحاب المصلحة فى اجراءات
البيع الجبرى .

١ - مركز الدائن طالب البيع

الاجراءآت) الحق في تميم اجراءآت البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته. انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبه بورقة تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الأول «

٣ - مركز المدين المتروكة ملكية

اذا وفي المدين دينه قبل البيع اصبح مركزه مرتبطاً بمركز الدائن طالب البيع وبمركز باقى الدائنين اصحاب الديون المسجلة على العين المبيعة اما اذا كان الوفاء بعد البيع اصبح مركزه مرتبطاً بمركز المشتري او مقرر الزيادة على الوجه الذى سنينه

٤ - مركز المشتري الراسى عليه المزاو

اذا كانت الاجراءات التى ترتب عليها البيع غير صحيحة . وقضى بابطالها وقع البيع باطلاً فلا بيع . فاذا ما اعيدت الاجراءات جاز لطالب البيع التنازل عن اجراءاته الجديدة الى تاريخ البيع الجديد . والى هذا التاريخ جاز للمدين وفاء دينه ومنع البيع .

واذا كانت اجراءات البيع صحيحة واقضت العشرة ايام المقررة للزيادة اصبح البيع نهائياً والمشتري مالكا من تاريخ البيع واقطعت بذلك كل صلة للمدين بالعين المبيعة .

اما اذا حصلت الزيادة فهنا محل المناقشة . هل يستطيع الدائن ان يتنازل عن الاجراءات

بعد البيع الأول وقبل البيع الثانى . وهل يستطيع المدين الوفاء لمنع البيع فى المدة بين البيعين . او ان للمشتري حق الاعتراض على هذا العمل للأجابة على ذلك يجب البحث فى ملكية العين فى الفترة بين البيعين

اذا قلنا بأن المدين يبقى مالكا بعد البيع الأول بمجرد الزيادة لان هذه الزيادة من شأنها اعادة اجراءات البيع . وان هذه الاجراءات لا تتم الا بالبيع الثانى . كان من حق الدائن التنازل عن اجراءاته ومن حق المدين الوفاء بعد البيع الأول . دون ان يكون للمشتري او لمقرر الزيادة حق الاعتراض على هذا العمل .

اما اذا قلنا بان المشتري يصبح مالكا بمجرد البيع . وان ملكيته بسبب الزيادة تصبح معققة على شرط . وان لا دخل لا للدائن ولا لمدينه بهذا الشرط . خرجت العين من ملكية المدين من تاريخ البيع الأول ويترتب على تحقق الشرط او عدم تحققه بقاء العين فى ملكية المشتري او انتقالها الى ملكية الغير .

عرضت هذه المسألة قبل الآن على المحاكم المختلطة فأخذت فى عهدها القديم بالرأى الأول ولكنها عادت فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ واخذت بالرأى الثانى وثبتت عليه .

وهذه اهم الاسباب التى استندت اليها الأحكام القديمة . « ان اجراءات الزيادة ماهى الا تكملة لأجراءات نزع الملكية » . - كما قال حضرة قاضى المنيا فى حكمه موضوع النقد .

بمجرد صدور حكم مرسى المزاد الاول يقع البيع بكل نتائج القانونية الى أن يصدر في اجراءات الزيادة حكم جديد بالبيع . وحيث قد يطل البيع الاول ويصبح البيع الثانى باتاً نافذاً بجميع آثاره »

— راجع المنشور الصادر في ٨ مارس

١٩١٣ رقم ١٥٢ سنة ٣٧ قضائية .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ و ١٤ ابريل

سنة ١٩١٤ اخذت محكمة الاستئناف المختلطة

بهذا الرأي — راجع مجلة مصر الحديثة سنة ٧

ص ١٨ من مقال للمسيو ايمان النائب العمومي

لدى المحاكم المختلطة .

وهذه وقائع الدعوى التي صدر فيها الحكم

الاول :

نزاع البنك العثماني عيناً مملوكة لمدينه حسن

بك بكري ورسا مزادها على البنك . ثم زيد

العشر واعيدت الاجراءات فرست العين على

البنك من جديد .

رفع حسن بك بكري دعوى بطلان

اجراءات الزيادة والحكم المترتب عليها زاعماً

ان الحكم بذلك يعيد اليه ملكية العين . ودفع

البنك بأن لا نتيجة لمثل هذا الحكم إلا تأييد

البيع الاول الصادر له . فقالت في ذلك محكمة

الاستئناف :

« ان النتيجة القانونية لالغاء البيع الصادر

في اجراءات الزيادة تأييد البيع الاول وجعله

نهائياً لا اعادة ملكية المدين للعين المبيعة »

« وعلى هذا — والى ان تنتهى هذه

الاجراءات بالبيع الثانى — يحتفظ المدين بحقه

المقرر له قبل البيع الاول في وفاء الدين مقابل

تنازل طالب البيع عن اجراءاته دون المساس

بحق اصحاب الديون المسجلة المقرر في المادة

٥٩٣ مرافعات . »

« والى ان تنتهى هذه الاجراءات بالبيع

الثانى — يبقى المدين مالكا للعين كما كان مالكا

لها قبل البيع الاول . ويعتبر الغاء البيع الاول

مثبتاً للملكية المدين للعين المنزوعة ملكيتها وعلى

هذا فهي لم تخرج من ملكه . » — راجع الاحكام

الآتية : ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٧ — المجموعة

الرسمية ١٣ ص ٩ — و ٢٩ مايو سنة ١٨٨٩ — مجلة

التشريع والقضاء ١ ص ٢٣٧ — و ٩ يناير ١٨٩٠

— مجلة التشريع والقضاء ٢ ص ١٤٧ — و ٢ مايو

سنة ١٨٩٥ — مجلة التشريع والقضاء ٧ ص

٢٨٣ — و ٢ يناير سنة ١٩٠٧ مجلة التشريع

والقضاء ١٩ ص ٦٩

بعد ذلك وفي سنة ١٩١٣ عرضت المسألة

لبحث محكمة الاستئناف المختلطة بطريقة ادارية

لنزاع قام بشأن الرسوم المدفوعة عن حكم مرسى

المزاد طلب المشتري استردادها على اثر حصول

الزيادة . فاصدرت هذه المحكمة منشوراً لرؤساء

المحاكم التابعة لها تقول فيه :

« لا يترتب على مجرد الزيادة نزاع العين

من ملكية المشتري ولا تنتقل الملكية إلا بالبيع

الثانى الذى يفسخ وحده البيع السابق . وعلى ذلك

٥ - مركز مقرر الزيادة

إذا فرضنا ان المشتري لم يعارض في طلب الغاء اجراءات البيع . فهل لصاحب الزيادة هذا الحق .

نرى ان مركز مقرر الزيادة لا يختلف عن مركز المشتري وان حقه لا يتأثر بارادة ذوى المصالح الاخرى في دعوى البيع فلا يملك الدائن ولا المدين ولا المشتري اكراهه على التخلي عن الصقعة ولا يؤثر في حقه الا الزيادة عليه . فحقه كحق المشتري الاول معلق على شرط فاسخ هو الزيادة عليه من الغير

نلاحظ انه بمجرد الزيادة قد تعلق حقه بالعقار بمجرد الزيادة ويعتبر حالاً محل المشتري الذى زاد عليه بكافة شروط البيع فيما عدا الثمن ولا نريد بذلك ان نقول ان ملكية العقار قد انتقلت اليه بمجرد الزيادة لان هذه الملكية أصبحت لا تنتقل الا بالتسجيل طبقاً لقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ . ولكننا نريد أن نقول ان حقه قد ترتب في ذمة البائع بمجرد الزيادة Jus ad rem بمعنى انه أصبح لصاحب الزيادة حق المطالبة باستيفاء الاجراءات التى توصله الى تملك العين (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ - المجلة ٣٩ ص ١٠٢ - المحاماة تحت رقم ١٨٦ من هذا العدد)

« لأنه عند الزيادة يصبح البيع الاول معلقاً على شرط فاسخ . ولكن ليس هذا الشرط مجرد الزيادة وانما هو حصول البيع بناء على هذه الزيادة

» وليست الزيادة إلا التزاماً بعرض ثمن أعلى ولكنها لا ترتب حقاً ما لصاحبها على العقار لامكان زوال اثرها القانونى سواء بالترك أو بخطأ في الاجراءات . فلا يمكن أن تعدم بنفسها اثر الحكم الناقل للملكية الذى يعتبره القانون حجة للمشتري بملكية المبيع - مادة ٦٦٩ مرافعات مختلطة . والذى يترتب عليه شطب الرهون المسجلة على العين - مادة ٦٧٥ - ما لم يتبعها - أى الزيادة - حكم جديد ينقل الملكية للمشتري الاخير . «

« ولانه اذا قلنا بأن مجرد الزيادة يلغى البيع ترتب على ذلك عودة العين الى ملكية المدين . فاذا ما ابطلت الزيادة لسبب ما ولم تنته بالبيع فقد الدائنون حقوقهم المترتبة على حكم مرسى المزاد واضطروا الى اتخاذ اجراءات مجددة بمصاريف جديدة . وينشأ عن ذلك امكان المدين تعطيل اجراءات التنفيذ الى ما لانهاية بالاتفاق مع مقررى الزيادة . وتلك لا يمكن أن تكون نية الشارع - جارسونيه جزء ٤ فقرة ٧٢١ وما بعدها «

ومن ذلك يتبين ان من حق المشتري المعارضة في تنازل الدائن عن اجراءات نزع الملكية سواء في المدة التى تجوز فيها الزيادة او بالرغم من حصول الزيادة فعلاً

عن حكم محكمة النيا

مع احترامنا للحكم نبدي رأينا فيه فنقول :
 ١ - ان الحكم قد أصاب برفض الدفع بعدم جواز الزيادة ولو انه لم يبين الاسباب التي بني عليها حكمه في هذه النقطة - لان الرأي المعول عليه جواز الزيادة في اجراءات البيع لعدم قبول العقار القسمة كما في اجراءات نزع ملكية العقار بناء على طلب دائته . لان القانون لم يقيد حق الزيادة الا في حالة البيع الاختياري قصصر هذا الحق على ارباب الديون المسجلة والدائنين الذين يدهم سند واجب التنفيذ - مادة ٦٢٧ مرافعات

على ان هذا الرأي لم تجمع عليه أحكام المحاكم وسبب ذلك ان المادة ٦٢٦ نصت على « بيع العقار الذي لا تمكن قسمته على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختيارياً » - مادة ٦٢٦ وليس هناك محل البحث في ترجيح أحد الرأيين على الآخر

وانما نذكر ان لجنة المراقبة القضائية قد بحثت الموضوع بحثاً مستفيضاً واصدرت منشوراً بجواز الزيادة في هذه الحالة

٢ - جاء بالحكم المذكور

« وحيث ان القانون لم يكسب مقرر زيادة الثمن أى حق خاص بل جعله في اجراءاته متمماً لاجراءات البيع التي تصبح كأنها لم تكن بمجرد زوال السبب الذي أوجبها »

سيعترض علينا بأن لا بائع في اجراءات البيع الجبرى فليس هناك ايجاب وقبول وليس هناك من تصح مطالبته بتنفيذ الالتزامات الشخصية المترتبة على البيع . ولكن هذا الاعتراض يمكن توجيهه أيضاً الى حق المشتري في التمسك بحكم مرسى المزاد وهو اعتراض غير وجيه على كل حال . لان البيع الجبرى كالشفعة يستمد المشتري حقه فيهما من القانون فيعتبر البائع بائعاً بالرغم منه وباعتباره بائعاً عليه التزامات تحددها شروط البيع والقانون ويقوم حكم القاضى بالبيع مقام توقيع البائع على عقد البيع . وعلى هذه القاعدة ترتب حق المشتري الاول على العين المبيعة

فاذا فرضنا أن المشتري الاول وافق على الغاء اجراءات البيع فان عمله هذا لا يمكن أن يؤثر في حق مقرر الزيادة لانه اذا كانت الزيادة لا تؤثر في حق المشتري الاول الا بصدور البيع النهائي كما قالت محكمة الاستئناف المختلطة الا انه بتنحى المشتري عن التمسك بمحته يحل مقرر الزيادة محله في الصفقة فيصبح هو الآخر مالكا للعين المبيعة ملكية معلقة على شرط فاسخ هو الزيادة عليه من الغير . ولانه لا يمكن أن يترتب على قبول المشتري الغاء اجراءات البيع عودة الملكية للمدين كما قدمنا . ولانه أخيراً لا يمكن أن يترك للدائن ومدينه حرية الاتفاق مع المشتري اضراً بحق مقرر الزيادة

القضية بيع عقار غير قابل للقسمة . فكان طالب البيع أحد الشركاء . والمدعى عليه باقي الشركاء . والذي رسا عليه المزايد أحد الشركاء أيضاً . أما المزايد فكان أجنياً عن الشركة ولكن في رأينا لا يجوز بحجة اتباع مبادئ العدالة مخالفة قواعد القانون التي وضعت للمصلحة العامة والتي تمثل وحدها العدالة وفقاً لارادة الشارع .

صليب سامي

وقد بينا وجه الخطأ في ذلك
٣ - وجاء بالحكم أيضاً
« وحيث ان هذا المبدأ أجمع عليه شرح القانون وأحكام المحاكم »
وهذا كما قدمنا غير صحيح . اللهم إلا اذا كان حضرة القاضي يقصد بذلك الاحكام السابقة على سنة ١٩١٣
ونعتقد ان وجهة العدالة هي التي أثرت في حكم حضرة القاضي الفاضل . لان موضوع

الزعماء

قضايا محكمة النقض والأحكام

٢٣٢ جنابات . ويصبح واجبا على محكمة النقض تطبيق المادة ١٩٨ فقرة اولى عقوبات . المحكمة :

« حيث انه ثابت في الحكم المطعون فيه ان قتل نبيه بنت احمد الشامي عمدا بالخنق وقع من المتهمين تسهلا لارتكاب سرقة مصاعها . » وحيث ان الحكم المذكور خال من بيان هذه السرقة وظروفها وهل كانت سرقة تامة كما جاء في وقائمه او ان القتل كان لمجرد التأهب لارتكاب جنحة سرقة على القتيلة كما جاء في اخر اسبابه وهو النتيجة التي ارتكن عليها في اعتبار الحادثة منطبقة على الفقرة الاخيرة من المادة ١٩٨ ع

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح ظرف التشديد الذي استند عليه الحكم المطعون فيه

١٠٦

محكمة النقض والارام

٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . قتل . ظرف التشديد . سرقة . وجوب بيان واقعة السرقة في الحكم . مادة ١٩٨ فقرة اخيرة عقوبات

القاعدة الزائنية

اذا حكم على متهم لارتكابه جريمة القتل المصحوب بالسرقة تطبيقا للمادة ١٩٨ فقرة اخيرة عقوبات وجب ان يشمل الحكم بيان واقعة السرقة بيانا كافيا خاليا من النقص او التناقض والا كان الحكم محلا للنقص تطبيقا للعبارة الثانية من المادة ٢٢٩ والمادة

قانون العقوبات فإن العقوبة المحكوم بها على المتهمين لا تتجاوز الحد المقرر في المادتين ٢٠٥، ٢٠٦ عقوبات، واذن فلا مصلحة للمتهمين من هذا الطعن ويتعين رفضه
(طن حبي عماد عبد واخر ضد النيابة نمرة ٥٤٩ سنة ٤٤ ق)

(المحام) يرجع بنا هذا الحكم الى العهد القديم لقضاء محكمة النقض . وفي رأينا ان هذا الحكم محل للمناقشة :

(١) لان الطاعن في الواقع مدلعة في نقض الحكم . ولا تتبين هذه المصلحة من مقارنة العقوبة المحكوم بها على المتهم بالعقوبة الواردة في المادة الواجب تطبيقها على الواقعة . لان قاضي الموضوع انما يراعى في تقدير العقوبة حكم المادة التي يطبقها . وما ادواتنا الا يكون لحكمه تقدير آخر لو انه طبق غير المادة التي حكم بها

(٢) لان هناك مصلحة فوق مصلحة المتهم في نقض الحكم الا وهي تطبيق القانون على وجهه الصحيح الا ترى انه اذا كان الطعن مقدما من النيابة لكان لحكم النقض وجه اخر فلا نقول محكمة النقض حينئذ ان فرض تغيير التطبيق فان محكمة الموضوع قد لا تحكم بنير العقوبة المحكوم بها .

١٠٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض ، دعوة الخبير لمناقشته بالجلسة . احلال بحق الدفاع .

القاعدة القانونية

اذا رفضت المحكمة طلب الدفاع دعوة الطبيب الذي كلف تحليل المادة الزرنيخية التي وجدت مع المتهم لمناقشته بالجلسة . وكان لوجود هذه المادة مع المتهم تأثير في الحكم عليه . اعتبر هذا اخلا لا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم .

في تطبيق العبارة الاخيرة من المادة ١٩٨ ع غير مبينة وقائمه وظروفه فضلا عما قام حوله في الحكم من الاضطراب والتباين بين الوقائع والاسباب فلا يعتد به في معاملة المتهمين ويصبح ما وقع منهم قتلا عمدا بغير ظروف اخرى لاسباب لم يحل حقيقتها التحقيق ؛
« وحيث انه بناء على ذلك يكون النقض مقبولا ويجب تطبيق الحادثة على المادة المنطبقة عليها قانونا وهي الفقرة الاولى من المادة ١٩٨ ع وذلك عملا بالعبارة الثانية من المادة ٢٢٩ والمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجانيات

(طن محمد عثمان محمد بيرم واخرين ضد النيابة نمرة ٥٥٧ سنة ٤٤ ق .)

١٠٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . مصلحة الطاعن

القاعدة القانونية

اذا لم تتجاوز العقوبة المحكوم بها على المتهم على مقتضى نص في القانون الحد المقرر في النص الذي يدعى الطاعن وجوب التطبيق عليه . فلا مصلحة للطاعن في الطعن . فلا محل لقبول النقض .

المحكمة :

« حيث انه فضلا عن ان الواقعة الثابتة في الحكم لا ابتدأت المؤيد باسبابه بالحكم الاستثنائي مبينة بيانا كافيا فانه على فرض عدم ثبوت التجمهر المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ من

المحكمة :

« حيث اذا الطاعن يرتكن في السبب الثاني من سببي النقض على ان ذرة الزرنيخ التي وجدت بجيب صديري المتهم والتي هي سبب الحكم عليه لا بد وأن تكون نتيجة التصاق بعض الاشياء المضبوطة بجيب الصديري أو من يد كانت تحمل تلك الاشياء وقد طالب المدافع عنه سؤال الطبيب الذي فحص ذلك الجيب فلم تجبه المحكمة الى طلبه

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على محضر الجلسة ان المدافع عن المتهم طلب صراحة احضار الطبيب الذي حلل الزرنيخ والملابس لسؤاله فلم تجبه المحكمة لهذا الطلب وفي هذا اخلال بحق الدفاع يترتب عليه نقض الحكم

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا حاجة لبحث السبب الاخر من سببي الطعن (طعن ابورية سليمان ضد النيابة نمرة ٥٦٤ سنة ٤٤ ق)

١٠٩

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . ربا فاحش . ركن العادة . عدم اثباته .
نقض جوهرى في الحكم

القاعدة القانونية

اذا لم يبين الحكم بياناً كافياً ركن العادة في جريمة الربا الفاحش بذكر سندات الدين وتواريخها واستحقاقها بحيث يتسنى لمحكمة

النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً كان هذا نقضاً جوهرياً في الحكم موجباً لنقضه

المحكمة :

« حيث انه في الواقع لم تبين المحكمة في الحكم المطعون فيه الواقعة بياناً كافياً خصوصاً بالنسبة لذكر سندات الدين المقول عنها في الحكم وبيان تواريخها واستحقاقها حتى يتسنى معرفة اركان الاعتياد على الاقراض ربا فاحش ومراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً وفي هذا نقض جوهرى في الحكم موجب لنقضه « وحيث انه لا ضرورة بعد ذلك للبحث

في السبب الثاني من سببي النقض
(طعن عزيز رمان صايب ضد النيابة نمرة ٥٥٨ سنة ٤٤ ق)

١١٠

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . تطبيق القانون . وجوب تقديم الدليل وقت الحكم .

القاعدة القانونية

تراعى محكمة الموضوع في تطبيق احكام القانون الادلة التي تقدم اليها وقت الحكم . فاذا طلب من المحكمة تطبيق مادة في القانون ولم تقدم اليها وقت الحكم الدليل على صحة هذا التطبيق بل اتى الدليل بعد الحكم . فلا يمكن الطعن على الحكم بطريق النقض . المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان محكمة الموضوع ما كان في وسعها ان تطبق

المحكمة :

« حيث ان ما استند عليه رافعوا النقض (اولا) خلو الحكم المطعون فيه من بيان الواقعة بيانا كافيا فيما يخص علم المتهمين بان ما اشتروه من البضائع على انفراد من محمد فضل مسروق من مال مخدمه و (ثانيا) ان المدعى بالحق المدني لم يطلب الحكم على المتهمين بالتعويض بالتضامن من المحكمة الجزئية ولم يتقدم منه هذا الطلب الا امام محكمة ثاني درجة

« وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فانه ثابت في الحكم المطعون فيه ان المتهمين اشتروا من محمد فضل بعض اقشة مما سرقه من مخدمه المدعى بالحق المدني وكان يبيعه للمتهمين في ازمان وامكنة مختلفة وقد اخذت المحكمة هذا العمل وحده دليلا على علمهم بالسرقة

« وحيث ان هذا الجزم بالعلم لم ينهض عليه دليل في الحكم يمكن ان تأخذه محكمة النقض في هيمنتها على الحكم المطعون فيه ولذلك تعد التهمة غير وافية البيان في اهم شطر من اركان وجودها وهو بيان الدليل الصريح على علم من وجدت عنده مسروقات بانه حصل عليها وهو يعلم بان من قدمها اليه سارق لها

« وحيث انه فيما يخص الوجه الثاني فقد ثبت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الجزئية التي اثبتت فيه المرافعة ان محامي المدعى بالحق المدني طلب الحكم لموكله على المتهمين بما يوازي مبلغ ٣٢٢٠٩ قروش

المادة الثانية من دكرينو الاجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ٩٠٨ على المتهم وقت الحكم في الدعوى اذ لم يقدم لها دليل يجعله اساسا لتطبيق هذه المادة وقد ورد هذا الدليل بعد الفصل في الدعوى فيكون ما اجرتة المحكمة من التطبيق عند الحكم في محله ويتمين رفض الطعن

(طعن محمد الامراني سليمان والنيابة العمومية غمرة ٥٧٠ سنة ١٤٤ ق)

١١١

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . عدم بيان الواقعة بيانا كافيا . الدعوى المدنية . عدم جواز تقديم طلبات جديدة من المدعى امام محكمة الجناح المستأنفة

القاهرة القانونية

(١) اذا اكتفت المحكمة — في التدليل على علم المتهمين بسرقة الاشياء المباعة لهم — بقولها « انه ثابت ان المتهمين اشتروا من السارق بعض اقشة مما سرقه من مخدمه المدعى المدني وكان يبيعه للمتهمين في ازمان وامكنة مختلفة » فان هذا يعتبر تقصا في بيان التهمة في اهم شطر من اركان وجودها . لان الحكم المطعون فيه لم يبين علام بنت المحكمة حكمها بالجزم بعلم المتهمين بالسرقة .

(٢) لا يجوز للمدعى المدني ان يطلب طلبات جديدة امام محكمة استئناف الجناح وفي القضية طلب الحكم على المتهمين بالتضامن .

المحكمة :

« حيث ان اسباب الطعن تناخص في ان بصمة الاصبع هي من نوع الاختام المنصوص عليها في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات وقد اثبت الحكم المطعون فيه ان المتهم بصفته موظفاً عمومياً وضع بصمات اصابع مزورة ونسبها لآخرين وأن تغيير الحقيقة بوضع هذه البصمات على الاوراق متوفرة كما وان احتمال الضرر والقصد الجنائي متوفران كذلك ومع هذا قالت المحكمة ان لا عقاب على ذلك وبذا تكون قد اخطأت في تطبيق نصوص القانون » وحيث ان التهمة التي من اجلها قدم هذا الطعن هي ان المتهم وضع بصمة اصبعه على قوائم ممارسة بيع اطيان للحكومة ونسبها كذبا لآخرين

« وحيث انه جاء في المادة ١٧٩ عقوبات التي تطلب النيابة تطبيقها ما يأتي بطريق الحصر « كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في اثناء تأدية وظيفته تزويراً في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دقار او غيرها من المستندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات او اختتام مزورة او بتغيير المحررات او الاختتام او الامضاءات او زيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص آخرين مزورة »

« وحيث ان هذه المادة هي بنصها نفس المادة ١٨٩ من قانون العقوبات القديم الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ اذ ان المشرع حينما اراد تعديل بعض نصوص ذلك القانون

قيمة ما سرقه محمد فضل من محل تجارة مخدومه المدعى بالحق المدني وبعد ذلك قدم طلباً جديداً امام محكمة ثاني درجة وهو الحكم على المتهمين بهذا المبلغ تضامناً بينهم

« وحيث ان هذا الطلب جديد وما كان لمحكمة ثاني درجة قبوله والقضاء به مع كونه قدم اليها لأول مرة فالحكم به جاء مخالفاً للقانون وعلى الأخص للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات التي نصها الا يجوز ان تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية

« وحيث انه بناء على هذين الوجهين اللذين ثبتت صحتها يصبح النقض صحيحاً ويجب قبوله والغاء الحكم المطعون وفيه احالة الدعوى على محكمة مصر للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى غير التي اصدرت الحكم المنقوض

(طعن محمد عبد الكريم واخرين ضد النيابة غمرة ٥٧٥ سنة ٤٤ قضائية)

١١٢

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

تزوير في اوراق رسمية . بصمة الاصبع . المادة ١٧٩ عقوبات

القاعدة القانونية

وضع الموظف العمومي بصمات اصابع مزورة على محررات رسمية ونسبة هذه البصمات لآخرين لا يعتبر تزويراً معاقباً عليه بالمادة ١٧٩ عقوبات لعدم النص ولعدم جواز التوسع في تفسير نصوص قانون العقوبات

حكم المعارضة صدر يوم ٢٩ أكتوبر سنة ٩٢٥ والمحكوم عليه لم يستأنفه الا في ١٣ يناير سنة ٩٢٦

« ومن حيث ان النيابة طلبت قبول النقض لان الحكم المستأنف أخطأ في حسابان ميعاد الاستئناف من يوم صدور حكم المعارضة مع انه كان الواجب حسابانه من تاريخ اعلانه » ومن حيث ان ما ذهبت اليه النيابة هو الصواب لان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وهو الحكم المستأنف وان كانت لا تصح المعارضة فيه فانه لا يخرج عن كونه حكماً غائبياً لصدوره في غيبة المحكوم عليه وبغير ان يسمع دفاعه فالاعلان واجب لمثل هذا الحكم ولا يجري ميعاد الاستئناف الا من تاريخ هذا الاعلان

« ومن حيث انه لذلك يتعين قبول الطعن (طعن بشرى حنا ضد النيابة نمرة ٥٥٢ سنة ١٤٤٠ ق - راجع الحكم رقم ١٢٥ المنشور بهذا العدد .

١١٤

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . الفروض في بيان الادلة على ادانة المتهم . الاستناد الى شهادة طبيب غير محلب . خطأ في الاجراءات .

القاهرة القانونية

(١) الفروض في بيان الادلة التي تؤدي

الى الاقتناع بمسؤولية المتهم مبطل للحكم

(٢) من الخطأ في الاجراءات المبطل للحكم

الاستناد في الحكم على المتهم الى شهادة حررها

نقلها بالفاظها في قانون العقوبات الجاري العمل به الآن ولم ينص فيها علي ان يكون وضع البصمات المزورة من طرق التزير كما نص على غيرها من الاختتام والامضاءات

« وحيث انه لا يجوز التوسع في تفسير نصوص القانون او تأويلها لغير مدلولها فلا يمكن والحالة هذه ان يقاس في تزوير البصمات على مثلها من الاختتام والامضاءات

« وحيث لذلك يكون ما ذهبت اليه محكمة الموضوع في محله ويكون الطعن على غير اساس ويتعين رفضه :

(طعن النيابة ضد سليمان يوسف نمرة ٦٠٣ سنة ٤٤ قضاية)

١١٣

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . حكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن حكم غربي . استئنائه . ميعاد

القاهرة القانونية

اذا عارض المتهم في الحكم الغيابي الصادر عليه من محكمة الجنج ولم يحضر المعارضة فاعتبرت المحكمة المعارضة كأن لم تكن فهذا الحكم ذاته يعتبر غائبياً بالرغم من عدم جواز المعارضة فيه . وعلى ذلك يبدأ ميعاد استئنافه من يوم اعلانه وليس من يوم صدور الحكم في المعارضة .

المحكمة :

« من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر

بعدم قبول الاستئناف من الطاعن لانه حصل

بعد الميعاد القانوني في رأى هذه المحكمة لان

الطبيب المعالج للمجنى عليه يقول فيها بأن الإصابة قد احدثت بالآخر طاعة دأمة دون أن يكون الطبيب من الخبراء الذين ادوا اليمين القانونية ودون ان يناقش هذا الطبيب بالجلسة بعد حلف اليمين المحكمة :

« حيث انه فيما يخص طلب جنيدى صالح المتهم الاول فانه ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ١٣ فبراير سنة ٩٢٦ ان الطبيب الشرعى قرر بعد اطلاعه على التقرير الطبى التشريحي المتوقع على جثة القتيل عبد الصمد حسين انه اصيب بطعنين ناريين احدهما معمر برصاصة واحدة والاخر معمر برش صغير وقد سئل اذا كان الطنقان سببا الوفاة او طلق واحد فاجاب بان الطلقتين مشتركان فى الوفاة الى ان قال ان جرح الرصاصة قد يكون على مسافة اكثر من مترين الى عشرة او عشرين مترا واما عن الرش فقد يكون على مسافة خمسة امتار بفرض ان العيار خرج من بندقية صيد عادية واما اذا كانت فردة فتكون اطلقت على بعد ثلاثة امتار

وحيث ان محكمة الجنايات قالت فى حكمها ان المقتول اصيب فعلا بطلقتين وان كلاهما قاتلان وبعبارة اخرى ان كل من الطلقتين من شأنه ان يحدث القتل على حدته

وحيث ان هذه العبارة لم تكن جلية فى شهادة الطبيب الشرعى وقد تبينت هذه المحكمة من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الغموض فى بيان الادلة التى قد تؤدى الى الاقناع بحقيقة مسؤولية المتهم الاول مع ما هو ثابت فى اقوال

الشهود من انه اطلق عياراً واحدا لا يعلم للآن ان كان هو المعمر بالرصاص او المعمر بالرش ليتبين حقيقة اثر الوفاة ان كان من يد المتهم او من يد اخرى ولذلك يكون السبب الاول الذى استند عليه المتهم جديراً بالقبول

وحيث انه فيما يخص النقص المرفوع من المتهمين الآخرين فانه ثابت فى الحكم المطعون فيه انه قرر ان اصابات محمد ابى القاسم فى ساعده كانت من يد المتهمين الثانى والثالث وسببت عنده طاعة مستديمة نتيجة الكسر الذى حل بهذا الساعد وهى كما قرر الطبيب وقوف حركة الساعد واليد بحيث اصبحت حركة اليد محدودة جدا بسبب هذا الكسر

وحيث ان الطبيب الذى قرر هذه المعاهة لم يكن من الخبراء الذين ادوا اليمين القانونية بل هو طبيب غير موظف باشر علاج محمد ابى القاسم ثم كتب خطابا للنيابة قال فيه بأنه انتهى بمعاهة مستديمة وهى وقوف حركة الساعد واليد

وحيث انه كان واجبا استحضار هذا الطبيب ومناقشته فى هذه المعاهة المستديمة بعد حلفه اليمين القانونية حتى يكون الحكم مبنيًا على رأى خبير قانونى يصح مؤاخذه المتهمين برأيه وبناء على ذلك يكون ما استند عليه المتهمان المذكوران جديراً بالقبول

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يتبين ان النقص المقدم من المتهمين جميعا صحيح ويجب قبوله والغاء الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى على دائرة اخرى للحكم فيها مجددا (طعن جنيدى صالح واخرين ضد النيابة مرة ٣١٢ سنة ٤٤ ق وحسين على بصفته واخرى مدعيان)

الموضوع اهمالا او توانيا او رعونة يؤدي
كلاها الى المسؤولية في القتل

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون
فيه خالياً من بيان الواقعة التي تقرر العقاب
من أجلها والنقض صحيحاً

طنن عبد الحميد السيد سليمان السعدني ضد النيابة
مرة ٥٥٢ سنة ١٤٤٠ ق

١١٦

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧
نقض . اخلاص بحق الدفاع . أسباب الحكم
المادة ١٠٣ مرافعات

القاعدة القانونية

(١) اذا طلب الدفاع من المحكمة الاستئنافية
ضم محضر معاينة كان من الأدلة التي استندت
اليها المحكمة الجزئية في الحكم على المتهم
ولم تجب المحكمة الاستئنافية هذا الطلب ولم
تشر الى سبب رفضها اجابته كان ذلك اخلاصا
بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم .

(٢) يجب اشتمال الاحكام الجنائية على
الاسباب التي بنيت عليها طبقا لنص المادة
١٠٣ مرافعات .

ولا تعتبر أسبابا للحكم العبارات القصيرة
الحالية من بيان الادلة التفصيلية للحكم والتي
لا تقنع المحكوم عليه بان المحكمة لم تحكم
عليه الا لما قام لها من الادلة الظاهرة ولا يمكن
محكمة النقض من مراقبة اتباع المحكمة التي

١١٥

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧
نقض . قتل خطأ . عدم بيان الواقعة يانا كافيا

القاعدة القانونية

« يعتبر نقصا في بيان الواقعة اكتفاء
الحكم في تقرير العقاب على المتهم بالقول بان
المتهم أصاب القاتل بسبب رعونة وعدم
التفاته وانتباهه اصابات أحدثت له الوفاة دون
بيان كيف كانت الرعونة وعدم الالتفات
والانتباه حتي يتسنى لمحكمة النقض الرقابة على
مارأته محكمة الموضوع اهمالا او توانيا او
رعونة يؤدي كلاها الى المسؤولية في القتل .
المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على حكم
محكمة قويسنا الجزئية الذي أيده محكمة
طنطا بحكمها المطعون فيه لاسبابه ان حكم
المحكمة الجزئية اكتفى في تقرير العقاب على
المتهم بالقول بان المتهم بسبب رعونة وعدم
التفاته وانتباهه أصاب القاتل اصابات أحدثت
له الوفاة ولم يبين في الحكم المذكور كيف
كانت هذه الرعونة وعدم الالتفات والانتباه
« وحيث انه لا يسلم بترتيب المسؤولية
وتوقيع العقاب بناء على الفاظ عامة مبهمه بل
يجب على محكمة الموضوع أن تبين كيف
كانت الرعونة او عدم الانتباه والالتفات حتي
يتسنى لمحكمة النقض الرقابة على مارأته محكمة

أصدرت الحكم للقانون في مهمتها القضائية
وعلى ذلك يعتبر الحكم خالياً من الاسباب
فباطلاً بطلانا جوهرياً موجباً للنقض .

المحكمة :

« من حيث ان من الاسباب التي بنى عليها
الطاعن طعنه اولا انه طلب من المحكمة
الاستئنافية ضم محضر المعاينة التي كان من
ضمن ادلة حكم المحكمة الجزئية ليبين لتلك
المحكمة الخطأ الواقع فيه بان منزله يبعد عن
المنزل الذي ضبطت به المنقولات وليس قريبا
منه كما ادعى ان المحضر المذكور يثبت فلم
يجب طلبه ولا ذكرت المحكمة الاستئنافية في
حكمها السبب في عدم اجابته اليه وان ذلك
وجه مهم لبطلان الاجراءات ثانيا ان الحكم
المستأنف خلو من الاسباب بالنسبة للطاعن
« ومن حيث ان الثابت في محضر جلسة
المحكمة الاستئنافية التي انعقدت في ٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٦ ان محامي المتهم طلب ضم محضر
المعاينة لانه مهم جدا وبني عليه صدور
الحكم المستأنف

« ومن حيث ان الحكم المستأنف جاء في
هذه الجملة « ولما قتش منزل المتهم الاول
(الطاعن) لم توجد به غلال ولكن وجد في
منزل مجاور له يسكنه العوضي العففي نحو
اربعة ارادب قالت زوجته ان المتهم الاول
هو الذي احضرها بمساعدة المتهمين الثاني

والثالث وظهر من المعاينة ان بحائط منزل
المتهم الاول الموصلة لمحل وجود هذه الكمية
كسر حديث عمل لتسهيل نقل القمح من
منزله لمنزل العوضي العففي عند ما احس
بالنبيلغ ضده »

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم
يتعرض لما طالبه محامي الطاعن من ضم محضر
المعاينة بكلمة فيكون في هذا اخلال واضح
بحق الدفاع وهو وجه مهم لبطلان الحكم
« ومن حيث انه لم يرد في هذا الحكم
من الاسباب في حق الطاعن الا قول المحكمة
انه بعد مراجعة الاوراق وسماع المرافعة ترى
ان الحكم المستأنف صحيح

« ومن حيث ان هذه العبارة القصيرة
الخالية من ذكر الادلة التفصيلية للحكم
لا يمكن اعتبارها اسبابا له تقنع المحكوم عليه
بان المحكمة لم تحكم عليه الا لما قام لها من
الادلة الظاهرة وتمكن محكمة النقض من مراقبة
اتباع المحكمة التي اصدرت الحكم للقانون في
مهمتها القضائية وذلك ايضا وجه مهم من اوجه
بطلان الحكم لان المحكمة خالفت فيه نص
المادة ١٠٣ من قانون المرافعات الذي يعتبر
هو القانون العام لقواعد الاجراءات المتبعة
امام جميع المحاكم

« ومن حيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم
المطعون فيه

(طعن عبد الحميد حجازي ضد النيابة نمرة ٥٦٨
سنة ٤٤ ق)

١١٧

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٧ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . اخلاص بحق الدفاع .

القاعدة القانونية

اذا تعارض رأى الطبيب الشرعى برأى
طبيب آخر وطلب الدفاع دعوة الاثنين
لمناقشتهم بالجلسة فرفضت المحكمة اجابة هذا
الطلب كان ذلك اخلاصا بحق الدفاع موجبا
لنقض الحكم .

المحكمة :

« حيث ان الحكم المطعون فيه استند
في وقوع جناية القتل عمدا من المتهم على
اقوال معوض عوض الذى كان متهما معه في
الجناية بأن رافع النقض اطلق النار من
طبنجته على القتل وهو واقف على مصطبته
عند الساقية فاصابه في صدره وعلى التقرير
الطبي الاول المذكور فيه ان اطلاق النار كان
على مسافة قريبة جدا مما يؤيد اقوال معوض
عوض المذكور

« وحيث ان المتهم دفع الدعوى بان
الاصابة وقعت للقتيل من يده واستند على
فتوى الطبيب الشرعى التى استصدرتها النيابة
في آخر التحقيق وفيها يقول بامكان خروج
العيار عفوا من الطبنجة وهى في يد القتل
نفسه

« وحيث انه ثابت في محضر جلسة
محكمة الجنايات ان النيابة لم تعارض في احضار
الطبيب الشرعى صاحب الفتوى والطبيين

الاولين المخالفين له لمناقشتهم جميعا فيما تقدم
منهم استقراء للحقيقة

« وحيث ان الدفاع عن المتهم تمسك
بفتوى الطبيب الشرعى وتلاها في الجلسة
وقال الا لبس ولا غموض فيها

« وحيث ان محكمة الجنايات قالت انها
لا اخذ رأى الطبيب الشرعى لتعارضه مع
الوقائع ومع رأى الطبيين الاولين وقضت
لذلك بالعقاب

« وحيث انه كان الاول تمحيضا للحقيقة
وجريا وراء العدالة ان تجيب محكمة الجنايات
الخصوم الى ما طلبوا من احضار الطبيب
الشرعى والطبيين الآخرين لمناقشتهم جميعا
في حالة الاصابة وامكان حصولها من يد القتل
من عدمه

« وحيث ان عدم اجابة محكمة الجنايات
هذا الطلب فيه مساس بحقوق الدفاع مما
يجعل الحكم المطعون فيه محلا للنقض وبعد
ذلك يصبح الطلب وجيها ويجب قبوله والغاء
الحكم المطعون فيه

(طعن عوض عبد الملك ضد النيابة ثمة ٥٥٤
سنة ٤٤ ق)

١١٨

محكمة النقض والابرار

حكم تاريخه ٨ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . اسباب عامة . عيب جوهري في الحكم

القاعدة القانونية

اذا كانت الاسباب التى بنى عليها الحكم

طامة لم تبين الكيفية التي اقتنعت بها المحكمة للحكم على الطاعن كان هذا عيباً جوهرياً في الحكم موجباً لنقضه المحكمة :

« حيث انه يتضح من الاطلاع على الحكم للطعون فيه انه اشتمل على اسباب طامة لم تبين الكيفية التي اقتنعت بها المحكمة للحكم على الطاعن وهذا عيب جوهري في الحكم موجب لنقضه

(طعن محمد محمد سالم ضد النيابة وآخر مدعى نمرة ٥٧٧ سنة ٤٤ ق)

١١٩

محكمة النقض والابرار

٨ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . تعدد الجرائم لغرض واحد . الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم . العقوبات التبعية لاحدى الجرائم الاخرى . وجوب الحكم بها ايضاً .

القاعدة القانونية

اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم واذا كانت هناك عقوبات تبعية لاحدى الجرائم الاخرى وجب الحكم بها ايضاً على اللتمهم والا كان الحكم محلاً لانقض خطأ في تطبيق القانون المحكمة :

« حيث ان مبنى الطعن وجود خطأ في

تطبيق القانون لان المحكمة لم تحكم بالعزل وبغرامة مساوية للمبالغ المتحصلة وهما العقوبتان التكميليتان الواردتان في المادة ٩٩ من قانون العقوبات

« وحيث ان البادئ للقررة واحكام القضاء المصرى متفقة على انه اذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة مع بعضها بحيث لا تقبل التجزئة فيجب في هذه الحالة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة الاصلية المقررة لأشد تلك الجرائم ثم الحكم ايضاً بالعقوبات الاخرى التبعية او التكميلية المقررة للجريمة التي عقوبتها اخف

« وحيث ان الحكم بخلاف ذلك يجوز ان ينتج عنه عملياً ان من يحكم عليه لارتكاب جريمتين تكون حالته احسن مما لو حكم عليه لارتكاب جريمة واحدة

« وحيث ان الجرائم التي ارتكبها المتهم في هذه الدعوى تقع تحت احكام المواد ١٩٧ و ١٨١ و ٩٩ من قانون العقوبات وقد حكمت المحكمة بالعقوبة المقررة بالمادة ١٨١ عقوبات فقط بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات

« وحيث ان المادة ٩٩ عقوبات تقضى بالعقوبات التبعية وهى العزل والغرامة المساوية للمبلغ المختلس وذلك فضلاً عن الحبس فاذا لم تطبق المحكمة هذه العقوبات التكميلية تكون اخطأت في تطبيق القانون ويجب اصلاح ذلك الخطأ وازافة هاتين العقوبتين على العقوبة الاصلية المحكوم بها »

(طعن النيابة ضد حسن على طنطاوى رقم ٦٠٤

سنة ٤٤ ق .)

١٢٠

محكمة النقض والايام

٨ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . طلب الدفاع احضار شهود نقي . عدم
اجابة الطلب . اخلال بحق الدفاع

القاعدة القانونية

اذا طلب الدفاع عن المتهم تأجيل القضية
لاحضار شهود يشهدون على واقعة تثبت براءته
فرفضت المحكمة هذا الطلب دون بيان اسباب
رفضها كان هذا اخلالا بحق الدفاع موجبا
لنقض الحكم
المحكمة :

« حيث ان السبب الثالث من اسباب
الطعن مبني على وجود حرمان المتهم من حق
الدفاع عن نفسه حيث طلب محاميه من المحكمة
التأجيل لاحضار شهود يشهدون عن واقعة
تثبت براءته فرفضت المحكمة هذا الطلب
بدون بيان الاسباب التي اوجبت هذا الرفض

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر
الجلسة انه في الواقع طلب المحامي عن المتهم
التأجيل لاستحضار شهود لتحقيق نقط مهمة
في القضية يرى انها موصلة الى براءته وقد
رأت المحكمة سماع الدعوى ولم تجبه الى هذا
الطلب مع انه تمكن حتى اخر لحظة من دفاعه

« وحيث ان في هذا اخلالا بحق الدفاع
ومخالفة صريحة للقانون يترتب عليها نقض الحكم

(طعن حسن احمد لطفي ضد النيابة وحسين روبي
مدع نمرة ٥٩٢ سنة ١٩٤٤ ق)

١٢١

محكمة النقض والايام

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . الدفاع بان الواقعة غير معاقب عليها . عدم
اخارة الحكم الى هذا الدفاع . احلال بحق
الدفاع . تناقض الاسباب .

القاعدة القانونية

اذا تعرض محامي المتهم لاثبات ان الواقعة
غير معاقب عليها ولم يشر الحكم المطعون فيه
الى شيء من دفاعه كان هذا اخلالا بحق الدفاع
فوجها مهما لبطلان الحكم
واذا كانت اسباب حكم محكمة اول درجة
التي اخذت بها محكمة الاستئناف مبهمة لم
تعرض فيها للبحث فيما اذا كانت الواقعة
منطبقة على المواد التي طبقها كان ذلك ايضا
وجها لبطلان الحكم
المحكمة

« من حيث انه تبين من الاطلاع على
محضر جلسة محكمة ثاني درجة ان محامي طالب
النقض تعرض لاثبات ان الواقعة التي حوكم
عليها لاعقاب عليها . ومع ذلك لم يشر الحكم
المطعون فيه الى شيء من دفاعه . وفي هذا
اخلال بحق الدفاع . ولا سيما ان اسباب حكم
محكمة اول درجة مبهمة ولم تتعرض للبحث
فيما اذا كانت الواقعة منطبقة على المادتين
٢٦٢ و ٢٦٤ اللتين طبقتهما عليها اولا وقد
اخذت محكمة ثاني درجة بهذه الاسباب

الواقعة بيانا كافيا وكيفية عدم الاحتياط او
الاهمال او عدم مراعاة اللوائح لتطبيق المادة
٢٠٨ من قانون العقوبات
» وبما ان ذلك كاف لتقضى الحكم
المطعون فيه .

(طعن جبران صايج ضد النيابة واخرين مدعين
نمرة ٧٤٣ سنة ٤٤ ق .)

١٢٣

محكمة النقض والابرار

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . سرقة . ركن الاختلاس .

القاعدة القانونية

تلخص الواقعة موضوع الحكم المطعون فيه
بأن المتهم طلب الى دائته أن يسلمه سند الدين
ليحضر له قيمته فأخذ السند ودخل داره
متظاهراً بأنه سيحضر المبلغ ولكنه عاد دونه ثم
أخذ يماطل دائته في اداء الدين حتى بلغت
الواقعة .

حكم على المتهم بالسرقة فطعن في الحكم
لمعدم توفر ركن الاختلاس بحجة ان الدائن
سلمه السند برضائه ولكن محكمة النقض قضت
بتوفر ركن الاختلاس لأن الدائن لم يسلم السند
الابناء على الوعد بأداء قيمته وانه لم يكن تام الاختيار
في التسليم .

المحكمة .

حيث أن هذا الطلب مبنى على سببين
أولهما - أن الواقعة يفرض ثبوتها لا تفيد سرقة

واضافت اليها ان ما نسب للمدعين بالحق المدني
لو صح لاوجب احتقارهما عند اهل وطنهما
وهذا تناقض لأنه لايتفق مع اخذها باسباب
حكم محكمة اول درجة

» ومن حيث ان ما ذكر جميعه هو من
الالوجه المهمة الموجبة لبطلان الحكم فيتعين
قبول النقض

(طعن محمد عبد المجيد الشواوي بك ضد النيابة
واخرين مدعين نمرة ٦٠٨ سنة ٤٤ قضائية)

١٢٢

محكمة النقض والابرار

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . المادة ٢٠٨ عقوبات . بيان الواقعة
بيانا كافيا

القاعدة القانونية

اذا قضى على متهم بالمادة ٢٠٨ عقوبات
لايكفى ان ينص الحكم على حصول الجريمة بناء
على عدم احتياط المتهم او اهماله او عدم مراعاته
اللوائح . بل يجب ان يبين كيفية عدم الاحتياط
او الاهمال او مخالفة اللوائح والا كان هناك
نقص في بيان الواقعة موجب لنقض الحكم
المحكمة

» بما ان النقض مبنى على (١) ان المادة ٢٠٨
من قانون العقوبات يحكم بالادانة بمقتضاها
بناء على نتائج قانونية هي الاهمال ومخالفة
اللوائح . . . الخ (٢) قدرت المحكمة مبلغ ٧٠
جنيها تعويضا دون ان تذكر كلمة واحدة عن
سبب تقديرها هذا المبلغ الكبير
» وبما ان الحكم المطلوب نقضه لم يبين

النقض عدم بيان الوقائع المنسوبة للمتهم وانها تنطبق على المادة ١١٣ من قانون العقوبات وعدم بيان الوقائع بياناً كافياً من حصول الأصابة وكيفية حصولها

وبما انه في الواقع فإن الحكم المطلوب نقضه لم يبين الوقائع بياناً كافياً وأى عمل كان يعمل طالب النقض وهل كان من أعمال وظيفة العمدة أو كيف كان اعتماده على تلك الوظيفة فيتعين الحكم بقبول هذا النقض واحالة القضية على محكمة مصر الأهلية للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى

(طن محمد فهمى شاوى افندى ضد النيابة واخر مدع نمرة ٧٤٢ سنة ٤٤ ق)

١٢٥

محكمة النقض والابرار

٦ يونيه سنة ١٩٢٧

نقص . امر قاضى الاحالة بالاوجه لاقامة الدعوى . معارضة المدعى المدنى . مداها بالنسبة للدعوى العمومية .

القاعدة القانونية :

معارضة المدعى المدنى فى امر قاضى الاحالة بالأوجه لاقامة الدعوى ليس من شأنها تحريك الدعوى العمومية التى يملكها النائب العمومى وحده . فاذا لم يعارض الاخير فى امر قاضى الاحالة اصبح امره نهائياً بالنسبة للدعوى العمومية . المحكمة :

حيث ان النيابة تستند فى ورقة الاسباب

لأنه لم يحصل فيها اختلاس فإن الاختلاس هو أخذ الشيء بغير رضا المجنى عليه والمجنى عليه سلم سند الدين باختياره . وثانيهما - ان الواقعة لم تبين بياناً كافياً فى الحكم

ومن حيث ان كلا السببين غير صحيح - اما اولهما فلأن تسليم المجنى عليه لسند الدين انما كان بطلب المتهم ليدفع له الدين ولما اخذه منه دخل الى بيته مظهرآ له انه سيحضر النقود ورجع له بدونها واخذ يماطله فى الدفع حتى بلغ الواقعة . فضاء الدائن بالتسليم هنا كان مقرونا بوعده طالب النقض بالدفع وقت الاستلام وبما ابداه له من الاستعداد للدفع فكان مضطراً له للحصول على دينه ولم يكن تام الاختيار فيه . « (طن ابو رحاب ابراهيم ضد النيابة واخر مدع نمرة ٧١٥ سنة ٤٤ قضائية)

١٢٤

محكمة النقض والابرار

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقص . موظف . استهال القسوة . مادة ١١٣ عقوبات

القاعدة القانونية :

يعتبر نقصاً فى بيان الواقعة بياناً كافياً فى الحكم اذا قضى على موظف أو مستخدم عمومى أو أى شخص قائم بخدمة عمومية دون بيان العمل الذى كان يقوم به وقت ارتكاب الجريمة او كيفية الاعتماد على وظيفته فى ارتكابها .

المحكمة :

« بما ان من اسباب النقض التى رفعها طالب

المقدمة منها على ان المعارضة التي ترفع من المدعى بالحق المدني وحده في قرار قاضي الاحالة الصادر بان لا وجه لأقامة الدعوى على المتهم تجعل المحكمة المعارضة وهي اودة المشورة بالمحكمة الابتدائية الحق في الغاء هذا الامر بالنسبة للدعوى المدنية والدعوى العمومية ولو لم ترفع معارضة من النائب العمومي عن هذا الامر. واستندت تأييدا لطلبها على المادة ١٢ حرف ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات المضافة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعلى ما جاء بقانون تحقيق الجنايات من ان معارضة المدعى بالحق المدني في الامر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لأقامة الدعوى تعيد القضية الى سيرتها الاولى اي ان هذه المعارضة تؤثر على الدعويين العمومية والمدنية معاً. وبناء على ذلك قالت النيابة في ورقة الاسباب ان الحكم المطعون فيه القاضي بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل المتهم قد صدر عن خطأ وطلبت قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وحيث أنه بالرجوع الى نص المادة ١٢ حرف ج المعدلة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وجدت قاصرة على جواز رفع المعارضة في امر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من النائب العمومي ومن المدعى بالحق المدني وترفع هذه المعارضة لأودة المشورة بالمحكمة الابتدائية فتفصل في القضية بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي تراها من النيابة او المتهم او المدعى بالحق المدني وحيث أنه من المقرر قانوناً ألا ترفع

الدعوى العمومية على منهم في جناية البناء على طلب النيابة فهي التي لها سلطة التحقيق ومن ثم تقدمها وحدها لقاضي الاحالة بتقرير تحرره تبين فيه جلياً الأفعال المسندة الى المتهم او لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الافعال وترفق بهذا التقرير قائمة باسماء شهود الاثبات الى آخر ما جاء في المادة العاشرة من قانون تشكيل محاكم الجنايات

«وحيث أنه بناء على هذا التقرير يصبح قاضي الاحالة مختصاً وحده بالنظر في القضية من جهة احالتها الى محكمة الجنايات او أية دائرة اخرى مختصة بها قانوناً او يصدر فيها أمراً بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة او لعدم العقاب قانوناً وكان أمره هذا نهائياً لا يقبل الطعن الا بطريق النقض من النائب العمومي لخطأ في تطبيق القانون او في تفسيره عملاً بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات

« وحيث أنه بعد ذلك رؤى أن سلطة قاضي الاحالة هذه قد يكون فيها بعض المضرة فأخذت الحكومة في تعديل الماده المذكورة بأن جعلت للنائب العمومي الحق في المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لأقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن ترفع المعارضة المذكورة لأودة المشورة للمحكمة الابتدائية. وعند المناقشة في المشروع سنة ١٩١٤ بين الحكومة والجمعية التشريعية رأيت الاولى أن تجعل للمدعى بالحق المدني حق المعارضة في أمر

قاضي الاحالة الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة لما له من المصلحة في ذلك

« وحيث أن مجرد اباحة هذا الحق للمدعى بالحق المدني لا يتناول مطلقاً تحريك الدعوى العمومية التي هي في الحالة التي نحن في صدها ملك خاص بالنائب العمومي وحده دون أى عضو من أعضائه مهما عظمت وظيفته وقد رأى الشارع في ذلك زيادة ضمان للمتهم الذي بمجرد أن صدر في شأنه أمر قاضي الاحالة بالأوجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الادلة يصبح في منجاة وليست لأية سلطة أخرى غير النائب العمومي بالذات أن تطعن في هذا الامر بطريق الطعن الجديد وهو المعارضة امام أودة المشورة توصلا لبحث الدعوى العمومية من جديد

« وحيث انه لا يمكن أن يحاج على هذا القول بما جاء في المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بأن المعارضة التي ترفع عن أمر قاضي التحقيق الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى من أعضاء قلم النائب العمومي ومن المدعى بالحق المدني تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل . لان هذا النص الصريح خاص بالامر الصادر من حضرة قاضي التحقيق ولم يذكر صراحة في تعديل سنة ١٩١٤ أن المعارضة من المدعى بالحق المدني تعيد الدعوى لأصلها وتؤثر على الدعوى العمومية ولا يمكن الحكم في مواد الجنايات بالمشابهة والقياس ومتى انعدم النص سقطت المواخذة. على أن قاضي الاحاله لم تكن سلطته تشبه قاضي التحقيق في القانون الأهلى

ولا أية سلطة أخرى في التشريع الأجنبي بل هو سلطة فذة قائمة بذاتها فلا يؤاخذ المتهم إلا بما سن له صريحاً في القوانين ولا قياس ولا شبه في المواخذة الجنائية

« وحيث أنه متى تقرر ذلك يصبح غير مقبول القول بأن المعارضة من المدعى بالحق المدني وحده في امر قاضي الاحالة تعيد الدعوى لحالتها الأولى وتبعث الدعوى العمومية من رمسها بعد أن انحل قيدها عن عائق المتهم بقبول النائب العمومي الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى وبعدم المعارضة فيه منه فقد أصبح نهائياً وحجة بما فيه ما لم تظهر أدلة جديدة تأذن ببعث الدعوى العمومية عملاً بالمادة (١٥) من قانون تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث أنه مما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء في المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التي نصت بأنه اذا روى النيابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه . والأمر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألغى النائب العمومي هذا الأمر في مدة الثلاثة شهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل اقفاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات. فمتى كان أمر النيابة بالحفظ مانعاً من رفع الدعوى

<p>الخاصة ومثلها كمثل الحكم الصادر من محكمة الجنايات القاضي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فرفع المدعى وحده تقضاً عن هذا الحكم وقبل النقض وأحيلت الدعوى على محكمة الجنايات للحكم فيها مجدداً فتحكم المحكمة المذكورة فيها فيما يخص الحقوق المدنية وحدها بغير مساس للدعوى العمومية التي قد انتهت بحكم البراءة وبعدم الطعن بالنقض فيه من النائب العمومي وحيث أنه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف أى نص من نصوص القانون والطعن الموجه عليه على غير أساس ويجب رفضه</p> <p>(طعن النيابة ضد ابو المجد ابراهيم نمرة ٧٢٥ سنة ١٤٤٤ ق)</p>	<p>ثانية الا اذا ألغى النائب العمومي قرار الحفظ في المدة القانونية فمن باب أولى لا يجوز الرجوع الى الدعوى العمومية بعد أن حفظها قاضي الحالة بالأمر الصادر منه بالآ وجه لأقامة الدعوى العمومية ووافق عليه النائب العمومي بعدم المعارضة فيه فقد اكتسب بذلك كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على العبث بها المدعى بالحق المدني برفعه معارضة لا تعدى حقوقه المدنية.</p> <p>وحيث أنه لا يرد على ذلك بأنه ليس مقبولا أن تحصل المعارضة من المدعى بالحق المدني وتقبلها أودة المشورة ثم تحيلها على محكمة الجنايات قاصرة على الحقوق المدنية وحدها لأن هذا جائز قانوناً محافظة لحقوق المدعى المدني</p>
--	---

« المحاماة » راجع البحث الاول من هذا العدد نجد تقدماً لهذا الحكم بقلم الاستاذ على زكي الرازي بك .

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

كتاب الوقف او ملخصه بسجل المحكمة التي بدأرتها العقار الموقوف .

وعلى ذلك حكمت المحكمة بتبعية العين المتنازع عليها للوقف

المحكمة :

بما أن الشيخ محمد علي الحشاش ناظر الوقف دفع الدعوى في المحكمة الابتدائية بعدم اختصاص المحاكم الاهلية . فحكمت المحكمة الابتدائية بالاختصاص بحكم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ولا يزال يدفعها بهذا الدفع . والمستأنفة تدعى أن هذا الحكم لم يستأنف في وقته . وليس هو كسائر الأحكام التمهيدية يستأنفه باستئناف الموضوع - ولكن بما أنه بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات إذا كان الدفع بعدم الاختصاص مبنياً على ما هو مقرر في المادة ١٥-١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز ابداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

وبما أن الدفع بعدم الاختصاص في هذه الدعوى مبنى على ما هو مقرر في مادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية القاضية بعدم اختصاصها في المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف فيجوز اذن ابداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة الحكم به من نفسها ولو لم يحكم فيه ابتداء

وبما أن الفصل في هذه الدعوى لا يتعلق

١٢٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٨ مايو سنة ١٩٢٦

بيع . وقف . تسجيل . اصل الوقف . مادة

١٣٧ لائحة المحاكم الشرعية . مدلة

المبادئ القانونية

باع رجل لزوجته عينا فلم تسجل عقدها . ثم وقف الرجل العين نفسها بأشهاد شرعى سجل بسجل المحكمة الشرعية . فقام نزاع بين الزوجة المشتري وناظر الوقف . تدعى الأولى ملكيتها للعين ويدعى الاخير تبعية العين للوقف . فتقضت المحكمة

(١) بأن النزاع لا يتعلق بأصل الوقف وان المحاكم الاهلية مختصة بالفصل فيه

(٢) ان الوقف ليس من العقود الناقلة للملكية المنصوص عليها في المادة ٦١١ مدنى ولكنه حق خاص . وعلى ذلك فالوقف اصلاً حجة على الغير بمجرد صدور الاشهاد به ممن يملكه على يد حاكم شرعى او مأذون من قبله اذا كان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية (مادة ١٣٧ من قانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠)

(٣) . وان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠

عدل المادة ١٣٧ المذكورة فتقضى بوجوب تسجيل

شكلهما وموضوعهما . وأن المبيع مبيع مبيع والبيع
بشئ معين في العقد قبضه البائع . وكذلك الوقف
بصيغته الشرعية أمام قاضي شرعي فلا معنى
لقول المستأنف عليه ناظر الوقف أن البيع يستر
وصية ولا محل لأثبات ذلك ونفيه كما في الحكم
المستأنف . «

« وبما أن الوقف حق خاص مخالف للحقوق
المذكورة بالمادة ٦١١ من القانون المدني الاهلي
وهذه المادة لم تتناولها . «

« وبما أن المادة ١٣٧ من قانون ٣١ سنة
١٩١٠ كانت تقضي بمنع سماع دعوى الوقف أو
الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج
وغير ذلك من الشروط عند الانكار الا اذا
وجد لذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي
أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر احدي
الحاكم الشرعية . «

« وبما أن الوقف كان اذن حجة على كل
من كان من تاريخ قيده بالمضبطة »

« وبما أن قانون ٣٣ سنة ١٩٢٠ عدل المادة
١٣٧ من قانون ٣١ سنة ١٩١٠ وقضى بأن لا
يعتبر الأشهاد بالوقف حجة على الغير الا اذا
كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التي
بدأرتها العقار الموقوف . «

« وبما أن هذا كله جرت به أحكام المحاكم
الاهلية والمختلطة كحكمي هذه المحكمة في ٥ أبريل
سنة ١٩١٦ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وحكم
محكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ يناير سنة ١٩١٦

« وبما أنه لهذه الاسباب يكون الوقف حجة

بأصل الوقف انا هو فصل في ملكية ١٩ ف
١٣ ط ١٦ س والمنزل . أهى للوقف ام للمستأنف
فهو من اختصاص الحاكم الاهلية . «

« وبما أن المستأنف حتى في ورقة استئنافها
تطلب الحكم في موضوع الدعوى والمستأنف عليه
ناظر الوقف يطلب الحكم فيه اذا كانت الدعوى
صالحة للحكم . «

« وبما أن الدعوى صالحة للحكم كما هي دون
أى تحقيق كان . «

« وبما أنه عن موضوع الدعوى فأن الواقع
أن السيد على حسن الخشاب باع لزوجه المستأنفة
١٩ ف ١٣ ط ١٦ س والمنزل بمبلغ ١٦٧٩١٦
قرشاً بعقد عرفي في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٥
ثابت التاريخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ وجا في
آخره ان البائع قبض الثمن وعلى العقد امضاء
البائع بثلاثة شهود . «

« وبما أنه في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وقف
السيد على الخشاب المذكور ٢٣ ف ١٤ ط ٧ س
بمزغونة بمرکز العياط بما فيها المقدار المبيع المتقدم
ذكره من الأطيان بحجة وقف شرعية في ٧
أكتوبر سنة ١٩٢٠ مسجلة بمحكمة العياط
الشرعية بتمرة متابعة سجل اشهادات وقف سنة
١٩١٩ و ١٩٢٠ ووقف السيد على الخشاب
منزله الكائن بصنوب مركز ديروط بحجة شرعية
في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ مسجلة في ٢٣ يناير
سنة ١٩٢٣ برقم ٢ متابعة بوجه ١٨٤ جزء أول
بمحكمة ديروط الشرعية »

« وبما أن البيع والوقف صحيحان كلاهما في

ارتكنا على عقد بيع صادر من المورث المذكور الى ابنة الست سيده هاتم باعتبار ان هذا العقد متوفر الاركان وان الملكية قد انتقلت بمقتضاه الى المشتري من تاريخه .

« وحيث انه بمراجعة نصوص هذا العقد يتبين ان البائع قد حفظ لنفسه حق الانتفاع بالاطيان المبيعة مدة حياته وبعد وفاته « يكون للست المشتري الحق في ان تضع يدها عليها فورا بدون تأخير للانتفاع التام بها ويكون لها حق التصرف المطلق فيها بسائر وجوه التصرفات » « وحيث انه اذا جاز للبائع ان يحتفظ بحق الانتفاع مدة حياته اذ انه من حقه ان يتصرف في رقة العين دون حق الانتفاع بها ولكن متى وقع البيع كان للمشتري الحق المطلق في التصرف فاذا ما حرم من هذا الحق مدة حياة البائع اصبح العقد عقد تملك الى ما بعد الموت اي وصية وهذه لا تنفذ بالنسبة لوارث الا باجازه باقى الورثة

« وحيث ان المرحوم محمود بك صدق لا يعترف للست المشتري بحق التصرف في العين المبيعة الا بعد وفاته فيكون العقد عقد وصية . » « وحيث ان المستأنف بصفته والمستأنف عليهما جميعا ورثة المتوفى والعقد صادر للمستأنف عليها الثانية والمستأنف بصفته لم يجز هذا التصرف لذا يكون العقد غير نافذ ويكون ما ذهبت اليه محكمة اول درجة من ان الملكية فيه انتقلت بمقتضاه الى الست المشتري من تاريخه غير مطابق لنصوص هذا العقد . ويتعين اذن الغاء الحكم فيما يتعلق بنصيب القاصرين في الاطيان

على المستأنفة مفضل على عقد شرائها لان الوقف مسجل بسجل المحكمة التي في دائرتها العقار الموقوف وعقد شرائها هي غير مسجل .

« وبعد الاطلاع على المادة ٣٧٠ مرافعات . وبما أنه يتعين اذن الغاء الحكم المستأنف والحكم في موضوع الدعوى برفضها »

(استئناف الست حميدة عبد الغنى بتوكيل الاستاذ محمد زكى على بك ضد الشيخ محمد على حسن الخشاب بصفته ناظر وقف الشيخ على حسن الخشاب ومن معه بتوكيل الاستاذ نجيب براده بك — رقم ٤١٣ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة على بك جلال وشاكر بك احمد وزكى يرزى بك)

١٢٧

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٩ يناير سنة ١٩٢٧

بيع . وصية . رقة . حق الانتفاع .

القاعدة القانونية

ليس ما يمنع المالك من ان يبيع حق رقة العين مع الاحتفاظ بمنفعاتها . بحيث يصبح المشتري مالكا للرقة بمجرد البيع يتصرف فيها كيف شاء . اما اذا شرط البائع على مشتري الرقة عدم التصرف فيها طول حياة البائع . فعنى هذا ان البائع انما اوصى بالعين للمشتري فيأخذ هذا التصرف حكم الوصية المحكمة :

« حيث ان محكمة اول درجة قضت برفض الدعوى فيما يتعلق بطلب نصيب القصر في الاطيان الخلفة عن المرحوم محمود بك صدق

المخلقة عن المرحوم محمود بك صدق والحكم لهما
بنصيهما فيها. »

(استئناف احمد بك توفيق وحضر عنه الاستاذ
ابراهيم افندي رياض ضد الست دلبر هانم كريمة احمد
بك فرح واخرى وحضر عنها الاستاذ مصطفى افندي
القليوبي المحامي نمرة ٨٥٣ سنة ٤٣ قضائية دائرة
حضرة صاحب المالى حسين درويش باشا وحضرني صاحب
الغزة مراد بك وهبة وحسن نيه المصرى بك)

قيمتها عن ٢٥٠ جنيها فليذا يكون الاستئناف
غير مقبول

(استئناف حسن على او ظريفة وحضر عنه الاستاذ
عبد الخالق عطية افندي المحامي ضد محمد افندي حسني
الخير نمرة ٦٧٣ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب
المالى حسين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب
الغزة مصطفى محمد بك)

١٢٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٥ يونيه سنة ١٩٢٧

البيع « سيف » ميناء كذا . بوليصة الشحن
حجة على المشتري . هلاك البضاعة أثناء الشحن
تقصير المشتري في اتخاذ الاجراءات .

القاعدة القانونية

(١) البيع « سيف » C.I.F. معناه وفاة
البائع ثمن البضاعة واجرة التأمين ونولون الشحن.
وتحمل المشتري مسؤولية العجز او التلف الحاصل
بالبضاعة بعد الشحن

(٢) على البائع ان يسلم المشتري بوليصة
الشحن « نظيفة » اى خالية من التأشير عليها بوجود
عجز او تلف بها . والبوليصة « النظيفة » حجة

على المشتري - ١٠١ تجارى بحرى

(٣) اذا اهل المشتري الكشف على البضاعة
قبل اخراجها من السفينة اذا كان التلف ظاهرا
او في ميعاد ٤٨ ساعة بعد استلامها اذا كان
التلف غير ظاهر . سقط حقه في الرجوع على
شركتي النقل والتأمين . وسقط حقه تبعا في
الرجوع على البائع - ١٢٨ و ١٢٩ تجارى بحرى

١٢٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . اختصار المحكمة الابتدائية .
نصاب الدعوى أقل من ٢٥٠ جنيها . حكم نهائي
قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥

القاعدة القانونية

اذا حكمت المحكمة الابتدائية في معارضة في
تهدير اتعاب الخير . وكان الحكم صادرا بعد
قانون ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ فلا يجوز استئناف
هذا الحكم اذا كان قيمة الطلب لا تزيد عن
٢٥٠ جنيها

المحكمة :

« من حيث ان الخير المستأنف عليه كان
قد طلب من محكمة اول درجة مبلغ ٢٠ جنيها
بصفة اتعاب وقد حكم له بمبلغ ١٠ جنيهات

وحيث ان هذا الحكم صدر في ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ اى بعد العمل بالقانون الصادر بتاريخ
٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ الذى اعطى المحكمة الابتدائية
حق الفصل نهائيا في المنازعات التى لا تزيد

المحكمة :

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تنحصر في ان المستأقنين باعوا للمستأق عليه في ١٠ من شهر يناير سنة ١٩٢٤ - ٢٠٧ طرد عجوة عبارة عن ٢٥ طناً بسعر الطن ١٠ جنيهات انكليزى و ١٣ شلناً دفع المستأق عليه من ثمنها مبلغ ٢٠٠ جنيه مصرى وتعهد بسداد الباقي بعد الوزن بيورسعيد بمعرفة قبانى مبرى عند ورود البضاعة من بغداد بلد التصدير وقد سلم المستأقون للمستأق عليه مستندات تملكهم لهذه البضاعة وهى بوليصة الشحن وبوليصة التأمين كما اعطوه سنداً بالبيع (فاتورة)

« وحيث أن هذه البضاعة قيل عنها فى فاتورة البيع أنها شحت على الباخرة المسماة شهرستان وينتظر ورودها فى آخر يناير ولكنها لم ترد الا فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ على الباخرة كورمارك » وحيث ان المستأق عليه بالرغم من الخطابات التى حررها للمستأقنين بفسخ البيع وبطلب رد ما دفعه من أصل الثمن بسبب تأخير الورود احتفظ بمستندات تملك هذه البضاعة وبالأخص بوليصة الشحن التى بمقتضاها استلم فعلاً طرود العجوة وانزلها من الباخرة

« وحيث أنه تعلل بعد ذلك فى قبوله دفع باقى الثمن بتأخر ورود البضاعة فرفع المستأقون عليه الدعوى وهو من جهة رفع دعوى فرعية بطلب رد ما دفعه من أصل الثمن كما انه رفع دعوى مستعجلة بتعيين حارس لبيع البضاعة لحساب من يحكم عليه فى الدعوى الموضوعية

فتعين الحارس واستلم البضاعة فى ١٣ من شهر مايو سنة ١٩٢٤ ولما وجدها تالفة على قوله باعها بمبلغ ٥٤ جنيهها و ١٢٥ ملياً »

وحيث أنه بملاحظة بادية بدء أن المستأق عليه مع احتفاظه بوليصة الشحن وبوليصة التأمين وبغض النظر عما اذا كان محققاً فى طلب فسخ البيع من عدمه كان يتعين عليه عملاً بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون التجارة البحرى أن يكشف على البضاعة قبل اخراجها من السفينة اذا كان التلف ظاهراً أو فى ميعاد ٤٨ ساعة بعد استلامها اذا كان التلف غير ظاهر وأنه ما كان فى وسع المستأقنين القيام بهذه الاجراءات لحلو يدهم من المستندات التى تخولهم حق القيام بها »

وحيث أن اهمال الكشف على البضاعة فى المواعيد المبينة بالقانون يسقط الحق فى مطالبة شركة التأمين بالتعويض عن أى قص أو تلف فى هذه البضاعة فيجب أن لا يتحمل تبعه هذا الاهمال الا من كان واقعاً منه »

وحيث فضلاً عما تقدم فإنه بمجرد الشراء واستلام بوليصة الشحن وبوليصة التأمين يصبح المشتري المالك الوحيد للبضاعة الموضحة بوليصة الشحن بحيث لو تلفت هذه أو هلكت لا يكون البائع مسؤولاً عن تلفها أو هلاكها وقد تأيدت هذه النظرية بجملة احكام (راجع دالوز تحت عبارة Droit Maritime نمرة ٨٥٨ وما يليها) وحيث أن ما جاء فى المادة ١٠١ من قانون التجارة البحرى يساعد على تقرير هذه

لم يثبت مطلقاً أنهم لم يسددوا بعض أو كل ثمن البضاعة المبيعة وأنهم لم يدفعوا اجرة التأمين أو نولون الشحن لغاية بورسعيد

« وحيث ان ارجاء دفع باقى الثمن حتى يحصل الوزن لا يتعدى قصد المتعاقدين وهو دفع ثمن ما يوجد من البضاعة عند ورودها »

« وحيث ان النتيجة القانونية لهذه القواعد هي ان المشتري يصبح بعد ذلك صاحب الحق في مراقبة البضاعة ومطالبة شركة التأمين وقبودان السفينة بالتعويض عن اى تلف يصيبها فأذا اهل او لم يهل فلا مسئولية مطلقاً على البائع »

« وحيث والحالة هذه تكون دعوى المستأفنين في محالها ويتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف بكافة اجزائه وبرفض دعوى المستأنف والحكم للمستأفنين بطلباتهم »

قضية الخواجات ع. عنبر وشركاه - مستأفنين بتوكيل الاستاذ صليب بك سامى - ضد السيد مصطفى الشريف وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد بك وأفت (٤٨٢ سنة ٤٣ قضاية) - دائرة حضرة صاحب المعالي حسين باننا درويش وكيل المحكمة بحمور حضرني مراد بك وهبه وحسن بك نبيه المهرى المتشارين

١٣٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧

الاموال الثابتة . وابور الخليج والرى . الآلات ومهمات . أموال ثابتة اذا كانت ملكا لمالك الوابور . مستندات . حجة على من يقدمها . وقف . شريك في المقار . حصته شائعة . صحيح في حصته . باطل في غيرهما

الناشرة القانونية

(١) الوابور الثابت المعد للخليج وري

القاعدة اذ جعل بوليصة الشحن حجة قاطعة على جميع ذوى الشأن فان كانت نظيفة أى خالية من الاشارة عن تلف وعجز لا تقبل الدعوى بالعجز أو التلف المدعى حصولها قبل الشحن الا من ارباب السيكورتاه اى المؤمنين

« وحيث أنه مع هذا الاستثناء الخاص بأرباب السيكورتاه فقط لا يصح مطلقاً للمستأنف عليه أن يحتج بحصول التلف بالبضاعة التي اشتراها قبل شحنها »

« وحيث ان القول من المستأنف عليه بان لفظة (سيف) C.I.F. الموضوع على سند البيع معناها ان المستأفنين مسئولون عن توصيل البضاعة الى رصيف بورسعيد وهو مكان تسليمها للمشتري قول لا يتفق مع العرف التجارى ولا تدل عليه الألفاظ المكونة لكلمة (سيف)

« وحيث ان هذه اللفظة تتركب من ثلاثة حروف C.I.F. وهي مختصر كلمات ثلاث وترجمتها ثمن - تأمين - نولون - ومعنى ذلك ان البائع قد سدد ثمن هذه البضاعة ودفع اجرة التأمين عليها وأدى نولون شحنها لغاية بورسعيد

« وحيث ان المستأفنين بتسليمهم للمستأنف عليه بوليصة الشحن خالية من اى تأشير وبوليصة التأمين قد اثبتوا بكيفية لا تحتمل الشك ان البضاعة وقت شرائها لم يكن بها لا عجز ولا تلف واصبح المستأنف عليه لاق له فى الادعاء بأى عجز او تلف عملاً بنص المادة ١٠١ المتقدم ذكرها » وحيث ان المستأفنين قد قاموا ايضاً بجميع

ما تشترطه عبارة C.I.F. الموضوع على سند البيع اذ

الاطيان يعتبر من الاموال الثابتة الحائزة لصفة الاستقرار (المادة ٢ مدني) وكذلك جميع الآلات التابعة لهذا الوابور طالما كانت ملكا لصاحب الوابور. وعلى هذا فبيع الوابور يشمل الارض والبناء والآلات الثابتة القائمة على هذه الارض وكذلك الأدوات والمهمات اللازمة لادارته ما دامت ملكا لصاحب الوابور الا اذا نص عقد البيع على غير ذلك.

(٢) اذا تقدمت مستندات من أحد الخصوم في دعوى أصبحت حجة عليه وجاز التمسك بها ضده في الدعوى نفسها أو في دعوى أخرى لها علاقة بالدعوى الاولى. (وفي القضية المستندات تقدمت من الحارس القضائي على تركة المنشاوي باشا للخير المعين في دعوى حساب ادارة الوابور)

(٣) وقف أحد الشركاء جميع الارض ومباني الوابور لا ينفذ الا في حصته عند من يقول بجواز وقف الحصة الشائعة ويقع باطلا بالنسبة لحصص باقي الشركاء.

المحكمة :

« حيث انه مما لا نزاع فيه بين الخصوم وكما هو ثابت من العقد المؤرخ في ٢٥ صفر سنة ١٢٩٠ الحاصل بين احمد باشا المنشاوي وبين فرج ابو عبده وحناء افندي جرجس وسلامه افندي بشاره ان المرحوم منشاوي باشا باع الى الثلاثة الاخيرين خمسة قراريط من اربعة وعشرين

قيراطا في الوابور الثابت الكائن بناحية ابوالاجهور على بحر شين والذي كان جاريا وضعه وتركيبه وبنائه بمعرفة احمد باشا المنشاوي لحليج الاقطان والرى مقابل مبلغ خمسمائة جنيه ثمنا للخمسة قراريط في الوابور المذكور وآلاته وتركيبه والبناء الذي تم وقت العقد وما هو جار بناؤه مع ما يلزم له من الأدوات والمصاريف اللازمة لاتمامه .

« وحيث انه ثابت أيضا أن ورثة فرج افندي عبده وسلامه افندي بشاره باعوا نصيبهم وقدره أربعة قراريط الى حسين بك فهمي بعقد تاريخه ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٠

« وحيث أن الخلاف الذي بشأنه رفعت الدعوى الحالية ينحصر في تعيين المبيع بالعقد المؤرخ ٢٥ صفر سنة ١٢٩٠ السابق ذكره اذ يقول حسين بك فهمي والبائعون له ان المبيع يشمل أرض الوابور وبنائه وجميع آلاته والارض والمباني الكائنة خارج الوابور المبين ذلك كله بورقة التكليف بالحضور . ويقول ناظر الوقف ان البيع واقع فقط على العدة والطولبة والقيزان « وحيث ان الوابور الثابت المعد للحليج وري الاطيان هو من الاموال الثابتة الحائزة لصفة الاستقرار (المادة ٢ مدني) وان جميع الآلات اللازمة لهذا الوابور تعتبر أيضا من الاموال الثابتة ما دام ان العقد نص فيه على انها ملك لاصحاب هذا الوابور .

« وحيث انه من المقرر قانونا أن بيع الأملاك الثابتة مثل المعامل ووابورات الحليج تشمل الارض والبناء والآلات الثابتة القائمة على

هذه الارض وكذلك الأدوات والمهمات اللازمة لادارتها ما دامت انها ملك لصاحب العمل والوابور الا اذا وجد نص في عقد البيع يخالف ذلك « وحيث انه ما دام نص العقد المؤرخ في ٢٥ صفر بأن البيع واقع على وابور ثابت لحليج القطن فالمبيع يشمل أرض الوابور وما تحتها وما فوقها من مبان وأدوات ثابتة وكذلك الادوات المنقولة اللازمة لادارته والتي هي ملك لاصحابه .

« وحيث ان العقد خلو من نص يخالف ما تقدم فيكون الحكم المستأنف قد أخطأ في رفض الدعوى بملكية الأرض القائم عليها هذا الوابور وما كان لمحكمة أول درجة أن تستند الى عدم النص في عقد البيع على أرض الوابور لانه لا قيمة له ما دام المبيع من الاموال الثابتة بحسب القانون وما دام لم ينص في العقد على اخراج ملكية رقبة الارض من المبيع .

« وحيث أن وقف المنشاوي باشا ينازع أيضاً في تبعية الارض والمباني المجاورة للوابور المبين بعريضة الدعوى الى الوابور المشترك المذكور . وان حسين بك فهمى والبائعين له يقررون ان هذه الارض والمباني المجاورة للوابور هي من توابعه .

« وحيث انه باطلاع المحكمة على أوراق الدعوى نمرة ٢٨٤ سنة ١٩١٣ محكمة طنطا الاهلية المرفقة بملف الدعوى الحالية يتبين منها انها دعوى حساب رفعت من الحارس على تركة المرحوم منشاوي باشا خاصة بإدارة هذا الوابور المشترك على الشركاء تقدم فيها كشف من الحارس

المذكور تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٠١ بيان تفصيلات ادارة هذا الوابور من ايراد ومصرف من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٠ وموقع عليه من شركاء المنشاوي باشا بالتصديق على ما جاء فيه من الحساب الخاص بإدارة الوابور عن المدة السابقة تلك الادارة التي كان يتولاها المنشاوي باشا حسب الاتفاق بينهم .

« وحيث ان هذا الكشف المقدم من الحارس على تركة المنشاوي باشا في قضية الحساب سالفة الذكر وتاريخه سنة ١٩٠١ أى في مدة حياة المنشاوي باشا قد تبين للمحكمة من تفصيلات المصاريف والايراد الشهرية الوارد به وكذا عن المدة التالية له انه قيد فيها جملة مرات متكررة مبالغ بصفة ايراد أو بصفة مصرف على انها تحصلت أو صرفت على المباني المجاورة للوابور أى باعتبار انها ايرادات أو مصروفات خاصة بالشركة في الوابور المذكور .

« وحيث انه ثابت من محاضر أعمال الخبير المعين في الدعوى نمرة ٢٨٤ المنضمة انه نقل الحساب من دفاتر المرحوم المنشاوي باشا من سنة ١٩٠١ لغاية سنة ١٩١٤ وما دام الكشف والدفاتر الميمنة بها البيانات الأخيرة من ايراد ومصرف هي ملك دائرة المنشاوي ومن عملها وهي التي قدمت للخبير فهي حجة عليها خصوصاً وقد اعتمدت هذه البيانات بحكم في دعوى الحساب « وحيث ان ادخال ايراد ومصرف هذه المحلات سنين عديدة في حساب الوابور المشترك بمعركة المدير له وهو المنشاوي وفي مدة حياته

فهى فالوقف فيها باطل لانه وقف لما لا يملكه وهو باطل .

« وحيث انه لما تقدم تكون ملكية حسين بك فهى للأربعة قراريط في الارض والمباني والآلات الثابتة القائمة عليها وغيرها المبين كل ذلك تفصيلا بصحيفة الدعوى ثابتة ويتعين حينئذ تعديل الحكم المستأنف والحكم له بطلباته ورفض الاستئناف المرفوع من ناظر وقف المنشاوى باشا »

(استئناف حسين بك فهى وحضر عنه الاستاذ يوسف بك اصاب ضد المرحوم بسيوني بك الخطيب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الوهاب بك محمد نعمة ٦٢٢ سنة ٤٠ قضائية وفي الاستئناف المرفوع من بسيوني بك الخطيب الذى حل محله محمد بك شوقي الخطيب ضد حسين بك فهى نعمة ٦٥٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب المزة قاهل بك ابراهيم وعلى عزت بك ومحمود سامى بك)

١٣١

محكمة استئناف مصر الاهلية

حكم تاريخه ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

وقف . وضع يد . اعتراف المورث بالوقف . سريانه من الورثة . ربيع . حسن النية . اعتقاد المتفع بملكيتة للعقار ملزوميته بالبيع من تاريخ اقلانه

القاعدة القانونية

(١) اعتراف المورث بوقف العقار الواضع يده عليه يمنع ورثته من الادعاء بملكه بالمدة الطويلة . ولا يؤثر تكليف العقار باسم المورث في قيمة اعترافه بوقفه .

(٢) وضع يد الورثة على العقار الموقوف

ومحاسبته الشركاء على ذلك والتصديق على الحساب مما يقطع بأن هذه الاعيان ملك للشركة وتابعة للوابور المذكور اذ ان تقديم الحساب من المنشاوى باشا على هذا الشكل وتدوينه في دفاتر الشركة التى كانت تحت يده هو اعتراف صريح منه بملك هذه المحلات له ولشركائه في الوابور المشترك بينهم .

« وحيث انه قد جرت العادة في كثير من المعامل وما شابهها كوابورات الخليج أن يكون في نفس بنائها أو بجواره منازل اسكن موظفيها أو عمالها وقد يحصل تأجيرها للغير اذا حصل الاستغناء عنها فلا يأتى العرف أو طبيعة العمل تبعية المنازل المتنازع عليها للوابور سائق الذكر . » وحيث أن القول بأن الكشف والدفاتر

المذكورة تقدمت من الحارس لا يعتبر محلاً للطعن في صحة هذا الكشف أو الدفاتر لان الحارس لم يقدمها الا لانه وضع يده عليها بحكم الحراسة مع ما تركه المرحوم منشاوى باشا .

« وحيث انه مع التسليم بأن أرض الوابور وأرض المباني الاخرى المجاورة له التى ثبتت للمحكمة تبعيتها له حصل ايقافها من المنشاوى باشا بحجة الايقاف الصادرة في ١١ يناير سنة ١٩٠٥ فان هذا الايقاف باطل فيما يختص بها لانه لا يملكها كلها وقت الايقاف ولا يقع الوقف إلا في حصته على الشيوع عند من يقول بصحة وقف المشاع وأما باقى الحصة أرضاً وبناء وما يتبعها من الآلات التى سبق أن باعها لمورثي البائعين لحسين بك

يناير سنة ١٩١٢ ليوم التسليم ولذا يتعين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لذلك «

(استئناف حامد عبد الله وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ يوسف بك اصف الحامى ضد وزارة الاوقاف نمرة ١٠٦٨ سنة ٤٢ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة شاكر بك أحمد ومحمد فهمي حسين بك وانربي ابو العز بك المستشارين)

١٣٢

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

وقف . مستحق . نفقة . حجز على استحقاقه . لا يمنع صرف النفقة

القاعدة القانونية

لا يجوز وقف صرف النفقة المحكوم بها للمستحق في الوقف بحجة الحجز على استحقاقه من دائنين بعضهم أجنب لان هذا يؤدي لحرمان ذوى الحق مما يستعينون به من حقوقهم على سد حاجاتهم الضرورية .

المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان الحكم المستأنف في محله لاسبابه التي يرى الأخذ بها . وما تقدم من وزارة الاوقاف من مطاعن في استحقاق صالح مبارك ومحمود بك مبارك في النفقة المتقضى بها في الحكم المستأنف بسبب الحجز على استحقاقهما من أشخاص بعضهم أجنب لم يكن بالسبب المانع من تقدير ما يلزم لحاجتهما الضرورية . خصوصاً وأن الحجز الذى تعتمد عليه الوزارة واقع عن مبالغ مبهمة

باعتقاد انه مملوك لمورثهم يمنع من مطالبتهم بالريع عن المدة السابقة على تكليفهم بدفعه .

المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف في محله فيما يتعلق بملكية وقف يوسف افندى باشخليفة المنزل موضوع النزاع لاعتراف عم المستأفنين اسماعيل افندى الشرنوبى بذلك في سنة ١٩١٣ مذك كان ناظرا على وقف يوسف افندى باشخليفة «

« وحيث ان تكليف المنزل باسم اسماعيل افندى الشرنوبى واخيه مورث المستأفنين من سنة ١٨٩١ لا يكسبهم الملكية لانهم كانوا فعلا واضعى اليد على المنزل المذكور بصفتهم مستحقين للسكن فيه «

« وحيث انه بناء على ما تقدم وعلى ما جاء في اسباب الحكم المستأنف تكون دعوى ملكية المستأفنين للمنزل المذكور في غير محلها «

« وحيث فيما يتعلق بالريع ترى المحكمة ان وزارة الاوقاف لم تطالب المستأفنين بالتسليم الا في ١١ يناير سنة ١٩١٢ اى بعد تنظرها بثلاث سنوات . وترى المحكمة من جهة اخرى ان المستأفنين مستحقين في هذا الوقف اى لهم حق في ريع هذا العقار ولهم العذر في اعتقادهم بان المنزل المذكور مملوك لهم عن والدهم وعمهم . ولذلك لا ترى محلا لألزامهم بالريع الا بقدر نصيب اخواتهما البنات من سنة ٩١٢ وقدره المحكمة بمبلغ ٩٠ تسعون قرشا شهريا ابتداء من ١١

لم يتبين حقيقة تخالص ذوى الشأن فيها من عدمه فكل ذلك لم يكن بالسبب الراجح المؤدى لحرمان ذوى الحق مما قد يستعينون به من حقوقهم على سد ضرورة حاجاتهم . فيصبح الحكم المستأنف على أساس صحيح ويجب تأييده ورفض الاستئناف المرفوعين من طرفى الدعوى موضوعاً والزام كل منهما بمصاريف استئنافه .

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر فيها حضرة أحمد افندي حلمي مندوب قسم قضاياها ضد الشيخ صالح وآخر وحضر منهما الاستاذ خليل بك ابراهيم الهامى واخرين . واستئناف الشيخ صالح مبارك وآخر ضد باقى المدعى عليهم فى الاستئناف الاول ووزارة الاوقاف نمرة ٣١ و ١٧٢ سنة ٢٩ قضائية دائرة حضرات اصحاب الازمة على سالم بك ومحمد فريد الشافعى بك ومحمود المرحوشى بك المشارىين)

١٣٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اثبات . بين تاجرين . بينة . الاتفاق على طريقة خاصة للاثبات . مخالفة احدهما للاتفاق . الرجوع الى الطريقة القانونية

القاعدة القانونية:

اذا جازت البينة بين تاجرين (مقال ومقدم عمال) فان هذا لا يمنع من اتفاقهما على أن يكون الدليل بينهما بالكتابة وبطريقة خاصة « كشف موقع عليه من وكيل الاول بتصديق المهندس » ولكن اذا لم يحترم المقال هذا الاتفاق فقدم تأييدا لدعواه كشفاً غير مصدق عليه من المهندس (اعتبر المقال متارزلاً عن شرط الاثبات

بالطريقة الخاصة المتفق عليها وجاز لمقدم العمال اثبات الوفاء بجميع طرق الاثبات . المحكمة :

« من حيث أن المستأنف رفع هذه الدعوى مطالباً المستأنف ضده بمبلغ ٣٩٥ جنيهاً و ٥٨٩ ملياً قيمة الباقي من مبلغ ٦٣٣ جنيهاً و ٢٠٠ ملياً الذى استلمه المستأنف ضده لترحيل أثار وتشغيلهم بطراد النيل بعد خصم مبلغ ٢٣٧ جنيهاً و ٦١١ ملياً ثمن الامتار التى اشتغلها »

« ومن حيث ان المستأنف ضده دفع امام محكمة أول درجة بأنه قام بالاعمال المكلف بها وانه تخالص مع المستأنف فحكمت تلك المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة انه قام بما تعهد به قبل المدعى من استحضار أثار والقيام بأعمال توازي قيمة المبالغ التى فى ذمته »

« ومن حيث ان المستأنف يطعن على هذا الحكم التيميدى مدعياً بأنه لا يجوز الاحالة على التحقيق فى هذه الدعوى لان الطرفين اتفقا بتقضى عقد مؤرخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٥ بالبند الرابع منه على ان « نهو الشغل واثباته يجب أن يكون بموجب كشف نهائى مصدق عليه من وكيل العمل وتصديق المهندس وكل طلب عدا ذلك لا يلتفت اليه ولا عبرة بشهادة الشهود » « ومن حيث ان المستأنف ضده تمسك بهذا الشرط أيضاً امام محكمة أول درجة وطالب المستأنف بأن يقدم كشفاً مصدقاً عليه من وكيل العمل والمهندس طبقاً لعقد الاتفاق المتقدم ذكره

«ومن حيث ان المستأنف قدم كشفين جعلهما أساساً لحسابه أحدهما عرفي غير مصدق عليه من المهندس وقد أنكره المستأنف ضده ولم يعتمد وثانيهما رسمي صادر من قتيش رى القسم الرابع إلا انه عام وغير مبين به الاعمال التي اختص بها المستأنف ضده»

ومن حيث انه مما تقدم يتضح أن المستأنف نفسه لم يحترم شروط العقد فيما يتعلق بطريقة اثبات العمل مما يدل على تنازله عنها ولذا لا يسوغ له التمسك بها قبل خصمه ولذا تكون القضية بحالتها الحاضرة غير صالحة للحكم في موضوعها وقد أصابت محكمة أول درجة في حكمها بالاحالة الى التحقيق فيتعين تأييد هذا الحكم

(استئناف يلاوي افندي فهمي وحضر عنه حضرة اسرائيل افندي مموض المحامي ضد محمود هلال حسن نمرة ٧٠٤ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وجناب مسيو سودان وحضرة مصطفى بك محمد المستشارين)

١٣٤

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حراسة . اجراءات نزع الملكية . ملحة المحكمة
مقارنة بين المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط والمادة ٤٥٠ .
مرافعات اهلي

الانعارة القانونية

وان كانت المادة ٤٥٠ مرافعات اهلي قد نصت على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يلحق ريع العقار بثمن العقار نفسه . الا أنها لم تنص على

وجوب تعيين حارس يستولى على ريع العقار المنزوعة ملكيته . خلافاً لنص المادة ٦٢٢ من القانون المختلط التي جعلت المدين حارساً قضائياً على العقار المحجوز وأباحت للدائنين طلب تعيين حارس بدله كما اجازت لهم طلب الاذن من قاضي الامور المستعجلة بضم محصول الزراعة القائمة على الارض وبيعها وايداع ثمنها خزنة المحكمة .

واذا كان القانون الاهلي لم ينص على وجوب الحراسة في هذه الحالة وجب تطبيق القواعد العامة لدعوى الحراسة . فاذا لم يكن هناك خطر محقق فلا محل للحكم بها .

المحكمة :

« حيث ان وزارة الاوقاف في عريضة استئنافها تطلب الحكم بالغاء الحكم المستأنف فيما يختص بطلب تعيينها حارساً قضائياً على الاطيان الطالبة نزع ملكيتها في قضية أخرى مرتكنة على المادة ٤٥٠ مرافعات التي قضت بأن من نتائج تسجيل تنبيه نزع الملكية جعل الثمار ملحقه بثمن العقار . أما المستأنف عليه الثاني فأشار المترافع عنه الى أن الوزارة قدمت دعواها بالحراسة مقتدية في ذلك بنصوص القانون المختلط في باب التنفيذ العقاري »

« وحيث أن لكل من القانونين الاهلي والمختلط في هذا الباب نصوص وأحكام خاصة به ومن مراجعة نصوص القانونين يظهر الفرق بينهما فالمادة ٦٢٢ مرافعات مختلط نصت على

١٣٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تعويض . مسئولية . مصلحة السكة الحديد .

اهمال سائق القطار

القاهرة القانونية

اذا حرك السائق القطار للخلف بالرغم من
الاشارة الحمراء التي أعطاها له عامل المناورة
وترتب على ذلك أن داهم القطار العامل المذكور
كان ذلك اهمالا من السائق موجبا لمسئولية
المصلحة التابع لها .

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من مراجعة
أوراق القضية أن الحكم المستأنف فيما يختص
بمسئولية مصلحة السكة الحديد عن اهمال سائق
القطار التابع لها حتى تسبب عنه وفاة المجنى عليه
بالاصابة الميئة في الاوراق هو في محله لما ثبت
أن السائق حرك القطار للخلف من نفسه بعد أن
أعطيت اليه الاشارة الحمراء من عامل المناورة
المتوفى للوقوف واشتغل وقتئذ هذا العامل بدفع
العربة فداهم القطار الذي كان يقوده السائق
التابع للمصلحة بدون أن يحترس ويوقف القطار
طبقاً لتلك الاشارة ونشأ عن ذلك وفاة العامل
كما هو صريح في التحقيقات التي عملت عقب
الحادثة ولباقى الاسباب الميئة بالحكم المستأنف

أنه اذا لم تكن العقارات المحجوزة مؤجرة للغير
فيبقى المدين المحجوز على عقاره واضعاً يده عليها
الى وقت البيع بصفته حارساً قضائياً الا اذا حكم
بغير ذلك قاضى المواد المستعجلة بناء على طلب
دائن واحد أو أكثر ويجوز مع ذلك للدائنين
من بعد حصولهم على اذن من قاضى الامور
المستعجلة أن يجمعوا محصول الزراعة ويبيعهوه
ويكون البيع بالزاد أو بأى طريقة أخرى يراها
القاضى وفى الميعاد الذى يحدده ويودع الثمن
فى خزانة المحكمة الحاصل فى دائرتها الحجز .
فذلك هو نص المادة ٦٢٢ مرافعات من القانون
المختلط الذى بمقتضاه جاز للدائنين طلب وضع
العقارات التى يراد نزع ملكيتها تحت يد حارس .
أما القانون الاهلى فانه لم يأخذ بذلك النص وأراد
أن يكون تعيين الحارس القضائى فى مثل هذه
الحالة أمراً موكولاً الى تقدير المحكمة فاذا رأت
ضرورة لتعيين حارس عينته ولا حرج اذا لم
يتبين لها الضرورة فانها لا تعينه وتبقى الحالة على
ما هى عليه حتى ينتهى النزاع كما يجوز لها أن
تعين واضع اليد حارساً »

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فان المستأنفة
لم تدال على وجود خطر محقق »

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى توفر
شروط الحراسة فى دعوى المستأنفة ولذلك يكون
طلبها مرفوضاً ويتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد محمد جوبلى
وحضر عنه حضرة الاستاذ احمد افندى زغلول المحامى
نمرة ٥٥٥ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرات اصحاب
الغزة شاكر احمد بك ومحمد فهمى حسين بك واترى
ابو العز بك مستشارين)

قبل عرضها على المجلس الحسبي ورفضها منه
يعتبر طلبا سابقاً لا وانه .
المحكمة :

« حيث أن المستأنف يدعى أخيراً أن عقد
الصلح باطل لأشتماله على قسمة أطيان مع قاصرة
وأن الوصية لا تملك مثل هذا التصرف
» وحيث أن مسألة قسمة الأطيان قد
جاءت في العقد في مادة قائمة بذاتها كما جاءت
عبارة الدعوى الحالية في مادة أخرى قائمة بذاتها
ولا يوجد في العقد أى عبارة أو إشارة يستفاد
منها أن الخصوم قد أرادوا تعليق نفاذ الصلح في
الدعوى الحالية على مسألة قسمة الأطيان على أن
المستأنف لم يقدم الى الآن ما يثبت أن مادة
القسمة قد قدمت للمجلس الحسبي وأنه رفضها
وعليه يكون طعنه في القضية سابقاً لا وانه على
الأقل ومن ثم لا يلتفت اليه »

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم
المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف الشيخ احمد محمد جويلي وحضر عنه حضرة
الاستاذ مرسى افندى محمود المحامي ضد الست عسرانه
بنت محمد واخر وحضر عن المستأنف عليه الثاني حضرة
الاستاذ فيليب افندى بشاره المحامي نمرة ٥٤٥ سنة ٤٤
قضائية دائرة حضرة صاحب المطالي حسين درويش باشا
ومسيو سودان وصاحب العزمه مصطفى محمد بك المتشارين

١٣٧

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اختصاص . معارضة في تنفيذ حكم تفسير الحكم
أشكال في التنفيذ . دعوى مستعجلة

القاهرة القانونية:

معارضة المحكوم عليه في تنفيذ حكم بدعوى

التي تأخذ بها هذه المحكمة . انما ترى ان مبلغ
التعويض المحكوم به مبالغ فيه نظراً لظروف
الحادثة ولما هو ظاهر من التحقيقات من انه
محظور على عمال المصلحة دفع العربات في مثل
هذه المناورات بالأيدى كما فعل عامل المناورة
في هذه القضية ولو ان عمله كان غير منه على
اداء وظيفته . وتقدر مقدار التعويض بمبلغ مائتى
جنيه مصرى مع جعل مصاريف الدعوى على
الوزارة »

(استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة
مصطفى عبد اللطيف بك مندوبها ضد الست ام على دومه
وآخرين وحضر عنها حضرة عبد العزيز أفندى فهم
الحامى نمرة ١٢٥٥ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات
أصحاب العزمه محمد مصطفى بك وزكى برزى بك
وعبد الباقي زكى القشيري بك)

١٣٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧

صلح . شامل جملة منازعات . بطلانه و احداها .

صحته في الاخرى . قسمة مع

قاصر . مصادقة المجلس الحسبي

القاهرة القانونية

اذا كان الصلح شاملاً لجملة منازعات وكان
باطلاً بالنسبة لأحداها (قسمة مع قاصر) فهذا
لا يؤثر في صحته بالنسبة لباقي المنازعات طالما أن
الصلح لم ينص على تعليق نفاذه على نفاذ القسمة
طلب بطلان القسمة الحاصلة في حق قاصر

ان التنفيذ جار عليه بأكثر مما هو محكوم به هي في الواقع دعوى ترمي الى تفسير حكم وهي من اختصاص المحكمة التي اصدرت الحكم. فرفع المعارضة اليها سواء في صورة اشكال في التنفيذ او بوصف الاستعجال لا يمنع من اختصاصها بنظر الدعوى.

المحكمة :

« حيث ان النزاع في هذه الدعوى ينحصر في ان المستأنف يشكو من كون المستأنف عليه الاول قد نفذ عليه حكماً صادراً ضده لمصلحته بأكثر مما هو وارد فيه سواء في موضوع الدعوى أو بالنسبة للمصاريف المحكوم بها وكذا يشكو من ان قلم الكتاب قد تجاوز في التنفيذ عليه بالنسبة للمصاريف المقدار المحكوم به عليه

« وحيث ان مثل هذه الدعوى رغماً عن وصفها ابتدائياً بأنها اشكال في التنفيذ أو بطلب الحكم فيها بصفة مستعجلة كل ذلك لا يغير نوعها لأن موضوع النزاع هو الغاء اجراءات التنفيذ فيما زاد في اعتقاد المستأنف عن المحكوم به عليه . وهذا بمثابة طلب تفسير الحكم الصادر سواء فيما يتعلق بموضوعه أو فيما يتعلق بالمصاريف » وحيث أن المعارضة في قائمة المصاريف من المستأنف المحكوم برفضها حصلت قبل الفصل نهائياً في موضوع الدعوى الاصلية »

« وحيث ان الدفع بعدم جواز نظرها مرة أخرى بدعوى على حداثتها هو دفع يتعلق بالموضوع

« وحيث مما تقدم تكون محكمة اول درجة مختصة في نظر ذلك كله ويكون حكمها بعدم اختصاصها في غير محله لأن هذا الموضوع لا يعتبر اشكالا في التنفيذ من اختصاص قاضي الامور المستعجلة بما أن التنفيذ في الواقع قد تم ويتعين بناء على ذلك الغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها

(١- استئناف الشيخ فتح الله محمد وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الله أفندي وكبرى المحامي ضد السيد محمود عربي وياشكاتب محكمة طنطا - نمرة ١٨٧١ سنة ١١ قضاية - دائرة حضرات اصحاب الزمره شاكرا أحمد بك ومحمد فهمي - بين بك وأثرني ابو المز بك)

١٣٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اجارة . قائمة المزار

النافذة القانونية

تعتبر قائمة المزار مشروع اجارة لا اجارة تامة نافذة اذا لم يتحرر عقد التجار تبين فيه مواعيد الدفع وشروط الأيجار ولم يقدم المستاجر تأميناً قدياً أو عينياً ولم يكلف بتحرير العقد النهائي للأجارة ولم يدع لدفع التأمين فامتنع .

المحكمة :

« حيث ان المستأنف يستند في صحة دعواه قبل ورثة احمد احمد الحارثي على قائمة

١٣٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مصاريف . الحكم بالمصاريف المناسبة . كيفية احتسابها

القاعدة القانونية

إذا طلب شخص الحكم على آخر بمبلغ ٥٠٠ جنيه وحكم له منها بمبلغ ١٠٠ جنيه مع المصاريف المناسبة . وجب احتساب رسم ١٠٠ جنيه الاولى من مبلغ ١٧ جنيها وقدر ذلك ٩ جنيهات على المدعى عليه والباقي على المدعى المحكمة :

« حيث ان المعارض عارض بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٢٧ في أمر التقدير الصادر بقائمة الرسوم من حضرة صاحب المعالي رئيس هذه المحكمة في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ بتقدير مبلغ ١٣ جنيها قيمة الرسم النسبي الملزم به في قضية الاستئناف المرفوعة بينه وبين سكيته عبد المجيد حمد وآخرين » وحيث انه بجلسة اليوم التمس المعارض قبول معارضته شكلا وموضوعا عدم الزامه إلا بما زاد عن رسم المائة جنيه المحكوم له بها ضد سكيته عبد المجيد المحكوم عليها بالمصاريف المناسبة للمبلغ المحكوم به كما طلب الحاضر عن قلم الكتاب المعارض ضده رفض المعارضة والزام رافعها بالمصاريف واتعاب المحاماة »

المزاد التي رسا عليه فيها مزاد تسعة أفدنة وستة عشر قيراطا وثمانية سهام »

« وحيث انه يستفاد من مستندات الطرفين أن العقد لم ينفذ بين المستأنف واحمد احمد الحارقي لأنه لم يتحرر بشأنه اجارة تبين مواعيد الدفع وشروط الأيجار ولم يثبت أن احمد احمد الحارقي قدم تأميनाً قدماً أو عيناً عن هذه الأجارة أو أنه كلف بامضاء العقد النهائي للأجارة وامتنع عن ذلك أو أنه دعى وامتنع عن تقديم أى تأمين وقد ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن هذا الأخير لم يضع يده على الأرض المقول بتأجيرها اليه وأن الذي وضع يده عليها وزرعها هو توفيق أفندي عبد السيد فمن ذلك ومن الأسباب الواردة بالحكم المستأنف الذي تأخذ به هذه المحكمة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده وإلزام المستأنف بالمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل آتاعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات »

(استئناف على بك الزلاوى وحضر عنه حضرة الاستاذ عبد الله أفندي فكرى خليل المحامى ضد وريثة المرحوم أحمد احمد الحارقي وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد الحميد أفندي خليل دوع المحامى . عمرة ٥٤٨ سنة ٤٤ قسائية . دائرة حضرات أصحاب العزة على سالم بك ومحمد فريد الشافعى بك ومحمود المرجوشي بك)

المعارض بثمانية جنيهات مصرية فقط من
المصاريف «

(معارضة الشيخ زهران مجاهد ضد قلم كتاب محكمة
استئناف مصر نمرة ١٢١٤ ر ٥٣٨ سنة ٤٣ - ٤٤
قضائية دائرة حضرات اصحاب الدزم على سالم بك ومحمد
فريد الشافى بك ومحمد المرجوشى بك)

١٤٠

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . اعلائه لاحد ورثة المحكوم عليه .
في الميعاد . عدم تجزئة الدعوى . قبوله .

القاعدة القانونية

إذا صدر حكم وتوفى أحد الخصمين بعد
صدوره . واستأنفه الآخر في مواجهة أحد ورثة
المتوفى المعلوم له في الميعاد ثم ادخل الباقي بعده
فلا استئناف مقبول قبل الجميع لعدم قبوله
التجزئة .

المحكمة :

« حيث أن وكيل المستأنف عليهم من
ورثة خليل افندى كمال عدا فيكتور يا يدفعون
ابتدائياً بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لهم لمضى
أكثر من ستين يوماً لأن الحكم أعلن في
١٣ مارس سنة ١٩٢٦ ولم يوجه اليهم الاستئناف
الا في ١٢٩ أكتوبر سنة ٩٢٧ »

« وحيث أن المستأنف قد أعلن الست
فيكتور يا كمال بصحيفة الاستئناف في الميعاد
القانونى بصفتها الوارثة لأنها لم يكن يعرف

« وحيث ان المعارضة حصلت في ميعادها
القانونى

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم
الصادر من هذه المحكمة في ٢٧ ابريل ١٩٢٧
ان المعارض رفع استئنافاً عن الحكم الصادر له
على سكينه بنت عبد المجيد حمد بالزامها بأن تدفع
له تعويضاً قدره خمسون جنيهاً وطلب تعديله
والزام سكينه وباقي المستأنف عليهم بأن يدفعوا
له متضامين خمسمائة جنيه فرأت هذه المحكمة
في حكمها المذكور تعديل التعويض بالنسبة
لسكينه وحدها والزامها بأن تدفع للمعارض
زهران مجاهد مائة جنيه مصرية والمصاريف
المناسبة »

« وحيث انه باعتبار الدعوى متجاوزة في
الطلب ثلاثمائة جنيه قد حسب قلم الكتاب عليها
رسماً قدره سبعة عشر جنيهاً على حساب ان
الرسم للمائة الاولى تسعة جنيهات ولكل من
المائة الثانية والثالثة اربعة جنيهات »

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكان المبلغ
المحكوم به على سكينه هو المائة الاولى مع المصاريف
المناسبة لها يصبح ما يجب احتسابه على المعارض
باقى السبعة عشر جنيهاً اى ان ما يكون ملازماً به
هو ثمانية جنيهات ولا حق لما سلكه قلم الكتاب
بعد ذلك من جعل ما على سكينه اربعة جنيهات
واضافة باقى السبعة عشر جنيهاً على المعارض
لخالفه هذا العمل لنص الحكم الفاصل في المصاريف
ولذلك يجب تعديل الامر المعارض فيه والزام

المبين في الاعلان أن الذي استلمه أحد الشمامسة وهو راهب تلميذ لاصقة له في الاستلام ولم يسلمه لها قول لا يلتفت اليه مادام الاعلان أصبح صحيحاً باستلامه بمعرفة أحد الشمامسة ولا يعقل أن يكون شماساً ولا صفة له في البطرركانة»

(استئناف حضرة الأتباعا روفيم سيف وحضر عنه حضرة الاستاذ فيليب أفندي ناصيف المحامي ضد وريثة المرحوم خليل أفندي كمال وحضر عنهم حضرة الاستاذ فيليب أفندي بشاره المحامي للمرة ١٠٩٥ سنة ٤٣ قضائية دائرة حضرة صاحب المال أحمد طلعت باشا وصاحبي النزاع مصطفى محمد بك وأتربي ابي الزبك المستشارين)

١٤١

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

عمل تجاري . سند تحت الاذن . الموقع عليه تاجر . عمل تجاري يحكم القانون . جواز اثبات العكس . استبدال الدين بأخر . نية الاستبدال . سند تحت الاذن سببه « والقيده باقي ثمن عقار » . تحويل . حق المشتري في حبس الثمن

المبادئ القانونية

١ - إذا كان السند تحت الاذن موقعاً عليه من تاجر كان عملاً تجارياً بمقتضى نص المادة ٢ من قانون التجارة . الا ان هذه القرينة ليست قاطعة فيجوز نفيها واثبات ان سبب الدين مدني محض تسري عليه أحكام القانون المدني (خصوصاً فيما يتعلق بسقوط الحق في المطالبة بالدين)

ورثة له خلافاً فإذا علم بعد ذلك بوجود وريثة آخرين وأدخلهم في الاستئناف بعد قوات الميعاد لا يحتاج عليه بالسقوط بالنسبة لهم لأن الاستئناف في هذه الحالة غير قابل للتجزئة فكما أن بعضهم لا يستفيد من وجود استئناف من البعض الآخر كذلك يجب أن يستفيد الخصم من رفعه الاستئناف ضد أحد الورثة في الميعاد ليصبح صحيحاً شكلاً بالنسبة للباقيين مهما طال الزمن من اعلان الحكم وادخلهم في الدعوى ما دام أن الاستئناف لم يفصل فيه ولذلك يجب رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلاً

عن الموضوع

« حيث أن الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به ويجب تأييده والأخذ بأسبابه خصوصاً وأن سوء النية ظاهر من أن مورث المستأنف عليهم بعد وفاة حبيب بك زين . قد انذر البطرركانة في شخص الأتباعا أغناطيوس رهيبة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٢ بطروف الدعوى القائمة بينه وبين المتوفى وبما تم فيها ليوم وفاته ونبه عليه بان يحفظ تحت يد البطرركانة جميع التركة وأن لا يسلم شيئاً منها للورثة الا بعد صدور الحكم من محكمة الاستئناف . وهو رغم هذا التنيه تصرف في التركة كما شاء وبدون أن ينتظر حكم محكمة الاستئناف »

« وحيث أن ما تحتج به البطرركانة من أن سبب عدم تحريرها ما في النعمة في الميعاد

٢ - تغيير سند الدين لا يؤدي حتماً الى استبدال الدين بآخر ما لم يتبين أن العاقدین قصدا الاستبدال

إذا ذكر في عقد بيع عقار ان باقى الثمن تحرره سند تحت الاذن . وذكر بالسند أن القيمة باقى ثمن عقار . كان هذا دليلاً على أن العاقدین لم يقصدا استبدال الدين .

وعلى ذلك لا تسقط الضمانات المترتبة لصالح الدين

٣ - إذا حول البائع السند للغير - والسند صريح بأن سببه باقى ثمن عقار - جاز للمشتري أن يتوقف عن دفع قيمته للمحول اليه إذا كان هناك محل لحبس الثمن (وفي القضية وجود حقوق مسجلة على العين)

المحكمة :

« حيث ان الحكم الابتدائي قضى على المستأنف بأن يدفع الى بشاره جبران المستأنف عليه الأول قيمة السند الموقع عليه المستأنف المذكور لاذن المستأنف عليها الرابعة الست فتحية احمد التي كانت حوائه الى الدكتور ميشيل عياد والذي حوله هو الآخر الى بشاره جبران

« وحيث انه وان يكن الموقع على هذا السند تاجراً الا انه لا يعتبر عملاً تجارياً اذ ان الصفة التجارية لمثل هذا السند تعتبر أمراً مفروضاً يصح اثبات عكسه باثبات ان الصفقة المتعلق السند بها لم تكن تجارية وهذا الاثبات مستفاد

صراحة في هذه القضية سواء من مجموع ظروف الدعوى أو من نفس عبارة السند الصريحة . وبناء على هذا تسرى عليه جميع قواعد القانون المدني » « وحيث ان سبب السند المذكور بوضوح في السند ذاته اذ جاء فيه ان المبلغ هو باقى ثمن قطعة أرض اشتراها المستأنف من المستأنف عليه الثالث زوج مستحقة السند كما انه حكم نهائياً بصحة هذا البيع في مواجهة المستأنف المشتري موقع السند والمستحقة وزوجها البائع بموجب حكم صادر من هذه المحكمة في ٨ مارس سنة ١٩٢٧ » « وحيث ان الحكم الابتدائي قضى بأن هذا السند يترتب عليه استبدال الدين الذي كان في ذمة المشتري للبائع عن باقى ثمن بدين جديد آخر نشأ مباشرة لمستحقة السند لا يمكن أن تتناوله الضمانات والمزايا التي كانت للموقع عليه بالنسبة للدين الأول الذي كان في ذمته للبائع

« وحيث انه بموجب المادة ١٨٨ وما يليها من القانون المدني يجوز ان لا يؤدي الاستبدال حتماً الى هذه النتيجة لأن العقد او قرائن أحواله وحدها قد تصلح للدلالة على ان ارادة الخصوم كانت متجهة الى انتقال المزايا الأصلية وفي هذه الحالة تعتبر هذه الارادة موافقة للقانون ويتعين احترامها . الا انه بقطع النظر عن بحث هذا الامر يجب أن يلاحظ ان محكمة اول درجة قد اخطأت باعتبار ما عمله الخصوم استبدالاً لأنه من جهة يشترط في الاستبدال اتحاد النية على الاستبدال

اي استبدال دين بدين آخر وليس مجرد انشاء التزام جديد بجانب التزام قديم . ومن جهة اخرى يلاحظ ان الاستبدال لا يفترض « وحيث ان نية عدم الاستبدال مستفادة صراحة من عقد البيع الحاصل في ١٦ مايو سنة ١٩٢٤ بين المستأنف وبائعه اسماعيل افندي سعيد الوارد به صراحة بأنه لم يدفع من الثمن قدراً الا مبلغ خمسمائة جنيه اما الباقي وقدره ٤٧٣ جنيهاً و ٣٥٠ مليماً فقد عملت به كميالة وقع عليها المشتري في نفس تاريخ البيع لصالح الست فتحية زوجة البائع . كما انه ورد بالعقد بمثل هذه الصراحة ايضاً انه اذا ظهرت حقوق عينية على العقار المبيع تخضم قيمتها من الكميالة الصادرة باسم الست فتحية . ولا يفهم بعد هذا البيان الصريح الدال على نية المتعاقدين في عدم الاستبدال كيف كان يمكن الافصاح عن هذه النية بعبارة اوضح من هذا اللهم الا اذا اريد ذكر عدم الرغبة في الاستبدال بنص صريح في العقد . وهو ما لا يشترطه القانون والقضاء الفرنسي يقول بهذا الرأي ولا يعتبر حصول استبدال في جميع الاحوال التي يسد فيها المدين ما بذمته بسندات تحت الاذن يسلمها لدائنه ولا تخرج هذه السندات عن اعتبارها طريقة خاصة للسداد كما ان مجرد ذكر شخص في هذه السندات تصرف قيمتها اليه بدل الدائن لا يخرج عن اعتباره نوعاً من الوكالة وليس استبدالاً (بلانيول شرح القانون المدني جزء ٢ ققرة ٥٤٣ وما بعدها) الا ان هذا الرأي يفترض

كما جاء في (بلانيول جزء ثان ققرة ٢٩٠٠ والحكم الذي يشير اليه) أن عقد البيع مشتمل على تنبيه الغير الى أن الثمن لم يدفع قدراً بالفعل وانه لم ترد بالعقد مخالصة عن الثمن ولم يرد به ذكر توقيع كميالات . والواقع في هذه القضية كما سبقت الاشارة اليه هو أن الكميالة تنص من جهة على أنها عن باقي ثمن عقار معين وهذا من شأنه تنبيه الغير كما أن عقد البيع نفسه صريح من جهة أخرى في الاشارة الى وجود هذه الكميالة هذا فضلاً عن تقرير حفظ حق المشتري صراحة في حبس الثمن في حالة وجود خطر يهدد الملكية وهو الحق الذي يستمده المشتري من المادة ٣٣١ من القانون المدني

« وحيث متى كان الامر كذلك فلا محل مطلقاً للمطالبة بإثبات أن اجراءات نزع الملكية بدئت بالفعل بل في الشهادة العقارية المقدمة كل الكفاية للدلالة على وجود خطر يهدد الملكية ومن شأنه أن يسمح للمستأنف بحبس الثمن تحت يده لأن الديون الواردة بتلك الشهادة حتى مع استبعاد دين الثمانية جنيه الصادر بموجب رهن لأحمد محمد محمد افندي ومقال بانه صوري . تبلغ ٣١٦ جنيهاً و ٩٣٥ مليماً وبإضافة الاختصاص العقاري المأخوذ في ١٩ و ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ على هذا المبلغ يتضح أن مجموع الديون يزيد على كل حال على بقية الثمن »

« وحيث بناء على هذا لا ترى المحكمة محلاً لإجابة طلب المستأنف عليه الأول حامل السند

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه مما
تعين الإشارة إليه أولاً أن لا نزاع بين طرفي
الخصوم في أن أرض المستأنفة تحت القطعة الأولى
المبيعة من الجهتين البحرية والغربية
» ومن حيث فيما يخص الأوجه التي أوجها
محمود افندي عبد الحميد دفعاً وفتحاً لدعوى الشفعة
الحالية ، فإنه يتلاحظ أولاً فيما يتعلق بالصورية
المدعى بها أن محمود افندي عبد الحميد لم يقدم
دليلاً قاطعاً ومقنعاً بشأنها . وظاهر بعكس ذلك
من أوراق الدعوى أن العقد الصادر للمستأنفة
وترتكز هي عليه في تلك الدعوى هو عقد جدي
وصحيح . وفيما يتعلق ببطالان الاجراءات استناداً
الى أن ابداء المستأنفة رغبتها بأخذ العقار بالشفعة
لم يكن مصحوباً بالثمن الواجب عرضه عرضاً
حقيقياً فعلياً ، فإن الثابت أن القضاء اتفق أخيراً
في أحكامه على أنه ليس من الضروري لصحة
طلب الشفعة أن يكون مصحوباً بعرض الثمن
وملحقاته عرضاً حقيقياً ، بل يكفي أن يظهر
الشفيع استعداداً لدفع الثمن وملحقاته . وثابت
في هذه الدعوى ان المستأنفة قامت بهذا الشرط
الأخير قياماً تاماً - وفيما يتعلق بعدم جواز
تجزئة حق الشفعة - وهو الوجه الوحيد الذي
استند اليه الحكم المستأنف فإنه تبين من مراجعة
عقد البيع الصادر من حسانين افندي عطيه
المستأنف عليه الثاني الى محمود افندي عبد الحميد
المستأنف عليه الاول ورفضت بسببه الدعوى

من الزام المستأنف المدين بالدفع كما لا ترى محلاً
لباقى الطلبات »

(استئناف محمود افندي محمد وحضر عنه الاستاذ
عبد العزيز افندي فهم المحامي ضد بشاره جبران
وآخرين وحضر عنه الاستاذ محمد افندي حسن المحامي
نمرة ١٤١٨ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المرئى حين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب
المرزة مصطفى محمد بك المستشارين)

١٤٢

محكمة استئناف مصر

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

شفعة . عرض الثمن عرضاً حقيقياً . لا ضرورة .
جواز تجزئة حق الشفعة . وقف . لا
شفعة له . النزاع في صحة الوقف .
إيقاف دعوى الشفعة

المبادئ القانونية

(١) من المبادئ المقررة عدم وجوب
عرض الشفيع الثمن عرضاً حقيقياً بل يكفي اظهار
استعدادده لدفع الثمن

(٢) اذا كان حق الشفيع منصباً على
قطعة واحدة من القطع المبيعة . جاز له الشفعة
فيها وحدها مقابل دفع ما يناسبها من الثمن
الوارد بالعقد أو مقابل ما تساويه بالنسبة لمجموع
الثمن حسبما يقدره الخبير

(٣) لا شفعة للوقف . واذا كان هناك
نزاع في صحة الوقف وجب إيقاف دعوى الشفعة
حتى يفصل من المحكمة الشرعية في شأن الوقف .

الفيوم الشرعية المذكورة دعوى بطلان هذا الوقف وان هذه الدعوى لم يفصل فيها لغاية الآن «

« ومن حيث انه واضح أن الفصل في هذا الوجه الأخير يتوقف على نتيجة ما يقضى به نهائياً في دعوى بطلان الوقف السابق ذكرها »
« ومن حيث انه لذلك يتعين إيقاف السير في الدعوى الحالية حتى يفصل نهائياً في تلك الدعوى »

(استئناف الست اوجستا كريمة الدكتور يوسف غبريل وحضر عنها حضرة ابراهيم الخوري افندي المحامي ضد محمود افندي عبد الحميد واخر وحضر من الاول حضرة عبد الرحمن افندي رشدي المحامي . نمرة ٥٤٩ سنة ١٤٤ قضاية . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد مصطفى بك ووزكي برزي بك وعبد الباقي زكي القشيري بك المستشارين)

١٤٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧

بيع . قلة الثمن . عجز المشتري عن دفع
هبة مستورة . وصية . الرجوع فيها قبل
الوفاة . صحيح

المبادئ القانونية :

باعت ام لأبنتها عقاراً بموجب عقد
مسجل . وبعد ذلك تصرفت الأم في العقار
نفسه تصرفاً يغاير طبيعة عقد البيع الصادر منها
لأبنتها . وصادقت هذه على التصرف الجديد .
بعد ذلك نازعت الابنة المشتريتها أمها في العقار
فرفعت الأم الدعوى .

الحالية ومن الاطلاع على باقي أوراق الدعوى
أن هذا الأخير اشترى النصف مشاعاً في أربع
قطع مستقلة الواحدة عن الأخرى تمام الاستقلال
ولكل منها حدود ومعالم مختلفة عن حدود
ومعالم الأخرى وان حق المستأنفة في الشفعة
لا ينصب في الواقع الا على القطعة الأولى فقط
دون غيرها من باقي القطع الثلاث . ولا عبرة
في ذلك بأن الثمن تمحدد في العقد وعن جميع
الأربع قطع جملة واحدة . لانه بصرف النظر
عن أن عقد البيع الابتدائي ذكر فيه صراحة
بأن الثمن تمحدد بواقع ٣٠٠ جنيه عن كل فدان
فانه مما لا نزاع فيه انه لو كان هناك اختلاف بين
الخصوم بشأن الثمن الحقيقي لا يمكن الالتجاء الى
خبر لمعرفة الحقيقة عند الاقتضاء «

« ومن حيث انه مما تقدم يرى أن الواجهة
الثلاثة الاولى التي استند اليها محمود افندي
عبد الحميد هي في الحقيقة غير متينة ويتعين رفضها .
ولكن من حيث فيما يخص الوجه الرابع والأخير
وهو ان أرض المستأنفة وقف وأن لا شفعة قانوناً
لوقف ، فانه وان كان ثبت لهذه المحكمة واعترفت
به المستأنفة أخيراً أن الارض المذكورة دخلت
فعلاً في ١٤١ فداناً و ٦ قراريط و ٤ أسهم التي
وقفها الدكتور يوسف غبريل بموجب الحجة
الشرعية الصادرة من محكمة الفيوم الشرعية بتاريخ
٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ - ١٧ جماد أول سنة
١٣٤٢ - نمرة ٦ الا انه ثبت من جهة أخرى أن
الست هيلانه جيور كترون أقامت امام محكمة

قالت المحكمة :

(١) أن عقد البيع ليس يعبأ في الواقع . ولكنه هبة في صورة عقد بيع . وإن هذا استفاد من ظروف الدعوى وخاصة من كون الثمن الوارد بالعقد قليلاً بالنسبة لقيمة العقار . ومن استحالة قيام المشتري بدفعه لفقرها .

(٢) وإن الأم في الواقع لم تقصد نقل الملكية في حياتها لأبنتها . لأنه لا يعقل أن تجرد الأم نفسها في حياتها مما تملكه وبديل مصادقة الابنة المشتري على التصرفات الصادرة من أمها اللاحقة بالبيع .

وعلى ذلك يصبح العقد وصية

(٣) وإذا كان العقد وصية فلا محل للبحث في صحتها والرجوع الى قانون الأحوال الشخصية الذي تتبعه الوصية لأن الوصية بطبيعتها يصح الرجوع فيها وتعديلها الى تاريخ وفاة الموصى . وقد رجعت الأم عن وصيتها بالتصرفات الصادرة منها بعد البيع

المحكمة :

« حيث أن العقد الذي تنازلت بموجبه المستأنف عليها الى ابنتها المستأنفة في ٢٠ سبتمبر سنة ٩١٧ - ومسجلاً في ٣٠ ابريل سنة ٩١٨ - عن ملكية البيت المتنازع عليه ليس في الحقيقة يعبأ بل هو تبرع في صورة عقد بيع . »

« وحيث أن هذا الامر استفاد من الفرق العظيم بين قيمة المنزل الحقيقية والثمن المذكور

بالعقد ومن استحالة قيام المستأنفة كما زعمت بدفع الثمن من أذخارها حتى ولو لم يكن الثمن يزيد عن المبلغ الزهيد المذكور بالعقد وهو اربعمائة جنيه . ومستفاد ذلك من باقى ظروف الدعوى وكل محاولة من جانب المستأنفة لإثبات عكس ذلك إنما يكون من باب المماطلة كما أنه لا فائدة منها - هذا فضلاً عن أنه رغمًا عن المعنى الظاهر لعبارة العقد لم تكن الأم تقصد منه نقل الملكية في الحال الى ابنتها بل قلها بعد حين أي أنها كانت ترغب محاباتها عند الممات وهو ما يدل عليه أولاً أنه لم يكن هناك ثمة داع يدفع الأم الى تجريد نفسها من كل ما تملكه لصالح إحدى بناتها التي لم تكن متزوجة وقتئذ وكانت تقبض بانتظام مرتباً بسيطاً . يدل عليه ثانياً نفس تفسير المستأنفة للعقد ذلك التفسير الذي يدل عليه أنه بمجرد ان رغبت الأم في تعديل ما صدر منها من التصرفات رضخت الابنة لرغبتها بدون اعتراض بان وقعت على العقود العديدة التي تلت العقد الأول عقد ٢ سبتمبر سنة ١٩١٧ وعدلته من اساسه على كل حال وسيأتى فيما بعد ذكر معناها الحقيقي . ولم تلجأ المستأنفة الى مقاومة مشيئة والدتها الا بعد ذلك بكثير مما أدى بهذه الى رفع الدعوى الحالية . فعلاً بالمادة ١٣٨ من القانون المدني . يجب تفسير العقد بحسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة فيه مراعاة ما يقتضيه

أعطته هذه اليها بدون شرط أو قيد في سنة ١٩١٧ وأن عقد فبراير سنة ١٩١٩ بما أنه هبة فهو عقد باطل لعدم مراعاة شروط المادة ٤٨ من القانون المدني. إلا أن ما سبق بيانه في شأن حقيقة عقد سنة ١٩١٧ يكفي لاستقاط كل الاعتراضات التي رتبها المستأنفة على بطلان الهبة الصادرة منها بما أنها لم تكن تملك موضوع هذه الهبة تملكاً حقيقياً في أي وقت من الاوقات. ولهذا تكون المستأنفة مخطئة أيضاً في اعتبار عقد ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ باطلاً بالنسبة للتصرفات الجديدة الصادرة من الأم هذه المرة لصالح جميع ابناتها باعتبار أن الأم تصرفت فيما لم يكن مملوكاً اليها وذلك لما سبق ذكره من أن البيت المتنازع عليه بقي في الحقيقة في ملكية الأم حتى حين اظهار نيتها في اختصاص ابنها به وحدها بعد حياتها «

« وحيث أن المستأنفة تمسكت أيضاً بأن العقدين الحاصلين بعد ذلك في ١٤ مارس سنة ١٩١٩ بحضور القسيس يعتبران إلغاء لعقد ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ وإقراراً ضمناً بملكية المستأنفة للمنزل. والعقدان المذكوران أحدهما صادر من المستأنفة بالتنازل إلى أخيها واختها عن ثلثي المنزل مع النص صراحة فيه بمراعاة شروط العقد الآخر الحاصل في نفس هذا التاريخ وأقرت فيه المستأنفة واخوتها بعدم أحقية الجميع في ريع المنزل لاختصاص الأم به وحدها. وهذا العقد ليس تنازلاً للأم عن حقوق شخصية بل هو إقرار

نوع العقد والعرف الجاري. فظاهر بوضوح أن العقد المذكور إنما هو وصية لا ريب فيها وأنه بقطع النظر عن البحث فيما إذا كانت هذه الوصية تعتبر صحيحة بحسب قانون الاحوال الشخصية الذي تتبعه الوصية المستأنف عليها وهو القانون الذي يسرى عليها في هذه الحالة عملاً بالمادة (٥٥) من القانون المدني فإنه يكفي أن يلاحظ أن الوصية بطبيعتها هي عقد يصح الرجوع فيه وتعديله لغاية وفاة الموصي «

« وحيث أن رجوع الوصية رجوعاً صريحاً عن الوصية المذكور بصريح العبارة في الاقرار المشتمل عليه عقد ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ الموقع عليه من المستأنفة ومن تصرف الأم من جديد في نفس العقار بموجب هذا العقد الذي قبلت به المستأنفة. أما زعمها أخيراً أثناء سير الدعوى من أنها أكرهت على التوقيع على عقد فبراير سنة ١٩١٩ بالتهديد فهو زعم بعيد عن التصور للمرة وجاء خلواً من ذكر تفصيلات الاكراه المزعوم حتى كان يصح عمل تحقيق بشأنه كما طلبت المستأنفة. وفضلاً عن تكذيبه بتوقيع هذه المستأنفة على العقود التي تلتها فليس من شأن هذا الاكراه أن يسلب الوصية من حقها في تعديل نصوص الوصية في أي وقت بمحض مشيئتها «

« وحيث أن المستأنفة تمسكت بأن عقد ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ يعتبر عقد إعادة بيع بدون مقابل صدر منها إلى أمها عما سبق أن

صریح بأن تلك الحقوق هي للأمم وحدها وبما انه مكتوب قبل العقد الآخر اذ وردت في هذا اشارة اليه وبعد قليل من عقد فبراير المشتمل على اقرار صريح عن ملكية المنزل. فما هو الا تأييد وتكرار للعقد المذكور فيما يتعلق بالريع الذى هو نتيجة الملكية بدون ان يكون هناك ادنى تناقض بين العقدين . و اشارة العقد الثانى من عقدى ١٤ مارس الى العقد الاول تدل ايضاً بلا نزاع على انه عمل طبقاً للعقود السابقة التى ادت الى نتيجة مماثلة تمام المماثلة وعلى ان تنازل المستأنفة فى الظاهر الى اخيها واختيها بموجب هذا العقد - ذلك التنازل الذى لا يعتبر بحسب المعنى اللفظى لعبارة العقد الا تبرعاً لا يعلم الباعث الحقيقى اليه - ما هو الا احتياط تكبلى اتفق جميع ذوى الشأن على الالتجاء اليه لضمان مفعول عقد ٢٣ فبراير سنة ١٩١٩ بسبب الخوف على ما يظهر من المنازعة فى صحته رغمًا عن اعتراف الجميع به نظراً الى تسجيل عقد سنة ١٩١٧ وهو ما اثبتت الدعوى الحالية انه حصل بالفعل . وفضلاً عن هذا يلاحظ ان عقد ١٤ مارس هذا لم تتمسك به المستأنف عليها مطلقاً اثباتاً لدعواها «

« وحيث ان هذا الرأى الذى يوفق بين جميع العقود وهو ما تدل ظروف القضية كلها على ضرورة اتباعه وتفسير العقود المتنازع عليها بموجبه عملاً بالقاعدة السابق الاشارة اليها المنتهية

على المادة ١٣٨ من القانون المدنى ويدل على ان دفاع المستأنفة خطأ محض « وحيث فيما يتعلق بدعواها الاخيرة من تملكها البيت المتنازع عليه بوضع اليد مدة خمس سنوات بسبب صحيح هو عقد ٢٠ سبتمبر ١٩١٧ يلاحظ ان حسن النية اللازم لهذا التملك غير متوفر لأن المستأنفة كانت تعلم منذ سنة ١٩١٧ كما سبق القول بأن العقد المذكور انما كان وصية فى الحقيقة ومن جهة أخرى وبفرض توفر حسن النية فى أول الأمر فان مدة التقادم لم تتم لأن العقود التى وقعت عليها المستأنفة فى فبراير ومارس سنة ١٩١٩ تدل على انها منذ هذا التاريخ على الأقل لم تكن واصمة اليد باعتبارها مالكة وان عقود الايجار والايصالات الموقع عليها منها للمستأجرين بعد سنة ١٩١٩ لا يمكن أن تصلح دليلاً على الحياة المطمئنة بسبب الطعن فى تلك المستندات فى الوقت المناسب «

(استئناف الست ايزه رومائيل وحضر عنها حضرة صالح جودت بك المحامي ضد الست حنونة جرجس وحضر عنها حضرة سلامة مخائيل بك المحامي نمرة ٩٦٤ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة اومسيو سودان ومصطفى محمد بك المستشارين)

١٤٤

محكمة استئناف مصر

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . حكم نزاع الملكية . حكم برفض دفع متعلقة بالاجراءات . قبول .

القاهرة القانونية

يصبح الحكم الصادر فى دعوى نزاع الملكية

المحكمة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب المدونة فيه «

(استئناف الشيخ عبد القايض أحمد عمار ضد الشيخ أحمد عمار وحضر عنه - قضية الاستاذ إسرائيل معوض أفندي المحامي نمرة ١٠٢٠ سنة ١٣٤٣ قضائية - دائرة حضرات اصحاب النزة شاكر أحمد بك ومحمد فهمي حسين بك واترني ابو العزبك المستشارين)

١٤٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام . اختصاصها على وجه خاص . شركة المحاصة . عقد أحد الشركاء مع الغير . يلزمه وحده . افلاس الشريك الثاني . لا تأثير له . الدفع بعدم الاختصاص . ابداءه قبل الدفع الاخرى

مادة ٦١ تجارى — مادة ١٣٤ مرافعات

المبادئ القانونية

(١) من عقد من المحاصنين عقداً مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره (مادة ٦١ تجارى). وعلى ذلك اذا رفعت دعوى من الغير على الشريك العاقد وكانت الطلبات فيها قاصرة عليه دون الشريك الثانى فلا يؤثر افلاس هذا الشريك فى الدعوى ولا يمنع من اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها سبق الحكم من المحكمة المختلطة بافلاسه .

(٢) اذا اتفق على اختصاص محكمة جزئية بالفصل فى النزاع نهائياً . ورفعت الدعوى امام

قابلاً للاستئناف اذا قضى برفض دفع مبنى على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عنها فى القانون . وفى القضية كان الدفع يتعلق بطلان عريضة دعوى نزاع الملكية والحكم الذى بنى عليها . المحكمة :

« حيث ان المستأنف لم يحضر لا هو ولا أحد عنه وحضر المستأنف عليه بواسطة وكيله إسرائيل معوض أفندي المحامي ودفع بعدم قبول الاستئناف لأن الخصم رفع استئنافاً غير جائز الا فى الدفع التى حكم فيها «

« وحيث أنه فى هذه القضية قضى الحكم المستأنف بالفصل فى موضوع الدعوى أى بنزع ملكية المستأنف المذكور من الاطيان التى نزعت ملكيتها ورفض أوجه الدفع التى قدمها المستأنف المذكور لمحكمة اول درجة وهى الخاصة بطلان عريضة دعوى نزاع الملكية وبطلان الحكم الذى بنى عليها «

« وحيث انه من المقرر قانوناً أن يكون قابلاً للاستئناف الحكم الصادر فى دعوى نزاع الملكية اذا قضى برفض دفع مبنى على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عنها فى القانون «

« وحيث أن الحكم المستأنف شامل الفصل فى الدفع التى رفعها المستأنف امام محكمة اول درجة ولم يكن قاصراً على الفصل فى دعوى نزاع الملكية «

« وحيث عن الحكم بنزع الملكية ترى

المحكمة الكلية وتقدم فيها العقد الشامل لهذا الاتفاق وطلب المدعى عليه التأجيل لتقديم مستنداته ولم يتمسك بالدفع بعدم الاختصاص بالرغم من ايداع العقد المشار اليه . سقط حقه في الدفع لوجوب التمسك به قبل ما عداه من أوجه الدفع طبقاً لنص المادة ١٣٤ مرافعات

المحكمة :

« حيث ان المستأنف قدم دفعتين فرعيتين بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بصفة عامة أو محكمة طنطا الابتدائية الاهلية بصفة خاصة بنظر الدعوى . وأولهما يرمي الى ان شريكه محمد افندى صبرى قضت محكمة الاسكندرية المختلطة باشهار افلاسه وتعيين وكيل للديانة فاصبح غير ميسور مخاصمته امام المحاكم الاهلية والدعوى لا قبل التجزئة باعتبار أن المدعى أصلاً واجباً عليه مخاصمة جميع الشركاء وهم المستأنف والمستأنف عليهما الثانى والثالث معاً ولا يتسنى له هذا العمل الا برفع الدعوى بما يطلبه امام المحكمة المختلطة . وثانيهما خاص باختصاص مركزى بناء على ما جاء فى عقد البيع من ان محكمة دسوق الجزئية هي المختصة بتنفيذ شروط البيع ويكون حكماً نهائياً لا قبل الاستئناف . وبناء على ذلك يقول المستأنف أن الدعوى رفعت من المستأنف عليه امام محكمة طنطا الابتدائية وهي غير مختصة بها »

« وحيث انه فيما يخص الدفع الاول فانه مما لا راء فيه أن الشركة المقول بوجودها بين

المستأنف والمستأنف عليهما الثانى والثالث لم تكن الا شركة محاصة وقد باشر المستأنف العقد بنفسه وفيه اشترى هو وشركاؤه من عبد الرحمن احمد حفية من تسعين لمائة قنطار قطعاً بسعر القنطار ٩٢٠ قرشاً واستلم البائع من المشتري من الثمن مائتى جنيه مصرى بصفة عربون وتعهد بتسليم القطن فى مدة اسبوعين من يوم العقد الى آخر ما جاء فيه ثم وقع المستأنف وحده عليه باعتباره مشترياً »

« وحيث ان عبد الرحمن احمد حفيه قد رفع الدعوى على المستأنف وباقي شركائه بمطالبتهم بالتضامن معاً بأن يدفعوا له ما يراه لا يزال مستحقاً من ثمن هذه الاقطان »

« وحيث انه باعتبار طلبات عبد الرحمن احمد حفيه موجهة على باقى الخصوم بالتضامن وعملاً بالمادة ٦١ من قانون التجارة التى نصها (من عقد من المحاصين عقداً مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره) يصبح المستأنف عليه الاول فى حل من رفع الدعوى على المستأنف وحده أحد مدينى المتضامنين حسب طلبه أو عليه هو وباقى شركائه . ومتى تقرر ذلك يصبح افلاس أحد الشركاء غير مانع للمدعى الأصلي من قصر الخصومة على من عداه والمحكمة تهديها حسب ما يتبين من ظروف الدعوى خصوصاً وان المستأنف لم يبد فى المحكمة الابتدائية طلبات أخرى تدعو الى مسئولية من أفلس امامه فهو وشأنه ان كانت له حقوق عليه »

عليه (المستأنف) ودفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى طبقاً لمشارطة البيع »

« وحيث انه طبقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات يجب ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات في الموضوع »

« وحيث أنه بعد تقديم مستندات المدعى في الدعوى لقاضي التحضير في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وحضور المدعى عليه محمد خليل بعد ذلك أمام التحضير في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعدم تمسكه بما تحتويه مستندات المدعى وطلبه التأجيل لتقديمه مستندات في الدعوى يعد متازلاً عن الدفع بعدم الاختصاص وقابلاً الخوض في الموضوع فلا يجوز له بعد ذلك أن يأتي في جلسة أخرى ويتمسك به ولذلك يصبح هذا الدفع أيضاً على غير صواب ويجب رفضه »

(استئناف محمد افندي خليل وحضر عنه الاستاذ محمد افندي زكي زاده ضد الشيخ عبد الرحمن احمد حفيظه وحضر عنه الاستاذ المغازي افندي البرقوقي وآخرين نمرة ٨٠٦ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة على سالم بك ومحمد فريد الشافعي بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح افلاس المستأنف عليه الثاني غير ضار بالدعوى ولا تزال مرفوعة امام محكمتها العادية بالنسبة لعلاقة المستأنف عليه الأول مع المستأنف المتعاقد معه ويكون الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية على غير اساس صحيح في القانون ويجب رفضه »

« وحيث انه فيما يخص الدفع الثاني الذي يرمى الى عدم اختصاص محكمة طنطا الابتدائية بنظر الدعوى لأنها من خصائص محكمة دسوق الجزئية طبقاً لمشارطة البيع فانه ثابت من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة طنطا الابتدائية ان الدعوى تقدمت لقاضي التحضير في جلسة يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وفيها حضر المدعى عبد الرحمن احمد حفيظه ولم يحضر جميع المدعى عليهم فطلب التأجيل لايداع مستندات ولاعلان خصومه فتأجلت الدعوى ليوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وفي خلال ذلك أودع المدعى حافظة بمستنداته في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وبالرغم من وجود عقد البيع الذي يتمسك المستأنف بقيوده فيها قد حضر وكيله في جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وطلب التأجيل ليقدم مستندات من عنده فأجابه قاضي التحضير الى طلبه وأجل الدعوى ليوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٦ ليقدم مستنداته وفي اليوم المذكور حضر المدعى

قضاء المحاكم الكلية

عن المتشردين والاشخاص المشتبه فيهم نص
بالمادة الثانية منه على أنه يجوز ان يعد من المشتبه
فيهم أولاً من حكم عليهم أكثر من مرة لجرائم
معينة وردت بالنص وثانياً من تولت النيابة أكثر
من مرة عمل تحقيق ضدهم لجريمة من الجرائم
المذكورة ولسبب عدم كفاية الأدلة حفظت
القضية او حكم فيها بالبراءة «

« وحيث أنه في الواقع مع وجود الوجه
الثاني من المادة لا محل للوجه الأول لأنه اذا
كان مجرد حفظ الدعوى أو الحكم بالبراءة
يكفى لأعتبار المتهم مشبوهاً فمن باب أولى
الحكم بالأدانة»

« وحيث أن المادة التاسعة من القانون
المذكور نصت على أنه اذا حدث بعد انذار
البوليس أن حكم مرة اخرى بالأدانة على
الشخص المشتبه فيه او قدم ضده بلاغ جديد
عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها
في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية يطلب
تطبيق المراقبة الخاصة عليه «

« وحيث أن لا محل للقول بأن المادة
التاسعة المذكورة تكلمت عن حالتين مختلفتين
الأولى الحكم بالأدانة مطلقاً على الشخص المشتبه
فيه بدون تخصيص لنوع الجريمة والثانية تقديم
بلاغ ضده لجريمة من الجرائم المنصوص عليها

١٤٦

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(دائرة الجنج والمخالفات المستأقة)

١٣ يناير سنة ١٩٢٧

تشرده . الحكم بالادانة مرة اخرى على الشخص
المشتبه فيه . الحكم في جريمة احراز
المواد المخدرة . عدم انطباق المادة ٩
من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

« اذا حكم مرة اخرى على شخص مشتبه فيه
بعد انذاره فلا يعتبر متشرداً الا اذا كان الحكم
الصادر عليه أخيراً في جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون المشار اليه.
لأن المادة ٩ من هذا القانون نصت على حالتين
(الأولى) حالة الحكم على المتهم مرة اخرى
(والثانية) حالة تقديم بلاغ جديد ضده .
وعبارة « عن ارتكاب جريمة من الجرائم
المنصوص عايها في الفقرتين « انما تنصب على
الحالتين معاً . «

« وما دام قد حكم على المتهم أخيراً في
جريمة احراز المواد المخدرة وهي ليست من
الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢ فلا محل
لأعتباره متشرداً «

المحكمة :

« حيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

١٤٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

دائرة الجنح والمخالفات المستأنفة

٢٨ ابريل سنة ١٩٢٧

تقليد والمصنوعات . حماية حقوق المؤلفين والصناع
حماية الجمهور . المواد ٣٠٢ و ٣٠٥ و ٣٠٦ عقوبات .
والمادة ١٢ مدني

القاعدة القانونية

تعاقب المادتان ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون
العقوبات على تقليد المصنوعات أو على عرض
المصنوعات المقلدة للبيع . وهاتان المادتان وضعتا
لحماية الصناع أو اصحاب المعامل من تقليد
مصنوعاتهم

وتعاقب المادة ٣٠٢ على عرض الأشرطة
أو الماكولات أو الأدوية المغشوشة للبيع مع
العلم بغشها . وهذه المادة وضعت لحماية الجمهور
من بيع الأشياء المقلدة .

وإذا كانت المادة ١٢ من القانون المدني نصت
على أن الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلفين والصناع
في ملكية مؤلفاتهم ومصنوعاتهم يكون على
حسب القانون المخصوص بذلك . وطالما أن هذا
القانون لم يصدر فلا محل لتطبيق المادتين ٣٠٥
و ٣٠٦ لأنهما انما وضعتا لحماية الحقوق المقررة
في القانون المدني وما دامت هذه الحقوق لم تحدد
بعد نهائياً فلا يمكن توقيع العقاب المقرر بهما .

في المادة الثانية لأن غرض المادة هو من حكم
عليه أو بلغ في حقه على السواء لجريمة من الجرائم
المذكورة كما سبق وقرر في المادة الثانية أنه يعتبر
مشبوهاً من حكم عليه أكثر من مرة لجريمة من
هذه الجرائم أو من جرى ضده تحقيق لجريمة
منها ولم يمكن الحكم عليه لعدم كفاية الأدلة
وكان يكفي في الحالتين النص بأن كل متهم في
احدى هذه الجرائم حفظت دعواه أو حكم فيها
ببراءته لعدم كفاية الأدلة أكثر من مرة يعتبر
مشبوهاً فإذا عاد للاتهام وحفظت دعواه أو
حكم ببراءته لعدم كفاية الأدلة مرة ثانية
يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه ويكون من
باب أولى يجب ان يعامل بهذه الكيفية من
سبق الحكم بأداته ثم عاد وحكم بأداته مرة اخرى
بعد الإنذار ولكن الشارع نص أيضاً على
هذه الحالة الأخيرة مع عدم لزومها «

« وحيث أنه يتضح مما سبق أن الحكم
أو البلاغ المنصوص عليهما في المادة التاسعة يجب
أن يكون عن جريمة من المنصوص عليها في
المادة الثانية «

« وحيث أن جريمة احراز المواد المخدرة
ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة
الثانية المذكورة فتكون المادة التاسعة غير منطبقة
لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم
عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات «

(قضية النيابة العمومية ضد توفيق حسن عيسى
رقم ١٤٢٥ جنح مستأنفة سنة ١٢٩٧ . دائرة حضرة
على زكي المرابي بك بمضوية حضرتي محمد شرمي
بك وابراهيم حلمي بك القاضيين)

ولكن هذا لا يمنع من تطبيق المادة ٣٠٢ التي انما وضعت لحماية الجمهور كما تقدم .

المحكمة :

« حيث انه ثابت من التحقيقات أن المتهم الأول والثاني باعا حبوباً داخل أنابيب من الزجاج في صناديق من الخشب لأجراخانات في طنطا ومصر باعتبار انها حبوب الدكتور روس الأصلية وثبت من التحليل أن هذه الحبوب مزيفة واعترف المتهمان المذكوران بتزييفها وباشتراك باقي المتهمين . معهما في التزييف بأن كانوا يصنعون معهما الحبوب ويضعون عليها العلامات والأوراق المطبوعة وقد ضبط عند الثالث أنبوبة زجاجية من جنس الانابيب المباعة وعند السابع صندوقين مملوئين من هذه الحبوب »

« وحيث ان المادة ١٢ من القانون المدني قررت أن الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلفين والصناع في ملكية مؤلفاتهم أو مصنوعاتهم يكون على حسب القانون المخصص لذلك والقانون المذكور لم يصدر للآن

« وحيث أن المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات تعاقبان على تقليد المصنوعات أو على عرض المصنوعات المقلدة للبيع »

« وحيث انه يجب القول أن المادتين المذكورتين انما وضعتا لحماية الحقوق المقررة في القانون المدني وما دامت هذه الحقوق لم تحدد للآن نهائياً فلا يمكن توقيع العقاب المقرز بهما »

« وحيث أن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات تعاقب من يعرض للبيع أشربة أو مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة »

« وحيث أن غش الأدوية لا يستلزم أن تكون في الأصل صحيحة ثم يقع فيها الغش بتغيير حالتها كما ذهبت لذلك محكمة أول درجة وانما تكون أيضاً بتقليدها وعمل أدوية جديدة تشبهها في الظاهر وتعريضها للبيع على انها هي الأدوية المقلدة »

« وحيث أن المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ وضعتا لحماية الصناع أو أصحاب المعامل من تقليد مصنوعاتهم وأما المادة ٣٠٢ فوضعت لحماية الجمهور من بيع الاشياء المقلدة وقد باع المتهمان الاولان الحبوب المقلدة باعتبار انها حبوب روس الأصلية واشتراها المشترون على انها كذلك ولو علم المشترون انها مقلدة لما اشتروها »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف وتطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات بالنسبة للمتهم الأول والثاني مع المواد ٤١ و ٤٠ بالنسبة لباقي المتهمين »

« وحيث أن المتهم الأول والثالث استأقفا الحكم فيما يتعلق بالتعويض وفي الجلسة تمسكا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى المدنية لأن المدعى يمثل شركة أجنبية »

« وحيث أن الحكم الابتدائي الصادر برفض هذا الدفع في محله »

« وحيث أن الدعوى المدنية قيمتها عشرة

جنيهاً فلا يقبل الاستئناف ويكون الحكم نهائياً فيما يختص بالتعويض «

(قضية النيابة العمومية رقم ١٧٥٦٧ استئناف سنة ١٦٢٦ ضد اسطفان بمتوب ومن معه . دائرة حضرة على ذكي المرابي بك وكيل المحكمة وحضرتي مصطفى صبري بك وإبراهيم حلمي بك القاضيين)

١٤٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

دائرة الجناح أو المخالفات المستأنفة

تاريخه ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

أفيون . أحرار الرخص له بزراعتهم . أحرار الوسيط في البيع . عقوبة الوسيط . وظيفة رجال البوليس .

القاعدة القانونية

(١) ما دام لا عقوبة على المرخص له بزراعة الأفيون على أحراره . فلا عقوبة على وسيطه في البيع لأن حيازته هي نفس حيازة الزارع .

(٢) عدم نص المادة ٣١ من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ على عقوبة خاصة للوسيط لا يمنع من أن تطبق عليه قواعد الاشتراك العامة .

(٣) لا جريمة في عرض الأفيون على المشتري وتعليق تسليمه على حصولهم على ترخيص بشرائه .

المحكمة :

حيث أن الوقائع الثابتة ضد المعارضين أنهما استلما الأفيون من محمد محمد الشافعي المالك

الأصلي لأجل بيعه على ذمته وأنهما باعاه لرجال البوليس الذين تظاهروا بأنهم تجار لأستدراجهما لأظهار الأفيون «

« وحيث أن محمد محمد الشافعي مرخص له بزراعة الأفيون . والأفيون المضبوط ناتج من زراعته «

« وحيث أن المعارضين استلما الأفيون لثمنه وليعه لحسابه . فحيازتهما هي نفس حيازته . وما دامت حيازته مباحة فكذلك حيازتهما ويكونان لا عقاب عليهما للأحرار «

« وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المواد المخدرة اشترطت لشراء الأفيون الناتج من زراعة القطن المصري أن يكون بيد الشاري رخصة بذلك . وتريد النيابة القول بأن المعارضين توسطوا في بيع الأفيون لأشخاص غير مرخص لهم «

« وحيث أن الدفاع قرأ أن المادة الثانية حرمت الوساطة في تجارة أو أحرار الأفيون . والمادة ٣١ الخاصة بالعقوبة لم تذكر الوسيط ولم تضع له عقاباً . فالتقانون حرم الفعل ولكن لم يعاقب عليه بالمادة ٣١ وإنما نص بالمادة ٣٣ على أن كل مخالفة أخرى معاقب عليها بعقوبة مخالفة فتكون عقوبة الوساطة هي عقوبة المخالفة «

« وحيث أن كون المادة ٣١ لم تذكر عقوبة خاصة للوسيط لا ينفي اعتباره شريكاً للمشتري بدون رخصة بموجب قواعد الاشتراك العامة «

« وحيث أنه يجب البحث في ظروف
الشراء لتحديد مسئولية الوسيط »

« وحيث أن الوقائع كما هي مستخلصة من
محضر ضبط الحادثة هي أن البوليس أرسل
شخصاً تظاهر بأنه سمسار للمعارض الأول في
محله واتفق معه على أن يحضر له تاجراً يشتري
الأفيون مقابل عموله ودفع له خمسة جنيهات
عربون . ثم بعد ثلاثة أيام أحضر له المخبر محمد
هديه الذي مثل دور المشتري ودفع باقى الثمن
وقدره خمسة وأربعون جنيهاً في دكان
المعارض الثانى وبعدها قام المعارضان واحضرا
الأفيون من الخارج فأعطى المخبر الإشارة
وحضر الضابط وضبط الأفيون »

« وحيث أن المعارضان يقولان انهما
استلما الثمن وامتما عن تسليم الأفيون حتى
يحضر المشتري الرخصة . والمخبر يقول أنه لم
يستلم الأفيون فى الحال لأنه تظاهر بالخوف
من السير فى النهار ويريد الانتظار الى الليل حتى
لا يضبط وأن المعارضان لم يطلبوا منه رخصة
والمحكمة ترجح قول المعارضين لأنه بعد تمام
الصفقة كان من مصلحة الاتهام أن يستلم المخبر
الأفيون الذى اشتراه فعلاً ويخرج به ليثبت
البيع بذلك . اما القاءه فى الدكان وضبطه قبل
استلامه يفتح الباب للبائع لأنكار البيع خصوصاً
وأن الثمن الذى دفع هو الثمن العادى والبيع
حصل فى دكان عمومى »

« وحيث فضلاً عن ذلك فإن وظيفة
البوليس هي منع وقوع الجرائم واكتشافها بعد
وقوعها ولا يجوز له بحال من الأحوال أن يسعى
فى خلق الجرائم ثم ضبطها ولا يتفق مع وظيفته
أن يستدرج الناس الى ارتكاب جرائم قد
لا يفكرون فى ارتكابها لولا هذا الاستدراج ثم
يؤاخذهم على ارتكابها ويطلب عقابهم على الجريمة
التي اوقعهم هو فيها وانما يجوز له أن يتخذ ما شاء
من الحيل المشروعة لاكتشاف جرائم خفية قد
لا تظهر بغير هذه الحيل . فله أن يستدرج المتهم
لاظهار الأفيون الذى فى حيازته ولكن لا يصح
أن يستدرجه لبيعه وإيقاعه فى جريمة الاتجار »

« وحيث لهذه الأسباب تكون الأفعال
المسندة للمعارضين لا عقاب عليها ويتعين
براءتهما عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات »

(قضية النيابة العمومية رقم ٤٨٥٣ استئناف
سنة ١٩٢٦ ضد عبد المال اسماعيل مازن ومن معه .
دائرة حضرة على زكى الراى بك بمضوية حضرتي
مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلمى بك)

(المحاماه) لقد تولى هذا الحكم فى احدى
حيثياته ارشاد رجال البوليس الى الطريقة الصحيحة
للقيام بواجبهم . فرف وظيفتهم احسن تعريف . وبين
لهم ما يجب ان يملوه لمنع وقوع الجرائم واكتشافها عند
وقوعها وما يجب عليهم ان يتعاشوا عن فعله حتى لا تكون
مباغتهم فى تأدية الواجب سبباً لخلق جرائم من المدم .
فلتفت القراء وخاصة رجال البوليس الى هذا الحكم

١٤٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية (أودة المشورة)

٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٧

حبس احتياطي . مدته . سلطة النيابة .
القاضي الجزئي . أودة المشورة — مادة
١١١ جنايات

القاهرة القانونية

إذا استمر حبس المتهم في التحقيق بمعرفة النيابة وعرضت القضية على أودة المشورة طبقاً للمادة ١١١ من قانون تحقيق الجنايات فلا تملك بمر بامتداد حبسه لا أكثر من أربعة عشر . لأن النيابة لا تستطيع حبس المتهم لا أكثر من هذه المدة باذن القاضي الجزئي . والمقصود هو اعطاء المتهم ضماناً جديدة بعد استمرار حبسه ثلاثة أشهر باحلال أودة المشورة محل القاضي الجزئي في الاذن بالحبس . ولم ينص القانون على تخويلها سلطة اكبر فضلاً عن أن الفكرة الأساسية هي عدم ترك حرية المتهم لتصرف النيابة أكثر من هذه الفترة بدون مراقبة القضاء المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية قدمت القضية للمحكمة بهيئة أودة مشورة لأنه مضى ثلاثة شهور على حبس المتهمين وطلبت الاذن باطالة مدة حبسهما المدة التي تراها المحكمة

« وحيث ان النيابة بصفتها سلطة تحقيق

حلت محل قاضي التحقيق كان يصح أن تعطى لها كل سلطة قاضي التحقيق وحبس المتهم بلامدة معينة الى أن يترأى الافراج عنه وذلك لمدة ثلاثة شهور ولكن الشارع قيد سلطتها في هذه المسألة ولم يخول لها الا حبس المتهم مدة أربعة أيام في المبدأ وإذا أرادت بعد ذلك استمرار الحبس فعليها أن تلجئ الى القضاء للحصول على اذن بامتداد الحبس الاحتياطي وجعل هذا الاذن من اختصاص القاضي الجزئي أولاً ولم يسمح له بأن يأذن لها بامتداد الحبس الالمدة أربعة عشر يوماً وإذا أرادت النيابة استمرار الحبس في نهايتها فعليها أن تلجئ اليه من جديد وهكذا »

« وحيث ان غرض الشارع من ذلك أن لا يترك المتهم لمطلق تصرف النيابة أكثر من أربعة عشر يوماً في كل دفعة ويجب اذن القضاء لتجاوز هذه المدة »

« وحيث ان المادة ١١١ من قانون تحقيق الجنايات قررت انه في حالة استمرار حبس المتهم لغاية ثلاثة أشهر يجب رفع طالب امتداد الحبس الى المحكمة الابتدائية بهيئة أودة مشورة وقصد الشارع من ذلك هو اعطاء ضماناً جديدة للمتهم فبعد أن كان يعرض أمر امتداد حبسه على قاضي واحد أوجب أن يعرض على أودة المشورة المشكلة من ثلاثة قضاة وليس في هذه المادة ولا في روحها ما يخول أودة المشورة توسيع سلطة النيابة وتخويلها الحق في حبس المتهم مدة أطول

من المدة المقررة وهي اربعة عشر يوماً واذا كانت هذه المادة قد وردت كضمانة جديدة للمتهم فليس فيها ما يفيد تسريء مركزه مجرماته من عرضه على القضاء كل اربعة عشر يوماً لمراقبة تصرف النيابة في حبسه وغير معقول أن النيابة العمومية بعد استمرار التحقيق ثلاثة أشهر وبعد انتقال القضية من يد القاضي الجزئي الى يد أودة المشورة تزداد سلطتها في حبس المتهم ولذلك يجب القول بأن أودة المشورة لا تملك أن تأذن بحبس المتهم أكثر من المدة المقررة للقاضي الجزئي لأنها إنما حلت محل القاضي الجزئي في اصدار الامر المذكور لضمان مصلحة المتهم كما تقدم «

(قضية النيابة العمومية رقم ١٧١١ جنح الازبكية سنة ١٩٢٧ ضد نكالي على حسن وحلي ابراهيم الشرقاوي . صدر القرار من دائرة حاضرة على زكي المراني بك وكيل المحكمة بحضور -مفرق عبد الحميد ابراهيم بك و ابراهيم جلال بك القاضيين)

١٥٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

دائرة المدني الجزئي المستأنف

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

اختصاص القاضي الجزئي . تعديل نصابه بعد الحكم وقبل الفصل في الاستئناف . الناء الحكم عملاً بالقانون الجديد . مصاريف الدعوى .

القاعدة القانونية :

رفعت الدعوى امام القاضي الجزئي وكانت قيمتها تزيد على نصابه فقضى بعدم اختصاصه

بنظر الدعوى . استأنف المدعى الحكم وفي اثناء نظر استئنافه صدر القانون برفع نصاب القاضي الجزئي بحيث أصبحت الدعوى من نصابه . قضت محكمة الاستئناف بالناء الحكم وفقاً لأحكام القانون الجديد وقضت على المدعى بالمصاريف لرفعه الدعوى امام القاضي الجزئي الذي لم يكن مختصاً بنظرها وقت رفعها .

المحكمة :

« حيث ان المحكمة ترى ان الحكم الابتدائي صدر في محله للأسباب الواردة به ولكن مع ذلك ترى الناء . ويرد القضية للمحكمة الجزئية للفصل فيها بناء على القانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ الذي رفع اختصاص القاضي الجزئي لغاية ٢٥٠ جنيهاً بعد صدور الحكم الابتدائي واثناء نظر الاستئناف

« وحيث انه اذا رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة وقبل الحكم فيها صدر قانون جديد يجعلها مختصة بنظر تلك الدعوى فانها تصبح في الحال مختصة ويجب عليها الحكم فيها اذ لا فائدة من الحكم بعدم الاختصاص لأن القضية يجب أن ترفع لنفس المحكمة بناء على القانون الجديد « وحيث انه يجب مع ذلك تحميل المستأنف بالمصاريف لأنه وقت أن رفع الدعوى لم تكن المحكمة مختصة فكان غير محق في رفعها وكان المدعى عليه محق في دفعه بعدم الاختصاص واذا كانت المحكمة قررت الآن الناء الحكم فذلك بناء على قانون لا دخل للخصوم فيه «

تقدير الظروف التي تدعو الى هذا التعطيل ولا يدخل تقدير هذا تحت تقدير المحكمة .
المحكمة :

« حيث أنه بمقتضى المادة ١٣ من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ يسوغ محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر ناظر داخلية حكومتنا بعد انذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون انذار ويجوز اضافة غرامة من خمسة جنيهاً الى عشرين جنيهاً لكل انذار يصدر »

« وحيث انه بعد ذلك صدر قانون العقوبات الأهل في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ونص في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني على الجرائم التي تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرها من طرق النشر ونص بالمواد ١٧٤ - ١٧٧ منه على مسؤولية اصحاب الجرائد واجاز ضبط الرسائل والمطبوعات والأعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والألواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر والحكم بازالتها أو اعدامها وذلك سواء كانت الجريمة جنحة أو جناية كما نص في حالة الجنايات على وجوب الحكم بلفو الجريدة وجواز الحكم ايضاً بقفل المطبعة مؤقتاً أو مؤبداً وكذلك على جواز الحكم بتعطيل الجريدة لمدة مختلفة في حالة العود في الجنح المضرة بغير الافراد »

(استئناف خليل درويش ضد اسماعيل ابراهيم مبارك نمرة ١١٦٢ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة علي زكي المرابي بك وكيل المحكمة وبحضور حضرتي سامي بقطر بك و ابراهيم حلمي بك) .

١٥١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٧ ابريل سنة ١٩٢٧

صحف . قانون المطبوعات . قانون العقوبات

المبادئ القانونية

(١) ان قانون العقوبات بنصه على مسؤولية اصحاب الصحف والجرائد وغيرها من طرق النشر لم يُلغ قانون المطبوعات . بل المفهوم ان الشارع أوجد طريقين لتعطيل الصحف طريقاً ادارياً وطريقاً جنائياً . خصوصاً وان قانون العقوبات يتكلم على مسؤولية مدير الصحف في جرائم معينة بالذات واما قانون المطبوعات فيجيز تعطيل الجريدة « مخافة على النظام العام او الدين او الآداب » على وجه العموم ولولم يدخل الفعل تحت نصوص قانون العقوبات

(٢) لا محل للقول بأن قانون المطبوعات قد سقط بعدم العمل به قصداً مدة طويلة مع وجود أحوال كانت تدعو الى تنفيذه . لأن القانون لا يلغى الا بقانون مثله . والحكومة مكلفة بتنفيذ القوانين فلا يمكن ان يكون يدها ابطالها بعدم تنفيذه

(٣) بما أن لمجلس الوزراء حق تعطيل الجرائد محافظة على النظام العام فله الحق في

« وحيث أن اعطاء السلطة للمحاكم في توقيع هذه العقوبات لا تتعارض مع السلطة المخولة من قبل بمقتضى قانون المطبوعات لوزير الداخلية أو لمجلس الوزراء بل المفهوم ان الشارع قد أوجد طريقين لتعطيل الجرائد طريقاً إدارياً وطريقاً قضائياً »

« وحيث أن هذا يفهم بوضوح من ان قانون العقوبات انما تكلم عن مسئولية مديري الصحف في جرائم معينة وفرض عليهم عقوبة تعطيل الجريدة في هذه الجرائم دون غيرها بينما قانون المطبوعات اجاز لوزير الداخلية أو لمجلس الوزراء تعطيل الجريدة « محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب » على وجه عام ومعلوم أن هناك اعمال قد تعتبر محلاة بالنظام العمومي أو بالدين أو بالآداب للدرجة خطيرة ومع ذلك لا تدخل تحت نصوص قانون العقوبات وحينئذ يكون قانون المطبوعات اداة مفيدة في يد الوزارة للمحافظة على النظام أو الدين أو الآداب خصوصاً في بعض الظروف الاستثنائية التي يخشى فيها من سهولة اثاره الرأي العام أو استغلال ضعفه لدفعه الى الثورة بقبالات نارية »

« وحيث انه حتى في الاحوال التي يدخل فيها الفعل تحت نصوص قانون العقوبات يكون تعطيل الجريدة بالطرق الادارية فائدة كبرى لما فيه من السرعة ومنع الشر قبل استفحاله بخلاف ما اذا لم يكن امام الحكومة الا الطريق

القضائي فانه قد يمضي وقت طويل أو قصير قبل صدور الحكم وتنفيذه يتمكن فيه صاحب الجريدة من الاستمرار على نشر المقالات المهيجة والمخلّة بالنظام وقد تحدث هذه المقالات أثرها ويتم الغرض المقصود منها قبل صدور الحكم وتنفيذه » وحيث انه يتضح من ذلك انه لا يوجد

أى تعارض بين قانون المطبوعات وقانون العقوبات وحينئذ لا محل للقول بأن الثانى ألغى الأول الغاء ضمناً

« وحيث أن القول بأن قانون المطبوعات قد سقط بتعمد الحكومة عدم تنفيذه مدة طويلة مع وجود أحوال كثيرة كانت تدعو الى تنفيذه هو قول غير مقبول لأن القانون لا يلغى صراحة أو ضمناً الا بقانون مثله ولا يبطل القانون لعدم العمل مهما طالت المدة بل ولا بالعمل على تقيضه لأن الحكومة مكلفة بتنفيذ القوانين فلا يمكن أن يكون يدها ابطالها وهي لم تصدر منها بل ان السلطة التشريعية التي أصدرت القانون هي وحدها التي تملك ابطاله ولا يمكن التسليم نظاماً بأن السلطة التشريعية تصدر القانون ثم تأتى السلطة التنفيذية وتمتنع عن تنفيذه فيؤدى ذلك الى بطلانه لأن ذلك معناه اشتراك السلطة التنفيذية في التشريع وهو ما يتنافى مع مبدأ فصل السلطات »

« وحيث انه متى ثبت أن لمجلس الوزراء حق تعطيل الجرائد محافظة على النظام العام فيكون له الحق في تقدير الظروف التي تدعو

بالطرق المقررة للبيع الاختيارى لا تقصد إلا ان الملاك انفسهم هم الذين يضعون شروط البيع ولكن البيع المذكور يشترك مع البيع التنفيذى فى قبول زيادة العشر المحكمة :

« حيث ان المنازل موضوع النزاع حكم بيعها بالمزاد العلنى لعدم امكان قسمتها »

« وحيث ان هذا البيع هو فى الواقع بيع جبرى رغم ارادة الملاك »

« وحيث ان القانون فى حالة البيع الجبرى يسعى دائماً للحصول على اقصى ما يمكن من الثمن لمصلحة اولى الشأن »

« وحيث ان القانون لم يجز زيادة العشر فى البيع الاختيارى لأنه يعمل برضاء المالك وهو الذى يحدد الثمن وباقى شروط البيع وبرسو المزاد يعتبر البيع حصل برضاء المالك المشتري مباشرة ويكون هناك عقد واجب الاحترام »

« وحيث ان هذا غير متوفر فى البيع الجبرى لعدم امكان القسمة ولا فرق بينه وبين البيع الجبرى لغرض آخر كأن يكون تنفيذاً لحكم قضائى »

« وحيث انه ولو ان المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات نصت على ان البيع لعدم امكان القسمة يكون على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً الا ان هذا النص لا ينصرف الا الى ان الملاك انفسهم هم الذين يضعون شروط البيع خلافاً للبيع الجبرى بناء على طلب الدائن

الى هذا التعطيل ويقدرها نهائياً بما له من السلطة المطلقة التى خولها له القانون بدون أن يدخل تقديره هذا تحت رقابة المحاكم وحينئذ لا يتيسر لهذه المحكمة أن تنظر فيما اذا كان قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة المدعى ائماً صدر حقيقة بقصد المحافظة على النظام العام أو لأغراض اخرى انتقامية »

« وحيث انه بناء على ما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها »

(قضية حضرة عبد القادر افندى حزه ضد وزارة الداخلية . رقم ٣٣٣ سنة ١٩٢٢ كلى . دائرة حضرة على زكى الدرابى بك وكيل المحكمة وبمضوية حضرتى مصطفى صبرى بك وعبد الفتاح البشرى بك القاضيين)

١٥٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٢١ مايو سنة ١٩٢٧

بيع العقار لعدم قبوله القسمة . زيادة العشر . جوازها

القاعدة القانونية

ان بيع العقار لعدم امكان قسمته يتفق مع البيع الاختيارى فى ان كلا منهما لمصلحة الملاك انفسهم بخلاف البيع الجبرى بناء على طلب الدائنين فانه لمصلحة الدائنين . ومع ذلك فانه يتفق مع البيع الجبرى فى انه رغم ارادة الملاك لذلك يجب القول بأن المادة ٦٣١ مرافعات التى تقضى بأن البيع لعدم امكان القسمة يكون

الفرعية التي ترمي الى تحضير دفاع الخصوم في الموضوع وجعله صالحاً للحكم فيه من هيئة المحكمة تخفيفاً للعمل على هذه الهيئة

والدعوى وهي امام قاضي التحضير تعتبر مرفوعة امام نفس المحكمة التي ينوب عنها ويمثلها واذا كان القانون نص بان بعض الدعاوى لا تتر على قاضي التحضير وترفع مباشرة للمحكمة ففرضه من ذلك اختصار الاجراءات وسرعة الفصل في الدعوى ولكن لا يترتب اى بطلان مع ذلك على تقديم قاضي التحضير اولاً - حيث يكون للخصوم ان يطلبوا احالتها على اقرب جلسة للمرافعة وبناء عليه يكون الدفع ببطلان الاستئناف لتقدمته لقاضي التحضير غير مقبول

(استئناف الست قيه هانم بسيوني ضد الست زينب كريمة الرحوم عبد الله بك راشد نمرة ٤٠٤ سنة ١٩٢٧ - دائرة حضرة على زكى الراي بك وبضوية حفرتي مصطفى مبرى بك و ابراهيم حلمى بك القاضيين)

١٥٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
دائرة المدني الجزئي المستأنف

١١ يولييه سنة ١٩٢٧

الدعوى . النصاب . تقديره . قيمتها المالية .
تزوير . قيمة السند

القاعدة القانونية

« لم يجعل القانون أى مقياس لتقدير قيم
الدعاوى سوى المقياس المالى لتحديد نصاب

فان الدائن هو الذى يضع شروط البيع (مادة ٥٣٥ مرافعات) فالبيع لعدم امكان القسمة يتفق مع البيع الاختيارى فى انه لمصلحة الملاك دون سواهم بخلاف البيع التنفيذى فانه لمصلحة الدائن ولكن مع ذلك يتفق مع البيع التنفيذى فى انه جبرى ورغم ارادة الملاك ولذلك يجب ان يشترك معه فى قبول زيادة العشر

(استئناف النبع محمد سليم حسن الجمل ضد عبد الرحمن افندى محمد رقم ١٢٥ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة على زكى الراي بك وكيل المحكمة وبضوية حفرتي مصطفى مبرى بك و ابراهيم حلمى بك القاضيين)

١٥٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٧ يونيه سنة ١٩٢٧

دعاوى الاسترداد . رفع الاستئناف الى قاضي
التحضير . قبوله . المادة ٤٧٨ ممدلة

القاعدة القانونية:

وان كان قانون المرافعات (المادة ٤٧٨ ممدلة) قد نص على رفع دعاوى الاسترداد مباشرة الى المحكمة - الا ان رفع الاستئناف الى قاضي التحضير لا يقتضى الحكم ببطلانه لان هذا القاضي انما ينوب عن هيئة المحكمة فى تحضير القضية

المحكمة :

« حيث ان قاضي التحضير هو قاض انايه القانون عن هيئة المحكمة فى نظر بعض الطلبات

مقياس لتقدير قيم الدعاوى سوى المقياس المالى والا أصبحت اغلب الدعاوى قابلة للاستئناف لتأثيرها ولو بالواسطة على مركز الشخص او سمته الادبية . وقد نص قانون تحقيق الجنايات صراحة بالمادة ١٦٧ على ان الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة لا تستأنف الا اذا كان المبلغ المطالب به يزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى ان يحكم فيه نهائياً مع ان هذه الدعوى تتعلق دائماً بوقائع جنائية تمس شرف المدعى عليه . وهذا صريح فى ان القانون لا ينظر فى قيمة الدعوى من حيث قابليتها للاستئناف الا الى القيمة المالية فقط »

(استئناف محمد مصطفى درويش بتوكيل الاستاذ انطون افندى جرجس ضد مصطفى سيد احمد خضر .
نمرة ٢٢٤ - سنة ١٩٢٧ . دائرة حفرة على زكى الدرابى بك وكيل المحكمة وبحضرة - خرق مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلى بك القاضين) .

١٥٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
دائرة المدنى الجزئى المستأنف

٣ اغسطس سنة ١٩٢٧

التنفيذ المؤقت . وجوبه وجواره . الطلب المعترف
به . والسند غير المتنازع عليه . استئناف الوصف .
سلطة محكمة الاستئناف .

القائمة القانونية :

ان المادة ٣٩١ مرافعات «أوجبت» الحكم
بالتنفيذ المؤقت بلا كفالة اذا كان المحكوم عليه

الاستئناف والتزاع دائماً قائم امام المحاكم المدنية على المصالح المالية دون سواها فلا يلتفت الى المصالح الادبية والا أصبحت أغلب الدعاوى قابلة للاستئناف مهما قلت قيمتها لتأثيرها ولو بالواسطة على مركز الشخص الأدبى . فدعوى التزوير تعتبر قابلة أو غير قابلة للاستئناف بحسب قيمة الورقة المطعون فيها وقد نص قانون تحقيق الجنايات على ان الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة لا تستأنف الا اذا كان المبلغ المطالب به يزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى ان يحكم فيه نهائياً مع ان هذه الدعوى تتعلق دائماً بوقائع تمس شرف المدعى عليه »

المحكمة :

« حيث أن السند المحكوم بتزويره هو
عن ثلاثة قناطير ونصف قطعاً ثمتها ٢٤ جنيها
و ٥٠٠ ملية »

« وحيث أنه لذلك تكون دعوى التزوير
مقدرة بهذا المبلغ الذى هو أقل من نصاب
الاستئناف ويكون الحكم الصادر بتزوير تلك
الورقة نهائياً لا يقبل الاستئناف »

« وحيث أن القول بأن دعوى التزوير
تعتبر مجهولة القيمة لأنها لا تقتصر على القيمة
المالية للورقة المطعون فيها بل تتناول مصالح ادبية
أخرى مجهولة القيمة لأنها تمس الشخص فى شرفه
وتعرضه الى دعوى جنائية هو قول لا تأخذ به
المحكمة لأن النزاع قائم على المصلحة المالية فقط
وهى المحكوم فيها بالذات والقانون لم يجعل أى

المحكمة	
«حيث ان المستأنف استأنف الحكم وطلب في عريضة استئنافه الغاء بجميع أجزائه بالنسبة للوصف والموضوع ورفض دعوى المستأنف عليهما وقد احيات القضية من التحضير لجلسة اليوم المرافعة في الوصف»	معتزاً بالمحكوم به والمادة ٣٩٣ «اجازت» الحكم بالتنفيذ المؤقت بكفالة أو بغير كفالة اذا كان الطلب مبنياً على سند غير رسمي لم ينازع فيه . ويؤخذ من ذلك أن هناك فرقاً بين الاعتراف بنفس الطلب والاعتراف بالسند الذي بني عليه الطلب فقد يعترف الخصم بالسند ولكنه ينازع في نفس التعهد الوارد به من حيث مشروعيته أو من حيث استحقاقه . والاعتراف بنفس الطلب ينهي النزاع حتماً ولذلك أوجبت المادة ٣٩١ مرافعات ان يكون الحكم مشمولاً بالتنفيذ وبدون كفالة . أما الاعتراف بمجرد السند فانه لا ينهي النزاع ولكنه يعتبر خطوة في تأييد حق المتمسك به ولذلك أجازت المادة ٣٩٣ فقط للمحكمة الحكم بالتنفيذ ولم توجبه كما اجازت اشتراط الكفالة أو عدم اشتراطها حسبما يترأى لها من ظروف الدعوى «
«حيث ان المستأنف عليهما بنيا دعواهما على تعهد صادر من المستأنف بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ قرر فيه انه استلم منهما خمسين جنيهاً من أصل مبلغ مائة جنيه بصفة تأمين لتأجير اطيانه لمدة ثلاث سنوات من نوفمبر ١٩٢٦ لغاية سنة ١٩٢٩ وعند تحرير العقد النهائي تدفع الخمسين جنيهاً الباقية واذا تأخر أحد الطرفين عن توقيع العقد النهائي فيلزم بتعويض قدره خمسون جنيهاً وان المستأنف لم يتم بتحرير العقد النهائي ولا بتسليم الأطيان وطلبا الحكم برد الخمسين جنيهاً المدفوعة منهما مع مبلغ خمسين جنيهاً قيمة الشرط الجزائي فحكمت لها المحكمة بالمبلغ والنفاذ بالنسبة لمبلغ التأمين «	اذا اعترف الخصم بالسند ونازع في مضمونه وحكمت المحكمة عليه وأمرت بالنفاذ فليس له أن يطلب من المحكمة الاستئنافية منع التنفيذ لأن المادة ٣٨٨ مرافعات أجازت للمحكوم عليه أن يطلب من المحكمة الاستئنافية منع التنفيذ اذا كان مأموراً به في غير الاحوال الميئة في القانون والمحكمة في حكمها بالنفاذ في هذه الحالة لم تخالف أي قانون ولكنها استعملت حقها في تقدير ظروف الدعوى والسلطة المخولة لها قانوناً في الحكم بالنفاذ من عدمه وايس لمحكمة الاستئناف مراقبتها في ذلك «
«حيث أن المستأنف طلب الغاء الأمر بالنفاذ لأن المبلغ المحكوم به متنازع فيه وغير معترف به»	
«حيث أن المادة ٣٩١ من قانون المرافعات «أوجبت» الحكم بالتنفيذ المؤقت	

الحكم بالنفاذ بلا كفالة بالنسبة لمبلغ التأمين
«وحيث أن المادة ٣٨٨ من قانون المرافعات
أجازت للمحكوم عليه أن يطلب من المحكمة
الاستثنائية منع التنفيذ إذا كان مأموراً به في غير
الأحوال المينة في القانون

« وحيث ان المحكمة في حكمها بالنفاذ في
هذه الحالة لم تخالف أى قانون ولكنها استعملت
حقها في تقدير ظروف الدعوى والسلطة المخولة
لها قانوناً في الحكم بالنفاذ من عدمه وليس لمحكمة
الاستئناف مراقبتها في ذلك »

(استئناف محمد افندي اليسى المهدى بتوكيل الاستاذ
حسن افندي عبد المعطى ضد الشيخ عبد الحميد عطيه
واخر رقم ٨٠١ سنة ١٩٢٢. دائرة حضرة على زكى
المرابي بك وكيل المحكمة وبمضوية حضرتى عبد الحميد
ابراهيم بك وابراهيم جلال بك القاضيين)

١٥٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية
دائرة المدنى الجزئى المستأنف

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧

تاريخ سريان ميعاد الاستئناف للحكم الموصوف
خطأ بأنه غيائى

القاعدة القانونية

يتسدى تاريخ سريان ميعاد الاستئناف
بالنسبة للحكم الموصوف خطأ بأنه غيائى من تاريخ
اعلان الحكم الذى قضى بعدم قبول المعارضة
في هذا الحكم لا من تاريخ اعلان هذا الحكم

بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم
به كما ان المادة ٣٩٣ « أجازت » الحكم بالتنفيذ
الموقت بكفالة أو بغير كفالة اذا كان الطلب مبنياً
على سند غير رسمى لم ينازع فيه »

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن هناك
فرقاً بين الاعتراف بنفس الطلب والاعتراف
بالسند الذى بنى عليه الطلب فقد يعترف الخصم
بالسند ولكنه ينازع في نفس التعهد الوارد به
من حيث مشروعيته أو من حيث استحقاقه »

« وحيث أن الاعتراف بنفس الطلب ينهى
النزاع حتماً ولذلك أوجبت المادة ٣٩١ أن يكون
الحكم مشمولاً بالنفاذ وبدون كفالة أما الاعتراف
بتجرد السند فإنه لا ينهى النزاع لأنه لا يتضمن
الاعتراف بنفس التعهد المشتمل عليه السند
والكنه على كل حال يعتبر خطوة في تأييد حق
التمسك بهذا السند ولذلك فإن المادة ٣٩٣
أجازت فقط للمحكمة الحكم بالنفاذ ولم توجبه كما
أجازت لها اشتراط الكفالة وعدم اشتراطها حسبما
يتراءى لها من ظروف الدعوى »

« وحيث ان المستأنف لم ينكر صدور
التعهد منه ولكنه قال انه لم يمتنع عن تحرير
العقد النهائى وانما كان عدم تحريره لسبب خارج
عن ارادته بل وناشئ عن تصرف المستأنف
عليهما والمحكمة بما لها من السلطة المطلقة قدرت
ظروف الدعوى ولم تأخذ بدفاع المستأنف وحكت
عليه برد مبلغ الخمسين جنيهاً التى أخذها بصفة
تأمين ومبلغ خمسين جنيهاً تعويضاً وشملت

المحكمة :

« حيث أن محل البحث في هذه الدعوى هو معرفة تاريخ ابتداء سريان ميعاد الاستئناف هل هو تاريخ اعلان الحكم الموصوف خطأ من القاضي بأنه غيابي بالرغم من أن الخصام حضروا في الدعوى أو هو تاريخ اعلان الحكم الذي قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً في هذا الحكم بالرغم من وصفه بأنه غيابي »

« وحيث أن هناك أحكاماً متافضة في هذا الموضوع فالمستأنف يستند على حكم صادر من محكمة طنطا بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ منشور بالعدد الثالث من السنة الأولى من مجلة المحاماة رقم ٢٧ صفحة ١٥٤ وكذلك المستأنف عليه يستند في تأييد نظريته على حكم صادر من محكمة استئناف مصر العليا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ في القضية نمرة ٨٤٦ سنة ٣٩ قضائية وقد قدم صورة رسمية منه بالأوراق »

« وحيث أن هذه المحكمة تخالف النظرية التي ذهب إليها هذا الحكم الأخير وترى أن خطأ التقاضي يجب أن يصلح بواسطة القضاء لا أن يترك أمر اصلاحه الى الخصوم فيذهب فيه كل منهم الى ما يوافق أهواءه فتقع بذلك الفوضى في الأحكام ويختلف بين الناس على مقدار ما لها من قوة فيضعف أثرها وتضيع فائدتها وتضيع معها هبة القضاء »

« وحيث أن هذه المحكمة ترى ما رآته محكمة طنطا في حكمها من أنه فضلاً عما تقدم فانه قد

تعرض أحوال يجوز فيها وقوع الخلاف على اعتبار الحكم حضورياً أو غيائياً فكيف يمكن أن يسوغ لغير القاضي أن يبين ما اذا كان الذي ثبت في الحكم كان عن خطأ منه أو انه هو الرأي الصحيح في نظره حسب فهمه للقانون »

« وحيث أنه لذلك يكون الاشكال مبنياً على أساس من القانون ويكون الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده »

(استئناف الخواجه فليب خوري بتوكيل الاستاذ حسن افندي عبد المعطي ضد اسماعيل باشاعاصم بتوكيل فريد افندي زنانيري سنة ١٩٢٧ نمرة ٨٥٨ دائرة حضرة محمد شكري بك رئيس المحكمة بعضوية حضرتي محمد نصار بك و ابراهيم جلال بك القاضيين)

١٥٧

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧

بيع وفائي - تفسير العقد - اثبات - بين المتعاقدين
بينة - زيادة نصاب الدعوى على ألف قرش -
عدم جواز

القاعدة القانونية :

لا يجوز للمدين بحجة تفسير الفاظ العقد أن يثبت بالبينة أن عقد البيع الوفاي إنما هو رهن اذا كانت قيمة الدعوى تزيد عن ألف قرش وكانت عبارة العقد صريحة لا غموض فيها .
المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف قضى باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات أن العقد المؤرخ

للتفسير. والقول بأنه عقد رهن ليس معناه تفسير للعقد وإنما هو ادعائه بأنه عقد رهن حرر في صورة عقد بيع وهذا لا يجوز اثباته بالبينة ولا بقرائن الاحوال ولا بد من وجود كتابة تثبت عكس ذلك «

(استئناف الت ليه صاب بمفاتها وحضر عنها الاستاذ نجيب افدى سليمان ضد سعد اسماعيل النجار ومن معه الحاضر عنهم الاستاذ منيل افدى رزق نمره ٥٠٠ سنة ١٩٢٧ . دائرة حفرة حسن بك فريد وكيل المحكمة وبضوية حضرة فؤاد عبد الملك افدى وراغب دوبدار افدى القاضيين)

١٥٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حراسة . نزعة . شيوع . طريقة للأدارة . لاحراسة قضائية . شروط دعوى الحراسة . عدم وجوب توفرهما

القاعدة القانونية

إذا لم يتفق الشركاء على الشيوع على ادارة الاعيان المشتركة بينهم ولم ينيبوا عنهم واحداً لادارتها نيابة اختيارية جاز للمحكمة أن تنيب عنهم من يقوم بادارتها نيابة جبرية . وليست الدعوى التي ترفع في هذه الحالة دعوى حراسة على عين متازع عليها فليس من الضروري توفر أركان دعوى الحراسة فيها .

٢٣ يونيو سنة ١٩١٤ ومسجل في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ هو عقد رهن لا عقد بيع بات بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة «

« وحيث انه من المبادئ المقررة قانوناً أن الأثبات بالبينة غير جائز قانوناً فيما زادت قيمته عن ألف قرش طبقاً للمادة ٢١٥ من القانون المدني الا في أحوال معينة في المادة المذكورة والمادتين ٢١٧ و٢١٨ من القانون وهي اذا كان الدين تجارياً أو أن هناك مانعاً من الحصول على كتابة أو اذا كان هناك مبدأ ثبت بالكتابة او وجد دليل قاطع على ضياع السند بسبب قهرى « وحيث أن الحالة هنا لا تنطبق على احدى الحالات المذكورة فتكون الاحالة على التحقيق غير جائزة «

« وحيث انه فيما يتعلق بما أخذت به محكمة اول درجة من أن الغرض من احالة الدعوى الى التحقيق هو الاستعانة على تفسير قصد المتعاقدين من العقد المذكور هو في غير محله أيضاً لأن المادة ١٣٨ من القانون المدني نصت على وجوب تفسير العقد بما قصده المتعاقدون منها لا بالفاظها إنما هذا يكون محله عند وجود اللبس والغموض في عبارات العقد مما يستوجب التفسير والرجوع الى المعاني المقصودة منها وليس محله في حالة صراحة العقد «

« وحيث أن العقد هنا صريح في عبارته بأنه عقد بيع بات بعبارات صريحة من البيع والشراء . وقبض الثمن والتملك فلا محل اذن

المحكمة:

« حيث أن التركة على الشيوع وما دام لكل شريك نصيب شائع ولم تحصل قسمة فلا يملك الاختصاص بجزء مفروز كما انه ما دام له الجزء فلا يملك الانتفاع بالكل وهو ليس يده توكيل من باقى الورثة »

« وحيث انه بناء على ذلك لا يمكن للورثة الانتفاع بالتركة قبل قسمتها الا بواسطة شخص ينوب عنهم جميعاً نيابة اختيارية بتوكيل منهم والا فتياية جبرية بحكم قضائى بشكل حراسة »

« وحيث أن الحراسة هنا ليست طريقاً تحفظياً لحق متنازع فيه الغرض منه المحافظة على العين المتنازع عليها الى أن يقضى بها لأحد الخصمين بحكم نهائى وانما هى طريق لاتقاع الشركاء بالملك المشترك تليه طبيعة الشرك كما تقدم وذلك الى أن تقسم التركة ويفرز نصيب كل شريك وعلى من يهمنه من الخصوم الاسراع برفع دعوى القسمة »

« وحيث انه لهذه الأسباب وللأسباب الاخرى الواردة بالحكم المستأنف يكون الحكم المذكور فى محله ويتعين تأييده »

(استئناف الت نبيه محمد رجب بصفتها ضد الاستاذ حسن افندى محمد خليل الحامى بمقامه . نمرة ٤١٤ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة على زكى العرابى بك وكيل المحكمة وبعضوية حضرتى مصطفى صبرى بك وعبد الفتاح سليم البشرى بك القاضيين)

١٥٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٦ مارس سنة ١٩٢٧

رخصة . عمل ادارى . تعويض . غرامة يومية
جواز الحكم بها .

القاعدة القانونية:

إذا رفع شخص دعوى على الحكومة يطلب تسليمه رخصة والا تدفع له تعويضاً قدره كذا عن كل يوم من أيام التأخير فلا يجوز الحكم له بتسليم الرخصة لأنه عمل ادارى ولكن يجوز الحكم له بالتعويض المذكور. ولا يقال بأن الحكم بمبلغ معين عن كل يوم هو حكم جزائى يراد به اكراد الحكومة على اعطاء الرخصة . فان المحكمة تملك منح التعويض الناشئ عن الامتناع عن اعطاء الرخصة . وللمدعى ان يقدر التعويض بالطريقة السابقة باعتبار ان هذا المبلغ هو ما يخسره يومياً بسبب عدم اعطائه الرخصة أو يطلب مبلغاً اجمالياً عن مجموع الخسارة وطريقة تقدير التعويض لا يغير طبيعته

المحكمة:

« حيث ان مندوب الوزارة دفع بعدم اختصاص المحاكم فيما يتعلق بطلب تسليم الرخصة والحكم بجنيه مصرى عن كل يوم من ايام التأخير بناء على المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولم يعارض فى الاختصاص بالنسبة لمبلغ الألفى جنيه قيمة التعويض المتجمد عن المدة السابقة على رفع الدعوى »

«وحيث ان المحاكم الأهلية لا تملك بمقتضى المادة السالفة الذكر ان تحكم بتسليم الرخصة لأن هذا عمل ادري»

«وحيث ان المحاكم المذكورة لها الحق مع ذلك في ان تحكم بالتعويض الناشئ عن عدم اعطاء الرخصة والمدعى الحرية التامة في تكييف هذا التعويض وتقديره بالمقياس الذي يراه ولا فرق بين ان يقدره جملة واحدة او يطلبه عن كل يوم من ايام التأخير»

«وحيث ان لا محل للقول بانه في الحالة الأخيرة يأخذ شكل حكم جزائي لحمل الحكومة على اعطائه الرخصة *astreinte* ويخرج عن اختصاص المحاكم الأهلية لانه لا عبرة بالاشكال ويجب النظر الى حقيقة الحالة ولا شك ان المحاكم الأهلية مختصة بمنح التعويض الناشئ عن عدم اعطاء الرخصة اذا ثبت لها ان الحكومة امتنعت عن اعطائها بغير حق وخلافا لما تقضى به القوانين»

«وحيث ان المدعى يقرر انه لو سمح له بمزاولة صناعته لربح منها كل يوم جنيتها وبعدم اعطائه الرخصة يخسر كل يوم جنيتها ولذلك يطلب الحكم له باعطائه ما كان يكسبه لو اعطيت له الرخصة على هذا الأساس. فهو لا يطلب في الحقيقة حكماً جزائياً نظير عدم اعطاء الرخصة ولكن يطلب تعويضاً حقيقياً عن عدم اعطائها مقبدا بهذه الكيفية. وطريقة تقدير التعويض لا تغير طبيعته وكان في وسع المدعى ان يطلب

مبلغاً اجمالياً عن هذا التعويض كأن يقدر مثلاً المدة التي يحتمل ان يشتغلها ويحاول فيها صناعته ويقدر مجموع ما يكسب فيها بواقع جنيته في اليوم ويطلبه جملة واحدة»

وفي هذه الحالة ما كان يمكن الدفع بعدم الاختصاص لأن هذا الدفع يكون معناه عدم جواز الحكم مطلقاً بالتعويض ولا فرق بين الطلب بهذه الكيفية والطلب بالكيفية التي اختارها المدعى إلا في الشكل فقط»

«وحيث انه بناء على ذلك تكون المحكمة مختصة بنظر هذا الطلب»

«وحيث انه في الموضوع فان مندوب الوزارة قال انه من شروط اعطاء الرخصة ان الطالب يكون قد مارس صناعته في القطر المصري مدة عشرة سنوات متوالية وانه اتضح لمصلحة الصحة ان المدعى كان بمدرسة الفرير سنة ١٩١٤ - ١٩١٥»

«وحيث انه اتضح من الشهادة التي حصلت عليها المصلحة من مدرسة الفرير في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٦ ان الطالب كان يتردد عليها وحصل فيها دراسة الثانوية في السنة الدراسية ١٩١٤ - ١٩١٥ في القسم التخصصي المعد للشبان الذين يريدون اتقان اللغة الفرنسية كما ظهر من الخطاب الوارد للمصلحة من المدرسة في ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ ان عمر الطالب كان وقتئذ اربعة عشر سنة وتقول الوزارة انه غير معقول ان الطالب يمارس صناعته في هذا السن

هناك نزاع يعلق امد الحراسة على الفصل فيه فلا محل للحكم بها

(٢) لاتصح اجابة طلب احد ناظرى

الوقف تعيينه حارساً عليه بحجة عدم امكان الاتحاق مع الناظر الآخر على ادارته لأن هذا يكون بمثابة الحكم بافراد احد الناظرين بادارة الوقف وهذا من اختصاص المحكمة الشرعية المحكمة :

« حيث ان الطالب كان هو الناظر على الوقف ثم ضمت اليه المحكمة الشرعية المدعى عليه الرابع في النظر واشركته معه في الادارة

« وحيث ان المدعى يقول ان المدعى عليه المذكور غير متفق معه في طريقة العمل وان الادارة اصبحت بناء على ذلك مختلة ولهذا السبب يطلب تعيينه حارساً على الوقف ليديره بنفسه « وحيث انه يلاحظ مبدئياً عدم وجود دعوى موضوعية تستد اليها دعوى الحراسة وان طلب الحراسة بهذه الصفة لا تكون له نهاية محددة »

« وحيث ان طلب الحراسة في هذه الدعوى معناه ان المدعى يريد الاقتراد بالعمل في شؤون الوقف كما كان اولاً بعد ان ضمت اليه المحكمة الشرعية ناظراً آخر واشركته معه في العمل وتكون اجابته الى طلبه بمثابة تعطيل حكم الضم الصادر من المحكمة الشرعية او بمثابة عزل الناظر المضموم وهو مالا تملكه المحاكم الاهلية والمدعى ان يلتجئ الى المحكمة الشرعية ويطلب منها اذا شاء

« وحيث ان الطالب تحصل على شهادات من اربعة اطباء فقررروا عمره في نوفمبر سنة ١٩٢٥ بين اثنين وثلاثين وثلاثة وثلاثين سنة »

« وحيث ان الطالب قدم شهادة من الدكتور بجريان في نوفمبر سنة ١٩٢٠ بانه اشتغل عنده بصفة صانع من اول سنة ١٩١٠ لغاية سنة ١٩١٥ وبذلك يكون عمره وقت بدء صناعته على حسب سنة المدون بدفاتر المدرسة تسع سنوات وعلى حسب تقدير الاطباء ١٧ سنة والفرق بينهما كبير وموجب للشك

« وحيث انه على كل حال فان الطالب لم يقدم شهادة تفيد انه استمر في صناعته بعد سنة ١٩١٥ وانه اكمل عشر سنوات في التمرين وبذلك يكون شرط من شروط اعطاء الرخصة فاقداً ويكون دعواه على غير اساس »

(قضية مجر اقندى كلزنجيان ضد وزارة الداخلية رقم ٨٠٤ سنة ١٩٢٦ كلى . دائرة حضرة على زكي العرابى بك وكيل المحكمة بفضوية حضرتى عبد الفتاح البشرى بك و ابراهيم حلمى بك القاضيين)

١٦٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٥ يوايه سنة ١٩٢٧

حراسة . اجراء وقتى . نزاع موضوعى . اقامة احد ناظرى لوقف حارسا .

المبادئ القانونية

(١) الحراسة بطبيعتها وقية فاذا لم يكن

عزل الناظر المضموم أو الاذن له اى المدعى
بالانفراد بالعمل «

(قضية حسن انندى زكي البكباشى ضد اسماعيل محمد
ابو جندى ومن مئة مئة ١٠٩٠ سنة ١٩٢٧ كلى . دائرة
حضرة على زكي الراى بك وكيل المحكمة بمضوية
حضرتى مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلمى بك القاضين)

١٦١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٥ يولييه سنة ١٩٢٧

حراسة . وقف . دين على الناظر . شرط قبول
الناظر . حراسة الدائن على الوقف .

القاعدة القانونية

(١) لا تجوز الحراسة على وقف لدين على
ناظره المستحق فيه .

(٢) لا يملك الناظر شرط الحراسة على
الوقف لدائنه وفاء للدين .

المحكمة :

« حيث أنه ثابت ان محمد بك حلمى
المدعى عليه الثالث بما له من الشروط العشرة
على الوقف قد تنازل عن استحقاقه وتنظره على
ماية فدان لعبد الهادى افندى بحجة شرعية
تاريخها ٢ يولييه سنة ١٩٢٣ وخوله الشروط
العشرة فى هذا القدر وأن عبد الهادى افندى
مراد المذكور تنازل عن القدر الى الست فاطمه
عيد بحجة شرعية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٥
وهذه دخلت خصماً ثالثاً وطلبت اخراج هذا
القدر من الحراسة «

« وحيث أن كلا من عبد الهادى افندى
مراد والست فاطمه هانم عيد لم يكن مديناً
للمدعى فيتعين اجابة طلب الست فاطمة واخراج
الماية فدان المينة بالحجتين الشرعيتين السالفتي
الذكر من الحراسة «

« وحيث أن باقى الأطيان وقدرها ٧١٢
فداناً و٩ قراريط و٤ اسهم لم تكن موقوفة على
المدعى عليهما الأول والثالث وحدهما بل ان
منها ٢٦٠ فداناً وقيراطين و١٦ سهماً مخصصة
للخيرات وبعضها المستحقين آخرين »

« وحيث أن المدعى يرتكن فى طلب
الحراسة على انه يداين المدعى عليهم بمبلغ ٦٣٣٧
جنيهاً و ٦٠٨ ملجم بحكم صادر من محكمة مصر فى
٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ اصبح نهائياً بالنسبة للست
رنج كل ومحمد بك حلمى واستأنفه ابراهيم بك
حلمى «

« وحيث أنه فيما يتعلق بابراهيم بك حلمى
فانه ليس مستحقاً فى الوقف حالا وانما هو مستأجر
للأطيان الموقوفة فلا دخل له فى الحقيقة فى
دعوى الحراسة لأنه لا يمكن ان يتأثر بها حيث
يكون موقفه امام الحارس هو نفس موقفه
امام الناظر «

« وحيث أنه فيما يتعلق بالست رنج كل
ومحمد بك حلمى الناظرين المستحقين فان المدعى
بصفته دائن ليس له أن يطلب وضع حقوق مدينه
تحت الحراسة للأستيلاء على دينه وانما وقد
تحصل على حكم بالدين له ان يسعى فى تنفيذه

١٦٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٥ اغسطس سنة ١٩٢٧

حراسة . اجراء وقفي . قوة الشيء المحكوم فيه .
لائحة بيت المال . صفة وضع يد الحكومة
على التركات .

المبادئ القانونية

(١) احكام الحراسة لا تحوز قوة الشيء
المحكوم فيه لأنها من الاجراءات الوقفية التي
تتغير بتغير الظروف . فلا يجوز الدفع بعدم قبول
دعوى الحراسة لهذا السبب وانما يصح طلب
رفضها ان لم يكن هناك مبرر للحكم بها .

(٢) وضع يد الحكومة على التركة طبقاً
لأحكام لائحة بيت المال لا يمنع من إقامة حارس
عليها اذا ادعى شخص استحقاقه للتركة ونازع
الحكومة في وضع يدها عليها

(٣) لا تضع الحكومة يدها على التركة عند
عدم الوارث بصفتها وارثة ولكن باعتبارها امينة
للكركة التي تصبح مالاً ضائعاً فتصرفه الحكومة
في وجوهه الشرعية . هكذا حكم الشريعة ولم
تغير لائحة بيت المال حكمها في هذا الموضوع .

المحكمة :

« حيث أن المدعى عليهما الأولين دفعا
بعدم قبول هذه الدعوى لسبق الفصل فيها من
محكمة الموسيقى بالرفض بين نفس الخصوم وفي
نفس الموضوع »

بالطرق القانونية واذا كان وجود النظارة في يد
المدينين يعتبر عائقاً في سبيل حصول الدائن على
دينه ففي وسعه أن يطلب عزلها من المحكمة
الشرعية أو ضم ثقة اليهما وافراده بالعمل كما له
التفويض تحت يد المستأجر على حقوقهما »

« وحيث أن المدعى يقول انه اذا كان
القانون لم يخوله صراحة حق الحراسة قد استمر
هذا الحق بطريق التعاقد لأن الدين المحكوم
به كان في الأصل على المدعى عليهم لمصلحة
يوسف فارس بضمانة المدعى وكان مشروطاً في
العقد انه في حالة تأخير المدين في السداد يكون
للدائن الحق في طلب تعيينه حارساً على الأتيان
الموقوفة لسداد دينه . وقد دفع المدعى بصفته
ضامناً الدين للدائن فحل محله في جميع حقوقه
ومنها طلب الحراسة »

« وحيث أن هذا القول غير مقبول
لأن ناظر الوقف يستمد صفته من القاضي
الشرعي وهو لا يملك التعاقد على وظيفته أو
التنازل عنها لغيره أو جعلها تأمناً لدينه فاشتراط
الحراسة عند تأخيره في سداد الدين معناه تخليه
عن وظيفته وتخويلها للحارس المتفق عليه وفي
هذه الحالة يصبح الحارس ناظراً بغير أن يعين
من القاضي »

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون دعوى
الحراسة على غير أساس ويتعين رفضها »

(قضية يوسف بك ثابت بتوكيل الاستاذ ادوار
قصيرى بك ضد الت رنك كل هام بتوكيل الاستاذ عبد
العزيز افندي محمد ومن معها ثمرة ٩٨٨ سنة ١٩٢٧ كلى .
دائرة حضرة على زكى المراني بك وكيل المحكمة بفضيلة
حضرتى مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلى بك القاضيين)

« وحيث أن احكام الشريعة تقضى بأنه اذا توفى شخص بلا عقب فتؤول التركة الى بيت المال لا بطريق الارث بل باعتبار أن التركة صارت مالاً ضائعاً لعدم وجود مستحق لها فصارت لجميع المسلمين فتوضع في بيت المال تحت يد أمين لصرفها في وجوها الشرعية (انظر تعليق الاستاذ الشيخ زيد بك على المادة ٥٨٤ من الاحوال الشخصية)

« وحيث أن وضع التركة في بيت المال هو أولاً معلق على عدم وجود احد من المستحقين لها بطريق الارث وثانياً فان الغرض من وضعها هو صرفها على جميع المسلمين بالطرق المشروعة فيد بيت المال ليست يد أمين لحفظ التركة بل لأتقاقها على المسلمين الذين اصبحوا مستحقين فعلاً للتركة »

« وحيث أنه في هذه الدعوى يوجد أشخاص يدعون الوراثة للمتوفى وقد رفع المدعيان فعلاً دعوى بشبوتها امام المحكمة الشرعية ضد وزارة المالية وقدموا شهادة بذلك وفي هذه الحالة يجب أن لا يكون لوزارة المالية حق التصرف في التركة الى أن يفصل في دعوى النسب فضلاً عن أن حقها في أيلولة التركة لها يكون في الحقيقة معقلاً على نتيجة هذه الدعوى ولا يوجد أي نص في الشريعة يقضى بأنه في حالة التنازع على الميراث يجب وضع التركة في بيت المال الى أن يفصل في النزاع ولكن يمكن ان يطلب وضعها تحت يد حارس في هذه الحالة

« وحيث أن احكام الحراسة لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لانها من الإجراءات الوقية التي تتغير بتغير الظروف فليس للمدعي عليهما ان يدفعاً بعدم قبول الدعوى ولكن لها فقط ان يطلبها في الموضوع رفضها لعدم وجود ظروف تبرر الحراسة وهذا هو ما طلبته وزارة المالية ولذلك يتعين رفض هذا الدفع ونظر الموضوع »

« وحيث أن المالية اشارت بمذكرتها الى انها وضعت يدها على التركة لأنه لم يثبت وجود وارث للمتوفى وأن لائحة بيت المال تلزمها بوضع يدها في هذه الحالة ولا يمكنها ان تتخلى عن التركة الا لمن ثبت وراثته شرعاً ويدها يد أمانة ومأموريتها في هذه الحالة لا تختلف عن مأمورية الحارس فلا معنى لتعيينها بصفة حارس قضائي »

« وحيث أن المالية ربما تريد بذلك القول بأنها واصمة يدها بحكم القانون وبصفة قانونية فلا يمكن نزع يدها الا بحكم نهائي في الموضوع »

« وحيث ان لائحة بيت المال انما تبني للحكومة وضع يدها على تركة كل من يتوفى بدون وارث باعتبار انها في هذه الحالة تكون هي المستحقة طبقاً لأحكام الشريعة فاللائحة في الواقع لم تأت بتشريع جديد وانما جاءت منفذة لاحكام الشريعة في هذا الموضوع »

١٦٣

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧

تزوير - الطعن بالتزوير بقصد اكتساب الوقت .
سلطة المحكمة - جواز رفض دعوى التزوير دون
تحقيق أدلة التزوير

القاعدة القانونية

إذا تبين للمحكمة من وقائع الدعوى أن
الطعن بالتزوير ليس جدياً وإنما يقصد به النكاية
أو كسب الوقت جاز لها أن تقضى برفض دعوى
التزوير دون استيفاء اجراءاتها لأنه لا معنى
لأن تمضى المحكمة بقبول أدلة تزوير وتحقيقها
وهي واثقة من أن ذلك لا يؤثر في اعتقادها
بصحة الورقة المطعون فيها .
المحكمة :

« حيث أن المدعى عليه طلب رفض دعوى
التزوير مرتكناً على ما أبداه بجلسة المرافعة
وبمذكرته من أن المدعى سبق أن اعترف بصحة
السند المطعون فيه »

« وحيث انه يقتضى البحث فيما اذا كان
المحكمة أن تحكم برفض دعوى التزوير مباشرة
دون الحكم بقبول أدلة التزوير وتحقيقها بمعنى
أن بحثها يكون قاصراً فقط على كون الأدلة
متعلقة بالدعوى وجائزة القبول دون التعرض
لموضوع دعوى التزوير مبدئياً وكون الأدلة
حقيقية أو غير حقيقية »

لحفظها الى أن يتبين المستحق لها ولا مانع من
ان تكون المالية هي الحارسه للمال من المصلحة
لأن التركة تؤول اليها في حالة رفض دعوى
النسب امام المحكمة الشرعية »

« وحيث ان جميع الخصوم متفقون في
الواقع على تعيين وزارة المالية حارساً على التركة
فقد طلب المدعيان ذلك صراحة في عريضتهما
وأصرا عليه بمذكرتهما كما أن وكيل المدعى عليهما
الأولين وافق عليه بالجلسة ولو ان المدعى عليه
الأول شخصياً قرر أنه واضع يده على اربعة
منازل الا انه لم يعارض في بقاء باقى أعيان التركة
تحت يد المالية . وقال وكيلها في مذكرته بعد ذلك
أن الحكومة واضعة يدها بالفعل على كل التركة
فان المجوهرات والمصوغات والأشياء الثمينة
المحجوز عليها مودعة بخزينة محافظة مصر تحت
حراسة كبير صيارفها وباقى المنقولات تافهة القيمة
وقد تعين عليها حارس حكومى مع المدعى عليه
الثانى وليس فى القانون ما يمنع من تعيين حارس
والمالية قالت أنها واضعة يدها تنفيذاً للإمحة بيت
المال فلا محل لتعيينها حارسه واحتياطياً طلبت
ان تكون مصلحة الأملاك هي الحارسه »

« وحيث أن المحكمة ترى في هذه الحالة
تعيين مصلحة الأملاك حارساً على جميع التركة
من عقار ومنقول واقالة المدعى عليه الثانى من
الحراسة على الأشياء المحجوزة لتوحد بذلك
الحراسة وتحدد المسئولية »

(قضية جمال محمد محمود الغربى ومن معه ضد محمد
ابراهيم محمد محمود الغربى ومن معه نمرة ١٠٩٨ - سنة ١٩٢٧
كلى . دائرة حضرة على زكى العرابى بك وبعضوية حضرتى
عبد الحميد ابراهيم بك و ابراهيم جلال بك القاضيين)

العدد الثامن مجموعة السنة الخامسة والعشرين اذ جاء في أسباب هذا الحكم ما نصه : « وحيث انه من المبادئ العامة التي ليست محل نزاع والتي جرت عليها كافة المحاكم ... الخ ... أن للمحكمة بوجه مطلق متى كانت الدعوى صالحة للحكم أن ترفض الطلب الاحتياطي الخاص باثبات التزوير وتقضى حالاً بتزوير أو صحة الورقة »

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على أوراق ومستندات الدعوى أن مدعى التزوير كان قد رفع دعوى امام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة المنصورة المختلطة ضد المدعى عليه طلب فيها صراحة الحكم بشطب تسجيل عريضة الدعوى الأضلية لدعوى التزوير هذه وقد اعترف في عريضة الدعوى المستعجلة بصحة السند المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ وهو السند المطعون فيه بالتزوير وكان ينازع فقط في أن هذا السند لا ينشئ حقاً عينياً فلا يسوغ التسجيل »

« وحيث أنه بعد ذلك طعن بالتزوير في السند المشار اليه ورفع دعوى التزوير هذه ولم يكن قصده من رفعها سوى التطويل واكتساب الوقت وعلى ذلك تكون دعواه في غير محلها ويتعين رفضها »

« وحيث أن المدعى عليه رفع دعوى فرعية ضد المدعى طالباً الحكم له بمبلغ ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض نظير ما قام به المدعى من التشهير به من رفع دعوى التزوير والمساس بشرفه فضلاً عما قصد من النكاية به والكيد له »

« وحيث انه مما لا نزاع فيه أن القانون قد أجاز صراحة للمحكمة أن تحكم بالتزوير مباشرة متى اقتنعت بأن الورقة المطعون فيها مزورة دون السير في اجراءات التحقيق التي نص عليها ولكنه لم ينص على الحالة العكسية وهي الحكم بصحة الورقة ورفض دعوى التزوير متى اقتنعت المحكمة بصحة الورقة وأن الخصم لم يرد من الطعن بالتزوير الا التطويل واكتساب الوقت غير أن العقول يسلم بجواز ذلك اذ لا معنى لأن تقضى المحكمة بقبول أدلة تزوير وتحقيها وهي واثقة من أن ذلك لا يؤثر في اعتقادها بصحة الورقة المطعون فيها »

« وحيث أن هذا الرأي قد سار عليه كل من القضاين الفرنسي والمختلط فأجازا قصير اجراءات دعوى التزوير بالحكم بصحة الورقة متى اقتنعت المحكمة بأن مدعى التزوير لم يقصد من دعواه الا اكتساب الوقت (راجع استئناف مختلط ١٠ مايو سنة ١٩١١ و ١٦ مايو سنة ١٩١٨ مجموعة التشريع والأحكام اذ جاء فيهما ما نصه :

Le tribunaux peuvent écarter de plano une inscription en faux faite dans des conditions qui demontrent qu'elles ne constituent qu'un moyen de la dernière heure destinée à prolonger la procédure »

وقد أشار الى هذا الرأي الاستاذ عبد الفتاح بك السيد في مؤلفه الوجيز (ص ٥١٨) كما أخذت بذلك أيضاً محكمة الاستئناف الاهلية بمحكمة المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ رقم ٧٧

لحق عيني ولا يمكن اكراه المتعهد على القيام بالتزامه الشخصي وإنما يقصر حق المتعهد له قبله على التعويض طبقاً لنص المادة ١١٧ مدني . المحكمة :

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى وطلب الحكم فيها بإثبات وقوع البيع الصادر له من المدعى عليه بموجب العقد المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ من هذا التاريخ ليتمكن بعد ذلك من تسجيل هذا الحكم لتنتقل الملكية إليه .

« وحيث أنه بالإطلاع على العقد المشار إليه تبين أنه لم يتصدق على امضاء البائع المدعى عليه فيه ولم يتسجل فيه لذلك لا ينشئ ولا ينقل الملكية بين الخصوم طبقاً لقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ ولا يكون له من أثر سوى إيجاد الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث أن القول باعتبار العقد المذكور عقد بيع مستكمل للشروط القانونية بمجرد الأيجاب والقبول لا يصح الأخذ به لأن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون المشار إليه قضت بأن وجوب التسجيل يعتبر مقيداً للنصوص الخاصة بانتقال الملكية بمجرد الأيجاب والقبول بين المتعاقدين ولأن المادة السادسة عشرة من هذا القانون ألغت كل نص يخالف ذلك »

« وحيث أنه مما تقدم لا يمكن أن يتولد من هذه الالتزامات الشخصية حق عيني وذلك لأن القاعدة القانونية هي أن الالتزامات الشخصية لا ينشأ عنها عند عدم القيام بها إلا المطالبة

« وحيث أن المحكمة ترى من ظروف هذه الدعوى ومن سابقة اعتراف المدعى بالسند أنه لم يقصد إلا مجرد الكيد للمدعى عليه بطعنه في صحة ذلك المستند وفي هذه الحالة ترى الحكم للمدعى عليه بتعويض نظير ما تكبده من المصاريف وما لحقه من ضرر مسم في سمعته وتقدر ذلك بمبلغ النفي قرش »

(قضية التروير المرفوعة من الشيخ محمد علي اسمايل بتوكيل الاستاذ رياض افندي المصري ضد محمد بك حسن سالم بتوكيل الاستاذ حامد بك فهمي نمرة ٢٣٥ سنة ١٩٢٧ كلى . دائرة حضرة ابراهيم احمد شلي بك القاضي رئيساً وعضوية حضرتي محمد افندي خليل وفايد زكي افندي القاضيين)

١٦٤

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

بيع عقار . عدم التصديق على امضاء البائع . عدم التسجيل . قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . التزامات شخصية

القاهرة للقانونية

إذا لم يصدق على امضاء البائع ولم يسجل عقد البيع فلا تنتقل ملكية العين المبيعة للمشتري ولا يكون للعقد من الأثر سوى إيجاد التزامات شخصية بين العاقدين . ولا يمكن رفع الدعوى بطلب الحكم بإثبات وقوع هذا البيع ليتمكن المشتري من تسجيل الحكم لنقل الملكية إليه بموجبها . لأن الالتزامات الشخصية لا تصلح أساساً

« وحيث انه يتبين مما ذكر أن دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها »

(قضية احمد كامل افدى الحاضر عنه الاستاذ محمد نجيب صدق افدى ضد محمود فهمى بدر افدى مرة ٢٥٥ سنة ١٩٢٧ كلى . دائرة حضرة حسن زكي محمد بك وعذوبة حضرة سامي الباراني بك ومحمد صبر الدين زغلول بك القضاة)

— راجع بعكس هذا المبنى حكم محكمة المجتمة الاستئناف المختلطة (رئاسة مسيو بافرا) في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ منشور بهذا العدد تحت رقم ١٨٦ وحكم محكمة الاستئناف الاهلية (الدائرة المجتمة) في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المنشور بالعدد الآتي (رقم ٢٢٨)

١٦٥

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تظلم . اختصاص . قاضي الأمور الوقفية

القاعدة القانونية

يبقى قاضي الأمور الوقفية مختصاً بالفصل في التظلم من الأمر الصادر منه بالرغم من رفع طلب تثبيت الحجز الى محكمة الموضوع . المحكمة :

« حيث ان المتظلم ضدها الأولى دفعت الدعوى بعدم قبول هذا التظلم شكلاً بحجة انه لا يسوغ رفعه الى قاضي الأمور الوقفية ما دام قد رفع طلب تثبيت الحجز الى محكمة الموضوع واستندت في تأييد هذا المبدأ على حكيم أحدهما صادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ ومنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين صفحة نمرة ٤ والثاني صادر من

بتعويض — أما القول بغير ذلك — أولاً . من أنها تكون أساساً لحق عيني فيتناقى مع طبيعة الالتزامات الشخصية — ثانياً . من أنه يصح فيما يتعلق بهذه الالتزامات الشخصية الحصول على إذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين طبقاً للفقرة الثانية من المادة (١١٧) مدني فيتعارض مع طبيعة عملية التصديق التي أساسها القيام بعمل شخصي وهو توقيع المتعاقدين بنفسيهما على العقد امام الكاتب المختص وهذه لا يمكن أن ينوب أحد آخر خلافاً فيها »

« وحيث انه فضلاً عما ذكر فان التصريح برفع مثل هذه الدعوى والوصول بها الى حكم يكون من نتائجه نقل الملكية واعتبار أن الحكم يقوم مقام عملية التصديق — كل هذا يهدم المبادئ التي وضعها المشرع في قانون التسجيل الجديد والذي حتم على المتعاقدين اتباعها لا مكان نقل الملكية »

« وحيث انه من المبادئ العامة أيضاً أن الأحكام ليست منشئة للحقوق بل هي مقررة لها وانها لا تعطى حقاً أكثر من الالتزام الأصلي الذي انبنى عليه الحكم »

« وحيث أن الحكم للمدعى بطلابه يتعارض مع المبدئين المذكورين لأن الحكم الصادر له على هذا الاعتبار سينشئ له حقوقاً لا وجود لها أصلاً بمقتضى السند الذي يحمله والذي يعتبره القانون غير منشئ لأي حق عيني كما سبق القول »

الأمر امام الأمر (راجع في هذا نفس النبذة
المقدمة في آخر العمود الاول ورأس العمود
الثاني من الصفحة ١٤١)

« وحيث أن هذا التناقض في القضاء الفرنسي
ينفي وحده ما يمكن نسبه الى الشارع المصرى
من أنه اراد ان ينقل قاعدة معينة من قواعد
ذلك القضاء خصوصاً والنص المصرى لا يتفق
في شيء مع تلك القاعدة بل ان فيه مخالفة
صريحة لها »

« وحيث أن الذى يستفاد من ذلك ان
الشارع المصرى اراد ان يخرج بالقضاء المصرى
من الخلاف الذى وقع فيه القضاء الفرنسى فوضع
في ذلك قاعدة صريحة لا تحتمل التأويل »

وحيث أنه فوق ذلك فإن ما ذهب اليه
الشارع المصرى هو عين العدل وعين الصواب
فأنه من التعسف المطلق أن امراً ادارياً يؤخذ
ضد شخص في الحفاء بواسطة اجراءات لا تعلن
اليه ولا يعلم عنها شيئاً يبقى مع ذلك نافذ المفعول
ضده حتى يقضى في موضوع الدعوى فيقضى في
ذلك الأمر تبعاً له اما بتثيته أو الغائه »

« وحيث أنه فوق ذلك فإن الشارع
المصرى كان محتماً في وضعه نص المادة ٤١٤
مرافعات »

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى
في غير محله ويتعين رفضه وقبول التظلم شكلاً
(قضية التظلم المرفوعة من اسكندر افدى جرجس
ضد الست زاهية جرجس ومن معها . صدر القرار من
حضرة محمد شكرى بك رئيس المحكمة)

محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ ابريل سنة
١٩١٩ ومنشور بالغازيت سنة ١٩١٨-١٩١٩
بالصفحة ١٧٦ نمرة ٢٩٨ كما انها استندت على
ما صدر في ذلك من بعض الأحكام في القضاء
الفرنسى »

« وحيث ان ما ذهبت اليه تلك الآراء
الفرنسية ناشئ عن ان المادة ٥٥٨ مرافعات
فرنسى جاءت خالية من النص الذى ورد بالمادة
٤١٤ مرافعات أهلى و ٤٧٤ مرافعات مختلط
ذلك النص الذى قرر بصراحة انه اذا حصل
نزاع في أمر قاضى الأمور الوقية رفع اليه »

« وحيث أن الأحكام الصادرة من القضاء
المصرى بدلا من أن تتقيد في تفسير هذا النص
بما تحمله الفاظه الصريحة ذهبت الى ان الغرض
منه نقل قاعدة معينة جرى عليها القضاء الفرنسى
مع انه في الواقع ليس هناك قاعدة فرنسية مجمع
عليها بل ان القضاء الفرنسى منقسم على نفسه
في أمر هذه القاعدة ولكل فريق منه رأى فيها
خاص به (راجع البانديكت جزء ٤٩ نبذة ١٣٦)

حتى ان عدداً يذكر من دوائر محكمة استئناف
باريز نفسها ترفض الخضوع للرأى الذى أخذت
به محكمة الاستئناف عندنا في حكمها المذكور
(راجع النبذة ٣٧ من دالوز جزء ١٥ صفحة

١٤٠) على انه ربما كانت أحسن الآراء الفرنسية
في هذا الصدد هي التى تقابل بين تاريخ الأمر
نفسه وتاريخ رفع الدعوى الموضوعية لا بين تاريخ
رفع الدعوى الموضوعية وتاريخ المعارضة في

قضايا المحاكم الجزئية

« وحيث انه مما تقدم يكون مقرر الزيادة
مخططاً في طلبه ويتعين قبول تنازل المدعين
عن دعواهم »

(قضية الدكتور نصيف افندي منقربوس مقرر
الزيادة في قضية البيع الاختياري المرفوعة من عبد
الرحمن افندي محمد وآخرين ضد الست نعيمة هانم كريمة
محمد بك احمد . اصدر المحكم حضرة صاحب العزة محمد
بك بهجت القاضي)

راجع نقداً لهذا الحكم ص ١٤٨ من هذا العدد .

١٦٧

محكمة فاقوس الجزئية الأهلية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧

وقف . حراسة . اختصاص . قاضي الموضوع
قاضي الامور المستعجلة . اختصاص القضاء الاهلي .
دعوى مستعجلة لادعوى مجهولة القيمة .

القواعد القانونية

(١) يختص قاضي الأمور المستعجلة
بقضايا الحراسة ولو كان الموضوع مطروحاً امام
المحكمة الكلية . وخاصة اذا رفعت دعوى
الحراسة قبل دعوى الموضوع .

(٢) يختص القضاء الاهلي بتعيين حارس على
وقف لانه اجراء مؤقت لا أثر له في موضوع الحق

(٣) دعوى الحراسة من الدعاوى المستعجلة
وليست من الدعاوى مجهولة القيمة . فيختص

١٦٦

محكمة المنيا الجزئية الأهلية

١٠ يولييه سنة ١٩٢٤

بيع عقار لعدم امكان قسمته . مرسى الزاد . تقرير
الزيادة . تنازل طالب البيع عن الاجراءات . حق
مقرر الزيادة .

المبدأ القانوني

اذا تنازل طالب البيع عن الاجراءات
فلاحق لمقرر الزيادة في المعارضة في هذا التنازل
لأن القانون لم يكسبه حقاً ما بمجرد الزيادة
المحكمة :

« من حيث ان جميع الشركاء أى طالبي
البيع بما فيهم الراسي عليه المراد والمدعى عليهما
قرروا بتنازلهم عن دعوى القسمة والبيع . وطلبوا
اثبات ذلك »

« وحيث انه لم يعارض في ذلك سوى مقرر
الزيادة الذي طلب الاستمرار في اجراءات البيع »
« وحيث ان القانون لم يكسب مقرر
زيادة العشرأى حق خاص بل جعله في اجراءاته
متماً لاجراءات البيع التي تصبح كأنها لم تكن
بمجرد زوال السبب الذي أوجبها »

« وحيث ان هذا المبدأ اجمع عليه شراح
القانون واحكام المحاكم »

قاضي الأمور المستعجلة بنظرها دون المحكمة الكلية .

المحكمة :

« حيث ان أول هذه الدفوع هو عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن هناك قضية موضوع معترف بها من المحامين ومنظورة امام محكمة مصر الكلية وكان يجب رفع هذه الدعوى اليها واستندت على بعض احكام في مذكرتها »

« وحيث انه الرد على هذا الدفع ترى المحكمة وجوب شرح متى ترفع دعوى الحراسة للقاضي الجزئي ومتى ترفع لغيره »

« وحيث انه مما لا نزاع فيه أن دعاوى الحراسة وكل الدعاوى المستعجلة هي اصلا من اختصاص القاضي الجزئي في القضاء الأهلي ومن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في القضاء المختلط ولا يشترك معه غيره في هذا الاختصاص »

« وحيث أن بعض الشراح الفرنسيين قالوا بوجوب عمل استثناء لهذه القاعدة في حالة ما اذا كان النزاع الأصلي قائماً بين الطرفين امام محكمة اخرى ففي هذه الحالة ترفع دعوى الحراسة أو الدعوى المستعجلة امام المحكمة المنظور فيها الموضوع الأصلي بحجة انها اقدر من غيرها على تقدير النزاع الجديد المستعجل ولأن قضاة الأصل هم قضاة الفرع وقد جرى على هذا الرأي غالب احكام المحاكم الفرنسية وجرى عليه ايضاً بعض المحاكم المصرية »

« وحيث ان كثيراً من الشراح الفرنسيين ايضاً قالوا بعكس ذلك وبأن المسائل المستعجلة يجب أن تبقى دائماً من اختصاص القاضي الجزئي أو قاضي الأمور المستعجلة ولا تشترك معه محكمة اخرى في هذا الاختصاص الا اذ ارفعت الدعوى المستعجلة كفرع لأصل مع دعوى الموضوع امام محكمة اخرى . ففي هذه الحالة ينظر قاضي الأصل المسائل الفرعية المستعجلة . وفيما عدا هذه الحالة فدعوى الحراسة والدعاوى المستعجلة من اختصاص القاضي الجزئي أو قاضي الأمور المستعجلة ينظرها وحده ولا يشترك معه غيره فيها مبنياً كان النزاع قائماً امام محكمة اخرى لان نص القانون هو في الأصل هكذا ولأن في نظر دعوى الحراسة امام هيئة غير القضاء المستعجل فيه ابطاء من غير كلام . والغالب في كل الدعاوى المستعجلة أن تكون الحاجة الى الاستعجال فيها شديدة . هذا هو مجمل اقوال اصحاب الرأي الثاني . وتضيف المحكمة اليه أن القول بأن محكمة الموضوع اقدر من غيرها على نظر الدعوى المستعجلة لا معنى له إذ أن المفروض أن المحكمة الجزئية أو محكمة الأمور المستعجلة لا تقضي في النزاع الذي رفع امامها بصفة مستعجلة الا بعد استيفاء كل البيانات والمستندات اللازمة للدعوى المستعجلة ككل الدعاوى التي تنظرها فلا معنى بعد ذلك للقول بأن محكمة غيرها تكون اولى منها على تقدير الأمر المستعجل »

« وحيث أنه قد سار على هذا الرأي الثاني »

الذي قال به حتى انصار الرأي الأول الذين تستند اليهم المعارضة في دفعها فإن المحكمة الجزئية هي المختصة بنظر الدعوى الحالية لأنها رفعت إليها ونظرت في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ مع أن دعوى الحساب التي تقول عنها انها دعوى الموضوع لم تدفع امانة رسومها الا في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بمقتضى الايصال المقدم ولم تكن اعانت ولم تكن قيدت بعد في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وهو تاريخ نظر الحراسة والفصل فيها والرأي الذي عليه عامة الشراح والاحكام من غير استثناء اصلا هو ان الدعاوى لا تعتبر قائمة إلا بعد اعلانها وبعد قيدها»

فيتبين من هذا أن دعوى الموضوع التي تحتج بها المعارضة لم تكن مرفوعة وقائمة وقت نظر دعوى الحراسة هذه فيبقى القضاء الجزئي هو المختص بها من غير كلام»

« وحيث ان الدفع الفرعي الثاني من دفع المعارضة هو عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها ناظرة وقف وفي طلب تعيين حارس اعتداء على صحتها الشرعية »

« وحيث انه يكفي للرد على هذا الدفع أن تقول ان طلب تعيين حارس على حصة احد المستحقين في وقف هو طلب اجراء مؤقت لحفظ حق طالبه ويقضى فيه مؤقتا حتى يفصل في نزاع قائم وليس فيه اي اعتداء اصلا على صفة النظارة

بعض المحاكم المصرية وتشدد بعضها فقال أن دعوى الحراسة ان هي الا اجراء من الاجراءات التحفظية وهو من اختصاص القاضي الجزئي في القضاء الأهلي لا يشترك غيره معه فيه مهما قيل بأن هناك نزاعاً آخر امام هيئة اخرى خاص بالموضوع أو غيره هذه هي خلاصة اقوال اصحاب الرأيين شرحا وقضاء في فرنسا ومصر وترى المحكمة في هذه القضية الأخذ بالرأي الثاني الذي يقول بضرورة اختصاص القاضي الجزئي لا لسبب ما احتج به اصحاب الرأي الثاني فقط بل لسبب آخر هام جداً وهو أنه حتى على قول اصحاب الرأي الأول الذين يشيرون بضرورة رفع الأمر المستعجل الى محكمة الموضوع القائم امامها النزاع الأصلي فإن اصحاب هذا الرأي قد استثنوا منه حالتين :

اولا : - ان يكون الأمر اجراء مستعجلاً جداً وأوشك الموضوع أو النزاع الأصلي أن يحكم فيه وفي هذه الحالة يجب رفع الدعوى للقاضي الجزئي أو قاضي الأمور المستعجلة

ثانياً : - يشترط لرفع الأمر المستعجل امام محكمة الموضوع أن يكون النزاع مرفوعاً امامها بالفعل فاذا ما رفع الأمر المستعجل أولاً امام القاضي الجزئي ورفع بعده دعوى بالنزاع الأصلي أو الموضوعي امام محكمة اخرى فيبقى القاضي الجزئي مختصاً دون غيره بالفصل فيما رفع اليه . « وحيث أنه تطبيقاً لهذا الاستثناء الثاني

والأستمرار . لأن القانون المصرى (مختلط وأهلى) لم ينص على هذين الشرطين خلافاً للقانون الفرنسى (مادة ٦٩١) .

ولأن نص القانون الفرنسى نفسه كان محل نقد من جانب الفقهاء الفرنسيين الذين رموا الشارع الفرنسى بالخلط بين ركنى العلانية فى بابى وضع اليد والأرتفاق . ولأن المحاكم الفرنسية نفسها - متأثرة بهذا النقد الصحيح - قد احتالت فى الهرب من حكم المادة المشار إليها بالحكم لصاحب الأرتفاق بملكته للطريق اذ تعذر عليها الحكم له بحق الأرتفاق عليه .

للبحث فى توفر ركنى العلانية والأستمرار يجب الرجوع الى العرف والمألوف - ويعتبر الأول متوفراً ما دام قد ثبت أن مدعى حق الأرتفاق كان يمر جهاً امام من يقطن الشارع بالأشتراك معه .

ويعتبر الثانى متوفراً طالما ثبت أن المدعى يمر فى الطريق صباح مساء وكلما أعوزته الضرورة للوصول الى منزله والخروج منه .

المحكمة :

« حيث أنه يتعين البحث فيما اذا كان حق المرور من الحقوق التى يمكن اكتسابها بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية »

« وحيث أن المحاكم المصرية قد تضاربت آراؤها فى هذه المسئلة تضارباً كبيراً سواء فى ذلك المحاكم المختلطة أو المحاكم الأهلية فالبعض

وليس فيه أى شىء ضد القانون وقد كادت احكام المحاكم المصرية تكون اجماعاً على هذا

« وحيث ان الدفع الفرعى الثالث هو عدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى الحراسة لأنها دعوى مجهولة القيمة وهى من اختصاص المحاكم الكلية »

« وحيث أن هذا الدفع لا يستحق ردّاً باكثر من احالة المعارضة الى المادة ٢٨ مرافعات التى تقول أن كل الدعاوى المستعجلة والاجراءات المؤقتة بالغة قيمتها ما بلغت من اختصاص القاضى الجزئى

(قضية المعارضة المرفوعة من السيدة زينب هانم خليل بصفتها ناطرة على وقف المرحوم على بك رمزى بتوكيل الاستاذ محمد افندى كامل مرئى ضد الست فاطمة هانم مديحه كريمة على بك رمزى بتوكيل الاستاذ جاد افندى الموت (٦٦٩ سنة ١٩٢٧) . اصدر الحكم حضرة عبد العال بك السيد القاضى)

١٦٨

محكمة طهطا الجزئية الاهلية

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٧

حقوق الارتفاق . حق المرور . اكتسابه بمضى المدة . ركنى العلانية والاستمرار

القاهرة القانونية

يكتسب حق المرور كسائر حقوق الأرتفاق بمضى المدة الطويلة . ولا يلتفت الى القول بأن المرور بطبيعته لا يتوفر فيه ركنى العلانية

قضى بإمكان اكتسابه بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية والبعض قضى بعكس ذلك مهما طالت المدة «

« وحيث أن هذا الخلاف القائم بين المحاكم المصرية انما يرجع في الواقع الى مادة في القانون المدني الفرنسى هي المادة ٦٩١ لم يتقلها الشارع المصرى لا في القانون المدني الأهل ولا في القانون المدني المختلط وكانت أساس هذا الاضطراب . وتقضى هذه المادة بأن حقوق الارتفاق التى يمكن اكتسابها بمضى المدة الطويلة هي الحقوق الظاهرة المستمرة . ولما كان حق المرور من الحقوق الظاهرة غير المستمرة ذهب القضاء الفرنسى زمناً طويلاً الى عدم الحكم باكتسابه مهما طال الزمن «

وحيث أن المحاكم المصرية التى أخذت بهذه النظرية انما تأثرت في الواقع بهذا النص من القانون الفرنسى وقضاء المحاكم الفرنسية بموجبه (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٦ مجموعة التشريع والأحكام ٢٨ ص ٣٠١ والحكم الصادر منها بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٦ المجموعة المذكورة ٢٨ ص ١٠٣ وراجع الحكم الصادر من محكمة طنطا الأهلية استئنافية بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية السنة السابعة عدد ٤٠ ص ٨٦ والحكم الصادر من محكمة مينا القمح بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩١٦ المجموعة ١٧ عدد ١٠٣ «

« وحيث أنه بالرجوع الى أقوال الفقهاء الفرنسيين يرى ان فريقاً كبيراً منهم جعل من هذا النص موضعاً للنقد في عمل الشارع الفرنسى ورماه بعضهم بالخلط بين ركنى الاستمرار والعلانية في باب وضع اليد والارتفاق مع ان لكل منهما معنى يختلف عن معنى الآخر باختلاف البابين فالاستمرار في باب الارتفاق يختلف عنه في وضع اليد والظهور في باب الارتفاق يختلف مع العلانية الواجب توفرها في وضع اليد واستنتج هذا الفريق من الفقهاء أن اشتراط ركنى الظهور والاستمرار لاكتساب حقوق الارتفاق اشتراط جائز وحرمان أصحاب حقوق الارتفاق التى لا تتوفر فيها هاتان الصفتان حرمان لا محل له . «

« وحيث أن القضاء الفرنسى قد تأثر تأثراً محسوساً بهذه الاعتراضات فابتدع من الأساليب الماهرة ما خفف كثيراً من قسوة النص وانتهى به الأمر أخيراً الى القول بأن من يضع يده على حق ارتفاق لا يتوفر فيه صفتا الظهور والاستمرار يكتسب الملكية في ذاتها لأن القانون وان حرمه اكتساب حق الارتفاق وحده فلم يحرمه اكتساب الملكية كلها وبذلك حكم بأن من يستعمل حق المرور في طريق المدة الطويلة المكسبة للملكية وكان تتوفر فيه الشروط الواجبة توفرها لاكتسابها يمتلك الطريق ذاته سواء بمفرده أو بالأشتراك مع غيره ممن يمرون معه (راجع حكم محكمة النقض والأبرام الفرنسية

الصادر في سنة ١٨٨٣ دالوز ٨٤ جزء أول (١٢٨)
وراجع بلانيول جزء أول الطبعة السادسة
بند ٢٩٤٩ وما بعده وبودرى لا كاتينري جزء
أول بند ١٨١١ فقرة ثالثة

« وحيث ان المحكمة ترجح ان الشارع
المصرى عند وضع القانون المدنى سواء للمحاكم
المختلطة أو الأهلية كان على بينة من هذه
الاعتراضات الموجهة الى نص المادة ٦٩١ من
القانون المدنى الفرنسى وعلى ما ابتدعه المحاكم
الفرنسية من الأساليب التى جعلت هذه المادة
عدية الحياة العملية فتلافى الشارع المصرى كل
ذلك وترك المادة عمداً واقتصر على وضع المادة
١٠٢ بالقانون المدنى المختلط والمادة ٧٦ بالقانون
المدنى الأهلى وجعل الملكية والحقوق العينية
جميعاً تكتسب بوضع اليد بغير تمييز بين بعض
الحقوق وبعضها اذا توفرت فيها الشروط التى
أوضحتها تفصيلاً المادة ١٠٢ مختلط وهى
الاستمرار والهدو والعلائية وعدم الأقطاع »
« وحيث أن كل ما يجب البحث فيه هو
توفر هذه الأركان جميعها بالنسبة المدعين فى
هذه الدعوى »

« وحيث أن المحكمة ترى أن جميع هذه
الأركان يجب أن ينظر فى توفرها الى العرف
والمألوف فالمرور يعتبر مستمراً ما دام يثبت ان
المدعين يمران فى الطريق صباح مساء وكما
أعوزتهما الضرورة للوصول الى منزليهما والخروج

منه وغير معقول أن يستلزم منهما دوام المرور حتى
يكون مرورهما مستمراً ويعتبر ركن العلانية
متوفراً أيضاً ما دام ثبت انهما يمران جهاً أمام
من يقطن الشارع بالأشتراك معهما »

« وحيث أن المحكمة ترى ركنى الهدو
وعدم الأقطاع متوفرين اذ ثبت من شهادة
الشهود انهما يمران فى الطريق المدة المكسبة
للملكية بغير اعتراض من المدعى عليهما وثبت
من محضر الانتقال انه ليس لهما طريق للمرور
غير هذا الطريق »

« وحيث أن فريقاً كبيراً من المحاكم
المصرية حكم بما تراه المحكمة فى هذه الدعوى
راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٣ مجموعة
التشريع والأحكام ١٧ ص ٢٣٢ والحكم
الصادر من محكمة طنطا الأبتدائية الأهلية بتاريخ
٢٧ يناير سنة ١٩١٤ الشرائع السنة الأولى عدد
٢٤٠ ص ١٢٠ والحكم الصادر من محكمة
الأسكندرية الأهلية بهيئة استئنافية فى ٣١
ديسمبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية ٢٢
ص ٢٥ »

« وحيث أنه يتعين لما تقدم الحكم
للمدعين بطلباتهما مع الزام المدعى عليهما
بالمصاريف »

(قضية احمد السيد عبد العزيز ومن مبه ضد رضوان
عبد البارى ومن مبه — ٩٩٩ سنة ١٩٢٦ — اصدر
الحكم حضرة عبد العظيم بك الشقيرى القاضى)

قضايا المحاكم المختلطة^(١)

١٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ابريل سنة ١٩٢٤

شفعة . حق الصرف . المصرف الخاص . والمصرف
المشترك . جواز وعدم جواز الشفعة .

القاعدة القانونية :

إذا بني طلب الشفعة على وجود حق ارتفاق
(صرف) وجبت التفرقة بين المصارف الخاصة
التي تعطى حق الشفعة . والمصارف مشتركة
الانتفاع التي تمنع هذا الحق .

لأن الشفعة بسبب وجود حق ارتفاق إنما
شرعت لازالة حق الارتفاق المقرر على أرض
الشفيع لصالح الأرض المشفوع فيها أو العكس .
فاذا كان حق الارتفاق مشتركاً بين الشفيع
والشفوع منه وآخرين فلا تحول الشفعة دون
بقاء حق الارتفاق لتعلق حق الغير به — فلا
محل للشفعة

(المجلد ٣٦ ص ٢٩٩)

— راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٢
يناير سنة ١٩٠٩ — المجلد ٢١ ص ١٠٧ . وفي ٢٦
يناير سنة ١٩١١ المجلد ٢٣ ص ١٤٨

١٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . اشكال في
التنفيذ . خطأ في اسم المحكوم عليه

القاعدة القانونية :

يختص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكال
في تنفيذ حكم لخطأ وارد في اسم المحكوم عليه
إذا لم يكن هناك شك في أن الشخص المراد
التنفيذ عليه هو الشخص الذي رفعت عليه
الدعوى .

وفي القضية — رفعت الدعوى على « محمد »
فورد اسمه خطأ في الحكم « محمود » ولكن
الحكم تقدم للتنفيذ على « محمد »
(المجلد ٣٩ ص ٩)

١٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . حجز تحت
يد الغير . بطلان الحجز

القاعدة القانونية :

يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في

(١) هذه الاحكام منقولة عن مجلة التمرير والقضاء التي يصدرها الاستاذ ان لبسون وبلاحي احميان الشهير ان
امام المحاكم المختلطة .

ابطال الحجز تحت يد الغير اذا لم يحصل بموجب سند وبغير أمر القاضي واذا لم يعلن للمدين المحجوز عليه ولم يطلب ثبته في الثمانية أيام - ولو كانت هناك دعوى مرفوعة من الحاجز امام قاضي الموضوع

(المجلة ٣٩ ص ١٠)

— راجع ايضا حكم المحكمة المذكورة في ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٤ . المجلة ٣٦ ص ٢٢٩ و ١١ مارس سنة ١٩٢٦ . المجلة ٣٨ ص ٢٨٨

واذا كانت الضرورة تقضى بوضع حد لتصرفات الحارس المشار اليها وبمنعه من عرقلة الأخصام في جمع الأدلة على سوء تصرفه فان هذا كاف لتوفر ركن الاستعجال في طلب رفع يد الحارس ويجعل قاضي الأمور المستعجلة مختصاً بالفصل فيه بالرغم من رفع الطلب نفسه الى قاضي الموضوع .

(المجلة المذكورة سنة ٣٩ ص ٨)

١٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

الاجراءات الوقفية . حراسة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وقاضي الموضوع .

القاعدة القانونية

يختص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الاجراءات الوقفية كطلب استبدال حارس قضائي . ولو كانت هذا الطلب مناقضاً لحكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة . او كان هذا الطلب مطروحاً امام قاضي الموضوع — طالما أن هناك وجهاً للاستعجال خشية فوات الوقت أو كان الطلب مبنياً على سبب جديد

ان الطعن في تصرفات الحارس الخارجة عن حدود مأموريته يعتبر سبباً جديداً يميز الرجوع الى قاضي الأمور المستعجلة

١٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

الاقرار الزائد عن حاجة الدعوى . جواز تجزئته اليمين المتممة . محلها . مقدمة . ثبوت قانوني

القاعدة القانونية:

اذا اعترف المدعى عليه بقبض المبلغ المطالب به وادعى انه انما دفع له في شأن آخر غير المرفوع به الدعوى فلا يجوز له التمسك بعدم تجزئة اقراره اذا كانت دعوى المدعى ثابتة من جانبه دون حاجة الى اقرار المدعى عليه

اذا لم يقيم المدعى عليه الدليل الكافي على الوفاء ولكنه قدم مبدأ ثبوت قانوني جاز أن توجه اليه اليمين المتممة التي عرض حلفها على سبيل الاحتياط .

(المجلة ٣٩ ص ١٧)

الشارع لم يضع قانوناً لحماية العمال فعلى العامل الذى اصاب بجائحة أثناء العمل اثبات خطأ صاحب العمل . وقد ينشأ هذا الخطأ عن إهماله فى تنظيم الأعمال الخطرة أو فى مراقبة العمال الذين تحت رعايته .

٢ - إذا لم يكن المتعهد بأحضار العمال مقولاً بالمعنى الصحيح يعمل لحسابه وتحت مسؤوليته وإنما وضع نفسه تحت تصرف صاحب العمل يأتزم بأمره فى أداء العمل المكلف به وينفذ تعليماته بشأنه فلا مسؤولية على المتعهد عن الحوادث التى تقع للعمال أثناء العمل وإنما المسؤولية على صاحب العمل وحده ولو أن أجره العمال كانت تدفع لهم عن طريق المتعهد .
(المجلد ٢٩ ص ١)

١٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

الاموال الناجمة . البيع المتنازع عليه . صاحب حق الاختصاص . دخوله الدعوى خصماً ثالثاً . التبرئة الاسلامية . التركة . شخصية معنوية . اختصاص المحاكم المختلطة . وريثة . حقوقهم

المبادئ القانونية :

(١) لصاحب حق الاختصاص دخول الدعوى القائمة بين شخصين يتنازعان المين المترتب عليها حق الاختصاص لما يكون الفصل فى حق الملكية من الأثر فى حقه اذا كان

١٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦

مسئولية السيد بقل خادمه . العربية المؤجرة مشاهرة . مسئولية المستأجر

القاعدة القانونية

لا يمكن قصر عبارة المادة ٢١٣ مدنى التى نصت على مسئولية الانسان المترتبة على إهماله مراقبة الاشخاص الذين تحت رعايته على حالة السيد وخادمه لأن المادة ٢١٤ نصت على مسئولية السيد أيضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمته متى كان واقعاً منهم حال تأدية وظائفهم

فاذا استأجر شخص عربية من مالكا مشاهرة ليؤدى بها عمله الذى تستلزمه مهنته أصبح الحوذى يأتزم بأمر المستأجر وأصبح على الآخر مراقبة حوذية . فاذا ما وقع حادث بخطأ الحوذى أثناء تأدية عمله أصبح المستأجر مسئولاً عن فعل الحوذى دون الرجوع على مالك العربية
(المجلد ٢٩ ص ٢١)

١٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ .

عامل . الاصابة أثناء العمل . صاحب العمل . التعمد بأحضار العمال . مسئولية . خطأ

المبادئ القانونية

١ - فى عهد التشريع الحالى وظالماً أن

الأختصاص مترتباً على العين بعد البيع المتنازع عليه .

(٢) ليس للتركات في الشريعة الإسلامية ذاتية تكتسب جنسية المورث بعد وفاته مستقلة عن ذاتية كل وراث وجنسيته . وحتى مع التسليم بهذه الشخصية المعنوية فإن المحاكم المختلطة تصبح مختصة اذا كان من بين الورثة اجنبي لوجود صالح اجنبي في الدعوى

(٣) ما عدا حالة استغراق التركة بالدين استغراقاً يستلزم تعيين وصي للتركة (مصف) — للورثة في تركات المسلمين حق استلام أموال التركة والتصرف فيما ليس مستغرقاً منها بديون المورث . بل والتصرف فيها كلها اذا قام الورثة شخصياً بأداء ديون التركة . كما لهم حق التقاضى بأنفسهم مع دائني التركة .

(المجلد ٢٩ ص ٢١)

اصدر هذا الحكم الرئيس باقير

(المحاماة) المراد هنا « بتركات المسلمين » التركات الخاصة لاحكام الشريعة الاسلامية .

١٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٢٦

نزع الملكية . الاعيان المزروعة ملكيتها . بيع . وقف . عدم التسجيل . المشتري . التسليم . اشكال ناظر الوقف . رفضه

القاعدة القانونية

اذا بيعت عين كانت مرهونة قبل البيع . ولم يسجل المشتري عقده ولكنه وقف العين

وسجل كتاب وقفه بالمحكمة الشرعية . ثم نزع ملكية العين ورسا مزادها على غيره — فلا يقبل من ناظر الوقف معارضة المشتري في استلام العين التي رسا مزادها عليه بحجة أن الناظر لم يعلن بأجراءات التنفيذ بأعتبره حائزاً للعقار . طالما أن عقد شرائه لم يسجل اصلاً وان كتاب وقفه لم يسجل بالمحكمة المختلطة بحيث ان الشهادة العقارية التي استخرجها الدائن كانت خالية من هذه التصرفات .

(المجلد ٢٩ ص ٤٢)

١٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٢٦

الحكم بتقديم الدفاتر . تمهيدى . او تمهيدى . استئناف .

القاعدة القانونية

الحكم القاضي بتقديم دفاتر احد الخصوم هو حكم تمهيدى عادة . لأن امر القاضي بتقديم هذه الدفاتر معناه امره بتقديم الدليل في الدعوى ويعلم من ذلك أن القاضي سيأخذ بهذا الدليل اذا ما قدم لمصلحة من طلب تقديم الدفاتر

على ان هناك حالة لا تنطبق عليها هذه القاعدة وهي ما اذا كان الدين ليس محل نزاع بين طرفي الخصومة ولكن النزاع بينهما كان قاصراً على وفاء الدين أو جزء منه في حساب بين الطرفين .

للمباني وانتشار العمار بالجهة التي بها - جازت الشفعة فيها للجار ذي الحد الواحد باعتبارها ارض بناء

(٣) لا يحول الطريق الخاص المملوك للشفيع والمشفوع منه دون حق الشفعة . ولكن الأمر يصبح بالعكس في حالة قسمة مساحة واسعة الى قطع بقدر عدد الشركاء اذا بقي هؤلاء شركاء على الشيوع في الطرق التي انشئت وقتاً لعقد القسمة . لأن مثل هذه الطرق تحول دون الجوار ودون حق الشفعة

(المجلة ٣٩ ص ٤٩)

اصدر هذا الحكم الرئيس بافيرا راجع بمعنى المبدأ الوارد بالفقرة الثانية حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ . المجلة ٣٢ ص ٢٤٠ . وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٢٤ . المجلة ٣٦ ص ٤٢٤

١٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

بيع العقار لعدم قبوله القسمة . أثر حكم البيع . قسمة . تقيجتها . سبب صحيح .

القاعدة القانونية

حكم مرمى المزااد الصادر في دعوى بيع العقار لعدم قبوله القسمة لا يعتبر سبباً صحيحاً يكسبه صاحبه ملكية العقار بوضع اليد عليه خمس سنوات لأن هذا الحكم اذا صدر لصالح بعض الورثة مثله مثل القسمة ذاتها التي قررت المحاكم المختلطة انها مشيئة للحقوق لا منشئة لها .

(المجلة ٣٩ ص ٤٧)

اصدر هذا الحكم الرئيس بافيرا

ففي هذه الحالة يعتبر الحكم تحضيرياً وعلى ذلك لا يجوز استئنافه الا مع استئناف حكم الموضوع طبقاً لنص المادة ٤٠٤ مرافعات (المجلة ٣٩ ص ٥٨)

— راجع بمعنى الجزء الاول من هذا الحكم حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ مايو سنة ١٩٠٩ . المجلة ٢١ ص ٣٦١
ومعنى الجزء الثاني منه حكم المحكمة المذكورة في ٤ مايو سنة ١٩١٦ . المجلة ٢٨ ص ٢٩٨

١٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

شفعة . ميعاد طلبها . العلم بالبيع . الدليل . وجوب انبات واقعة العلم — الارض الزراعية . تحويلها الى ارض بناء . الجواز من حد واحد . جواز الشفعة — الطريق الخاص . تقسيم الارض . تعدد الشركاء . شيوعهم في حق المرور . لاشفعة

المبادئ القانونية

(١) اذا كان الدفع متعلقاً بسقوط الحق بفوات موعد معين كالدفع بفوات الموعد القانوني على علم الشفيع بالبيع فلا يمكن الأخذ به بمجرد اقامة الدليل على امكان أو ترجيح العلم بالبيع وإنما يجب استخلاص هذا العلم بطريقة ايجابية ومباشرة من واقعة معينة يمكن تعيين تاريخها .

(٢) اذا كان المشفوع فيه ارضاً وصفت في عقد البيع بانها ارض زراعية وقدرت مساحتها بالفدان وكانت مؤجرة للزراعة ولا يزال يدفع المال عنها باعتبارها ارضاً زراعية . ولكنها كانت معدة لتقسيمها عاجلاً الى قطع للبناء بحكم ملاصقتها

على وجاهة الدعوى وانما على الطلبات المقدمة في القضية وعلى مركز الخصوم فيها وقت رفعها .

على أن هذا لا يمنع المحاكم المختلطة عند قضائها باخراج الأجنبي من الدعوى من أن تقي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لباقي الخصوم غير الخاضعين لقضائها أصلاً إذا ما وضح لديها أنه لم يقصد بادخال الأجنبي في الدعوى سوى الهرب من القضاء المختص بنظر الدعوى أصلاً .

٢ - تحويل الدين الاجنبي بعد الحكم في الدعوى ابتدائياً لا يغير من اختصاص القضاء المنظورة امامه الدعوى فتصبح المحاكم المختلطة غير مختصة بنظرها لأن الاختصاص انما يتعين بتقديم الطلبات في الدعوى امام محكمة اول درجة

(المجلة ٣٩ من ٦٦)

— راجع بهذا الذي حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . المجلة ٣٨ من ١٥ وقارن بين هذين الحكمين وحكم المحكمة المذكورة في ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ . المجلة ٣٨ من ٤٠٦ . واحكام كثيرة سابقة على هذا التاريخ منها :

حكم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١ . فهرست العشر سنوات الثالثة فقرة ٣٢٠١

حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ . فهرست العشر سنوات الثالثة فقرة ٣٢٠٣

حكم ٢٤ ابريل سنة ١٩١٣ . فهرست العشر سنوات الثالثة فقرة ٣٢٠٤

حكم ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ . فهرست العشر سنوات الثالثة فقرة ٣٢٠٥ — والاحكام رقم ٣٢٠٦ وما بعدها

ثم حكم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ . المجلة ٣٧ من ٢٨٨

١٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

البيع الصادر بعد أول يناير سنة ١٩٢٤ . عدم تسجيله . اتمام البيع — المباني القائمة على ارض حكر . بيعها . حق عيني عقارى . ضرورة تسجيل البيع

المبادئ القانونية

(١) اذا لم يسجل البيع الواقع بعد أول يناير سنة ١٩٢٤ يصبح لا وجود له سواء ازاء الغير أو بين المتعاقدين الذين تصبح حقوقهم قبل البعض مجرد التزامات شخصية (المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣)
(٢) بيع المباني القائمة على ارض محكرة ليس يبيع منقول ولكنه بيع حق عيني عقارى واجب التسجيل .

(المجلة ٣٩ من ٥٢)

— راجع حكم المحكمة المذكورة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المنشور بهذا العدد تحت رقم ١٨٦

١٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

القضاء المختلط . اختصاص . وقت تمييزه . ادخال اجنبي في الدعوى لتبر ما سبب ظاهراً . اخراجه . الحكم بعدم الاختصاص . الحوالة بالدين اثناء نظر الدعوى بالاستئناف . لا تأثير لها على مسألة الاختصاص .

المبادئ القانونية

١ - لا يترتب الفصل في مسألة الاختصاص

بين الاجانب التابعين للدول المتمتعة بالامتيازات والاجانب التابعين للدول الاخرى وعلى ذلك فلا يمكن قصر اختصاص المحاكم المختلطة على رعايا الدول الأول دون رعايا الدول الأخرى^(١)

وحيث أن المادة ٦ من الباب الثاني من اللائحة قد نصت على اختصاص هذه المحاكم بقضايا المخالفات التي تقع من الاجانب على العموم فالحكم الصادر من المحكمة الأهلية على أجنبي غير متمتع بالامتيازات لا أثر له في حق هذا الأجنبي .

٢ - على انه بالرغم من الحوادث التي حصلت بعد سنة ١٩١٤ فالأشخاص الذين كانوا من رعايا الدولة العثمانية لا يعتبرون أجنبيا من حيث اختصاص المحاكم المختلطة^(٢)

٣ - لا تأثير لنص وارد في قانون العقوبات الاهلي على أحكام لائحة ترتيب المحاكم المختلطة المتعلقة باختصاص هذه المحاكم بنظر قضايا الاجانب .

(المجلة ٣٩ ص ٨٥)

(١) - راجع بالمعنى الوارد في الفقرة الاولى احكام محكمة الاستئناف المختلطة في اول ملوس سنة ١٨٨٧ - المجموعة الرسمية ٢ ص ١٥٢ - وفي ١٦ يونيو سنة ١٩١٥ - المجلة ٢٧ ص ٤٠٩ - وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ - المجلة ٣٧ ص ١٠٠

(٢) وراجع بالمعنى الوارد في الفقرة الثانية حكم المحكمة المذكورة في ٤ ملوس سنة ١٩٢٦ - المجلة ٣٨ ص ٣٨٢

١٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

خبير . وجوب دعوة الخصوم لحضور مباشرة أعماله . بطلان اجراءاته . ادخال خصم جديد في الدعوى . اعادة مأمورية الخبير

القاعدة القانونية

عملا بالقاعدة الأساسية التي قضى بحضور المتقاضين في القضايا المدنية (مادة ٣٦١ مرافعات) يجب دعوة الخصوم لحضور مباشرة أعمال الخبير والا كانت اجراءاته باطلة قبلهم . فاذا ما ادخل خصم في الدعوى بعد اداء الخبير مأموريته كانت أعمال الخبير غير حجة عليه ويترتب على ذلك وجوب اعادة مأمورية الخبير في مواجهة هذا الخصم لتصبح اجراءاته حجة على جميع الخصوم

(المجلة ٣٩ ص ٧٦)

— راجع الاحكام الواردة بفهرست العشر سنوات الثالثة تحت رقم ٢٠٥٠ و ٢٠٥١ و ٢٠٥٢

١٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

اجنبى . الدول المتمتعة بالامتيازات . الدول غير المتمتعة بها . اختصاص المحاكم المختلطة . حكم القضاء الاهلي . أثره في حق الاجنبى . الاجانب العثمانيون اصلا

المبادئ القانونية

١ - لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تعرف

١٨٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦

الشرط الجزائي . انعدام سبب التعهد .
سلطة القاضي .

القاعدة القانونية

إذا كان التعويض متفقاً على مقداره فليس للقاضي أن يبحث في تناسبه أو عدم تناسبه مع الخسارة التي لحقت بالتعهد له بسبب عدم الوفاء فلا يجوز للقاضي أن يغير في مقدار التعويض المتفق عليه كما لا يجوز له أن يقضي بجزء منه إذا اتضح له أن ليس للتعهد سبب شرعي .

وعلى ذلك إذا باع شخص لآخر قطعاً وشرط المشتري أن يدفع له البائع عند عدم الوفاء (١) الفرق بين السعر الذي باع به وبين سعر البورصة يوم التسليم (٢) مبلغ كذا عن كل قطار على سبيل التعويض . فلا محل للحكم بهذا التعويض لأن فرق السعرين يشمل في وقت واحد الخسارة التي عادت على المشتري والربح الذي ضاع عليه

(المجلة ٢٩ ص ٩٤)

— راجع فيما يتعلق بالشرط الأول من هذا الحكم . حكم الدوائر المجتعة لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ — المجلة ٣٤ ص ١٥٥ . وحكم الدوائر المجتعة لمحكمة الاستئناف الاهلية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة ٧ ص ٣٢١

ثم راجع فيما يتعلق بالشرط الثاني من الحكم حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٦ مايو سنة ١٩٢٦ — المجلة ٣٨ ص ٣٩٥

١٨٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

بيع . انتقال الملكية . قانون التسجيل . شفعة .
مبدأ تولد الحق فيها .

المبادئ القانونية

١ — ليس نقل الملكية ركناً من أركان البيع ولكنه نتيجة من نتائجها (مادة ٣٣٦ مدني) وإذا كانت الملكية تنتقل قبل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ بين العاقلين بمجرد البيع وبالنسبة للغير بالتسجيل . فاتها أصبحت على مقتضى هذا القانون لا تنتقل حتى بين العاقلين الا بالتسجيل ٢ — وإذا كانت ملكية العين المبيعة لا تنتقل على مقتضى القانون المشار اليه مباشرة وبمجرد البيع — أي ان حق المشتري ليس حقاً عينياً (jus in re) الا ان حقه بالنسبة للعين المبيعة قد ترتب في ذمة البائع بمجرد البيع (jus ad rem) بمعنى انه أصبح المشتري حق مطالبة البائع باستيفاء الاجراءات التي توصله الى تملك العين التي تعهد البائع بنقل ملكيتها اليه سواء بتكليفه بتسجيل العقد او بالامتناع عن كل عمل يعوق تسجيله . لان البيع في ذاته وان كان لا ينقل الملكية من نفسه الا انه يعطي المشتري حق مطالبة البائع قضائياً بنقل الملكية^(١)

(١) راجع بهذا المعنى مقال الاستاذ عبد السلام كذهني القاضي . المحاماة ٧ ص ٤٣٩ — وبكس هذا الرأي حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية الصادر اخيراً في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ المنشور بهذا العدد تحت رقم ١٦٤

٣ - سارت المحاكم المختلطة على ان الشفعة حق عيني لا شخصي^(١)

٤ - ينشأ حق الشفعة من تاريخ وقوع البيع وليس من تاريخ تسجيله . وعلى ذلك يسقط حق الشفعة بفوات خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع وليس من تاريخ العلم بالتسجيل (المجلة ٣٩ ص ١٠٢) . اصدر هذا الحكم الرئيس افيرا

(١) راجع بهذا الرأي (طبيعة حق الشفعة) . حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ ابريل سنة ٩٠٠ - المجلة ١٢ ص ٢٣١ - وبكس هذا لرأى حكم ١١ مايو سنة ١٨٩٢ المجلة ٤ ص ٢٥٩ - وحكم اول مارس سنة ١٩٢١ - المجلة ٢٣ ص ١٩٠ .

(المحاماة) ونحن فيما يتعلق بالبدا الوارد بالحكم المنشور هنا عن قيمة البيع غير المسجل وتناحجه . وبالمبدأ المخالف له الوارد بحكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية . نميل الى الرأي الوارد في الحكم الاول لان معنى الالتزامات الشخصية التي نص عليها القانون المشار اليه الالتزامات الناشئة عن طبيعة عقد البيع لا مجرد التعويض .

١٨٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦

حكم . النفاذ الوقت . المصاريف المحكوم بها . اداؤها لا يعتبر قبولا للحكم . استئناف . رفضه بعد الميعاد . حق المحكمة في الحكم بطلان .

المبادئ القانونية

(١) اذا كان الحكم مشمولاً بالنفاذ

الموقت وقام المحكوم عليه بدفع المصاريف المحكوم بها فلا يعتبر هذا قبولا منه للحكم

(٢) تنازل المستأنف عليه صراحة عن التمسك بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لا يمنع المحكمة من الحكم من تلقاء نفسها بعدم قبوله لتعلق هذا الأمر بالنظام العام . (المجلة ٢٩ ص ١١٤)

١٨٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يناير سنة ١٩٢٧

بيع . شرط عدم التصرف في البيع . صحيح . بيع جديد . تملك المشتري بوضع اليد . قطع سريان المدة . حكم مرسى الزاد . سبب صحيح . دعوى التملك بوضع اليد . دعوى خاصة بصاحبها .

المبادئ القانونية

١ - شرط عدم التصرف في العين المبيعة حتى وفاء جميع الثمن صحيح ويستلزم الحكم بطلان جميع التصرفات الحاصلة خلافاً لهذا الشرط اذا طلب ذلك الشخص الذي وضع هذا الشرط لمصلحته

٢ - ومع ذلك اذا باع المشتري العين لآخر جاز للمشتري الاخير أن يدفع في مواجهة المالك الاصلى بتملكه العين بوضع اليد عليها خمس سنوات اذا كان بيده سند صحيح وتوفرت فيه حسن النية .

٣ - توفر حسن النية مسألة تتعلق بالوقائع

العموم من أهم الأسباب الصحيحة لاكتساب الملكية بوضع اليد . ولكن اذا كان الراسى عليه المزداد هو الدائن المرتهن للعين وهو النازع ملكيتها تنفيذاً لعقد رهنه يصبح حكم مرسى المزداد من صنع يده فلا تكون له من القيمة أكثر مما للبيع الصادر له من المدين المتزوعة ملكيته .

٦ - تملك العين بطريق وضع اليد حق خاص بالاختصاص وحدهم فلا تملك المحكمة الحكم به من تلقاء نفسها .

(المجلد ٣٩ ص ١٢٤)
اصدر هذا الحكم الرئيس بافيرا

يراعى في تقديرها شخصية الاختصاص من حيث مركزهم الاجتماعى ودرجة تعليمهم ومقدار تدريبهم على الأعمال مع مراعاة أهمية العقد فى ذاته

٤ - تعيين الدائن حارساً قضائياً على العين التى حجز عليها عقارياً وانذار المستأجرين بدفع الايجار ليدفعه دون غيره لا يقطع سريان المدة على المدين الحائز للعقار طالما كانت هذه الاجراءات صادرة من الدائن دون الثالث .

٥ - يعتبر حكم مرسى المزداد على وجه

قضاء المجلس الحسبى العالى

١٩٠

المجلس الحسبى العالى

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

بمعنى القرار السابق

طعن رقم ٦٣ سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣

المجلس الحسبى العالى

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧

بمعنى القرار السابق

١٩١ - طعن رقم ١١١ سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

١٩٢ - » » » ١٢٥ » » »

١٩٣ - » » » ١٣٣ » » »

١٨٩

المجلس الحسبى العالى

٦ فبراير سنة ١٩٢٧

حجر . استئناف . تنازل . قبوله

القاعدة القانونية

اذا تنازل المستأنف عن استئنافه فى دعوى الحجر فلا مانع من قبول هذا التنازل .
المجلس :

« من حيث ان المستأنف تنازل أمام هذا المجلس اليوم عن استئنافه

» وحيث انه لا مانع قانوناً من قبول هذا التنازل فيتعين اجابته مع الزامه بالمصاريف »

طعن رقم ١١٤ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

الوصى وأقاربه فلذا يكون القرار المطعون فيه في غير محله ويتعين الغاؤه . وحيث ان المتظلم رشح للوصاية على القاصر منشه شنطوب منشه ويرى المجلس تعيينه وصياً على القاصر ...
(طعن معالي وزير الحفانية بناء على تظلم زكي حليم ضد الخواجه روقايل نعمان الوصى . رقم ٤٨ سنة ١٩٢٦ . ١٩٢٧)

١٩٥

المجلس الحسبي العالي

٦ مارس سنة ١٩٢٧

حجر . قيم . تارض مصلحته مع مصلحة المحجور عليه . عزله

القاعدة القانونية

(راجع القرار السابق)

المجلس :

« حيث ان القرار المستأنف من جهة الحجر في محله الاسباب التي بني عليها ويتخذها هذا المجلس اسباباً له فيتعين تأييده . وأما من جهة القيم المعين فمصلحته تناقض مصلحة المحجور عليه ولذا يكون القرار المذكور من هذه الوجهة في غير محله فيتعين اذاً الغاؤه وارسال الاوراق للمجلس الابتدائي لاختيار قيم آخر والمصاريف مناصفة بين الطرفين »

(طعن عباس افندي محمد ضد سعيد افندي محمد وآخر رقم ٨١ سنة ١٩٢٦ . ١٩٢٧)

المحاماة — جرى المجلس الحسبي العالي في قراراته الخمسة السابقة على قاعدة جوار التنازل عن الاستئناف في دعاوى الحجر .

وذلك لان قضايا الولاية والوصاية والحجر وان كانت من دعاوى الحسبية التي تتعلق بالنظام العام ألا ان من القواعد الاساسية التي تتعلق بالنظام العام أيضاً وجوب احترام الاحكام النهائية الصادرة من الجهة المختصة وبتنازل المستأنف عن استئنافه أصبح قرار المجلس الحسبي الابتدائي نهائياً واجب الاحترام .

وظاهر لو ان المجلس العالي أخذ يغير هذا الرأي ونظر الدعوى بالرغم من تنازل عن الاستئناف لوجب عليه أيضاً نظر الدعوى في حالة تقديم الاستئناف بعد الميعاد . وفي ذلك هدم لاحكام قانون المجلس الحسبي والقواعد العامة للمرافعات .

إذا ففضاء المجلس الحسبي العالي بقبول التنازل عن الاستئناف لا يتنى كون القضايا المشار اليها من دعاوى الحسبية ولا يتعارض مع قرارات المجالس الحسبية الابتدائية التي تنظر هذه الدعاوى بالرغم من تنازل المدعين فيها .

١٩٤

المجلس الحسبي العالي

٦ فبراير سنة ١٩٢٧

وصى . تارض مصلحته مع مصلحة القاصر . عزله

القاعدة القانونية

إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الوصى وجب عزل الاخير وتعيين بدله المجلس :

« حيث أنه تبين من الأوراق ما يدل على تعارض بين مصلحة القاصر وبين مصلحة

المجلس :

« من حيث أن القرار المستأنف صدر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والاستئناف تقدم في ٥ يناير سنة ١٩٢٧ وعلى ذلك حصل الاستئناف المذكور بعد الميعاد القانوني فيكون غير مقبول شكلاً »

(طعن رزق رزق ضد الشيخ محمد إبراهيم رزق الكبير القيم رقم ٤٥ سنة ١٩٢٦ . ١٩٢٧)
« المحاماة » يرى من هذا القرار أن المجلس الحسبي العالي يحتسب ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ثلاثين يوماً غير كاملة ويحتسبه باليوم لا بالشهر .

١٩٦

المجلس الحسبي العالي

٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

حجر . استئناف بعد الميعاد . طريقة حساب المدة .
عدم قبول

القاعدة القانونية

إذا كان القرار المستأنف صادراً في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والاستئناف حاصلًا في ٥ يناير سنة ١٩٢٧ فيصبح الاستئناف غير مقبول شكلاً لتقدمه بعد الميعاد

قضاء المحاكم الشرعية^(١)

الكبرى في القضية ثمة ١٤٩ سنة ٩٠٤ من وكيل المدعى على المدعى عليهما بصدور الوقف من الواقف لجملة اعيان كان يملكها وانشائه وقفه لها على نفسه ثم على ذريته وعلى خيرات عينها بكتاب وقفه المؤرخ في ... وان مما هو جار في هذا الوقف الوكالة الكائنة بشارع ... المحتوية على جملة اما كن منها الجزء الكائن بالجهة البحرية المحتوى على تسعة حواصل سفلية واثنتي عشرة اودة علوية فوق الحواصل المذكورة (وحدد هذا الجزء) وان الست .. احد المدعى

١٩٧

اول فبراير سنة ٩٠٨

وقف . اعتراف المدعى عليه . سماع الدعوى

القاعدة الشرعية:

متى وجدت اعترافات بالوقف من المدعى عليه المطلوب رفع يده عن عين من اعيانه فيذا يكفي في سماع الدعوى بقطع النشر عن كتاب الوقف المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الشرعية

(١) هذه الاحكام منقولة عن كتاب « منتخبات الاحكام الشرعية » لفضيلة الاستاذ عباس الزرقاني كبير كتبة المحكمة العليا الشرعية

عليهما قررت ناظرة على الوقف المذكور وغيره
بمقتضى تقرير نظر من هذه المحكمة في ... وانها
فعلت جملة خيانات توجب عزلها من النظر منها
انها اجرت الحدود للمدعى عليه الثانى لمدة ثلاث
سنوات من ابتداء ... لغاية ... بأقل من اجر
المثل ومنها تصرّيحاً له بتغيير معالم الوقف بهدم
سنة حواصل من التسعة حواصل وما فوقها من
الأود وازالتها وان المدعى عليه هدم تلك
الحواصل بما فوقها من الأود وجعلها محلاً واحداً
فسيحاً وتقل الأتقاض بجميع اصنافها الى عمارة
بالدراسة وخطط الجزء الحدود بالملك المجاور له
من الجهة البحرية وجعله نافذاً على بعضه بحيث
لا يعرف الوقف من الملك اذا ترك على حاله وان
قيمة ما نقله تبلغ ... جنيهاً وان ما فعلته الناظرة
من الخيانات المخالفة لشرط الواقف لم تستأذن
فيه قاضياً وتستحق بذلك العزل من النظر على
الوقف المذكور وغيره من الاوقاف الناظرة عليها
وان من ضمن ما استغلته من ريع الوقف الذى
منه الجزء الحدود وبقاى فى يدها مبلغ ... عن
اجرة ثلاثة اشهر من اول ... لغاية ... استلمته
من المستأجر المذكور مقدماً وأن المدعى عليهما
اعترفا بجميع ما ذكر باوراق التحقيق الذى عمل
معهما بهذه المحكمة وانه اذن بالخصومة ضد الناظرة
المذكورة ومع كل من يكون واضعاً يده على
شئ من اعيان الوقف على الوجه المبين بالأذن
الصادر من هذه المحكمة فى ... وطلب اخيراً

الحكم بعزل الناظرة من النظر على الوقف المذكور
وغيره ورفع يدها عن اعيان ذلك الوقف الذى
منها المحدد وتسليمها له مع ما استغلته من الريع
الذى منه المبلغ المذكور والحكم على المدعى عليه
الثانى برفع يده عن المكان المحدود وبدفع قيمة
الاتقاض التى تمضيها واستهلكها فى مصالحه بالبيع
والبناء والزامه بفرق قيمة ارجاعها حواصل
واود كما كانت حسبما يقرره أهل الخبرة العارفون
بذلك وتسليم ذلك له ليحوزه لجهة وقفه ويتبع
معارضتهما فى ذلك الخ . والمجلس الشرعى بتلك
المحكمة فى ٥ يناير سنة ١٩٠٨ (بناء على ان
هذه القضية يتوقف السير فيها بالنسبة لما عدا
مسألة الأتقاض على البحث فى كتاب الوقف
المقدم فى هذه القضية . وان هذا الكتاب لا يعول
عليه لأنه عبارة عن قطع مجمعة مع بعضها وضائع
منها جانب وليس له سجل يرجع اليه وحينئذ
ترفض هذه الدعوى فيما عدا مسألة الأتقاض)
قرر رفض فيما عدا مسألة الأتقاض . ودفع فى
هذا القرار الصادر بالرفض . - والمحكمة العليا
بتاريخ اول فبراير سنة ٩٠٨ (بناء على ان هناك
اعترافات بالوقف من المدعى عليهما كما هو مبين
بمحاضر جلسات القضية وبورقة التأجير نفسها
وهذا يكفى فى سماع الدعوى بقطع النظر عن
كتاب الوقف المذكور) وترى عدم صحة ما قرره
المجلس الشرعى المذكور واعادة أوراق القضية
اليه للسير فيها بالطريق الشرعى

المدعى عليها انكاراً مجرداً ولم يدفع دعواها بالطلاق وان الدعوى بالطلاق تصح قبل الحكم وبعده ولا يمنع منها انكار الزوجية وان موكلته واضمة يدها على ثمن المحدود والمدعى عليها معارضة لها في ذلك وتطالبها برفع يدها عن نصف الثمن بحجة انها بقيت في عصمة المتوفى لحين وفاته وصدر لها بذلك الحكم المذكور مع انها مطلقة الطلاق المذكور ولا حق لها في تركه المتوفى وان موكلته طالبتها راراً بعدم تعرضها لها في ثمن التركة فامتنعت وما زالت تعارضها بغير حق وطلب الحكم لموكلته على المدعى عليها الطلاقها من المتوفى الطلاق المذكور وانحصار ارثه في موكلته واولاده المذكورة دون سواهم ومنعها من تعرضها لموكلته في ثمن تركه المتوفى التي منها المحدود منعاً كلياً وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى بدفعه لها بأن موكلته كانت رفعت دعوى بهذه المحكمة على المدعية بوفاة المتوفى المذكور ووراثته ورثته له وأجاب وكيل المدعية بأن المتوفى لم يتزوج بالمدعى عليها وحكمت هذه المحكمة لموكلته على المدعية حكماً حضورياً بوفاة المتوفى المذكور وانحصار ارثه في ورثته الذين هم زوجته واولاده المذكورون وقدمت المدعية دفعا في ذلك الحكم وحكم من المحكمة العليا بصحته ورفض الدفع وصار الحكم واجب التنفيذ الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته على المدعية بمنعها من دعواها منعاً كلياً وأمرها بعدم المعارضة لموكلته في وراثتها للمتوفى المذكور وانه ينكر ما جاء بالدعوى مما

١٩٨

المحكمة العليا الشرعية

٦ يناير سنة ١٩٠٨

ارث . زوجية . الحكم بها . عدم سماع دعوى الطلاق .

القاهرة الشرعية

اذا حكم لمدعية وفاة المتوفى وزوجيتها له ووراثتها منه بالزوجية التي ادعت بعد الوفاة ودفع هذا الحكم بطلاق الزوجة المحكوم لها بعد انكار زوجيتها في أصل الدعوى يكون الدفع غير مقبول للتناقض الذي لا يمكن معه التوفيق المحكمة :

صدرت الدعوى بتحكمة مديرية بني سويف الشرعية في القضية نمرة ١٠ سنة ١٩٠٧ من وكيل المدعية على المدعى عليها بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في زوجته المدعية وفي اولاده من المدعى عليها من غير شريك وان المدعى عليها كانت زوجاً للمتوفى ودخل بها وطلقها بعد ذلك ثلاثاً في حال صحته وتوفى بعد الطلاق بعدة سنين وانه مع علم المدعى عليها بذلك تنازع موكلته المدعية في ميراث المتوفى زاعمة انها زوجته مع موكلته وانها بقيت في عصمته لحين وفاته وقد حكم لها من هذه المحكمة في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٧ بوفاة المتوفى وانحصار ارثه في المتداعيتين بصفتيهما زوجتين له وفي اولاده الثلاثة المذكورين بناء على ان وكيل موكلته حين ذاك انكر زوجية

الدعوى بعد الحكم وجاءت اللائحة الجديدة وسوغت سماعه لمدة ثلاثين يوماً فقط الأمر الذي يفهم منه منع المحاكم من سماع أى دفع على فرض صحته بعد الحكم وبعد مضي هذه المدة (حكم للدعى عليها على المدعية بمنع زينب المدعية من دعواها هذه منعاً كلياً . ودفع فى هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٠٨ (بناء على أن أسباب ذلك الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم المذكور ورفض الدفع ما

١٩٩

المحكمة العليا الشرعية

١٠ أكتوبر سنة ١٩١٢

ارث . قتل . حرمان . حكم محكمة الجنايات .
وجوب اثبات القتل بالطريقة الشرعية

القاعدة الشرعية

القتل الموجب للحرمان من الارث هو ما أوجب القود والكفارة ولا يكون كذلك الا اذا ثبت بالاعتراف أو بدليل شرعى ، ما لم يبين حكم محكمة الجنايات على أشخاص بقتلهم آخرين على صدور اعتراف منهم بالقتل لا تصلح الاحكام التى تصدر منها أن تكون مستنداً على القتل الذى يمنع من الارث المحكمة

صدرت الدعوى بمحكمة أسبوط الابتدائية فى القضية نمرة ٣ سنة ١٩١٢ من المدعية بوفاة المتوفى ووراثته له الخ - والمحكمة فى ١٥ يونيه

يخالف دفعه ويحجدها جحداً كلياً - والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (بناء على انه صار استحضار ملف القضية نمرة ٢٧٠ سنة ١٩٠٥ المحكوم فيها بزوجة أمنة وزينب المتخاصمتين لأحمد افندى المتوفى المذكور . وتبين من الاطلاع عليها ان وكيل زينب قال فى جوابه عن دعوى أمنة ان أمنة المدعية لم تكن زوجة لأحمد افندى بالمرّة وأقامت أمنة البيئة على الزوجية وحكم فيها بزوجة الاثنين ووراثتهما لأحمد افندى هما وباقي الورثة المذكورين بالدعوى المذكورة ودفع فى ذلك الحكم من زينب بأن أمنة لم تكن زوجة لأحمد افندى وبنظر ذلك بالمحكمة العليا تأيد هذا الحكم بجلستها فى وان دعوى الطلاق الذى ادعاه الآن وكيل المدعية فى هذه القضية بعد الحكم بزوجة أمنة على زينب المذكورة وتأيدته وبعد انكار وكيلها بالدعوى السابقة أصل الزوجية وحصول تزوج احمد افندى بأمنة بالمرّة غير مقبول للتناقض الظاهر وعدم الاتيان بالدفع فى الدعوى الاولى فضلاً عن انه لو اتى به لا يقبل لان دعوى الطلاق بعد انكار أصل الزوجية غير مقبول لعدم امكان التوفيق وان قول وكيلها ان عدم التزوج لا يمنع من هذه الدعوى غير مقبول . وانه على فرض أن ما ادعى به وكيل المدعية من الطلاق يعتبر دفعاً فإن هذه المحكمة غير سائغ لها سماعه ولأن بند ١٧ من اللائحة القديمة كان يمنع سماع الدفع الذى لم يذكر فى

— والمحكمة العليا بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٢ (بناء على ان الحكم صحيح بنى على أسباب صحيحة ولم يأت المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

٢٠٠

المحكمة العليا الشرعية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

ولاية . جد . تصرفاته . بيع عقار القاصر لوفاء
دينه . اذن القاضي

القاعدة الشرعية

المنصوص عليه شرعاً أنه لا يجوز للجد بيع
عقار الصغير ولا عروضه لقضاء ما على الميت من
الديون وانما يرفع الغرماء أمرهم الى القاضي لبيع
لهم من التركة بقدر ديونهم
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية في
القضية ٤٢ سنة ٩١٥ من المأذون بالخصومة عن
قاصرة على جدها لايها الولي عليها لوفاء والدها
وانحصار ارثه في والديه المدعى عليه و... وفي
بنته القاصرة المذكورة فقط وتركه ما يورث عنه
شرعاً لهم ومن ذلك قطعة الأرض الخ . وانه
يخص البنت المذكورة منها... وان المدعى عليه
خان في مالها وباع منه مقدار... لمن تدعى...
وسجل هذا البيع بمحكمة... المختلطة وان المدعى
طالب المدعى عليه برد المبيع فامتنع بغير حق

سنة ١٩١٢ بناء على أن المدعية ادعت وفاة
المتوفى وانحصار ارثه في ورثته المذكورين بدعواها
الذين منهم حسن ومحمد ومحمود المذكورون الى
آخر ما جاء بدعواها — وان وكيل المدعى عليه
انكر دعواها وانحصار الارث بالصفة المشروجة
بالدعوى الى آخر ما جاء بجوابه ودفع الدعوى
أن حسن ومحمد ومحمود لم يكونوا وارثين في والدهم
المتوفى بسبب قتلهم له بالحق مباشرة منهم عمداً
وعدواناً حتى مات وهم بالغون عاقلون وان
المدعية انكرت ذلك واستند الدافع الى الحكم
الصادر من محكمة الجنايات وعرف بأنه لم يكن له
دليل غيره على دفعه المذكور وانه صار الاطلاع
على صورة الحكم الصادر من محكمة الجنايات
بادانة حسن ومحمد ومحمود المذكورين المؤرخة
في... بعد النظر فيما قاله الخصوم بالصفة
المذكورة فتبين ان الحكم المذكور لم يبين على
صدور اعتراف من الاشخاص المذكورين بقتل
والدهم بالصفة التي شرحها الدافع بدفعه وكذلك
لم تهم بينة شرعية على ذلك وانه لهذه الحالة
لا يصلح أن يكون هذا الحكم مستنداً للدافع
المذكور على دفعه — وان الفقهاء قد نصوا على أن
القتل الموجب للحرمان من الارث هو ما أوجب
القود والكفارة ولا يكون كذلك الا اذا ثبت
بدليل شرعى — وان الدافع عجز عن اقامة دليل
شرعى على دفعه ولم يرغب تحليف المدعى عليها
اليمن الشرعية) حكمت برفض دفع الدافع
واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١١٢ سنة ١٩٢

انكر بصفته المذكور لأن الميمن تتوجه على القاصر
بعد بلوغه

المحكمة :

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية
نمرة ٥٨ سنة ٩١٥ - ٩١٦ (بعد القرار بالسير
في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي) من المدعية
على المدعى عليها بصفة احدهما وصية على ابنها
القاصر لوفاة المتوفى ووراثتها له الخ - والمحكمة
بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ٩١٨ (بناء على أنه سبق
القرار من هذه المحكمة باعتبار المدعية عاجزة
عن اثبات دعواها وأن احدى المدعى عليهما
اعترفت بالدعوى جميعها وان وكيل المدعية طلب
معاملتها بأعترافها . وأن الوجه الشرعى يقضى
بمعاملتها بأقرارها ويقضى بأن ثانية المدعى عليهما
الوصية لا تتوجه عليها الميمن لأن الميمن تتوجه على
القاصر بعد بلوغه بالطريق الشرعى) حكمت
بمعاملة المدعى عليها المعترفة بما اعترفت به من
الوفاة والوراثة ومنعت المدعية من دعواها بالنسبة
للمدعى عليها الوصية منعاً شرعياً

٢٠٢

المحكمة العليا الشرعية

١٨ سبتمبر سنة ٩١٩

وقف . الاقرار به في حجة استبدال . جواز
سماع الدعوى

القاعدة الشرعية

(١) اقرار الواقف بوقفه بحجة الاستبدال

وطلب المدعى الحكم له على المدعى عليه بعدم
صحة البيع . والمحكمة في ٢٥ مارس سنة ٩١٧
(بناء على ان ما احتج به المدعى عليه واستند فيه
الى المستندات التى بينها لا يفيد لانه على فرض
ثبوت هذه الديون على المتوفى لا يصح له أن
يبيع عقار الصغير لتسديد ما على الميت من الديون
اذ المنصوص عليه شرعاً أنه لا يجوز للجديع
عقار الصغير ولا عروضه لتقضاء ما على الميت من
الديون وإنما يرفع الغرماء أمرهم الى القاضى لبيع
لهم من التركة بقدر ديونهم فيتمين والحالة هذه
الحكم بعدم صحة البيع) حكمت للأذون
بالخصومة عن القاصرة على المدعى عليه بعدم صحة
بيع الجدي المذكور قطعة الارض التى هى نصيب
القاصرة فى المقدار المبيع من الجدي المذكور
واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ١٠٣ سنة ٩١٦
- ٩١٧ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ اكتوبر
سنة ٩١٧ (بناء على أن الحكم صحيح ولم يأت
المستأنف بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم
المذكور ورفض الاستئناف

٢٠١

المحكمة العليا الشرعية

٥ سبتمبر سنة ١٩١٨

ميمن . وصى . عدم جواز توجيه الميمن اليه .

القاعدة الشرعية

الوصى على قاصر لا تتوجه عليه الميمن اذا

غير صحيح) قررت عدم صحة القرار المستأنف وإعادة أوراق القضية الابتدائية للمحكمة الابتدائية للسير فيها بالطريق الشرعي

٢٠٣

المحكمة العليا الشرعية

٢٩ يناير سنة ١٩٢٠

ارت . نسب . بنوة . اعتراف المورث بالبنوة .
حجة . أقيط

القاعدة الشرعية:

الاقرار حجة يعمل بها شرعاً في ثبوت النسب من المقر والتحققات الادارية لا تؤثر عليه فاقرار المتوفى بينوة القاصر له المدعى بنوته له ووراثته منه لا يؤثر عليه ما دلت عليه التحقيقات من أن هذا القاصر لقيط المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية ثمة ١٣١ سنة ١٩١٧ - سنة ١٩١٨ من وكيل المدعية عن نفسها وبصقتها وصية على ولدها القاصر على المدعى عليهما بوفاة المتوفى وزوجيتها له وبنوة ولدها المذكور له ووراثتهما له دون سواهما الخ . والمدعى عليهما أنكرا الدعوى بالكيفية الميينة بجوابهما الخ . والمحكمة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ قررت رفض الدعوى (بناء على ان الاوراق المقدمة من المدعية لاتدل على بنوة الوالد المذكور للمتوفى لأن التحقيقات

الذي صدر منه بمحكمة شرعية كاف في سماع دعوى الوقف ومنطبق على المادة (١٣٧) من لائحة المحاكم الشرعية

(٢) قرار المحكمة برفض دعوى الوقف

لعدم تقديم مدعيها الأشهاد المنوه عنه بالمادة (١٣٧) من اللائحة هو قرار بعدم سماع الدعوى المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة بنى سويف الابتدائية في القضية ثمة ٢٨ سنة ٩١٧ - ٩١٨ من المدعية على المدعى عليها بصدور الوقف من الواقف وطلب منع منازعة المدعى عليها فيه الخ . والمحكمة في ٨ يناير سنة ٩١٩ (بناء على أن هذه المادة تنطبق على المادة ١٣٧ التي انتهت عن سماع الدعوى بالوقف عند الإنكار الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية) قررت رفض الدعوى - واستأنف هذا القرار بالتقضية ثمة ٥٧ سنة ٩١٨ - سنة ٩١٩ والمحكمة العليا بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ٩١٩ بناء على أن القرار المستأنف هو بمعنى القرار بعدم سماع الدعوى كما يعلم من حيثياته . وأن ما جاء بحجتي الأبدال والاستبدال المحررتين من محكمة ... الشرعية بتاريخ ... من اقرار الواقف المذكور بالوقف المرقوم كاف في سماع دعوى المدعية بالوقف المذكور ومنطبق على المادة (١٣٧) من لائحة المحاكم الشرعية وبذلك يكون القرار المستأنف

من المتوفى في حق ثبوت نسبه له (قررت اولاً الغاء ما حكمت به محكمة اول درجة في هذه القضية وثانياً حكمت بوفاة ابراهيم افندي المذكور وزوجية الست صديقه المستأنفة له وبنوة محمد على الشهير بعلي المشمول بوصايتها له وبوراثةهما له

٢٠٤

المحكمة العليا الشرعية

٢٩ مارس سنة ٩٢٣

وقف . ناظر . عزله . ناظر مضبوط . انتهاء مأموريته

القاعدة الشرعية :

اذا عزل ناظر الوقف من النظر عليه وكان مضموماً له اخر في النظر معه أصبح الناظر المضموم لا صفة له في النظر على الوقف بذلك وتكون الخصومة المرفوعة بقصد عزله منتهية المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٣٣ سنة ٩٢٠ - ٩٢١ من المأذون بالخصومة على المضموم في النظر لناظرى وقف بخيانات في الوقف وطلب عزله لذلك من النظر عليه . والمدعى عليه قرر أخيراً أن ناظرى الوقف المضموم اليهما في النظر حكم بعزلها وأن عزلها يخرجها من النظر . والمحكمة في ٢١ أكتوبر سنة ٩٢٢ (بناء على أنه صدر حكم منها بعزل ناظرى الوقف من النظر عليه وأن المدعى عليه في هذه القضية مضموم لناظرين المذكورين وبعزلها من

الادارية التي عملت بحكومة السودان ومنها اعترافات نفس المتوفى تدل دلالة صريحة على ان هذا الولد وجد لقيطاً وكثيراً ما تستعمل كلمة ابني في المحررات وغيرها لغير الابن نسباً أما ورقة الميلاد فلا قيمة لها لأنه علم من تحريات حكومة السودان عدم وجود أصل لها وان هذه الدعوى مع وجود الدلائل الرسمية الدالة على اختلاقيها من قبيل الدعاوى التي يكذبها الظاهر واذن تكون مستحقة الرفض) قررت رفض الدعوى . واستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٥ سنة ١٩١٩ - سنة ١٩٢٠ . والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٠ (بناء على ان الأخصام تصادقوا على ما جاء باجراآت محكمة أول درجة واكتفوا بها وفيها تصادقوا على وفاة المتوفى المذكور وان صديقه المستأنفة زوجة له كما ثبتت زوجيتها بوثيقة عقد الزواج المودعة بملف القضية وانه تبين من المستندات المقدمة من المستأنفة لمحكمة أول درجة ما يدل صريحاً على ثبوت نسب الولد المذكور لوالده المتوفى لاقاراره بذلك صراحة بالورقة المحررة بخطه والتي تبين من تقرير الخبير المودع بملف القضية الابتدائية انها محررة بخطه والاقرار المذكور حجة يعمل بها شرعاً في ثبوت النسب منه وبذلك تبين ان ما حكمت به محكمة أول درجة في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم بوفاة المتوفى وزوجية صديقه المستأنفة له وبنوة الابن المذكور له وان ما جاء بالتحقيقات الادارية لا يؤثر شرعاً على الاقرار الصادر ككتابة

نمرة ١٤١ سنة ٩٢٢ - ٩٢٣ . والمحكمة العليا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩٢٣ (بناء على أن الحكم غير صحيح لعدم صحة أسبابه وأن وزارة الاوقاف المستأنفة قدمت أوراقاً تجعل المستأنف عليه غير صالح للنظر وأنها قدمت أيضاً أمام هذه المحكمة شهادة من نيابة . . . دالة على أن المستأنف عليه حكم عليه بالحبس مع التشغيل وأن من كانت هذه حالته لا يكون أهلاً للنظر على الوقف بحال من الأحوال) قررت إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه أرشديته وأستحقاقه للنظر .

٢٠٦

المحكمة العليا الشرعية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣

وقف . ناظران منضمان . خصومة . دفع التعدي
عن الوقف . جواز الانفراد

القاعدة الشرعية

امتناع احد ناظرى الوقف عن الانضمام
مع ثانيهما فى رفع الدعوى على المتعدى على
الوقف لا يضر جهة الوقف لأن الخصومة مما يصح
افراد احد الناظرين بها فلا يعتبر الامتناع خيانة
تستوجب اذن الناظر الثانى بانفراده فى ادارة
شؤون الوقف
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية

النظر على الوقف خرج هو منه وأنه بناء على ذلك تكون الخصومة بينه وبين المدعى قد انتهت) قررت انتهاء الخصومة فى هذه القضية . فأستؤنف هذا القرار بالقضية نمرة ١٣ سنة ٩٢٢ - ٩٢٣ والمحكمة العليا بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٢٣ (بناء على أن المستأنف عليه (المدعى عليه) قرر بالجلسة أن الناظرين الذين كان منضماً اليهما تنازلاً عن النظر وقبلت المحكمة منهما التنازل وصادقه المدعى المستأنف على ذلك وأنه بهذا الأقرار أصبح لا صفة له فى النظر على الوقف المذكور وصارت الخصومة متبعية بذلك) قررت تأييد القرار المستأنف ورفض الاستئناف

٢٠٥

المحكمة العليا الشرعية

٥ نوفمبر سنة ٩٢٣

وقف . ناظر . اهلية . الحكم عليه بالحبس

القاعدة الشرعية

من سبق عليه الحكم بالحبس مع التشغيل
لا يكون أهلاً للنظر على الوقف
المحكمة :

صدرت الدعوى بمحكمة اسيوط الابتدائية
فى القضية نمرة ٢٠ سنة ٩٢١ - ٩٢٢ من المدعى
بأرشديته وأستحقاقه للنظر على وقف والده . . .
الح - والمحكمة فى ٤ يونيه سنة ٩٢٢ حكمت له
بأستحقاقه للنظر - وأستؤنف هذا الحكم بالقضية

الابتدائية في القضية نمرة ١٥٦ سنة ٩٢١ - ٩٢٢ من احدى ناظرى الوقف على ثانيتهما بخياتها في الوقف وطلب افرادها من بالنظر عليه والمحكمة في ١٩ مارس سنة ٩٢٣ قررت افراد المدعية بالعمل في هذا الوقف وادارته وحدها دون المدعى عليها واستأنفت المدعى عليها هذا القرار بالقضية نمرة ١٠٤ سنة ٩٢٢ - ٩٢٣ والمحكمة العليا قررت اولا السير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي بناء على أن اسبابه غير كافية واخيراً بعد المرافعة امامها في الموضوع بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٢٣ بناء على ان التهم المنسوبة للمدعى عليها تنحصر في ثلاث (١) اسكانها والدها في المنزل الموقوف (٢) امتناعها عن مشاركة المدعية في اخراج والدها من المنزل ومطالبته بالأجرة المتأخرة عليه (٣) امتناعها عن مشاركتها في عمارة المنزل الموقوف . وأن الأوراق المقدمة من المدعى عليها دالة على ان والدها كان يسكن منزل الوقف قبل تنظرها عليه وان امتناعها عن الانضمام الى المدعية في رفع الدعوى على والدها لا يضر جهة الوقف لأن الخصومة مما يصح افراد احد الناظرين بها وأن المدعية لم تثبت حاجة المنزل الى العمارة بعد أن كلفت وامهلت لذلك ثلاث مرات واظهر وكيلها عجزه عن الاثبات وطلب معاملتها باقرارها بعدم مشاركة المدعية في الخصومة) قررت اعتبار المدعية عاجزة عن الاثبات ولما لم يطالب وكيل المدعية شيئاً قررت رفض الدعوى

قضاء المحاكم الاجنبية

نأسف لظهور المجلة في هذا العدد خالية من احكام المحاكم الاجنبية طبقاً للنظام الذي سار عليه الاستاذ عزيز بك خانكي رئيس تحريرها السابق . ويرجع السبب في ذلك الى عدم وصول المجلات الأجنبية الينا بعد والى رغبتنا في تعجيل ظهور هذا العدد بعد ان تأخر صدوره حيناً من الوقت بسبب تغير ادارة المجلة ورئاسة تحريرها

العدد الثاني

فهرست

العدد الثامن

الرقم	تتبع	صاحب البحث	الابحاث
١	١٤١	حضرة علي زكي العرابي بك	في مدى معارضة المدعى المدني في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بالألا وجه لاقامة الدعوى العمومية
٢	١٤٨	حضرة ملب سامي بك رئيس التحرير	في حقوق المشتري ومقرر الزيادة في اجراءات البيع الجبري
الرقم	تتبع	التاريخ	الاحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
١٠٦	١٥٣	٧ مارس ١٩٢٧	نقض . قتل . ظرف التشديد . سرقة . وجوب بيان واقعة السرقة في الحكم . مادة ١٩٨ فقرة اخيرة عقوبات
١٠٧	١٥٤	» » »	نقض . مصلحة الطاعن
١٠٨	١٥٤	» » »	نقض . دعوة الخبير لمناقشته بالجلسة . اخلال بحق الدفاع
١٠٩	١٥٥	» » »	نقض . ربا فاحش . ركن العادة . عدم اثباته . نقص جوهري في الحكم
١١٠	١٥٥	» » »	نقض . تطبيق القانون . وجوب تقديم الدليل وقت الحكم
١١١	١٥٦	» » »	نقض . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . الدعوى المدنية . عدم جواز تقديم طلبات جديدة من المدعى امام محكمة الجنح المستأنفة
١١٢	١٥٧	» » »	نقض . تزوير في أوراق رسمية . بصمة الأصبع . المادة ١٧٩ عقوبات
١١٣	١٥٨	» » »	نقض . حكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . حكم غيابي . استئنافه . ميعاد
١١٤	١٥٨	٨ مارس ١٩٢٧	نقض . الغموض في بيان أدلة الأدانة . الاستناد الى شهادة طيب غير محلف . خطأ في الاجراءات
١١٥	١٦٠	٧ مارس ١٩٢٧	نقض . قتل خطأ . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً
١١٦	١٦٠	» » »	نقض . اخلال بحق الدفاع . أسباب الحكم . المادة ١٠٣ مرافعات
١١٧	١٦٢	» » »	نقض . اخلال بحق الدفاع

العدد الثاني	الرقم	التاريخ	الاحكام	السنة الثامنة
			تابع قضاء محكمة التقض والابرار	
	١١٨	٨ مارس ١٩٢٧	تقض . أسباب عامة . عيب جوهري في الحكم	
	١١٩	» » »	تقض . تعدد الجرائم لغرض واحد . الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم . العقوبات التبعية لاحدى الجرائم الاخرى . وجوب الحكم بها ايضاً	
	١٢٠	» » »	تقض . طلب الدفاع احضار شهود نفي . عدم اجابة الطلب . اخلال بحق الدفاع	
	١٢١	١١ ابريل ١٩٢٧	تقض . الدفاع بأن الواقعة غير معاقب عليها . عدم اشارة الحكم الى هذا الدفاع . اخلال بحق الدفاع . تناقض الاسباب	
	١٢٢	» » »	تقض . المادة ٢٠٨ ع . بيان الواقعة بياناً كافياً	
	١٢٣	» » »	تقض . سرقة . ركن الاختلاس	
	١٢٤	» » »	تقض . موظف . استعمال القسوة . مادة ١١٣ ع	
	١٢٥	٦ يونيه ١٩٢٧	تقض . أمر قاضى الاحالة بالألا وجه لاقامة الدعوى . معارضة المدعى المدنى . مداها بالنسبة للمدعى العمومية	
			(٢) قضاء محكمة الاستئناف الاهلية	
	١٢٦	١٨ مايو ١٩٢٦	بيع . وقف . تسجيل . اصل الوقف . مادة ١٣٧ لأئحة المحاكم الشرعية	
	١٢٧	١٩ يناير ١٩٢٧	بيع . وصية . رقبة . حق الانتفاع	
	١٢٨	٢٢ نوفمبر ١٩٢٧	استئناف . اختصاص المحكمة الابتدائية . نصاب الدعوى اقل من ٢٥٠ جنيها . حكم نهائى . قانون ٢٦ فبراير سنة ٩٢٥	
	١٢٩	١٥ يونيه ١٩٢٧	بيع ! « سيف » مينا كذا . بوليصة الشحن . حجة على المشتري . هالك البضاعة اثناء الشحن . تقصير المشتري في اتخاذ الاجراءات .	

العدد الثاني فهرست السنة الثام :

الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
١٣٠	٨ نوفمبر ١٩٢٧	الأموال الثابتة . وابور الخليج والرى . آلاته ومهمات . اموال ثابتة اذا كانت ملكا لصاحب الوابور . مستندات . حجة على من يقدمها . وقف . شريك فى العقار حصته شائعة . صحيح فى حصته . باطل فى غيرها .
١٣١	١٠ نوفمبر ١٩٢٧	وقف . وضع يد . اعتراف المورث بالوقف . سريانه على الورثة . ريع . حسن النية . اعتقاد المتفع بملكيتة للعقار . ملزوميته بالريع من تاريخ اعلانه
١٣٢	» » »	وقف . مستحق . نفقة . حجز على استحقاقه . لا يمنع صرف النفقة
١٣٣	١٦ نوفمبر ١٩٢٧	اثبات . بين تاجرين . بينة . الاتفاق على طريقة خاصة للاثبات . مخالفة احدهما للاتفاق . الرجوع الى الطريقة القانونية
١٣٤	١٧ نوفمبر ١٩٢٧	حراسة . اجراءات نزع الملكية . سلطة المحكمة . مقارنة بين المادة ٦٢٢ مرافعات مختلط . والمادة ٥٤٥ مرافعات اهل
١٣٥	١٥ نوفمبر ١٩٢٧	تعويض . مسئولية . مصلحة السكة الحديد . اهمال سائق القطار
١٣٦	١٦ نوفمبر ١٩٢٧	صلح . شامل جميع المنازعات . بطلانه فى احداها . صحة فى الأخرى . قسمة . مصادقة المجلس الحسي .
١٣٧	١٧ نوفمبر ١٩٢٧	اختصاص . معارضة فى تنفيذ حكم . تفسير الحكم . اشكال فى التنفيذ . دعوى مستعجلة .
١٣٨	» » »	اجارة . قائمة مزاد
١٣٩	» » »	مصاريف : الحكم بالمصاريف المناسبة . كيفية احتسابها
١٤٠	٢١ نوفمبر ١٩٢٧	استئناف . اعلانه لأحد ورثة المحكوم عليه فى الميعاد . عدم تجزئة الدعوى . قبوله بالنسبة للباقيين

العدد الثاني	فهرست	الصفحة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الأهلية
١٤١	١٨٧	١٥ نوفمبر ١٩٢٧
١٤٢	١٩٠	٢٢ نوفمبر ١٩٢٧
١٤٣	١٩١	٢٣ نوفمبر ١٩٢٧
١٤٤	١٩٤	٢٤ نوفمبر ١٩٢٧
١٤٥	١٩٥	» » »
		(٣) قضاء المحاكم الأهلية
١٤٦	١٩٨	١٣ يناير ١٩٢٧
١٤٧	١٩٩	٢٨ أبريل ١٩٢٧

العدد الثاني	فهرست	الاسم الثامن
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الاهلية
١٤٨	٢٠١	٢٦ مايو ١٩٢٧
		أفيون . احرار المرخص له بزراعته . احرار الوسيط في البيع . عقوبة الوسيط . وظيفة رجال البوليس حبس احتياطي . مدته . سلطة النيابة . القاضي الجزئي . أودة المشورة . المادة ١١١ ج
١٤٩	١٠٣	٢٢ اغسطس ١٩٢٧
		اختصاص القاضي الجزئي . تعديل نصابه بعد الحكم وقبل الفصل في الاستئناف . الناء الحكم عملاً بالقانون الجديد . مصاريف الدعوى
١٥٠	٢٠٤	٢١ ديسمبر ١٩٢٦
		صحف . قانون المطبوعات . قانون العقوبات بيع العقار لعدم قبوله التسمية . زيادة العشر . جوازها . دعاوى الاسترداد . رفع الاستئناف الى قاضي التحضير . قبوله . المادة ٤٧٨ معدلة
١٥١	٢٠٥	١٧ ابريل ١٩٢٧
١٥٢	٢٠٧	٢١ مايو ١٩٢٧
١٥٣	٢٠٨	٢٧ يونيه ١٩٢٧
١٥٤	٢٠٨	١١ يوليه ١٩٢٧
		الدعوى . النصاب . تقديره . قيمتها المالية . تزوير . قيمة السند
١٥٥	٢٠٩	٣ اغسطس ١٩٢٧
		التفيد الوقت . وجوبه وجوازه . الطلب المعترف به . السند غير المتنازع عليه . استئناف الوصف . سلطة محكمة الاستئناف .
١٥٦	٢١١	٢٧ سبتمبر ١٩٢٧
		استئناف . حكم حضوري . وصفه خطأً بغيابي . ميعاد الاستئناف
١٥٧	٢١٢	١٧ اكتوبر ١٩٢٧
		بيع وفائي . تفسير العقد . اثبات . بين العاقلين . بينة . زيادة نصاب الدعوى على الف قرش . عدم جواز حراسة . تركة . شيوع . طريقة للادارة . لا حراسة قضائية . شروط دعوى الحراسة . عدم وجوب توفرها
١٥٨	٢١٣	١٥ نوفمبر ١٩٢٧
١٥٩	٢١٤	١٦ مارس ١٩٢٧
		رخصة . عمل اداري . تعويض . غرامة يومية . جواز الحكم بها

العدد الثاني	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
١٦٠	٢٥ يولييه ١٩٢٧	تابع قضاء المحاكم الاهلية حراسة . اجراء وقتي . نزاع موضوعي . اقامة أحد ناظري الوقف حارساً
١٦١	٢٥ يولييه ١٩٢٧	حراسة . وقف . دين على الناظر . شرط قبول الناظر . حراسة الدائن على الوقف .
١٦٢	١٥ اغسطس ١٩٢٧	حراسة . اجراء وقتي . قوة الشيء المحكوم فيه . لائحة بيت المال . صفة وضع يد الحكومة على التركات
١٦٣	١٨ اكتوبر ١٩٢٧	تزوير . الطعن بالتزوير بقصد اكتساب لوقت . سلطة المحكمة . جواز رفض دعوى التزوير دون تحقيق أدلة التزوير
١٦٤	٢٤ اكتوبر ١٩٢٧	بيع عقار . عدم التصديق على امضاء البائع . عدم التسجيل . قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . التزامات شخصية .
١٦٥	٨ نوفمبر ١٩٢٧	تظلم . اختصاص . قاضي الأمور الوقفية . (٤) قضاء المحاكم الجزئية
١٦٦	١٠ يولييه ١٩٢٤	بيع عقار لعدم امكان قسمته . مرسى المزاد . تقرير الزيادة . تنازل طالب البيع عن الأجزاء . حق مقرر الزيادة .
١٦٧	١٨ اكتوبر ١٩٢٧	وقف . حراسة . اختصاص . قاضي الموضوع . قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص القضاء الاهلي . دعوى مستعجلة لا دعوى مجهولة القيمة .
١٦٨	٣١ اكتوبر ١٩٢٧	حقوق الأرفاق . حق المرور . اكتسابه بمضى المدة . ركنا العلانية والأستبراء
١٦٩	٨ ابريل ١٩٢٤	(٤) القضاء المختلط شفعة . حق الصرف . المصرف الخاص . والمصرف المشترك . جواز وعدم جواز الشفعة .
١٧٠	١٠ نوفمبر ١٩٢٦	اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . اشكال في التنفيذ . خطأ في اسم المحكوم عليه

العدد الثاني	فهرست	العدد الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع القضاء المختلط
١٧١	٢٣١	١٠ نوفمبر ١٩٢٦
		اختصاص . قاضى الأمور المستعجلة . حجز تحت يد الغير . بطلان الحجز .
١٧٢	٢٣١	» »
		الاجراءات الوقفية . حراسة . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة وقاضى الموضوع
١٧٣	٢٣٢	١٧ نوفمبر ١٩٢٦
		الأقرار الزائد عن حاجة الدعوى . جواز تجزئته . التمين التهمة . محلها . مقدمة ثبوت قانونى .
١٧٤	٢٣٢	١٨ نوفمبر ١٩٢٦
		مسئولية السيد بفعل خادمه . العربية المؤجرة مشاهرة . مسئولية المستأجر .
١٧٥	٢٣٣	٢٥ نوفمبر ١٩٢٦
		عامل . الأصابة اثناء العمل . صاحب العمل . المتعهد باحضار العمال . مسئولية . خطأ .
١٧٦	٢٣٣	٢٣ نوفمبر ١٩٢٦
		الأموال الثابتة . البيع المتنازع عليه . صاحب حق الاختصاص . دخوله فى الدعوى خصماً ثالثاً . الشريعة الإسلامية . التركة . شخصية معنوية . اختصاص المحاكم المختلطة . ورثة . حقوقهم .
١٧٧	٢٣٣	أول ديسمبر ١٩٢٦
		نزع الملكية . الأعيان المزروعة ملكيتها . بيع . وقف . عدم التسجيل . المشتري . التسليم . اشكال . ناظر الوقف . رفضه . الحكم بتقديم الدفاتر . تميدى . أو تحضيرى . استئنافه . شفعة . ميعاد طلبها . العلم بالبيع . وجوب اثبات واقعة العلم . الأرض الزراعية . تحويلها الى أرض بناء . الجوار من حد واحد . جواز الشفعة . الطريق الخاص . تقسيم الأرض . تعدد الشركاء . شيوعهم فى حق المرور . لا شفعة . بيع العقار لعدم قبوله القسمة . اثر حكم البيع . قسمة . نتیجتها . سبب صحيح .
١٧٨	٢٣٤	» » »
١٧٩	٢٣٤	٧ ديسمبر ١٩٢٦
١٨٠	٢٣٥	» » »

العدد الثاني	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع القضاء المختلط
١٨١	٧ ديسمبر ١٩٢٦	البيع الصادر بعد أول يناير سنة ٩٢٤ . عدم تسجيله . انعدام البيع المباني القائمة على أرض حكر بيعها . حق عيني عقارى . ضرورة تسجيل البيع .
١٨٢	٩ ديسمبر ١٩٢٦	القضاء المختلط . اختصاص . وقت تعيينه . أدخل اجنبي فى الدعوى لغير ما سبب ظاهر . اخراجه . الحكم بعدم الاختصاص . الحوالة بالدين اثناء نظر الدعوى بالاستئناف لا تأثير له على مسألة الاختصاص
١٨٣	١٤ ديسمبر ١٩٢٦	خير . وجوب دعوة الخصوم لحضور مباشرة أعماله . بطلان اجراءاته . أدخل خصم جديد فى الدعوى . اعادة مأمورية الخبر
١٨٤	١٥ ديسمبر ١٩٢٧	اجنبي . الدول المتمتع بالأمتيازات . الدول غير المتمتع بها . اختصاص المحاكم المختلطة . حكم القضاء الأهلى . أثره فى حق الأجنبي . الأجانب العثمانيون أصلاً
١٨٥	١٦ ديسمبر ١٩٢٦	الشرط الجزائى . انعدام سبب التعهد . سلطة القاضى . بيع . انتقال الملكية . قانون التسجيل . شفعة . مبدأ تولد الحق فيها .
١٨٦	٢١ » »	
١٨٧	٢٩ » »	حكم . النفاذ الموقت . المصاريف المحكوم بها . أدائها لا يعتبر قبولاً للحكم . استئناف . رفعه بعد الميعاد . حق المحكمة فى الحكم بطلاله
١٨٨	٤ يناير ١٩٢٧	بيع . شرط عدم التصرف فى المبيع . صحيح . بيع جديد . تملك المشتري بوضع اليد . دعوى خاصة بصاحبها .
		(٥) المجلس الحسى العالى
١٨٩	٦ فبراير ١٩٢٧	حجز استئناف . تنازع . قبوله .

العدد الثاني	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
١٩٠	٢٤٠	٢٥ مايو ١٩٢٧
١٩١	٢٤٠	٦ نوفمبر ١٩٢٧
١٩٢	٢٤٠	» »
١٩٣	٢٤٠	» »
١٩٤	١٤١	٦ فبراير ١٩٢٧
١٩٥	٢٤١	٦ مارس ١٩٢٧
١٩٦	٢٤٢	٢٢ مايو ١٩٢٧
١٩٧	٢٤٢	١٠ أكتوبر ١٩١٢
١٩٨	٢٤٤	٦ يناير ١٩٠٨
١٩٩	٢٤٥	١٠ أكتوبر ١٩١٢
٢٠٠	٢٤٦	١٢ أكتوبر ١٩١٧
٢٠١	٢٤٧	٥ سبتمبر ١٩١٨
٢٠٢	٢٤٧	١٨ سبتمبر ١٩١٩
٣٠٣	٢٤٨	٢٩ يناير ١٩٢٧
٢٠٤	٢٤٩	٢٩ مارس ١٩٢٣
٢٠٥	٢٥٠	٥ نوفمبر ١٩٢٣
٢٠٦	٢٥٠	٣١ ديسمبر ١٩٢٣

رئيس تحرير المجلة

م. لبيب سامي

المحكمة

مجلة قضائية

نفس طائفة المحاماة العراقية

السنة الثامنة

العدد الثالث

ديسمبر سنة ١٩٢٧



تحرير: المجلة بكتب الأستاذ صليب بك سامي بشارع عماد الدين رقم ١٤ بمصر

ادارتها بامانة صندوق النقابة بشارع ابي السابع رقم ٨



بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠-٥٦ مدينة



سنة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

يشمل هذا العدد بحثين أحدهما للاستاذ الفاضل حامد فهمي بك والثاني لرئيس التحرير : وثانين
حكماً - منها

٢٠ حكماً صادراً من محكمة النقض والأحكام

٢٠ » » » محكمات الاستئناف

٢٠ » » » المحاكم الكلية

٢٠ » » » المحاكم الجزئية

ويشمل العدد أيضاً ملخص محضر الجمعية العمومية للمحاميين في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وتقرير
مجلس الإدارة وأمانة الصندوق ثم القرارات التي أصدرتها الجمعية العمومية

رئيس تحرير المجلة

عدد ديسمبر ١٩٢٧

بحث

المشتري الشيع كغيره من استثناء استثنافاً ومزاحمة

تقد الحكم محكمة استئناف اسبوط المؤرخ ٣ مارس ١٩٢٧ والحكم محكمة طنطا المؤرخ ١٧ مايو ١٩٢٠

لخبرة الاستاذ الفاضل حامد بك فهمي

ولما كانت المسألة كثيرة الوقوع ، وكان الحق فيها عندنا لا يعدو مساواة المشتري لغيره من الشفعاء مفاضلة بقوة السبب عند اختلافه ، ومقاسمته عند التساوى فيه ، على خلاف ما قضت به محكمة استئناف اسبوط بحكمها المؤرخ ٣ مارس ١٩٢٧ (راجع المحاماة سنة ٧ ص ٨١٤) ومحكمة طنطا بحكمها المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ (راجع المحاماة السنة الاولى ص ٣٤٠) لذلك رأينا نشر هذا المقال بياناً لرأينا . وقد ألهذين الحكمين فنقول :

« الفقه الاسلامى » - من الحق -

وقد تلقى الشارع المصرى أحكام الشفعة عن هذا الفقه - أن أبتدىء بدرس المسألة فيه ،

قد يكون مشتري الصفقة شفعاً فيها . قبل يكون له من شرائه ما يتميز به على غيره من الشفعاء ؟ أم يتزاحم معهم على مقتضى المادة السابعة من قانون الشفعة ، فيزحهم ان كان أقواهم سبباً ، ويزحونه ان قوى سببهم على سببه ، ويتقاسمون اذا تساوا في السبب .

أما أنه يشفع فلا خلاف فيه . اذ لا يمكن اعتبار شرائه اعراضاً عن الشفعة ، ولا التمسك بها سعياً منه فى تقضى شرائه . كما لا خلاف فى تقدمه على غيره من الشفعاء أو تقدمهم عليه بقوة السبب . انما الخلاف عند التساوى فيه : فقريق يرى تقسيم الصفقة بينهم وفريق يؤثر بها المشتري على غيره منهم .

هو سبب الضرر الذي قصد الشارع رفعه بشرعة الشفعة (راجع المبسوط جزء ١٣ ص ٩) .

وقد جرى علماء الأصول في هذا على ما اختاروه في تعليل الأحكام غير المنصوص على علتها ، من الجرى مجرى الشارع فيما نص على علته ، من الدأب على إضافة الحكم الى وصف ظاهر منضبط مشتمل على الحكمة المقصودة من شرعته ، أو رد الناس الى مظانها ، ان كانت الحكمة خفية أو مضطربة مختلفة باختلاف الصور والأشخاص والأزمان والاحوال (راجع الآمدى جزء ٣ ص ٢٩) .

فلما استقام لهم أن الحكمة من مشروعية الشفعة هي دفع ضرر الشريك الدخيل أو الجار الحادث ، وان هذا الضرر غير منضبط ، أقاموا مقامه مظته ، وهي الاتصال بالشركة أو الخلطة أو الجوار . ولهذا لم يوجبوا تحقق وجود الحكمة في كل شفعة . والتزموا اطراداً لحكم ما توافرت مضته ، وجدت الحكمة أو لم توجد . فأثبتوا الشفعة لكل شريك أو خليط أو جار ما تباينت أشخاصهم واختلفت صفاتهم من سن ودين وعدالة وبغى ، وجد الضرر أو لم يوجد . كما أثبتوها للمشتري يزحم بها غيره من الشفعاء اذا كان أقوى منهم سبباً ، ويزحمونه اذا قوى سببهم على سببه ، ويتقاسمونها اذا تساوا في السبب ، (راجع تنقيح الحامدية ص ١٨١ جزء أول وابن عابدين جزء ٥ ص ١٤٤ و ص ١٥٧ والمادة

وتأصيل حكمها على المختار من أصوله ، لا أقصد من ذلك إيجاب العمل بأحكام الشريعة الاسلامية في مادة هي المشرعة لها ، وانما لأقف بالقارىء عند أصل علة الشفعة فيها ، وأريه كيف لم يحفل فقهاؤها - وهم أول من قال أن الشفعة شرعت لدفع ضرر الشريك الدخيل أو الجار الحادث - بما يظهر من انتفاء هذا الضرر اذا كان المشتري شريكاً أو جاراً . وليعلم أن حكم التسوية بين المشتري وغيره من الشفعاء جرى فيها مجرى الأصول فيطيب له الأخذ به على اعتباره مقتضى النظر الفقهي .

صح عن الشارع الاسلامي ، عند أبي حنيفة وأصحابه . ثلاثة نصوص ثبتت الشفعة للشريك في العقار ، ثم الخليط في حقوقه ، ثم الجار ، فاعتبروها أصلاً في باب الشفعة . واستثمروها بنظرهم الفقهي . فكان لهم منها ما نعرف من أحكام كثيرة .

بحثوا عن علة الشفعة : فلاحظوا أن هذه النصوص ثبتت الشفعة للشريك ثم الخليط ثم الجار . وهي أسماء مشتقة من معان معروفة ، ولما كان من أصولهم أن من مسالك العلة التنبه في الأحكام على أسبابها المترتبة عليها بالتسبيب ، وأن الحكم متى علق باسم مشتق كان معناه هو الموجب للحكم ، وبخاصة أن كان مؤثراً فيه ، لذلك اعتبروا أن سبب الشفعة ، الذي هو بمعنى العلة اتصال ملك الشفع بالعين المبيعة اتصال شركة أو خلطة أو جوار . لأن هذا الاتصال

١٠٤ من مرشد الخيران والمعاملات للشيخ احمد
أبي الفتح جزء أول ص ٦٩)

وَأنت ترى من هذا أن حكم الأخذ بالشفعة
من مشتر شفيع وان لم يرد به نص عن الشارع
قد عُرِفَ من مجرد قيام سببها بكونه شريكاً
أو جاراً ، ذلك السبب الذي هو في معنى العلة ،
أو هو مظنة الحكمة المقصودة من شرعة الشفعة .
فتراهم مع تقريرهم أنها شرعت لدفع ضرر الشريك
الدخيل أو الجار الحادث ، لم يعتبروا هذا الضرر
عامة يدور معلولها معها وجوداً وعدمًا ، وإنما اعتبروا
مظنتها : فأطلقوا الحكم لكل شريك ولكل
جار ، وأخذوا بقوة السبب في الترجيح : فقدموا
الشريك على الخليط ثم هو على الجار ، فاستقام
لهم أن يقاسم الشريك أو الجار من اشتري
الصفقة شريكاً أو جاراً ، وأن يشفع الشريك
من المشتري الجار ، ولا يشفع الجار من المشتري
الشريك .

أحكام القانونين المختلط والذاهلي - كانت

الشفعة في القانونين لمن أعار أرضه لآخر وأذن
له بالبناء عليها أو الغراس فيها (مادة ٩٣/٦٨)
ثم للشريك في عقار غير مقسوم (٩٤/٦٩)
ثم للجار (٩٩/٧٣) وكانت المادة (٩٤/٦٩)
تنص على أن الشريك مقدم على غيره عدا
المالك الأذن بالبناء أو الغراس ، وكان نص
المادة ٩٩ من القانون المختلط يميز للشريك
الأخذ من مشتر شريك ويوجب عليه تقسيم

ما أخذه بين جميع شركائه اذا طلبوا ذلك . ولم
يرد بالقانون الاهلي نص يقابل هذا النص وكان
من وراء عدم نص القانونين على حكم الشفعة
عند تعدد الجيران ، وعدم نص القانون الاهلي
على حكمها عند تعدد الشفعاء المتساوين في
الاستحقاق ، أن اضطربت أحكام المحاكم
في قضايا الشفعة : فقضت محكمة الاستئناف المختلطة
بحكمها المؤرخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٢ بأن لا شفعة
لجار من مشتر جار (راجع مجموعة الاحكام سنة
رابعة ص ١٢٣) ثم حكمت بحكمها المؤرخ ١٢
يونيه سنة ١٨٩٥ بأنه عند تعدد الجيران يجب
تقسيم المشفوع فيه بينهم ولو كان المشتري جاراً
(راجع المجموعة سنة سابعة ص ٣٩١ ونشر في
مجموعة لائتر جزء أول تحت ثمة ٤٣٩٨) -
ومن المبهم أن تنوء هنا بأن المحاكم المختلطة كانت
تأخذ في الشفعة بأحكام الشريعة الاسلامية فيما
سكت القانون عنه (راجع حكم ٢٥ فبراير
سنة ١٨٩٢) المجموعة الرسمية جزء ٤ ص ١٣٦)
إذ قالت فيه : لخلو القانون من نصوص تنظم
شفعة الجيران يجب الرجوع الى مبادئ الشريعة
الاسلامية على مذهب الأمام أبي حنيفة وهذا
المذهب يوجب القسمة بينهم على قدر الرؤوس
كذلك اضطربت أحكام المحاكم الأهلية
فقضت محكمة الاسكندرية الاستئنافية بحكمها
المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٧ بجواز الأخذ من
المشتري الشفيع ومقاسمة طالب الشفعة له ان كانا
من مرتبة واحدة (راجع القضاء سنة ٤ ص ٣٥٧)

قانون الشفعة الجبرية - صدر قانون

الشفعة للمحاكم المختلطة في ٢٦ مارس ١٩٠٠ (بعد أن مر على الهيئات القانونية المشرعة له)
ثم صدر بنفس نصوصه للمحاكم الأهلية في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

وقد ابتداء هذا القانون بذكر من يكون شفعياً ومشفوعاً منه ومن لا يكون ، وما يشفع فيه وما لا يشفع .

فأثبتت الشفعة في المادة الأولى للشريك الذي له حصة شائعة في العقار ثم للجار ، ثم عد في المادة الثانية صاحب حق الانتفاع شريكاً أثبت له الشفعة بدمالك الرقبة ، فكان المستحقون للشفعة عنده على مراتبهم : مالك الرقبة ثم الشريك ثم صاحب حق الانتفاع ثم الجار . أثبت لها هذه الأوصاف المضبوطة المعروفة ثم استثنى الوقف في المادة الرابعة فمنعه من أن يكون شفعياً .

ومنع الشفعة بالمادتين الخامسة والثالثة فيما وقع تملكه بغير بيع ، أو بيع بالزيادة اعدم امكان القسمة بين الشركاء عيناً أو لنزع الملكية جبراً امام الادارة أو القضاء ، أو بيع ليجعل محل عبادة أو ملحقاته - ومنعها من أصل أو فرع أو زوج أو قريب الى الدرجة الثالثة من القرابة اشترى من فرعه أو أصله أو زوجه أو قريبه .

ثم ذكر حكم تعدد الشفعاء و مراتبهم في المادة السابعة . فابتداء بترتيبهم على قوة اتصالهم بالعقار المشفوع فيه ، الأقوى فالقوى فالذى يليه

وحكمها المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (راجع القضاء سنة ٥ ص ٧٩) وخالفها محكمة استئناف مصر بحكمها المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ (راجع القضاء سنة ٦ ص ١٢٩) وحكمها المؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨ (القضاء سنة ٦ ص ١٧١) وحكمها المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٨٩٩ (راجع الحقوق سنة ١٤ ص ١٩٠) وهو ما قضت به محكمة مصر الاستئنافية كذلك بحكمها المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ (راجع القضاء سنة ٦ ص ١٧٩) وقد جاء بالحكم المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ - وهو ما كثر التعويل عليه : أن الغرض من الشفعة هو دفع ضرر الشركة أو الجوار الذي يحدث بعد بيع العقار المشترك أو المجاور لكونها مظنة الأذى ، وأن لا محل لها إذا كان المشتري شريكاً أو جاراً . لأن نسبة الشفع والمشفوع منه لم تتغير : فهما متجاوران أو شريكان في النصفية من قبل . وفي جواز الشفعة ترحيح لصفة طالب الشفعة على صفة المشفوع منه مع كونها واحدة . ولا يصح أن يكون شراء المشفوع منه مضعفاً لصفة الجوار أو الشركة . وقسمة العقار بينهما لا تدفع جواراً أو شركة ، وتجويزها يحول الغرض من الشفعة عن كونه دفع جوار أو شركة طارئة الى كونه جلب منفعة للشفيع أضراراً بالمشتري . وهو مخالف للعدالة ومناقض لمبادئ القانون - وستعرف فيما بعد ما في هذه الأسباب من خطأ على طلاوة عبارتها .

لما اعتبر علة الشفعة الاتصال بالشركة أو الجوار كما اعتبرها الشارع الأسلامي، وأن الترجيح (١) يجب أن يكون بقوة العلة ثم بكثرتها أخذاً بمذهب الشافعية، فاضل بين المختلفين علة، على ترتيب العلة قوة وضعفاً، وبين المتساوين، على نسبة مالكل منها، فقسم الصفقة بينهم كل بقدر نصيبه ثم استثنى الجيران فاعتبر الكثرة من العلة في الجوار بكثرة المنفعة التي تعود على الملك من الأخذ بالشفعة

وبهذا كانت المادة السابعة عندنا تشمل حكم الترجيح بقوة العلة ثم بكثرتها. وما تراه فيها من التقسيم على قدر الملك بين مالكي الرقبة أو الشركاء أو اصحاب حق الانتفاع هو ترجيح بينهم بكثرة العلة. وأرى انه بعد أن فرغ من حكم الترجيح بين الشفعاء في المادة السابعة، أراد أن يحسم ما قام من خلاف في قضاء المحاكم على جواز الأخذ من مشتر شفيع، فوضع بالمادة الثامنة حكم جوازه دالاً على الرغبة في رفع توهم من ظن أن شراء الشفيع يحسب ميزة له على غيره من الشفعاء - ولى في الاستدلال على ذلك مسلكان

(١) قد استعملنا لفظ الترجيح عوداً عن الأولوية أو الأفضلية لأن فقهاء الفقه الأسلامي المريتين في لغة العربية استعملوه فقالوا « عند أبي حنيفة علة لاستحقاق أصل الملك لا قدره والترجيح بقوة العلة لا بكثرتها » ويقولون « كثرة العلة لا توجب الترجيح عند أبي حنيفة وتوجيه عند الشافعية » (راجع بدائمه الصنائع جزء ٥ ص ٨٢٧)

من مالك الرقبة الى الشريك الى صاحب حق الانتفاع الى الجار. ثم قسم الشفعة بينهم اذا كانوا مالكي رقبة أو شركاء أو اصحاب حق انتفاع، وخصصها عند تعدد الجيران بمن تعود منفعة الشفعة على ملكه أكثر من غيره.

وقد فهم من شرح هذا القانون من قهائنا أن المشتري الشفيع لا يفضل بشرائه غيره من الشفعاء المساوين له في الرتبة، وانه واياهم يتزاحمون ويتقاسمون على مقتضى ما ذكر بالمادة السابعة (راجع شرح القانون المدني لفتحي باشا صفحة ٩١٣ ودوهلس تحت كلمة شفعة فقرة ٤٦ و ٨٧ و ٩١ جزء ثالث و فقرة ١٨ ص ١٤٠ جزء رابع تحت كلمة « استرداد » وعلى بك زكي العرابي في كتابه الشفعة في القوانين المصرية ص ٤٢ فقرة ٦٨ طبعة سنة ١٩٠٦) بل صرح أسبقهم في الشرح وهو العرابي بك بأن المادة الثامنة جاءت حاسمة في المسألة بعد اختلاف المحاكم فيها

تلقى المشتغلون بالقانون هذا الأجماع عن قهائهم بالرضاء وتداولوه درسا وعملا حتى خالفته محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بمحكمها المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ (راجع المحاماة سنة ١ ص ٣٤٠). وحذت حذوها محكمة الاسكندرية بمحكمها المؤرخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٣ (راجع المحاماة سنة ٤ ص ١٤٠) ثم محكمة استئناف اسيوط بمحكمها المؤرخ ٣ مارس سنة ١٩٢٧ مبرؤنا. والذي أراه أن الشارع المصري

المسلك الاول : « أشارات لغوية بدت لنا في الأصل الفرنسي لقانون الشفعة : وكان واجباً علينا الرجوع اليه لأن قانونها الصادر للمحاكم المختلطة هو الذي وضع أولاً فوافقت عليه الدول وصدر باللغة الفرنسية .

فاذا رجعت اليه وجدت الفقرة الأخيرة من المادة السابعة بهذا النص

Entre voisins, la préférence appartiendra à celui qui peut tirer de la préemption un plus grand avantage pour son fonds.

وترجمته : واذا تعدد الجيران فالترجيح لمن تعود على ملكه من الشفعة منفعة اكثر من غيره «

ووجدت المادة الثامنة بهذا النص

Le droit de préemption subsiste et la règle établie à l'article précédant qui détermine la préférence est applicable même dans le cas où l'acquéreur se trouverait dans les conditions prévues à l'article premier pour se rendre lui-même préempteur.

وترجمته : « وتظل الشفعة قائمة وتراعى القاعدة المذكورة في المادة السابعة المينة للترجيح حتى إذا توافر في المشتري من الشروط ما يجعله شفعياً حسب ما ذكر في المادة الاولى «

وأنيك أهم ما لفت نظرنا وعينا بنقله حفظاً لمعنى الأصل الفرنسي :

رأينا الشارع استعمال في المادة الاولى المينة من يكون شفعياً لفظ appartenir الذي هو بمعنى (التعلق) للدلالة على استحقاق الشفعة . واستعمل في المادة الثامنة لفظ "subsister" الذي

هو بمعنى (البقاء) للدلالة على بقاء حكم الشفعة ثابتاً . ورأينا الأصل العربي لا يشعر بهذا الفرق إذ تجد فيه المعنيين بلفظ واحد هو قوله « ثبتت الشفعة » .

وترى النص الفرنسي يستعمل في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة لفظ "préférence" الذي هو بمعنى (الأفضلية) للدلالة على ما يفضل به جار جاراً في موجب الانتفاع بالشفعة . ويعيد استعمال هذا اللفظ في المادة الثامنة بمعنى الأفضلية مشاراً إليها بأنها المينة بالمادة السابعة : مع أنك ترى النص العربي قد عبر عن هذا المعنى في المادة السابعة بقوله « يقدم » وفي المادة الثامنة بقوله « فيما يتعلق بالأولوية » . فكأنه استعمل لفظين لمعنى واحد . وقد قلناه عن الفرنسية بلفظ واحد في المادتين واختارنا له (الترجيح) عوضاً عن الأولوية ، لما بين لفظي "préférence" و "priorité" من قارق في المعنى . إذ الكلمة الثانية "priorité" تدل على معنى التقدم بالدرجة أو بالزمن ، والأولى "préférence" تدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما عن الآخر فيها .

ولا يفوتك النظر الى لفظ "même" في المادة الثامنة واستعماله ظرفاً للدلالة على معنى (حتى الغاية) ، المفيدة لدخول ما بعدها في حكم ما قبلها المضمرة . كما تقول في الفرنسية .

ne faites jamais du mal même à vos ennemis

« لا تعمل سوءاً حتى مع أعدائك » وكما

تقول احقره الناس حتى العيد . وزاره اشراف المدينة حتى الأمير وان كان الاستعمال العربي جرى على اظهار ما قيل حتى كما ترى

وانك اذا قرأت نص الفقرة الأخيرة من المادة السابعة ونص المادة الثامنة على ما ترجمناه به استقام لك منهما ما فهمناه .

ألا ترى أن الشارع - بعد أن عرفك من يكون شفيها ومن لا يكون ، وما تكون فيه الشفعة وما لا تكون ، وذكر لك من لا شفعة منه ، فعرفت من يشفع منه - وبعد أن بين لك في المادة السابعة ما يكون به الترجيح بين الشفاء - أراد رفع توهم أن لا يشفع من مشتر هو شفع فثبتت في المادة الثامنة استحقاق الشفعة منه بلفظ دال على البقاء أشعاراً بهذا المعنى وسأوى بينه وبين غيره من الشفاء في وجوب مراعاة قاعدة الترجيح السابقة الذكر في المادة السابعة وأشار الى هذا المعنى باستعمال لفظة "même" فكأنه قال « وتظل الشفعة مستحقها ويراعى حكم الترجيح المقرر في المادة السابعة على كل مشتر حتى اذا كان شفيهاً . فإذا قدمت

الشرط على الجزاء قلت واذا كان المشتري شفيهاً فالشفعة لمن استحقها بمراعاة حكم الترجيح الوارد في المادة السابعة .

واذن ففهوم هذا النص أن حكم استحقاق الشفعة وحكم الأفضلية بين الشفاء يقيان على أصلهما اذا كان المشتري شفيهاً . فيزحم غيره من

الشفعاء بقوة سببه ويزحمونه كذلك بقوة السبب ويقاسمهم ويقاسمونهم اذا كانوا من درجة واحدة الا اذا كانوا جيراناً فالأفضلية لا كثرهم منفعة . من الآخذ بالشفعة .

المسلك الثاني . اصول الفقه القانوني . لم يعن علماء القانون بالوضع والتأليف في الأصول : الا من عهد سالي وجيني وامثالهما ، وهؤلاء مع تعمقهم في البحث ووضع النظريات القانونية الحديثة لا ترى لهم في مثل ما عني به علماء الاصول في الفقه الاسلامي ، كالتقياس والعلة ، ما ل هؤلاء . من استيعاب وتعمق . وللقه القانوني مع ذلك اصول - فمن اصوله أن أحكام القانون معاملة بما تجلبه من المصالح وتدرؤه من المفاسد ، ومن مسالك الملل فيه التنبيه على أسباب الأحكام المترتبة عليها بالتسيب . والقانون لا يعمل أحكامه الا بالأوصاف الظاهرة المنضبطة . فأن لم يجد وصفاً ظاهراً منضبطاً ، أقام مقامه . غلته المشتمة عليه في الغالب . وعندئذ لا يهمه ظهرت العلة أو خفيت ، اذ العبرة تكون عنده بمظنتها ، وهي التي يدور الحكم معها وجوداً وعدمًا .

اعتبر ذلك في المظنات القانونية من جميع أبواب القانون وراجع ما كتبه جيني عن المظنات في كتابه المسمى (Méthode et sources du droit positif)

وأنظر الى الشارع الفرنسي في تحليل ثبوت النسب بمجيء الولد لمائة وثمانين يوماً من عقد الزواج لا بالوطء والعلوق ، لخفاها وعدم

انضباطهما. وإلى الشارع المصري في تعليل ثبوت الحق وعدم قبول الخصامة فيه ، بالحكم التهائي ، لا بالحكم الصائب الذي هو علته ، لحفائه وقيام مظنته الدالة عليه في الغالب مقامه ؛ وفي تعليل ثبوت الرشد بلوغ السن . وفي تعليل عدم جواز المعارضة في الأحكام الغياية ، بفوات أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لحل المحكوم عليه ، لعدم انضباط العلم بالحكم أحياناً ولحفائه أحياناً أخرى . وفي تعليل سقوط بعض الحقوق بعدم استعمالها في أوقاتها المحددة لها ، لحفاء معنى الرضاء بالتنازل الضمني عنها أحياناً .

عندئذ تعلم أن الشارع متى أقام مظنة العلة مقامها لحكم ما ، وجب على الفقيه الأخذ بالمظنة ما وجدت ، بتحقت العلة أو لم تتحقق . فالولد ابن الزوج ولو لم يحصل العلق منه بل ولو لم يحصل الوطء . وبالع سن رشيد ولو لم يكن رشيداً في الواقع . والمعارضة ساقطة بفوات الميعاد ، ولو لم يعلم المحكوم عليه غياياً بالحكم

فإذا كانت الشفعة شرعت لعللة دفع ضرر الشريك الحادث ، فالشارع لحفاءها أحياناً وعدم انضباطها أقام مظنتها مقامها ، وهي اتصال الملك بالشركة أو الجوار . فاعليك اذن في سبيل العلم بمن يكون شفعياً ومن لا يكون ، إلا التحقق من وجود المظنة ، ثبت الضرر أو اتقى .

وعلى هذا يكون الشفع من قام به سبب من أسباب الشفعة ولو كان مشترياً وانتفى الضرر الحادث من شرائه ، لوجوده شريكاً أو جاراً

من قبل . ويجب أن يجري حكم المشتري الشفع من حيث جواز الأخذ منه وعدم جوازه ، ومن حيث المفاضلة بينه وبين غيره من الشفعاء ، ومقاسمتهم معه ، يجري حكم غيره منهم . ولذا تكون المادة السابعة هي التي تفيدنا بعمومها ، حكم جواز الأخذ من المشتري الشفع ، وحكم مزاحمته لغيره من الشفعاء أما المادة الثامنة فقد قلنا أنها لم ترد نصاً في ذلك وإنما جاءت لدفع توهم عدم جواز الأخذ من مشتري شفع .

هذا مبدؤنا في الشفعة ، أقناه على نصوص قانونها . لم نخصص منها عاماً ولم نقيدها مطلقاً ، ولم نلجأ فيه إلى مفهوم المخالفة وهو على ما سترى من ضعفه عند الأصوليين . فجاء مبدؤنا منطبقاً على أصول القانون متفقاً مع حكم الفقه الإسلامي ، موافقاً لأصوله .

المذهب المخالف . ولم يخالفنا في مبدؤنا شارح لقانون الشفعة من قهبائنا « زكي بك المرابي » وفتحى باشا ودوهلتس وكامل بك مرسى « علي أنهم جميعاً مروا عليه كأنه بديهي لا يحتمل جدلاً أو خلافاً . ولم ينشأ المبدأ المخالف إلا في القضاء الأهلى ، ذهبت إليه محكمة طنطا بحكمها المؤرخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ وتولت شرحه والتدليل عليه ، ثم تابعا فيه بعض المحاكم ، ثم أخذت به محكمة استئناف اسيوط .

أما القضاء المختلط فلم نر له أحكاماً في شفعة الشريك من الشريك تميز قسمة الشفع فيه

٩٢٤ و ص ٩٢٥ اذ وجدنا فيه تفسيراً للمادة الثامنة منطوقها ومفهومها (سيأتي الكلام عليه) وقد صدر برفض دعوى الشفعة المرفوعة من جار على مشتر مجاور المبيع من جهتين وله حق ارتفاق عليه بناء على ما تبين للمحكمة من المنفعة التي تعود على ملكه بالجوار والارتفاق اكثر من المنفعة التي تعود على ملك طالب الشفعة بالجوار وحده

فلم يبق علينا الا مناقشة حكم محكمة اسبوت ثم حكم محكمة طنطا

حكم محكمة اسبوت . جاء في هذا الحكم أن الشفعة شرعت على خلاف الاصل ، لضرورة دفع الضرر المحتمل من الشريك الدخيل أو الجار الحادث ، وما دامت الضرورة تقدر بقدرها والعلة تدور مع معلولها وجوداً وعدماً ، والضرر متف ، اذا كان المشتري شريكاً أو جاراً من قبل ، فلا شفعة لشفيع من مشتر يساويه في درجة استحقاقه ولا وجه تقسمة الصفقة بينهما

وورد فيه انه لا وجه للأخذ بحكم الشريعة الاسلامية ، وان كانت الشفعة من وضعها ، لأن القانون قد وضع لها على التعاقب نصوصاً متفقة مع الضرورة التي كانت سبباً لشرعيتها ، فوجب العمل بها دون غيرها ، والاحتباس في تفسيرها وعدم الخروج عنها . ثم فسرت تلك المحكمة على هذا الأساس قانون الشفعة فقالت : « اذا أطلق الشارع حكم ثبوت الشفعة في المادة الاولى يجعلها

بينهما أو لا تميزها . وكل ما رأيناه لهذا القضاء من أحكام قد صدر بعضه بتطبيق قاعدة الترجيح المقررة في المادة السابعة بين الجيران ، على الصورة التي يكون فيها المشتري جاراً . (راجع حكم ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ ص ٣٣٠ مجموعة البلتان سنة ١٦) والبعض يوجب الزام من يستشفع بجواره أن يثبت أن ما يعود على ملكه من الأخذ بالشفعة اكثر مما يعود على ملك الجار المشفوع منه (كحكم ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ البلتان سنة ١٦ ص ٣٣١) وهناك أحكام قضت بأفضلية المشتري الجار على الشفيع الجار عند الشك في أيهما اكثر انتفاعاً بالشفعة من الآخر . (راجع حكم ٢ ابريل سنة ١٩١٣ بمجموعة البلتان سنة ٢٥ ص ٢٧٩) وأحكام أخرى قضت بقسمة الصفقة اذا تساوت مصلحتهما كحكم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٤ (راجع مجلة البلتان سنة ١٦ صفحة ٢٠٥) . وليس في هذه الاحكام ما يؤيد المبدأ المخالف ، لأن الخلاف كما سيتضح لك هو على استحقاق الشريك للشفعة من المشتري الشريك أو مالك الرقبة من مثله ، أو صاحب حق الانتفاع كذلك ، لأن الترجيح بينهما لا يكون بالأولية الواردة في المادة الثامنة مقصوداً عليها كما يقولون ، وانما هو بالتقسيم المنصوص عليه في المادة السابعة ولم نجد مع هذا في هذه الأحكام ولا في غيرها ما يمكن اعتباره شرحاً لمذهب فقهي لا نستثنى منها الا الحكم الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ المنشور بمجلة البلتان سنة ٣٧ ص

حقاً لكل شريك ولكل جار فلم يأت عنه نص يدل على اطلاق الاستحقاق من كل مشتر، ولذا كانت المادة السابعة خاصة بحكم تعدد الشفعاء يشفعون من مشتر غير شفع، وكانت المادة الثامنة خاصة بالحالة التي يكون فيها المشتري شفعياً، والشفيع الطالب أسبق منه حسب قاعدة الأولوية المينة بالمادة السابعة. واستنتجت من ذلك أن لا شفعة من شفع إلا في هذه الحالة» ونحن لا نرى تعليق استحقاق الشفعة بذات الضرر ولا قول بدورانه معه وجوداً وعدماً ولا نستنتج عدم جواز الأخذ من مشتر شفيع لانتفاء الضرر بقدم شركته أو جواره. وقد بينا من قبل أن القانون والفقه الاسلامي قد أضافا حكم الاستحقاق الى مظنة الضرر التي هي الاتصال بالمبيع اتصال شركة أو خلطة أو جوار وان العبرة فيه قانوناً وشرعاً بوجود مظنة ثبت الضرر أو اتقن. وليس صواباً ما ذهبت اليه المحكمة من تفسير هاتين المادتين : - اذ بينا ان القانون عين من يكون شفعياً ومن لا يكون، وما يشفع فيه وما لا يشفع، ومن لا يشفع منه فأغنانا بذلك عن الحاجة الى نص يطاق الأخذ من كل مشتر فكناه النص بأن لا شفعة إلا في بيع ثم استثناه بعض البيوع. ومنعه الأخذ من بعض المشترين، لتعلم ان الشفعة فيما وراء ذلك

على ان المادة السابعة جاءت على اطلاقها في حكم مزاحمة الشفعاء، وهم من يستحقون الشفعة بسبب من الاسباب : مشترين كانوا أو غير

مشترين، فلا وجه لتخصيصها بفريق دون فريق، والنص عام، ولفظ الشفعاء ورد محلي (بال) استغراقية كانت أو جنسية. أضف الى ذلك ان حكم استحقاق المشتري الشفع للشفعة جرى في الفقهاء الاسلامي والقانوني مجرى الاصول لقيام مظنة عليها بكونه شريكاً أو جاراً. فاذا كان المشتري شفعياً زاحم غيره من الشفعاء عند التساوي في سبب الشفعة، أو فاضلهم فيها وفاضلوه بقوة السبب.

وبعد أن تكون المادة الثامنة نصاً في استحقاق المشتري الشفع للشفعة دون غيره من الشفعاء، وما هي إلا لدفع توهم أن لا شفعة من مشتر شفيع على ما تقدم بيانه.

واذا سلمنا جدلاً، بأن الشارع لم يطلق الأخذ من كل مشتر اطلاقه الاستحقاق لكل شريك، ولكل جار، وان المادة السابعة خاصة بطالب الشفعة من مشتر غير شفيع، وان الأخذ من المشتري الشفع كان في حاجة الى نص المادة الثامنة، وان هذا النص دل بمنطوقه على عدم جواز الأخذ في الحالة التي يكون فيها المشتري المشفوع منه أفضل من طالب الشفعة في مراتب الاستحقاق، كما قالت محكمة أسيوط. اذا سلمنا بكل ذلك. فما الذي يمنع المشتري المشفوع منه من التمسك بحقه في الشفعة، توصل الى قسمة الصفقة بينه وبين طالبيها اذا كانوا من مرتبة واحدة، والقانون يميزها لكل بقدر نصيبه. ولم لا يجري الحكم في هذه الصورة مجرى الحكم في

هكم محكمة طنطا . تقول محكمة طنطا ان المادة السابعة وضعت قاعدتي الأولوية والتقسيم عند تعدد الشفعاء وظاهر منها انها لا تنطبق الا بين الشفعاء الذين استوفوا اجراءات الشفعة طلباً وعرضاً ودعوى في المواعيد ، والمادة الثامنة وضعت لبيان احدى صورتى النزاع ، وهى التى يكون فيها الشفع والمشتري من درجتين مختلفتين ، ولتطبيق حكم الأولوية بينهما فيها ، فيبقى محلاً للاجتهاد حكم الصورة الأخرى وهى الحالة التى يكون فيها الشفع والمشتري من درجة واحدة . ورأت فى هذه الصورة أن قصر النص فى المادة الثامنة على حكم الأولوية ينفى جواز القياس فيها وكأنها قالت أن تخصيص حكم جواز الشفعة فى المنطوق به يدل على نفيه فى المسكوت عنه وهو اتحادهما فى الدرجة . ثم دعت الأخذ بمفهوم المخالفة بانتفاء العلة التى بنيت عليها قاعدة التقسيم ثم شرحت ذلك فقالت اذا جاز التقسيم بين الشفعاء ، فلعدم وجه تفضيل أحدهم على الباقيين ، ولأن الأذى بالشريك الجديد يدركهم جميعاً ، واستنتجت أن لا وجه للتقسيم بين الشفع بالشركة والمشتري الشريك ، لانتهاء هذا الأذى ؛ وأنه يجب اذن كلما كان المشتري حازراً لما يجعله شفعاً أن يختص وحده بما اشتراه ، اذا لم يشفع فى العين المبيعة من كان أقوى منه سبباً ، ويكون لشرائه وجه تفضيل على غيره ممن هم فى درجة

ويقول الأستاذ مصطفى النحاس باشا عند استناده الى هذا الحكم أمام محكمة أسيوط « أن هذه العبارة الأخيرة موقفة التوفيق كله فهى

تلك وفق القواعد العامة من تقديم الأقوى سبباً على الذى يليه أو اقتسام الصفقة عند التساوى ويكون فى النص على حكم الترجيح بين طالب الشفعة والمشتري الشفع عند اختلاف المرتبة تنبيه عليه عند التساوى . فيكون المعنى المناسب الذى اقتضى الحكمين ، هو عدم اعتبار شراء الشريك أو الخليط أو الجار المشفوع منهم مزية لهم على غيرهم من الشفعاء اكتفاءً بمظنة علة الشفعة لكل منهم . وبعبارة أخرى يكون لنص المادة الثامنة منه مفهوم موافقة فى الحالة المسكوت عنها للحالة المنطوق بها

ويتأكد الأخذ بهذا المفهوم لمجىء المنطوق به والمسكوت عنه وفق حكم الأصل وهو الاعتبار فى الشفعة بمظنة علتها لا بذات العلة . فلا يكون بين طالبها والمطلوبة منه ، اذا كان شفعياً ، الا ما بين طالبى الشفعة يتفاضلون بقوة السبب ، ويتزاحمون عند التساوى

ولم تبين لنا محكمة أسيوط - بعد ان قالت أن المادة الثامنة جاءت خاصة بثبوت حق طالب الشفعة على المشتري الشفع اذا كان أسبق منه فى الدرجة - كيف استنتجت من تخصيص هذا الحكم بالذكر فى صورته نفيه عما عداها . هل اخذت فى ذلك بمفهوم المخالفة ، وهو مالا يصح الأخذ به عند الأصوليين على ما سنبينه ، أم عادت الى الأخذ بانتفاء الضرر وقد ثبت عدم صحته .

تتناول حالة الأولوية باختلاف الدرجة كما في حالة الفقرة الأولى من المادة السابعة وحالة الأولوية بوجود المرجح مع اتحاد الدرجة كما في حالة الجوار الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة»

وقد أساء بعض المحاكم فهم المذهب المخالف فمنع الجار عن الأخذ بالشفعة من المشتري الجار بغير نظر إلى الأولوية بينهما . وهي أحكام خاطئة فيما نرى ، وفي المذهب المخالف ذاته . لأن كل ما جاء في منطوق المادة الثامنة هو مراعاة قاعدة الأولوية ولم يرد فيها كون طالب الشفعة والمشتري من درجتين مختلفتين ، والأولوية كما تكون بين مختلفي الدرجة بقوة السبب تكون بين الجيران ، وهم من درجة واحدة

ومن الحق قبل البدء في مناقشة حكم محكمة طنطا أن نعترف بما له على حكم محكمة أسيوط من بيان وقته . فقد ابتداء هذا الحكم بالنص على أنه مهما يكن من الحكمة التي توخاها الشارع في تقرير حق الشفعة فانه طرد الباب ، وأطلق الحكم ، ولم يقصر حق الشفعة على من توفرت في حاله حكمة ذلك الحق . فلا محل للتخصيص أو التقييد ، فأسقط بذلك حجة من يقول أن الشفعة شرعت لدفع الضرر وأن العلة تدور مع معلولها وجوداً وعدمًا إلى غير ذلك مما قاله محكمة أسيوط - لكنها لم تبين لنا بمظهرها أن المادة السابعة لا تنطبق إلا بين الشفعاء الذين استوفوا إجراءات الشفعة طلباً وعرضاً ودعوى وأنه يخرج

عن تناولها الكلام في المفاضلة والمشاركة عند ما يتنازع شفيع ومشتري شفيع . ولا تكون معنتين على هذا الحكم إذا قلنا أن المادة السابعة لم تعد هذا التخصيص لأن الشارع لم يكن قد شرع بعد في بيان أحكام الطلب والعرض والادعاء حتى تكون (ال) للعهد وحتى يفهم من لفظ الشفعاء إذا أطلق الشفعاء الطالبين العارضين المدعين ، ولا تزال (ال) للاستغراق أو للجنس وهي في كليهما قيد العموم

ويؤكد ما تنبئ ملاحظته من أن لفظ الشفعاء الوارد في المادة السابعة مطلق فيها إطلاقه في المادتين الأولى والثانية على من قام به سبب من أسباب الشفعة .

أما نغظ الأولوية الذي ورد في المادة الثامنة موها بنصه العربي أن معناه الأفضلية بالدرجة وأن هذه المادة وضعت لبيان حكم الشفعة في صورة ما إذا كان طالب الشفعة والمشتري الشفيع من درجتين مختلفتين . فهو بعينه الذي ورد في المادة السابعة في معنى الترجيح بين الجيران على تساويهم في الدرجة . وقد بينا خطأ ترجمة هذا اللفظ بما صححناه نقلاً عن الأصل الفرنسي - ولم نجد في نص المادة الثامنة طريقاً من طرق القصر المعروفة كالعطف بلا وبل أو النفي والاستثناء المفرغ أو التسوير بأنما التي بمعنى ما والا المفيدة للنفي والأثبات معاً ، حتى يفيد القصر والتخصيص فيقال لا شفعة من مشتر شفيع

الدلالة اللفظية أو الدلالة القياسية . ويقولون أن
الاشبه هو الاستناد الى فحوى الدلالة اللفظية .
(الآمدى جزء ٣ ص ٩٧) .

وتشترط الشافعية للأخذ بمفهوم الموافقة
أن يكون المعنى المفهوم أولى بالحكم في محل
السكوت منه في محل النطق وتكتفى الحنفية
بمساواتهما فيه (راجع ص ١١٢ و ١١٣ من
التقرير والتحجير للأمام الكمال ابن الهمام) .

أما مفهوم المخالفة فهو عندهم ما يكون مدلول
اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل
النطق . ومثاله في القانون المدنى أن يفهم من
منطوق المادة ٢٢٨ التى نصها « ولكن المحررات
العرفية لا تكون حجة على غير المتعاقدين الا اذا
كان تاريخها ثابتاً ثبوتاً رسمياً » أنها تكون حجة
بتاريخها العرفى بين المتعاقدين وورثتهم .

وهو عند القائلين به مفهوم صفة ، ومفهوم
شرط ، ومفهوم غاية ، ومفهوم عدد ، ومفهوم
تخصيص بأوصاف تطراً وتزول ، ومفهوم لقب ،
ومفهوم اسم مشتق دال على الجنس ، ومفهوم
استثناء ، ومفهوم حصر

ولا يهمننا منها فى مقالنا هذا الا مفهوم
الصفة وهو ما علق الحكم فيه بأحد وصفى الشئ
كوصف المشتري بكونه شافعياً فى صورتنا المنطوق
بها فى هذه المادة الثامنة .

واستنتاج حكم المسكوت عنه يرجع فى
الواقع الى النظر فى فائدة تخصيص حكم المنطوق

الا اذا رجع سبب طالب الشفعة منه على سببه
فلم يبق علينا بعد ذلك الا مناقشة الحكم
فما اتحلله المادة الثامنة من مفهوم مخالفة وفى
حجة هذا المفهوم . ومن المفيد قبل ذلك أن
نهد بأيراد معنى المنطوق والمفهوم بنوعيه مفهوم
الموافقة ومفهوم المخالفة ، وما الذى يصح الأخذ
به منهما ؟ ولم يصح ؟ أولاً يصح ؟

المختار عند الأصوليين المشرعين أن المنطوق
ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً فى محل النطق -
والمفهوم ما فهم من اللفظ لا فى محل النطق .
وهو قياس مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة
والأول ما يكون مدلول اللفظ فى محل السكوت
موافقاً لمدلوله فى محل النطق ويسمونه فحوى
الخطاب ولحن الخطاب . ولا تخرج هذه الدلالة
عن أن تكون من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى
أو بالمساوى على مساويه . وانما يكون الحكم فى
محل السكوت أولى منه فى محل النطق اذا عرف
المتقصد من الحكم وأنه أشد مناسبة لأقتضاء
الحكم فى محل السكوت من اقتضائه فى محل
النطق : ومثاله فى قانون الشفعة أن يفهم من
منطوق المادة الخامسة أن لا شفعة من موصى له
لعدم جوازها من موهوب له . لان المقصود من
المنطوق به منع الشفعة فيما لا عوض فيه وهو
ظاهر فى الوصية ظهوره فى الهبة ولا خلاف فى
صحة الاحتجاج بمفهوم الموافقة وانما الخلاف فى
مستند الحكم فى محل السكوت هل هو فحوى

به دون غيره ، وذلك مما لا يعلم من مجرد هذا التخصيص ، بل لابد فيه من نظر عقلي يحقق التخصيص للنقي . ولذا كان اتفاقهم على عدم الأخذ بمفهوم المخالفة كلما ظهر لتخصيص المنطوق به بالدكر فائدة ووقع اختلافهم اذا لم تعلم فائدته فذهب جمهور الشافعية الى أن التخصيص بالدكر يكون اذن لنقي الحكم في المسكوت عنه وخالفهم الحنفية وبعض حذاق الشافعية كالغزالي (صاحب المستصفي في الأصول) والآمدي (صاحب الأحكام) .

وعلى هذا كان شرط الأخذ بمفهوم المخالفة عند القائلين به أن لا يوجد بعد التأمل ما يقتضي التخصيص بالدكر فان وجد انتفى المفهوم (راجع ص ٢٩٤ و ٢٩٥ من الجزء الأول من حاشية العطار على جامع الجوامع) . وقد بين الشرييني في تقريره المطبوع على هامش جامع الجوامع علة ذلك فقال أن المفهوم ظني فاذا ظهرت فائدة أخرى للتخصيص بالدكر بطل وجه الدلالة عليه لتطرق الاحتمال فيصير الكلام مجحلاً لا يقضي فيه بموافقة أو مخالفة .

ويعدون من فوائد تخصيص المنطوق به بالدكر خروج المنطوق مخرج الغالب أو مجيئه جواباً لسؤال عنه أو عن حادثة تتعلق به أو للجهل بحكم دون حكم المسكوت عنه (ص ٢٩٥ من حاشية العطار) أو رفع توهم من توهم أن حكم الصفة بتقدير تعميم اللفظ يكون مخالفاً لحكم العموم

ويكون ذلك منبهاً على إثبات الحكم فيما عدا الصفة بطريق الأولى أو يكون الحكم في محل السكوت منفيًا أخذاً بالأصل (ص ١١٠ و ١١١ و ١١٢ الآمدي) .

أما الأصوليون من فقهاء القانون فقد اكتفوا بالتنبيه على ضعف حجية مفهوم المخالفة وعدم الأخذ به مصرحين بأن تخصيص الشيء بالدكر لا يدل على نقي الحكم عن المسكوت عنه وأنه لا يمكن الأخذ به الا اذا ورد النص استثناءً عن الأصل وكان في الأخذ بمفهوم المخالفة رجوع الى القانون العام (راجع مطول بودري جزء أول في الأشخاص ص ٢٩٧ و ربرتوار دالوز تحت كلمة « قوانين » نوتة ٥١٦ و البنديكت نوتة ٢٤٠ ولو ان جزء أول ص ٢٧٩) ويضيف أوبري ورو على ذلك أنه اذا اشتمل النص على ما يظهر منه بغير شك انه مقصور على صورة معينة كورود الحكم بصفة النقي فإنه عندئذ قد يدل على الإثبات في تقيضه ، وأنت اذا تأملت المادة الثامنة من قانون الشفعة رأيت أن الصورة المنطوق بها هي الصورة التي يكون فيها المشتري حائزاً لما يكون به شفعياً ، والحكم المنطوق به فيها هو استحقاق الشفعة لطلبها ببراءة حكم الترجيح المنصوص عليه في المادة السابعة ، وتقيضها وهي الصورة المسكوت عنها هي كون المشتري غير حائزاً لما يكون به شفعياً وتقيض الحكم المنطوق به هو عدم استحقاق الشفعة لطلبها وهو مفهوم ظاهر البطلان

واذا كان للمادة الثامنة مفهوم مخالفة فليكن ذلك المفهوم الذي صرحت به محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها المؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ اذ قالت ليس للمادة الثامنة الا معنى واحد وهو أنه اذا حاز المشتري ما يجعله شفيعاً بحسب ما جاء بالمادة الاولى يكون لطالب الشفعة حق لاخذ منه اذا تقدم عليه في مراتب الترجيح المبينة بالمادة السابعة وهذا المعنى يدل بمفهوم المخالفة على أن المشتري الشفيع أن يدفع دعوى الشفعة الموجهة عليه من طالبها ويستبقى الصفقة له اذ رجح سببه عن سبب طالبها .

واذا اعدت النظر في هذه المادة والتفت الى استعمال لفظ (subsister) المصدرة به واستبدلت لفظ الأولوية بلفظ الترجيح وصححت ترجمتها على ما سبق ذكره ولم يفتك معنى الظرف même الذي هو بمعنى حتى، تبينت أن الغرض من ذكر المادة الثامنة بعد المادة السابعة لم يكن الا لدفع توهم من ظن أن لا شفعة من مشتر شفيع . ومتى اتضحت لك فائدة تخصيص الحكم المنطوق به بالذكر تعين عدم الأخذ بمفهوم المخالفة واذا ذهبت الى القول بأن في المادة الثامنة قصراً مع خلوها من موجباته ، وان لها مفهوم مخالفة على الوجه الذي جاء بحكم محكمة طنطا ،

تعين مع ذلك أن لا تأخذ بهذا المفهوم لضعف حجته عند علماء الشرع والقانون ، وبخاصة لأن حكم المادة الثامنة في المنطوق به لم يرد استثناء من حكم القانون العام بل جاء متمشياً معه والأصل أن لا يؤخذ بمفهوم المخالفة الا اذا ورد المنطوق به استثناء من ذلك القانون .

الآن وقد عرفت ما مبدؤنا والمبدأ المخالف . ترى أننا جرينا فيه مجرى الأصول المختارة في الفقهاء الشرعي والقانوني وأقنناه على الأخذ بمطنة علة الشفعة ، ما وجدت مغايتها على نصوص القانون مطلقاً وعموماً لم تقيد فيه مطلقاً ولم تخصص منه عاماً ولم نرجع به الى مفهوم مخالفة وأن مبدأ مخالفتنا قام على ما علمت من التعليل بحكمة الشفعة وبدوران حكمها وجوداً وعدمها مع علمها وعلى تهيد المطلق من نص المادة السابعة وقصر في المادة الثامنة ولا قصر فيها بل أقاموه على مفهوم المخالفة وقد تبين لك ما فيه من ضعف وتنبه من الأصوابين على عدم الأخذ به . والله يتولانا وإياك بالسداد والتوفيق ما

حامد فهمي
المحامى

بحث

المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية:

« أصل الوقف »

النظر أو غيره فانها كلها صادرة عن شخصية
الواقف وذاته وبمحض رغبته واراادته «

— راجع قرار محكمة مصر الشرعية في ٢٩
يولية سنة ١٩٠٠ — وارد في كتاب قضاء المحاكم
في مسائل الاوقاف تأليف الاستاذ عزيز بك
خانكي ص ٢٠٦ قمره ٤٩٥

وعلى هذا الرأي اصررت المحاكم الشرعية
في احكامها

أما المحاكم الاهلية فقد تدرجت احكامها
في تفسير المادة المذكورة

ففي أول عهد هذه المحاكم توسعت احكامها
في تفسير عبارة « أصل الوقف » توسعاً فاق
مذهب الفقهاء وقضاء المحاكم الشرعية

من ذلك أن قضت محكمة الاستئناف في
٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ و ١٣ ابريل سنة ١٨٨٥
« بأنه اذا حصل نزاع في صفة الأعيان فادعاها
خصم ملكاً له وادعاها الآخر وقفاً تعين على
المحاكم الاهلية ايقاف نظر الدعوى واحالة الخصوم
الى المحاكم الشرعية للفصل في هذا النزاع »

— راجع كتاب الاستاذ خانكي بك ص
٢٠٧ ققرة ٤٩٦ و ٤٩٧

نصت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الاهلية على أن « ليس المحاكم المذكورة أن
تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف » .
فما هو أصل الوقف الذي قصده الشارع
بهذا النص .

أصل الوقف عند الفقهاء كل ما تتوقف عليه
صحته . من شروط في الصيغة أو في الواقف أو
في الموقوف أو الجهة الموقوف عليها

وفيما عدا ذلك فهو من شرائط الوقف
— راجع كتاب الوقف تأليف حضرة

الشيخ عبد الجليل عبد الرحمن عشوب صحيفة ١٩٣
على أن المحاكم الشرعية لا تأخذ بهذا التفسير

بل بالغت في التوسع فيه فجعلت أصل الوقف
يشمل اركان الصحة وشرائط الوقف معاً مستندة

في ذلك الى أن غرض واضع القانون من المادة
١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية « منع المحاكم

الاهلية من النظر فيما يسمى في اصطلاحه وعرفه
بالاحوال الشخصية . ولا شك أن عقد الوقف

بجميع مشتملاته المفصلة فيه التي جرت عادة
الواقفين بالنص عليها في عقودهم هي من قبيل

تلك الاحوال لا فرق بين انشاء وشروط في

- ب - بعد ذلك ضيقت المحاكم الأهلية تفسير عبارة « أصل الوقف » فقررت بأن المادتين ١٥ و ١٦ من اللائحة قد جعلتا اختصاص هذه المحاكم بمسائل الاوقاف قاعدة ومنعها من النظر في المسائل المتعلقة بأصل الوقف استثناء .
- راجع حكمي محكمة الاستئناف في ٣١ ديسمبر سنة ٩٦ (الحقوق ١٢ ص ٥٠ - وفي ٢٥ مايو سنة ٩٧ (الحقوق ١٢ ص ١٩٧)
- راجع جلال مادة ١٦ لائحة فقرة ٢٤ و ٢٠ وذهبت المحاكم مذهب الفقهاء في تفسير عبارة « أصل الوقف » فقررت بأن المراد بذلك : « البحث في صحة الوقف وعدمها » - راجع الحكم الأول « وكل ما يمس الوقف بوجوده الشرعي واعتباره صحيحا » - راجع الحكم الثاني . والقضايا القائمة بشأن أهلية الواقف وصحة الوقف وبطلانه وما اشبه ذلك »
- راجع حكم محكمة الاستئناف في ٢٧ فبراير سنة ٩٦ (القضاء ٣ ص ٢٩٠)
- « والاركان الجوهرية التي بني عليها انشاء الوقف وتكوينه . وبعبارة أخرى أن كل ما يتوقف عليه الوقف فهو من أصله » - حكم محكمة الاستئناف في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ (استقلال ٥ ص ١٩٢ - وجلا د فقرة ٢٠)
- « أما النزاع في النظارة فليس نزاعاً في أصل الوقف وللمحاكم الأهلية حق التثبيت من صفة من يدعى النظارة على الوقف » - حكم
- محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ - خانكي بك ص ١٨٥ فقرة ٤٤٣ « كما لها حق الفصل في مسائل التغير والتبديل والاخراج والادخال وغير ذلك من الشرائط التي يشترطها الواقف ولا تعلق لها بأصل الوقف » - حكم محكمة استئناف مصر في ٢٠ يناير سنة ١٨٩٧ (خانكي بك ص ١٧٧ فقرة ٤٤٤)
- « وأن التثبيت من صفة العين المتنازع فيها ان كانت وقتاً أو ملكاً لا مساس له بأصل الوقف فهو اذا من اختصاص المحاكم الأهلية » - (خلافاً للأحكام السابق ذكرها) - راجع احكام محكمة الاستئناف الأهلية في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٢ - و ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ - و ٢٩ يناير سنة ١٨٩٥ بكتاب الأستاذ خانكي بك فقرة ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ - وحكم محكمة اسكندرية الأهلية في ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ بمجلة المحاماة ٢ ص ٣٤٤ - وحكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في القضية رقم ١٨١٥ سنة ١٩٢٤ - مؤيد من محكمة الاستئناف في ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ في القضية رقم ٤١٣ سنة ٤٣ قضائية (غير منشور)
- ج - تدرجت المحاكم الأهلية بعد ذلك فتقتضت باختصاصها في المسائل الآتية :
- ١ « - في البحث فيما اذا كانت الأرض محكرة أو غير محكرة ولو احتاج الحال الى البحث في صحة الوقف » - حكم محكمة استئناف مصر في

الثاني - كون مسائل الاوقاف كانت تأتي عرضاً في المنازعات المدنية . فكان القاضي المدني يفصل فيها باعتبارها فرعاً للأصل المختص بالفصل فيه وفقاً لقاعدة « قاضي الأصل قاضي الفرع » . ولأنه مختص بالفصل فيما اذا كانت المسائل الشخصية التي يدفع بها الخصوم جدية او غير جدية تستلزم ايقاف الفصل في موضوع الدعوى أولاً

وبعد أن اتينا على تفسير الفقهاء لعبارة « اصل الوقف » وعلى رأى المحكمة الشرعية في تفسيرها - وبعد ان استعرضنا جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الاهلية في هذا الموضوع - وجب علينا مناقشة هذه الآراء المختلفة

يقول الفقهاء ان أصل الوقف هو ما يتوقف عليه صحته وما عدا ذلك فهو من شرائطه . هذا التفسير صحيح قهراً وهو لا شك ما اراده الشارع المصري بعبارة « أصل الوقف » الواردة بالمادة ١٦ من اللائحة .

ولكن كلا من القضاة الشرعي والاهلي ذهب مذهباً آخر في تفسير هذا النص .

تقول المحاكم الشرعية بأن « الشارع انما قصد بهذا منع المحاكم الاهلية من نظر جميع المنازعات المتعلقة بالوقف سواء كانت تتعلق بأصل الوقف أو بشرائطه لأن الشارع المصري عند تشكيل المحاكم الاهلية قصد بالمادة ١٦ منعها من الفصل في مسائل الأحوال الشخصية . وان جميع المنازعات المتعلقة بالوقف هي كالهبة والمواريث

١٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٢ - خاتمي بك قرة ٤٥٣

٢ - « وفي البحث في صحة صدور الوقف من الواقف أو عدم صدوره منه والحكم بتزوير الوثيقة اذا ثبت تزويرها » - حكم محكمة استئناف

مصر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٠١ - قرة ٤٥٠

٣ - « وفي البحث فيما اذا كان الوقف صدر في مرض الموت أولاً - » حكم محكمة استئناف مصر في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٥ - خاتمي

بك قرة ٤٥٤ - وفي ١٥ يناير سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ ص ١٠١

- راجع بعكس ذلك حكم أول أبريل سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية ١٣ ص ١٥٧

٤ - « وفي البحث في مسألة الاستحقاق لأنها ليست من أصل الوقف » - حكم محكمة

الأسكندرية بصفة استئنافية في ٢٢ يناير سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية ١٩ ص ٦٣

٥ - « وفي البحث في صحة الوقف أو بطلانه اذا كان صادراً بأشهاد شرعي أولاً طبقاً لنص

المادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية » - حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٧ نوفمبر سنة

١٩١١ - مجموعة رسمية ١٢ ص ٩٠ - وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ المجموعة الرسمية ٢٦ ص ٧٩

وان قد ساعد المحاكم الاهلية في بسط اختصاصها على المسائل المذكورة امران :

الأول - توسع نصوص القانون المدني الذي صدر بعد صدور لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

« أصل الوقف » الواردة في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

ويبان ذلك ان عبارة « أصل الوقف » المشار اليها لا تحمل سوى المعنى المعروف لدى الفقهاء . فبصدور هذه اللائحة تعين اختصاص المحاكم الشرعية بنظر المسائل المتعلقة بصحة الوقف كما تعين اختصاص المحاكم الأهلية بنظر المسائل المتعلقة بشرائطه

ولكن بعد صدور هذه اللائحة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ - صدر القانون المدني في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ فنص على الهبة والوصية والوقف في بعض مواده . ثم وضع القواعد الأساسية للتعهدات والشرائط التي يجب توفرها في العقود . - وباعتبار الوقف عقداً أصبح من اختصاص المحاكم الأهلية الفصل في بعض المسائل المتعلقة بصحته كما سترى

وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ صدرت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ فنصت اللائحتان صراحة على اختصاص المحاكم الشرعية بمسائل النظر على الوقف والاستحقاق والبدل وغيرها - وكلها من شرائط الوقف فاصبحت هذه من المسائل اختصاص المحاكم الشرعية

صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ فينت في المادة ١٥ « وظائف تلك المحاكم على العموم » وجعلت من اختصاصها

والوصية من مسائل الأحوال الشخصية لأنها للشخص باعتبار شخصيته وفي ذاته ولا تنتقل عنه الى غيره وتبقى بقاءه وتزول بزواله ولا توقف في شيء منها على غيره . ولان عقد الوقف بجميع مشتملاته المفصلة فيه التي جرت عادة الواقفين بالنص عليها في عقودهم هي من قبيل تلك الأحوال لا فرق بين انشاء وشروط في النظر أو غيره فانها كلها صادرة عن شخصية الواقف وذاته وبمحض رغبته وإرادته » - راجع الحكم المشار اليه

وفي هذا يتعارض رأي المحاكم الشرعية صراحة مع رأي المحاكم الأهلية التي قضت بأختصاصها بالفصل في شرائط الوقف بل وبالفصل في بعض المسائل المتعلقة بأصل الوقف ونحن نرى

(١) ان المحاكم الشرعية قد أصابت في القول بأختصاصها بنظر مسائل الوقف المتعلقة بصحة الوقف وبشرائطه

(٢) وان المحاكم الأهلية قد أصابت ايضاً في القول بأختصاصها بنظر بعض مسائل الوقف التي تمس بصحته وبالمسائل الخاصة بشرائطه

(٣) الا ان المحاكم الأولى تخطئ في القول بأختصاصها بالفصل في المسائل المتعلقة بصحة الوقف مطلقاً كما تخطئ المحاكم الأهلية في القول بأختصاصها بالفصل في جميع المسائل المتعلقة بشرائط الوقف

(٤) وان كلام من القضاة يخطئ في الاستناد في تعيين اختصاصه الى تفسير عبارة

الفصل في جميع المنازعات الجنائية والمدنية والتجارية التي تقع بين الأهالي

ثم جاءت اللائحة في المادة ١٦ فنصت المحاكم المذكورة من نظر بعض القضايا وهي « المنازعات المتعلقة بالدين العمومي . أو بأساس ربط الاموال الميرية . . . والمسائل المتعلقة بأصل الأوقاف . ومسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها . ومسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية »

ثم نصت اللائحة في المادة ٢٨ « بأن كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه . وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التي ستشر وكذا الأوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائح التي تصدر وتنشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة »

وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر القانون المدني . فاذا به يتضمن نصوفاً تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية من ذلك :

الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الأول « في الهبة » من المادة ٤٨ الى المادة ٥٣ . وهو يشمل نصاً خاصاً عن الوقف في المادة ٥٣ والفصل الثالث « في الموارث » - ٥٤ - و٦٦ - وهو يشمل الموارث والوقف والوصية والباب الرابع من الكتاب الثاني - من المادة ١٥٥ الى المادة ١٥٧ - وهو خاص بنفقة

الفروع على الأصول ونفقة الأصول على الفروع ونفقة الأزواج على بعضهم .

الفصل الثاني من الكتاب الثالث - المواد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ - التي نصت على حكم القانون في البيع الحاصل من المورث وهو في مرض الموت

كما نص القانون في الباب الاول من الكتاب الثاني على القواعد العامة التي يجب توفرها في العاقد في « التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين » - من رضا صحيح (١٢٨) غير مشوب بغلط أو اكراه أو تدليس (١٣٣) وأهلية مقيدة أو مطلقة (١٢٩)

وإذا كانت المادة ٢٨ من اللائحة قد نصت على ان الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه . وأن على المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التي ستشر وكذا الاوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها - ومنها طبعاً لائحة ترتيب المحاكم « متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة » كان طبعياً أن يعتبر القانون المدني معدلاً لنص المادة ١٦ من اللائحة المذكورة

لذلك رأينا المحاكم الاهلية من عهد تشكيلها وصدر قانونها المدني تفصل في المنازعات الآتية :- (١) في مسائل الهبة مطلقاً . فتقضى بطلان هبة العقار الحاصلة بعقد عرفي . وهبة المنقول أيضاً اذا لم تنفذ بالتقبض . والهبة المستترة غير مستوفاة شرائط العقد المستعار

(٢) وفي مسائل الوصية مطلقاً . فتقضى بعدم فإذ الوصية لو ارث بدون اجازة باقى الورثة وبنفاذ الوصية لغير وارث من ثلث التركة فقط . وتفصل فى العقود التى تتضمن وصية مستورة . ثم فى التصرفات الحاصلة فى مرض الموت وتطبق عليها أحكام الوصية

(٣) وفى مسائل الارث اذا كان سبب الارث معترفاً به من المورث فى حياته كالبنوة والزوجة . أو كان النزاع فى الارث غير جدى (٤) وفى مسائل النفقة اذا كان سببها غير متازع عليه بين الخصوم أو كان النزاع عليه غير جدى

(٥) وفى مسائل الاوقاف فى جميع المنازعات التى استعرضناها فيما سبق من الاحكام تفصل المحاكم الاهلية فى جميع هذه المسائل دون أن يثير فصلها تنازعا على الاختصاص من قبل قاضى الاحوال الشخصية عملاً بنص المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وتفصل المحاكم الاهلية فى جميع هذه المنازعات عملاً بنص المادة ٢٨ من اللائحة وتطبيقاً لاحكام القانون المدنى المشار اليها . لان أحكام هذا القانون قد نسخت أحكام المادة ١٦ فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية بالنص على شرائط الصحة فى بعضها . وبالإشارة الى تطبيق الاحكام المقررة فى الأحوال الشخصية فيما يتعلق بأهلية العاقلين فى البعض الآخر . وبوضع القواعد

لصحة التعهدات والشروط الاساسية لصحة العقود التى تسرى على جميع العقود سواء بسواء بما فى ذلك الهبة والوصية والوقف أما اختصاص المحاكم الاهلية بنظر مسائل الهبة والوصية فلا شك فيه وأما فيما يختص بالوقف ففيه تفصيل : فاذا صدر الوقف من قاصر فللمحكمة الاهلية حق الفصل والحكم بطلانه . وكذلك اذا كان صادراً من معتوه أو مجنون أو محجور عليه . أو كان صادراً عن غلط أو بأكراه أو تدليس ذلك لأن أحكام القانون المدنى فى هذه المسائل عامة تشمل كافة العقود . ولأن البحث فيها بطبيعته مدنى محض .

وكذلك اذا صدر الوقف من غير مالك . أو حصل الوقف هرباً من الدين (وهذا بنص صريح فى القانون - المادة ٥٣) . أو حصل فى مرض الموت لانه يصبح من جهة وصية مستورة لا شك فى اختصاص المحاكم الاهلية بالفصل فيها ومن جهة اخرى لان الفصل فى ذلك يرجع الى النظر فى أهلية الواقف وهى من شرائط صحة العقود على العموم كما رأينا .

تفصل المحاكم الاهلية فى هذه المسائل ولو انها تمس أصل الوقف أى صحته وتكوينه . وذلك تطبيقاً لاحكام القانون المدنى المشار اليها .

على ان هناك مسائل تتعلق بأصل الوقف الفصل فيها من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها

وهي المسائل التي تتعلق بصحة الوقف شرعاً :
 كوقف الذمي والمرتد . ووقف العقار الشائع اذا
 كان مسجداً أو مقبرة . والوقف المعلق على شرط
 أو المضاف الى وقت . والوقف بشرط الخيار أو
 بشرط مؤثر على أصل الوقف . والوقف المؤقت .
 والوقف على الأغنياء . ووقف المسلم أو الذمي على
 البيع والكنائس . الخ

وهناك مسائل أخرى هي من اختصاص المحاكم
 الشرعية بمقتضى لوائحها التي أشرنا إليها كتعيين
 ناظر الوقف وعزله . وتعيين المستحق وحرمانه .
 واستبدال أعيان الوقف .. الخ

فصل المحاكم الشرعية في هذه المسائل ولو
 انها ليست من أصل الوقف ولكنها من شرائطه
 وخلافاً لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب
 المحاكم الاهلية .

واذن - بعد صدور القانون المدني ولوائح
 المحاكم الشرعية - أصبح من الخطأ تطبيق عبارة
 « أصل الوقف » الواردة في المادة ١٦ المذكورة
 بمعناها الفقهي المطلق لانه يصدر هذا القانون
 وتلك اللوائح أصبح من اختصاص المحاكم الشرعية
 جميع مسائل الوقف المتعلقة سواء بأصل الوقف
 أو بشرائطه التي تمس بأحكام الشرع وكان حكمها
 قاصراً على الوقف - كما أصبح من اختصاص المحاكم
 الاهلية جميع المسائل المذكورة التي تمس بأحكام
 القانون وكان حكمها شاملاً لجميع التعهدات والعقود .
 وبيننا ان وقف المريض في مرض الموت
 حكمه حكم الوصية وانه احدى حالات عدم
 الاهلية . وهذا وذاك من اختصاص المحاكم
 الاهلية . (١)

صليب سامي

(١) قد صدر أخيراً حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ على خلاف رأينا .
 وهو الحكم المنشور بهذا العدد تحت رقم ٢٤٠

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

(٢) يستفيد رافع النقض الذي لم يقدم أسباباً لنقضه بأسباب النقض المقدمة من زميله إذا قبل النقض طالما كانت تهمة الاثنين واحدة غير قابلة للتجزئة
المحكمة :

« حيث أنه تبين من الاطلاع على حكم محكمة فارسكور الجزئية الذي أيدته محكمة المنصورة لأسبابه بالحكم المقدم عنه الطعن ان المحكمة الجزئية المذكورة نذبت خيراً للمضاهاة على أوراق عرفية متفق عليها وأخرى رسمية منها عريضة مرسلة من المدعية لنيابة دكرنس في ١٦ سبتمبر سنة ١٩١٩ ومحضر تحقيق مؤرخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وانذار مؤرخ ١٦ اغسطس سنة ١٩١٩ وصحيفة دعوى مدنية رفعت أمام محكمة خط فارسكور في ٣٠ ديسمبر سنة ٩١٧ كلها عليها بصمة ختم بأسم المدعية بالحق المدني »
« وحيث انه ثابت في الحكم المذكور ان بصمة الختم الموجودة على هذه الاوراق جميعاً تطابق البصمة الموقع بها على العقد المطعون فيه بالتزوير وقال الخبير انه لم ير أثراً لختم قديم

٢٠٧

محكمة النقض والابرار

٨ مارس سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . أوراق المضاهاة الرسمية . سلطة محكمة الجنج فيما يتعلق بصحة أو تزوير هذه الاوراق . اختصاص محكمة الجنايات — نقض بتير أسباب . تهمة غير قابلة للتجزئة . استفادة صاحب هذا النقض . من قبول نقض شريكه .

المبادئ القانونية :

(١) اذا ضاهى الخبير الورقة المدعى بتزويرها على اوراق رسمية وقرر الخبير مطابقة بصمة الختم الموقع به على الورقة لبصمات الاختام الموقع بها على أوراق المضاهاة كما ثبت ذلك من الحكم المطعون فيه . فلا تلك محكمة الجنج الحكم بتزوير الورقة المدعى بتزويرها بدعوى تزوير أوراق المضاهاة . لأن هذه الاوراق رسمية من حق محكمة الجنايات وحدها الفصل في صحتها أو تزويرها . وكان واجباً على محكمة الجنج أن توقف الفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمامها حتى يفصل من الجهة المختصة في صحة أوراق المضاهاة . وعلى ذلك يصبح الحكم المطعون فيه مخالفاً للقانون ومخلاً بحق الدفاع فمحلاً للنقض

أزيل ووضع بدله ختم آخر كما قالت المدعية بالحق المدنى»

« وحيث انه بالرغم من ذلك ومن كون هذه الأوراق رسمية لا يصح الطعن فيها الا بالادعاء بالتزوير قد تعرضت اليها المحكمة الجزئية وقالت ان بصمة الختم الموقع به باسم المدعية بالحق المدنى على هذه الاوراق حصل بطريق التزوير فلم تعول عليها وقضت على رافعى النقض بالعقاب « وحيث ان محكمة الجنح ما كانت تملك الحكم بتزوير هذه الاوراق الرسمية بل كان عليها ايقاف الفصل فى هذه الدعوى حتى يفصل فى صحة أوراق المضاهاة الرسمية من عدمه من الجهة المختصة وهى محكمة الجنايات اذا رأت النيابة بعد التحقيق احالة الدعوى اليها »

« وحيث انه بناء على ذلك تكون المحكمة تعدت سلطتها وقضت بالعقاب بغير أن تبين صحة الورقة الرسمية المقدمة للمضاهاة والواجب الأخذ بها الا اذا فصلت الجهة المختصة بتزويرها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقع مخالفاً للقانون وفيه مضره بحقوق الدفاع ويجب قبول النقض والغاء الحكم المذكور واحالة الدعوى الى محكمة المنصورة للحكم فيها مجدداً من دائرة غير التى أصدرت الحكم المنقوض

« وحيث ان محمد يوسف ابو الجبل لم يقدم اسباباً لنقضه غير ان ما فى التهمة من ارتباط لا يقبل التجزئة يجعله يستفيد مما قدمه زميله المتهم

الاول ويجب حينئذ قبول النقض بالنسبة للمتهم المذكور... »

(طعن محمد محمد الحازق وآخر ضد النيابة نمرة ٦٠٠ سنة ٤٤ واخرى مدعية)

٢٠٨

محكمة النقض والابرار

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . عدم بيان الواقعة يائماً كافياً . تعدد المتهمين . عدم بيان الاصابة التى أحدثت الوفاة

القاهرة القانونية

اذا لم تبين المحكمة ان الوفاة حدثت من اصابة واحدة . ولم تبين أى الاصابات التى أحدثتها مع تعدد الاصابات والمتهمين . كان الحكم محلاً للنقض لعدم بيان الواقعة يائماً كافياً .

المحكمة :

« بما أن السبب الثانى لطلب النقض الذى رفعه عبد الباقي متولى وعبد الحفيظ الشافعى هو أن القتل توفى من ضربة واحدة فى الرأس خلافاً لما ذكرته محكمة الجنايات . »

« وبما أنه فى الواقع لم يتبين فى الحكم الاصابة التى كانت سبب وفاة ميلاد فرج الله وغير معلوم أن كانت اصابة واحدة أو اصابتين ويتعين اذن قبول النقض الذى رفعه هذان الطاعنان . »

« وبما أن نقض عبد الحافظ الروبى بأن

جناية شروع في سرقة بسلاح وقد قدمتها النيابة بعد تحقيقها الى قاضي الاحالة الذي قرر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٧ باعتبار الواقعة جنحة منطبقاً على المواد ٢٧٤ و ٢٧٨ و ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات . واعادة الاوراق للنسابة لاجراء شؤونها فيها»

« وحيث أن نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات صريح في أنه متى صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لانها جناية وكان هذا الحكم لا يتفق مع ما يراه قاضي الاحالة من أن الواقعة جنحة لا جناية فإن عليه في هذه الحالة أن يحيل الدعوى على محكمة الجنايات لتظهرها بطريق الخبرة »

« وحيث لذلك يكون قاضي الاحالة قد اخطأ في تطبيق القانون باعتباره الواقعة جنحة فقط واعادتها للنسابة لتقديمها لمحكمة الجنب مع وجود حكم نهائي فيها بعدم الاختصاص ويتعين اذن قبول النقض والناء القرار المطعون فيه واعادة القضية لقاضي الاحالة لتقديمها لمحكمة الجنايات طبقاً للقانون . »

(طعن النيابة ضد علي أحمد وآخر غمرة ٧٢٥ سنة ٤٤ ق)

٢١٠

محكمة النقض والأبرام

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . استئناف . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . حكم غياي . ميعاد الاستئناف . من تاريخ الاعلان .

القاعدة القانونية

« الحكم الصادر من محكمة الجنب باعتبار

الواقعة بالنسبة له ليست مينة في الحكم بياناً كافياً في محله ويتعين قبول نقضه أيضاً وأحالة القضية على محكمة جنايات بني سويف فيما يختص بطالبي النقض الثلاثة المذكورين للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى

(طعن محمود شامين وآخرون ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني غمرة ٦٠٥ سنة ٤٤ ق)

٢٠٩

محكمة النقض والأبرام

١١ ابريل سنة ١٩٢٧

نقض . الحكم نهائياً من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لان الواقعة جناية . قرار قاضي الاحالة باعتبار الواقعة جنحة واحالة الاوراق الى النيابة . خطأ في تطبيق القانون . المادة ١٤٨ جنايات معدلة .

القاعدة القانونية

إذا حكم نهائياً من محكمة الجنب بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جناية . وتقدمت القضية لقاضي الاحالة ونجب عليه أن رأى أن الواقعة جنحة أن يحيل القضية الى محكمة الجنايات للحكم فيها بطريق الخبرة عملاً بنص المادة ١٤٨ جنايات . اما اذا قرر باعتبار الواقعة جنحة واحال اوراق القضية الى النيابة لاجراء شؤونها فيها . كان هذا خطأ في تطبيق القانون موجباً لنقض قراره

المحكمة :

« حيث أن الثابت أن محكمة جنب ابنوب قضت بحكم نهائي تاريخه ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة

٢١١

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . طبيب . عملية جراحية . قتل خطأ . عدم
بيان وجه الامل . نقص في بيان الواقعة

المبادئ القانونية

اتهم طبيب بأنه قتل شخصاً خطأ بأهماله
في عملية جراحية اجراءه له فقضت عليه محكمة
أول درجة بالعقوبة ولم تبين في حكمها لا نوع
العملية ولا مكانها من جسم المجنى عليه ولا نوع
الاهمال او الخطأ الذي ارتكبه المتهم اثناء اجراء
العملية . وقد تأيد الحكم من محكمة ثاني درجة
بأسبابه . فطعن في الحكم الاخير بطريق النقض
فقضت محكمة النقض بطلانه لعدم اشتماله على
البيانات المقدمة والتي بدونها لا تستطيع هذه
المحكمة مراقبة تطبيق القانون
المحكمة :

« حيث ان الواقعة التي حوكم بسببها المتهم
هي أنه تسبب بأهماله وعدم احتياظه في وفاة
المجنى عليه بأن عمل له عملية جراحية أدت الى
وفاته

« وحيث أن حكم محكمة أول درجة المؤيد
لأسبابه بحكم محكمة ثاني درجة المظنون عليه لم
يبين نوع هذه العملية ولا مكانها من جسم
المجنى عليه ولا نوع الاهمال أو الخطأ الذي
أرتكبه المتهم في اثناء اجرائها »

المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض هو
نفسه حكم غيابي فلا يبدأ ميعاد استئنافه الا من
يوم اعلان الحكم (١)
المحكمة :

« حيث أن الطعن مبني على وجود خطأ
في تطبيق القانون في الحكم الصادر بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لتقدمه بعد الميعاد »
« وحيث أن هذا الاستئناف مرفوع عن
الحكم الصادر من محكمة الجنح باعتبار المعارضة
كأن لم تكن لعدم حضور المعارض »

« وحيث أن الرأي السائد والذي جرى
عليه عمل هذه المحكمة (محكمة النقض) هو
اعتبار ذلك الحكم حكماً غنياً لصدوره في غيبة
المحكوم عليه بدون سماع دفاعه فيجب اعلانه
اليه حتى تحتسب مدة ميعاد استئنافه من تاريخ
هذا الأعلان (راجع احكام النقض الصادرة في
٧ مايو سنة ٩٢٣ و ١٥ اكتوبر سنة ٩٢٥ و ٤
يناير سنة ٩٢٧ »

« وحيث أن بناء على ذلك يكون
الحكم المطعون فيه قد اخطأ في عدم قبول
الاستئناف ويتعين نقضه »

(طعن النيابة ضد فهمي توفيق خاتمة ٧٢٦ سنة
٤٤ ق .

(١) راجع بهذا المعنى الحكم المنشور بالعدد السابق
تحت رقم ١١٣

« وحيث أنه مع عدم اشمال الحكم على هذه البيانات الضرورية لا يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون ويكون الحكم باطلاً ويتعين نقضه »

(طعن محمد الوصيف ضد النيابة عمرة ٨٢٥ سنة ٤٤ ق ٠)

٢١٢

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . قرار صادر لصالح المتهم . المدول عنه اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

عدول المحكمة عن تنفيذ قرار صادر منها لمصلحة المتهم بناء على طلبه وبالرغم من تمسكه به يعتبر اخلالا بحق الدفاع مبطلاً للاجراءات وموجباً لنقض الحكم .

(وفي القضية - أنهم شخص باخفاء شيء مسروق مع علمه بسرقة وهو سير وابور ادعى شراءه بمبلغ ٢٥ قرشاً . وتمسك المتهم في دفاعه بأن السير لا يساوي أكثر من الثمن الذي اشتراه به فقررت المحكمة باحضار المسروق وتقدير قيمته بواسطة خبير . ثم عدلت عن تنفيذ قرارها وقضت على المتهم بالعقوبة)

المحكمة :

« حيث ان المتهم تمسك في دفاعه بأن

ثمن السير المسروق والمنسوب له اخفاؤه لا يساوي من الثمن أكثر من الخمسة والعشرين قرشاً المدفوعة منه ثمناً لهذا السير . وقد قررت المحكمة استحضار ذلك السير لتقدير قيمته بواسطة خبير »

« وحيث ان عدم تنفيذ هذا القرار بالرغم من اشارة الدفاع اليه في المرافعة فيه اخلال بحق الدفاع اذ قد يترتب على تنفيذه نتائج قد تكون في صالح المتهم وهذا من الالركان الجوهرية لبطلان الاجراءات يترتب عليها نقض الحكم

(طعن على حسين ماشور ضد النيابة عمرة ٨١٢ سنة ٤٤ ق ٠)

٢١٣

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . الحكم في جريعتين لا تقبلان التجزؤة . الحكم بأشد العقوبتين . العقوبات التبعية لا تخف العقوبتين . جواز الحكم بها أيضاً . رد المبلغ المختلس أثناء التحقيق . الحكم به وبالفرامة . صحيح

المبدأ القانوني

اذا عوقب المتهم بأشد العقوبتين المقررتين للجريعتين المنسوبتين اليه طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات . فمضى عليه بالعقوبة المنصوص عليها في مادة من مواد القانون فليس ما يمنع من الحكم عليه بالعقوبات التبعية الواردة بالمادة الاخرى التي لم تطبق عليه عقوبتها الاصلية

رد المبلغ المختلس أثناء التحقيق لا يمنع من

هذا مبطل للإجراءات لعدم استكمال وسائل الدفاع وفوق هذا فلم يتبين للمحكمة وجود تناقض في الحكم المطعون فيه أو انه اشتمل على وقائع غير صحيحة »

وبما أنه لذلك يتعين رفض النقض
(طنين محمد كامل خليل أفندي وآخر ضد النيابة نمرة
٨٢٣ سنة ٤٤ ق ٠)

١١٤

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض • المواد السامة والمخدرة • حيازة كمية أقل
من المرخص بها • جريمة • اخلال بحق الدفاع • طلب
سماع شهود نفي • عدم الاصرار عليه • فصل المحكمة
في الطلب • لا محل للنقض •

المبادئ القانونية

١ - اذا كان القانون لا يعاقب طبعاً على
عدم حيازة المواد السامة والمخدرة الا أنه يعاقب
المرخص له بالاتجار فيها اذا كانت الكمية التي
توجد عنده أقل من الكمية التي تنتج من المقيد
بالدفتر الخاص بذلك • لان القانون قد نص على
ذلك خشية تصرف المرخص له في الفرق لغير
مرخص له بالشراء

٢ - اذا طلب المتهم سماع شهود نفي على
واقعة ولم يذكر أسماءهم ولم يصر على شهادتهم
وقد فصلت المحكمة في طلبه بالرفض فليس هناك
اخلال بحق الدفاع موجب لنقض الحكم

الحكم بالرد والغرامة وانما يراعى ذلك عند التنفيذ
وعلى ذلك فالحكم الصادر بالعقوبات
التبعية الواردة بالمادة ٩٧ بالرغم من تطبيق المادة
١٨١ وبالرغم من رد المبلغ المختلس صحيح في
تطبيق أحكام القانون فلا محل لنقضه
المحكمة :

« بما أن الطاعن الاول يعترض على الحكم
بأنه أخطأ في تطبيق القانون وترتب على ذلك
خطأ جوهري في الحكم لان المحكمة عاقبت
الطاعن بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات
بعد ان راعت المادة ٣٢ من هذا القانون ومع
ذلك حكمت عليه برد المبلغ المختلس وبغرامة
مساوية لهذا المبلغ مع أن هذه العقوبات التبعية
ليست واردة بالمادة ١٨١ عقوبات بل في المادة
٩٧ عقوبات »

« وبما أن القضاء جرى على أن الحكم على
الجاني بالعقوبة المقررة لاشد الجريمتين المنسوبتين
اليه والمرتبطين ببعضهما ارتباطاً غير قابل للتجزئة
يتعين معه الحكم عليه أيضاً برد المبلغ المختلس
وبغرامة مساوية لهذا المبلغ ولا يكون هناك
خطأ في تطبيق القانون »

« وبما أن ما يقوله الطاعن بأنه رد المبلغ المختلس
أثناء التحقيق فلا محل للحكم عليه بعد ذلك بالرد
والغرامة فإن هذا ممكن مراعاته عند التنفيذ كما ان
المحكمة عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لم تنسب
للطاعة جريمة لم يشملها التحقيق حتى يقال بأن

المحكمة :

بما أن الطاعن يزعم في الوجه الاول والثاني بأن القانون لا يعاقب على عدم الحيازة وهو الامر المنسوب اليه وفضلاً عن انه مزارع ولديه رخصة بالزراعة فلا داعي لرخصة الحيازة لان ذلك احدى نتائج الحيازة شرعاً

« وبما أنه واضح من الاوراق ان الطاعن نسب اليه أحراز كمية من الاقيون المرخص له بالاتجار فيه أقل من الكمية التي يجب أن تنتج من المقيد بالدفتـر الخاص بذلك وقانون المواد المخدرة صريح في عقاب كل شخص مرخص له بالاتجار في المواد السامة يحرز كمية أكثر أو أقل من المثبوت في الدفتـر المعد لقيد الكمية فيه وغرض القانون من ذلك أن يكون الشخص المرخص اليه تصرف في الفرق لشخص غير المباح اليهم أخذ الاقيون منه وبما أن ما يرتكن عليه الطاعن في الوجه الثالث من أنه طلب سماع شهود على أن الاقيون ينقص مع الزمن فلم تفصل المحكمة الاستئنافية في هذا الطلب فان الثابت بمحضر الجلسة الابتدائية ان الطاعن لم يوضح أسماء الشهود ولم يصر على سماع أقوالهم . على أن المحكمة الابتدائية قد فصلت في هذا الطلب وقد جاء الحكم المستأنف مؤيداً لذلك

وبما أنه لذلك يتعين رفض النقض

(طعن محمد علي عمر ضد النيابة نمرة ٨٠٣ سنة

٤٤ ق . ٥)

٢١٥

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . تبديد . توقف اثبات الدعوى العمومية على اثبات عقد مدني . وجوب اثباته طبقاً لاحكام القانون المدني . اعتراف . لا يتجزأ .

المبدأ القانوني

اذا توقف الفصل في الدعوى الجنائية على اثبات عقد من العقود المدنية وجب الرجوع من الاثبات الى قواعد القانون المدني . واذا كان هذا القانون قد نص المادة ٢٣٣ على عدم جواز تجزئة الاعتراف فالحكم الصادر من المحكمة الجنائية المبني على تجزئة اعتراف المتهم في هذه الحالة يصبح مبنياً على خطأ في تطبيق القانون فمحلاً للنقض .

المحكمة :

« حيث ان النقض المقدم مبني على ان المحكمة اعتمدت على اعتراف المتهم في اثبات انه استلم العقدين المنسوب له تبديدهما مع انه لما صدر منه هذا الاعتراف قال في الوقت ذاته انه رد العقدين المذكورين فتكون جزأت اعترافه وفي ذلك مخالفة للقانون »

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق

ان المتهم لما سئل بجلسته ٦ اغسطس سنة ١٩٢٥

قال ان العقدين كانا عنده امانة وانه سلمهما

الى المدعية »

« وحيث انه من المبادئ المسلم بها انه اذا

التي بها لباقي المتهمين قبل صدور القانون . ولكن المحكمة - بعد ان اثبتت هذه الواقعة في حكمها قضت بالعقوبة على المتهم دون أن تبين في حكمها تاريخ تركه للعيادة واتقطاع صلته بها .

قضت المحكمة بنقض الحكم لقصوره عن بيان تاريخ هذا الترك الذي يتوقف عليه معرفة سريان القانون على المتهم أولاً .

المحكمة :

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه النقض المقدمة من طالب النقض بني على أن الواقعة المسندة اليه في الحكم الاستثنائي القاضي بإدائه حصلت قبل صدور القانون الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بالجواهر المخدرة » ومن حيث انه ثبت من الحكم الابتدائي الذي اخذت المحكمة الاستثنائية بأسبابه أن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن هذا المتهم قد احرز الجواهر المخدرة وأوجدتها في عيادته ثم ترك هذه العيادة واتقطعت صلته بها بعد أن اعطاها بما فيها من الأدوية والجواهر المخدرة « لباقي المتهمين »

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين التاريخ الذي اعطى فيه طالب النقض الجواهر المخدرة لباقي المتهمين ليتبين لمحكمة النقض ما اذا كان هذا التاريخ قبل صدور القانون المذكور أم لا وبالتالي للوقوف على ما اذا كان هذا القانون ينطبق على طالب النقض أولاً يسري عليه »

توقف الفصل في الدعوى الجنائية على اثبات عقد من العقود المدنية وجب الرجوع في الاثبات الى مبادئ القانون المدني وقد نص في المادة ٢٣٣ من القانون المذكور انه « لا يتجزأ الاقرار الحاصل من الخصم بالمحكمة سواء كان من تلقاء نفسه أو بعد استجوابه بمعنى انه لا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له »

« وحيث انه مما تقدم يتبين انه قد وقع خطأ في تطبيق القانون موجب لبطلان الحكم ويتعين طبقاً للمادة ٢٢٩ العبارة الثالثة منها والمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات قبول الطعن واحالة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه لاعادة نظرها »
(طن السيد عمرو ضد النيابة نمرة ٨١٢ سنة ٤٤ ق واخرى مدعية)

٢١٦

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

تقضى . طيب . احرار جواهر سامة أو مخدرة .
قانون سنة ١٩٢٥ . اجمال ذكر تاريخ الواقعة في الحكم . تقضى في الحكم .

المبدأ الثاني

اتهم طيب باحرار جواهر مخدرة مخالفاً احكام قانون ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ . ودافع المتهم بأنه ترك عيادته بالأدوية والجواهر المخدرة

آداء الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً «

« وحيث ان قصور الحكم عن تبيان هذا الشرط لا يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً فيتعين قبول هذا الوجه وتقض الحكم وأعادة القضية لمحكمة الجنايات للحكم فيها مجدداً «

« وحيث أنه لا حاجة بعد ذلك للبحث في الوجهين الآخرين من أوجه الطعن «
(طعن صابر طه وآخرين ضد النيابة نـ ٨٢٠ سنة ١٤ ق)

٢١٨

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض • تغيير أثر الجريمة • وفاة المجنى عليه • تعديل التهمة في الاستئناف • جواز •

المبادئ القانونية

ليس ما يمنع النيابة من تعديل التهمة وطلب تطبيق المادة ٢٠٢ بدلا من المادة ٢٠٨ ولو بعد صدور الحكم الابتدائي واستئناف النيابة الحكم اذا تبين ان المجنى عليه توفي بسبب الحادثة موضوع الجريمة . وعلى ذلك فالحكم الصادر بناء على هذا التعديل صحيح في اجراءاته فلا محل لتقضه .

المحكمة :

« بما أنه لا محل لأعتراض الطاعن على

» ومن حيث أنه ذلك من الأوجه القانونية لقبول النقض «

« ومن حيث أنه لا داعي اذا المناقشة اوجه النقض الأخرى «

(طعن محمد أفندي عدوى ضد النيابة نـ ٨٠٠ سنة ١٤ ق)

٢١٧

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض • المادة ٢٠٥ ع • شرطها • عجز المجنى عليه • عدم نص الحكم على تحقق هذا الشرط • نقص في الحكم موجب لتقضه •

المبدأ القانوني :

اذا قضى على متهم بالمادة ٢٠٥ عقوبات وقصر الحكم عن النص على عجز المجنى عليه فعلا عن آداء اعماله مدة تزيد عن عشرين يوماً - وهو شرط تطبيق المادة المذكورة - حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً كان الحكم محلاً للنقض المحكمة :

« حيث ان الطاعنين يتمسكون في السبب الثالث من أسباب الطعن بأن الحكم لم يبين ما اذا كان المجنى عليه عجز فعلا عن آداء اعماله مدة تزيد عن العشرين يوماً التي عولج فيها «

« وحيث أن المادة ٢٠٥ عقوبات المطبقة في الحكم تشترط المرض أو العجز عن

الحكم من أنه طبق المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات مع أن الطاعن كان قد أعلن بالمادة ٢٠٨ من هذا القانون ومن أن هذا التعديل قد جاء بعد بعد مضي ميعاد الاستئناف لأن النيابة كانت استأنفت الحكم ولا مانع يمنعها قانوناً من طلب معاقبة المتهم بمقتضى المادة ٢٠٢ عقوبات عندما تبين لها أن إحدى المجنى عليهم توفيت بسبب هذه الحادثة «

» وبما أنه ما يدعيه الطاعن في الوجه الثاني من حصول خطأ في تطبيق القانون لعدم حصول أهمال منه معاقب عليه حسب لائحة السيارات فهو ادعاء غير صائب لأن المنسوب إلى الطاعن هو أهماله وعدم احتياظه في تسليمه السيارة إلى غلام غير مصرح له بقيادة السيارات وكان من جراء ذلك أن وقعت هذه الحادثة «

» وبما أنه لذلك يتعين رفض النقض «
(طعن خلف ريدى ضد النيابة نمرة ٨١١ سنة ١٤٤٠ ق ١٠)

٢١٩

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض عاهة دائمة . فقد الاسنان . عدم انطباق المادة ٢٠٤

المبدأ القانوني

ليست الاسنان من اعضاء الجسم فقدها لا يقلل من منفعة الفم بطريقة دائمة لأمكان استبدالها باسنان صناعية تؤدي وظيفتها

وعلى ذلك اذا احدث الضرب فقد الاسنان فلا تنطبق الواقعة على المادة ٢٠٤ وإنما تنطبق على المادة ٢٠٦ عقوبات .
المحكمة :

« حيث ان من ضمن اوجه النقض المقدمة من حسين متولى الجحش ان المحكمة اعتبرت وقوع بعض اسنان المجنى عليه عاهة مستديمة وعاقبت المتهم بناء على ذلك باعتباره مرتكباً للجناية المنصوص عنها بالمادة ٢٠٤ ققرة أولى من قانون العقوبات مع انها في الواقع جنحة منطبقة على المادة ٢٠٦ من القانون المذكور «

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان المحكمة اثبتت في حكمها المرفوع عنه النقض أن التهمة التي ثبتت لديها قبل المتهم هي انه ضرب المجنى عليه ضرباً نشأ عنه تكسير وقد القواطع والاتياب بالفك العلوى ودفع الاسنان الامامية من الفك الاسفل للداخل وقد التاب الايمن بهذا الفك واعتبرت ان هذه الاصابة تكون عاهة مستديمة يستحيل برؤها «

« وحيث ان المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات بعد أن ذكرت بعض العاهات الخطيرة التي تنشأ عن الضرب وهي قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو كف البصر أو فقد إحدى العينين ذكرت عبارة «أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها» ويظهر من هذا البيان أن الشارع قصد بهذه العبارة العلة أو المرض الذي

٢٢٠

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . بيان الواقعة بياناً كافياً . ائتلاف زراعة .
وجوب بيان الائتلاف وكيفية حصوله . قبول
النقض بالنسبة لاحد المتهمين . استفادة الآخر منه .

المبادئ القانونية

(١) في جريمة ائتلاف زراعة الغير
يجب ان يبين في الحكم ذلك الائتلاف وكيفية
حصوله . بحيث يتسنى لمحكمة النقض مراقبة
تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . وعليه يكون الحكم
القاصر في بيانه على القول بحصول الائتلاف
باطلاً لاشتماله على عيب جوهري موجب لنقضه .
(٢) يستفيد من قبول النقض المتهم
الذي لم يقدم اسباباً اطعنه اذا اتحد مركزه
وصالحه في الاتهام مع مركز وصالح المتهم الذي
قبل نقضه

المحكمة :

« حيث ان النقض المقدم من المتهمين
الاول والثالث مقبول شكلاً »
« وحيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر
في بيان الواقعة على القول بان المتهمين وآخرين
مجهولين اتلفوا زراعة قيراطين وثلاثي قحج
لعبد الله عيسى حالة كون بعضهم يحمل سلاحاً
نارياً ولم يبين طريقة ذلك الائتلاف ولا كيفية
حصوله مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبة
تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً »

يصاب به الجسم أو أحد أعضائه فيجعله أقل قوة
أو أقل مقاومة أو أقل منفعة في الاستعمال وذلك
بصفة مستديمة »

« ومن حيث أن الإصابة التي أثبتتها المحكمة
لا تنطبق عليها هذه القيود لأن الاسنان ليست من
الأعضاء وتكسر بعضها لا يقلل من منفعة الفم
بطريقة مستديمة حيث انه بسبب تقدم العلم أصبح من
الممكن استبدالها باسنان صناعية تؤدي وظيفتها »
« وحيث انه مما تقدم يكون قد حصل
خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما
صار اثباتها في الحكم فيكون هذا الوجه مقبولا
طبقاً للعبارة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون
تحقيق الجنايات

« وحيث ان لا محل حينئذ لمناقشة باقي
أوجه الطعن

« وحيث أنه طبقاً للمادة (٢٣٢) من قانون
تحقيق الجنايات يتعين الحكم بقتضي القانون
اي تطبيق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على
المتهم لثبوت ارتكابه الجريمة التي ثبتت قبله
وترى هذه المحكمة الموافقة على مقدار التعويض
المحكوم به »

(طعن حسين متولى ضد النيابة نمرة ٨١٧ سنة
١٤٤ ق وآخر مدعى مدنى)

« وحيث لذلك يكون الحكم مشتملاً على عيب جوهرى موجب لتقضه »

« وحيث ولو ان التهم التاتى ابراهيم محمود الجبالى قرر بالتقض فى الميعاد ولكنه لم يقدم اسباباً الا انه يستفيد من الطعن المقدم من المتهمين الاول والثالث لاتحاد مركزهم وصالحهم فى الاتهام ولذا يتعين الغاء الحكم واعادة القضية لمحكمة جنائيات طنطا للحكم فيها مجدداً بالنسبة للثلاثة المتهمين من دائرة اخرى »

(طنن نصر محمد وآخريين ضد النيابة نمرة ٨٤٤ سنة ٤٤ ق)

٢٢١

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

تقض . اخلال بحق الدفاع . ضرب اقضى الى الموت . وجوب حصول الوفاة من الاصابة مباشرة . المادتان ٢٠٠ و ٢٠٦ عقوبات

المبادئ القانونية

(١) اذا اختلف الطبيب الكشاف مع الطبيب الشرعى على سبب الوفاة وجب على المحكمة دعوة الطبيين ومناقشتها فى سبب الخلاف الواقع بينهما . والا كان هناك اخلالا بحق الدفاع مبطلا للحكم .

(٢) يجب تطبيق المادة ٢٠٠ عقوبات أن يكون الموت نتيجة مباشرة لفعل الجانى فاذا ثبت أن الوفاة نشأت عن سبب آخر (فى القضية هبوط القلب) تصبح الواقعة منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات .

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فقضلا عن انه كان من الواجب على محكمة الجنائيات استحضار الطبيب الكشاف والطبيب الشرعى ومناقشتها فى اسباب الاختلاف الحاصل بينهما بشأن سبب الوفاة فأن الثابت على كل حال أن الوفاة لم تحصل بسبب الضرب مباشرة ولكنها ناشئة عن هبوط القلب اى عن سبب غير مباشر ومن المتفق عليه علما وقضاء انه يجب لتطبيق المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات ان يكون الموت نتيجة مباشرة لفعل الجانى وهو ما لم يتوفر فى الدعوى الحالية وما وقع من التهم لا يمكن انطباقه الا على المادة (٢٠٦) من قانون العقوبات

« ومن حيث أنه مما تقدم يرى أن الاجراءات التى اتبعت أمام محكمة الجنائيات جاءت مخلة بالدفاع وأن فى تطبيق المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات خطأ على كل حال وعليه يتعين قبول الطعن موضوعاً وتطبيق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات »

(طنن - ايمان فوج ضد النيابة نمرة ٨٥٥ سنة ٤٤ ق)

٢٢٢

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

تقض . سب علنى . وجوب بيان مكان الواقعة . والفاظ السب .

المبدأ القانونى

فى جريمة السب العلنى يجب بيان مكان

خطأ . وتطبيق المادة ٢٠٠ لا المادة ٢٠٢ عقوبات المحكمة :

« حيث انه ثابت صراحة في الحكم المطعون عليه ان المتهم حينما اراد تأديب زوجته لتقصيرها في أداء واجباتها المنزلية لم يقتصر على مجرد إيذائها اذاء خفيفا وانما تعدى هذا الحق وضربها ضربا فجأت الضربة في رأس المجنى عليها فحدثت لها الوفاة

« وحيث ان واقعة بهذا الوصف تدل بلا ريب على أن المتهم تعمد الضرب بصرف النظر عن النتائج الاحتمالية التي نشأت بسببه مما لا يمكن التسليم معه بانها تدخل في حدود المادة ٢٠٢ عقوبات التي طبقها المحكمة تطبيقا خطأ » « وحيث انه مما تقدم تكون الحادثة ضربا افضى الى الوفاة ويتعين في هذه الحالة اصلاح الخطأ القانوني وتطبيق المادة ٢٠٠ فقرة اولى من قانون العقوبات على هذه الواقعة مع استعمال الرأفة بالمتهم وتطبيق المادة ١٧ منه وإبقاء العقوبة (طعن النيابة العمومية ضد محمد عبد الفتاح نمرة ٨٥٩ سنة ٤٤ ق)

٢٢٤

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

قض . عامة دائمة . عدم بيان أثر الإصابة في المجنى عليه . تقص في بيان الواقعة .

المبدأ القانوني:

إذا قضى على المتهم بالمادة ٢٠٤ عقوبات

الواقعة والفاظ السب لاثبات توفر ركني العلانية والسب . فاذا كان الحكم خالياً من هذا البيان كان هذا عيباً جوهرياً فيه موجباً لنقضه . المحكمة :

« حيث ان الطاعة تستند في طعنها في السبب الأول من أسباب الطعن على أن مكان ووقت الواقعة لم يبينهما الحكم

« وحيث انه في الواقع قد أتى الحكم المطعون عليه خالياً من بيان ركن العلانية والفاظ السب مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً وهذا عيب جوهري في الحكم موجب لنقضه

« وحيث انه لا حاجة بعد ذلك للبحث في باقي أوجه الطعن »

(طعن فاطمة على ضد النيابة نمرة ٨٣٨ سنة ٤٤ ق و آخر مدع)

٢٢٣

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

قض . زوج . تأديب زوجته . اذاء خفيف . ضرب احدث الوفاة . تطبيق المادة ٢٠٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني:

إذا كان للزوج ان يؤدب زوجته فلا يصح ان يتعدى حقه الايذاء الخفيف . اما اذا تعداه وضربها على رأسها ضربة احدثت لها الوفاة وجب اعتبار الواقعة ضرباً افضى الى الموت لا القتل

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه تبين ان التهم استشهد أمام المحكمة الجزئية وأمام محكمة الاستئناف بشهود نقي فلم يجب الى طلبه وفي ذلك مساس بمحقوق الدفاع يترتب عليه قانوناً بطلان الحكم وعليه يتعين قبول الطعن واحالة الدعوى الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً »

(طعن سطوحى محمد ضد النيابة واخرى مدعية
نمرة ٨٦١ سنة ٤٤ ق)

٢٢٦

محكمة النقض والابرار

٤ يناير سنة ٩٢٦

نقض . عدم السقاب على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم . الهتاف بسقوط الحكومة المذبذبة . عدم توفر ركن القصد الجنائي . لا عقوبة . تغيير وصف التهمة . المناداة بسقوط حزب الاتحاد الملوكى وبسقوط حزب المذبذبين . لا يكدر السلم العام . عدم انطباق المادة ١٥٣ ع .

المبادئ القانونية

ان التطورات السياسية والمنافسات الحزبية قد جعلت مألوفاً عند الناس النداء بعبارات « لتسقط الحكومة المذبذبة » - « ليسقط حزب الاتحاد الملوكى » - « ليسقط حزب المذبذبين » بحيث لا تدل هذه النداءات وحدها على قصد الاهانة فى العبارة الاولى . ولا يترتب على العبارتين الاخيرتين تهديد السلم العام . وعلى ذلك اذا قصر الحكم فى بيان الواقعة على ذكر

وجب بيان السبب الذى أوجب اعتبار الاصابة قد أحدثت عاهة دائمة . والا كانت الواقعة غير مبينة فى الحكم بياناً كافياً ويصبح الحكم محلاً للنقض

(وفى القضية - لم يبين الحكم مقدار الجزء المفقود من رأس المجنى عليه ولا تأثير هذا فقدان عليه مستقبلاً)

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه تبين ان الحكم المطعون فيه لم يوضح مقدار الجزء الفاقد من رأس المجنى عليه ولا تأثير هذا فقدان على المجنى عليه المذكور فى المستقبل وعليه يكون الطعن مقبولاً فى موضوعه ويتعين احالة الدعوى الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً »

(طعن عليوه ابراهيم ضد النيابة نمرة ٨٥٨ سنة ٤٤ ق)

٢٢٥

محكمة النقض والابرار

٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . استشهد التهم بشهود . عدم اجابته الى طلبه . اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

اذا استشهد التهم أمام المحكمة الجزئية وأمام محكمة الاستئناف بشهود نقي ولم تجبه المحكمة الى طلبه كان هذا اخلالاً بحق الدفاع مبطلاً للحكم .

هذه العبارات . أصبح لا عقاب على الواقعة كما هي واردة في الحكم ويكون الحكم محلاً للنقض المحكمة :

« حيث عن الوجه الثاني فإن الواقعة الثابتة في الحكم هي ان المتهم نادى في الطريق العام قائلاً لتسقط الحكومة المذبذبة »
« وحيث ان التطورات السياسية واختلاف الاحزاب جعلت طائفة من الناس يرددون هذه العبارة وما يشابهها فيما بينهم حتى كادت تكون مألوقة عندهم »

« وحيث ان الحالة التي قال فيها المتهم العبارة المذكورة لا يمكن أن يؤخذ منها ان قصده منها اهانة الحكومة فالقصد الجنائي يكون اذن غير متوفر عند المتهم وعلى ذلك تكون هذه الواقعة كما هي ثابتة في الحكم غير معاقب عليها قانوناً . »
« وحيث عن الوجهين الثالث والرابع فان المحكمة المطعون في حكمها غيرت وصف التهمة وطبقت المادة ١٥٣ عقوبات »

« وحيث ان هذه المادة تشترط السعي باحدى طرق العلانية في تكدير السلم العمومي وان يكون ذلك بالتحريض على بغض طائفة من الناس أو الازدراء بها . »

« وحيث ان المنادة في الطريق العمومي بسقوط حزب الاتحاد الملوكي وبسقوط حزب المذبذبين ليس من شأنه تكدير السلم العمومي ولا يدل مطلقاً على أن المتهم قصد ذلك فلا تنطبق اذن المادة ١٥٣ عقوبات على هذه العبارة وعلى هذا تكون هذه الواقعة كما هي ثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون »

« وحيث لما ذكر يتعين قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب اليه في هذه القضية عملاً بالمادتين ٢٢٩ و ٢٣٢ ققرة أولى من قانون تحقيق الجنايات من غير حاجة للبحث في الوجه الاول »

(طعن حسن السيد خلاف ضد النيابة العمومية رقم ١٢٢ سنة ٤٣ قضائية)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٢٧

محكمة استئناف مصر الأهلية
(الدوائر المجتمعة)

٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

شفعة . تسجيل . قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . أثره في حق الشفعة . قبول دعوى الشفعة . ترتيب حق الشفعة من يوم البيع لا من تاريخ التسجيل . مبادئ سقوط الحق في الشفعة بسبب العلم بالبيع . مبدأ سريانه من تاريخ العلم بالبيع لا من تاريخ العلم بالتسجيل

القاعدة القانونية

يترتب حق الشفعة بمجرد البيع ولا يتوقف على التسجيل . ويسقط حق الشفعين بمضى خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع وليس من تاريخ علمه بالتسجيل .

وهذه هي الاسباب التي انبنى عليها الحكم :
(١) - لأن نقل الملكية ليس ركناً من أركان البيع ولكنه أثر من آثاره . بدليل

١ - تعريف البيع في القانون - مادة

٢٣٥ مدني

ب - جواز تعليق نقل الملكية على شرط أو اضافته الى وقت . وجواز بيع ما لا يتحقق وجوده وقت البيع

(٢) - لأنه لا يجوز الرجوع لأحكام الشريعة

الاسلامية في مادة الشفعة اذا وجد نص في القانون يخالفها . وانما يجوز الرجوع اليها عند سكوت القانون . واذا كان القانون لم يمنع الشفعة الا في حالات معينة . وقد خالف في ذلك احكام الشريعة . وجب قبول الشفعة مطلقاً فيما عدا الحالات المعينة المنصوص عليها في القانون . واذا فالاستناد الى حكم الشريعة لعدم قبول الشفعة في هذه الحالة غير صحيح

(٣) لأن قانون التسجيل لم ينص على بطلان العقد غير المسجل واعتباره كأن لم يكن ولكنه نص على تعليق نقل الملكية على التسجيل فيصبح العقد غير المسجل من العقود المعلق فيها نقل الملكية على شرط . فهو صحيح .

(٤) لأن قانون التسجيل قد نص على أنه لا يترتب على العقد غير المسجل الا التزامات شخصية . دون بيان مدى هذه الالتزامات . ولا على من تقع في ذمته تلك الالتزامات من البائع أو المشتري

واذا كان هذا القانون استثنائياً جاء مقيداً لحرية المتعاقدين وجب تفسير نصوصه بالرجوع الى احكام القانون العام

(٥) ولأن التسجيل انما شرع لصالح المشتري وهو يده . فلا يمكن أن يؤثر التقصير في اجراء التسجيل أو التعمد في عدم التسجيل

ناقل للملكية طبقاً لأحكام القانون غرة ١٨ سنة ١٩٢٣ المعروف بقانون التسجيل فهو عقد غير تام لا يجوز فيه الشفعة

«وحيث أنه لصدور أحكام وبالخرى حكيم متناقضين في هذا الموضوع من بعض دوائر هذه المحكمة قد أحييت الدعوى على دوائر المحكمة مجتمعة لجلسة هذا اليوم لأجل الفصل في هذه النقطة القانونية عملاً بأحكام القانون غرة ٣٠ سنة ١٩٢١

« وحيث أن القانون المدني قد عرف البيع بأنه عقد يلتزم به البائع نقل ملكية المبيع إلى المشتري مقابل التزام هذا الأخير بإداء الثمن إلى البائع وقد جاء فيه أن هذا العقد يتم بمجرد الإيجاب والقبول بين الطرفين بشرائطه القانونية

« وحيث أنه يفهم من هذا النص أن عقد البيع إنما هو من عقود التراضي التي تتم وتنتج أثرها بمجرد توافق الطرفين وأن نقل الملكية لم يكن ركناً أساسياً فيه وإنما هو نتيجة من ضمن النتائج القانونية المترتبة على العقد وأن تكن تلك النتيجة هي المقصودة من العقد أولاً وبالذات

« وحيث أنه يؤيد هذا نصوص القانون الأخرى التي تميز تعليق نقل ملكية المبيع على شرط كشرط التجربة مثلاً أو تأجيله إلى أجل كما تميز بيعاً آخرى قد لا يتحقق فيها انتقال الملك أصلاً كبيع الأشياء الأخرى المعلق وجودها على محض الحظ والصدفة أو غير ذلك من البيوع التي لا تميزها الشريعة

من جانب المشتري في حق ذوي الشأن قبله . كالبايع في المطالبة بالثمن . والدائن في وفاة دينه من العين المبيعة . والشفيع في الحلول محل المشتري فيها .

ولم ينسخ قانون التسجيل أي حق من هذه الحقوق .

(٦) ولأنه إذا قيل بأن الشفيع لا يملك حق الشفعة إلا من تاريخ التسجيل . وأن حقه لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه به . نكون قد وسعنا في حق الشفعة بتضييق مسقطاتها . خلافاً لنصوص القانون ولطبيعة حق الشفعة باعتباره حقاً ضعيفاً لا يصح التوسيع فيه ولأدى ذلك إلى عدم استقرار الملكية في يد أربابها وهو ما أراد القانون تلافيه بالنص على مسقطات الشفعة وبمحصن المواعيد في إجراءاتها وفي طرق الطعن في الأحكام الصادرة فيها .

(٧) وأخيراً لأن لا ضرر على المشتري من استعمال حقه في الشفعة قبل التسجيل لأن الشفيع إنما يحل محله في البيع بشروطه . وإنما الضرر في السماح للمشتري بتعطيل حق الشفعة والتلاعب بأحكام القانون بتأخير تسجيل عقده .

المحكمة :

« من حيث أن موضوع الدعوى هو طلب شفعة في عقار بيع بعقد لم يسجل » وحيث أن محكمة أول درجة قضت بعدم قبول الدعوى بناء على أن مثل هذا العقد غير

« وحيث انه من الخطأ الرجوع المطلق الى احكام الشريعة في هذا الموضوع لأن الشريعة وان تكن مصدراً لأحكام الشفعة التي اخذها عنها القانون الا ان القانون نفسه قد خالف الشريعة في كثير من احكام البيع ولم يقرر منع الشفعة الا في حالات معينة ليست الحالة الحاضرة منها فالرجوع الى الشريعة في مثل هذه الحالة يكون غير معقول لان الرجوع اليها انما يكون في حالة السكوت أما في حالة النص الصريح فلا مسوغ للرجوع ولا للاجتهاد » وحيث انه يلاحظ ايضاً ان قانون التسجيل نفسه لم ينص على بطلان العقد الغير مسجل واعتباره كأن لم يوجد وان لا تسمع اى دعوى بشأنه بل قضى فقط بنقل الملكية فيه على شرط التسجيل فهو من ضمن العقود المعلق نقل الملكية فيها على شرط والجائزة قانوناً

« وحيث ان هذا القانون وان نص من جهة اخرى على ان العقد الغير مسجل لا يترتب عليه إلا مجرد التزامات شخصية بين المتعاقدين إلا انه لم يحدد مدى تلك الالتزامات ولا الطرف المتعاقد الذى قد تقع عليه

« وحيث ان هذا نص أو غموض في النص وباعتباره قانوناً استثنائياً جاء مقيداً للحرية المطلقة التي كانت للتعامل من قبل يجب الرجوع فيه الى احكام القانون العام والى المبادئ القانونية لأجل اكمال النص أو فهم ما أبهم

« وحيث ان التسجيل انما شرع اصلاً لمصلحة المشتري فله ان يعمل أو لا يعمل فاذا تعدد عدم القيام به اضراراً بالغير لما جاز له طبقاً للقواعد القانونية العامة ان يتسك بعمله هذا قبل الغير لأن هذه القواعد لا تهر الأعمال المنطوية على سوء النية التي يقصد منها اضرار الغير

« وحيث انه لأجل فهم هذه النقطة تماماً يجب بحث المسألة لا من جهة طلب الشفعة فقط وانما من سائر الجهات والحقوق الاخرى التي قد تترتب على العقد فاذا جاء دائن وأراد نزع ملكية مدينه من عقار اشتراه ولم يسجل عقده لما جاز قانوناً لهذا المدين » وقد وضع القانون جميع املاكه ضماناً لسداد دينه » أن يدفع طلب الدائن بدعوى انه لم يسجل العقد وان الملكية لم تنتقل اليه وكذلك الحال بالنسبة للبائع فان القواعد القانونية العامة تقضى بالزامه باحترام عهده وتجبهره قهراً على تنفيذ ما التزم به فاذا عارض المشتري في الصفقة بناء على عدم تسجيل العقد لما قبل منه ذلك قانوناً لأن التسجيل انما هو في مصلحة المشتري فله غنمه وعليه غرمه بحيث اذا هلك العين قبل التسجيل لما جاز له الرجوع على البائع لأن عدم التسجيل آت من عمله هو والقاعدة أن لا يؤخذ الانسان بعمل غيره

« وحيث انه لا يمكن ان يفهم غير هذا لأن المبادئ القانونية العامة لا تزال قائمة لم ينسخها قانون التسجيل كما انه لم ينسخ شيئاً من

« وحيث أن الشفع من جهة أخرى إنما محل قانونا محل المشتري في العقد في كافة ماله وعليه فلا خطأ في هذا من الوجهة القانونية كما لا ضرر في الواقع على المشتري وإنما الخطأ والضرر كل الضرر أن يسمح للمشتري بالتلاعب بأحكام القانون وإن يعطل نصوصاً برمتها وهي النصوص الخاصة بالشفعة وإن يضار الغير بجواره الذي قد يكون غير مرغوب فيه والذي قد حصل عليه بصورة غير شرعية وهذا مما قد يؤدي إلى إطلاق الراحة والاخلال بالامن العام

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف قد جاء في غير محله ويتعين في هذه الحالة الغاؤه وقبول دعوى الشفعة

« وبما أن هناك دعوى أخرى موضوعة في القضية لم يتعرض لها الحكم المطعون فيه وترى هذه المحكمة إحالة القضية في هذه الدفوع على محكمة الموضوع مع إبقاء الفصل لها أيضاً في المصاريف (استئناف الست ماوى صبيحة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ شارل أفندي جيمه المحامي ضد الست خديجة هانم وآخر نمرة ١٣٤ سنة ٤٤ ق دائرة حضرة صاحب العالي أحمد طلعت باشا وعضوية حضرات أصحاب العالي والعزة حسين درويش باشا وعلى سلم بك ومحمد بك ومصطفى ومحمد بك ومظهر وكامل بك إبراهيم وعبد العزيز بك محمد ومصطفى بك حلمي ومحمد بك فريد الشافعي وزكي بك برزي ومصطفى محمد بك وعلي عزت بك ومحمود بك سامي وأتري ابو العز بك ومحمود بك المرجري وعبد الباقي بك القشيري مستشارين)

أحكام الشفعة التي من ضمنها أن حق الشفع يسقط بسكوته مدة خمسة عشر يوماً من يوم علمه بالبيع لا من يوم التسجيل فقط. وعلى هذا إذا سلم بنظرية المستأنف عليهما يكون هناك تضارب وتعارض لا مفر منه في النصوص القانونية إذ بينما تقضي تلك النصوص بسقوط حق الشفع بمجرد العلم نراها لا تسقطه إلا بالتسجيل فكأن قانون التسجيل قد أعطى للشفع حقوقاً أزيد وأوسع بكثير مما هي مقررة له في قانون الشفعة مع أن الشفعة بالأجماع هي من الحقوق الضعيفة التي لا تقبل التوسع

« وحيث أنه من المعلوم أيضاً أن الذي حدا بالشارع إلى التضييق في أحكام الشفعة سواء كان من جهة مسقطاتها أو من جهة المواعيد أو طرق الطعن في الأحكام التي تصدر فيها إنما هو حرصه على مصلحة العقار نفسه الذي هو جزء من الثروة العامة إذ بتقصيره أمد النزاع تستقر الملكية في يد أربابها وتطمئن نفوسهم من جهتها فيتفرغون لأصلاح العين وإتمام ثروتها، وعلى هذا فتعلق حق الشفعة كما جاء في بعض الأحكام على حصول التسجيل أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط قول لا يمكن قبوله لأن المشتري يظل زمناً مديدًا بالشفعة إذا هو سجل وقد يطول أمد هذا التهديد كثيراً فتضعف ثقة المشتري في مستقبل عقاره وتقل عنايته به وفي هذا من الضرر العام والخاص ما لا يخفى

٢٢٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤

استئناف . اعلان الحكم دون حفظ الحق
في الاستئناف . قبول .

القاعدة القانونية :

من المبادئ المقررة الثابتة ان اعلان الحكم
للخصم مع التنبيه بنفاذ مفعوله في المدة القانونية
دون حفظ حق المعلن في الاستئناف يعتبر قبولا
للحكم مانعاً من استئنافه .
المحكمة :

« حيث ان المستأنف بسيوني بك الخطيب
أعلن مجلس بلدى طنطا بالحكم المؤرخ ٣٠ ابريل
سنة ١٩٢٣ في ١١ يوليو سنة ١٩٢٣ القاضى
بالزام المجلس البلدى بأن يدفع للمستأنف المذكور
المبلغ المحكوم به للعلم بما جاء فيه منبهاً عليه بنفاذ
مفعوله في المسافة القانونية بدون أن يحفظ لنفسه
الحق في استئنافه وهذا مما يدل على رضائه
وقبوله الحكم المستأنف ويسقط حقه في الاستئناف
وان طلب التنفيذ يشعر بقبوله هذا الحكم وهذا
مبدأ قانونى متبع (راجع الشراح وكتاب
مرافعات هيف بك) وعلى ذلك يكون الاستئناف
غير مقبول »

(استئناف - سيوني بك الخطيب بصفته الحاضر من
حضرة الاستاذ احمد بك رافت . ضد مجلس بلدى طنطا
الحاضر منه حضرة ميخائيل بك الالنى - ١٥٢٠ سنة
٤٠ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا
بعضوية حضرتي مسيو ضودان وعلى بك جلال المستشارين)

٢٢٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢ فبراير سنة ١٩٢٧

تحكيم . طريقة الطعن على حكم المحكمين . جواز
رفع دعوى اصلية بى بطلان الحكم — عدم ايداع
حكم المحكمين بقلم الكتاب . لا يؤثر
في صحة الحكم .

القاعدة القانونية

١ — اذا كان القانون قد نص على رفع
الدعوى بى بطلان حكم المحكمين بطريق المعارضة
في الامر الصادر بتنفيذه . فليس ما يمنع من طلب
بطلان هذا الحكم بدعوى أصلية .

٢ — لا ينبئ على عدم ايداع حكم المحكمين
بقلم الكتاب في الميعاد بطلان الحكم . لان
الايداع من الاجراءات البعدية التى لا تؤثر في
جوهر الحكم . ولان القانون لم يجعل هذا السبب
وجهاً من أوجه البطلان المنصوص عليها في المادة
٧٢٧ مرافعات .

المحكمة :

« حيث ان المستأنفين يدفعون دعوى
المستأنف عليها بوجهين الاول (شكلى) مضمونه
عدم قبول الطعن لرفعه بطريق أصلى لا بطريق
المعارضة في أمر التنفيذ كما تقضى بذلك نص المادة
٧٢٧ من قانون المرافعات الثانى (موضوعى)
مقتضاه أن الواجهة التى ترتكن عليها المستأنف
عليها والثى بنى عليها الحكم المستأنف كلها
لا توجب البطلان قانوناً

عن التوجيه الاول

« وحيث ان مؤدى هذا الوجه أن الطريق الوحيد للطعن في حكم المحكمين انما هو المعارضة في الامر الذى يصدر من قاضى المحكمة الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية بحسب الاحوال يجعل حكم المحكمين واجب التنفيذ عملاً بنص المادة ٧٢٦ من القانون المذكور وان كل ما عدا ذلك من طرق الطعن فغير مقبول »

« وحيث ان الأمر الذى يصدر بالتنفيذ لا يكون الا في حالة اشتمال الحكم على شئ يستوجب التنفيذ ويدعو الحال لاستعمال الطرق الجبرية لاجل الحصول عليه وأما اذا لم يشتمل الحكم على شئ من ذلك كحالة رفض دعوى المدعى مثلاً فلا تكون هناك حاجة لاستصدار أمر بالتنفيذ وعلى هذا اذا سلم بنظرية المستأنفين يكون مثل هذا الحكم غير قابل للطعن رغم اشتماله على أوجه هامة لبطلانه مما نص عنه في المادة ٧٢٧ المذكورة وهذا غير مقبول »

« وحيث ان الواقع أن طريقة الطعن المنصوص عنها في تلك المادة هي طريقة جوارية محلها صدور أمر بالتنفيذ ولكنها لا تمنع من استعمال الطعن الاصلى فهي أشبه بالمعارضة التى تعمل فى الاوامر عملاً بنص المادة ١٢٧ من قانون المرافعات »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون هذا الوجه فى غير محله »

عن الموضوع

« من حيث أن الحكم المستأنف قضى بطلان حكم المحكمين بناء على ان هيئة المحكمة لم تكن متكاملة عند اصدار حكمهم الرقم ١٤ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٤ وبناء على ان الحكم لم يودع فى قلم كتاب المحكمة فى الثلاثة أيام المقررة قانوناً فى المادة ٧٢٥ من قانون المرافعات »

« وحيث ان المستأنف عليها فى مذكرتها أمام هذه المحكمة قد زادت على هذه الاسباب أسباباً أخرى بعضها سبق ابدائها منها أمام محكمة أول درجة وبعضها لم يسبق ابدائه . فأما التى لم يسبق ابدائها فتتصرف فى القول ان المحكمين حكموا فى ثلاثة أشياء لم يطلبها منهم أحد أولها الحكم بثبوت ملكية الخصوم الى فدان واحد و ١٥ قيراطاً وثانيها الحكم لها بمبلغ ٢٠٠ جنيه وثالثها الحكم عليها للخصوم بمبلغ ٢١٦ جنيهاً مع انهم كانوا يطلبون فقط الحكم ببراءة ذمتهم من ذلك المبلغ »

« وحيث انه فيما يختص بالاسباب التى بني عليها الحكم المستأنف فظاهر من محاضر المحكمين أن الهيئة فى جلسة ١٤ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٤ كانت كاملة بدليل ما ذكر فى صدر محضرها (بمعركة الهيئة السابقة) والهيئة السابقة كانت تامة ولم تقدم المستأنف عليها دليلاً قانونياً مثبتاً لعكس ما هو ثابت وقد انكر عليها خصومها قولها فى هذا الخصوص على أنه ثابت أيضاً فى محضر الجلسة المذكورة أن المستأنف عليها كانت

المحكمين ان هذه السندات سبق لها ان استلمتها تنفيذاً لعقد الصلح حيث قررت على هامش مذكرة خصومها التي قدموها للمحكمين والمقدمة منها أمام هذه المحكمة تحت نمرة ١٣ حافظة (انها اكرهت على قبول الصلح لاحتياجها للسندات التي كانت في خطر وانها لولا ذلك لما حصلت على تلك السندات اذ لم يكن لديها ايصال بها على الخصوم »

« فالمحكمون أمام هذا الاعتراف لم يكونوا في حاجة للحكم بتسليم السندات »

« وحيث انه بناء على ذلك كله يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين العاؤه ورفض دعوى المستأنف عليها »

(استئناف الشيخ يوسف عبد المال واخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الله افندي حسين المحامي ضد الست امينة بنت عبد المال وحضر عنها الاستاذ محمود افندي هفتي المحامي نمرة ٩٠١ سنة ١٣٠٤ قضاية — دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باننا وكيل المحكمة وبحضور حضرتي صاحبي العزة مراد وهبه بك وحسن نبيه المصري بك - مستشارين)

٢٣٠

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٧ مارس سنة ١٩٢٧

وقف . المستحقون المعينون بالاسم . ريع الوقف . سقوط الحق فيه بمضي خمس سنوات . ناظر الوقف . ليس وكلاء عن المستحقين . الدفع بسقوط الحق . الاقرار بعدم الوفاء . لا تنازل . التنازل . الضمى من الدفع .

المبادئ القانونية

(١) يعتبر المستحقون في الوقف المعينون

حاضرة وحلفت أمام الهيئة اليمينية الحاسمة التي طلبت منها كما حضرت حلف خصومها تلك اليمين ولا يفهم معنى للطعن في هذا الخصوص » « وحيث ان عدم ايداع حكم المحكمين في الميعاد لا يبنى عليه بطلان لان الايداع هو من الاجراءات البعدية التي لا تأثير لها على جوهر الحكم وكل ما قد يترتب على التأخير في الايداع تحميل التسبب فيه بالتعويض الذي قد يستحق لصاحبه بدليل عدم ذكر التأخير ضمن أسباب البطلان المنصوص عنها بطريق الحصر في المادة ٧٢٧ من قانون المرافعات

« وحيث انه فيما يختص بالاوجه الجديدة التي أبدتها المستأنف عليها أمام هذه المحكمة فقد ظهر من مراجعة الاوراق عدم صحتها أيضاً لان المستأنف عليها هي التي ادخلت ضمن طلباتها بلسان وكيلها أمام المحكمين مسألة فداناً واحداً و١٥ قيراطاً كما انها هي التي طلبت منهم الحكم لها على أحد خصومها عبد الله سالم بالتعويض الذي يراه المحكمون بسبب تخلفه لعهد قطعه على نفسه في مشاركة التحكيم ولان خصومها طلبوا في مواجهتها الحكم لم عليها بمبلغ ٢١٦ جنيهاً في حالة عدم تسليمها لهم السند المؤرخ ١٧ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢ وهذا ما حكم به المحكمون » « وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا مسألة طلب تسليم السندات المقول من المستأنف عليها ان المحكمين لم يحكموا بها رغم النص عنها صراحة في مشاركة التحكيم

« وحيث ان هذا الوجه أيضاً في غير محله لانه مثبت في مذكرة المستأنف عليها أمام

المحكمة :

عن الفلم السابع - البالغ المستوة:

لا برهيم مرسى وعلمية سنة ١٩١٤

« من حيث ان الخير خصم من عهدة حسن افندى رسم لأن المذكورين من مستحق الوقف

» وحيث ان المستحقين في الوقف المعينين بالاسم يعتبرون قانوناً وشرعاً دائنين لناظر الوقف الذي استولى على الربيع وليس لناظر الذي يأتي بعده مطالبة الناظر القديم بما يستحقه المستحقون لان هذا الدين شخصي والمستحقين دون غيرهم المطالبة باستحقاقهم من الناظر القديم دون الناظر الجديد ولهذا كان ما أجراه الخير في محله .

« وحيث ان المستأففة دفعت الدعوى بسقوط الحق في مطالبة الناظر السابق حسن افندى رسم بما زاد عن ريع الخمس السنوات السابقة على المطالبة الرسمية

» وحيث انه يتعين للفصل في ذلك معرفة طبيعة الاستحقاق في ريع الوقف من الوجهة القانونية .

« وحيث ان هذا الاستحقاق هو نوع خاص من انواع ترتيب الأيرادات المؤيدة المعروفة بالأيرادات المشترطة أو العقارية التي نص عليها في القانون المدني نشأت من عقد أصلي من عقود التبرعات وهو حجة الايقاف ويجوز اعتبارها ايضاً بالنسبة لكل مستحق على افراد كترتيب ايراد لمدة الحياة (حياة المستحق) » وحيث انه بناء على هذا كان ما يتناوله

بالاسم دائنين لناظر الوقف الذي استولى على الربيع . وليس لناظر الذي بعده مطالبة الناظر السابق بما يستحقه هؤلاء المستحقون .

(٢) يسقط الحق في مطالبة ناظر الوقف بما زاد عن ريع الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى .

أولاً - لأن طبيعة الاستحقاق في ريع الوقف من الوجهة القانونية انه نوع خاص من انواع ترتيب الأيرادات المؤيدة المعروفة بالأيرادات المشترطة أو العقارية - أو هو ايراد لمدة الحياة بالنسبة للمستحقين - فينطبق عليه نص المادة ٢١١ مدني .

ثانياً - لان ناظر الوقف ليس وكيلاً عن المستحقين شرعاً ولم يقل بذلك الا الامام محمد . ولا هو وكيل عنهم قانوناً لاختلاف علاقة ناظر انوقف بالمستحقين عن علاقة الوكيل بالموكل (٣) لا تناقض بين الاقرار بعدم وفاء الدين والدفع بسقوط حق المطالبة به .

(٤) تقديم ناظر الوقف الحساب للمشرف واعترافه فيه بما هو مستحق للمستحقين لا يمنع حق الناظر من التمسك قبلهم بسقوط حقهم بمضي المدة .

(٥) التنازل الضمني عن حق التمسك بالسقوط بمضي المدة لا يكون الا ممن يعلم ثبوت حقه في هذا الدفع . فان كان يجهل ذلك فالاعمال الصادرة عنه لا تؤخذ حجة عليه وان أفادت التنازل عادة .

وآخرها عن سنة ١٩١٣ فيها اعتراف بأنه لم يسدد بعض المستحق للمستحقين فان هذا الحساب الذى كان يقدمه الناظر للمشرف لا للمستحقين لا يمنع من تمسك الناظر بسقوط الحق فى المطالبة ما مضى على عدم المطالبة به خمس سنوات وهكذا الحال فيما لو كان الكشف مقدم من ورثته»

« وحيث انه لما تقدم فان ملزومية الناظر بتقديم حساب عن الوقف للمشرف لا يسقط حقه بالتمسك ضد المستحقين بمضى المدة السالبة ووجب إذن على القاضى أن يحكم له به اذا طلبه متى توافرت شروطه »

• وحيث ان الذى يسقط الحق فى التمسك بمضى المدة فى مسائل المرتبات هو التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً»

« وحيث ان كشف الحساب الذى عمله حسن افندى رسم عن سنة ٩١٣ ولوانه داخل فيه مبالغ مرحلة من سنة الى اخرى لم تدفع الى مستحقها فى سنى نظارته على الوقف فانه لا يستفاد من تحريره انه تنازل عن التمسك بمضى المدة المسقطه للمطالبة بالرابع قانوناً. ذلك لان هذا الكشف لم يحجر الا للدلالة على كيفية الحساب وذكر المبالغ الساقطة بمضى المدة استدعته الاصول الحسابة فى امساك الدفاتر على ان كشف الحساب هذا لم يعمل الا ليعرض على الناظر الحسبى ليكون واقعاً على الحساب كما هو وارد بالدفاتر ومستنداتها »

« وحيث ان كشف الحساب الذى وقعت

المستحق سنوياً أو شهرياً من ريع الوقف هو مرتب ينطبق عليه منطوق المادة ٢١١ من القانون المدنى

« وحيث ان هذه المادة قضت بأن المرتبات وما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات

» وحيث ان هذه المادة عامة تشمل جميع المرتبات سواء كانت ناشئة عن حجة ايقاف أو عن عقد آخر كالبيع ونحوه من العقود الأصلية المنشئة لترتيب الايراد أو المترتبة بحكم القانون فوجب إذن قبول دفع المدعية بسقوط الحق فى المطالبة بالرابع (المرتب) الذى مضى على عدم المطالبة به خمس سنوات كاملة

« وحيث ان سقوط الحق فى المطالبة بالمرتب بمضى المدة السالبة مبنى على ان من لم يطلب مرتبه فى مدة الخمس سنوات يعتبر انه قد تنازل عنه لمن عليه أداء هذا المرتب ويجوز لهذا الاخير مع اعترافه بأنه لم يسدد الدين المذكور ان يتمسك بمضى المدة (راجع حكم استئناف محكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٩٥ مجموعة التشريع سنة سابعة صحيفة ٧٣) ذلك لأنه فى طلب سقوط الدين بمضى المدة اعتراف غمضى بوجود الحق المطلوب اسقاطه لكنه غير جائز المطالبة به لمضى المدة المذكورة

« وحيث انه لما تقدم فانه مع الأخذ بما يقوله محامى فضيلة المستشار عليه من ان كشوف الحساب التى كان يعملها الناظر السابق سنوياً

قبل مطالبته بالاستحقاق فلا ضمان في تركه
وهكذا من المسائل العديدة مع أن الحال في
التوكيل طبقاً للقانون غير ذلك»

« وحيث أن الحقيقة المستفادة من صفات
الناظر الشرعية وكيفية تعيينه واختصاصاته وكيل
الواقف أو وصيه على أنه لو اعتبر وكلاً عن
المستحقين فوكالاته ذات صفة خاصة شاذة تبعدها
كثيراً عن الوكالة القانونية ولا تتفق معها وهذا
وجب عدم اعتبار الناظر وكلاً عن المستحقين
بالمعنى القانوني وبالتالي يسرى عليهم التمسك
ببعض المدة »

« وحيث أن السبب الذي من أجله تقرر
في القانون سقوط المرتبات وما شاكلها ببعض
خمس سنوات هو كون هذه المرتبات من أنواع
التفقات المعاشية التي لا يكون لها معنى إلا بالمطالبة
بها في حينها وهذا السبب متوفر في الربيع المستحق
لأهل الوقف فيجري عليه حكم المرتبات طبقاً
لقصد واضع القانون وهو ما جرى عليه قضاء المحاكم

(استئناف ورثة حسن اقتدى رستم الحاضر منهم
الاستاذ ابيب اقتدى سعد ضد فضيلة مفتي الديار المصرية
ناظر وقف سليم باشا اوتوزير الحاضر عنه الاستاذ
محمد اقتدى فهمي جندية — رقم ٣٠ سنة ٣٤ قضائية
صدر الحكم من دائرة حضرة كابل ابراهيم بك بمضوية
مفرق علي عزت بك ومحمد سامي بك المستشارين)

عليه المستأنفة فاثبتت من الوقائع ان كاتب
الوقف استخرجه من الدفاتر والمستندات فمضت
عليه عقب وفاة زوجها ولا يؤخذ منه انها تنازلت
ضمناً عن حق التمسك ببعض المدة خصوصاً وأنه
يشترط في التنازل الضمني أن يكون صادراً عن
علم المتنازل بثبوت حقه في التمسك ببعض المدة أما
إذا كان مجهول ذلك فالأعمال الصادرة عنه
لا تؤخذ عليه حجة وإن أفادت التنازل عادة .
فالمستأنفة والحالة هذه حينما طلب منها التوقيع
على كشف الحساب باعتباره مستخرجاً من الدفاتر
لم تكن عاللة وقت التوقيع عليه بثبوت حقه في
التمسك ببعض المدة فلها الحق الآن بالتمسك به
وفضلاً عن ذلك فإن التنازل عن هذا الحق
الآن ممن ملك التصرف والمستأنفة بصفتها وصية
على القصر ما كانت تملك هذا التنازل في حقوقهم
على الأقل . »

« وحيث أن القول بأن ناظر الوقف يعتبر وكلاً
عن المستحقين قول مختلف عليه بين الأئمة والفقهاء
ولم يقل به إلا الامام محمد والمعمول به أنه ليس
وكلاً عن المستحقين وبمقارنة القواعد القانونية
المقررة في مواد الوكالة بالعلاقة الشرعية بين
المستحقين والناظر وما لكل منهم من الحقوق
شريعاً تبين أن هناك فارق كبير بين الوكيل حسب
القانون وبين الناظر فإن الناظر لا يعمل في الوقف
باسم المستحقين كذلك لا حق للمستحقين في
عزل الناظر ولا في تعيينه ولو مات الناظر مجهلاً

(٤) بمقتضى المادة ٢ من القانون المشار إليه لا ينقل عقد البيع الذى يشوبه التدليس ملكية العين المبيعة ولو سجل . وعلى ذلك فلا قيمة لعقد البيع المسجل الصادر من البائع اضراراً بحق المشتري السابق الذى لم يسجل عقده .
المحكمة :

« بما أن فريق السيد محمد النمر قد طلب رفض استئناف الست كوهيه لأنه مقصور على غرامة الإنكار وقد جاء بعد الميعاد وبعد أن كانت هذه المستأنفة اعلنت الحكم المستأنف من غير أن تحفظ الحق فى استئنافه »

« وبما أن هذا الدفع لا وجه لقبوله مادام هناك استئناف قائم من الخصم واستئناف الست كوهيه جاء فرعاً له والاستئناف الفرعى لا أجل لرفعه مادام الاستئناف الأصيل قائماً »

« وبما أن استئناف السيد محمد النمر ومن معه قد حاز شكله القانونى فيتعين قبول الاستئناف شكلاً »

« وبما أنه فيما يختص باستئناف الست كوهيه فإن الحكم المستأنف فى قضائه بصحة توقيعهما على العقد المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ قد أصاب الحق للأسباب التى استند إليها وترى المحكمة تأييده فى ذلك الشق منه ولا داعى اذن لبحث وجاهة الحكم الصادر بتحقيق صحة التوقيع بناء على انكار الست كوهيه فان محل ذلك لو كان رأى المحكمة التقيد واذن كان يتعين استعراض

٢٣١

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

استئناف فرعى . رفعه بعد الميعاد . رفعه من المستأنف فرعياً بعد اعلانه للحكم . قبول —
انكار التوقيع . الاعتراف بالتم أو الامضاء .
ضرورة الطعن بالتزوير — قانون التسجيل .
بيع . عدم تسجيل العقد دعوى البائع بتثبيت ملكيته للعين المبيعة . عدم جوازها — البيع الثانى المسجل . تدليس . ليس حجة على المشتري غير المسجل عقده .

المبادئ القانونية

(١) اذا كان الاستئناف فرعياً فلا يمنع من قبوله رفعه بعد الميعاد وبعد اعلان المستأنف فرعياً للحكم دون حفظ الحق فى استئنافه .
(٢) اذا اعترف الخصم بصحة الختم او بصحة امضائه لا تقبل منه دعوى الإنكار وإنما يجب عليه سلوك الطعن بالتزوير لأن دعواه فى هذه الحالة تتضمن واقعة تزوير معنوى . يجب عليه اثباتها .

(٣) لا يملك البائع طلب تثبيت ملكيته للعين المبيعة بحجة أن عقد المشتري لم يسجل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ . لأنه لا يجوز للبائع نقض ما تم من جهته . ولا يجوز له الانتفاع بتقصير المشتري طالما لم يصبه ضرر من هذا التقصير . كما لا يجوز له أن يتصيد ملكية تضيع بمجرد عمل شكلى يمكن أن يقوم به المشتري فى أية لحظة .

وجوه النقد للحكم التمهيدي الذي صدر بالتحقيق برغم أن كوهيه إنما كانت تدعى التزوير المعنوي وكان يجب عليها قاتوناً الطعن بالتزوير ولا يكتفى منها بالأفكار»

« وبما أنه فيما يتعلق باستئناف السيد محمد النمر ومن معه فإنه يتعين باديء الرأي أن يذكر بجلاء أن الست كوهيه ظلت حتى اختتمت المرافعة تطلب تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالملكية أي تطلب تثبيت ملكية المنزل المتنازع عليه باعتباره لا يزال في ملكيتها ولم تدخل في دفاعها أنها تصرفت فيه لأحد وما كان لها أن تعرج في دفاعها إلى هذه الناحية أما إخصامها فوقعهم سلباً إذ هم لا يطلبون فيما يتعلق بالملكية إلا رفض دعوى واللتهم »

« وبما أنه متى استبان ذلك ومتى تقرر أن هذه المحكمة تأخذ برأي محكمة أول درجة عن صحة توقيع الست كوهيه على عقد ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ وتعتبر أن بيع المنزل لأولادها قد صدر صحيحاً بقتضى ذلك العقد فقد انحصر النزاع في نقطة واحدة وهي هل للبائع أن يحتج في وجه المشتري بأن عقد البيع الصادر منه صحيحاً يعتبر في حكم العدم ما دام أنه لم يسجل ويطلب بناء على ذلك تثبيت ملكيته هو دون المشتري للعقار المبيع »

« وبما أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل قد نص في المادة الثانية منه على

أن عقد البيع الذي يشوبه التدليس لا ينقل الملكية ولو سجل فحسن النية له في أحكام ذلك القانون أثر فعال وليس من ريب إذن أن البائع ليس له أن يستغل تهاون المشتري في تسجيل عقد البيع وتراضى انتقال الملكية إليه بسبب تأخر هذا الأجراء الشكلي الذي حتمه القانون ويقوم مطالباً بتثبيت ملكيته هو فيسعى بذلك في تقض ما تم على يديه أن هذا مما لا ينسجم مع المبادئ العامة للقانون ولا مع صفة عقد البيع التي لا تزال لاصقة به حتى بعد قانون التسجيل وهي أنه من عقود التراضي وليس من عقود التوثيق الشكلي

les actes consensuels et les actes solennels

« وبما أن التوجيه الصحيح لمركز البائع والمشتري في الحالة التي تقدم يانها وهي صدور عقد بيع صحيح لم يسجل أنه ليس لأيهما أن يطلب تثبيت ملكيته ولكن لكل منهما أن يدفع ويدافع في شأن صحة صدور عقد البيع واستكماله لشروط التعاقد وما إلى ذلك من الأبحاث فإذا قضى بصحة البيع كعقد كان لدى المصلحة أن يسعى بالتسجيل في تحقيق أثر هذا القضاء ونقل الملكية إليه وتعليل هذا التوجيه أن البائع لا يجوز له أن يسعى في تقض ما تم على يديه ولا أن ينتفع بأهمال لم يصبه منه ضرر ويتصيد ملكية تضيع بمجرد عمل شكلي يقوم به المشتري في أية لحظة أما المشتري فلا يسوغ له طلب تثبيت ملكية لما ينقلها إليه القانون وهي موقوفة على

اجراء من جانبه لما يقيم به وهو لا يزال قاعداً عن أدائه وكل ما له أن يدفع مدعى البائع أن عقد البيع غير صحيح وتنتوره عيوب ذاتية فإن نجح في ذلك واستصدر حكماً بسلامة عقده وهو كل ما يمكن أن يحكم له به ما دام التسجيل لم يتم فإن له عندئذ أن يقوم بتسجيل الحكم الذي صدر له وأزال بصدوره كل الريب والعيوب التي اثارها خصمه حول العقد «

« وبما أن الحال في هذه الدعوى هي عين ما تقدم بيانه فإن الست كوهيه قد اخفقت في دفاعها بأن عقد ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ الصادر منها ببيع المنزل لفريق السيد محمد النمر به عيوب ذاتية فهو اذن أداة صالحة لنقل الملكية بمجرد تسجيله ومتى كانت هذه صفته فإنه من العيب بأبسط المبادئ القانونية مجاراتها في طلبها تثبيت ملكية المنزل الذي بيع منها فعلاً بمقتضى ذلك العقد الذي أصبح انتقال ملكية منها للمشتريين موقوفاً على عمل معلق على ارادتهم هم وحدهم بغير تدخل منها «

« وبما أن مركز الست حميدة محمد النمر في الدعوى ودفاعها الذي تجاري فيه والدتها الست كوهيه بأن البيع الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ لها ولاخوتها غير صحيح وأن البيع الصحيح هو الصادر لها ولا بنتها فايقه محمد حلمي فيما بعد من الست كوهيه بمقتضى العقدين المسجلين في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٥ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كل هذا لا يزحزح مركز

السيد محمد النمر وفريقه فإن حميدة ليس لها طلبات غير ما تطلبه كوهيه من تثبيت ملكيتها (ملكية كوهيه) للمنزل وأما فايقه فليست خصماً في الدعوى «

« وبما أن كل ما تستخلصه المحكمة من دفاع الست حميدة انما هو قيام شبهة شاملة لتصرف الست كوهيه وخطتها في الدفاع تؤيد ما ذهب اليه الحكم المستأنف من صحة صدور عقد ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ وأن طعنهما على ذلك العقد كان بسوء نية ورغبة منها في التخلص من نتائجه واستغلالها فرصة قعود المشتريين عن تسجيله للسعي في اعدام أثره ولذلك بادرت بالبيع لأبنتها حميدة وحفيدتها فايقه اللتين سجلتا عقديهما لتقطعا على فريق السيد محمد النمر سبيل المطالبة بنفاذ عقد ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤ ومثل هذا السلوك لا يفسر بأقل من التدليس الذي اشارت اليه المادة الثانية من قانون التسجيل والذي يحول دون نقل الملكية حتى بعد التسجيل «

« وبما أنه يتعين مع ما تقدم بيانه قبول استئناف فريق السيد محمد النمر موضوعاً ورفض دعوى الست كوهيه تثبيت ملكيتها للمنزل المبيع منها لأولادها بعقد ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ «

(استئناف السيد محمد النمر ومن معه بتوكيل الاستاذ احمد رمزي بك . ضد الست كوهيه سيد احمد شاهين بتوكيل الاستاذ حافظ نبيه افندي . والست حميدة محمد النمر بتوكيل الاستاذ احمد الصاوي افندي — ٢٧١ سنة ١٤ ق . — دائرة حفرة متولى بك غنيم بمضوية حضرتي محمد ليبي عطيه بك ومحمد غالب بك المستشارين)

٢٢ من الشهر المذكور سنة ١٩٢٥ وفي خلالها صدر أمر قسم المحروسة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بند ٨٤٠ قاضياً بعدم تجديد مدة الخدمة للعساكر والصولات متى أتموا عشر سنوات في الخدمة العسكرية وقال المستشار المذكور انه بناء على هذا الامر وبالرغم من طلب قومندان أوزطه تجديد خدمته لسنتين أخرتين من ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥ قد صدر أمر وزارة الحرية برفقه مع أنه في الواقع غير خاضع لأمر قسم المحروسة لصدوره بعد تجديد خدمته لمدة سنتين فلا يدخل في صف من لم يكونوا قد بلغوا العشر سنوات يوم صدور هذا الامر ولم تجدد خدمتهم وتمسك في ضرورة بقائه في الخدمة حتى يتم ثمانى عشرة سنة على الفقرة الثانية من البند الثامن عشر من قوانين الجيش التي تميز مد الخدمة سنتين متى أوصى القومندان بذلك - الامر الذي يعطيه الحق في بقائه في الخدمة على طريقة التجديد سنتين فسنتين حتى تبلغ خدمته ثمانى عشرة سنة »

« وحيث ان المفهوم من قانون القرعة وغيره من الاوامر العسكرية الاخرى ان ما على مثل عزيز افندى اسحق تادرس الا الخضوع لخدمة الجيش مدة خمس سنوات ومتى أتمها يصبح غير ملزم بالاستمرار فيها ويحال الى الرديف عملاً بقانون القرعة »

« وحيث ان ادارة الجيش قد رأت أن تستبق في الخدمة من العساكر والصف ضباط الذين منهم من يكونون في رتبة صول من قد

٢٣٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تمويض • موظف • جندي • وزارة الحرية •
الخدمة الاجبارية • الخدمة الاختيارية • موظف
لمدة • فعلة • لا تمويض •

القاعدة القانونية :

تستبق وزارة الحرية في خدمتها بمقتضى قوانينها من تريد استبقاءه من الجنود بعد مضي مدة الخدمة الاجبارية لمدة سنتين • وتتجدد هذه المدة في نهايتها سنتين أخريين وهكذا الى أن تبلغ مدة خدمة الجندي ثمانى عشرة سنة -
الا ان هذه الخدمة اختيارية تنطبق عليها احكام القانون العام • فلا تجدد الخدمة الا برضاء وقبول الطرفين • فاذا رأت وزارة الحرية عدم التجديد كان لها ذلك دون أن يكون للجندي حق مطالبتها بالتعويض

المحكمة :

« حيث ان عزيز افندى تادرس يستند في طلب التعويض على أنه دخل في خدمة الجيش المصرى بصفته جندياً وترقى فيه الى رتبة صول ولما انتهت مدة خدمته الاجبارية وهى خمس سنوات حسب قانون القرعة العسكرية تجددت عدة مرات كل واحدة لمدة سنتين حتى بلغت في ابريل سنة ١٩٢٣ تسع سنوات فتجددت له مدة أخرى من ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٣ لغاية

اختيارها وتقديرها وشاهده القوى هو ما جاء في تلك القوانين بأن لما ان تجدد للماكر والصف ضباط مدد خدمة سنتين فستين بعقود قائمة بذاتها ومتى كان هذا من حقها فلا ارغام عليها في بقاء عامل في خدمتها وهو معين لمدة محدودة وعند نهايتها لكل طرف ترك الآخر «

« وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح أمر فصل عزيز أفندي اسحق تادرس من الخدمة بعد نهاية مدة عقده الأخير عملاً صحيحاً متفقاً مع القانون ولا مخالفة فيه للأصول العامة فلا حق بعد ذلك له في مطالبة وزارة الحربية بأى تعويض ويجب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه والزامه بالمصاريف «

(استئناف عزيز أفندي اسحق تادرس وحضر عنه حضرة اسكندر أفندي ابراهيم الهامى ضد وزارة الحربية وحضر منها مندوبها حضرة محمد أفندي فهمى عبدة نمرة ٩٠٤ و ٧٨٥ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرات أصحاب العزة على سالم بك ومحمد فريد الشافى بك ومحمود المرجوشى بك مستشارين)

٢٢٣

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مبة . ثمن منقول قبل الشراء . تم تسليم المنقول . لا بالشراء . استئناف . عدم التجزئة . استفادة غير المستأنف منه .

البابى القانونى

(١) تبرع اخوة لأختهم بمصاريف جهازها بنسبة حصة كل منهم في التركة . واشترى الجهاز

تدعو اليهم ضرورة العمل وأن يكون بقاءهم بصفة اختيارية للمصلحة وللأشخاص المرغوب في بقائهم واتخذت لذلك طريقة معينة وهي استخدامهم بعقود لمدة سنتين ومتى أتموها فلها ان رأت ان تتفق معهم على سنتين أخريين وهكذا بعقود قائمة بذاتها على كل مدة «

« وحيث ان المستأنف المذكور كان ممن رأت وزارة الحربية بقاءه في الخدمة بعد أن مضى المدة الإلزامية فجددت معه عقود عن ثلاث مرات كل واحدة بسنتين حسب نظامها المذكور وكانت آخر مرة نهايتها في ٢٢ ابريل سنة ٩٢٥ « وحيث انه قبيل نهاية المدة المذكورة رأت وزارة الحربية عدم الرغبة في تجديد عقد عزيز أفندي المذكور وخطرت به بذلك ثم فصلته من خدمتها عند نهاية مدته الأخيرة «

« وحيث انه متى كان عزيز أفندي اسحق تادرس مستخدماً بعقد لمدة معينة فلا سبيل له حسب القانون العام الواجب العمل به دون غيره في أن يكون له أى حق على مخدمه وهي وزارة الحربية في استمراره في الخدمة بعقود جديدة لعدم وجود أى نص قانونى يحتم على الوزارة بقاءه عندها وخدمته لمدة معينة متفق عليها بينه وبينها «

« وحيث ان القوانين العسكرية التى يتخذها المستأنف المذكور حجة في بقاءه في الخدمة لمدة ثمانى عشرة سنة لم يكن فيها شئ يلزم وزارة الحربية ببقائه بل ان هذا العمل موكل لمحض

« وبما أن محكمة أول درجة ذهبت خطأ الى أن التبرع الذي تقدمت الإشارة اليه قد نفذ فعلاً إذا أنه لو كان قد لما قبلت التبرع لها ذلك التعهد وقد ظهر من مناقشة المستأنف عليه الأول في محضر الاستجواب أنه وإن كانت اشترى الجهاز قبل هذا التعهد إلا أنه أودعه بمنزله ولم يسلمه اليها الا بعد أن تعهدت بنخصم ثمنه من نصيبها كما تقدم »

« وبما أن محكمة أول درجة ذهبت خطأ ايضاً الى اعتبار هذا التعهد باطلا لأن المستأنف عليها الثانية كانت مكرهة عليه اذ الواقع انها لم تكره عليه بالمعنى القانوني بل رضيت به بمحض اختيارها رغبة منها في تسليم الجهاز الذي كان المتبرعون في حل من رفض تسليمه عدولا عن تبرعهم »

« وبما انه لا محل اذن للحكم على المستأنفين بتصديهما في المبلغ المتبرع به بعد العدول عن التبرع قبل تنفيذه وبعد أن قبلت التبرع لها خصم هذا المبلغ من نصيبها خاصة »

« وبما أن المستأنف عليه الأول (المدعى) وأن كان لم يستأنف الحكم فانه لم يزل متمسكاً بطلبه الأصلي اعتماداً على أنه يستفيد من استئناف المستأنفين لكونهم جميعاً في مركز واحد بحيث لا يمكن التفريق بينهم في الحكم (راجع البند رقم ١٢٣٧ من كتاب ابي هيف بك والحكم رقم ١٣ المنشور في المجموعة الرسمية السنة الثالثة ص ٣٩) »

فعلاً ولكنه بقي عند احد الأخوة المتبرعين ثم عدل الأخوة عن تبرعهم فتعهدت الأخت بنخصم قيمة جهازها من نصيبها قسماً اليها الجهاز .

قالت محكمة أول درجة أن التبرع قد نفذ بشراء الجهاز فلا يصح العدول . وقالت محكمة الاستئناف بأن التبرع لم ينفذ وبصححة العدول . بمعنى أن القبض المنصوص عنه في المادة ٤٩ مدني لا يتم بشراء الجهاز وهبة الثمن . ولكن بتسليم الجهاز نفسه .

(٢) اذ ارفعت الدعوى من جملة اشخاص وحكم فيها ضدهم واستأنف البعض ولم يستأنف البعض الآخر جاز لهؤلاء أن يستفيدوا من استئناف المستأنفين اذا تمسكوا بذلك وكانوا جميعاً في مركز واحد بحيث لا يمكن التفريق بينهم في الحكم .

المحكمة :

« بما أن المستأنفين والمستأنف عليه الأول بعد أن تبرعوا للمستأنف عليها الثانية بما ينخصمهم في مصاريف جهازها بنسبة حصة كل منهم في التركة وذلك بمقتضى العقد المؤرخ في ١٩ يناير سنة ٩١٧ عدلوا عن هذا التبرع بسبب امتناع المستأنف عليه الثاني عن مشاركتهم فيه مع أنه أولى به بأعتباره شقيقاً لهم دونهم قبلت هي أن ينخصم قيمة جهازها وهي ٣٢٠ جنيهاً من نصيبها في ايراد التركة وذلك بمقتضى الأقرار المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩١٧ »

رؤية مصالحه الخارجة عن داره ان كان من الذكور او الداخلة في داره ان كان من الاناث ويموت على تلك الحال قبل مرور سنة . وأما ان امتد مرضه على حال واحدة سنة يكون في حكم الصحيح اما اذا اشتد مرضه وتغيرت حاله فحكمه حكم المريض .

الحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهما يطعنان على العقد الصادر من المرحوم محمد مسيل سيد احمد حرب بتاريخ ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٤ ومسجل في ٢٧ من الشهر المذكور ببيعه ٢٠ س ٧ ط ٧ افدنة للمستأنفين لأنه صادر في مرض الموت وقد اخذت محكمة الزقازيق الكلية بهذا الرأي وحكمت بطلانه اما المستأنفون فقد قالوا ان العقد صدر من البائع وهو حائز لشروط أهلية التصرف »
« وحيث ان القانون المصرى اقتصر على ذكر مرض الموت واحكام التصرف فيه بدون تعريف ذلك المرض فيتعين حينئذ الرجوع الى الشريعة الإسلامية المأخوذ عنها نص المادة ٢٥٤ مدنى »

« وحيث ان الشريعة السمحاء ميزت بين الأمراض المزمنة والغير مزمنة ففي الحالة الأولى يلزم ان يكون المريض عاجزاً عن رؤية مصالحه الخارجة عن داره ان كان من الذكور او الداخلة في داره ان كان من الاناث ويموت على ذلك الحال قبل مرور سنة واما ان امتد مرضه دائماً على

» وبما أن الطلب الأصلي للمستأنف عليه الاول في محله فيما عدا التعويض لأنه مبنى على التعهد الصادر من المستأنف عليها الثانية في ٢٢ مارس سنة ١٩١٧ ولم يطعن فيه بأى طعن قانونى فيتعين الحكم له به أما التعويض فلا محل له لأنه لم يثبت حصول أى ضرر »

(استئناف السيد عبد المجيد عبد السلام واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ محمد أفندى ابو الخير المحامى ضد السيد عبد الرؤوف عبد السلام واخرين نمرة ١٠١٢ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات أصحاب الازمة متولى غنيم بك ومحمد ليد عطيه بك ومحمود غالب بك مستشارين)

٢٣٤

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مرض الموت . تعريفه وشروطه . وجوب الرجوع لاحكام الشريعة الإسلامية . المرض الزمن . حكمه

القاعدة القانونية

(١) لم يعرف القانون المصرى مرض الموت . ولكنه اقتصر على ذكره في المادة ٢٥٤ مدنى وعلى النص على حكم التصرفات الصادرة فيه . فيجب الرجوع في تعريف مرض الموت الى الشريعة الإسلامية المأخوذ عنها نص المادة المذكورة

(٢) فرقت الشريعة السمحاء بين الأمراض المزمنة وغير المزمنة . ففي الحالة الأولى يشترط في مرض الموت ان يكون المريض عاجزاً عن

ويتعين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليهما»
(استئناف الست عاتنة بنت علي بصفتها واخرى
وحضر عنهما حضرة الاستاذ علي بك حسين المحامي ضد
السيدة بنت سليم واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ
حسن أفندي حسني المحامي نمرة ١٧٥ سنة ٤٤ قضائية.
دائرة حضرة صاحب المال أحمد طامت باشا وبحضور
حضرتي صاحبي السادة والنزلة حافظ لطفى باشا ومحمد
عبد الهادي الجدي بك مستشارين)

٢٣٥

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مسئولية • حادث • تعويض • خطأ • مشترك ظرف
مخفف • لا مانع •

القاعدة القانونية

إذا ثبت إهمال السائق والمجنى عليه معاً
فهذا لا يمنع من مسؤولية صاحب العربة . لأنه
لا يترتب دائماً على الخطأ المشترك نفي المسؤولية
عن السائق . وإنما توزع المسؤولية بينه وبين
المجنى عليه بنسبة خطأ كل منهما ويقضى
بالتعويض على هذا القياس .

(وفي القضية حكمت محكمة الاستئناف

للجنة عليه على صاحب العربة بمبلغ ٢٠٠ جنيه
تعويضاً عن كسر قدمه)

المحكمة :

« حيث انه لا نزاع في ان اتومويل

المستأنف عليهما صدم المستأنف من إهمال السواق

وعدم مراعاته اللوائح فاحدث له كسر أقدامه الايسر»

« وحيث ان الحكم الابتدائي قضى برفض

دعوى التعويض لأن اصابة المستأنف كانت

حال ومضى عليه سنة يكون في حكم الصحيح .

واما اذا ازداد ما به واشتد مرضه وتغير حاله

فحكمه حكم المريض »

« وحيث انه ثابت من المستندات المقدمة في

الدعوى ان المستأنف عليها الأول قدمت شكوى

للبوليس عقب صدور البيع المذكور من زوجها

لضررتها المستأنفة واولادها وقررت في التحقيق

الذي حصل في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٣ (أى

بعد التسجيل بأربعة أيام) ان زوجها باع

ما يملك لأولاده وحرما هي وابنتها وانه مريض

ولكنه تبين ان البائع ذهب بنفسه الى نقطة البوليس

وأجاب بانه تصرف بمحض اختياره وانه حر في

املاكه يملكها من يشاء »

« وحيث ان أوباشي البوليس الذي تولى

تحقيق هذه الشكوى قال في التحقيقات التي

عملت امام المحكمة الكلية انه لم يلاحظ على البائع

اى مرض وانه كان بحالة لا يشك فيها احد »

« وحيث انه علاوة على ذلك فانه ثابت

من التحقيقات المشار اليها ومن مراجعة عقد البيع

ان البائع توجه بنفسه الى قلم التسجيل ووقع

امام الموثق »

« وحيث ان كل ذلك لا يدل مطلقاً على

ان البائع كان في مرض الموت حال تحرير عقد

البيع وبذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله

الثاني - ان يكون الغش قد اثر على المحكمة في حكمها .

المحكمة :

« حيث انه من المقرر والثابت قهراً ومتفق عليه قضا - ان نفس الاقوال الغير صحيحة والادعاءات الكاذبة التي تصدر من احد الخصوم اثناء نظر الدعوى لا يمكن اعتبارها غشاً موجباً للتماس اعادة النظر الا اذا توفر هناك شرطان اساسيان - الاول - ان تكون هذه الاقوال وهذه الادعاءات صدرت في احوال وظروف لم يتمكن معها الخصم الآخر من معرقها تماماً والرد عليها والشرط الثاني ان تكون هذه الاقوال وهذه الادعاءات هي التي اثرت في الواقع على رأى من اصدروا الحكم الملتبس اعادة النظر فيه »

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الملتبس اليوم اعادة النظر فيه ومراجعة اوراق ومستندات الدعوى تبين ان الادعاءين اللذين صدرا من الملتبس ضدهما ويقول اليوم الملتسون بانهما كاذبان انما هما الادعاءان اللذان دارت حولهما مرافعة الطرفين وكانا موضوع مناقشتها بالذات . وقد ادلى كل من الطرفين بما كان لديه بشأنهما من اوجه الثبوت والنفي وبعد ان سمعت المحكمة جميع ما ابدياه لهما في هذا الصدد ايضاحاً ودفاعاً . اصدرت حكماً الملتبس اليوم اعادة النظر فيه ومن ذا يرى بكل وضوح وجلاء انه لم يحصل من الملتبس ضدهما اي غش موجب لمثل هذا الالتماس وعليه يتعين عملاً بالمادة

نتيجة خطئه وخطأ سائق السيارة »

« وحيث ان خطأ المجنى عليه لا يمنع مسئولية الجاني والمسئولين مدنياً عن التعويض وانما تستدعى تخفيض التعويض فقط إذ يجب عند تقدير الضرر مراعاة قاعدة انه عند اشتراك الطرفين في الاهمال توزع المسؤولية عليهما »

« وحيث انه مع ذلك ثابت من محضر المعاينة الذي عمل بمعرفة المحقق ان السائق أخطأ بسيره من الجهة اليسرى للشارع »

« وحيث انه من ذلك يكون المستأنف مستحقاً للتعويض الذي تقدره هذه المحكمة بمبلغ ٢٠٠ جنيه والغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنف بالمبلغ المذكور »

(استئناف زكى بك حاتم وحضر عنه حضرة الاستاذ نجيب شقرا بك المحامى ضد عنايات هاتم سلطان وحضر عنها حضرة الاستاذ ميخائيل أفندى غالى المحامى نمرة ١١٢١ سنة ٤٣ قضائية - دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا والمهينة السابقة)

٢٣٦

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

التماس . غش . شرطاء . دس واقعة الغش . تأخيرها في الحكم .

القاعدة القانونية

لا يكون الغش سبباً للالتماس الا بشرطين الاول - ان تكون واقعة الغش قد دست على الخصم بحيث لم يستطع العلم بها والرد عليها

(٣٧٧) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الحكم بعدم جواز قبول الالتماس المذكور (استئناف صاحب السمو الامير يوسف كمال وآخرين ضد ادريس بك راغب وآخر نمرة ٥٩٩ سنة ١٤٤ قضائية . دائرة حضرات اصحاب النزة محمد مصطفي بك وزكي برزى بمطوعة الباقي القشيري بك للتشاورين)

٢٣٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

بيع . دعوى الضمان . تداول البيع . ضمان البائع الاصل للمشتري الاخير . ورقة الضد بين البائع الاصل والمشتري منه . قيمتها بالنسبة للمشتري الاخير . عدم تسجيلها . ليست حجة عليه . علم المشتري بها . حجة عليه .

المبادئ القانونية

(١) للمشتري الأخير حق الرجوع بدعوى الضمان على البائع الأصلي مباشرة دون أن يحتاج عليه من الأخير بعدم العلاقة القانونية بينهما . لأن البائع الثاني قد تنازل للمشتري بمجرد البيع عن جميع الحقوق التي له قبل البائع الأصلي ومنها دعوى الضمان .

(٢) اذا نص عقد البيع الأول على دفع جميع الثمن وترتب على ذلك دفع المشتري الاخير جميع الثمن في البيع . ثم تبين أن هناك ورقة يد البائع الاصل قيد بقاء جزء من الثمن في ذمة المشتري منه . فهذه الورقة لا تسرى على المشتري الاخير ان كانت غير مسجلة او كان تسجيلها

بعد تسجيل عقده ولو كانت هذه الورقة ثابتة التاريخ قبله .

ذلك لأن هذه الورقة قيد صورية عقد البيع فيما يتعلق بالثمن . فلا تكون حجة على المشتري الذي يصبح من طبقة غير المتعاقدين باعتباره خلفاً خاصاً للبائع الثاني .

(٣) هذا اذا كان المشتري حسن النية لا يعلم بهذه الورقة - أما اذا ثبت علمه بها وقت شرائه كان سوء النية فتصبح هذه الورقة حجة عليه سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة لأن القانون لا يحمي سوء النية والغش ولا يقرهما المحكمة :

« من حيث انه مما لا نزاع فيه أن الاربعة الأولين من المستأنف عليهم باعوا الى المستأنف عليه الأخير فداناً واحداً و١٦ قيراطاً بعقد تاريخه ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٩ ومسجل في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ »

« ومن حيث انه ذكر في هذا العقد ان جميع الثمن قبضه البائعون من المشتري المستأنف عليه الأخير »

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه ايضاً ان المستأنف عليه الأخير محمد زيدان باع القدر المذكور الى خالد هارون مورث المستأنفين بعقد تاريخه ٢١ مارس سنة ١٩١١ ومسجل في أول مايو سنة ١٩١١ »

« ومن حيث انه قد ذكر في هذا العقد

الأخير أن خالد هارون دفع الثمن جميعه الى
البائع له وهو محمد زيدان «

« ومن حيث ان لا نزاع ايضا وكما هو
ثابت من حكم نزع الملكية ان الاطيان المباعه
في العقدين السابقين ونزعت ملكيتها بمعرفة البنك
الزراعي لدين كان عليها برهن عقارى لصالح
البنك الزراعي مسجل قبل صدور هذين البيعين
« ومن حيث ان الدعوى الحالية مرفوعة
من ورثة خالد هارون المشتري الأخير على
الأربعة الأولين من المستأنف عليهم وهم البائعين
للبياع الى خالد هارون يطالبون هؤلاء البائعين
الأربعة الأولين بالمبلغ المطالب به تعويضا بسبب
نزع الملكية وان يكون الحكم بهذا التعويض في
مواجهة محمد زيدان البائع الأخير «

« ومن حيث ان الثابت من عقدى البيع
السابق ذكرهما انه لم يذكر فيهما أن هناك رهن
على العين المبيعة أو ان المشتري فى اولها أو
المشتري فى ثانيهما مكلف باداء دين عليها «

« ومن حيث انه لهذا كانت دعوى الضمان
المرفوعة فى حد ذاتها مقبولة قانونا «

« ومن حيث ان الخلاف وقع بين المستأنفين
والمستأنف عليهم الأربعة الأولين فيما يخص بن
يكون ملزماً بدعوى الضمان هذه إذ يدعى
المستأنف عليهم الأربعة الأولين بان لاق
للمستأنفين بمطالبتهم بهذا الضمان وزعموا انه
لا ارتباط بينهم قانونا بدعوى ان البيع الصادر

لمورث المستأنفين لم يكن صادراً منهم وانما صدر
من المشتري منهم وادعوا استناداً على ذلك أن
ليس للمشتري الأخير توجيه دعوى الضمان إلا
على من اشترى منه مباشرة وهو محمد زيدان
الذى لم يدخل فى الدعوى إلا ليكون الحكم
فى مواجهته «

« ومن حيث انه من المقرر والمستفاد من
طبيعة عقد البيع ان البائع ينقل جميع الحقوق
والساوى التى له على المبيع الى المشتري «

« ومن حيث انه من ضمن هذه الحقوق
والدعاوى التى تنقل للمشتري الأخير الحق بالضمان
الذى للبائع على العين المبيعة قبل من تلقى منه الملك
« ومن حيث انه لما تقدم تكون دعوى
الضمان مباشرة من المشتري الأخير شخصياً على
البائع للبائع له مقبولة قانونا «

« ومن حيث ان المستأنف عليهم الأربعة
الأولين هم البائعين للبائع لمورث المستأنفين قدموا
ورقة عرفية تاريخها ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٩
صادرة من محمد زيدان المشتري من باقى المستأنف
عليهم والبائع لمورث المستأنفين . تضمنت هذه
الورقة اعتراف محمد زيدان بأن حقيقة . ادفع من
الثمن للمستأنف عليهم المذكورين هو ١١١ جنيهاً
وأن الباقي من هذا الثمن وقدره ٤٩ جنيهاً قد
حجزه المشتري محمد زيدان تحت يده ليقوم
بدفعه للبنك الزراعى نظير . له على الاطيان
المباعه اليه من المستأنف عليهم المذكورين بالعقد
المحرر فى تاريخ صدور هذه الورقة «

تكون هذه الورقة حجة على هذا المورث ولا على ورثته»

« ومن حيث ان القواعد القانونية المتقدمة لا تكون حائزة القبول اذ أن المشتري الأخير عالم حق العلم وقت شرائه بورقة الضد ولو لم تكن مسجلة فان هذه الورقة في هذه الحالة تعتبر حجة عليه لأن شرائه مع هذا العلم فيه سوء نية من قبله وغش إذ من القواعد القانونية ان القانون لا يحمي سوء النية والغش ولا يقرهما»

« ومن حيث انه ثبت من التحقيق الذي امرت به هذه المحكمة ان مورث المستأففين كان وقت شرائه من محمد زيدان يعلم حق العلم بوجود ورقة الضد المذكورة الصادرة من هذا الأخير ويعزز شهادة الشهود ان مورث المستأففين حضر توقيع الحجز العقاري المتوقع بناء على طلب البنك الزراعي قبل حصول البيعين لأنه موقع على محضر هذا الحجز الرسمي الذي حصل بإرشاده ويعلم باستمرار هذا الحجز وقت البيع الصادر له من محمد زيدان يضاف الى ذلك قرابته بالطرفين»

« ومن حيث انه لما تقدم وجب اعتبار ورقة الضد حجة عليه ويتعين حينئذ الحكم برفض دعوى ورثته وتأيد الحكم المستأنف القاضي بهذا الرفض لأسباب محكمة الاستئناف السابق ايضاحها»

(استئناف ورثة خالد هارون وحضر عنهم الاستاذ محمد افندي حسن الهامي ضد فايد عيد واخرين وحضر عنهم الأستاذ كامل افندي فانوس الهامي نمرة ٣٧٢ سنة ٤١ قضائية. دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وعلى مورت بك وعمود سامي بك المستشارين)

« ومن حيث ان المستأنف عليهم المذكورين قرروا بان هذه الورقة حجة على المشتري الأخير استناداً منهم على اعتباره خلفاً للبائع اليه الصادرة منه هذه الورقة »

« ومن حيث ان هذا الدفع في غير محله ويجب رفضه قانوناً للسببين المذكورين وهما أولاً - لأن هذه الورقة هي بلا شك ورقة ضد لأنها مثبتة لعكس بعض ما جاء بمقتد الشراء المؤرخ في ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٩ وموجبة لصوريته في ذلك وصادرة في وقت تحرير هذا العقد وليس فيها شرط جديد زائد عما اشترط فيه - ثانياً - لأن ورقة الضد المذكورة عقد ملزم فقط لطرفي المتعاقدين فيها ولا يكون لها اثر ضار لغيرهما إلا اذا سجلت ورقة الضد في الوقت المناسب لتكون حجة على الغير طبقاً للقواعد العامة للتسجيل وذلك فيما يختص بالحقوق العينية العقارية وفي هذه الحالة يعتبر من طبقة غير المتعاقدين الخلف الخاص كالمشتري فلا تسرى عليه ورقة الضد الصادرة بين المملك له وبين البائع لهذا المملك خاصة بمقتد البيع الصادر بينهما ولو كانت ثابتة التاريخ قبل عقد المشتري الأخير ما دام أن هذا المشتري سجل عقده مع عدم تسجيل ورقة الضد أو قبل تسجيلها »

« ومن حيث ان ورقة الضد المؤرخة في ٢٠ اغسطس سنة ١٩٠٩ لم تسجل مع تسجيل عقد المشتري الأخير وهو مورث المستأففين فلا

٢٣٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مستعجلة - وزارة الأوقاف - خطأ عملها

القاعدة القانونية

ادعت وزارة الأوقاف خطأ بان سيلا وصهريجا تابعين للمباني الأثرية. وادعت ترميمهما فتعرض لعماله الواضع يده على العقارين المذكورين وترتب على هذا الادعاء ان حكم على المتعرض جنائيا ابتدائيا واستئنافيا بالحبس شهرا. ثم اتهمته الوزارة بهدم جزء من تلك الآثار الموهومة ودخلت مدعية مدنية في القضية. ولكن محكمة النقض ألغت الحكم الصادر في القضية الأولى ولما أعيد نظرها قضى فيها وفي القضية الثانية بالبراءة بناء على ان العقارين المذكورين ليسا من المباني الأثرية ولا شأن لمصلحة الآثار بهما.

رفع خصم الوزارة عليها دعوى تعويض عن هذه الاجراءات قضى له به نهائيا. وقالت محكمة الاستئناف ان وزارة الأوقاف مسئولة عن خطأ عملها.

المحنة:

« حيث ان الثابت في اوراق القضية وما يستخلص من الاحكام المقدمة فيها ان السبيل والصهريج موضوع النزاع بين الطرفين. والذي نشأ عنه مقاضاة المستأنف عليه جنائيا للتعرض

لعمال مصلحة الآثار بالقوة عن عمل الترميمات اللازمة للعقار ثم مقاضاته ايضا لهدم جزء من حائط السبيل والصهريج جنائيا بناء على دعوى وزارة الأوقاف ودخولها مدعية مدنيا امام محكمة الوايلي الجزئية لم يكونا موضع بحث لجنة الآثار ولم يرد ذكرهما في محاضر تلك اللجنة ولم يوجد ما يدل على انهما من الملحقات للأثر. وقد تبين من مراجعة الاحكام الصادرة ببراءة المتهم وهو المستأنف عليه مما نسب اليه جنائيا انه هو الواضع اليد على العقار موضوع النزاع كما ان هذا العقار وهو الصهريج والسبيل لم يثبت انه من الآثار التي اسند الى المتهم هدم جزء منها ولذا قضى نهائيا ببراءة المستأنف عليه »

« وحيث انه ثابت ايضا من الاوراق والاحكام ان المستأنف عليه كان قبض عليه في دعوى التعرض بالقوة لعمال لجنة الآثار وحكم بحبسه شهرا وتأيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف ولما طعن امام محكمة النقض قررت المحكمة قبول الطعن واحالة القضية لمحكمة ثانية وهذه قضت بإلغاء الحكم الاستئنافي وببراءة المتهم بعد ان قضى المحكوم عليه مدة الحبس وذلك لما ثبت بان المتهم هو الواضع اليد وان ركن جريمة التعرض بالقوة غير متوفرة في القضية خلافا لما قضى به اولا »

« وحيث انه يستخلص من هذه الوقائع الميعة تفصيلا في الاحكام المقدمة في الدعوى وفي باقي الاوراق انه ليس هناك اثبات لاعتبار العيين

٢٣٩

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

التقرير بزيادة المشر . اثره القانوني . الاتفاق على دخول الزيادة لصالح الغير . بيع او توكيل . صحيح في الحالتين . زيادة الثمن عن المتفق عليه . فسخ الاتفاق . نتيجة

المبادئ القانونية

(١) التقرير بزيادة المشر يلغى مرسى المزداد . ويرجع العين الى ملكية المدين حتى مرسى المزداد الجديد (١)

(٢) اذا اتفق الراعى عليه المزداد بعد تقرير الزيادة مع آخر على أن يبيع له العين في حالة رسوها عليه نهائياً بثمن معلوم . فان هذا الاتفاق لا يخرج عن أحد أمرين (١) اما أن يكون تعهداً بنقل ملكية ملا يملك المتعهد (٢) واما أن يكون توكيلاً بالشراء بطريق المزايدة .

فاذا كان الاول كان العقد صحيحاً طبقاً لنص المادة ٣٥٥ من القانون المدني المختلط التي لا نظير لها في القانون الأهلى . وان كان الثانى فهو صحيح أيضاً

(٣) اذا تعدى ثمن العين في المزايدة الثمن المتفق عليه افسخ التعهد في الفرض الأول وانتهى التوكيل في الثانى . وعلى ذلك اذا رست

(١) راجع هذا المعنى حكم المحكمة المذكورة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية ٢٣ عدد ١٤ وراجع فيما يتعلق بمقتضى الزيادة المبحث الثانى من العدد السابق

المتنازع عليها من الآثار واعتبار مصلحة الآثار واصمة اليد عليها وترى المحكمة ان الوزارة مسئولة عن عمل العمال التابعين لها في سلوك الطريق الذى اتبعوه ب مباشرة اعمال الهدم والترميم بدون اتباع الطريق القانونى المدنى ثم التبليغ باعتبار المستأنف عليه متعرضاً جنائياً بدون التثبت من موضوع النزاع الامر الذى بنى عليه حبس المستأنف عليه ثم الحكم اخيراً ببراءته لما ثبت انه هو الواضع اليد ولما ثبت ايضاً في الدعوى الجنائية التى دخلت فيها الوزارة مدعية مدنية باسناد الهدم الى جزء من الصهرج والسبيل كما سلف ذكره من ان تلك الدعوى على غير اساس ولذا قضى فيها بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية «

« وحيث ان للمستأنف عليه الحق في المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن هذه التصرفات التى أساسها خطأ العمال التابعين لوزارة الاوقاف ومسئوليتها عن عملهم ومما لاشك فيه ان اجراءات النيابة كانت بناء على ادعاء لجنة الآثار والقول من عملها بان المحل اثرى وفي حوزة اللجنة بدون حق كما ثبت بالاحكام التى انتهت نهائياً بالبراءة واثبت عكس ما يدعونه وترى المحكمة بان مقدار التعويض الذى قضت به محكمة اول درجة في محله ويتعين اذن رفض الاستئنافين الاصلى والفرعى في موضوعهما وتأيد الحكم المستأنف لما سلف ايضاحه ولباقى الاسباب الواردة بذلك الحكم «

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد افندى حامى ضد مصطفى راضى وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب براهيم بك الخاى نمرة ١٢٤٠ و ٤١ سنة ٤٣ و ٤٥ قضائية . دائرة حضرات اسباب المزة محمد مصطفى بك و زكي برزى بك وعبد الباقي زكي القشيري بك المستنكرين)

العين على التعهد بالبيع أو الوكيل بثمن يزيد عن الثمن المتفق عليه . فلا حق لمن تعاقد معه في الرجوع عليه بالعين أو بالتعويض مالم يثبت أنه كان هناك اتفاق بين الراعي عليه المزاو والمزايد على زيادة الثمن المتفق هرباً من تنفيذ الاتفاق المشار إليه .

المحكمة

« حيث أنه من الثابت الذي لا نزاع فيه أنه بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩١٨ قد رسا مزاو الاطيان المزروع ملكيتها من الست عطرشان على المستأف نجيب سعد غبريال بجلسة مزاوات محكمة بنى سويف الأهلية وأنه بعد ذلك حصل تقرير من المدعو عياد داهش بزيادة العشر وتحدد لاعادة المزاو جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩١٨ »

« وحيث أنه ثابت من العقد المحرر في ٣٠ يولييه سنة ١٩١٨ بين المستأف والمستأف عليه بعد أن ذكر في صدر هذا العقد الوقائع السابق ذكرها جاء فيه أنه قد حصل الاتفاق بينهما أنه في حالة رسو المزاو نهائياً على المستأف يبيع الأطيان المذكورة في هذا العقد للمستأف عليه بالشروط الآتية :

أولاً - أن يكون ثمن المبيع ٣٧٠ جنيها دفع منها المستأف عليه للمستأف ١٧٠ جنيها وقت تحرير العقد المذكور والباقي وقدره ٢٠٠ جنييه تعهد المستأف عليه بدفعها للمستأف لغاية أول أكتوبر سنة ١٩١٨

ثانياً - أنه في حالة عدم دفع المستأف عليه لمبلغ ٢٠٠ جنييه باقى الثمن في أول أكتوبر سنة ١٩١٨ يكون هذا الاتفاق لاغياً ويكون مبلغ ١٧٠ جنيها المدفوع مقدماً من حق المستأف وأنه في حالة تصرف هذا الأخير في هذه الاطيان لغير المستأف عليه يكون ملزماً بدفع مبلغ ٢٠٠ جنييه تعويضاً للمستأف عليه »

« وحيث أنه في الوقت الذي وقع فيه هذا الاتفاق ما كان المستأف مالكاً للقدر المزروع ملكيته لأن التقرير بزيادة العشر بعد رسو المزاو عليه جعل رسو المزاو لاغياً ويبقى القدر المزروع ملكيته في ملك الشخص المزروع الملكية منه حتى رسو المزاو بعد ذلك »

« وحيث أنه لهذا ولنصوص عقد الاتفاق السابق ذكره لا تخرج هذا العقد عن أحد أمرين اما أن يكون تعهد من قبل المستأف بتقل ملكية مالا يملكه الى المستأف عليه بطريق دخوله في المزايدة التي تحدد لها جلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩١٨ . واما أن يكون توكيلا من المستأف عليه للمستأف بشرائه بالنيابة عنه العين المزروع ملكيتها وبطريق المزايدة وبالمبلغ المتفق عليه » وحيث مع الاعتبار الأول فان مثل هذا العقد ولولم ينص عليه في باب البيع في القانون المدني الأهلى (وقد نص عليه في القانون المختلط في المادة ٣٣٥ مدنى) فهو عقد جائز قانوناً لعدم مخالفته للقانون أو النظام العام ويكون عقداً غير مسمى تنطبق عليه القواعد العمومية المقررة

للتعهدات الاتفاقية كما قررت ذلك بحق المادة
٣٣٥ مختلط »

« وحيث انه ثابت من ملف دعوى نزع الملكية ان المستأف عليه دخل المزايدة التي حصلت بعد تقرير زيادة العشر وظهر من محضر المزايدة انه جاء مزاييد آخر غير المستأف وقرر بالشراء بثمان يزید عن (٣٧٠ جنيها)

« وحيث انه يستنتج من النص في تعهد ٣٠ يولييه سنة ١٩١٨ على ان تعهد المستأف بنقل ملكه المنزوع ملكيته للمستأف عليه انما يكون بطريق تزايد المستأف أمام قاضي البيع. ومن اتفاق الطرفين في هذا التعهد بأن الثمن الذي تقوم المستأف عليه بدفعه للمستأف هو

٣٧٠ جنيها لا غير غير أن الطرفين قصدا بان يكون التزايد من قبل المستأف والموجب لنفاذ هذا التعهد لا يجوز ان يتجاوز الثمن المتفق عليه وهو ٣٧٠ جنيها وانه اذا بلغت المزايدة من غير المستأف بأكثر من هذا القدر كان العقد مفسوخاً

« وحيث ان دخول ثالث في المزايدة وتقديمه عطاء بأكثر من ٣٧٠ جنيها جعل عقد الاتفاق المذكور ملغياً وأصبح غير موجود لأنه كان معلقاً على شرط فاسخ وهذا الشرط هو وجود مزاييد آخر بأكثر من ثمن المتفق عليه وهو ٣٧٠ جنيها »

« وحيث انه لهذا يكون استمرار المستأف في المزايدة مع المزاييد الآخر بأكثر من ٣٧٠ جنيها لا يكون تنفيذاً للتعهد السابق ذكره بل يكون لحساب المستأف نفسه بفسخ التعهد

بتعدي المزايدة بفعل غير المستأف الى ما بعد ٣٧٠ جنيها كما تقدم بيانه »

« وحيث مادام التعهد قد فسخ لتحقيق شرط فاسخ كان من غرض المتعاقدين الاتفاق عليه فليس لاحدهما مطالبة الآخر بشيء من التعويض او نحوه وتعود حالتها الى ما كانت عليه قبل هذا الاتفاق ويجب على المتعهد رد ما أخذه من صاحبه

« وحيث انه لهذا وجب على المستأف ان يرد للمستأف عليه مبلغ المائة وسبعين جنيهاً التي استلمها من المستأف عليه من غير تعويض كما انه ليس للمستأف عليه مطالبة المستأف بتعويض لقيام ما تعهد به »

« وحيث ان المستأف يدعى ان التعهد قد فسخ في أول أكتوبر سنة ١٩١٨ لتأخر المستأف عليه في دفع باقي الثمن وهو ٢٠٠ جنيها في التاريخ المذكور ويدعى بناء على ذلك ان له الحق في الشرط الجزائي وهو ١٧٠ جنيها المدفوعة اليه عند تحرير العقد »

« وحيث انه مع التسليم بدعوى المستأف فانه لاحق له في التعويضات لانه لم يصبه ضرر من هذا التأخير لان وقائع الدعوى تدل على ان غرض الطرفين أن يكون دفع المستأف عليه الثمن كله يكون قبل تاريخ الجلسة المحددة للبيع (٢ سبتمبر سنة ١٩١٨) ليكون المستأف متأكداً من فساد التعهد عند رسو المزاد عليه بالالا

وقائع الدعوى ان المستأنف لم يسخر الشخص الذى تزايد أمام المحكمة والذى أبلغ الثمن بأكثر من ٣٧٠ جنيها اذ الثابت من اعتراف الطرفين ان الشخص الذى تزايد مع المستأنف كان أخ المستأنف عليه »

« وحيث انه لما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم على المستأنف برد ١٧٠ جنيها فقط على ان يكون للمستأنف عليه سحب المبلغ الذى كان اودعه فى خزانة المحكمة على ذمة نفاذ العقد »

(استئناف نجيب اقتدى سعد وحضر عنه الاستاذ يوسف بك اصف الحامى ضد ابوزيد داهش وآخرين عمرة ٩٥٤ سنة ٤١ ق . دائرة حضرة كامل بك ابراهيم بصفوة حضرتى على بك عزت وعمود سالى بك مستشارين)

٢٤٠

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧

اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام . وقف . صدوره فى مرض الموت . اهلية الواقف . اصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية . مادة ١٦ لأئحة

المبادئ القانونية

(١) أصل الوقف هو الأركان الجوهرية التى بنى عليها انشاؤه وتكوينه . أى كل ما يتعلق بصحة الوقف ووجوده فهو من اصله وما لا يتوقف عليه فهو من شرائطه . والمراد بالشرائط ما يشترطه الواقف فى كتاب وقفه الا الشرائط التى تتوقف عليها صحة الوقف فهي من اصل الوقف .

يزيد عن الثمن المتفق عليه - وقد قام المستأنف عليه بعد عرض باقى الثمن على المستأنف فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ أى قبل تاريخ الجلسة المذكورة فأودعه فى خزانة المحكمة على ان المحكمة ترى من الوقائع المتقدمة ان اشتراط فسخ العقد عند عدم قيام المستأنف عليه بدفع باقى الثمن فى أول أكتوبر سنة ١٩١٨ لم يكن اشتراطاً جديداً مقصوداً من الطرفين وانما وضع بقصد تهديد المستأنف عليه حتى لا يتأخر عن دفعه قبل الجلسة المحددة للبيع ليتمكن المستأنف من الدخول فى المزاد »

« وحيث انه لما تقدم لا يكون أحد الطرفين أخل بما تعهد به ويكون هذا التعهد قد التى بتحقيق الشرط الفاسخ بتقديم عطاء بالشراء من غير المستأنف بأكثر من الثمن المتفق عليه

« ومن حيث انه لو اخذنا باعتبار أن هذا التعهد وكالة فان المستأنف قام بشروطها وتكون هذه الوكالة قد انتهت ببلوغ المزايدة الى أكثر من الثمن الذى اشترطه الموكل ووجب اذن على الوكيل ان يرد ما أخذه الى الموكل كما انه ليس لهذا الاخير مطالبة وكيله بشئ لعدم قصيره »

« وحيث ان اقدام المستأنف على التزايد بعدم حصول فسخ التعهد بالكيفية المتقدمة فى الحالتين ورسو المزاد عليه بأكثر من ٣٧٠ جنيها يكون لحساب المستأنف خاصة ولاحق للمستأنف عليه فى مطالبته بتعويض او اجباره على نقل ملكية الأطنان اليه خصوصاً وانه اتضح من

المحكمة :

« حيث ان الدعوى رفعت امام محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية من الست اسما هاتم على السيدتين امينه هاتم نجيب وحسن ملك هاتم الشركسية المستأقنين وغيرهما من باقى المستأقن عليهم وطلبت تثبيت ملكيتها فى ١٠ افدنة و ١٩ قيراطا و ١٠ اسهم شائعة فى ٤٨ فدانا و ١٥ قيراطا و ١٧ سهما بالقول ان والدها ومورثها حسن افندى نجيب توفى فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ وترك الاطيان المذكورة لورثته وهم الخصوم فى الدعوى وانه يخصها القدر التى طلبت الحكم به »

« وحيث ان السيدتين امينه هاتم نجيب وحسن ملك الشركسية دفعتا الدعوى بان المورث أوقف فى حياته الاطيان التى كانت له عليهما وقدمتا سندا لدفاعهما اشهادا شرعيا تاريخه ٢ فبراير سنة ١٩٢١ وفيه اشهد حسن بك نجيب المهندس بان أوقف وتصدق لله تعالى جميع الحصة التى قدرها ٤٨ فدانا و ٥ قيراط و ١٧ سهما فصلت حدودها ومواقعها فى الاشهاد المذكور وقد انشأ الواقف وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعد وفاته على كريمة الست امينه هاتم وزوجته الست حسن ملك الشركسية من ذلك الثمن لزوجه مدة حياتها والسبعة اثمان الباقية تكون وقفاً على بنته المذكورة مدة حياتها ثم على اولادها ذكورا واناثا على الشروط المبينة فى هذا الاشهاد وبناء عليه طلبتا الموقوف عليهما رفض دعوى المدعية »

« وحيث ان المدعية لم تنكر الوقف من

(٢) البحث فى صدور الوقف فى مرض الموت ام لا يتعلق بأهلية الواقف . والبحث فى اهلية الواقف ينصب فى الواقع على اصل الوقف والطعن فى اهلية الواقف طعن خاص باهم الشرائط اللازمة لوجود الوقف فهو ينصب على اصله ويدخل فيما هو محظور على المحاكم الاهلية الفصل فيه عملا بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

(٣) تعتبر لائحة ترتيب المحاكم الاهلية دستورا لها واجب العمل به ما لم يوجد نص صريح من القانون المدنى ينقض نصوص اللائحة . وليس فى القانون المدنى نص يقضى باختصاص المحاكم الاهلية بالفصل فى المنازعات المتعلقة بأصل الوقف

(٤) اذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تثبيت ملكية المدعى لنصيب فى تركة . وتقدم كتاب الوقف دفعا فى الدعوى وطعن بمحصول الوقف فى مرض الموت وجب الحكم بايقاف الدعوى لحين الفصل من المحكمة الشرعية فى صحة الوقف ام بطلانه . ولا يصح فى هذه الحالة الحكم بعدم الاختصاص .

« المحاماة » يؤيد هذا الحكم المبدأ الذى اخذت به محكمة الاستئناف الاهلية فى اول ابريل سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية ١٣ ص ١٥٧ . ويتألف المحكمين الصادرين من المحكمة المذكورة فى ٢٥ مايو سنة ١٩٠٥ كتاب قضاء المحاكم فى مسائل الاوقاف للاستاذ خاني بك فقرة ٤٥٤ — وفى ١٥ يناير سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية ١٢ ص ١٠١ — راجع بحثنا فى هذا الموضوع المنشور فى العدد.

حيث هو ودفعت بأنه صدر من الواقف وهو في مرض الموت لأنه كان مريضا بالبول السكري الذي أدى الى موته في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ فوقعه حينئذ بعد باطلا وطلبت الأحالة الى التحقيق لتثبت بالينة وغيرها حقيقة وجود هذا المرض في الواقف مع مضاعفاته التي ادت الى موته. وعلى مقتضى هذا الدفع حصل التحقيق في المحكمة الابتدائية وصدر الحكم المستأنف قاضيا بأن المورث وقف جميع ما يملكه حال مرض موته ولم تجزه المدعية فهو وصية نافذة في الثلث وقضى لها بنصيبها الشرعي في الثلث الباقيين .

« وحيث أن الواجب البحث فيه هو هل للمحاكم الأهلية الاختصاص في ابطال الوقف كله أو بعضه لعله صدوره في مرض موت الواقف حسب طلب محامي المستأنف عليها الأولى أو أن هذا البحث ينصب على أصل الوقف فهو خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية طبقا لما اشار اليه وكيل المستأنفين في مذكرته المقدمة منه . »

« وحيث انه جاء صريحا في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المذكورة أنها لا تنظر في النزاعات المتعلقة بالدين العمومي أو بأساس ربط الأموال الأميرية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الوقف وغيرها مما نصت عليه المادة المذكورة متعلقة بالأحوال الشخصية »

« وحيث ان نصوص اللائحة المذكورة دستور المحاكم الأهلية في تعيين ما يدخل في

اختصاصها وما يخرج عنه ولا يسمح بالتزود عن ماورد فيها الا متى وجد قانون صريح مبطل لنص منها . وما دام لم يوجد شيء من ذلك فالواجب العمل به هو ما جاء في المادة المذكورة . » وحيث ان المتفق عليه شرعا أن أصل الوقف هو الأركان الجوهرية التي بنى عليها انشاؤه وتكوينه أي كل ما يتعلق بصحة الوقف ووجوده فهو من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من شرائطه (راجع صحيفة ٤٤٠ من الجزء ٣ من كتاب ابن عابدين وقد جاء فيها ان المراد من الشرائط ما يشترطه الواقف في كتاب وقفه الا الشرائط التي تتوقف عليها صحة الوقف فهي من أصل الوقف)

« وحيث أن الطعن بالبطلان في وقف حسن افندي نجيب يستلزم البحث في أهليته أي ان كان يجوز له وهو في مرض موته أن يوقف كل ماله أم لا »

« وحيث أن البحث في أهلية الواقف ينصب في الواقع على أصل الوقف ويؤدي الى حقيقة قيامه من عدمه كليا أو جزئيا ومتى كانت الأمور كما ذكر فانطعن في أهلية الواقف باعتباره لا يملك التصرف بالوقف في كل ماله من عدمه انما هو طعن خاص بأهم الشرائط اللازمة لوجود الوقف فهو ينصب على أصله ويدخل فيما هو محظور على المحاكم الأهلية الفصل فيه عملا بالمادة ١٦ من اللائحة المقدمة الذكر وبعد ذلك يصبح ما استند عليه محامي المستأنف عليها الأولى مع

المملوك المدعى بموجب سند رسمي وجب شمول
الحكم بالنفاذ المؤقت

المحكمة :

« حيث انه ثابت في الحكم المطعون فيه
ان الاطيان التي قام بشأنها النزاع بين طرفي
الخصومة آلت ملكيتها اصلا الى المستأنف بعقد
بدل رسمي مقدم في الدعوى وتاريخه في ٢٦
نوفمبر سنة ٩٠٨ ومسجل في ١١ يناير سنة ٩٠٩
ولم يجحد المستأنف عليه صحة هذا العقد ودفع
الدعوى بان والده باع من هذه الاطيان عشرين
فدانا بعقد فقد أصله المسجل وقدم صورة رسمية
منه وزاد بان والده تصرف له ايضا في اطيان
اخرى وانه تبادل معه في هذه الاطيان بان
خصه بها واخذ منه بدلها اطيانا أخرى وطلب من
المحكمة الابتدائية اثبات هذا البدل بالبينه لعدم
تحرير عقد به ولم تعول المحكمة المذكورة على
دفاعه وبناء على عقد تمليك المستأنف الرسمي
حكمت له بما طلب من الاطيان ورفضت طلب
النفاذ الوقتي بنير يان سبب لهذا الرفض »

« وحيث انه جاء صريحا في المادة ٣٩٢
من قانون المرافعات ان يؤمر بالتنفيذ المؤقت في
المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع اخذ
الكفالة او بدون أخذها حسب ما تستصوبه
المحكمة في جملة احوال منها ازالة اليد الموضوعة
على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى
أو استحقاقه للعقار غير محدود أو ثابتا بسند رسمي

تقدير المحكمة ابجائه القيمة غير متفق مع حقيقة
الدعوى ونص المادة المتقدمة الذكر التي بقتضاها
جعلت الفصل في أصل منازعات الوقف من
خصائص المحاكم الشرعية دون غيرها . ولا تعارض
بين هذه اللائحة التي هي دستور العمل وبين
نصوص القانون المدني وهو خلو من يارب
اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في منازعات
تعلق بأصل الوقف أو شرائطه التي هي من
الأركان الأساسية لكيانه ووجوده الداخل
كل ذلك في أصل الوقف »

« وحيث ان الدعوى من حيث هي رفعت
خاصة بطلب المدعية بنصيبها في الاطيان التي
تعدها ملكا لمورثها حتى موته وقد قامت دعوى
الوقف دفعا لدعواها فلا مبرر للحكم بعدم
الاختصاص بالنظر في أصل في الدعوى بل
الواجب ابقائها حتى تفصل المحكمة الشرعية ذات
الاختصاص في حقيقة حصول الوقف في مرض
موت الواقف أو في سلامته

(استئناف السيدتين امينة هانم نجيب وحسن ملك
هانم الشركسية وحضر عنها الاستاذ مراد بك فرج ضد
السيدة اسماء نجيب وحضر عنها الاستاذ صليب بك سامي
واخرين نمرة ٨٥٥ سنة ١٣ قضاية دائرة حضرات
اصحاب النزاع على سالم بك ومحمد فريد النافى بك
ومحمود المرجوشي بك - المشارين)

٢٤١

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

نفاذ مؤقت . الحكم بأزالة يد الغير . عقار مملوك
بسند رسمي . وجوب الحكم بالنفاذ

القاهرة للقانونية

اذا حكم للمدعى بأزالة يد الغير عن العقار

المحكمة :

« حيث أن المستأنفين يدعيان أن مورثهما مينا افندى جبران كان اشترى في حال حياته من المدعو طه زيد حضاوى فداناً واحداً ومن المدعو اسكندر باسليوس فدائين و ٨ قراريط و ٧ اسهم فالجمله ٣ فدادين و ٨ قراريط و ٧ أسهم وان ورثة منقريوس غير يال ومورثهم من قبل نازعوا في الملكية فيما يطلبان الحكم لهما بنصيبهما الشرعي في القدر المحكي عنه وقدره كما جاء في صحيفة استئنافهما فداناً واحداً و ٢٢ قيراطاً و ١٦ سهماً ومحو التسجيلات مع الحكم لهما بالبيع الى آخر ما جاء في طلباتهما المدونة في صحيفة الاستئناف »

« وحيث أن محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى قائلة ان مورث المستأنفين كان محامياً واشترى العين وهي متنازع عليها فشراؤه باطل قانوناً وان العقود التي يتمسك بها ورثة منقريوس الصادرة الى مورثهم هي عقود بيع نافذة قانوناً وقد نقلت بموجبها الملكية الى المشتري »

« وحيث أن المستأنفين يطعنان في هذا الحكم ويطلبان الغاؤه قائلين أن عقود الخصوم لم تكن عقود بيع وانما هي عقود رهن كما حكمت بذلك محكمة المنيا لصالح بعض ورثة الراهن وتأيد حكمها استئنافياً وان شراء مورثهما صحيحاً لحصوله بعد الحكم نهائياً في النزاع فهو لم يكن عن حق

» وحيث أنه مع صراحة هذه المباداة مع ما هو ظاهر في الحكم من أن ملك المستأنف ثابت بسند رسمي يصبح جائزاً له طلب التنفيذ الوقتي لأزالة يد المستأنف عليه الموضوعة على العقار المذكور ودعواه بالملك بسبب الشراء والبدل لم تنكشف حقيقتها »

« وحيث انه لذلك لا يرى ضرر من قبول طلب المستأنف المتفق مع القانون والقضاء له بإلغاء الحكم المستأنف فيما يخص رفض طلب التنفيذ الوقتي والأمر به بغير كفالة »

(استئناف محمد سوسة باشا وحضر عنه حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا ضد حسن بك زكي سوسة وحضر عنه الاستاذ ابراهيم الملباوى بك نمرة ١٢٧٢ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب العزة على سالم بك وحضور اصحاب الدوة محمد فريد الشافى بك ومحمود المرجوشى بك)

٢٤٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧

بيع . عين متنازع عليها . شراء محام لها . بطلان .
مادة ٢٥٧ مدنى .

المبرأ القانونى

لا يشترط لتطبيق المادة ٢٥٧ مدنى والحكم ببطلان البيع الصادر لمحام أن تكون العين المبيعة محل نزاع وقت البيع وانما يكفي توقع حصول النزاع بشأنها في المستقبل - يدل على ذلك صريح نص المادة المذكورة ولتوفر حركة التشريع في الحالتين

متنازع عليه كما انه اشترى من شخص أجنبي وان هذا الشخص لم يكن مسخراً كما زعم الخصوم» «وحيث انه بمراجعة الأوراق اتضح أنه في

ابريل سنة ١٩٠٠ باع كل من محمد زيد ويوسف زيد وابو الليل زيد وابراهيم زيد وعشيري زيد وطله زيد أولاد المرحوم زيد حفاوى ٦ فدادين بيعاً وفائياً الى متقريوس غبريال مورث المستأنف عليهم الخمسة الاول نظير مبلغ ١٢٣٢٠ قرشاً صاغاً لمدة ستة وثلاثين شهراً يدفع البائعون مبلغ الثمن أقساطاً سنوية بحيث اذا تأخروا في دفع اى قسط ولو يوماً واحداً يكون جميع المبلغ مستحقاً والبيع نهائياً لا رجوع فيه - وانه لما حل أول قسط في شهر ابريل سنة ١٩٠١ ولم يدفعه البائعون حسب نص العقد تحرر عقد آخر بين الطرفين تاريخه ١٠ ابريل سنة ١٩٠١ قرر فيه البائعون عجزهم عن الدفع وان الاطيان بناء على ذلك أصبحت ملكاً الى متقريوس المحكي عنه»

«وحيث أنه في سنة ١٩٠٩ رفع ورثة ابراهيم زيد احد الموقعين على العقدين دعوى على متقريوس ينكرون توقيع مورثهم على عقد المصادقة الأخير ولكن المحكمة وهي محكمة النيا الجزئية رأت أن العقد المذكور لا يعدّ لا هو ولا العقد الأول بيعاً وانما هما عقدا رهن اشترط فيهما صيرورة الشيء المرهون ملكاً المرتهن اذا عجز الراهنون عن السداد فهو باطل قاتوناً وحكمت بناء على ذلك بثبوت ملكية المدعين الى فدان قيمة نصيبهم في الستة الافدنة موضوع العقدين سألني الذكر

« وحيث ان هذا الحكم قد تأيد من المحكمة الاستئنافية بينى سويف بجلسته ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١١ »

« وحيث أنه ثابت أن المحامي عن المدعين في الدعوى سألقة الذكر انما كان هو مينا افدى جبران مورث المستأنفين وانه لما رأى الفرصة سانحة اشترى في اوائل سنة ١٩١٢ بقية العين من باقى الورثة بعضها باسمه شخصياً وبعضها باسم شخص آخر باع اليه ما اشترى عقب الشراء بقليل وقد تبين من الاوراق أن ذلك الشخص انما كان مسخراً من قبل المحامي لستر الحقيقة وتضليل العدالة »

« وحيث ان هذا المحامي لتخوفه وارتياحه ظل ساكناً من تاريخ المشتري الى سنة ٩١٦ حيث زعم ان أناساً وهم المستأجرون للعين من متقريوس غبريال قد تعرضوا له بالقوة فأقيمت لذلك دعوى جنح دخل هو فيها مدعياً مدنياً وقد حكم في تلك الدعوى ابتدائياً ثم استئنافياً في سنة ٩١٧ ببراءة المتهمين ورفض دعواه المدنية »

« وحيث انه بعد هذا الحكم ظل كذلك ساكناً الى شهر مارس سنة ٩٢٦ ورفع الدعوى الحالية يطالب بالملك وبالريع من سنة ٩١٢ الى سنة ١٩٢٠ »

« وحيث أنه لا نزاع في أن مينا افدى جبران لم يقدم على شراء الصفقة الا بعد أن تأكد أن الحكم الصادر في قضية الفدان سألقة الذكر قد أصبح أساساً صالحاً لاثارة النزاع قضائياً عن باقى الصفقة فاشتراها كما سبق الذكر

سواء كان بنفسه أو بواسطة الشخص المسخر
عالمًا بأنها ستكون محلا للنزاع قضائياً ومتعمدا
الدخول فيه بشأنها «

« وحيث أن حكم القانون صريح في هذا
الخصوص (مادة ٢٥٧ من القانون المدني) وهو
ينص بطلان مثل هذا الشراء بطلاناً أصلياً
جوهرياً تحكم به المحكمة ولو من تلقاء نفسها «

« وحيث أنه يكفي قانوناً لتطبيق نص هذه
المادة أن يكون منظوراً أن الشيء سيكون محل
نزاع قضائياً في المستقبل وأنه لا يمكن الحصول
عليه إلا من هذا الطريق كما يدل على ذلك نص
المادة اذ تقول (الحقوق المتنازع فيها التي تكون
رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها
وظائفهم الخ...) اذ لو كان مراد الشارع الحقوق
القائم بشأنها النزاع فعلاً لكان ذكر ذلك
ولكان أسهل له وأخصر في التعبير «

« وحيث من الواقع أن المراد من هذا
التحريم هو منع رجال القضاء وخدام العدالة من
أن يتخذوا مراكزهم التي جعلت لاقامة العدل بين
الناس سبيلاً للمضاربة والاتجار بالحقوق الموكل
اليهم أمر الفصل فيها مما يحط من كرامتهم ويدنس

من سمعتهم وسمعة القضاء معهم فيترتب على ذلك
أن ترتاب الناس في العدالة وتزعزع ثقتهم بها
قتسود القوضى ويختل نظام الملك ولهذا جاءت
عبارة التحريم عامة تشمل كل حاله يشتم منها
رائحة هذه الفكرة المفقوتة فكرة المضاربة بالقضايا
والاتجار بحقوق المتقاضين «

« وحيث انه بناء على ذلك يكون البيع
التمسك به المستأفان باطلا كما رأيت محكمة أول
درجة «

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون من
العبث البحث فيما اذا كانت عقود منقريوس هي
عقود بيع كما يقول ورثاء أو انها عقود رهن كما
يقول المستأفان فالقضية الحالية على اى حال
لا يمكن الحكم فيها بطلبات المستأفان لبنائها
على عقد باطل قانوناً «

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم
القاضي برفض دعواهما «

(استئناف لييب افندى مينا جيران واخر وحضر
عنهما الاستاذ محمد افندى حسن ضد الدكتور نصيف
افندى منقريوس واخرين وحضر عنهم الاستاذ السعيد
افندى رمضان نمرة ١١٨٩ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة
صاحب العالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة بحضور
حضرتي مسيو سودان ومصطفى بك محمد المنشارين)



محكمة استئناف القاهرة

٢٤٣

محكمة استئناف أسبوط الأهلية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تزوير . دعوى التزوير الجنائية . رفعها مباشرة .
الطعن بالتزوير مدنيا . عدم قبول . انكار التوقيع
بد الطعن التزوير . عدم حواز .

القاهرة القانونية:

(١) لا تقبل دعوى التزوير المدنية بعد رفع
المدعى دعواه مباشرة بتزوير العقد أمام محكمة
الجنح والحكم فيها نهائياً بالبراءة « لعدم ثبوت
تزوير العقد »

(٢) لا سبيل للطعن بانكار التوقيع بعد
استعمال طريقة الطعن بالتزوير والفصل فيها .
المحكمة :

« حيث ان مغربي فاو طلب الحكم بتثبيت
ملكيته الى ٢٥ فدانا و ٤ قراريط و ٢٠ سهماً
آلت له عن والده المرحوم فاو محمد ووالدته
حوا محمد السيد وار تكن على عقدين صادرين
منهما مؤرخين ١٨ يولييه سنة ١٩١٤ و ١٣ أغسطس
سنة ١٩١٥ مسجلين بالمحكمة المختلطة »

« وحيث ان أحمد وأبوبكر وعثمان أولاد
فاو محمد قالوا ان أخاهم مغربي ليس له سوى
ربع القدر المتنازع فيه وتمسكوا باقرار صادر منه
مؤرخ في يناير سنة ١٩١٧ وثابت التاريخ في

٣ أغسطس سنة ١٩١٩ يتضمن اعترافه بأن
القدر المتنازل عنه اليه من والده ووالدته هو
شركة بينه وبينهم بحسب الفريضة الشرعية «
« وحيث ان مغربي فاو أنكر توقيعهم على
هذ الاقرار فرد المدعى عليهم بان هذا الاقرار
صحيح وسبق أن حكمت محكمة الجنح بدشنا
بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ في القضية نمرة ٢٣
جنح سايرة سنة ١٩٢٢ بأنه غير مزور وبراءة
المتهمين »

« وحيث انه اتضح من الاطلاع على
الأوراق ان مغربي فاو بلغ النيابة بتزوير الأقرار
المذكور ورفع دعوى مباشرة أمام محكمة الجنح
بدشنا وادعى مدنيا قضت المحكمة المذكورة
بالبراءة وبنت حكمها الرقم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤
على أنها لم ترى شبهة تدل على أن الأقرار تحرر
على ياض وذهبت في أسباب حكمها الى اعتباره
صحيحاً وان التهمة غير ثابتة وقد تأيد هذا الحكم
من محكمة قنا في ١١ يناير سنة ١٩٢٥ في القضية
نمرة ١٩١٤ استئناف سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان الحكم القاضي ببراءة متهم
من تزوير عقد الصادر بصفة نهائية من محكمة
الجنح يمنع من الطعن بتزوير هذا العقد في دعوى
مدنية متى كان حكم البراءة مبنياً على عدم ثبوت
تزوير العقد »

المحكمة المرفوع اليها الاستئناف ولا تقوم مقام ذلك دفعها باى محكمة أخرى . وعلى ذلك فدفع الرسوم فى الميعاد بغير المحكمة المرفوع اليها الاستئناف لا يتمتع من عدم قبول الاستئناف اذا حصل القيد بعد الميعاد

المحكمة :

« حيث ان محمد أحمد عيسى المستأنف عليه أنذر المستأنفين بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ بقيد استئنافهم بالجدول المعد لقيد القضايا فى ميعاد ثمانية أيام عملاً بالمادة ٢٦٣ مرافعات »
« وحيث أن المستأنف لم يقيد استئنافه الا فى يوم ٩ فبراير اى بعد الميعاد يوم »

« وحيث أن المستأنفين قالوا انه لم الحق بأن يضموا الى مدة الثمانية أيام ميعاد المسافة المنصوص عنها بالمادة ١٧ مرافعات »

« وحيث أن المستأنفين اتخذوا قلم كتاب هذه المحكمة صراحة فى عريضة استئنافهم محلاً مختاراً لهم »

« وحيث أنه اذا أعلن المستأنف عليه المستأنف فى محله المختار بأسىوط بوجوب قيد استئنافه فى بحر ثمانية أيام فلا يجوز للمستأنف المقيم بعيداً عن هذه الجهة أن يضم الى ميعاد الثمانية أيام ميعاد المسافة لأن الميعاد المنصوص عنه بالمادة ٣٦٣ لا نص فيه على أن يضاف اليه ميعاد المسافة هذا فضلاً عن ان اضافة ميعاد المسافة الى الميعاد المقرر بالمادة ٣٦٣ المذكورة منافية للحكمة التى قصدها الشارع من ضرورة

« وحيث انه لا سبيل للطعن بانكار التوقيع بعد استعمال طريقة الطعن بالتزوير والفصل فيها »
« وحيث لذلك ترى المحكمة ان الحكم الابتدائى فى محله فيتعين تأييده »

(استئناف الشيخ مفرى قافو محمد السيد بتوكيل الاستاذ محمد على بك ضد احمد قافو محمد السيد واخرين بتوكيل الاستاذ ناهد حنا افندى نمرة ١٨ سنة ٢ قضائية برئاسة حضرة على بك عبد الرازق وعضوية حضرة محمد بك توفيق حقي وعلام بك محمد المستشارين)

٢٤٤

محكمة استئناف أسىوط الأهلية

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . فى المواد المدنية . قيده فى الثمانية ايام .
ميعاد المسافة . المادة ٢٦٣ مرافعات . دفع رسوم القيد بغير المحكمة المرفوع اليها الاستئناف .

القاعدة القانونية

(١) اذا أنذر المستأنف بقيد استئنافه فى ميعاد ثمانية أيام عملاً بالمادة ٣٦٣ مرافعات . فلا يضم الى هذا الميعاد ميعاد المسافة لان المادة المذكورة لم تنص على ذلك .

(٢) واذا أنذر المستأنف بالقيد فى محله المختار - وفى القضية قلم كتاب المحكمة - فلا محل لأن يدعى المستأنف وجوب اضافة ميعاد المسافة بين محل اقامته الحقيقى والمحل الكائنة بها المحكمة . لأن هذا يناقى الغرض الذى من أجله نص القانون على وجوب اتخاذ محل مختار بالجهة الكائنة بها محكمة الاستئناف

(٣) يجب دفع رسوم القيد لقلم كتاب

الغير في أرض معينة فحصل التعرض في جزء منها)
المحكمة :

« حيث أن برسوم خليل ويوسف خليل
المستأنف عليهما تنازلا للمستأنف بتقتضى كتابة
مؤرخة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عن مبلغ ٤٥٠ جنيها
من أصل الايجار المطلوب منه اليهما وعلما هذا
التنازل على شروط منها أن يمكنهما المستأنف
من استلام الأرض المملوكة لهما التي كانت مؤجرة
اليه لينتفعا بها وتحضيرها . بحيث اذا تعرض لهما
اى شخص بفعله او تعرض لهما محمد بك والى
فانه (المستأنف) يضمن ذلك شخصيا وما
يترتب عليه من التعويضات فضلا عن وجوب
أداء مبلغ ٤٥٠ جنيها الذى حصل التجاوز عنه
بدون انذار او تنبيه »

« وحيث ان الأمر المعلق عليه بطلان
التنازل عن مبلغ ٤٥٠ جنيها قد تم بوقوع الأمر
المعلق عليه هذا التنازل وهو التعرض لوقوعه فعلا
كما هو ثابت من قضية اثبات الحالة وتقرير
الخبر والمستندات المقدمة فيكون التنازل لاغيا
والمبلغ المتنازل عنه واجب الأداء »

« وحيث أن المستأنف معترف بتعرض
محمد بك والى غير أنه يقول ان هذا التعرض
مادى لم يكن في استطاعته رفعه ويزعم أن
التعرض كان حاصل في جزء من الأطيان وليس
في الكل وأنه اذا كان هناك محل للعدول عن
التجاوز بسبب التعرض فيكون ذلك بنسبة القدر
الذى حصل التعرض فيه »

« وحيث أن المستأنف أخذ على عاتقه منع

اتخاذ محل مختار بالجهة الكائنة بها محكمة الاستئناف »
« وحيث أن دفع الرسوم بمحكمة نجع
حمادى في اليوم الثامن لا يقوم مقام القيد بقلم
كتاب محكمة الاستئناف لأن القانون يقضى
بأن يكون قيد الاستئناف بقلم كتاب المحكمة
المرفوع أمامها هذا الاستئناف »

« وحيث لذلك يكون الدفع الفرعى في
محله ويتعين اعتبار الاستئناف كأن لم يكن »
(استئناف خيرى احمد عيسى ومن معه بتوكيل الاستاذ
طارق افندى جبران ضد الشيخ محمد احمد عيسى بتوكيل
الاستاذ زكى افندى سليمان — ٧٢ سنة ٢ ق . دائرة
حاضرة صاحب السعادة صالح حقي باشا رئيس المحكمة
بمضوية حضرتي على عبد الرازق بك وعلام محمد بك
المستشارين)

٢٤٥

محكمة استئناف أسبوط الأهلية

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

عهد (تنازل عن دين) معلق على شرط . تحقق
الشرط جزئيا . بطلان تنازل كله .

المبرأ الفانونى :

اذا تنازل شخص لآخر عن حق تنازلا
معلقا على شرط . ثم تحقق الشرط في جزء منه
بطل التنازل كله ولا يبطل في جزء . وينفذ في
جزء بنسبة ما تحقق وما لم يتحقق من الشرط .
لأن هذا التنازل ليس بمثابة تعويض يصح
توزيعه بنسبة ما تحقق من الشرط ولكنه تنازل
عن دين واجب في ذمة المتنازل له معلق نقاده على
شرط فاذا لم يتحقق الشرط أصبح التنازل لاغيا .
(وفي القضية علق التنازل على عدم تعرض

تعرض محمد بك والى مطلقاً سواء كان مادياً او غير مادي «

« وحيث أن المبلغ الذي حصل التجاوز عنه تحت شرط عدم التعرض لم يكن بمثابة تعويض حتى يصح توزيعه بنسبة ما حصل التعرض فيه بل هو دين واجب في ذمة المستأنف حصل الاتفاق على التجاوز عنه بشروط لم تتحقق فيعتبر هذا التنازل لاغياً «

« وحيث فيما يختص بدعوى الضمان فان المحكمة ترى أنها من شأنها أن تعطى الدعوى الأصلية والمستأنف وشأنه عنها بدعوى مستقلة «

« وحيث مما ذكر يكون الحكم الابتدائي في محله فيتعين تأييده «

(استئناف عبد المال افندى السيد الريدى بتوكيل الاستاذ غازر افندى جبران ضد برسوم خليل الدليل ومن معه بتوكيل الاستاذين رزق اختوخ افندى وحامد جوده افندى — ٢٢٣ سنة ١ قضائية - دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا رئيس المحكمة بقضوية حضرتي على عبد الرازق بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢٤٦

محكمة استئناف اسبوط الأهلية

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

ومن منقول . شروطه . الاتفاق عليه بين الراهن والمرتهن . حيازة الاخير . الوديعة لدى الغير ولاء الدين . وكالة . غير قابلة للزل

المبارى' القانونية :

(١) يشترط في رهن المنقول حصول

الاتفاق عليه بين الراهن والمرتهن وحيازة الأخير للمرهون

(٢) الاتفاق الحاصل على ايداع المرهون عند آخر وفاة للدين على المودع لثالث لا يعتبر رهنا ما لم يثبت ان هناك اتفاقاً بين الدائن والمودع لديه على قبول الوديعة لحسابه .

(٣) مثل هذا الاتفاق يعتبر وكالة وتسرى عليه احكامها ولا تسرى عليه احكام المادتين ٧٨ و ٧٩ من القانون التجارى

(٤) ومثل هذه الوكالة لا يجوز العزل فيها لأنها حاصلة لمصلحة الغير .

المحكمة :

« حيث ان المستأنف اعترف بكتابة مؤرخة ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ بمديونية في مبلغ ١٢٦١٨ قرشاً لرومانى مرقص و ٣٦١٨ قرشاً لبطرس لوقا و ٤٨٨٥ قرشاً الى يسى مرقص و ١٨٠٠ قرشاً الى الياس بقطر وقد اودع وفاء لهذه الديون ٤٩٥٠ رطلاً من الطنباق طرف يسى مرقص المستأنف عليه الأول وتعهد بأن يبيع هذا القدر في ظرف ثلاثة أشهر ويقوم بسداد الديون من الثمن وفوض الى يسى مرقص عند انقضاء مدة الثلاثة أشهر بان يتصرف في الطنباق بالسعر الجارى ويسلم المبالغ لأربابها واذا لم يف ثمن الطنباق بسداد الديون المذكورة فيقوم ميخائيل بقطر المستأنف بدفع الفرق «

« وحيث ان ميخائيل بقطر معترف بالتوقيع بامضائه على الكتابة المذكورة «

« وحيث انه يزعم أن الديون المشار اليها لم تكن ديونا على الشركة التي بينه وبين ابن أخيه يعقوب القمص وأنها ديون مطلوبة من شريكه المذكور »

« وحيث انه لا قيمة لهذا الدفع لأن دعوى الحساب قائمة بينه وبين شريكه ولا يمكن ان تؤثر نتيجتها على العقد البادى ذكره الصادر منه المعترف فيه صراحة بمديونيته الى الأشخاص المشار اليهم وعلى فرض ان الدين كان على غيره فقد تحمل به وتهد بدفعه بالكتابة المشار اليها التي لم يتقدم عليها من المطاعن ما يصح الالتفات اليه »

« وحيث ان المستأنف يقول ان المستأنف عليه تصرف في الطنباق بالرغم من التنيه عليه بعدم التصرف وأنه خالف نص المادتين ٧٨ و٧٩ من القانون التجارى »

« وحيث ان الكتابة المؤرخة ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ لم يكن كل من روماني مرقص وبطرس لوقا والياس بقطر من الدائنين طرفا فيها »

« وحيث ان الرهن يقتضى وجوب الاتفاق عليه بين الراهن والمرتهن ويستلزم حيازة المرهون »

« وحيث انه لا يمكن اعتبار المستأنف عليه فى وضع يده على الطنباق حائزاً له بالنيابة عن الدائنين المذكورين لأنه لأجل اعتبار الحيازة الحاصلة بمعرفة الغير كأنها حاصلة بالنيابة عن

الدائن المرتهن يجب ان يكون هناك اتفاق بين الدائن المذكور وبين المدين على ذلك وهذا الاتفاق لا وجود له فى الدعوى »

« وحيث لذلك ولأنه لا يوجد اتفاق بين المستأنف وبين الدائنين المشار اليهم على الرهن ترى المحكمة ان المستأنف لم يقصد من اتفاه مع المستأنف عليه سوى ان يوكله نيابة عنه فى بيع الطنباق وسداد القيمة الى الدائنين المذكورين » وحيث انه اذا كانت الوكالة منعقدة فى مصلحة الوكيل أو فى مصلحة شخص آخر فلا يجوز للموكل أن يعزل الوكيل منها »

« وحيث لذلك يكون الانذار الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ من المستأنف الى المستأنف عليه بعدم التصرف لا تأثير له على عقد الوكالة البادى ذكره »

« وحيث ان المستأنف عليه قد قام بما كلف به اذ أنه بعد قوات الثلاثة أشهر المحددة وتأخير المستأنف فى الوفاء أو فى التصرف فى الطنباق بمعرفة أنذره بالسداد والا فانه يقوم بنفاذ عقد الوكالة »

« وحيث أن المستأنف عليه باع بعد ذلك الطنباق فى السودان وسدد من ثمنه ما على المستأنف من الديون وتبقى ذمة المستأنف شيء من الدين وقد قدم المستأنف عليه كتابة صادرة من بعض التجار تدل على ان البيع حصل بالسودان وبالأثمان التي بينها مصدقاً عليها من حضرة مأمور الأيضا »

« وحيث ان المحكمة لا تلتفت لمنازعة المستأنف في وزن الطنباق لأنه معترف بالكتابة الصادرة منه ان وزنه ٤٩٥٠ رطلا وقد تصرف فيه المستأنف عليه كما ينتج من كشف البيع الصادر من الخواجه يسي على اعتبار أن الوزن ٥٢٨١ رطلا استنزل عنه عيار الفوارغ »

« وحيث أن المحكمة لا تلتفت أيضاً الى منازعة المستأنف في الثمن ارتكناً على الشهادة التي قدمها من ثلاثة من التجار لأن الأسعار لا تلبث عادة على حالة واحدة وتختلف باختلاف

البضاعة هذا فضلاً على ان المستأنف عليه وكيل ولم يثبت اي تقصير من جانبه ولا انه وقع منه غش في هذا البيع »

وحيث مما ذكر يكون الحكم الابتدائي في محله فيتعين تأييده »

(استئناف ميخائيل بقطر القسيس بتوكيل الاستاذ ابادير حكيم افتدى ضد الخواجه يسي مرقس ومن معه بتوكيل الاستاذ احمد على بك — ٢٢٠ سنة ١ ق . دائرة حضرة صاحب السعادة صالح حق باشا بسببوية حضرتي على عبد الرازق بك وعلام محمد بك المستشارين)

قضاة المحاكم الكلية

والازالة » يكفي لتحقيق غرض الشارع في وجوب بيان أسباب الاستئناف »

المحكمة :

« حيث أن النيابة العمومية دفعت باعتبار الاستئناف لاغياً لحلول التقرير من الأسباب عملاً بالمادة ١٥٤ معدلة من قانون تحقيق الجنايات »

« وحيث انه ثابت بالتقرير ان المتهم يستأنف »

« عن الغرامة والازالة »

« وحيث أن النيابة العمومية أبدت ان هذه العبارة لا تعتبر سبباً من أسباب الاستئناف لأن ذلك يعتبر ترديداً لعبارة منطوق الحكم القاضي بالغرامة والازالة ومن باب تحصيل الحاصل وانه يجب أن يذكر السبب الذي يتظلم من اجله

٢٤٧

محكمة قنا الابتدائية الأهلية
(دائرة الجناح المستأنفة)

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . في مواد المخالفات . أسباب الاستئناف
المادة ١٥٤ جنابات . معدلة .

القاهرة القانونية :

المادة ١٥٤ جنابات المعدلة بقانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ لم تشترط بياناً خاصاً للأسباب التي يبنى عليها الاستئناف . فقول المستأنف في تقرير الاستئناف انه يستأنف الحكم « عن الغرامة

٢٤٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
دائرة الجرح والمخالفات المستأنفة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

هرب المحبوسين . ضبط الهارب على أثر خروجه
من نافذة السجن . شروع . لا عقوبة

القاعدة القانونية

لا تتم جريمة هرب المحبوسين وهي من
الجرائم المستمرة الا بالخروج كلية من السجن
بحيث يصبح طليقاً لاسلطة لأحد عليه . أما اذا
ضبط الهارب على أثر خروجه من نافذة السجن
أعتبر ذلك شروعاً غير معاقب عليه

المحكمة :

« حيث أن الهروب لا يتم بمجرد تجاوز
حدود السجن المادية وانما بالخروج كلية من
سلطة الحارس بحيث يصير الهارب طليقاً لاسلطة
لأحد عليه ولذلك فان الهروب من الجرائم
المستمرة التي تبقى حتى بعد الخروج من حالة
القبض مادام الهارب طليقاً »

« وحيث ان المتهم ضبط في الحال بمعرفة
العساكر عقب نطه من شباك السجن فتكون
الواقعة مجرد شروع في الهروب لم يتم ولا يعاقب
عليه القانون »

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف
وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات »

للحكم عليه بالغرامة والازالة كان يذكر لعدم
الثبوت - خطأ في تطبيق القانون أو لعدم
العقاب مثلاً وارتكبت على منشورى النيابة
العمومية رقم ٣٦ و ٩٠ سنة ١٩٢٦ »

« وحيث ان القانون في المادة ١٥٤ جنایات
الساقفة الذكر لم يشترط ذكر بيانات خاصة
للاسباب التي يبنى عليها الاستئناف في تقريره
فأية عبارة يذكرها المتهم في تقريره باعتبارها
سبباً يجب اعتبارها سبباً بأي صفة كانت فلا يمكن
القول حينئذ بأن هذا لا يعد سبباً وان ما ذكرته
النيابة العمومية من الألفاظ التي يجب ذكرها في
التقرير وارتكبت عليه من منشوراتها انما هو على
سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر وقولها بأن هذه
الألفاظ ما هي الا ترديد لعبارة الحكم قول
ترجع الى تقدير السبب لا الى وجوده من عدمه
« ويتبين مما تقدم أن الدفع في غير محله
ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً »

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فان التهمة
ثابتة على المتهم للاسباب المينة بحكم محكمة أول
درجة التي تأخذ بها هذه المحكمة ويتعين تأييده »

(قضية النيابة العمومية رقم ٨٨ سنة ١٩٢٨
استئناف ضد على بك احمد دليس - دائرة حضرة
حسن بك فريد وكيل المحكمة بوضوية حضرة راعب
دوبدار افندى وفؤاد عبد الملك افندى القاضيين)

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة غياياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم

(قضية النيابة العمومية رقم ١٢٨٦ سنة ١٩٢٧ ضد إبراهيم محمد عاشور عباس - صدر الحكم من دائرة حضرة على زكي المرابي بك وكيل المحكمة بفضوية حضرتي مصطفى صبرى بك وعبد الفتاح سليم البشري بك القاضيين)

٢٤٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
دائرة الجنج والمحائفات المستأنفة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

• واد مخدرة • يسها لنير • مرخص بالشراء • جريمة •
عدم التسليم • لا بيع • شروع • لا عقوبة •

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المادة ٣٠ من قانون المواد السامة والمخدرة قد منعت الاتجار بالآفيون الحام الناتج من زراعة القطن مالم يكن بيد المشتري ترخيصاً بالشراء • كما نصت المادة ٢٧ على أن الأشخاص المرخص لهم بالاتجار لا يجوز لهم أن يبيعوا إلا لأشخاص مرخص لهم أيضاً بهذا الاتجار • فالبايع لغير مرخص له بالشراء يعتبر شريكاً مع الأخير لأن الاثنين إنما يشتركان في جريمة واحدة لا تتم إلا بالبيع والشراء •

٢ - إذا لم يحصل تسليم المبيع • فلا بيع ولا جريمة وإنما هناك شروع غير معاقب عليه • المحكمة :

« حيث أن وكيل التهم دفع بأن الواقعة لا عقاب عليها قانوناً لأن التهم زارع وباع

الآفيون الناتج من زراعته والقانون اشترط الرخصة للشراء لا للبيع »

« وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المواد السامة نصت على أن الاتجار بالآفيون الحام الناتج من زراعة القطن المصرى خاضع لشرط وهو أن يكون بيد المشتري رخصة تخول له حق الشراء ويستفاد من ذلك أن الزارع لا يصح له أن يبيع إلا لشخص مرخص له ويؤيد ذلك أن المادة ٢٧ نصت أن الأشخاص المرخص لهم بالاتجار لا يجوز لهم أن يبيعوا إلا لأشخاص مرخص لهم أيضاً بهذا الاتجار »

« وحيث أنه من جهة أخرى فإنه إذا كان ليس بيد الشاري رخصة فإنه لا نزاع في استحقاقه للعقاب وحيث أن يكون البائع شريكاً له بالمساعدة والاتفاق طبقاً لقواعد الاشتراك العامة ولا يعقل أن القانون يحل البيع ويحرم الشراء في هذه الحالة والواقع أنها فعل واحد لا يتم إلا من بائع وشارك بجريمة الزنا لا تقع إلا من امرأة ورجل وقد نص القانون بالمادة ٢٣٩ عقوبات على عقاب الزوج الذي يزني ولم ينص على عقاب المرأة التي يزني بها ومع ذلك صار من المقرر أنها تعاقب كشريكة طبقاً لقواعد الاشتراك العامة

« وحيث في الموضوع فإن الصفقة لم تتم لأن البوليس فاجأ المتهمين قبل تسليم الآفيون للشاري فالواقعة على الأكثر شروع لا عقاب عليه ومن جهة أخرى فإن البائع قرر أنه طلب

رخصة من المشتري ومادام لم يحصل التسليم فعلا فلا يمكن القول بانه باع لغير مرخص له وسله بدون رخصة .

« وحيث انه لا يعترض بان القانون يعاقب على الاتجار ولم يشترط التسليم فان الاتجار المقصود هنا ليس هو الاتجار المعروف في القانون التجارى بدليل انه يتكلم على الاتجار بالأفيون الناتج من الزراعة ويقصد بذلك الاتجار من المزارع نفسه على ان قانون التجارة لا يعتبر بيع المحصولات تجارة وانما يقصد القانون توزيع الأفيون من الزارع لغيره بمقابل مطلقاً فالفكرة هي تقييد هذا التوزيع وإخضاعه لنظام خاص فلا بد من التسليم فعلا »

« وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنایات (قضية النيابة العمومية رقم ١٥٦٨٧ استئناف مصر سنة ١٩٢٦ ضد جزء على الملاح . دائرة حضرة على زكى الدرابى بك وكيل المحكمة بوضوية حضرة مصطفى مبرى بك وعبد الفتاح سليم البترى بك للقاضين)

٢٥٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

مواد مخدرة . أفيون . حيازة . زراعة . حيازة الغير نيابة عنه . لاجريئة . ابداع الأفيون تبديده . جريمتان . احراز وتبديده تطبيق المادة ٣٢ ع . بيع الأفيون . مشتري غير مرخص بالشراء . جريئة . منهم بجريمتين في قضية واحدة . حكم في احداها . حق محكمة الاستئناف في نظر التهمتين معاً .

المبادئ القانونية

(١) لأعقاب على حيازة الأفيون اذا

كان الحائز له زارعه المرخص له بزراعته .
(٢) كذلك لأعقاب على الغير على حيازة الأفيون نيابة عن زارعه المذكور

(٣) اذا بدد هذا الغير الأفيون المسلم اليه على سبيل الأمانة فمعناه انه تملك الأفيون لنفسه وهذا ينفي حيازته لصاحبه . فيصبح مسئولاً جنائياً عن هذه الحيازة

(٤) وعلى ذلك يرتكب المبدد جريمتين الأولى جريئة احراز المادة المخدرة . والثانية جريئة التبديد . ولما كان الغرض من الأولى ارتكاب الثانية وجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات (٥) يعاقب القانون (مادة ٣٠) على

الاتجار بالأفيون الناتج من زراعة القطر المصري اذا كان المشتري غير مرخص له بالشراء

(٦) اذا قدم شخص لمحكمة اول درجة متهما بتهمتين فقضت عليه في احداها وسها عليها الفصل في الثانية فاستأنف المتهم الحكم عن التهمة الأولى واستأنفته النيابة عن الثانية . جاز لمحكمة الاستئناف ان تنظر القضية برمتها فتفصل في التهمة الثانية دون حاجة الى اعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها ابتداء .

المحكمة :

عن شجرة الامراء

« حيث ان النيابة اتهمت المتهم الثانى احمد ابراهيم حليم بانه احرز عشرة ارطال أفيون بغير ترخيص »

« وحيث انه ثبت من التحقيق ان هذا الأفيون تسلّم اليه من المتهم الأول فريد محمد ابراهيم وان الأخير احضره معه من قنا واودعه عنده حتى ان النيابة وجهت اليه تهمة تبديد هذا القدر اضراراً بصاحبه المذكور »

« وحيث انه ثبت ايضاً ان هذا الأفيون ناتج من زراعة المتهم الأول بقنا وذلك من عقد الاتجار المقدم منه باستجاره ستة افدنة لزراعتها خشخاشاً ومن شهادة العمدة بانه زرع هذا القدر فعلاً »

« وحيث ان حيازة المتهم الثاني الأول للأفيون الناتج من زراعته لأعقاب عليها بناء على المادة ٣٠ من قانون المخدرات التي نصت على ان الاتجار بالأفيون الناتج من زراعة القطن المصري خاضع لشرط واحد وهو ان يكون الشاري حاصلاً على رخصة تبين له شراء الأفيون الناتج من تلك الزراعة ومعنى ذلك ان الزارع له الحق في جمع الأفيون من زراعته وحيازته وتخزينه وبيعه وانما لا يجوز له أن يبيعه إلا لشخص مرخص له »

« وحيث انه متى ثبت انه لا جريمة في حيازة المتهم الأول لهذا الأفيون الناتج من زراعته فلا يكون هناك عقاب على من يتلقى الحيازة عنه باسمه ونياية عنه وإلا لو كانت الاباحة شخصية بصاحب الأفيون دون سواء لما امكنه الاستعانة بعامل في جمعه من الشجر ولا بسائق عربة لنقله له الى منزله أو متجره ولا بمخادم للداخل

المنزل أو المتجر أو بمستخدم يتولى بيعه وتسليمه لشخص مرخص له ويكون الحال كذلك بالنسبة لهذا الشاري وإنما القانون يعاقب من يحوز الأفيون لنفسه ولقائده الشخصية بدون ترخيص ومن يشترك معه في ذلك »

« وحيث ان يد المتهم الثاني كانت هي بذاتها يد المتهم الأول لانها يد أمانة فانه كان ينوب عنه ويقوم مقامه في حفظ الأفيون فلا تعد حيازته له معاقباً عليها من هذه الوجهة »

« وحيث ان المتهم الاول وجهت اليه تهمة الحيازة عن رطل واحد لا عن العشرة كلها وهناك خلاف بينه وبين المتهم الثاني عن كيفية وجود هذا الرطل معه فالتهم الاول يقول انه أودع العشرة أرتال عند المتهم الثاني ولما طلبها منه قال له انه باع منها تسعة وتبقى معه رطل واحد سلمه اليه ثم ضبطه به البوليس والمتهم الثاني يقول ان المتهم الاول أحضره له عشرة ارتال أفيون وأودعها عنده داخل كيس وهو لا يعلم انها أفيون ولما تبين حقيقتها القاهها في المرحاض وبعد نحو تسعة اشهر بلغ البوليس بان المتهم الاول سيحضر له أفيون وتمكن البوليس من ضبطه »

« وحيث انه سواء صحت الرواية الاولى أو الثانية فان الرطل الأفيون المضبوط سواء كان هو الباقي من العشرة ارتال الاولى أو هو أفيون جديد احضره المتهم معه من قنا يكون من الناتج من زراعته ولا عقاب على حيازته ويتعين براءة المتهم الاول ايضاً من تهمة الاحراز »

عن نامة التبديد

« وحيث أن النيابة وجهت للمتهم الثاني تهمة تبديد العشرة الأبطال الأفيون التي تسلمت من المتهم الأول »

« وحيث أن محكمة أول درجة مع اثباتها في مقدمة حكمها أن النيابة وجهت له هذه التهمة مع تهمة الاحراز لم تعرض لها لا في أسبابه ولا في منطوقه وقد استأنفت النيابة الحكم لهذا السبب »

« وحيث أن محامي المتهم دفع بوجود إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في هذه التهمة »

« وحيث أن المتهم أعلن لهذه التهمة أمام محكمة أول درجة وثابت من محضر الجلسة أن النيابة طلبت عقابه عليها وأن محاميه دافع عنه فيها وقط المحكمة تركت الحكم فيها سهواً ومن المسلم به أنه إذا لم تفصل محكمة أول درجة في أحد الطلبات أو بالنسبة لأحد المتهمين بعد استيفاء التحقيق والدفاع وجب على محكمة الاستئناف بناء على استئناف النيابة أن تفصل في القضية برمتها بما فيها الطلبات التي أغفلتها محكمة أول درجة بدون إعادة القضية إليها »

« وحيث أن المتهم ادعى في محضر ضبط الواقعة وأمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف أن المتهم الأول ترك عنده ملقاً صغيراً ولم يكن هو يعلم ما به ثم تبين أنه أفيون قرماه في المرحاض خوفاً على نفسه »

« وحيث أنه ثابت من شهادة جمال أفندي عبد النبي وتوفيق أفندي أبوكلبه أنهما حضرا مع المتهم الأول من قنا في أيام المعرض أي في مارس سنة ١٩٢٦ وكان معه شنطة وبها عشرة أبطال أفيون داخل كيس مشمع وتوجهوا لمنزل المتهم الثاني وأن المتهم الأول أودع عنده كيس الأفيون وأعلمه بأنه أفيون وأن المتهم الثاني وعد بحفظه في خزانة حديد وقد أرسل المتهم الثاني للأول ثلاث خطابات في ٩ أبريل و ٢٦ مايو و ١١ يونيو سنة ١٩٢٦ يقول له فيها أنه يحتفظ بالأمانة في الخزانة الحديد ولم يفتحها أحد وهذا ينفي ادعائه بعد ذلك أنه كان يجمل نوع الأمانة التي تسلمت إليه وأنه لما تبين أنها أفيون ألقاها في المرحاض خوفاً على نفسه »

« وحيث أن المتهم الأول قرر أنه لما عاد وطلب الأفيون من المتهم الثاني وقال له أولاً أنه باع رطلاً وتبقى تسعة أودعها عند صهره بالجيزة ووعد بأحضرها بعد يومين أو ثلاثة ثم قابله مرة أخرى وطلب منه الأفيون فعرفه أنه باعه ولم يبق منه إلا رطلاً واحداً وأن الأشخاص الذين اشتروه لم يعطوه إلا جنياً واحداً وأعطاه الرطل والجنية ووعد بأن يعطيه الباقي بعد ذلك وفي الواقع فإن البوليس ضبطه وقت هذا الاستلام ووجد معه الرطل والجنية وقد اتضح أن البوليس ضبطه بإيعاز من المتهم الثاني نفسه الذي اعترف بأنه بلغ بأن المتهم الأول أحضر معه أفيون واتفق مع الملاحظ على

أن يشتري منه أفيون والملاحظ سلم له جنيتها
ليدفعه ثمنًا لما يشتريه وأرسل معه المخبر والباشويش
والكونستابل وقرر المخبر أنهم توجهوا لمنزل المتهم
الثاني واختفوا ثم حضر المتهم الأول وتكلم معه
في الشارع ثم عاد المتهم الثاني وقال لهم انه أعطاه
رطل أفيون وجنيها فضبطوه وقالوا أنهم كانوا
يعلمون ان المتهم الثاني معه رطل أفيون -

« وحيث ان شهادة المخبر تدل على ان
المتهم الثاني سلم الأول رطل أفيون وجنيها وإذا
كان المتهم الثاني أعدم العشرة أرطال التي
كانت عنده كما يدعى فانه لم يفسر من أين أتى
بهذا الرطل ولكن ذلك يستقيم مع دفاع المتهم
الأول وان هذا الرطل هو الباقي من العشرة
أرطال التي كانت مع الثاني

« وحيث ان الدفاع عن المتهم الثاني في
المرافعة الشفوية بالجلسة قرر أن البوليس هو الذي
أحضر هذا الرطل للمتهم الثاني بقصد اثبات
التهمة على الأول ولكنه لم يبين الأسباب التي
تدعو البوليس لهذا العمل مع ان المتهم الثاني هو
الذي بلغ البوليس ودعاه لضبط المتهم الأول
فاذا كان هناك تليفق فلا بد وأن يكون آتيًا من
جهته فضلًا عن ان هذا الدفاع يعرض المتهم
الثاني حتمًا لتهمتين وهما تهمة حيازة الأفيون
بالاشتراك مع البوليس بقصد الإيقاع بالمتهم
الأول وتهمة التبليغ كذبًا في حقه ولاحظت
المحكمة له ذلك في الجلسة ولذلك عدل عن هذا

الدفاع في مذكرته التي قدمها بعد ان حجزت
القضية للحكم فلم يذكره فيها على ان الواقعة كما
بلغ عنها للبوليس هي ان المتهم الأول استحضر
معه الأفيون واتفق مع الملاحظ على أن يشتري
منه كمية بجنيه وضع الملاحظ عليه علامة وكانت
النتيجة الطبيعية حينئذ ان البوليس يضبط المتهم
الأول وهو يسلم الأفيون ويستلم الجنيه ولكن
الذي وقع هو عكس ذلك فان المتهم الثاني هو
الذي سلم للأول رطل الأفيون والجنيه وهذا
يتفق تمامًا مع رواية المتهم الأول وهو انه طالبه
بالأفيون المودع عنده فقال له انه باع منها تسعة
أرطال ولم يأخذ من ثمنها الا جنيها وسلمه الرطل
الباقى والجنيه ووعد به بدفع باقى الثمن

« وحيث انه مما تقدم يتضح ان المتهم
الثاني استلم عشرة الأرطال الأفيون من المتهم
الأول وبدد منها تسعة ولأجل أن ينجو من
مسؤولية تبديدها اخترع مسألة القائه في المرحاض
على انه قد بلغ ضده بعد ذلك بانه يحجز الأفيون
وغير مفهوم لماذا لم يقدم العشرة أرطال التي
كانت عنده للبوليس او لماذا لم يبقها عنده
ويخطر البوليس ليضبط المتهم الأول عند
حضوره لاستلامها بدل اعدامها ثم الاجتهاد في
ضبطه بأفيون جديد أو لماذا

« وحيث ان المحامي عن المتهم الثاني
المذكور قدم في الجلسة خطابًا وارداً لموكله من
المتهم الأول يقول له فيه انه انتظره مراراً حسب
الوعد وقد فرغ صبره وطلب منه أن ينتظره

الذين استلم الأفيون امامهم فضلا عن ان هذا دفاع جديد قدم لأول مرة امام الاستئناف ولم يذكره في محضر ضبط الواقعة ولا امام محكمة اول درجة ولا طلب منها الاستشهاد بالشهود الذين ذكرهم امامها في هذه الواقعة التي يريد الاستشهاد بهم عليها

« وحيث انه متى ثبت أن المتهم الثاني بدد الأفيون الذي تسلم اليه فانه يكون قد تملكه أولا لنفسه في الوقت الذي فكر في تبديده وحينئذ يكون قد حازه لنفسه مستقلا من تلك اللحظة وهو غير مرخص له به وتكون حيازته هذه أصبحت معاقبا عليها بعد أن كانت مباحة وذلك راجع الى تغيير صفة اليد

« وحيث انه بناء على ذلك يكون المتهم الثاني قد أحرز الأفيون وبدده وفي هذه الحالة يجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لان الاحراز الجديد كان الغرض منه التبديد

« وحيث ان المحكمة ترى استعمال الرأفة مع المتهم بتوقيع العقوبة مع ايقاف التنفيذ نظرا لمركزه حتى تكون امامه الفرصة للتوبة والتخلص من هذا الحكم الذي يكون وصمة له في مستقبله اذا هو نهض من كبوته وعدل نهائيا عن هذا الطريق واستقام

(قضية النيابة العمومية رقم ٩٤٢٧ استئناف مصر سنة ١٩٢٧ ضد فريد أفندي ابراهيم وأحمد ابراهيم حليم - دائرة حضرة علي زكي المرابي بك وعضوية حضرة مصطفى صبرى بك وعبد الفتاح البشري بك القاضيين)

بتمزله ليقام معه بخصوص الأمانة المودعة طرفه والا يضطر لخبرة الباشا والده وان لم ينصفه يبلغ النيابة وتاريخ هذا الخطاب سنة ١٩٢٧ مع العلم بان ضبط الواقعة كان في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ وقال الدفاع ان هذا الخطاب هو السبب الحقيقي في أن المتهم الثاني أسرع وقدم للتبليغ ضد الأول وان هذا التبليغ في الواقع كان سوء دفاع من المتهم الثاني ولكن هذا الخطاب مما يؤيد التهمة ضد المتهم الثاني لأنه دليل على ان المتهم الأول بعد الثلاث خطابات السابقة الاشارة اليها استمر لآخر لحظة يطالب المتهم الثاني برد الأفيون اليه ويتضمن ان المتهم كان يملكه ويماطل « وحيث ان وكيل المتهم الثاني طلب التصريح له باحضار شهود يشهدون بأنه أخبر المتهم الأول بواقعة اعدام الأفيون وحصل بينهما نزاع وشجار بسبب ذلك ولكن مع الظروف المتقدمة لا تكون لهذه الواقعة تأثير في القضية لأن كل ما يشهد به الشهود المذكورون هو أن المتهم الثاني ادعى امامهم باعدام الأفيون وهو لا يزال يدعى به للآن ولكن المسألة هي هل هذا الادعاء صحيح أو غير صحيح والمحكمة ترى أنه غير صحيح للاسباب المتقدمة ولانه لو كان حقيقة أخبر المتهم الاول بذلك لكف عن الالحاح في مطالبته لتسليمه الأفيون مع أن خطابه الاخير يفيد انه ظل يطالبه لآخر لحظة ولو كان أعدم الأفيون حقيقة لا خير به باقى اصدقائه

بتاريخ ٨ يونيو سنة ٩٢٧ « قضية نمرة ١٩٤٩ سنة ٩٢٧ جتح استئناف مصر » بتعديل العقوبة والتعويض واغفلت ذكر التضامن وطلب المدعي تفسير الحكم الاستئنافي المذكور واعتبار التعويض المقضى به بالتضامن ضد المتهمين وقد طلب وكيل المتهم الأول عدم قبول الدعوى أو رفضها للأسباب التي ذكرها بتذكرته «

« وحيث أنه للفصل في ذلك يجب الرجوع لنصوص القانون فيما يختص بتفسير الأحكام وتواعد التضامن وأقوال الشراح وأحكام المحاكم في ذلك »

« وحيث أنه فيما يختص بتفسير الأحكام فإن المادة ٣٨٧ مرافعات أهلى نصت على أنه للأخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته . ولم يرد في القانون الفرنسى نص يقابل ذلك إلا أن المحاكم الفرنسية والشراح متفقون على تقرير النظرية المقررة بهذه المادة . وحكمة ذلك ظاهرة وهي عدم تعثر الخصوم في تنفيذ حكم أساؤوا فهمه والتخلص من استئنافات لا سبب لها إلا غموض الحكم المطلوب تفسيره وإنما اشترطوا القبول دعوى التفسير وجود غموض أو إبهام في الحكم المراد تفسيره ومن ذلك حالة النزاع على تنفيذ حكم أو أمر وأن لا يمس هذا التفسير قوة الشيء المحكوم فيه فلا يصح أن يكون التفسير احتيالا على تغيير أو تبديل في منطق الحكم بعد أن تكون المحكمة قد

٢٥١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية (دائرة الجتح والمخالفات المستأنفة)

٢١ نوفمبر سنة ١٩١٧

تفسير الاحكام . تعويض . تضامن . عدم الحكم به . وجود انتظام بالرغم من عدم النص عليه . جواز التفسير للنص به صراحة .
المواد ١٥٠ و ١٥١ مدنى و ٣٨٧ مرافعات

المبادئ القانونية

- ١ - في حالة نص القانون على التضامن - كالحالات المنصوص عليها في المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدنى - يكون التضامن موجوداً من نفسه ولو لم ينص عليه الحكم .
- ٢ - اذا أغفلت محكمة الجتح النص على التضامن في الدعوى المدنية جاز للمدعى أن يطلب تفسير الحكم وطلب النص على التضامن صراحة وليس في هذا مساس بموضوع الحكم ولا تخط سلطة المحكمة التي أصدرته . طالما ان التضامن مفروض وجوده في الحكم نص عليه فيه أو لم ينص . وطالما ان المحكمة لم تنص في حكمها على رفض طلب التضامن .

المحكمة :

« من حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى وقال أنه صدر حكم ضد المتهمين في هذه الدعوى في قضية الجتحة نمرة ٢١٥ سنة ٩٢٦ وإبلى قضى عليهما بالعقوبة وبالتعويض بالتضامن له بصفته وقد استوقف هذا الحكم قضت محكمة مصر

استنفدت سلطتها بأصداره « كار باتيه جزء ٢٥
صحيفة ٤٢١ بند ٣٠٣٠ وما بعده وصحيفة ٤٢٢
بند ٣٠٤٨ »

« وحيث أنه فيما يختص بالتضامن فان
القانون نص عنه في أحوال مخصوصة بينها بالمواد
١٥٠ وما بعدها ومن بين هذه الأحوال الأفعال
التي ينشأ عنها ضرر للغير فانها توجب ملزومية
فاعليها بالتضامن بتعويض الضرر وقد قال الشراح
وقضت المحاكم الفرنسية أنه في حالة ما يكون
التضامن مقرراً قانوناً فيعتبر أنه موجود من نفسه
بحكم القانون بدون حاجة الى النص عنه صراحة
في الحكم إذ أن التضامن لم يكن الا طريقة لتنفيذ
ما قضى به طبقاً لمواد التضامن سالمة الذكر -
دالوزر برتوار - جزء ٣٣ صحيفة ٣٢٨ بند
١٤٦٥ و بند ١٤٧٥ »

« وحيث أنه يجب الرجوع الآن الى وقائع
هذه الدعوى والحكم المطلوب تفسيره وتطبيق
ذلك على القواعد السابقة لمعرفة أحقية أو عدم
أحقية المدعى فيما يطلبه »

« وحيث أن الذي ثبت للمحكمة من الاطلاع
على التحقيقات والحكم المذكور أن المتهمين
تسببوا بغير قصد ولا تعمد في قتل فهدم ملكه
وآخرين في التاريخ وبالكيفية المينة بالحكم
المذكور وأن المدعى بالحق المدني طلب أن يقضى
له بالتعويض عليهما بالتضامن فقضت المحكمة
عليهما بالعقوبة والتعويض وأغفلت ذكر التضامن

ولم تنص على رفضه لا في المنطوق ولا في
الاسباب »
« وحيث أنه وان كان التضامن في هذه
الحالة مقرراً بحكم القانون ولا حاجة للنص عنه
صراحة في الحكم طبقاً لما تقدم إلا أنه مع عدم
النص عنه في الحكم مع أنه مطلوب ومع عدم
النص على رفضه لا في المنطوق ولا في الاسباب
كل ذلك مما يوجد غموضاً في الحكم في مدى
مسؤولية المتهمين في التعويض المقضى به وقد
يؤدي ذلك الى اشكال في التنفيذ يجعل المدعين
في حل من الالتجاء للمحكمة التي أصدرت هذا
الحكم طبقاً للمادة ٣٨٧ سالمة الذكر بطلب
تفسير هذا الحكم والنص على ان الالتزام يكون
بالتضامن ولا شيء يمنع هذه المحكمة لمنع
التزاع في التنفيذ من أن تفسر حكمها بالنص فيه
على ذلك ولا يمكن القول بأن المحكمة تكون
بذلك قد خالفت القواعد السابقة وتخطت حدودها
لأنها لم تغير شيئاً في جوهر الحكم فلم تزد أو
تنقص شيئاً من الحقوق المقررة به مادام ان التضامن
موجود بحكم القانون سواء نص عنه في الحكم
أو لم ينص عنه كما انه لا محل للقول بأن طلب النص
على التضامن في دعوى التفسير يعتبر طعنًا في تقدير
المحكمة فلا يصح لها أن تنظر فيه لأن المحكمة
مع اغفالها ذكر التضامن في الحكم فانها لم ترفضه
لا في الاسباب ولا في المنطوق ولا يمكن تفسير
ذلك إلا لأن التضامن مقرر في هذه الحالة بحكم
القانون فذكره أو عدم ذكره سيان واذا في الحالة

التي نحن بصدد حلها ليست حالة طعن على حكم وإنما هي فقط حالة تفسير حكم به غموض حتى لا يحصل اشكال في تنفيذه»

«وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله وتكون الدعوى على أساس صحيح

(قضية البياضة نمرة ١٩٤٩ سنة ١٩٢٧ ضد عبد الجواد البحري ومحمد السيد البامي . — دائرة حضرة قاضي بك رشدي بفضيلة حضرة قاضي بك رشدي ومحمد توفيق درويش بك القضاء .)

٢٥٢

محكمة اسيوط الابتدائية الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية

١٠ مارس سنة ١٩٢٧

وصى على قاصر . صلح . تصديق المجلس الحسبي .
مسئولية الوصي عند عدم التصديق . بلوغ
القاصر . مصادقته . تقاذ الصلح . المادة
١٣٢ مدني .

المبارىء القانونية

١ - عدم تصديق المجلس الحسبي على الصلح الذي يعقده الوصي على قاصر لا يترتب عليه بطلان الصلح . وإنما يجعله موقوفاً على مصادقة القاصر عند بلوغه . فإذا اجازته القاصر نفذ .

٢ - يترتب على الصلح اذا لم يصادق عليه المجلس الحسبي مسؤولية الوصي شخصياً .

٣ - لا يجوز لمن تعاقد مع الوصي ان يتمسك بطلان الصلح لعدم أهلية من تعاقد معه

لأن هذا الدفع خاص بعدم الأهلية مادة ١٣٢ مدني المحكمة :

« حيث ان النزاع القائم بين المستأففين والمستأف عليه ينحصر في قيمة عقد الصلح المؤرخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥ وفي قيمة الحكم الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ الذي لجأ المستأف عليه المذكور الى تنفيذه بعد ان تناوله عقد الصلح المذكور .

« وحيث أن الصلح مسلم به من المستأففين والمستأف عليه الأول الا ان هذا الأخير يدعي بأن المستأففين عملوا على عدم تنفيذه

« وحيث انه لو صح ذلك لكان في وسع المستأف عليه المذكور أن يلجأ الى القضاء طالباً منهم احترام عقد الصلح بدلا من ان يعتمد من تلقاء نفسه الى تنفيذ حكم أبطل مفعوله عقد الصلح الذي جدد التعاقد وتناول الحكم المشار اليه وانبنى عليه عدم قيد الاستئناف من جانب المستأففين .

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن المستأف عليه الأول لم يقدم دليلاً قاطعاً على ان المستأففين أخلوا بشروط الصلح بل ان عدم قديم الاستئناف وتمسكهم بأهداب عقد الصلح من الأدلة الواضحة على عكس ما ذهب اليه

« وحيث انه من جهة أخرى لا يمكن القول بان عقد الصلح لا قيمة له لأنه لم يصدق عليه من المجلس الحسبي لان ذلك لا يبطل مفعوله ولا

بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٦ من المستأنف عليه
الاول

(استئناف الت سكتة محمد سليمان وآخرين
والحاضر منهم بالجلسة حضرة الاستاذ محمد حماد الحسيني
أقضى المحامي ضد علي عثمان وحضر معه حضرة
الاستاذ شاكرونهمي أقضى المحامي . وقلم المحضرين .
نمرة ٤٤٨ سنة ١٩٢٧ أسبوط دائرة حضرة صاحب
الغزة محمود فهمي يوسف بك رئيس المحكمة وحضرني
أحمد السيد زهير أقضى وعلى سود أقضى القاضي)

٢٥٣

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية

(القرار صادر من قاضي التحضير)

٢٧ مارس سنة ١٩٢٧

رهن . تسجيل . رسوم . على الدائن المرتن —
قاضي التحضير . سلطته . عدم جواز الحكم بيمض
طلبات المدعى . وجوب الاحالة على المحكمة .

البدائي القانونية :

(١) — اذا لم ينص عقد الرهن على من
يتحمل رسوم التسجيل من العاقدين وجب ان
يتحملها الدائن المرتن قياساً على حالة البيع
(لم يحكم حضرة القاضي بذلك للسبب
الوارد في الفقرة الثانية من التلخيص ولكنه
أبدى رأيه هذا في أسباب قراره)

(٢) — اذا رأى قاضي التحضير ان لا يحكم
بجميع طلبات المدعى وجب احالة الدعوى الى
المحكمة للحكم فيها . لأن حكمه لا يقبل الاستئناف
وحتى لا يحرم المدعى من حقه في درجتي التقاضي

يتوقف فاذة وكل ما في الأمر أن الوصية المتعاقدة
هي المسئولة عن نتيجة تعاقدها هذا . فضلاً عن
أنه لا يسوغ للمستأنف عليه الأول التصل من
التعاقد لهذا السبب لان المعروف قانوناً انه لا
يجوز لدى الأهلية من المتعاقدين أن يتمسك بعدم
أهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة (م
١٣٢ مدني أهلي) . ومع ذلك فقد بلغ من كان
قاصراً من الرشد وصادق المستأنفة الأولى على
التعاقد . فلا محل إذن للاحتجاج بهذا الوجه

« وحيث انه لما ذكر لا ينسب للمستأنف
عليه الأول أن يشهر في وجه المستأنفين الحكم
الذي تنازل عنه صراحة في عقد الصلح .

« وحيث انه متى اتضح ذلك فلا محل
للبحث قانوناً في قيمة الغرامة المحكوم بها فيه
بما أن عقد الصلح قد أبطل مفعوله وذلك بالنسبة
لجواز التنفيذ بها أو أن هذا يستلزم دعوى
على حدة .

« وحيث أنه بعد تنازل المستأنف عليه
الأول عن الحكم صراحة لا يحق له أن يقدمه
للتنفيذ بواسطة الحجز كما حصل منه ولذلك يكون
الحجز الذي توقع بناء على الحكم المتنازل عنه في
غير محله ويجب الغاؤه

« وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف
في غير محله ويتعين الغاؤه والغاء الحجز المتوقع

المحكمة :

« حيث ان المدعين عن نفسيهما وبصفة
الثاني طلبا ضمن دعواهما الحكم لهما برسوم
تسجيل عقد الرهن »

« وحيث ان رسوم تسجيل الرهن في
الأصل تدفع من المرتهن مالم يوجد نص على
خلاف ذلك في عقد الرهن وذلك قياساً على
عقود الشراء التي نص فيها القانون المدني على
ان مصاريف العقد تكون على المشتري (راجع
في ذلك الفقرة ٣٦٥٥ صحيفة ٨٨٤ جزء ثان من
مرجع القضاء) الذي ارتكن على حكم استئناف
٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ »

« وحيث انه بالاطلاع على عقود الرهن
المقدمة في الدعوى يتضح انه وان كان العقد
المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٦ نص على ان
المدين ملزم برد رسوم تسجيل عقد الرهن مع
المدين الا ان باقي العقود لم تنص على شيء
يتعلق برسوم التسجيل بل بالعكس من ذلك فان
منها العقد المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٢١
فيهم منه ان رسوم تسجيله تدفع من الدائن »
« وحيث انه لا يمكن قياساً على عقد الرهن
المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٦ الزام المدعى عليهم
برسوم تسجيل باقي عقود الرهن اذ لو كان في
نية المدعى عليهم ان يتحملوا مصاريف باقي
العقود لما منعهم مانع من النص على ذلك كما في
العقد المذكور هذا فضلاً عن ان تفسير العقود

لا بد أن يكون في صالح المدين ولهذا ترى المحكمة
الزام المدعى عليهم بمصاريف تسجيل العقد
المشار اليه دون مصاريف تسجيل باقي العقود »
« وحيث ان قاضي التحضير لا يجوز له
الحكم على المدعى عليه الغائب اذا لم يقض بكل
طلبات المدعى الحاضر وذلك لأن المدعى عليه
طبعاً لا يعارض فيما قضى به لصالحه والمدعى
لا يمكنه المعارضة في الحكم الحضورى بالنسبة له
مع ما هو معلوم من أن حكم قاضي التحضير
لا يجوز استئنافه فتكون النتيجة ان الحكم فيما
قضى به لصالح المدعى عليه الغائب يصبح نهائياً
وليس هذا هو الغرض من اختصاص قاضي
التحضير »

(قضية يوسف محمد سويقي وآخرين بتوكيل الاستاذ
أحمد علي بك علوبة ضد الست هنومة بنت همام بك
ومن مهابه — رقم ٢٥٠ سنة ١٩٢٧ — أصدر القرار
حضره مرقس بك بطرس القاضي)

٢٥٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٢ ابريل سنة ١٩٢٧

هبة . اختصاص المحاكم الاهلية على وجه الامم
— المادة ١٥ من لائحة ترتيب هذه المحاكم .
نصوص الهبة في القانون المدني . تعارض — تفصيل
نصوص القانون المدني . هبة منقول بسند —
— عدم القبض — بطلانها

المبادئ القانونية

١ — ان القانون بعد ان اخرج الهبة من
اختصاص المحاكم الاهلية بالمادة ١٥ من لائحة

ترتيبها عاد قرر لها أحكاما بالقانون المدني مما يفيد ضمنا اختصاصها بها . وهذا تناقض بين فلا بد من توضيح أحد النصين ويجب العمل بنصوص القانون المدني لأن الهبة هي في الحقيقة اقرب الى المعاملات المدنية منها الى الاحوال الشخصية . وقد طبقت المحاكم من عهد نشأتها نصوص هذا القانون فيما يتعلق بوجود رسمية عقد الهبة . (١)

٢ - اذا وعد شخص آخر بمبلغ بمناسبة زواجه وحرره به سندا ولم يدفع قيمته فلا يمكن رفع الدعوى بهذا السند للمطالبة بقيمته . لان السند المذكور هو عقد هبة منقول لم تتم بالتبض فلا بد أن تكون بعقد رسمي . (٢)

المحكمة :

« حيث انه ثابت ان المستأنفة تزوجت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ وان المستأنف عليه باعتباره خالها حررها عقد هبة عرفي بعشرة افدنة تاريخه ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ ونظرا لمديونية الاطيان وشيوعها في اطيان أخرى تقرر أن تستبدل هذه الهبة بمبلغ معين فحررها سندين كل منهما بمبلغ

« المحاماة » - (١) - هذا الرأي يتعارض مع اراء المرحوم فتحي باشا زغلول والمرحوم أبي هيف بك والاستاذ عبد الفتاح بك السيد . كما هو مبين باسباب الحكم .

(٢) - ويرى اخرون ان صوغ هبة المنقول في صورة سند دين يجعلها صحيحة طبقا لنص المادة ٤٥٥ مدني . وربما كان الرأي الاخير اقرب الى الصواب .

مايه جنية في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٤ وكتب على عقد الهبة تنازها عنه نظير السندين المذكورين اللذين لايجوز تحويلهما الا بمعرفة المستأنف عليه . وحيث ان المستأنفة تدعى ان هبة العشرة افدنه كانت بصفة دوطه لها بسبب زواجها ثم استبدلت بالسندين ويقول المستأنف عليه انها كانت هدية لمناسبة الزواج لان الدوطه تسبق الزواج والعقد تحرر بعده وهو بصفته خالها لم يكن من واجبه تقديم الدوطه مع وجود والدها وقدرته

« وحيث ان المحكمة ترى ان هبة الاطيان في الاصل لم تكن دوطه ولكنها كانت هدية بعد الزواج ونظرا لحصولها بعقد عرفي كانت باطلة ولذلك حرر المستأنف عليه للمستأنفة كمياليتين بدلها »

« وحيث انه ليس في ذلك استبدال للدين لأن الاستبدال يستلزم وجود دين اصلي والهبة كانت باطلة بطلانا اصليا ولم ينشأ عنها اى الزام قانوني للمستأنف عليه فتحرير الكمياليتين كان اذا بصفة أصلية لتحقيق نفس الغرض الذي كان يريد الوصول اليه من الهبة ولم يتحقق نظرا لحصولها بعقد عرفي »

« وحيث ان تحرير السند المرفوع به الدعوى انما يقصد به الهدية بدون مقابل فهو هبة من جهة المستأنف عليه والنزاع قائم بين الطرفين الآن على وجوبها من عدمه »

« وحيث ان الشارع نص بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية على أن هذه المحاكم ليست مختصة بتفاز المنازعات الخاصة بالهبة »

« وحيث ان الشارع بعد ان اخرج مسائل الهبة من اختصاص المحاكم الاهلية بمقتضى لائحة ترتيبها كان يجب ان لا يتعرض لموضوعها في قوانين تلك المحاكم ولكن الواقع انه ذكرها بالمادة ٤٤ من القانون المدني من بين أسباب الملكية والحقوق العينية ثم أفرد لها فصلا خاصا تكلم فيه على كيفية انعقادها وما يترتب عليها وما يبطلها واتى بأحكام تخالف أحكام الشريعة سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع فأوجب ان تكون الهبة بعقد رسمى والا كانت لاغية والشرع لا يقتضى ذلك كما نص على أن العين الموهوبة تنتقل ملكيتها بمجرد الايجاب والقبول والشريعة تقتضى بان الهبة لا تتم الا بالقبض (انظر المواد ٤٨ و ٥٢ من القانون المدني) »

« وحيث انه في الواقع يوجد تناقض بين المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم والمواد المذكورة من القانون المدني فان الاولى صريحة في اختصاص المحاكم الشرعية والثانية تفيد ضمنا اختصاص المحاكم الاهلية وقد فعل الشارع مثل ذلك ايضا في احوال أخرى كالتفقات فانه أخرجها من اختصاص المحاكم الاهلية بالمادة ١٦ من لائحة ترتيبها ثم عاد ووضع لها أحكاما بالمواد ١٥٥-١٥٧ من القانون المدني »

« وحيث ان كل ما يمكن ان يعطل به هذا التناقض ان الشارع بعد ان أوجد محاكم خصوصية للاحوال الشخصية وبعد أن أخرج الهبة والتفقات عن اختصاص المحاكم الاهلية باعتبارها من مسائل الاحوال الشخصية عاد ووضع هذه المواد في القانون المدني قلا عن القانون المدني الفرنسي »

الذي يجمع من الاحوال الشخصية والمعاملات »
« وحيث لا يوجد محاكم مخصوصة للاحوال الشخصية وهو بلا شك لم يلاحظ انه سبق وأخرج هذه المسائل من اختصاص المحاكم الاهلية وتركها لاختصاص محاكم الاحوال الشخصية (راجع كتاب المرافعات لابي هيف بك ص ١٥٥) »

« وحيث انه ازاء هذا الموقف يرى البعض انه يجب التفريق فيما يتعلق بالهبة بين جوازها شرعا وشروط صحتها وبين الاجراءات الشكلية التي يجب أن يستوفها عقد الهبة من جهة عمله بعقد رسمى ووجوب تسجيله ليكون حجة على الغير فالنزاع في الحالة الاولى يكون من اختصاص المحاكم الشرعية وفي الثانية يكون من اختصاص المحاكم الاهلية (انظر ابا هيف بك ن ١٤١ وعبد الفتاح السيد بك ن ٦٠). وهذا الرأي يعترض عليه بان النصوص الخاصة بالهبة في القانون المدني ليست قاصرة على شكل الهبة فقط بل تناولت ايضا موضوعها ولا محل لاعمال بعض هذه النصوص واهمال بعضها ويرى البعض الآخر ان كل مانص عليه القانون من مسائل الهبة يكون من اختصاص المحاكم الاهلية وما لم ينص عليه يبقى من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (فتحي باشا ص ٨٢ هامش) ويعترض على هذا الرأي ايضا بان النصوص القانونية تناولت في الواقع كل ما يتعلق بالهبة من حيث الشكل والموضوع فلم يبق شيء للمحاكم الشرعية »

« وحيث انه يرى من ذلك أن كل محاولة

للتوفيق بين نص اللائحة ونصوص القانون المدني كما هي مستحيلة ولا بد من تضيحية أحد النصين» « وحيث انه يجب العمل بنصوص القانون المدني الصريحة بان الهبة في الحقيقة أقرب الى المعاملات الشخصية منها الى الاحوال الشخصية وقد طبقت المحاكم من عهد نشأتها نصوص هذا القانون فيما يتعلق بوجوب رسمية عقد الهبة فكأنها قضت ضمنا بوجوب تطبيق نصوص القانون المدني ولا يوجد ما يدعو للعمل على تقيض هذا القضاء الآن »

« وحيث ان السند المرفوع به الدعوى عبارة عن عقد هبة لم ينعقد بالقبض والمادة ٤٩ من القانون المدني توجب ان تكون في هذه الحالة بعقد رسمي والا كانت لاغية » « وحيث ان الكيالة عرفية فلا تكون صحيحة »

(استئناف السيدة ايزابيل خنادور ضد الخواجه فيض عتري نمرة ١١٢٨ سنة ١٩٢٦ - دائرة حضرة على زكي المراني بك وكيل المحكمة بمضوية حضرة مصطفى دبري بك و ابراهيم حامى بك القاضيين)

٢٥٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

أول اغسطس سنة ١٩٢٧

وقف • دعوى المزل • حراسة • عدم جواز • وجوب اتخاذ الاجراءات الشرعية — ناظر • وكيل عنه • عزل الوكيل • استمرار وضع يده — دعوى حراسة عليه • غير جائزة • وجوب رفع دعوى التسليم •

المبادئ القانونية

(١) اذا رفع احد المستحقين في الوقف

دعوى امام المحكمة الشرعية بعزل الناظر لسوء ادارته فليس له أن يطلب من المحكمة الأهلية تعيين حارس على الوقف الى أن تفصل المحكمة الشرعية في دعوى العزل •

١ - لأن الناظر متى تعين يجب أن يستمر في ادارة الوقف الى تقضى بعزله •

ب - ولأن ليس للقاضي الشرعي أن يعزل الناظر لمجرد الطعن في امانته بل يجب أن يثبت من خيانه

ج - ولأن معنى رفع دعوى الحراسة اثناء نظر دعوى العزل أن المدعى لا يريد ان يميل القاضي الشرعي حتى يثبت من خيانة الناظر •

د - لأن قوانين المحاكم الشرعية قد احتاطت لدرء الخطر في هذا الموضوع بما نصت عليه من جواز ضم ناظر مؤقتا وجواز شمول حكم العزل بالنفاذ المؤقت •

ه - وأخيراً لأن حق المستحق قاصر على مطالبة الناظر باستحقاقه دون أن يكون له حق التحدث باسم الوقف باسترداد عين له مفضوبة أو بطلب عزل الناظر قبل الأذن له بالخصوصية •

(٢) اذا وكل ناظر الوقف أحد مستحقه في ادارة الوقف ثم عزله واستمر الوكيل واضعاً يده على الوقف اعتماداً على دعوى عزل رفعها على ناظر الوقف • فليس للناظر أن يطلب تعيينه حارساً على الوقف وانما له أن يطلب من وكيله القديم استلام أعيان الوقف • لأن صفة النظارة تنكفي لتمكينه من أعيان الوقف ولأنه لا يجوز

لناظر الوقف التخلي عن صفته باعتباره ناظرًا معينا من قبل القاضي الشرعي ليتولى ادارة الوقف باعتباره حارساً مولى من القاضي الأهل .

المحكمة :

عن الدعوى المرفوعة من سمو الشريف

على باشا عبد الله

« حيث أن سمو الشريف على باشا عبد الله يرتكن في دعواه بطلب تعيينه حارساً على أعيان الوقف على انه رفع دعوى شرعية بطلب استحقاقه للنظر على الوقف باعتبار انه أرشد المستحقين طبقاً لشرط الواقف وأن سمو الشريف حسين بن علي ملك الحجاز سابقاً اختلس الولاية على الوقف بالنظر لمركزه السياسي واستحصل بطريقة غير مشروعة على ائشهاد بتعيينه ناظرًا وقد طرأت أسباب جعلته غير أهل للاستمرار في الولاية على الوقف بسبب عزله ووضعه أسيراً في جزيرة قبرص حالة كون أعيان الوقف في مصر فضلاً عن سفهه وعدم أرشديته من الأصل وقد اختار وكيله عنه في ادارة شؤون الوقف حضرة عبد الحميد بك أباطه وهو معسر ومثقل بالديون ويخشى من وجود مال الوقف تحت يده وأنه أقرض سمو الشريف حسين بن علي مبلغ خمسة الاف جنيه على أن يخصم من استحقاقه عند عدم السداد »

« وحيث ان الشريف على باشا مسلم بان

خصه هو في الواقع ونفس الامر الناظر على الوقف وانه كان وكيله عنه في ادارته »

« وحيث ان الناظر متى تعين بنص كتاب الوقف او بحكم من القاضي الشرعي يجب أن يستمر في ادارة شؤون الوقف حتى يعزل او يستبدل بحكم آخر »

« وحيث ان القاضي الشرعي ليس له أن يخرج الناظر من ادارة الوقف بمجرد الطعن في أمانته وانما يخرجها اذا ثبتت خيانتها (ماده ٢٥١ من قانون العدل والانصاف »

« وحيث ان رفع دعوى الحراسة أمام المحاكم الأهلية عقب رفع دعوى العزل أمام المحاكم الشرعية معناه ان المدعى لا يريد ابطال القاضي الشرعي حتى يثبت من صحة الطعن بل يريد اخراج الناظر في الحال وهو مالا يملكه القاضي الشرعي المختص بعزل الناظر ومن باب أولى لا يملكه القاضي الأهلي الذي لم يكن له اختصاص في هذا الموضوع والغرض من دعوى الحراسة هو غل يد الناظر عن ادارة شؤون الوقف بمقتضى وظيفته واحلال الحارس محله فيها ومعنى ذلك عزل الناظر واستبداله بالحارس »

« وحيث انه اذا كان هناك خطر على الوقف من استمرار الناظر المطلوب عزله الى أن يحكم بعزله فان القوانين المعمول بها بالمحاكم الشرعية قد احتاطت لاتقاء هذا الخطر بان أجازت للقاضي الشرعي بمجرد الشكوى ان يضم اليه ثمة او مشرفاً الى أن تنتهي دعوى العزل فلا يتصرف الناظر في أمور الوقف الا برأيه واطلاعه

(مادة ٢٥١ من قانون العدل والانصاف) واذا لم يحصل هذا الضم فللقاضي اذا حكم بالعزل أن يشمل حكمه بالنفاذ الموقت وحينئذ يعين ناظرًا يدير أعمال الوقف حتى يتم الفصل في الخصومة (مادة ٣٥٠ من لائحة المحاكم الشرعية) وبذلك ينتفى الخطر المزعوم »

« وحيث أنه من جهة أخرى فان سمو الشريف على باشا ما دام لم يصدر له الآن حكم شرعي باستحقاقه للنظر فانه لا يكون الا مستحقاً في الوقف وبهذه الصفة ليس له الا أن يطالب الناظر باستحقاقه في الريع ولكن ليست له أى صفة في مخاصمة الناظر أو أى شخص آخر عن نفس الوقف فلا يمكنه أن يطالب باسترداده من يد غاصب واذا رأى عدم كفاة الناظر فلا يملك حتى رفع دعوى العزل امام القاضي الشرعي بل له فقط أن يشكو الناظر . وللقاضي أن يثبت من الشكوى ويعزل الناظر أو يأذن للمشتكى بالخصومة ومن هذا الاذن فقط يستمد المشتكى صفته في رفع دعوى العزل وبناء على ذلك ليس لاحد المستحقين صفة في أن يطلب تعيين حارس على الوقف على فرض امكان قبول هذا الطلب إلا اذا كان يده اذن بالخصومة يستمد منه صفته في مخاصمة الناظر في غير استحقاقه الشخصي »

« وحيث ان قول المدعى بأنه أقرض المدعي عليه خمسة آلاف جنيه لا يبيح له طلب الجراسة لأنه كدائن عادى ليس له الحق في أن يطلب وضع أموال مدينه تحت الجراسة لاستيفاء دينه

كما سبق لهذه المحكمة أن قررت في حكم سابق والمدعي مسلم بهذا المبدأ و متمسك به في دفاعه في دعوى الجراسة المرفوعة ضده من المدعي عليه فضلاً عن أن أطيان الوقف ليست كلها للمدعي عليه بل هو أحد المستحقين فيها ولا شأن لباقي المستحقين في هذا الدين »

« وحيث أنه مما تقدم تكون دعوى الشريف على باشا عبد الله على غير أساس ويتعين رفضها »

عن دعوى الملك حسين بن علي ملك الحجاز السابق

« حيث أنه يلاحظ قبل كل شيء ان دعوى الموضوع المرفوعة من الملك حسين تتلخص في مطالبة الشريف على باشا بتسليم دفاتر وأوراق الوقف بعد عزله ومطالبته بمبلغ معين »

« وحيث ان هذه الدعوى لا تتضمن أى نزاع على أعيان الوقف المطلوب وضعها تحت الجراسة فهي لا تصلح لأن تكون أساساً لدعوى الجراسة »

« وحيث أن السبب الذي يتخذه المدعي أساساً للجراسة هو أنه ناظر على الوقف وكان قد عين المدعي عليه الأول الشريف على باشا وكيلاً عنه لادارته ثم عزله لسوء ادارته ولكن الوكيل المذكور أبى تسليم الأطيان بعد عزله واستمر في توقيع الحجوزات على المستأجرين باعتباره مديراً لتلك الأطيان »

« وحيث ان المدعي بصفته ناظرًا على الوقف يجب أن يباشر مهمته بالمحافظة على الوقف وادارته بنفسه بهذه الصفة ولكنه بطلبه وضع

الحراسة المقدم من جلالة الملك حسين في غير محله ويتعين رفضه »

(قضية عبد الحميد بك أباطه الوكيل من ناظر وقف المرحوم محمد بن عون بتوكيل الاستاذ راغب وهبه بك ضد الشريف علي باشا عبد الله بتوكيل الاستاذ محمد أبي الخير افندي — رقم ٩٦٩ سنة ١٩٢٧ — وقضية الاخير علي جلالة ملك الحجاز السابق حسين بن علي — رقم ٨٧٦ سنة ١٩٢٧ — دائرة حضرة علي زكي الرازي بك بمضوية حضرة مصطفى صبري بك و ابراهيم حلي بك القاضيين)

٢٥٦

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . قبوله . طلب الازالة اصلياً . دعوى
بمجهولة القيمة . اجارة . تصریح بالبناء . شبه حكر .
طلب الازالة . شرطه .

المبادئ القانونية :

١ — اذا كانت الازالة مطلوبة بصفة

اصلية فالدعوى تعتبر بمجهولة القيمة

٢ — تأجير الأرض مع التصريح بالبناء عليها

بغير قيد ولا شرط فيما يتعلق بقيمة وتكاليف

ذلك البناء تعاقد منسوج فيه على منوال الحكر

فهو لا يتفق مع جعل أمد التأجير قصيراً . فاذا

امتنع المالك عن تجديد العقد وطلب الازالة فانه

لا يملكها الا اذا دفع قيمة المعات والأدوات

وأجرة العمل . أو دفع ما زاد في قيمة أرضه بسبب

أعيان الوقف تحت الحراسة يطلب في الحقيقة التخلي عن وظيفته وترك الادارة للحارس وهو وان كان قد طلب أن يكون هو نفسه الحارس فان ذلك لا ينفي الاعتراض السابق فان تقرير وضع الأطيان تحت الحراسة شيء واختيار شخص الحارس شيء آخر والمدعى لا يضمن اجابة طلبه في أن يكون هو الحارس وحتى اذا أجيب لطلبه فانه يكون في الحقيقة قد تعين لادارة شئون الوقف بصفة أخرى غير الصفة التي استمدها من تقرير النظر ويكون قد تخلى عن ادارة الوقف باعتباره ناظراً معيناً من القاضي الشرعي وتولى عليه باعتباره حارساً معيناً من القاضي الأهلي »

« وحيث ان المدعى في هذه الحالة يكون

في الواقع قد تخلى عن وظيفته لحارس تعينه المحكمة الأهلية وسيان بعد ذلك أن يكون هو الحارس أو غيره »

« وحيث أن مجرد كون المدعى عليه

الأول كان وكيلاً عنه وأبى تسليمه الأطيان بعد

عزله لا يبرر سلوكه هذا الطريق بل ان الطريق

الذي كان يجب أن يسلكه هو أن يرفع دعوى

ضد الوكيل المذكور يطلب تسليمه الأطيان

بعد أن انتهى توكيله وزالت صفته بالعزل وهكذا

يسترد الأطيان ليديرها بصفته ناظراً ما دام لم

يعزل من النظارة وما دامت هذه الصفة وحدها

تمكنه من وضع يده على الأطيان لادارة شئونها

واستردادها من يد أي مقتصب »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون طلب

القيمة فيكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول هذا الاستئناف »

عن الدفع الفرعى

« وحيث أن موضوع الدعوى يتلخص فى أنه بالنظر لانتها مدة عقد الايجار التى هى سنة واحدة وعدم رغبة المؤجر فى تجديدده فإنه يطلب تنفيذ شرط من شروطه وهو ازالة الأبنية التى أقامتها المستأففة على الأرض وتسليمها اليه »

« وحيث أنه بمراجعة عقد الايجار ويتبين من صيغته ونصوصه أنه تأجير مع التصريح بالبناء عليها بغير قيد فيما يتعلق بقيمة وتكاليف ذلك البناء »

« وحيث أن هذه الحالة التى تشبه التحكير عندنا مما ليس له مثل فى البلاد الأخرى محتاجة الى عناية خاصة وذلك لسبب العرف والعادة التى خلقها نظام التحكير فى هذا البلد فجعل اقبالا خاصاً من بعض الطبقات الفقيرة على استئجار الاراضى لأجل البناء عليها وجاراهم على هذه الرغبة بعض الملاك الذين وجدوا فى هذا النوع من الاستغلال ربحاً عظيماً لهم »

« وحيث أن هناك فرقاً عظيماً بين خطورة الاستئجار على هذا الشكل وبين عقد التحكير الذى هو طويل الأمد لا يملك فيه صاحب الأرض شيئاً بعد التعاقد ما دام البناء قائماً على الأرض أما التأجير على النحو الحاصل فى هذه الدعوى فمدته قصيرة وهو ما لا يمكن التوفيق بينه وبين تأجير الأرض مع التصريح بالبناء عليها »

البناء المقام عليها وهو ما قضت به الفقرة الرابعة من المادة ٦٥ مدنى .

المحكمة :

عن الموضوع

« حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لقلة النصاب وقال عن طلب الازالة أنه طلب تبعى للطلب الأسمى »

« وحيث أنه تبين من مراجعة أوراق الدعوى أن الحكم بالازالة كان مطلوباً بصفة أصلية لا بصفة تبعية وأن هذا الطلب أساسه عدم رغبة المستأنف عليه فى تجديد عقد الايجار للمستأففة وأنه لهذا الغرض نبه عليها بخطاب موصى عليه بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ بأزالة ما على الأرض من البناء وتسليمها اليه عملاً بالبند العاشر من عقد الايجار »

« وحيث أنه تبين من الأوراق أن المستأنف عليه امتنع بعد ذلك عن استلام الأجرة حتى اضطرت المستأففة أن تعرضها عليه رسمياً وأن تودعها بمخزينة المحكمة ولكن المستأنف عليه رفع هذه الدعوى يطالبها بالأجرة المذكورة بحجة تأخرها فيها وقد حكمت محكمة أول درجة ببراءة ذمة المستأففة منها ولكنها حكمت بالازالة تنفيذاً لشرط عقد الايجار »

« وحيث أنه متى وضح أن طلب الازالة طلب أصلى مستقل عن أى طلب آخر فإنه يجب الرجوع اليه فى تقدير قيمة الدعوى »

« وحيث أن طلب الازالة فى ذاته مجهول

مقابل الحكر وهذا مما يجعل العدالة في حل من أن تطبق على هذه الحالة ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة ٦٥ مدني «

« وحيث ان لأخذ بذلك فيه محافظة على الثروة العامة ومنع لبعض الملاك من أن يستفيدوا بغير وجه مشروع على حساب البسطاء من الناس الذين تورطوا في التعامل معهم وغرم حسن الظن بهم »

« وحيث أن المستأنفة تطلب رفض الدعوى »
« وحيث ان هذه المحكمة ترى فقط أن هذه الدعوى غير مقبولة ما دام طالب الإزالة لا يطلبها مقابل دفعه ما قضت به الفقرة الرابعة من المادة ٦٥ مدني وعود دفع قيمة المبهات والأدوات وأجرة العملة أو دفع ما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث بها »

(استئناف الست قائمة بنت محمد الشهيرة بام جاده بتوكيل الاستاذ عبد المسيح أفندي سوربال ضد سيد أفندي حسان بتوكيل الاستاذ محمد أفندي اني السمود — ٥٢٧ سنة ١٩٢٧ — دائرة حضرة محمد شكرى بك رئيس المحكمة بمضوية حضرتي محمد نصار بك و ابراهيم جلال بك القاضيين)

٢٥٧

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧

استئناف - حكم حضوري موصوف خطأ بانه غيبي - سريان ميعاد الاستئناف - من تاريخ اعلان الحكم بعدم قبول المعارضة .

القاعدة القانونية :

يبدأ تاريخ سريان ميعاد الاستئناف بالنسبة

« وحيث أنه مما يزيد في بيان ذلك أن البناء المطلوب ازالته عبارة عن منزل تدفع عنه المستأنفة عوائد مقدارها مائة وعشرين قرشاً في السنة وقد كان مكوناً من دور واحد اشترته من مستأجر قبلها ثم قامت هي ببناء دور ثان عليه الى غير ذلك مما قدمت عنه المستندات وبيته في مرافعتها ولم يكذبها فيه المستأنف عليه »

« وحيث أنه ليس من المعقول اذن أنه كان في نية المتعاقدين وقت التعاقد أن يكون للمالك في أي وقت شاء أن يتمتع عن تجديد عقد الإيجار ويطلب ازالة مثل هذه الأبنية ذات القيمة »

« وحيث أن وضع مثل هذا الشرط في العقد لا يعتد به لأنه في الواقع شرط فاسد لمخالفته طبيعة العقد المصرح فيه بالبناء بغير قيد ولا شرط واذن يكون المفهوم والذي هو في حكم المتفق عليه بين الطرفين وقت التعاقد أن المالك لن يستعمله ما دام حاصله على الأجرة المتفق عليها »

« وحيث أن القول بغير ذلك لا يمكن معه فهم إمكان حصول مثل هذا التعاقد الا اذا كان الرضاء حصل عن غش أو تدليس »

« وحيث انه أقل ما يمكن افتراضه اذن هو أن الخصوم اختاروا هذا النظام قياساً على نظام التحكيم »

« وحيث أن هذا النظام من شأنه أن يجعل المستأجر مطمئناً على بنائه فهو معذور في اعتقاده أن الأرض أصبحت في حكم المملوكة له فيما عدا ما عليه من واجب دفع الأجرة التي هي في نظره

من قوة فيضعف أثرها وتضيع فائدتها وتضيع معها هبة القضاء.»

« وحيث أن هذه المحكمة ترى مآرأته محكمة طنطا في حكمها من أنه فضلاً عما تقدم فانه قد تعرض أحوال يجوز فيها وقوع الخلاف على اعتبار الحكم حضورياً أو غيبياً فكيف يمكن ان يسوغ لغير القاضى أن يبين ما اذا كان الذى ثبت فى الحكم كان عن خطأ منه أو أنه هو الرأى الصحيح فى نظره حسب فهمه للقانون »

« وحيث أنه لذلك يكون الاشكال مبنى على أساس من القانون ويكون الحكم الابتدائى فى محله ويتعين تأييده »

(استئناف الحواجه طيب خورى بتوكيل الاستاذ حسن أفندى عبد المطلبى ضد سعادة اسماعيل : شامام بتوكيل الاستاذ فريد زغانيروى افندى — ٨٥٨ سنة ١٩٢٧ — دائرة حضرة محمد شكرى بك رئيس المحكمة بضموية حضرتى محمد نصار بك و ابراهيم جلال بك القاضيين)

٢٥٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(الدائرة المدنية والتجارية)

أول يولييه سنة ١٩٢٦

بيع . عدم التسجيل . التزامات شخصية . مناهما .
طالب التصديق على توقيع البائع . الحكم بذلك .

القاعدة القانونية :

عقد البيع غير المسجل وان كان لا ينقل الملك إلا أنه صحيح باعتباره منتجاً لمجرد التزامات شخصية . وقد أوجب القانون التصديق على الامضاءات لا مكان تسجيله فقط وبدون هذا

للحكم الموصوف خطأ بأنه غيبى من تاريخ اعلان الحكم الذى قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً فى هذا الحكم لامن تاريخ اعلان نفس الحكم

المحكمة :

« حيث ان محل البحث فى هذه الدعوى هو معرفة تاريخ ابتداء سريان ميعاد الاستئناف هل هو تاريخ اعلان الحكم الموصوف خطأ من القاضى بانه غيبى بالرغم من ان الأخصام حضروا فى الدعوى او هو تاريخ اعلان الحكم الذى قضى بعدم قبول المعارضة شكلاً فى هذا الحكم بالرغم من وصفه بأنه غيبى »

« وحيث أن هناك أحكاماً متناقضة فى هذا الموضوع فالمستأنف يستند على حكم صادر من محكمة طنطا بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ منشور بالعدد الثالث من السنة الأولى من مجلة المحاماة رقم ٢٧ صفحة ١٥٤ وكذلك المستأنف عليه يستند فى تأييد نظريته على حكم صادر من محكمة استئناف مصر العليا صادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ فى القضية نمرة ٨٤٦ سنة ٣٩ قضائية وقد قدم صورة رسمية منه بالأوراق »

« وحيث أن هذه المحكمة تخالف النظرية التى ذهب اليها هذا الحكم الاخير وترى أن خطأ القاضى يجب ان يصلح بواسطة القضاء لا ان يترك أمر اصلاحه الى الخصوم فيذهب فيه كل منهم الى ما يوافق اهوائه فتقع بذلك الفوضى فى الأحكام ويختلف بين الناس على مقدار مالها

التصديق لا يمكن تسجيله . ولكنه يبقى متجاً
لمجرد التزامات شخصية بين المتعاقدين . وقد أوجد
القانون طريقين للتصديق على الامضاء . الأول
التصديق أمام كاتب المحكمة بناء على اعتراف
صاحب الامضاء أمامه . والثاني تحكم من المحكمة
بناء على دعوى مستقلة لهذا الغرض طبقاً للمادة
٣٥١ - ٢٥٤ و ٢٧١ من قانون المرافعات .
فالمشتري أن يطلب من المحكمة الحكم بصحة
الامضاء المنسوبة للبائع . ويقوم هذا الحكم مقام
التصديق على الامضاء أمام كاتب المحكمة ويكون
العقد بعد ذلك قابلاً للتسجيل
المحكمة :

« حيث ان المدعى طلب في عريضة دعواه
الحكم له بثبوت ملكيته الى العقار المبين حدوده
بتلك العريضة بناء على عقد البيع الصادر له بتاريخ
٤ مارس سنة ١٩٢٥ »

« وحيث ان المادة الأولى من قانون
التسجيل الجديد قضت بأن « جميع العقود
الصادرة بين الأحياء بمعرض أو بغير عرض والتي
من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى
آخر أو قله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام
النهائية التى يترتب عليها شئ من ذلك يجب
إشهارها بواسطة تسجيلها فى قلم كتاب المحكمة
الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار أو فى المحكمة
الشرعية ... » و يترتب على عدم التسجيل ان
الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير
ولا تزول لابين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا

يكون للعقد غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات
الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث ان عقد المدعى غير مسجل فلا
يمكن بناء على هذا النص الصريح الحكم له بثبوت
ملكته لما اشتراه بمقتضى هذا العقد »

« وحيث أنه اذا كانت المادة صريحة فى
أن عقد البيع غير المسجل لا ينقل الملك فانها
صريحة كذلك فى أنه تترتب عليه التزامات
شخصية بين المتعاقدين »

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن عقد البيع
تختلف نتائجه قبل التسجيل وبعده فقبله يعتبر
عقدًا شخصيًا متجاً لمجرد التزامات شخصية وبعده
يصير عقدًا عينياً ناقلاً للملكية »

« وحيث أن المدعى بعد أن أدرك هذه
الحقيقة فى الجلسة عدل طلباته الى اثبات العقد
الصادر بينه وبين المدعى عليه »

« وحيث أن المدعى عليه دفع بأن هذا
العقد وان كان صدر منه حقيقة إلا أنه وقع باطلا
لعدم التصديق على امضائه طبقاً للمادة السادسة
من قانون التسجيل وهذا التصديق هو ركن من
أركان التعاقد لا يتم العقد بدونه ولا ينعقد أصلاً
بغيره »

« وحيث أن المادة السادسة من قانون
التسجيل نصت على انه « يجب التصديق على
امضاءات وأختام الطرفين الموقع بها على المحررات
العرفية المقدمة للتسجيل »

تصدق المحكمة علي ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه» ثم نصت المادة ٢٥٤ على انه « في حالة الانكار تأمر المحكمة بأجراء التحقيق » ثم نصت المادة ٢٧١ على انه بعد نهاية التحقيق « تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها أو عدمها » وهذه المواد لم يلغها قانون التسجيل الذي اشترط فقط وجوب التصديق على العقد قبل تقديمه للتسجيل

« وحيث ان وكيل المدعى عليه قرر بمحضر الجلسة بأن العقد صدر فعلاً من موكله ولا نزاع في صدوره فيتعين حينئذ الحكم بصحة امضاء المدعى عليه الموقع بها على ذلك العقد مع الزام المدعى بالمصاريف طبقاً للمادة ٢٥٢ مرافعات » « وحيث أن الدعوى الحالية قاصرة على مجرد صحة العقد ولم تتناول شيئاً معيناً من نتائجها فالحكم الذي يصدر يكون مكملاً لنفس العقد وغير منفصل عنه وقطعاً للنزاع في المستقبل يجب أما ذكر نص العقد في الحكم أو التأشير عليه بصدور الحكم بصحته حتى لا يحتاج في المستقبل بأنه لم يكن هو العقد المحكوم بصحته بالذات

(قضية شاكر أفندي حنا بتوكيل الاستاذ حليم ابراهيم أفندي ضد نسيم أفندي فهمي بتوكيل الاستاذ مرقس فهمي أفندي — رقم ٨٨٧ سنة ١٩٢٧ كلى — دائرة حضرة على زكي الرازي بك بمضوية حضرتي مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلى بك القاضيين)

« وحيث أنه يتضح من هذه المادة أن التصديق على الامضاءات لم يكن لصحة نفس العقد بل لامكان تسجيله فالعقد بمجرد صدوره بإيجاب وقبول من المتعاقدين ولو لم يكن مصدقاً على امضاءاته يكون صحيحاً باعتباره منتجاً لمجرد التزامات شخصية أما اذا أريد أن يكون ناقلاً للملكية أيضاً وجب تسجيله ولكن لا يمكن تقديمه للتسجيل إلا بعد التصديق على امضاءاته ولكنه حتى بعد هذا التصديق لا يكون ناقلاً للملكية التي لا تنتقل إلا بالتسجيل وبعبارة أخرى فان التصديق على الامضاءات انما هو شرط للتسجيل الذي هو ركن من أركان نقل الملكية ولكنه ليس ركناً لانعقاد نفس العقد باعتباره منتجاً لمجرد حقوق شخصية والمادة صريحة في ضرورة التصديق على الامضاءات الموقع بها على المحررات المقدمة للتسجيل »

« وحيث ان القانون أوجد طريقين لاثبات صحة الامضاءات على الأوراق العرفية الأول التصديق عليها من كاتب المحكمة بناء على اعتراف أصحابها أمامه والثاني بحكم من المحكمة فقد نصت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات على أنه يجوز لمن بيده سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها » ثم نصت المادة ٢٥٢ على انه « في حالة الاعتراف

المباني أو تأخر المحكر عن دفع الأجرة (راجع المادة ٥١٤ من كتاب مرشد الخيران)

« وحيث أنه من أصكبر مميزات عقد التحكير عن عقد التأجير أن الأجرة فيه يتغير مقدارها قزيرد أو تنقص وتحكم بها المحاكم تبعاً لتغير صقع المكان ولتغير الزمان ولذلك فإن الأحكام في دعاوى تقدير قيمة المحكر ليس لها بطبيعتها قوة الشيء المحكوم فيه الا فيما يختص بالزمن القائم فيه النزاع أمام المحكمة ولغاية تاريخ صدور الحكم فقط فلا يمكن اذن اعتبار مثل هذه الأحكام مقيدة للخصوم بالنسبة لأزمة مستقبلية ما »

« وحيث أنه يتبين من ذلك أن الأحكام في دعاوى تقدير المحكر هي أبعد الأحكام التصاقاً بصفة التأيد بعكس ما يريد أن يذهب إليه المستأنف وذلك الى درجة أن هذه المحكمة تشك في جواز الحكم قانوناً في مثل هذه الدعاوى بما يستجد بعد تاريخ الحكم »

« وحيث أن الواجب اذن هو الرجوع في تقدير الدعوى الخاصة بتقدير المحكر الى الزمن القائم فيه النزاع أمام المحكمة لأن القضاء فيه ليس له كما تقدم أثر نهائي الا فيما يتعلق بذلك الزمن فالمحكوم ضده أن يجدد دعواه في أى وقت بطلب الزيادة أو النقص اذا رأى في تغير الظروف ما يسمح له بالنجاح في موضوع دعواه والدعوى على هذا الوجه لا يمكن دفعها بسبق الفصل فيها بل يتحتم بحثها من حيث موضوعها والفصل فيها من جهة ذلك الموضوع »

٢٥٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧

محكر . اجارة . طلب تقدير المحكر . حق المحكر غير متنازع عليه . استئناف . تقدير قيمة الدعوى . كدعاوى الایجار .

القاهرة القانونية

اذا كان حق المحكر غير متنازع عليه فلا يمكن اعتبار دعوى تقدير المحكر متعلقة بزمن مؤبد فتصبح من الدعاوى بمجهولة القيمة . بل تبقى هذه الدعاوى خاضعة لقواعد القانون الخاصة بدعاوى الایجار فيما يتعلق بقيمتها من حيث الاختصاص وقبول الاستئناف .

المحكمة :

« حيث أن المستأنف دفع بعدم جواز هذا الاستئناف لقلة النصاب »

« وحيث أن المستأنف يتمسك بأن الدعوى بطلب تقدير قيمة المحكر بمجهولة القيمة فلا تنطبق عليها القواعد القانونية الخاصة بالایجار ويرى من جهة أخرى اعتبارها من قبيل طلب الحكم بإيراد مؤبد . »

« وحيث أن المادة ٥٩٠ من كتاب مرشد الخيران عرفت المحكر بأنه عقد ایجار »

« وحيث أن المحكر في الواقع ليس الا عقد ایجار تختلف شروطه عن شروط التأجير المعتادة بأن مدته محددة بطرف خاص هو زوال

٢٦٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٣ أكتوبر سنة ١٩٢٧

دعوى وضع اليد • لا يملكها المستأجر ضد المؤجر
— دعوى عقارية • منقول أصبح عقاراً بالتخصيص •
وجوب حصول التعرض لوضع اليد على العقار
الاصلي — اسلاك التليفون • عقار التخصيص • تابع
لمحل توليد الكهرباء • لا تابع لمنازل المستأجرين
— دعوى مستعجلة • شرطاً للخطر من فوات الوقت •

المبادئ القانونية

١ — دعاوى اعادة وضع اليد لا يمكن رفعها
من المستأجر ضد المالك المتعاقد معه • طلب
المشارك اعادة وضع يده على خط التليفون اذا
كان المتعرض له هي مصلحة التليفونات معناه
طلب الزام المصلحة المذكورة بعمل • وهذا غير
جائز قانوناً • واذا حكم به فلا يمكن تنفيذه •

٢ — دعاوى وضع اليد لا يجوز رفعها فيما
يتعلق بالمنقول • وانما يجوز رفعها اذا أصبح المنقول
عقاراً بالتخصيص بشرط أن يكون التعرض حاصلًا
لواضع اليد على العقار الاصلي الذي يعتبر المنقول
جزأ منه •

٣ — اسلاك التليفون تعتبر عقاراً
بالتخصيص بالنسبة لمعمل توليد الكهرباء • لا بالنسبة
لمنازل المشتركين ومجموعة الشباك التي هي ملك
المصلحة

٤ — ان الدعاوى وان لم تكن محصورة

« وحيث أنه مادام النزاع غير قائم على
وجود او عدم وجود حق المحكر نفسه فلا
مندوحة من اتباع القواعد المتقدمة وقد أخذت
بذلك محكمة الاستئناف المختلطة (راجع حكمها
المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٩١٨ المنشور بمجلة
الأحكام سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ صفحة ١٩٩
كما أن هذه المحكمة نفسها سبق لها أن أخذت
بهذا الرأي في قضية وزارة الأوقاف نمرة ١٠٣٤
سنة ١٩٢٦ استئناف ولم تبين الى الآن وجها
يحملها على العدول عن هذا الرأي »

« وحيث أنه يتبين من كل ما تقدم أنه مادام
النزاع ليس دائراً على وجود او عدم وجود حق
المحكر نفسه فان دعوى تقدير قيمة المحكر لا يمكن
اعتبارها متعلقة بزمن مؤبد ولا من الدعاوى
مجهولة القيمة بل هي دعوى ايجار خاضعة لقواعد
القانون الخاصة بدعاوى الايجار في كل ما يتعلق
فيها بالفصل في أمر الاختصاص »

وحيث أن قيمة الدعوى أقل من النصاب
الذي يجيز الاستئناف فيكون الدفع الفرعي في
محله ويتعين قبوله »

(استئناف حضرة عبد الفتاح أفندي الشلقاني الهامى
ضد أحد أفندي قزاد التركي بصفته — ٣٣٤ سنة
١٩٢٧ — دائرة حضرة محمد بك شكرى رئيس المحكمة
بمضوية حضرتي محمد نصار بك وحبيب فهمى بك القاضيين)

١٩١٨ ومنشور بالغازيت سنة ١٩١٧-١٩١٨ .
صحيفة ٦٣ تحت غمرة ١٤٤) «

« وحيث انه لانزاع في صفة المستأف عليه
من أنه مستأجر وفي صفة المستأف من أنها مالكة »
« وحيث انه من التعسف أن يقال بان
خط التليفون خرج بالفعل من تحت يد مصلحة
التليفونات وأن المستأف عليه هو الواضع اليد
عليه حتى يكون له الحق في طلب اعادة تلك اليد
اذ الواقع أن يد المصلحة مستمرة على التليفون
وعلى الاسلاك الموصلة اليه بواسطة التيار
الكهربائي وبواسطة مجموعة الاسلاك التي هي في
يدها وحدها فهي بذلك صاحبة اليد الحقيقية
على وسائل الاتصالات التليفونية كلها وليس هذا
الخط الا واحدا منها »

« وحيث أن القول بغير ذلك يجعل كل
مشارك في حكم واضع اليد على جميع الاسلاك
والشباك الخاصة بجميع المشتركين في البلد أو
البلاد التي يمكنه أن يتخاطب في دائرتها وهي
نتيجة غير مقبولة »

« وحيث أن ماذهب اليه الحكم الابتدائي
من أن دعاوى وضع اليد يجوز رفعها فيما يتعلق
بالمقول مردود عليه بان القواعد الخاصة بالمقول
تجعل الحيابة وحدها دليل الملكية وبهذا تسقط
كل الاعتبارات التي من اجلها شرعت دعاوى
وضع اليد ويتبين جليا أن الملكية ووضع اليد
تحتلطان ولا تتجزآن بالنسبة للمقول (راجع

العدد الا أن منها انواعا يجب على القاضى أن
يتعرفها ليرى ما اذا كانت طبيعتها تسمح قانونا
بجواز رفعها ام لا وخاصة دعاوى وضع اليد التي
يجب على القاضى فضلا عن تمييزها عن دعاوى
المالك ان يميز انواعها عن بعضها

٥ - لا بد لوجود صفة الاستعجال أن
يكون هناك خطر على ضياع الحقوق بحيث اذا
فات الوقت لا يمكن تدارك تلك الحقوق .
المحكمة :

« حيث أن المستأف عليه يصف دعواه
بانها دعوى اعادة وضع يد وأنها حائزة لصفة
الاستعجال »

« وحيث انه لا خلاف في أن دعاوى وضع
اليد لم تشرع الا لتسهيل التقاضى على واضع اليد
الذى يكون وضع يده جامعا للشروط المؤدية الى
المالك والا فلا تقبل منه الدعوى (راجع دالوز
العملى جزء ١ صفحة ١٨٦ نبذة ٤٩) »

« وحيث انه لم يختلف علماء القانون في هذا
الشان الا فيما يتعلق بدعوى استرداد الحيابة
حيث اقتصر بعضهم فيها على شرط وضع اليد
المادى (راجع دالوز المذكور صفحة ١٩٠ نبذة
١١٧ و ١٢٠) »

« وحيث انهم وأن كانوا أجازوا للمستأجر
أن يرفع هذه الدعوى ضد الغير الا أنه من
المبادئ المقررة أن المستأجر لا يستطيع رفعها في
وجه المالك المتعاقد معه (راجع حكم محكمة
الاستئناف المختلطة الصادر في ١٤ فبراير سنة

جارسونية طبعة ١٨٩٨ جزء اول صفحة ٦٠٩
نبذة (٣٦٠) «

« وحيث انه فيما يتعلق باعتبار اسلاك
التليفون عقارا بالتخصيص فان هذه المحكمة توافق
المستأنف عليه على امكان اعتبارها كذلك بالنسبة
لمالكها وهي مصلحة التليفونات التي تملك معمل
توليد الكهرباء ومجموعة الشباك مثلها في ذلك
مثل مواسير المياه والغاز واسلاك الكهرباء وغيرها
مما يكون مملوكا لاصحاب العقار الاصلى الذي
تنبعث منه تلك الفروع وهو ما يسهل القياس فيه
على ما جاء بالمادة ٥٢٣ مدنى فرنسى (انظر
المادة المذكورة وانظر تعليقات دالوز عليها
بالنبذة نمرة ٤) «

« وحيث ان التسليم بما تقدم لا يفيد
الدعوى شيئا لأنه من المتفق عليه ان دعوى
وضع اليد لا يمكن رفعها بالنسبة للمنقول الذى
أصبح عقارا بالتخصيص الا اذا كان التعرض
حاصلا لواضع اليد على العقار الاصلى الذى يعتبر
ذلك المنقول جزءا منه (راجع دالوز براتيك جزء
اول صحيفة ١٩٠ نبذة ١٢٣) «

« وحيث ان ما جاء فى الحكم المستأنف
من ان مثل هذه الدعوى المطلوب فيها اعادة
وضع اليد والتي نص فيها منطوق ذلك الحكم
فعلا على اعادة وضع اليد يصح أن تكون
تسميتها دعوى اعادة وضع يد من باب التجاوز
وأن ذلك لا يؤثر على حق التقاضى فى غير محله
لان المساوى وان لم تكن محصورة العدد الا أن

منها انواعا يجب على القاضى أن يتعرفها ليرى ما
اذا كانت طبيعتها تسمح قانونا بجواز رفعها أم لا
ولا يوجد مثل ابلغ فى ذلك من دعاوى وضع
اليد التي لا يقف واجب القاضى فيها على تمييزها
عن دعاوى الملك فقط بل أن واجبه يمتد فى
شأنها على تمييز انواعها عن بعضها لاختلاف
شروطها واختلاف النتائج التي تترتب على طبيعة
كل منها (راجع دالوز براتيك المذكور صفحة
١٩٠ نبذة ١٢٣) «

« وحيث أنه لو فرض وقيل جدلا بأن
هذه الدعوى مستوفاة لجميع شرائط دعاوى وضع
اليد فانها تظل متصادمة مع قاعدة قانونية لا قبل
لاحد بالتجاوز عنها ذلك هو أن الشيء المؤجر
ليس العدة والاسلاك وحدها وانما المهم فيه هو
عمل عمال المصلحة واستعدادهم فى كل وقت
لأجابة طلب المشترك وتوصيله بالتمر التي يطلبها
وتوصيل التيار الكهربائى الى الاسلاك والسرير
الدائم على مجموعة هذا النظام فالحكم باعادة وضع
يد المستأنف عليه على خط التليفون معناه الحكم
بالزام المستأنفة بعمل "Obligation de faire"
وهذا لا يتفق مع مبادئ القوانين الاولى فضلا
عن عدم وجود اى فائدة من مثل هذا الحكم
الذى لا يمكن تنفيذه «

« وحيث ان صفة الاستعجال غير متوفرة
فى الدعوى وذلك لعدم وجود الخطر على حقوق
المستأنف عليه الذى كان يستطيع أن يستمر فى
مخابراته التليفونية بواسطة (سنترال) اشهرين

يتعين الغاؤه والحكم بعدم قبول الدعوى . «
(استئناف وزارة المواصلات وحضر منها الاستاذ
مصطفى عبد الطيف بك المندوب القضائي . ضد صاحب
السادة حلمي عيسى باشا وحضر عنه الاستاذ ادوارد
قصيرى بك المحامي للمرة ١٨٣٥ استئناف سنة ١٩٢٧ .
دائرة محمد بك شكرى والهيئة السابقة)

٢٦١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(الدائرة المدنية والتجارية)

٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧

اجارة . حق امتياز المؤجر . تراحم الدائنين . حق
الامتياز على محصول السنة الجارية — مدى حق
الامتياز . الاجارة لمدة سنوات . مداه عقد تجديد
الاجارة — عدم جواز التوسع .

المبادئ القانونية :

١ — المادة ٦٠١ فقرة ٦ خاصة فقط بتقرير
الامتياز على محصول السنة الجارية في حالة تراحمه
مع دائنين آخرين وأما المادة ٦٦٨ مرافعات
فهى خاصة بجواز توقيع الحجز بوجه عام عما هو
مستحق من الايجار

٢ — الزراعة القائمة بالأرض سواء كانت
عن السنة الجارية او الموجودة بها في سنين
سابقة ضامنة للايجار المستحق عن السنة الجارية
وعن السنين السابقة في حدود عقد الايجار القائم
الذى لم تنته مدته بعد .

٣ — اذا انتهت مدة عقد ايجار وعمل عقد
ايجار آخر فلا تضمن زراعة الأرض عن العقد
الثانى قيمة المتأخر من ايجار العقد الأول الذى

مقابل دفعه الاجرة عن كل مكاملة والاكتفاء
برفع دعواه الموضوعية فاذا نجح فيها فانه يسترجع
كل ما يكون دفعه للمصلحة بدون وجه حق
فالمسألة اذن مالية ليس فيها خطر على ضياع
الحقوق بحيث اذا فات الوقت لا يمكن تدارك
تلك الحقوق (راجع البندكت جزء ٤٩ صحيفة
٣٢٣ نبذة ٢٣) «

« وحيث انه ولو أن نظام الكلام بالتليفون
اصبح مع الأسف معتلا وهذا مما يجعل مثل
المستأنف عليه يفضل التكلم بتليفونه مع عزبه
مباشرة دون احتياج الى طلب الخط الخارجى
(ترنك) الذى يكلفه الانتظار فى كل مرة وقد
ضرب لذلك مثلا بساكن ينتفع بصاعدة
"Ascenseur" فى عمارة فحصل تعرض لارتفاعه
بها فرفع دعواه بصفة مستعجلة فاعترض خصمه
على صفة الاستعجال بحجة انه يمكنه الوصول الى
الدور الذى يسكنه بواسطة سلم المارة العادى
وهذا المثل وان كان وجيها فى ذاته الا أن
القياس عليه فى هذه الدعوى قياس مع الفارق
اذا لوحظ أن الاعتلال فى مصلحة التليفونات
شامل للخطوط الداخلية والخارجية على السواء «
« وحيث انه لو فرض وامكن اعتبار
الدعوى مستعجلة فان صفة الاستعجال لا يهداها
شيئا بعد ما ثبت من أنها غير مقبولة للاوجه
الكثيرة المتقدمة »

« وحيث انه يتبين من كل من الاسباب
المتقدمة أن الحكم الابتدائى فى غير محله وأنه

الجزء الثاني الطبعة الثانية سنة ١٩٢٠ صفحة ٨٠٤) وحينئذ يجوز الحجز عليها تحفظياً . اذ تجب التفرقة بين الامتياز المقرر للدائن بالمادة المدنية في تعيين مركزه مع مزاحميه ، وبين الحجز المقرر بوجه عام بمادة المرافعات من حيث مجرد التأمين على حقه (حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ١٥ يونيو سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية المجلد ١٦ صفحة ١٦١ رقم ٩٨ - التنفيذ للدكتور أبي هيف بك الطبعة الثانية سنة ١٩٢٣ صفحة ٨٤٩ نبذة ١٢٦٥) وكل هذا على شرط أن يكون طلب توقيع الحجز خاصاً بمقد قائم لم تنته مدته بعد . وأما المستحق عن عقد إيجار انتهت مدته فقد أصبح ديناً عادياً زال عنه امتياز من حيث التفاضل بين الدائنين وزراعة ضمانه المقرر بقانون المرافعات وهو طلب توقيع الحجز «

« وحيث أن الحجز التحفظي في ذاته بوجه عام أثر من آثار الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه . الا أنه لما كان في ذاته صورة من صور الضمانات التي يقررها الشارع تأميناً للدائن على دينه فإنه لا يجوز الأخذ فيه باعتباره عقيداً لحرية المالك على ملكه ، من طريق التوسع ، بل يجب حصره في الدائرة التي حددها القانون . وعلى ذلك لا يجوز منحه لمن كان يده عقد إيجار قد اقضت مدته لانه باقضاء المدة زالت الضمانات المؤقتة ، ومنها الحجز ، التي كانت مقررة لدين الإيجار «

« وحيث لذلك ترى هذه المحكمة أن القرار الصادر من حضرة رئيس محكمة مصر بتاريخ

انتهت مدته وزالت معه ضماناته الخاصة ومنها جواز طلب توقيع حجز تحفظي .

٤ - ولو أن الحجز التحفظي في ذاته أثر من الآثار العامة لقاعدة الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه الا أنه لم يخرج عن كونه يغل يد المدين في ملكه . ولذا لا يؤخذ فيه بالتوسع وفي غير مانص عليه القانون .
المحكمة :

« حيث أن الحجز الذي توقع انما كان وفاء لقيمة إيجار عن عقد سابق خلاف العقد القائم اذ طلب توقيعه عن المتأخر من العقد الذي تنتهي مدته في آخر سنة ١٩٢٥ الزراعية . وعلى الزراعة القائمة بالأرض الخاصة بالعقد الثاني الذي تنتهي مدته في آخر سنة ١٩٢٨ الزراعية «

« وحيث ان الحجز على الزراعة انما هو وسيلة لحفظ امتياز المؤجر وفاء لما هو مستحق له «
« وحيث انه والحجز وسيلة لحفظ الامتياز وجب حينئذ تعيين الحق الممتاز تعييناً لا يخرج عما قرره القانون بالمادة ٦٠١ الفقرة ٦ مدني وبالمادة ٦٦٨ مرافعات «

« وحيث أن المادة المدنية تقول بامتياز المؤجر على محصول السنة الواحدة . وتقول مادة المرافعات بوجه عام بالحجز التحفظي « للتأمين على أداء الأجر المستحق » ويستفاد من ذلك ان الامتياز المؤبد بالحجز لا يكون الا للإيجار المستحق عن سنة واحدة وأما ما زاد عن الإيجار عن السنة الواحدة فلا تضمنه الزراعة الا اذا كانت قائمة بالأرض (كولين مع كاتبان

الوجهة الشكلية ، رغم أن الدائن لم يشرع بعد في التنفيذ

٤ - ولو أن الاسترداد للبضائع الواردة بالمادة ٣٧٩ تجارى هو على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر ، إلا أنه يجب بوجه عام أن يكون الاسترداد منصبا على أشياء قد تميزت شخصيتها بحيث تجعلها متميزة وغير مندججة في مال المفلس اندماجا

المحكمة :

« حيث أنه حصل صلح تجارى بين عبد السلام افندى صالح وبين دائنيه وتصدق عليه من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٥ على أن يدفع لدائنه في المائة ٣٥ من ديونهم »

« وحيث أن الصلح التجارى نافذ قانونا على جميع الدائنين سواء من اشترك منهم فيه أو لم يشترك (المادة ٣٢٨ و ٣٣٨ تجارى و ٥١٦ فرنسى) برغم ما فى ذلك من الشذوذ للقاعدة القائلة بعدم تعدى أثر العقد حدود العاقدين وسواء كانت الديون تجارية أو مدنية ، على شرط أن تكون هذه الديون قد وجدت قبل الصلح التجارى ولو أنه قد حكم بها فيما بعد حصوله (ليون كان المطول فى القانون التجارى الجزء الرابع نبذة ٦٢٨ - الوحيز فى التجارى تأليف ليون كان الطبعة الرابعة عشرة سنة ١٩٢٤ نبذة ١١٦٢ صفحة ١٠٤٧ - « تأليز مع ليرسيرو » فى القانون التجارى الطبعة السابعة سنة ١٩٢٥ النبذة ٢٠٨٩

١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ والقاضى بالغناء الامر الصادر منه بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ٩٢٧ هو قرار فى محله ويجب تأييده »

(تظلم الست مشكورة أحمد نرين بتوكيل الاستاذ أحمد رأفت بك ضد محمد أفندى فهمى بتوكيل الاستاذ أحمد بك الديوانى - رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٢٧ كلى - دائرة حضرة عبد السلام بك ذهنى بفضوية حضرنى على فهمى بك ومحمد محمود بك القاضين)

٢٦٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

(الدائرة المدنية والتجارية)

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧

افلاس . الصلح التجارى (كونكوردا تو) . نر . الشامل . دعوى الاسترداد على المفلس . شرطها . امكان تعيين الاشياء المستردة . مادة ٣٧٩ تجارى

المبادئ القانونية

- ١ - الصلح التجارى نافذ على جميع الدائنين من اشترك منهم فى عمله ومن لم يشترك وسواء كانت الديون مدنية أو تجارية على شرط أن يكون الدين قد وجد بالفعل قبل الصلح ولا عبء بما اذا صدر الحكم به فيما بعد حصول الصلح
- ٢ - عدم تمسك المدين التاجر بحكم الصلح التجارى فى الدعوى المدنية لايحول دون انتفاعه بحكم الصلح ويجوز له أن يطلب جعل التنفيذ بالدين المدنى باتقدير الذى قرره حكم الصلح
- ٣ - دعوى المدين التاجر فى أن يكون التنفيذ بحكم مدنى بقدر ما عينه حكم الصلح التجارى وبشروطه - دعوى مقبولة قانونا من

صفحة ١٢٢٦ - دالوز براتيك الجزء السادس
صفحة ٢٤٠ نبذة ١٦٨٤ و ١٦٨٧ - لا كور
الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ الجزء الثاني صفحة ٦٠٧
نبذة (٢٠٦٩) «

« وحيث أنه ثابت في هذه الدعوى بأن
الدين وجد قبل الصلح التجارى وحكم به بعد
حصول الصلح التجارى. إذ حكم به ابتدائياً بتاريخ
٧ ابريل سنة ١٩٢٥ وتأييد استئنافياً بتاريخ
٣١ يناير سنة ١٩٢٧ وأما الصلح التجارى فقد
صادقت عليه المحكمة التجارية كما تقدم بيانه
بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٥ ومتى تقرر ذلك
وجب نفاذ الصلح التجارى على الدين السابق
وجوده عليه برغم صدور الحكم به فيما بعد
حصول الصلح التجارى (انظر الجدول العشرى
الثالث للمحاكم المختلطة النبذة ٢٣٠٥ صفحة ٢٢
وانظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى
٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمجلة التشريع والقضاء
المجلد ٣٥ صفحة ٧٢) «

« وحيث أن المدعى لما شعر بأن دائنته
ستنفذ عليه بالدين كله لا بقدر ٣٥ فى المائة طبقاً
للصلح التجارى رفع هذه الدعوى وطلب فيها
أن يكون تنفيذ حكم الدائنة على اعتبار ٣٥ فى
المائة من أصل الدين »

« وحيث أن هذه الدعوى من وجهتها
الشكلية الخاصة بالنظام العام مقبولة قانوناً برغم
عدم حصول البدء فى التنفيذ من جانب الدائنة
وبرغم عدم انتظاره حتى تقوم الدائنة بمهاجمته ،
لأن هذه الدعوى وإن لم تعتبر من دعاوى قطع

النزاع أو من دعاوى الاستفهام إلا أنها بوجه عام
من الدعاوى التى يراد بها الاقرار بحق متنازع
فيه وهذه الأخيرة مقبولة قانوناً لما يترتب عليها
من المصلحة الاجتماعية (انظر جلاسون مع تيسيه
الطبعة الثانية سنة ١٩٢٥ الجزء الأول صفحة ٣٠
النبذة ١٧٧) وليس أدل على ضرورة قبولها
شكلاً من منازعة الدائنة للمدعى فيما يدعيه «

« وحيث أن الدائنة دفعت الدعوى بدفعين
أولاً - بقوة الشيء المحكوم فيه - ثانياً - بالدين
الممتاز «

« وحيث عن الدفع الأول تقول الدائنة
بأن مدينها المدعى لم يتمسك أمام المحكمة المدنية
التي أصدرت الحكم بديونته بحكم الصلح الودى.
ولم يطلب أمامها الزامه بقدر ٣٥ فى المائة من أصل
الدين. وما دام لم يتمسك فلا يجوز له أن يطلب
فى أن يكون التنفيذ بالحكم المدنى بقدر ٣٥ فى
المائة إذ يعتبر أن حقه سقط فى التمسك بالصلح
التجارى »

« وحيث أن الدائنة وقد أفاضت فى شرح
هذا البيان بمدكرتها التحريرية على غير طائل ،
لم تكن محقة فى هذا الدفع الأول . لأن الدعوى
المدنية كانت قاصرة على وجود الدين أو عدم
وجوده ولم تتناول طريقة التنفيذ بالدين الذى
يمكن أن يحكم به ، إذ التمسك بهذا الدفع أو عدم
التمسك به لا يؤثر على ما تقرر للدائنين بالصلح
التجارى (انظر حكم محكمة الاستئناف المختلط
فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ بمجلة التشريع والقضاء

« وحيث أنه لما تقدم يجب الحكم بطلبات

المدعى »

(قضية عبد السلام أفندي صالح بتوكيل الاستاذ
عبد الله أفندي فكرى خليل ضد الست نجيبة هانم
الخصماني بتوكيل الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف .
دائرة حضرة عبد السلام بك ذهني بوضعية حضرة
سيون كراسو بك ومحمد محمود بك القضاة)

٢٦٣

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧

حكم نهائي . سقوطه . التنيه المكرر بالدفع وقت
الحجز . عمل من أعمال التنفيذ . نزاع الملكية .
عدم اعلان الحائز للمقام . بطلان الاجراءات . مادة
٣٤٤ مرافعات . مادة ٥٧٤ مدني .

المبادئ القانونية :

(١) التنيه بالدفع وقت اعلان الحكم غير
التنيه مكرراً بالدفع وقت الحجز . فاذا كان
الأول عملاً ممهّداً للتنفيذ فالثاني عمل من أعمال
التنفيذ . وعلى ذلك لا يسقط الحكم النهائي اذا
حصل التنيه مكرراً بالدفع وقت الحجز قبل مضي
سته شهور من تاريخ صدور الحكم حتى ولو
اوقف التنفيذ بعد هذا التنيه — مادة ٣٤٤
مرافعات

(٢) عدم التنيه أثناء اجراءات نزاع الملكية
على الحائز للعقار طبقاً للمادة ٥٧٤ مدني ينبغي
عليه بطلان جميع الاجراءات ابتداء من اعلان
دعوى نزاع الملكية .^(١)

« لمؤاماة » (١) راجع المحكمين الذين يشير اليهما
الحكم . راجع خصوصاً المراجع التي يستند اليها حكم
٢٥ فبراير سنة ١٩١٣ . صحيفة ١١٨ من المجموعة
الرسمية سنة ١٤

المجلد ٣٧ صفحة ٤٣٢ والأسباب الواردة
بالصفحة ٤٣٣ بالعامود الأول في أوائله) . ولأن
الصلح التجاري انما يتعلق باكره جميع الدائنين
تجاراً وغير تجار على التنازل عن قدر من ديونهم
سواء من اشترك منهم بالفعل في ايقاع الصلح أو
من لم يشترك وفي التنازل عن بعض الدين ابراء
تجاري لقمة التاجر ابراء يختلف عن الابراء المدني
في أنه يتخلف عنه دين طبيعي (ليون كان الوجيز
المتقدم صفحة ١٠٤٣ نبذة ١١٥٨ — رسالة
الافلاس للدكتور عبد الفتاح بك السيد الطبعة
الثانية سنة ١٩٢٦ صفحة ١٤٩) الا اذا دلت
عبارة الصلح على التنازل المبرىء كالأبراء المدني
على أنه لا يجوز للمدين التاجر أن يخالف شروط
الصلح فيدفع لبعض دائنيه قدرأ أكثر من ٣٥ في
المائة بينما بقي للبعض الآخر قدر ٣٥ في المائة إذ
لا بد من المساواة بين الدائنين جميعاً »

« وحيث عن الدفع الثاني قول الدائنة
بأن دينها ممتاز يدخل في نطاق المادة ٣٧٩ تجاري
لأن دينها كان أمانة عن مبلغ من المال طرف
مدينها المدعى . وهذا الدفع غير صحيح أيضاً لأن
شرط الامتياز في حالة استرداد الامانات المودعة
لدى المفلس أن تكون مشخصة تشخيصاً بحاله
يجعلها متميزة ودالة على ملكية المسترد سواء كان
الشيء المطالب برده بضائع كما تقول المادة ٣٧٩
تجاري المذكورة أو كان أي شيء آخر باعتبار أن
المادة ٣٧٩ لم تأت على سبيل الحصر (رسالة الدكتور
عبد الفتاح بك السيد في الافلاس صفحة ٢٣٥) »

المحكمة :

« حيث أن طلبات المدعى تنحصر :

أولاً - في ثبوت ملكيته للأعيان المرفوع بشأنها الدعوى »

وثانياً - في إلغاء الاختصاص المأخوذ عليها

لصالح المدعى عليه الخامس بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ومسجل في نفس التاريخ بدقتر الاختصاصات بقلم كتاب محكمة قنا الابتدائية

وثالثاً - في طلب بطلان اجراءات نزاع الملكية

المرفوعة منه بشأنها المقيدة تحت نمرة ٤٢ سنة ١٩٢٧ محكمة أسوان الجزئية »

« وحيث انه فيما يتعلق بالطلب الاول فلا

نزاع فيه وان ملكية المدعى للاطيان المذكورة ثابتة من عقد البيع الصادر له من أخيه المدعى

عليه الاول بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٢٢ ومسجل بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢

ببيع حصته الميراثية عن والدهما اليه ومحضر توزيع الاطيان الخلفة عنه المؤرخ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩٢٣ وحكم محكمة اسوان الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ باعتماد القسمة بين

الورثة وباختصاص المدعى بالأعيان المشار اليها »

« وحيث انه فيما يتعلق بالطلب الثانى فان

المدعى بناء على ان ذلك الاختصاص أخذ بناء

على حكم غيابي صادر بمديونية المدعى عليه الاول

للمدعى عليه الخامس بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١

وان هذا الحكم الغيابي لم ينفذ وسقط بمضى سنة

شهور على عدم تنفيذه عملاً بالمادة ٣٤٤ مرافعات

وقال ان محضر التنبيه بالدفع وإيقاف الحجز

الذى يتمسك به المدعى عليه الخامس مثله مثل

تنبيه نزاع الملكية ولا يعد عملاً من أعمال

التنفيذ ولا يمنع من سقوطه وان الحكم الصادر

بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ من محكمة

أسوان برفض الدفع بسقوط الحكم الغيابي

المذكور ورفض المعارضة في تنبيه نزاع الملكية

ليس بحجة عليه لصدوره ضد المدعى عليه الاول

وحده »

« وحيث ان المادة ٣٤٤ من قانون

المرافعات تقضى بسقوط الحكم الغيابي واعتباره

كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة

أشهر من تاريخه ومن المقرر قانوناً ان أى عمل

من أعمال التنفيذ يمنع من سقوطه »

« وحيث أن محضر التنبيه بالدفع وإيقاف

الحجز على المتقولات هو اجراء من اجراءات

التنفيذ إذ هو عبارة عن تنبيه بالدفع وقت اجراء

التنفيذ فعلاً بالحجز على المتقولات وهذا التنبيه

خلاف التنبيه السابق بنفاذ مفعول الحكم عند

اعلانه والفرق بينهما ظاهر اذ الاول يكون سابقاً

على التنفيذ ولا يعد عملاً من أعماله والثانى مقترن

بالتنفيذ وفي وقته فهو عمل من أعماله كما انه

لا يقاس على تنبيه نزاع الملكية الذى هو اجراء

سابق على رفع دعوى نزاع الملكية ولا يجوز

طلب نزاع الملكية قبله طبقاً للمادة ٥٣٩ مرافعات

والذى هو من مقدمات التنفيذ ولا يعد من

أعماله »

« وحيث انه ثابت من التأشير الواقع على الحكم الغيابي المذكور الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ ان محضر التنبيه والايقاف السالف الذكر حصل بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ فلم تمض اذن مدة الستة شهور الموجبة لسقوطه »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فانه واضح من الحكم الصادر من محكمة أسوان برفض المعارضة في تنبيه نزع الملكية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ ومن مذكري المدعى عليه الخامس والاول المقدمتين منهما في دعوى نزع الملكية نمرة ٤٢ سنة ١٩٢٧ محكمة أسوان ان المدعى عليه الاول دفع جزءاً من الدين المحكوم به عليه غنياً وهذا يعد قبولاً منه للحكم الغيابي المذكور ومانعاً من سقوطه ويكون طلبا الغاء الاختصاص المترتب عليه ومحو تسجيله على غير أساس ويتعين رفضه »

« وحيث انه فيما يتعلق بالطلب الثالث فان المدعى ارتكن على انه لم يعلن في دعوى نزع الملكية نمرة ٤٢ سنة ١٩٢٧ محكمة أسوان بصفته حائزاً للعقارات المطلوبة نزع ملكيتها ولم ينبه عليه تنبيهاً رسمياً بدفع الدين والتخلى قبل الشروع في نزع الملكية طبقاً لما تقتضيه المادة ٥٧٤ من القانون المدني »

« وحيث انه تبين من الاطلاع على دعوى نزع الملكية المذكورة المرفوعة من صاحب الاختصاص المدعى عليه الخامس ان أعلن صحيفة الدعوى الى المدعى عليه الاول بتاريخ ٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٦ بعد التنبيه عليه وحده فقط وان لم يعلن المدعى الآن بصفته حائزاً للعقار المنزوع ملكيته ولم ينبه عليه التنبيه الرسمي بدفع الدين او التخلي »

« وحيث ان هذا الاجراء واجب قانوناً والا تسقط كافة اجراءات نزع الملكية وتعتبر باطلة سواء بالنسبة للدائن المرتهن او بالنسبة للدائن صاحب الاختصاص عملاً بالمادتين ٥٧٤ و٥٩٩ من القانون المدني وقد سرت على ذلك الاحكام (حكم محكمة الاستئناف في ٢٥ فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ١٤ صحيفة ١١٨ - و ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ - المحاماة سنة ٢ صحيفة ٥٠١) وعلى هذا يكون اعلان دعوى نزع الملكية المذكور وما يليه من الاجراءات باطل اماما سبق عليه من الاجراءات فلا تأثير له عليه ويجب حينئذ الحكم بىطلان صحيفة دعوى نزع الملكية المذكورة وماتلاها من الاجراءات »

« وحيث ان المدعى عليهم الاربعة الاول لم توجه اليهم طلبات في الدعوى غير طلب الملكية الذي لانزاع فيه فيتعين اخراجهم منها بدون مصاريف »

« وحيث انه فيما يتعلق بمصاريف الدعوى فانه يجب عدلاً أن يتحمل المدعى نصفها والمدعى عليه الخامس النصف الثاني اذ المدعى محق في أحد الطلبين الآخرين والاول لانزاع فيه »

(قضية حسن أفندي عبد السلام الشامي ضد عبد الرحمن عبد السلام الشامي ومن معه رقم ٤٧ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة حسن بك فريد وكيل المحكمة بضموية حضرتي فؤاد عبد الملك أفندي وراغب دويدار أفندي القاضيين)

الدعوى الجديدة معناها الضرر فيجب التحقق من وجوده أولاً وهذا لا يتأتى إلا بفحص الموضوع ولا يصح الحكم بالتعويض إلا إذا كان هناك ما يفتح المحكمة بكسب الدعوى الأصلية استثناءً حيث يكون الضرر قد تحقق فعلاً

٣ - أنه لا محل لتطبيق المادة ٢٥٤ مدني التي اباحت للمدين عند بيع مجرد دعوى بدين أو بحق متنازع فيه أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف إذا كان التنازل عن الحق حصل بعد الحكم نهائياً بالدين حيث تكون انتهت طرق الطعن العادية ويكون ارتفع عن هذا الدين صفة النزاع ولا يمكن اعتبار الحق متنازعا فيه لمجرد احتمال أن يلتمس الخصم إعادة النظر في الحكم أما إذا حصل التنازل وقت دعوى التماس فيعتبر الحق متنازعا فيه ويجوز استرداده طبقاً للمادة المذكورة

٤ - أنه مما يسقط حق المدين في الحوالة المقررة عدم قبولها والقضاء بطلانها في الدعوى أو سكوتة زمناً طويلاً بعد علمه بالتحويل أو ادخال التنازل إليه في الدعوى الموضوعية بدون أن يطلب الاسترداد المحكمة :

« من حيث أن المدعين رفعوا هذه الدعوى ضد وزارة الحفانية وطلبوا الحكم عليها بمبلغ ١٠٢٠٠ جنيه والفوائد والمصاريف إلى آخر

٢٦٤

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧

مسؤلية - محضر - بطلان الورقة - تحقق الضرر
بطلان الاستئناف - وجوب البحث في احتمال كسب
الدعوى - دين متنازع عليه - التنازل عنه - حق
المدين في استرداده - الدين المحكوم به نهائياً -
التماس الحكم بالدين

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٤ من قانون المرافعات نصت على أن الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يكون تحريرها بمعركة المحضر ومن ثم فالمستول عن هذه الأوراق هو المحضر فإذا أغفل في هذه الأوراق بعض البيانات التي بدونها يكون العمل لاغياً كيان تاريخ الجلسة في الاستئناف كانت مسئولية ذلك على المحضر وكون العرف جرى بآب الخصوم يحرمون هذه الأوراق ويسلمونها للمحضر لا يمنع ولا يخفف من مسئولية المحضر عند الحكم بالبطلان لاغفال بعض البيانات اللازمة

٢ - إذا أغفل ذكر تاريخ الجلسة في اعلان عريضة الاستئناف وقضى بعدم قبول الاستئناف ونشأ عن ذلك رفع دعوى تعويض على المتسبب في هذا البطلان فلا يصح الحكم بالتعويض لمجرد عدم نظر الدعوى موضوعياً بل يجب على المحكمة التي تنظر في هذا التعويض أن تبحث في الموضوع الأصلي المرفوع عنه الاستئناف لان

ما ذكر بعريضة دعواهم ومذكراتهم وقالوا ان المحضر (مندوب الوزارة) ارتكب خطأ في عمل من أعمال وظيفته ترتب عليه ضرر بليغ وهو أنه أغفل في عريضة استئناف كلف بإعلانها بناء على طلب المدعين ذكر تاريخ الجلسة المحددة لنظر الاستئناف في القضية نمرة ١٠٦٦ سنة ٤٢ قضائية وقد ترتب على ذلك القضاء ببطالان صحيفة الاستئناف وبالتالي القضاء بعدم قبول الاستئناف والزام المستأنفين (اي المدعين) بالمصاريف وقال المدعون أن ما ضاع عليهم بسبب خطأ المحضر المذكور وخسارتهم حق استرداد دين متنازع فيه طبقاً للمادة (٣٥٤ مدني) وهذه الخسارة قدروها بمبلغ ١٠٢٠٠ جنيه وبينوا مفرداتها بعريضة الدعوى «

وحيث أن وزارة الحقانية دفعت الدعوى بعدم حصول خطأ من المحضر وأن المسئول عن ذلك هم المدعون الذين أخطأوا أو اشتروا في خطأ المحضر أن كان مخطئاً وأنه على كل حال لم يحصل ضرر للمدعين من عدم نظر استئنافهم لان الدعوى المستأنفة غير محققة الكسب وطلبت رفض الدعوى واحتياطياً الحكم لها على المحضر المذكور بما عساه أن يحكم عليها به وقد رد المدعون بأن الخطأ حصل من المحضر وحده وأنه المسئول وأن ليس لمحكمة مصر وهي محكمة أول درجة أن تعيد النظر في الحكم الذي كان موضوع الاستئناف المشكو من سقوطه لاهمال مندوب الوزارة اذ لا يرجي من هذه المحكمة أن تعدل عن حكم

أصدرته وأنه على كل حال يفرض أن لهذه المحكمة الحق في اعادة نظر الموضوع فان حق المدعين في الاسترداد ثابت قانوناً ويجب الحكم به الى آخر ما ذكر في دفاعهم «

« وحيث انه بالاطلاع على قضية الاستئناف نمرة ١٠٦٦ سنة ٤٢ قضائية تبين أن أصل اعلان الاستئناف ذكر فيه تاريخ الجلسة وهو ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ اما الصورة المعلنة لحضرة اسعد بك عبد الشهيد أخذ المستأنف عليهما في الدعوى المذكورة فقد أغفل فيها تاريخ الجلسة وقد حكمت محكمة الاستئناف بناء على ذلك في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥ بعدم قبول الاستئناف والزام المستأنفين (اي المدعين الآن) بالمصاريف « وحيث أن المادة ٤ من قانون المرافعات نصت على أن الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفهية ومن ثم فالمسئول عن النقص في هذه الاوراق في البيانات الضرورية التي نص عنها القانون والتي يترتب عنها البطلان اذا أغفل ذكرها هو المحضر ما دام انه هو الذي يقوم بتحريرها ولا عبرة بما دفعت به الوزارة من أن العرف جرى بأن تحرير ورقة الاعلان يكون بمعرفة الخصم المعلن لأنه أن صح ذلك فهذا لا يمنع من مسؤولية المحضر أو يخفف من هذه المسؤولية اذ هو المكلف قانوناً بتحرير هذه الاوراق كما تقدم فهو المسئول عنها وحده

الأصلية أن تعيد النظر في موضوع الاستئناف قول في غير محله لان مبنى التعويض في هذه الدعوى هو الضرر الذي يجب التحقق من حصوله بسبب عدم نظر الدعوى أمام الاستئناف وهذا لايتأتى الا بالبحث في موضوع الدعوى الأصلية ومعرفة ما اذا كانت على أساس صحيح اولا»

(راجع موسوعات دالوز جزء ٢٧ صحيفة ١٨٥ الى ١٨٧ وجزء ٣٩ صحيفة ٣٩٨ بند ٤٧٨)

« وحيث أنه بالرجوع لوقائع هذه الدعوى ومرافعة ومذكرات الطرفين تبين أن حضرة أسعد بك عبد الشهيد كان رفع دعوى على المدعين الحاليين وقضى فيها استئنافاً في ٢٢ مايو سنة ٩٢٣ بالزامهم بمبلغ ١٠٢٠٠ جنيتها وكان تحرر بين المدعى المذكور وحضرة يوسف بك غالى اتفاقية بسبب ديونه في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٣ بمقتضى ورقة عرفية وبعد أن صدر الحكم النهائي في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ تم التحويل بين الطرفين نظير مبلغ ٢٥٠٠ جنيتها بمقتضى عقد رسمى في نفس التاريخ ثم أعلن هذا التنازل للمحكوم عليهم في ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢٣ وسار بعد ذلك حضرة يوسف بك غالى في اجراءات نزع ملكيته في ٢ ابريل سنة ١٩٢٤ أمام المحكمة المختاطة فعزل المدعون معارضة في هذا التتبع وطلبوا بطلانه ومحو الآثار المترتبة عليه وذكروا أسباباً لذلك من بينها أن التحويل الحاصل في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ باطل لأنهم لم يقبلوه وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع قضت في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤

« وحيث أنه لذلك يكون المحضر المذكور حسن افندى محمد دويدار الذى استلم أصل الاعلان وبه كل البيانات اللازمة مسؤول عن بطلان الصورة التى جاءت غير مطابقة للأصل حيث أغفل بهاذكر تاريخ الجلسة مع أنه مذكور فى الأصل ، وهذا التاريخ هو من البيانات الهامة التى يكون العمل بدونه لاغياً كنص المادة ٣٦٣ مرافعات»

« وحيث أنه يجب البحث بعد ذلك فى مدى هذه المسئولية وفيما اذا كان ينبج عن هذا البطلان ضرر للمدعين أولا حتى يحكم لم التعويض المطلوب اذا لا يمكن القول ان مجرد حرمان المدعين من نظر دعواهم أمام الاستئناف موضوعاً يعطيهم الحق فى طلب التعويض بل يجب ان يثبت ان هذا الاستئناف كان على أساس صحيح وأن هناك مايقنع المحكمة بالحكم لمصلحة المدعين حيث يكون بذلك تحقق ركن الضرر الذى هو أساس التعويض فى هذه الدعوى طبقاً للمادة (١٥١ مدنى) ولقد سارت المحاكم الفرنسية على هذا الرأى قضت فى دعوى مماثلة لهذه بعدم مسئولية المحضر إلا اذا توفر الشرط سالف الذكر وهو الاقناع بان الاستئناف على أساس صحيح وانما قضت بان المحضر يلزم على كل حال بمصاريف الاوراق الملفاة طبقاً للمادة ٧١ فرنسى التى تقابل مادة ٢٣ مرافعات أهلى وترى هذه المحكمة الأخذ بهذا الرأى لمطابقته للقانون — أما ماقرره وكيل المدعين بانه ليس لمحكمة أول درجة التى فصلت فى الدعوى

يظلم هذا التنبه لأنه بنى على حوالة باطلة لعدم قبول المدعين لها وفيما بين ٣٠ ابريل و ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ أوقع حضرة يوسف بك غالى حجوزات على المدعين ثم رفع دعوى حراسة على الحاصلات فى ٢٤ مايو سنة ٩٢٤ وفى ٢٧ مايو سنة ٩٢٤ صدر حكم المحكمة المختلطة سالف الذكر وكان المدعون رفعوا دعوى التماس عن الحكم الاستثنائى المذكور فى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٤ ثم رفعوا دعوى استرداد الحوالة فى ٢٨ مايو سنة ٩٢٤ ثم تنازلوا عن دعوى التماس »

« وحيث أنه اذا كان هذا الاسترداد قد بنى على اتفاق فى ٢٢ مارس سنة ٩٢٢ سالف الذكر فإن المدعى عليهم فى الدعوى الموضوعية قالوا أن ذلك لم يكن عقد حوالة مطلقا بل هو وعد بحوالة شامل لوقائع عديدة تتناول علاقات أسعد بك ويوسف بك ومن ضمنها ان أسعد بك بسبب مديونية ليوسف بك بمبالغ جمة تعهد له عند صدور أى حكم فى أية قضية من القضايا التى له فى المحاكم ان يتنازل له عنه وفاء لمطلوبه وتنفيذا لهذا التعهد صدر العقد الرسمى المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ وذكر فيه أن الحوالة تمت نظير مبلغ ٢٥٠٠ جنيها وهو قيمة ما تخصص على هذه الحوالة من دين يوسف بك على أسعد بك »

« وحيث أنه فضلا عن أن المدعين لم يقدموا ما يبنى هذا القول فان هناك ما يؤيده وهو حصول التحويل الجديد فعلا الحاصل فى ٢٢ مايو سنة ٩٢٣ بقدر رسمي تنفيذا للاتفاق

السابق والسير فى اجراءات التنفيذ بمقتضى هذا التحويل الأخير واعلان المدعين به وطلب هؤلاء الاخيرين من المحكمة المختلطة بطلانه كما هو ثابت من الاطلاع على الحكم المذكور ووقائعه وبذا لا يمكن اعتبار هذا الاتفاق أساسا لدعوى الاسترداد المذكورة »

« وحيث أنه عن حوالة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أيضا اعتبارها أساسا لدعوى استرداد الدين بعد أن طعن فيها المدعون أمام المحكمة المختلطة بطلانها لعدم قبولهم لها وقولهم أمام المحكمة بانها حوالة صورية وقد قضت المحكمة المذكورة بطلان تنبيه نزع الملكية بناء على عدم صحة هذا التحويل لعدم قبوله من المدين وعلى هذا فاسترداد المدعين للحقوق المتنازل عنها الواردة فى اعلان العرض المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ لم يلاق حوالة صحيحة يصح معها استرداد الحقوق المحولة واذا لا يصح أن تكون هذه الحوالة الباطلة أساسا لدعوى استرداد الدين » وحيث أنه فضلا عن ذلك فانه وان لم ينص القانون المصرى او الفرنسى على ميعاد معين لاستعمال حق الاسترداد إلا أنه من المتفق عليه من الشراح وأحكام المحاكم أنه لا يجوز قبول دعوى استرداد التنازل عن الحقوق المتنازع فيها اذا رفعت هذه الدعوى بعد مدة من تاريخ الحكم التهاى كما حكمت بذلك محكمة النقض فى سنة ١٨٨٣ (تعليقات دالوز على المادة ١٧٠٠ فقرة ١٠٢ قانون مدنى) والمحكمة فى ذلك ظاهرة اذ أنه من الضروري أن لا تترك أحكام محكمة

بعد الحكم النهائي في الدعوى أنه ينعى حق متنازع فيه لأنها إنما حصلت بعد صدور حكم نهائي وأنه مما لا نزاع فيه أنه متى انتهت طرق الطعن العادية يرتفع صبغة النزاع ولا يمكن بعد ذلك اعتبار الحق متنازع فيه لمجرد احتمال أن يلتمس الخصم إعادة النظر في الحكم إنما إذا كان الالتماس مرفوعاً فعلاً وحصل التنازل عن الحق المطعون فيه أثناء ذلك اعتبر هذا الحق متنازعا فيه (جران مولان ٢٩٥ وكارتنان صحيفة ٥٠٧) فالشرط الجوهري لاعتبار الحق متنازعا فيه في هذه الحالة أن يكون الالتماس قائما ودعواه سائرة وقت التنازل لا منظور رفعه في المستقبل وهذا ما قرره الشراح في هذا الخصوص وصادقت عليه الأحكام (أوبري ورو جزء ٤ صحيفة ٤٥١ وتعليقات دالوز على البند ١٧٠٠) على أن الالتماس نفسه في نظر الأحكام المصرية لا يعتبر نزاعاً (حكم محكمة مختلطة ٦ يونيو سنة ١٩٠٦ منشور بمجموعة عدد ١٨ صحيفة ٣٢ وحكم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ عدد ٢٨ صحيفة ٥٦) ومتى كان الأمر كذلك فلا وجه لدعوى الاسترداد عن مثل هذا الحق الغير متنازع فيه «

«وحيث أنه بناء على ما تقدم فإن دعوى الاسترداد في ذاتها غير مقبولة للأسباب المذكورة سواء كان مبنى هذه الدعوى اتفاق ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ أو ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ وتكون دعوى الموضوع على غير أساس من كل الوجه وبالتالي هذه الدعوى لا فيما يختص بمصاريف الدعوى الاستئنافية التي قضى فيها بعدم قبول

الاستئناف عرضة للنزاع بين المتخاصمين وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢ بأنه إذا أدخل المتنازل له عن الحقوق المتنازع فيها خصماً في الدعوى ولو لم تتناول هذه الدعوى نفس الموضوع فلا يجوز للمدين أن يطلب استرداد هذه الحوالة فيما بعد (تعليقات دالوز على القانون المدني الفرنسي مادة ١٦٩٩ ققرة ٥٦) وثابت مما تقدم أن المدينين أعلنوا بالتنازل في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣ بعد صدور الحكم الابتدائي الذي أعلن في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ وعارض المدينون في إجراءات التنفيذ وفي التنازل ولم يتمسكوا بحق الاسترداد بل واستصدروا حكماً ببطالان الحوالة ثم رفعوا التماساً أدخلوا فيه المتنازل إليه ولم يتمسكوا بحق استرداد الحوالة ثم رفعوا دعوى الاسترداد في ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ أي بعد صدور الحكم الاستئنائي وإعلان التنازل لهم بسنة ولا شك أن مثل هذه التصرفات من المدعين ومنازعتهم يوسف بك غالى ومخاضته في مواضع شتى بعضها خاص بإجراءات التنفيذ وبعضها خاص بصحة الحوالة وعدم صحتها وغير ذلك دون أن يشيروا إلى حق الاسترداد أو التمسك به وعدم رفعهم دعوى الاسترداد إلا بعد مدة مع علمهم به وبعد هذه المنازعات الطويلة ورفعهم دعوى الالتماس وإدخال المتنازل إليه فيها مما يدل على تنازلهم ضمناً عن التمسك بالاسترداد ومما يسقط حقهم فيه لهذا السبب «

«وحيث أنه بخلاف ما تقدم فلا يمكن اعتبار هذه الحوالة الحاصلة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٣

الاستئناف سالفة الذكر فإن المدعى عليهما
مستولان عن مصاريها طبقاً للمادة ٢٣ مرافعات
فيتعين الحكم عليهما به والحكم للمدعى عليهما
الأولى على التالى بذلك »

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا
بالزام المدعى عليهما متضامنين بان يدفع المدعين
مصاريه استئناف القضية نمرة ١٠٦٦ سنة
٤٢ قضائية

(قضية ورثة الشيخ صالح قنديل بتوكيل الاستاذ
أميل افندى بولاد ضد وزارة الحفانية وآخر نمرة
٦٢٠ سنة ٩٢٦ كلى . دائرة حضرات مصطفى بك
رشدى والياس بك حنين ومحمد بك درويش قضاة)

٢٦٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

شفعة . الحكم بها . استحقاق الثمن . تنفيذ المشفوع
منه بالثمن . جوازه . اشكال . تصفية حساب . قبوله

القاعدة القانونية

لا يجوز للشفيع التنازل عن الشفعة بعد
الحكم له بها لأن الشفعة عقد يتم بايجاب الشفيع
وقبول المشفوع منه . ويقوم الحكم مقام قبول
الأخير . واذا كانت الشفعة تتم بالحكم فيها . فقد
أصبحت العين ملكا للشفيع والثمن حقا للمشفوع
منه . فلا يملك الشفيع التنازل عن حكم الشفعة
ولا يؤثر هذا فى حق المشفوع منه فى تنفيذ الحكم
للحصول على الثمن دون حاجة الى رفع دعوى
جديدة به

وعلى ذلك فلاشكال فى تنفيذ حكم الشفعة
للحصول على الثمن مقبول اذا كان مبنياً على أن

للشفيع ديناً على المشفوع منه يجب محاسبته عليه
أو المقاصة فيه مع الثمن . وأما اذا كان مبنياً على
أن لاحق للمشفوع منه فى تنفيذ حكم الشفعة
للحصول على الثمن فيصبح الاشكال غير مقبول
المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهم صدر لهم حكم
بالشفعة ضد المستأنف نهائياً مقابل دفع الثمن »

« وحيث ان المستأنف أراد التنفيذ عليهم
بالثمن فاستشكلوا بانهم لم يستلموا الأطينان
المطلوب عنها الثمن وأن عليها رهونات مسجلة
لهم وانه لا يمكن دفع المبلغ المطلوب إلا بعد عمل
الحساب وطلبوا رفع الأمر للمحكمة »

« وحيث أن المستأنف عليهم امام المحكمة
دفعوا بواسطة وكيلهم ايضاً بان حكم الشفعة صدر
لهم وبناء على طلبهم فليس لخصمهم الحق فى
تنفيذه ضدهم لأنه قاصر على أن حق الشفيع
لا يتم إلا بدفع الثمن وعليه أن يقوم بدفعه قبل
التنفيذ باستلام العين وهذا التنفيذ مبنى على
ارادته وله ان يتنازل عنه ان شاء والحكم يرتب
حقاً مستقلاً للمشفوع منه اذ لم يتضمن نصاً خاصاً
على الزام الشفيع بدفع الثمن »

« وحيث انه وان كان مجرد حصول
الطلب من الشفيع لا يلزمه لأنه أمر اختياري من
جهته ويمكنه العدول عنه الا ان حقه هذا فى
العدول ينقطع برضاء المشتري او بالقضاء بالشفعة
لان رضاء المشتري هو قبول لذلك الايجاب الذى
عرضه الشفيع بالطلب وبذلك يتم عقد بين
الاثنين بملكية الشفيع للعين وأحقية المشتري
للثمن ولا يجوز لاحدهما فسخه الا برضاء الآخر

او القضاء . ومن المقرر شرعا ان الشفع له أن يترك الشفعة قبل الحكم أما بعده فلا يصح له الترك لتحول الصفة اليه فلا يجوز له ابطالها منفرداً .

« وحيث ان الشفعة هي حق تملك العقار المبيع بما قام على المشتري من الثمن والمصاريف فلا يمكن القضاء للشفيع بالعين بغير الزامه في الوقت نفسه بالثمن للمشتري ولذلك يكون الحكم باحقية الشفع للعين المشفوعة مقابل دفعه الثمن معناه امتلاك الشفع نهائياً للعين وأحقية المشتري لاستيفاء الثمن ولذلك نصت المادة ١٨ من قانون الشفعة على ان الحكم الذي يصدر نهائياً بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها ويكون الحكم نافذاً للشفيع باستلام العين والمشتري بقبض الثمن »

« وحيث انه لا محل للقول بأن حكم الشفعة انما يقضى للشفيع وحده باحقية للعين المشفوعة مقابل دفع الثمن وهو وحده الذي يملك تنفيذه باستلام العين انما بشرط ان يدفع الثمن وان الحكم لم يقض بشيء للمشتري فلا يملك تنفيذه بالثمن لأن هذا القول مردود بان الحكم بالشفعة أصبح الشفع مالاً نهائياً للعين المشفوعة مقابل دفع الثمن ومادام لا يمكنه ترك الشفعة فيكون الثمن مستحقاً فوراً بمقتضى ذلك الحكم نفسه وليس للشفيع ان يرغم المشتري على انتظاره حتى يختار هو الوقت المناسب له لاستلام العين ودفع الثمن ولا وجه لتكليف المشتري برفع دعوى جديدة بالثمن لأن هذا الثمن هو في الواقع مقضي

به بحكم الشفعة وأصبح مقدراً وغير متنازع فيه فليس هناك موضوع لدعوى أخرى بشأنه بل ان هذه الدعوى تكون غير مقبولة لسبق الفصل فيها »

« وحيث ان القضاء قد قرر ان الشفع اذا تأخر عن دفع الثمن فالمشتري أن يرفع عليه دعوى يطالبه بدفع الثمن او بطلان الشفعة ولكن الواقع ان الدعوى التي ترفع في هذه الحالة ليس الغرض منها الزام الشفع بالثمن بل الحكم بابطال نفس الشفعة كنتيجة لتأخيره في دفع الثمن طبقاً للقاعدة العامة المقررة لكل العقود وهي انه اذا قصر أحد الطرفين في القيام بواجباته كان الطرف الآخر مميزاً بين تنفيذ نفس العقد وبين المطالبة بفسخه لعدم تنفيذه »

« وحيث انه من جهة أخرى فان الشفع كان واضعاً يده من الاصل على العين بصفته دائناً مرتباً لها وبحكم الشفعة أصبح مالاً فاجتمع له الملك واليد وأصبح غير محتاج للتنفيذ لاستلام العين فلم يبق له أية حجة لتأخير الثمن من هذه الوجهة »

« وحيث أن الشفعاء المستشكلين دفعوا في دعوى الشفعة بأن لهم ديون مسجلة على الأرض المشفوعة وطلبوا خصمها من أصل ثمن الشفعة وقد قررت محكمة الاستئناف بأنه يوجد نزاع في مقدار تلك الديون والمسدد منها وهو خارج عن موضوع دعوى الشفعة ومحله يكون عند تنفيذ الحكم والمحاسبة على الثمن وحق الخصوم محفوظ في ذلك »

« وحيث أن المشتري قد شرع الآن في التنفيذ بالثمن فحان وقت محاسبته على تلك الديون طبقاً للحكم المذكور وحينئذ يجب إيقاف التنفيذ حتى تتم المحاسبة بين الطرفين وتخصم الديون من أصل الثمن وينفذ بالباقي »

« وحيث بناء على ذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف الشيخ محمد حسين فوده الحاضر من الاستاذ أحمد رشدي ضد ابراهيم بك كامل ومن معه الحاضر معهم الاستاذ كامل قنوس . رقم ١٠٣٤ سنة ١٩٢٧ . صدر الحكم من دائرة حضرة على زكي الرازي بك وكيل المحكمة بمضوية حضرة ماضي بك وعبد الفتاح سليم البشري بك القاضيين)

٢٦٦

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

(الدائرة المدنية والتجارية الاستئنافية)

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . النصاب النهائي للقاضي الجزئي . دعوى انكار التوقيع . الحكم برد وبطلان جملة عقود . دعوى معلومة القيمة . تقدير قيمة كل عقد . دعوى انتزاع . كذلك

المبادئ القانونية :

(١) اذا رفعت الدعوى بالمطالبة بمبلغ لا يزيد عن النصاب المخول للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً يصبح الحكم غير قابل للاستئناف ولو تناولت الدعوى الحكم برد وبطلان عقود أنكر التوقيع عليها وكان كل عقد من هذه العقود يقل في القيمة عن النصاب الجائز استئنافه

(٢) لا تعتبر الدعوى التي تناولت الحكم

برد وبطلان عقود دعوى مجهولة القيمة قياساً على الحكم الصادر بذلك في دعوى التزوير في اجراءات انكار التوقيع . لأن اجراءات الانكار تابعة للدعوى سيما دعوى التزوير دعوى مستقلة عن دعوى الموضوع

(٣) ومع ذلك فلا تعتبر دعوى التزوير بمجهولة القيمة . (ويشير الحكم الى قرار لجنة المراقبة القضائية في ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ رقم ٣) المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليها الأولى دفعت بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب »

« وحيث أنه تبين من عريضة الدعوى أن قيمتها ٣٧ جنيهاً وهي أقل من النصاب الجائز استئنافه »

« وحيث أن المستأنفين اعترضوا هذا الدفع بأن الدعوى تتناول رد وبطلان أربعة عقود مجموع قيمتها يزيد عن النصاب المذكور وان دعوى الرد وبطلان حتى ولو كانت في عقد واحد فانها تعتبر بمجهولة القيمة ويجوز استئنافها »

« وحيث أنه تبين من الاربعة عقود موضوع النزاع ان قيمة كل منها أقل من النصاب الجائز استئنافه ولا نزاع في ذلك »

« وحيث ان المستأنفين تمسكوا بان المستأنف عليها الأولى أنكرت توقيع مورثها على هذه العقود الأربعة وانه محكوم بردها وبطلانها وان بعض المحاكم اعتبرت دعوى الطعن بالتزوير بمجهولة القيمة بغیر التغات الى قيمة العقد المطعون

فيه ولو قلت وقالوا انه على هذا الاعتبار يكون الاستئناف جائزاً»

« وحيث ان قولهم هذا قياس مع الفارق لأن الطعن في هذه العقود الأربعة لم يكن بطريق دعوى التزوير وانما كان قاصراً على انكار التوقيع عليها الأمر الذى لا توجد فيه أى دعوى بشأنه تستلزم أى تقدير أو تعتبر مجهولة القيمة وان الاجراءات فيه قاصرة على اجراءات الدعوى الأصلية اذ ان الانكار هو مجرد طريق سلبى يترتب عليه الزام المدعى بأثبات صحة السند المتمسك به »

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن ما أخذت به تلك المحاكم من اعتبار دعوى التزوير بمجهولة

القيمة فإنه رأى قاصر على أحداها ولم يكن مجمعاً عليه خلاف رأى المخالف لذلك وقد أخذت به لجنة المراقبة القضائية (راجع مذكرة اللجنة في ٢٦ يناير سنة ١٩٠١ نمرة ٣)

« وحيث انه لا محل أيضاً لاعتبار مجموع العقود مع بعضها لأنها عبارة عن سندات مختلفة ومستقلة عن بعضها والطعن فى أحدها لا يستلزم الطعن فى الآخر ويجب اعتبار كل قيمة منها على حدة عملاً بالمادة ٣٠ مرافعات »
(استئناف ملوك جرجس بريس ومن معه ضد الحرمة فرحانه خليل عدس — ١٤٩ سنة ١٩٢٧ - دائرة حضرة حسن بك فريد وكيل المحكمة بمضوية حضرتى راقب دوبرار أفندى وفؤاد عبد الملك أفندى القاضيين)

قضايا المحاكم الجزئية

أن يحتج بتقصير المشتري الأول فى تسجيل عقده أو بعدم نقل الملكية اليه لعدم التسجيل طبقاً لأحكام قانون التسجيل الجديد .

المحكمة :

« حيث أن المتهم قرر أن العقد الذى صدر منه الى حسين عمر هو عقد بيع وفائى الا أنه بالاطلاع على هذا العقد اتضح أنه عقد بيع بات ولم يقدم المتهم ما يفيد أنه بيع وفائى »
« وحيث أنه بالاطلاع على العقد المشار اليه اتضح أنه عقد عرفى غير مسجل »

٢٦٧

محكمة جرجا الجزئية الأهلية
(دائرة الجنج والمخالفات)

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

نصب . بيع عقار غير مملوك للبائع . عدم التسجيل .
أثره فى الجريمة

المبدأ القانونى

يعاقب بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات من باع عقاراً لاخر بعقد لم يسجل ثم باعه لثالث فسجل عقده ونقل ملكيته اليه . ولا يجوز للبائع

وترى المحكمة استعمال الرأفة والاكتفاء بتعريمه
٢٠٠ قرش»

(قضية النيابة العمومية ضد أحمد محمود حجازي .
١١٠٢ جنح سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة
أحمد فؤاد أفندي القاضي)

٢٦٨

محكمة ابو تيج الجزئية الأهلية
(دائرة الجنح والمخالفات)

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

مشبوه . انذاره . قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

المبدأ القانوني

لم يكن موجوداً قبل صدور القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٢٣ حالة يمكن اعتبار الشخص فيها منذراً
بصفته مشبوهاً قانوناً، فالقول بأن شخصاً كان
منذراً من سنة ١٩٢١ باعتباره مشبوهاً غير
صحيح ولا يمكن الأخذ به »

ويعتبر الانذار الحاصل قبل العمل بهذا
القانون لاغياً ما لم يحدد الانذار بعد صدور
القانون

المحكمة :

« حيث ان المتهم أعلن قانوناً ولم يحضر
فيجوز الحكم في غيبته »

« وحيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهم
بأنه وجد لدى البوليس ما يؤيد ظنونه قبله من
أنه خطر على الأمن العام وطلبت عقابه بمقتضى
المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ »
« وحيث ان الثابت من التحقيقات ومن

« وحيث أنه يتعين البحث الآن فيما اذا
كان يمكن أن يعتبر المتهم عندما باع الى حسين
محمد بائناً عقاراً ليس له حق التصرف فيه من
عدمه »

« وحيث أنه يؤخذ من روح التشريع كما
يؤخذ من محضر جلسة مجلس شورى القوانين
أن المشرع أراد بالمادة ٢٩٣ عقوبات (معاقبة
أولئك المحتالين الذين يبيعون عقارهم الى شخص
ثم قبل أن يسجل العقد أو بعده يبيعون أو
يرهنون الى شخص آخر ويأكلون ما يأخذونه
ثمناً أو ديناً فاذا أراد أحد المتعاقدين معهم أن
يرجع عليهم بما دفع لا يجد في أيديهم شيئاً
ويضيع عليه ما دفع فهو لاء من أشهر النصابين
نصباً الذين تجب معاقبتهم) (راجع التعليقات
الجديدة على قانون العقوبات تأليف عبد الهادي
بك الجندى) »

« وحيث أن هذه المحكمة لاتزال موجودة
بعد قانون التسجيل الجديد لأن المشتري الذي
لم يسجل عقده لا يمكن اعتباره اجنبياً عن العقار
لاحق له فيه اذ له رفع دعوى بصحة التعاقد
للحصول على حكم وتسجيله كما أنه له الحق في
أن يطلب من البائع تمكينه من التسجيل (راجع
بحث الاستاذ عبد السلام بك ذهني المنشور
بالمحاماة في عدد ابريل سنة ١٩٢٦) ولذا تكون
التهمة ثابتة على المتهم وعقابه ينطبق على المادة
٢٩٣ عقوبات »

« وحيث أن المتهم تصالح مع المجنى عليه
وحرره عقداً بأطيان اخرى بدل العقد الأول

مذكرة قلم ضبط مركز ابي تيج المرفقة بالاوراق
أن المتهم أنذر باعتباره مشبوهاً تحت غمرة ١٦١
٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ »

« وحيث ان القانون غمرة ١٧ سنة ١٩٠٩
الذي كان معمولاً به قبل القانون غمرة ٢٤
سنة ٩٢٣ الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ٩٢٣
كان خاصاً فقط بالمتشردين ولم يكن هناك
أشخاص مشبوهين يصح للبوليس أن يعطيهم
انذارات بالكف عن سيرهم فيكون القول بأن
المتهم أنذر باعتباره مشبوهاً قولاً في غير محله وغير
منطبق على حقيقة الواقع »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان القول
بأن المتهم أنذر بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١
باعتباره مشبوهاً (مع التسليم بصحة هذا التعبير
الغير قانوني) لا يمكن القول معه بطلب وضعه
تحت مراقبة البوليس الآن لمضى اكثر من
ثلاث سنوات على تاريخ انذاره »

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فلا يمكن ان
يسرى الانذار المسلم للمتهم بتاريخ ٤ سبتمبر
سنة ١٩٢١ قبل العمل بالقانون الجديد غمرة ٢٤
سنة ١٩٢٣ على حالة المتهم الآن بل يجب أن
يعطى انذاراً جديداً وفق القانون الأخير. إذ أن
هذا القانون نص في المادة ٣٣ منه على إلغاء
القانون غمرة ١٧ سنة ٩٠٩ وعلى إلغاء كل ما كان
مخالف للقانون الجديد ولم يصبح القانون غمرة
٢٤ سنة ١٩٢٣ ساري المفعول إلا من تاريخ
٥ يولييه سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ نشره بالجريدة
الرسمية »

« وحيث ان القانون الجديد اعطى في
المادة الثالثة منه حقاً لكل شخص يعطى اليه
انذار مشبوه أو متشرد الحق في المعارضة في
الأنذار أمام البوليس والظعن في القرار الصادر
من الأخير أمام النيابة بمواعيد خاصة حددتها
منشورات مخصوصة من وزارتي الحفانية والداخلية
فلا يمكن حرمانه من هذه الحقوق وبذا فيكون
الأنذار المعمول وفق القانون القديم لاغياً لعدم
توفر هذه الضمانات (راجع حكم محكمة النقض
الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٢٦ مجموعة ص ٢٧
عدد ٥١ وحكم محكمة طنطا الصادر في ١٠
سبتمبر سنة ١٩٢٥ محاماة سنة ٦ العدد الثالث
ص ١٥٤ ومنشور وزارة الحفانية الصادر في ١٨
نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان من ذلك كله يتعين براءة
المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنابات »
(قضية النيابة العمومية رقم ١٦٤٦ سنة ١٩٢٦
ضد أحمد عبد المال سيد . أصدر الحكم حضرة مرسى
فرحات أفندي القاضي)

٢٦٩

محكمة ابوتيج الجزئية الأهلية
(دائرة الجنج والمخالفات)

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

سرقة . أحجار من الجبل . عدم ظهور وضع يد
الحكومة على الجبل . لا سرقة .

القاهرة القانونية :

أخذ الأحجار من الجبل لا يمكن اعتباره

سرقة الا اذا كان وضع يد الحكومة على الجبل
ظاهراً بطريقة واضحة .

المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين
الأربعة بأنهم في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦
بدكران سرقوا أحجاراً من الجبل الغربي »

« وحيث ان الشهود الثلاثة قرروا أنهم
وجدوا الثلاثة الأول من المتهمين محملين بجمالهم
أحجاراً من الجبل »

« وحيث أنه بمناقشة الشهود عن موقع
المكان الذي أجرى المتهمون أخذ الأحجار
منه تبين أنه في نقطة بعيدة في داخل الجبل كما
لم يثبت أيضاً أن الحكومة وضعت يدها على
المكان المذكور بأي وسيلة ما »

« وحيث ان النيابة العمومية تذهب الى ان
الأحجار مملوكة للحكومة اذ أن أراضي القطر جميعها
معتبرة في الأصل ملكاً للحكومة وان كل أرض
لم تثبت ملكيتها لأحد باحدى طرق الملك الشرعية
تعتبر ملكاً للحكومة (راجع منشور لجنة المراقبة
القضائية الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٨) »

« وحيث ان الاحجار كالمعادن التي في
الجبال هي في الأصل من الاموال المباحة ويلزم
أن تعتبر بهذه الصفة مادام لم يثبت أحد ملكيته
لها سواء كان بوضع اليد او بخلاف ذلك وهذا
لا ينافي حق الحكومة في الاشراف عليها باعتبارها
صاحبة الولاية العامة على البلاد فلها الاشراف
الذي لكل حكومة في نظام البلاد التي يديرها

ذلك السياسي (راجع حكم محكمة استئناف
اسكندرية الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٧
القضاء السنة الرابعة ص ٣٨٧ وحكم محكمة جنح
أسيوط الاستئنافية الصادر بتاريخ ١٧ أكتوبر
سنة ١٩١٢ وحكم محكمة النقض الصادر في
٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩) »

« وحيث ان المادتين ٩ و ١٠ من القانون
المدني نصتا على أملاك الحكومة الشرعية ولم يأت
فيها ذكر بأن الجبال من بين هذه الأملاك كما
نص فيها على الطرق والشوارع والسكك
الحديدية الى الحصون والشواطئ والانهار الخ
كما أنه لم يصدر قانون خاص باعتبار الجبال من
أملاك الحكومة العمومية . »

« وحيث ان المادة الثامنة من القانون المدني
نصت على « ان الاموال المباحة هي التي لا مالك
لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضع يد
عليها »

« وحيث انه لم يمكن القول بان نقطة ما في
الجبل مملوكة للحكومة ملكاً حقيقياً الا اذا كان
وضع يد هذه ظاهراً بكيفية جلية كأن تكون
الحكومة قد أجرت مقاس النقطة المذكورة فتعتبر
اذن قد امتلكتها امتلاكاً قانونياً . (راجع حكم
محكمة النقض الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢
مجموعة ص ١٤ عدد ١٦ وحكم محكمة النقض
الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩١٢ الشرايع السنة
الأولى ص ١٤١ وراجع أيضاً كتاب أحمد بك أمين
في قانون العقوبات الطبعة الأولى صحيفة ٦٣٥)

« وحيث انه من ذلك يتعين براءة المتهمين عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات »

(قضية النيابة العمومية رقم ١٨٠١ سنة ١٩٢٦ ضد حسن محمود ممر وآخرين . أصدر المحكم حضرة مرسى فرحات أفندي القاضي)

٢٧٠

محكمة البدارى الجزئية الأهلية (دائرة الجنج والمخالفات)

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

سرقة . عود . مراقبة . عقوبة تبعية . قانون غمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

المبرأ القانونى :

إذا حكم على العائد في تهمة سرقة بعقوبة المراقبة مع عقوبة الحبس تطبيقاً للمادة ٢٧٧ ع فلا محل لأن تقدمه النيابة بعد ذلك الى محكمة الجنج وتطلب الحكم عليه بالمراقبة بمقتضى المادة ٩ من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأن في ذلك مخالفة لقاعدة عامة من قواعد العدالة وهي معاقبة الجانى مرتين عن جرم واحد وهو في هذه الحالة جرم العود الى ارتكاب السرقة . ومادام في قانون العقوبات نص ينفى بالغرض المقصود وهو وضع المحكوم عليه المذكور تحت المراقبة فقد أغنى ذلك عن تطبيق المادة ٩ من القانون غمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الذى قصد به في الحقيقة تكملة التشريع الجنائى بالنص على المراقبة في الأحوال التى لم ينص عليها قانون العقوبات المحكمة :

« حيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية

على المتهم بالمادتين ٢ و ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأنه ارتكب جريمة سرقة غمرة ٤٣٨ بدارى سنة ١٩٢٧ منذ بضعة أيام سابقة على ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ بعد انذاره بانذار اشتباه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وطلبت الحكم بوضعه تحت المراقبة كما تقتضى به المادة التاسعة المشار اليها «

« وحيث انه ثابت من محضر ضبط الواقعة أن تهمة السرقة المذكورة حكم على المتهم فيها بالحبس ستة شهور وسنة مراقبة ومازال مراقباً تنتهى مدة المراقبة في ٢ ربيع آخر سنة ١٣٤٧ وبالإطلاع على صحيفة سوابقه ظهر ان هذا الحكم تأيد استثنائياً في ٢٨ يونيه ١٩٢٧ فيما يختص بالحبس والمراقبة لأن المحكمة طبقت المادة ٢٧٧ عقوبات لسبب كونه من ذوى السوابق «

« وحيث أن الدعوى الحالية التى تطلب بها النيابة وضع المتهم تحت المراقبة انما قامت على مالمتهم من السوابق التى أنذر لسيبها بانذار الاشتباه توصلوا الى طلب الحكم عليه بالمراقبة في حالة العود . »

« وحيث أنه مادامت المحكمة التى نظرت في جريمة السرقة قد عاقبته أيضاً بعقوبة المراقبة لكونه عائداً فلا محل لتكرار عقابه والحكم عليه بالمراقبة ثانية باستعمال المادة التاسعة من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأن في ذلك مخالفة لقاعدة عامة من قواعد العدالة وهي عدم محاكمة الجانى مرتين عن جريمة واحدة «

« وحيث أنه وان كانت النيابة في هذه الدعوى ترفع الدعوى بمقتضى المادة التاسعة من

لا يكسب صاحبها حقاً ما يمنع من سريان هذا القانون على الدعوى فيما نص عليه من عدم جواز المعارضة في الأحكام النيابية. ولا يكتسب هذا الحق إلا بصدور الحكم قبل القانون. وعلى ذلك إذا صدر الحكم النيابي بعده فلا تجوز المعارضة فيه المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن المعارض ضدها دفع فرعياً بعدم قبول المعارضة شكلاً لأن القانون الجديد الصادر بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ والمعدل للمادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات ينص على عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة غيائياً »

« وحيث أن الحاضر عن المعارض دفع بأن دعوى الاسترداد رفعت قبل العمل بالقانون الجديد وأنه بذلك يكون المعارض اكتسب حقاً بمقتضى القانون القديم وله حق رفع المعارضة عن الحكم النيابي »

« وحيث أن المقرر قانوناً أن قوانين المرافعات يسرى مفعولها على ما يتبعها من الحوادث بشرط أن لا يمس ذلك حقوقاً مكتسبة »

« وحيث أن العبرة في كون المعارض اكتسب حقاً حسب القانون القديم أم لا هو بتاريخ صدور الحكم النيابي لا بتاريخ رفع الدعوى فإن كان الحكم النيابي صدر بعد العمل بالقانون الجديد فيسرى عليه القانون الجديد ولا يجوز للمعارض المعارضة فيه »

« وحيث أن الحكم النيابي صدر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أي بعد صدور القانون الجديد

القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ ور بما يقال ان قانون خر غير قانون العقوبات الذى سبق للمحكمة تطبيق المادة ٢٧٧ منه ولكن فى الحقيقة موضوع الاتهام واحد وهو عود المجرم الى الاجرام فاذا قضى عليه بعقوبة المراقبة طبقا لقانون العقوبات فقد انتهى الحق فى محاكمته على جريمة العود ولا حاجة لمعاملته بالقانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الذى قصد بوضعه فى الواقع تكملة للتشريع الجنائى فى الأحوال التى لاتقع تحت طائلة قانون العقوبات »

« وحيث أنه مما تقدم يكون التهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة المراقبة لعودته الى ارتكاب جريمة السرقة المذكورة فى وصف التهمة ومن ثم لاوجه لعقابه فى هذه القضية ويتمين الحكم ببراءته منها عملاً بالمادة ١٧٢ تحقيق جنابات »
(فتية النيابة السومية نمرة ١٠١٩ جنج البدارى سنة ١٩٢٧ ضد حنا بشاى . أصدر الحكم حضرة محمد صادق بك القاضى)

٢٧١

محكمة ابو قرقاص الجزئية الأهلية

١٤ فبراير سنة ١٩٢٦

دعوى استرداد . حكم غيائى . مازضة . القانون الجديد . رفع الدعوى قبل . صدور الحكم بده . تطبيق نظرية الحق المكتسب

المبدأ القانونى

رفع الدعوى قبل صدور قانون ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ المعدل للمادتين ٤٧٨ و ٤٧٩ مرافعات

١١ أغسطس سنة ١٩١٩ فيكون عقد المدعية
أسبق تسجيلاً»

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليها
الأولى قرر أنها وضعت اليد أكثر من خمسة
سنوات فاكتسبت الملكية بوضع اليد بالسبب
الصحيح »

« وحيث أن اكتساب وضع اليد بالسبب
الصحيح إنما ينطبق على الشخص الذي يشتري
من غير المالك الحقيقي فيما إذا وضع المشتري يده
خمس سنوات ففي هذه الحالة يمكنه أن يكتسب
الملكية ضد المالك الحقيقي . أما إذا اشترى
شخصان من المالك الحقيقي فالعبرة بأسبقهما
تسجيلاً اللهم إلا إذا وضع أحدهما يده ١٥ سنة
أو أكثر ففي هذه الحالة يكتسب الملكية بوضع
اليد المدة الطويلة حتى ولو كان المشتري الآخر
أسبق تسجيلاً (راجع هالتون الجزء الأول
نمرة ٢٠٢ وراجع أيضاً حكم محكمة أسيوط
الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٥ المنشور في
مجلة الشرائع الجزء الثالث من السنة الثالثة) ولذا
لا محل للبحث فيما إذا كان المدعى عليها وضعا
اليد خمسة سنوات ويتعين الحكم للمدعية صاحبة
العقد الأسبق تسجيلاً »

(قضية ختونة بنت يوسف موسى ضد أبيه بنت
خليل ومن معها رقم ١٣٧٥ سنة ١٩٢٥ . أصدر
الحكم حفرة أحمد فؤاد أفندي القاضي)

ولذا يتعين قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم
قبول المعارضة شكلاً »

(قضية المعارضة المرفوعة من خلف على الحاضر عنه
الاستاذ سيد أفندي وهي المحامي ضد وزارة الاوقاف
والحاضر عنها الاستاذ محمود أفندي السيد عقل مندوبها .
نمرة ١١٤١ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حفرة أحمد
بك اساهيل فهمي القاضي)

٢٧٢

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦

بيع . تنده . تسجيل . الملكية للاسبق فيه .
قادم . سبب صحيح . العقد اللاحق في التسجيل .
ليس سبباً صحيحاً

القاعدة القانونية :

إذا باع شخص عيناً لشخصين على التوالي
فالملكية للاسبق منهما في التسجيل . ولا يعتبر
العقد الصادر للآخر سبباً صحيحاً يملكه العين
المبيعة بوضع اليد عليها خمس سنوات . لأن محل
ذلك إذا كان البيع صادراً من غير المالك الحقيقي
وهنا العقدان صادران من مالك ، إلا ان القانون
فضل صاحب التسجيل الاول .

المحكمة :

« حيث أن المدعية اشترت القدر المتنازع
فيه من مرته بنت ابراهيم بعقد مؤرخ ٣ مارس
سنة ١٩١٧ ومسجل في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ »
« وحيث ان البائعة باعت نفس هذا القدر
الى القصر المشمولين بوصاية المدعى عليها بعقد
مؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٨ ومسجل في

يجعله خصماً فيها وله الحق والحالة هذه في رفع دعوى فرعية قبل المدعى في الدعوى الأصلية «

« وحيث أنه فيما يختص بتنازل المدعى الأصلي عن دعواه فإنه للخصم الثالث أن يعارض في ذلك ويطلب الحكم في القضية بالرغم من هذا التنازل (راجع البند ٥٦ تعليقات دالوز على المادة ٣٣٩ مرافعات فرنساوي وراجع أيضاً كتاب أبوهيف بك البند ١٠٣٢) «

« وحيث أنه بالنسبة للموضوع فثبت أن عوض سليمان بمقتضى عقد ايجار صوري محرر من احمد السيد استصدر حجزاً تحفظياً على زراعة الأطنان المؤجرة منه الى الخصم الثالث وفعلاً توقع الحجز في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٦ وقد قرر عوض سليمان أنه اضطر الى تحرير العقد الصوري لأنه أضاع العقد الذي كان محرراً على الخصم الثالث «

« وحيث أنه ثابت أن الحجز توقع في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٦ مع أن استحقاق الايجار في اغسطس سنة ١٩٢٦ «

« وحيث أن توقيع الحجز قبل الميعاد المحدد لاستحقاق الايجار نشأ عنه ضرر للخصم الثالث أقل مما فيه حرمانه من التصرف بالبيع في المحصولات في الوقت المناسب فضلاً عما ناله من الضرر الأدبي «

« وحيث أن قول عوض سليمان أنه استعمل حقه المشروع فهو في غير محله لأنه استعمله قبل أوامه أما قوله أنه اضطر الى ذلك لأنه أضاع العقد المأخوذ على الخصم الثالث فذلك

٢٧٣

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦

تنازل المدعى عن دعواه . خصم ثالث . دعوى فرعية . جواز

المبادئ القانونية :

(١) يجوز للخصم الثالث بعد قبوله في الدعوى أن يرفع دعوى فرعية على المدعى (٢) ويجوز له ذلك بالرغم من تنازل المدعى عن دعواه

المحكمة :

« حيث أن المدعى تنازل عن دعواه «
« وحيث أنه قبل قبول هذا التنازل عارض فيه الخصم الثالث ورفع دعوى فرعية ضد المدعى يطلب الحكم بمبلغ ٣٠ جنيهاً على سبيل التعويض لما اصابه من الضرر من توقيع الحجز على زراعته «
« وحيث أن المدعى دفع أولاً بعدم قبول الدعوى المرفوعة من الخصم الثالث بحجة أنه لا يحق له رفع دعوى فرعية وثانياً أنه على فرض أن له الحق في ذلك فلا يسوغ له رفعها بعد أن تنازل المدعى عن دعواه «

« وحيث أنه يتعين البحث أولاً فيما اذا كان الخصم الثالث يحق له رفع دعوى فرعية من عدمه «

« وحيث أنه مما لا نزاع فيه أن الخصم الثالث له هذا الحق اذ أن قبوله في الدعوى

« وحيث أنه ثابت من صورة الحكم المقدمة من المعارض أن المعارض ضده الأول سبق رفع عليه وآخر دعوى بمحكمة الخط بمطالبتهما بريع عن سنة ٩٢٥ عن الأرض نفسها وحكم برفضها بناء على أن الأرض من المنافع العمومية ودفعها عنها إيجارها للحكومة »

« وحيث أنه يؤخذ من مذكرة المعارض ضده الأول أن المعارض لم يمكنه من الانتفاع بالأرض في هذه السنة بل أتلف ما كان زرعه فيها »

« وحيث أنه من المبادئ القانونية المقررة أن حق المستأجر هو شخصي وليس له سوى مطالبة المؤجر إليه بمنع التعرض إذا كان من قبيل التعرض القانوني أي المبني على ادعاء حق كنص المادة ٣٧٥ مدني وقد أجمع الشراح على ذلك وسارت المحاكم على هذا المبدأ وقد جاء في كتاب دوهلس في البند نمرة ١٥١ في الجزء الثاني في شرح الإيجار أنه في حالة التعرض القانوني ليس للمستأجر أي صفة لمقاضاة المعارض بل له الحق فقط في مقاضاة المؤجر إليه وإن على هذا الأخير أن يدافع عن المستأجر لوقف التعرض وإلا كان المؤجر عرضة لدعوى تعويض (راجع حكم محكمة الزقازيق المؤرخ ١٧ سبتمبر سنة ٩٢١ المنشور في العدد الخامس من السنة الثالثة من مجلة المحاماة) »

« وحيث أنه لا جدال في أن تعرض المعارض هو من قبيل التعرض القانوني أي المبني على ادعاء حق على اعتبار أنه استأجر من الحكومة وكان يجب على المعارض ضده الأول أن يقصر طلباته قبل المؤجر إليه فلماذا يتعين

راجع إلى إهماله وتقدر المحكمة تعويض الضرر بمبلغ ١٠ جنيهاً »

« وحيث أن عوض سليمان تنازل عن دعواه »

(قضية عوض سليمان ضد أحمد السيد محمد . وحافظ بهلول خضم ثالث . ١٢٢٤ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة أحمد نواد أفندي القاضي)

٢٧٤

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦

اجارة . حق شخصي . مستأجر . دعوى منع تعرض الغير . لا يملكها المستأجر . حقه قاصر على ضمان المؤجر .

القاعدة القانونية :

حق المستأجر حق شخصي قاصر على علاقته بالمؤجر . فلا يملك المستأجر رفع الدعوى بمنع تعرض الغير . وإنما له الرجوع على المؤجر بدعوى الضمان ومطالبته بمنع التعرض عنه .
المحكمة :

« حيث أن المعارض ضده الأول رفع هذه الدعوى ذكر فيها أنه مستأجر من جرجس سمعان المعارض ضده الثاني ٨ قراريط و ٨ أسهم وأن المعارض الأول تعرض له في زراعتها وطلب الحكم بمبلغ ٦٠٠ قرشا عليه تعويضا عن تعرضه هذا فحكمت المحكمة غاييا بالزام المعارض بدفع مبلغ ٦٠٠ قرشا واخراج المعارض ضده الثاني من الدعوى »

الناء الحكم ورفض دعوى المعارض ضده الاول»

(معارضة وزيرى عبد المجيد حسن ضد محمد محمد عبود وآخر . رقم ١٥٧٠ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة أحمد فؤاد أفندى القاضى)

٢٧٥

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦

ربيع . قادم . مدة السقوط :

المبدأ القانونى

يسقط الحق فى المطالبة بالريع بمضى خمس

عشرة سنة لا خمس سنوات

المحكمة :

« حيث أن الحاضر عن المدعى عليهما دفع

بسقوط حق المدعى فيما زاد عن ريع الخمسة

سنوات السابقة لرفع الدعوى »

« وحيث أنه يوجد رأيان فى هذا الصدد

الرأى الأول أنه يسقط الحق بمضى ٥ سنوات

اعتمادا على المادة ٢١١ مدنى التى تنص على أن

كل ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من

سنة يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمسة

سنوات هلالية وأنصار هذا الرأى يبنون رأيهم

على أن التقادم المنصوص عنه فى المادة ٢١١

مدنى ليس مبنى على افتراض دفع الدين وإنما

مبنى فى الواقع على تقصير الدائن ورغبة المشرع

فى وضع حد لمطالبة الدائن لمدينه مطالبة قد تجر

الى زوال جزء كبير من ثروته أما أنصار الرأى

الثانى فيقولون أن حق المطالبة بالريع لا يسقط

إلا بمضى ١٥ سنة »

« وحيث أن المحكمة ترى الأخذ بالرأى

الثانى لأن المادة ٢١١ مدنى إنما تنطبق على ما

يستحق سنويا بناء على اتفاق ولكنها لا تنطبق

على الريع الذى هو بمثابة تعويض ناشئ عن

الاغتصاب (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر

فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٥ وحكم محكمة

الاستئناف الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٩١٥

المذكوران فى مجلة الشرائع السنة الثانية وراجع

أيضا حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٢٦ يناير

١٩١٦ المنشور فى الشرائع السنة الثالثة وراجع

أيضا تعليقات دالوز الجديدة على المادة ٢٢٧٧

بند ٢١٣ - ٢١٦) »

« وحيث أن المدعى عليهما بعد أن أنكرا

ملكية المدعى عادا فاعترفا له بملكية نصيبه وإنما

قررا انهما لم يقتصباها وانهما لم يمنعا المدعى من

السكنى فيه »

« وحيث أن هذا القول لا يتفق مع ما

قرراه فى مبدأ الأمر من أنهما المالكان للمنزل

جميعه وترى المحكمة أنهما انتفعا بنصيب المدعى »

(قضية عبد الله عبده ضد رومة بنت سلامة ومن

مها . ٣١٧ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة أحمد

فؤاد أفندى القاضى)

« وحيث أنه لا يحق للمدعين طلب الفوائد من تاريخ العقد لانه غير مشروط ذلك في العقد »
 « وحيث وان كانت المادة ٥٤٥ مدني تميز للدائن استغلال العين المرهونة فهذا النص بني على افتراض أن المرتهن سيضع يده على العين المرهونة أما اذا كان لم يضع يده عليها ولم يشترط في العقد دفع فوائد من تاريخ العقد فلا يحق له والحالة هذه الا المطالبة بالفوائد المأية .

خمس من تاريخ المطالبة الرسمية خصوصاً وأنه من المبادئ المسلم بها أن وضع يد المرتهن ركن أساسي لتكوين عقد الرهن وأن العقد انما يعتبر وعداً بالرهن قبل وضع اليد (راجع دوهلس البند ٣١ الجزء الثاني) الا أنه يحق للدائن أن يطلب في كل وقت تسليم العين المرهونة وحبسها حين السداد (البند ٣٢ من الجزء نفسه)

(قضية اسماعيل بك ابراهيم ابى رحاب وآخر ضد لامة بنت اسماعيل ومن مهارقم ٧٦٩ سنة ١٩٢٥ . أصدر الحكم حضرة أحمد فؤاد أفندي القاضي)

٢٧٧

محكمة بيا الجزئية الأهلية

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

دين . حوالة . قبول الدين . دين محكوم به . وجوب القبول .

المحكمة : القاضي

لا تجوز الحوالة بالدين بغير رضا المدين ولو

كان الدين محكوماً به

المحكمة :

« حيث أن المدعى يقرر أن سليمان عابد

٢٧٦

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦

رهن جازي . تسليم العين المرهونة . ركن من أركان العقد . حق الدائن في طلب التسليم . عدم التسليم . أثره سر الفائدة . مبدأ سريتها .

المبادئ القانونية :

(١) اذا لم يضع المرتهن يده على العين المرهونة اليه رهن حيازة . ولم يطلب استلام العين المرهونة وحبسها حين الوفاء بماله من هذا الحق (دوهلس فقرة ٣٢ جزء ٢) اعتبر العقد وعداً بالرهن لارهنًا تاماً لأن التسليم ركن أساسي لعقد الرهن (دوهلس فقرة ٣١)

(٢) وفي هذه الحالة اذا لم يحدد عقد الرهن سعر الفائدة لا يجوز الحكم بغير الفائدة القانونية

(٣) واذا لم ينص العقد على سريان الفوائد من تاريخ الدين لا يجوز الحكم بها الا من تاريخ المطالبة الرسمية .

المحكمة :

« حيث أنه ثبت من شهادة الشهود الذين سمعهم الخبير أن المدعى عليهم ومورثهم من قبل هم الذين واضعوا اليد على العين المرهونة ولذا يكون مبلغ الرهن باقياً لم يستفد شيء منه »

« وحيث أن المدعين طلبوا الحكم بمبلغ الرهن والفوائد بواقع المائة تسعة من تاريخ العقد للآن »

« وحيث أن المادة (٣٤٩) من القانون المدني الأهلي تنص على أن ملكية الديون لا لا تنتقل ولا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك »

« وحيث أن المدعى يقرر أنه لا يقر هذه الحوالة »

« وحيث أن النص عام يشمل الديون سواء كانت قد تربت في ذمة المدين بمقتضى حكم القضاء أم بسند الدين الأصلي »

« وحيث أن المحكمة في اشتراط رضا المدين بالحوالة انما هي مصلحة المدين نفسه من حيث أنه قد يكون أكثر ارتياحا في معاملته مع دائن معين وهذا السبب يظل قائما حتى بعد رفع الأمر الى القضاء وقرير الدين في الذمة بحكمه اذ أن المدين قد يجد بعد ذلك ما كان يتوقعه من دائنه من السهولة والمرونة في شكل الوفاء وغير ذلك مما كان قد لا يلاقيه من الدائن الجديد المحول له »

« وحيث أنه مما تقدم فتكون الحوالة الحاصلة من المدعى عليه باطلة بعدم رضا المدين بها ويتعين الحكم باعتبارها كذلك كما طلب المدعى »

« وحيث أن المدعى عليه وجه دعوى الضمان للمحيل »

« وحيث أن الثابت من الحوالة ان المحيل

رفع عليه دعوى بإيجار أطيان بصفته وكيلًا عن ورثة عبد الحميد طرفاية وحكم عليه من محكمة بيا الجزئية بأن يدفع لسليمان عابد المذكور بصفته مبلغ ٩٦٠٠ قرش والمصاريف فحول هذا الحكم للمدعى عليه عبد الوهاب سعيد ووجه مع أنه مستأنف أمام محكمة بني سويف الأهلية ولما كانت الحوالة حصلت بدون رضاه فهو يطلب الحكم بطلان هذا التحويل »

« وحيث أن المدعى عليه دفع بأن الحوالة فيما يختص بالديون التي تقرر بمقتضى الأحكام الصادرة من المحاكم لا يشترط لصحتها رضا المدين المحكوم عليه بالدين وقد أدخل المحيل ضامنا في الدعوى وطلب الحكم عليه احتياطيا بمبلغ ٩٧٠٠ قرش والمصاريف وهو قيمة مادفعه له نظير الحوالة »

« وحيث أنه ثابت من صورة الحكم في القضية نمرة ١١٨٦ بيا أنه حكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع للضامن سليمان عابد مبلغ ٩٦٠٠ قرش والمصاريف ومبلغ ١٠٠ قرش أتعاب محاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ »

« وحيث أنه ثابت من صورة الحكم المشار اليها أن المحكوم لصالحه تنازل في ذيل الصورة المذكورة كتابة عن الحكم للمدعى عليه في مقابل استلامه منه المبلغ المحكوم به وملحقاته وذلك بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ »

« وحيث أنه ظاهر من عبارة هذا التنازل أنه حوالة بالمبلغ المحكوم به ومصاريفه »

استلم من المدعى عليه قيمة الدين المحول وملحقاته
ومن ثم يكون محققاً في طلبه »

(قضية محمد عمران ضد الشيخ عبد الوهاب سعيد .
١٥٦٨ سنة ١٩٢٦ . أصدر المحكم حضرة محمود
مصطفى بك القاضي)

٢٧٨

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦

تزع . الملكية . مقرر الزيادة . عدم حضوره .
وجوب إيقاع البيع له .

المبرأ القانوني :

إذا لم يحضر مقرر الزيادة في اليوم المحدد
لإعادة البيع ولم يحضر راغب في الزيادة عليه
وجب على القاضي إيقاع البيع باسم مقرر الزيادة
باعتباره مشترياً بحكم القانون .
المحكمة :

« حيث أنه لم يحضر أحد لشراء العين
المنزوع ملكيتها »
« وحيث أن حافظ مصطفى مقرر الزيادة
لم يحضر »

« وحيث أن المادة ٧١٠ من قانون
المرافعات الفرنسي نصت بصراحة على أنه إذا لم
يحضر مزايدين في هذه الحالة فيعتبر مقرر زيادة
العشر مشترياً بحكم القانون »

« وحيث وإن كان القانون المصري لم
ينص على هذا المبدأ بصراحة إلا أنه يمكن الأخذ
به خصوصاً وأن المادة ٥٧٨ مرافعات من القانون
المصري نصت على أنه يجوز لكل إنسان في مدة

١٠ أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم الكتاب
أن يقبل الشراء بزيادة العشر (راجع كتاب
أبوهيف بك النبذة ٩٣٦) وهذا يعتبر بمثابة
قبول من مقرر الزيادة بالشراء إذا لم يحضر
مزايدين »

(قضية البيع المرفوعة من محمود يونس ضد خليل
مصطفى بدوي وحافظ مصطفى مقرر الزيادة . ١٣٥٩
سنة ١٩٢٦ . أصدر المحكم حضرة أحمد فؤاد
بك القاضي)

٢٧٩

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦

عمل تجارى . اثبات . بيع محصول لتاجر . عمل
مدنى بالنسبة للأول . تجارى بالنسبة للثانى .

المبرأ القانوني :

إذا باع أحد الزراع محصولاً ناتجاً من أرضه
لتاجر بقصد الاتجار فيه فإن الدين يكون مدنياً
بالنسبة للأول وتجارياً بالنسبة للثانى . وعلى ذلك
يحق للأول اثبات استلام الثانى للمحصول
بالبينة بينما لا يجوز للثانى اثبات التخالص عن الثمن
إلا بالكتابة فيما زاد عن الف قرش .

المحكمة :

« حيث أن المدعى قدم عدة فواتير بتوريد
بصل للمدعى عليه الأول مجموعها $\frac{1}{4}$ ٢٠٧٣٤ قرشا
وقرر أنه استلم مبلغ ١٧٧٣٠ قرشاً صاغاً على
عدة دفعات وأن الباقي $\frac{1}{4}$ ٣٠٠٤ قروش أى
أزيد مما يطالب به »

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول

ولذا يتعين اخراج المدعى عليه الثانى من الدعوى
بلا مصاريف «

(قضية فضل عبد الاله جوده ضد أحمد عارف
وآخر — ٥١ سنة ١٩٢٧ . أصدر المحكم حفره
أحمد فؤاد بك القاضى)

٢٨٠

محكمة جرجا الجزئية الاهلية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تزوير . دعوى أصلية . عدم الجواز عدم . المصلحة
في الدعوى . عدم القبول .

المبادئ القانونية :

(١) لا تقبل دعوى التزوير اذا رفعت
بصفة اصلية لانه لم يرد في القانون نص يجيز رفعها
على هذه الصورة

(٢) وعلى فرض جواز رفعها بصفة اصلية
فيجب ان تتوفر فيها الشروط الأساسية للدعوى
عامة . ومنها المصلحة . فان لم تكن للمدعى
مصلحة في دعوى التزوير وجب الحكم
بعدم قبولها

المحكمة :

« حيث انه يؤخذ من الاطلاع على اوراق
القضية ان القضية هي دعوى تزوير مرفوعة
بصفة اصلية »

« وحيث ان دعوى التزوير المدنية الاصلية
لم يرد لها ذكر في قانون المرافعات وانما يستفاد
من نصوص هذا القانون ان دعوى التزوير

قرر أنه سدد للمدعى ١٩٤٨٢ قرشاً وأن الباقي في
في ذمته $\frac{1}{4}$ ١٥٥٢ قرشاً فقط وطلب اثبات
أنه تخالص عن الفرق بين ٣٠٠٠ قرش
و $\frac{1}{4}$ ١٥٥٢ قرشاً بالينة «

« وحيث أن المدعى قرر أنه مزارع وليس
بتاجر وأن البصل الذى سلمه للمدعى عليهما هو
من زراعته وباعه للمدعى عليهما للتجار فيه «
« وحيث أنه يؤخذ من تلك المعاملة فيما
يختص بالمدعى مدنية وفيما يختص بالمدعى عليهما
تجارية »

« وحيث أن من المبادئ المقررة أنه في حالة
ما اذا كان الدين مشترك أى تجارى بالنسبة
لطرف ومدنى بالنسبة لطرف آخر فلا يجوز لمن
كان الدين تجارياً بالنسبة اليه أن يثبت بشهادة
الشهود قبل الطرف الذى ليس بتاجر مادام
المبلغ المطلوب اثباته أزيد من ١٠ جنيهات »

« وحيث أن المدعى عليه الأول يدعى
التخالص عن مبلغ ١٧٤٨ قرشاً ونصف فلذا
لا يجوز أن يثبت ذلك بالينة ويتعين الحكم
للمدعى قبل المدعى عليه الأول الذى استلم البصل
بالطلبات »

« وحيث أنه بالنسبة للمدعى عليه الثانى فلم
يقدم من المدعى ما يفيد أنه اشترك مع المدعى
عليه الأول في استلام البصل من المدعى وبالعكس
فأن القواير التى قدمها المدعى قبلها تدل على ان
المستلم للبصل هو المدعى عليه الأول دون سواء

٢٨١

محكمة البدارى الجزئية الأهلية

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

ولاية الاب . بيع عقار القاصر . بيع . تصرف
المورث . عقد عرفي . حجة على الورثة

المبدأ القانوني

(١) تصرفات الاب يبيع عقار أولاده
القصر المشمولين بولايتهم نافذة مادامت لم يطعن
عليها امام الجهة المختصة بالنظر في احوالهم الشخصية
(٢) من تعاقد مع المورث بعقد عرفي حال
حياته يحق له طلب الحكم له في مواجهة الورثة
بإثبات هذا التعاقد بعد وفاة المورث لأن حقه
في ذلك كباقي الحقوق المتعلقة بأموال التركة لا
بشخص المورث وكما يجوز الزام المورث بها حال
حياته يجوز أيضا الزام ورثته بها بعد وفاته مادام
التعاقد قد تم في وقته على الوجه الصحيح ولم ينكر
الورثة صدوره من المورث

المحكمة :

« حيث أن المدعى عدل طلباته في جلسة
١٨ مايو سنة ١٩٢٧ في مواجهة المدعى عليهما
الأول والثاني وأعلن المدعى عليهما الثالثة بالتعديل
في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وطلب الحكم له
بإثبات التعاقد الذي حصل بينه وبين توفيلس
قام مورث المدعى عليهم بالعقد العرفي المؤرخ ٥
يناير سنة ١٩٢٤ فيما يختص بالعشرين قيراطا
المبينة في عريضة الدعوى . »

لا ترفع بصفة اصلية وإنما ترفع بصفة تبعية وقد
حكمت بذلك المحاكم المختلطة واخذت بهذا
الرأى ايضا محاكم فرنسا (راجع تعليقات دالوز
على المادة ٢١٤ من قانون المرافعات الفرنسي
البند ٤٣٠ وما بعدها) وترى المحكمة ان هذا
الرأى هو الأرجح ويجب الاخذ به «

« وحيث انه حتى على فرض انه يجوز رفع
دعوى التزوير بصفة أصلية حسب رأى بعض
الشرح فانه لا مندوحة في هذه الحالة من توفر
كافة الشرائط الواجب توافرها في الدعاوى
ومنها الفائدة من رفع الدعوى فاذا كانت
الدعوى لا فائدة منها تعود على رافعها وجب
عدم قبولها «

« وحيث انه يستفاد من ظروف هذه
القضية ان المدعى صدر ضده حكم لمصلحة احمد
مهران بلوم والمعين محمود مهران المدعى
عليه وصيا على القصر من ورثته وان المدعى
عليه وضع اسم المتوفى في توكيل التنفيذ ثم ابدله
باسمه بصفته وصيا وقدم ما يفيد الوصاية «

« وحيث انه لا فائدة تعود على المدعى
من اثبات التزوير لان التنفيذ الذي حصل بناء
على طلب المدعى عليه في محله وقد رفض
الاشكال المرفوع من المدعى بالفعل ولذا وجب
عدم قبول الدعوى «

(قضية أحمد أفندي عبد الموجود بلوم ضد محمود
مهران بلوم غمرة ١٦٦٠ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم
حضره أحمد فزاد بك القاضي)

« وحيث أن المدعى عليه الأول قام جرجس الدويرى لا ينازع المدعى فى طلبه وقدم اقراراً مؤرخاً ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ومصدقا عليه فى نفس التاريخ معترفا فيه بصحة العقد الصادر من توفيلس قام الى المدعى عن العشرين قيراطا فى ٥ يناير سنة ١٩٢٤ . »

« وحيث أن المدعى عليها الثالثة أعلنت قانونا ولم تحضر لا بداء دفاعها ويمجوز الحكم فى غيتها عملا بالمادة ١١٩ مرافعات . »

« وحيث أن المدعى عليه الثانى فؤاد توفيلس الذى ينازع المدعى فى طلباته بدعوى أن والده تعاقد مع المدعى بصفته الشخصية لا باعتباره وليا شرعيا غير محق فى هذه المنازعة لأنه بالاطلاع على الصورة الرسمية من شهادة ميلاده الثابت فيها أنه مولود فى ٧ يناير سنة ١٩٠٧ يتضح أنه فى وقت صدور البيع من والده الى المدعى فى ٥ يناير سنة ١٩٢٤ كان عمره أقل من ١٨ سنة الذى هو سن الرشد فى القانون القديم الذى يتمسك به ومن ثم كان تحت ولاية والده شرعاً ويلتزم حتماً بتصرفات وليه مادامت لم يطعن عليها أمام الجهة المختصة بالنظر فى الأحوال الشخصية . »

« وحيث أن ما يزعمه المدعى عليه الثانى من أن والده لم يذكر صراحة فى عقد البيع أنه باع بولايته على القصر إنما هو زعم غير مجد لأنه بالاطلاع على العمد يلاحظ أن والده ذكر فيه أنه يبيع عشرين قيراطا من الاطيان الخاصة بأولاده فؤاد وإخوته الآيلة اليهم بالبيع من

جدهم وفى هذا البيان الكفاية لأن ولاية الأب على أولاده مفهومة شرعاً . »

« وحيث أن حق المدعى فى طلب الحكم له فى اثبات التعاقد الحاصل بينه وبين توفيلس قام انما هو حق كباقي الحقوق المتعلقة بأموال التركة لا بشخص المورث وكما يجوز الزام التعاقد بها يجوز أيضا الزام ورثته بها بعد وفاته ما دام التعاقد قد تم فى وقته على الوجه الصحيح . »

« وحيث أنه ما دام العقد المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٢٤ قد صدر من توفيلس قام وهو ذو صفة فى التصرف كما تقدم ولم يطعن على العقد بانكار صدوره من توفيلس قام المذكور فلا ترى المحكمة مانعا من اجابة المدعى الى طلباته . »

(قضية فهم أفتدى قام ضد ورثة توفيلس قام . رقم ٥٨٢ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة عمدة صادق بك القاضى)

٢٨٢

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حجز تحت اليد . دفع المحجوز لديه قبل تثبيت الحجز . غير صحيح . رفع الحجز . جواز طلبه بدموى اصلية .

المبادئ القانونية

(١) لا يجوز للمحجوز لديه أن يدفع الدين للحاجز قبل تثبيت الحجز . فمثل هذا الدفع لا يبرى . ذمته قبل دائه المحجوز عليه

(٢) كما يجوز طلب رفع الحجز في دعوى
الدين يجوز ذلك بدعوى أصلية
المحكمة :

« حيث أن المعارض اسماعيل حسن بنى
معارضته على أن زكيه بنت ابراهيم زوجة المعارض
ضده كانت رفعت على هذا الأخير دعوى تطالبه
بتمجيد نفقة وحجرت تحت يد المعارض بالمبلغ
المدين به للمعارض ضده وأنه في أثناء الدعوى
دفع المعارض للست زكيه ابراهيم الدين المستحق
لها بمقتضى اقرار تاريخه ١٤ فبراير سنة ٩٢٧
وتنازلت عن الدعوى وبعد ذلك حكم بشطبها »
« وحيث أن المعارض ضده قرر أنه لم يكن
يجوز للمعارض أن يدفع المبلغ للست زكيه لأن
الحجز الذى أوقفته كان حجزاً تحفظياً ولم يحكم
بتثبيته وقرر أيضاً أنه كان تخالص معها بمقتضى
مخالصة مؤرخة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ عن النفقة
لغاية يولييه سنة ٩٢٦ وأنه بعد ذلك تخالص معها
عن باقى النفقة فى ١٥ يونيه سنة ٩٢٧ بمقتضى
ايصالين مقدمين وأنه بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ٩٢٦
أنذر المعارض بعدم الدفع وأشار لهذا التخالص
فى الأنداز »

وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين فى أن
المعارض دفع المبلغ للست زكيه قبل أن يثبت
الحجز ورغمًا عن ورود الأنداز اليه من المعارض
ضده بعدم الدفع »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أنه لا يجوز
للمحجوز لديه أن يدفع للحاجز شيئاً قبل تثبيت
الحجز (راجع البند ٥٤٢ من كتاب ابوهيف بك)

« وحيث أن المعارض قرر أن المادة ٤٢٠
من قانون المرافعات تنص على طريقة رفع الحجز
وان المعارض ضده لم يلجأ اليها »

« وحيث أن هذا الدفاع فى غير محله لأن
قانون المرافعات أوضح للمدين المحجوز عليه
طريقتين لرفع الحجز أولهما أن يطلب رفعه فى
نفس الدعوى المرفوعة بطلب فرعى ثانياً بدلاً
أن ينتظره أن يطلب رفع الحجز بصفة أصلية
بواسطة اعلان حضور (راجع البند ٥٩٣ من
كتاب ابوهيف بك) »

« وحيث أن المعارض ضده ليس مضطراً
الى الالتجاء الى الطريقة الثانية المنصوص عنها
بمقتضى المادة ٤٢٠ مرافعات بل له أن يبدى
هذا الطلب بصفة فرعية فى نفس الدعوى
الأصلية »

« وحيث أن المعارض دفع للحاجة فى
أثناء نظر الدعوى الأصلية أى قبل أن يقضى
بتثبيت الحجز وعلى ذلك يتعين رفض المعارضة
(قضية اسماعيل حسن الأثران ضد صادق محمود
عمر رقم ١٨٤٦ سنة ١٩٢٧ . أصدر المحكم حضرة
القاضى أحمد بك فؤاد) .

٢٨٣

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

وقف . ناظران . اقراراد أحدهما فى العمل .

رفع دعوى . عدم جواز .

القاعدة القانونية

إذا كان للوقف ناظران مشتركان فى النظر

فلا يجوز لأحدهما رفع الدعوى باسم الوقف .
وانما يجوز له الدفاع منفرداً في دعوى ترفع على
الوقف .

المحكمة :

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى
بصفته ناظر وقف الشيخ عبد الرحيم فواز »
« وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم قبول
الدعوى لأن المدعى ليس بالناظر الوحيد وانما
هو ناظر بالاشتراك مع الشيخ بكرى سليمان الذى
لم ترفع الدعوى منه »

« وحيث أنه يؤخذ من تقرير النظر المقدم
من المدعى أنه ناظر بالاشتراك مع الشيخ بكرى
سليمان مؤقتاً ليدبر شؤون الوقف حسب شروط
الواقف ولم ينص في التقرير عما اذا كان لها
حق الافراد من عدمه »

« وحيث أن المدعى ذهب الى أن يحق
لأحد الناظرين الافراد في التقاضى لمنع
تعرض الغير . »

« وحيث أنه جاء في كتاب مباحث الوقف
تأليف الأستاذ زيد بك في الصحيفة نمرة ٦٩
منه أنه في حالة الاشتراك في النظر فليس لأحد
الناظرين أن يتصرف الا بأذن الآخر في التصرفات
التي يحتاج فيها الى رأى وفي التصرفات التي
يمكن اجتماعها فيها وقد اشار أن هذه القاعدة
هى نفسها المتبعة في مسألة الوصيين

« وحيث أنه بالرجوع الى الجزء الثانى من
كتاب الاحوال الشخصية تأليف المؤلف نفسه
عن رأى الفقهاء في مسألة الوصيين فقد ذكر

ثلاث احوال (أولاً) حالة ما اذا اختار الموصى أو
القاضى وصيين وأذن بالافراد بالتصرف فلكل
منها الافراد (ثانياً) في حالة النص على عدم
الافراد فيحظر عليها ذلك (ثالثاً) في حالة الاطلاق
كأن يقال اقتكما وصيين فقال ابو يوسف أن
لأحدهما أن يتفرد بالتصرف وقال الامام الأعظم
ومحمد بعدم الافراد الا أن الآخرين قالوا
بالافراد في أحوال معينة وهى المسائل التي يخشى
من تأخيرها الضرر وكذلك المسائل التي يحتاج
فيها الى رأى وقد ورد من ضمن هذه المسائل
الخصومة الخاصة بالحقوق التي في ذمة الغير (وقد
أخذت بهذا رأى المادة ٤٤٧ من كتاب
الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية تأليف
المرحوم قدرى باشا) »

« وحيث ان المراد بالخصومة التي يتفرد
بها احدهما هو حضوره امام مجلس القضاء لارفعه
الدعوى والسير فيها بدون اخذ رأى الآخر لأن
رفع الدعوى والسير فيها يحتاج الى رأى اما
الحضور في مجلس القضاء وان كان يحتاج الى
الرأى الا ان اجتماعها في مجلس القضاء يتعذر
وقد يؤدى الى الضرر (راجع الصحيفة نمرة ١٤٩
وما بعدها من الجزء الثانى من كتاب الاحوال
الشخصية تأليف الاستاذ زيد بك)

« وحيث انه يؤخذ من ذلك انه لا يحق
للمدعى الافراد في رفع الدعوى ويتعين الحكم
بعدم قبول الدعوى وهذا مطابق لرأى الامام
الاعظم الذى تأخذ به المحكمة

(قضية محمد عبد الله محمد عبد الرحيم بصفته ضد
خضير بك سليمان - رقم ٥١ سنة ١٩٢٨ . أصدر
المحكم حضرة أحمد فؤاد بك القاضي)

« وحيث ان القانون المصرى لم يرد به نص خاص بالناور والقانون الفرنسى تكلم عن المناور فى المادة ٢٧٦ مدنى واشترط لها شروطاً أخرى وهى ان يكون بها زجاج ثابت مطبوس المسام وأن تجهز بشبائك من حديد ضيقة العيون بحيث لا تزيد العين عن ديسمتر وتسمى Jours de tolérance

« وحيث ان النافذة موضوع النزاع متوفر فيها شرط الارتفاع كما هو ثابت من اقرار وكيل المدعى بحضور جلسة اليوم من أن قاعدتها مرتفعة عن سطح الغرفة بمسافة متر و ٩٠ سنتيمتراً »

« وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان من اللازم توفر باقى الشروط المنصوص عليها فى القانون الفرنسى لاعتبار النافذة منور فى القانون المصرى »

« وحيث أن المحاكم المصرية قضت بأنه لا يكتفى أن تسمح النافذة لمرور الهواء والنور لتكون مطلابل يلزم أن يكون المقصود الانتفاع منها بالنظر وهذا التعريف يستفاد من معنى المطل الشرعى والعرفى (راجع استئناف ١٢ ابريل سنة ٩٠٠ الحقوق ١٥ ص ١٢٣ المجموعة ١ ص ٢٩١ المحاكم ١١ ص ٢٢٤٢ ملوى ٦ يونيه سنة ٩٠٦ المجموعة ٨ عدد ١١٥) »

« وحيث أنه سبق أن قضت المحاكم المصرية كذلك بأن الفتحات المرتفعة عن سطح أرض غرفة بمقدار متر و ٥٢ سنتيمتراً تعتبر مطلات ويجب سدها (حكم محكمة مصر رقم ٢٣ يوليه سنة ٩٠٤ الاستقلال ٣ ص ٣٢٨) »

« وحيث أن أساس اعتبار مثل هذه

٢٨٤

محكمة ابنوب الجزئية الأهلية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧

ارتفاع . مطل . تقادم . اكتساب الحق . منور . عدم اكتساب الحق . شرط الناور .

المبادئ القانونية

١ - المناور هى الفتحات المرتفعة التى لا يستطيع الانسان أن يطل منها واقفاً ولا يشترط فيها ان تكون مسدودة بالزجاج أو مجهزة بقوائم من الحديد طولاً وعرضاً كما فى القانون الفرنسى .

٢ - يكتسب حق المطل على الجار بمضى المدة لأن فيه تعدياً على حق الجار الذى كان له ان يمنعه . فسكوته على هذا التعدى يكسب جاره حق المطل عليه

اما حق النور فلا يكتسب بمضى المدة لأنه لا يؤذى الجار الذى ليس له منعه . فسكوته عليه لا يكسب جاره حقاً عليه

وعلى ذلك لا يملك صاحب النور طلب إيقاف بناء جاره بحجة ان هذا البناء يسد عليه مناوره القديمة

المحكمة :

« حيث انه عن الأمر الثانى يتعين البحث فيما اذا كانت النافذة موضوع النزاع تعتبر قانوناً مطلاً بحيث يجوز أن تكون أساساً لحق ارتفاع أو منوراً بحيث لا تصلح أساساً لهذا الحق »

الفتحات مطلات لا مناوور أنها لا ترتفع عن قمة
الانسان بحيث يسهل عليه الاطلاع منها »

« وحيث أن النافذة موضوع النزاع مرتفعة
عن سطح الغرفة من منزل المدعى بمسافة مترا
و ٩٠ سنتيمترا كما سبق القول فهي أطول من
قمة الانسان العادى »

« وحيث أنه ما دام أن القانون المصرى
لم ينص على شروط خاصة لاعتبار الفتحة منورا
فترى المحكمة أنه يكفي لاعتبارها كذلك أن
تكون مرتفعة عن أرض الغرفة ارتفاعا يزيد عن
قمة الانسان العادى »

« وحيث أنه قد ثبت مما تقدم أن النافذة
المتنازع عليها منور لا مظل فلا يمكن قانونا للمدعى
أن يكتسب حق ارتفاق المظل على المدعى عليه
لأن هذه الفتحة لا توجد عادة الا بطريق
التسامح Tolérance ولا اكتساب الحق بمضى
المدة يجب عمل شيء غير جائز Illégal أى تعدى
على حق الغير وهنا المالك الذى يحدث مثل
هذه الفتحات يعمل عملا قانونيا يخوله له حق
ملكته فليس لجاره أن يطلب ازلتها وعلى ذلك
فهما طال الزمن على ايجاد هذه الفتحات فليس
للمالك أن يدعى اكتساب حق ارتفاق بمضى
المدة (راجع استئناف أهلى ٢٨ ابريل سنة ٩٢٥
المجموعة ٦ عدد ١٠٢ ص ٢١٩) - وزاجع
كتاب الملكية والحقوق العينية للاستاذ محمد
كامل مرسى بك ص ٢٣٦ - ٢٤٣ »

« وحيث أنه لما تقدم جميعه تكون دعوى
المدعى على غير اساس فيتعين رفضها »

(قضية عبد الملك أفندى اسكندر ضد ابراهيم سيد
سيد رقم ٧٤٢ سنة ١٩٢٧ - أصدر الحكم حضرة
عبد العظيم بك المراس القاضى)

٢٨٥

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حراسة . نزاع على الريع . جواز .

القاعدة القانونية :

يجوز تعيين حارس على عين وان كان
النزاع متعلقا بريعها لا بملكيتها
عدم ميسرة واضع اليد كاف لتحقيق ركن
الخطر فى دعوى الحراسة
المحكمة :

« حيث أن المدعى قرر أنه استولى على
الاطيان المتنازع عليها من المدعى عليهما الأولين
ولكن نازعاه فيها سنة ٩٢٧ واضطر الى رفع
دعوى بالريع وأنه يوجد خطر من بقائها تحت
يدهما لعدم يسارهما »

« وحيث أن الحاضر عن المدعى عليه
الثانى سلم برفع دعوى بالريع وانما قرر أنه ليس
هناك خطر من بقائها تحت يد المدعى عليهما
الأوليين وأن دعوى الريع لا تعتبر نزاعا يترتب
عليه تعيين حارس على الأطيان المذكورة »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أنه يجوز
أن تأمر المحكمة بالحراسة فى حالة وجود نزاع

المحكمة :

« حيث أن الدعوى ثابتة من عقد الإيجار
المقدم من المدعى وتاريخه ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦
ومعترف به من المدعى عليه »

« وحيث أن المدعى عليه ادعى أن الأرض
المؤجرة إليه حصل له تعرض فيها من أشخاص
آخرين عند ما أراد زراعتها ولكنه اعترف بأنه
لم ينذر رسمياً المالك (وهو المدعى) بالتعرض في
ابتداء حصوله كما قضى به المادة (٣٧٥ مدني)
« وحيث أن المحكمة لاتعول على قول المدعى
عليه أنه أخبر المدعى بالتعرض مشافهة لأن قانون
المرافعات نص في المادة الأولى منه على أن كل
إعلان أو أخبار يقع من الأخصام لبعضهم يكون
بواسطة المحضرين بناء على طلب المحكمة أو
الأخصام فلا يكون للأخبار الذي يقع بنير هذه
الطريقة أى قيمة قانونية وتعتبر المحكمة أن المدعى
عليه قد أهمل في إخبار المدعى بالتعرض في ابتداء
حصوله بالطريقة القانونية ويترتب على ذلك
سقوط حقه في تنقيص الأجرة عملاً بالمادة (٣٧٥)
مدني »

« وحيث أنه لذلك يكون المدعى عليه ملزماً
بدفع مبلغ الإيجار بأ كله حسب العقد المشار
إليه المعترف به من المدعى عليه ويتعين الحكم
للمدعى بما طلبه »

(قضية الحواجه بتاي مكاربوس ضد محمد زهير -
٧٢٨ سنة ١٩٢٧ . أصدر الحكم خيرة محمد بك
صادق القاضي)

على أجرة العقار (راجع كتاب المرافعات تأليف
ابو هيف بك البند ١٣١٤) وحيث أن الطرفين
سلما برفع دعوى بالريع »

« وحيث أنه بالنسبة للخطر فإنه لم يثبت
أن المدعى عليهما الأولين من ذوى اليسار حتى
يمكن الرجوع عليهما في حالة ما اذا حكم عليهما
في دعوى الريع المنظورة الآن أو التي عسى أن
ترفع في المستقبل »

« وحيث ان المحكمة ترى تعيين سليمان
بشأى حارساً قضائياً عليها لثبوت يساره »
(قضية السمان مسعود ضد محمد سليمان ابوزيد ومن
٤٠٠ - رقم ١٠٧ سنة ١٩٢٨ . أصدر الحكم خيرة
أحمد بك فؤاد القاضي)

٢٨٦

محكمة البدارى الجزئية الأهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

أجرة . تعرض للمستأجر . حق الأخير في تخفيض
الإيجار . شرطه . إبلاغ التعرض للمستأجر .

المبدأ القانوني

حق المستأجر في طلب تخفيض الأجرة
إذا حصل له تعرض في الانتفاع بالعين المؤجرة إليه
يسقط ان لم يخبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله
طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدني -
ولأجل أن يكون هذا الأخبار صحيحاً مترتبة
عليه آثاره القانونية يجب أن يعلن الى المؤجر عن
يد محضر طبقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات

الجمعية العمومية للمحامين

انعقدت الجمعية العمومية للمحامين انعقادها العادي بالقاعة الكبرى بسراى محكمة الاستئناف في يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت رئاسة حضرة الاستاذ محمد بك حافظ رمضان النقيب افتتح الرئيس الجلسة في الساعة العاشرة صباحاً ثم قرر إيقافها ربع ساعة حداداً على المغفور له الزعيم الجليل سعد باشا زغلول والاساتذة المرحومين امين الرافعي بك وعبد السلام الجندي بك ومحمد رشاد بك وحسن محمد الجمل ومحمد مصطفى رمضان

ثم اعيدت الجلسة تحت رئاسة الأستاذ صليب بك سامي وكيل النقابة لأعتذار حضرة الاستاذ الرئيس لأشتراكه في تشييع جنازة قعيد الصحافة المرحوم امين بك الرافعي . فتلا حضرة الاستاذ أدوار بك قصيرى سكرتير النقابة محضر جلسة الجمعية العمومية المنعقدة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وتصدق عليه فتقرير مجلس الادارة المنشور في هذا العدد

ثم تلا حضرة الاستاذ كامل بك صدقي امين الصندوق تقرير السنة المالية الماضية فمشرع ميزانية السنة المقبلة المنشورين بعد وصادقت عليهما الجمعية وأعلنت شكرها لحضرة أمين الصندوق ثم جرت عملية انتخاب خمسة اعضاء بدل الذين انقضت مدتهم وهم حضرات الاساتذة محمد لبيب ونجيب بك براده وصليب بك سامي واحمد فهمي ابراهيم واحمد رشدي . فأعيد انتخاب الاستاذ صليب بك سامي وانتخب حضرات الاساتذة محمود بك بسيوني ومحمد صبري ابو علم وحسين يوسف عامر وعبد العزيز محمد .

ثم جرت عملية انتخاب النقيب والوكيل فاسفرت عن فوز حضرة الاستاذ محمود بك بسيوني نقياً وحضرة الاستاذ كامل بك صدقي وكيلاً

وقد قررت الجمعية العمومية فيما عدا ذلك القرارات الآتية .

اولاً - طبع مشروع قانون المحامين الذي وضعه الاستاذ صليب بك سامي وتوزيعه على جميع المحامين وتأليف لجنة لدرسه وعرضه على الجمعية العمومية في جلسة غير عادية تعقد في آخر يوم جمعة من شهر مارس سنة ١٩٢٨

ثانياً - شكر حضرة الاستاذ عزيز خانكي بك على خدماته الجليلة التي اداها لمجلة المحاماة مدة رئاسته لتحريرها

ثالثاً - تأييد قرار مجلس النقابة باسقاط اسم حضرة الاستاذ ابراهيم عبد الهادي من كشف الترشيح

وانتهت جلسة الجمعية العمومية في الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥ م

تقرير مجلس الإدارة

١ - عقد المجلس ٤٦ جلسة الأولى يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والأخيرة يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وكان يتناول رول كل جلسة نحو العشرين مادة على الأقل من تقدير أتعاب والفصل في شكاوى وابداء رأى فى مسائل ادارية أخرى

٢ - وبدأ المجلس أعماله بانتخاب السكرتير وامين الصندوق فأعاد انتخاب حضرة الأستاذ كامل صدقي بك أميناً للصندوق وانتخب حضرة الأستاذ ادوار قصيرى بك سكرتيراً للمجلس ثم عين حضرتى الأستاذين عزيز خانكي بك وكامل صدقي بك عضوين أصليين للجنة قبول المحامين وحضرتى الأستاذين محمد زكى على بك وعبد الحالى عطيه عضوين احتياطيين باللجنة المذكورة فى سنة ١٩٢٧

٣ - وشكل المجلس اللجان الفرعية فانتخب أعضاء لجنة القاهرة ثم طلب من حضرات المحامين المقيمين فى دائرة المحاكم الكلية الأخرى أن يرشحوا أعضاء لجانهم الفرعية وقد تم هذا الترشيح فعلا ثم أقره المجلس

فشكلت اللجان ورأى المجلس أن يعين فى دائرة كل محكمة جزئية أحد حضرات المحامين فى دائرتها ليكون عضواً مراسلاً للنقابة فى دائرة المحكمة الجزئية المقيم بها ليخطر النقابة بما يحصل ويتلقى تعليماتها الخاصة بحضرات المحامين لديها

وطلب من اللجان الفرعية تسمية حضرات المحامين المذكورين فأجابه بعض اللجان الى طلبه ولا يخفى ان فى هذا التعيين فائدة جامعة لسهولة الاتصال بين النقابة العامة واللجان الفرعية وحضرات المحامين المقيمين فى دائرة المحاكم الجزئية

٤ - وقد بلغ عدد المراسلات الواردة للمجلس ١٦٨٢ لغاية ٢٨ الجارى والصادر منها ١٧٧٤ وبلغ عدد الشكاوى التى تقدمت فى سنة ١٩٢٧ عدد ٣٦٦ شكاوى منها ٣٦٠ مقدمة من المشتكين مباشرة و ٤٦ من النيابة و ٢ من حضرات رؤساء المحاكم وبلغ عدد ما فصل فيه المجلس سنة ١٩٢٧ عدد ١٧٩ شكاوى منها ٦٠ من الشكاوى المتأخرة من السنوات الماضية

والمجلس يأسف كل الأسف على ان بعض حضرات المحامين لا يساعدونه على سرعة الفصل فى هذه الشكاوى لأنهم يتباطئون وأحياناً يهملون فى ابداء ملاحظاتهم عليها مما يضطر المشتكين الى تقديم شكاويهم الى النيابة

ويأمل فى الوقت نفسه من حضراتهم سرعة الأجابة بابداء أقوالهم على مايقدم ضدهم من الشكاوى حتى يتمكن المجلس من سرعة الفصل فيها دون التجاء المشتكين الى جهات أخرى

٥ - ويلاحظ المجلس أنه كثرت فى هذه السنة طلبات تقدير الأتعاب المقدمة من حضرات

المحامين ضد موكلهم اذ بلغ عددها ١٩٠ طلباً فصل في ١٧٣ منها ويأمل أن يجتهد حضراتهم في تسوية أتعابهم مع موكلهم دون الالتجاء الى القضاء.

ويلاحظ أيضاً أنه قد كثر رفع جنح مباشرة من بعض الناس على حضرات المحامين وطلب التصريح لبعض حضرات المحامين للمرافعة عن المدعين ضد زملائهم فصار المجلس على المبدأ السابق تقريره وهو رفض التصريح لأي محام بالمرافعة في دعوى جنائية ضد زميله.

٦ - وقد حصل في هذه السنة بعض حوادث يؤسف لها من الخلاف بين حضرات القضاة وحضرات المحامين ولكنها انتهت بناء على تدخل النقابة بشكل مرض حوفظ فيه على كرامة المحاماة وبهذه المناسبة أرسل حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية الى النقابة كتاباً لاحظ فيه أنه عند وقوع سوء تفاهم بين أحد حضرات القضاة وأحد حضرات المحامين يبادر المحامون بالكتابة في الصحف عن الموضوع فتتناوله هذه بالتعليق مما يترتب عليه توسيع شقة الخلاف واقامة الصعوبات دون حسم النزاع بطريقة مرضية على وجه السرعة.

وطالب من النقابة أن تكرم بتوجيه نظر حضرات المحامين بأنه اذا وقع بينهم وبين حضرات القضاة ما يستوجب الشكوى فلتكن الى النقابة أو الوزارة دون الصحف وأن يمتنعوا عن تبليغ الجرائد أو التعليق على الحادث انتظاراً للفصل في الموضوع بمعرفة بعض الجهات.

وقد وافق المجلس على هذا الرأي وقرر ارسال منشور لحضرات المحامين بهذا المعنى.

٧ - وقد لاحظ المجلس أن بعض الشكاوى التي تقدم للنيابة في حق حضرات المحامين تكلف بها البوليس لتحقيقها.

ولما كانت هذه الطريقة فيها مساس بكرامة المحامين لفت المجلس نظر سعادة النائب العمومي الى هذا ورجاه العمل طبقاً لمنشوره السابق الخاص بجعل التحقيقات مع حضرات المحامين بمعرفة النيابة وقد أجاب سعادته هذا الطلب وأصدر بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ كتاباً دورياً رقم ١٢٧ للنيابات لفت نظرها بأن تراعى بوجه خاص أن لا يكلف البوليس بعمل تحقيق ولا يوسط في أخذ معلومات أحد المحامين في الشكاوى التي تقدم ضدهم وأبلغ المجلس ذلك.

٨ - وقد كثرت أيضاً في هذه السنة استعلامات وزارة الحقانية والنيابة العمومية عن حضرات المحامين الذين رشحوا أنفسهم لوظائف القضاء والنيابة فكان المجلس يجيب على هذه الاستعلامات بما يعلمه بعد تحر دقيق.

وقد طلبت النيابة أخيراً من المجلس أن يرشح لها من عنده عشرين محامياً ممن يثق بهم لينتخب منهم سعادة النائب العمومي وكلاء له من الدرجة الثالثة.

والمجلس رحب بهذا الطلب لما فيه من المعنى الذي يدل على حسن التفاهم والثقة بين الجهتين.

٩ - ولاحظ المجلس أن بعض حضرات المحامين يضع لوحات بأسمائهم على أبواب مكاتبهم.

وشبايكها وجدرانها بحجم كبير يخرجها عن الغرض المخصصة له ويجعلها من قبل الاعلانات فرأى أن هذا لا يتفق وكرامة المحامين فقرر لفت نظرهم الى هذا الأمر وأوجب على حضراتهم رفع هذه اللوحات الكبيرة والاختصار على لوحات لا تزيد على ٤٥ سنتي متراً طولاً و ٣٠ سنتي متراً عرضاً وأصدر منشورات بذلك

١٠ - ولاحظ المجلس أن كثرة الشكاوى المقدمة ضد حضرات المحامين ترجع الى زيادة فتح المكاتب الفرعية زيادة تدخلت فيها أيدي الكتاب العموميين والسامسة بشكل مضر فصدر المجلس منشوراً بفتح المكاتب الفرعية المذكورة لعدم أباحة القانون لها

١١ - وقد وصل مجلس النقابة اقتراح من حضرات محامى محكمة اسيوط يطلبون فيه العدول عن قرار المجلس المذكور أو عرض الامر على الجمعية العمومية

ونظراً لعدم موافقة المجلس على طلب العدول عن قراره السابق رأى طرح هذا الاقتراح على الجمعية العمومية وسينظر بجلسة اليوم حتى اذا وافقت الجمعية العمومية على ذلك تعرض الامر على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف لتعديل نص المادة الثانية من اللائحة وذلك عملاً بنص المادة ٤٨ من القانون

ويسر المجلس بأنه يخطر الجمعية العمومية بان اتفق مع الحكومة على أن تعطى له قطعة أرض تبلغ نحو الثلاثة الاف متراً كاتنة على شارع الملكة نازلى بمصر بجوار مصلحة التليفونات لتقيم عليها النقابة داراً لها وتكون مقراً للنقابة ونادياً لحضرات المحامين ومحللاً لآلقاء محاضراتهم ومجتمعاتهم

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا وبقى عرض الامر على البرلمان للموافقة وللمجلس النقابة الثقة التامة بأن قرار البرلمان سيصدر قريباً بالموافقة على ذلك

١٢ - لم يتمكن المجلس من درس مشروع قانون المحامين الذى وضعه حضرة الاستاذ صليب سامى بك وكيل مجلس النقابة وأبداء ملاحظاته عليه وصياغته حسب التعديلات التى يرى أداخلها عليه لأن ذلك يستلزم تقرير مبادئ هامة تتناول شئون المحامين الجوهرية فلذا رأى قبل ذلك طرح هذه المبادئ على حضراتكم لأخذ رأيكم فيها حتى اذا قررتها جعلها الاساس الذى يبنى عليه وضع القانون

فاجعة مصر

فى زعيم الامة سعد باشا زغلول

آلمت بالبلاد مصيبة كبرى بمقد زعيمها وقائد حركتها الوطنية المغفور له المرحوم سعد باشا

زغلول . وقد قام المحامون بالواجب عليهم نحو الراحل الكريم بالاشتراك في تشييع جنازة الفقيد .
ونظراً لما له من الأيادي البيضاء على المحامين . واليه يرجع الفضل الأكبر في وضع قانون النقابة
الحالي . فقد أصدر مجلس نقابة المحامين بمجلسه المنعقدة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بعد العطلة الصيفية
القرارات الآتية

اولاً - وقف الجلسة نصف ساعة حداداً على الفقيد العظيم

ثانياً - تقديم عزاء لحضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة حرمه المصون

ثالثاً - زيارة قبر الفقيد

رابعاً - عمل تمثال نصفي يقام في بهو دار النقابة المزمع أنشائها وقد نشرت مجلة المحاماة بالعدد

الاول من السنة الثامنة نص خطاب العزاء المرسل من النقابة ونص الرد المرسل من حرم الفقيد .

تعمده الله برحمته الواسعة . وأسكنه فسيح جناته وألم الامة والبلاد والمحاماة الصبر على فقده .



تقرير

امين صندوق نقابة المحامين

المقدم لمجلس النقابة لعرضه بعد التصديق عليه على الجمعية العمومية المقرر اجتماعها يوم الجمعة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عن حساب سنة ١٩٢٧

التي ابتدأت في أول ديسمبر سنة ١٩٢٦ وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تقتصر في هذا التقرير على الأرقام وهي أصدق صورة لحالة النقابة المالية

لم. جنيه

٤٣٥٠

٣٥٦

٤٧٠٦

لم. جنيه

٨٩٣ ٥٠٩١ بزيادة ٨٩٣ ٣٨٥

وقد بلغت فعلا مبلغ

لم. جنيه

٣٤١٦

٣٩

٣٥٦

٣٨١١

٣٣٤٦ ٥٩٩

٤٦٤ ٤٠١

٥٠٩١ ٨٩٣

٣٣٤٦ ٥٩٩

١٧٤٥ ٢٩٤

٩٠١٤ ٩٩٨

١٠٧٦٠ ٢٩٢

وقد ت المصروفات بمبلغ

يضاف اليها اعتماد خاص لنقابة اسيوط الفرعية وقدره

والمجلة زيادة عن ٧٠٠ جنيه التي كانت قدرت للمصروفات زيادة عن الإيرادات

وقد بلغت المصروفات مبلغ

فيكون ما توفر من المصروفات مبلغ

وخلاصة ما تقدم أن الإيرادات بلغت

والمصروفات

فيكون فائض الإيراد عن المنصرف مبلغ

وإذا أضفنا إلى هذا الفائض قيمة الرصيد الذي لدينا لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وقدره ٩٩٨ ٩٠١٤

يكون الرصيد لغاية ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧

ماہنامہ جف

۸۹۳ ۵۰۹۱ ايرادات سنة ۱۹۲۷

151-181

۵۹۹ ۳۳۴۶ تنزیل مصروفات سنہ ۱۹۲۷

٢٩٢ ١٠٧٦٠ الرصيد الباقي لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٧

پہلے

ملہ جپ

بيان الاموال المودعة في بنك مصر

ملک و جہ

٤٤٧ ٣٥١٦
الرصيد الباقي لغاية نوفمبر سنة ١٢٧٩ بالبنك المذكور
طفاً لكشفه

تذریل ما یاتی

علم حقیقہ

٩٨ قيمة الشبكات رقم ٦٩٤٦٥٩ و ٦٧

و٧٤، و٧٥، و٧٩١٨٥١ الداخلة قيمتها

فی مصروفات شهر نوفمبر سنه ۹۲۷

ولم تصرف من البنك لغاية ٣٠ منه

٧٩٧ ٣٣٨٥ ٦٥٠ ١٣٠ ٦٥٠ ٢٢ امانات على ذمة اربابها من المودع بالبنك

٢٣ ٨٢٣ نقدية مودعة بالبنك الاهلي

١٢٣ ٣٨ » » في شركة التعاون

١٦٨ ٣٨٠ » » لدى امانة الصندوق لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٧

٣٦٧ ٤٥٢٢ قمة الاوراق المالية المشتري في سنة ١٩٢٦

1927 » » » » » » 1927 12

٢٩٢ ١٠٧٦٠ ٧٨٨ ١٢٤ قيمة ما زاد في ثمن الاوراق المالية حسب اسعار يوم ٢٨ نوفمبر

سنة ٩٢٧ عن الثمن المشتري به

وكان المال المتوفر لدى النقابة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عند استلامنا صندوقها مبلغ ٣٢٣٦ جنيهًا

فبلغ في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ١٠٧٦٠ جنيناً فيكون الفايز مبلغ ٧٥٢٤ جنيناً

فإذا أضفنا الى هذا القايض ماصرف في السنوات الثلاث المذكورة وقدره ١٩٢٣ جنبها

فیکون جملة ما حصلناه فی الثلاث سنوات مبلغ ۱۶۴۴۷ جنیها .

ويتقسم هذا الرصيد كما هو ظاهر الى قسمين :-

الاولى: قيمة عدد سندات مودع عدد سندات ممتاز من دين الحكومة المصرية .	
٧١٤٤	١٦٩
قيمتها الاسمية ٩١٠٢ جنيه وقيمتها الآن	
الثانى : ومن قود مودعة بالمصارف المالية الا مبلغ ١٦٨ جنيه و ٣٨٠ مليم	
٣٦١٦	١٢٣
كان بأمانة الصندوق لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وأودع بعد ذلك وهو	
١٠٧٦٠	٢٩٢

الأرباح

تقدرت الأرباح بمشروع ميزانية ١٩٢٧ بمبلغ ٢٠٠ جنيه فوصلت الى مبلغ ٤٥٢ جنيه و ٧٧٠ مليم . وهذا بخلاف مبلغ ١٢٤ جنيها و ٧٧٨ مليم زيادة عن ثمن السندات المالية سر يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن الثمن الذى اشترتها به النقابة و زيادة الأرباح مكنت مجلس النقابة أن يوسع نوعاً فى الاعانات التى قدرها لسنة ١٩٢٨ المقبلة

الاشتراكات المتأخرة

٥٧٠	مليم	جنيه	بلغت الاشتراكات المتأخرة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ
٢٦٢	٥٠٠		وقد تحصل منها لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧
٣٠٧	٥٠٠		فأصبح الباقى منها لغاية التاريخ المذكور
			وهو مستحق على أربعين أستاذاً درجهم كالاتى :
			٩ من المقبولين أمام المحاكم الاستئنافية
			٢١ » » » » الابتدائية
			١٠ » » » » الجزئية
			٤٠

وهذه المتأخرات بعضها استحق فى سنة ١٩٢٤ والبعض فى سنة ٩٢٥ والبعض فى سنة ٩٢٦ وآخر استحقاق منها كان فى شهر فبراير ٩٢٦ واستمرت المطالبات بشأنها بكل الوسائل حتى شهر مارس سنة ٩٢٧ ولمناسبة ما قرره محكمة الاستئناف بشأن طبع جدول المحامين وعدم درج أسماء المتأخرين به تطبيقاً للقانون قررت لجنة قبول المحامين بتاريخ ١٧ مارس سنة ٩٢٧ استبعاد أسماء المتأخرين من الجدول مع ايقاف تنفيذه شهراً وأعلنت اللجنة بواسطة سكرتارية محكمة الاستئناف قرارها لكل متأخر بواسطة خطاب موصى عليه فدفعت البعض ما عليهم وأخر الأربعةون أستاذاً الذين يبنام على التأخير مفضلين استبعاد أسمائهم من الجدول على الدفع وقد استبعدت فعلاً

اشتراك سنة ١٩٢٧

بلغ المتأخرون في دفع اشتراك هذه السنة ٤٢٦ قيمة اشتراكهم ٩٣٦ جنيه ودرجاتهم كالآتي :-

٢٠٤	من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف
١٠٣	» » » المحاكم الابتدائية
١٩٩	» » » الجزئية

وقد كان الواجب يقضى على مجلس النقابة أن يطلب من لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف بمصر استبعاد أسمائهم من الجدول بعد شهر فبراير سنة ٩٢٧ ولكنه أمهلهم أملاً في أن ينقص عددهم الى أقل ما يمكن

ولما كان مجلس النقابة يعنى من الاشتراك كل من لا يقدر على دفع الاشتراك أو يتعذر عليه القيام بوفائه حتى بدون احتياج الى تكليف من يعظم بطلب ذلك منه فإنه لا عذر للمتأخرين في استمرارهم في مسلكهم الذي لا يليق بكرامة هيئة يتعين على جميع أفرادها أن يقوموا بما هو مفروض عليهم بدون احتياج الى تنبيه أو مطالبة

مجلة المحاماة

مليم جنيه
٨٢٠ ١٠٢٠

بلغ ما أتفق على المجلة في سنة ١٩٢٧ مبلغ
يدخل فيه مكافأة حضرة رئيس التحرير وقدرها ٣٠٠ جنيه
وقد بلغت إيراداتها من الاشتراكات المتحصلة من غير

٣٨٢ ٢٦٠

٦٣٨ ٥٦٠

أعضاء النقابة ومن ثمن ما بيع من أعدادها مبلغ
فيكون صافي ماصرفته النقابة زائداً عن هذه الإيرادات

أما حضرات المحامين العاملين فإن المجلة ترسل لهم باعتبار أن قيمة اشتراكها داخلة في قيمة
الاشتراك السنوي للنقابة

وان ما وصلت اليه المجلة من الرقي حتى صارت في مقدمة المجلات القانونية العربية راجع
ولا شك للهمة التي بذلها حضرة الأستاذ عزيز خانكي بك في تحريرها والى سخاء النقابة في كل ما يتعلق
بشؤونها المالية

الأعانات والأعفاء من الاشتراكات

جنيه

٣٥٠

بلغت الأعانات التي صرفت من صندوق الأعانة هذه السنة مبلغ

وهذا المبلغ هو كل ما كان مقدراً بالميزانية في هذا الباب وإذا أضفنا الى هذا المبلغ قيمة الاشتراكات التي تجاوز عنها مجلس النقابة لعدم المقدرة على دفعها وهي في حكم

جنيه	
٧٩	الاعانة وقدرها
٤٢٩	فتكون الجملة مبلغ

النقابات الفرعية

مليم	جنيه	
٥٧٠		كان المقرر بالميزانية للنقابات الفرعية في سنة ١٩٢٧
		وقد صرف هذا المبلغ بأكمله
١٤٥	٦٠٠	وزيادة على هذا المبلغ صرف مبلغ
		في تحسين حالة غرف المحاكم الجزئية من أصل ربط الميزانية في هذا الباب
٥٧٠		فيكون جملة ما صرف للنقابات الفرعية وجزئياتها
	مليم	جنيه
	٥٧٠	الى النقابات الفرعية
	١٤٥	٦٠٠ في تأثيث غرف المحامين
	٣٩	الى لجنة أسبوط بقرار خاص
	٧٥٤	٦٠٠ الجملة

ولو بذلت النقابة الفرعية بعض الجهود في حث المتأخرين من المقيمين بدائلتها على الوفاء لقلت المتأخرات وزاد توفر المال مما يدعو الى زيادة المقرر لها ومع ذلك فإنكم تجدون في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٨ زيادة وافرة في هذين البابين

المال الاحتياطي لدار النقابة

قررت جمعيتكم العمومية في جلسة ديسمبر سنة ١٩٢٥ تخصيص مبلغ احتياطي لبناء دار النقابة وقد اشترى مجلس النقابة سندات موحد وممتاز من سندات دين الحكومة المصرية وبلغت قيمة ذلك في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

مليم	جنيه
٣٦٧	٤٥٢٢

وقد قررت جمعيتكم العمومية المنعقدة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦

زيادة المال الاحتياطي ٢٥٠٠ جنيه

٣٧٠	١٦٥٦
-----	------

وقد تنفذ هذا القرار وصار مشتري سندات موحد

٦٤٤	٨٤٠
-----	-----

سندات ممتاز بمبلغ

٣٨١	٧٠١٩
-----	------

وجملة ذلك مبلغ

مليم	جنيه	
٩١٠٢		وقية هذه السندات الأسمية
٧١٤٤	١٦٩	وقيمتها الحقيقية بحسب سعر ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧
		وهو رصيد المال الاحتياطي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧
		وهذه السندات مودعة بينك مصرفاً باسم النقابة وتضاف كإيراداتها الى أرباح النقابة كما بينا قبلاً

الفين وخمسة جنيهاً مصرياً

ونرجو تخصيص الفين وخمسة جنيهاً مصرياً أخرى لشترى سندات موحد وممتاز تضاف قيمتها الى الرصيد المذكور

المكتبة

ابتدأنا في تنفيذ المكتبة الخاصة بقاعة محكمة الاستئناف وقد وجد بها الآن بعض المؤلفات الضرورية التي تدعوا اليها الحاجة وقت المرافعة في بعض الظروف ومن ضمنها جميع المؤلفات القانونية العربية

وقد أوصينا على مؤلفات أخرى من فرنسا والمنظور انها تحضر قريباً وتضم الى المجموعة الحالية وللمكتبة رصيد مائتان فرنك فرنساوى سبق خصمها من المصروفات وهى مودعة بينك مصرفاً لحساب النقابة تحت تحويلها من أصل ثمن الكتب الموصى عليها

صندوق اعانة عائلات المحامين

انشأ مجلس النقابة هذا الصندوق في سنة ١٩٢٥ ولكنه لم يصادفه النجاح المقصود لعدم الاقبال عليه ولاعتماد حضرات المحامين على أموال النقابة في سد هذا الباب وقد وصل ما جمع لهذا الصندوق الى مبلغ ٧٣ جنيه صرف منه ٤٧ جنيه في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ٨ جنيه في سنة ١٩٢٧ ولم يبق منه سوى مبلغ ١٨ جنيه

المكاتبات

عدد

٢١١٢

بلغت المكاتبات التي صدرت من أمانة الصندوق في هذه السنة

منها ١٢٩٨ موصى عليها و ٨٠٤ مكاتبات عادية

المحامون

	كان عدد المحامين العاملين في نهاية هذه السنة كالاتي
٥١٦	المحامون المصرح لهم بالمرافعة أمام محكمة الاستئناف
٢٨٠	« « « « المحاكم الابتدائية
٢٠٨	« « « « الجزئية

تقدير الميزانية لسنة ١٩٢٨

مليم جنيه	
٤٥٠	رسوم قيد بمجدول المحامين امام محاكم الاستئناف
٥٠٠	« « « « المحاكم الابتدائية
١١٠٠	« « « « الجزئية
١٠٠٠	اشتراكات محامين امام محاكم الاستئناف
٥٠٠	« « « « المحاكم الابتدائية
٧٠٠	« « « « الجزئية
٤٠٠	ارباح اموال النقابة
٥٠٠	اشتراكات متأخرة
٣٥٠	ايرادات مجلة المحاماة
٥٥٠٠	المجموع

تقدير المصروفات لسنة ١٩٢٨

مليم جنيه	
٢٦٤	اجرة محل النقابة
٦٠	مصاريف محل النقابة
٥٠	ثمن اثاثات بدار النقابة وغرفة المحامين بمحكمة الاستئناف
٦٢٠	مرتبات امين المكتبة والموظفين والخدمة
٤٠٠	تأثيث غرف المحامين بالمحاكم الجزئية وغيرها
٢٠٠	ثمن كتب ومجلات

مليم جنيه	
٢٠	مكافأة كلية الحقوق
١٢	» جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع
٨٠٠	مصاريف اللجان الفرعية
٢٠٠	» غرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر
١٠٠٠	» مجلة المحاماة
١٨٠	» متنوعة
٤٢٠٦	الجملة
١٢٩٤	زيادة الايرادات عن المصروفات
٥٥٠٠	المجموع

ولوحظ فى هذا التقدير زيادة الاحتياط للطوارئ، فقدرت الاشتراكات باقل من مجموعها الحقيقى بنحو من ٨٥٠ جنيهاً باعتبار ان من يخرج من كلية الحقوق نحو المائتين خريجا

جدول المحامين

تسرب الى بعض الاذهان ان مسألة طبع جدول المحامين حكاية موضوعة الغرض منها الاجبار على دفع الاشتراكات والحقيقة ان الجدول على وشك الصدور وحروفه بمجموعه بالمطبعة الاميرية وانما طلبنا ارجاء طبعه حتى يتيسر للمتأخرين دفع ما عليهم حتى تدرج اسمائهم به وقد بلغ عددهم اناية سنة ٩٢٧ عدد ٤٢٦ وهو عدد وثير يسوغ هذا الأمهال ولدى امانة الصندوق مسودات مطبوعة بالمطبعة الاميرية مرسلة للمحكمة لتصحيحها وقد ارسلت نسخة منها للقابة وستعرض على الجمعية العمومية تصدق على هذا التقرير بجلسة مجلس القابة المنعقدة بدارها بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تعميم خطأ

وقع خطأ فى صفحة ١٨٧ حكم ١٤٠ من العدد الثانى السنة الثامنة فى أول السطر الخامس وهو (ان بعضهم لا يستفيد) وصوابه (ان بعضهم قد يستفيد)

العدد الثالث	فهرست	العدد الثامن
الرقم	صاحب البحث	الابحاث
٢٦١	حضرة حامد بك فهمي المحامي	« المشتري الشفيع كغيره من الشفعاء استحقاقاً ومزاوجة »
٢٧٦	حضرة صليب سامي بك رئيس تحرير هذه المجلة	في المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية « أصل الوقف »
الرقم	التاريخ	الاحكام
٢٠٧	٨ مارس ١٩٢٧	(١) قضاء محكمة النقض والابرار نقض. تزوير. أوراق المضاهاة الرسمية. سلطة محكمة الجنج فيما يتعلق بصحة أو تزوير هذه الأوراق. اختصاص محكمة الجنايات. قض بغير أسباب. بتهمة غير قابلة للتجزئة. استفادة صاحب هذا النقض من قبول نقض شريكه
٢٠٨	١١ ابريل ١٩٢٧	نقض. عدم بيان الواقعة بياناً كافياً. تعدد التهمين. عدم بيان الاصابة التي أحدثت الوفاة
٢٠٩	» » »	نقض. الحكم نهائياً من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية. قرار قاضي الأحالة باعتبار الواقعة جنحة واحالة الأوراق الى النيابة خطأ. في تطبيق القانون. المادة ١٤٨ جنایات معدلة
٢١٠	» » »	نقض. استئناف. الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن. حكم غيابي. ميعاد الاستئناف من تاريخ الاعلان
٢١١	٢٤ مايو ١٩٢٧	نقض. طيب. عملية جراحية. قتل خطأ. عدم بيان وجه الأهمال. نقض في بيان الواقعة
٢١٢	» » »	نقض. قرار صادر لصالح التهم. العدول عنه. اخلال بحق الدفاع
٢١٣	» » »	نقض. الحكم في جريمتين. لا تقبلان التجزئة. الحكم بأشد العقوبتين. العقوبات التبعية لأخف العقوبتين. جواز الحكم بها أيضاً. رد المبلغ المختلس أثناء التحقيق. الحكم به وبالغرامة صحيح

العدد الثامن

فهرست

العدد الثالث

الرقم	التاريخ	الاحكام
٢٨٨	٢٤ مايو ١٩٢٧	تابع قضاء محكمة النقض والابرار
٢١٤		نقض . المواد السامة والمخدرة . حيازة كمية أقل من المرخص بها . جريمة اخلال بحق الدفاع . طلب سماع شهود نفي . عدم الاصرار عليه . فصل المحكمة في الطلب . لا محل للنقض .
٢٨٩	» » »	نقض . تبديد . توقف اثبات الدعوى العمومية على اثبات عقد مدني . وجوب اثباته طبقاً لأحكام القانون المدني .
٢١٥		اعتراف . لا يتجزأ
٢٩٠	» » »	نقض . طيب . احراز جواهر سامة أو مخدرة . قانون سنة ١٩٢٥ . اهمال ذكر تاريخ الواقعة في الحكم .
٢٩١	» » »	نقض . المادة ٢٠٥ ع . شرطها . عجز المجني عليه . عدم نص الحكم على تحقق هذا الشرط .
٢١٦		نقضه
٢٩١	» » »	نقض . تغيير أثر الجريمة . وفاة المجني عليه . تعديل
٢٩٢	» » »	الهمة في الاستئناف . جواره
٢١٩		نقض . عاهة دائمة . قعد الأسنان . عدم انطباق المادة ٢٠٤
٢٩٣	٢٥ مايو ١٩٢٧	نقض . بيان الواقعة بياناً كافياً . اتلاف زراعة . وجوب
٢٢٠		بيان الاتلاف وكيفية حصوله . قبول النقض بالنسبة لأحد المتهمين . استفادة الآخر منه
٢٩٤	» » »	نقض . اخلال بحق الدفاع . ضرب أفضى الى الموت .
٢٢١		وجوب حصول الوفاة من الاصابة مباشرة . المادتان ٢٠٠ و ٢٠٦ عقوبات
٢٩٤	» » »	نقض . سب علني . وجوب بيان مكان الواقعة والفاظ السب
٢٩٥	» » »	نقض . زوج . تأديب زوجته . ابداء خفيف . ضرب
٢٢٣		أحدث الوفاة . تطبيق المادة ٢٠٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة
الرقم	التاريخ	الاحكام
٢٢٤	٢٩٥	٢٥ مايو ١٩٢٧
٢٢٥	٢٩٦	» » »
٢٢٦	٢٩٦	٤ يناير ١٩٢٦
٢٢٧	٢٩٨	٣ ديسمبر ١٩٢٧
٢٢٨	٣٠٢	١٥ ديسمبر ١٩٢٤
٢٢٩	٣٠٢	٢ فبراير ١٩٢٧
٢٣٠	٣٠٤	٢٧ مارس ١٩٢٧

تابع قضاء محكمة التقض والابرار

تقض . عاهة دائمة . عدم بيان أثر الاصابة في المجنى عليه .
نقص في بيان الواقعة

تقض . استشهاد المتهم بشهود . عدم اجابته الى طلبه .
اخلال بحق الدفاع

تقض . عدم العقاب على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم .
المتاف بسقوط الحكومة المذبذبة . عدم توفر ركن القصد
الجنائي . لاعقوبة . تغيير وصف التهمة . المناداة بسقوط حزب
الاتحاد الملوكي و بسقوط حزب المذبذبين . لا يكدر السلم
العام . عدم انطباق المادة ١٥٣ ع

(٢) قضاء محكمة الاستئناف

شفعة . تسجيل . قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ .
اثره في حق الشفعة . قبول دعوى الشفعة . ترتيب حق الشفعة
من يوم البيع لا من يوم تاريخ التسجيل . ميعاد سقوط الحق في
الشفعة بسبب العلم بالبيع . مبدأ سرية من تاريخ العلم بالبيع
لا من تاريخ العلم بالتسجيل .

استئناف . اعلان الحكم دون حفظ الحق في الاستئناف .
قبول .

تحكيم . طريقة الطعن على حكم المحكمين . جواز رفع
دعوى أصلية ببطالان الحكم . عدم إيداع حكم المحكمين
بقلم الكتاب لا يؤثر في صحة الحكم .

وقف . المستحقون المعينون بالاسم . ريع الوقف . سقوط
الحق فيه بمضي خمس سنوات . ناظر الوقف ليس وكيلًا عن
المستحقين . الدفع بسقوط الحق . الاقرار بعدم الوفاء .
لا تعارض . التنازل الضمني عن الدفع .

العدد الثالث

فهرست

العدد الثالث

الرقم	تاريخ	الاحكام
٢٣١	٣٠٨	٢٢ مايو ١٩٢٧
٢٣٢	٣١١	١٧ نوفمبر ١٩٢٧
٢٣٣	٣١٢	٢٠ نوفمبر ١٩٢٧
٢٣٤	٣١٤	٢١ نوفمبر ١٩٢٧
٢٣٥	٣١٥	» » »
٢٣٦	٣١٦	٢٢ نوفمبر ١٩٢٧
٢٣٧	٣١٧	» » »
٢٣٨	٣٢٠	» » »
٢٣٩	٣٢١	» » »

تابع قضاء محكمة الاستئناف

استئناف فرعى . رفعه بعد الميعاد . رفعه من المستأنف
 فرعياً بعد أعلانه للحكم . قبول . انكار التوقيع . الاعتراف
 بالحكم أو الامضاء ضرورة الطعن بالتزوير . قانون التسجيل .
 بيع . عدم تسجيل العقد . دعوى البائع بتثبيت ملكيته للعين
 المبيعة . عدم جوازها . البيع الثانى المسجل . تدليس . ليس
 حجة على المشتري غير المسجل عقده
 تعويض . موظف . جندي وزارة الحرية . الخدمة الاجبارية
 الخدمة الاختيارية . موظف لمدة . فصله . لا تعويض .
 هبة . ثمن منقول قبل الشراء . تم بتسليم المنقول .
 لا بالشراء . استئناف . عدم التجزئة . استفادة غير المستأنف منه .
 مرض الموت . تعريفه وشروطه . وجوب الرجوع لأحكام
 الشريعة الاسلامية . المرض المزمن . حكمه
 مسئولية . حادث . تعويض . خطأ مشترك . ظرف مخفف
 لا مانع .
 التماس . غش . شرطاه . دس واقعة الغش . تأثيرها في
 الحكم .
 بيع . دعوى الضمان . تداول البيع . ضمان البائع الاصلى
 للمشتري الاخير . ورقة الضد بين البائع الاصلى والمشتري منه
 قيمتها بالنسبة للمشتري الاخير . عدم تسجيلها ليست حجة عليه .
 علم المشتري بها . حجة عليه .
 مسئولية . وزارة الاوقاف . خطأ عمالها .
 التقرير بزيادة العشر . اثره القانوني . الاتفاق على دخول
 المزايدة لصالح الغير . بيع أو توكيل . صحيح في الحالتين . زيادة
 الثمن عن المفق عليه . فسخ الاتفاق . نتيجته .

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة الاستئناف الأهلية
٢٤٠	٣٢٤	٢٤ فبراير ١٩٢٧	اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام . وقف . صدوره في مرض الموت . أهلية الواقف . أصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية . مادة ١٦ لائحة
٢٤١	٣٢٧	٢٤ نوفمبر ١٩٢٧	قاذ موقت . الحكم بإزالة يد الغير . عقار مملوك . بسند رسمي . وجوب الحكم بالنفاذ .
٢٤٢	٣٢٨	٢٩ نوفمبر ١٩٢٧	بيع . عين متنازع عليها . شراء محام لها . بطلان . مادة ٢٥٧ مدني
٢٤٣	٣٣١	٣٠ نوفمبر ١٩٢٧	تزوير . دعوى التزوير الجنائية . رفعها مباشرة . الطعن بالتزوير . مدنياً . عدم قبول . انكار التوقيع بعد الطعن بالتزوير . عدم جواز .
٢٤٤	٣٣٢	٧ ديسمبر ١٩٢٧	استئناف في المواد المدنية . قيده في الثمانية ايام . ميعاد المسافة . المادة ٣٦٣ مرافعات . دفع رسوم القيد بغير المحكمة المرفوع اليها الاستئناف .
٢٤٥	٣٣٣	» » »	تعهد . تنازل عن دين معلق على شرط . تحقق الشرط جزئياً . بطلان التنازل كله .
٢٤٦	٣٣٤	» » »	رهن منقول . شروطه . الاتفاق عليه بين الراهن والمرتهن . حيازة الأخير الوديعة لدى الغير وفاء للدين . وكالة غير قابلة للعزل
			(٣) قضاء المحاكم الكلية
٢٤٧	٣٣٦	٢ نوفمبر ١٩٢٧	استئناف في مواد المخالفات . اسباب الاستئناف . المادة ١٥٤ جنايات معدلة .
٢٤٨	٣٣٧	١٠ نوفمبر ١٩٢٧	هرب المحبوسين . ضبط الهارب على اثر خروجه من نافذة السجن . شروع . لاعتقوبة

العدد الثامن

فهرست

العدد الثالث

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء المحاكم الكلية
٢٤٩	٣٣٨	١٠ نوفمبر ١٩٢٧	مواد مخدرة . بيعها لغير مرخص له بالشراء . جريمة . عدم التسليم . لا بيع . شروع . لا عقوبة .
٢٥٠	٣٣٩	١٠ نوفمبر ١٩٢٧	مواد مخدرة . افيون . حيازة . زراعة . حيازة الغير نيابة عنه . لا جريمة . ايداع الافيون . تبديد جريمتان . احرار وتبديد تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . بيع الافيون . مشتري غير مرخص له بالشراء . جريمة . متهم في جريمتين في قضية واحدة .
٢٥١	٣٤٤	٢٣ نوفمبر ١٩٢٧	تفسير الاحكام . تعويض . تضامن . عدم الحكم به . وجود التضامن بالرغم من عدم النص عليه . جواز التفسير للنص به صراحة . المواد ١٥٠ و ١٥١ مدني و ٣٨٧ مرافعات وصي على قاصر . صلح . تصديق المجلس الحسبي مسئولية الوصي عند عدم التصديق . بلوغ القاصر . مصادقته . فاذ الصلح . المادة ١٣٢ مدني .
٢٥٢	٣٤٦	١٠ مارس ١٩٢٧	رهن . تسجيل . رسوم . على الدائن المرتهن . قاضي التحضير . سلطته . عدم جواز الحكم ببعض طلبات المدعي . وجوب الاحالة على المحكمة .
٢٥٣	٣٤٧	٢٧ مارس ١٩٢٧	هبة . اختصاص المحاكم الاهلية على وجه العموم . المادة ١٥ من لائحة ترتيب هذه المحاكم . نصوص الهبة في القانون المدني . تعارض . تفضيل نصوص القانون المدني . هبة منقول بسند . عدم القبض . بطلانها
٢٥٤	٣٤٨	١٢ ابريل ١٩٢٧	وقف . دعوى العزل . حراسة . عدم جواز . وجوب اتخاذ الاجراءات الشرعية . ناظر . وكيل عنه . عزل الوكيل . استمرار وضع يده . دعوى حراسة عليه . غير جائزة . وجوب رفع دعوى التسليم .
٢٥٥	٣٥١	١٠ اغسطس ١٩٢٧	

السنة الثامنة

فهرست

العدد الثالث

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء المحاكم الكلية
٢٥٦	٣٥٤	٢٧ سبتمبر ١٩٢٧	استئناف . قبوله . طلب الازالة أصليا . دعوى مجهولة القيمة . اجارة . تصريح بالبناء . شبه حكر . طلب الازالة . شرطه .
٢٥٧	٣٥٦	» » »	استئناف . حكم حضوري موصوف خطأ بأنه غيابي . سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ اعلان الحكم بعدم قبول المعارضة .
٢٥٨	٣٥٧	اول يولي ١٩٢٦	بيع . عدم التسجيل . التزامات شخصية . معناها . طلب التصديق على توقيع البائع . الحكم بذلك .
٢٥٩	٣٦٠	٢٩ سبتمبر ١٩٢٧	حكر . اجارة . طلب تقدير الحكر . حق الحكر غير متنازع عليه . استئناف . تقدير قيمة الدعوى كدعاوى الائيجار
٢٦٠	٣٦١	١٣ اكتوبر ١٩٢٧	دعاوى وضع اليد . لا يملكها المستأجر ضد المؤجر . دعوى عقارية . منقول اصبحت عقارا بالتخصيص . وجوب حصول العرض لوضع اليد على العقار الأصلي . اسلاك التليفون . عقار بالتخصيص . تابع لمعمل توليد الكهرباء . لا تابع لمنازل المستأجرين . دعوى مستعجلة . شرطا الخطر من فوات الوقت
٢٦١	٣٦٤	٦ » »	جارة . حق امتياز المؤجر . تراحم الدائنين . حق الامتياز على محصول السنة الجارية . مدى حق الامتياز . الاجارة لمدة سنوات . مداه . عقد تجديد الاجارة . عدم جواز التوسع . افلاس . الصلح التجاري . كونه كرداتو . اثره الشامل .
٢٦٢	٣٦٦	١٦ » »	دعوى الاسترداد على المفلس . شرطها . امكان تعيين الاشياء المستردة . مادة ٣٧٩ تجارى .
٢٦٣	٣٦٨	٢٢ » »	حكم غيابي . سقوطه . التنبيه المكرر بالدفع وقت الحجز . عمل من أعمال التنفيذ . نزع الملكية . عدم اعلان الحائز للعقار . بطلان الاجراآت . مادة ٣٤٤ مرافعات . مادة ٥٧٤ مدني .

العدد الثالث فهرست السنة الثامنة

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء المحاكم الكلية
٢٦٤	٣٧١	١٢٧ أكتوبر ١٩٢٧	مسئولية . محضر . بطلان الورقة . تحقق الضرر . بطلان الاستئناف . وجوب البحث في احتمال كسب الدعوى . دين متنازع عليه . التنازل عنه . حق المدين في استرداده . الدين المحكوم به نهائياً . التماس الحكم بالدين شفعة . الحكم بها . استحقاق الثمن . تنفيذ المشفوع منه بالمثل . جوازه . اشكال . تصفية حساب . قبوله
٢٦٥	٣٧٦	٢٢ نوفمبر ١٩٢٧	استئناف . النصاب النهائي للقاضي الجزئي . دعوى انكار التوقيع . الحكم برد وبطلان جملة عقود . دعوى معلومة القيمة . تقدير قيمة كل عقد . دعوى التزوير كذلك
٢٦٦	٣٧٨	٧ » »	
			(٤) قضاء المحاكم الجزئية
٢٦٧	٣٧٩	٣٠ نوفمبر ١٩٢٧	نصب . بيع عقار غير مملوك للبائع . عدم التسجيل . أثره في الجريمة
٢٦٨	٣٨٠	٥ ديسمبر ١٩٢٦	مشبوه . اذاره . قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٢٦٩	٣٨١	» » »	سرقة . أحجار من الجبل . عدم ظهور وضع يد الحكومة على الجبل . لا سرقة
٢٧٠	٣٨٣	٦ ديسمبر ١٩٢٧	سرقة . عود . مراقبة . عقوبة تبعية . قانون غرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٢٧١	٣٨٤	١٤ فبراير ١٩٢٦	دعوى استرداد . حكم غيابي . معارضة . القانون الجديد . رفع الدعوى قبله . صدور الحكم بعده . تطبيق نظرية الحق المكتسب
٢٧٢	٣٨٥	١١ أكتوبر ١٩٢٦	بيع . تعدده . تسجيل . الملكية للأسبق فيه . قادم . سبب صحيح . العقد اللاحق في التسجيل . ليس سبباً صحيحاً
٢٧٣	٣٨٦	١٨ » »	تنازل المدعي عن دعواه . خصم ثالث . دعوى فرعية . جواز .

العدد الثالث فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
٢٧٤	١٨ أكتوبر ١٩٢٦	تابع قضاء المحاكم الجزئية اجارة . حق شخصي . مستأجر . دعوى منع تعرض الغير . لا يملكها المستأجر . حقه قاصر على ضمان المؤجر . ريع . تقادم . مدة السقوط .
٢٧٥	٢٣ » »	رهن حيازي . تسليم العين المرهونة . ركن من أركان العقد . حق الدائن في طلب التسليم . عدم التسليم . اثره سعر الفائدة . مبدأ سرياتها .
٢٧٦	٦ نوفمبر ١٩٢٦	دين حوالة . قبول الدين . دين محكوم به . وجوب القبول نزاع الملكية . مقرر الزيادة . عدم حضوره . وجوب ايقاع البيع له عمل تجارى . اثبات . بيع محصول لتاجر . عمل مدني بالنسبة للاول . تجارى بالنسبة للثاني .
٢٧٧	٩ نوفمبر ١٩٢٦	تزيير . دعوى أصلية . عدم الجواز . عدم المصلحة في الدعوى . عدم القبول .
٢٧٨	١٣ » »	ولاية الاب . بيع عقار القاصر . بيع . تصرف المورث . عقد عرفي . حجة على الورثة .
٢٧٩	٤ ديسمبر ١٩٢٦	حجز تحت اليد . دفع المحجوز لديه قبل تثبيت الحجز غير صحيح . رفع الحجز . جواز طلبه بدعوى أصلية .
٢٨٠	١٣ ديسمبر ١٩٢٦	وقف . ناظران اقراد احدهما في العمل . رفع دعوى . عدم جواز ارتفاق . مطل . تقادم . اكتساب الحق . منور عدم اكتساب الحق . شرط المناور
٢٨١	٢ نوفمبر ١٩٢٧	حراسة . نزاع على الريع . جواز .
٢٨٢	٧ » »	اجارة . تعرض للمستأجر . حق الأخير في تخفيض الاجار شرط ابلاغ التعرض للمؤجر .
٢٨٣	١٢ » »	
٢٨٤	١٩ » »	
٢٨٥	٢١ نوفمبر ١٩٢٧	
٢٨٦	٨ ديسمبر ١٩٢٧	
٤٠٠		تقرير الجمعية العمومية لنقابة المحامين
٤٠١		تقرير مجلس الادارة رئيس تحرير المجلة

المحاضرة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة

السنه الثامنة

العددان الرابع والخامس

يناير وفبراير سنة ١٩٢٨



تحرير المجلة بمكتب الاستاذ صليب بك سامي بشارع عماد الدين رقم ١٤ بمصر

ادارتها بإمانة صندوق النقابة بشارع ابي السباع رقم ٨



بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠-٥٦ مدينة



قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

ببانه

يشمل هذان العددان بحثين احدهما لحضرة الاستاذ حامد فهمى بك المحامى والثانى لحضرة
الاستاذ محمد فؤاد حنى بك القاضى : و ١٥٢ حكماً - منها

٢٠ حكماً صادراً من محكمة النقض والأبرام

٣٠ » » » محكمات الاستئناف

٣٢ » » » المحاكم الكلية

٢٠ » » » المحاكم الجزئية

١٠ أحكام صادرة من المحاكم الشرعية

٢٠ حكماً صادراً من محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ حكماً صادراً من المحاكم الأجنبية

رئيس تحرير المجلة

اعلان

يكرر صليب سامي رئيس تحرير المجلة رجاءه بأن تقصر مخاطبته على ما يتعلق بالتحرير. وأن تكون مخاطبة بشأن الاشتراك والتوزيع مع ادارة المجلة مباشرة بمركز النقاية بشارع ابي السباع
رقم ٨ بمصر

المرداد الرابع والخامس **المحكمة** السنة الثامنة
عدد ١ يناير وفبراير

حكم الاتفاقات المتعلقة بالاموال

في من الخلف بسبب خاص

نظرية الاستخلاف على الحقوق والالتزامات ونظرية قلها

- ١ - الخلف من يعقب غيره برضائه أو بحكم القانون في كل حقوقه أو بعضها ليكون له حق مباشرتها بنفسه وبأسمه . فمن اكتسب ملكا بوضع اليد المدة الطويلة لا يعتبر خليفة من تركه ، ومن عاد اليه ملكه بحكم الرجوع أو الابطال أو الفسخ ، ومن سقط عن ملكه ما كان مقرراً عليه من التكاليف والحقوق العينية ، لا يعتبر خليفة من كان المال في يده أو من كان صاحب تلك التكاليف والحقوق
- ٢ - وقد يكون الخلف خلفاً من كل وجه كالوارث يخلف مورثه في تركته ويسمونه الخلف بسبب عام ، وليس هو مقصودنا من هذا المقال ، وقد يكون خلفاً من وجه كالشترى يخلف
- ٣ - والأصل أن الحقوق والالتزامات العينية ، أصلية كانت أو تبعية ، تنتقل للخلف بسبب خاص وفق الأحكام المعروفة في القانون المدني وقانون التسجيل - وإن الحقوق الشخصية والديون باعتبارها حقوقاً يمكن نقلها - إلا ما استثنى منها - بالطرق والأوضاع المعروفة ، سواء أكانت مطلقة من الشرط أو الأجل أم مؤجلة أو معلقة على شرط موقف أو فسخ : كحق ملك العقار المؤمن عليه فيما يستحقه من التعويض قبل نقله ، وحق المؤلف في عوض ما ألزم تأليفه قبل وضعه ،

- ١ -

القانون الفرنسي وقضاؤه

٥ - النص القانوني وعمومه - جاء

بالمادة ١١٢٢ من القانون المدني الفرنسي أن الشخص يعتبر عاقداً لنفسه وورثته وخلفائه ما لم يشترط في العقد أو يستفاد من طبيعته خلاف ذلك

On est censé avoir stipulé pour soi et pour ses heritiers et ayants cause, à moins que le contraire ne soit exprimé ou ne resulte de la nature de la convention

وظاهر هذا النص يقتضي التسوية بين الورثة والخلفاء، في حكم الاستخلاف على الحقوق والواجبات. ولكن الشراح مجمعون على التفرقة بين حكم الوارث والخلف الخاص. وبين حكم الاستخلاف على الحقوق وحكمه في الواجبات. فيرون بصفة عامة استخلاف المورث لوارثه علي الحقوق والواجبات، ولا يرونه للخلف الخاص الا على الحقوق، عدا ما استثنى منها. ومع اجماعهم على هذا الأصل اختلفوا في تأويلها: فمنهم من اعتبر لفظ stipuler بمعنى contracter أي (قبل الدين ملتزماً به لغيره أو وليه لنفسه ملتزماً به غيره)، وحمل لفظ (الخلفاء) على معنى « الخليفة بسبب عام » لتستقيم له خلافة الوارث والخلف العام في الحقوق والواجبات، وليستقي حكم الخلف الخاص فيستفيدة من القواعد العامة (١)

وسواء أكان الحق من التقود أم لا: لحق المستأجر في الأجرة وكالتفقه الحاصلة للدائن من التزام مدينه بعمل ما أو بعدم عمله، ولحق صاحب المسرح يستأجر ممثلاً يلتزم له عدم العمل في مسرح آخر

وأما الالتزامات فالأصل فيها أن لا تقبل التحويل في الفقه الاسلامي والفرنسي والمصري، لأن الأشخاص متغيرة، والذم متفاوتة، ولو سمح للمدين بأرغام دائته على قبول حيل عنه، لصرف الدين عن نفسه الى آخر ممن لازمة له، وفي ذلك من الضرر بالدائن ما لا يخفى

٤ - والاتفاقات التي أقصد بيان أحكام قازها وعدمه في حق الخلف الخاص، هي التي ينشئ بها العاقد حقاً أو التزاماً يتعلق بالمال قبل نقله للخلف. مثال ذلك - تاجران يتجران بالمنسوجات القطنية في بلد، فيلتزم احدهما للآخر بالكف عن التجارة فيه، ثم يبيع من له الالتزام محل تجارته، فهل يخلفه المشتري في افاذ هذا الالتزام أم لا؟. مثال آخر - مالك ممر خاص أذن لجاره أن يفتح عليه باباً أو منافذ على أن يكون له متى شاء حق مطالبته بسدها بعد التنيه عليه. ثم باع الجار المنزل بمحاله التي هو عليها، فهل للأذن وخلفائه حق الزام المأذون له ومن يخلفه بسد الباب أو المنافذ، أم لا؟

(١) راجع لارومبير جزء اول فقرة ٤ على المادة ١١٢٢ ودمولوب جزء ٢٤ فقرة ٢٥٩ وهو ك

جزء ٧ فقرة ٥٥ وكوك دي ساتير جزء ٥ فقرة ٣٤ مكررة

فاتفاقات النوع الأول ترد مثبتة لحقوق المستخلف
واتفاقات النوع الثاني والثالث قد ألحق القانون
الحقوق فيها بالمال وأجاز نقلها معه فيما وضعه من
أحكام التوابع في باب البيع والوصية . ولهذا كان
لمشتري العقار الحق فيما كسبه البائع للمبيع من
حقوق الارتفاق ، وللمشتري الدين الحق في مطالبة
من كفله للبائع ، وللمشتري من مشتري الحق في
تضمين بائع البائع له مباشرة ^(٢) وكل هؤلاء لهم
هذه الحقوق بحكم القانون ، بغير حاجة الى ذكر
نقلها في العقد الناقل للمال

٨ - أما اتفاقات النوع الرابع - الشاملة

لكل اتفاق ينشئ حقاً شخصياً لا ينتفع به الا
من يده المال ، ولم يجر العرف مع ذلك باعتباره
من ملحقات الضرورية - فهي محل النظر ومجرى
الخلاف . أفرض أن رجلاً من رجال الأعمال
أراد اقامة مصنع لتوليد الكهرباء في بلد ، فابتاع
من أحد ملاك أراضيها ما لزم منها لمصنعه ، والتزم
لبائعه بتقديم ما يحتاجه لباقي أرضه من السيل
الكهربائي بنصف ما يقدمه لأهل البلد ، وأفرض
أن شخصية بائع الأرض لم تكن ملحوظة في
هذا الاتفاق ، بل أفرض أن صاحب المصنع قد
التزم بذلك لبائعه ولخلفائه ، فهل يكون لمن
خرج له مالك الأرض عما بقى منها الزام صاحب
المصنع بنفاذ هذا الالتزام ؟

ومنهم من صرف لفظ stipuler الى معنى
devenir créancier par une convention
أي ولى الدين ملزماً به غيره ، واعتبر لفظ الخلفاء
بمعناه المطلق فاستقام له حكم التسوية بين الوارث
والخلف الخاص في الحقوق واستبقى حكم
الاستخلاف على الواجبات ليستفيده من نصوص
أخرى ومن القواعد العامة

وقد بلغ من شأن هذا الخلاف أن بعضهم
ذهب الى القول بعدم فائدة المادة ١١٢٢ مستنبطاً
حكم الخلافة على الحقوق والواجبات من القواعد
العامة (١)

حكم الاستخلاف على الحقوق في الفقه الفرنسي

٦ - يحسن بنا تسليلاً لدرس المسألة

تقسيم الاتفاقات الى الاقسام الآتية (١)
الاتفاقات التي انتقل بها المال الى المستخلف
- كالبائع أو المؤجر الخ - (٢) الاتفاقات المنشئة
حقاً عينياً لمنفعة ذلك المال الحاصل فيه التصرف
(٣) الاتفاقات المنشئة حقوقاً شخصية اتصلت
بالمال وجرت منه مجرى الأوصاف والتوابع
(٤) الاتفاقات المنشئة حقوقاً شخصية تعلقت
بالمال ولكنها منفكة عنه لم تجر منه مجرى
الأوصاف والملحقات

٧ - والظاهر ، أن حكم الاستخلاف في

الأقسام الثلاثة الاولى لا يحتاج الى نص :

(١) راجع بودرى التزامات جزء اول ن ٢٢٣ طبعة ثانية

(٢) راجع أوبري ورو جزء ٢ طبعة خامسة ص ٩٨ .

تنازل ضمنى بصطنعه، والشارع وحده هو الذى يضع التقديرات الشرعية، فيقدر بها الموجود معدوماً والمعدوم موجوداً (١)

١٠ - ويسير على القاضى أن يأخذ بهذا المذهب فيحكم بالخلافة ما لم يتبين له من ظروف الاتفاق ونية المتعاقدين أن العاقد الأصيل ما كان يقصد كسب تلك الميزة لخلقائه، أو قصد عدم انتقالها لمع المال فيحكم أذن بعدم الخلافة فيها ١١ - ويرى المخالفون، عدم خلافة الخلف الخاص في الحقوق والالتزامات التى لم تجر من المال مجرى التوابع والأوصاف (٢)

وحجتهم أن المتقول له المال، لم يباشر بنفسه عقد الاتفاق المنشئ لهذه الحقوق، ولا يصح فى النظر أن تنتقل إليه انتقالاً آلياً بمجرد انتقال المال، لأنها لم تجر منه مجرى التابع من أصله. ويقول بودرى أن مذهب مخالفه يقوم على مظنة انتقالها للمادة ١١٢٢، وهى نية المتعاقدين والمادة لا تصلح لتقريرها قانوناً، لأنها غير صريحة فى إفادة هذه المظنة ولأضطراب الفقهاء فى تأويلها واتفاقهم على عدم استخلاف الخلف الخاص على الواجبات (٣)

٩ - يظهر من أقوال الشراح أنه إذا تضمن العقد الناقل للمال فى مثل تلك الصورة، نقل هذه الميزة، كان للمتقول له الحق فيها بغير شبهة. أما إذا خلا من ذكر نقلها فالمسألة خلافية عندهم. إذ يرى جمهور الفقهاء أعمال نص المادة ١١٢٢ بتقرير الخلافة فى جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمال ما لم يشمل الاتفاق أو يدل بطبيعته على خلاف ذلك. ويقولون أن الشارع قد لاحظ ضرورة، أن لا مصلحة للعاقد فى استبقاء هذه الحقوق معطلة فى يده بعد خروج المال عن ملكه والغالب عليه أن ينقلها لخليفته تبعاً للمال الذى نقل ملكيته له

ولهذا كان حكم الاستخلاف عندهم جارياً على نية المتعاقدين، يقدرونها دائماً، ألا إذا اشتمل الاتفاق على خلاف ذلك

ويقولون حسب من يرى عدم الحاجة إلى نص المادة ١١٢٢ إنها تزيل فى هذه الصورة، ما ينزل بصدر الفقيه من الحيرة: لا يعرف أين نقل الحق إلى خليفة العاقد، وهو لم يبلغ بعد مرتبة ما يجرى من المال مجرى الأوصاف والتوابع، أم لا. وإذا انتقل فلا يفقه كيف وقع الحكم، أعلى

(١) هذا هو رأى تولى وديكورت ودورانتون وماركدييه وكولم دوساتير جزء خامس ص ٤٦ ولوران طبعة ثالثة جزء ١٦ ص ١٢ وبوفنوار فى كتابه *Propriété et contrat* ص ٧٥٦ وهو رأى جمهور الفقهاء فى بلجيكا أيضاً. راجع البانكوك البلجيكية جزء ١١ ص ١٣٣٤ وجمهور الفقهاء الإيطاليين. راجع كتاب الاستاذ جورجي فى نظرية الالتزامات جزء سادس ص ٤١٠ طبعة سابعة. مع ملاحظة أن المادة ١١٢٧ مدنى إيطالى المتألفة ١١٢٢ جاء بها لفظ *contractor* بدلاً من لفظ *stipuler* الذى كان محلاً للخلاف فى فرنسا

(٢) أوبرى ورو جزء ٢ طبعة خامسة ص ٥٥ وكايتان جزء ٢ ص ٢٢٨ وبلانيول طبعة سابعة جزء ٢ ص ٢٨٥

(٣) بودرى جزء أول للالتزامات ققرة ٢٢٥ وما بعدها طبعة ١٩٠٦

منهـب القضاء الفرنسي

١٢ - وقد أخذ القضاء الفرنسي بمنهـب الجمهور في بيع محل التجارة ، قضى بأحقية المشتري في الاحتجاج على من باع لبائعه ، بما التزم له من الكف عن الاستغال بالتجارة في نفس البلد وبين الصنف ، ولو لم يرد في عقد شرائه ذكر لهذا الالتزام . مستنداً في كثير من أحكامه على المادة ١١٢٢ ، وفي القليل منها ، على حق المشتري الأخير في تضمين البائع لبائعه ، نزولاً على حكم الضمان في البيع (١)

١٣ - وقد قضى بالاستخلاف ، اذا كان التزام الكف عن التجارة أو الصناعة لم يجب بحكم الضمان في البيع ، في الحادثة الآتية - التزم مدير مصنع حلوى في بلد لصاحبه ، بعدم الاستغال في غيره مادام مصنعه قائماً ، ثم بيع المصنع ، وتنازع الملتزم مع مشتريه على أنفاذ الالتزام ، فحكمت محكمة ليل بحكمها المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ٦٤ بتنفيذه أخذة بخلافة المشتري للبائع عملاً بنص المادة ١١٢٢ . وحكمت محكمة النقض برفض الطعن المقدم عنه في ٥ يوليـ سنة ٦٥ (٢)

١٤ - وجرى البحث في حكم الاستخلاف

على الحقوق المستفادـة بتقوـد التأمين من الحريق ، عند طروئه على ملك الخلف . فاجمعوا على أن لا حق للبائع في التعويض ، لأن المقصود من العقد ضمان الخلف ، وقد خرج البائع عن ملكه سلباً لم ينتص عليه من ثمنه شيء . أما حق المشتري في التعويض فقد قال به المتقدمون كديمولان وديسيسيس وقهاء النصف الأول من القرن الماضي كبردوسو وألوزت وبعض قهاء هذا القرن (٣) كما أخذت به بعض القوانين الحديثة كالقانون الإيطالي (المادة ٤٢٢) والقانون السويسري للتأمين الصادر في سنة ١٩٠٨ (مادة ٥٤) ووجرت عليه أيضاً بعض المحاكم الفرنسية والبلجيكية (٤) أما على تقدير أن المؤمن قد عقد التأمين لنفسه ولخلفائه كنص المادة ١١٢٢ ، وأما على اعتبار أن الحق في التأمين نزل من العقار منزلة التابع فانتقل معه عملاً بالمادة ١٦١٥ ، وأما على حكم التنازل الضمني مستفاداً من استكشاف نية المتعاقدين . والظاهر مع ذلك أن المحاكم الفرنسية قضت كثيراً منذ النصف الأخير من القرن الماضي بعدم خلافة المشتري في التأمين ولو صرح العقد بنقله إليه ، لا اعتبارها العقد متعلقاً

(١) د. د. ٩٠٠ - ٢ - ٤٧٦ وسيره ٤٤ - ٢ - ٤٠

(٢) د. د. ٦٥٥ - ١ - ٤٣٥ وراجع أيضاً حكم محكمة ديجون وحكم النقض المنشورين في دالوز ٦٩ -

٣٦٦ - ١

(٣) راجع قاموس القوانين التجاري لواضعه Roben de Couder لريمان دي كودير تحت كلمة التأمين

ن ٣٦٥

(٤) راجع الباسكرزى ٢٧ - ٢ - ١٢١ و ٣٤٩ - ١ - ٤٦٦ و ٦٦٥ - ٢ - ٦١

بشخصية المؤمن وحرصه على سلامة أملاكه من الخطر (١)

١٥٠- أما الآن - وشركات التأمين تشترط على المؤمن افساخ عقده بالبيع، ألا إذا قبل المشتري الالتزام بالمضى فيه قائماً مقام البائع، بتقرير يقدمه في أجل قصير، وظلت عقود البيع وقائمة شروط المراد الجبري، تنص على التزام المشتري بالاستمرار على التأمين - فقد أصبح البحث في حكم الاستخلاف على هذه العقود غير مفيد من الوجهة العملية.

١٦- هذا ولم نر للقضاء الفرنسي أحكاماً في غير الاتفاقات المتعلقة بالمزاولة التجارية والصناعية والتأمين. ولا يفرنك ما يستشهد به بعضهم من الأحكام، كالتي صدرت بأن لاحق للمشتري في التعويض المترتب على غصب الملك أو التعدي على منافعه قبل الشراء، لأن الحق في الضمان مرتب فيها على جنحة أو شبه جنحة، وكلامنا في الاتفاقات التي تزيد أو تنقص من قيمته أو في وجه الانتفاع به. والفرق بين الحالين ظاهر.

١٧- وأنتك لتشر الآن بعد إيراد هذين المذهبين في الفقه والقضاء بأن سبب الخلاف هو نص المادة ١١٢٢، فمن حاول أعماله متأولاً اعتبر الاستخلاف على الحقوق أصلاً لا يعدل

عنه إلا إذا اشتمل الاتفاق أو يدل بطبيعته على الرغبة في عدم الاستخلاف. ومن كره ما في هذه المادة من اضطراب، نزل على حكم القواعد العامة في اعتبار الخلف أجنبياً عن العقد، وكان الأصل عنده عدم الاستخلاف لا يجيد عنه إلا إذا دل الاتفاق بطبيعته أو اشتمل على ما يخالف ذلك. ومن هذا نشأت نظرية الخلافة في الحقوق *Théorie de la succession* بجانب نظرية انتقالها *Théorie de la transmission* عند من يرون أعمال نص المادة ١١٢٢

١٨- وأنتك لتجد النظريتين تمشيان معاً، حتى إذا بلغت الحقوق الشخصية التي لم تجز من المال مجرى الأوصاف والتوابع، وقفت نظرية النقل تعرف هل أصبحت هذه الحقوق بما ينكشف لها من نية المتعاقدين تجري مجرى التوابع أم لا. فان كانت كذلك نقلتها نظرية الخلافة وألا لم نقلها وانفردت. نظرية الخلافة بتقرير الاستخلاف فيها ما لم يدل الاتفاق بطبيعته أو بنية المتعاقدين على خلاف ذلك.

حكم الاستخلاف على الواجبات في الفقه

الفرنسي وقضائه

١٩- قد خلا القانون الفرنسي من نص صريح في حكم استخلاف الخلف الخاص على الالتزامات. فاستنبطه الفقهاء الآخذون بنص

(١) رابع دالوز النورية ١٩٠٦ - ٢ - ٢٩٢ وسيره ١٠٨ - ١ - ٢٢٧ والمراجع الأخرى المذكورة في تطبيق الاستاذ همار على هذا الحكم الأخير

الحكم كايتمان في رسالته التي وضعا لنظرية السبب تأييداً لما قرره من ضرورة بقاء سبب الالتزام بعد انعقاده، استبقاء لدوامه — وكذلك حكمت محكمة النقض في ١٥ يناير سنة ١٩١٨ بنقض الحكم المطعون فيه في الحادثة الآتية: تعاقد اتحاد اصحاب المناجم مع اتحاد الفخامين فالتزم الاتحاد الاول بمنح العمال منعاً يومية على اجورهم، وتنازلت احدى الشركات التابعة له عن امتيازها لأخرى رفضت الجزى مع العمال على ما التزمه الاتحاد، فحكمت محكمة اتيان بنفاذ الالتزام على المشتري، وصرحت محكمة النقض عند نقضه بأن الحلف الخاص لا يخلف العاقله قانوناً في التزاماته الشخصية ولو تعلقت بالمال الذي استخلفه عليه^(٢). وحكمت محكمة النقض بنقض حكم محكمة روان التجارية، القاضي بالزام المشتري جزافاً — للزم المطلوبة لشركة حكم

بتصفيتها، — وبتسديد ديونها التي عليها. وقالت في حكمها المبرم أن لا نص في القانون ينقل الى الحلف الخاص ما التزمه العاقله من الالتزامات وأن الحيابة لمال ما لا تنقل الى ذمة الحائز ما تعلق به من التزام شخصي^(٣).

٢١ — وكذلك استمر القضاء الفرنسي على عدم الزام مشتري محل التجارة بتسديد ديون البائع تجارية أو غير تجارية، حتى بعد

المادة ١١٢٢ من أعمال مفهوم المخالفة فيها، فصارت عندهم دالة بمنطوقها على الخلافة في الحقوق، وبهذا المفهوم على عدم الاستخلاف في الواجبات. امامن لم يروا الاخذ بهذه المادة، فقد استنبطوا عدم الاستخلاف على الواجبات من القواعد العامة، فقالوا أن المدين بالالتزام لا يستطيع تفريغ ذمته منه لمجرد تصرفه في العين التي تعلق بها. ولا يمكن أن تشغل به ذمة المشتري من انتقالها له. وإذا اقترن، رضا المشتري في العقد الناقل بالمال، بالرضا عما التزمه البائع، وقع التزامه على حكم رضائه لا على حكم انتقال العين له. وقد يزيد بعضهم على ذلك فيقول أن الشارع الفرنسي قد أشار الى عدم الخلافة في الالتزامات بنص المادة ٨٧١، حيث لم يستخلف الموصى له بمال، على التزامات الموصى الا ما تعلق منها بالوصية

٢٠ — وهذا ما يكاد الاجماع ينعقد عليه فقهاء وقضاة: فجرى القضاء الفرنسي بعدم الاستخلاف على التزامات الكف عن العمل، وحكم بأنه اذا اتفق القصابون في بلد، على عدم فتح حوانيتهم بعد ظهر يوم الاحد من كل اسبوع، ثم باع أحدهم حانوته، لا يكون المشتري ملزماً بما التزمه البائع وينفسخ الاتفاق في حق الكل بزوال سبب التزامهم^(١). وقد استشهد بهذا

(١) د - ١٩١١ - ٢ - ١٢٨

(٢) د - ١٩١٨ - ١ - ١٧

(٣) راجع دالوز الدورية ١٠ - ١ - ١٥ و ٩١٣ - ٢ - ٥٧ و ٩٨ - ٢ - ١١٨

مصدور قانون ١٧ مارس سنة ١٩٠٩ المخلص
ببيع المحال التجارية - وهو أيضاً رأى جمهور
المفتين (١)

٢٢ - واستثنى أوبري ورو الالتزامات
التي من شأنها أن تنقص أو تغير الحق المتقول
أو تكون شرطاً ضرورياً

qui ont eu pour effet de restreindre ou
de modifier le droit transmis ou qui forment
la condition nécessaire de son exercice (٢)

وكأنى بك تشر شعوري بعدم وضوح المعنى
المراد من هذه الجملة . غالباً بالانتقال إذا كان
شخصاً شخصياً ، لا يكون الالتزام ، المتقص أو
المختير أو الذي نزل منه ، منزلة الشرط ، ألا
وصفاً من أوصافه يقتل به . فإذا أبرأت ذمة
التكفيل أو التزمت بالدينك بعدم المطالبة إلا بعد
أجل ، كان على المحتال بالدين ، أن يني لها بما
التزمت لا انتقال الدين غير مكفول أو مقيداً
بأجل - والظاهر من الأمثلة الخمسة التي ذكرها
الاستاذان الجليلان أيضاً لهذه القاعدة أنها
لا يقصدان منها إلا الحق العيني . وإن صح
ذلك ، فسيبر أن تصور تأثيراً للالتزام الشخصي
في حق عيني بتقص أو تغيير

٢٣ - ثم يجوز أن ينشئ عقد ما التزاماً
شخصياً ، وأن يحدث في آن واحد تقيماً أو

تغييراً ، في حقوق الملك الثابتة من قبل ، كما إذا
بعت جزءاً من ملكك ، فلك أن تقول أن هذا
العقد قد ألزمك ضمان ما بعت وأتقص ملكك
الذي كان لك ، ولا تستطيع مع ذلك أن تقول
أن هذا الالتزام بالضمان هو الذي أحدث تغييراً
فيما كان لك من ملك قديم

٢٤ - والذي يتصور امكانه ، أن ينتزع
صاحب الملك بعض حقوقه أو بعض منافعه
فيقرر عليه حقوقاً عينية لغيره ، يتحتم على الخلف
الاذعان لها إذا استوفت عقودها شرائط
الاحتجاج من ثبوت تاريخها رسمياً أو قيدها أو
تسجيلها على ما هو معروف

وإذا كان هذا المعنى هو مراد الاستاذين
فما أحقهما أن يقولوا أيضاً له (قد يجب على
الخلف احترام الاتفاقات المنشئة للالتزامات
عينية من شأنها أن تنقص حقوق الملك متى
استوفت شرائط الاحتجاج بها من قيد
وتسجيل (٣))

٢٥ - كذلك كان استثناء أوبري ورو
الالتزامات التي تكون شرطاً ضرورياً لوجود
الحق العيني ، غير واضح . ثم قد تشتري عقاراً
وتعلق فسخ عقده على تنفيذ التزام ما ، فإذا بيعته
لآخر وتحقق الشرط ونزل الجزاء على المشتري
قضى برد المبيع الى البائع الاول . ولكن هذا

(١) راجع بودري (أموال فترة ٨٣ هـ الخامس مرة ١) وأوبري ورو جزء ٢ المسألة ٢٦٣ الملتصقة
بمرة ٥ وفالفترة ٨٩ من وحيته في القانون التجاري وليون كان فترة ٢٤٠ جزء ثالث وقارن لاكور فترة
١٠٨ هـ المرة ٢

(٢) راجع الجزء الثاني الطبعة الخامسة من ١٠٣

(٣) راجع بلانيول جزء ٤ طبعة سابعة من ٢٨٥ فترة ١١٥٩

الرد لا يقع على حكم أن المشتري الأخير أخلفك في التزام شخصي ، وإنما على حكم أنه اشترى ملكاً معلقاً على شرط وقع ، فاستحق المالك الأصلي أصل حقه على ذي اليد .

فإذا كان مقصود أوبري ورو من جعلهما انتقال الملك إلى الخلف مقيداً بما كان قد قيد به على ملك العاقد ، من شرط فاسخ ، فقد رأيت أن ليس فيه التزام شخصي يجري فيه الاستخلاف استثناء . وإن كانا يقصدان الالتزامات التي جرت مجرى الشروط بين المتعاقدين ، التزموها على أن تكون ملزمة لخلفائهم من بعدم (وهو ما لا نظنه) ، كان قولها بعيداً عن الصواب . إذ يصبح قل الالتزام إلى الخلف متعلقاً بإرادة المتعاقدين يوصلونه بالعقار ويربطونه به تكليفاً مقررأ عليه . فينشئون بذلك طائفة من التكاليف العينية تنتقل بغير تسجيل . وفي ذلك من الضرر بمصلحة الخلفاء ، ومن مخالفة أحكام إنشاء حقوق الارتفاق وانتقالها والاحتجاج بالعقود الناقلة لها ، ما سنعود إليه في موضع آخر من هذا المقال .

٢٦ - انظر قبل الفراغ من هذا البحث

إلى محكمة النقض الفرنسية تعتمد في حكمها المؤرخ ١٣ ديسمبر سنة ٩٩ في الحادثة الآتية على نفس العبارة التي أوردناها قلا عن أوبري ورو : باعت إحدى شركات التعدين قطعة من

أرض لها فوق منجم مشرطة على المشتري أن لا يكون له حق تضمينها ما يصيب سطح الأرض من ضرر أعمال التعدين العادية . ثم باع المشتري ما اشتراه لآخر وأصاب الأرض ضرر من المنجم فطالب الشركة بتعويض عنه فحكمت محكمة ديجون في ٣٠ ديسمبر سنة ٩٦ برفض الدعوى بناء على أن إعفاء المنجم من تعويض الضرر قد أصبح حقاً عينياً تابعاً له على الأرض التي أصابها الضرر ، وأنه إذا اعتبر الالتزام بعدم المطالبة بالتعويض التزاماً شخصياً فإن المشتري الأخير يخلف بانه فيه عملاً بنص المادة ١١٢٢ ورفضت محكمة النقض الطعن المرفوع لها عن هذا الحكم آخذة فيه بأن البيع لا ينقل للمشتري إلا ما كان حقاً للبائع ، وأن المشتري يخلفه فيما كان من الالتزامات منقصة لأصل حقه أو كان شرطاً ضرورياً له . وإن الالتزام بعدم التضمين كان شرطاً ضرورياً في الشراء .

ولعل محكمة النقض اعتبرت الإعفاء من التعويض شرطاً علق المتعاقدان فسخ العقد على مخالفته ولما لم يطلب الفسخ عملاً بالشرط أبرمت الحكم الصادر برفض التعويض (١)

٢٧ - حكم الاستخلاف على الحقوق

والواجبات المتقابلة : أتينا بحكم الاستخلاف على الحقوق وحكمه على الواجبات منفردين ، لأن أبسط الصور ما يراد منه معرفة أحقية الخلف

لحق ناله المستخلف باتفاق ملزم من جانب واحد ، أو معرفة نفاذ الالتزام على خليفة الملزم بعقد ملزم من جانب واحد كذلك أو بعقد من عقود المعاوضة أوفى أحد المتعاقدين بالتزاماته وبقى التزام الآخر متنازعا في نفاذه بين الأول وخليفة الثاني

ولما كانت الغالب أن يقع الاتفاق منشأ لحقوق والتزامات متقابلة تتعلق بالمال على صورة عقد من عقود المعاوضة ، وأن يقوم النزاع على نفاذها بين أحد المتعاقدين وخليفة الثاني ، تعين علينا أن نذكر حكم الاستخلاف فيهما مجتمعين ٢٨ - وعجيب أن يغفل كثير من المؤلفين الآخذين بنظرية الاستخلاف الكلام على هذه الصورة المركبة منهما مع كثرة وقوعها ، وأن يكتفى من فطن إليها بوجيز القول . ها هو دمولوب وهو من أنصار هذه النظرية يكتفى في المسألة بتقرير عدم الاستخلاف على الحقوق لارتباطها في هذه الصورة بالتزامات لا يمكن انفاذها جبراً على الخلف الخاص (١)

٢٩ - وانك لتشر معي بنتائج هذا الرأي القاسية إذا كان الاتفاق قد انال المال المتقل مزية كبيرة الفائدة بعوض تافه يرغب الخلف في وفائه برضائه اكتساباً لها . وترى صواب الخلافة في الحقوق على أن لا يكون العاقد مع السلف

ملزماً لخلفه بالوفاء إلا إذا قام له الخلف بما التزمه سلفه من مقابل لهذه الحقوق ، وأن يكون لمن طالبه الخلف بوفاء حق له ، الامتناع عن الوفاء امتناعه عنه للسلف . فما على الخلف إذا أراد الاستمسك بالحق الذي كسبه سلفه متعلقاً بالمال إلا أن يفي بما التزمه السلف عوضاً لهذا الحق . ومتى وفاه صححت منه المطالبة ووجب على غريمه الوفاء . وما رأينا هذا لنلزم الخلف بالتزامات سلفه وإنما رأيناه لنتمكن من التزم له السلف التزاماً بمقابل من دفع طلب خلفه الوفاء بحقه إلا أن يفي بمقابله ليكون الوفاء من الجانبين - وما أعدل ما ذكرته محكمة النقض الفرنسية في حكمها المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٥٦ (٢) حيث قالت (على من دخل في اتفاق مع غيره بنية الاستفادة منه أن يفي بما وجب عليه من شروطه وعلى من يخلفه في حقوقه أن يخضع الى ما تعلق بأصل وجودها من التزامات)

٣٠ - وعلى هذا لا يكون مشتري محل التجارة ملزماً باحترام ما عقده البائع من عقود الاجارة مع مستخدميه إذا خلا عقد الشراء من ذكرها وإيجابها عليه . فإذا شاء المضي فيها فلا وجه لانفاذها عليهم إذا ثبت أن شخصية البائع كانت ملحوظة في عقدها ، والا كان له أن يلزمهم بالبقاء في خدمته حتى تنتهي مدة الاجارة ما أدى لهم بأجورهم وقام بالتزامات بانه (٣)

(١) دمولوب جزء ٢٤ ص ٢٦٢

(٢) ١٠٤ - ١ - ٥٨ - ١٠٤

(٣) راجع بلانيول تطبيقاً على الحكم المنشور في دالوز الدورة ٩٧ - ٢ - ١٧٦ وقرن بودرى جزء ٢ مجلد أول في الأجارة فقرة ٢٩٠٥ و ٢٩٠٦

الموارث التي تركها جملة لقانون الاحوال الشخصية الخاص بالملة التابع لها المتوفى (٤)، ورأى ما في نص المادة ١١٢٢ من اضطراب، وعلم بما قام بشأنها من خلاف في التأويل والتفسير، وقه أن أحكام انتقال الحقوق والالتزامات أو عدم انتقالها منفردة أو مجتمعة ينشأ عن وضع أحكام جديدة للاستخلاف أو عدم الاستخلاف عليها - فلم ينقل عن الشارع الفرنسي نص المادة ١١٢٢

واذن فما حكم القانون المصري في الاتفاقات المنشئة للحقوق والالتزامات المتعلقة بالأموال في حق الخلف الخاص؟

٣٣ - قد أوجب القانون على البائع في المواد ٣٨٧/٢٨٥ وما بعدها تسليم المبيع شاملاً لجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين. وأمر في المادة ٣٤٨/٤٣٤ في بيع الديون والحوالة باتباع الاصول العامة المقررة في باب البيع والقواعد الخاصة المينة في المواد ٣٤٩/٤٣٥ وما بعدها. وبين أحكام انتقال الحقوق العينية في حق المتعاقدين وفي حق غيرهم بقانون التسجيل

٣٤ - واذن فالل مال الحاصل فيه التصرف اما أن يكون ديناً أو عيناً، والاتفاق المقود

واذن فسواء نص في عقد البيع على وجوب احترام عقود الاستخدام أو لم ينص فالمشتري متى قام لم بتنفيذها أن يلزمهم بالاستمرار عليها ولهؤلاء أن يلزموه باحترامها عند النص عليه في عقد شرائه ولم أن يفسخوها اذا كانت شخصية البائع ملحوظة عند التعاقد (١)

٣١ - ولقد جرى القضاء الفرنسي في بيع محلات التمثيل على ان للمشتري الحق في الزام المثلين بالاستمرار في عقود الاجارة، اما على اعتبارهم ملزمين بها لمحال التمثيل نفسها وللمشتري بوصف كونه ولياً عليها له الحق في اقتضاء حقوقها منهم، وأما على اعتباره خليفة البائع فيها يتنازل ضمنى (٢) وجرى في بيع الجرائد وبيع المحال الصناعية على عدم أحقية الخدمة والموظفين في الزام المشتري بالمضى فيما عقده البائعون من عقود لاجارة ما داموا لم يلتزموا بنفاذها في عقود شراء (٣). وهي كما ترى أحكامه مضطربة في تطبيق نظرية الخلافة.

٢

في القانون المصري

٣٢ - لعل الشارع المصري لاحظ أن حكم استخلاف الوارث على الحقوق من أحكام

(١) وربما كان القيلس على قول ليون كان وريو وما من يأخذون بلفظ Stipuler بمعنى دخل في الدائنة دائناً أو مديناً أن يكون المستخدم حق الزام المشتري بالمضى في عقود الاستخدام تطبيقاً للمادة ١١٢٢ (راجع جزء ٢ فقرة ٤١ • التراجع فيها أنهما لا يمتثلان أن عقود الاجارة تقتضى بيع محال التجارة)

(٢) دالوز ٨٢ - ٢ - ٩٣

(٣) دالوز ٩٠٥ - ٢ - ١٣

(٤) ٥٤ - ٧٧ مدني

بشأنه اما أن يكون منشئاً حقاً شخصياً أو عينياً أو التزاماً كذلك

٣٥ - فان كان الحق ديناً فهل بنحو بيع أو حوالة انتقل بما كان له على ملك البائع أو المحيل من وصف. إذ الغالب أن يكون المراد مما يعقده الدائن مع مدينه من الاتفاقات متعلقاً بالدين، زيادة أو نقصاً في حقوقه ومزاياه أو تقيداً بنحو شرط أو أجل، وكل ذلك مما يصبح وصفاً للدين لا ينفك عنه أو ملحقاتاً من ملحقاته الضرورية ينتقل به ضرورة انتقال الموصوف بأوصافه. واذن فما يكتسبه الدائن لدينه من تأمين وكفالة، وما يتقيد فيه من أجل أو شرط أو قبض أو حط أو اسقاط يكون لحقه. وما كان للمحيل من دعوى تتعلق بهذا الدين وله منها ميزة تفيده في ثبوته أو الوفاء به ينتقل كذلك لحقه^(١). ويكون للمدين على المحتال كل ما اكتسبه من الدائن من قيد أو شرط أو عدم مطالبة أو دفع أو اسقاط لجريانه مجرى الاوصاف السلبية للدين

٣٦ - اما اذا كان المال عيناً فكذلك ينتقل للخلف بجميع حقوقه ومزاياه التي تجري منه مجرى الاوصاف والملحقات حسب طبيعة وغرض التعاقدين، مع مراعاة قواعد التسجيل والقيود فيما وجب حفظه بهما للاحتجاج به على المتعاقدين وغيرهم. واذن (١) - فلاخلف الحق فيما اكتسبه سلفه للمال من الحقوق العينية

بالاتفاقات المنشئة لها (٢) - وفيما اكتسبه له من الحقوق الشخصية التي تعد ملحقة به حسب طبيعة أو غرض المتعاقدين (٣) - وعليه احترام مآربه القانون من التكاليف العينية وما أوجبه سلفه منها بالطرق والاوضاع والقيود المعروفة لانشائها وحفظها والاحتجاج بها (٤) - وليس له الحق فيما اكتسبه سلفه من الحقوق الشخصية المتعلقة بالمال ولم تبلغ منه مبلغ التابع من المتبوع (٥) - وليس عليه احترام ما التزم به سلفه من الالتزامات الشخصية المتعلقة بالمال مادام لا يصح اعتبارها حقوق ارتفاق عينية

أما الاحتجاج من الخلف أو عليه بالاتفاقات المنشئة حقوقاً أو التزامات عينية متعلقة بالعقار، فلأنها اتفاقات ألحقت بالملك زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فحدته في انتقاله له من السلف. ولهذا ينقل القانون الحقوق والالتزامات العينية الى الخلفاء عن أسلافهم مآوالى النقل إيجاباً أو سلباً وأما احتجابه بالاتفاقات المنشئة حقوقاً شخصية يمكن اعتبارها توابع للمال حسب جنسه ونية المتعاقدين، فلأن القانون قل له المال بتوابعه وملحقاته

وأما ما لم يكن كذلك من الاتفاقات مما كان محله حقاً شخصياً لا يتعلق بالمال أو يتعلق به ولكنه لم يجر منه مجرى التوابع أو كان محله التزاماً فلا وجه للاحتجاج منه أو عليه

٣٧ - وعلى هذا:

- (أ) يكون للمشتري الحق في مباشرة واستعمال جميع حقوق الارتفاق المقررة للعقار المبيع
- (ب) وينقل له العقار بما وجب عليه من التكاليف المقررة في القانون العام أو في القوانين الخاصة بقانون التنظيم وقانون الترع والجسور كمنع الملاك المجاورين للقلاع وللسكك الحديدية من البناء على مسافة معينة وكترك ما يلزم من الملك للمنفعة العامة بغير تعويض - وكذلك ينتقل مقيداً بما استبقاه البائع لنفسه من حقوق الملك كحقه في الانتفاع به مدة حياته أو مدة ما ، وبما قرره لغيره من حق انتفاع أو ارتفاق مرتب على الأفعال أو العقود ، وبما رتبته من رهن أو اختصاص أو امتياز وبالجملة ينتقل العقار للمشتري على نحو ما كان يملكه البائع زائداً عليه حقوق الارتفاق الأيجابية وناقصاً منه ما استبقاه لنفسه أو تصرف فيه للغير من حقوق الملك وما رتبته من حق انتفاع أو ارتفاق أو حق آخر من الحقوق العينية
- (ج) وينقل للمشتري كل حق شخصي جرى العرف أو دلت نية المتعاقدين على اعتباره تابعاً من توابع المبيع فالمشتري حق تضمين البائع لبائعه عند الاستحقاق ، وللمشتري محل التجارة حق منع بائعه من الاستمرار على تجارته في محل آخر يفتحه قريباً من المحل المبيع ، وللمشتري امتياز الطبع تضمين البائع إذا طبع المؤلف قبل فقاذ
- نسخ الطبعة الأولى ، وللمشتري المصنع أن يلزم من التزم لبائعه الكف عن التجارة أو الصناعة مدة ما أو في بلد ما - إذا دلت نية المتعاقدين على انعقاد الرغبة في توفير سبب من أسباب التقدم للمصنع ومنع المزاحمة عنه واعتبار ذلك ميزة له تلحق به وتكون من توابعه وأوصافه كما ذهبت إلى ذلك بعض المحاكم الفرنسية في بعض الحوادث (د) ولا ينتقل للمشتري كل حق شخصي اكتسبه البائع ولا يمكن اعتباره من توابع المبيع أو ملحقاته بحسب طبيعته ونية المتعاقدين كما ذهبت إليه محكمة ديوى في الحادثة الآتية : باع أحد ملاك أراضي البناء قطعة منها لآخر مشروطاً عليه أن يترك بغير بناء أربعة أمتار على طول أحد جوانبها وملتزماً له إذا باع القطع الأخرى أن يلزم مشتريها بمثل ذلك فيما يشترون. ثم باع هذا المشتري لثان مجهلاً عليه هذا الالتزام : لم يخبره به ولم يعلنه له في عقد البيع . وباع مالك الأرض ما بقي له من أجزاء بغير أن يلزم المشتري بترك البناء على المسافة المذكورة فحكمت محكمة ديوى برفض دعوى التعويض التي رفعها المشتري الأخير للقطعة الأولى على مالك الأرض يضمنه فيها ما أصابه من الضرر بسبب عدم وفائه بما التزمه المشتري الأول من الزام من يشتري منه بترك بعض الملك بغير بناء ، آخذة في ذلك بأن هذا الالتزام شخصي لم يلتحق بالمبيع فينتقل معه (١) (هـ) ولا ينتقل للمشتري ما التزمه بائعه

من الالتزامات الشخصية ولو تعلقت بالمبيع . فليس لمن وعده البائع بيع عقاره بثمن معين بالأفضلية على غيره أن يلزمه بشتره بالوفاء له بهذا الالتزام (١) وليس لمن رفع دعوى ابطال التصرفات أن يوجهها على المشتري الثاني باعتباره خليفة المشتري الأول مكتفياً بما توافر له من شروط نجاحها على المشتري الأول بل يجب عليه أن يستكمل شروط نجاحها في حق المشتري الثاني لأنه لا يخلف بآئمه فيما وجب عليه من رد المال الى ملك المدين (٢)

وليس على من اشترى العقار بمناقذه المفتوحة على ملك الجار أن يدفع الأجرة التي التزمها بآئمه لهذا الجار . وليس على من اشترى حائوتاً لقصاب التزم مع المحترفين بالقصابة معه في بلد على عدم فتح محلاتهم يوم الأحد من كل أسبوع ، أن يفي لهم بآئمه بعدم فتح حائوته بحكم خلافته على المبيع . وليس على من اشترى عقاراً وهب لآئمه على أن يقوم بنفقة الواهب أو خدمته قضاء شيء من ذلك . ومن اشترى عقاراً مرتباً له حق ارتفاق عيني متبوع بتعويض جزائي على صاحب العقار المرتفق عليه فله حق المطالبة بالتعويض ، أما مشتري العقار المرتفق عليه فلا يكون ملزماً بهذا التعويض ، لأنه حق تابع في الصورة الأولى والالتزام شخصي في الصورة الثانية

٣٨ - ولا يفوتك أن تلاحظ أن المشتري

قد يضطر الى الوفاء بما التزمه البائع استبقاء للمبيع على ملكه : فالخائز لعقار مرهون مضطر الى دفع دين المرتهن إذا لم يتبع قواعد افتكاك الرهن أو التخليه ؛ والمشتري من مشتري مدين لآئمه بالثمن أو بعضه مضطر الى سداد ما بقي من ثمن آئمه لدعوى الفسخ واستبقاء للملك . وهما في الحالين لا يصح اعتبارهما ملزمين بالالتزام انتقل مع الملك بالتصرف الناقل له ، وانما حيازتهما هي التي اضطرتهما الى الوفاء .

٣٩ - حكم انتقال الحقوق والالتزامات

المقابل . فرضنا فيما تقدم الحقوق المستحدثة والالتزامات المنشأة كلا على انفراد ، وذكروا حكم انتقال كل منها ، فما حكم انتقالها مجتمعة في عقد من عقود المعاوضة يكون فيها كل من المتعاقدين له حق وعليه واجب ؟ فإذا جاز للبائع أن يحيل بالثمن والمؤجر أن يتنازل عن الأجرة ، فهل يمكن للبائع أو للمؤجر أن ينقل جميع حقوقه والتزاماته جلة ؟ وبعبارة أخرى هل يمكن اعتبار الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمال مالا بمعنى كلي ينتقل بالطرق والأوضاع المعروفة ؟ القانون لا يبيح انتقال الالتزامات وان كان المرغوب فيه أن يكون ميسوراً ما لم يكن ضاراً بالدائن فمن آل اليه الحق يستطيع المطالبة به اذا أوفى لغريمه بما يقابله من التزام

(١) راجع أوبري درو ص ١٠٣ من الجزء الثاني الطبعة الخامسة
(٢) راجع أوبري درو ص ١٠٣ و ١٠٤ من الجزء الثاني الطبعة الخامسة

فمشتري المصنع أو محل التجارة لا يكون ملزماً بما عقده بآئمه من عقود الاستخدام إلا إذا التزم نفاذاً حين شرائه فإن لم يلتزمه فلا تلزمه ولا سبيل لأفادها على مستخدميه حينئذ إلا أن يفي لهم بالتزامات بآئمه

٣

« تطابق نظرية الاستوف و نظرية لنقل على غير الاجارة عن بيع العين المستأجرة »
٤ - في القانون الفرنسي - إذا كان

العمل بالأصول السابقة ميسوراً فيما يشبه البيع من عقود المعاوضة التي يمكن أن يطالب فيها كل من المتعاقدين بجميع حقوقه جملة ، فمن الصعب تخرج نفاذ عقد الاجارة في حق مشتري العين المستأجرة على تلك الأصول - لأن المستحق للمستأجر بالعقد هو المنافع المتجددة التي تحدث على ملك المؤجر ، والمستحق للمؤجر هو الاجرة الواجبة على ملك المستأجر . فإذا قلت أن للمشتري الخيار بين أن يأبى الخلافة في الواجبات فلا يكون له حق مطالبة المستأجر بما له من حقوق الاجارة ، وبين أن يرى المضي في العقد فيقوم للمستأجر بما على بآئمه من التزامات و يطالب بما له من حقوق ، وجب أن يعطى للمستأجر هذا الخيار في نفاذ العقد له وعليه وأذن يكون

اختلافهما في الخيار موضع خصام في كل آن يتجدد فيه العقد بتجدد منافعه

٤١ - لهذا كان البيع قاسخاً للاجارة في الفقه الأسلامي على مذهب أبي حنيفة . اذ قالوا : أن المستحق بالعقد هو المنافع المتجددة على ملك المؤجر والأجرة المتجددة على ملك المستأجر ؛ وما دامت الرقبة تنتقل بالبيع الى المشتري ، وبالارث الى الوارث فليس للمستأجر أن يلزمها بتمكينه من الانتفاع بما تجدد على ملكهما من المنافع وكذلك كان البيع يفسخ الاجارة في الفقه الروماني ولكن قهواء على ما يظهر من المأثور عنهم تحايلا في افادها على المشتري والمستأجر بتنازلين من البائع أحدهما للمشتري حين الشراء عن دعوى الاجارة (action locati) ليلزم المستأجر بنفاذ الاجارة ، والثاني للمستأجر عن دعوى البيع (action venditi) ليلزم المشتري باحترام عقد الاجارة وتنفيذه . ثم دخل هذا الاشتراط في العرف حتى استقر وأصبح عرفاً فلياً له قوة الشروط شرطاً . وكانوا يعلنون نفاذ حكم الاجارة على المشتري فيقولون أن المستأجر بقبوله الاستئجار قد وكل المؤجر في اشتراط نفاذ الاجارة على المشتري حين الشراء (١) وبهذا جرى العرف قديماً في فرنسا

(١) راجع صحيفة ٢٨٧ جزء أول من كتاب الأستاذ هوك المسمى

Traité théorique et pratique de la cession et de la transmission des créances.

٤٢ - ولعل الشارع الفرنسي أدرك شيوع استغلال الاملاك بالتأجير ولاحظ ما يعترى مصالح الملاك والمستأجرين من الضرر اذا أجرى على عقود الاجارة أصله في جواز الاستخلاف على الحقوق دون الواجبات فقال في نص المادة ١٧٤٣ من القانون المدني (اذا بيع الشيء المستأجر فليس للمشتري أن يخرج من استأجره بمقد مسجل أو ثابت التاريخ رسميا الا اذا احتفظ المؤجر في عقد الاجارة بحقه في اخراجه)

٤٣ - والفقهاء الفرنسيون في هذا النص يتفقون ويختلفون : يتفقون في أنه جاء على خلاف القياس اذ القياس - وحق المستأجر شخصي والواجبات التي التزمها البائع له شخصية - أن يكون للمشتري الخيار بين أن يأبى الخلافة في الواجبات فلا يكون له حق مطالبة المستأجر بما له من حقوق في الاجارة ، وبين أن يرى المضي في عقد الاجارة فيقوم بما على بائنه من التزامات ويطالب بما له من حقوق

٤٤ - ويختلفون فيرى أوبري ورو - قياسا على أصلهما وهو عدم الاستخلاف على الواجبات الا اذا كان الاتفاق المنشئ لها ينقص أو يعدل حق العاقد في المال المستخلف - أن عقد الاجارة لا يصح اعتباره قد أنقص ملك البائع حيث لم ينتزع به للمستأجر شيئا من حقوقه العينية وانما هو في الواقع قد قيد به استعمال حقه

المطلق بالتنازل له عن بعض منافع الملك مدة ما ولهذا يحتمل الوقوف في تفسير المادة ١٧٤٣ عند نصها . فكانت لا تفيد عندهما الا الزام المشتري بعدم اخراج المستأجر من العين المستأجرة اذا كان عقد الاجارة مسجلا أو ثابت التاريخ (١) واذن فلا يكون ملزما بما عدا ذلك من التزامات الاجارة كالتسليم والترميمات التأجيريه ونحوهما . وليس له بغير نص خاص في عقد شرائه يوجب عليه فاذ الاجارة ، أن يلزم المستأجر بنفاذها ولو كانت مسجلة أو ثابتة التاريخ . وليس له أن يخرج المستأجر الا اذا احتفظ بشرط الأخراج في عقد الاجارة (٢)

٤٥ - ويحسب الذين رأوا بنص المادة ١١٢٢ مظنة قانونية مفيدة لحكم الاستخلاف على الحقوق ، أن الشارع جريا مع العرف الفعلي قدر وقوع الشراء على حكم بقاء الاجارة اذا كان عقدها مسجلا أو ثابت التاريخ . فالاجارة عندهم نافذة بين المستأجر والمشتري فذاها بينه وبين البائع . وبهذا يكون المستأجر دائنا لهما في جميع التزاماتها الا أن يصدر منه ما يدل على رغبته في قصر المعاملة على المشتري دون البائع

٤٦ - ويرى بودري . وهو من أنصار نظرية النقل - أن الشارع قصد من المادة ١٧٤٣ أن يكون للمستأجر حق الاحتجاج على المشتري بمقد المسجل أو الثابت التاريخ . فوجب

(١) جزء خامس من ٣٦٠ الهامش ٢٢

(٢) راجع من ٣٦٢ من الجزء المذكور الهامش ٣٤

٤٧ - في القانون المصري - ولقد جاء

نص المادة ٣٨٩/٤٧٤ مدني أوفى بالتعرض وأقطع في الدلالة فصرح بأن بيع العين المستأجرة يفسخ اجارتها مستثنياً حكم الأجرة التي لها تاريخ ثابت رسمي سابق على تاريخ البيع ، فجعل لها بالاستثناء حكماً مخالفاً لحكم المستثنى فكان حكماً النفاذ على المشتري والمستأجر على السواء :-

ولعل الشارع المصري لاحظ أهمية استغلال الأملاك بالتأجير وما يكون بين الملاك والمستأجرين من التزامات متقابلة تتعاق بالعين المستأجرة ، وخشى على هذه الالتزامات ، وهي شخصية ، أن تسقط وتزول عند انتقال العين بالعقود الناقلة للملكيتها فقرر تبعيتها لها اذا كانت الأجرة ثابتة التاريخ وأجاز نقلها معها على أنها من أوصافها مخالفاً بذلك أصله المانع لنقل الالتزامات الشخصية من ذمة الى ذمة . أو لعله لاحظ أن عقد الأجرة ليس من قبيل التصرفات الواردة على ذوات الأعيان بل هو من التصرفات الواردة على المنافع والمعتبرة من أعمال الإدارة فاعتبر البائع وهو يؤجر ما يملكه مأذوناً من جهة الشارع في تأجيره اجارة بعيدة عن الغش لمصلحته وخلفائه . وبهذا المعنى أوجب على البائع وفائياً عند استرداده العين المبيعة خالية من كل حق عيني احترام

بقائه في العين المستأجرة بمنع المشتري عن أخراجه منها وأن ليس من المعقول أن يكون هذا الواجب قاصراً على ترك المستأجر منتفعاً بالعين بعد استلامها بل يجب عليه أن يسلمها اليه . ومتى وجب عليه التسليم وجب عليه التزميات التأجيريه الواجبة على كل مؤجر قبل البدء في تنفيذ الاجاره وهكذا يستنتج ، من طريق دلالة النص أو اقتضائه ، أن ازام المشتري بجميع التزامات المؤجر (١) . واذا حفظ المؤجر لنفسه في عقد الاجارة حق فسخها بالبيع كان الخيار في الفسخ وعدمه للمشتري بغير حاجة الى النص على ذلك في عقد البيع وليس للمستأجر أجباره على الفسخ لوقوع الشرط في مصلحته أما اذا شرط الفسخ في عقد البيع أو في ورقة لاشقة به فلا ينفذ على المستأجر . (٢) وربما يكون الاجدر ببودري ، وهو ممن رأوا في نظرية نقل الحقوق غنى عن نظرية الاستخلاف أن يقف عند ظاهر نص المادة ١٧٤٣ التي جاءت على خلاف أصله بتجوز نقل الالتزامات من ذمة الى ذمة والا يسترسل في الاخذ بدلالة الاشارة فيجعل للمستأجر حقاً على المشتري في إلزامه بترميم العين المستأجرة حتى عند أبائه قبض الاجرة منه

(١) تراجع الفقرة ١٣١٢ و ١٣١٣ من كتاب الاجارة جزء أول الطبعة الثالثة . وجيوار فقرة ٢٦٩ جزء أول ولوران الجزء ٢٥ فقرة ٣٩٢ وكولت دي سائير جزء ٨ المسألة ١٨٩ مكررة نمرة ٢ . وراجع الاحكام الكثيرة والمراجع المذكورة بصحيفة ٣٦١ من الجزء الخامس من أوربري ورو بالهامش

(٢) راجع بلانيول جزء ٢ من ١٣٤٧

ما عقده المشتري من عقود الأجرة وكان القياس فسخها (١).

٤

كيف يستطيع المتعاقدان جعل الالتزامات قابلة للنقل الى الخلف بسبب خاص

٤٨ - لعلك عند شرحنا نظرية الاستخلاف ونظرية النقل، قد خطر ببالك أن المتعاقدين قد يتذرعان ببعض الوسائل القانونية لأيجاب ما التزمه العاقد من الالتزامات الشخصية على خلفه. ولعلك عند إيرادنا ما استثناءه أو يرى ورو من حكم عدم الاستخلاف على الواجبات وما ذكرناه شرحاً لغامضه قد لاحظت أن من يلتزم التزاماً في عقد يستطيع تعليق فسخ العقد على عدم الوفاء بالالتزام فيكون الخلف بين أن يفي به أو يفسخ العقد نزولاً على حكم الشرط الفاسخ - ولعلك عند ذكر الاستخلاف على الالتزامات العينية وعند الكلام على نقلها باعتبارها أوصافاً للمعار رأيت أن المتعاقدين يستطيعان إفراغ الالتزام في قالب حق ارتفاق عيني ينتقل مع العقار تبعاً باعتباره من ملحقاته الضرورية

٤٩ - لكن لا يخفى عليك أن التذرع بالطريقة الأولى غير ميسور الا عند انشاء العقد الناقل للملك حيث يمكن تعليق فسخه على عدم

الوفاء بالالتزام. والوفاء لا يقع عندئذ مقصوداً لذاته بل اتفاقاً للفسخ المحتوم وقد يهون فسخ العقد على الملتزم بل ربما تعجله بعدم الوفاء. ٥٠ - وكذلك التذرع بجعل الالتزام تكليفاً ارتفاقياً غير ميسور دائماً: أما لأن المال من المتقولات فلا سبيل إلى جعل الالتزام المتعلق به ارتفاقاً. وأما لأن الالتزام بطبيعته لا يمكن اعتباره تكليفاً مقررراً على عقار لمنفعة عقار آخر: فحق الاصطياد والاحتطاب والاحتشاش من الحقوق التي يقع الالتزام بها في الغالب لمنفعة شخصية ويندر أن يقع مقصوداً به تحرير صلة ارتفاق بين عقارين (٢)

٥١ - أما حق الاحتطاب في أرض بقدر ما يحتاجه منزل ما من الوقود فقد جرى العرف في فرنسا على اعتباره حق ارتفاق عقارى إذا تبين أن مقصود المتعاقدين رفع قيمته الاقتصادية بتدبير حاجته من الوقود على الدوام والاستمرار وأما حق الطحن فقد اعتبره القضاء الفرنسى تكليفاً بارتفاق عقارى في قضية احتفظ فيها بائع الطاحون بحقه في طحن ما يلزم لمنزله على الدوام والاستمرار بغير أجر (٣) واعتبره التزاماً شخصياً في قضية التزم فيها مالك الطاحون أن يطحن لآخر الحبوب اللازمة لمنزله على الدوام والاستمرار (٤)

(١) المادة ٣٤٥ مدني أهلي و٤٣١ مدني مختلط و١٦٧٣ مدني فرنسي

(٢) راجع دالوز الدورية ٩١ - ١ - ٨٩١. وسيره ١٩١٢ - ١ - ٤١٩. وكايتان جزء أول طبعة رابعة سنة ١٩٢١ ص ٤٨١

(٣) راجع حكم محكمة استئناف ريمس التورخ ٢ أغسطس سنة ١٨٧٣ وحكم محكمة النقض وقرار المستشار برافورت في دالوز الدورية ٧٥ - ١ - ٣٧٢

(٤) راجع حكم محكمة استئناف بوردو في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ وتعليق الأستاذ ديويسن (دالوز الدورية ٩١ - ٢ - ١٨٥)

شخصي وقع لمصلحة صاحب المنزل الأول وبنيته خايته من المراحة وأيدتها في هذا النظر محكمة باريس ثم محكمة النقض في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ (٢)

٥٣ - وقد أمكن للقضاء الفرنسي في بعض الحوادث أن يعتبر الالتزام تكليفاً مقررأ على عقار لمنفعة عقار آخر قضت محكمة استئناف ديوبى في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ بأن التزام مالك المنزل المجاور للكنيسة بعدم أقامته هو وخلفاؤه على الدوام والاستمرار حفلات أو ليال راقصة فيه هو تقرير حق ارتفاق للكنيسة عليه (٣)

وقضت محكمة النقض بأن الالتزام الوارد في شروط بيع بعض الأراضي متضمناً تحريم استخراج الجبس والجير منها وعمل الطوب فيها واقامة ما يلزم لذلك من الأفران والأدوات فيها لمنفعة قطع أخرى أعدت لذلك هو تقرير لحق ارتفاق على عقار لمنفعة عقار آخر (٤)

وحكمت محكمة استئناف باريس في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ بهدم عمارة عظيمة بناها صاحبها للاستغلال ، على قطعة من أرض أعدت لبناء مساكن ريف ونزهة بشروط وقيود خاصة ، مخالفاً في بنائها ما التزمه المشترون من عدم اقامة

٥٢ - وأما الالتزام بالكف عن العمل منعاً للمراحة التجارية أو الصناعية فلا يمكن اعتباره تكليفاً بارتفاق عقارى : ذلك لأن بيع محل التجارة ينقل الى المشتري ميزة ما التزم به الغير للبائع من عدم المراحة أما على اعتباره خليفة له فيما ناله من حق كما يقول أصحاب نظرية الاستخلاف وأما على اعتباره امان ملحقاته وتوابعه كما يقول أنصار نظرية النقل . وهذا الالتزام من جانب الملتزم شخصي لا ينتقل الى خلفائه في النظريتين

واذن فلا يمكن التفكير في اعتباره تكليفاً بارتفاق عقارى الا اذا كان للمعقود له الالتزام مصنعان يستبقى لنفسه أحدهما ويبيع الآخر مشروطاً على المشتري الكف عن العمل مدة ما كيلا يزعجه وفي هذه الصورة تكون المنفعة عائدة على البائع لا على مصنعه (١)

وكذلك رأت محكمة نانت الابتدائية في قضية قامت بشأن شركة باعت أرضاً لبناء نزل (أوتيل) والتزمت لمشتريها أن تلزم ، من يبيعه ما جاورها من القطع الأخرى ، الامتناع عن اقامة نزل آخر ولكنها باعتها لمن خالف وبني المنزل ، فحكمت في ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بأن الالتزام

(١) راجع حكم محكمة استئناف أميان المؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٨٥١ دالوز الدورية ٥١ - ٢ - (١٠٩)
(٢) راجع دالوز الدورية ٩٠٨ - ١ - ٤٦٠ وراجع في مثلها حكم محكمة ليل المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٩٦ المؤيد بحكم محكمة استئناف ديوبى المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ٩٦ وبحكم النقض المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ٩٨ دالوز الدورية ٩٨ - ١ - ٣٢٤
(٣) سيرة ٩٠٤ - ٢ - ١٣٠
(٤) راجع المجازيت عدد ١٣ يولي سنة ١٩١٩

محلات التجارة أو الصناعة أو محلات عمومية
تعلق الراحة وتحدث المضوضاء. وأخذت المحكمة
في ذلك بما اقتضح لها من صيغة الالتزام الواردة
في عقود البيع الدالة بنصها على تقرير هذا التكليف
القارى لمصلحة باقى القطع على القطعة للمبيعة (١)
ولكن محكمة بروكسل فى أول مارس
سنة ١٩٠٩ قضت على الضد من ذلك فى قضية
مشابهة ورد فيها الالتزام بصيغة النهى عن إقامة
محلات خلفة للراحة أو مضرة بالصحة (٢)

٥٤ - ولا تحسبن ما تراه من تناقض هذه
الأحكام يرجع الى خلاف فهمي وانما هو راجع
الى ظروف كل قضية وطبيعة الالتزام فيها وصيغته
التي ورد بها ، وعلى اختلافها اختلف القضاء .
اذ الفقه والقضاء مجمعان على أن الالتزام الشخصى
لا ينتقل للخلف وأن التكليف الارتفاقي هو الذى
ينتقل تبعاً للعقارين المرتفق والمرتفق به وأن
الارتفاق لا يظهر الا اذا كان التكليف مقررأ
على عقار لمصلحة عقار آخر . وقد يكون الفرق
بينهما من الدقة فى بعض الصور بحيث يشبه
الأمر على الناظر فيعتبر الالتزام ارتفاقاً والأرتفاق
الزاماً

٥٥ - اعتبر ذلك فى القضيتين الآتيتين
أقيمت احدهما أمام المحاكم الفرنسية والثانية أمام
المحاكم المختلطة

تتلخص وقائع الأولى فى أن شركة مونت
فرملى قامت أرضاً للبناء واستبقت على ملكها
ما أنشأت لها من طرق وميادين ثم عرضتها للبيع
معلنة أنها تحتفظ بهذه الطرق والميادين وعليها
تهيئتها ورصفها وكنسها ورشها وأنارتها مقابل
أجر يتناسب مع مقدار كل بيع من الأرض
وغيره . فباعت الكثير منها واستمرت على القيام
بهذه المهمة الى أن رفع بعض المشترين دعوى
فسخ هذا الالتزام باعتباره التزاماً شخصياً ولنغير
مدة قضت محكمة استئناف باريس بحكم أيده
محكمة النقض بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٩ برفض
الدعوى ، آخذة بأن التزام الشركة بتخطيط
الشوارع والميادين وكنسها ورشها وأنارتها مع
استبقاء ملكيتها لها هو تقرير تكليف عقارى
عليها لعموم الأرض . ولا يقدح فى اعتباره كذلك
أن يلتزم ملاك العقارات المرتقة دفع أجر يتناسب
مع مقدار أرضها وثمنها لأن القانون لا يمنع الاتفاق
مع صاحب العقار المرتفق على التزامه بدفع مصاريف
ارتفاق فى هذه الصورة (٣)

وربما أدى هذا القضاء الى ترك الشركة
ملك الشوارع والميادين لأصحاب هذه الأجزاء
المبيعة اذا زادت نفقاتها عما تقاضاه منهم كما يتخلى
صاحب العقار المرتفق به اذا ثقل عليه ما التزمه
من المصاريف (٤)

(١) راجع مجلة دالوز الدورية للاسبوعية سنة ٢٤ نمرة ٢١ ص ٣٩٤

(٢) راجع سيريه ٩٠٩ - ٤ - ١٥

(٣) دالوز الدورية ١٩١٩ - ١ - ١٢٤

(٤) راجع مجلة القانون المدني سنة ١٩٢٠ ص ٣٦٠

٥٦ - وتتلخص وقائع القضية الثانية في أن شركة أراضى الجزيرة أعدت أرضاً لأتشاء حتى صمى تقسمتها أجزاء وعرضتها للبيع وكانت تلزم كل مشتر لجزء منها ألا يقيم عليها إلا بناء واحداً وأن يترك فضاء لا يقل عن خمسة عشر متراً بين ما يقيمه من البناء والجزء المجاور له الى غير ذلك من الالتزامات وتنص في كل عقد على أنها تعتبر هذه القيود أساسية للبيع وان لها الحق في الزام المشترين وخلفائهم باحترامها ومطالبة من يخالفها منهم بهدم ما يبنى على مصاريفه وتضمينهم في مخالفتها.

فخالف أحد المشترين هذه الشروط بأقامة بناءين في جزء واحد فطلب جاره هدم البناء بدعوى رفعها الى محكمة مصر المختلطة فدفع المدعى عليه بأن لا صفة لمدعيها فخكت محكمة مصر في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٤ برفض الدفع وحكت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم وقبول الدفع في أول ابريل سنة ١٩٢٦ (١)

٥٧ - لاحظت محكمة مصر أن الشركة في اشتراطها هذه الشروط في كل عقد من عقود البيع ما كانت تعمل لمصلحتها فحسب بل كانت تعمل لمصلحة كل مشتر يشتري منها ، وأن جميع المشترين بالتزامهم لها قد أراد كل منهم أن يكون ملزماً لغيره على التقابل ، وأنهم ما كانوا

يقبلون على الشراء لو علموا بالتزامها لمصلحة الشركة دون مصلحتهم فنتهى بانتهاءها لاحظت المحكمة ذلك فترجع لديها أنها حقوق ارتفاق مقررة على كل جزء لباقي الأجزاء فكان لكل مشتر أن يلزم الآخر باحترامها ولهذا حكمت برفض الدفع لكن محكمة الاستئناف المختلطة لم يقتها أن تعطى هذه الالتزامات وصفها الحق . نظرت اليها فرأت أنها تتعلق بما يجب أن يكون عليه البناء من حيث اقامته وارتفاعه وبعده عما جاوره فلا يمكن أن تكون حقوق ارتفاق ظاهرة يرتبها المالك بالاعداد إذ المعروف قهراً أنه لا يستطيع الا ترتيب حقوق الارتفاق الظاهرة المستمرة . ثم أعادت النظر فيما اذا كان يمكن اعتبارها حقوق ارتفاق رتبها العقد بالاتفاق فلاحظت ان كلمة (حق ارتفاق) لم ترد في عقود البيع الصادرة من الشركة ، وانها كما اشترطت هذه الالتزامات لها خاصة بنص صريح جعلت لنفسها الحق في الزامهم بمراجعتها وبطلب هدم ما يقع من البناء مخالفاً لها فدل ذلك على انها لم تقصد من اشتراطها الا أن تأخذ عهداً على المشترين بجميع ما التزموه . ثم اكدت المحكمة نظرها هذا بقولها ان الشركة لم تتعاقد مع جماعة المشترين بشروط عامة بل باعت لكل منهم بعقد منفصل ولم تلزم

(١) راجع مجلة البتآن سنة ٢٨ ص ٣١٩ وباريت المحاكم المختلطة المجلد ١٦ ص ٢١٣ وقرأ بمناه حكم محكمة مصر الابتدائية المؤرخ ٣١ مايو ١٩٢٧ المنشور بمجلة كلية الحقوق بالعدد الأول من السنة الثانية ص ٨٥

له فيه بالتزام ما فكانت صاحب هذا الحق دون غيرها. ان شاءت طالبت به والا فلا. واستنتجت المحكمة من ذلك كله ان هذه الالتزامات شخصية لا تنتقل الى خلفاء الشركة فحكمت بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى.

٥٨ - فانظر الى القضاء الفرنسي كيف اعتبر شركة مونت فرماي - باذاعتها شروط البيع على جماعة المشترين وباستيقاء ملكيتها لما خططته من الطرق والميادين والتزامها بتجهيدها ورصفها وكسبها ورشها وانارتها - انها قررت على ملكيتها حقوق ارتفاق لمنفعة ما اشتروه منها مجتمعين ومنفردين. وانظر الى قضاء محكمة الاستئناف المختلطة كيف اعتبر شركة الجزيرة - لعدم تعاقدها مع جماعة المشترين والاكتفاء بأخذها لنفسها خاصة عهداً من كل مشتر باتباع ما ألزمته به من قيود وشروط تتعلق بكيفية اقامة البناء وارتفاعه وبعده عما جاوره - انها لم تقرر حقوق ارتفاق عينية على كل جزء من أجزاء أرضها لمصلحة الأجزاء الأخرى

٥٩ - الآن وقد علمت أنك لا تستطيع جعل الالتزام ارتفاقاً عقارياً الا اذا أمكن قانوناً اعتباره حقاً عينياً لعقار على آخر فهل من المستطاع نقل الالتزامات الشخصية التابعة للأموال بالاتفاق انتقال التكليف المقرر على العقار؟

لا شك في أن الناس أحرار فيما يتراضون عليه متعلقاً بأموالهم ما داموا غير مخالفين للنظام العام. ولا مانع من أن يقبل الدائن التزاماً متعلقاً

بمال على أن يكون مدينه فيه من التزمه ثم من ينتقل له المال بعقد من العقود الناقلة للملك فيكون المدين بالتزام في الواقع غير معين بذاته عند انشاء المداينة وانما هي المطالبة بالوفاء التي تعينه فيما بعد - واذن فتى باع الملتزم المال وألزم مشتريه بالوفاء في عقد الشراء انعقد الالتزام للدائن مباشرة وكذلك اذا باع ولم يوجب الوفاء في عقد الشراء وعلم المشتري بالتزام وأمكن اثبات رضائه الضمني به صح اعتباره مديناً ووجب عليه الوفاء ولكنك لا تستطيع الزام المشتري بهذا الالتزام. اذا لم يلتزمه حين الشراء أو لم يكن قد علم به وارتضاه صراحة أو دلالة

ومع هذا فلا تزال بعض شركات التأمين في فرنسا توجب فاذ شروطها على ورثة المؤمن ومن يهب له أو يوصي مضمنة هؤلاء جميعاً فيما استحق ويستحق دفعه من أقساط التأمين وهي تعلم أنها اذا استطاعت الزام الورثة بالمضي في عقود التأمين فلن تستطيع الزام من له الهبة أو الوصية بهذا الالتزام

وقد ينظم أصحاب الطبقات في عمارة علائقهم الحيوية في الانتفاع بالسلم والبئر والسطح فيلتزمون الاتفاق عليها ويلزمون به من يخلفهم ولكنهم لا يستطيعون انفاذه عليهم

٦٠ - واذا التزم من قبل الالتزام على نفسه وخلفائه في الحال أن يلزم به من يشتريه منه فاما أن يهمل أو لا يقبل مشتريه سعيه فيبقى الالتزام غير نافذ عليه (على المشتري) مضموناً

قد مناه بأن القانونين الفرنسي والمصري لا يسمحان بانتقال الالتزامات الشخصية المتعلقة بالأموال انتقالاً آلياً بحكم القانون كما تنتقل الحقوق التي نزلت منها منزلة الملحقات والتوابع الضرورية . وأن المصلحة تحتم تدخل الشارع بتشريع جديد يوفق فيه بين مصلحة الخلف التي تستوجب ألا يلزم بما يجمله من التزامات شخصية تتعلق بالمال الذي قل اليه ومصلحة ذوى الحقوق فيها المستوجبة لبقائها وانتقالها فيوجب انتقال الالتزامات بانتقال المال الذي تعلقت به على أن يضع لإعلانها وإذاعتها نظاماً من القيد أو التسجيل يكفل العلم بها - ولعل شارعنا يادر بوضع هذا النظام فيما اتضحت المصلحة منه كالاتفاقات المنظمة للمعاملات الجوارية بين مالكي الطبقات المختلفة لبناء واحد أو مالكي المرافق المشتركة بين عقارات متعددة أو بين مالكي أراضي البناء تقسم أجزاء ويشتط لشراؤها والبناء فيها شروط خاصة . ولعل حكم محكمة الاستئناف المختلطة السابق ذكره في هذا المقال على وجاهة ومثانة أسبابه يكون سبباً لوضع هذا النظام في القريب العاجل ان شاء الله ما

عاصم فهمي

المحامى

القازيق ١٧ يناير سنة ١٩٢٨

على الملتزم (١) إذ كان ينبغي ألا يهمل أو أن يتمتع عن البيع إلا لمن يرضى بنفاذ الالتزام . وأما أن يعلم المشتري بما التزمه البائع فيصعب اعتباره في القانونين الفرنسي والمصري راضياً بالالتزام وإن كان القانون الألماني يعتبر الخلف ملزماً بما على المال من التكاليف الشخصية إذا أخبر بها عند نقله إليه (٢) . وإذا قبل المشتري الالتزام صراحة أو دلالة أصبح ملزماً به في القانونين الفرنسي والمصري إذا وقع قبوله لمصلحة صاحب الالتزام stipulation pour autrui وقد رضى هذا عند انشائه أن يلزم به من التزمه له وخلفاءه وهكذا يتصل كل مشتر بصاحب الالتزام ويكون الاتفاق عليه بمثابة ضم ذمة مدين جديد إلى ذمة المدين الأصلي

٦١ - ولا تنقطع الصلة بين صاحب الالتزام والملتزم إلا إذا كان المقصود أن يكون أى مشتر ملزماً به وحده بالنص على ذلك في عقد الاتفاق الأصلي أو بعد نقل المال واذن يكون مدينًا بذاته بدلاً من الملتزم (par novation) أو متازلاً عن الدين (par cession de dette) عند من يجيزه من أمثال ساليه (٣) وجود ميت (٤)

فائمة

٦٢ - ومن الحق أن نعترف بعد الذي

(١) راجع دالوز الدورية سنة ٩٩ - ٢ - ٤٧٧

(٢) راجع كتاب الأستاذ جوديميت في التنازل عن الديون ص ٢٨٤

(٣) راجع Ann. du Com. ١٨٩ ص ٣٨ وما بعدها

(٤) راجع Etude sur le transport des dettes ص ٢٨٠

بحث

في مسؤولية الآباء والأمهات والقائمة والادوية

عن أعمال المحامي

أما في عهد القضاء الفرنسي القديم فلم تكن القاعدة الرومانية التي أوجزنا معناها آنفاً سارية على إطلاقها فقد دون العلامة (Merlin) في موسوعاته جملة أحكام أثبتت عدم مسؤولية الأب عن التعويض المدني الناشئ عن جرائم ولده ومن رأى هذا العالم انه لا يجوز إلزام الأب بالضمان عن عمل أبنه الا بمقدار ما يمكنه من ماله المملوك له كأن يكون ورثه عن أمه او جاءه من أى طريق آخر يريد أنهم لاحظوا على ذلك العالم أن رأيه هذا لا يستقيم على إطلاقه لأنه لا يتفق مع ما كانت قد أقرته العوائد المحلية في بعض جهات فرنسا ومهما يكن من الأمر فإن القواعد القديمة في هذا الصدد كانت غير ثابتة وكانت تختلف باختلاف عوائد البلاد ولكن يمكن مع ذلك ردها جميعها الى قاعدتين أصليتين الأولى أنه يسأل الأب عن فعل ولده اذا أظهر الرضا عن عمله كما لو تولى الدفاع عنه امام القضاء. والثانية انه يسأل الأب اذا ثبت أن الفعل الموجب للمسئولية وقع من الولد بملء أو باتفاقه

كانت مسؤولية الآباء والأمهات في عهد القانون الروماني كمسئولية السيد بالنسبة لأفعال العبد المملوك له لذلك كان لوالد الطفل الذي ارتكب أمراً موجباً للضمان أن يتخلص من المسؤولية بتخليه عن الطفل وذلك بطريق التبرؤ منه وجعله في تصرف الشخص الذي لحقه الضرر أن شاء أقص منه وان شاء استعبده ثم ما لبثت هذه السنة القبيحة ان تلاشت وحلت محلها قاعدة جواز إقامة الدعوى على الولد نفسه والرجوع على والده بمقدار التعويض بنسبة معينة

ومن هذا الشبه الوثيق الذي كان موجودا من قبل بين الأولاد والوالى بالنسبة لمسئولية رب العائلة وجدت الرخصة لمن أصابه الضرر في مقاضاة رب العائلة مباشرة اذا تبين أنه رضى عن العمل وكان في وسعه اتقاؤه لو اراد

ولما كان أساس تلك المسؤولية سلطة الآباء على أولادهم كانت ملازمة لها تقوم بوجودها وتزول بذهابها كما لو انتقل الولد الى سلطة انسان آخر كالوصى مثلاً او انه أصبح مالكا حرية تصرفه.

إهمال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته أيام
مادة ٢١٣ مدني مختلط - كذلك يلزم الإنسان
بضرر الغير الناشئ عن تقصير من هم تحت
رعايته أو عن إهمالهم أو عدم الدقة والانتباه منهم
أو عدم ملاحظته أيام

وقد لاحظ المسيو دوهلتز في شرحه الكبير
أن النص الأهل أسقط شرط التقصير من عبارته
على خلاف ما جاء في النص المختلط فأصبح
النص الأهل موافقا للعبارة الفرنسية

ومن مقارنة النص المصري بالنص الفرنسي
يظهر أن الأول عام يتناول مسؤولية الأبوين
والأوصياء والقائمة والمعلمين والموكلين بحراسة
المجانين والمستوظفين وأصحاب المعامل والمصانع
وغيرهم . أما النص الفرنسي فهو قاصر على
الآباء دون غيرهم

وبديهي أن أساس مسؤولية الأبوين تلك
السلطة الطبيعية التي لها على أولادها وهي التي
تقرض عليهما واجب المحافظة على سلوكهم
والعناية بأفعالهم ما داموا في السن الذي لا يحسنون
فيه التصرف بما فيه صالحهم وانهم تابعون لها في
جميع المعاملات المدنية وإن لها عليهم الإشراف
المستمر الدائم فيما فيه تقويم المعوج من أخلاقهم
وصرفهم عما يكون مفسدا لأديهم فإن أحدث
الولد بعد ذلك ضررا كان سببه تفريط الأبوين
في واجب رعايته وإهمالها مراقبة سلوكه فكانا
مسؤولين عن تفريطها وإهمالها

معه فيه (connivence) وكان يكفي للدلالة على
وجود العلم والاتفاق عدم مبادرة الأب إلى منع
ولده عن الفعل في حال القدرة عليه فقد كانت
تلك القرينة قاطعة في وجوب مسؤولية الوالد
بأنه لا عذره في تمكين ولده من أحداث العمل
الضار في حال قدرته على منعه وتأيداً لهذه
القاعدة أورد العلامة (Legrand) حكماً صادراً في
سنة ١٦٤١ من الرئيس (Lecoigneux) ملخصه
أن رجلاً خرج من الكنيسة يوماً بعد الفراغ من
الصلاة مع ابنه الذي كان دون البلوغ فتشاجر
الصبي مع صبي آخر ولكه فوات المضروب بعد
ذلك بأيام فحكم الرئيس على الرجل بالتعويض
وبالغرامة وبرأ الصبي لأنه غير مميز

أما في العهد الحاضر فقد تدونت مسؤولية
الأقارب ضمن وجوه أخرى من وجوه المسؤولية
في المادة ١٥١ من القانون المدني الأهل والمادة
٢١٣ من القانون المدني المختلط وتبينت نصاً
وتعينا في المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي
واليك عبارتها (الأب والأم بعد موت زوجها
مسؤولان عن الضرر الحادث بفعل أولادهما
القصر المقيمين معها إلا أن يقيم الأبوان الدليل
على أنه لم يكن في مقدورهما منع الفعل الذي
أوجب المسؤولية)

أما نصوص القوانين المصرية فهي الآتية
مادة ١٥١ مدني أهلي - كل فعل نشأ عنه
ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر
وكذلك يلزم الإنسان بضرر الغير الناشئ عن

ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يكون الولد شرعياً أو غير شرعي لأن علة التشريع بإيجاب المسؤولية في الحالتين واحدة فوجب أن يكون الحكم فيهما واحداً وذلك التفريق بين الولد الشرعي وغير الشرعي جائز عندهم لجواز الاستلحاق عندهم

أما عندنا فنغير جائز لأن القاعدة الشرعية أن الولد للفراش وقد خالف معاوية في ذلك باستلحاق زياد بن أبيه وإثبات نسبه منه فلما اقرضت دولة بني أمية وجاءت دولة العباسيين رُد نسب زياد وآله إلى حقيقته فإذا عدنا إلى النص الفرنسي الذي جاء بأحكام مسؤولية الأبوين على طريق التخصيص والتعيين نرى أنه يجب لتحقيق تلك المسؤولية توفر ركنين أصليين أولهما أن يكون الولد مقياً معها والثاني أن يكون قاصراً

ومعنى إقامة الولد مع أبويه أن يكون في منزلها الذي يقيان فيه بحيث تتحقق تلك الرقابة التي اشرنا إليها آنفاً وبحيث يكون الولد متأثراً دائماً بما يتلقاه عن والديه من التعليم والارشاد ذلك لأن الوالد ملزم طبعاً بتربية ولده وتوجيهه وتهذيبه وعليه تقع تبعة الاخلاق السيئة التي قد يتصف بها ولو كان الموكل بملاحظته اجبراً من قبل أبيه لا فرق في ذلك بين أن تكون تلك الملاحظة الاجنبية مستمرة أو منقطعة وعلى هذا إذا نيط بعلم تعليم الولد في منزل أبويه بعض ساعات في كل يوم فلا يكون المعلم مسؤولاً عما يرتكب

الولد من الافعال الضارة لأن الولد يتطبع غالباً بطباع أبويه فإن كان الأب مفرطاً في تهويم اخلاقه أو كان مثال السوء له فهو المسؤول عن افعاله انما يكون له الرجوع على المعلم بما ضمنه عن ولده في بعض الأحوال اذا وجد لهذا الرجوع مسوغ كما لو ظهر أن المعلم كان سبباً مباشراً في ارتكاب الصبي للفعل الموجب للضمان

كذلك اذا كان المعلم ملازماً للولد في منزل أبيه على طريق الاستمرار كما يفعل بعض كبار الأغنياء فإن المسؤولية تقع أولاً وبالذات على الوالد لأنه لا يعذر أن التي مقاليد ولده إلى معلمه من غير أن يكون له الاشراف الدائم عليهما انما يكون له الرجوع على المعلم اذا كان خطأ الولد ناشئاً عن سوء تربية المعلم له أو عن تعمدته أفساد اخلاقه وهذا جائز

فإن وضع الأب ولده على وجه الاستمرار لدى مستصنع أو معلم فالمسؤولية عليهما لأن ركن الإقامة أصبح معدوماً بالنسبة للأبوين من جهة ولأن الرقابة والملاحظة انتقلت منه اليهما من جهة أخرى

فإن كان الصبي يبرح المصنع أو المدرسة ليلاً عند أبويه أو نهراً في أوقات الطعام ليتناول طعامه معهما فلا مسؤولية على صاحب المصنع أو مدير المدرسة مالم يثبت الصبي غائباً فتي عاد عادت مسؤوليتهما

فإن كان شرط إقامة الصبي عند معلمه أن لا يبرح مكانه لا ليلاً ولا نهراً كان المعلم هو المسؤول دون سواه وقد رأى العالم (Delvincour) في المجلد الثالث صحيفة ٦٨٥ ودالوز في كتاب

شيئا من السلطة تكفي لتمكينه من تهويم اخلاق الصبي وتهذيبه وكبح جماحه فأن تراخى في مراقبه وأهمل تأديبه وأبدى جانب اللين والاعضاء ولم يستعمل الجلد في موضعه واللين في مقامه حتى شب الولد على اخلاق سيئة يكون المعلم مسؤولا عن تعويض الضرر الذي قد يصيب الغير بسبب سوء سلوكه ولا مسؤولية على الأبوين لأن انابتهما للمعلم في تهذيب الصبي وتأديبه قد اقاتهما منها ولسائل أن يقول اذا خرج المؤدب بتلاميذه للرياضة مثلا فاعتدى صبي منهم على عابر سبيل فاصبح المؤدب او ناظر المدرسة مسؤولين اليس يكون لهما الرجوع على الأبوين بما ضمناه أو ضمنه أحدهما عن الصبي فيما لو أثبت أحدهما أو كلاهما أن الامر الذي أرتكبه الصبي ونشأ عنه الضمان لم يكن في مقدورهما منعه ولا تلافيه والجواب أن بعضهم يقول بذلك لكن قولهم هذا ضعيف ذلك لأن نصوص المواد ١٥١ و ١٣ و ١٣٨٤ فرنسي لا تتفق مع ذلك الرأي لأنها جميعها قررت المسؤولية على من يكون الصبي تحت رعايته وقت حدوث العمل ولا شك أن الصبي وقت تعديه على عابر السبيل كان تحت رعاية معلمه وأن تمكنه من أيدائه لم يكن يحدث لو كان المعلم متبها

فأن كانت حجة أصحاب الرأي الآخر عدم استطاعة المعلم منع الصبي عن الفعل الموجب للمسؤولية وقت وقوعه قاوولي بالأبوين ان يكون لهما العذر في ذلك وهما بعيدان عن الصبي فكيف يلزمان بالضمان عنه للمعلم او ناظر المدرسة

التعهدات صحيفة ٧٨٦ هذا الرأي على اطلاقه ورأى (Toullier) أن الصبي اذا كان ليس له أن يبرح محل عمله فتركه ثم ارتكب امرا موجبا للمسؤولية في منزل أبويه كانت المسؤولية عليهما وقد يكون هذا الرأي الأخير راجحا عندنا اذا كان الأبوان يعلمان بمجىء ولدهما عندهما خلصة من معلمه فيتجاوزان عن ذلك أما اذا جهلاه ووقع منه ما يوجب المسؤولية في منزلها فأتنا نرى أن المعلم هو المسؤول لأنه مفرط من حيث انه مكن الصبي من الخروج بغير اذنه

كذلك اذا وضع الوالد ابنه القاصر عند تاجر مثلا فلا يمكن القول بمسؤوليته عما يرتكبه الصبي اثناء عمله من السيئات لأنه غير مباشر له فيه فلو سرق الصبي من مال التاجر شيئا فلا مسؤولية على أبيه وبذلك حكمت محكمة منبليه حكمها الرقم ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ على أنه قد اعترض على هذا الرأي بأنه غير وجيه على اطلاقه لجواز أن يكون فعل الصبي الموجب للمسؤولية أثرا من سوء تربية والده له فتعين مسؤوليته والمسألة مختلف فيها والمذهب الاول اكثر اتفاقا مع حكم القانون . كذلك ترفع مسؤولية الابوين من باب أولى اذا أدخل الصبي في المدرسة ليقم بها لانه يصبح في ذمة مدير المدرسة وأساتذتها خاضعا لسلطانهم ويكونون قد حلوا محل أبيه فيما له من الحقوق على ولده وفيما عليه من واجب التربية والتهذيب فمحوه - زد على ذلك ان القانون عرف للمعلم حق التأديب وأطلق له

ورب معترض يقول في هذا المقام أن بين والد الصبي وبين المعلم أو ناظر المدرسة عقد وكالة اقام الاول بمقتضاه الثاني على تأديب ابنه وتهذيبه مقابل أجر معين وان المادة ٥٢٨ من القانون المدني الاهلي الزمت الموكل بأن يدفع لوكيله المصاريف التي أنفقها أثناء وكالته في اعمال موكله بشرط أن لا يكون قد سببها بخطئه وعلى ذلك يكون من حق المعلم الرجوع على الأبوين بما غرمه في مسؤوليته عن ابنهما لأنه وكيل بأجروله ذلك بمقتضى القانون

والجواب ان الاجر المتفق عليه بين والد الصبي والمعلم يقوم مقام التعويض عن ذلك الغرم لأن الاجر يقابل تعهد المعلم بتأديب الصبي والمحافظة عليه من التعرض لأذى الناس فأن أذى الصبي أحداً كان ذلك من أهمال المعلم وخطئه فهو المسؤول دون غيره كذلك تسقط مسؤولية الأبوين اذا أدخلوا الصبي خادماً مأجوراً عند أحد الناس فيما يرتكبه أثناء خدمته

قلنا أن ركن مسؤولية الأبوين اقامة ولدهما معهما غير أن مجرد عدم الإقامة على إطلاقه غير مسقط لتلك المسؤولية وانما يشترط في ذلك ان يكون خروج الولد عن الإقامة مع ابويه لسبب مشروع كالاسباب التي أسلفنا ذكرها فأن ترك الوالد ولده القاصر ليتشرد في الطرق أو اذن له في الإقامة بمفرده في معزل عنه في سن يحتاج فيه الى ان لا يفتر والداه عن ملاحظته ورعايته بطريقة

عين فارتكب أموراً موجبة للمسؤولية كانت تلك المسؤولية على الابوين لأنها نتيجة ظاهرة من تقريريهما ونسيانتهما واجبهما قبل الصبي فأن كان الولد لا يزال قاصراً عن سن الرشد ولكنه دونه بشيء يسير بحيث يرخص له عادة في الخروج والدخول والتردد على دور العلم والجامعات والكتبخانات وغيرها من غير رقيب عليه فارتكب أمراً موجباً للمسؤولية هل يضمنه الوالد؟ والرأي الراجح انه لا يضمن لأنه يكون في حالة العذر الواردة في نهاية المادة ١٣٨٤ فرنسي أي انه لم يكن في استطاعته وقت حدوث الفعل منع ولده عنه فلا مسؤولية عليه

وأذا أنهينا من الركن الاول من ركني مسؤولية الأبوين عن أفعال ولدهما تنتقل الى الركن الثاني وهو أن يكون الولد قاصراً عن سن الرشد

ولم يفرق القانون بين القاصر المميز وغير المميز عند تقرير مسؤولية أبويه فهل يكون الابوان مسؤولين في كلتا الحالتين؟

والذي يتبادر الى الذهن لأول وهلة ان مسؤولية الأبوين تكون أظهر في وجوبها عندما يكون الولد غير مميز لأن الصبي في هذه الحالة لا يكون مسئولاً على الاطلاق عن أفعاله قبل الغير بنص القانون - قالت المادة ٢١٢ مدني مختلط (كل فعل مخالف للقانون يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر الناشئ عنه ما لم يكن الفاعل غير مدرك لأفعاله سواء كان لعدم تمييزه بالنسبة لسنة او لسبب آخر)

الولد لاحتمال خروجه عن دائرة المراقبة الفعلية بما يعالجه من المرافق في الخارج فليس بجائز له ان يعتذر بمثل ذلك في حالة عدم تمييز الولد لضرورة بقاءه تحت المراقبة الفعلية الدائمة

وعند الفرنسيين منزلة بين المنزلتين يسمونها emancipation وهي اطلاق التصرف للقاصر قبل بلوغه سن الرشد وهو احدى وعشرون سنة عندهم فاما ان يكون الحكم في مسؤولية الأبوين في هذه الحالة

واطلاق التصرف للقاصر يحصل عندهم اما برضاء الأب او الأم واما قسرا عليهما اذا عقد القاصر عقد زواجه وهو لا يستطيع عقده الا اذا أتم ثمانى عشرة سنة كاملة واحكام هذه الحالة مدونة في المواد ٤٧٠ الى ٤٨٧ من القانون المدنى الفرنسى وتتلخص فى الترخيص للقاصر الذى اطلق له التصرف اما برضاء أبويه واما بالزواج فى مباشرة مصالحه وإدارة أمواله بنفسه

وقد ذهب بعضهم الى القول بزوال مسؤولية الأبوين عند اطلاق التصرف للولد وحجتهم ان المسؤولية عن افعال الغير استثناء من القواعد العامة فلا يجب التوسع فيها ويلزم حصر نطاقها

والرأى المعمول به انه يجب التفصيل بين ان يكون اطلاق التصرف للقاصر كان برضاء أبويه او ان يكون بزواج القاصر

فان كانت الحالة الاولى كان الوالد مسؤولا عن افعال القاصر لأن الأصل فيه ان يكون مشغولا بولاية والديه وما دام الولد قاصر هو الدائم

الا أن بعض العلماء رأوا أن الأبوين لا يسألان عن فعل ولدهما غير المميز وحجتهم فى ذلك أن افعاله تعتبر من قبيل العوارض والحوادث القهرية فيجب اعتبارها كذلك بالنسبة لأبويه فان أبى المجنى عليه الا التعويض من الوالدين زاعما انهما كانا يستطيعان منع ولدهما عن احداث الضرر فعليه اقامة الدليل قبلهما على انهما قدرا وأمسكا. واصحاب هذا رأى يسقطون فى هذه الحالة عن الأبوين وجوب اقامة الدليل على عجزهما عن منع حدوث الفعل المؤثر وقت وقوعه ويجعلان الاثبات على المدعى

وخالف أصحاب هذا رأى كثير من علماء القانون امثال Faustin, Sourdat, Duranton, Helie وغيرهم وحجتهم أن القائلين بعدم مسؤولية الأبوين عن فعل الولد غير المميز قد خلطوا بين خطأ الصبي غير المميز وخطأ أبويه مع أن الفارق بين الحالتين واضح وضوحا لا ترد عليه أية شبه ذلك لأن الولد غير المميز أحوج الى العناية والمراقبة من سواء ما دام أنه لا يميز بين الضار والنافع ومن هذا يكون واجب المحافظة عليه وعلى افعاله اظهر فى اللزوم والاستمرار ويكون الوالد قد ارتكب خطأ شخصيا اذا فرط وتهاون فى تلك المراقبة حتى تمكن الصبي من ارتكاب ما يضر الغير فهو مسئول عن خطئه هذا وعن تعويضه لا سيما وأنه قد يعتذر على الوالد فى هذه الحالة أن يدرا عن نفسه المسؤولية بالاعتذار بعدم المقدرة على منع ولده لأنه ان جاز له ذلك فى حالة تمييز

مسؤولان عن أفعاله كما اسلفنا يانه فإذا بدى لها ان يتخليا عن هذا الواجب واجب المحافظة على أعمال الولد القاصر باطلاق التصرف له قصدا منهما فهما مسؤولان عن فعلهما هذا متى كان الولد غير أهل له فان ساء سلوكه بعد ذلك ونال الغير من تصرفاته ضرر كان الوالدان مسؤولين لأنهما مكنا الولد من حقوق لم يكن يحسن استعمالها

اما اذا ملك الولد القاصر حق التصرف قصرا على والديه بالزواج في السن القانوني ولو كان الزواج مقرونا برضاء من له حق الرضاء من الوالدين فالقول بمسؤوليتهما ليس من الصواب في شيء لأن القانون عرف للقاصر حقا خوله آياه فلا يسأل عن الافراط في استعمال هذا الحق سواء ولا يحتاج على ذلك برضاء ولي القاصر عن زواجه لأن الزواج سنة طبيعية وليس لوالديه أن يمنعا منه عند سنوح الفرصة المناسبة وليس من المستطاع تحقق مناسبة الفرصة عند سنوحها لأن تحقق ذلك منوط بالمستقبل ولا يعلم الغيب أحد

ويشبه اطلاق التصرف للقاصر عندهم ما جاء عندنا في كتب الشرع الخفيف من الترخيص للولي وللوصي في الاذن للصبي في التجارة اذا جرباه فرأياه يعقل ان البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل (مادة ٤٩٢ من كتاب الاحوال الشخصية للمرحوم قنوي باشا) والتصرفات التي تجوز شرعا للصبي المأذون له في التجارة البيع والشراء ولو فاحش الغبن والتوكيل بهما والرهن والأرتهان والأعارة وأخذ الارض اجارة ومساقاة والمزارعة والأيجار والاقرار بالوديعة وبالدين والخط من اثمن بعيب والمحابة والتأجيل والصلح

وليس له ان يقر بحق ولا ان يهب ولا ان يكفل ولا ان يتزوج الا باذن وليه في النكاح (مادة ٤٩٣ من الكتاب المذكور) والظاهر هنا ان الولي او الوصي يكون مسئولا عن أعمال القاصر المأذون له في التجارة على الاطلاق اذا اوجبت ضررا للغير ذلك لأن الاباحة التي ورد الترخيص بها آفقا مقيدة بشرط ان يجرب الولي او الوصي القاصر فيرى منه التمييز واستقامة النظر في امور التجارة ومعرفة النافع من المعاملات من الضار منها وهذا لا يكون الا بعد الاختبار فاذا اخطأت فحالة الوصي او الولي في الصبي بسبب سوء الاختبار فاطلق له التصرف وهو غير أهل له كان ذلك مردودا على الولي او الوصي لأنه لم يكن ينبغي له ان يأذن للقاصر في التجارة الا بحيث لا يحدث من أفعاله ما يوجب الضرر للغير لذلك وجبت مسؤوليته ووجب عليه الضمان

فان ركب القاصر المأذون في التجارة دين بسبب معاملاته فدفعه عنه الولي او الوصي يرجع به على القاصر ذلك لأن البيع والشراء تصرف مشروع صدر عن أهله في محله عن ولاية شرعية فوجب قضاؤه على القاصر ويضمنه من ماله

اما انهما تصرف مشروع فذلك لأن

قال المتقدمون بوجوب محافظة الأقارب على الولد المجنون حتى لا يصيب أحداً منه أذى وقال مرلان Merlin في موسوعاته ان هذه القاعدة القديمة لا تتفق مع نص المادة ٤٩٠ من القانون المدني الفرنسي لأنها تجيز لأقارب المعتوه أو المجنون طلب الحجر عليه ولكنها لا تلزمهم بذلك ولا تتفق أيضاً مع نص المادة ١٣٨٤ التي عينت الأشخاص المسؤولين عن فعل الغير وإلى هذا الرأي ذهبت محكمة النقض والابرام الفرنسية في حكم أصدرته في ٢٦ يولييه سنة ١٨٠٦ قررت فيه أن الزوجة ليست مسؤولة عن أفعال زوجها المجنون الذي لم يحجر عليه وإلى تقيضه ذهبت محكمة استئناف ليون في حكمها الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٤٠ ومحكمة استئناف كان في حكم ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ وكل هذه الأحكام أوردها مرلان في موسوعاته

ومما لا ريب فيه أنه لا يمكن القول بتجريد الوالدين عن كل مسئولية بالنسبة لأفعال ابنهما المجنون مادام انهما اختارا مساكه ذلك لأن القانون أوجب عليهما تلك المسئولية في بعض أحوال معينة فقد جاءت المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات المصري بالنص على عقوبة من يطلقون المجانين المكلفين بحراستهم يهيمون على وجوههم ولا شك ان أولى الناس بهذه المحافظة الوالدين متى كان ولدهما المجنون مقيماً معهما وكان لهما رفع هذه المسئولية عنهما بوضعه في مستشفى إلا أن مسئولية الأبوين في هذه الحالة مسئولية

الشرعية الغراء احلت البيع من غير فصل بين البالغ والصبي واما انه صدر من اهله فلا أنه عاقل مميز يعلم ان البيع سالب والشراء جالب ويعلم الغبن اليسير من الفاحش وكون التصرف في محله فالكون المبيع مالا متقوما واما الولاية الشرعية فلا أنه صدر من القاصر باذن وليه والولى له هذا التصرف فكذا من أذن له (يراجع كتاب فتح القدير وشرح العناية على الهداية وابن عابدين) هذا وقد يكون الأذن بالتصرف صادراً من الجهة الشرعية في حالة بلوغ القاصر الثماني عشرة سنة غير رشيد فتستمر الولاية أو الوصاية عليه بحكم المجلس الحسبي فقد رأى بعض المجالس الحسبية والمجلس الأعلى عند النظر في طلب رفع الولاية أو الوصاية عن القاصر لبلوغه سن الرشد أن القاصر غير أهل للتصرف في ماله على الإطلاق فالتخذت قبله طريقاً وسطاً بأن قررت استمرار الولاية أو الوصاية عليه مع الأذن له في مباشرة ادارة أمواله فيما عدا البيع والرهن لمدة معينة على سبيل التجربة ليتبين لها بعد ذلك ان كان أهلاً لأثبات رشده أم لا — وبديهي أن الولي أو الوصي في هذه الحالة لا يكون مسئولاً عن أفعال القاصر اذا أوجبت ضرراً للغير لأن الأذن له بالتعامل لم يأت من قبله ولكن جاء من جهة قضائية تملكه

نتقل من هذا الى الكلام عن الولد الذي يدرك سن الرشد معتوهاً أو مجنوناً ثم يبقى عند والديه وان لم يحجر عليه فماذا يكون الحكم في مسؤوليتهما الناشئة عن أفعاله

شخصية ناتجة عن خطأها بعدم المحافظة على الولد المجنون فليست اذن من قبيل المسؤولية الناشئة عن فعل الغير

بيننا فيما تقدم مسؤولية الأبوين بالنسبة لأفعال ولدهما على وجه العموم ويبقى أن نقول كلمة عن الأحوال التي تكون تلك المسؤولية قاصرة على الأم دون الأب

قلنا أن الأب مسئول عن أفعال ولده لأنه رب العائلة وعليه واجب تربية أولاده وتكوين أخلاقهم ولكنه لا يستطيع ملازمتهم دائماً أبداً لاسيما إذا كانوا في سن الحداثة ولا شك أن الأم هي المنوط بها ملاحظتهم ومراقبتهم خصوصاً في الأوقات التي يبرح الأب فيها منزل العائلة سعياً وراء الرزق وليتكسب نفقة عياله فإذا قصرت الأم في ملاحظة أولادها الصغار كانت مفرطة في القيام بالواجب عليها قبلهم وكانت مسئولة دون سواها عن أفعالهم ولا تثريب على الأب في الاطمئنان اليها على أولاده لأنها بمحافظتها عليهم وعنايتهم بأمرهم لا تكون في ذلك مستمدة حقاً من جانبه ولا نائبة عنه فيه ولكنها تقوم بواجب طبيعي هي مكلفة به قبلهم كأبيهم سواء بسواء وإلى هذا الرأي ذهب كل من دالوز في كتاب

التعهدات صحيفة ٧٩٧ نمرة ١٩ Toullier، نمرة ٢٨١ ونمرة ٢٨٧ و Larombiere جزء ٥ صحيفة ٤٥١ وخالفهم في ذلك Laurent. Demelombe جزء ٢٠ صحيفة ٤٥١

والى رأى الاول ذهبت المحاكم المصرية

فإن محكمة مصر الابتدائية الاهلية المنعقدة بهيئة استئنافية قررت ان المادة ١٥١ مدنى قد نصت على أن من تكون لهم رعاية على غيرهم مسئولون مدنيا عن الضرر الناشئ عن اعمال من هم تحت رعايتهم وهذا النص عام وبناء عليه تكون ام القاصر مسئولة عن تعويض الضرر الناشئ عن فعله ولو لم تكن هي الوصية عليه (حكم ٧ فبراير سنة ٩١٠)

على ان مسؤولية الأم في هذه الحالة توشك ان تكون مسئولية شخصية ناشئة عن خطئها وأهمالها لا أن تكون مسئولية ناشئة عن فعل الغير وسواء كان هذا او ذاك فإن من الشطط تجريد الأم مطلقاً من كل مسئولية لأن في ذلك أرهاقاً للأب واحراجاً له لتحمله من المغارم ما لا يتفق مع ما يوجه عليه نظام الحياة العائلية من السعى في أسباب الارتزاق بالعمل

وتعين مسئولية الأم من غير شبهة اذا الصغير في حضانتها الشرعية أذ لا يكون للأب أية سلطة عليه ما دامت تلك الحضانة قائمة لاسيما اذا كانت الأم تأخذ أجراً من والد الصغير عن حضنته

وفي غير ذلك من الأحوال فإن المسؤولية تنتقل الى الأم مطلقاً بوفاة الأب لانتقال سلطته على أولاده اليها بموته — كذلك يكون اذا غاب الأب غيبة طويلة او منقطعة او حجر عليه او حكم عليه في تحريض أولاده على الفسق والفجور

أولادها مسئولية نسبية يكون الرجوع في تحديدها الى النظر في وجه استعمالها للسلطة التي انتقلت اليها على أولادها باعتقال زوجها ويدخل في تقدير هذه المسؤولية اعتبار سلوكها الشخصي مع اولادها وتقصيرها وأهملها وتفریطها في القيام بذلك الواجب الطبيعي المطلوب منها في غياب رب العائلة

قلنا فيما سلف ان النص الفرنسي الذي بين احكام مسئولية الأبوين على طريق التخصيص والتعيين عرف لها حق دفع المسؤولية الناشئة قبلها من أفعال أولادها بأقامة البرهان على عجزها عن منع حدوث تلك الافعال وحكمة ذلك ان مراقبة الآباء لأولادهم وأن وجبت ولزمها القسط الاوفر من العناية واليقظة فهي لا تكون بحيث لا تنفك عنهم طرفة عين ولقد يحدث ان الاولاد ينشأون على شيء من المكر والمواربة وقد يكون في طباعهم بعض الرياء والحبث يخفي على ذويهم فان أصابوا غرة من تلك المراقبة الواجبة انتهزوا الفرصة وحدثوا ما لم يكن في الحسبان لذلك كان حقا لا بائهم أن يدفعوا عن أنفسهم المسؤولية بأثبات كل هذه الظروف التي تخرج عادة عن مقدور الانسان مهما كبرت حيطته

ولا يعترض معترض بأن من هم في حكم الأبوين كالمعلم وصاحب المصنع والمستوظف مسئولون بحكم المادة ١٥٢ مدني أهلي و ٢١٤ مدني مختلط عن أفعال الصبيان الذين يستعملونهم أثناء اشتغالهم بوظائفهم بغير استثناء وأنهم ليس لهم دفع تلك المسؤولية باخراج المذر

هذا وقد نصت المادة ٢٥ من قانون العقوبات المصري على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من إدارة اشغاله الخاصة بأمواله وأملكه مدة اعتقاله ومعنى هذا ان المحكوم عليه يصير في حكم المحجور عليه ويعين عليه قيم يتولى إدارة امواله إنما تبقى له حقوقه الطبيعية الأخرى لعدم جواز إطلاق الأحكام التأديبية الى غير ما أشتمل عليه النص فتبقى له السلطة على عائلته ولكن اعتقاله في استبقاء العقوبة المقضى بها عليه يجعله غير مسئول عن أفعال أولاده القصر لأن واجب العناية بأمرهم والمحافظة عليهم مرفوع عنه بحكم الضرورة وقد أثبت هذا الرأي Faustin Helie و Chauveau في مؤلفهم جزء اول صحيفة ٢٠٩

وما يقال في هذه الحالة يقال أيضاً في حالة النفي او الحبس البسيط الا أن يثبت في جميع هذه الأحوال ان أفعال الولد كانت مسببة عن سابقة أهمال الأب في تربيتهم وتقصيره في تأديبهم واضطراب نظام عائلته بسبب سوء استعمال سلطته الأبوية

فع غياب الأب لأحد الاسباب المتقدمة مع بقاء سلطته الطبيعية الأبوية هل تكون الأم مسئولة عن افعال اولادها ام لا؟

والجواب انه وان تكن سلطة الأب على عائلته لا تزول عنه في حالة الحكم عليه الا انها تكون باقية حكماً وتكون معدومة بالفعل ولا شك ان تلقاء هذه الحالة تكون الأم مسئولة عن أفعال

ذلك لأن من ذكرنا أحرار في اختيار عمالهم ولهم التحري عن سلوكهم وقبول الصالح منهم وإقصاء الرديء الفاسد أما الآباء فلا خيرة لهم في اولادهم فهم يرزقونهم على الفطرة التي يفترون عليها وليس لهم من الأمر شيء في صلاحهم وفسادهم اذا صححت نظرية من يقول بزيد الشرير وبكر الصالح وخالد المغفل من العلماء أمثال لفاتير ولومبروزو

لقد كان العرب في الجاهلية يثدون بناتهم خيفة العار فجاء القرآن بتحريم هذه العادة القبيحة ولو كان للآباء ان يتخيروا اولادهم لأمسك اكثر الرجال عن الزواج او كانوا على مذهب ملتوس ولكان في ذلك فساد الكون باضمحلال النسل

فاذا تقررت حكمة الترخيص بالعدول لأبوين فكيف يكون تقدير ذلك العذر وهل يكفي ان يقيم الأبوان البرهان على انه كان يستحيل عليهما عند ارتكاب الصبي المبحذور أن يمنعاه عنه استحالة حقيقية وهل لا ينبغي عند النظر في قيمة العذر البحث في علة الفعل الموجب للضرر هل كان ناشئاً ومسيباً عن أهمال سابق في تربية الصبي وتأديبه أم لا؟

والقاعدة المتفق عليها لدى غالب العلماء ان ليس للوالد أن يمسك باستحالة دفع الفعل الضار عند حدوثه على وجه الاطلاق وتبقى مسؤوليته قائمة اذا اتضح ان الفعل سبقته ظروف تبين خطأ الوالد لولاها لما وقع الفعل الموجب للمسئولية

مثال ذلك خرج شاب دون السابعة عشرة للصيد مع شاب مثله وكان الأول مأذوناً بذلك من أبيه فأصاب زميله في إحدى عينيهِ فأتلفها فرفع والد المصاب دعوى التعويض على والد الفاعل فدفع المسئولية بأنه لم يكن يستطيع وقت حدوث الإصابة اتقانها وان ذلك كان مستحيلاً عليه استحالة مادية لأنه لم يكن مرافقاً لولده وقت ذلك فحكم عليه بالتعويض لما ثبت من علمه بخروج ابنه للصيد وانه كان قادراً على منعه عن الخروج لو أراد

وعلى العكس من ذلك المثال الآتي :
دعى شاب دون الرشد آخر المبارزة فاقتلا فقتل الشاب خصمه فلا مسئولية على والده لأنه لم يكن يعلم بما نواه ولده ولم يكن في وسعه منعه عنه حين لم يكن يعلم به

فأن ثبت أن الوالد كان يكثر من ذكر المبارزة على ولده مستحسنًا إياها محرضًا عليها محسنًا لولده طريق الثأر لنفسه محرًا لديه سورة الغضب لما يظنه مأسًا بشرفه حتى شب الولد على التحرش بالناس لمجرد الظنة يغضب لأقل وهم يعتريه مسرفًا في طلب الثأر لأوهن سبب كان أبوه مسئولاً عن ذلك

كذلك تسقط مسئولية الوالد اذا كان زمنيًا أو كان الفعل المنسوب لولده وقع منه في تجمعهم عام أو أثناء حركة سياسية أو كان الذي أصابه الضرر مشتركًا في المسئولية واذا علمنا أوجه مسئولية الأبوين عن أفعال

كواجباتهما من عناية ورعاية فرضها عليه الشرع والقانون

ولما كان الوصي هو المتحدث دون غيره على جميع اموال القاصر وهو القائم على العناية بأمره كانت المسؤولية القانونية واجبة عليه ولكنها لا تلحق المشرف ولا المجلس الحسبي الذي ليس له الا المصادقة على بعض التصرفات التي لا تجوز للوصي بدونها ولا اولى البر والاحسان الذين يعنون بتربية الصغير حسبة واتجارا أولئك لا يسألون عن فعل الصبي الموجب للضمان الا اذا نشأ عن خطئهم الشخصي أو اذا كانوا يستعملون الصبي في صناعة لهم أو يستخدمونه في مصالحهم

والوصي كالأبوين بالنظر لشرط تحقق المسؤولية بمعنى أنه لا بد لتحقيقها قبله أن يكون القاصر مقبلا معه وقد تكلمنا في ذلك آنفا بما لا يحتمل المزيد أو التكرار وكذلك للوصي أسوة بالأبوين أن يدفع عن نفسه المسؤولية باثبات عدم قدرته على منع القاصر عن الفعل الموجب للضمان وقت حدوثه فان كان القاصر مميزا وجب على الوصي تعويض الضرر الناشئ عن فعله من ماله (أي من مال القاصر) ويخصم الوصي من حساب القاصر ما يكون قد غرمه شخصا بسبب الفعل المذكور

ولا تنصرف احكام الوصي بالنسبة للمسئولية الى القيم لأن المحجور عليه بالغ سن الرشد فهو مسئول في ماله ثم هو ان كان مجنونا وجب

أولادهما فهل لهما الرجوع عليهم بما غرمه بسبب تلك المسؤولية اذا كانوا ذوي مال

قال العلامة سORDA بالتفصيل في ذلك بين الولد المميز والغير المميز فأن كان الولد غير مميز فلا يضمن لوالده ما غرمه في مسئوليته وليس لوالده حق الرجوع عليه بمقدار ذلك الغرم لأن الولد غير المميز غير مسئول قط عن أفعاله ولا يعاقب على جرائمه التي يرتكبها واذن فإنه يكون من الخلط والتناقض أن يقال بمسئولية الولد غير المميز قبل والده عن فعل هو غير مسئول عنه قبل الغير

فان كان الولد مميزاً فإنه يكون مسئولا عن أفعاله وعن تعويض الضرر الناشئ عنها قبل الغير وما دام أنه يضمن من ماله تعويض ذلك الضرر بالنسبة للغير فإنه يضمن لوالده تعويض ما أصابه من الغرم بسبب مسئوليته عن فعله

وقد أخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي وقررت مسؤولية القاصر في ماله وأجازت للمحاکم الجنائية الحكم عليه بدون اختصام وليه أو وصيه بتعويض الضرر الناشئ عن جريمة ارتكبها (راجع الحكم الاستثنائي الصادر من محكمة مصر الابتدائية في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧)

بقي علينا أن نجمل ما جاء مشورا من الاحكام المتعلقة بمسئولية الوصي بالذات فنقول يقوم الوصي مقام الأبوين بالنسبة للقاصر وله عليه سلطة تماثل سلطتهما وعليه واجبات

وضعه في مستشفى فلا يكون مقبلاً مع قيمه فان
آثر القيم امساكه عنده فيكون مسئولاً عن افعاله
مسئولية كل شخص موكل بحراسة مجنون انما
يشترط أن يكون القيم عارفاً بحالة مجنونه عالماً
بجنونه اما اذا كان الغالب فيه الهدوء ثم هاجت مرته

فجأة فأذى انساناً فلا مسئولية على القيم ولا
مسئولية عليه من باب أولى اذا تبين أن سبب
هياجه راجع الى فعل ذلك الانسان

محمد فؤاد عيسى
القاضي بالمحاكم المختلطة

الأمكام

قضاء محكمة النقض والأول

٣٧ تعديل التهمة بشرط أن لا توجه للمتهم
افعالاً لم يشملها التحقيق واخيراً لأن المادة ٣٨
لا تحتم على المحكمة تنبيه الدفاع اذا رأت تغيير
وصف التهمة الا اذا كان الخطأ او السهو الذي
تداركته المحكمة كان من شأنه خدع المتهم
او الاضرار بمحققه في الدفاع

المحكمة :

« من حيث أن الطعن المقدم من الاول
والرابع لم تقدم اسبابه فيتعين عدم قبوله »
« ومن حيث ان الطعن المقدم من المتهمين
الثاني والثالث عبد النعيم ابراهيم ومحمد عبد الباري
حصل في ميعاده مقبول شكلاً »

« ومن حيث أنه بني على أربعة اسباب .
اولها - ان حضرة قاضي الاحالة أحال الطاعنين
جميعاً على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بمقتضى المادة

٢٨٧

محكمة النقض والابرار

٢ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . تغيير المحكمة وصف التهمة . حدود هذا
الحق . اخلال بحق الدفاع . مواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨
محاكم الجنايات .

المبدأ القانوني :

اذا تقدم للمحكمة متهمون باعتبارهم جميعاً
فاعلين أصليين فالمحكمة تغيير وصف التهمة واعتبار
بعضهم فاعلين أصليين والبعض الآخر شركاء في
الجريمة طالما أن المحكمة لم تغير في حكمها شيئاً من
الوقائع المكونة لعناصر التهمة ولم تغير المادة التي
طلب تطبيقها لان المحكمة بمقتضى المادة ٣٦ من
قانون تشكيل محاكم الجنايات اصلاح كل خطأ
مادى أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام الى
وقت النطق بالحكم . ولان المحكمة بمقتضى المادة

على فمه وأقنه وكم نفسه وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه في بطنه . وكتفه المتهم الثاني من الخلف وكتف رفيقه المدعو عبد الصادق كل من المتهم الثالث والرابع ومنعاه من الاستغاثة واستمرا بحرساته بعد حصول الجريمة زمناً طويلاً وطلبت معاقبتهم بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات .

« ومن حيث أن المحكمة بعد أن أثبتت في الحكم سبب ارتكاب هذه الجريمة وهي سبق أخذ ولدى المتهمين الأول والثالث برسياً من زراعة المجنى عليه وضبط ثاني الولدين وفر الآخر وسبق ضبط المتهم الثاني أيضاً يسرق برسياً من غيط المجنى عليه واستياء المتهمين المذكورين من ذلك وتكرر تهديد الأول للمجنى عليه بالقتل وشكايته للعمدة من هذا التهديد وأن المتهمين تربصوا للقتل في الغيط ليلة الحادثة وأقضوا عليه حال حضوره مع رفيقه عبد الصادق احمد الذي كان اخذه معه لتفقد زراعته وحصل منهم ما هو مذكور في التهمة وأن الكشف الطبي والصفة التشريحية أثبتا ان المقتول وجدت يدها مكتوفتين الى الخلف بجبل صوف اسود ووجد رأسه ووجهه محتقنين وفي ملتحمتي عينيه انسكاب دموى وبروز في العينين وفي أقنه رغوة مدممة وحول فمه وأقنه كدمات وفي بطنه جرح نارى بوجه الامامى حافته متقلبة للداخل برز منه جزء من الأمعاء وأن الوقاة حصلت من كتم النفس وتزيف البطن الناتج من المقدوف النارى المطلق

١٩٤ من قانون العقوبات لاتهمهم بقتل المجنى عليه عمداً مع سبق الاصرار وان مرافعة النيابة ودفاعهم كانا قاصرين على هذه التهمة باعتبار انهم كلهم فاعلون أصليون للجريمة ولكن المحكمة اعتبرت المتهم الاول وحده فاعلاً أصلياً والباقيين شركاء له وطبقت عليهم المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات فتكون بذلك حرمتهم من حق الدفاع في تهمة الاشتراك وخالفت بذلك المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - ثانيها - ان المحكمة لم تبين في حكمها نوع الاشتراك الذى اسندته لمن عدا الاول المحكوم عليهم - وثالثها - ان المحكمة لم تبين واقعة سبق الاصرار بالنسبة لجميع المحكوم عليهم لأنها لم تذكر الا ان بعضهم كان بينهم وبين المجنى عليه سابقة عدا وهذا لا يثبت سبق الاصرار على البعض الآخر ورابعها - أن الثابت في الحكم ان المتهمين الاولين باسرا القتل بامساك احدهما للمجنى عليه وقتل الثاني له وان الثالث والرابع اعتديا على الشخص الذى كان مراقباً له وهذا الاعتداء لا يعد اشتراكاً من المتهمين الثالث والرابع في جريمة القتل فتكون الواقعة الثابتة في الحكم غير مينة بياناً وافياً بالنسبة لهذين المحكوم عليهما »

« ومن حيث أن الثابت في الحكم ان المحكوم عليهم اتهموا من النيابة بقتل داود اسطاسيوس عمداً مع سبق الاصرار في ليلة ١٤ ابريل سنة ١٩٢٦ بارض الحواريس التابعة لمركز اخيم مديرية جرجا بان ضغط المتهم الاول

التهمة بشرط ان لا توجه للتهمة افعالا لم يشملها التحقيق «

« ومن حيث أن المادة ٣٨ التي يرتكن عليها الدفاع في أنه كان واجبا على المحكمة تنبيهه الى ما أرادت من تغيير وصف التهمة بالنسبة لما عدا الاول من المتهمين لم توجب ذلك الا في حالتى ما اذا كان الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنايات أو التعديل المباح لها في المادة ٣٧ من شأنها خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه «

« ومن حيث أنه ليس في اعتبار بعض المتهمين فاعلا أصليا وبعضهم شريكا خدع لهم أو أضرار بدفاعهم لأن هذه مسألة اعتبارية بحجة لم يترتب عليها وما كان ليرتب عليها أدنى ضرر بدفاع المتهمين لأن الوقائع التي رجعت اليها المحكمة في هذا الاعتبار لم تتغير ولم يزد عليها شيء ولذلك يكون السبب الأول من أسباب الطعن غير صحيح «

« ومن حيث أن السبب الثاني غير صحيح أيضاً لما تقدم من أن المحكمة اعتبرت من عدا الأول شركاء بالاتفاق والمساعدة وبيئت لكل منهم عمله في ذلك «

« ومن حيث أن سبق الاصرار مبين في الحكم يائنا وافيًا بذكر الوقائع السابقة على ارتكاب الجريمة المكونة له في حق بعض المتهمين فيكفي في اعتباره متحققًا بالنسبة للبعض الآخر ان تقول المحكمة انهم جميعًا فاجأوا المجني عليه ورفيقه وارتكبوا الجريمة بالوصف المبين بالحكم من غير

من مسافة قريبة قل عن مترين وقد أثبت ما شهد به الشهود أمامها خصوصًا عبد الصادق رفيق المقتول وقالت ان التهمة المستندة الى المتهمين ثابتة عليهم وان سبق الاصرار ثابت من العدا الذي بين المتهمين الثلاثة الأولين وبين المجني عليه وانهم اتفقوا على قتله مع سبق الاصرار فذهبوا اليه في الغيط وكنتم الاول نفسه بضغطة على فمه وأقنه وكنفه المتهم الثاني وأطلق عليه الاول عياراً نارياً في بطنه فمات بسبب كنتم النفس والنزيف والصدمة العصبية الناشئة عن الاصابة وكنف المتهمات الثالث والرابع عبد الصادق احمد الذي كان مراقباً له لمنه من أغاثته وتمت الجناية بناء على هذا الاتفاق والمساعدة فيكون عقاب الاول منطبقاً على المادة ١٩٤ وعقاب الباقيين منطبقاً عليها وعلى المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات «

« ومن حيث انه يتضح من ذلك ان المحكمة لم تغير في حكمها شيئاً من الوقائع المكونة لعناصر الاتهام ولم تغير المادة التي طلبت المحاكمة بمقتضاها وانما اعتبرت المتهم الاول فاعلا أصلياً واعتبرت باقى المتهمين شركاء بالاتفاق والمساعدة وهما أمران ثبتا لها من الوقائع المسرودة في الحكم ولها بحكم المادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الأحالة الى وقت النطق بالحكم «

« ومن حيث أن المادة ٣٧ تبيح لها تعديل

الاول - حصول السرقة او الاختلاس او الاتلاف

الثاني - ان يكون المسروق او المختلس أو المثلث اوراقا او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مرافعة قضائية

الثالث - أن تكون هذه الاشياء محفوظة في المخازن العامة المدة لحفظها أو مسجلة الى شخص مأمور بحفظها

فالحكم الذي يقضى بالعقوبة على المتهم تطبيقا للمادة المذكورة يجب أن يكون شاملاً لبيان هذه الاركان الثلاثة والا أصبحت الواقعة غير مينة بيانا كافيا في الحكم وهذا وجه هام من اوجه البطلان مسبب للنقض المحكمة :

« من حيث أنه من اسباب الطعن المقدمة من الطاعن ان واقعة السرقة المسندة اليه لم تبين بيانا كافيا في الحكم المطعون فيه مطابقا لاركان الجريمة المنصوص عليها في المادة (١٣٢) من قانون العقوبات التي حوكم بمقتضاها »

« ومن حيث ان الجريمة المذكورة في المادة ١٣٢ تكون من عدة عناصر اولها - حصول السرقة او الاختلاس او الاتلاف . وثانيها - ان يكون المسروق او المختلس او المثلث اوراقا او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مرافعة قضائية . وثالثها - أن تكون هذه الاشياء محفوظة في المخازن العامة المدة لحفظها او مسجلة الى شخص مأمور به »

ان يحصل من المجنى عليه ولا من رفيقه أدنى شيء يدعوهم الى ارتكابها فان في ذلك دلالة كافية على انهم حضروا اليها مصرين من قبل على ارتكاب الجريمة وعلى ذلك يكون السبب الثالث غير صحيح أيضاً »

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالسبب الرابع فإن الحكم قد أثبت ان المتهمين الثالث والرابع كانا ممسكان رفيق المجنى عليه ليحولاً بينهما وبين الاستغاثة أتماماً للجريمة وعملهما هذا قد ساعد على ارتكابها لأنهما لو خليا بين عبد الصادق وحرية لأعان المجنى عليه على الخلاص من المتهمين الاولين وأنه كان استغاث بمن يعينه على خلاصه فلمعملهما دخل كبير في ارتكاب الجريمة والبيان المتعلق بهما في الحكم كاف في بيان اشتراكهما فيكون هذا السبب أيضاً غير صحيح » « ومن حيث انه من جميع ما ذكر يتعين رفض طلب النقض »

(طعن رشوان سرحان واخرين ضد النيابة عمرة ٧١٦ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المظالي احد طلعت باشا وحضور حضرات اصحاب السادة والامرة حسين درويش باشا وعلى سالم بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف)

٢٨٨

محكمة النقض والابرار

٢ مايو سنة ١٩٢٧

المادة ١٣٢ عقوبات . اركان الجريمة . عدم بيان الحكم لاركان الجريمة . نقص في بيان الواقعة . وجه مهم لبطلان الحكم

المبدأ القانوني

اركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٢ عقوبات ثلاثة .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين ان العقد المنسوب للتمهم سرقة كان في مخزن عام أو كان مسلماً لشخص معين مكلف بمحفظه ولا يبين فيه كيفية حصول السرقة وعلى ذلك تكون الواقعة التي حوكم التهم عليها غير مبنية ياناً كافياً في الحكم وهذا وجه مهم من اوجه بطلانه . فيتعين قبول النقض واحالة القضية الى محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى »

« وحيث أنه لم يبق بعد ذلك وجه للبحث في الاسباب الأخرى »

(طعن شعاع حنين ضد النيابة نمرة ٧٧٧ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٢٨٩

محكمة النقض والابرار

٢ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . بيان طريقة التزوير . خلو الحكم منه . نقص في بيان الواقعة . وجه هام لبطلان .

المبدأ القانوني:

يجب على المحكمة في جرائم التزوير أن تبين كيفية حصوله والا كانت الواقعة غير مبنية ياناً كافياً في الحكم وهذا عيب جوهري في الحكم موجب لنقضه

المحكمة :

« بما أن أسباب النقض هي (١) لم تبين المحكمة الجزئية ولا الاستئنافية في القضية نمرة ٧٣٨

سنة ٩٢٤ كيفية حصول التزوير المنسوب للتمهم ولا يمكن حصوله (٢) لأن المحكمة حرمت التهم من ابداء دفاعه وأخرجته برفض طلبه التأجيل مع غياب محاميه وكلفته بالدفاع (٣) لأنه مع عدم طلب احد ضم القضيتين ومع القول بوقوع احدهما في سنة ٩٢٠ والثانية في سنة ٩٢٣ قررت المحكمة ضم القضيتين وألزمت التهم بدفع ٢٥ جنياً دون أن تذكر في أي القضيتين حكمت بهذا التعويض مع العلم بأنه لم يدع مدنياً الا في واحدة وهي نمرة ٧٣٨ سنة ٩٢٤ دون الثانية »

« وبما انه بصرف النظر عن ضم القضيتين المتقدم ذكرهما ينبغي طلب فأن الحكم المطعون فيه لم يبين طريقة التزوير مع ان القانون يوجب بيانها ولهذا يتعين في الموضوع النقض واحالة القضية على دائرة أخرى تحكم فيها مجددة »

(طر محمد سودى ضد النيابة واخر مدع مدني نمرة ٧٧٨ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٢٩٠

محكمة النقض والابرار

٢ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . حق الدفاع الشرعي . الحيازة المادية للعقار

المبدأ القانوني

الحيازة المادية للعقار تبرر وحدها حق الدفاع الشرعي — فليس للمحكمة الجنائية أن تبحث في أحقية صاحب اليد في حيازته للعقار للفصل في الجرائم التي قد تنشأ عن التعدي الحاصل عليه

لرفع يده عن العقار ودفعه هذا التعدي بالقوة عند الاقتضاء . وانما مأمورية المحكمة في هذه الحالة قاصرة على الفصل مما اذا كان المعتدى عليه في حالة دفاع شرعى أو انه تعدى هذا الحق المحكمة :

« حيث انه يستفاد من الحكم المطعون عليه أن هناك نزاعاً بين المتهمين وصاحب الأتبان اذ يدعى المتهمون انهم أصحاب اليد على العين باعتبارها مؤجرة لهم من المالك ويدعى هذا الأخير عكس ذلك وانه كان أرسل تابعه (المجنى عليه) لكي يمنع المتهمين من زراعة الأتبان برسيماً فتعدوا عليه بالضرب مما أفضى الى موته »

« وحيث ان محكمة الموضوع ذكرت أن مدة الايجار كانت انتهت وان المتهمين ما كان لهم أن يزرعوا الأتبان »

« وحيث أن هذا خطأ وقد كان يجب على المحكمة أن تقف عند حد وضع اليد المادى ثم تبحث عما اذا كان المتهمون وقت الحادثة وجدوا في ظروف تبيح لهم قانوناً ضرب المجنى عليه بالصفة التي وقعت أو انهم تعدوا حد الدفاع الشرعى وأما كون الاجارة انتهت أو لم تنته فهذا بحث خارج عن اختصاص محكمة الجنايات »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن مقبولاً ويتعين في هذه الحالة الناء الحكم واحالة القضية على دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً »

(طعن احمد محمد الشندي واخرين ضد النيابة عمرة ٧٨٢ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٢٩١

محكمة النقض والابرار

٢ مايو سنة ١٩٢٧

قض . ضرب . طامة دائمة . عدم وصف العاهة في الحكم . قص فيه . بطلانه

المبدأ القانوني

قول المحكمة ان المتهم « ضرب المجنى عليه بعضاً على فخذه الأيسر أحدثت به ورماً رضياً وكسراً كاملاً بسيطاً في الثلث العلوى » لا يكتفى لوصف العاهة الدائمة وصفها القانوني . انما يجب على المحكمة لامكان مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح بيان العاهة التي نشأت عن الضربة بعد زوال أثرها المباشر اى فقد منفعة العضو المصاب جزئياً او كلياً المحكمة :

« حيث ان الواقعة ضرب أحدثت عاهة مستديمة في حركة الفخذ الأيسر المجنى عليه » « وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون عليه تبين ان المحكمة لم تصف هذه العاهة الوصف القانوني الواجب ذكره لمعرفة ما اذا كانت منطبقة تماماً على المادة التي طبقها على الواقعة بل اكتفت بقولها (ضربه بعضاً على فخذه الأيسر أحدثت به ورماً رضياً وكسراً كاملاً بسيطاً في الثلث العلوى) وهذا غير كاف فلذا يتعين قض الحكم »

(طعن روقايل عطا الله ضد النيابة عمرة ٧٨٦ سنة ٤٤ قضائية واخر مدعى مدنى . بالهيئة السابقة)

اعوجاجه وقد منفعته مما يوازي ٨ ٪ بصفة
مستديعة»

« وحيث ان ما دام فقد سيقى على
الدوام فهو عاهة مستديعة بالمعنى القانونى ولا يضر
كونه قليلاً أو كثيراً لانه على أى حال تعطيل
ولو جزئى للوظيفة التى خلق العضو من أجلها »

« وحيث ان سن وسكن المتهم مبين بالحكم
وهذا كاف لان الحكم مكل لمحضر الجلسة كما
وانه لا حاجة لبيان تاريخ الانتداب لان القاعدة
اعتبار ان جميع الاجراءات قد روعيت عند نظر
القضية فكان على الطاعن ان كان لقوله حق
أن يثبت العكس »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن
مرفوضاً »

(طن حسن خلف ضد النيابة نمرة ٧٩٤ سنة ١٩٤٤ ق
بالهيئة السابقة وجندى بك عبد الملك وسحيل نيابة
الاستئناف)

٢٩٣

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . ثبوت . عدم الامانة . لا اخلال
بحق الدفاع . المدنى لا يوقف الجنائى .

المبادئ القانونية

(١) اذا اقتضت المحكمة بثبوت التزوير
من الادلة المقدمة فى القضية فليس ما يحتم عليها
ندب خير للمضاهاة ولو أصر المتهم فى دفاعه
على صحة صدور الورقة من المجنى عليه

٢٩٢

محكمة النقض والابرار

٣ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . طاعة دائمة . فقد منفعة عضو قدماً جزئياً .
اغفال محضر الجلسة بيانات نص عليها الحكم .
زوال سبب فى البطلان . تاريخ ندب القاضى لكاملة
هيئة المحكمة . ليس وجهاً للبطلان .

المبادئ القانونية

(١) يعتبر عاهة دائمة فقد منفعة عضو
من أعضاء الجسم ولو بنسبة صغيرة ولكن بصفة
دائمة لأنه تعطيل ولو جزئى للوظيفة التى خلق
العضو من أجلها

(٢) عدم ذكر سن المتهم ومحل اقامته
بمحضر الجلسة ليس سبباً لبطلان الاجراءات اذا
كان الحكم قد نص على ما ذكر

(٣) اغفال الحكم تاريخ ندب القاضى
الذى كمل هيئة المحكمة ليس وجهاً للبطلان لأن
القاعدة ان جميع الاجراءات قد روعيت عند
نظر القضية

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يدعى ان ما وجد
بالمجنى عليها لا يعتبر عاهة مستديعة وانما هو تشويه
وان محضر الجلسة جاء خالياً من بيان سن وسكن
المتهم وكذا عن بيان تاريخ ومدة انتداب
القاضى الذى كمل الهيئة »

« وحيث ان الثابت فى الحكم ان المتهم
ضرب المجنى عليها فكسر ذراعها مما اوجب

(٢) المدنى لا يوقف الجنائى . فليس ما يمنع المحكمة الجنائية من السير فى دعوى التزوير بالرغم من تعليق دعوى التزوير المدنية المحكمة :

« من حيث ان الوجه الاول من الأوجه التى قدمها طالب النقض ينحصر فى ان محكمة الجنجح لم تعين خبيراً لمضاهاة خط وامضاء المجنى عليه على العقد الذى من اجله حكم على الطالب بالعقوبة لتزويره اياه »

« ومن حيث انه ليس من الواجب قانوناً على محكمة الجنجح أن تعين خبيراً للمضاهاة فى دعاوى التزوير ما دام انه ثبت لديها من الادلة الاخرى ما تقتنع معه بالتزوير حتى ولو ادعى المتهم بصدور الورقة المدعى بتزويرها من المنسوب اليه صدورها »

« ومن حيث ان الوجه الاول والثانى ينحصران فى ان المحكمة لم توقف دعوى جنحة التزوير حتى يفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بشأن الايصال المحكوم بتزويره »

« ومن حيث ان هذا الوجه غير مقبول قانوناً لانه من المقرر ان الدعوى المدنية لا توقف النظر فى الدعوى الجنائية »

« ومن حيث ان الوجه الثالث بنى على ان المحكمة الجنائية لم تضم التحقيقات الجنائية الخاصة بدعواه بخطف الايصال ولم تسمع شهادة الشهود عن صحته »

« ومن حيث انه ثابت من الحكم الجنائى ان المحكمة ذكرت فى اسباب حكمها عدم صحة واقعة الخطف المدعى بها فلا يكون هذا الوجه من أوجه بطلان الحكم »

(طعن احمد حسن الجمل ضد النيابة نمرة ٨٠٦ سنة ٤٤ ق . بالمهية السابقة)

٢٩٤

محكمة النقض والابرار

٢٤ . ايو سنة ١٩٢٧

نقض . اسباب الحكم . الاسباب القامضة .
الاسباب المتناقضة . لا اسباب . بطلان الحكم

المبدأ القانونى

اذا قضى الحكم الاستثنافى بالغاء الحكم الابتدائى وجب أن يتضمن الاول اسباباً واضحة تنقض اسباب الثانى اذ الحكم المبني على اسباب غامضة او متناقضة يصبح خلواً من الاسباب فباطلاً فحلاً للنقض المحكمة :

« من حيث ان الوجه الثالث من أوجه الطعن بنى على أن حكم المحكمة الاستثنافية لم يشمل على الاسباب طبقاً لما يقضى به القانون »
« ومن حيث انه ثابت من الحكم المستأنف أنه قضى بالغاء حكم المحكمة الجزئية بالبراءة وبعقاب الطاعة »

« ومن حيث أن حكم المحكمة الابتدائية بنى على جملة اسباب ذكرت تفصيلاً وبايضاح »

المحكمة:

« بما أن الطاعن بنى طعنه على أن المحكمة الابتدائية قضت برفض المعارضة بدون أن تسمع الشهود في مواجهة التهم ولم تصحح محكمة الاستئناف هذا الخطأ كما أن المحكمة الاستئنافية غيرت وصف التهمة ولم تنبه الطاعن الى ذلك حتى يستعد للدفاع عن نفسه »

« وبما أنه تبين للمحكمة صحة ما يدفع به الطاعن وهذا موجب لبطلان الحكم ويتعين لذلك قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على المحكمة الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى غير التي حكمت فيها »

(طعن جورج حموي ضد النيابة نمرة ٨٨٦ سنة ١٩٢٧ ق . بالهيئة السابقة وبحضور سيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف)

٢٩٦

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . تغيير وصف التهمة . الاشتراك بالمساعدة . وجوب بيان وجه الاشتراك . نقص بيان الواقعة . الفصل اللاحق لارتكاب الجريمة . اعتباره اشتراكاً بالمساعدة . خطأ جوهرى .

المبادئ القانونية :

(١) تغيير وصف التهمة وجعل الفاعل الأصلي شريكاً بالمساعدة تقضى على المحكمة ببيان الأفعال التي كونت الاشتراك بالمساعدة . فإذا لم تبين هذه الأفعال كان الحكم ناقصاً في بيان الواقعة

« ومن حيث أنه بالاطلاع على حكم محكمة الاستئناف اتضح أنه فضلاً عن أنه غير مشتمل على اسباب واضحة تنقض اسباب المحكمة الجزئية فإنها جاءت غاية في الغموض والابهام ومناقضة بعضها لبعض »

« ومن حيث أنه في مثل هذه الحالة يكون الحكم الاستئنافية غير مشتمل على الاسباب التي أوجبها القانون ويتعين قبول هذا الوجه »

« ومن حيث أنه لاداعى حينئذ للبحث في باقى أوجه الطعن »

(طعن شفيقه حواش ضد النيابة نمرة ٨٢٧ سنة ١٩٢٧ ق . بالهيئة السابقة)

٢٩٥

محكمة النقض والابرار

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

نقض . معارضة . وجوب إعادة سماع الشهود . بطلان الاجراءات . تغيير وصف التهمة . وجوب تنبيه التهم . اخلال بحق الدفاع

المبادئ القانونية

(١) يجب إعادة سماع الشهود عند نظر المعارضة في الاحكام الغائية والا كانت الاجراءات باطلة . فاذا لم تصحح المحكمة الاستئنافية هذه الاجراءات وجب نقض الحكم

(٢) لا يجوز للمحكمة تغيير وصف التهمة دون تنبيه التهم الى ذلك ليستعد للدفاع في الوصف الجديد والا كان هذا اخلالاً بحق الدفاع

(٢) وصف تهمة المتهم بالاشتراك بالمساعدة والتدليل على ذلك بفعل لاحق لارتكاب الجريمة خطأ جوهري في الحكم يبطل له المحكمة :

« بما أن الطاعن يرتكن في طعنه على أن المحكمة الاستئنافية غيرت وصف التهمة بأن جعلته شريكا بالمساعدة في التزوير والاستعمال ولم تبين الأفعال التي كونت الاشتراك بالمساعدة في هذا التزوير كما ان المساعدة التي يشير اليها الحكم هو انه نسب الى رافع النقض أنه تسلم الصندوقين بعد ارسالهما الى مصر مع ان الاشتراك بالمساعدة لا يكون بعد وقوع الجريمة كما هو صريح نص المادة ٤٠ عقوبات فقرة ثالثة منها »

« وبما أن هذا خطأ جوهري في الحكم وفي الاجراءات يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ولذلك يتعين قبول هذا الطعن وحالة القضية على محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى غير التي حكمت فيها »
(طعن جورج حموي ضد النيابة عمرة ٨٨٧ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٢٩٧

محكمة النقض والابرار

(٦ يونيه سنة ٩٢٧)

نقض . تحديد وقت حصول الواقعة . أهمية في الدعوى . وجوب تحقيقه في الجلسة . بطلان الاجراءات .

القاهرة القانونية :

اذا كان لوقت حصول الواقعة أهمية في

الدعوى لا يترتب عليه من ثبوت التهمة على المتهم أو عدم ثبوتها فلا يقبل من المحكمة القول بمحصولها بعد الظاهر مثلاً لا قبله اذا كانت المحكمة لم تحقق ذلك في الجلسة ولم تطلب من شهود الاثبات والنفي تحديد وقت حصول الواقعة بالضبط ولأن هذا وجه جوهري لبطلان الاجراءات المحكمة :

« حيث أن النقض مبني على سببين (اولهما) ان محكمة الجنايات أخطأت فيما قالته في حكمها من أن الواقعة حصلت بعد الظاهر وما رتبته على ذلك من أن شهادة شهود النفي لا تنفي التهمة لأنهم شهدوا على واقعة وجود طالب النقض بالكنيسة معهم قبل الظاهر مع ان الثابت في التحقيق أن الواقعة حصلت وبلغت للعمدة قبل الساعة العاشرة صباحاً (وثانيتها) أن الواقعة التي أثبتتها الطيب الشرعي ليست عاها بالمعنى القانوني »

« وحيث أنه فيما يتعلق بالسبب الأول فإن المحكمة حقيقة أثبتت في حكمها ان الواقعة حصلت بعد الظاهر مع انها لم تحقق ذلك في الجلسة ولم تطلب لا من شهود الاثبات ولا من شهود النفي الذين سمعهم تحديد وقت حصولها بالضبط مع ان هذا كان محل نزاع بين الاتهام والدفاع وهو غير واضح في التحقيقات الأولية وكان عليها ان تحققه فإنه يترتب على ان الجريمة حصلت بعد الظاهر امكان ارتكاب المتهم لها بعد خروجه من الكنيسة وصحة نسبتها الى المتهم لأنه ثابت بشهادة شهود النفي وجوده في ذاك الوقت في

الكنيسة وعدم تحقيق المحكمة ذلك وجه مهم
لبطلان الاجراءات فيتعين قبول النقض واحالة
القضية على محكمة جنايات بنى سويف للحكم
فيها من دائرة أخرى

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك وجه للبحث
في السبب الثانى »

(طمن صليب عبد الله ضد النيابة واخر مدع نمرة
٧٩٥ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٢٩٨

محكمة النقض والابرار

(٦ يونيه سنة ٩٢٧)

نقض . قتل عمداً . الركن المعنوى . نية القتل .
وجوب بيانه

المبدأ القانونى :

لا يكفي في جريمة القتل العمد بيان ركنها
المادى وانما يجب بيان ركنها المعنوى أيضاً وهو
نية القتل ياناً صريحاً لتمييز هذه الجريمة عن جريمة
الضرب المفضى الى الموت فخلو الحكم من بيان
الركن المعنوى يعتبر عيباً جوهرياً يبطل الحكم
وموجباً لنقضه

المحكمة :

« حيث أنه في جرائم القتل العمد يجب بيان
الركن المادى والركن المعنوى وهو نية المجرم
بكيفية صريحة لأجل التمييز بين القتل العمد
والضرب الذى أفضى الى الموت وقد خلا الحكم

من هذا البيان فيكون قد اشتمل على عيب
جوهري موجب لنقضه »

(طمن حسن ابراهيم السيد ضد النيابة نمرة ٨٨٩
سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٢٩٩

محكمة النقض والابرار

٦ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . تهود المتهم . عدم سماع شهادتهم . اخلال
بمحق الدفاع

المبدأ القانونى :

اذا كان شهود المتهم لم يسمعو امام المحكمة
الابتدائية وجب سماعهم امام المحكمة الاستئنافية
والا كان هناك نقص فى الاجراءات واخلال
بمحق الدفاع يبطلان للحكم

المحكمة :

« حيث انه من ضمن أوجه الطعن عدم
سماع المحكمة الاستئنافية شهود المتهم »

« وحيث انه ثابت ان الشهود لم تسمع
امام المحكمة الجزئية ولا امام المحكمة الاستئنافية »

« وحيث ان النيابة امام هذه المحكمة مسلمة

بأن المتهم كان أعلن شهوده امام المحكمة

الاستئنافية وحضروا ومع ذلك لم تسمعهم المحكمة »

« وحيث ان هذا مما ينتقض الحكم لأنه

نقص فى الاجراءات واخلال بمحق الدفاع

وعليه يتعين قبول النقض »

(طمن عبده حكيم ضد النيابة نمرة ٨٧٠ سنة ٤٤
قضائية . بالهيئة السابقة)

هو من الأشياء المعنوية التي لا تقع تحت الحواس والتي لا تعرف الا بمظاهرها الخارجية وهي الافعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يصره في نفسه من قبل . فهذه الوقائع مما يدخل تقديرها تحت مراقبة محكمة النقض لأجل معرفة ما اذا كانت تلك الوقائع باعتبارها صحيحة مما يؤخذ منها بطريقة قطعية وجود سبق الاصرار لدى الجاني وقت ارتكاب الجريمة »

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون عليه يرى انه خال من ذكر الوقائع الدالة على وجود سبق الاصرار وبمجرد وجود العداء لا يكفي في اثباته على ان وقائع الدعوى على ما هو ثابت في الحكم لا تدل على سابقة اصرار ولا على وجود اتفاق سابق بين المتهمين وبعضهم لأجل ارتكاب الفعل كما تطلب النيابة امام هذه المحكمة . بل الظاهر من تلك الوقائع ان المتهمين لما علموا بتجمع المجنى عليهم واقاربهم لأجل الاكتاب في مبلغ الكفالة المقرر للافراج عن قريتهم الذي كان متهماً بقتل شخص من عائلة المتهمين هاجهم هذا الفعل المثير للشجون والاحزان فحضر كل منهم من مكانه مدفوعاً بعامل الغضب الذاتي والافعال النفساني وفعل ما فعل بدون سبق اصرار منه ولا سابقة اتفاق بينه وبين باقي المتهمين على ارتكاب الفعل »

« وحيث انه بناء على ذلك تكون الواقعة منطبقة على نص المادة ١٩٨ ققرة اولى عقوبات والمحكمة ترى الاكفاء بالحكم على كل من

٣٠٠

محكمة النقض والابرار

٦ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . قتل بسبق الاصرار . سبق الاصرار . ركن معنوي . استنتاجه من الوقائع . وجوب بيان هذه الوقائع في الحكم

الفاخرة القانونية

سبق الاصرار في جريمة القتل من المسائل المعنوية التي لا تقع تحت الحواس ولا تعرف الا بمظاهرها الخارجية وهي الافعال المادية التي تقع من الجاني والتي تدل على ما كان يصره في نفسه من قبل . فخلو الحكم من ذكر الوقائع التي استدل بها على سبق الاصرار يجعله ناقصاً في بيان الواقعة البيان الكافي لاشراف محكمة النقض في تقدير هذه الوقائع باعتبارها صحيحة من حيث اثبات ركن سبق الاصرار .

المحكمة :

« حيث ان الحكم بني على اعتبار ان الواقعة حصلت مع سبق الاصرار »

« وحيث ان الشارع قد عرف سبق الاصرار بأن القصد المصمم عليه من قبل لأجل ارتكاب الفعل (مادة ١٩٥ عقوبات) »

« وحيث ان تطبيق هذا النص يقتضى أن يبين في الحكم بطريقة واضحة الوقائع والظروف التي استنتجت منها محكمة الموضوع وجود سبق الاصرار حقيقة (راجع حكم النقض الرقم ١٤ يناير سنة ١٩٠٥) والواقع ان سبق الاصرار

المتهمين بالاشتغال الشاقة خمس عشرة سنة مع إبقاء مبلغ التعويض المحكوم به كما هو «

(طعن على محمد سباق وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين نمرة ٨٧٩ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٠١

محكمة النقض والابرار

٦ يونيو سنة ١٩٢٧

تقض . دفاع المتهم . وجوب رد الحكم عليه .

المبدأ القانوني

إذا تمسك المتهم في دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وجب على المحكمة الرد على دفاعه هذا والا كانت مقصرة في حكمها تقصيراً مبطلاً له المحكمة :

« حيث ان رافع النقض استند في ورقة الاسباب المقدمة منه على انه كان في حالة دفاع عن النفس أمام تعدى ستة أشخاص تواقفوا على ايذائه هو وزوجته بأن دخلوا بغير مبرر قانوني الشقة التي يسكنانها ولم يذعنوا للخروج منها وصمموا على أن يأخذوا بالقوة السيوف الموجودة فيها ولم تبحث المحكمة هذا الدفع »

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الجزئية المنعقدة في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان محامي المتهم تمسك بهذا الدفع وقد قضت المحكمتين الجزئية والاستئنافية بالعقوبة

بغير بحث في حقيقة وجود المتهم في حالة دفاع شرعي عن النفس من عدمه »

« وحيث ان اهمال الحكم المطعون فيه البحث في دفاع المتهم الذي لو صح قد يؤدي الى عدم مسئوليته يجعل الحكم المذكور مقصراً في الرد على دفاع المتهم ويصبح بهذا التقصير باطلا ويجب حينئذ قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وأحالة الدعوى الى محكمة مصر الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة اخرى غير التي أصدرت الحكم المنقوض »

(طعن ثاب مينا ضد النيابة واخرى مدعية نمرة ٨٧٧ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٠٢

محكمة النقض والابرار

٦ يونيو سنة ١٩٢٧

تقض . جريمة البلاغ الكاذب . سوء القصد .

المبدأ القانوني

بمجرد التسرع في الابلاغ عن واقعة غير صحيحة دون تحري الحقيقة لا يكفي لتكوين جريمة البلاغ الكاذب لأنه يشترط في هذه الجريمة سوء القصد . المحكمة :

« بما أن النقض مبني على سببين (الاول) ان الاتهام باعلان اللجنة مباشرة من المأذون الذي تنازل عن دعواه المدنية غير الاتهام الذي وجهته النيابة اليه بعد تنازل المدعي بالحق

من النظام العام . فواجب على المحكمة أن تفصل فيما اذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت أو اوقف السقوط باجراءات قانونية واذا لم تفعل وجب نقض الحكم المحكمة :

« بما ان النقض مبني على (١) ان المحكمة لم تبين كيفية التزوير بياتا كافيا (٢) لأن العقد المطعون فيه ليس عقد بيع بل ورقة باطلة بطلانا جوهريا والتزوير في عقد بيع باطل لاعتقابه عليه (٣) لانه سقط حق رفع الدعوى لأن الدعوى كانت رفعت في سنة ١٩٢٤ والورقة تاريخها ١٥ محرم سنة ١٣٣٨ (٤) لأن محضر الجلسة غير موقع عليه من رئيس الجلسة عدة مرات (٥) صورة الحكم الصادر من محكمة استئناف جنح مصر لم يمس من رئيس الجلسة ولا من الاعضاء وهذا يجعل الحكم باطلا »

« وبما ان سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من النظام العام والمحكمة في الحكم المطعون فيه لم تبين هل سقطت الدعوى العمومية بتضي المدة ام اوقفت باجراءات قانونية »

« وبما ان هذا كاف لنقض الحكم فيتعين نقضه موضوعاً »

(طنن دسوق قاسم ضد النيابة نمرة ٨٦٥ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

المدنى وهذا الاتهام الثانى غير الاتهام امام محكمة الاستئناف (الثانى) ان الحكم الابتدائى الذى أيدته محكمة ثانى درجة قرر ان تسرع المبلغ فى تبليغه عن واقعة غير صحيحة دون ان يتحرى الحقيقة كاف لتكوين جريمة البلاغ الكاذب وهذا قول لا ينطبق على نصوص القانون ولا أقوال الشراح ولا أحكام القضاء »

« وبما أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه اتضح انه مبني على ان تسرع المبلغ فى تبليغه عن واقعة غير صحيحة دون ان يتحرى الحقيقة كاف لتكوين جريمة البلاغ الكاذب »

« وبما ان هذا غير صحيح والتسرع لا يكنى فانه فى البلاغ الكاذب لا بد من الكذب وسوء القصد كما قضت المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات والتسرع لا يفيد كليهما »

« وبما ان الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه لا تؤدى الا الى براءة الطاعن »

« وبما انه اذن يتعين قبول النقض وبراءة الطاعن »

(طمن عبد الدايم ابو العزم ضد النيابة نمرة ٨٨٢ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٠٣

محكمة النقض والابرار

٦ يونيه سنة ١٩٢٧ .

نقض . سقوط الدعوى العمومية من النظام العام . وجوب فصل المحكمة فيه .

القاعدة القانونية :

سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

« ومن حيث ان الثابت من اوراق قضية

الجنائية رقم ١١٦ سنة ١٩٢٧ المطارين ان المتهم ضبط وهو يعالج فتح باب دكان مغلق باستعمال ازميل حديد وضبط معه الازميل بعد ان القاه على الارض واثبتت المعاينة وجود اثر ضغط آلة بالقرب من طلبة الباب وان كانت الطلبة وجدت سليمة »

« ومن حيث انه من المقرر علما وقضاء ان اي فعل من الافعال الموصلة للسرقة المحددة لقصد المتهم بذاتها وبما يقاومها من الاحوال بحيث لا يشك في تخلص قصد الفاعل الى السرقة يعتبر شروعا فيها »

« ومن حيث أن الفعل الذي بدأ به المتهم وهو محاولة كسر قفل الدكان المحتوى على ما يمكن سرقة من البضائع وقرينة صكوته من المتأدى ارتكاب السرقات مما لا يحتمل الريب في أنما كان يقصد السرقة فالفعل الذي أتاه وهو محاولة فتح باب الدكان هو بدء في ارتكاب السرقة لأنه ليس بعد فتح الدكان الا تناول ما قصد سرقة »

« ومن حيث أنه ليس من الضروري البدء في السرقة أن يفتح حرز المسروق بالفعل كما رأى حضرة قاضي الاحالة وأن تصل يد المتهم اليه فمحاولة المتهم فتح الدكان هو بدء في فتح حرز المسروق لأن الدكان حرز لما يحتويه من البضائع »

٣٠٤

محكمة النقض والابرار

٦ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . سرقة . شروع فيها . اعمال تحضيرية .

المبدأ القانوني :

يعتبر شروعا في السرقة أي فعل من الافعال الموصلة الى السرقة المحددة لقصد المتهم بذاتها أو بما يقاومها من الاحوال بحيث لا يشك في نيته السرقة وعلى ذلك فمعالجة فتح باب دكان مغلق من شخص معتاد ارتكاب السرقات كاف في تحديد نية السرقة ويعتبر شروعا فيها .

قرار قاضي الاحالة بالأل وجه لاقامة الدعوى في هذه الحالة باعتبار ان ما اتاه المتهم انما هو عمل من الأعمال التحضيرية لارتكاب الجريمة محل للنقض خطأ في تأويل نصوص القانون المحكمة .

« من حيث ان الطعن بني على ان حضرة قاضي الاحالة اخطأ في تأويل معنى الشروع في السرقة واعتبر ان محاولة كسر قفل باب الدكان لا يعتبر شروعا مادام ان الباب لم يفتح وان الاشياء التي كان محتملا سرقتها لم تزل في حرزها مع انه يكفي في تحقق معنى الشروع القانوني ان يبدأ المتهم في تنفيذ فعل من الافعال المقصود بها ارتكاب جريمة السرقة وان التسلق والكسر والنقب هي من الافعال التي تتم بالبدء في تنفيذها جريمة الشروع في السرقة اذا ثبت ان المتهم كان ينويها »

٣٠٦

محكمة النقض والابرار

٧ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . مراقبة . تحديد مبدئها . وجوب ذلك . مادة
٢٤ . قانون المشردين

المبدأ القانوني

يؤخذ من مفهوم المادة ٢٤ من قانون
المشردين والمشتبه فيهم وجوب تحديد مبدأ
المراقبة . فالحكم الذي خلا من ذلك محل
للقض (١)

المحكمة :

« حيث ان النقض مبني على ان المحكمة
المطعون في حكمها لم تحدد مدة المراقبة المحكوم بها
على المحكوم عليه »

« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر
جلسة محكمة هيما الجزئية تبين ان النيابة طلبت من
المحكمة معاقبة المتهم بالمواد ٢ - ٩ - ٣٠ من
قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ وان تكون بدأمرأقته
من تاريخ انتهاء العقوبة المحبوس من أجلها
فالمحكمة حكمت بوضعه تحت المراقبة فقط دون

(١) المحاماة — اعتبرت المحكمة العليا هذا النقض
خطأ في تطبيق نصوص القانون فاصلحته طبقاً للمادة
٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

— وقد يكون ذلك في الواقع وجهاً هاماً لبطلان
الحكم يترتب عليه اعادة القضية الى المحكمة التي أصدرته
للعلم فيها مجدداً من دائرة أخرى طبقاً للمادة المذكورة

« ومن حيث أنه لذلك يكون ما رآه
حضرة قاضي الاحالة خطأ في تأويل القانون
فيتعين رد القضية اليه لنظرها »

(طعن النيابة العمومية في قرار قاضي الاحالة ضد
محمود سليم نمرة ٨٩٢ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٠٥

محكمة النقض والابرار

٧ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . اسباب الحكم . الحكم الصادر بالغاء حكم
البراءة . وجوب تنفيذ اسباب الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني

اذا حكمت محكمة أول درجة بالبراءة
وبيئت في حكمها الاسباب التي بنت عليها البراءة
بياناً كافياً وجب على محكمة الاستئناف لالغاء هذا
الحكم ان تنفيذ اسبابه والأ تكتفي بالاستناد الى
أقوال الشهود الذين ضمعتهم محكمة أول درجة
ولم تعمل على شهادتهم
المحكمة :

« حيث أن الحكم الابتدائي بين الاسباب
التي بني عليها البراءة بياناً وافياً »

« وحيث أن الحكم الاستئنافي لم ينفذ هذه
الاسباب ولم يرد عليها بل أخذ بشهادة الشهود
الذين لم تعمل عليهم محكمة أول درجة بدون
سماع شهادتهم واذن يكون الحكم الاستئنافي
غير مسبب ويجب نقضه »

(طعن محمد علي ممتوق ضد النيابة نمرة ٩٠٠ سنة
٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

مبدأ المراقبة فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ
في تعيين هذا المبدأ فيتعين تصحيح هذا الخطأ
بجعل مبدأ المراقبة من تاريخ انقضاء مدة الحبس»
(طعن النيابة ضد محمد السيد حمزة ٨٨٤ سنة ٤٤
ق . بالهيئة السليقة)

ان تعين مبدأ مدة المراقبة ، فاستأنفت النيابة لهذا
السبب وحكمت محكمة الزقازيق الاستئنافية
بالتأييد دون أن تحدد مبدأ المراقبة «
«وحيث أن المادة ٢٤ من قانون المشردين
والمشتباه فيهم يؤخذ من مفهومها وجوب تحديد

قضاء محكمة الاستئناف الإكفلية

مجردة تماماً عن كل شبهة وريبة فإن تحقيق
العدالة تحقيقاً تاماً ومريحاً للضحية يستلزم بلا شك
مراجعة جميع حسابات الوقف ابتداء من ٦ يولييه
سنة ٩١٢ تاريخ وفاة الواقف بهذه الوسيلة وحدها
يتسنى في الواقع الوقوف على الحقيقة بتمامها واعطاء
كل ذي حق حقه خصوصاً اذا لوحظ أن دفاتر
الوقف موجودة وان هذه المراجعة قربية المثال
ومستطاعة جداً . يضاف الى ذلك أن نتيجة هذه
المراجعة تؤدي حتماً الى تقدير ورقة أول يونيه
سنة ١٩١٦ سالفة الذكر تقديراً صحيحاً . فيعرف
وقئذ ان كان ماتضمنته هذه الورقة متفقاً والحقيقة
من عدمه . وما دام ان المستأنف يقرر ويؤكد
بأن الورقة المذكورة لاشائبة فيها فلا محل
لتشده في معارضته مراجعة الدفاتر ابتداء من
سنة ١٩١٢ . على أنه وان كانت هذه المراجعة
سيترتب عليها طبعاً ارجاء الفصل النهائي في
الدعوى بعضاً من الزمن . الا أنه مما يجب أن
لا يبرح عن الذهن ان هذه الاطالة لا تعد شيئاً

٣٠٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

حساب . مخالصة محلة . تحريرها في ظروف مريبة .
دقتره . تقديم الحساب .

المبدأ القانوني

اذا تفرقت بين شخصين مخالصة محلة عن
حساب له أصل موجود في دفاتر وتبين أن هذه
المخالصة صدرت في ظروف مريبة . فليس ما يتبع
تحقيقاً للعدالة من إلزام المدين بتقديم حساب تفصيلي
لدائنه بالرغم من وجود هذه المخالصة
المحكمة :

« من حيث فضلاً عن كونه ظاهراً من
مجموع ظروف ووقائع الدعوى مما هو مبين تفصيلاً
في مذكرات المستأنف عليه المقدمة أمام محكمة
أول درجة وإلى هذه المحكمة الاستئنافية ان
ورقة أول يونيه سنة ١٩١٦ التي يتسكك بها المستأنف
قد صدرت وتسلمت لهذا الأخير في ظروف غير

وكيلا عن الموهوب لهم في القبض بمن فيهم
القصر لان الهبة من التصرفات النافعة لهم
نفعاً محضاً

المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف وجد في محله
للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه
المحكمة والواقع أن القضية مبنية على أقوال ابراهيم
افندى بدوى الذي قرر أن المتوفى وهو في حالة
الصحة كان سلمه مبلغ ٥٥٠ جنيهاً على سبيل
الهبة منه الى الموهوب اليهم المينة أسماؤهم وكيفية
توزيع المبلغ عليهم في الاقرار المقدم من المذكور
وقد جاء في هذا الاقرار وهو المؤرخ ٧ يوليو
سنة ١٩٢٤ أنه استلم المبلغ من الواهب نيابة عن
الموهوب لهم وبحضورهم لكي يجري توزيعه
بينهم بالطريقة التي أشار اليها الواهب ولم يمنع
عن توزيع المبلغ بينهم في الحال الا وجود قصر
بينهم قد احتار في أمرهم »

« وحيث ان ابراهيم افندى بدوى أمين
وهو بهذه الصفة مصدق قانوناً بقوله الى أن
يكذبه الظاهر »

« وحيث أن الظاهر بالعكس يدل على أن
هذا الرجل صادق لا يمكن التشكك في أقواله
لأنه على الرغم من عدم وجود ورقة عليه بالمبلغ فقد
أقر به طائعا مختاراً وأودعه في خزانة المجلس
الحسبي فعلا - وعلى هذا فهو مصدق فيما قاله »
« وحيث ان مقتضى تلك الأقوال أن قبض

المبلغ من الواهب كان نيابة عن الموهوب لهم
وبحضورهم فالملكية قد انتقلت اليهم قانوناً لأن
قبض الهبة بمعرفة الوكيل عن الموهوب لهم جائز

في جانب الوصول الى كشف الحقيقة وقطع وإزالة
كل شك في هذا الصدد »

« ومن حيث انه لذلك يكون ما قضت به
محكمة أول درجة جاء في محله وعليه يتعين تأييد
الحكم المستأنف »

(استئناف عبد الملك افندى واصف وحضر عنه
الاستاذ فيليب افندى بشاره ضد سليم افندى زكى وحضر
عنه الاستاذ يعقوب افندى سر كيس نمرة ١٣٧٢ سنة
٤٣ ق . دائرة حضرة محمد مصطفى بك بمضوية حضرة
زكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

٣٠٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

(٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

هبة . منقول . أمين لتوزيع الهبة . صحيحة . وكيل
عن الموهوب لهم . قصر . تصرفات نافعة تقاض محضاً .
مادة ٥٠ مدني

القاعدة القانونية :

اراد شخص أن يهب آخرين مبلغ ٥٥٠ جنيهاً
فأعطاه لأمين ليوزعه على الموهوب لهم ولم يأخذ
على الأمين ايصالاً بالمبلغ . وجد الأمين بين
الموهوب لهم قاصراً فأودع المبلغ خزانة المجلس
الحسبي وقرر الواقعة في محضر الايداع . رفع
بمد ذلك ورثة الواهب دعوى على الأمين
والموهوب لهم مطالبين بالمبلغ منكرين صحة الواقعة
التي قررها الأمين ومدعين - بفرض صحتها -
بطلان الهبة لعدم القبول والقبض في حياة
الواهب (مادة ٥٠)

قضت محكمة الاستئناف برفض دعوى
الورثة (١) لان الامين في هذه الحالة مصدق
بقوله (٢) ولان الهبة صحيحة لاعتبار الامين

شرعاً كما ان قبضه جائز كذلك في حق القصر لأنهم غير مميزين ولأن الهبة هي من التصرفات النافعة لهم فنعاً محضاً»

« وحيث ان القول من المستأنفات باستحالة حضور الموهوب اليهم عند تسليم المبلغ نظراً لأمكانهم اذ ذاك قبض ما خص كل منهم من يد الواهب مباشرة قول غير وجيه ومنقوض بأقوال ابراهيم افندى بدوى نفسه الواجب تصديقه بأقواله كما سبق بيانه - على ان حضورهم ليس بمستبعد لجواز أن يكون الواهب قد قصد ذلك الحضور لكي يكون الموهوب لهم على علم بوجود مبلغ على ذمتهم تحت يد ابراهيم افندى المذكور وبكيفية توزيعه عليهم حيث كان لا يوجد به سند عليه تحت يد الواهب »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف المحرمات نفوسه ومن معها ورثة المرحوم عبد الرؤوف محمد طاشور وحضر عن الاستاذ محمد افندى على صالح ضد الست رقيه بنت محمود واخرين وحضر عنهم الاستاذ صليب بك سامي واخرين بمرمرة ٦١٩ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا ومحضور مسيو سودان وحضرة مصطفى محمد بك المستشارين)

٣٠٩

محكمة استئناف مصر الأهلية

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

زيادة العشر . مقرر الزيادة . حقه . طلب الغير مرسى الزاد عليه بنفس الثمن . عدم اعتراض مقرر الزيادة . تنازل منه عن حقه . صحة البيع للغير .

المبرأ القانوني

لمقرر الزيادة حق طلب مرسى الزاد عليه

بالثمن الذي قرره اذا لم يوجد مزاييد عليه . ولكن اذا طلب آخر غيره بالجلسة وقت النداء على البيع مرسى المزاد عليه بهذا الثمن في مواجهة مقرر الزيادة دون أن يبدى الأخير اعتراضاً عد متنازلاً عن عطائه وصح توقيع البيع للغير المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى ان الست نظله هانم حسن المستأنف عليها انتزعت ملكية مدينها الدكتور بيومي افندى ابراهيم من أملاكه ومنها أربعة أفدنة وثلاثة عشر قيراطاً واثناعشر سهماً موضوع الاستئناف وصدر لها حكم تنزع الملكية من محكمة طنطا الابتدائية الأهلية في ١٤ يونيه سنة ١٩٢٥ وبعد تمام النشر أشهر بيع الأتبان المذكورة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ امام حضرة قاضي السيوع ورسا مزادها على الدائنة الست نظله بنت حسن بك حبيب مقابل ثمن قدره ٣٥٠ جنيهاً غير المصاريف »

« وحيث انه بعد ذلك قرر غازي محمد يوسف المستأنف في قلم كتاب المحكمة في ٢ يناير سنة ١٩٢٧ بزيادة العشر وأصبح مبدأ الزيادة ٣٨٥ جنيهاً »

« وحيث انه في اليوم الذي تحدد لأعادة البيع حضر أمام قاضي السيوع مقرر الزيادة وطالبة البيع والمدين وبعد مناقشات للصلح ولم يتم طلبت الست نظله اجراء البيع فقال كاتب الجلسة ان الثمن هو ٣٨٥ جنيهاً غير مصاريف البيع وقدرها ١١ جنيهاً و ٣٦٠ مليماً ورسوم مرسى المزاد وهو

٣١٠

محكمة استئناف مصر الاهلية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

بيع . صورية . اثبات بين العاقدين . دليل كتابي .
حق النير في الاثبات بكافة الطرق . وريثة البائع
خلفاؤه . عدم اجازة الاثبات لهم بالينة . علة
الصورية . وجوب بيانها . كفالة . كفالة المشتري
البائع ليست دليلا على صورية البيع . وليست مقدمة
دليل بالكتابة

المبادئ القانونية :

(١) لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدين
الا بالكتابة . ويجوز لغير العاقدين اثباتها بكافة
طرق الاثبات

(٢) الورثة في العقد الصادر من مورثهم
ليسوا (غيراً) بالمعنى القانوني وانما هم خلفاء مورثهم
حلوا محله في الالتزامات الواردة بالعقد . فلا يجوز
لهم اثبات الصورية بغير الطريق الجائز لمورثهم
الاثبات به

(٣) الدعوى بصورية عقد لا تكفي للحكم
بطلانه وانما يجب بيان العلة التي من أجلها تحرر
العقد الصوري لأن الصورية وحدها لا تقتضي
بطلان العقد وانما يبطل اذا كان الغرض من
الصورية مخالفة القانون

(٤) كفالة المشتري للبائع في احد
التزاماته ليست دليلاً على صورية البيع ولا هي
مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز الاثبات بالينة لأن
أساس الكفالة التبرع فلا تستلزم وجود مقابل لها

٢١ جنيهاً و ٨٢٥ مليماً ولما أمر حضرة القاضي
بالبيع واشهار المزاد على الصورة المتقدمة قدمت
طالبة البيع وقالت انها تقبل شراء الأتيان بمبلغ
٣٨٥ جنيهاً غير المصاريف والمستأنف قال انه
كف يده وبعد مضي الخمس دقائق المقررة
قانوناً للزيادة ولعدم وجود مزايدين غير طالبة
البيع حكم القاضي بأيقاع البيع عليها بالثمن المتقدم
الذكر

« وحيث أن المستأنف يقول ان كف يده
لا يعد تنازلاً منه عن الشراء مع كونه هو مقرر
الزيادة ولم يزود الثمن عما قرر به فهو الواجب
تفضيله على المستأنف عليها »

« وحيث انه بعد أن ثبت أن الثمن الذي
قرر المستأنف بالشراء به قد زاد عليه مصاريف
البيع وهي ١١ جنيهاً و ٣٦٠ مليماً والرسم التنسي
لثمن مرسى المزاد وقد تراجع المستأنف عن الطلب
وأقدمت عليه المستأنف عليها وهو في الحال كف
يده فيعد ما صدر منه تنازلاً عن طلبه الأول وحكم
مرسى المزاد صدر بعد تكرار المزايدة بخمس
دقائق بغير معارضة من المستأنف فتد وقع مطابقاً
للقانون ولاحق للمستأنف في الرجوع الى طالب
الفائه ويصبح الاستئناف المرفوع منه غير متفق
مع الحقيقة والقانون ويجب رفضه وتأيد الحكم
المستأنف »

(استئناف قازى افندى محمد وحضر منه الاستاذ
ليب افندى سعد ضد الست نظله هاتم حسن حبيب —
٤٨٢ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات على سالم بك ومحمد
فريد الشافى بك ومحمد الرجوى بك المستشارين)

المحكمة :

« حيث ان المستأفنين يطلبون الحكم ببطان البيع الصادر من مورثهم المرحوم الحاج درويش شيعة الى المستأف عليه الثاني بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٩٢١ وتسجل في مارس سنة ١٩٢١ وثبت ملكيتهم الى الاعيان الموضحة بصحيفة الدعوى وتسليمها اليهم مع الزامه بريعها من يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٢١ تاريخ عقد البيع الى الآن وذلك في مواجهة باقى المدعى عليهم اللذين باع اليهما المشتري تلك الاعيان »

« وحيث ان المستأفنين زعموا ان البيع الصادر من مورثهم كان صورياً وطلبوا اثبات الصورية بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة »
« وحيث انه من المبادئ المقررة قانوناً انه في حالة طعن ورثة في عقد بيع صادر من مورثهم طالبين اثبات صوريته بالبينة لا يجوز قبولها لأن صورية العقد لا تثبت بين المتعاقدين الا بالكتابة وقد حلت الورثة محل مورثهم الذى هو احد المتعاقدين فلا بد لهم والحالة هذه من اثبات الصورية بالكتابة »

« وحيث انه بخصوص غير المتعاقدين مثل الذين اشتروا تلك الاعيان من أحد المتعاقدين فتقبل البينة منهم لأثبات صورية العقد بين المتعاقدين اذا عمل اضراً بحقهم لأن الصورية هنا تكون غشاً وتدليساً وقد اشار حكم محكمة اول درجة الى انه لا يجوز لأحد أن يمسك بعنقه المبنى على سوء النية وهو أى مورث

المستأفنين ما كان يستطيع ابطال التصرفات الصادرة من المشتري منه الى غيره الذين تلقوا الملك عنه بحسن نية »

« وحيث انه مع التصريح فى الحكم المستأف بن هو حسن النية ومن هو سىء النية من الخصوم فلم يتعرض المستأفون لهذا الموضوع الذى لا بد من مناقشته حتى يمكن ان يطلب الحكم بلفو عقد البيع الصادر من مورثهم او بطلب استلام الاعيان المتعلق بها حقوق الغير »
« وحيث ان المستأفنين لم يوضحوا الغاية

التي قصدها المتعاقدان عن صورية العقد وهل قصدا الهروب من حقوق الدائنين الذين قبلوا الكونكرداتو والاضرار بهم أم لا . لأن الصورية فى حد ذاتها ليست بسبب يترتب عليه قانوناً بطلان العقود الا اذا كان هناك غش او اضرار بحق غير المتعاقدين »

« وحيث ان ما ذكره المستأفون فى صحيفة استئنافهم من ان عبد الحميد محمد يس المستأف عليه الثانى قدم نفسه ضامناً فى الكونكرداتو للمدين المفلس وتأميناً لهذا الضمان باع المدين الى الضامن الاعيان المتقدم ذكرها بمبلغ ثلاثية جنيه ولم يقبض منه ثمناً لكن قرر بانه باع وتنازل واسقط تلك الاعيان الى عبد الحميد محمد يس فى نظير مبلغ ٣٠٠ جنيه قبضها مورث المستأفنين من يد المشتري على دور القرش الواحد وأصبح حضرته المالك لجميع الاعيان المبيعة ويتصرف فيها كيف يشاء تصرف الملاك

٣١١

محكمة استئناف مصر الاهلية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . اعلان الحكم . عدم حفظ الحق في
استئنافه . قبول معلق . استئناف اصلي .
استئناف فرعى . جواز

المبدأ القانوني:

اعلان احد الخصمين الحكم للآخر مع
عدم حفظه في الاستئناف لا يمنع من استئنافه
الحكم فرعياً اذا استأنف خصمه أصلياً - مادة
٣٥٧ مرافعات .

المحكمة:

عن الدفع الفرعى

« حيث ان المستأنف عليها رفعت استئنافها
الفرعى اثناء نظر الاستئناف الاصلى القائم بين
طرفي الخصوم وهذا كافٍ لاعتبار استئنافها
صحيحاً ولا يؤثر عليه اعلانها للحكم وعدم حفظها
حقها في الاستئناف بنص صريح او رفعها دعوى
حراسة اخرى لأن حقها القانونى رفع الاستئناف
الفرعى لا يؤثر عليه أى اجراء صدر منها ما دام
خصمها قد استأنف الحكم استئنافاً أصلياً ويجب
رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف الفرعى
شكلاً »

« وحيث ان الاستئناف الاصلى صحيح

شكلاً »

في أملاهم فلو كان خطر يبال المورث شيء غير
الحقيقة الظاهرة لحرر على المشتري ورقة الضد انقضى
ما هو مثبت بالعقد الاصلى أما الكونكر داتو
فلا ينقضى مضمون ذلك العقد وغير مفهوم الى
منافاة او تناقض من ان يكفل شخص آخر ثم
يشترى منه عقاراً فلا يمكن اعتبار الكفالة مبدأ
ثبوت بالكتابة »

« وحيث مما تقدم أصبح غير جائز لغو
وبطلان عقد البيع الصادر من مورث المستأنفين
لعدم أخذه ورقة الضد فلا يمكن أن يكون
صورياً »

« وحيث من جميع ما ذكر يتعين الحكم
بتأييد الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنفين
والزامهم بالمصاريف »

(استئناف محمود احمد واخرين وحضر منهم الاستاذ
مرسى افندى محمود ضد محمد عمريس واخرين وحضر عن
الثانى الاستاذ قسطنطين بك سعادة نمرة ١١٤٩ سنة
٤٣ ق . دائرة حضرات شاكر احمد بك ومحمد فهمى
حسين بك وآثرى ابى العز بك المستشارين)

المحاماة — البيع في هذه القضية صادر من المورث
لاجنبى من التركة . لذلك كان صحيحاً القول بان الورثة
خلفاء المورث في هذه الحالة . أما اذا كان البيع صادراً
من المورث لاحد الورثة اضراراً بحق باقى الورثة
يصبح هؤلاء الورثة اجانب عن العقد في الطعن على
تعريف مورثهم لاتهم لا يتلقون حق الطعن عن مورثهم .
وانما يتلقونه عن القانون ضد عمل المورث . وفي هذه
الحالة يجوز لهم اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات .

— راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٤
ديسمبر سنة ١٩٢٢ . المجموعة الرسمية ٢٥ ص ٥١

٣١٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تنفيذ . حجز على مقول المدين . بيع جزء منه .
ايداع الثمن عند امين . التنفيذ بجميع الدين على باقى
المتقاول المحجوز . عدم جواز

المبدأ القانونى :

اذا حجز مؤجر على محصول مستأجره
(قطن) واستصدر أمراً ببيعه بمعرفة الحارس
بمحضور الطرفين وعمدة الناحية وايداع ثمنه خزانة
المحكمة حتى يفصل فى الدعوى فيبيع جزء من
المحصول ويبقى ثمنه تحت يد العمدة ثم اتفق
الطرفان على ايداع باقى المحصول احد المحالج
الى حين الاتفاق على بيعها - فلا يجوز للمؤجر أن
ينفذ الحكم الصادر له بعد ذلك فى الدعوى على
المحصول المودع وفاء لجميع دينه بحجة ان جميع مال
المدين ضامن لوفاء الدين أو بحجة طول إجراءات
التنفيذ على الثمن المودع عند العمدة . وإنما يجب
على الدائن ان يستنزل من دينه مؤقتاً قيمة المبلغ
الناتج من بيع القطن أولاً وينفذ بالباقى على المدين
وذلك طبقاً للمادة ٤٧٦ مرافعات . ويتوقف
بالتنفيذ بالفرق اى بقيمة المبلغ المودع لدى العمدة
على تحديد مسئولية الاخير والحارس وطرفى
الخصومة .

المحكمة :

« من حيث ان الست علويه هانم يكن

« وحيث فيما يتعلق بطلب الحراسة فان
المحكمة ترى ان طلب المستأنفة فى محله لأنها
تملك الآن ثمانية عشر قيراطاً فى المكنة واقضى
زمن على عدم انتفاعها من تاريخ ٢٤ سبتمبر
سنة ١٩٢٣ الى الآن فهى أحق من المستأنف
عليه فى ادارة المكنة الآن الى ان يسوى النزاع
القائم بينهما »

« وحيث فيما يختص بالريع فان المحكمة
ترى قبل الفصل فى الموضوع ندب خير ليطلع
على مستندات الطرفين وخصوصاً دفاتر ادارة
المكنة ويقدر ريعها مع الاسترشاد بالمكندات
الماثلة لها المجاورة فى حالة ما اذا لم يقدم اليه
الشيخ محمد كامل الشحرى دفاتر منظمة عن
ادارته وعلى الخير تصفية الحساب بملاحظة
خصم ما يكون صرفه المستأنف على المكنة من
اصلاحات ورسوم رخص وخلافه والبحث فى
امر توقيف ادارة المكنة الذى يدعيه محمد كامل
الشحرى وتبين اسبابه وهل هو من خطأ المستأنف
أم لا وبعد ذلك يوضح فى تقريره ما يخص
المستأنف عليها من صافى الريع على اعتبار انها
تملك ثمانية عشر قيراطاً فى المكنة »

(استئناف الشيخ محمد كامل الشحرى وحضر عنه
الاستاذ زكى وهى افندى ضد الست خديجة كريمة محمد
بك فهى قبودان وحضر عنها الاستاذ هانم مهنا افندى
نمرة ١٩١٣ و ١٩١٩ سنة ٤٣ و ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

خصم مبلغ ٤٣١ جنيهاً وهو قيمة الاقطان المباعة والتفويض بالباقي فرفع المحضر هذا الاشكال لمحكمة الموضوع بعد أن باع ٩٨ قنطاراً و٢٨ رطلاً قطناً بمبلغ ٣٦٣ جنيهاً و ٦٣٠ ملياً أى ما يكمل المبلغ المحكوم به «

« ومن حيث انه مما يجب ملاحظته بادىء ذى بدء ان ادعاء وكيل المستأنفة أمام المحضر المكلف بالتفويض بأن مبلغ ٤٣١ جنيهاً السابق ذكره خصمته محكمة الموضوع للمستأنف ضده في غير محله ولا دليل عليه وقد اتفق الطرفان أمام محكمة الاستئناف على هذه النقطة أى انه لم يخصم للمستأنف ضده «

« ومن حيث ان المستأنفة بعد ان استصدرت أمراً ببيع القطن وبعد ان نفذت هذا الأمر فعلاً لا تريد ان تستمر في الإجراءات التنفيذية بالنسبة للمبلغ الناتج من بيع تلك الاقطان المودع طرف العمدة بل تريد التنفيذ به على باقى الاقطان المحجوز عليها وتقول ان لها الحق في ذلك لأن كل أموال المدين سواء لدى الدائن فله ان يقبض حقه من مجموعها أو من أى جزء منها باختياره «

« ومن حيث انه لا نزاع في ان لكل دائن حقاً عاماً على جميع أموال مدينه باعتبارها ضامنة للوفاء ولكن هذه القاعدة لا تفيد ان للدائن حق تجريد مدينه من كل أمواله بدون سبب مقبول فيجب الكف عن بيع باقى مال المدين اذا كان الناتج من بيع جزء منه مساو لقيمة

المستأنفة استصدرت أمراً من حضرة رئيس محكمة مصر بالحجز التحفظى على زراعة المستأنف ضده لتأخره في دفع الايجار وتنفيذ هذا الحجز في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٦ على زراعة ٩٧ فدانا و ٢٠ قيراطاً و ١٦ سهماً ثم رفعت عليه دعوى بطلب متأخر الايجار وتثبيت الحجز وفسخ عقد الايجار وفي اثناء نظر الدعوى استصدرت أمراً من رئاسة محكمة مصر في ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٦ بالتصريح للحراس بجنى زراعة القطن المبينة بمحضر الحجز بمد الوزن وبيعه بالزاد العلنى بحضور طرفى الخصوم وعمدة الناحية أو احد مشايخها وايداع الثمن باخرانة حتى يفصل في النزاع القائم بشأنه وتنفيذ هذا الامر فعلاً بأن يبع جزء من الاقطان المحجوز عليها بمبلغ ٤٣١ جنيهاً استلمه العمدة الذى باشر البيع وفي ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ صدر اتفاق بين الطرفين جاء فيه ان الباقي من الاقطان المحجوزة ولم يتم بيعها فقد اتفق الطرفان على نقلها الى وابور جرجس بك عبد الشهيد الكائن بيندر يا الى حين الاتفاق على بيعها اما قضاء واما رضاء وفي ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٦ صدر حكم محكمة مصر بالزام المدعى عليه أى المستأنف ضده بأن يدفع للمدعية أى المستأنفة مبلغ ٧٣٨ جنيهاً و ٧٧٠ ملياً والمصاريف وتثبيت الحجز التحفظى الى آخر ما جاء به وعند التنفيذ أراد وكيل المستأنفة التنفيذ على الاقطان المحجوز عليها والباقية بدون بيع بجميع المبلغ المحكوم به فاعترض المستأنف ضده وطلب

الدين المحكوم به وقد قررت المادة ٤٧٦ من قانون المرافعات «هذا المبدأ صريحاً»

«ومن حيث ان المستأنفة هي التي استصدرت أمر بيع القطن وتقدته فعلاً فيجب عليها ان تنفذ على الثمن المودع لأنه من حقها»

«ومن حيث ان القول بغير ذلك يضر بالمدين ضرراً بالغاً مع انه لم يكن له يد في استصدار أمر البيع»

«ومن حيث ان دفع المستأنفة بقوة الشيء المحكوم به باعتبار ان الحكم الصادر في الموضوع لم يخص ذلك المبلغ فلا يجوز خصمه بعد ذلك هو دفع في غير محله ولا علاقة له بموضوع الدعوى لأنه لا نزاع في ان الحكم المذكور لم يخص ثمن القطن المبيع بمعرفة العمدة ولا نزاع في انه يجب تنفيذ الحكم بجميع المبلغ الذي قضى به وانما موضوع النزاع هو هل ينفذ بهذا المبلغ كله على الاقطان الباقية بعد البيع الاول الحاصل بناء على أمر رئيس المحكمة او ينفذ اولا على الثمن الناتج من هذا البيع وما زاد بعد ذلك ينفذ به على الاقطان المذكورة ولا شك ان هذه النقطة لم يتناولها الحكم الصادر في الموضوع»

«ومن حيث ان القول بان التنفيذ على الثمن المودع طرف العمدة كثير الاجراءات وطريق بعيد طويل . لا ينهض دليلاً على صحة نظرية المستأنفة لأنها هي التي اختارت هذا الطريق»
«ومن حيث انه مما تقدم يكون الشرط الاول من الحكم المستأنف بايقاف التنفيذ فيما

يختص بمبلغ ٤٣١ جنيهاً حتى تنتهي المستشكل ضدها من تنفيذ الحكم بما يوازي هذا المبلغ على ثمن الاقطان المبيعة في محله ويتعين تأييده»

«ومن حيث ان ما جاء في الحكم المستأنف بعد ذلك من التصريح للمستأنفة بالاستمرار في التنفيذ فيما ينقص عن هذا المبلغ لا محل له الآن وسابق لأوانه لانه يتوقف على معرفة نتيجة التنفيذ على المبلغ المودع طرف العمدة وعلى تحديد مسؤولية كل من العمدة المذكور والحراس وطرفي الخصوم في هذا النزاع ولذلك يتعين الغاء هذا الشرط من الحكم»

(استئناف الست علويه يكن مستأنفة ومستأنف عليها وحضر عنها الاستاذ محمد افندي زكي عبد المجيد ضد حامد افندي حسين سليمان مستأنف عليه ومستأنف وحضر عنه الاستاذ محمد افندي صدق نمرة ١٠٢٦ سنة ٤٤ ونمرة ٥٢ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا وحضرني مسيو سودان ومصطفى محمد بك المستشارين)

٣١٣

محكمة استئناف مصر الأهلية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧

الاجارة . تجديد بها بالسكوت . كفالة . زوالها . قانون اجور الاماكن . استمرار الاجارة . زوال الكفالة . استئجار الكفيل من الباطن . انه في الكفالة .

المبادئ القانونية

(١) - استمرار الاجارة بحكم قانون اجور الأماكن رقم ٤ لسنة ١٩٢١ لا يعتبر تجديدًا ضمناً لعقد الاجار . وعلى ذلك تبرأ ذمة كفلاء

القولى اراد أن يستفيد من أحكام هذا القانون ورفع وحده ثلاث دعاوى متتابعة على المؤجرين طلب فى كل منها عدم اخراجه من العين المؤجرة ففضى له ولكن فى مقابل أجر جديد يزيد بكثير عن الأجر الأصلى ولقد كان المستأفون يعارضون فى ذلك أشد المعارضة ولكن على الرغم من معارضتهم قد حكم عليهم لمصلحة على رزقة القولى - فهذا التجديد لم يكن مبناه العقد الأول ورضاء الطرفين بتجديده وإنما أساسه حق جديد أعطى للمستأجر ضد المؤجرين بمقتضى قانون خاص وقد كان التجديد بشروط وأجر يخالف شروط العقد الأول الذى كان فى الواقع انتهى أمره بحكم الفسخ الصادر بناء على طلب المؤجرين أنفسهم»

« وحيث انه بناء على ذلك لم يكن هناك تجديد إيجار ضمنى كما يقتضيه التعريف القانونى لعبارة (Tacite reconduction) وإنما هو إيجار جديد يخالف الأول وكان يجب على المؤجرين أن يدخلوا فيه الضمان حتى يكون الحكم ملزماً لهم - والواقع أن الضمان كان لهم أن يعارضوا فى طلب المؤجر وان يتصلوا من الضمان وفى هذه الحالة قد كان يتعذر الحكم لمصلحة المستأجر» « وحيث انه متى كان الأمر كذلك وكان لا يوجد فى القضية (تجديد ضمنى لعقد الإيجار) لا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان الضامن ملزماً أو غير ملزم قانوناً فى حالة التجديد الضمنى لعقد الإيجار لأن هذا البحث خارج عن موضوع القضية الحالية »

المستأجر بانتهاء مدة الاجارة المنصوص عنها فى عقد الإيجار

(٢) - انتفاع الكفلاء بالعين المؤجرة أو بجزء منها اجارة من الباطن لا يجعلهم كفلاء للمستأجر بعد نهاية الاجارة . لأن الكفالة من قبيل التبرع فلا يصح التوسع فيها المحكمة :

« حيث أن نقطة النزاع بين الخصوم تنحصر فى معرفة ما اذا كان عقد الإيجار الذى كان مبرماً بين المستأفنين والحاج على رزقة القولى الرقم ٣١ نوفمبر سنة ١٩١٦ والذى كان كفله فيه كل من ابراهيم افندى ابو العينين ومحمد احمد ابوسيت والسيد افندى اسماعيل بدوى قد تجددت مدته قانوناً او انها لم تتجدد وان ما حصل هو عقد إيجار جديد لا شأن للكفلاء فيه »

« وحيث ان تجديد عقد الإيجار الضمنى Tacite reconduction هو عبارة عن استمرار المستأجر برضاء المؤجر (ولو بالسكوت) فى الانتفاع بالعين المؤجرة بعد مضى الميعاد المحدد فى عقد الإيجار »

« وحيث أن هذا التعريف لا ينطبق على وقائع القضية الحالية اذ ثابت فيها أن المؤجرين وهم المستأفون كانوا سعوا قبل نهاية مدة الإيجار فى فسخ العقد ورفعوا بذلك دعوى على المستأجر والضمان انتهت بفسخ العقد . ولكنهم لما أرادوا تنفيذ الحكم اعترضهم قانون أجور الأماكن (رقم ٤ سنة ٩٢١ الذى كان قد صدر وكان يمنع من اخراج المستأجرين من المحلات المؤجرة ما دام المستأجر قائماً بدفع الأجرة) فعلى رزقة

«وحيث أن المستأففين يدعون أن المستأجر كان يعمل في الواقع لمصلحته ومصلحة الضمان لأنهم كانوا مشتركين معه في الانتفاع بالعين المؤجرة كما أنه بصفته مشتركاً معهم كان يمثلهم قانوناً في هذه المنازعات التي كانت قائمة عملاً بنص المادة ١٠٨ من القانون المدني»

«وحيث أن الكفالة هي من قبيل التبرع والتبرع قانوناً لا يقبل التوسع فيه وعلى هذا وفرض أن الضمان كانوا شاغلين لبعض العين المؤجرة مدة التقاضي الذي كان حاصلًا بين المستأففين وعلى رزقة الفولى فهذا وحده لا يجعلهم قانوناً ضماناً له لأن الانتفاع من باطن المستأجر شيء وضمانه شيء آخر . على أنه ظاهر من الأوراق أن الضمان لم يشتركوا مع المستأجر ولم يعارضوا في طلب استلام العين تنفيذاً للحكم الذي كان صدر ضدهم مع المستأجر القاضي بالفسخ والإخلاء وهذا يدل على أنهم لم يكن لهم مصلحة مع ذلك المستأجر في طلباته الأخرى التي انفرد بها دونهم . كما لا يمكن اعتباره نائباً عنهم فيها لأن الأمانة القانونية الناشئة عن التضامن يشترط فيها أن لا ينفرد أحد المتضامين فيما يكون فيه زيادة عن حد العقد الذي حصل فيه التضامن (١١١) من القانون المدني) وزيادة على ذلك فإن عدم ادخال المستأففين للضمان في ذلك النزاع دليل كاف على اعتقادهم واقتناعهم بأن ذلك الذي كان يطلبه على رزقة الفولى لم يكن له علاقة بالإيجار الأول»

«وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأف في محله ويتعين تأييده»

«وحيث أن الخصوم لم يحضر منهم أمام هذه المحكمة الا المستأفون والمستأف عليها الخامس والسادس (ابراهيم افندى ابو العنين ومحمد احمد ابوستيت) فيكون الحكم غايياً بالنسبة لمن لم يحضر»

(استئناف فتوح بك جنيته واخرين وحضر منهم الاستاذان صبرى افندى ابو علم واحد بك نجيب براده ضد ورتة على رزقة نمرة ٦١١ سنة ٤٢ ق . بالهيئة السابقة)

٣١٤

محكمة استئناف مصر الأهلية

٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٧

مخالفات . قانون الجمارك . استئناف الاحكام الصادرة منها . سريان نصوص قانون المرافعات عليها . جواز ابطال المرافعة في الاستئناف . استفادة الاخصام من الاستئناف الذي يرفعه بعضهم . شروطها .

المبادئ القانونية

(١) - تسرى نصوص قانون المرافعات على قضايا مخالفات قانون الجمارك . فاذا رفع استئناف عن حكم صادر في إحدى هذه القضايا ولم يحضر المستأنف جاز الحكم بأبطال المرافعة في الاستئناف طبقاً للمادتين ١٢٤ و ٣٦٦ . وإذا جدد الاستئناف بعد الميعاد القانوني كان غير مقبول شكلاً

(٢) - شرط استفادة الأخصام من

الاستئناف الذي يرضه بعضهم أن يكون الاستئناف عن حكم واحد وأن يكون موضوع الدعوى في الاستئنافين واحداً غير قابل للتجزئة . ومع ذلك فلا يمكن تعليق استئناف غير مقبول شكلاً على استئناف معلق أمام المحكمة قد يقضى بعدم قبوله وقد يتنازل عنه المستأنف . وإنما يجب الحكم بعدم قبول الاستئناف الأول والمستأنف وشأنه في اتخاذ الطريق الموصل للاستفادة من الاستئناف الثاني .

المحكمة :

« من حيث أن مصلحة الجمارك دفعت فرعياً بعدم قبول الاستئناف لتفديده بعد الميعاد القانوني قائلة ان الحكم أعلن في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ وكان المحكوم عليه استأنفه ولكنه حكم بأبطال المرافعة في ذلك الاستئناف نظراً لعدم حضور المستأنف يوم الجلسة فكان أن الاستئناف لم يرفع الا عند تجديده الآن الحاصل في ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ وهو بعد الميعاد »

« وحيث أن المستأنف يدعى أن حكم ابطال المرافعة حكم باطل وما كان لمحكمة الاستئناف أن تحكم به فضلاً عن ان القرار المطعون فيه مستأنف أيضاً من باقي المتهمين الذين كانوا معه ومحدد لنظر استئنافهم جلسة أخرى وانه يستفيد من استئناف هؤلاء الزملاء »

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول فالقانون (المادتان ١٢٤ و ٣٦٦ مرافعات) صريح في أن الحكم القاضي بأبطال المرافعة لعدم حضور

المدعى أو المستأنف لا يقبل الطعن بأي وجه من الوجود ولم يميز القانون فيه بين مادة وأخرى كما يريد أن يذهب اليه المستأنف على ان الحكم بأبطال المرافعة لعدم الحضور انما هو عقاب لصاحب الدعوى نظير تركه وإهماله وهذا يستوى فيه كل صاحب دعوى على السواء »

« وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني فما دام الاستئناف الحالي غير مقبول فلا يمكن أن يحيله استئناف آخر مرفوع في قضية أخرى عن حكم آخر ومن أناس آخرين قد يكون استئنافهم غير مقبول أيضاً كما يجوز لهم أن يتنازلوا عنه على انه ان صح ما يقوله المستأنف من أنه قد يستفيد من ذلك الاستئناف فما عليه الا اتباع الطريق التي يراها موصلة به الى هذا الغرض »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً »
(استئناف حسين افندي مراد وحضر عنه الاستئناف على بك عامر الحامى ضد مصلحة الجمارك المصرية نمرة ١٣٦ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣١٥

محكمة استئناف مصر الاهلية

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

التماس . غش . شرطاه . تأخير في الحكم . دسه
على التماس . مستند . شرطاه . وجوده قبل الحكم
التماس . حجرة . بغل المعصم .

المبادئ القانونية

(١) - لا يكون الغش سبباً للالتماس إلا

بشرطين . الأول - أن يكون الغش قد أثر في الحكم الملتبس . الثاني - أن تكون واقعة الغش قد دست على الملتبس بحيث لم يستطع دحضها في مرافقته .

(٢) - ولا يكون المستند سبباً للالتباس الا بشرطين . الأول - أن يكون موجوداً قبل الحكم الملتبس . الثاني - أن يكون محجوزاً عليه بفعل الخصم . أما المستند الذي يحصل الملتبس عليه من بعض خصومه بعد الحكم الملتبس فلا يصلح وجهاً للالتباس المحككة :

« بما أن الملتسمين يتمسكون في دفاعهم بأن الملتبس ضدهم أدخلوا الغش على هذه المحككة وكان هذا الغش سبباً لصدور هذا الحكم وقد بنوا هذا الغش على أن الملتبس ضدهم ذكروا في عريضة الاستئناف بأن الاقرار الصادر من ابراهيم ابو العلا المؤرخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٩ والموقع عليه من مكسيموس افندى جرجاوى ومن المرحوم اسماعيل عبد الصالحين بصفة شهود انما هو اقرار مصطنع لأن اسماعيل عبد الصالحين لم يكن يعرف القراءة والكتابة كما أن مكسيموس افندى رجل سيء السمعة ومعتاد على مثل هذا العمل ومشهور بذلك بين أهل بلده وبهذه الطريقة التبس الأمر على محكمة الاستئناف واحالت الدعوى على التحقيق لأثبتات ونفى هذا الاقرار المنسوب الى ابراهيم ابو العلا وقد شهدت شهودهم بأن اسماعيل عبد الصالحين لا يعرف

القراءة والكتابة وبذلك أمكنهم أن يستبعدوا هذا الاقرار من الدعوى مع أن المحككة الابتدائية كانت أخذت به وحكمت بقتضاه لصالحهم ويقول الملتسمون تأييداً لدفاعهم بأنهم حصلوا بعد هذا الحكم على أوراق رسمية موقع عليها من اسماعيل عبد الصالحين وثبت هذا الغش »

وبما أن فقهاء المحاكم وشرح القانون عرفوا الغش بأنه هو الطرق الاحتيالية التي يستعملها الخصم تحقيقاً لغرضه وبشرط أن يكون الحكم قد صدر بناء على ما أحدثه هذا الغش من التأثير في رأى القضاة وأن لا يكون الخصم قد استطاع أن يدحضه وقد يتحقق الغش باستعمال الكذب في القول والسكوت عن الحق متى ترتب عليه حكم مخالف للعدل أما استعمال الكذب في القول فلا يعد من أنواع الغش الا اذا بنى الحكم على الكذب وحده »

« وبما أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتبين منه أن المحككة الاستئنافية لم تتأثر عقيدتها بما ذكره الملتسمون خاصاً بمكسيموس افندى واسماعيل عبد الصالحين وفضلاً عن ذلك فإن دفاع الملتسمين قد تناول ذلك في المذكرة المقدمة منهم امام محكمة الاستئناف كما تناولت المرافعة في الدعوى هذه الوقائع وغيرها مما يرتكن عليه الملتسمون ولم يستند هذا الحكم الى ذلك بل بنى على أدلة أخرى لم يكن من بينها مسألة مكسيموس افندى واسماعيل عبد الصالحين »

وبما أن الملتسمين يتمسكون أيضاً في المذكرة

المقدمة منهم بمحصول غش وبالحكم بشيء لم يطلبه الأخصام وبيان ذلك أن الملتمس ضدهم عدا

الثالث لم يستأنفوا الحكم ولم يفكروا في استئنافه وإن الملتسمين أخذوا عليهم اقراراً بذلك قدموه في الأوراق وفيه يقررون بأنهم قابلون للحكم الابتدائي ويعترفون بالاقرار المؤرخ في ٢ مايو سنة ١٩٠٩ «

(التماس ورثة المرحوم ابو زيد عليه وآله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحيم غنيم افندي دند زو به بنت ابو الملا وآخرين نمرة ٦٧٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك ومحمود بك غالب المستشارين)

٣١٦

محكمة استئناف مصر الاهلية

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

حكم . اعلاه . مكتب محام . امير وكيل ولا محله مختاراً . غير صحيح

القاهرة القانونية :

لا يصح اعلان الخصم بالحكم بمكتب محام ليس وكيله ولم يتخذ مكتبه محلاً مختاراً ولو كان قريباً له .

المحكمة :

« بما ان المستأنف رد على هذا الدفع بأنه لا يعتبر اعلان الحكم المستأنف قد تم لأنه لم يعلن به في محل اقامته »

« وبما انه قد تبين من اعلان الحكم المستأنف ان المستأنف عليه لم يعلن خصمه بالحكم في محل اقامته بل أعلنه بمكتب الاستاذين

« وبما أنه واضح من الأوراق أن المأخوذ عليهم هذا الاقرار من الملتمس ضدهم كانوا استأنفوا الحكم المطعون عليه على خلاف ما يزعمه الملتسمون كما انه تبين ايضاً أن هذا الاقرار مؤرخ في ٨ ابريل سنة ١٩٢٧ أى انه كتب بعد صدور الحكم الملتمس ضده وفوق هذا فان هذا الاقرار لم توقع عليه الحرمة أمانة ولم يتقدم من خايل ابو زيد وام ابراهيم ما يدل على انها وكلاء عنها كما يدعيان »

« وبما أن القانون قد اجاز الطعن بطريق التماس اذا استحصل ملتمس الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر (راجع مادة ٣٧٢ من قانون المرافعات) »

« وبما أن الشارع لم يقصد من ذلك الأوراق التي يتصيد بها الملتسمون بعد الحكم توصلاً لقبول التماس بل ان الذي يؤخذ من روح التشريع أن تكون هذه الأوراق موجودة من قبل الحكم ومحجوزة بفعل الخصم الآخر

البتاجي والبشيشي وقد قال وكيله في جلسة المرافعة ان الاستاذ البتاجي قريب المستأنف والاعلان له صحيح »

« وبما ان صلة القرابة لو صحت ليست مما يصح الاعلان ما دام انه لم يثبت من الاوراق ان الاستاذ البتاجي كان وكيلًا في الدعوى عن المستأنف وأن مكتبه هو محله المختار »

« وبما انه يتبين من ذلك جميعًا ان اعلان الحكم المستأنف لم يتم وحينئذ يكون أجل الاستئناف ممتدًا ولا وجه للدفاع بسقوطه لأنه بعد الميعاد »

(استئناف اسماعيل افندي على بتاجي وحضر عنه الاستاذ فريد افندي جرحس ضد امين افندي الصحن الخبير وحضر عنه حضرة احمد بك الديواني المحامي نمرة ١١٣١ سنة ١٤٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣١٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

شفعة . نزاحم جارين . امدما المشتري والثاني الشفع . العين لمن تعود على ملكه منفعة اكثر من الثاني .

المبادئ القانونية :

(١) في مادة الشفعة اذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره — مادة ٧ فقرة ٢

(٢) يثبت حق الشفعة للجار ولو كان

المشتري جارك له حق الشفعة وتصبح العين المشفوع فيها حقًا لمن تعود على ملكه منها منفعة اكثر من الثاني — مادة ٨

المحكمة :

« حيث انه ثبت للمحكمة من مرافعة الطرفين ومن الأطلاع على مستندات الدعوى وتقرير الخبير ان اطيان الطرفين تحد الارض المشفوعة من جهتين كما ان لكل من اطيانهما حقوق ارتفاق على الارض المشفوعة كما هو مبين بالرسم المرفق بتقرير الخبير »

« وحيث انه بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من قانون الشفعة اذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره وقد نصت المادة الثامنة ايضًا من القانون المذكور ان حق الشفعة يثبت ولو كان المشتري حائزًا لما يجعله شفيعًا باعتبار ما ذكر في المادة الاولى من ذلك القانون »

« وحيث انه يتبين من ذلك ان المستأنف وهو المشتري والمستأنف عليه الاول وهو الشفع متساويان في المرتبة لان كلا منهما يحد الارض المشفوعة من جهتين ولها حقوق ارتفاق عليها وان النزاع في الواقع ينحصر في معرفة من يعود على ملكه منفعة من الشفعة اكثر من غيره »

« وحيث ان هذه المسألة هي من الوقائع المتروكة لنظر القاضي لتقديرها حسب ظروف كل قضية »

« وحيث ان تقرير الخبير اسهب في بيان

٣١٨

محكمة استئناف مصر الأهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . قيمة الطلب .
قيمة المتنازع عليه .

المبادئ القانونية :

تقدر الدعوى بقيمة الطلب . فإذا رفعت
دعوى بالمطالبة بثمن عين يزيد عن ٢٥٠ جنيهاً .
وعرض المدعى عليه دفع ثمن أقل من ذلك بحيث
يصبح الفرق بين الثمنين أقل من ٢٥٠ جنيهاً .
فالحكم الصادر في هذه الدعوى من محكمة ابتدائية
قابل للاستئناف لزيادة قيمة الدعوى عن النصاب
الذي يجوز لها الحكم فيه نهائياً مقدراً بقيمة الطلب
بغض النظر عن قيمة الفرق المتنازع عليه

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليها دفعت
بعدم قبول الاستئناف لأن قيمة النزاع بين الطرفين
لا تزيد عن اختصاص محكمة أول درجة في
الفصل فيه نهائياً »

« وحيث أن الدعوى تقدمت لمحكمة أول
درجة باعتبار قيمتها أكثر من ٢٥٠ جنيهاً ولا عبء
بالفرق بين الثمنين الذي عرضته وزارة الأشغال
والذي تطالب به المستأنف عليها »

« وحيث مما تقدم يكون الدفع في غير محله
ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً »

هذا الموضوع وسمع شهادة الشهود وعان الأرض
وبين موقعها المستطيل وطرق ربيها وشرح المضار
والمزايا التي تنتج من تفضيل أحد الطرفين على
الآخر وتوصل بعد هذا البحث إلى الحل الذي
ذكره في تقريره وأخذت به محكمة أول درجة
وهو تقسيم أرض الشفعة بين المستأنف والمستأنف
عليه إلى قسمين غير متساويين أحدهما يعطى للشفيع
وهو المستأنف عليه الأول وهو المجاور لأرضه
ومقداره ١٥ قيراطاً و٧ أسهم والثاني يعطى للمشتري
وهو المستأنف ومقداره فدانا و ١٠ قراريط و ١٧
سهما وقد لاحظ أيضاً مقدار الثمن الواجب دفعه
من الشفيع للأسباب التي أبداها في تقريره «

« وحيث أن المحكمة بعد أطلاعها على
تقرير الخبير وأعماله المفصلة تفصيلاً تاماً ترى
الأخذ بالتقرير المذكور لكونه أقرب للعدل
ولوحظ فيه المنفعة التي تعود على كل من الطرفين
من الشفعة ومنع الضرر الذي يتوقع حصوله
لو استأثر أحدهما بجميع الصفقة »

« وحيث أنه بناء على ما تقدم وعلى باقي
أسباب الحكم المستأنف يتعين تأييده »

(استئناف الشيخ محمد عزب غزاله وحضر عنه
الاستاذ احمد رأفت بك ضد الشيخ سيد محمد واخرى
وحضر عن الاول الاستاذ احمد رشدي بك نمرة ٩٢٢
سنة ١٤٤٠ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة محمد مصطفى
بك وذكى برزى بك وعبد الباقي ذكى القشيري بك
المستشارين)

« وحيث عن الموضوع فإن المحكمة ترى أن القيمة التي قدرها الخبير في محلها ويتعين إذا رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف »

(استئناف وزارة الاشغال ضد الست بمجه فيه وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب بك براده نمرة ٤٧٠ سنة ١٤٤٠ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة شاكرا احمد بك وعمدهى حسين بك واترى ابوالعزىك المستشارين)

٣١٩

محكمة استئناف مصر الأهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . استئناف اصلى . جواز الاستئناف
الفرعى . ميعاده . مسئولية . قتل . ضرب .
مسئولية الضارب عن القتل .

المبادئ القانونية :

(١) اذ اعلن الحكم بناء على طلب أحد الاخصام الى الآخر . ولم يستأنف المعلن اليه الحكم فى الميعاد جازله استئنافه فرعياً اذا استأنفه المعلن أصلياً ما دامت المرافعة قائمة امام محكمة الاستئناف .

(٢) اذا وقعت مشاجرة نشأ عنها قتل المجنى عليه أصبح المعتدون جميعا مسئولين مدنياً بجبر الضرر الناشئ عن القتل سواء فهم القاتل الذى حكم عليه بجناية القتل أو الضارب الذى لم يقض عليه الا بجنحة الضرب

المحكمة :

عن الدفع بعدم قبول الاستئناف الفرعى

وشكل الاستئنافين الاصلى والفرعى

« حيث أن مجرد اعلان الحكم من المستأنفة

أصلياً وعدم استئنافه فى الميعاد من المعلن اليهما لا يضيع عليهما حق الاستئناف الفرعى اذا كانت المستأنفة قد استأنفت بعدمضى ميعاد الاستئناف »

« وحيث أن عدم الاستئناف أصلياً من المعلن اليهما كان بسبب اعتقادهما بقبول المستأنفة للحكم بعد اعلانه منها فلما استأنفته استأنفاً فرعياً بالجلسة »

« وحيث انه متى استأنف أحد الأخصام الحكم بطريقة أصلية كان للخصم فضلاً عن حقه فى الاستئناف أصلياً فى الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً مادامت المرافعة قائمة فى محكمة الاستئناف »

« وحيث أنه من الاطلاع على نص حكم محكمة أول درجة وعلى الاسباب التى بنى الخصمان عليها استئنافهما الاصلى والفرعى يرى أن موضوع الاستئنافين الاصلى والفرعى واحد ولا محل للقول بان الاستئناف الاصلى تناول شيئاً وان الاستئناف الفرعى تناول شيئاً آخر »

« وحيث يؤخذ مما تقدم أن الاستئنافين المذكورين قد حاز كل منهما شكله القانونى فهما مقبولان شكلاً »

عن الموضوع

« حيث من الاطلاع على الكشف الطبى وتقرير الصفة التشريحية على جثة المجنى عليه يوسف سليمان مورث المستأنفة ثبت انه اصيب بسة جروح قطعية من ضربة بسكين وبه ايضا اصابات عبارة عن سحجات وتسلخات بالصدر

٣٢٠

محكمة استئناف مصر الأهلية

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . رفع شخصين دعوى
وتنازل احدهما عنها . تقدير الدعوى بقيمة
الطلب اصلا .

المبدأ القانوني :

اذا رفع اثنان معاً دعوى أمام محكمة ابتدائية
بالمطالبة بمبلغ يزيد عن النصاب الجائز الحكم فيه
نهائياً من المحكمة الابتدائية وبنيا الدعوى على
سبب واحد ثم تنازل احدهما عن دعواه جاز
للثاني استئناف الحكم الصادر في الدعوى ولو كان
نصيبه منها أقل من النصاب المشار اليه
المحكمة :

« بما أن المستأنف عليها الأولى دفعت
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن موضوع
الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية نظراً
لنصابه وقد حكمت فيه المحكمة الكلية فحكمها
يعتبر حكماً نهائياً لا يجوز استئنافه على ما قضت
به محكمة استئناف مصر في قضية مماثلة »

« وبما أن ما دلت به المستأنف عليها الأولى
تأييداً لهذه النظرية وهو ان دعواها في الواقع
مستقلة عن دعوى أختها وهية خطاب لامع
التي تنازلت عن دعواها يرد عليه ان دعوى
الأختين انما نشأت عن سبب واحد وهو اشتراكهما

والظهر نتيجة ضربه بآلة غير حادة ومن الاطلاع
على حكم محكمة الجنايات المؤرخ ٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٢٤ انه في أثناء المشاجرة التي حصلت
بين الطرفين اجترأ المتهم الثاني (حسن محمد علي)
على قتل المجنى عليه يوسف سليمان بأن طعنه
بسكين عدة طعنات احدثت له الوفاة كما اجترأ
باقي المتهمين على ضرب المجنى عليه المذكور وآخر
محمود دسوقي أحمد المجنى عليه الثاني بعضي احدثوا
بهم الاصابات الموضحة بالكشف الطبي وحكمت
محكمة الجنايات على القاتل بالسكين بالاشغال
الشاقة ١٥ سنة وباعتبار ما وقع من باقي المتهمين
جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات
وبحبس كل منهم مدة ستين مع الشغل »

« وحيث مما ذكر تكون اثار التعدي
الذي وقع من المستأنف عليهم هي حقيقة واعتبرتها
المحكمة جنحة ضرب ولكن ذلك لا يمنع من
اعتبارهم انهم قد اشتركوا في الاعتداء على المجنى
عليه ويجعلهم مسئولين مدنيا ولو لم يكن الفعل
الذي ارتكبه تسبب عنه القتل لأن اشتراكهم
في المشاجرة والاعتداء على القتل بالضرب كان
من نتائجه وقوع القتل من غيرهم اي زميلهم الثالث »
« وحيث تبين من الوقائع المقدمة ان الحكم
المستأنف القاضي عليهما بالتعويض هو في محله
فيتعين الحكم من هذه المحكمة بتأييده ورفض
الاستئنافين الاصل والفرعى موضوعا »

(استئناف الست طائفة بنت مرسى بصفتها وحضر
عنها الاستاذ أحمد ادهى حسي ضد محمود علي سالم وحل
محله ورثته وحضر عنهم الاستاذ سلامة ميخائيل بك
نمرة ٨٩٠ و ٧٧٢ سنة ٤٤ و ٤٣ بالهيئة العاجزة)

في ملكية المنزل المطالب بريعه فلا وجه لافراد طلب كل واحدة منهما مادامتا قدرفتا الدعوى معاً استناداً الى سبب واحد وحق واحد لهما جميعاً»

«وبما أن ما ذكرته زكية خطاب لامع عن اعتراف أختها بالمبلغ الذي وصلها وان هذا الاعتراف يجب أن تستنزل قيمة ما انصب عليه من المبلغ المتنازع عليه هو قول يرد عليه أيضاً ان المحكمة الابتدائية لم تقض بأنها تنازلت بل حكمت برفض الدعوى عن نصيبها ويؤخذ من هذا أنها اعتبرت أقوالها حجة عليها ودليلاً على صحة دفاع خصيمتها

» وبما أنه تبين من ذلك جميعاً أن دفع المستأنف عليها الأولى غير صائب ويجب رفضه وقبول الاستئناف شكلاً»

(استئناف الست أمينة محمد بصفتها وحضر عنها الاستاذ مصطفى أفندي برعى ضد الست زكية خطاب وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ زكى الدريجي أفندي . نمرة ١٠٦٢ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرات متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطية بك ومحمود غالب بك المستشارين)

٣٢١

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . قبوله . جنون المستأنف بعد اعلان الحكم . الجنون المتقطع . حكمه . طلب اثبات امر بالينة . وجوب يلا الوقائع . قبولها . تلحقها بالدعوى

المبادئ القانونية :

(١) الجنون نوعان مطبق ومتقطع . وحكم

القانون في هذا النوع الأخير ان التصرفات التي تحصل في حالة الافاقة تكون لازمة حكمها حكم تصرفات العاقل تماماً

فاذا أعلن الحكم للمجنون وهو في حالة الافاقة واستمر في هذه الحالة الى ما بعد فوات ميعاد الاستئناف . سقط حقه فيه

(٢) يجب على الخصم الذي يريد اثبات امر بالينة أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها ويجب أن تكون هذه الوقائع مقبولة ومتعلقة بالدعوى (المادتان ١٧٧ و ١٧٨ مرافعات) - وعلى ذلك لا يقبل طلب ورثة المجنون اثبات عودة الجنون لمورثهم بالينة طالما لم يبينوا تاريخ عودة الجنون لمورثهم ولا الوقائع المحسوسة التي وقعت منه ودلت على جنونه المحكمة :

عن الدفع الفرعي بعدم قبول الاستئناف لحصوله بعد الميعاد

» من حيث أنه لا نزاع بين الخصوم في أن الحكم المستأنف أعلن للمحكوم عليه مورث المستأنفين في ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ وان المورث توفي في أول اغسطس سنة ١٩٢٥ وان الورثة لم تستأنفه الا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ «

» وحيث أنهم يدعون أن مورثهم كان في الفترة التي مضت من تاريخ الاعلان وقبله في حالة عته الى أن توفي ويستندون في ذلك على الشهادة المقدمة منهم المستخرجة من سجلات مستشفى المجاذيب بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥

قص في الفعل على ان هذا لو كان صحيحاً لما تأخروا عن طلب اعادته الى المستشفى كما كان «
« وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع
القرعى في محله ويتعين قبوله »

(استئناف ورثة المرحوم ميخائيل أفندي سلاوة
وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز بك مليكة ضد عطية
أفندي ابراهيم وحضر عنه الاستاذ لبيب أفندي سيد
نمرة ٤٩٤ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرة صاحب
المالي حسين درويش باشا وجناب مسيو سودان وحضرة
مصطفى محمد بك المستشارين)

٣٢٢

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . رفع بعد الميعاد بالنسبة لبعض الخصوم
ولي الميعاد بالنسبة لبعض الآخر . عدم قبول
الدعوى لتجزئة . قبوله بالنسبة للجميع

المبدأ القانوني :

اذا كانت الدعوى لا تقبل التجزئة وكان
الاستئناف مقبولا شكلا لرفعه في الميعاد بالنسبة
لبعض وغير مقبول شكلا لرفعه بعده بالنسبة
لبعض الآخر - يعتبر الاستئناف صحيحا بالنسبة
للجميع

(وفي القضية) رفعت دعوى استحقاق
من ثلاثة ادعوا ملكيتهم للعين المشروع في نزاع
ملكيتها على الدائنة نازعة الملكية وعلى البائع
للمدعين باعتباره ضامنا لهم . فصدر الحكم بأحقية
المدعين للعين .

رفعت الدائنة استئنافا أعلنته للمدعين أصلا

الدالة على ان ميخائيل سلاوة (مورث للمستأنفين)
كان دخل المستشفى المذكور مصاباً (بمانيا)
في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ وخرج منه في ابريل
من السنة المذكورة وانه عاد اليه في ٢٤ يوليو
سنة ١٩٢٤ ومكث به الى ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٤
حيث خرج متحسناً »

« وحيث ان الجنون نوعان مطبق ومتقطع
وحكم القانون في هذا النوع الأخير ان التصرفات
التي تحصل في حالة الافاقة تكون لازمة حكمها
حكم تصرفات العاقل تماما »

« وحيث انه ظاهر من شهادة المستشفى
البار ذكرها ان حالة جنون مورث المستأنفين
كانت من النوع الثاني أي الجنون المتقطع
فتصرفاته التي حصلت قبل عودة الجنون اليه
بالتالي أي الى يوم دخوله المستشفى ثانية الواقع
في ٢٤ يوليو ١٩٢٤ تعتبر صحيحة قانونا وبما انه كان
مضى من تاريخ اعلان الحكم له في ١٠ مارس
سنة ١٩٢٤ الى ذلك التاريخ المدة القانونية لرفع
الاستئناف ولم يرفع فيكون الاستئناف حاصلا
بعد الميعاد »

« وحيث ان المستأنفين يدعون ان عودة
الجنون كانت حاصلة طول مدة الاستئناف وحتى
قبل الحكم ويطلبون اثبات ذلك بالينة »

« وحيث انهم لم يبينوا تاريخ العودة بالضبط
ولا الوقائع المحسوسة التي تكون قد وقعت منه
والتي يمكن ان يعرف منها ان كانت مما تدل على

في الميعاد واللبائع لم يمهده . دفع الأخير بعدم قبول الاستئناف فقضت المحكمة بقبوله .
المحكمة :

« من حيث أن محامي المستأنف عليه ابراهيم افندي داود قدم دفعا فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لحصوله بعد الميعاد القانوني »
« وحيث ولو أن الحكم المستأنف اعلن للمستأنفة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وان صحيفة الاستئناف المرفوعة منها اعلنت لأبراهيم افندي داود في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ أي بعد فوات الميعاد المقرر للاستئناف الا ان هذه الصحيفة اعلنت للمستأنف عليهم الثلاثة الأولين في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ أي قبل فوات ميعاد الاستئناف »
« وحيث ان موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف هي دعوى استحقاق رفعت من المستأنف عليهم الثلاثة الاول باستحقاقهم لفدان بدعوى انهم اشتروه من ابراهيم افندي داود وان المساقة شرعت في نزع ملكية هذا الفدان باعتباره مملوكاً لمدينها المستأنف عليه الأخير الياس مشرقى »

« وحيث ان دعوى الاستحقاق هي بطبيعتها غير قابلة للتجزئة والاقسام لأن الحكم فيها يقتضي ان يكون واحداً بالنسبة للمسترد او من تلقى الملك عنه وطالب نزع الملكية ومدينه المرفوعة عليه دعوى نزع الملكية »

« وحيث أنه بسبب عدم قابلية الدعوى للتجزئة والاقسام كما في الدعوى الحالية يكون

الاستئناف مقبولاً بطبيعة الحال ولو اعلنت صحيفة الاستئناف لبعض المستأنف عليهم في هذه الدعوى بعد فوات الميعاد القانوني ما دام ان هذا الاستئناف اعلن لباقي المستأنف عليهم في الميعاد القانوني »

« وحيث انه لهذا يكون الدفع الفرعي في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف الست زاهية بنت شتا نور الدين وحضر عنها الاستاذ عبد الحميد افندي خليل ضد الشيخ محمد صالح بصفته وآخرين وحضر عن الاول والثلاثة الاستاذ أحمد بك الديواني وعن الرابع الاستاذ مينا أنندي فمى فمرة ٢٥٧ سنة ٤١ قضائية . دائرة حفرة كامل ابراهيم بك بصفوية حفرتي على عزت بك وعمود سامي بك المستشارين)

٣٢٣

محكمة استئناف مصر الاهلية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

التماس . غش . شرطاء . تأثير واقعة النش في الحكم . دسها على المتمس .

المبدأ القانوني :

لا يكون النش وجهاً للالتماس الا اذا كانت واقعة النش ذات أثر مباشر في الحكم ودست على المتمس بحيث لم يتمكن من دحضها قبل الحكم في القضية .
المحكمة :

« حيث ان الالتماس بني على وجهين الأول غش متول بحصوله من المتمس ضده

بأنه على اعتقاده هو الخاص لابناء على التوكيل بدليل قوله عقب الاعتراف انه سيحضر موكله لأجل المصادقة على كافة أقواله - وزيادة على ذلك فقد كانت عبارة الاعتراف هذه موضوع بحث في الاستئناف كما يرى ذلك صريحاً في عريضة الاستئناف نفسها «

« وحيث انه من المقرر ان نقطة الالتماس اذا كان سبق طرحها للبحث امام محكمة الموضوع فلا يعد هذا وجهاً من أوجه الالتماس لأن الملتمس كان في وسعه تفنيد قول خصمه أمام محكمة الموضوع بالحجج والبراهين فاذا هو لم يفعل او لم ينجح فلا يعد هذا غشاً وقع من جانب الخصم على ان المحكمة لا تفهم تماماً الموقف الحالي لملتمس لأن الورقة المذكورة اذا كان لها عنده من الأهمية ما يقوله الآن لما كان تأخر عن الطعن فيها عند ما طعن أثناء نظر الاستئناف في ورقتين أخريين لم ينجح في طعنه بخصوصهما لأنهما لم تكونا صادرتين منه «

« وحيث انه يتبين من ذلك ان الواقعة لم تكن غشاً وان ورقة التوكيل بفرض عدم صحتها لم تكن ذات أثر مباشر في الحكم وإنما الأساس الحقيقي للحكم هو أعمال الخبير الدالة في ذاتها (وبقطع النظر عن الاعتراف) على ان العين داخلية في حجة الايقاف كما ان أساسه انتزاع عدم أحقية الملتمس في الدفع بتملك العين بمضى المدة وكذا اعتراف والده وخاله في محضر حصر التركة بتتبع العين لجهة الوقف «

بإدعائه كذباً وعن علم بتتبع العين لجهة الوقف نظارته مرتكناً في ذلك على حجة ايلولة صادرة في ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ مع انه وجدت حجة ايلولة اخرى سابقة على هذه تاريخها ٢٥ صفر سنة ١٢٩٢ تنافي ما جاء بالحجة المقدمة وان حجة ٢٥ صفر المذكورة كانت محجوزة بفعل الخصم - الوجه الثاني - ان الخبير كان أرتكن وجارته المحكمتان الابتدائية والاستئنافية على اعتراف مقول بصدوره من شخص كان حضر أمام الخبير مدعياً انه وكيل عن الملتمس بتقضي توكيل وهذا الاقرار يتضمن الاعتراف من ذلك الشخص ان العين داخلية في حجة الايقاف مع ان الملتمس لم يصدر منه توكيل لذلك الشخص وقد طعن بالتزوير في تلك الورقة المدعى انها توكيل وهو موضوع القضية الثانية المنظورة اليوم «

« وحيث انه بمراجعة الحكم الاستئنافية الحاصل الالتماس بشأنه تبين انه لم يبين قطعاً على اسباب الحكم الاول التي منها تقرير الخبير والاعتراف المنسوب الى الملتمس وانما يبنى ايضاً عن دليل هام هو توقيع والد الملتمس نفسه وخاله على محضر حصر التركة المثبت فيه تبعية الدكان لجهة الوقف «

« وحيث يلاحظ من جهة أخرى ان الاعتراف المنسوب الى الشخص المطعون في توكيله أمام الخبير (موضوع القضية الأخرى) ليس بالاعتراف القاطع ولا الحاسم في ذاته لأنه بمراجعة عبارته يرى ان الشخص انما كان يتكلم

والمرتبطة بهذه الدعوى بعدم قبول الالتماس
لأسباب منها ان الورقة المطعون فيها في القضية
الحالية لم تكن فاصلة في الدعوى ولا يتوقف
عليها الفصل في الالتماس »

« وحيث انه يشترط لقبول دعوى التزوير
ان تكون الورقة المطعون فيها لها تأثير في موضوع
الزراع وان الفصل فيه يتوقف على الفصل فيها »
« وحيث انه بناء على ذلك تكون دعوى
التزوير غير مقبولة »

(التماس حسن علي ابو ظريفه ضد محمد أفندي أحمد
توفيق نمرة ٧٧١ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٣٢٥

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

زواج . طلاق . تمويض . لا محل له .

المبرأ القانوني :

تزوج رجل من امرأة كانت مدرسة تكفل
معاشها بمرتب تقاضاه . وترتب على زواجها ترك
وظيفة التدريس وسقوط حقها في المرتب . ولكن
لم يمض على زواجها الا القليل حتى طلقها زوجها .
رفعت الزوجة على مطلقها دعوى تمويض
مستندة الى المادة ١٥١ من القانون المدني مدعية
أن زوجها لم يستعمل حقه الشرعي ولكنه أساء
استعماله مرتكبة على نظرية حديثة
théorie de l'abus du droit

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الالتماس
غير مقبول وان الفصل فيه لا يتوقف على الحكم
في دعوى التزوير وأما عبارة ان حجة الايلولة
الصادرة في ٢٥ صفر سنة ١٢٩٢ والمقول بانها
قاطعة في الدعوى وانها كانت محجوزة بفعل
الخصم قول لم يكن في محله »

(التماس المعلم حسن علي ابو ظريفه وحضر عنه
الاستاذان علي أفندي عبد الحميد وبقيامين أفندي
دوقايل ضد محمد أحمد توفيق بصفته وحضر عنه
الاستاذ محمد توفيق أحمد أفندي . نمرة ٧٧١ سنة ٤٤
قضائية . دائرة حضرة صاحب المال حسين درويش باشا
وجناب ميسو سودان وحضرة مصطفى محمد بك
المستشارين)

٣٢٤

محكمة استئناف مصر الأهلية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تزوير . عدم تأثير الورقة المطعون فيها على
الموضوع . عدم قبول دعوى التزوير

المبرأ القانوني :

طعن خصم بتزوير ورقة خدمة لألتماس
مرفوع منه . نظر الالتماس قبل الفصل في دعوى
التزوير وحكم برفضه . فتقضت المحكمة عند نظر
دعوى التزوير بعدم قبولها لأن الورقة المطعون
فيها بالتزوير لا تأثير لها في دعوى الالتماس ولا
يتوقف عليها الفصل فيه

المحكمة :

« من حيث ان هذه المحكمة قد حكمت
اليوم في قضية الالتماس المرفوعة بين الخصوم

قضت لها محكمة أول درجة بالتعويض فاستأنف الزوج الحكم فقضت له محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم ورفض دعوى الزوجة.
بنت المحكمة الاستئنافية حكمها على الاسباب الآتية :

لأن الطلاق حق مطلق للزوج بحكم الشريعة الغراء

ولأن الزوجة حين زواجها كانت على بينة من حق زوجها هذا - واذن هي تعلم وقت التعاقد النتائج التي قد تترتب على عقدها فلا يجوز لها أن تتظلم منها .

ولأن الشريعة - وهو القانون الخاص الذي يخضع له عقود الزواج - قصرت حق الزوجة عند الطلاق على مؤخر الصداق ونفقة العدة دون التعويض

ولأن في المناقشة في التعويض تستلزم الخوض في أسباب الطلاق وفي ذلك من فضح أسرار العائلات ما لا ينبغي .

وأخيرا لأن المصلحة العامة تقضي بأن لا يلزم زوج معاشرة زوجه قد لا يطبق معاشرتها لعب فيها نفسى أو خلقى . وفي الحكم عليه بالتعويض اكراه له على قبول هذه الحالة .
المحكمة :

« من حيث أن دعوى المستأنف عليها بنيت على أن المستأنف عرض عليها أن تزوج منه ومناها بأن ستكون معه في عيشة راضية هنيئة وحملها بذلك على أن تترك عملا في مجلس المديرية كانت ترتزق منه إحدى عشر جنيتها وهو مرتب التدريس وبعد أن تزوجها في ١٩ أكتوبر سنة

١٩٢٤ طلقها في ٣١ ديسمبر من السنة المذكورة بلا مبرر وأنه بذلك قد أساء اليها وأضاع عليها سبب معيشتها بسوء استعماله حق الطلاق فيكون مسئولا عن هذا الضرر طبقا لنص المادة - ١٥١ من القانون المدني »

« ومن حيث أن محكمة أول درجة أخذت بهذه النظرية واعتبرت المستأنف مسيئا باستعمال حق الطلاق المخول له شرعا وقضت عليه بما رآته من التعويض ومؤخر الصداق »

« ومن حيث أن كلا من المستأنف والمستأنف عليها مسلم خاضع فيما يتعلق بأحواله الشخصية لأحكام دينه وكل من الطرفين مفروض فيه العلم بهذه الأحكام »

« ومن حيث أن حق الطلاق مخول في الشريعة للزوج ولا يترتب على استعماله من الأحكام سوى استحقاق الزوجة المطلقة لمؤخر صداقها ونفقة عدتها التي يراعى في تقديرها حالة المطلق المالية وهذا أمر مجمع عليه في كتب أئمة المسلمين ولا خلاف فيه عند فقهاءهم »

« ومن حيث أن المستأنف عليها لجأت الى المحكمة الشرعية وطلبت القضاء لها على المستأنف بمؤخر الصداق ونفقة العدة فقضت لها بماية جنيه مؤخر الصداق ونفقة قدرها أربعة عشر جنيتها مشاهرة مقابل النفقة ومثلها كل ستة شهور مقابل الكسوة وبأن يحضر لها مسكنا شرعيا وخادمة كما هو ثابت من الأوراق المقدمة منها »
« ومن حيث أنه ثابت من الشهاداتين المستخرجتين من محكمة الفيوم الجزئية الشرعية

المقدمتين من المستأنف أنه تنفيذ هذا الحكم دفع لها من النفقة المتجمدة واجرة خادم ومسكن مبلغ ٤٥٣ جنيها و ٩٠٠ مليا»

« ومن حيث أن المادة (١٥١) من القانون المدني وهي المقررة لتعويض الضرر الذي ينشأ من الأفعال لا محل لتطبيقها في هذه القضية مادام أن القانون الخاص الذي يخضع له طرفا الخصومة وهو القانون الشرعي قد نص على التعويض الذي تستحقه الزوجة في حالة الطلاق ولا سيما أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قد صرحت بمنعها من النظر في مسائل الأكلحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها وحسنا فعل واضع القانون بحجر ذلك عليها لأن السماح به يفتح بابا واسعا في الخوض في أسرار البيوت وفي أخفي العلاقات وأجدر أسباب الطلاق بالستر وهذه هي حكمة تحديد القوانين الفقهية للتعويض بنفقة العدة »

« ومن حيث أن الجرى على خلاف ذلك قد يكون فيه احراج للأزواج والزمامم معاشرة من لا يطيقون معاشرتهن من النساء لعيوب نفسية أو خلقية وفي ذلك من نكد العيش على الزوجين ما لا يخفى وفيه أيضا أنه مخالف لمقتضى الفطرة ولما آمن الله به على عباده في الآية الكريمة وهي قوله (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون). فإن الزوجة اذا كانت معيبة في خلقها أو في خلقها لا تسكن إليها النفس ولا تكون مصدرا للمودة والرحمة فاستمرار الميعشة معها يجعل العيش كريها »

« ومن حيث أن المستأنف عليها مبالغة في الشكوى من الضرر الذي حاق بها بسبب هذا الطلاق لأنها اذا كانت قد استقالت من عملها بمجلس المديرية بسبب الزواج فهي لم تقصد مؤهلاتها لهذا العمل وفي وسعها الحصول على مثله ما دامت قادرة عليه وما كان لها في وقت الزواج أن تقرر أنه باق لا تنقسم عقده اذا كان حل هذه العقدة بيد زوجها وقد حصلت بسبب هذا الزواج على ما يزيد على السبعماية جنيه في مقابل معاشرتها لزوجها مدة شهرين فقط معاشرة كان في خلالها التملل من سوء معاملتها له كما تدل عليه عبارات المكتوبات الصادرة منه لها المقدمة منها »

« ومن حيث أنه يتضح من جميع ما ذكر أن الحكم المستأنف في محله فيما يتعلق بمؤخر الصداق ويتعين تأييده وفي غير محله فيما يتعلق بمبلغ التعويض المحكوم به فيتعين الغاؤه ورفض الدعوى بهذا التعويض »

(استئناف رقم ٧٠١ سنة ٤٣ قضائية . رئاسة صاحب السادة حافظ باشا لطفى وعضوية حضراتي عبد العزيز بك محمد وعبد الهادي بك الجندى المستشارين)

٢٢٦

محكمة استئناف مصر الأهلية

٣١ ديسمبر سنة ٩٢٧

تعويض . معاملة . ضرر . جار طارئ . لا حق له في التعويض .

المبدأ القانوني :

اذا اقدم شخص على بناء داره قريبا من معاملة فلا يحق له التضرر من وجودها .

للدخان يتصاعد من مداخنها أو لقلق تحدتها إلا أنها لأنه جار طارىء عليها . ولأنه تمخير لبناء داره نقطة ظاهرة العيب . وعلى ذلك فلا يحق له طلب تعويض من أصحاب هذه المعامل عن شئ من ذلك المحكمة :

« بما انه قد تبين من مذكرة محافظة مصر المقدمة من وزارة المواصلات ان عبد العزيز حافظ افندى الذى يدعى فى عريضة دعواه انه اتم بناء منزله فى اوائل سنة ١٩١٦ قد قدم للمحافظة فى ١٤ نوفمبر ١٩٢١ . اخطاراً بأنه شرع فى بناء ذلك المنزل كما تبين من تلك المذكرة ان العوايد قد فرضت عليه من اول يناير سنة ١٩٢٧ »

« وبما ان عبد العزيز حافظ افندى قد قرر فى عريضة دعواه ان المدخنة التى يطالب بالتعويض عن ضرر دخانها قد أوجدتها مصلحة السكة الحديد فى اواخر سنة ١٩١٧ وانه ظل يتفاوض مع تلك المصلحة فى رفع الضرر حتى ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ . اذ جاءه خطاب منها قطع كل أمل فى حل ودى »

« وبما انه يظهر من ذلك بجلاء ان عبد العزيز افندى قد بنى منزله وقت وجود المدخنة وعلى علم بحالها وانه على ما يدعى ظل يتفاوض مع مصلحة السكة الحديد من اواخر سنة ١٩١٧ الى ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ أى نحو خمس سنين فى حين ان منزله لم يتم بناءه على ما اثبتته مذكرة محافظة مصر إلا فى اواخر سنة ١٩٢٢ »

« وبما انه قد تبين ايضاً ان عبد العزيز افندى قد عرض على مصلحة السكة الحديد بخطاب مؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٢ ان تشتري منزله اتقاء لضرر الدخان أو تنقل المدخنة فرفض طلبه بخطاب مؤرخ فى يوم ٢٥ اغسطس سنة ١٩٢٣ »

« وبما ان اغراق عبد العزيز افندى فى تحريف الوقائع الى هذا الحد البعيد له نتائج فى تقدير اقواله التى لا يتقدم عليها بدليل معقول أو مستند ناطق »

« وبما ان اهم ما يلاحظ من الوقائع المتقدمة انها قد ثبتت بطريقة مقنعة ان منزل عبد العزيز افندى لم يتم تشييده إلا فى اواخر سنة ١٩٢٢ وكان عمر المدخنة بحسب اقراره فى عريضة دعواه نحو الخمس سنين وليس من ريب فى ان تخيره البناء فى نقطة ظاهرة العيب من حيث تراكم الدخان لا من المدخنة المقامة فى الورشة فقط بل من القاطرات التى تمر جيئة وذهاباً الى الصعيد كما يستفاد من موقع المنزل ومن معانية ملاحظ ورش البرادين المؤرخة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ومقدمه فى ملف الدعوى يجعله وحده المسئول لنفسه عن نتائج اختياره »

« وبما ان فقهاء انقانون قد توافقوا تقريباً على رفع مسئولية أصحاب المعامل التى تضايق الجيران وتسبب لهم بغيرتها اضراراً كتصاعد الدخان او الحرمان من السكون والهدوء اذا كان اولئك الجيران قد أقبلوا على البناء بجوارهم بعد ان

المحكمة :

« حيث ان الدعوى تتلخص في أن المستأنفة سبق أن رفعت دعوى شفعة أمام محكمة مصر الابتدائية قالت فيها انه في ٢ مايو سنة ١٩٢٥ وصل الى علمها أن خليل بك الخادم بصفته وكيلًا شرعياً عن زوجته الست فاطمة هانم و خليل بك رياض بصفته وكيلًا شرعياً عن زوجته الست عشق الجمال باعا الى مصطفى ابراهيم أطيافاً يحق لها قانوناً أن تطلبها بالشفعة وفي جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ قدم المشتري عقد شرائه فاتضح أن البائعين له غير المنسوب صدور البيع منهما فطلبت من المحكمة التصريح لها بتصحيح الخطأ الحاصل في اسم البائعين والذي كان سببه البيانات الرسمية التي اعتمدت عليها الواردة بدفتر تصديقات محكمة عابدين الجزئية الواردة به تحت نمرة ٢٤٨٢ ما يؤيد صحة اعتقادها من أن البائعين هم من رفعت عليهما الدعوى فلم تجبها المحكمة الى طلبها وحكمت بعدم قبول دعوى الشفعة ولكن المستأنفة مع هذا قد اعتبرت أن علمها بالبيع يبدأ من يوم ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ الذي عرفت فيه أسماء البائعين والعين المبيعة ومقدارها وموقعها والتمن الذي بيعت به فاتخذت الاجراءات القانونية ورفعت دعوى الشفعة من جديد على المشتري والبائعين الحقيقيين فدفع المشتري بعدم القبول لسبق الفصل فيها وحكمت محكمة مصر بعدم قبول الدعوى فاستأنفت الحكم المذكور »

أقاموا معاملهم اذ من الواضح الجلي أنهم بنوا وهم على بينة من معائب الجيرة واضرارها فالغرم عليهم »
« وبما ان حالة عبد العزيز حافظ أفندي هي نفس تلك الحال فلا مسئولية اذن على مصلحة السكة الحديد »

« وبما انه تبين مما تقدم ان الحكم المستأنف لم يكن صائباً ويجب الغاء ورفض الدعوى »

(استئناف عبد العزيز أفندي حافظ بتوكيل الاستاذ أحمد بك نجيب براده ضد وزارة للواصلات الحاضر ضها لاند مصطفى بك عبد الطيف . نمرة ١١٦ سنة ١٤ قضاية . دائرة حضرة متولى غنيم بك وعضوية حضرة محمد لبيب عطيه بك ومحمد قالب بك المتنازعين)

٣٢٧

محكمة استئناف مصر الأهلية

٢ يناير سنة ١٩٢٨

شفعة . رفعا على شخص خطأ باعتباره بائناً .
رفضا . جواز رفعا مجدداً على البائع الحقيقي في الميعاد

المبدأ القانوني :

اذا رفعت دعوى الشفعة على البائع والمشتري وتبين أن البائع الحقيقي غير المرفوع عليه الدعوى وقضت المحكمة بناء على ذلك برفض الدعوى - فليس ما يمنع الشفع من رفع الدعوى من جديد في الميعاد القانوني من تاريخ علمه بالبائع الحقيقي على الأخير والمشتري نفسه . ولا يجوز للمشتري في هذه الحالة الدفع بعدم جواز سماع الدعوى لمسبق الفصل فيها لاختلاف البائع في الدعويين

« وحيث ان الدعوى الحالية ليست بمجال هي الدعوى الأولى السابق الحكم فيها في ١١ مارس سنة ١٩٢٦ لأن الذين خاضتهم فيها بصفتهم بأتعين هم غير من خاضتهم في هذه الدعوى باعتبارهم بأتعين وبذا يكون هناك خلاف في الاشخاص ويكون الحكم بعدم قبول الدعوى اسبق الفصل فيها في غير محله ويتعين الغاؤه واعادة القضية الى المحكمة الابتدائية للفصل في موضوعها »

(استئناف الست ماري سليم وحضر عنها الاستاذ جورج افندي ميسى ضد خليل بك - مد الخادم واخرين وحضر عن الرابع الاستاذ اميل افندي رطل المحامي نمرة ٥٨٩ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد باشا طلعت بحضور صاحبي السمادة والعرزة حافظ لطفي باشا وعبد الهادي الجندي بك المستشارين)

٣٢٨

محكمة استئناف مصر الاهلية

٢ يناير سنة ١٩٢٨

تحكيم . انتهاء مدته . تقدير اتعاب الخير . عدم اختصاص

المبدأ القانوني :

إذا انتهت مدة التحكيم أصبح المحكمون غير مختصين بتقدير اتعاب الخير الذي عينوه في الدعوى المحكمة :

« حيث ان مأمورية المحكمين انتهت

بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ وان محمد بك زكي عبد الرازق وفريقه اعلنوا مجلس التحكيم بخطابهم الرقم ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ الذي يتضمن عدم رغبتهم في تجديد مدة التحكيم وقد قدم هذا الخطاب للمجلس من وكيلهم باسيلي افندي حنا واثبت ذلك بحضور جلسة التحكيم بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ وبعد ذلك تقدرت اتعاب الخير المستأنف عليه بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٦ بمعرفة المحكمين »

« وحيث انه بعد انتهاء مدة التحكيم أصبح المحكمين غير مختصين بالتقدير واذن يكون أمر التقدير ليس من اختصاصهم ولصاحب الشأن ان يقاضى خصومه بالطرق الاعتيادية ان شاء »

(استئناف محمد بك زكي عبد الرازق واخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الكريم بك وؤوف ضد عبد الله افندي لطفي وحضر عنه الاستاذ كامل صدق بك . نمرة ١٢٠٧ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٣٢٩

محكمة استئناف مصر الاهلية

٥ يناير سنة ١٩٢٨

فوائد . طلب الحكم بها ابتدائيا . عدم طلبها في عريضة الاستئناف . جواز المعالجة بها بدعوى جديدة .

المبدأ القانوني :

إذا طلب الدائن الحكم له بمبلغ وفوائده وقضى ضده ، فرفع استئنافا عن الحكم ولم يطلب

في المطالبة بهذه الفوائد من يوم رفعه الدعوى الاولى أى من يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ الى يوم استلامه الحاصل فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ «

«وحيث أن الفوائد التى يستحقها عن المبالغ المتأخر دفعها اليه لا يمكن أن تكون الا بنسبة ٥٪ ما دام لم يحصل الاتفاق على غير ذلك «

« وحيث بناء على ذلك يكون الاستئناف الفرعى المرفوع من المستأنف عليه فى غير محله «
« وحيث أن المستأنف عليه المذكور قد انتفع من الأطيان لمبيعة له من يوم الشراء ولم يكن محقا فى حجز المبلغ المحكوم به عليه وقد استفاد منه ايضا وحينئذ يكون ملزما بدفع الفوائد عنه من يوم المطالبة الرسمية بالمبلغ المذكور «

« وحيث مما تقدم يتعين الحكم بقبول الاستئناف الاصلى موضوعا وتعديلا الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بالفوائد بواقع المائة ٥٪ سنويا عن مبلغ ١٤٨٣ جنيهها مصرى من يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ الى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ورفض الاستئناف الفرعى وبالزام المستأنف عليه الاصلى بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وبمبلغ ٦٠٠ قرش اتعاب محاماه عن الدرجتين ايضا «

(استئناف عبد الرحمن بك محمود وحضر عنه نجيب افندى وصنى ضد نجيب باشا خالى وحضر عنه الاستاذ عدلى افندى اسكندر نمرة ١٧ و ٢٠٩ سنة ١٤٤٤ و ٤٥٤٤ قضائية . دائرة حضرات اصحاب العزة شاكر احمد بك ومحمد فهمى حسين بك وترى ابو البرك . - مشارين)

الحكم بالفوائد فى عريضة الاستئناف - لا يعتبر هذا تنازلا منه عن الفوائد لأن التنازل لا يكون الا صريحا . ومن ثم يجوز له طلب الحكم بهذه الفوائد بدعوى جديدة فيقضى له به من تاريخ رفع الدعوى الاولى

المحكمة :

« حيث أن المستأنف يطالب المستأنف عليه بفوائد المبلغ وقدره ١٤٨٣ جنيتها المحكوم له به على المستأنف عليه قيمة الباقى من ثمن الأطيان السابق بيعها من الأول للثانى «

« وحيث باطلاع المحكمة على أوراق الدعوى وخصوصا الحكم الاستثنائى الصادر بين الطرفين اتضح أن المستأنف عليه غير محق فى حجز قيمة المبلغ المحكوم به عليه «

« وحيث سبق للمستأنف المطالبة ابتداءيا بفوائد هذا المبلغ غير أنه لم يكرر هذا الطلب فى عريضة استئنافه للحكم الابتدائى الصادر ضده وألغى استئنافا فما كان فى وسع محكمة الاستئناف أن تحكم له بذلك ولذلك قد رفض التماسه عن الحكم الاستثنائى المذكور بالنسبة لعدم الفصل فى الفوائد «

« وحيث لا يمكن اعتبار عدم المطالبة بالفوائد فى عريضة استئنافه تنازلا منه ما لم يكن هذا التنازل قد صدر بصريح العبارة «

« وحيث مما تقدم يكون للمستأنف الحق

محكمة الاستئناف في بيروت

٣٣٠

محكمة استئناف اسبوط الأهلية

٢١ سبتمبر سنة ٩٢٧

حجر . غفلة . سلطة المجلس الحسي في تقدير سبب
الحجر . تصرفات ذى الغفلة . حكمها . تبين
تاريخها . ثبوت التاريخ رسمياً .

المبادئ القانونية .

- ١ - اذا قضى المجلس الحسي بالحجر
على شخص لسبب عتيه فلا يجوز لأى سلطة
أخرى مناقشة هذا السبب . فاذا قرر بالحجر
بسبب الغفلة لا يجوز الادعاء بمتة المحجور عليه
- ٢ - حكم تصرفات ذى الغفلة حكم
تصرفات السفه . فالسابقة منها على الحجر نافذة
واللاحقة به باطلة
- ٣ - لا يعتبر سابقاً على الحجر من تصرفات
المحجور عليه الا ما كان ثابت التاريخ قبل الحجر
المحكمة :

« حيث أن المستأنف بصفته طلب الحكم
بتثبيت ملكية محجوره الى ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا
المينة بعريضة افتتاح الدعوى والناء العقود الثلاثة
المنسوب صدورها من المحجور عليه ابوزيد
الحولى الأول بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ٩٢١ ومسجل
فى ٢٨ سبتمبر سنة ٩٢١ ويتضمن بيعه الى
زوجته المستأنف عليها الأولى فدادين و٤ قرايط

والثانى بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٩٢١ ويتضمن
بيعه الى على عثمان ١٠ أفدنة و ١٢ قيراطا و ١٦ سهما
تدخل ضمنها التسعة أفدنة وكسور السابق بيعها
الى الزوجة بمقتضى العقد الأول والثالث بتاريخ
١٤ ابريل سنة ٩٢١ ويتضمن بيعه فدانا الى
على حسن علام لأنها صدرت منه وهو فى حالة
ضعف فى ادراكه فحكمت محكمة أول درجة
برفض الدعوى بحجة أن العقود الثلاثة سائلة
الذكر ثابتة التاريخ قبل الحجر عليه »

« وحيث أن المستأنف يزعم أن محجوره
مضطرب فى قواه العقلية فهو أبلة حكمه حكم
المعتوه لا تنفذ تصرفاته ولو كانت صادرة قبل
الحجر عليه »

« وحيث أن المجلس الحسي العالى اعتبر
ابوزيد احمد الحولى من ذوى الغفلة وقرر بمجاسة
٢٣ ابريل سنة ٩٢٢ الحجر عليه لهذا السبب
فليس لهذه المحكمة أن تتعرض لمناقشة سبب
الحجر بعد أن صدر قرار الحجر من الجهة المختصة
ووجب احترام هذا القرار واعتبار المحجور عليه
من ذوى الغفلة »

« ومن حيث أن الرأى المعمول به شرعاً
ان صاحب الغفلة كالفه يحجر عليه لصيانة أمواله
وحكمه حكم السفه فى التصرفات التى تصدر منه
قبل الحجر من انها تكون نافذة »

« وحيث وانه وان كانت العقود المنسوب
صدورها من المحجور عليه قبل الحجر تاريخها

غير ثابتي التاريخ يكونان باطلين ويتعين الحكم بألغائهما أما العقد الصادر الى المستأنف عليها فهو نافذ لثبوت صدوره من المحجور عليه قبل الحجر ولا محل للأخذ بأقوال القيم من أن المستأنف عليها المذكورة كانت قاصرة ولا تملك ثمن ما اشترته لأن المحجور عليه مقر بالعقد المذكور بقبض الثمن»

« وحيث أنه باستئصال القدر المبيع الى المستأنف عليها الأولى وقدره ٩ أفدنه و٤ قراريط من أصل القدر المرفوع به الدعوى وقدره ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا يكون الباقي هو ٣ أفدنه و ٨ قراريط وهو ما يجب الحكم للمستأنف بصفته بتثيت ملكيته اليه والزام المستأنف عليهما الثاني والثالث بربع المصاريف عن الدرجتين والزام المستأنف بالباقي والمقاصة في أتعاب المحاماه »

(استئناف الشيخ هانم محمد آدم بتوكيل الاستاذ كامل أفندي عبد الملك ضد السيد زهير بنت علي ومن معها بتوكيل الاستاذ أحمد بك علي — ١٤٩٩ س ١ ق . دائرة صاحب السادة صالح حق باشا رئيس المحكمة ومضوية حضرتي علي بك عبد الرازق وعلام محمد بك المستشارين)

٢٢١

محكمة استئناف اميوط الأهلية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧

قاضي البيوع . اختصاصه . مادة ٦٠٢ . مرافعات . شمول مكه غير الاجراءات المنصوص عنها . استئناف . جوازه . مياده . حلول دابن محل طالب البيع بالجملة . حق قاصر على صاحب الدين المسجل . مادة ٥٩٣ . ومادة ٥٦٩ . مرافعات

المبادئ القانونية :

(١) يختص قاضي البيوع بالحكم نهائيا في

الظاهر سابق على الحجر الا أنه يجب لنفاذ هذه العقود أن يكون تاريخها ثابتا قبل الحجر وبغير هذا يسهل تجريد المحجور عليه من أملاكه بتقديم تاريخ التصرفات ويزول الغرض الذي من أجله تقرر الحجر وهو صيانة أموال المحجور عليه ولا يصح التمسك في أحوال الحجر بأقرار المحجور عليه بصحة التصرف وعدم الحاجة الى اثبات التاريخ»

« وحيث انه متى تقرر وجوب اثبات تاريخ التصرفات الحاصلة قبل الحجر وجب النظر في العقود المطعون فيها لمعرفة ان كانت قد اكتسبت تاريخا ثابتا قبل الحجر أو لم تكتسب هذا التاريخ الثابت »

« وحيث أنه بالاطلاع على تلك العقود يتبين أن العقد المؤرخ ٢٢ يولييه سنة ٩٢١ الصادر الى المستأنف عليها الأولى هو وحده الذي اكتسب التاريخ الثابت قبل الحجر لأنه تسجل في ٢٨ سبتمبر سنة ٩٢١ وقرار الحجر صدر في ٢٣ ابريل سنة ٩٢٢ أما العقدان الأخيران فلم يكتسبا تاريخا ثابتا قبل الحجر . وقد أخطأت محكمة أول درجة في اعتبارها أن هذين العقدين اكتسبا تاريخا ثابتا قبل الحجر لأن أحدهما وهو الصادر الى علي عثمان نظري القضية نمرة ٣٨٣ سنة ٩٢٣ جرجا في ٣ مارس سنة ٩٢٣ أي بعد قرار الحجر بدنة تقريرا والثالث الصادر الى علي حسن علام تقدم الى التسجيل في ١٥ يناير سنة ٩٢٣ أي في تاريخ لاحق على قرار الحجر أيضا »

« وحيث أنه متى كان العقدان سالفي الذكر

ونص بأن حكمه في هذه الحالة لا يقبل المعارضة ولا الاستئناف »

« وحيث أنه إذا حكم قاضي البيوع في موضوع لم يكن من اختصاصه الفصل فيه عملاً بالمادة ٦٠٢ المذكورة فيعتبر حكمه قابلاً للاستئناف أمام محكمة الاستئناف العليا في المواعيد المعتادة »

« وحيث أن الأمر الذي فصل فيه قاضي البيوع بحكمه المستأنف لم يكن خاصاً بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع وقد فصل في حلول دائن محل طالب البيع في اليوم المحدد له في حالة مخالفته لما جاء بالمادة ٥٦٩ فيكون قد حكم فيما يخرج عن اختصاصه ويكون حكمه قابلاً للاستئناف في المواعيد المعتادة كما تقدم ويتعين رفض الدفع الفرعي والحكم بقبول الاستئناف شكلاً »

عن الموضوع

« حيث أن القانون نص على حالتين من أحوال الحلول - الأولى حالة الحلول محل الطالب المتأخر في عمل الاجراءات - والثانية حالة الحلول في الجلسة محل طالب البيع - ففي الحالة الاولى جعل القانون بالمادة ٥٩٣ حق الحلول ثابتاً للدائنين المسجلين ولكل دائن أعلن المدين بورقة التنبيه وفي هذه الحالة لا يحصل إيقاف الاجراءات الا اذا طلب الدائن الذي حصل على حكم نزع الملك بتقرير يحرر في قلم الكتاب فاذا لم يتمسك من له حق الحلول محل

مسائل بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع - مادة ٦٠٢ مرافعات - اما اذا تضمن حكمه الفصل فيما عدا ذلك يصبح حكمه قابلاً للاستئناف في المواعيد الأصلية .

فاذا تنازل طالب البيع عن السير في اجراءات البيع . وطلب دائن حله محل طالب البيع وطلب السير في الاجراءات وقضى له بذلك قاضي البيوع . أصبح حكمه قابلاً للاستئناف .

(٢) نص القانون على حالتين لحلول الدائن في الاجراءات محل طالب البيع . الاولى في المادة ٥٩٣ وهي تشمل الدائنين اصحاب الديون المسجلة على العين والدائنين العاديين الذين أعلنوا المدين بورقة التنبيه ويكون الحلول فيها قبل جلسة البيع والثانية في المادة ٥٦٩ وهي قاصرة على الدائنين اصحاب الديون المسجلة ويكون الحلول فيها بجلسة البيع - وعلى ذلك لا يجوز احلال دائن عادي بجلسة البيع محل طالب البيع . بل يجب اذا تنازل طالب البيع في هذه الحالة ولم يطلب دائن من ذوى الديون المسجلة الحلول محله أن يقضى بشطب القضية .

المحكمة :

عن الدفع الفرعي

« حيث أن القانون بين بالمادة ٦٠٢ مرافعات الأمور التي يجوز لقاضي البيوع أن يفصل فيها وجعل اختصاصه قاصراً على الحكم في مسائل بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع

« وحيث أن ورثة على البوشى ليسوا من أرباب الديون المسجلة بالمعنى المقصود بالمادة ٥٦٩ فيكون حكم قاضى البيوع مجلولم محل طالب البيع فى اليوم المعين لذلك خارجا عن اختصاصه وفى غير محله ويتعين الغاء الحكم المستأنف »

(استئناف الشيخ محمد رفاعى بتوكيل الاستاذ اباير أفندى حكيم ضد طه أفندى البوشى ومن معه بتوكيل الاستاذ لطيف أفندى نمله — ٨٩ س ٢ ق . بالمهنة السابقة)

٣٣٢

محكمة استئناف اسيوط الاهلية

١٧ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . طلبت لم يفصل فيها . الطلبات التى هى جزء من موضوع الدعوى . لا المتعلقة بطرق الاثبات . ولا بأوجه الدفاع .

المبدأ القانونى :

الطلبات التى يجب على المحكمة الفصل فيها والا كان حكمها قابلاً للالتماس عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٧٢ مرافعات هى الطلبات التى تكون جزء من موضوع الدعوى نفسها التى يقصد بها الخصم الحكم له بشئ معين . ويخرج من ذلك جميع الطلبات الخاصة بطرق الاثبات وجميع طرق الدفاع .

اذا طلب المدعى عليه خصم شئ من قيمة المطلوب منه فلا يعتبر ذلك طلباً أصلياً بل هو من طرق الدفاع ولا يترتب على عدم الفصل فيه جواز الالتماس

الدائن بحقه فى ظرف شهرين من التقرير بالايكاف بتقرير يقدم منه الى قلم الكتاب تسقط الاجراءات ويستحيل طلب الحلول بعد ذلك الا باجراءات جديدة واستصدار حكم جديد بنزع الملك — والحكمة فى وجوب التقرير بقلم الكتاب هو لأن الاجراءات تحصل بعده بواسطة قلم الكتاب من تلقاء نفسه وفى الحالة الثانية وهى المشار اليها بالمادة ٥٦٩ جعل القانون حق الحلول محل طالب البيع ثابتاً للدائنين المسجلين فقط »

« وحيث أن الدائنين المشار اليهم بالمادة ٥٦٩ هم أرباب الديون المحفوظة امتيازاتهم بالقيود Créanciers inscrits وذكأن الشارع يقصد غير هذا النوع من الدائنين لما تأخر عن الاشارة الى ذلك صراحة كما جاء بالمادة ٥٩٣ »

« وحيث أنه اذا لم يطلب لدائن البيع فى الجلسة المحددة له فتعتبر الاجراءات مهلة وتشطب القضية ولا يحصل البيع ويكون لذى المصلحة بعدئذ الحق فى طلب تحديد يوم للبيع واجراء اعلانات أخرى على الوجه المتقدم »

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق أنه فى الجلسة المحددة للبيع بناء على طلب يوسف جبران تنازل المذكور عن السير فى اجراءات البيع لاستلامه حقوقه فطلب طه أفندى البوشى عن نفسه وبصفته حلولة محل طالب البيع فقبل منه حضرة قاضى البيوع ذلك وحكم باثبات تنازل يوسف جبران عن البيع وقبول ورثة على البوشى محله »

المحكمة :

« حيث ان الطلبات التي يجب على المحكمة الفصل فيها والا كان حكمها قابلاً للألتماس عملاً بالفقرة الأولى من مادة (٣٧٢) مرافعات هي الطلبات التي تكون جزءاً من موضوع الدعوى نفسها والتي يقصد بها الخصم الحكم له بشيء معين وعلى ذلك فلا تعتبر قانوناً من الطلبات التي يترتب على عدم الفصل فيها قبول الألتماس جميع الطلبات الخاصة بطرق الاثبات كطلبات التحقيق وتعيين الخبير وتوجيه اليمين أو انتقال المحكمة وما شابه ذلك وأيضاً لا يعتبر قانوناً من الطلبات التي يترتب على أغفالها جواز الألتماس كافة طرق الدفاع فاذا طلب المدعي عليه خصم شيء من قيمة المطلوب منه فلا يعتبر ذلك طلباً أصلياً بل هو من طرق الدفاع ولا يترتب على عدم الفصل فيه جواز الألتماس »

« وحيث ان الملتمس يبني ألتماسه على وجهين - الأول أن المحكمة قضت الملتمس ضدّها بأكثر من الطلبات - والثاني أنه طلب من محكمة أول درجة ان تخصم من الاجرة المستحقة عليه قيمة ما قدره الخبير عن التلف بسبب امتناعهما عن اعطائه المياه اللازمة »

« وحيث ان الوجه الأول لم يكن صحيحاً ولم تقض المحكمة بشيء خارج عن الطلبات . والوجه الثاني عبارة عن دفاع يقصد به خصم

شيء من قيمة المطلوب فلا يعتبر طلباً أصلياً يترتب عليه قبول الألتماس »

(التماس الحواجه عبيد ابراهيم شنوده بتوكيل الاستاذ بشاى افندي مقار ضد الست زكية بنت حسنين ومن معها نمرة ١٣٠ س ٢ ق . بالهيئة السابقة)

٣٣٣

محكمة استئناف اسيوط الأهلية

٢٤ يناير سنة ١٩٢٨

مستولية . تعويض . مستولية السيد فضل خادمه .
وزارة الحرية . جندى ارتكب جريمة .
الخدمة العسكرية

المبدأ القانوني :

الخدمة العسكرية تكليف واجب على كل مصرى . وليس للحكومة حرية اختيار الجنود . فلا يمكن ان تكون علاقتهم بالحكومة علاقة السيد بمخادمه . وعلى ذلك لا تسأل وزارة الحرية عن جريمة ارتكبتها أحد الجنود خصوصاً اذا لم يتم دليل على خطأ الوزارة في الحادث موضوع دعوى التعويض

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق انه في يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٣ كان العسكري احمد هريدى مورث المستأفنين مع ستة من زملائه سائرين ومعهم جيبخانة يحملونها وتأخر أحدهم عطا الله ابراهيم عنهم لقضاء ضرورة ثم أدركوا أن عطا الله المذكور أخذ يطلق النار

٢٣٤

محكمة استئناف أسيوط الاهلية

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

اختصاص . قاضى البيع . الامر الصادر منه بتحديد
جلسة للبيع . التظلم من امره . امر ادارى . اختصاص
المحكمة . حكم قضائى . اختصاص محكمة الاستئناف

المبادئ القانونية :

رسا على (بولس) مزاد عقار ولم يودع
التمن خزانة المحكمة . فأندره (يواقيم) طالب البيع
بالايداع . ولما لم يودع قدم (يواقيم) طلباً الى
قاضى البيع بتحديد جلسة لاعادة البيع على ذمة
(بولس) . حضر (بولس) الجلسة وادعى
سداد التمن للدائنين أصحاب الديون المسجلة على
العين . وقرر بأن الفصل فى ذلك عند النزاع
من اختصاص المحكمة . فقضى قاضى البيع
باختصاصه وبصححة إعادة البيع وتأجيل القضية
للنشر - كيف يكون الطعن فى هذا الحكم

رأى (بولس) أنه انما تظلم فى الجلسة للقاضى
من الأمر الصادر منه بالبيع بناء على عريضة
يواقيم . لذلك اعتبر حكمه أمراً صادراً فى تظلم
ورفع الامر الى المحكمة الابتدائية

ورأى (يواقيم) ان القرار الصادر من
القاضى بالجلسة ليس أمراً ادارياً ولكنه حكم
قضائى . فلا يكون الطعن عليه الا بطريق
الاستئناف . لذلك طلب عدم قبول الدعوى .

عليهم قتل أربعة منهم وجرح اثنين ثم أطلق
الرصاص على نفسه ومات »

« وحيث انه لم يكن هناك أى سبب لهذا
الفعل ويظهر أن الجاني أصابه جنون فجائى فجئى
على زملائه وعلى نفسه »

« وحيث ان المستأنفين يرتكبان فى
أحقتهما الى التعويض من الحكومة على المادة
١٥٢ التى تجعل السيد مسئولاً عن تعويض
الضرر الناشئ عن فعل خادمه »

« وحيث ان الخدمة العسكرية هى تكليف
واجب على كل مصرى والعسكرى بأدائه تلك
الخدمة انما يؤدى واجباً وطنياً ولا يشغل وظيفة
من الوظائف فليس العسكرى خادماً ولا تعتبر
الحكومة بالنسبة للعساكر الملحقين بالخدمة
العسكرية فى مقام السيد بالنسبة لخادمه ولا يعتبر
العساكر نائبين عنها »

« وحيث فضلاً عن ذلك فان الحكومة
ليس لها حرية اختيار العساكر لأنهم يجندون
حتماً متى توفرت فيهم شروط التجنيد بصرف
النظر عن كفاءتهم العلمية أو الأخلاقية »

« وحيث فضلاً عن ذلك فلم يتم أى دليل
على خطأ الحرية فى حادثة قتل مورث المستأنفين »
« وحيث لذلك ترى المحكمة أن الحكم
الابتدائى فى محله فيتعين تأييده »

(استئناف قاطبه سليمان محمد الفتاح ومن معها
متدب منهم الاستاذ احمد بك على ضد وزارة الحرية
نمرة ٤١٣ س ١ ق . بالهيئة السابقة)

وفي ذلك قضت محكمة الاستئناف .

(١) ان التظلم من أمر قاضي البيع يرفع الى المحكمة الابتدائية اذا كان أمره صادراً ضمن اختصاصه الاداري المبين في المادة ٦٠٧ مرافعات وذلك طبقاً لنص المواد ١٢٧ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ مرافعات

(٢) أما اذا تضمن أمر القاضي الفصل في مسألة تتعلق بموضوع الدعوى فيصبح أمره هذا حكماً قضائياً فيرفع الطعن فيه الى محكمة الاستئناف وعلى ذلك قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الدعوى .
المحكمة :

« حيث ان يواقيم مرقس المستأنف عليه قدم في أول نوفمبر سنة ١٩٢٣ عريضة الى حضرة قاضي البيوع بمحكمة أسيوط يطلب فيها إعادة البيع على ذمة بولس افندي حنا (المستأنف) الراسي عليه مزاد ٤ افدنة و ١٨ قيراطا و ٩ اسهم و ٣٣٠ ذراعا في القضية نمرة ٥٧٧ سنة ١٩٢١ التأخير عن دفع الثمن بمخزينة المحكمة بعد ان أنذره بالايدياع بقتضى انذار مؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٣ ولم يفعل شيئا من ذلك فاصدر حضرة قاضي البيوع أمره على العريضة المذكورة بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بأعادة البيع وأجراء النشر وبالجلسة التي صدرت لأعادة البيع قرر بولس افندي حنا انه سدد الثمن الى الدائنين المسجلين وقدم ايصالات تثبت ذلك وانه غير ملزم بإيداع

الثمن بعد هذا بمخزينة المحكمة واذا نازع يواقيم مرقس في ذلك فتكون منازعته أمام المحكمة المختصة فحكم قاضي البيوع بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ باختصاصه وبصححة أعادة البيع ثم تأجلت القضية بعد ذلك للنشر - اعتبر بولس افندي حنا ان ما حصل منه أمام قاضي البيوع هو تظلم من الامر الصادر منه على عريضة خصمه وان الحكم الذي صدر من قاضي البيوع ما هو الا رفض لتظلمه ومن حقه ان يتظلم من هذا الامر الى المحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ١٣٠ مرافعات وانه بناء على هذا رفع في ٣ يناير سنة ١٩٢٤ دعوى أمام محكمة قنا ضد يواقيم مرقس يطلب الغاء الحكم الصادر من قاضي البيوع الرقيم ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ وقد دفع يواقيم مرقس هذه الدعوى بأن ما صدر من قاضي البيوع هو حكم لا يجوز الطعن فيه الا بطريق الاستئناف وطلب الحكم بعدم قبول الدعوى وأخذت بذلك محكمة أول درجة فاستأنف بولس افندي حنا هذا الحكم متمسكا بنظريته الاولى »

« وحيث ان الشارع خول لقاضي البيوع ان يصدر أمراً بتحديد جلسة لأعادة البيع بناء على عريضة تقدم اليه من طالب البيع دون أن يبين طريقة التظلم من هذا الامر (مادة ٦٠٧ مرافعات) . »

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه في حالة عدم النص يرجع الى قواعد العدل والقياس . »
« وحيث ان الحق الذي خوله الشارع الى

قاضي البيوع باصدار أمر على عريضة ما هو الا اختصاص ادارى مثل الاختصاص الذى خوله الى رئيس المحكمة وقاضى الامور الوقتية من اصدار اوامر على عرائض (مادة ١٢٧ مرافعات) فوجب اذن ان يتبع فيه جميع القواعد المقررة فى الاوامر على العرائض من حيث التظلم وطريقة رفعه طبقاً لما هو مبين بالمواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ مرافعات - ولا يمكن القياس على ما جاء بالمادة ٦٩٧ مرافعات مختلط من وجوب رفع النزاع الى قاضى الأمور الوقتية لأن الشارع لم يعط لقاضى البيوع المختلط اختصاصاً ادارياً كالذى اعطاه لقاضى البيوع الاهلى لأنه ترك طالب اعادة البيع حراً فى السير فى الدعوى دون حاجة الى الرجوع الى قاضى البيوع لاستصدار امر بتحديد جلسة للبيع فكان محتماً اذن ان يرفع النزاع الى قاضى الأمور المستعجلة »

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب اذن معرفة الى أى مدى تمتد سلطة قاضى البيوع فى احوال التظلم »

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان سلطة قاضى البيوع قاصرة على اجراءات دعوى البيع فله أن يفصل بحكم نهائى فى أوجه البطلان التى ترفع اليه دون أن يتعرض الى موضوع الدعوى فان تعرض لموضوع الدعوى عد ذلك خروجاً عن اختصاصه وكان حكمه قابلاً للاستئناف وعلى هذا اذا رفع اليه التظلم عن أمر صدر منه بتحديد جلسة لاعادة البيع فاذا تبين له ان أوجه التظلم

المعرضة عليه متعلقة بموضوع الدعوى وجب عليه عدم التعرض لها وأمر بقبول التظلم وبايقاف الاجراءات حتى تفصل الجهة صاحبة الشأن فى هذه الأوجه . اما اذا ظهر له ان الغرض من التظلم هو مجرد المماطلة والتسويق فله أن يرفضه ويأمر بالسير فى اجراءات البيع »

« وحيث ان التظلم الذى يفصل فيه قاضى البيوع ويمجوز الطعن عليه برفعه الى المحكمة هو التظلم الداخلى فى دائرة سلطته الادارية فاذا خرج عن هذه الدائرة لم يعد تظلاً بالمعنى الذى يقصده الشارع بل نزاعاً يفصل فيه القاضى بما له من السلطة القضائية ويكون حكمه قابلاً للطعن أو غير قابل للطعن حسب الاحوال »

« وحيث ان التظلم من أمر قاضى البيوع الداخلى فى سلطته الادارية هو التظلم الذى يحصل بتكليف الخصم الآخر بالحضور امام نفس القاضى بمقتضى علم خبر فاذا سكت الخصم الذى أعلن اليه الأمر ولم يتظلم حتى تمت اجراءات اعادة البيع وجاء يوم الجلسة انتهت بذلك سلطة القاضى الادارية وأصبح كل اعتراض أو تظلم فى اجراءات طالب البيع يعد نزاعاً لا تظلاً وعمل القاضى فيه يعتبر حكماً بمعناه القانونى صادراً فى حدود سلطته القضائية لا أمراً عن تظلم »

« وحيث ان الثابت من الاوراق ان بولس افندى حنا لم يتظلم الى قاضى البيوع من الامر الصادر ضده بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ على العريضة المقدمة من يواقيم مرقس بل سكت حتى

عريضة الى نفس الأمر ثم الى المحكمة لأن موضعه أن تكون الدعوى مقبولة «
« وحيث انه مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف ورثة بولس افندى حنا بتوكيل الاستاذ لطيف افندى نخله ضد الخواجه يواقيم مرقس بتوكيل الاستاذ حبيب بك دوس نورة ٥٢ س ١ ق . الدائرة السابقة)

٣٣٥

محكمة استئناف أسبوط الأهلية

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

كفالة . ضياع التأمينات . براءة ذمة الكفيل .
التأمينات الخاصة — الرجوع على الكفيل . تجريد
الدين اولاً . محله .

المبادئ القانونية :

١ — التأمينات التي يترتب على اضعائها براءة ذمة الكفيل هي التأمينات الخاصة كالرهن والامتياز

٢ — يشترط لتجريد الدين قبل الرجوع على الكفيل غير المتضامن مع الدين

(أ) أن تكون أموال المدين الجائر حجزها تنفي بأداء الدين بأن تكون خالية من النزاع وغير محملة بشيء من الرهون والحقوق العينية

(ب) أن يبين الكفيل للدائن أموال المدين الحالية من النزاع

(ج) أن يقدم له المصاريف اللازمة للقيام بتجريدها

تمت اجراءات البيع وجاء بجلسة ١٣ يناير ١٩٢٤ يدفع دعوى يواقيم مرقس بأنه مدد الى ارباب الديون المسجلة مقدار الثمن وانه غير مكلف بايداع الثمن بالخزينة واذا كان في الأمر نزاع يطرح امام الجهة المختصة قضى قاضى البيوع في ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ باختصاصه بالفصل في هذا النزاع وبصححة اجراءات البيع «

« وحيث ان ما صدر من بولس افندى حنا يعد نزاعاً في موضوع الدعوى الأصلية لا تظلماً وفصل قاضى البيوع فيه يعد حكماً فكان من الواجب على بولس افندى حنا أن يرفع استئنافاً عن هذا الحكم لأن قاضى البيوع بالفصل في هذا النزاع تعرض لموضوع الدعوى الامر الخارج عن دائرة اختصاصه فحكمه كان خطأ وطريقة الطعن عليه هي رفع استئناف عنه «
« وحيث ان بولس افندى حنا قد اخطأ في اعتبار أن ما صدر منه بجلسة البيع يعد تظلماً عن الامر الصادر على العريضة المؤرخة اول نوفمبر سنة ١٩٢٣ كما اخطأ في اعتبار ان الحكم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ هو رفض لهذا التظلم يجوز له رفعه الى المحكمة الابتدائية «

« وحيث ان محكمة اول درجة قد اصابته في الحكم بعدم قبول الدعوى لأنها ليست تظلماً من أمر صدر على عريضة كما ذهب الى ذلك المستأنف «

« وحيث انه لا محل بعد ذلك لمناقشة مبدأ جواز الجمع بين التظلم من أمر صدر على

المحكمة.

« حيث أنه بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ صدر حكم بألزام احمد محمد عبد الرسول بصفته مديناً وعسران جاد الكريم بصفته ضامناً بأن يدفعوا الى محمد سعد الدين مبلغ ٣٥٦ جنيهاً و ٤٧٢ مليماً والمصاريف المناسبة وبألزام احمد محمد عبد الرسول وحده بصفته مديناً بأن يدفع له مبلغ ٣٣٨ جنيهاً و ٤٩٥ مليماً »

« وحيث أن محمد سعد الدين شرع في نزع ملكية المدين من ٣٠ فدانا والضامن من ٦ أفدنة وقيراط واحد و ٢٢ سهماً فرفع عسران جاد الكريم معارضة في تنبيه نزع الملك وطلب الغاء الاجراءات وارتنك على ثلاثة أوجه - الأول : أن دين المستأنف تسدد لأنه أوقع حجزاً على حاصلات ٣٨ فدانا - والثاني : أن الدائن فعل ما يوجب ضعف التأمينات - والثالث : أنه لا يجوز للدائن التنفيذ عليه الا بعد تجريد المدين »

« وحيث عن الوجه الأول فإن المستأنف أوقع حقيقة حجزاً على حاصلات ٣٨ فدانا ولكن هذه الحاصلات تبذرت كما ينتج ذلك من محضر التبديد المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ ومن الحكم الصادر من محكمة دشنا في ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ في قضية اللجنة نمرة ٤٣٥ سنة ١٩٢٤ »

« وحيث أن عسران جاد الكريم يرتكن على صورة من محضر جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ في قضية اللجنة المقدمة جاءها أن حسين سعد الدين أخ المستأنف سئل عما يعرفه بشأن مخالصة قدمها

أحد الحارسين فقرر أنها معطاة من أخيه محمد سعد الدين وتخالص فعلاً »

« وحيث أن محمد سعد الدين قال بأن هذا الأقرار لم يصدر منه ولا يحتج به عليه وإن ما دفع اليه هو فقط ١٥٠ جنيهاً تقدر ثمتاً للحاصلات التي تبذرت وقد استنزل هذا المبلغ من دينه عند شروعه في اجراءات نزع الملك وخصمه فعلاً من المدين الغير مضمون الذي له قبل احمد محمد عبد الرسول »

« وحيث فيما يختص بالوجه الثاني فإن التأمينات التي يقصدها القانون و يترتب على اضعائها براءة ذمة الكفيل هي التأمينات الخاصة كالرهن والامتياز »

« وحيث انه لم يكن هناك تأمينات خاصة يصح القول بأن المستأنف أضعائها بتقصيره »

« وحيث فيما يختص بالوجه الثالث فإنه يشترط قانوناً أن تكون أموال المدين الجائز حجزها تنفي بأداء الدين بتمامه أو بعبارة أخرى يجب أن تكون عقارات المدين خالية من النزاع وغير محملة بشئ من الرهون وغيرها من الحقوق العينية وعلى الكفيل الذي يتمسك بطلب تجريد المدين أن يبين للدائن أموال المدين الحالية من النزاع وأن يقدم له المصاريف اللازمة للقيام بتجريدها »

« وحيث أن المستأنف يذهب الى أنه يجب على الكفيل الذي يتمسك بطلب تجريد المدين أن يدفع بهذا الدفع قبل الدخول في الموضوع »

« وحيث أن القانون الفرنسي نص على أنه يجب على الكفيل أن يتمسك بهذا الدفع عند

٣٣٦

محكمة استئناف اسيوط الاهلية

٧ فبراير سنة ١٩٢٨

بيع . بخس الثمن . بقاء المبيع تحت يد المشتري .
الادعاء بأنه عقد تأمين لا بيع . لا محل له .

القاعدة القانونية :

إذا كانت صيغة العقد تدل على البيع فلا
تقبل دعوى البائع بأن العقد في الواقع عقد تأمين
بفوائد ربويه . ولا يمكن ان يتخذ من بخس الثمن
وبقاء العين تحت يد البائع دليلاً على دعواه .
لأنه لا يترتب على العين اى حق للبائع الحائز
لشروط الاهلية . ولأن بقاء العين تحت يد
البائع لا يمنع المشتري من طلب تسليمها تنفيذاً
لشروط البيع .

المحكمة :

« حيث ان الحكم الابتدائي في محله
لأسبابه فيتعين تأييده أما ما يدعيه المستأنف من
ان عقد البيع الرقم ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٣
المسجل في ٢٤ اكتوبر سنة ٩٢٣ الصادر منه
الى المستأنف عليه عن فدائين المقضى بهما بالحكم
المستأنف هو عقد رهن تأمين بفوائد ربويه فلا
دليل عليه وصيغة العقد تدل في ذاتها على انه
عقد بيع حائز لكافة شروط وأركان البيع من
جهة الاتفاق على نقل ملكية القدر المبيع وعلى
الثمن — وأما القول بأن ثمن الفدان الوارد
بالعقد هو ١٥٠ جنيه مع ان الفدان الواحد لا يقل
ثمنه عن ٣٠٠ جنيه وعلى أن الاطيان من وقت
التعاقد لا تزال تحت يد المستأنف فلا معول عليه

الاجراءات الأولى التي توجه ضده وقال بعض
الشراح أن الغرض من ذلك هو وجوب ابداء
الدفع بطلب التجريد قبل ما عده غير أن هذا
الرأى معترض عليه باعتراضات شديدة من فريق
آخر من الشراح وقد قال هذا الفريق أن هذا
الدفع يصح ابدائه الا اذا حصل من المدين
ما يدل على عدوله عنه »

« وحيث أن الشارع المصرى لم يأخذ بالرأى
الأول القاضى بوجوب التمسك بأبداء هذا الدفع
قبل ما عده بل أخذ بالرأى الثانى وهو اعطاء
الحق للكفيل فى التمسك بهذا الدفع ما لم يتركه »
« وحيث أنه لا يوجد ما يدل على أن
الكفيل قصد أن يترك هذا الدفع »

« وحيث أن المستأنف قدم شهادة من قلم
رهون المحكمة المختلطة ثابت منها انه توجد على
عقارات المدين اختصاصات وقيد واثنى عشر
تسجيلاً ومن هذه الشهادة ينتج أن أموال المدين
لم تكن خالية من النزاع بل مثقلة بالديون وهذا
مما يوجد صعوبة فى اتخاذ الاجراءات عليها —
ولذلك يكون للدائن حق التنفيذ على أموال الضامن
وليس لهذا الأخير أن يتمسك بطلب تجريد المدين
وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض
معارضة المستأنف عليه الأول »

(استئناف الشيخ محمد سعد الدين بتوكيل الاستاذ
ذكى افندي سليمان ضد عمران جاد الكريم الحاضر عنه
الاستاذ ابادير افندي حكيم نمرة ٣٥ س ٢ ق . الدائرة
السابقة)

من طلب تنفيذ عقد البيع وتسليمه القدر المبيع
تنفيذاً لشروط البيع »

(استئناف الخواجه متى غبريال هرقلي ومن معه
بتوكيل الاستاذ بشاي افندي مقارضه كيراس سعد
غبريال بتوكيل الاستاذ ناشد افندي حنا نمره ٧٩ س
٢ قضائية . الدائرة السابقة)

لأن الغبن في الثمن على فرض ان هناك غبن
لا يترتب عليه أى حق للبائع الحائز لشروط
الاهلية كما أن تأخير المشتري في وضع يده
لا يترتب عليه أى حق ايضاً للبائع ولا يمنع المشتري

قضايا المحاكم الكلية

« وحيث ان المادة ١٥٤ من القانون
المذكور أوجبت على المستأنف ذكر اسباب
استئنافه في التقرير الذى يحضر لهذا الغرض
والا كان الاستئناف لاغياً »

« وحيث أن ما أوجبه القانون من ذكر
اسباب الاستئناف إنما أريد به استبيان نية
المستأنف عند رفع الاستئناف وتعرف غرضه حتى
إذا كان استئنافه لا ينصب على ما تضمنه الحكم
المستأنف من العقوبات الاخرى أو الخطأ القانوني
الذى أجاز لأجله رفع استئناف في مواد المخالفات
اعتبر خارجاً عن الحالات التى رخص فيها
بالاستئناف وغير جائز القبول »

« وحيث ان هذا يتفق مع ما أراده الشارع
من التعديل الذى أدخله على المادتين المذكورتين
بالقانون رقم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ وأوجب
ذكر الاسباب التى بنى عليها الاستئناف تحديداً
لغرض المستأنف وتقديراً من النظر في موضوع

٣٢٧

محكمة اسقوط الابتدائية الاهلية

(دائرة الجنج والمخالفات الاستئنافية)

١٢ مارس سنة ١٩٢٧

مخالفات . استئناف . بيان الاسباب . الغرض من
ذلك . مادة ١٥٤ مدله . قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦

المبرأ القانوني :

غرض الشارع من بيان اسباب الاستئناف
في المخالفات طبقاً للمادة ١٥٤ جنابات والتعديل
الذى أدخل عليها بالقانون رقم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦
تحديد الغرض من الاستئناف وتقديراً من النظر
في موضوع الاستئنافات التى ترفع جزافاً في مواد
المخالفات في غير الاحوال المرخص بها قانوناً

المحكمة :

« حيث ان المادة ١٥٣ من قانون تحقيق
الجنابات اجازت لهم في رفع استئناف في
المخالفة اذا حكم بعقوبة غير الغرامة والمصاريف »

لأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف كما ثبت استعمال المتهم لتذكريتين الأوليين بتقديمهما للكسارى»

« وحيث يتعين البحث فيما اذا كانت واقعة التزوير تنطبق على المادة ١٨٣ عقوبات أم من قبيل تزوير تذاكر المرور أو تذاكر السفر المنصوص عنها بالمادة ١٨٥ عقوبات كوصف النيابة الأول »

« وحيث أن التزوير المنصوص عنه بالمادة ١٨٥ عقوبات إنما هو الذي يحصل بتذاكر السفر "passeports" وتذاكر المرور "permis de route ou feuilles de route" »

(انظر ترجمة المادة باللغة الفرنسية) ومن ثم يرى أن التزوير في تذاكر السكة الحديد وتذاكر الترام هو من قبيل التزوير في الاوراق العرفية المنصوص عنه بالمادة ١٨٣ عقوبات (انظر مؤلف جارسون جزء أول ص ٣٣ نبذة ٧٧ واحد بك أمين شرحاً على المادة ١٨٣ ص ١٨٨ الفقرة الثانية وص ٣٩٧)

« وحيث قد يعترض على أن التزوير لم يقع في ورقة مخطوطة باليد كما اتجهت فكرة الشارع عند وضع باب التزوير على أن هذا لا يمنع من وقوع التزوير في محرر مطبوع كله أو بعضه فقد يقع التزوير في محرر مطبوع كله وليس فيه كتابة بخط اليد ولا امضاء فمن يطبع تذاكر سكة حديد أو تذاكر ترام أو سندات مالية أو سهوم شركات يعاقب بعقوبة التزوير المنصوص عنه بالمادة ١٨٣ عقوبات كذلك الحال فيما اذا وقع التزوير في اليبات المكتوبة بخط اليد في

الاستئنافات التي ترفع جزافاً في مواد المخالفات في غير الاحوال المرخص بها قانوناً »

« وحيث ان للمستأنفين في هذه الدعوى ذكراً سبباً لاستئنافهما انهما مستأنفان (حتى تتم الازالة) »

« وحيث ان هذا السبب لا يراد به التظلم مما قضى به الحكم المستأنف من العقوبة الاخرى وهي الازالة ومن ثم يكون الاستئناف غير جائز »

(قضية النيابة العمومية رقم ١٦٦٩ سنة ١٩٢٧ ضد عبد الفتى مصطفى عبد المنعم الشريف وآخر . دائرة حضرة موافى بك علام بوضوية حضرة محمد صادق افندى وحن محمد اغا افندى القاضيين)

٢٣٨

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية
(دائرة الجناح والمخالفات المستأنفة)

٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

تزوير . تذاكر الترام . محرر التأشير اوارد فيها .
واثبات تأشير جديد فيها . تزوير في اوراق عرفية

المبدأ القانوني:

محرر التأشير الوارد بتذاكر الترام واثبات غيره فيها يعتبر تزويراً في ورقة عرفية معاقباً عليه بالمادة ١٨٣ عقوبات. وليس تزويراً في تذاكر السفر والمرور المنصوص عليه في المادة ١٨٥ .
وتقع الجريمة ولو أن التذاكر مطبوعة وليست مكتوبة باليد وليست ممضاة من أحد المحكمة :

« حيث أن تهمة التزوير ثابتة ثبوتاً كافياً

« وحيث قد نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل انه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون العقود المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« وحيث يتعين البحث عن المقصود بعبارة الالتزامات الشخصية المترتبة على عدم التسجيل لذلك يجب الرجوع أولاً لتاريخ التسجيل - ثانياً البحث عما اتبعته قوانين بعض الدول الأجنبية خصوصاً التي يستمد منها قانون التسجيل المعمول به الآن بمصر ثم استعراض آراء بعض واضعي قانون التسجيل الحالي »

« وحيث أن القانون الفرنسي القديم جارى القانون الروماني بمعنى أن البيع ما كان يتم الا بالعلانية وضرورة التسليم

وعند وضع قانون نابليون نص على أن العقد قانون المتعاقدين بمعنى أن الملكية تنتقل بين المتعاقدين بمجرد التعاقد وكذا بالنسبة للغير - ولما وضعت قواعد التسجيل بفرنسا سنة ١٨٥٥ تقرر بأن الحقوق العينية لا تنتقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل وقد نقل القانون المصري قواعد التسجيل الفرنسي »

« وحيث يؤخذ مما تقدم أن تشريع التسجيل الذي وضع بفرنسا سنة ١٨٥٥ . وتقلنا عنه قواعد التسجيل القديمة . ان العقود الناقلة للملكية والحقوق العينية يكون لها الأثر بين

عقد ايجار مطبوع مثلاً أو في البيانات المكتوبة بخط اليد في تذاكر الترام كالحالة التي نحن بصدد ها »

« وحيث مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(قضية النيابة العمومية - ٣٩٦٤ سنة ١٩٢٧ ضد احمد بركات الجبل . دائرة خليل بك عفت بوضوية حضرتي محمد حمدي السيد بك واحمد نصرت راعب بك القضاة)

٣٣٩

محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية
(دائرة الجنح والتحالفات المستأنفة)

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تسجيل . القانون الجديد . نقل الملكية بين المتعاقدين .
المادة ٢٩٣ عقوبات

المبرأ القاسري :

وان نص قانون التسجيل الجديد على عدم نقل الملكية بين المتعاقدين الا بالتسجيل الا ان هذا لا يمنع المشتري من مطالبة بائه بتنفيذ البيع وعلى ذلك فلا يملك البائع في هذه الحالة التصرف تامة في العين المبيعة للغير فان فعل وقع تحت طائلة القانون (مادة ٢٩٣ عقوبات) المحكمة :

« حيث قد اعترف المتهمان بأنهما بعد أن باعا ما يخصهما في المنزل باعاه لأبي علوة »

« وحيث يتعين البحث عن آثار العقد

الاول قبل التسجيل »

« وحيث أن المتهمين بلسان وكيلهما زعما بأن الملكية لم تنتقل للمشتري الأول كنص قانون التسجيل »

على حكم بصحة التعاقد وتسجيل الحكم يقوم مقام العقد الرسمي وهذا مطابق لما أشار به المستشار

كازيللي من واضع قانون التسجيل «

« وحيث أن المبادئ القانونية العامة لا تزال

قائمة لم ينسخها قانون التسجيل . ثم ان قانون

التسجيل لم يشرع الا لحماية المشتري أولا «

« وحيث مما تقدم جميعه ومن روح التشريع

ومن المجمع عليه بين واضع قانون التسجيل ومن

نص المادة ٨٧٣ من القانون الالماني التي تبيح

للمشتري الحق في مقاضاة البائع للحصول على

حكم على البائع في مطالبته بتنفيذ ما التزم به

شخصيا فيما يرجع لطبيعة العقد المعقود بينهما

ومن أنه لا يتحول التعهد الشخصي الى تعويض

الا اذا استحال تنفيذ التعهد الشخصي - أي

أن له الحق في أن يكون التعويض عينيا

en nature يؤخذ مما تقدم أن من آثار العقد

الأول امكان حصول المشتري على حكم يمكن

تسجيله «

« وحيث بناء على ذلك يرى انه ليس

للمتهمين الحق في التصرف ثانيا بعد التصرف

الاول - هذا يتعين الفاء الحكم المستأنف

وتطبيق المادة ٢٩٣ عقوبات «

(قضية النيابة العمومية غمرة ١٢٨٣ سنة ١٩٢٧

ضد عبد الباقي عبد العاطي وآخر . دائرة حضرة خليل

بك عفت بمضوية حضرة أحمد نصرت بك وكامل

شكري بك القضاة)

المتعاقدين بمجرد انعقادها انما لا تنتقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل «

« وحيث أن المشرع المصري لما وضع

القواعد الحالية لم يقصد أن يهدم القواعد الأصلية

كما لم يقصد أن يكون التسجيل ركنا من اركان

البيع بحيث انها لا تنعقد الا بتوفره - فعقد البيع

هو من عقود التراضي التي تنعقد بمجرد اتفاق

المتعاقدين بمعنى أنه لم تكن من العقود الشكلية

التي لا تنعقد الا امام العامل المختص بالأوضاع

والشروط القانونية . لأن قانون التسجيل لم يشر

الى شيء من هذا «

« وحيث ان المستشار برناردى من واضع

قانون التسجيل الحالي والذي وضع المذكرة

الايضاحية يرى أن العقد الغير مسجل لم يخرج

عن كونه وعدا بالالتزام بنقل الملكية - ومن

رأى كازيللي أن الاتفاق بين الطرفين يجعل

المشتري الظاهر يجوز له الحق في رفع دعوى

للحصول على حكم يحل محل العقد الرسمي ويجوز

تسجيله - ومن رأى المرحوم عبد الحميد باشا

مصطفى أحد أعضاء اللجنة بأن يترك للقضاء

الفصل في هذه المسائل (كتاب التسجيل

لعبد السلام بك ذهني صحيفة ١٦) «

« وحيث انه بمقتضى قواعد التسجيل في

المانيا يعتبر تسجيل العقود من العقود الرسمية

ورغم أن هذا فقد نص بالمادة ٨٧٣ من قانون

التسجيل الالماني الصادر في سنة ١٨٧٢ أنه يجوز

للمشتري الذي استحال عليه الحصول على عقد

رسمي بسبب تغت البائع رفع دعوى ليحصل

بعدم قبول استئناف المدعى بالحق المدني وطلبوا الحكم بقبول استئنافهم شكلاً وفي الموضوع ببراءتهم ورفض الدعوى المدنية «

« وحيث أنه فيما يختص باستئناف المدعى

محمد منصور الفرعى فإن كل ما جاء بالمادة ١٧٧

من قانون تحقيق الجنايات التى تقابل المادة ٢٠٣

ت. ج. فرنسى ونصهما واحد تقريباً بأن الاستئناف

من المحكوم عليه أو الأشخاص المسئولين عن

حقوق مدنية أو المدعى بالحق المدني أو أحد

وكلاء النائب العمومى يجب أن يرفع فى ظرف

عشرة ايام بالأكثر وألا سقط الحق فيه وهذا

الميعاد يبتدىء من يوم صدور الحكم الا فى حالة

صدور دعوى غايية فلا يبتدىء فيما يتعلق بالتهمة الا من

اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة - ونصت

المادة ١٧٨ ت. ج. على أن الاستئناف يرفع

بقرار يكتب فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت

الحكم الا فيما يختص بالنائب العام فىكون فى قلم

كتاب المحكمة الابتدائية ولم ينص القانون على

شئ آخر فيما يختص بالاستئناف ولم يأت بنصوص

للاستئناف الفرعى كما نص فى قانون المرافعات «

« وحيث أنه اراء ذلك يرى الفقهاء الفرنسيون

جواز الاستئناف الفرعى فى المواد الجنائية اذا

كان فى المدة القانونية وهى الواردة بالمادة سابعة

الذكر أما اذا كان بعد هذه المدة فقد انقسموا

فما بينهم على قبوله من عدمه . وكذلك المحاكم

الفرنسية فىرى الشراح فيما يختص بالنياية عدم

جوازه وحجتهم فى ذلك أن مدة استئناف النائب

٢٤٠

محكمة مصر الابتدائية الاهلية
(دائرة الجنح والمخالفات المستأنفة)

٢٣ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف فرعى . فى الجنح والمخالفات . عدم جواز

المبدأ القانونى .

لم ينص قانون تحقيق الجنايات على الاستئناف

الفرعى . ونص فى المادة ١٧٧ على أن الاستئناف

يكون فى عشرة ايام الا فيما يختص بالنائب العام

فجعله ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم . والا سقط

الحق فيه وبناء على ذلك يجب أن يكون

الاستئناف فى المدة المينة بالمادة ١٧٧ والا كان

غير مقبول

المحكمة :

« من حيث أن النيابة العمومية رفعت

الدعوى على المتهمين واتهمت بعضهم بالسرقة

والبعض الآخر بالضرب كما هو مبين بوصف

التهمة وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢٧٧ و ٢٧٤

و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات . وطلب المجنى عليهم

الحكم لهم بالتعويض فقضت محكمة أول درجة

بالعقوبة وبتعويض . فاستأنف المتهمون هذا

الحكم فى الميعاد القانونى . وبالجلسة استأنف

محمد منصور احد المدعين بالحق المدني استئنافاً

فرعياً وطلب تعديل المبلغ الملقى به من محكمة

أول درجة «

« وحيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى

استئناف فرعى وذلك لأن القانون نص صراحة على سقوط الحق في الاستئناف ان لم يرفع في العشرة أيام وانه لا يمكن بأى حال تطبيق المادة ٤٤٣ مرافعات فرنسي التي تقابل ٣٥٧ مرافعات مصرى الخاصة بالاستئناف الفرعى في المواد الجنائية حيث لا يوجد نص ولأنه لو أتيح تطبيق هذه المادة في هذه الحالة لكأنت مدة الاستئناف بالنسبة للمتهم أو المدعى بالحق المدنى أطول من مدة النائب العام وهذا ما يخالف غرض الشارع - راجع : Dalloz jurisprudence générale جزء ٤ صحيفة ٣٦٠ وما بعدها بند ١٦٣ الى ١٨٠ « وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول استئناف المدعى المدنى »

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٢٣٤ سنة ١٩٢٨ وآخرين مدعين ضد عبد الحليم عبد القادر على وآخرين دائرة - نمرة مصطفى بك وشذى بعضوية حضرة قى الياس حنين بك ومحمد توميق درويش بك القضاة)

٣٤١

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

(دائرة الجنج والتخالفات المستأفة)

٦ فبراير سنة ١٩٢٨

الدعوى العمومية - سقوط الحق في اقامتها الاجراءات القاطعة للمدة - تحقيق البوليس - تلبس - انتداب - وجوب بيان الاجراءات المنتدب لها

المبارى القانونية

يشترط في الاجراءات القاطعة لمدة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية أن تكون صحيحة في ذاتها وصادرة من سلطة مختصة .

العام أطول من مدة الاستئناف بالنسبة لغيره وبذلك لا يمكن أن يقال بأن قبوله الحكم وعدم استئنافه في الميعاد المحدد هو باعتبار أن باقى الخصوم قبلوه اذ يمكن بعد فوات مواعيد استئناف هؤلاء الآخرين أن يستأنف ما دام ان مدته لم تنته . وافقت أحكام المحاكم الفرنسية على ذلك وقالوا انه لا يصح للنياية بعد فوات مواعيد استئنافها وسقوط حقها في الاستئناف أن تحتج باستئناف المتهم أو المدعى المدنى فتتمنع هذا السقوط والا اعتبر بأن حق النياية في الاستئناف يكون لغاية الحكم النهائى مع أن القانون نص على ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم أما فيما يختص باستئناف المتهم فيرى بعضهم جواز الاستئناف الفرعى بعد الميعاد وعلتهم في ذلك أنه من المحتمل أن النائب العام يستأنف في آخر لحظة من العشرة أيام أو في مدة الشهر مع أنه قد يتفق أن قبول المتهم الحكم وعدم استئنافه هو باعتبار قبول النياية ذلك وصدرت بذلك بعض أحكام - غير ان هذا رأى لم يجد له انصار كثيرون بناء على النص بسقوط الحق ان لم يحصل الاستئناف في المدة المحددة وبناء على ان استئناف النياية يعيد القضية لحالتها فيمكن للمتهم مع عدم استئنافه أن يبدى كل الدفوع التى يراها لمصلحته وترى المحكمة الأخذ بهذا رأى لأنه أقرب لغرض الشارع - وقضت المحاكم الفرنسية فيما يختص بالمدعى المدنى بعدم جواز استئنافه اذا كان بعد العشرة أيام حتى ولو وصف بأنه

ليس من وظيفة مأموري الضبطية القضائية التحقيق في غير أحوال التلبس والانتداب .
فمحاضر البوليس في غير الحالات المذكورة لا تعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني ولكنها من قبيل جمع الاستدلالات . وعلى ذلك فهي لا تقطع المدة .
يجب عند انتداب البوليس للتحقيق بيان الاجراءات المتدب لها طبقاً للمادة ٩٢ جنايات وعلى ذلك احالة شكوى قدمت للنيابة الى البوليس دون بيان ما يجب عليه اجراؤه بشأنها لا يقطع المدة كذلك .
المحكمة :

« من حيث ان الاستئناف مقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى العمومية على المتهم واتهمته بانه في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٠ بجهة قسم الخليفة اخنلس مبلغ ١٢٠ جنيتها وزور ورقة الى آخر ما هو وارد بوصف التهمة - وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٩٦ و ١٨٣ من قانون العقوبات - وطلب المدعى بالحق المدني الحكم بالتعويض »

« وحيث ان المتهم دفع الدعوى العمومية بسموئها بمضى المدة وطلب بلسان وكيله الحكم بابراءة ورفض الدعوى المدنية »

« وحيث ان المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي ثلاث سنوات فيما يختص بالجنح وهذه المدة تنقطع باجراءات التحقيق واجراءات الدعوى العمومية (مادتى

٢٨٠ و ٢٨٢ ت . ج) واجراءات التحقيق هي التي ترمى الى استجماع الأدلة عن وجود الجريمة وأداة مرتكبها كالأوامر الصادرة باستجواب المتهم او الشهود وعمل معاينة وتفتيش الامكنة وعمل المحاضر واصدار الاحكام الوقفية والتحضيرية وغير ذلك . اما اجراءات الدعوى فهي التي تؤدي الى محاكمة المتهم وتشمل جميع الاعمال الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية بمعرفة النيابة وتحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني فلا يعتبر من هذه الاجراءات مجرد تقديم البلاغ من المجنى عليه للنيابة العمومية ولا رفعه الدعوى أمام المحكمة المدنية ولا مجرد حفظ النيابة لنفسها الحق في اتخاذ اجراءات فيما بعد لأنه في هذه الاحوال لا تتحرك الدعوى العمومية ولا يقطع المدة الا بتحريكها »

« وحيث انه قد اشترط في الاجراءات القاطعة للمدة ان تكون صحيحة في ذاتها لأن الاجراءات الباطلة تعتبر كأنها لم تكن فلا تقطع المدة وان تكون صادرة من سلطة مختصة ومتعلقة بالدعوى العمومية نفسها من حيث تحريكها أو استعمالها أو تحقيقها أو الحكم فيها وعلى ذلك فمحاضر البوليس في غير احوال التلبس والانتداب لا تقطع المدة لأنها من قبيل جمع الاستدلالات وليست تحقيقاً اذ لم يكن من وظيفة مأموري الضبطية القضائية التحقيق بل فقط جمع الاستدلالات الموصلة أو المسهلة له (مادة ١٠ ت . ج) أما في حالة التلبس او الانتداب فلم

التاريخ وتأثر عليهما في ٧ يناير سنة ١٩٢٣ باحالتهم النيابة الخليفة وهذه أحوالهما على قسم الدرب الأحمر في ٩ منه بالأشارة الآتية (لقسم الدرب الأحمر بالأحوال) وفي ١١ منه طلب مقدم الشكوى بالبوليس وكرر أقواله الواردة بشكواه « وحيث ان تحقيقات البوليس التي اجراها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لا تقطع المدة لأن الذين قاموا بها هم رجال الضبطية القضائية وكانت مأموريتهم في ذلك مجرد جمع الاستدلالات . كذلك لا يقطع المدة البلاغ المقدم للنيابة قبل سقوط الدعوى - ولا إشارة النيابة على هذا البلاغ بأحواله على البوليس لأن ذلك كله ليس من اجراءات الاتهام او التحقيق . كذلك لا يعتبر طلب المتهم وسؤاله بمعرفة البوليس بناء على اشارة النيابة سألقة الذكر من الاجراءات القاطعة للمدة لأنه ليس في الاشارة المذكورة معنى انتداب البوليس للتحقيق ولم يبين فيها الوقائع الواجب تحقيقها او الاجراءات اللازمة اتخاذها طبقاً (للمادة ٩١ ت.ج) سألقة الذكر . بل أن نصها عام وغاية ما يفهم منها أحواله البلاغ على البوليس ليتخذ الاجراءات اللازمة قانوناً من جمع الاستدلالات وغيره مما هو داخل في اختصاصه » « وحيث انه لذلك يكون الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في محله لأن الاجراءات القاطعة للمدة لم تتخذ الا بعد ثلاث سنوات هلالية ويتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنايات (راجع في ذلك شرح الاستاذ جرانفولان لتحقيق الجنايات جزء ١ صحيفة ١٥٠ بند ٢٤٧ وفتان هلي جزء ٢ صحيفة ٦٩٣ وما

صفة المحقق بالمعنى القانوني (مواد ١١ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ ت.ج) ويجب في الانتداب لكي يكون قانونياً ان يبين ما يجب ان يجريه البوليس طبقاً للمادة (٩١ ت.ج) التي أوجبت على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء شيء من التحقيقات او سماع شهود ان يبين الاجراءات اللازمة اتخاذها والوقائع التي يلزم استشهاد الشاهد عليها فلا يصح بناء على ذلك ان يكون الانتداب عاماً لأن في ذلك معنى تنازل القاضي المحقق عن سلطته الواسعة المخولة له قانوناً الى شخص لا توجد فيه كل الضمانات المطلوبة وهو ما يخالف غرض الشارع »

« وحيث انه يتعين الرجوع بعد هذا الى وقائع الدعوى وتاريخ ارتكابها وبدأ الاجراءات بها »

« وحث ان تاريخ ارتكاب هذه الحادثة هو ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٠ وعلى ذلك قنسط الدعوى العمومية في ٢١ يناير سنة ١٩٢٣ حيث تكون قد مضت ثلاث سنوات هلالية اذا لم تتخذ اجراءات الاتهام او التحقيق في بحر المدة المذكورة »

« وحيث أنه بالرجوع لأوراق الدعوى يتبين منها ان البوليس بدأ بالتحقيق في هذه الدعوى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بناء على بلاغ تقدم له من المدعى بالحق المدني بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وان المدعى بالحق المدني حرر بلاغين لسعادة النائب العمومي في نفس

رجلاً من سلاحه خشية الاصابة به فلا سرقة ولو أخفى السلاح وأنكره دفعاً للتهمة .

— أجاز المرسوم الملكي الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قاضي الاحالة احالة الجناية الى محكمة الجناح قد أجاز ضمناً ومن باب أولى احالة القضية اليها اذا كانت جنحة .

المحكمة

« من حيث أن الذي ثبت في هذه القضية من أقوال احمد محمد مختار المخبر نفسه أنه ضبط شخصاً محرراً مادة مخدرة فاجتمع الاهالي يريدون تخليصه فأطلق المخبر عياراً فاقض عليه المتهمون ضرباً وأخذ أولهم السلاح من يده بعد أن لوى ذراعه »

« ومن حيث أن أخذ السلاح لم يكن بنية التملك وإنما لدفع شره وقد كان المتهمين أن يتخوفوا من أن يصابوا به فترع سلاح الخصم أخف حالات الدفاع عن النفس »

« ومن حيث أنه يجب توفر نية التملك عند المتهم فاذا انعدمت هذه النية فلا سرقة فمن يأخذ شيئاً من مالكم ولو بغير رضاه لا يعد سارقاً ما دامت نيته لم تتجه الى تملك ذلك الشيء » (راجع كتاب احمد بك امين في باب السرقة صفحة ٦٤٣ الطبعة الثانية) أما عدم اظهار المتهم الاول للمسدس حتى الآن فلا يغير من نيته وإنما يفسر بخوفه من ثبوت الجريمة اذا ما قدمه لان قوام دفاعه انكار وجوده بالمرءة »

بعدها جزء ٣ صحيفة ٤٧٥ وكتاب المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية للاستاذ على بك زكي العرابي صحيفة ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ ومنشور لجنة المراقبة القضائية الصادرة في ٤ مايو سنة ١٨٩٦) «

« وحيث انه عن الدعوى المدنية فانه وانه قضى بالبراءة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضي المدة الا ان هذا لا يمنع المحكمة من النظر في الدعوى المدنية عملاً بالمادة ١٧٢ ت . ج »

« وحيث ان المدعى المدني محق في طلب التعويض لما ناله من الضرر بسبب ارتكاب المتهم التهمتين المرفوع بهما الدعوى الثابتين عليه للأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة والتي تأخذ بها هذه المحكمة »

(قضية النيابة العمومية ١٠٢٩٠ سنة ١٩٢٧ وطه عبد الله سليم مدع بحق مدني ضد حمدان رشدي . بالهيئة السابقة)

٣٤٢

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قرار قاضي الاحالة

١٤ فبراير سنة ١٩٢٨

مرقة . نية تملك المروق . قرار قاضي الاحالة . جواز احالة الجنحة الى القاضي الجزائي .

المبدأ القانوني :

لا يعد سارقاً من استولى على شيء من مالكم بغير رضائه لا بنية تملكه ولكن دفعا للادى الذي قد يصيبه منه . فاذا جرد المتهم

المحكمة :

« من حيث أنه يشترط لاعتبار الورقة رسمية أن تأمر بتحريرها القوائين واللوائح وأن يكون المختص بتحريرها موظفاً وأن تكون معدة لاثبات الموضوع الذي يحوطه القانون بحمايته »

« ومن حيث أن الامر العالى الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ (يوجب على الداخلين لاول مرة فى خدمة الحكومة أن يقدموا شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم) ولم يعين الاشخاص الذين تصدر منهم تلك الشهادة ولكن وزارة المالية أصدرت منشوراً فى أول فبراير سنة ١٨٩٦ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٠١ تجيز فيه للموظفين والعمد أن يعطوا هذه الشهادة كما أجازته لاي شخصين معروفين ومشهود لهما بالصدق . ينتج من ذلك ان تلك الشهادة لا يختص باصدارها موظف يدخل تحريرها فى وظيفته »

« ومن حيث أن الامر العالى المشار اليه لم يتطلب أن يشمل شهادة حسن السير اذا كان المترشح سبق له استخدام فى الحكومة أولاً وانما أوصى بذلك منشور نظارة المالية الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ وهو كما يرى سابق على الامر العالى على أنه ليس قانوناً ولا لائحة وينتج من ذلك أن شهادة حسن السلوك غير معدة لاثبات سبق الاستخدام أو عدمه »

« ومن حيث أن الافعال التى صدرت من المتهمين تكون جريمة المقاومة والتعدى المنصوص عنهما فى المادتين ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات »

« ومن حيث أن المادة الاولى من المرسوم الملكى الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ تجيز لقاضى الاحالة احالة الجناية الى القاضى الجزئى فمن باب أولى اذا كانت الدعوى جنحة »

(قضية الجناية رقم ٢٦٠ سنة ١٩٢٨ قسم بولاق ورقم ٨٣ كلى سنة ١٩٢٨ ضد محمد احمد منصور النوير بالمرار ومن م . ا صدر القرار حضرة كمال بك وصنى ابى القصب قاضى الاحالة بمحكمة مصر)

٣٤٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قرار قاضى الاحالة

٢١ فبراير سنة ١٩٢٨

نزوير . شهادة حسن السير والاخلاق . ورقة عرفة

المبدأ القانونى :

شهادة حسن السيرة والاخلاق لا يختص بتحريرها موظف على اعتبار ان تحريرها داخل فى شئون وظيفته . وليست معدة قانوناً لاثبات سبق الاستخدام وعدمه . فالتزوير الحاصل فى هذه الشهادة باضافة عبارة « ولم يسبق له الاستخدام بمصالح الحكومة بالمرّة » لا يعتبر تزويراً فى ورقة رسمية وعقاب المتهم ينطبق على المادة ١٨٣ عقوبات

« المحاماة - وقد تأيد هذا القرار من اودة الثورة بمحكمة مصر الاهلية يوم الاحد ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ »

النص تقرير القاعدة الشرعية العامة التي تقضي بعدم نفاذ تصرفات المريض وبأعطائها حكم الوصية . وعلى ذلك فقصر النص على البيع لا يمنع من تطبيق هذه القاعدة على جميع التصرفات الأخرى كالأقرار بدين في سند أو بحق في صلح المحكمة :

« من حيث أن هذه المحكمة سبق أن حكمت تهديداً بأحالة الدعوى على التحقيق أثبت المدعى عليهم أن السند المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٢٠ والموقع عليه بأمضاء مورث الطرفين وعقد الصلح المحرر في ١٣ يونيو سنة ١٩٢١ صدر من المورث في مرض موته »

« ومن حيث أنه بعد أن أعلن المدعى عليه الأول شهوده الذين حضروا بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٢٦ للتحقيق طلب الحاضر عن المدعية التأجيل لأعلان شهوده فأجلت القضية لجلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وبذلك الجلسة حضر شهود المدعى عليه الأول ونظراً لاشتغال حضرة القاضي المتدب للتحقيق بالجلسة المدنية المستأنفة أجل التحقيق ليوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ لسماع الشهود وفي ذلك اليوم لم يحضر الطرفان فأحال القضية على المرافعة »

« ومن حيث أنه يظهر من البيان السابق أن المدعى عليهم لم يعجزوا عن الإثبات وأن شهود المدعى عليه الأول حضروا جلستين ولم تسمع أقوالهم »

« ومن حيث أن شهادة حسن السيرة والاخلاق لا يختص بتحريرها موظف على اعتبار أن تحريرها داخل في وظيفته وليست بمعدة لإثبات سبق الاستخدام فتكون ورقة عرفية ويكون التغير الذي أحدثه المتهم فيها خارجاً عن نطاقها ومن ثم تكون المادتان ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات غير منطقتين »

« ومن حيث أن هناك شبهة تزوير في ورقة عرفية لاث المتهمين نسباً لشيخ البلد أقرارها بعدم سبق استخدام الحكومة للمتهم الثاني مع أن هذا الأقرار مضر بهما لأنهما يعلمان بأنه كان خفياً ورفق لسوء السلوك اذ يعرضهما للمسئولية الادارية لذلك يتعين اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ١٨٣ من قانون العقوبات »
(قضية الجناية رقم ٧ سائرة مركز فليوب ورقم ٦٦ كل سنة ١٩٢٨ ضد زكريا غفروش وآخر . بالهيئة السابقة)

٣٤٤

محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية

٢٥ يناير سنة ٩٢٧

مرض موت . عدم نفاذ تصرفات المريض . بيع . اقرار بدين . اقرار بحق

المبدأ القانوني :

ولو ان المادة ٢٥٤ مدني نصت على عدم نفاذ البيع الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة إلا بأجازة باقي الورثة إلا ان الشارع قصد بهذا

وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته إلا إذا أجازته باقي الورثة قصد بها المشرع تقرير مبدأ شرعي عام وهو عدم نفاذ تصرفات المريض مرض الموت إطلاقاً لأحد ورثته ما لم تجزها باقي الورثة لأنه لا فرق في حكمة التشريع بين البيع والاقرار بالدين وليس من المعقول أن المشرع ينص على عدم نفاذ البيع الصادر في مرض الموت لأحد الورثة بدون أجازة باقي الورثة ويميز الاقرار بالدين لم

« ومن حيث أنه من المقرر شرعاً أن اقرار المريض لوارثه باطل إلا أن يصدقه بقية الورثة سواء كان اقراراً بعين أو دين عليه للوارث أو بقبض دين له من الوارث والسبب في ذلك أن في هذا الاقرار تفضيل بعض الورثة على البعض الآخر بأعطائه شيئاً من المال بعد ما تعلق به حق جميع الورثة على السواء لقرب انتقال ملكيته اليهم بموت المورث وقد وجد سببه وهو المرض فيكون الاقرار في هذه الحالة كالوصية (راجع المادة ٥٦٤ من كتاب الأحوال الشخصية وشرح الأستاذ محمد بك زيد الأياني لتلك المادة في تصرفات المريض ص ٢٢٨) »

« ومن حيث لما سبق يكون سند الدين الثابت التاريخ في ٢٨ فبراير سنة ٩٢١ وعقد الصلح المؤرخ ١٣ يونيو سنة ١٩٢١ كلاهما غير

« ومن حيث أن المحكمة لا ترى موجباً لإعادة القضية للتحقيق لسماع شهود الطرفين اكفاء بالتحقيقات التي حصلت في القضية نمرة ٢٦٢٢ سنة ١٩٢٢ أمام محكمة المنصورة الجزئية وهي المضمومة لهذه القضية وكانت المدعية وأحد المدعى عليهم طرفين فيها وقد ثبت من أقوال الشهود فيها خصوصاً الدكتور محمود افندي سامي أن المرض اشتد على المورث أحمد افندي محرز فأقعه عن العمل وهدد حياته بالهلاك قبل وفاته بمدة ستة أشهر فتكون هذه المدة فترة مرض الموت التي يبطل فيها كل تصرف يصدر من المريض لأحد ورثته إذا لم تجزه باقي الورثة »

« ومن حيث أنه مما يؤيد صحة ما شهد به شهود الاثبات في القضية المضمومة شهادة الوفاة المودعة من أول المدعي عليهم التي تثبت وفاة المرحوم أحمد افندي محرز بتدرن رثوى يعني من الدرجة الثانية في ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ وأنه مكث مريضاً قبل وفاته مدة ستة أشهر »

« ومن حيث أن سند الدين الذي تتركز عليه المدعية ثابت التاريخ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أي في فترة مرض الموت وعقد الصلح الذي تطلب في هذه الدعوى اعتماده مؤرخ في ١٣ يونيو سنة ٩٢١ أي قبل وفاة المورث بثلاثة أيام فقط »

« ومن حيث أن المادة ٢٥٤ مدني التي نصت على عدم نفاذ البيع الحاصل من المورث

نافذ لعدم أجازتهما من باقى الورثة ولذلك يتعين
رفض دعوى المدعية والزامها بمصاريفها «
(قضية الدت رفيعه ابراهيم بتوكيل الاستاذ عبد
اللطيف افندى احمد ضد محمود محرز افندى بتوكيل
الاستاذ احمد افندى الملا وآخريين بتوكيل الاستاذ
حسين افندى طلعت نمرة ٦٨١ سنة ١٩٢٥ . صدر
الحكم من دائرة حضرة كامل ك ومبه وكيل المحكمة
بمضوية حضرة قى محمد خليل افندى واحمد حلى افندى
القاضيين)

٥٧٤ مدنى هو المشتري المسجل عقده قبل
تسجيل تنبيه نزع الملكية
(٣) لا يترتب على فوات ١٦٠ يوماً بين
تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية وتاريخ تسجيل
حكم نزع الملكية بطلان الاجراءات (٥٤٠
مرافعات) وانما يترتب على ذلك سقوط اثر
تسجيل تنبيه الملكية فيما يتعلق بالحاق ريع العقار
بثمن العقار فى التوزيع

المحكمة :

« حيث ان المستأف عليهم الخمسة الأول
يرتكبون فى اثبات ملكيتهم للدكانين المتنازع
عليهما على عقد بيع صادر لمورثهم من حمرانى
نعيم وسليمان عبد مريم تاريخه اول مارس ١٩١٨
ومسجل فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٨ وعلى عقد
بيع صادر للبائعين المذكورين من حقاوى
اسماعيل (المتزوع ملكيته) تاريخه ٢٥ فبراير
سنة ١٩١٤ وثابت التاريخ فى ١٤ مارس ١٩١٤
وعلى وضع يدهم عن مورثهم والبائعين له من
سنة ١٩١٤ للآن »

« وحيث ان المستأفقات يدفعن الدعوى
بأنهن المالكات للدكانين بحكم مرسى مزاد صدر
لصالح مورثهن ضد المالك الاصلى حقاوى اسماعيل
تاريخه ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ وقلن بأن مورثهن
كان له على الدكانين حق عيى بأمر اختصاص
مسجل بمحكمة قنا الابتدائية الاهلية فى ٧ مارس

٢٤٥

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٨ مارس سنة ١٩٢٧

اختصاص عقارى . حق تتبع العقار . مادة ٥٥٤ و ٥٩٩
مدنى . حاز العقار . من هو . التنبيه عليه بالدفع
او التخلي عن الدين . مادة ٥٧٤ مدنى . تسجيل تنبيه
نزع الملكية . تسجيل حكم نزع الملكية . فوات
ال ١٦٠ يوماً . اثره . مادة ٥٤٠ مرافعات

المبادئ القانونية :

(١) يبيح الاختصاص العقارى لصاحبه
حق تتبع العقار (٥٥٤ و ٥٩٩ مدنى) وعلى
ذلك لا يسرى البيع الواقع بعد تسجيل
الاختصاص على صاحب الدين الذى رسا عليه
مزد العين بعد البيع

(٢) الحائز للعقار الواجب التنبيه عليه
بدفع الدين او التخلي عن العقار طبقاً لنص المادة

سنة ١٩١٤ وان حق الاختصاص يبيح له تتبع الدكانين وبيعهما»

« وحيث انه ثابت من الشهادة المقدمة من المستأنفات والمؤرخة ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ غمرة ٣ في الحافظة غمرة ٤ دونيه انه في ٧ مارس ١٩١٤ قد سجل اختصاص على الدكانين المتنازع عليهما لصالح مورث المستأنفات وان هذا التسجيل يترتب عليه حق عيني يبيح لصاحبه تتبع العين وبيعها طبقاً للمادتين ٥٩٩ و ٥٥٤ مدني »

« وحيث ان المستأنف عليهم الخمسة الأول دفعوا ايضاً بطلان اجراءات نزع الملكية لعدم انذارهم بصفتهم حائزين للعقار المتزوع ملكية طبقاً للمادة ٥٧٤ مدني ولا حق لهم في هذا الدفع لأنهم لا يعتبرون حائزين لأن الحائز قانوناً هو الذي يشتري بعقد مسجل قبل تنبيه نزع الملكية - وهذا ظاهر من كون القانون يوجب عمل الانذار قبل رفع دعوى نزع الملكية اى في الوقت الذي يمثل فيه التنبيه وهذا هو الرأي الذي ذهب اليه المرحوم عبد الحميد بك ابو هيف في كتابه في طرق التنفيذ والتحفظ بند ٨٩٣ و ٥٨٧ »

« وحيث ان مورثهم لم يسجل عقد مشتراه الا في سنة ١٩١٨ اى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي كان في ٧ مارس سنة ١٩١٤ وبعد صدور حكم نزع الملكية الذي كان في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فهو لا يعتبر حائزاً قانوناً ولا يجب انذاره بنزع الملكية »

« وحيث انهم قدموا دفعاً آخر يبطلان

تسجيل تنبيه نزع الملكية لأنه قد مضى من تاريخ اعلانه في ٢ مارس سنة ١٩١٤ لغاية صدور حكم نزع الملكية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ اكثر من المائة وستين يوماً المقررة في المادة ٥٤٠ من قانون المرافعات ورتبوا على بطلان هذا التسجيل بطلان كل الاجراءات »

« وحيث ان هذا الدفع غير مقبول ايضاً لأن المقصود بالبطلان الوارد في المادة ٥٤٠ مرافعات هو الأثر المترتب على تسجيل التنبيه وهو الوارد في المادة ٥٤٥ مرافعات التي نصت صراحة على انه « يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعه من يد المدين وثمراته به » فعدم تسجيل صورة الحكم المشتعل على الأمر بنزع الملكية في المدة المحددة في المادة ٥٤٠ مرافعات لا يترتب عليه الا عدم الحاق ايراد العقار وثمراته به اما الاجراءات فهي صحيحة ولا يبطل شيء منها ويبقى تسجيل التنبيه صحيحاً »

« وحيث لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويجب الغاؤه ورفض الدعوى »

(استئناف زكيه جوجيوس ومن معها بتوكيل الاستاذ زكي افندي سلیمان ضد علي محمد برزى ومن معه بتوكيل الاستاذ احمد افندي منصور غمرة ١٩٢ سنة ١٩٢٦ - دثرة حضرة عثمان بك يوسف طارف رئيس المحكمة بفضيلة حضرة اباير افندي يوسف وبجي فندی محمد محمود القاضيين)

١٠: ١ جنيتها لا يجعل الاستئناف جائز لان العدة

في تقدير قيمة الاستئناف بما يقدره الخصوم
انفسهم لا بما يحصله قلم الكتاب «

(استئناف منجاب احمد عبد الحليم بتوكيل الاستاذ
راشد افندي طاشور ضد محمود سالما حسن واخرين
بتوكيل الاستاذين يوسف افندي عمون وكامل افندي
اسحق نمرة ٦ سنة ١٩٢٢ . بالهيئة السابقة)

٣٤٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

١٩ مارس سنة ١٩٢٧

يمين حاسمة . الحكم الصادر بها . حكم قطعي .
استئناف الحكم . ايقاف الدعوى ابتدائيا . قاذ
موقت . لاهل له

المبدأ القانوني :

الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة للنزاع قطعي
لا يدخل في اجراءات المرافعة أو التحقيق التي
نصت المادة ٣٩٤ مرافعات على ان النفاذ الموقت
واجب في الاحكام التي تأمر بها . وعلى ذلك
يقتضى استئناف الحكم الصادر باليمين ايقاف
نظر الدعوى ابتدائيا .

المحكمة :

« حيث ان المادة ٣٩٤ نصت على ان
النفاذ الموقت ولو مع حصول الاستئناف يكون
واجبا لكل حكم فيما امر به بعد اجراءات المرافعة
أو التحقيق »

٣٤٦

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٨ مارس سنة ١٩٢٧

استئناف . نصابه . عدم قبوله . تقدير قيمة الدعوى .
بتقدير الخصام لها . لا بتقدير قلم الكتاب

المبدأ القانوني :

تقدر قيمة الدعوى بما يقدره الخصوم ثمنا
للمين المتنازع عليها لا بتقدير قلم كتاب المحكمة
تقيمة المين .

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب »

« وحيث ان النزاع انحصر اخيراً بجلسة
١١ مايو سنة ١٩٢٦ امام المحكمة الابتدائية في
١٣ قيراطا و $\frac{1}{2}$ ٨ سهما فقط قيمتها حسب
تقدير المدعى ٣٣ جنيا و ٣٤٠ ماليا وقد وافق
المستأنف في صحيفة استئنافه على هذا التقدير اذ
انه قدر الـ ١٠ قراريط و ٨ أسهم التي استأنف
عنها بـ ٢٦ جنيا كما انه لم يعارض في هذا التقدير
امام المحكمة الابتدائية »

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الاستئناف
غير جائز »

« وحيث ان القول بأن قلم الكتاب قد
حصل من المستأنف عليه الاول بعد صدور
الحكم المستأنف الرسوم القضائية باعتبار ثمن الفدان

تطبق المادة وتقدر الدعوى فيما يتعلق بالاستئناف بقيمتها الاصلية بغض النظر عن قيمة الجزء المعترف به

٢ - مصاريف الدعوى فرع تابع لأصله. فلا يقدر الاستئناف المرفوع عن المصاريف بقيمتها وإنما بقيمة الدعوى ذاتها. فإذا كان الحكم في الدعوى قابلاً للاستئناف كان كذلك الحكم بالمصاريف تبعاً. المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليهم الثلاثة الأول دفعوا بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأن الدعوى كانت مرفوعة أصلاً بطلب تثبيت ملكية فدان قيمته ستون جنيهاً وكان دفاع محمد محمد محمد رجب المستأنف الأول أنه لا ينزع الا في ٨ قرار يبط قيمتها حسب التقدير السالف ذكره عشرون جنيهاً ودفاع باقى المستأنفين أنهم لا ينازعون في شيء من القدر المرفوع بشأنه الدعوى وطلبوا اخراجهم منها بغير مصاريف » « وحيث أنه فيما يختص بالدفع بالنسبة الى محمد محمد محمد رجب فان المستأنف عليه الثانى يرتكن على المادة ٣٤٧ مرافعات »

« وحيث أن المادة المذكورة تقضى بأن (تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التى لم يحصل فيها نزاع) وهذا معناه أنها تنطبق على الحالة التى تكون طلبات متعددة ويقع النزاع فى أحدها أو بعضها دون الباقي - أما الحالة التى تكون الدعوى فيها مرفوعة بطلب واحد وجعل نزاع

« وحيث ان الحكم بتوجيه المدين الحاسمة للنزاع لا يدخل فى اجراءات المرافعة أو التحقيق المنصوص عليهما فى المادة المشار اليها بل هو حكم قطعى »

« وحيث انه لذلك يتعين ايقاف الدعوى حتى يفصل فى الاستئناف المرفوع عنه »

(قضية الحواجه جورج القوس بتوكيل الاستاذ زكى افندى فلامون ضد الحواجه عزيز بحرى بتوكيل الاستاذ محمد زكى بك على واخر نمرة ٣٣١ سنة ١٩٢٦ دائرة حضرة يوسف بك فهمى بمضوية حضرة جمال الدين اباطه بك ومختار نور بك القضاة)

٢٤٨

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٢٢ مارس سنة ١٩٢٧

استئناف . نصاب الدعوى . الاعتراف ببعض الطلبات . الاعتراف بجزء من الحق المتنازع عليه . مصاريف الدعوى . فرع تابع لأصله فى تقدير نصاب الدعوى

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ٣٤٧ على أن « تحذف فى تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التى لم يحصل فيها نزاع والمبالغ التى عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية » ومعنى هذا اذا كانت الدعوى تشمل طلبات متعددة وجعل النزاع فى بعضها دون البعض الآخر . أما اذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب واحد واعترف المدعى عليه بجزء منه فلا

في جزء منه فلا تنطبق عليها المادة . وهذا هو رأي الأستاذ أبو هيف بك في كتاب المرافعات طبعة أولى بند ١٢٢١ وقد أشار أبو هيف بك الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بهذا المعنى في ٦ يونيه سنة ١٨٨٩ ومنشور لجنة المراقبة نمرة ٤٠ ص ١٤ من مجموعة منشورات سنة ٩١٣ وقد أخذت بهذا الرأي محكمة قنا الاستئنافية بحكمها الصادر في ٢٥ يونيه ١٩٢٦ المنشور بالمحاماه السنة السادسة عدد ٧ ص ٦٥٤ «

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بالنسبة لباقي المستأنفين في غير محله »

(استئناف الشيخ محمد محمد محمد رجب وآخرين بتوكيل الاستأنفين نجيب افندي سليمان وبارليوس افندي بطرس ضد بهيه احمد عبد الرحيم وآخرين بتوكيل الاستأنفين محمد افندي علي حسين ومثيل افندي رزق نمرة ١٨٩ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة بمضوية حضرة بدير افندي يوسف وبجي مسعود افندي القاضيين)

٣٤٩

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

الدائرة الاستئنافية

٢٢ مارس سنة ١٩٢٧

بيع . تسجيل . تراحم مشتر من المورث ومشتري من الوارث

المبدأ القانوني :

عند تراحم مشترين لعقار أحدهما من المورث والثاني من الوارث وجب ترجيح حق المشتري المسجل عقده قبل الآخر سواء كان مشترياً من المورث أو الوارث لسببين :

الأول — لأن القانون نص في المادة ٦١٥ :

على أن العقود الواجبة التسجيل لا تكون حجة على الغير إلا بتسجيلها . ولأنه استثنى في المادة ٦١٠ الحقوق الآيلة عن الارث التي تثبت في حق الغير بمجرد ثبوت الوراثة . وعلى ذلك

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بالنسبة الى محمد محمد محمد رجب في غير محله ويجب رفضه »

« وحيث أنه فيما يختص بالدفع بالنسبة الى باقي المستأنفين فإن المستأنف عليهم الثلاثة الاول يقولون بأنه لم يحصل منهم أي نزاع وانهم انما استأنفوا بالنسبة للمصاريف وقيمة هذه المصاريف لا يجوز استئنافها »

« وحيث ان مصاريف الدعوى هي فرع تابع للأصل »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أن الفرع يتبع الأصل وما يسرى على الأصل يسرى على الفرع فاذا كان الأصل جائز استئنافه يجوز استئناف الفرع وهذا ما رآته لجنة المراقبة في منشورها الرقم ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ نمرة ٣ ومنشور في المجموعة الرسمية السنة الثالثة تحت نمرة ٥٧ وقد حكمت بهذا محكمة الاستئناف العليا في ١٥ يناير سنة ١٩١٢ بحكمها المنشور في

الى المشتري من المورث بالنسبة لغير المتعاقدين
الا بالتسجيل»

« وحيث ان المحكمة تأخذ بهذا الرأي

الآخر للسنيين الآتين »

أولاً - أن القانون المدني نص في المادة

٦١٥ على أنه (في حالة عدم وجود التسجيل
عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها
لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق

عينية على العقار وحفظوها بموافقهم بالقانون)

ونص في المادة ٦١٠ على أن (ملكية العقار

والحقوق المقررة عنها اذا كانت آيلة بالارث

يثبت في حق كل انساب بثبوت الوراثة)

وبمقتضى هذين النصين يكون عقد المشتري من

المورث لا ينقل الملكية اليه بالنسبة للغير الا

بالتسجيل (وتنقل الملكية في هذه الحالة بالميراث

الى الوارث عند وفاة البائع ويصبح الوارث

عندئذ مالكا يجوز له أن يحتج على الغير بملك

العين بالميراث بمجرد ثبوت الوراثة بلا حاجة الى

التسجيل) فاذا باع العقار الذي ورثه الى مشتري

قد سجل عقده فيكون هذا العقد هو المعتبر

قانوناً دون العقد الآخر الصادر من المورث .

ثانياً - أن المادة ٦١٧ من القانون المدني

نصت على أن الموصي له بشيء معين لا يجوز له

الاحتجاج بعدم التسجيل على المشتري من

الموصي ونصت المادة ٦١٨ على ان المشتري من

الموصي له يجوز له الاحتجاج بعدم التسجيل على

المشتري من الموصي اذا سجل عقده بالاولوية

يصبح العقد الصادر للمشتري من المورث غير

حجة على المشتري من الوارث اذا سجل المشتري

الاخير عقده قبل الاول .

الثاني - أن القانون في المادة ٦١٨ رجح

المشتري من الموصي له على المشتري من الموصي

اذا سجل الاول عقده قبل الثاني »

المحكمة :

« حيث ان محمد محمد محمد رجب يذهب

في دعواه الى أن العقد الصادر له مسجل بتاريخ

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قبل تسجيل عقد آسيا

الذي حصل في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأن

القانون يقضى في هذه الحالة بأن العقد الأسبق

في التسجيل هو الذي يعتبر ناقلاً للملكية . »

« وحيث أن مسألة تنازع المشتري من

المورث والمشتري من الوارث ذهبت فيها المحاكم

والشرح الى مذهبين الاول ما تمسك به آسيا

المستأنفة الاولى وحجتهم عليه أن الوارث

والمورث شخصان مختلفان والميزة في معرفة

أى العقدين هو الصحيح بمن يكون مالكا منهما

وقت البيع وأن القانون قد أحال الحكم في

الموارث على الأحوال الشخصية وأن حكم

الشريعة أن العقار يخرج من ملك المورث ببيعة

قبل وفاته ولو لم يكن العقد مسجلاً - والرأي

الثاني أن المشتري من الوارث يفضل على المشتري

من المورث اذا سبقه بالتسجيل لأن قواعد

قانون المرافعات الخاصة بالتسجيل هي التي

يجب تطبيقها في هذه الحالة وأن الملكية لا تنقل

تأليف

المحكمة — مع اعترافا بوجاهة السبب الثاني وبصحة استناد الحكم الى المادة ٦١٥ نلفت النظر الى عبارة الحكم الموضوعية بين قو-ين لأنها قررت قاعدة استنتاجها الحكم خطأ من المادة ١٠٩٠ وهي قاعدة يخالف فرق ذلك مبدأ « الوارث خلف المورث »

فإذا كان المشتري من الوارث يفضل المشتري من المورث اذا سبقه في التسجيل فليس لأبي القدر الصادر من المورث ليس حجة على الوارث كما ذهب الحكم لان الصحيح انه حجة عليه كما هو حجة على المورث نفسه وانما لان القدر الصادر من الوارث يصبح بمثابة عقد صادر من المورث فكأنما هناك عقدان من المورث لمشتريين سجل احدهما مقدم قبل الثاني فراجع حقه على حق الاخر .

٣٥٠

محكمة قنا الابتدائية الاهلية

٢٣ مارس سنة ١٩٢٧

نزاع الملكية . حائز العقار . التنييه عليه بالدفع او التخلي عن العقار . دائن مرتين . دائن صاحب حق اختصاص . دائن ممتاز . حق امتياز البائع . تسجيل . مضي عشر سنوات عليه . عدم سقوط الحق . دين . اقساطه . تقادم

المبادئ القانونية :

(١) نص القانون على وجوب التنييه على حائز العقار بالدفع او التخلي عن العقار اذا شرع في نزاع ملكية العقار بناء على طلب الدائن المرتين (٥٧٤ مدني) . وقيل على هذه الحالة اذا كان الدائن صاحب حق اختصاص (٥٩٩ مدني) ولكن القانون لم ينص على وجوب هذا التنييه اذا كان التنفيذ حاصلا من دائن صاحب حق امتياز

ومعنى هذا ان المشتري من المورث والمشتري من الموصى اليه اذا تنازعا كان المفضل منهما أسبقهما في التسجيل - ولا شك أن حق الوارث أقوى من حق الموصى اليه فيجب أن يعطى الشراء من الوارث حكم الشراء من الموصى اليه ويجب اذا أن يفضل المشتري من الوارث اذا سجل عقده قبل تسجيل عقد المشتري من المورث » « وحيث أن هذا الرأي هو الموافق للنصوص القانونية فيجب الاخذ به دون الرأي الأول وقد تبنته محكمة الاستئناف المختلطة ومحكمة الاستئناف الاهلية »

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون عقد تملك المستأنف عليه الأول هو المفضل على عقد تملك أسيا المستأنفة الاولى »

« وحيث أن باقي المستأنفين ينازعون المستأنف عليه الاول بدعوى أن مهران أحمد عبد الرحيم مورثهم تصرف في كل ما يملك قبل وفاته »

« وحيث أنه متى ثبت أن العقد الصادر من ذلك المورث الى زوجته أسيا غير معتبر قانونا يكون دفاعهم هذا غير صحيح ويكون ماباعة رمضان محمد ونعيشة عمر كان ملكا لمورثهما وورثاه عنه »

« وحيث أنه بناء على ما ذكر يتعين تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف أسيا محمد عبد القادر واخرين بتوكيل الاستاذين مشيل افندي وزيق ومحمد افندي على حسين ضد محمد محمد محمد رجب واخرين بتوكيل الاستاذين نجيب افندي سليمان واحد افندي عمود منصور . رقم ٢٤٨ سنة ١٩٢٦ . المحلة الباقية)

<p>مماثل لما سبق ذكره بالنسبة للدائن المرتهن والدائن ذي الاختصاص «</p>	<p>(٢) لا يثبت حق امتياز بائع العقار قبل الغير الا بالتسجيل . ولا يسقط هذا الحق بمضي</p>
<p>« ... وحيث أنه بالرجوع إلى القانون المدني الفرنسي وجد منصوصاً في باب خاص « بأشر</p>	<p>عشر سنوات على التسجيل قبل الرهن العقاري</p>
<p>الامتياز والرهن العقاري بالنسبة للجائر « على أن للدائنين الممتازين والمرتهنين المسجلين حق تتبع العقار والاستيلاء على حقوقهم من ثمنه حسب ترتيب حقوقهم (المادة ٢١٦٦) ثم نص في المادة ٢١٦٩ على أن للدائن المرتهن حق بيع العقار بعد مضي ثلاثين يوماً على انذار المدين والتنبيه على الجائر بدفع الدين أو ترك العين «</p>	<p>(٣) حق المطالبة بالثمن المؤجل دفعه على اقساط سنوية لا يسقط بمضي خمس سنوات لأن المادة ٢١١ مدني لا تسري على رؤوس الاموال التي يستحق دفعها سنوياً وانما تسري على ملحقات رؤوس الأموال . المحكمة :</p>
<p>« ... وحيث أنه يؤخذ من النص الأخير أن القانون الفرنسي لم يوجب إعلان الجائر الا على الدائن المرتهن والا ليكن نص ايضاً على الدائن الممتاز خصوصاً وأن النص وارد في الباب الخاص ببيان اثر حقوق هذين النوعين من الدائنين بالنسبة للجائر «</p>	<p>« حيث ان أهم ما تمسك به المدعي هو بطلان اجراءات التنفيذ التي اتخذتها الحكومة بصفتها صاحبة حق امتياز على الاطيان المبيعة له من المدين لأنها شرعت في نزاع ملكيتها قبل التنبيه عليه تنبيهاً رسمياً بصفته حائزاً للعقار «</p>
<p>« وحيث ان المادة ٦٩٧ مدني يختلط الولد في باب الرهن العقاري نصت ايضاً على وجوب اعلان الدائن المرتهن للجائر عند الشروع في الحجز على العقار وأحالت المادة ٧٣٥ من القانون المذكور فيما يخص بحقوق الدائن صاحب حق الاختصاص على ما جاء في باب الرهن العقاري . «</p>	<p>« وحيث ان النص على وجوب التنبيه على الجائر ورد في المادة ٥٧٤ مدني في الفصل الخاص بالرهن العقاري وكذلك جاء في المادة ٥٩٩ مدني الواردة في الفصل الخاص بحق الاختصاص ان للدائن ذي الاختصاص على العقار نفس الحقوق التي يترتب على الرهن العقاري وفيما عدا هذين النصين لم يذكر في القانون المدني او قانون المرافعات ما يوجب على نازع ملكية العقار اعلان الجائر عند الشروع في التنفيذ «</p>
<p>« وحيث انه مما لا شك فيه انه لو كان الشارع للمصري أراد إلزام الدائن الممتاز بالتخلف نفس الاجراءات التي أوجبها على الدائن المرتهن</p>	<p>« وحيث ان المادة ٤٠٥ مدني قسمت الدائنين الى خمسة انواع من بينهم الدائنون الممتازون ولم يرد في الفصل الخاص بهؤلاء نص</p>

حق امتياز الحكومة على العقار المبيع منها للمدعى عليه الثاني بالمقد المسجل في ٦ يولييه سنة ١٩٠٧ لمدى تجديد التسجيل في ظرف العشر سنوات المتوضّعة عنها في حالة الرهن في المادة ٥٦٩ مدنى «

« وحيث أنه لا شك أن القانون المصرى يستلزم تسجيل الديون الممتازة (المادة ٦١٤ مدنى) التى نص فيها على أن تسجيل هذه الديون يكون بالأوجه المينة فيما يتعلق بالرهنون «

« وحيث أنه من المتفق عليه أن تسجيل نفس عقد البيع تسجيلاً كاملاً Transcription إذا كان مذكوراً فيه جزء الثمن الذى لم يدفع يكفى فى حفظ حق امتياز البائع ويقوم ذلك مقام تسجيل حق الامتياز نفسه inscription وعقد البيع الصادر من الحكومة مسجل تسجيلاً تاماً (دئ هلتس الجزء الرابع باب الامتياز الفقرتين ٦٥ و ٨١) «

« وحيث أن القانون المدنى نص فى المادة ٥٦٩ على أن تسجيل الرهن يصير لاغياً إذا لم يجدد فى ظرف عشرين سنين ولم يرد فى الفصل الخاص بالامتياز مثل هذا النص وقد حكمت المحكمة المختطة فى ١٧ ابريل سنة ١٩٢٧ بأن سقوط حق تسجيل الرهن لمضى ١٥ سنين لايسرى على تسجيل حق الامتياز تسجيلاً تاماً (راجع فهرست الأحكام المصرية الثالثة للعشر سنوات سنة ١٩٠٨ - ١٩١٨ صحيفة ٤٢٧ حكم نمرة ٤٥٠٣) «

وعلى الدائن صاحب حق الاختصاص لما تردد عن النص على ذلك عند التكلم على حق الامتياز « وحيث أنه لا يمكن القول بأنه يستنتج وجود هذا الواجب على الدائن صاحب حق الامتياز بمجرد كون حق الامتياز حقاً عينياً مماثلاً للرهن العقارى فى طبيعته واثاره لأن استنتاج وجود هذا العيب عند النظر فى الحقوق التى للدائن المتمتع استنتاج غير لازم إذ لا شك فى أن هذه الحقوق هى قسم حقوق الدائن المرتين لأنه يظهر أن القانون لم يلزم الدائن الممتاز بإعلان الحائز عند نزع الملكية من تحت يده لأن استرداد العين حق مخول للبائع عند طلب فسخ البيع لعدم دفع الثمن وفى هذه الحالة ليس البائع ملزماً بذلك الإعلان قانوناً «

« وحيث أنه مما تجوز ملاحظته أن حقوق الحائز التى نص عليها القانون والتى تستلزم التنبيه عليه حتى يمنع التنفيذ على العقار بأن يدفع الدين ويحل محل الدائن أو يعرض لوفاء الديون مبلغاً يقدر به قيمة العقار أو يتحمل الاجراءات الرسمية (المادة ٥٧٥ مدنى) او يخلى العقار المادة (٥٨٥ مدنى) كل هذه الحقوق لم ترد الا فى باب الرهن العقارى مما يدل على أن وجوب التنبيه قاصر على الدائن المرتين ومن جعله القانون فى حكمه أى الدائن صاحب حق الاختصاص «

« وحيث أنه مما تقدم يكون دفع المدعى بطلان اجراءات نزع الملكية على غير أساس « وحيث أن المدعى تمسك أيضاً بسقوط

يقال ان ماورد فيه يدخل ضمن العقار المنزوعة ملكيته »

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدعوى »

(قضية حسن دكروني عمر بتوكيل الاستاذ بنيامين افندي روقايل ضد مديرية قنا ودكروني عمر حماد واخر بتوكيل الاستاذ نجيب افندي سليمان رقم ١٦ سنة ١٩٢٧ دائرة حضرة قنا بك يوسف رئيس المحكمة بضموية حضرتي المدير افندي يوسف وبجي افندي محمد مسعود القاضيين)

٣٥١

محكمة قنا الابتدائية الأهلية

٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧

بناء في ارض الغير . حسن نية . مقابل البناء . خيار الملك . مادة ٦٥ -- وقف . حكمه كحكم الملك . حق حبس العين

المبادئ القانونية :

١ - من بنى بحسن نية في ارض الغير له المطالبة بمقابل البناء وللمالك الخيار بين دفع قيمة البناء مستحق القرار وبين دفع مازاد في قيمة الأرض بسبب البناء - مادة ٦٥ مدني

٢ - يسرى حكم هذه المادة على الوقف لأن القانون لم يفرق في ذلك بين الوقف والملك . وبذلك جرى القضاء

٣ - ثبت حق حبس العين لمن اوجد تحسناً فيها

المحكمة :

« حيث انه من المبادئ المقررة قانوناً ان من يبنى بحسن نية في ارض الغير فللمالك الارض

» وحيث أن ما ارتكن عليه المدعي في مرافعته ومذكرته من أن حق امتياز الحكومة على الثمن قد سقط لسقوط الحق في المطالبة بالاقساط السنوية بنفي خمسة عشر سنة (المادة ٢٨٨ مدني) في غير محله لأنه ثابت في هذه الدعوى أن هذه المدة انقطعت باتخاذ البنك العقاري اجراءات نزع ملكية الأطيان من المشتري في ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ولم تمض من ذلك الوقت حتى دعوى نزع الملكية مدة خمسة عشر سنة »

« وحيث أنه لا أساس أيضاً لما ارتكن عليه المدعي من سقوط حق المطالبة بالاقساط السنوية لمضي خمس سنوات طبقاً للمادة ٢١١ مدني لأنه يكفي في ارد على خطأ هذا الزعم بيان أن هذا النص خاص بأنواع الديون المذكورة بتلك المادة وهي المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر ولا يمكن أن يدخل فيها أقساط الثمن إذ أنه لا خلاف بين الشراح في أن هذا النص لا ينطبق على رؤوس الأموال التي تستحق دفعها سنوياً أو على أقساط دورية أقل من سنة كما لو اشترط أن مبلغاً مقترضاً أو ثمن بيع يدفع في كل سنة أو على جملة أقساط - ونص القانون يجب أن يكون قاصراً على ملحقات رؤوس الأموال أو الديون التي لها ما يشبه المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر (راجع فهرست دلولوز جزء ٣٦ صحيفة ٢٩٦ نبذة ١٠٧٩) »

« وحيث أنه بعد كل ما تقدم لا محل للبحث فيما دفعت به الحكومة من أن عقد البيع الذي يتمسك به المدعي لم تذكر به حدود أطيان حتى

٣٥٢

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية
(الدائرة الاستئنافية)

١٩ مايو سنة ١٩٢٧

استئناف . اصلى . فرعى . دهموى اصلية . دعوى
ضمان . دعويان مستقلتان . الاستئناف فى احدهما
ليس فرعيا فى الاخرى

المبدأ القانونى :

الاستئناف الفرعى هو ما يرفعه المدعى أو
المدعى عليه اثناء نظر الاستئناف الاصلى المرفوع
من أحدهما على الآخر

اذا أدخل المدعى عليه آخر ضامناً فى الدعوى
يصبح المدعى عليه مدعياً فى دعوى الضمان والضامن
مدعى عليه فيها

والدعويان مستقلتان عن بعضهما وكذلك
الاستئناف الذى يرفع عن كل منهما . فالاستئناف
المرفوع من الضامن لا يعتبر استئنافاً فرعياً بالنسبة
للاستئناف المرفوع من المدعى فى الدعوى الاصلية
وانما يعتبر استئنافاً أصلياً فى دعوى الضمان «

المحكمة :

« حيث أنه فيما يختص بالاستئناف فقرة ٦٩
سنة ١٩٢٧ المرفوع من تادرس سور يال المصرى
فان المستأنف عليهم الثلاثة الأخيرين دفعوا
بعدم قبوله شكلاً لقيده بعد الميعاد على اعتبار أنه
استئناف أصلى »

الخيار بين دفع قيمة المهمات مستحقة القرار وبين
دفع مازاد فى قيمة الارض بسبب ما حدث بها
طبقاً لما تقتضيه المادة ٦٥ من القانون المدنى بغير
تفريق بين ما اذا كانت الارض ملكاً أو وقفاً وقد
جرت على ذلك الاحكام (حكم محكمة الاستئناف
العليا فى ٢١ يناير سنة ١٩١٣ المنشور بالمجموعة
الرسمية عدد ٢٤ ص ٨٤) وقد كان تعيين الخبير
فى هذه القضية من أجل تقدير تلك التحسينات
التي اجريت بمعرفة مورث المدعيتين مستحقة
القرار إذ ثبت انه بناها بحسب نية فى ارض كان
يعتقد ملكيتها له بطريق الشراء والاتفاق بها
كذلك بسنوات طويلة فضلاً عن رهنها له من
قبل على هذا الاعتبار فلا محل لقول المدعى عليه
بعد بأن العين وقف وقد عادت عليه منفعة ذلك
البناء ولم يقدّم أى دليل على سوء نية المورث المذكور
« وحيث ان حق حبس العين مقرر قانوناً
لمن أوجد تحسينات فيها من أجل ما صرفه عملاً
بالمادة ٦٠٥ من القانون المدنى »

« وحيث ان المدعيتين تنازلتا عن طلب
الاجرة واقتصرتا على طلب الحكم على المدعى
عليه الاول بصفته ناظراً على الوقف بطلب قيمة
التحسينات وتسليم العين وحبسها وفاء لذلك
فيتعين الحكم لهما بذلك »

(قضية الت نور قانوس واخرى بتوكيل الاستاذ
ذكى افندى سليمان ضد محمد خير امبابى بحقته الشخصية
وبصفته ناظر وقف كرار حسن ومن منه وحضر عنهم
الاستاذ فهم افندى حنا فقرة ٩٨ سنة ١٩٢٢ . دائرة
حضرة حسن بك فريد وكيل المحكمة بوضوية حضرة
عمود رشيد افندى وتادرس اسكندر افندى القاضيين)

وتحديد جلسة لنظر الاستئناف المرفوع من
جندى افندى فرج «

(استئناف جندى افندى فرج ضد بنى عبد النور
واخرين نمرة ٣٥٣ سنة ١٩٢٧ واستئناف تادرس
سوريال المصرى ضد جندى افندى فرج واخرين نمرة
٦٩ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة محمود بك فهمى يوسف
رئيس المحكمة بفضيلة حضرتى احمد افندى السيد زهير
وعلى افندى سعود القاذبين)

٣٥٣

محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية
الدائرة الاستئنافية

٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

استئناف . قبوله . تزوير . تقدير قيمة الدعوى .
قيمة العقد المطعون فيه

المبادئ القانونية :

باع رجل لزوجته ١٦ قيراطا بثمن قدره
٤٥٠٠ قرشاً بموجب عقد . ولما توفى تجاهلت
بنته هذا البيع وباعت نصيبها فى العقار لآخر بثمن
قدره ١٣٢٣ قرشاً . ولما رفع المشتري دعواه على
بائنته والزوجة قدمت هذه عقد البيع الصادر لها
من المورث فطعنت بنت المورث فيه بالتزوير
ثم قضى برفض دعوى التزوير وبصححة العقد .
فاستأنفت الطاعنة الحكم ودفعت الزوجة بعدم
جواز الاستئناف . لأن قيمة الدعوى فى الاصل
لا تعدى النصاب الجائز للقاضى الجزئى الحكم
فيه نهائياً . ولأن حصة المستأنفة فى العقد المطعون
فيه لا تعدى هذا النصاب ايضاً . فقضت المحكمة

« وحيث أن المستأنف وصف استئنافه هذا
بأنه فرعى لا أصلى وطلب قبوله ارتكاناً على نص
المادة ٣٥٧ مرافعات »

« وحيث أنه بالاطلاع على عريضة الاستئناف
تبين حقيقة أنه تمحدد لنظره جلسة ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٦ وأنه لم يتقيد الا فى يوم ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٦ أى قبل الجلسة المحددة بأربع وعشرين
ساعة فقط بدلاً من ثمانية واربعين ساعة كما هو
منصوص عنه فى المادة ٣٦٣ مرافعات »

« وحيث أن الاستئناف يعتبر فرعياً اذا
كان هناك استئناف أصلى مرفوع من المدعى
أو المدعى عليه وفى أثناء سيره رفع الطرف الآخر
استئنافاً عن نفس الحكم »

« وحيث أنه بالرجوع الى الوقائع تبين منها
أن تادرس سوريال أدخل ضامناً بمعرفة المدعى
عليهم فى الدعوى الابتدائية فهم المدعون بالنسبة
اليه وهؤلاء لم يرفضوا استئنافاً عن الحكم الابتدائى
فالاستئناف المرفوع منه يعتبر اذن استئنافاً أصلياً
عن الحكم لا فرعياً وبما يؤيد ذلك أن سوريال
نفسه رفع استئنافه قبل الاستئناف المرفوع من
جندى افندى فرج وهذا يستدل منه على أنه
هو ذاته اعتبر استئنافه أصلياً لأن الاستئناف
الفرعى لا يكون الا تبعاً لاستئناف أصلى قائم »

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الدفع وعدم
قبول الاستئناف المرفوع من سوريال المصرى

الاستثنائية برفض الدفع وقبول الاستئناف للأسباب الآتية .

(١) لأن موضوع دعوى التزوير يشمل العقد كله وقد حكم بصحته بعد الطعن فيه بالتزوير (٢) ولأن الشراح وان اختلفوا في جواز استئناف دعوى التزوير اذا كان موضوع النزاع غير قابل للاستئناف . الا انهم اجمعوا على جواز الاستئناف اذا كان العقد المطعون فيه يثبت ديناً تزيد قيمته عن قيمة الدعوى لعدم جواز تجزئة دعوى التزوير .

(٣) ولأنه اذا قيل بغير ذلك جاز لصاحب العقد استئناف الحكم اذا صدر بتزوير العقد بينما يحرم ذلك على الطاعن . وهذا تفضيل لا مبرر له المحكمة :

« حيث ان وكيل المستأنف عليها دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب »

« وحيث أن الاستئناف مرفوع عن حكم صدر في دعوى تزوير يتلخص موضوعها في ان من يدعى احمد بكر رفع دعوى مدنية ضد المستأنفة والمستأنف عليها قال فيها ان المستأنفة باعت له ٣ قرار يطو ٨ أسهم من نصيبها في ميراث ابيها عيسى بكر وقد نازعته المستأنف عليها وطلب تثبيت ملكيته للقدر المباع فقدمت المستأنف عليها عقد بيع صادر لها من زوجها عيسى بكر نص فيه على انه باع لها ١٦ قيراطا بمبلغ ٤٥٠٠ قرشاً فطعن المستأنفة في هذا العقد بالتزوير وقد نظرت دعوى التزوير وحكم فيها بصحة العقد »

« وحيث ان وكيل المستأنف عليها يستند في دفعه أولاً على ان قيمة الدعوى الاصلية الموضوعية هي ١٣٢٣ قرشاً أى أقل من النصاب الجائز استئنافه وثانياً على ان العقد المطعون فيه بالتزوير ولو أن قيمته ٤٥٠ قرشاً ألا ان نصيب المستأنفة فيه وهو القدر المباع منها هو ٣ قرار يبط ٨ أسهم وهذه قيمتها باعتبار الثمن الوارد في العقد نفسه أقل من النصاب الجائز استئنافه »

« وحيث ان السبب الاول ليس وجيهاً لأن العقد المطعون فيه هو مستند تقدم من أحد الخصوم لدفع الدعوى به وقد اجمعت آراء الشراح واحكام القضاء على انه يرجع الى قيمة هذا العقد في قبول الاستئناف وعدمه اذا تعرضت له المحكمة في حكمها وهو ما حصل فعلاً فان المحكمة حكمت بصحة العقد المذكور بعد الطعن فيه من الخصم الآخر بالتزوير فالعقد نفسه أصبح هو موضوع دعوى التزوير بقطع النظر عن الدعوى الموضوعية ولذلك يجب اعتبار قيمته »

« وحيث انه بالنسبة للسبب الثاني فإن الطعن بالتزوير في عقد تزيد قيمته عن النصاب الجائز استئنافه ممن لا نصيب له فيه الا على جزء قيمته أقل من هذا النصاب يشمل العقد برمته ولا يكون قاصراً على نصيب من طعن بالتزوير فقط »

« وحيث ان الشراح ولو انهم اختلفوا في حق استئناف حكم التزوير اذا كانت الدعوى قيمتها أقل من النصاب الجائز استئنافه الا انهم

البيع الاختياري في أنه لمصلحة الملاك دون سواهم بخلاف البيع التنفيذي فإنه لمصلحة الدائن . ولكن مع ذلك يتفق مع البيع التنفيذي في أنه جبري ورغم ارادة الملاك ولذلك يجب أن يشترك معه في قبول زيادة العشر المحكمة :

« حيث أن المنازل موضوع النزاع حكم يبيعها بالمزاد العلني لعدم امكان قسمتها »
« وحيث أن هذا البيع هو في الواقع بيع جبري رغم ارادة الملاك »

« وحيث أن القانون في حالة البيع الجبري يسعى دائماً للحصول على أقصى ما يمكن من ائمن لمصلحة اولى الشأن »

« وحيث أن القانون لم يجز زيادة العشر في البيع الاختياري لأنه يحصل برضاء المالك وهو الذي يحدد الثمن وباقي شروط البيع وبرسو المزاد يعتبر البيع حصل برضاء المالك للمشتري مباشرة ويكون هناك عقد واجب الاحترام »

« وحيث أن هذا غير متوفر في البيع الجبري لعدم امكان القسمة ولا فرق بينه وبين البيع الجبري لغرض آخر كأن يكون تنفيذاً لحكم قضائي »

« وحيث أنه ولو أن المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات نصت على ان البيع لعدم امكان القسمة يكون على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً الا أن هذا النص لا ينصرف الا الى أن الملاك انفسهم هم الذين يضعون شروط البيع

أجمعوا على ان الاستئناف جائز دائماً اذا كان العقد المطعون فيه بالتزوير تحرر لأثبات دين قيمته أكثر من ذلك النصاب كما هو الحال في هذه الدعوى (راجع جارسونيه صحيفة ٦٩٦ جزء خامس) وهذا هو المطابق للتشريع لأن الطعن بالتزوير في العقد لا يمكن تجزئته وجعله قاصراً على جزء من الاطيان الواردة فيه بقدر نصيب المستأنفة مع ان الاطيان الواردة به هي جملة واحدة »

« وحيث انه لو أخذ بهذا السبب لأصبح حق الاستئناف قاصراً على أحد الخصمين دون الآخر اذ لو كان حكم بتزوير العقد لكان للمستأنف عليها حق الاستئناف حتماً وهذا تفضيل لا مبرر له قانوناً »

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه »

(استئناف وهيئة بنت عيسى ابو بكر ضد الفقيه بنت بكر . رقم ٣٠ سنة ١٩٢٧ بالهيئة السابقة)

٣٥٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٣١ مايو سنة ١٩٢٧

بيع العقار لعدم امكان القسمة . زيادة العشر . جوازها

القاهرة القانونية :

بيع العقار لعدم امكان القسمة يتفق مع

يجوز رفعها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم وإنما
أمام محكمة الاستئناف ونظراً لأن الدعوى الحالية
يجوز استئناف الحكم الصادر فيها فالدعوى غير
مقبولة وهذا قياساً على الالتماس فإنه لا يقبل
إلا إذا كان الحكم نهائياً أما إذا كان قابلاً للطعن
فلا محل للالتماس»

« وحيث أنه من المسلم به بين الشراح أنه
إذا صدر الحكم وكان حضورياً فلا تملك المحكمة
التي أصدرته أحداث تغيير في منطوقه يستثنى من
ذلك حالة ما إذا كان حصل خطأ مادي في
أحوال معينة منها الخطأ في الحساب فإنه يجوز
للمحكمة التي أصدرت الحكم حق تصحيح ذلك
الخطأ المادي في الحساب وهذه القاعدة على
إطلاقها بدون قيد ولا شرط - واء كان الحكم مما
يجوز استئنافه أم لا وحق التصحيح يحصل بدعوى
بناء على طلب الخصوم فيها وقد سار القضاء
الفرنسي على هذا المبدأ إجماعاً

انظر شرح جرسونه طبعة ثانية جزء رابع
نبذة ١٢٣٦ - وتعليقات سيراي على قانون
المرافعات جزء أول ص ١٩٧ - وجزء ثاني ص
٤٢٩ نبذة ١٠٩ وما بعدها تعليقات على المادة
٥٤١ والأحكام المذكورة بالنبذة الأخيرة «
« وحيث مما تقدم يرى أن دعوى
التصحيح مقبولة شكلاً »

(قضية الست سيجر هام ضد عبد العزيز افندي
حسن نمرة ٤٧٧ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة خليل بك
مفت بوضوية حضرة في احمد نصرت بك وكامل شكرى بك
القضاة)

خلافًا للبيع الجبرى بناء على طلب الدائن فإن
الدائن هو الذى يضع شروط البيع (مادة
٥٣٥ مرافعات) فالبيع لعدم إمكان القسمة يتفق
مع البيع الاختيارى فى أنه لمصلحة الملاك دون
سواهم بخلاف البيع التنفيذى فإنه لمصلحة الدائن
ولكن مع ذلك يتفق مع البيع التنفيذى فى أنه
جبرى ورغم ارادة الملاك ولذلك يجب أن يشترك
معه فى قبول زيادة العشر»

(استئناف الشيخ محمد - لم حسن الجمل واخر بتوكيل
الاستاذ محمد افندى حسن التوتى ضد عبد الرحمن افندى
محمد الصادق وأخرى نمرة ١٢٥ سنة ١٩٢٧ . دائرة
حضرة على زكى بك الراى وكيل المحكمة بوضوية حضرة
مصطفى صبرى بك و ابراهيم حلى بك القاضيين)

٣٥٥

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

حكم . ابتدائي . خطأ مادي . تصحيح

المبرأ الفانونى :

للمحكمة تصحيح الخطأ المادي الوارد فى
حكمها ولو كان الحكم قابلاً للاستئناف
المحكمة :

« حيث أن هذه الدعوى دعوى تصحيح
خطأ مادي فى الأرقام »

« وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى بأن
دعوى التصحيح فى الأرقام لا تقبل أمام المحكمة
التي أصدرت الحكم إلا إذا كان الحكم صدر
نهائياً أما إذا كان الحكم قابلاً للاستئناف فلا

تعيين المحكم المرجح اذا فوض لهم في ذلك وكذلك جعل للمحكمة تعيين المحكمين عند عدم اتفاق الخصوم على تعيينهم أو عند امتناع المحكم عن تأدية ما نيط به أو تعذر قيامه به أو تعيين المحكم المرجح اذا كان المحكمون مفوضين في تعيينه ولم يتفقوا على انتخابه »

« وحيث أن سبب هذه الإباحة إنما المرجع فيها لشخصية المحكم والفكرة في اختياره فإن كان اختياره مبنياً على الثقة به شخصياً ووكلاً إليه الأمر على هذا الاعتبار وكان مفوضاً إليه بالصالح كان اختياره قاصراً على المتعاقدين دون سواهم فلا يمكن للمحكمة التدخل في تعيين غيره عند امتناعه أو عند عدم الاتفاق على تعيينه أما اذا كانت الفكرة في تعيينه هو مجرد الأسراع في فض النزاع والاقتصاد في المصروفات كان للمتعاقدین الرجوع للمحكمة في تعيين المحكمين عند الامتناع وعند عدم الاتفاق »

« وحيث أن المادة ٧٠٥ مرافعات إنما عبر فيها بالنص الفرنسي عن المحكم باللفظ Amiable compositeur فالتعبير بهذه الصفة لا يقصد به المحكم المطلق Arbitre وعلى ذلك تكون الاشتراطات المذكورة بها قاصرة على مشاركة التحكيم التصالحى دون غيره وهذه الاشتراطات هي ذكر أسماء المحكمين في عقد التحكيم وأن يكون عددهم وترأ لأن الوترية تغنى عن تعيين المحكم المرجح »

« وحيث أن محكمة الاستئناف المختلطة

٣٥٦

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تحكيم . محكمون مفوضون في الصلح . اختيارهم . من حق الخصام

المبدأ القانوني :

اذا كان المحكمون مفوضين في الصلح فلا يجوز أن يكون عددهم شفعاً . ولا يجوز أن يختار اثنان منهم على أن يكون لهما حق اختيار المرجح كما لا يجوز للمحكمة أن تعين محكماً غير الذى اختاره الأخصام اذا امتنع المحكم عن قبول التحكيم أو منعه مانع عن اداء مأموريته المحكمة :

« من حيث أن المشرع المصرى لم يتبع في نصوص التحكيم ما اتبعه المشرع الفرنسى اذ أن الثانى اشترط لوجود مشاركة التحكيم أن يكون للحكم صفة الوكالة عن المتعاقدين وأن يكون له سلطة الحكم بينهم وترتب على ذلك اشتراط ذكر أسماء المحكمين على اختلاف أنواعهم في مشاركة التحكيم وموضوع النزاع والا كانت باطلة كإلصاق على انتهاء التحكيم بموت المحكمين أو بموت بعضهم أو واحد منهم وكذلك بعدم قبولهم تأدية ما نيط بهم (راجع جرسونه نبذة ٢٢٥ و ٢٤٢ و ٢٦٠ من الجزء الثامن باب التحكيم) أما المشرع المصرى فقد خالفه في بعض ما أوجبه مخالفة تامة بأن أباح في المواد ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ لنفس المحكمين

٣٥٧

محكمة طنطا الابتدائية الأهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧

اشكال في التنفيذ . حكم شرعى . اختصاص . الماضى
الجزئى الواقع في دائرته المقار . القاضى الجزئى الواقع
في دائرته محل اقامة المشتكى ضده — الاشكال دعوى
غير مقدرة القيمة . اختصاص القاضى الجزئى . دعوى
مستجدة . اشكال في اجراءات . لا اشكال في مسائل
شرعية . اختصاص القاضى الاهلى . اشكال . رفته
بعد الحجز وقبل البيع . حواز — قوة الشيء المحكوم
فيه . شرطه . صدور الحكم من الجهة المختصة —
حصة في واپورى وطحين . مال ثبات . الحجز
عليها . وجوب اتخاذ اجراءات نزع الملكية

المبادئ القانونية:

صدر حكم لزوجة على زوجها بتسليمها
جهازها أو دفع ثمنه . تنفيذ لهذا الحكم أوقعت
الزوجة الحجز على زراعة زوجها وعلى متقولاته ثم
على حصة في واپورى وطحين . فاشكل
الزوج في التنفيذ ورفع الأمر الى قاضى المحكمة
الجزئية الواقع في دائرتها التنفيذ فدفت الزوجة
بجملة دفعوع قضت فيها المحكمة الاستئنافية بما يأتى
(١) ان القاضى الجزئى الواقع في دائرته
التنفيذ مختص بالفصل في الاشكال لا القاضى
الواقع في دائرته محل اقامة الزوجة

(٢) وان القاضى الجزئى مختص بنظر
الاشكال وان كانت الدعوى غير مقدرة القيمة
أو كانت قيمتها تزيد عن نصاب القاضى الجزئى
طالما ان الاشكال لا يتعلق بموضوع الدعوى .

بقرارها الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢١ قضت
بأنه بالنظر لصراحة النص في المادة ٧٩٤ مرافعات
مختلطة المقابلة المادة ٧٠٥ مرافعات أهلى ووروده
على سبيل الأمر في اشتراط ذكر أسماء المحكمين
المصالحين في مشاركة التحكيم وكون عددهم وترا
أمر يتعلق بالنظام العام مستوجب للبطلان عند
المخالفة وبناء على ذلك فالاتفاق على احالة النزاع
على محكمين مصالحين على أن يختارا عند الخلاف
مرجعاً بينهما اتفاق باطل (راجع مجموعة أحكام
المحاكم المختلطة سنة ٢١ ص ٣٠٧) كما نص أيضاً
بأنه اذا كان عدد المحكمين المصالحين شفعاً
وخولوا حق تعيين الحكم المرجح فالبطلان
اللاحق بالمشاركة جوهرى (كتاب التنفيذ
لعبد الفتاح بك السيد ص ٧٣٣ استئناف مختلط
٣٠ مايو سنة ٩١٢ مجموعة ٢٤ ص ٣٨١) «

« وحيث ان طرفى الخصوم في هذه الدعوى
قد حكموا حسين افندى الجندى المحامى في قض
النزاع المبين بعقد التحكيم المؤرخ ١٧ اغسطس
سنة ١٩٢٦ وجعلوه حكماً مفوضاً اليه بالصلح
ولم يقيده بأى اجراءات وقد رفض أداء المأمورية
التي ندب اليها فلا يمكن ابعضهم بعد ذلك أن
يلجأ للمحكمة في تعيين بدله للأسباب المقدمة
ويتعين بعد ذلك رفض الدعوى »

(قضية خرستو افندى غال بتوكيل الاستاذ الياس
افندى رطل ضد عبد الحميد بك اباطه واخرين نمرة
١٥٨ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة ابراهيم بك احمد
جلبي بفضوية حفرنى كابل افندى الباراني واسماعيل
افندى دپوس القضاة)

- لأن الاشكال في هذه الحالة يصبح من القضايا المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت ولا أثر لها في موضوع الحق
- (٣) وان الاشكال في التنفيذ لا يكون الفصل فيه من المحكمة الشرعية الا اذا كان متعلقا بالمسائل الشرعية . اما اذا كان الاشكال متعلقا بالاجراءات القانونية فهو من اختصاص المحاكم الأهلية صاحبة الاختصاص العام .
- (٤) وان الاشكال الحاصل بعد التنفيذ وقبل البيع صحيح طالما ان الغرض منه توقي ضرر التنفيذ قبل وقوعه . ولا يتم التنفيذ الا بالبيع .
- (٥) ان الاحكام لا تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه الا اذا كانت صادرة من الجهة المختصة . وللمحاكم الأهلية مراقبة الاحكام الصادرة من الجهات القضائية الأخرى لمعرفة ما اذا كانت صدرت من الجهة التي تملك الحكم بها اولا .
- (٦) لا يسمع قاضي الامور المستعجلة الا احترام الاحكام النهائية الصادرة بين الخصوم سواء اصاب الحكم أو أخطأ .
- (٧) الواوور المعد للرى والطحين يعتبر من الأموال الثابتة فلا يجوز الحجز عليه الا باتخاذ اجراءات نزع الملكية .
- المحكمة :
- « حيث أن الموضوع يتلخص في أن المستأنفة استصدرت حكما نهائيا من المحكمة الشرعية قضى بالزام المستأنف عليه بتسليمها جهازها أو دفع ثمنه ولعدم قيام هذا الأخير بتسليم الجهاز أو الوفاء بالثمن أوقعت المستأنفة حجزا على زراعته ومنقولاته ونصيب له في واوور رى وطحين فتظلم من هذا الحجز ورفع اشكالا عنه الى القاضي الجزئي الأهل الواقع في دائرته التنفيذ »
- « وحيث أن المستأنفة وهي المستشكل ضدها دفعت بعدم اختصاص القاضي الجزئي الأهل بنظر الاشكال لأربعة أسباب - أولها - أنها مقيمة بجهة تابعة لمحكمة غير التي رفع اليها الامر وثانيها - أن الاشكال مجهول القيمة كما أن الشيء المنفذ عليه تزيد قيمته عن نصاب المحكمة الجزئية - وثالثها - أنه يجب رفع دعوى الاشكال الى المحكمة التي أصدرت الحكم وهي المحكمة الشرعية - ورابعها - أن الاشكال بني على أن المحكمة الشرعية تعدت اختصاصها وذلك خاص بالموضوع ولذا وجب الفصل فيه من المحكمة الموضوعية كما أنها دفعت بعدم قبول الاشكال لأنه لم يقدم للمحضر أثناء توقيع الحجز وثانا رفع بعد حصول الحجز بيضعة ايام »
- « وحيث أن الدفين الأولين على غير أساس لأنه لا نزاع بأن المحكمة الحاصل في دائرتها التنفيذ هي المختصة دون غيرها بنظر الاشكال كما أن قاضي الامور المستعجلة هو الذي يفصل فيه مهما كانت قيمة الاشياء المحجوز عنها وذلك لأن الاشكالات مستعجلة بطبيعتها ولذا تكون محكمة أول درجة أصابت برفضها هذين الدفين »

« وحيث أن الدفع الثالث مردود إذ أنه وإن كانت المادة الخامسة من لائحة المحكمة الشرعية نصت على أن الاشكالات ترفع الى المحكمة المذكورة إلا أنه تبين جلياً من مراجعة المادتين ٣٤٧ و ٣٤٨ من اللائحة عينها أن الغرض الذي يقصده الشارع يرمى الى المسائل الشرعية كما نوهت عن ذلك المادة ٣٤٨ أما الاشكالات التي تتعلق بالاجراءات القانونية فهي خاضعة للمحاكم الأهلية صاحبة الاختصاص العام »

« وحيث ان المستأنفة بنت الدفع الرابع على ان الفصل في هذا الاشكال يستلزم التعرض لأصل الحق وما دام الامر كذلك أصبحت المحكمة الموضوعية الشرعية هي المختصة أرتكناً على نص المادة ٣٨٦ مرافعات »

« وحيث انه ليس الغرض مما جاء بالمادة ٣٨٦ مرافعات ان هناك نوعين من الاشكالات احدهما يتعلق بالاجراءات الوقتية والآخر يتعلق بأصل الدعوى وإنما الغرض من ذلك انه يوجد وجهان لكل أشكال احدهما لا يقصد منه سوى ايقاف التنفيذ والآخر يقصد منه الفصل في أصل الحق ولذلك فإن المحاكم الجزئية هي المختصة دون غيرها في اشكالات التنفيذ بسائر أنواعها متى كان الغرض منها ايقاف التنفيذ بشرط ان لا يمس الفصل فيه حقوق الطرفين (يراجع عبد الحميد ابو هيف بك كتاب التنفيذ بـ ١٩٩ »

« وحيث ان الغرض من هذا الاشكال هو ايقاف التنفيذ ليس الا فلذا يكون هذا الدفع واجب الرفض »

« وحيث ان المستأنفة دفعت امام محكمة أول درجة بعدم قبول الاشكال بحجة انه لم يرفع الا في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٧ على ان الحجز توقع في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٧ ولم تعرض المحكمة لهذا الدفع »

« وحيث أنه وإن كانت بعض المحاكم أخذت بهذا المبدأ استناداً على أن المقصود من الاشكال إنما هو منع التنفيذ وإيقافه فلا يمكن حصوله الا قبل البدء فيه الا أن هذه المحكمة لا ترى الأخذ بهذا الرأي إذ ان الغرض من الاشكال هو توقي ضرر التنفيذ قبل وقوعه أو توقي على الأقل ما يمكن توقيه من هذا الضرر وما دام التنفيذ لم يتم بالبيع فالفائدة لا تزال باقية وهي منع حصول البيع وتكفي هذه الفائدة مسوغاً لقبول الاشكال »

« وحيث انه فيما يختص بموضوع الاشكال فان المستشكل بنى اشكاله على أمرين اولهما ان المحكمة الشرعية تعدت اختصاصها بالفصل في الجهاز والحكم بثمنه وثانيهما ان الحجز توقع على ما كينة طحين وري اسوة بالمنقولات الاخرى المحجوز عليها مع انه يجب اتخاذ اجراءات نزع الملكية بالنسبة اليها »

« وحيث انه من المبادئ القانونية الثابتة ان الاحكام لا تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه وواجبة النفاذ حقاً الا اذا كانت صادرة من محكمة مختصة ويؤيد ذلك ما جاء بالمادة الاولى من اللائحة الصادرة في ١٤ ابريل سنة ١٩١٧ »

التي رفع اليها الأمر أولاً هي صاحبة الحق في الفصل في الدعوى ولم تملك الأحالة طبعاً لأن المحكمتين ليستا من نوع قضائي واحد فقضت بعدم جواز نظر الدعوى وبديهي انه لو رأت المحكمة الاهلية انها مختصة دون المحكمة الشرعية لقضت برفض الدفع وسارت في نظر الموضوع «
« وحيث انه ازاء هذا الحكم سواء كانت المحكمة الشرعية مختصة فعلاً فيما قضت فيه أو غير مختصة وسواء كان الحكم في الدفع الفرعي المذكور اصاب الحقيقة أم خطأ لا يسع قاضي الأمور المستعجلة إلا احترامه مادام اصبح نهائياً ولا يحق له إعادة البحث مرة أخرى في هذا الاختصاص الذي بت فيه من قبل »

« وحيث ان المستأنفة اوقعت حجباً على منقولات من بينها وابور ري وطحين مع أن الوابور يعتبر ملحقاً بالعقار متى كان قائماً على ارض مملوكة للمدين ولذا يجب اتباع الاجراءات الخاصة بنزع ملكية العقار بالنسبة اليه »

« وحيث انه مما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف القاضي بإيقاف التنفيذ بالنسبة لوابور الري والطحين والغائه بالنسبة لبقاى الاشياء المحجوز عليها ورفض الاشكال واستمرار التنفيذ »

(قضية الست سكينه كريمة المرحوم محمود بك السيد عبد الفتار ضد الشيخ مصطفى عبد الوهاب ابراهيم نمرة ٦٠٢ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة مصطفى بك رفضت وكيل المحكمة بمضوية حضرة محمود عبد الوهاب بك ورزى يعقوب بك القاضين)

الخاصة باجراءات التنفيذ من انه يجوز لكل من كان يده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك اختصاصها ان يطلب تنفيذه بالطرق الادارية ولذا يتعين على القاضي الاهلي مراقبة الاحكام الصادرة من الجهات القضائية الاخرى لمعرفة عما اذا كانت راعت اختصاصها ام لا «
« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق أن المستأنف عليه بعد ان صدر الحكم ضده ابتدائياً من المحكمة الشرعية لجأ الى المحكمة الاهلية مجدداً النزاع عينه بصيغة اخرى طالبا الغاء قائمة الجهاز الموقع عليها منه والمطالب بتوجيهها أمام المحكمة الشرعية وبراءة ذمته منه فدفعت المستأنفة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في مثل هذا النزاع وقضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى ارتكاناً على أن المحكمتين الأهلية والشرعية مختصتان »

« وحيث أنه وان كانت الدعوى السابقة خاصة بالغاء قائمة جهاز وبراءة ذمته منه وهذا الاشكال اساسه عدم مراعاة المحكمة الشرعية لاختصاصها الا أنه يجب ملاحظة أن المستأنفة دفعت في تلك الدعوى بعدم اختصاص المحكمة الأهلية ودار البحث حول مدى اختصاص كل من المحكمتين الأهلية والشرعية في هذا الصدد وتمسك كل من الطرفين باختصاص محكمة منهما دون الاخرى فرأت المحكمة أن النزاع واحد أمام محكمتين مختصتين كما هو ثابت صراحة في حيثيات حكمها « L'attribution » وبما ان المحكمة

٣٥٨

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية (الدائرة الاستئنافية)

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تزوير . دعوى تزوير فرعية . تقدير قيمتها . استئناف
المبدأ القانوني :

لا تعتبر دعوى التزوير الفرعية مجهولة القيمة . فإذا كانت قيمة الدعوى الموضوعية وقيمة الورقة المطعون فيها بالتزوير لاتعديان نصاب القاضى الجزئى للحكم نهائياً فلا يجوز استئناف الحكم الصادر فى دعوى التزوير المحكمة :

« من حيث ان وكيل المستأنف عليها دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وقد رد على ذلك وكيل المستأنف بأن الدعوى تتضمن طعنًا بالتزوير وهذا الطلب يتعلق به مصالح الخصوم بمجهولة القيمة فتكون الدعوى قابلة للاستئناف وارتكن كل منهما على ما جاء بمحضر الجلسة والمذكرة المقدمة منه »

« ومن حيث انه بالاطلاع على عريضة الدعوى الأصلية تبين ان قيمة الدعوى معينة وهى أربعة جنيهات »

« ومن حيث ان الدعوى لم يطرأ عليها أى تغيير من حيث الطلبات وليس الطعن بالتزوير الا دفعاً سائماً لكل خصم ولا تأثير له فى التقرير ذاته الذى يجب أن يبنى على الطلبات

الأصلية اللهم الا اذا كان العقد المطعون فيه ذا قيمة تزيد على قيمة الطلبات وتتجاوز النصاب الانتهاى للمحكمة فيصبح الحكم فيه عندئذ قابلاً للاستئناف اذ هو يكون المحور الذى يدور حوله النزاع - أما اذا كانت قيمة العقد داخلة فى نصاب المحكمة الانتهاى وكانت قيمة الطلبات كذلك فالحكم الصادر يكون انتهاياً ولا ينظر فيه الى أى امر خارجي ولا الى النتائج الأدية او المادية التى تترتب عليه سواء أكان صدوره بصحة العقد أم يطلانه »

« ومن حيث انه بالاطلاع على العقد المطعون فيه بالتزوير تبين ان قيمته داخلة نصاب المحكمة الانتهاى »

« ومن حيث مما تقدم يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين قبوله وعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب »

(استئناف الشيخ محمد موسى عوض الله بتوكيل الاستاذ رياض افدى المصرى ضد نظيمه بنت ملى خليل بتوكيل الاستاذ محمد افدى خيرى السيد نمرة ٧٤ سنة ١٩٢٧ . دائرة حضرة عمود بك على سرور رئيس المحكمة بجنوبة حضرة كامل الباراقى افدى وعبد الفتاح حسين افدى القاضيين)

٣٥٩

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية (الدائرة الاستئنافية)

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق .
شرط جواز الاستئناف

المبدأ القانوني :

أجازت المادة ٣٥٢ مرافعات استئناف

« وحيث أن الصور التي قد يعرض فيها تناقض الأحكام لا تخرج عن ثلاث : الأولى أن يكون الخصم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة . والثانية . أن يكون الخصم جاهلاً بالحكم السابق صدوره . الثالثة . أن يكون الخصم علماً بهذا الحكم . ففي الحالة الأولى يجوز للخصم الذي دفع بعدم جواز نظر الدعوى أن يستأنف الحكم الصادر برفض هذا الدفع ولو أن قيمة النزاع في الدعوى الثانية مما لا يقبل الاستئناف في حد ذاته طبقاً للقواعد العامة وهذه الحالة لا جدال في أنطباقها على نص المادة ٣٥٢ مرافعات . وفي الحالة الثانية وهي جهالة الخصم بالحكم السابق حتى الفصل في الدعوى الجديدة كما لو كان المحكوم ضده وارثاً لمن حكم له من قبل لا نرى مانعاً من جواز الاستئناف من قبل المحكوم عليه عند وقوفه على الحكم الاتهامي السابق صدوره إذ هو معذور في عدم الدفع به في الدعوى الجديدة ولا محل للتصدي لميعاد الاستئناف إذ هو خارج عن موضوع الدعوى الحالية أما الصورة الثالثة وهي حالة العلم بالحكم السابق كما لو كان الذي رفعت عليه الدعوى الثانية هو نفس الخصم السابق بالحكم عليه لا خلفاً فلا شك أنه يجب عليه التمسك بقوة الشيء المقضي به في الدعوى الجديدة حالة كونها من اختصاص القاضي الاتهامي فإذا سكت عنه متارلاً عن هذا الدفع »

« وحيث أنه مما تقدم تبين أن المحكوم

الحكم الصادر على خلاف حكم سابق ولو كان نصاب الدعوى غير قابل للاستئناف أصلاً . وإنما شرط ذلك تمسك المدعي عليه في الدعوى بالحكم السابق أن كان يعلم به .

فإذا تمسك المدعي عليه بالحكم ودفع بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها جاز الاستئناف . وكذلك إذا لم يتمسك بالحكم ولم يدفع بالدفع غير عالم بسبق صدور حكم في موضوع النزاع

أما إذا كان المدعي عليه يعلم بالحكم ولم يتمسك به عد متارلاً عن الدفع بعدم جواز سماع الدعوى فلا يجوز له استئناف الحكم الصادر في الدعوى إذا كان الحكم نهائياً طبقاً للقواعد العامة .

المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف صادر في نزاع من اختصاص القاضي الجزئي الاتهامي إذ قيمة الدعوى تسعة عشر جنيتها إلا أن محامي المستأنفين يستند في رفع الاستئناف إلى أن الحكم الصادر في هذا النزاع جاء على خلاف حكم سابق صادر في القضية رقم ١٤٧٧ سنة ١٩٢٠ بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ »

« وحيث أن القانون أباح في الواقع استئناف حكم صادر على خلاف حكم سابق إذا كان مقدار المدعي به (مادة ٣٥٢ مرافعات) إلا أنه يجب الوقوف على مدى تطبيق النص ومعرفة ما إذا كان حق الاستئناف بمقتضاه مطلقاً أم مقيداً »

جائز بالنسبة للنصاب ويتعين عدم قبوله مع إلزام
المستأنف بالمصاريف «

(استئناف جبر جابر وآخرين ضد عبد الكريم محمد
يوسف وأخرى نمرة ٦١٣ سنة ١٩٢٦ . دائرة حضرة
عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة بفضوية حضرتي
صالح المحكم اندي ومحمد شفيق افندي القاضيين)

٢٦٠

محكمة أسبوط الابتدائية الأهلية
(الدائرة الاستئنافية)

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم بالربع ،
أثره في دعوى الملكية

المبرأ القانوني :

الحكم الصادر في دعوى البيع لا يجوز قوة
الشيء المحكوم فيه بالنسبة للملكية ولو تصدى
الحكم عرضاً لمسألة الملكية
المحكمة :

« حيث أن المستأنفة بصفتها المذكورة
رفعت دعوى على المستأنف عليها بصفتها المذكورة
كذلك تطالبها فيها بملكية فدان واحد وقبراطين
و ٨ أسهم فدفت هذه الأخيرة بعدم جواز
نظرها لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر من
محكمة البلينا الجزئية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٣
في القضية رقم ١٨ سنة ١٩١٨ »

« وحيث أن موضوع الدعوى السابق

عليه يستطيع رفع استئناف بطريقة مخالفة للقواعد
العامّة فيما يتعلق بالنصاب في الصورتين الأولى
والثانية من الصور الثلاث السابق ذكرها »

« وحيث أن الحالة المطروحة على المحكمة
الآن تطابق الصورة الثالثة التي يجب التمسك
بالدفع فيها أمام القاضي الجزئي حتى إذا جاء حكمه
مناقضاً للحكم الأول كان للخصم المتضرر الالتجاء
إلى محكمة الدرجة الثانية طالباً منها رفع هذا
التناقض بأعادة النظر في هذا الدفع »

« وحيث أن الثابت هو أن المستأنفين لم
يدفعوا بقوة الشيء المحكوم فيه أمام القاضي ولم
يبد هذا الدفع لأول مرة إلا أمام المحكمة
الاستئنافية بعد أن صدر حكم يعد في الواقع
انتهائياً طبقاً للقواعد العامة ولا سبيل إذن
لاستئنافه بعد أن صدر على هذا الوجه »

« وحيث أن المستأنف عليهما لم يحضرا
فهما إذن لم يدفعاً بعدم قبول الاستئناف إلا أنه
من المقرر علماً وعملاً أن الأحكام النهائية
لا يصح استئنافها حتى لو اتفق الطرفان على
الاستئناف إذ القواعد الخاصة بدرجات التقاضي
تعد من النظام العام وعدم قبول الاستئناف
بسبب قيمة النصاب مما يجب على المحكمة
التصدي له من تلقاء نفسها (استئناف مختلط
١١ يونيو سنة ١٩٠٢ مجموعة التشريع والقضاء
سنة ١٤ صحيفة ٣٤٣) »

« وحيث أنه لذلك يكون الاستئناف غير

الملكية (راجع ما ورد بدو هلس رقم ١١٤ من الجزء والصفحة السابقة) »

« وحيث انه مما تقدم تكون الشروط التي يجب توافرها طبقاً للمادة ٣٥٢ من القانون المدني ليحوز الحكم قوة الشيء المقضي فيه غير متوفرة لاختلاف موضوع كل من الدعوى السابقة والدعوى الحالية »

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين العاؤه ورفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف عليها وجواز نقار الدعوى »
« وحيث أنه يتعين في هذه الحالة اعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها »
« وحيث أن من يقضى ضده يلزم بالمصاريف »
(استئناف الست فريمه بنت احمد على بتوكيل الاستاذ اسماعيل افندى مجدى ضد الست نظيره بنت حسين حميد نمرة ٢٨٧ سنة ١٩٢٧ . بالهيئة السابقة)

٣٦١

محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية

(الدائرة الاستئنافية)

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧

قاضى لادور المستعجلة . طلب المستأجر تسليمه لاعيان المؤجرة . احتصاص — الامر الصادر بذلك . تأخير في دعوى الموضوع

المبدأ القانوني :

يجوز للمستأجر أن يطلب من قاضى الأمور المستعجلة الأمر بتسليمه الأعيان المؤجرة اذا

الفصل فيها كان المطالبة برىع أرض قيل أن المستأنفة قد اغتصبته وعينت المحكمة خيراً رأى أن دعوى الرىع سابقة لأوانها وان الفصل فى الملكية يجب أن يتقدمها وقد أحات محكمة أول درجة الدعوى على التحقيق بعد ذلك لأثبات ونفى الاغتصاب تمهيداً للحكم بالرىع ثم قضت به استناداً الى نتيجة التحقيق »

« وحيث أن محكمة أول درجة قضت فى الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الى أن الحكم بالرىع يتضمن الحكم بالملكية »

« وحيث أن قوة الشيء المحكوم فيه انما تكون بالنسبة لما تناوله البحث والتمحيص ومناقشة الخصوم مناقشة تجلوالقضاء غامضة وتكشف عن حقيقة حتى يقول كلمته فيه (راجع بودرى وبارد جزء ٤ رقم ٢٦٧٣ ودو هلس جزء أول صفحة ٣٠٠ رقم ١١٣)

« وحيث أن الحكم فى الرىع ليس فى حد ذاته حكماً بالملكية اذ مهمة المحكمة فيها لم تكن لتتناول فى الأصل البحث فى الملكية ولم تكاف أحد الطرفين بأثباتها والآخر بنفيها وهما من جهة أخرى لم يتعرضا لها بل ان الحكم نفسه جاء خالياً فى نصه وفى أسبابه مما يشير اليها فلا محل اذن للقول بأن هذ الملكية تعد مفصولاً فيها »

« وحيث أنه حتى لو فرض جدلاً (وهو غير الواقع) ان الحكم تصدى عرضاً لهذه الملكية فى دعوى الرىع فحكمه لا يعد فاصلاً فيها ومن ثم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لهذه

الآخر بطريقة مؤقتة لا تؤثر قط في حقوق الطرفين جميعاً»

« وحيث أن علاقة المؤجرين بالمستأجرين كانت منشأ لكثير من المنازعات التي عرضت على القضاء المستعجل قأبر على حلها بالطرق الكفيلة بصون الحقوق المهددة بطريقة مؤقتة ريثما يطرح أصل النزاع أمام المحكمة الموضوعية فمن ذلك ما دأب عليه القضاء من الحكم باخراج المستأجر الذي يتأخر عن دفع الاجرة في الميعاد اذا كان مشروطاً أن العقد يفسخ بمجرد هذا التأخير (استئناف مختلط ١٠٤٠٤ سنة ١٩١٠ مجموعة التشريع والقضاء سنة ٢٢ ص ٢٩٣ وغيره كثير) »

« بل ان من الشارحين من ذهب الى ما هو أبعد مدى فقال ان للقاضي حق اخراج المستأجر حتى مع عدم وجود مثل هذا الشرط (جلاسون وتسييه طبعة ثالثة جزء ٢ رقم ٣٢١ صفحة ١٨) وتساهل القضاء المختلط في مدلول الالفاظ التي تؤدي الى الفسخ تساهلاً لا يعد أن يكون مؤدياً بالقضاء المختلط الى الاخذ بهذا الاخير (استئناف مختلط ٢ ابريل سنة ١٩١٣ مجموعة التشريع والقضاء ٢٥ ص ٢٨٠) ومن أحكام القضاء المستعجل الحكم باخراج المستأجر الذي ينقض عقد ايجاره (استئناف مختلط ١٣ ابريل سنة ١٩١٠ مجموعة التشريع والقضاء سنة ٢٢ ص ٢٦٥) وكذا بطرد الشخص الذي يوجد في العقار بلا صفة (استئناف مختلط ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ المجموعة سنة ٢٩ صفحة ٤٠٧)

كان هناك وجه للاستعجال يخشى عليه من فوات الوقت والامر الصادر منه مؤقت بطبيعته لا يؤثر في موضوع الدعوى المتروك الفصل فيه قطعياً لمحكمة الموضوع المحكمة :

عن الدفع الأول

« حيث أن المستأنف كما تقدم بنى دفعه على تقطين الاولى ان طلب تسليم الارض ليس من المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت الثانية - ان للحكم في طلبات المستأنف عليه تأثير في أصل الدعوى

عن النقطة الأولى

« وحيث ان المادة ٢٨ من قانون المرافعات وهي المادة الاصلية للاختصاص المستعجل أعطت لقاضي المواد الجزئية ولاية الحكم في الأمور المستعجلة وقسمتها قسمين أولاً - ما يتعلق بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ وهو ما يعرف قهراً وقضاء بالاشكالات في التنفيذ بشرط عدم تعرض القاضي الى تفسير تلك الاحكام والسندات ثانياً - الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى . فالقسم الاول لا محل للاجتهاد في تأويل عبارته ولا مجال للتوسع في تفسير نصه أما القسم الثاني فهو الذي وجد القضاء فيه متسعاً للاجتهاد وسيلا لتفادي الاضرار التي قد تنجم عن تعسف طرف من المتعاقدين في الطرف

وفضلاً عما تقدم فإن الشراح يشيرون في كتبهم إلى حالات أخرى يكون للقاضي المستعجل فيها حق اخراج المستأجر من العقار ومنها حالة المستأجر الذي يسئ استعمال المكان المؤجر أو الذي يستعمله استعمالاً ضاراً بغير ما أجره أو لأغراض غير شريفة (جلاسون وتيسيه رقم ٣٢١ صفحة ١٨) «

« وحيث أنه إذا كان من المسلم به علماً وعملاً أن لهؤجر حقوقاً قبل المستأجر من اختصاص القضاء المستعجل أن يفصل فيها كذلك يجب عدلاً أن يكون للمستأجر حقوق مقابلة يحافظ عليها بطريقة الاستعجال ذاتها بحيث يتسنى له إذا اقضى الحال النجاة من عبث المؤجر أو غيره بانتفاعه بالعين المؤجرة »

« وحيث أنه لا نزاع أن للمستأجر رفع دعوى إعادة وضع اليد إذا تعرض له المؤجر أو خلافه ومنعوه قسراً من الانتفاع بالعين المؤجرة وهذه الدعوى ولو أنها تنظر بشيء من السرعة إلا أنها ليست دعوى مستعجلة بالمعنى القانوني لذلك أباح الشراح والقضاء في فرنسا لهطرد من العقار في مثل هذه الحالة بالذات أن يرفع إذا أراد دعوى مستعجلة يتسنى له بها تسليم العقار للمؤجر حالاً وفي أقل ما يمكن من الزمن حتى لا يلحقه بسبب التأخير ضرر جسيم وقد تقرر أيضاً بالمثل للمستأجر الذي لم يضع يده على العين المؤجرة كلها أو بعضها أن يطلب التسليم بدعوى

مستعجلة ومتى اتضح للقضاء أن المؤجر غير محق في منعه من الانتفاع بالعين المؤجرة (جارسونيه جزء ٨ رقم ٢٩٩١ طبعة ثانية ورقم ١٨٦ طبعة ثالثة وجلاسون وتيسيه جزء ٢ رقم ٣٢١ صفحة ١٩ . دي يليم جزء ٢ صفحة ١٨٧ ودالوز العملي جزء ١٠ صفحة ١٩٧ رقم ١٩ »

« وحيث أن وجه الاستعجال في طلب المستأجر التسليم هو أن عقد الإيجار من شأنه حقوق متبادلة بين الطرفين فحق المستأجر هو أن يضع يده على العقار المؤجر وينتفع به للغرض الذي يقصده فالتأخير مضر به لا محالة وما دام الانتفاع هو المقصود أصلياً من عقد الإيجار فلا استعجال ظاهر هنا ظهوراً أشد مما هو عليه بالنسبة للمؤجر نحو المستأجر إذا تأخر هذا الأخير عن دفع الأجرة أو بقي في العقار بعد نهاية مدة الإيجار فالمستأجر أولى اذن بحق الالتجاء إلى قاضي الاستعجال يطلب منه الحكم بتسليم العين فقد تكون منقولاته في طريقها نحو العقار بل قد يتصور أنها على يابه فعلاً فاذا أوصد المؤجر الباب وحال دون وصول المستأجر العقار لسبب من الأسباب فلا سبيل إلا الالتجاء إلى القضاء المستعجل لكي يأمر بالتسليم فوراً متى تبين له تغتت المؤجر بغير حق »

« وحيث أنه مما تقدم يتبين أن حق المستأجر في طلب تسليم العين المؤجرة من المؤجر بطريقة

مستعجلة انما هو حق قانوني مستند من نص المادة ٢٨ مرافعات »

عن النقطة الثانية

« وحيث ان المستأنف يتمك بأن الحكم في طلبات المستأنف عليه الاول حكم في الموضوع اذ لا يبقى للمحكمة الموضوعية ما تقضى فيه بعد ذلك »

« وحيث ان هذا القول خطأ محض لان القضاء استعجالاً باخراج المستأجراو بتسليم العين المؤجرة اليه او بغير ذلك من القرارات المستعجلة لم يكن المقصود منه الحكم فيما بين الطرفين من الحقوق بطريقه قطعية انما هو لتنفيذ ما بينهما من تعاقد يجب احترامه مؤقتاً دون التصدي لتفسير نصوصه او تأويل شروطه (دالوز العملي جزء ١٠ صفحة ٢٠١ رقم ٧٩)

« وحيث ان النص القانوني ذاته يقول ان حكم القاضي لا تأثير له في أصل الدعوى فهذه القاعدة مقررة من جهة الشارع مهما كان الحكم الصادر من القاضي المستعجل فهو بحكم النص اجراء وقتي لا يمنع الخصوم من التقاضي في موضوع الحقوق ومناقشتها بالطرق العادية بما تستلزمه من الوقت الكافي امام محكمة الموضوع »

« وحيث ان المطلوب في هذه الدعوى هو التسليم لا الحكم بصحة العقد ولو أن التسليم مبني على العقد ذاته الا ان مهمة قاضي الاستعجال مقصورة على اعتباره عقد ايجار لا الحكم بأنه عقد ايجار فاذا وضح له وضوحاً تاماً ان العقد عقد ايجار وجب أن يؤدي هذا الاعتبار الى

انتفاع المستأجر مؤقتاً بالعين المؤجرة وان لم يتضح انه عقد ايجار قضى برفض الدعوى وكلا الحكمين كما تقدم لا يمنع المحكوم ضده من الالتجاء الى محكمة الموضوع لتقدير العقد بطريقة حاسمة فالقاضي مضطر للاستناد الى ما يقدمه الطرفان من الاوراق لا الحكم في صحتها وتفسير شروطها وتأويل عباراتها عند النزاع في ذلك كله بل لاصدار الامر بما يراه من الوسائل المستعجلة بناء على الطلبات المقدمة لتنفيذ التعاقد الحاصل بين الطرفين »

« وحيث ان القول بأن الدعوى موضوعية في نظر المستأنف عليه الاول استناداً الى ما أجراه قلم الكتاب معه من استلزام رسم نسبي بدلا من رسم مقرر لا تأثير له في طبيعة الدعوى ولا يعد الا تنفيذاً لطلب صدر من قلم الكتاب في ظرف لا يسع الخصم فيه الا الرضوخ حتى لا يعرقل نظر الدعوى من أجل أمر من السهل مناقشة قلم الكتاب فيه فيما بعد على ان هذا الاحتجاج ذاته متقوص بما بدا من المستأنف نفسه وبما عومل به من جهة دفعه رسمياً مقررأ عند استئنافه على اعتبار ان الدعوى مستعجلة »

« وحيث انه من كل ما تقدم ولما ورد بأسباب الحكم المستأنف يكون الدفع الفرعي الخاص بعدم انطباق الدعوى على المادة ٢٨ مرافعات في غير محله ورفضه قد جاء صحيحاً »

(استئناف الشيخ بكر امين آغا الجندی بتوكيل الاستاذ حبيب بك دوس ضد الخواجه حنا غريبال بتوكيل الاستاذ طاهر افندي جبران واخرين نمرة ٧٩ سنة ١٩٢٨ بالهيئة السابقة)

« وحيث انه بالرجوع الى هذه العريضة يتضح طلب الحكم موضوعاً بالغاء الحكم الفيائي وبرائة ذمته من الدين المحكوم به دون التعرض لشكل عريضة افتتاح الدعوى »

« وحيث ان المادة ١٣٨ مرافعات قضت بان حضور الشخص بالجلسة بناء على ورقة باطلة يزيل ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به ولكن الخصم اذا تخلف عن الحضور كان له حق الدفع بالبطلان عند المعارضة أو الاستئناف قبل ابداء أى مرافعة اخرى ولما كانت ورقة المعارضة أو الاستئناف هى اول اى عمل يبدو من المحكوم ضده غايياً فقد وجب عليه ان يمسك فيها بالبطلان قبل الدخول فى الموضوع وإلا عد متارلاً عنه »

« وحيث ان هذا التفسير هو المول عليه فى القضاء الفرنسى تطبيقاً للنصوص الماثلة (انظر تعليقات دالوز مادة ١٧٣ مرافعات رقم ٢٤٨ وما يليه ويراجع على سبيل القياس مادة ١٦٩ رقمى ١٤٤، ١٤٥ فيما يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص » وحيث انه لذلك يكون الحكم الصادر

برفض هذا الدفع فى محله ويتعين تأييده »
(استئناف كيرلس بشاى هنوم بتوكيل الاستاذ شاكر افندى جريس ضد مبدى مكرم بتوكيل الاستاذ حبيب افندى ورق نمرة ٢٥٠ سنة ١٩٢٧ . بالهيئة السابقة)

٣٦٢

محكمة اسبوط الابتدائية الأهلية (الدائرة الاستئنافية)

٤ يناير سنة ١٩٢٨

الدفع يبطلان صحيفة الدعوى . حضور المدعى عليه يقطعه . جواز ابدائه عند المعارضة . وجوب ابدائه قبل الموضوع . وجوب شمول عريضة لدعوى . الدفع

المبدأ القانونى :

يزول بطلان صحيفة الدعوى بحضور المدعى عليه . فاذا لم يحضر جاز له ابداء هذا الدفع بذلك فى المعارضة وانما يجب ابداءه قبل اى دفع موضوعى واذا كانت عريضة المعارضة هى أول عمل للمعارض وجب ان تشمل هذا الدفع والاسقط الحق فيه

المحكمة :

« حيث ان المستأنف دفع يبطلان صحيفة الدعوى لعدم حصول اعلانها له بل لزوجة اخيه التى لا تقيم معه ولأن الذى قام بالاعلان مندرب محضر لا محضر كما ذكر بالاعلان ولأن الاعلان لم يستوف الشروط القانونية من حيث التوقيع عليه من شاهدين

« وحيث ان المستأنف عليه رد على ذلك يسقط حق المستأنف فى هذا الدفع بالبطلان أمام المحكمة لعدم ابدائه فى عريضة المعارضة وقبل التكلم فى الموضوع طبقاً للمادة ١٣٨ مرافعات

٣٦٣

محكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية

٥ يناير سنة ١٩٢٨

وزارة الأوقاف . مصلحة حكومية . اختصاص .

ذكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

المبدأ القانوني :

وزارة الأوقاف مصلحة حكومية وذلك

مستفاد من مقدمة الأمر العالى بإنشائها الصادر

فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣

وهى وزارة كسائر الوزارات . وزيرها مسئول

أمام البرلمان كباقي الوزراء ومتضامن معهم فى

أعمال الدولة . وميزانيتها خاضعة لأشراف البرلمان

ولجميع القيود الخاصة بميزانية الحكومة (راجع

المادتين ٦١ و ١٤٥ من الدستور)

وعلى ذلك يجب أن تعامل معاملة سائر

الوزارات فيما يتعلق بمقاضاتها أمام المحاكم المنصوص

عليها فى الأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

المحكمة :

« حيث أن وزارة الأوقاف دفعت بعدم

اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بناء على

أنها مصلحة حكومية ويجب أن ترفع الدعاوى

التي تقام عليها أمام المحاكم المنصوص عليها فى

الأمر العالى الرقم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ التي هى

محاكم مصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط

وقنا وليست منها محكمة بنى سويف التي تدخل

فى اختصاص محكمة مصر »

« وحيث أن المدعى اعترض على هذا

الدفع أولاً بسقوطه لعدم إبدائه فى أول جلسة

وهذا فى غير محله اذ ثبت من أول محضر جلسة

امام التحضير أن الوزارة حفظت لنفسها الحق

فى هذا الدفع »

« وحيث أن المدعى تمسك أيضاً بأن وزارة

الأوقاف ليست مصلحة حكومية واستند الى

أنها كانت وزارة الى سنة ١٨٨٤ ثم فصلت عن

الحكومة وجعلت ادارة مستقلة الى سنة ١٩١٣

حيث صدر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ الأمر

العالى بجمعها وزارة ولم يشرفه الى الأمر العالى

الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع

مصالح الحكومة بين الوزارات بل ونص فيه على

أن يبقى للأوقاف استقلالها الذاتى وميزانيتها

تكون قائمة بذاتها وعلى وجود مجلس أعلى بجانب

وزيرها وارتكن على أن الأوقاف هى من عمل

الأفراد ولا تزيد عن كونها ادارة لها شخصية

معنوية وخزينة مستقلة عن مصالح الحكومة

فلا يسرى عليها ذكرى سنة ١٨٩٢ الذى وضع

لفائدة الحكومة ومصالحها المركزية الخاصة بها

وفروعها التابعة لها رأساً »

« وحيث أنه واضح من الأمر العالى الرقم

٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ القاضى بإنشاء وزارة

الأوقاف بعنوان «أمر عال بإنشاء نظارة الأوقاف

بدلاً من ديوان عموم الأوقاف » أنها مصلحة

حكومية اذ جاء فى مقدمته « مراعاة فى رغبتنا

فى تحسين السير فى جميع المصالح العمومية بحكومتنا

من مصالح الحكومة ومعاملتها معاملة الوزارات الأخرى فيما يتعلق بالمقاضاة امام المحاكم المعينة الخاصة بها (يراجع كتابه ص ١٦٣ فقرة ١٤٩ الطبعة الأخيرة) «

« وحيث أن محكمة بني سويف ليست من بين المحاكم المنصوص عليها في الأمر العالي الرقيم ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ فهي اذ غير مختصة بنظر الدعاوى التي ترفع على وزارة الأوقاف أسوة بمصالح الحكومة الأخرى . ويتعين قبول الدفع » (قضية الشيخ عبد السلام محمد السيد بتوكيل الاستاذ محمد افدى الحضري ضد وزارة الاوقاف - نمرة ٣٢٨ سنة ١٩٢٧ - دائرة حضرة حسن بك فريد وكيل المحكمة بفضوة حضرتي البادير افدى يوسف وعبد الحميد عبد الرحمن افدى القاضيين)

٢٦٤

محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٨

الاطيان الخراجية - المنفعة العامة . أخذها بغير مقابل
اللائحة السعيدية

المبدأ القانوني :

اذا تبين ان الأطيان قد أخذت للمنفعة العامة وقت كانت خراجية . أي كانت رقبها للحكومة ومنفعتها للأهالي - فليس لصاحب الارض ان يطالب بثمنها طبقاً لللائحة السعيدية المحكمة :

« حيث ان المدعين يستندون في دعواهم الى انهم يمتلكون ٩١ فدانا وقيراطا بناحية بني

ونظراً للفائدة التي تترتب على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شئونها ناظر بعنوان ناظر الأوقاف يدخل في هيئة مجلس النظار . » وهذا كله صريح في أن المشرع قصد من انشاء وزارة الأوقاف أن تكون لها المزايا والحقوق التي للوزارات الأخرى وذلك بغير حاجة الى الرجوع الى الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ «

« وحيث أن ميزانية الأوقاف هي في الواقع ليست مستقلة عن ميزانية الحكومة وانما هي خاضعة لمراقبة البرلمان ولجميع القيود التي وضعها القانون لميزانية الحكومة وقد نص بالمادة ١٤٥ من الدستور على ان ميزانية ايرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الخاص السنوي تجرى عليهما الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخاص كما ان وزيرها مسئول عن أعمال وزارته أسوة بباقي الوزارات طبقاً لما تقضى به المادة ٦١ من الدستور ولا يمنع ذلك من وجود مجلس أعلى بجانبه »

« وحيث ان أحكام المحاكم سرت أيضاً على ان وزارة الأوقاف مصلحة أميرية وأموالها أموال عمومية (حكم محكمة بني سويف الاستئنافية في ٥ مارس سنة ٩١٤ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ ص ١٤٩ عدد ٧٧ وحكم محكمة مغاغة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ٩١٥ ص ١٥٠ وحكم محكمة بني سويف الابتدائية في ١٩ يناير سنة ٩١٤ المجموعة الرسمية سنة ٩١٨ ص ٦٠ عدد ٣٥) وقد جرى المرحوم ابو هيف بك في كتابه للمرافعات المدنية والتجارية على اعتبارها

قره والى ان الحكومة أستولت على ١١ فدانا و ١٣ قيراطا و ٤ اسهم من الاطيان المذكورة للمنافع العامة ولذلك هم يطالبون بقيمتها «

« وحيث أنه سبق للمدعين أن رفعوا دعوى على الحكومة يطلبون تثبيت ملكيتهم للقدر المذكور فقضت محكمة أسبوط الابتدائية بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١١ فى القضية رقم ٢٠١ سنة ١٩١٠ بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى استناداً الى أن العين موضوع النزاع داخله فى ترعة بنى قره العمومية فهى أذن من المنافع العمومية طبقاً للمادة التاسعة من القانون المدنى وليس للقضاء الاهلى طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية حق النظر فيما يتعلق بملكيتها وذكرت المحكمة فى أسباب حكمها بان ليس للمدعين سوى مطالبة الحكومة بالتأمين والتعويضات ان كان لم حق بدعوى أخرى وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ فى القضية رقم ٤٤ سنة ١٩١١ «

« وحيث أنه مع التسليم بأن القدر المطالب به هو الذى شغله ترعة بنى قره فإن الثابت ان هذه التربة مخصصة للمنفعة العامة لربها أراضى جهات متعددة وما دام الامر كذلك فهى أذن عمومية طبقاً لنص المادة الاولى من لائحة الترع والجسور الصادرة فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ وقد فصل فى النزاع السابق بين الطرفين على هذا الأساس «

« وحيث ان نقطة البحث الآن هى هل

الحكومة ملزمة بدفع تعويض عن الاراضى التى تشغلها التربة أم غير ملزمة على فرض أن هذه التربة كانت أصلاً للمدعين «

« وحيث أن التربة المذكورة ترجع الى عهد قديم لورودها بخريطة سنة ١٨٨٤ المقدمة من الحكومة وبديل المحفر الموقع عليه من عمدة ومشايخ ودلال المساحة بتلك الجهة بتاريخ ٨ يونه سنة ١٩١٠ الوارد به ايضاح لحقيقة النزاع وملخصه أن التربة قديمة العهد وترجع الى نحو أربعين سنة وأن والد المدعين كان مكلفاً على اسمه ٩٤ فدانا وقيراطا تمر بها ترعة بنى قره المخصصة لرى أطيان جهات مختلفة وقد رهن المورث الاطيان قبل وفاته وبعدها تناولها البيع غير مرة وقد أضاف عمال فك الزمام التربة للمنافع العامة «

« وحيث انه متى تبين أن هذه التربة ترجع الى اربعين سنة قبل تاريخ المحضر فيكون قدمضى عليها حتى الآن أكثر من سبع وخمسين سنة وانشاؤها يرجع اذن الى وقت كانت الاطيان فيه خراجية وخاضعة لأحكام اللائحة السعيدية الصادرة فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (١٥ اغسطس سنة ١٨٥٨) على ان الحكم السابق صدوره فى قضية الملك أشار الى ان هذه التربة منشأة قبل سنة ١٨٩٦ أى قبل العمل بقانون نزع الملكية «

« وحيث ان الملكية التامة كانت مقصورة على الأبعاد المعروفة بالمشورى وكان لها نظام خاص بموجب الامر العالى الرقم ١١ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (٢٧ أبريل سنة ١٨٦٦) وليست

ارض المدعين من هذا النوع فضلاً عن وصف اطيان المدعين بالخراجية في بعض الحجج المقدمة» « وحيث ان الاطيان الخراجية لم تصبح مملوكة للمتفعين بها ملكية تامة الا من بعد دفع مال المقابلة عنها طبقاً للأمر العالي الصادر في ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١ ولكن الامر العالي الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ عدل المادة الاولى من القانون المدني وقرر هذه الملكية حتى للذين لم يدفعوا المقابلة وقد اقتضى الحال كذلك تعديل المادة السادسة من القانون المدني بأمر عال في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بما يتفق مع هذا التطور»

« وحيث انه لم يتقدم ما يثبت ان الاطيان التي يملكها أو كان يملكها المدعون دفعت عنها المقابلة فهي اذن اطيان خراجية لم تصبح مملوكة لهم ملكية تامة الا من تاريخ ٥ ابريل ١٨٩١ وما دام الامر كذلك فهي خاضعة لنصوص اللائحة السعيدية في كل ما أورده من أحكام» « وحيث ان المادة التاسعة والثانية عشرة من اللائحة السعيدية تنصان على ان الاراضى التي تؤخذ للمنافع العامة لا تلزم الحكومة بتعويضها وغاية الامر انها ترفع عنها المال متى طلب ذلك منها اصحاب الشأن واساس هذه القاعدة أن الاهلين في ذلك العهد لم يكن لهم على الاراضى سوى حق المنفعة أما الرقبة فكانت للحكومة فوق ما كان لحق المنفعة ذاته من قيود»

« وحيث ان ابقاء التكليف كامل باسم

مورث المدعين لا يتناقى مع ما كانت مقررأ للحكومة من حق الاستيلاء على ما نشاء من الاراضى الخراجية للمنفعة العامة اذ تعديل التكليف كان يقتضى طبقاً للمادة الثانية عشرة من اللائحة السعيدية تقديم طلب من صاحب الشأن واتخاذ اجراءات اخرى للتحرى عن صحة ما يقول لا سيما ان المدعين كانوا على ما يظهر يزرعون قاع التربة في بعض فصول السنة فكانوا بذلك متفعين بها انتفاعاً يقتضيه عن طلب رفع المال ثم الاستئجار من الحكومة»

« وحيث ان المادة « ٢١ » من لائحة الترع والجسور تنص على انه (يجوز زراعة الترع والجسور واقواع الترع النيلية) على نحو العادة المألوفة) وتزيد على ذلك انه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذي يحصل لزراعته بسبب أعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة الى آخر ما ورد بالمادة المذكورة. ويؤخذ من ذلك ان زراعة المدعين لقاع التربة ما كان ليؤثر في طبيعتها العامة ولم يكن الا من قيل التسامح من جهة الحكومة وعدم الرغبة في الخروج عن عادة الفها الناس وفيها فائدة لهم يجنونها من الزرع وللحكومة من الاجرة او المال كما هو الشأن في حالة هذه الدعوى»

« وحيث انه لما جاء الوقت المناسب لاستقرار الحالة فيما يتعلق بوضع اليد وتكليف الاراضى طبقاً لذلك في سنة ١٩٠٥ استنزل من

اليه ومن كشوف التكليف المقدمة من المدعين
في الدعوى «

« وحيث انه يتلخص مما تقدم ان الارض
التي يطالب المدعون بقيمتها مع التسليم بأنها
استعملت لانشاء التربة العمومية المسماة تربة
بنى قرة هي أرض خراجية استولت عليها
الحكومة في وقت كان لها الحق مقررًا ولذا ليس
للمدعين الرجوع عليها الآن بشيء ما »

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعين
على غير اساس ويتعين رفضها »

(قضية راعب افدى محمد كجيه واخرين ضد مديرية
اسيوط نمرة ٢٦٢ سنة ١٩٢٥ . دائرة حضرة عبد
الفتاح بك السيد رئيس المحكمة بمضوية حفرتى مرقس
بطرس افدى وعبد الفتاح منصور افدى القاضيين)

تكليف المدعين القدر الذى يطالبون بقيمته الآن
وكانوا من قبل يطالبون بملكته »

« وحيث ان الذى يؤيد ان الحكومة
أخذت أرض التربة للمنافع العمومية في وقت
كان يحق لها فيه ذلك بدون تعويض الملاك
سكوت مورث المدعين وكذا التصرفات العديدة
التي تناولت الاراضى المملوكة بالرهون والبيع
دون أن تتناول أرض التربة أو أن يقدم أى
ادعاء بشأنها حتى ٢١ مارس سنة ١٩١٠ تاريخ
رفع الدعوى الأولى المحكوم فيها بعدم الاختصاص
وجميع ذلك ثابت من المحضر السابق الاشارة

لحضرة الاستاذ عبد السلام بك ذهنى وكيل محكمة قنا احكام قيمة يصلح كل منها
مبحثاً كاملاً في موضوعه . أردنا نشر هذه الاحكام برمتها خدمة للمشتغلين بالقانون
فاهترضتنا « ميزانية المجلة » . لذلك اقتصرنا على نشر ملخصات هذه الاحكام كما فعلنا
بالاحكام المختلطة والاجنبية مرغمين آسفين

ويدخل في هذه الوسائل استخدام أشخاص
يستعين بهم المتهم في التعمية على المجنى عليه

٢ - اذا حصل بعض الوقائع الاحتمالية
من المتهم واستعان فيها بأشخاص آخرين في
سبيل التفرير بالمجنى عليه وداخل هذا الأخير
الخوف من هؤلاء الاشخاص المسخرين من
جانب المجنى عليه فسلم المبلغ الى المتهم بسبب
تخوفه ليكون أمانة تحت يده فلا يعتبر هذا
التسليم تسليماً بالمعنى القانونى مكوّنًا لجريمة النصب
لأنه يجب في التسليم أن تقوم فيه رابطة السببية

٢٦٥

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(دائرة الجنج والمحالفات المستأنفة)

٢٣ ابريل سنة ١٩٢٧

جريمة النصب واركاتها

المبادئ القانونية :

١- في الطرق الاحتمالية لا بد مع الادلاء
بوقائع كاذبة من استعمال وسائل الخدعة والتفرير
بالمجنى عليه mise en scène أو actes concrets

٣٦٦

محكمة مصر الابتدائية الأهلية
(دائرة الجنح والمحلفات المستأنفة)

١٦ يولية سنة ١٩٢٧
التدخل المدني والتدخل الجنائي

المبادئ القانونية :

(١) التدخل المدني جائز في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو بالاستئناف في القضاء المختلط وكان طلب التدخل مخالفاً لطلب خصوم الدعوى الاصيلين ولم يكن منصرفاً الى الانضمام الى أحد خصوم الدعوى

(٢) التدخل الجنائي غير جائز بوجه عام وهو جائز فقط لمن أصابه ضرر فيطالب بتعويض
(٣) ولو ان نص المادة ٥٤ من تحقيق الجنايات يحكى في تعميمه نص المادة ٢٩٥ مرافعات من حيث جواز التدخل في أى حالة كانت عليها الدعوى الا أنه من المقرر قضاء وقضا هنا وبفرنسا أن التدخل المباح للمدعى المدني ولمسؤول مدنياً لا يكون الا في الدرجة الاولى من درجتى التقاضى حتى لا يحرم المتهم من الدفاع عن نفسه بأول درجة .

(٤) تدخل المسؤول مدنياً مباح كتدخل المدعى بالحق المدني

(٥) لا يجوز لاي شخص يدعى حصول ضرر له أن يطلب بالدائرة الاستئنافية الجنائية

بينه وبين الطرق الاحتمالية ، وأن يكون التسليم نتيجة مباشرة للطرق الاحتمالية

٣ - تسليم المبلغ أمانة من المجنى عليه للمتهم يجعل المجنى عليه هو المالك قانوناً للمبلغ وتعتبر يد المتهم يدأ نياية نائبة عن المجنى عليه

٤ - اذا سلم المتهم المبلغ لشريك له وهو أحد الاشخاص الذين استخدمهم للتغريب بالمجنى عليه ورضى المجنى عليه بهذا التسليم رضاً ضمناً وعمل المتهم بعد ذلك على استخدام وسائل احتمالية تالية على التسليم اقناعاً للمجنى عليه بأن تسليم المبلغ للشريك في محله ، اعتبر هذا التسليم صادراً من المجنى عليه لشريك المتهم وانه حاصل عقب الطرق الاحتمالية المتقدمة عليه . وعلى ذلك فالسببية بين التسليم والطرق الاحتمالية قائمة

٥ - يعد تسليم قانونياً مكوناً لجريمة النصب تسليم المبلغ لشريك المتهم

٦ - لا يعفى المتهم من عقوبة جريمة النصب اذا تلوث المجنى عليه في اشتراكه مع المتهم في الواقعة المزورة التي دارت حولها الطرق الاحتمالية وكانت هذه الواقعة المزورة مما يؤخذ عليها قانون العقوبات .

(قضية النيابة نمرة ١٥٤٩ سنة ١٩٢٨ ضد اسكندر نخله ، دائرة حضرة عبد السلام بك ذهني بمضوية حضرتى سيمون كراسو بك وعبد الفتاح البشري بك القاضيين)

دخوله خصماً ثالثاً كما انه لا يجوز له أن يدعى في هذه الدرجة الثانية بتعويض مدنى

(قضية الببابة نمرة ٢٥٦٢ سنة ١٩٢٣ - مدنى عيسى أحمد عبد الرحيم وآخرون - دائرة حضرة عبد السلام بك ذى بضمويه حضرة سيدون كراسو بك وفيه سليمان بك الماضيف)

٣٦٧

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٦ ايو سنة ١٩٢٧

المسئولية التقصيرية والمسئولية الشئيه وتطورهما وأركانهما ومبلغ أثرهما فى التشريعات المصرية

المبادئ القانونية :

١ - المسئولية على نوعين : المسئولية التقصيرية والمسئولية الشئيه ، فالاولى ما التزم فيها مدعى التعويض باقامة الدليل على حصول خطأ من جانب المدعى عليه مهما كان نوع هذا الخطأ ، اهمالاً أو عدم احتياط وما الى ذلك . والثانية مالا يلتزم فيها المدعى اقامة الدليل على الخطأ من جانب المدعى عليه . بل يلزم هذا الاخير باقامة الدليل على حصول الضرر بفعل الطبيعة أى بفعل حادث قهرى فإذا تعذر عليه الدليل أو استحال ، اعتبر الضرر حاصلًا اما بفعل حادث جبرى . أى ناشئ عن عمل الانسان بالذات ، بحصول خطأ مستور غير ظاهر ، أو قضاء وقدرًا ، أى من غير حصول خطأ من جانب مالك الشئ . وفى هاتين الحالتين ، أى الحادث الجبرى والقضاء والقدر ، تقع المسئولية حتمًا على المدعى عليه

صاحب الشئ . مالكا أو حائزًا ، اذ فى الحادث الجبرى تستند المسئولية الى خطأ مفروض وجوده وتعذر ظهوره . وفى القضاء والقدر ، وهو ما لم يظهر فيه خطأ ما ، ترجع مسئولية مالك الشئ . أو حائزه الى قاعدة الغرم بالغنم ، أى بقدر ما ينعيم المالك من شئيه يجب عليه أن يتحمل منغارم الشئ . وهذه هى العدالة عينها اذ ليس من العدل أن يتحمل الاجنبى عن الشئ منغارمه ، بينما ينفرد مالك الشئ . يتحمل منغامه دون منغارمه

٢ - المسئولية التقصيرية تستند الى المادة ١٥١ مدنى لما ورد بالنسخة الفرنسية دون العربية كلمة خطأ ولم يقف أنصار المسئولية الشئيه عند المادة ١٣٨٤ قرة اولى مدنى فرنسى (ولم يكن لهذه الفقرة شبيهه بالقانون المصرى) بل ذهبوا فى تقرير النظرية الى المبادئ القانونية العامة والى الضرورات الاجتماعية المتجددة ، والى قاعدة الغرم بالغنم ، والى أن انتفاء المسئولية عن مالك الشئ . لا يكون الا عند حصول حادث سماوى ناشئ بفعل الطبيعة لا دخل للانسان فيه

٣ - وان كان لا يوجد بالتشريع المصرى تشريع خاص بالعمال وهو التشريع الذى قرر الاخذ بقاعدة مخاطر الحرفة فى جعل المسئولية على رب العمل حتمًا ، الا أنه لما كان من اللازم الفصل فى الاقضية القائمة وفى الرجوع للعدالة والقانون الطبيعى عند عدم النص ، تحتم الاخذ بأصح النظريات القانونية التى تتفق مع الاصول العامة للقانون ومع العدالة . وليس من العدل أن

يصبح مالك الشيء أجنبياً عنه في مغارمه بينما المغنم له وحده .

٤ - ان الاحكام المصرية أهلية ومختلطة لم تشأ الأخذ بنظرية المسؤولية الشيئية . وهي في ذلك واقعة عند النصوص الموضوعية من مائة وعشرات من السنين . ولم تشأ أن تسير في تفسير النصوص الى ما يتفق مع الضرورات الاجتماعية المتجددة بل هي تأبى الا الاخذ بما كان يحول بخلد الشارع في زمن اختلفت اكناهه الاجتماعية على اختلاف أنواعها مع الازمان الحاضرة . ومن اللازم ألا تبقى الحركة القضائية العلمية بعيدة عن الحركة العلمية الفقهية بما تغذى به هذه الاخيرة من ملاحظات المفكرين فيما تخطو فيه الجماعات كل يوم من خطى التغيير والتبدل بما يجعل النصوص القانونية أداة مرنة تذهب مع التطور العمراني بما لا يعترض تياره الجارف

٥ - ان الشارع المصرى وهو مأخوذ بطريقة حتمية بنزعة التطور التشريعى في طريقة انسيابه في تيار التطور الاجتماعى ، لم يشأ أن يقف دون اليقظة في الاخذ بنظرية المسؤولية الشيئية في مظهر من أدق مظاهرها الاجتماعية . اذ قرر هذا الشارع المصرى بالمرسوم الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ تعويضاً للموظف الذى يصاب أثناء قيامه بعمله الحكومى . وهذا الاقرار من جانب الشارع المصرى لا يعتبر إنشائياً بالنسبة لنظرية المسؤولية الشيئية بل يعتبر تقريرياً

٦ - انه وان كانت نظرية المسؤولية الشيئية (أو المسؤولية العينية كما يسميها البعض) قليلة الانتصار بفرنسا فقهاً وقضاء الا أن العصبية فيها قد أخذت تنمو . وأخذ مريدو «سالى وجوسران» في تأييدها . وانتصر لها النقض الفرنسى أخيراً بحكمه المعروف الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ٩٢٧ صفحة ١٣٣ بالعدد الصادر في ٢ يونيو سنة ٩٢٧ صفحة ٤٩ - ٥٢ وهذا العدد رقم ٢١ من المجلد الرابع) بشأن حوادث السيارات وما ترتب على ذيوها من المخاطر القائمة

٧ - المسؤولية الشيئية في ذاتها قرينة قانونية قابلة للدليل العكسى فاذا أقام المدعى عليه الدليل على الحادث من جانب الطبيعة ، زالت عنه المسؤولية ، والا فهي ملازمة له

(قضية خليل أفندى على عثمان بتوكيل الاستاذ اميل توتونجى أفندى ضد الست تزمة داود . ١٠٠١ سنة ١٩٢٦ . دائرة حفرة عبد السلام ذهني بك بضموية حفرتى سيمون بك كراو وعبد الفتاح البشرى بك القاضين)

٣٦٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

الطنن بالتزوير . مرض الموت . اثبات التاريخ

المبادئ القانونية :

١ - الطنن بمرض الموت بعد الطنن بالتزوير مقبول قانوناً . لأن الطنن بالتزوير انكار

لوجود العقد . وأما الطعن بمرض الموت فهو
لشائبة شابت العقد الموجود قانونا

٢ - ان وصف العقد وقت الطعن فيه
بالتزوير بوصف أنه زور وقت قيام مرض الموت،
لا يمنع من الطعن في العقد بمرض الموت بعد رفض
الطعن بالتزوير

٣ - الطعن بمرض الموت حق يستقيه
الوارث الطاعن من الشارع نفسه . وهو طعن
موجه ضد المورث بالذات في وجه بقية الورثة .
وعلى ذلك فالوارث الطاعن يعتبر من طبقة الغير .
ولا يسرى عليه العقد المطعون فيه بمرض الموت
الا اذا كان ثابت التاريخ . وفي هذه الحالة يجب
على الوارث الطاعن أن يثبت أولا ان هناك
مرض موت حتى يمكن القول باعتباره من طبقة
الغير . فاذا كان للعقد المطعون فيه بمرض الموت
تاريخ عرفي سابق على وقت مرض الموت وتاريخ
ثابت واقع في مدة مرض الموت ، وجب الأخذ
بالتاريخ الثابت واعتبار العقد حاصلا في مرض
الموت

٤ - ان الوارث خلف لمورثه المتوفى .
ولكن اذا رتب الشارع للوارث حقا قبل المورث
اقلب من طبقة الخلف الى طبقة الغير ولا يحتاج
عليه الا بالاوراق الثابتة التاريخ

٥ - أن تصلب الشرايين واصابة القلب
والكلى بالتلف من الامراض المرمية التي لا يصح
اعتبارها في الاصل مرض موت لبطء سيرها
وعدم احساس المريض بخطورتها . ولكن اذا
اشتدت هذه الامراض فجأة وشعر المريض بتفاقم
خطورتها ومات من أجلها وجب اعتبارها مرض
موت

٦ - ان خروج المريض عن كل ما يملك
وقت اشتداد المرض عليه هو اكبر مظهر من
مظاهر مرض الموت واماراته ومبلغ أثره في نفسه
وانه لا بد مائت منه

٧ - قد يحصل ، ومرض الموت في طريقه
الطبيعي ، أن يجازف المريض بالقيام خارج بيته
ببعض اعمال فردية منعزلة يدعوه اليها مركزه
الاجتماعي كأن يحضر امام محكمة الجنح للدفاع
عن نفسه في تهمة تبديد

(قضية السيدتين زهرة هانم وفاطمة هانم السيد
أبو علي وحضر عن الاولى الاستاذ كامل بك صدقي
المحامي وعن الثانية الاستاذ بديع قرية المحامي ضد صاحب
السادة محمد باشا السيد أبو علي وبهجت بك السيد أبو
علي وحضر عنهما الاستاذان مرقص بك فهمي وعزيز
بك خانكي المحاميان نمرة ٣٠ سنة ١٩٢٦ كلى .
المحنة السابقة)

قضايا المحاكم الجزئية

٣٦٩

محكمة سمالوط الجزئية
(دائرة الجنح والمحالفات)

١٣ مارس سنة ٩٢٦

بيع . بيع الوارث العقار المبيع من مورثه . علمه .
بيع المورث . نصب . مادة ٢٩٣ . كون العقار
مملوك لابنه . اخفاء ذلك على المشتري . مسئولية
جائية — الدفع باختيار احد الطرفين . شرطه .
عدم . الفصل نهائياً من احدى الجهتين .

المبادئ والقانونية:

١ - الوارث الذي يتصرف بالبيع في عقار
باعتباره مالكا له مع علمه بان المورث سبق أن
باعه بعقد لم يسجل يعاقب طبقا للفقرة الثانية من
المادة ٢٩٣ عقوبات ولو سجل المشتري منه عقد
ولا يخليه من العقاب أن المبيع مملوك لابنه القاصر
اذا كان قد أخفى ذلك على المشتري ولم يدفع به
في دعوى الضمان التي وجهت اليه

٢ - الدفع بأن اختيار أحد الطرفين يمنع
من الرجوع الى الآخر استناداً إلى المادة ٢٣٩
جنايات محله ان لا تكون المحاكم المدنية
او التجارية قد فصلت نهائياً في الطلب المقدم اليها
والا أصبح حكمها حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه
المحكمة :

عن الدعوى الجنائية

« من حيث أنه ثبت من وقائع هذه

الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية اشترى نصف
فدان من المتهم بعقد مسجل في ٥ مارس سنة
٩٢٣ ثم ظهر أن مورثة المتهم تصرفت في هذا
القدر ضمن أطيان أخرى الى حفيدها القاصر وهو
ابن المتهم بعقد سابق في تاريخه على العقد
الصادر الى المدعي المدني ولكن غير مسجل .
وقد رفعت والدته القاصر بصفتها وصية عليه دعوى
أمام محكمة سمالوط ضد المدعي المدني والبائع
بتثبيت ملكيتها الى نصف الفدان فرفضت المحكمة
الجزئية دعواها في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ أتباعاً
للبدأ القائل بأن عقد البيع المسجل الصادر من
الوارث أفضل من العقد الغير مسجل الصادر من
المورث فاستؤنف هذا الحكم وفي ٢ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ حكمت المحكمة الاستئنافية بألغائه
مستندة الى ان المورث لم يكن مالكا للعين التي
باعها فلا محل للقول بأفضلية التسجيل لعدم اتحاد
البائع في العقدين وقد اشتمل حكمها ايضاً الزام
البائع برد الثمن الذي دفعه اليه المشتري »

« وحيث أنه عقب هذا الحكم رفع المشتري
هذه الدعوى بطريق اللجنة المباشرة وطلب الزام
المتهم بخمسين جنيهاً تعويضاً عن الضرر الذي
لحقه من تصرفه اليه في عقار لا يملكه »

« وحيث أنه يشترط في تطبيق المادة

٢/٢٩٣ عقوبات توفر الاركان الآتية :-

أولاً التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً للمتصرف ولأله حق التصرف فيه. ثانياً أن يؤدي ذلك إلى سلب كل أو بعض ثروة الغير ثالثاً . القصد الجنائي «

« وحيث انه لا نزاع في أن المتهم تصرف في مال ليس مملوك له وقد قيل دفاعاً عنه أن النتائج المترتبة على التصرفات المسجلة الحاصلة من الوارث مع وجود تصرفات غير مسجلة صادرة من المورث من المسائل التي اختلفت فيها آراء المحاكم ورجال القانون فهل يكون المتهم وهو فلاح ساذج أصوب رأياً وأنضج فكراً . اليس يعذر اذا اعتقد بحق أنه مالك لما تركته مورثه رغم العقد الصادر منها وهل يسمح أن يكون اجراءه معلقاً على نتيجة الحكم في موضوع لم تجمع عليه آراء رجال القانون «

« وحيث ان هذا الدفاع وان كان وجيهاً في ظاهره الا أنه في الواقع يخرج بالموضوع عن حقيقته فليس ثمة خلاف في أن الوارث غير مالك للشيء الذي تصرف فيه ولكن مثار الخلاف في حقوق الغير الحسن النية الذي اشترى منه وحفظ حقوقه وفاقاً للقانون وفي أن الحقوق العينية كما هو مقرر قانوناً لا تنقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل «

« وحيث أن المتهم قد توصل الى الاستيلاء على ثمن العقار من المدعي المدني فعلى فرض أن هذا الأخير نجح في الاحتفاظ بالملكية فقد كان معرضاً لضرر محتمل لأن ملكيته معلقة على

ما تقرره المحكمة التي تفصل في موضوعها من المبادئ القانونية ومعلقة أيضاً على أن المشتري من المورث لا يسجل عقده قبل تسجيل العقد الصادر اليه من المتهم وهما أمران لا دخل لارادة البائع فيهما اما ان أخفق المشتري وانتزع منه العقار فالضرر محقق ففي الحالة الأولى اكتسب المشتري الملكية بحكم القانون لا بما للبائع من الحقوق «

« وحيث أن المتهم أنكر علمه بالبيع الصادر لأبنه وقد ثبت من شهادة الشاهدين اللذين استشهد بهما المدعي المدني أنه كان عالماً به وغير معقول أن تقدم والدته على بيع ١١ فدانا وكسور الى ابنه بغير رضائه وإيعاز منه «

« وحيث تبين مما تقدم أن أركان الجريمة المطلوب تطبيقها متوفرة «

« وحيث أن المتهم ارتكن في دفاعه أيضاً على أن له الولاية على ابنه القاصر الذي اشترى من المورثة وانه بهذه الصفة يملك حق التصرف فيما يباعه الى المدعي المدني «

« وحيث انه شتان بين أن يتصرف الشخص في عقار بصفته مالكا له وان يتصرف فيه باعتباره مملوكا لقاصر مشمولاً بولايته أو وصايته ولو أن شخص العاقد واحد في الحالتين الا ان صفته تختلف فيهما اختلافاً جوهرياً يجب أن يكون واضحاً في العقد ليكون العاقد الآخر عالماً به متأكداً من اتصافه بهذه الصفة ومن استيفاء البيع للشروط الواجبة شرعاً (انظر شرح

الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية لزيد بك جزء ثان ص ١١٧ وما بعدها) «

« وحيث انه اذا باع الولى عقاراً لابنه القاصر لا بطريق الولاية وانما على اعتبار انه مالك لما باعه فقد تصرف فيما لا يملك »

« وحيث انه بمراجعة عقد البيع الصادر الى المدعى المدنى يتبين أن البائع قرر فيه أن ما يبيعه آيل اليه بالميراث الشرعى عن والدته المرحومة نبيهه مظلوم أغا وبما أنه غير مالك للمبيع فعمله يقع تحت طائلة العقاب وليس يجوز من جرمه ادعاءه أنه قادر على التصرف فى العقار بصفته ولياً فقد كان خصماً فى الدعوى المدنية ووجهت اليه دعوى "ضمان" ولم يبد هذا الدفاع تأييداً لحق المشتري على أن الغرض من الاستناد الى هذه الصفة أن الولى يمكنه تملك المشتري مالا مملوكا للقاصر وفى هذه الحالة لم يفلح المتهم فى الوصول الى هذه النتيجة لأن الملكية نزع من المشتري بحكم نهائى »

عن الدعوى المدنية

« حيث ان المتهم دفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية لأنه سبق أن رفعها امام المحاكم المدنية واستند الى نص المادة ٢٣٩ جنايات التى تقرر المبدأ المعروف بأن اختيار أحد الطريقين يمنع من الرجوع الى الآخر »

« وحيث انه يديهي أن هذا الدفع قاصر

على الدعوى المدنية فلا يتناول الدعوى العمومية التى تملك النيابة العمومية وحدها حق تسييرها «
« وحيث أنه سبق القول أن المحاكم المدنية فصلت نهائياً فى النزاع الذى كان معروضاً عليها بين الخصوم انفسهم »

« وحيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً الى المادة ٢٣٩ جنايات محله أن لا تكون المحاكم المدنية أو التجارية قد فصلت نهائياً فى الطلب المقدم اليها وإلا أصبح حكمها حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو الواجب ابدائه (انظر تعليقات دالوز على المادة ٣ جنايات فرنسى بند ٩ وجرنولان جزء أول بند ١٣٦ ونوته ٢ ص ٢٨٤) «

« وحيث أن المتهم لم يدفع بعدم جواز نظر الدعوى ومع أنه ليس للمحكمة أن تعرض لهذا الدفع من تلقاء نفسها الا أنه واضح أن الدعوى الحالية موضوعها التعويض الناشئ عن الجريمة بينما الدعوى المدنية كانت قاصرة على رد الثمن الذى دفع لغيره مالك فلا اتحاد بين الموضوعين ولا يمكن أن يؤدى الحكم الصادر فى دعوى المدعى بالحقوق المدنية الى وجود تناقض بينه وبين الحكم الصادر من المحاكم المدنية (راجع لاكوست بند ٣٣٠) «

« وحيث لذلك يتعين الحكم برفض هذا

الدفع »

المتهم حضر في الجلستين الأولى والأخيرة لأنه لم يحضر في آخر جلسة فحكمت المحكمة غاياباً بتفريغه ٥٠٠ قرش وحضورياً بإلزامه بدفع مبلغ ٥٠٠ قرش تعويضاً للمدعى بالحق المدني «

« وحيث أن الحاضر عن المدعى بالحق المدني دفع بعدم قبول المعارضة من المتهم بالنسبة للتعويض المدني لأن الحكم صدر حضورياً بالنسبة إليه بناءً على حضوره في بعض الجلسات وارتكن في ذلك على المادة ١٢٥ مرافعات التي تنص على أنه إذا حضر الخصم في الجلسة الأولى يعتبر الحكم حضورياً ولو تخلف عن الحضور بعد ذلك «

« وحيث أنه من المسلم به قانوناً أنه لا عبرة بالوصف المدون بالحكم إذا كان مخالفاً للحقيقة إذ العبرة بالحقيقة الثابتة في محضر الجلسة (راجع حكم محكمة التقض الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩١٣ وحكم محكمة التقض المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ المنشورين في مجموعة القضاة الجنائي لركي بك العربي صحيفة ٤٧) «

« وحيث أنه يتعين البحث الآن فيما إذا كان حضور المتهم في بعض الجلسات وغيبه في جلسة المرافعة يجعل الحكم الصادر عن التعويض حضورياً بالنسبة إليه طبقاً لنص المادة ١٢٥ من قانون المرافعات «

« وحيث أنه فيما يختص بالحكم في الجريمة فلا خلاف في أنه لا يعتبر حضورياً إلا إذا حضر المتهم في الجلسة المحددة للمرافعة أما إذا حضر في بعض الجلسات وغيب في الجلسة المحددة

« وحيث أن المحكمة قددر التعويض الذي يستحقه المدعى المدني بعشرة جنيهات «

(قضية النيابة العمومية نمرة ١٠ بجنح مباشرة سنة ١٩٢٦ المرفوعة من على أفندي احمد ضد محمد السيد مكاري . أصدر الحكم حضرة الدكتور حنا أفندي القاضي)

٣٧٠

محكمة جرجا الجزئية

(دائرة الجنح والمخالفات)

١٥ فبراير سنة ١٩٢٧

حكم غيابي . محكمة جنائية . . دعوى مدنية .
غيبية المتهم بجلسة المرافعة . حضوره جلسة سابقة .
معارضة . حكم غيابي في الدعوى .

القاعدة القانونية :

طبقاً لقواعد قانون تحقيق الجنايات إذا حضر المتهم في بعض الجلسات وغاب في الجلسة المحددة للمرافعة فإن الحكم الصادر بالعقوبة والتعويض المدني يعتبر غاياباً بالنسبة إليه ولا محل للاستناد على المادة ١٢٥ المادة ١٢٥ مرافعات التي تنص على أن الحكم يكون حضورياً في حالة ما إذا حضر الخصم في أول جلسة وغاب بعد ذلك لأن المادة المذكورة لا تنطبق إلا في الدعاوى التي ترفع أمام المحكمة المدنية . وبناءً على هذه القاعدة إذا عارض المتهم وظهر من دفاعه أنه بريء من التهمة وإن لا مسئولية عليه تستلزم الحكم بتعويض فوجب إلغاء الحكم من العقوبة والتعويض معاً المحكمة :

« حيث أنه ثابت من الدعوى الغيابية أن

أن تقتع المحكمة أن ليس هناك مسؤولية سواء كانت جنائية أو مدنية ولذا ترى المحكمة أن المادة ١٢٥ مرافعات لا تسرى على الأحكام الجنائية سواء منها الصادر عن الجريمة أو عن الحق المدني إذ لا محل للتمييز بينهما في هذه الحالة (راجع شرح جرائم لوران قانون تحقيق الجنايات الجزء الثاني صحيفة غمرة ٧ وراجع الحكم الصادر من محكمة اسبوط الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ المنشور في الصحيفة غمرة ٧٦ من المجموعة سنة ١٩٠٨) «

« وحيث أنه بالنسبة لموضوع القضية فثبت من أقوال شاهدي الاثبات بالجلسة أن الأطيان لم تكن في حيازة مورث المدعين بالحق المدني بمفرده وإنما كان شريكا للمتهم فيها والظاهر أن هناك نزاع بينهما على ملكية الأطيان وأن كلا منهما يدعي الملكية فيها ولذا يكون شرط الحيازة مشكوك فيه ويتعين إلغاء الحكم وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات » (قضية النيابة العمومية ضد حافظ قناوى — ١٠٢ جنج جرجا سنة ٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة احمد فؤاد بك القاضي)

٣٧١

محكمة كفر الشيخ الجزئية

٢٧ فبراير سنة ٩٢٧

طب الاسنان . لائحة . حكم غياي . معارضة .
تشديد العقوبة . دم جواز . الادعاء مدنياً . جواز
ادعاء ارباب الحرفة مدنياً . جواز

المبادئ القانونية .

١ - اذا نص القانون على عقوبة خاصة

لسماع المرافعة فان الحكم في موضوع الجريمة يكون والحالة هذه غياي قابلاً للمعارضة »

« وحيث أن هذه القاعدة يجب أن تسرى على الدعوى المدنية أيضاً لأن هذه الدعوى تتبع الدعوى الجنائية في نتائجها إذ الحكم بالتعويض للمدعى بالحق المدني يستلزم حصول جريمة أو على الأقل يستلزم وجود مسؤولية فإذا كانت المعارضة تعيد القضية بالنسبة للجريمة فالواجب أن تعيدها أيضاً بالنسبة للتعويض المدني فإذا حكم بالبراءة في المعارضة وجب أن يفصل في الدعوى المدنية بما يتفق مع النتيجة التي ظهرت من دفاع المتهم »

« وحيث ان لا محل للاحتجاج بالمادة ١٧٢ جنائيات التي تنص على جواز الحكم بالتعويضات التي يطلبها الخصوم من بعض حتى في حالة الحكم بالبراءة لأن مضمون هذه المادة أن الحكم بالتعويض على المتهم رغماً عن البراءة مفروض فيه أن المتهم ارتكب خطأ مدنياً يستحق التعويض ولو أن هذا الخطأ لم يكون جريمة لانعدام بعض أركانها ويؤخذ من ذلك أن اثبات الخطأ لا بد منه حتى ولو قضى بالبراءة مع التعويض طبقاً لنص المادة ١٧٢ جنائيات أما لو طبقت القاعدة الواردة في المادة ١٢٥ مرافعات لكانت النتيجة أن المتهم المعارض قد ينجح في معارضته ويثبت للمحكمة من دفاعه أنه لم يرتكب جريمة أو خطأ ما فيلغى الحكم بالنسبة للجريمة ويبقى بالنسبة للتعويض على أنه لا محل له بعد

لجريمة وحكم غيائياً بعقوبة أخف فلا يسوغ قانوناً لدى المعارضة أن تسوء حالة المتهم بتصحيح العقوبة وتشديدها

٢- يسوغ لكل من يدعى بمحصول ضرر له أن يقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى طبقاً لنص المادة ٥٤ جنائيات ومن ثم يجوز الادعاء مدنياً لأول مرة لدى نظر المعارضة

٣- يجوز لأرباب الحرفة جماعة أو أفراداً الادعاء مدنياً ضد من احترف بتهتهم بغير ترخيص لما يلحقهم من الضرر والسلطة القضائية النظر في تقدير التعويض حسب ما تراه وإن كان ذلك من الصعوبة والدقة بمكان

المحكمة :

« حيث أن الحكم المعارض فيه في محله من جهة الإثبات للأسباب الواردة به ولما شهد به حضرة مفتش صحة المركز أمام المحكمة من أنه وصلت إليه جملة شكاوى خلاصتها أن المتهم يباشر صناعة طب الأسنان بغير رخصة في عيادة أيه وأنه انتقل لهذه العيادة وهناك رأى بعينه أنهم يمارس المهنة المذكورة حيث رآه يخلع ضرساً لعبد العزيز محمد كما رأى الدماء تسيل من آخرين »

« وحيث أن شهادة حضرة الطبيب لم يتقدم عليها أى طعن وقد أيد التحقيق صحتها وترى المحكمة الأخذ بها وأنها جديرة بكل ثقة . »

« وحيث أن المتهم قدم حكماً صادراً من محكمة زفتى مفاده براءة محمد الكوراني صانع الأسنان بعبادة أيه الكائنة بزفتى »

« وحيث أن الحكم المذكور لا علاقة له بالتهمة المسندة للمتهم وهو قرينة ضده لا لمصلحته لأنه يدل على أن صاحب العيادة معتاد على انابة الصناعات في غيابه فضلاً عن اعترافه بالجلاسة بأن له عدة عيادات منشورة في جملة مراكز »

« وحيث يتبين بوضوح من الظروف المتقدمة أن التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً قبل المتهم »

« وحيث أنه من جهة العقوبة فقد حكم على المتهم بالحبس فقط »

« وحيث أن العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٣ من القانون ١٤ سنة ١٩٢٠ والخاص بتطبيب الأسنان هي الحبس والغرامة معاً بطريق الوجوب وأما الغلق والمصادرة فجوازية في المرة الأولى . »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أنه لا يترتب على المعارضة أن يسوء مركز المتهم بسبب فعله ومن ثم لا يجوز للمحكمة حال نظر المعارضة أن تضيف لعقوبة الحبس عقوبة أخرى وهي الغرامة المنصوص عنها في القانون »

« وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وحداثة سنن المتهم الاكتفاء بالعقوبة التي توقعت عليه والغاء عقوبة الغلق لأن أثرها يتعدى لغيره وهو صاحب العيادة الحائز على رخصة طبقاً للقانون »

عن الدعوى المدنية

« وحيث أن محمد افندي على حكيم الأسنان دخل أثناء المعارضة مطالباً بحق مدني قدره ١٠ جنيهات قبل المتهم ومخدومه متضامنين باعتبار

عن الموضوع

« وحيث ان المادة الاولى من القانون
نمرة ١٤ سنة ١٩٢٠ تنص على ما يأتى : لا يجوز
أن يتعاطى صناعة طب الاسنان الا اذا كان حائزاً
لدبلوم طب الاسنان صادر من احدى الكليات
المعترف بها ونال رخصة بذلك من وزارة الداخلية »
« وحيث ان محمد افندى على قدم رخصة
صادرة اليه من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠ يناير
سنة ١٩٢١ وارتكناً على هذه الرخصة يطالب
المتهم ومخدومه بتعويض نظير ما لحقه من الضرر
بسبب المزاحمة الغير المشروعة »
« وحيث انه لقبول الدعوى المدنية يجب
توفر ثلاثة أركان الاول: أن يكون هناك ضرر
ثانياً: أن يكون هناك جريمة. ثالثاً: أن يكون الضرر
ناشئاً مباشرة من الجريمة »
« وحيث أنه لتقدير الركن الاول يجب
الرجوع لشرح القانون فيما اذا كان يجوز لأهل
الحرفة حق الادعاء مدنياً ضد من احترف
بمقرتهم بغير رخصة أم لا »
« وحيث ان شرح القانون اختلفت آراؤهم
وتشعبت مذاهبهم في هذا الموضوع فالبعض
لا يعطى أحداً هذا الحق ارتكناً على انه ليس
هناك ضرر محقق لاستحالة اثباته وانه لا محل
للحكم بتعويض على مجرد أمل وان القانون وضع
لحماية الجمهور لا لحماية أهل الحرفة » يراجع في هذا
الرأى شرح الاستاذ فوستان هلى جزء أول

الاخير مسئولاً مدنياً عن تصرفات صانعه التابع
اليه عملاً بالمادة ١٥٢ من القانون المدنى »

« وحيث ان المتهم ومخدومه دفعا بعدم
جواز قبول الدعوى المدنية أثناء نظر المعارضة
وقالا فى موضوعها انه لم يلحق المدعى ضرر ما
يجيز له المطالبة بما يدعيه . »

من الدفع الفرعى

« وحيث ان المادة ٥٤ من قانون تحقيق
الجنايات نصها كما يأتى : يجوز لكل من ادعى
بمحصول ضرره من جناية أو جنحة أو مخالفة
أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعياً
بمحقوق مدنية فى أى حالة كانت عليها الدعوى
الجنائية حتى تم المرافعة »

« وحيث ان النص المتقدم عام واذا أخذ
بظاهر مدلوله جاز الادعاء مدنياً لأول مرة أمام
محكمة الاستئناف من حرمان المتهم من درجة
من درجات التقاضى »

« وحيث ان رأى الممول عليه والذي
أخذ به الشراح ومحكمة النقض والابرار المصرية
والفرنسية جواز دخول المدعى بالحق المدنى أثناء
نظر المعارضة فى محكمة أول درجة لان المعارضة
تميد القضية لحالتها الأصلية ولا يضار المتهم فى
ذلك (يراجع شرح الاستاذ جران . ولان نبذة
١٤٥ وحكم محكمة النقض الفرنسية الصادرة فى
٣ اغسطس سنة ١٨٨٨ والمنشور فى (0.89-1-67)
وحكم محكمة النقض والابرار المصرية المنشور فى
المجموعة الرسمية سنة ٩٠٥ ص ٢٠٦) »

نبذة ٥٦٣ وما بعدها» ويرى غيرهم اعطاء الحق لأفراد الحرفة مجتمعين لأن الضرر محقق بصفتهم مجموعاً ويرى فريق آخر وهو الرأي الممول عليه والذي أخذت به محكمة النقض والابرام بدواثرها مجتمعة ان لارباب المهنة جماعة أو افراد الادعاء مدنياً بلا قيد ولا شرط اذ لا شك في حصول الضرر وأما صعوبة تقدير التعويض فلا يصح أن تكون حائلاً دون الحكم به ومانعه من استعمال الحق المقرر قانوناً - يراجع حكم محكمة النقض والابرام المدنية المنشور في سبى ٣٣-١-٤٥٨ وشرح العلامة لشليه جزء أول رقم ٢٦٩ وشرح الاستاذ جران مولان نبذة ١١٦ «

«وحيث ان أركان الدعوى المدنية متوفرة الثبوت حيث لا يوجد ينندر كفر الشيخ سوى عيادتين لطب الاسنان احدهما للمتهم وأبيه وثانيهما للمدعى بالحق المدني والراجع انه لولا وجود العيادة الاولى لذهب المريض للثانية «

« وحيث ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى تقدير التعويض بمبلغ ١٠٠ قرش فقط «

(قضية النيابة العمومية ضد مصطفى حمام الدين - ٤٤ سنة ١٩٢٧ - أصدر الحكم حضرة رباب بك رزق الله القاضي)

٣٧٢

محكمة السنبلالوين الجزئية

١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

دموى . قيامها . قديمها . حجز تحت اليد . طلب
تثبيت الحجز . عدم قيده . صحة الحجز . استئناف .
عدم قيده . بطلانه . استثناء

المبادئ القانونية

(١) الدعوى تعتبر مرفوعة بمجرد تكليف

الخصم بالحضور امام المحكمة على يد محضر بناء على طلب المدعى فاذا اقيمت دعوى بطلب مبلغ وتثبيت حجز تحفظي بمقتضى عريضة واحدة وترك المدعى قيد هذه الدعوى فسقطت من رول المحكمة ثم جددتها بعريضة أخرى مشتملة على نفس الطلبات الواردة بالعريضة الاولى فلا يمكن الاحتجاج عليه بسقوط حقه في طلب تثبيت الحجز التحفظي بسبب فوات المواعيد القانونية التي تقضى بوجوب طلب تثبيت الحجز في ظرف ثمانية ايام من تاريخ توقيعه وذلك لأن طلب تثبيت الحجز الوارد بالعريضة الأولى يعتبر قائماً وصحيحاً

(٢) اهمال القيد لا يترتب عليه البطلان الا في حالة الاستئناف لأن المستأنف يتحتم عليه طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات أن يقيد الدعوى قبل الجلسة بثمان واربعين ساعة والا كان الاستئناف كأن لم يكن المحكمة :

« حيث ان النزاع في هذه القضية مقصور على الحجز التحفظي ولا يتناول مقدار المبلغ المطلوب وانما يقول المدعى عليه الاول أن الحجز أصبح باطلا لان المدعى لم يطلب الحكم بتثبيته في ظرف ثمانية أيام من تاريخ توقيعه وذلك لأنه كان رفع الدعوى وأوقع الحجز بمقتضى ورقة واحدة ثم أعلن الورقة المذكورة ودفع ريع الرسم ولكنه لم يقيد الدعوى فسقطت القضية من الرول وجددتها بعد ذلك بمدة تزيد على ثمانية

عليها بصفة خاصة مع اطلاق النص في المادة ٥٠ هـ مرافعات مما يدل دلالة واضحة على ان البطلان لا يقع الا في حالة عدم القيد في الدعاوى المستأنفة »

« وحيث انه اذا تقرر ما تقدم كان الحجز صحيحاً لأن الورقة الاولى التي تضمنت طلب الحكم بثبوتيه لا تعتبر أنها باطلة وحيث يتعين الحكم بالطلبات »

(قضية أمين صباغ ضد عرض الله زين الدين وصادق أفندي سليط بصفته ناظر وقت المرحومة يسين أم الحفناوى - ٢٦ سنة ١٩٢٣ - أصدر الحكم حضرة يوسف رخت بك القاضي)

٢٧٣

محكمة اللبان الجزئية

٢٧ مارس سنة ١٩٢٤

خير . اتعاب . تقدير . معارضة . نزاع في المبلغ المقدر . مادة ٢٣٤ مرافعات . مبادها . شكها . نزاع في وجوب الاتعاب . سقوط حق فيها . دعوى عادية . سقوط حق الخير في اتعابه . عدم انطباق المادة ٢٠٩ . عدم تنفيذ امر التقدير في الستة شهور . عدم سقوط

المبادئ القانونية :

(١) المعارضة في تقدير اتعاب الخبراء

المنصوص عنها في المادة ٢٣٤ مرافعات والتي يجب تقريرها في قلم كتاب المحكمة في الثلاثة الايام التالية ليوم اعلان التقدير المذكور هي المعارضة القاصرة على التظلم من مقدار الأجرة التي قدرها القاضي أى التي موضوعها التظلم من كمية المبلغ المقدر - أما المعارضة التي يقيمها

أيام فأصبح الحجز باطلا ولا يجوز طلب ثبوتيه بعد مضي تلك المدة »

« وحيث ان المدعى قد تمسك بصحة الحجز واستدل على وجهه نظره بأن الدعوى تعتبر قائمة باعلانها ولا أهمية للقيد وبأنه انما ترك القيد بناء على رجاء من المدعى عليه الذي وعده كذباً بأنه سيقوم بالوفاء بدون حاجة الى قيد الدعوى ودفع باقى الرسوم »

« وحيث أنه يؤخذ من مراجعة المادة ٢٣ مرافعات أن الدعوى يتم رفعها بمجرد تكليف الخصم بالحضور امام المحكمة على يد محضر بناء على طلب المدعى وقد تم ذلك جميعه بالاعلان الذى دفع عليه المدعى ربع الرسم وقد جاء بالمادة ٥٠ مرافعات أن كاتب المحكمة يقيد الدعوى متى استلم ورقة التكليف بالحضور الا ان هذا النص لم يكن مشفوعاً بأن اهماله يترتب عليه بطلان الاعلان الاصلى في حالة عدم القيد والواقع أن الغرض من القيد في هذه الحالة ليس اتمام عمل قضائى ناقص ولكن مجرد الحصول على باقى الرسم الباقي المستحق وادراج القضية في رول المحكمة للفصل فيها »

« وحيث أن الحالة الوحيدة التي يعتبر فيها القيد موجباً للبطلان في حالة اهماله هي حالة الاستئناف لأن المستأنف يتحتم عليه طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات أن يقيد الدعوى قبل الجلسة ثمان واربعين ساعة والا كان الاستئناف كأن لم يكن ولا ريب ان استثناء هذه الحالة والنص

مقدار الأجرة المقدرة فقط أى أن يكون موضوعها التظلم من أمر المحكمة بسبب فداحة المبلغ المقدر للخبير ويكون غرض المعارض الحصول على تنقيص ذلك المبلغ فقط لذلك حدد الشارع ميعاد هذه المعارضة بثلاثة أيام ووضع نظاماً خاصاً لرفعها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة . أما المعارضة التي يقيمها المعارض على غير هذا الأساس ويكون طلبه الغاء أمر التقدير لمضى المدة القانونية بعد صدوره أو انه غير ملزم بدفع أجرة الخبير المقدرة الى غير ذلك فيجب رفعها بطريق العادى للدعاوى وهذا المبدأ قد سارت عليه محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ (انظر مجموعة الاحكام المختلطة نمرة ٣٦ ص ٣٦) وحكم ٢ يونيو ٩٢١ (مجموعة الأحكام المختلطة ص ٣٦٣ نمرة ٣٣) وقد ثبت من الاطلاع على عريضة المعارضة انها اعلنت الى المعارض ضده في يوم ٧ فبراير ٩٢٤ في محله المختار فرفض استلام الصورة وأعلنت في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ الى المحافظة لذلك يتعين رفض الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً « » وحيث أن المعارضين بنوا معارضتهم على سقوط الحق في تقدير الخبير وانهم غير ملزومين به فيكون رفضهم هذه المعارضة بالطريق العادى للدعاوى صحيحاً من الوجهة القانونية «

عن الدفع بسقوط الحق في امر التقدير

لمضى المدة

« حيث ان المعارضين ارتكبوا في طلب

المعارض على غير هذا الاساس ويكون طلبه فيها الغاء أمر التقدير لسقوطه بمضى المدة القانونية أو لأنه غير ملزم بدفع أجرة الخبير الى غير ذلك فيجب رفعها بالطريق العادى للدعاوى .

(٢) أمر التقدير الذى يصدره القاضى باتعاب الخبير لا يسقط بمضى ٣٦٠ يوماً ولا يدخل فى الاحوال المنصوص عنها فى المادة ٢٠٩ من القانون المدنى الأهلى

(٣) الأمر الصادر بتقدير اتعاب الخبير لا يسقط بمضى ستة شهور اذا لم يعلن للخصم المحكوم عليه بمصاريف الدعوى ولا يقاس على الحكم العيائى الذى يسقط لعدم تنفيذه فى بحر تلك المدة

المحكمة :

عن الدفع بعدم قبول المعارضة

« حيث أن المعارضين يعارضون فى أمر التقدير الصادر لمصلحة محمود افندى شفيق الخبير بمبلغ ٨٠٠ قرش الصادر فى ٢١ ابريل ١٩١٨ »

« وحيث أن الخبير دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لاعلانها بعد الميعاد القانونى لأن أمر التقدير اعلن فى يوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ ورفضت المعارضة فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ مرتكناً على المادة ٢٣٤ مرافعات التى تنص على قبول المعارضة فى الثلاثة الايام التالية ليوم التقدير »

« وحيث انه يؤخذ من مدلول المادة ٢٣٤ مرافعات أن يكون موضوع المعارضة قاصراً على

بأمر التقدير فلا مجال إذا لأن فترض سدادها من الخصم الملزم بها قبل أن يعلم مقدارها أى قبل اعلانه بأمر التقدير «	الفاء أمر التقدير الصادر للخير على المادة ٢٠٩ مدني وقالوا ان أجره الخبراء تسقط بمضى ٣٦٠ يوماً اسوة بالمبالغ المستحقة للأطباء والافوكاتية والمهندسين الى غير ذلك «
« وحيث انه لا يصح القول أيضاً بأن أمر التقدير باتعاب الخير الذي صدر من القاضى بدون حضور الخصم الملزم به يسقط في بحر ستة شهور من يوم صدوره قياساً على الحكم النيابي الذي يبطل اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخ صدوره طبقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات ذلك لأنه لا يوجد نص في القانون يقضى بذلك وسقوط الحق لا يؤخذ بطريق القياس . ثم ان الحكمة التي رآها الشارع في سقوط الحكم النيابي لا محل لها في أمر التقدير لأن الشارع أراد في الحالة الاولى أن لا يظل النزاع زمناً طويلاً مهدداً من يحكم عليه في غيبته والذي لم يحضر ولم يبد وسائل الدفاع التي لديه لذلك وجب سقوط الحكم النيابي في بحر ستة شهور حتى يعيد الخصم الذي حصل على الحكم واهمل تنفيذه الاجراءات التي تؤدي الى الحصول على حكم آخر يقوم مقامه وبذلك يتسنى للمحكوم عليه عندئذ أن ينتبه للحضور ليبدى سبل الدفاع فينحسم النزاع . أما في حالة أمر تقدير آتاع الخبراء فلا يمكن أن يقال أن النزاع لا زال باقياً أو معلقاً لأن الحكم الأصلي قد حسم النزاع ونص على أى من الخصوم يلزم بالمصاريف ومن ضمنها آتاع الخبراء فلا يبقى سوى تقدير كينة الاتعاب ومقدارها فقط وإذا حصل نزاع في أى	« وحيث أن المادة ٢٠٩ مدني نصت على سبيل الحصر عن الاحوال التي يسقط فيها حق المطالبة بعد مضي ٣٦٠ يوماً ولم يذكر ضمنها آتاع الخبراء «
« وحيث ان سقوط الحق لا يؤخذ بطريق القياس أو التشبيه أو الاستنتاج بل لا بد من نص قانوني صريح يقضى بذلك السقوط «	« وحيث انه من المجمع عليه أن سقوط الحقوق المنصوص عنها في المادة ٢٠٩ مدني قائم على افتراض ان المدين قد قام بسداد دينه في بحر هذه المدة وعلى ذلك فقد أراد الشارع تعزيز هذا الافتراض فأوجب على من يدعى التخالص بمقتضى المادة المشار اليها أن يحلف اليمين على أنه أدى حقيقة ما كان في ذمته (مادة ٢١٢ مدني) «
« وحيث انه لا محل لهذا الافتراض في هذه الحالة لأنه يؤخذ من مضمون عريضة الدعوى ومن دفاع المعارضين انهم لم يدفعوا آتاع الخبراء للآن ثم انه يعمد التسليم بافتراض الدفع في حالة آتاع الخبراء لأنها تظل غير معينة حتى يحددها القاضى في أمر التقدير الذي يصدره بناء على طلب الخير ولا يكون قدرها معلوماً للخصم المحكوم عليه بدفعها الى أن يعلن	

٣٧٤

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٧ مايو سنة ١٩٢٤

اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام . مادة ١٥
لائحة . امر ادارى . تمويض . اختصاص . المحكم
بغرامة يومية . عدم اختصاص .

المبدأ القانونى :

ان الحكم بالزام الحكومة برد الغرامة
المحكوم بها من لجنة ادارية يؤدى الى تعطيل
تنفيذ امر ادارى ولذلك لا تكون المحاكم الاهلية
مختصة بنظر مثل هذا الطلب عملاً بالمادة ١٥ من
لائحة ترتيبها

المحكمة :

« حيث ان مندوب الحكومة دفع بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر القضية بالنسبة لها »
« وحيث انه تبين من عريضة الدعوى
الاصلية وعريضة تعديل الطلبات أن المدعى
طلب الزام الحكومة برد الغرامة التى حكم عليها
من لجنة الرى بنظر مخالفة ادعى انه لم يرتكبها »
« وحيث ان الزام الحكومة برد الغرامة
يؤدى الى ايقاف تنفيذ امر ادارى والمحاكم
الاهلية غير مختصة بذلك عملاً بالمادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية يتعين الحكم بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بالنسبة للمديرية »

« وحيث ان المدعى عليه الثانى طلب رفض
الدعوى بالنسبة له لأن لجنة الرى تحققت من

الخصوم ملزم بها فالفصل فى ذلك مرجعه الى
الحكم الاصلى فى الدعوى ويضاف الى ذلك
انه لا ترجى فائدة عملية من سقوط امر التقدير
بعد ستة شهور كما هو الحال فى الحكم الفيسابى
لان الخبر يضطر مرة أخرى أن يستصدر أمراً
جديداً من القاضى على عريضة يقدمها بدون
حضور الخصم كما فعل أولاً ولا يلزمه القانون
باعلانه فيصدر الامر مرة أخرى بدون حضور
الخصم وهكذا . فبناء عليه نرى أن لا محل مطلقاً
للقول بسقوط امر التقدير فى بحر ستة شهور »

« وحيث أن قول المعارضين انهم غير

ملزومين باتعاب الخبر لأن الحكم الاستثنائى
قضى بالمصاريف المناسبة على غير اساس لأن
صدور الحكم الاستثنائى بالزامهم بالمصاريف
المناسبة ليس معناه اعفاؤهم من جميع المصاريف
بل انهم ملزمون بأن يدفعوا من اتعاب الخبر
بنسبة ما حكم به عليهم انتهائياً والباقى يلزم به
المدعى فضلاً عن أن المحكمة لا ترى أن التقدير
مبالغ فيه ازاء التقارير المسببه المقدمة من الخبر
فى الدعوى »

(قضية المعارضة المرفوعة من الحاج على كرم
الوهدى وآخرين ضد محمود افندى شفيق الخبر . نمرة
١١٦ سنة ١٩١٦ . اصدر المحكم حضرة زكى بك
خبر الابوتجى القاضى)

المدعى عليه الثانى استأجر أرضاً بعقد من المدعى عليه الاول بضمانة المدعى وأن المدعى عليه الاول حصل على حكم ضد المدعى والمدعى عليه الثانى متضامنين بدفع ايجار السنة الاولى من سني الايجار وما يستجد من الايجار لحين التسليم وفسخ عقد الايجار المذكور «

وحيث أن المدعى عليه الاول أوقع حجزاً بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ على ما وجد بالعين المؤجرة من القطن والمواشى بمقدار ما يفي بالمبلغ المطلوب والذي حكم له به مع المصاريف «
« وحيث أن المدعى عليه الاول باع المواشى وتنازل عن الحجز على القطن وليس في الاوراق ما يشير الى سبب هذا التنازل وقد قرر في مذكرته أن هذا القطن توقع عليه حجوزات أخرى وأنه بدد الا أنه لم يقدم أى دليل على ذلك وليس في الاوراق أى شئ يشير اليه «
« وحيث أن ذمة الكفيل تبرأ بقبول الدائن شيئاً بصفته وفاء للدين عملاً بالمادة ٥١١ من القانون المدني «

« وحيث ثابت في محضر الحجز أن ما حصل الحجز عليه يفي بالدين المطلوب وقد قبله المدعى عليه الاول بصفته وفاء للدين «

« وحيث بذلك تكون ذمة المدعى قد برئت من الدين الذي صدر الحكم به وتكون اجراءات التنفيذ بالنسبة اليه باطلة ويتعين الحكم بالقائها «
« وحيث أن المدعى يقول أن المدعى عليه الاول اتخذ هذه الاجراءات بسوء قصد ويتعمد

ارتكاب المدعى المخالفة وحكمت عليه «
« وحيث انه يفرض بأن المدعى عليه الثانى بلغ الادارة بغير حق بأن المدعى ارتكب المخالفة فان العبرة بحكم اللجنة وقد حكمت على المتهم بالعقوبة فلا محل لمطالبة المدعى عليه الثانى بتعويض وبناء عليه يتعين الحكم برفض دعوى المدعى قبل اندعى عليه الثانى «

(قضية محمد ابو الملا حمودة ضد مديرية الميزة و خليل حد نمرة ٨١٣ سنة ١٩٢٤ . اصدر الحكم حضرة محمد بك حسن القاضي)

٣٧٥

محكمة ابو حمص الجزئية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كثالة . قبول الدائن شيئاً مقابل الدين . براءة ذمة الكفيل . اجارة . حكم بفسخها . تنازل المؤجر عن الفسخ . عقد جديد . كفيل . براءة ذمة

المبادئ القانونية :

١ - تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئاً

من المدين مقابل الدين

٢ - تنازل المؤجر للمستأجر عن فسخ

الاجارة المحكوم به يعتبر عقداً جديداً يبرىء ذمة الضامن الأصلي .

المحكمة :

عن دعوى الغاء الحجز

« من حيث تبين من أقوال الطرفين ومن الاطلاع على المستندات المقدمة منهما في هذه الدعوى وفي دعوى الاشكال المضمومة أن

جديد لم يشترك فيه المدعى فلا ضمان عليه والمدعى عليه الاول وشأنه مع الثانى فى ذلك واذن يكون الاشكال مقبولا ويكون التنفيذ على المدعى عن ايجار سنتى ٩٢٣ و ٩٢٤ فى غير محله «

(قضية ابراهيم ابراهيم الهدوى ضد محمود ابراهيم نبيه وآخرين نمرة ٣٩٢ سنة ٩٢٤ . اصدر الحكم حفرة كابل بك شكرى القاضى)

٢٧٦

محكمة الموسيقى الجزئية

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤

. اختصاص المحاكم الاهلية على وجه عام . أمر ادارى . تمويض . اختصاص . قرامة تهديدية . عدم اختصاص .

المبرأ القانونى:

ولو ان المحاكم الاهلية مختصة بالحكم بتعويضات ضد الحكومة بسبب اجراءات أضرت بالأفراد ووقعت مخالفة للقوانين ولكنها غير مختصة بالحكم بتعويض بثابة غرامة تهديدية يقصد بها اكراه الحكومة على اجراء عمل معلوم

المحكمة :

« حيث ان مندوب الحكومة دفع بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى بناء على ان الحكم للدعى بالتعويض الذى يطلبه فيه اكراه للحكومة على اعطائه رخصة بناء بمنطقة الجبانات وهذا يعتبر تدخل من المحاكم فى أعمال الادارة »

« وحيث ان هذا الدفع فى محله وليس للمحاكم

الاضرار به ولكنه لم يقدم أى دليل على ذلك فيكون طلب التعويض فى غير محله ويتعين رفضه »

« وحيث أن النفاذ المعجل لا محل له »

عن دعوى الاشكال

« وحيث أن عقد الايجار حرر لمدة ثلاث سنوات قضى للمدعى عليه الاول بايجار السنة الاولى وبفسخ عقد الايجار »

« وحيث أن المدعى عليه الاول يزعم أن الفسخ المذكور المحكوم به حق للدائن حر فى استعماله أو عدم استعماله وله أن يتنازل عنه بعد الحكم فى القضية »

« وحيث أنه لا نزاع فى أن المدعى عليه المذكور له حقيقة أن يتمسك بالفسخ بعد الحكم به وله أن يتنازل عنه الا أنه للعود للعقد المحكوم بفسخه يجب عليه أن يحصل على رضا المتعاقدين فيه »

« وحيث أن المدعى أنذر المدعى عليه المذكور عقب صدور الحكم بعدم تأجيل تنفيذ الحكم واستلام العين المؤجرة الامر الذى يدل على أن رضا المدعى وقف عند ما حكم به وانه غير قابل تنازل المدعى عليه المذكور عن الفسخ المحكوم به »

« وحيث بذلك يكون ضمان المدعى قد انتهى عند الحكم الصادر بالفسخ لأن تنازل المدعى عليه الاول عن الفسخ وقبول المدعى عليه الثانى استمرار وضع يده بعد الحكم بالفسخ عقد

فيه يشير الى النقد بمخالفته فإنه من القواعد المقررة ان الفرع يتبع الأصل «
« وحيث ان الدعوى الأصلية لا تقبل الاستئناف فإن دعوى التزوير (وهي دعوى فرعية) لا تقبل الاستئناف أيضاً »
« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب رفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ »
(قضية سويحي أفندي خليل بتوكيل الاستاذ حبيب أفندي حنا الحامي ضد وزارة الداخلية الحاضر فيها كامل أفندي المصري وآخر نمرة ٢٩٧٠ سنة ١٩٢٤ .
الهيئة السابقة)

٣٧٨

محكمة ميت غمر الجزئية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥

التماس ترك المرافعة فيه . الحكم بالغرامة . جوازه .

القاعدة القانونية :

ترك المرافعة في الالتماس لا يمنع الحكم بالغرامة
القانونية على الملتمس
المحكمة :

« حيث أن الملتمس رفع التماساً بدعوى أن الملتمس ضدها الأولى أدخلت الغش على المحكمة بأن أكدت لها بأنه حكم بالعقوبة على الملتمس ومورثة باقى الملتمس ضدهم حالة انه قد قضى ببراءته استئنافاً من تهمة التبيد التي كانت تنسبها له »

* المحاماة . راجع بعكس ذلك الحكم رقم ٢٥٣ من هذه السنة ص ٥٢٧ — وقارن الحكم رقم ٢٥٨ ص ٥٤٦

أن تحكم بتعويضات إلا عن اجراءات وقعت مخالفة للقوانين لا بتعويض بمثابة حكم غرامة تهديدية يقصد بها اكراه الحكومة على اجراء عمل معلوم فيتعين الحكم بقبول الدفع الفرعى وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى »
(قضية أيوب محمد عرفة بتوكيل الاستاذ ابراهيم أفندي صبحي الحامي ضد وزارة الاشغال ووزارة الداخلية الحاضر منهما كامل أفندي المصري . ٢٣٦١ سنة ١٩٢٤ . أصدر الحكم حضرة محمد بك حسن القاضي)

٣٧٧

محكمة كفر الزيات الجزئية

٢٠ مايو سنة ١٩٢٥

استئناف . نصاب الدعوى . جوازه . دعوى تزوير .
دعوى تبعية . تقدير قيمة الدعوى المرفوعة .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى الأصلية لا تقبل الاستئناف
كانت دعوى التزوير باعتبارها دعوى فرعية
غير قابلة للاستئناف أيضاً
المحكمة

« حيث ان الورقة المزورة وان كانت غير معلومة القيمة ألا انها تشير الى القيمة التي عليها النزاع في الدعوى الأصلية وهي لا تقبل الاستئناف وحيث انه يفرض من اعتبار الخطاب المطعون

* المحاماة . راجع بعكس ذلك الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية . رقم ١٥٩ المحاماة سنة ٨ ص ٢١٤

على نفسه بأنكاره لأمضائه وتلك الحالة مماثلة لحالة هذه الدعوى تماماً وقد أقر هذا الرأي الدكتور ابوهيف في كتابه باستشهاده بهذا الحكم في الصحيفة ٨١١ من كتابه في المرافعات المدنية والتجارية »

(قضية الالتباس المرفوع من ابراهيم حسانين السباطي بتوكيل الاستاذ نجيب أفندي فهمي مطر الحامي ضد امباركة بنت خاطر البسيوني بتوكيل الاستاذ محمد أفندي سعد الحامي وآخرين . ١٣٦٢ سنة ١٩٢٥ . أصدر المحكم حضرة فهم بك ابراهيم عوض القاضي)

٣٧٩

محكمة المنصورة الجزئية

٢٢ فبراير سنة ٩٢٦

بيع . بيع قلد . بيع موقوف . شفعة . جوازها . مالك على الشيوخ . بيع على التحديد . بيع موقوف . حق الشركاء في الشفعة فيه . بيان حدود الدين المبيعة في طلب الشفعة . عدم وجوب

المبادئ القانونية :

(١) تجرى الشفعة في البيع القاسية أي القابلة للبطلان وفي البيع الموقوفة على شرط لأنها تعتبر جميعاً بيعاً مشروعاً أصلاً وتترتب عليها نتائجها القانونية

(٢) البيع على التحديد من المالك على الشيوخ لا يعد بيعاً باطلاً بل ينقذ موقوفاً على نتيجة القسمة ولذلك يجوز فيه الشفعة من باقي الشركاء لأن البيع بالنسبة لهم يعد كأنه صادر على الشيوخ

(٣) الشريك الذي يطلب الشفعة في

« وحيث أنه بالرجوع للقضية غرة ٤١١ سنة ١٩٢٤ استئناف المنصورة تبين أنه قضى بالعقوبة على الملتبس وهدية حسانين السباطي مورثة باقى الملتبس ضد هم غير أنه أوقف التنفيذ وذلك بتاريخ ٩ فبراير سنة ٩٢٤ والقضية مضمومة »

« وحيث أن وكيل الملتبس لما تبين له هذا الأمر قدم عريضة بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ يطلب فيها الحكم بترك حقه في المرافعة »

« وحيث أن هذه العريضة ما قصد منها الا الهرب من الغرامة القانونية ليفوت على الخزانة الأميرية حقا في تلك الغرامة المنصوص عليها قانوناً »

« وحيث أن المحكمة لا تتماشى معه في ذلك ولا تقره على هذا الطلب ولو أن للمدعى الحق المطلق في ترك المرافعة في دعواه الا أنه في أحوال يكون فيها هذا الترك ضاراً بالخصم أو يكون قد قصد منه الهرب من الغرامات القانونية وفي ذلك ضرر على الخزانة العمومية وفوات للعرض الذي قصده الشارع من معاقبة المتعتين وسوء النية في التقاضي ولقد حكمت محكمة أنبوب الجزئية في حكم منشور في المجموعة الرسمية السنة السابعة عشر صحيفة ١٥٥ غرة ٩٢ بعدم جواز التنازل اذا صدر حكم تهيدى في الدعوى وعلى الخصوص اذا أنكر المدعى امضاءه فحكمت المحكمة بتعيين خير لتحقيقها ثم أراد المدعى ترك دعواه بقصد الهروب من الحكم عليه في أصل الدعوى والتخلص من الغرامة التي جرّها

<p>« وحيث أن المشتري لا يتازعون في وجود الشئوع ولكنهم يستندون في طلب الحكم بطلان الانذار الى مخالفة الحدود المذكورة به للحدود المنصوص عليها بعقد البيع ويضيفون الى ذلك أن الشفعة غير واجبة أصلاً لأن البيع على التحديد من المالك على الشئوع يعد في بعض الآراء بيعاً باطلاً وفي بعضها معلقاً على شرط وهو نتيجة القسمة والشفعة لا تجب قانوناً في البيع الفاسد أو الباطل أو المعلق على شرط »</p>	<p>حصة شائعة بيعت على التحديد ليس ملزماً أن يذكر في انذار الشفعة الحدود الواردة بعقد البيع الصادر على التحديد دون الحدود الأصلية للعين المشتركة لأنه إذا فعل ذلك فقد يؤخذ عليه هذا الأمر كقرار أو رضاء بالتحديد فيسقط حقه في الشفعة</p> <p>المحكمة :</p>
<p>« وحيث أن الشفعة لا تجري بلا جدال في البيع الباطل إذ لا تترتب عليه نتائج قانونية ولا تنقل به الملكية غير أن بيع حصة محددة في عين مشتركة لا يعد طبقاً للمذهب السائد في أحكام المحاكم المصرية بيعاً باطلاً بل ينقد موقوفاً على نتيجة القسمة فإن وقع المبيع في نصيب البائع صح العقد وإلا فلا وقد قال بهذا الرأي أيضاً بعض الشراح الفرنسيين (حكم محكمة الاستئناف ٥ يناير سنة ١٨٩٩ مجموعة رسمية سنة أولى صحيفة ٤ - بودري لا كنتيري وسينا في البيع نبذة ١٢١ صحيفة ١١٧) »</p>	<p>« من حيث أنه يؤخذ من أقوال طرفي الخصوم وأوراق الدعوى أن المدعى عليهم من الرابع الى السابع يملكون فداناً شائعاً في فدانين و١٢ قيراطاً بالحدود المينة بعريضة الدعوى غير أنهم باعوا هذا الفدان مفرزاً محدوداً الى المدعى عليهم الثلاثة الأول بمقتضى عقد عرفي غير مسجل بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ فشفع المدعيان في العين الميعة وأنذرا البائعين والمشتريين برغبتها في الأخذ بالشفعة بموجب انذار ضمنه حدود الفدان على اعتباره شائعاً لا على اعتباره مفرزاً كما ورد بعقد البيع »</p>
<p>« وحيث أنه تقرر أن البيع على التحديد ممن يملكون على الشئوع غير باطل أصلاً ولكنه قابل للبطلان فلا تمتع الشفعة فيه لأن الشئوع الفاسدة أي القابلة للبطلان والشئوع الموقوفة على شرط تعتبر جميعها يوعاً مشروعة أصلاً وتترتب عليها نتائجها القانونية ولذلك تجوز فيها الشفعة طبقاً للقانون خلافاً لما ورد في الشريعة الغراء التي</p>	<p>« وحيث أن المدعى عليهم المشتريين دفعوا الدعوى في أول الأمر بقولهم أن المدعين يملكان بالبيع من منذ سنة ونصف سنة وقد سقط حقهما لأنهما لم يطلبوا الشفعة ولم يرفعا الدعوى في المواعيد المحددة قانوناً وقد أحيلت الدعوى الى التحقيق لإثبات العلم ولكن المدعى عليهم دفعوا بلسان محاميهم قبل البدء في التحقيق دفاعاً فرعياً مقتضاه أن انذار الشفعة باطل لأنه تضمن حدود الفدان على الشئوع لا بطريق التحديد كما جاء بالعقد »</p>

نصت نصاً خاصاً على عدم جواز الشفعة في البيوع الفاسدة ولكن المشرع المصري لم يتقل هذا النص مما يدل على أنه لم يرد إدخاله في قانون الشفعة فلاموجب والحالة هذه إلى التمسك به لا سيما وأن الرجوع إلى أحكام الشريعة لا يكون إلا لسد النقص الواضح في أحكام قانون الشفعة (كتاب الشفعة تأليف بك مرسى صحيفة ٥٤ وكتاب الشفعة تأليف زكى بك العرابي صحيفة ١٥ ودهلس جزء ٣ صحيفة ٢٢١ «

» وحيث أنه لا ضرر في الواقع من طلب الشفعة في البيع الفاسد حتى قبل أن يسقط حق البائع في الفسخ لأن الشفع بيمتضي المادة ١٣ من قانون الشفعة يحل محل المشتري في كافة الحقوق والواجبات ويعتبر البيع كأنه صادر إليه مباشرة من البائع دون المشتري فإذا أراد البائع بعد ذلك تقض العقد ورد المبيع إلى ملكه جاز له أن يستعمل حق الفسخ ضد الشفع كما كان يستعمله ضد المشتري وحيث تسقط الشفعة والبيع معاً وأما في الشريعة الإسلامية فإن الأمر يختلف بعض الشيء لأن الشفعة تعتبر شرعاً بيعاً جديداً فأيجابها في البيع الفاسد يعدد الفقهاء تقريراً للفساد الذي بذلك العقد فيمتنع حق البائع في الفسخ (كتاب الشفعة تأليف كامل بك مرسى صحيفة ٥٤ وكتاب بدائع الصنائع جزء ٤ صحيفة ١٣ - وكتاب شرح كنز الحقائق للزيلعي جزء ٥ صحيفة ٢٥٥) «

» وحيث أن العقد الذي يتضمن بيع حصه

محدودة في عين مملوكة على الشيوع لا تأثير له البتة على باقي الشركاء فلا يمنعهم من طلب بقاء حالة الشيوع أو من طلب القسمة كما لا يمنعهم بالطبع من استعمال جميع الحقوق المخولة لهم قانوناً لحق الشفعة وإذا جاز غير ذلك لأستطاع كل شريك بطريق الغش والتدليس أن يبيع حصته إلى الغير مفرزه ويحرم باقي الشركاء من حق الشفعة أو الاسترداد وهذا ما لا يجوز عقلاً أو قانوناً «

» وحيث أن انذار الشفعة لا يعد باطلاً لمجرد اشتراكه على حدود العين الأصلية الصحيحة دون الحدود الواردة بعقد البيع لأن المدعين وهما يطلبان الشفعة بصفة شريكين على الشيوع ما كان في وسعهما أن يقرأ البيع على التحديد تفادياً من وقوع التناقص في طلبهما وخوفاً من أن يؤخذ الطلب على هذه الصورة أقراراً أو رضاً منهما بالتحديد فيسقط حقهما في الشفعة «

» وحيث أنه لا يسوغ على أية حال للمشتري أن يحتجوا على المدعين بشرائهم على التحديد إذ لا يملك المشتري من الحقوق أكثر مما كان للبائع ومن المسلم به أن البائعين كانوا يملكون الفدان المشفوع فيه على الشيوع في فدانين و١١ قيراطاً فإذا كان البيع قد اشتمل على الفدان محددًا فذلك لا يغير الواقع ولا يزيد على أصل الحق شيئاً وقد قضت محكمة الاستئناف العليا بأن البيع في مثل هذه الحالة يصح في المقدار

كان سابقاً على ملكيته وأقر هو ببقاءه وبأن يكون ظاهراً

(٢) انه وان خلت نصوص القانون المدني المصري من النص على حق الارتفاق المذكور الا ان قواعد العدل والانصاف تقضى بالحكم به وفقاً لنصوص المادة (٦٩٣) مدني فرنسي وما يابها ولأن منشأ هذا الحق هو الاتفاق الضمني بين مقتضى المقارين اللذين كانا فيما مضى مملوكين لشخص واحد بأن يبقيا الحالة كما كانت عليه من قبل

المحكمة :

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها للمسقى المينة بعريضة الدعوى ومنع منازعة المدعى عليه فيها أو المدعى عليه فمع اعترافه بأن المسقى تسير في أرض المدعية الا انه يتمسك بحق ارتفاق له على أرض المدعية في الرى من هذه المسقى لجزء من أطيانه مقابل لأطيان المدعية في حوض الجزل أما ارض المدعية فهي كائنة في حوض القنطرة وبين الحوضين طريق صغير »

« وحيث انه بانتقال المحكمة لنقطة النزاع تبين بأن أرض المدعية تقع في الجهة القبلية بجوار ترعة كبيرة تدعى ترعة الدبونه وهي المسقى المتنازع عليها تسير في أرض المدعية ثم تخرق هذا الطريق الصغير الكائن بين الحوضين وتستمر في أرض المدعى عليه والجزء من المسقى الكائن في أرض المدعية هو لها وباقيها الكائن في أرض المدعى عليه هو له وانما تريد المدعية ان المدعى عليه يبطل

وانما يعد شائعاً (تعليقات فليب بك جلاد على المادة ٢٦٠ مدني رقم ٢) »

« وحيث أنه بناء على ما ذكر يكون الدفع الفرعى الخاص بطلان الانذار أو بعدم جواز الشفعة في غير محله ويتعين رفضه »

« وحيث أنه فيما يختص بالموضوع فإن المحكمة ترى قبل الفصل فيه تحديد يوم للتحقيق تنفيذاً للحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٦ »

(قضية متولى أحمد وشريف أحمد ضد محمد العدل التندور وآخرين - ٥٤٠ سنة ١٩٢٦ . أصدر الحكم حضرة يوسف بك رفعت القاضى)

٣٨٠

محكمة ميت غمر الجزئية

٣١ مايو سنة ١٩٢٦

حق ارتفاق . ترتيبه على عقار لملك واحد . قسمة العقار . بقاء حق الارتفاق . شرطه . القانون المسمى . سكوته . تطبيق نص القانون الفرنسى .

المبادئ القانونية :

(١) حق الارتفاق الناشئ عن ترتيب المالك الواحد للمقارين قبل قسمتهما وهو ما يطلق عليه بالفرنسية اسم *Désignation de père de famille* يشترط لتوفره أن يكون مرتباً بين أملاك الفرد الواحد بحيث لو فصلت وكانت لشخصين لكان لأحد المقارين حق ارتفاق على العقار الآخر ويجب أن يقوم الدليل على ان العينين كانتا لملك واحد قبل القسمة وان ترتيب حق الارتفاق حصل بمجردة هذا المالك الواحد أو

الرى من هذه المسقى ويروى هذا الجزء من أطيانه من جهة أخرى بواسطة مساق أخرى تأخذ من راتب يدعى راتب البجامون الذى يوصل الى ترعة تدعى ترعة الغفارة «

« وحيث انه مما لا شك فيه ان رى المدعى عليه أطيانه من ترعة الدبونية بواسطة هذه المسقى أمهل كثيراً من ربيها بواسطة راتب البجامون المذكور لبعد ترعة الغفارة عن مكان الارض ولقد ذهب المدعى عليه الى ان ترعة الغفارة نيلية فقط لا تنال مياه كافية فى الصيف بعكس ترعة الدبونية اذ هي صيفية وصادقه على ذلك العمدة وهو أخ الطرفين أما المدعية فتقرر بلسان وكيلها بأن ترعة الغفارة صيفية أيضاً «

« وحيث أن المحكمة بناء على طلب وكيل المدعية أعلنت حضرة مهندس الرى ليقرر ما اذا كانت ترعة الغفارة نيلية أو صيفية فمنعته رئاسة الهندسة من أن يجيب على مثل هذه الاسئلة «

« وحيث أنه يتعين البحث الآن فيما اذا كان لأرض المدعى عليه حق ارتفاق على هذه المسقى المتنازع عليها بصرف النظر عما اذا كانت ترعة الغفارة نيلية أو صيفية وسواء أمكنه الرى من جهة أخرى بصعوبة أم لا «

« وحيث أنه من حقوق الارتفاق المنصوص عليها فى القانون الفرنسى حق ارتفاق ناشئ عن ترتيب المالك الواحد للعينين قبل قسمتهما وهو ما يطلق عليه اسم destination du père de famille

ولقد أخذت المحاكم المصرية بنصوص القانون

الفرنسى فى هذا الشأن لخلو القانون المصرى منها ولأنها تنطبق على قواعد العدل والانصاف «

« وحيث ان المحكمة توصلا لمعرفة وجود حق الارتفاق المذكور من عدمه أحالت الدعوى الى التحقيق الذى ثبت منه باجماع شهادة شهود الاثبات والنقي ان أرض المدعية وأرض المدعى عليه كانتا فيما مضى جزءاً من أملاك والدهما المرحوم عبد المعطى بك شحاته وأنه هو الذى انشأ هذه المسقى لكي تروى الجزء من الأرض الذى اختص المدعى عليه به فى القسمة اعنى ان المسقى كانت تروى القطعتين ومما لا ريب فيه ان كل قطعة منهما تقوم بنفسها وتكون عيناً قائمة بذاتها ومن الشروط الاساسية لتوفر هذا الحق ان يكون حق الارتفاق مرتباً بين أملاك الفرد بحيث لو فصلت وكانت لشخصين لكان لأحد المالكين حق ارتفاق على الملك الاخر وملك المدعية كأن فى حوض القنطرة وملك المدعى عليه كأن فى حوض الجزل وبينهما طريق والمسقى تمر من أرض المدعية لأرض المدعى عليه من زمن بعيد ولا زالت تستعمل للرى للآن بدليل ما شاهدته المحكمة وقت الانتقال من مرور المياه فى المسقى مخترقة الارضين معاً ولقد قرر العلامة كاييتان فى الجزء من شرحه القانون المدنى صهيقتي ٩٧٩ و ٩٨٠ الشروط الواجب توفرها فى حق الارتفاق المذكور فقال بأن أول هذه الشروط هو (١) يجب أن يقوم الدليل بأن العينين قبل قسمتهما كانتا لملك واحد المادة « ٦٩٣ » فرنسى (٢)

الرى من هذه المسقى ويروى هذا الجزء من أطيانه من جهة أخرى بواسطة مساق أخرى تأخذ من راتب يدعى راتب البجامون الذى يوصل الى ترعة تدعى ترعة الغفارة «

« وحيث انه مما لا شك فيه ان رى المدعى عليه أطيانه من ترعة الدبونية بواسطة هذه المسقى أمهل كثيراً من ربيها بواسطة راتب البجامون المذكور لبعد ترعة الغفارة عن مكان الارض ولقد ذهب المدعى عليه الى ان ترعة الغفارة نيلية فقط لا تنال مياه كافية فى الصيف بعكس ترعة الدبونية اذ هي صيفية وصادقه على ذلك العمدة وهو أخ الطرفين أما المدعية فتقرر بلسان وكيلها بأن ترعة الغفارة صيفية أيضاً «

« وحيث أن المحكمة بناء على طلب وكيل المدعية أعلنت حضرة مهندس الرى ليقرر ما اذا كانت ترعة الغفارة نيلية أو صيفية فمنعته رئاسة الهندسة من أن يجيب على مثل هذه الاسئلة «

« وحيث أنه يتعين البحث الآن فيما اذا كان لأرض المدعى عليه حق ارتفاق على هذه المسقى المتنازع عليها بصرف النظر عما اذا كانت ترعة الغفارة نيلية أو صيفية وسواء أمكنه الرى من جهة أخرى بصعوبة أم لا «

« وحيث أنه من حقوق الارتفاق المنصوص عليها فى القانون الفرنسى حق ارتفاق ناشئ عن ترتيب المالك الواحد للعينين قبل قسمتهما وهو ما يطلق عليه اسم destination du père de famille

ولقد أخذت المحاكم المصرية بنصوص القانون

« وحيث أنه لا عبرة بما جاء في كتاب الخبير التالي لرفع هذه الدعوى اذ أن العمد على تقريره الذي أخذت به المحكمة وبنت حكمها في دعوى القسمة عليه »

« وحيث من كل ذلك يتعين الحكم المدعية بملكيتها لهذه المسقى مقيدة بحق الارتفاق المترتب لمصلحة ارض المدعى عليه السالفة الذكر مع الزام المدعية بمصاريف دعواها لأن المدعى عليه لم ينازع الا في حق الارتفاق الذي ثبت له »

(قضية الدت حفيظة كريمة المرحوم عبد المعطى بك شعاته بتوكيل حضرة اندراوس افندى رزق المحامى ضد محمد افندى شاكر عبد المعطى وحضر عنه حضرة نجيب افندى فهمى طر المحامى نمرة ١٣٩٤ سنة ١٩٢٥ صدر الحكم - حضرة فؤاد بك ابراهيم دوز)

٣٨١

محكمة ابوتيج الجزئية الاهلية

١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦

اختصاص . دعوى اصلية . دعوى ضمان . الرابطة بين الدعويين . اجارة . مستأجر من الباطن

المبادئ القانونية :

١ - من المسلم به أن دعوى الضمان تتبع الدعوى الأصلية في الاختصاص ولو لم تكن محكمة الدعوى الأصلية مختصة أصلاً تتبع الاختصاص العادى بنظر دعوى الضمان . إلا إذا كان المقصود برفع الدعوى الأصلية النكالية بالضامن .

٢ - يكفى رفع دعوى الضمان تبعاً للدعوى الأصلية تعلق الدعويين بموضوع واحد فلا مانع

يجب أن يقوم الدليل على ان ترتيب هذا الحق كان بفعل المالك وان النظام الموجود كان مرتباً بمعرفه (المادة ٦٩٣ فرنسى) فى آخر ققرة منها وقال بأنه من البديهي أن هذا الشرط يتوفر اذا لم يكن المالك الاول قبل القسمة رتب هذا الحق فعلا بل كان الترتيب سابقاً على ملكيته للعينين معاً وقد أبقاه هو على ما كان عليه لأنه باعتباره الحالة الاولى مستمرة يعتبر بأنه رتبها لمصلحة جزئى ملكه ومنه ينشأ هذا الحق (٣) أن يكون هذا الحق ظاهراً حتى لا يغش المالك للعين المرتب عليها حقوق الارتفاق »

« وحيث أن جميع هذه الشروط متوفرة تمام التوفر فى هذه الدعوى يضاف الى ذلك دليل قاطع وهو ما جاء فى تقرير الخبير فى دعوى القسمة نمرة ٧٤٦ سنة ١٩٢١ تلك الدعوى التى بنى عليها قسمة الاعيان بين جميع الورثة واعتمد الحكم فيها على تقرير الخبير وسار على خطواته جاء فى ذيل هذا التقرير ملحوظة هذا نصها (يتلاحظ بأن كل قسم له حق الارتفاق والرى والصرف على الاقسام والاخرى بحسب الحالة الموجودة عليها الآن) ولم يعترض أحد على تلك الملحوظة أثناء عملية القسمة ولما كان المدعى عليه يتمسك بالحالة التى كانت سابقة على القسمة بالنسبة للرى فهو انما يتمسك بحق ارتفاق كائن من قبل ولقد قرر العلامة كاييتيان فى صحيفة (٩٨٠) بأن مبنى هذا الحق الاتفاق الضمنى بين المالكين وقت القسمة على بقاء الحالة على ما كانت عليها فما بالاك اذا كان الاتفاق صريحاً »

يمنع المستأجر الأصلي من إدخال المستأجر من الباطن في الدعوى التي ترفع من المالك على المستأجر لأن تأخير المستأجر من الباطن عن دفع الإيجار في مواعيده مثلاً يكون سبباً لتأخير المستأجر الأصلي عن السداد الأمر الذي يترتب عليه رفع الدعوى قبله من المالك .

المحكمة :

« حيث أن المدعى والمدعى عليهم الأصليون قد اتفقوا بعد أن دفع الأخيرون أولاً بعدم اختصاص هذه المحكمة على إحالة القضية على محكمة أسبوط الكلية »

« وحيث أن كلا من محمد عكاشه وحسن عكاشه وعبد المجيد عكاشه الضمان الذين أدخلهم المدعى عليهم الأصليون صمموا على الدفع بعدم الاختصاص وبنوا ذلك على سببين : أولاً أن لهم بصفتهم ضماناً التمسك بالدفع بعدم الاختصاص ولو تنازل عنه المدعى عليهم الأصليون وهذا على فرض صحة قبولهم بصفتهم ضماناً . ثانياً أن دعوى الضمان لا يصح رفعها بهذا الشكل قبلهم بل يجب أن ترفع بدعوى مستقلة لعدم وجود رابطة بين الدعوى الأصلية ودعوى الضمان »

« وحيث أنه فيما يختص بالسبب الأول وهو حق الضمان في التمسك بالدفع بعدم الاختصاص من المسلم به قانوناً أن دعوى الضمان إنما ترفع تبعاً للدعوى الأصلية وفي المحكمة المنظورة أمامها هذه الدعوى الأخيرة وحتى ولو لم تكن

مختصة بنظر دعوى الضمان بحسب قواعد الاختصاص إلا إذا كان رفع الدعوى الأصلية مقصوداً به النكابة بالضامن أمام محكمة غير تابع لها الأمر الذي لم يقدم عليه دليل من الضمان (راجع كتاب أبي هيف بك في المرافعات طبعة أولى بند ١٠٤١) . هذا فضلاً عن أن الضمان ليس لهم مصلحة بالتمسك بالدفع إذ أن محكمة أسبوط التي اتفق طرفا الخصوم على إحالة القضية إليها هي المحكمة التي يقع في دائرتها محل إقامتهم الأصلي . ولذا فهي مختصة بنظر دعواهم الأصلية »

« وحيث أنه فيما يختص بالسبب الثاني وهو أن دعوى الضمان لا يصح رفعها بهذا الشكل قبلهم لعدم وجود رابطة بين الدعوى بين المدعى والمدعى عليهم والمدعى عليه الأول وأجراها معاً إلى الضمان . وهذا كاف لرفع دعوى الضمان تبعاً للدعوى الأصلية لتعلقهما بموضوع واحد وهو قيمة الإيجار . ولا شك أن تأخر المستأجر من الباطن عن سداد الأقساط المستحقة في مواعيدها (على فرض حصوله) يكون سبب تأخر المستأجر الأصلي عن السداد . على أن ذلك كله من اختصاص المحكمة التي تفصل في الموضوع »

(قضية السيد مصطفى محمد عمرو وحضر معه بالجلسة حضرة الاستاذ محمد فهمي القاضي افتدى المحامي ضد ميخائيل عبد السيد بصفاته وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ سند خله الابوتيجي افتدى المحامي عن حضرة الاستاذ عاذر جبران افتدى المحامي . ومحمد عكاشه وآخرين بصفتهم ضماناً وحضر معهم بالجلسة حضرة الاستاذ محمد حماد الحسيني افتدى المحامي بتمرة ١٥٢٣ سنة ١٩٢٦ . وأصدر المحكم حضرة مرسى فرحات افتدى القاضي)

بالكتابة ويمكن اثبات تسليم الطوب بالشهود «
(راجع رسالة الاثبات تأليف نشأت بك
ص ٢٢٢)

(قضية عبد الله فراج ضد عطا الله سعيد نمرة ١٧
سنة ١٩٢٧ اصدر المحكم حضرة قاضد بك فؤاد القاضي)

٣٨٣

محكمة بيا الجزئية

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦

دعوى . شرائطها . دعوى اثبات الحالة .
السبب . المصلحة .

القاعدة القانونية :

دعوى اثبات الحالة شأنها كباقي الدعاوى
فيجب أن تقوم على السبب والمصلحة من جهة
رافعها وبانعدامها لا يكون هناك محل للتقاضي

المحكمة :

« حيث أن المدعى يطلب اثبات حالة
اطيان يزعم انه استأجرها من وزارة الاوقاف »
« وحيث ان وزارة الاوقاف دفعت بأن
المدعى عليه لم يستأجر منها أطياناً بتاتاً ولذا تكون
دعواه لا محل لها لخلوها من المصلحة »

« وحيث أن المدعى يقرر انه قدم عطاء
للوزارة عن الاطيان ورسمي مراده عليه »

« وحيث أن الثابت من قائمة المزاد المقدمة
من الوزارة أن المدعى بعد أن قدم العطاء تأجلت
الجلسة للمزايدة وهذا دليل على عدم قبول
العطاء نهائياً »

٣٨٢

محكمة جرجا الجزئية

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦

اثبات . دين للمدين على الدائن . وفاة الدين
مقدمة اثبات بالكتابة . بيئة

المبدأ القانوني :

(اذا دأب شخص آخر في دين ثم قدم
المدين ورقة تفيد بأنه بعد تاريخ استحقاق هذا
الدين دأب الدائن بدين آخر بمقتضى الورقة التي
قدمها فان مثل هذه الورقة تعتبر مبدءاً ثبوت
بالكتابة تبيح للمدين اثبات التخالص بالبيئة حتى
ولو زاد المبلغ عن عشرة جنيهات)
المحكمة :

« حيث ان المدعى قرر انه اتفق مع المدعى
عليه بورقة مؤرخة ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢
على أن يورد له هذا الأخير ٤٠٠٠٠ طوبة
واستلم منه ٢٤ جنيهاً ثمتاً لهذا الطوب ولكنه لم
يورد »

« وحيث ان المدعى عليه قرر أنه ورد
الطوب واستدل على ذلك انه دأب المدعى
بمبلغ ١١٠٠ قرش صاغ بورقة مؤرخة ١١ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ أى بعد تاريخ الاتفاق الخالص
بالطوب »

« وحيث أن المحكمة ترى أن مثل هذه
الورقة الاخيرة يصح اعتبارها مبدءاً ثبوت

متروكا لارادة المدين في الالتزام وبالعكس
يعتبر صحيح اذا كان متروكا لارادة الدائن
المحكمة :

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم
اختصاص المحكمة لأن اقامته بمركز سوهاج
وقد رد المدعى على ذلك بأنه مشترط في السند
أن التقاضى محل ما يريد الدائن »

« وحيث أن هذا الشرط يعتبر شرط
ارادى أى متروك لارادة المتعاقدين الا انه من
المبادئ المقررة أن الشرط الارادى متى كان
متروكا لارادة الدائن فهو صحيح وبالعكس اذا
كان متروكا لارادة المدين فهو باطل (المادة
١١٧٤ مدنى فرنسى) »

« وحيث ان الشرط الوارد في السند عن
مسألة الاختصاص متروك لارادة الدائن فلذا
يعتبر صحيحاً وفضلاً عن ذلك فان الدائن لم
يتعسف في استعمال هذا الشرط وانما رفع
الدعوى امام المحكمة التى يقيم فيها هو ولذا يتعين
رفض الدفع »

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فقد قرر
المدعى عليه ان المدعى استلم ١٢٣٤ قرشا صاغا
ثم بصل مصدر الى الخواجه جبرائيل بقطر
وطلب تحليفه اليمين الحاسمة عنها وترى المحكمة
اجابة هذا الطلب »

(قضية محمد حسانى السراميجى ضد عبد المسيح
أفندى غبريال نمرة ٢٢٩ سنة ١٩٢٧ . أصدر المحكم
حضره أحمد بك فؤاد القاضى)

« وحيث انه ثابت أيضاً من البنود الرابع
والخامس والسادس والسابع من القائمة أن الوزارة
حرة في قبول أو رفض أى عطاء كما ان التأجير
لا يعتبر الا بعد موافقة مجلس الاوقاف الأعلى
وهذا دليل على انه لم يحصل تأجير فعلا للمدعى
لأن جميع هذه الاجراءات لم تتم والوزارة أجرت
الأطيان فعلا لبنك مصر »

« وحيث انه مما تقدم فلا يكون المدعى له
مصلحة في الدعوى لأنه يزعم أنه استأجر الاطيان
من الأوقاف مع أن الثابت عدم وجود هذه
الصفة فع عدم وجود أى علاقة بينه وبين الوزارة
لا ترى المحكمة محلاً لطلبه اثبات الحالة لأن
هذه الدعوى كباقي الدعاوى يتعين أن تقوم على
السبب والمصلحة من جهة رافعها وبانعدامها فلا
يكون هناك محلاً للتقاضى »

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الدعوى »
(قضية مبروك عوض الحاضر عنه الاستاذ اسرائيل
أفندى معوض المحامى ضد وزارة الاوقاف الحاضر عنها
حضرة الاستاذ محمود أفندى السيد عقل المحامى بقم
قضاياها وبك مصر نمرة ٨٤ سنة ١٩٢٧ وأصدر
المحكم فيها حضرة محمود بك عفيق القاضى)

٣٨٤

محكمة جرجا الجزئية

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦

تعهد . شرط ارادى . شرط المدين . باطل .
شرط الدائن . صحيح .

القاعدة القانونية :

اذا كان الشرط ارادياً فهو باطل اذا كان

٣٨٥

محكمة اسنا الجزئية

٢١ مايو سنة ١٩٢٧

دين . فوائد . سرياتها . مادة ١٢٤ مدني

القاعدة القانونية :

تسري الفوائد القانونية من يوم المطالبة بالدين وليس من يوم المطالبة بالفوائد .

المحكمة :

« من حيث انه تبين من الاطلاع على الأحكام المقدمة من المدعي انه سبق ان رفع دعوى مدنية تقيدت تحت غمرة ٥٠ سنة ١٩٠٩ اصوان ضد مورث المدعي عليهم بمطالبته بمبلغ ٨٥٥ قرشاً صاغاً والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية تمام السداد وفعلاً حكم له بطلباته غيائياً فعارض المحكوم ضده وفي اثناء نظر المعارضة دفع بعدم اختصاص المحكمة فقضت بالغاء الحكم الغيائي وبعدم اختصاصها وأخيراً جدد المدعي دعواه بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ امام محكمة اسنا الاهلية ضد ورثة مدينه وهم المدعي عليهم وتقيدت تحت غمرة ٨٩٨ سنة ٩٢٣ واقتصر على طلب الدين دون فوائده فحكم له بطلباته على أن يدفعها المدعي عليهم من تركة مورثهم »

« وحيث ان المدعي رفع الدعوى الحالية يطلب الفوائد القانونية عن اصل الدين من تاريخ

المطالبة الرسمية في الدعوى الأولى التي رفعها امام محكمة اصوان لغاية ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧ بخلاف ما يستجد لغاية السداد »

« وحيث انه يتعين البحث في تبيان ما اذا كان المقصود بالمطالبة الرسمية الوارد ذكرها في المادة ١٢٤ مدني هي المطالبة بأصل الدين أم المطالبة بالفوائد »

« وحيث ان الرأي الراجح هو سريان الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بأصل الدين ولو لم تطلب الفوائد في التاريخ المذكور وانه لا يشترط وضع طلب خاص بالفوائد في عريضة الدعوى الخاصة بالدين الأصلي وحينئذ اذا طلبت الفوائد فيما بعد فان القاضي يحكم بها من وقت رفع الدعوى بالدين الأصلي »

« وحيث ولو ان أول مطالبة رسمية من المدعي بدينه كانت عند ما رفع دعواه امام محكمة اصوان في سنة ٩٠٩ الا ان الحكم الذي صدر لصالحه في ذلك الحين قد النى عند ما طعن عليه بطريق المعارضة واصبحت كافة الاجراءات السابقة كأنها لم تكن وفضلاً عن ذلك فانه لا يجوز الحكم له بعدئذ بالفوائد من ذلك التاريخ لسقوط الجزء الاكبر منها لمضي المدة طبقاً للمادة ٢١١ مدني كما جاء في دفاع المدعي عليهم »

« وحيث ان المدعي لم يطالب بدينه مرة اخرى الا عند ما جدد دعواه امام محكمة اسنا بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وحينئذ فليس له الحق في طلب فوائد دينه الا من هذا التاريخ

« وحيث ان قيمة القوائد المستحقة على أصل الدين بعد استئزال نصيب فرج عبد الملك منه كما جاء في عريضة الدعوى من ابتداء ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لغاية ٢٠ مارس ١٩٢٧ هو مبلغ ٩٩ ٢/٤ قرشاً صاعاً » .

(قضية تاووروس أفدى جرجس وحضر عنه حضرة عبد المجيد بك محمد المحامي ضد يوسف أفدى عبد الملك وآخرين نمرة ٤٨ سنة ١٩٢٧ . أصدر الحكم حضرة أحمد بك وهي القاضي)

٣٨٦

محكمة طهطا الجزئية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تقدم . غيبة منقطعة . وقف سريان المدة .

القاعدة القانونية:

تعتبر الغيبة من الأسباب المؤقتة لسريان المدة الطويلة بنوعيتها بالنسبة للغائب لأن الشريعة الإسلامية تلحق الغائب بعدمى الأهلية وتقضى بأن أحكام تلك العقار لا تسرى عليه أسوة بالقاصر والمحجور عليه الجنون أو العته أو السفه

ولأن الشارع سوس بينهم جميعاً في الاجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على أموالهم وما إيقاف سريان المدة الطويلة الا وسيلة من وسائل المحافظة على المال

« المحاماة » . راجع بعكس هذا الرأي حكم محكمة بنى سوف الاستئنافية في ٣ فبراير سنة ١٩٢١ المحاماة ص ٤٨٢

ولأن المادة ٨٤ مدنى مأخوذة من المادة (٢٢٥٢) من القانون المدنى الفرنسى وقد أجمع الشراح بفرنسا أن أسباب الايقاف المذكورة بهذه المادة لم توضع على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل وجرى القضاء بفرنسا على إضافة أسباب جديدة للايقاف لم يذكرها الشارع صراحة وهي لا تقل عما ذكره استحقاقاً للرعاية

المحكمة:

« حيث أن المدعى يطلب إلزام المدعى عليهما بدفع مبلغ ١٩٩ جنيهاً و ٤٥٠ ملياً على اعتبار أنه ريع فدان واحد و ١٤ قيراطاً و ١٦ سهماً المملوكة لمحجوره الغائب غيبة منقطعة من تاريخ تعيينه قيمياً في سنة ١٩٠٣ لغاية سنة ١٩٢٦ ويرتكن على أوراق دعوى المجلس الحسبى نمرة ٢٦ سنة ١٩٠٥ طهطا »

« وحيث ان المدعى عليه الأول اعترف بلسان وكيله بجلسة المرافعة أنه وضع يده على أطياف الغائب المدة المطالب بريها ودفع بسقوط حق المدعى في المطالبة بالريع عن المدة التى مضى عليها أكثر من خمس عشرة سنة طبقاً للعادة ٨٤ مدنى كما طلب تقدير الريع تقديرًا مناسباً عن المدة الباقية »

« وحيث أنه يتعين البحث فيما اذا كانت الغيبة تعتبر حقاً من الأسباب المؤقتة لسريان المدة الطويلة كما يقول المدعى »

أموالهم لا يمكن التفريق بينهم في إيقاف سريان التقادم لأن هذا الإيقاف ما هو الا وسيلة من وسائل المحافظة على المال (راجع كتاب الاستاذ محمد كامل مرسى في الملكية والحقوق العينية بند ٤٥٧ ص ٣٧٦ والحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٨٢ المجموعة الرسمية المختلطة ٧ ص ١٤٠ والحكم الصادر من محكمة أسيوط الجزئية الاهلية بتاريخ ١٨ ابريل سنة ٩٠٨ المجموعة الرسمية ٩ عدد ١١٠) « وحيث أنه بالرجوع الى الأحكام القليلة التي صدرت على عكس هذا الرأي ورفضت اعتبار الغيبة سبباً من أسباب إيقاف سريان المدة الطويلة تبين أنها قائمة على ما جاء في الشريعة الاسلامية من اعتبار الغيبة عذراً شرعياً مانعاً من رفع الدعوى وعدم اعتبارها سبباً من أسباب عدم الاهلية »

« وحيث أنه لا محل لهذا التمييز ما دام الثابت الذي لا نزاع فيه أن الشريعة الاسلامية تلحق الغائب بعديمي الاهلية وتوقف سريان المدة بالنسبة للغائب والمادة ١٣٠ مدني أحالت عليها لبيان عديمي الاهلية الذين أشارت اليهم المادة ٨٤ مدني »

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فان المادة ٨٤ مدني مأخوذة من المادة (٢٢٥٢) من القانون المدني الفرنسي التي ذكرت أسباب إيقاف سريان المدة الطويلة وبالرجوع الى شرح القانون المدني الفرنسي نراهم يقولون بأنها منقولة

« وحيث ان المادة ٨٤ من القانون المدني نصت صراحة على أن حكم تملك العقار بمضى المدة لا يسرى على مفقود الاهلية شرعاً ونصت المادة ١٨٠ مدني على أن الحكم في الأهلية يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتقاضون »

« وحيث أن الغائب في هذه الدعوى رجل مسلم تسرى عليه أحكام الشريعة الفراء » « وحيث أنه من القواعد المقررة في الشريعة الاسلامية أن أحكام تملك العقار بمضى المدة الطويلة لا تسرى على الغائب أو المفقود حتى يرجع من الغياب ويسكت خمس عشرة سنة أو يحكم بموته وتمضى هذه المدة من تاريخ صدور الحكم دون أن ترفع دعوى الملكية من الورثة (راجع المادة ١٥٧ من كتاب مرشد الحيران وهي تعتبر الغياب والقصر والجنون سواء كأعذار شرعية تمنع من رفع الدعوى) »

« وحيث أن يؤيد هذا الرأي أن الشارع سوّى بين الغائب غيبة منقطعة وبين عديمي الاهلية للقصر والجنون والسفه والعتة في الاجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على أموالهم فان الغائب بمجرد غيبته تحصر أمواله وتخضع لأشراف المجلس الحسي ويعين له وكيل يكون خاضعاً للمجلس الحسي خضوع الوصى على القاصر والقيم على المجنون والمعتوه والسفيه »

« وحيث أنه مع هذه التسوية التي أوجدها الشارع بين الغائب وعديمي الاهلية في حماية

من القاعدة القديمة السابقة على وضع القانون المدني

La prescription ne court pas contre celui

qui n'est pas en état d'agir.

التقادم على من لا تسمح له حالته بالتقاضى «

« وحيث ان المحاكم الفرنسية أجمعت أخيراً

على أن الاسباب المذكورة بهذه المادة لم توضع

على سبيل الحصر بل سبيل التمثيل وأباح

لنفسها اضافة أسباب جديدة لايقاف التقادم لم

يذكرها الشارع صراحة وهي لا تقل استحقاقاً

لرعاية مما ذكره الشارع (راجع بلانيون جزء

أول بند ٢٦٩٩ وما بعده والحكم الصادر من

محكمة النقض والابرام الفرنسية بتاريخ ٢٨ يونيه

سنة ١٨٧٠ ومشار اليه به «

« وحيث أنه ما دامت هذه هي الحالة

بفرنسا فليس ما يمنع من اتباعها هنا واعتبار الغيبة

سبباً من أسباب ايقاف التقادم بالنسبة للغائب

لا سيما وأحكام الشريعة الاسلامية واجراءات

الشارع المصرى فى حماية أموال الغائب تحتم

اتباع هذا الرأى (راجع دى هلس الجزء الثالث

فى باب وضع اليد بند ٦٠ وما بعده) وهو يرى

حرية القضاء المصرى فى اضافته أسباب جديدة

لايقاف سريان المدة الطويلة أسوة بما جرى

عليه العمل بفرنسا «

« وحيث أن الاحكام واحدة فى ايقاف

مضى المدة الموجب ومضى المدة المستقط بنص

المادة ٣٠٥ مبدئى «

« وحيث أنه يتعين لما تقدم رفض الدفع

الفرعى المقدم من المدعى عليه الاول وعدم سقوط

حق المدعى فى المطالبة بجزء من الريع المطالب به «

« وحيث ان المحكمة ترى التقدير الذى

قدره المدعى عن الاطيان فى السنوات المطالب

بريعها تقديراً مناسباً غير مبالغ فيه فيتعين

الحكم به «

« وحيث ان المدعى عليه الثانى لم يضع يده

على الاطيان المطالب بريعتها ولم يحضر فى دعوى

المجلس الحسبى الا بصفته وكيلاً عن المدة فيتعين

اخرجه من الدعوى بلا مصاريف «

(قضية الشيخ محمد عبد الله نزاع بمقتته فيما على

صالح بنجيت الغائب ضد صالح بنجيت وآخر نمرة ١٥١٤

سنة ١٩٢٧ . أصدر الحكم حضرة عبد العظيم بك

الشقنيرى القاضى)

٣٨٧

محكمة بيا الجزئية

١٧ يناير سنة ١٩٢٨

دعوى . تنازل عنها . سقوط الاجراءات .

مرتبات . سقوط الحق فيها بمضى خمس سنوات .

اساس السقوط . افعال الاعتراف بالدين .

جواز التمسك بالسقوط

المبادئ القانونية :

١ - ان التنازل عن الدعوى يسقط جميع

الاجراءات السابقة ومنها اعلان الدعوى ويجعلها

كان لم تكن

٢ - ان المحكمة فى سقوط الحق فى المطالبة

بمضى خمس سنوات فى مسائل المرتبات وغيرها

التسديد يعتبر أنه صادر من المدعى عليه نفسه للعلاقة القانونية التي تربطها معاً وقرر ان السداد للدائن يعتبر اقراراً بقيام الدين وسقوط المطالبة بالخمس سنوات مفروض فيه قرينة السداد «	هي عقاب الدائن الذي أهمل في المطالبة بحقه طول المدة ومن ثم فالاعتراف بالدين لا يمنع المدين من التمسك بالدفع بسقوط الحق في المطالبة المحكمة :
« وحيث أن سقوط الحق بالايجار ليس سببه قط احتمال ان المستأجر قام بسداد الايجار وانما له سبب أقوى يتعلق بالنظام وهو أن الشارع أراد معاقبة المؤجر الذي أهمل في المطالبة بحقه مدة الخمس سنوات ولرفع تراكم التأخرات من الايجار الذي قد يجر الخراب بالمستأجرين (يراجع في ذلك المستر والتن صفحة ٥٢٤ الجزء الثاني) اذ جاء فيه صراحة ان المدين الذي يعترف بعدم الدفع عليه أن يتمسك بسقوط الحق وقد قرر المستر والتون في ذلك ان الاعتراف بالدين لا يمنع المدين من التمسك بسقوط الحق بمضى المدة «	« حيث ان المدعى عليه دفع بسقوط حق المطالبة لانه مضى اكثر من خمس سنوات هلالية على تاريخ استحقاق عقد الايجار المطالب به «
« وحيث ان المدعى طلب رفض هذا الدفع أولاً لان هذه الاطيان كانت مؤجرة له وآخر وهو الشيخ محمود عطيه ابو جليل من وزارة الاوقاف وقد رفع الشريكان دعوى على بعضهما وأدخل فيها المدعى عليه بصفته ضامناً وهذا يقطع المدة «	« وحيث بالاطلاع على الاعلان المذكور ظهر بأن المدعى عليه حقيقة معان فيها باعلان ولكن ظهر أنه حصل صلح بين المدعى والمدعى عليه في تلك القضية وتنازل المدعى فيها عن مقاضاة باقى المدعى عليهم في القضية المذكورة «
« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن التنازل عن الدعوى يسقط جميع الاجراءات السابقة ومنها اعلان الدعوى ويجعلها كأن لم تكن (يراجع في ذلك شرح القانون المدنى للرحوم أحمد فتحي زغلول باشا صفحة ١٠١) «	« وحيث ان المدعى قرر ايضاً أن بعض الضمان المدخلين في هذه الدعوى دفع له مبلغ ٢٩ جنيهاً في ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وقال بأن هذا
« وحيث أنه لذلك يكون اقرار المدعى عليه	

بسداد الدين وادخال ضمان لا تمتع المدين من التمسك بالدفع بسقوط الحق اذ ان الدفع بسقوط الحق يمكن ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى كما نص على ذلك في المادة ٨٠ من القانون المدني. ولذلك يتعين قبول الدفع ورفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف «

(قضية حامد افندي حسين سلمان ضد جنيدى خليفة وآخرين نمرة ٩٦ سنة ١٩٢٨ - اصدر الحكم حضرة احمد محمود بك القاضى)

٣٨٨

محكمة ميت عمر الجزئية

١٨ يناير سنة ١٩٢٨

بيع • عين ذات نمرة • فسخ • رد الثمن • فوائد •

المبادئ والقانونية :

١ - خولت المادة ٣٣٠ مدنى للبائع حق احتساب فوائد الثمن اذا كان المبيع الذى سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى فبطريق القياس العكسى يكون للمشتري الذى دفع الثمن حق المطالبة بفوائده من الوقت الذى كان يتعين على البائع التسليم فيه اذا صار هذا التسليم غير ممكن بسبب فسخ العقد لاخلال الطرفين بشروطه لأنه ليس من العدل أن ينتفع البائع في هذه الحالة بفوائد الثمن وثمرات العقار بينما يحرم المشتري منهما.

٢ - اذا اشترط البائع فوائد بنسبة معينة على ما يتأخر المشتري في دفعه من الثمن يجب

معاملته بالمثل عما يكون قد قبضه من الثمن من الوقت الذى كان يتعين عليه فيه تسليم العين المبيعة التى تنتج ثمرات او من الوقت الذى يصير فيه هذا التسليم غير ممكن بسبب اخلاله بشروط العقد

المحكمة :

« من حيث انه مما لا نزاع فيه بين الطرفين ان المدعى عليها استلمت من المدعى مبلغ ٥٥٠ جنيهاً على دفعتين دفعة بمبلغ مائة جنيه استلمته وقت تحرير عقد البيع الابتدائى الصادر منها للمدعى عن ستة أفدنة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٢٤ ودفعة ثانية بمبلغ ٤٥٠ جنيه في غاية شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان المدعى حرم من فوائد مبلغ الخمسة وخمسين جنيهاً السالف ذكره من وقت دفعه للآن بينما ان المدعى عليها تنتفع بربع الستة افدنة التى سبق أن تعاقدت مع المدعى على بيعها اليه ولم يتم البيع بسبب اخلال الطرفين بشروط العقد الابتدائى كما هو ثابت من الاطلاع على اسباب الحكم الاستثنائى المودع بحافظة المدعى نمرة ٤ دوسيه لذلك رفع المدعى هذه الدعوى يطالب فيها بمبلغ ١٤١ جنيه فوائد مبلغ ٥٥٠ جنيهاً بنسبة تسعة في المائة سنوياً من ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ لغاية آخر سبتمبر ١٩٢٧ وطلب بمجلسة المرافعة الحكم له على المدعى عليها بما يستحق من الفوائد عن المبلغ السالف ذكره من اول اكتوبر ١٩٢٧ لغاية تمام السداد »

« وحيث ان المدعى عليها دفعت بواسطة محاميها دعوى المدعى بأنه لم يحصل اتفاق بينهما على فوائد ما دفع منه لها من الثمن باعتبار تسعة في المائة سنوياً وعلى ذلك لا يكون له حق المطالبة الا بالفوائد القانونية بواقع خمسة في المائة سنوياً عن مبلغ ٥٥٠ جنيهاً من تاريخ رفع هذه الدعوى طبقاً لنص المادة ١٢٤ مدني »

« وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد البيع الابتدائي المحرر بين طرفي الخصومة والمؤرخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ انه تم الاتفاق بين الطرفين على أن يحزر عقد البيع النهائي في غاية شهر ديسمبر ١٩٢٤ بعد قيام الطرفين بشروط هذا الاتفاق وبطبيعة الحال متى تحزر عقد البيع النهائي استلم المشتري الاطيان المبيعة له لينتفع بها في نظير ما دفعه من الثمن للبائعة ولو لم ينص على ميعاد التسليم في العقد الانتهائي لأن هذا التسليم واجب طبقاً للمادة ٢٧٧ مدني التي نصت على انه اذا لم يشترط في العقد وقت للتسليم وجب التسليم وقت البيع »

« وحيث انه متى تقرر ان المدعى عليها كانت ملزمة بتسليم الستة افدنة عند تحرير العقد النهائي في غاية ديسمبر سنة ١٩٢٤ فلم تكن هناك ضرورة تلجئ المدعى للاتفاق على فوائد مبلغ المائة جنية الذي دفعه في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ومبلغ ٤٥٠ جنيهاً الذي تعهد بدفعه في غاية شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ لقرب أجل استلامه الستة

افدنة مشتراه وانتقاعه بها في غاية ديسمبر ١٩٢٤ بعد تحرير عقد البيع النهائي »

« وحيث ان المادة (٣٣٠) مدني خولت للبائع حق احتساب فوائد الثمن اذا كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات او ارباح اخرى فبطريق القياس العكسي يكون للمشتري الذي دفع الثمن حق المطالبة بفوائده من الوقت الذي كان يتعين على البائع التسليم فيه اذا صار هذا التسليم غير ممكن لسبب فسخ العقد لأنه ليس من العدل ان ينتفع البائع في هذه الحالة بفوائد الثمن وثمرات العقار بينما يحرم المشتري منهما »

« وحيث انه ظاهر من البند الرابع من عقد البيع الابتدائي المحرر بين الطرفين بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٢٤ ان المدعى عليها قبلت امهال المدعى في دفع مبلغ مائة وستين جنيهاً من الثمن لغاية شهر سبتمبر ١٩٢٥ بشرط دفع فوائد عنه بنسبة تسعة في المائة سنوياً فمن العدل ان تعامل المدعى عليها بالمثل فتلزم بفوائد ما قبضته من الثمن من اليوم الذي كان يجب فيه تسليم الاطيان المبيعة لو لم يخل أحد الطرفين بشروط العقد مما أدى الى فسخه على ان البند الرابع السالف ذكره يظهر بجلاء نية المتعاقدين على احتساب فوائد بنسبة تسعة في المائة سنوياً على ما يتأخر دفعه من الثمن »

« وحيث ان فوائد مبلغ ٥٥٠ جنيهاً من غاية ديسمبر ١٩٢٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٢٧ باعتبار تسعة في المائة سنوياً هو مبلغ ١٣٦ جنيهاً

المعجل بلا كفالة في هذه الحالة فيتعين رفض هذا الطلب»

(قضية الحاج نصر احمد شريف ضد السات فاطمة بنت محمد سلام نمرة ١٥٨ سنة ١٩٢٨ . اصدر المحكم حضرة احمد بك حلمي القاضي)

١٢٥٥ مليماً وهو ما يتعين الحكم به مع ما يستجد من فوائد المبلغ السالف ذكره لتمام السداد بواقع تسعة في المائة سنوياً »
« وحيث انه لا وجه قانوني للحكم بالتنفيذ

قضايا المحاكم الشرعية (١)

الواقف لما كان يملكه الذي منه المحدودان وانه أنشأ وقفه الذي منه المحدودان المسكونان للمدعى عليهما على أولاده نور الدين على وشهاب الدين احمد وزين الدين سعد بالسوية ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم وثم على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقفه وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وشرط في وقفه شروطاً منها أن النظر والتحدث على وقفه بعد الثلاثة الموقوف عليهم للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم من كل طبقة مستحقة لذلك ومنها أن يصرف من ريع الوقف ما يحتاج اليه الحال بالمكان الكبير... من اكرام الغرباء والمنقطعين وأبناء السبيل وأن يصرف من ريعه أيضاً ما هو مرتب المنزل المذكور من الخبز والاطعمة وغير ذلك حسبما تداولت عليه الأيام حال حياة الواقف . ثم مات الواقف وأولاده الثلاثة المذكورون وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف الآن في موكله سعد بن محمد بن زين الدين بن الواقف وهو الموجود

٢٨٩

المحكمة العليا الشرعية

١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤

وقف . تفسير . التسميم . الاطلاق . البناء في أرض الوقف . بناء الواقف . بناء المتولى

القاهرة الشرعية

١ - اذا عم الواقف في وقفه لأولاده ابتداء الانتفاع به سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً واطلق عند أبولوة لوقف المذكور الى أولاد كل منهم وأولاد أولاده وذرياتهم فالوقف عند الاطلاق يكون على الاستغلال لا على السكنى

٢ - البناء في أرض الوقف يكون للوقف الا في حالتي ما اذا كان الباني هو الواقف من مال نفسه واطلق أو كان الباني هو المتولى من مال نفسه وأشهد أنه له

الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة مديرية الغربية الشرعية في القضية نمرة ٣ سنة ٩٠٤ من وكيل المدعى على المدعى عليهما بصدور الوقف من

(١) هذه الاحكام منقولة عن كتاب « منتخبات الاحكام الشرعية » لفنية الاستاذ عباس الزرقاني كبير كتبة المحكمة العليا الشرعية

بفردة من أهل الدرجة الرابعة وفي محمد وعلى المدعى عليهما ولدى أحمد بن مصطفى بن سعد ابن شهاب الدين أحمد بن الواقف من أهل الدرجة الخامسة وفي اسماعيل وحسين ولدى سيد أحمد بن أحمد بن سعد بن سيد أحمد بن زين الدين سعد بن الواقف وفي أحمد ومحمد ولدى محمود بن أحمد بن سعد بن سيد أحمد بن زين الدين سعد بن الواقف وهم من أهل الدرجة السادسة وانحصر النظر على الوقف الآن في سعد موكله وحكم له بذلك من المجلس الشرعى بهذه المحكمة في ... لأرشدته عن باقى المستحقين وانه استلم اعيان الوقف المذكور عدا المنزلين المسكونين للمدعى عليهما وانهما اعترفا بجران أرض المكان الكبير المذكور في الوقف المذكور كما اعترف أحدهما محمد بأن البناء القائم فيه للوقف وتعلل في وضع يده بأن الواقف شرط السكنى في الوقف للمستحقين وادعى على ثانيهما بأن البناء القائم على المكان الكبير ليس للوقف ولم يبين الباقى ولا كيفية البناء ولا سببه وان على استولى على المنزل الاول المحدود وسكنه من أول يناير سنة ... واستمر ساكنا به لغاية يناير سنة ... بغير أجر ولا شرط من الواقف وان محمد المدعى عليه الثانى استولى على المنزل الثانى المحدود وسكنه من أول يناير سنة ... واستمر ساكنا به لغاية يناير سنة ... بغير أجر ولا شرط من الواقف وأن ذلك منهما بغير حق ولا وجه شرعى وان أجر مثل المنزل الاول في كل سنة ... وأجر مثل المنزل الثانى في كل سنة ... وأن موكله طلب من كل واحد من المدعى

عليهما أجر المنزل الذى يسكنه عن المدة المذكورة كما طلب رفع يديهما عن المنزلين المحدودين والتخلى بينه وبينهما ليحوزهما لجهة الوقف فامتنعا بغير حق الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم على المدعى عليه الأول لموكله بمبلغ ... اجرة مثل سكنه في المنزل المحدود الأول وعلى محمد المدعى عليه الثانى بمبلغ ... اجرة مثل سكنه بالمنزل المحدود الثانى وبأن يدفع لموكله المبالغين المذكورين و يرفع يديهما عن المنزلين والتخلى بينهما ليحوزهما موكله لجهة الوقف - وأجاب وكيل محمد أحد المدعى عليهما عن الدعوى بالأعتراف بها عدا كون البناء القائم الآن بالمنزلين المذكورين للوقف وما عدا أن أجر مثل المنزل الثانى هو ما ذكر بها وما عدا أن سكنى موكله بغير حق وقوله ان الذى أنشأ وجدد بناء المنزلين الحالين من ماله الخاص انما هو جد موكله مصطفى واستمر ذلك البناء ملكاً له الى ان توفى وانتقل بوفاته ملكاً لورثته الذين من ضمنهم موكله وان موكله سكن بحق من أول يناير سنة ... لغاية ديسمبر سنة ... لا كما ذكر المدعى وقد خرج منه وأخلاه في آخر ديسمبر المرقوم وليس مستولياً عليه الآن وان المدعى ليس له حق في مطالبة موكله وانه يدفع دعوى موكله بأن الواقف وقف وقفه على أولاده الثلاثة الميئين بكتاب الوقف ينتفعون بذلك وبما شاؤوا منه سكناً وأسكناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية ثم من بعد كل منهم على أولاده المذكور ثم على أولاد أولاده الى آخر ما جاء في عبارة

الإطلاق المذكور قول الوقف «يتداولون ذلك بينهم كذلك» لأنه ظاهر في رجوعه الى ترتيب الطبقات بالكيفية المسطرة بكتاب الوقف المذكور فقط (قرر طلب اليانة من وكيل المدعى على اثبات ما عدا ما ذكر مما أنكره المدعى عليهما . ودفع في هذا القرار . والمحكمة العليا بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٤) بناء على ان الاسباب التي بنى عليها المجلس الشرعى المذكور قرارة المرقوم أسباب صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة ما قرره المجلس الشرعى المذكور مع مراعاة تكليف المدعى بأثبات ما يلزم أثباته بالنسبة للغائب بالطريق الشرعى ورفض الدفع وإعادة أوراق القضية للسير فيها

٣٩٠

المحكمة العليا الشرعية

٦ فبراير سنة ٩٠٧

وقف . ناظر . مخالفة شرط الواقف . منزل

القاعدة الشرعية

تصرف ناظر الوقف تصرفاً مخالفاً لشرط الواقف علماً بذلك وسكناء دارالوقف ولو بأجر المثل من موجبات عزله من النظر

الوقائع :

« صدرت الدعوى بمحكمة دمياط الشرعية في القضية نمرة ٦ سنة ٩٠٦ من المدعى المأذون بالخصومة على المدعى عليهما ناظرى الأوقاف الثلاثة بنجياتهما فيها وطلب الحكم عليهما بعزلها

كتاب الوقف وهي قيد أن الوقف أباح لأولاده وأولادهم وذريتهم الانتفاع بمساقار الوقف سكناً وأسكناً وغيرهما من سائر وجوه الانتفاعات الى آخر ما ذكره بأجابته من طلبه منع المدعى من دعواه . وأجاب الوكيل المقام عن المدعى عليه الثانى بأنكاره لجميع الدعوى . والمجلس الشرعى بالمحكمة المذكورة في ٦ يونيه سنة ٩٠٤ (بناء على أنه رأى ان وقف المنزل المذكورين متحقق من كتاب الوقف المذكور وظهر أن اعتراف محمد احد المدعى عليهما كتابة بخطه في ورقة عملت بمعركة مأمورية أوقاف طنطا بوقفية أرضهما وبنائهما لأن المنزل كالدار في العرف اسم للعرصة والبناء كما ظهر من الورقة المذكورة اعتراف ثانيهما على ذلك بوقف أرضهما وأنه ذكر ان البناء على المنزل سكنه المتنازع فيه من إنشاء جده مصطفى اذ هذا بمجرد لا يفيد للملكية البناء المذكور لأن النصوص شرعاً ان البناء في أرض الوقف يكون للوقف الا في حالتي ما اذا كان الباني هو الواقف من مال نفسه وأطلق أو كان الباني هو المتولى من مال نفسه وأشهد انه له . وأنه بالاطلاع على حجة الوقف تبين ان الواقف المذكور عم لأولاده الثلاثة الموقوف عليهم ابتداء في الانتفاع به سكناً وأسكناً وغلة واستغلالاً وأطلق عند أيولة الوقف المذكور الى أولاد كل منهم المذكور وأولاد أولاده وذرياتهم والوقف عند الإطلاق كما صرحوا به يكون على الاستغلال لا السكنى كما نبه عليه في الفتاوى الخيرية وغيرها ولا يتنافى

من المدفن وان أحاط به وان الانتكار المتأخر لا يرفع الاقرار المتقدم وان من موجبات عزل الناظر تصرفه في أمور الوقف تصرفاً مخالفاً لشرط الواقف علماً بذلك وسكنه دار الوقف ولو بأجر المثل (حكم بعزل المدعى عليهما من النظر على الأوقاف الثلاثة المذكورة . ودفع في هذا الحكم والمحكمة العليا بتاريخ ٦ فبراير سنة ٩٠٧ (بناء على ان أسباب الحكم صحيحة والدفع غير مقبول) قررت صحة الحكم ورفض الدفع

٣٩١

المحكمة العليا الشرعية

٥ ديسمبر سنة ٩٠٨

وقف . شرط الواقف لغيره وشرطه لنفسه . وكيل .
اصيل . ما يملكه الاول . يملكه الثاني . الشرط
لاحد الواقفين . عام

القاعدة الشرعية

- (١) النصوص الشرعية متطابقة على ان ما يشترطه الواقف لغيره مشروط لنفسه
(٢) كل ما يملكه الوكيل يملكه الموكل
(٣) جعل الواقفين الشروط لواحد منهم لا لغيره عام أريد به خصوص غير الواقف
الوقائع :

« صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية
نمرة ١٤ سنة ٩٠٨ (بعد القرار بعدم صحة الحكم
الابتدائي الصادر من محكمة اسكندرية الشرعية
في القضية نمرة ٢٤٣٩ سنة ٩٠٦ واعادة نظر
القضية) من وكيل المدعى على المدعى عليها بأنه
في ٢٥ شوال سنة ١٢٨٩ أشهد على نفسه

لذلك من النظر عليها الخ. والمجلس الشرعي بالمحكمة
المذكورة في أول يناير سنة ٩٠٧ (بناء على ان
المدعى قال أنه تعين مشرفاً على الناظرين المدعى
عليهما وذكر أنه وقع منهما عدة أمور بينهما بدعواه
تخل بوظيفة النظر منها أنهما صرفا من ريع أحد
الأوقاف الثلاثة وهو وقف . . . على هدم وتجديد
سور المدفن وليس هذا السور من مصارف هذا
الوقف بل من مصارف غيره ومنها أنهما ساكتان
في بيت من جملة أعيان وقف . . . أجراه لأنفسهما
بدون أجره المثل وطلب الحكم بعزلهما . وان
المدعى عليهما اعترفا بتعيينهما ناظرين وتعيين
المدعى مشرفاً عليهما في الأوقاف الثلاثة المرقومة
من قبل القاضي وبوقف الأوقاف الثلاثة من قبل
واقفيها ووضع أيديهم على أعيانها وأجابا عن
دعوى الصرف والسكنى بأنهما صرفا من ريع
وقف . . . على بناء وترميم سور المدفن المذكور
عملاً بشرطه في كتاب وقعه ثم رجع أحدهما . . .
وأنكر السكنى ثم قال وكيله ان من جملة أعيان
الأوقاف الثلاثة البيت الذي يشغلانه بالسكنى
وأنه وان كان ما ذكره المدعى عليهما في موضوع
صرف الريع الى المدفن عن كتاب الوقف هو
عين المنصوص عليه في كتاب وقف . . . الا أنه
من جهة أخرى لم يعلم من ذلك الكتاب من هو
جد . . . الواقف المذكور ان كان هو أحد
الواقفين أو غيره وعلى فرض أنه جده فليس معنى
تعذر ريع الوقف ما قلناه وانما المراد فقد الريع
خصوصاً وان سور المدفن المزعوم ترميمه ليس

حسن افندى ... الوكيل عن كل من احمد بك ...
 ومحمد افندى أمين ومحمد على افندى والست
 زينب أولاد ... التوكيل المفوض له في خصوص
 ما سيذكر فيه بمقتضى أعلام التوكيل الصادر
 من محكمة ... الشرعية في .. بأنه وقف عن
 موكله المذكورين جميع الأتبان المينة بحجة
 الوقف المحررة من محكمة .. الشرعية بتاريخ ..
 المسجلة بتمرة .. على أحدهم الست زينب المدعى
 عليها مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها ومن
 سيحدث لها من الأولاد بالفريضة الشرعية بينهم
 الى آخر ما هو معين بكتاب الوقف المذكور من
 الانشاء وشرط الوكيل المذكور في الوقف المرقوم
 شروطاً منها ان النظر للست زينب الموقوف
 عليها ثم للأرشد فالأرشد من ذريتها ومنها أن
 للناظرة لا لغيرها الادخال والاخراج والاعطاء
 والحرمان والزيادة والتقصان الى آخر ما هو معين
 بحجة الوقف المرقوم الذي جعل ماله لجهة بر
 لاتقطع وان الواقف المذكور وقف تلك الأتبان
 على الست زينب المذكورة وقفاً صحيحاً وجميع
 الواقفين يملكون ما وقفوه بها ملكاً صحيحاً وان
 جميع الموقوف المذكور عشرون فداناً وقيراطان
 من فدان كاتنة بناحية .. على قطعتين وبين
 مقدار كل قطعة وحدودها والحوض الكاتنة
 به وأن المدعى عليها وضعت يدها على أتيان
 الوقف المحدودة من وقت وقفها الى الآن
 واستغلت ريعها لنفسها ولم تزل مستغلة ريعها
 الى الآن وان محمد امين المدعى أحد الواقفين
 المذكور غير وقفه المذكور وأخرج شقيقته الست
 زينب الموقوف عليها هي وأولادها وذريتها

ونسلمها وعقبها من الاستحقاق في ريع وقف حصته
 من ذلك الوقف وقدرها السبعان عبارة عن خمسة
 أفدنة وثمان من فدان وثلاثة أسباع قيراط من
 فدان شائعة في المحدودين وكذا أخرجها هي
 وأولادها وذريتها ونسلمها وعقبها من النظر على
 ذلك بحيث لا يستحق أحد منهم لا في الريع
 ولا في النظر وأنه أدخل نفسه في استحقاق ريع
 وقف حصته المذكورة هو وأولاده وذريته
 ونسلمه وعقبه على النص والترتيب المشروحين
 بكتاب الوقف المذكور وجعل النظر على ذلك
 لنفسه ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده
 ثم ثم حسب اشهاده على نفسه بصريح اقراره
 بذلك وبما له في وقف حصته المذكورة من
 الادخال والاخراج حسبما هو منصوص عليه شرعاً
 وتححر بذلك حجة شرعية من محكمة ... الشرعية
 بتاريخ ... مسجلة بتمرة ... وانه بذلك صار
 محمد امين المدعى هو المستحق لفاضل ريع الخمسة
 الافدنة والكسور المينة بحجة الاخراج المذكورة
 والشائعة في المحدودين المذكورين وهو الناظر
 الشرعى عليها حسب شرطه بحجة الاخراج وقد
 أعلن الست زينب المذكورة بذلك وطلب منها
 تسليم حصته المذكورة في المحدودين فامتعت
 تعدياً منها بغير حق ولا وجه شرعى الى آخر
 ما ذكره من مطالبة المدعى عليها برفع يدها عن
 حصة موكله في المحدودين وتسليمها له ليدير شئونها
 طبقاً لشرطه في وقفه المبين بحجة الاخراج المذكورة -
 وأجاب وكيل المدعى عليها عن الدعوى المذكورة

طرفي القضية متصادقان على وقف الاعيان المينة
بالدعوى بالانشاء والشروط المدونة بكتاب الوقف
المنوه عنه بها وعلى حصول الاخراج والادخال
من المدعى على الوجه الواضح بسندها المحرر من
محكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ٢٢ شعبان
سنة ١٣٢٣ وعلى تغييره شرط النظر - وانه
لا خلاف بينهما بعد هذا التصادق الا في ان
الواقف يملك ما فعله من الاخراج والادخال
بمقتضى كونه الواقف وقد شرطه لغيره فهو مشروط
له على ما تضمنته دعواه أولا يملكه بمقتضى كون
الشروط العشرة مشروطة للمدعى عليها وفي ان
الواقف يملك شروط النظر اولا . وان النصوص
الشرعية متطابقة على ان ما يشترطه الواقف لغيره
مشروط لنفسه وعلى توجيه ذلك بان الغير لا يملكه
إلا بطريق النيابة عن الواقف والوكالة له وكل
ما يملكه الوكيل يملكه الموكل . وان جعل الواقف
هذه الشروط لغيره المتفق عليه بين الطرفين
قرينة قوية على ان لا لغيرها في عبارته عام اريد
به خصوص غير الواقف تصحيحا لكلامه وإلا
كان لغوا - وانه بذلك جميعه يتضح ان
ما اجراه الواقف من الادخال والاخراج عمل
صادر ممن يملكه - وان ما عدا ما ذكر
من تغيير الواقف شرط النظر على وقفه لا يحتمل
نزاعا شرعاً)

بالمصادقة على حصول الوقف من الواقفين
المذكورين وانشائه وشروطه المينة بكتاب الوقف
وبوضع يد موكلته على اعيان الوقف المحدود
بالدعوى بطريق استحقاقها لفاضل ريعها بفرداها
والنظر عليها كذلك حسبما هو مشروط لها دون
غيرها بكتاب الوقف المذكور وبانكار ما عدا
ذلك ودفعه لذلك بأن المدعى ليس له وجه
ولا حق شرعى في أن يجمل لنفسه حقاً في فاضل
ريع الوقف المذكور لأنه مخرج منه بصريح النص
الصادر منه ومن اخوته المذكورين بالدعوى وهو
قولهم بلسان وكيلهم المذكور (وشرط الوكيل
المذكور عن موكله المذكورين أيضاً لأحدهم
الست زينب هانم المذكورة لا لغيرها الادخال
والاخراج والاعطاء والحرمان الى آخره) فتوهم
بلسان الوكيل الذي يعتبر سفيراً معبراً عنهم
(لا لغيرها) تنصيبه على أن الواقفين
المذكورين ما عدا الست زينب هانم
لا يملكون مجال من الأحوال تغيير أى
شرط من الشروط المذكورة بكتاب الوقف
المذكور بعد هذا القيد الذي منعهم من أى تغيير
منعاً باتاً الى آخر ما ذكر من طلبه الحكم لموكلته على
المدعى بمنعه من دعواه المذكورة منعاً كلياً والغاء
الاشهاد المتمسك به طبقاً للنصوص الشرعية وبعد
رد وكيل المدعى على ما اجاب به وكيل المدعى
عليها ورد الاخير على الرد طلب الوكيلان الفصل
في الموضوع بما يقتضيه المنهج الشرعى - والمحكمة
العليا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (بناء على ان

٣٩٢

محكمة مصر الابتدائية الشرعية

٢٨ مايو سنة ١٩١٢

وقف . شرط الواقف لغيره . شرط له

القاهرة الشرعية

الواقف المشروط له الشروط في وقته اذا
 شرط لغيره الشروط العشرة أو بعضها فما شرطه
 لذلك الغير كان له ولا يفيد من شرط له ابطال
 الواقف تلك الشروط عن نفسه
 الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في
 القضية نمرة ٢٩ سنة ١٩١١ من المدعى صدور
 الوقف من الواقف وبأنه شرط فيه الشروط التي
 منها الادخال والاخراج لنفسه وبأنه أدلى
 المدعى عليه الاول في وقته بنصيب معين بينه
 المدعى بالدعوى ينتفع به مدة حياته ثم لذريته الى
 اقراضهم وبعد ذلك ادخله الواقف في باقي
 الوقف وأخرج نفسه من جميع الوقف وشرط
 الشروط العشرة التي شرطها لنفسه في أصل
 وقته لمدعى عليه الاول وهي الادخال والاخراج
 وما عطف عليهما وأخرج نفسه من النظر على
 الوقف وان الواقف بعد ذلك اخرج المدعى
 عليه الاول وأولاده من النظر وجعله المدعى عليه
 الثاني ثم لمن عينهم بعده بمقتضى الاشهاد المحرر
 من محكمة مصر الشرعية . وان الواقف بماله من

الشروط أشهد على نفسه انه أخرج نفسه وأولاده
 من جميع وقفه وأخرج المدعى عليه الاول وأولاده
 وكل من أدخلهم بالاشهادين المحررين من محكمة
 قنا سواء كان الادخال من جهة الاستحقاق أو
 من جهة النظر وأدخل عوضاً عن ذلك المدعى
 ليبدأ بما يلزم اصلحه والباقي من الربيع يأخذه
 لنفسه ثم من بعده لأولاده وبعد اقراض ذريته
 يرجع الى الفقراء على الوجه المبين بالاشهاد العرفي
 وان المدعى طلب استحقاقه في فاضل ربيع أعيان
 الوقف المذكور الذي منه المحدود من المدعى
 عليه الثاني بصفته ناظراً على الوقف فامتنع وعارضه
 هو وباقي المدعى عليهم بغير حق الخ . والمحكمة
 في ٢٨ مايو سنة ١٩١٢ (بناء على أن من المقرر شرعاً
 ان الواقف اذا شرط لغيره الشروط العشرة أو
 بعضها فما شرطه لذلك الغير كان له وما ذلك
 الغير الا بمثابة وكيل عنه . وان وكيل المدعى طلب
 الحكم لموكله على المدعى عليهم بصحة ادخاله في
 الوقف المذكور واستحقاقه لفاضل ربيع وابطال
 الادخال والاخراج اللذين صدرتا من الواقف
 للخواجه داود المدعى عليه وبمنع معارضة المدعى
 عليهم للمدعى في ذلك بالصفة الواضحة بدعواه .
 وان محمد بك سرى ومصطفى بك واصف من
 المدعى عليهم أجابا بالاعتراف بدعوى المدعى .
 وان وكيل الخواجه داود باقى المدعى عليهم أجاب
 بأن موكله بماله من الشروط العشرة غير الوقف
 المذكور على الوجه المبين بأجابته . وانه بالرجوع
 لكتاب الوقف الصادر من هذه المحكمة بتاريخ

استحقاقهم على العماره المحتاجة اليها اعيانه خيانة
منه يستحق عليها العزل من النظر

الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة اسكندرية
الابتدائية في القضية نمرة ٦٣ سنة ٩١٣ - ٩١٤
من المدعى المأذون بالخصومة على ناظر الوقف
بجنياته وطلب الحكم بعزله لذلك من النظر عليه
والمحكمة في ٢٦ يناير سنة ٩١٤ (بناء على أن
المدعى عليه أقر أنه أوصل المستحقين استحقاقهم
وقال أن أرض رزاقه (من اعيان الوقف)
محتاجة لمصارف وقصيب وخلافه وان اعتراف
الناظر المذكور بتقديم الصرف للمستحقين على
العماره المحتاجة اليها أرض الوقف خيانة يستحق
عليها العزل شرعا) حكمت بعزل المدعى عليه من
النظر على الوقف المذكور - واستؤنف هذا الحكم
بالقضية نمرة ٤٧ سنة ٩١٣ - ٩١٤ - والمحكمة
العليا بتاريخ ٨ يونيه سنة ٩١٤ قررت تأيد الحكم
لصحته ورفض الاستئناف

٣٩٤

المحكمة العليا الشرعية

٢٢ يونيه سنة ١٩١٦

وقف . شرطه لنفسه . ابطاله هذا الشرط
سريانه على النير

القاعدة الشرعية :

الواقف لا يكون مالكاً لشرطه لنفسه في

٣ مايو سنة ٩٠٦ وجد ان الواقف المذكور بماله
من الشروط أدخل الخواجا داود المذكور وذريته
بنصيب في الوقف المذكور بين في كتاب الادخال
المومي اليه وجعل للخواجا داود المذكور الشروط
العشرة وأبطلها عن نفسه في القدر المذكور - وان
وكيل الخواجا داود ذكر في دفاعه ان موكله
بماله من هذه الشروط غير الوقف المذكور بالصفة
الواضحة بأقواله - وان من المقرر شرعاً أن
الواقف المشروط له الشروط العشرة اذا جعلها
لغيره فهي لنفس الواقف وذلك الغير بمثابة الوكيل
عنه فيكون ما فعله الواقف من جعل الشروط
العشرة المذكورة للخواجا داود مستلزماً لكون
تلك الشروط له فإبطال الواقف تلك الشروط
عن نفسه بالنسبة للخواجا داود وذريته
واخراج مصطفى بك واصف المذكور وادخال
اسماعيل بك فاضل المدعى بالصفة المذكورة
بأقوال وكيل المدعى المقر بها نفس الواقف بهيئة
المجلس صحيح ويعمل به شرعاً)

٣٩٣

المحكمة العليا الشرعية

٨ يونيه سنة ١٩١٤

وقف . ناظر . عزله . صرف الاستحقاق قبل السادة
خيانة

القاعدة الشرعية

تقديم صرف ناظر الوقف للمستحقين

وقته من الشروط بعد الاقرار منه بأنه لا حق له فيها فلا تبقى للغير الشروط التي له ولا يملكها بعد موت الواقف

الوقائع :

صدرت الدعوى بالمحكمة العليا في القضية نمرة ١٩ سنة ٩١٤ - ٩١٥ (بعد القرار بالسير في الدعوى لعدم صحة الحكم الابتدائي) الصادر من محكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٢٧ سنة ٩١٣ - ٩١٤) من وكيل المدعية بصدور الوقف من المرحوم عبد الحميد باشا وحرره معتوقه الست ملكة لما كانا يملكانه من الأطياف المينة بحجة الوقف المحررة من محكمة . . . وانشأتهما له وعلى نفس الست ملكة المذكورة مدة حياتها ثم من بعدها يكون ذلك وفقاً على ما يبين فيه فأما القطعة الأرض الكائنة بمديرية الغربية بناحية . . . (وذكر الحوض الكائنة به وحدودها ومقدارها) فتكون وفقاً على الواقف المذكور مدة حياته ثم من بعده يكون ذلك وفقاً على بناته الثلاث عائشة وفاطمة ومنيرة ومن سيحدثه الله له من الاولاد ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم الى آخره ما هو مبين بكتاب الوقف المذكور بالنسبة للوقف المحدود المذكور وأما القطعة الأرض العشورية وما بها من بناء العزبة الكائن ذلك بالمديرية المذكورة والناحية والحوض المذكورين (وذكر مقدارها وحدودها) فإن ذلك يكون وفقاً على الست نبيهة (المدعى عليها) الى آخر ما هو مبين بالحجة المذكورة مما يتعلق بوقف

ذلك المحدود وأما القطعة الأرض الخراجية الكائنة بالمديرية والحوض المذكورين (وبين مقدارها وحدودها ايضاً) والقطعة الأرض العشورية الكائنة ايضاً بالمديرية والحوض سالف الذكر (وبين ايضاً مقاسها وحدودها) فأنهما تكونان وفقاً على الست الفت وعزيزة السودا والماس وستينة وخديجة وحيدة بالسوية بينهم الى آخر ما بحجة الوقف المذكورة وجعل الواقفان مآل وقفهما لجهة بر مستديمة وشرطاً فيه شروطاً منها ان النظر على ذلك من تاريخه للواقف الاول مدة حياته ثم من بعده يكون النظر على كامل الوقف للست ملكة ثانياً الواقفين ثم من بعدها يكون النظر للست عائشة ثم للست فاطمة ثم للست منيرة ثم من بعدها يكون النظر على كامل الوقف للأرشد فالأرشد من أولاد وذرية الواقف المذكور بحسب ترتيب طبقاتهم الى آخر ما ذكر بشرط النظر ومنها ان الواقفين شرطاً لنفس أولها عبد الحميد باشا المذكور في كامل وقفهما هذا الادخال والأخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والابدال والاستبدال لمن شاء متى شاء وان يجعل النظر على ذلك لمن شاء متى شاء وان يفعل ذلك كله او بعضه ويكرره الكرة بعد الكرة والمرة بعد المرة كلما بدا له فعله شرعاً مدة حياته ثم من بعده تكون الشروط المذكورة وهي الادخال والاخراج الى آخره للست ملكة المذكورة ولها أن تجعل النظر على ذلك لمن شامت متى شامت

تسعة وثلاثين فداناً وكسور الموقوفة عليهن بعد الست ملكة وزوجها بموجب حجة الوقف المذكورة وصيرتهن لاحق لهن في ذلك لا ينظر ولا باستحقاق ولا بوجه من الوجوه مطلقاً وأدخلت بدلهن من أدخلت حسبما هو مبين بالحجة الشرعية المحررة من محكمة... الشرعية في... وان الست ملكة ليس لها حق الادخال والاخراج في وقف المرحوم عبد الحميد باشا المبين بحجة الوقف المرقومة لأنه أبطل والنهي ما شرطه لنفسه في أوقافه السابق صدورها منه قبل الآن يقتضي الاشهاد المذكور وهذا يقتضي أنه لاحق لها في عمل الشروط المذكورة بعد ابطاله والغائه حسبما ذكر وان الواقف لو شرط الشروط العشرة لنفسه ثم شرطها لغيره فيكون ذلك الغير وكيلاً عنه في عملها ومعلوم شرعاً أن الموكل لو أبطل حقه فيما وكل فيه غيره فليس لذلك الغير أن يفعل ما هو موكل فيه واذن تكون الست ملكة المذكورة قد أدخلت وأخرجت في الوقف المذكور وهي لا تملك ذلك شرعاً ويكون ادخلها واخراجها المحرريه الحجة المذكورة في غير محله ويجب ابطاله شرعاً وان المدعية ناظرة على الوقف المذكور بمقتضى شرط واقفيه المذكورين وانها واضعة يدها عليه بطريق نظرها وان الست نبيهة المدعى عليها تدعى أنها مستحقة في الوقف المذكور للقدار المبين بحجة تغير الست ملكة المذكورة وتطالب المدعية بفاضل ريع ذلك بغير حق منها ولا وجه شرعي الى آخر ما ذكره من طلبه الحكم لموكلته المدعية

وان تشترط الشروط المذكورة كلها أو بعضها لمن شئت متى شئت وان قفل ذلك أو ما شئت منه وتكرره الكرة بعد الكرة والكرة بعد الكرة مدة حياتها الى آخر ما هو مبين بالحجة المذكورة وان عبد الحميد باشا المذكور بما له من شرطي الادخال والاخراج المعينين بهذه الوقفية اخرج سنتيه من سدس الخمسة عشر فداناً والكسور الموقوف عليها وأدخل بدلهما الست نبيهة الموقوف عليها السبعة عشر فداناً وما بها من بناء العزبة وجعل السدس المذكور منضماً لذلك بموجب الحجة المحررة من محكمة... الشرعية في... وان المرحوم عبد الحميد باشا المذكور قد صدر منه اشهاد شرعي من محكمة... الشرعية في... يتضمن زيادة خمسة آلاف وسبعمائة قرش من ريع وقفه بعد وفاته لعثمان افندي زيادة على ما هو معين صرفه ثم من بعده على اولاده وذريته وجعل محمود صدقي ناظراً حسيباً بعد وفاة الواقف على كل وقف صدر منه قبل هذا التاريخ بأي محكمة كانت وأنه أبطل والنهي ما شرطه لنفسه في أوقافه السابق صدورها منه قبل الآن من الشروط العشرة وتكرارها وان لاحق له في العمل بها بعد الآن في أوقافه المذكورة بحال من الاحوال وان الست ملكة بعد وفاة المرحوم عبد الحميد باشا المذكور وبعد علمها بما حصل منه من ابطال الشروط العشرة المذكورة اخرجت الستات عائشة وفاطمة ومنيرة المذكورات وأولادهن وذريتهن من السبعة والثلاثين فداناً الشائعة في

على المدعى عليها بإبطال التغير الصادر من الست ملكة المذكورة في وقف المرحوم عبد الحميد باشا لصدوره منها وهي غير مالكة له وبمنع معارضة المدعى عليها لموكلته في ذلك - واجاب وكيل المدعى عليها عن هذه الدعوى ببيانته لأصل الوقف ومقدار الموقوف وما وقفه كل واحد من الواقفين وما شرطاه من الشروط في الوقف وما حصل من احدهما عبد الحميد باشا أحد الواقفين من التغير وما حصل من الست ملكة الواقعة الثانية أيضاً من التغير وما شرطه كل منهما في تغييراته واعترافه بصدور الوقف منهما على الانشاء والشروط المدونة بكتاب الوقف الأصلي وحصول التغييرات المذكورة على الوجه المدون بالحجج المرقومة وانكاره كل ما قالته المدعية في دعواها مما يخالف تلك الحجج كما ينكر صريحاً أن المدعية ناظرة على الوقف المذكور وأنها وازعة يدها على أعيانه وأنه يتبين مما ذكره أن موكلته ناظرة على الوقف بقتضى ماسبق شرحه وهي الواضعة يدها على أعيانه بطريق نظرها عليه وأنه بفرض التسليم جدلاً بأن المرحوم عبد الحميد باشا أسقط حقه في عمل الشروط المذكورة في هذا الوقف فلا يكون اسقاطها عن نفسه اسقاطاً لها عن الست ملكة المشروط لها التغير في الاستحقاق والنظر مراراً من بعد وفاته صريحاً في كتاب الوقف الأصلي فهي مالكة من بعد زوجها الشروط المذكورة وتغير شرط النظر في وقفها ووقف زوجها السابق شرحه بنص صريح لا يحتمل تأويلاً بل المرحوم عبد الحميد باشا كان له بعد الاسقاط أن يشترط الشروط لغيره لأنه لم يسقط حقه في شرطها لغيره كما يعلم من الرجوع الى الملخص الذي تمسك به المدعية فيثبت فدعواها أن الست ملكة لا تملك الشروط المذكورة في الوقف المشروح دعوى لا تنطبق لا على الشرع ولا على ما هو مدون بالحجج المذكورة فتكون دعوى واجبة الرضا وأنه بناء على ما توضح يطلب الحكم لموكلته على المدعية برفض دعواها المرقومة ومنعها منها منعاً كلياً الى آخره . والمحكمة بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩١٦ (بناء على ان الست عائشة المدعية ادعت دعواها المذكورة واجابت عنها الست نبيهة المدعي عليها بما اجابت به . وأنه لا نزاع بين المتداعيتين في أن المرحوم عبد الحميد باشا الواقف جعل لزوجته الست ملكة من بعده الشروط العشرة وأن لها أن تجعل النظر لمن شئت متى شئت ولا في ابطال الواقف الشروط عن نفسه ولا في أن الست ملكة المذكورة أخرجت بناته وذريتهن وأدخلت من أدخلت بدلهن وان نقطة النزاع بينهما انما تنحصر في أن ما أجرته الست ملكة المذكورة من اخراج بنات الواقف وذريتهن مما هو موقوف عليهن من قبله وادخال من أدخلتهم بدلهن صحيح كما تقول المدعي عليها بناء على ان ابطال الشروط من الواقف عن نفسه لا يستلزم ابطالها عن الغير المشروط له من قبله أو انه غير صحيح كما تقول المدعية بناء على أن ابطال الواقف للشروط عن نفسه يقتضي عدم

من الست ملكة زوجة الواقف بعد موته المهر
بهما الاشهاد الصادر بمحكمة ... الشرعية في ... غير
صحيح شرعاً . وان المدعى عليها قررت في جوابها
عن الدعوى انها ناظرة على هذا الوقف بمقتضى
الاشهاد الصادر من الست ملكة المذكورة
المحرر من محكمة ... الشرعية في ... وأنها
واضحة يدها على أعيانه وقرر وكيلها ان النزاع
ينحصر في النقطة السابق بيانها وهذا بالضرورة
يفيد ان لا نزاع في غير ذلك (حكمت الست
عائشة المذكورة على الست نبيه المدعى عليها
المذكورة بعدم صحة اخراج الست ملكة المذكورة
للستات عائشة المدعية وفاطمة ومنيرة بنات
المرحوم عبد الحميد باشا المذكورات واولادهن
وذريتهن من السبعة والثلاثين فدانا الشائعة في
التسعة والثلاثين فدانا والكسور المرقومة الموقوفة
عليهن بعد الست ملكة وزوجها المذكورين
وبعدم صحة ادخال من ادخلته بذهن الصادر
بذلك حجة التغير الصادرة من محكمة ...
الشرعية في ... وأمرت المدعى عليها في وجه
وكيلها بعدم معارضتها المدعية المذكورة فيما ذكر

٣٩٥

المحكمة العليا الشرعية

٣٠ أكتوبر سنة ٩١٦

وقف . شرط الواقف . الاستحقاق . شرط
المرمان عند الامتدانة

القاعدة الشرعية

شرط الواقف في وقته أن كل مستحق في

بقائها للغير المشروط له . وانه بالرجوع الى مضبطة
قيد الاشهاد الصادر بمحكمة ... الشرعية في ...
تبين منها أن عبارة الواقف المتعلقة بابطال الشروط
عن نفسه هكذا (أقر طائفاً مختاراً أنه أبطال
العمل بالشرط لنفسه في وقفية المذكورين أعلاه من
الشروط العشرة وتكرارها وأبطال العمل بها أيضاً
في الأوقاف السابق صدورها منه قبل الآن
ومشروط له فيها من قبل الشروط العشرة المعلومة
وتكرارها وانه لاحق له بعد الآن في العمل بالشروط
المذكورة ولا التمسك بها في وقفيه المذكورين ولا
في جميع اوقافه السابقة على تاريخه اعلاه بحال
من الاحوال ولا بسبب من الاسباب حسب
اقراره واعترافه بذلك يوم تاريخه الاعتراف
الشرعي) وان عبارة الواقف في الاشهاد المذكور
صريحة في الاقرار بانه لاحق له في الشروط
المذكورة وحينئذ لا يكون مالكا لها بعد ذلك
كما نص عليه في شرح البحر ومن المعلوم المقرر
شرعاً ان الغير لا يستفيد هذه الشروط من
الواقف ولا يكون مالكا لها الا اذا كان الواقف
مالكا لها - وان الواقف لا يكون مالكا
للشروط المذكورة بعد الاقرار بانه لاحق له فيها
فلا تبقى للغير المشروط له ولا يملكها بعد موت
الواقف كالوارث اذا ادعى عيناً أرثاً عن أبيه مثلاً
فادعى المدعى عليه ان أبا المدعى أقر بانه لاحق
له في هذه العين يمنع المدعى من الدعوى وما
ذلك الا لأنه بالاقرار لا تكون العين ملكاً له
فلا تنتقل الى الوارث - وانه بناء على ما ذكر
يكون كل من الاخراج والادخال الصادرين

هذا الوقف سلك طريقاً غير حميد في سيرته وأخلاقه أو استدان وحجز على استحقاقه في هذا الوقف بسبب ذلك أو تنازل لأحد عن استحقاقه فيه يكون محروماً من الاستحقاق في هذا الوقف ويصرف لمن يكون مستحقاً له بعده لو مات معناه أن كل مستحق شغلت ذمته بدين وترتب على ذلك الحجز على استحقاقه يكون محروماً من الاستحقاق في الوقف

الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في القضية نمرة ٤٤ سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ من ناظرى الوقف على ابني الواقف بصدور الوقف من والدهما وإنشائه له وشروطه فيه بالصفة التي ذكرها وكيلهما وبوفاة الواقف وانحصار الوقف فيمن ذكرهم وكيل المدعين وهم من عدا المدعى عليهما من المستحقين حسب شرط الواقف لحرمانهما من الاستحقاق في الوقف لأنهما استدانا وحجزا على استحقاقهما فيه وإنهما يعارضان في ذلك وطلب الحكم لموكله على المدعى عليهما بمنع تعرضهما له الخ

والمحكمة في ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ (بناء على أن وكيل المدعى عليهما اعترف بصدور التدان من موكله والحجز على استحقاقهما وذكر أن التدان حصل وحكم به قبل كتاب التغير المشتل على شرط الحرمان وأنه بالرجوع الى كتاب التغير علم منه أن الواقف شرط في وقفه أن كل مستحق في هذا الوقف سلك طريقاً

غير حميد في سيرته وأخلاقه أو استدان وحجز على استحقاقه في هذا الوقف بسبب ذلك أو تنازل لأحد عن استحقاقه فيه يكون محروماً من الاستحقاق في هذا الوقف ويصرف لمن يكون مستحقاً له بعده لو مات الخ . وإن قول الواقف أن كل مستحق استدان وحجز على استحقاقه معناه أن كل مستحق شغلت ذمته بدين وترتب على ذلك الحجز على استحقاقه يكون محروماً من الوقف وإن كلا من المدعى عليهما شغلت ذمته بدين وحجزا على استحقاقه بسبب ذلك الذين فيكون محروماً من الاستحقاق في الوقف المذكور إذ غرض الواقف عدم خروج شيء من ريع وقفه لغير من شرط لهم الاستحقاق فيه بسبب الاستدانة والحجز على الاستحقاق بأي صفة كانت - وإن كلا من المدعى عليهما لازالت ذمته مشغولة بالدين لغاية الآن فينطبق عليه شرط الواقف إذ الاستدانة بالمعنى المذكور موجودة من وقت الاستدانة لغاية الآن والاستدانة بالمعنى المذكور مما له دوام وكل ماله دوام فلدوامه حكم الابتداء كما نص عليه فقهاء مذهب أبي حنيفة النعمان وتفسير الاستدانة بالمعنى المذكور هو الموافق لغرض الواقف كما يعلم من تتبع شروط الحرمان في جميع كتب الوقف مما يستفاد منه أن غرض الواقف عدم خروج شيء من ريع وقفه لغير من شرط لهم الاستحقاق فيه - وأنه لما توضح تكون الاستدانة موجودة حال الاستحقاق بالفعل وترتب عليها الحجز المذكور حال الاستحقاق بالفعل أيضاً فيترتب

٣٩٦

المحكمة العليا الشرعية

٣٠ أبريل سنة ١٩١٧

وقف ، ناظر . اجارة . عزل

القاعدة الشرعية

من موجبات عزل ناظر الوقف اجارته لمن
لا قبل شهادته له من اصوله وفروعه بدون ان
يكون في الاجارة خير للوقف ولو كان بأجر المثل
الوقائع

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية في
القضية نمرة ١٠٢ سنة ٩١٥ - ٩١٦ من المدعى
المأذون بالخصومة على المدعى عليه ناظر الوقف
بمخباته وطلب الحكم بعزله لذلك من النظر عليه
والمحكمة في ٤ فبراير سنة ١٩١٧ (بناء على انه
ثابت من الاوراق المقدمة من المدعى التي منها
اعلام الاذن بالخصومة وعقد التأجير ان المدعى
عليه الناظر على الوقف اجر بعض أعيانه لوالدته
باجرة ليس فيها خير للواقف وان كانت بأجر
المثل كما قال الناظر واعترف به . وان المنصوص
عليه شرعاً ان من موجبات عزل الناظر اجارته
لمن لا قبل شهادته له من اصوله وفروعه بدون
ان يكون في الاجارة خير للوقف ولو كان بأجر
المثل) حكمت بعزل المدعى عليه من النظر على
الوقف المذكور واستؤنف هذا الحكم بالقضية

على ذلك الحرمان من الاستحقاق عملاً بشرط
الواقف على انه علاوة على ما توضح فانه يكفي
الحرمان من الاستحقاق في الوقف ان يوجد
الشرط الثاني فقط حال الاستحقاق بالفعل طبقاً
لما نص عليه الفقهاء من انه اذا علق وجود شيء
كاطلاق على حصول امرين يكفي في وجود
المعلق كون الثاني منهما فقط في الملك ومن
البدیهى أن الحجز الذى هو الشرط الثانى في
الحرمان قد حصل حال الاستحقاق بالفعل
فاذاً يكون شرط الحرمان متحققاً بناء على هذا
أيضاً ومنطبقاً على غرض الواقف وان صدور
الاحكام وكتب الوقف المودعة بملف القضية هي
من الاوراق الرسمية وكافية في اثبات الدعوى
ولا تحتاج الى اثبات آخر معها) حكمت للمدعين
على المدعى عليهما بمنع تعرض المدعى عليهما
للمدعين في صرف وتوزيع فاضل ريع الوقف
على من عداهما من المستحقين في الوقف المذكور
حسب شرط الواقف لحرمان المدعى عليهما من
الاستحقاق في الوقف عملاً بشرط الواقف -
واستؤنف هذا الحكم بالقضية نمرة ٤٣ سنة ٩١٥
و ١٩١٦ والمحكمة العليا بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة
١٩١٦ (بناء على ان الاستحقاق صحيح ولم يأت
المستأنفان بدفع مقبول) قررت تأييد الحكم
المذكور ورفض الاستئناف

غرفة ٧٢ سنة ٩١٦ - ٩١٧ والمحكمة العليا بتاريخ
٣٠ ابريل سنة ٩١٧ قررت تأييد الحكم
المذكور لصحته

٣٩٧

المحكمة العليا الشرعية

١٥ يناير سنة ١٩٢٨

وقف . الشروط العشرة . للموقوف عليه دون
الوقف . لا يملكها أحدا

القاعدة الشرعية

إذا جعل الواقف وقفه على آخر وشرط
للموقوف عليه فيه الشروط العشرة وأنه لا حق
له (أى الواقف) فى الوقف لا فى الحال ولا فى
المآل لا باستحقاق ولا بشرط بوجه من الوجوه
فلا يكون للواقف حق فى الشروط المذكورة
ولا يكون مالكاً لها بعد ذلك وكذلك من وقف
عليه وقفه لا يكون مالكاً لها
الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة مصر الابتدائية فى
القضية نمرة ١١٥ سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ من وكيل
المدعية بصدور الوقف من الست ... وانشائها له
على نفسها ثم من بعدها على وجه ما ذكرته بكتاب
وقفها وشرطت النظر على وقفها لها ثم من بعدها
لبنتها عزيزة وشرطت لنفسها الشروط العشرة
المعروفة ولمن شاءت متى شاءت وأن تفعل ذلك
وتكرره وليس لاحد من بعدها فعل شيء من
ذلك بدون أن يشترط له ذلك وأنه بما للواقفة

من الشروط غيرت وقفها وجعلته من تاريخه
على بنتها عزيزة ثم من بعدها على أولادها الخ .
وشرطت لبنتها الشروط العشرة لمن شاءت متى
شاءت تفعله الست عزيزة كله أو بعضه وأنه بما
لعزيزة من حق الشروط أنشأت وقف والدتها
على السيد حسن وزوجته نبيهة ثم بعد ذلك
غيرت الست حسن ملك الواقعة وقفها وأنشأتها على
ما يبين فيه فعشرة أفدنة تكون وقفاً على ابنها
أحمد وباقي الاطيان وما عليها من المبنى وقفاً
على بنات بنتها عزيزة وهن زكية المدعية وملك
وانعام بالسوية ثم وثم الخ وشرطت النظر لزكية
الى آخره وجعلت لزكية حق تغيير شرط النظر
وأخرجت جميع الموقوف عليهم وصيرتهم لاحق
لهم لا باستحقاق ولا بنظر وان المدعية طالبت
المدعى عليه برفع يده عن الاعيان المذكورة
وتسليمها اليها لتدير شؤونها تنفيذاً لشرط الواقعة
فامتنع الى آخره - ووكيل المدعى عليه الاول
الناظر على الواقف انكر استحقاق المدعية للنظر
لعدم أرشديتها - وأجاب وكيل المدعى عليهما
التانى والثالث بالاعتراف بصدور الوقف من
الواقفة وبصدور تغيير منها فى الوقف وباسقاط
كل من الواقعة وكريمتها حق العمل والتمسك
بأى شرط مما كان مشروطاً لها واقرار كل منهما
بأنه لا حق لها فى شيء من تلك الشروط واقرار
الواقفة بجعل النظر على الوقف للسيد حسن وانها
أبطلت ما يخالف ذلك وأقرت بأنه لا حق لها
فى تغيير شرط النظر وان الواقفة أصبحت بعد

لأنها غير صحيح لصدوره ممن لا يملكه واذن
يتعين عدم استحقاق المدعية في الوقف المذكور
قررت رفض الدعوى - واستؤنف هذا القرار
بالقضية نمرة ١١٥ سنة ٩١٨ - ٩١٩ - والمحكمة
العليا بتاريخ ٥١ يناير سنة ٩٢٠ (بناء على أن
القرار المذكور صحيح واسبابه صحيحة) قررت
تأييد القرار المذكور ورفض الاستئناف

٣٩٨

المحكمة العليا الشرعية

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وقف - الشروط العشرة - حفظها الواقف .
لا يخرجده . من شرط له الواقف أن يزيد وينقص
ليس له أن يزيد لنفسه

القاعدة الشرعية

(١) إذا شرط الواقف لنفسه في وقفه الشروط
العشرة وتكرارها وشرطها من بعده لآخر ما عدا
الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان وكان
الوقف مشتملا على أنصبة المستحقين وبيان
معالم وظائف خيرية تحمل الزيادة والنقصان
الذان شرطهما الواقف للآخر على ما يختص
بالمعالم والمربيات لا فيما يتناول أنصبة المستحقين
(٢) من المنصوص عليه شرعاً أن من شرط
له الواقف أن يزيد وينقص من شاء ليس له أن

يزيد لنفسه

الوقائع :

صدرت الدعوى بمحكمة طنطا الابتدائية

في القضية نمرة ٤٧ سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ من

ذلك غير مالكة حق العمل بشيء ما من تلك
الشروط الخ - والمحكمة في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٩
(بناء على أن النزاع بين الخصوم ينحصر في أن
الأشهاد الصادر من الست حسن ملك الواقعة
بتغير وقفها وجعله على ابنها وعلى بنات بنتها
عزيزة اللاتي منهن زكية المدعية هل هو صحيح
أو لا فوكيل المدعية يقول بصحة هذا الأشهاد
ووجوب العمل بمقتضاه ووكيل السيد حسن ونبيهة
ينازعه في ذلك وقد فوض وكيل المدعى عليه
الثالث الرأي للمحكمة . وان هذا النزاع مبنى على
أن ما ذكرته الست حسن ملك في كتاب التغير
الصادر منها في .. بعد أن أخرجت نفسها وجعلت
وقفها على بنتها عزيزة وشرطت لها الشروط
العشرة بالكيفية المدونة به من أن لا حق
لها في الوقف المذكور لا في المال لا باستحقاق
ولا بشرط بوجه من الوجوه وهل يبطل حق
الواقفة الشروط المذكورة أو لا يبطله - وان هذه
العبرة صريحة في اقرار الواقعة بأنه لا حق لها في
الشروط المذكورة واذن لا تكون مالكة لها بعد
ذلك وان النصوص الشرعية تقضى بأن الغير
لا يستمد هذه الشروط من الواقف ولا يكون
مالكاً لها إلا إذا كان الواقف يملكها وقد ذهبت
إلى ذلك المحكمة العليا

(راجع حكمها الصادر في ٢٢ يولييه سنة

١٩١٦ في القضية نمرة ١٩ سنة ١٩١٤ - ٩١٥

وانه من هذا يعلم أن كلا من الأشهاد الصادر

من عزيزة بنت الواقعة على ابنها وبنات بنتها

المدعيتين بصدور الوقف من الواقف وانشائه له وشرطه فيه شروطاً منها أن النظر عليه له ثم من بعده لولده المدعى عليه وان الواقف شرط أن يكون لولده المدعى عليه الشروط العشرة ما عدا الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان فليس له فعل شيء من هذه الشروط الاربعة وان الواقف مات وآل النظر لولده ووضع يده على أعين ان الوقف وانه قد غير سهام المستحقين في الوقف وأنقص النصف من نصيب كل واحدة من المدعيتين وزاد السهام التي اقتصت من المستحقين إلى نصيبه من الوقف وان الاشهاد الذي عمله بذلك باطل ومخالف لشرط الواقف وطلب وكيلهما الحكم بإبطاله الخ - والمحكمة في ١٧ مايو ١٩٢٠ (بناء على ما ذكرته) حكمت بإبطال اشهاد التغير الصادر من المدعى عليه . واستؤنف هذا الحكم بالقضية ثمة ١٢٠ سنة ٩١٩ - ٩٢٠ والمحكمة العليا بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ (بناء على انه تبين من الاطلاع على كتاب الوقف المودعة صورته بملف القضية الابتدائية ان الواقف شرط لنفسه فيه الشروط العشرة وتكرارها وشرطها لابنه المستأنف من بعده ما عدا الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان فليس له فعل شيء

من هذه الشروط الاربعة وتبين منه أيضاً انه كما اشتمل على أنصاء المستحقين قد اشتمل على بيان معالم وظائف خيرية . وانه عملاً بالقواعد المقررة شرعاً من أن أعمال الكلام خير من اهماله وتحقيقاً لغرض الواقف يجب حمل الزيادة والنقصان اللذين شرطهما الواقف للمستأنف على ما يختص بالمعالم والمرتبات المينة بكتاب وقفه لا فيما يتناول أيضاً أنصبة المستحقين والا لعاد بالنقص على المنع من الاعطاء والحرمان اللذين حظرهما الواقف عليه . وانه بناء على ما ذكر يكون النقصان الذي حصل من المستأنف في اشهاده بالنسبة لنصيب المستأنف عليهما غير صحيح لأنه لا يملكه يقتضى شرط الزيادة والنقصان لما تقدم وتكون الزيادة لنفسه التي عملها في اشهاد المذكور أيضاً غير صحيحة لسبب المذكور ولأن النصوص عليه شرعاً أن من شرط له الواقف أن يزيد وينقص من شاء فليس له أن يزيد لنفسه وانه لهذا ترى المحكمة أن الحكم المستأنف صحيح لهذه الاسباب (لا لما ذكرته المحكمة الابتدائية) قررت تأييد الحكم ورفض الاستئناف

قضايا المحاكم المختلطة

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٩٩

٥ يناير سنة ١٩٢٧

الدائن المرتهن • حقه في التنفيذ على منقولات
مدينة وقف • ناظر • مستحق • ريع الوقف •
الحجز عليه • حراسة

المبادئ القانونية :

- (١) للدائن المرتهن • حقه في التنفيذ على منقولات مدينه علاوة على عقاراته المرهونة
- (٢) اذا كان المدين ناظراً على وقف ومستحق فيه فان يجدى الحجز تحت يد المستأجرين • واذن يحق حتى لقاضى الأمور المستعجلة تعيين حارس على الوقف (مجلة الفسخ والقضاء ٢٩ ص ١٢٢)

٤٠٠

١١ يناير سنة ١٩٢٧

شفعة • مبدأ سريان الخمسة عشر يوماً • من يوم العلم بالبيع • وليس من يوم العلم بالتسجيل • طلب الشفعة ليلة أو يوم توقيع العقد الرسمي • قبول • بيع جملة قطع مفروزة بمقد واحد • وجوب تحقق سبب الشفعة في كل منها • الأرض المدة لبناء • تنازل عن حق الارتفاق • سقوط الشفعة • جواز — الأراضي الزراعية • الحد المنقى أو المتكرر •

المبادئ القانونية :

- (١) يجب اظهار الرغبة في الشفعة قبل

مضى الخمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالبيع وليس من تاريخ العلم بالتسجيل

- (٢) اذا تقدم طلب الشفعة ليلة تحرير العقد الرسمي المؤيد للعقد العرفي أو يوم تحريره فليس هذا سبباً لعدم قبول دعوى الشفعة طالما أن الشفع لم يبد رغبته في التنازل عن حقه وطالما أن العاقدين كانا مكلفين بتوقيع العقد باسم الشفع
- (٣) اذا اشترى جملة أشخاص بعقد واحد جملة قطع من الأرض مفروزة معينة فلا تقبل الشفعة فيها كلها ما لم يكن للشفع حق الشفعة في كل منها على حدة • ولا تقبل الدعوى منه عن احدى القطع لكونه جاراً لقطعة أخرى مجاورة لها

- (٤) لا تجوز الشفعة للجار من حد واحد في الأراضي المدة للبناء الا اذا كانت الأرض بيلدة أو بقرية بحيث تكون جزءاً من مجموعة مساكن

- (٥) ليس ما يمنع من التنازل عن حق ارتفاق لا سقاط دعوى الشفعة

- (٦) يشترط القانون في الأراضي الزراعية أن يكون الشفع جاراً من حدين فاذا كان جاراً

التي عبرت عن آراء الشعوب التي اشتهرت
بتمثيل أرادة الأمم في التاريخ .

فالقانون الروماني كان يميز التصرف في
التركان المستقبلية اذا كان التصرف بقبول
المورث . وفي القانون العام وفي أحكام العادات
كان تحريم هذا التصرف مشكوكاً فيه كل
الشك ولم يكن له أثر ظاهر في الملامات وفي
القانون الفرنسي كان التحريم محلاً لنقد الفقهاء
الذين أجازوا التوريث التعاقدى والقانون المختلط
لم ينص على التحريم إلا في مادة واحدة قاصر
حكمها على البيع . وليس من الميسور تعرف حكم
الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع . والقانون
الالماني والقانون السويسري المدني أجازا
التوريث التعاقدى أى الاعتراف لغير وارث
بنصيب في التركة .

(٢) التصرف في تركة مستقبلية يحصل
أما بتعاقد المورث مع آخر على توريثه حصته في
تركته أو الأيضاء له بنصيب فيها وأما بتصرف
الورثة في حياة مورثهم في نصيبهم في التركة
سواء بالبيع والتنازل أو القسمة .

وتحريم التصرف في الحالة الاولى من شأنه
حماية المورث من فقد حريته في الأيضاء بتركته
بنعنه من التصرف فيها بطريق التعاقد تصرفاً
معيناً معلقاً على الوفاة .

والتحريم في الحالة الثانية من شأنه منع
الورثة من المضاربة على وفاة مورثهم .
وفي الحالتين يمنع هذا التحريم من كل

من حد واحد متكسر أو منحرف فهو جار من حد
واحد على كل حال

(المجلة ٣٩ من ١٤٢)

(اصدر هذا الحكم الرئيس بافيرا)

(راجع بمعنى (١) حكم محكمة الاستئناف المختطة
في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ . المجلة ٢٩ من ١٠١
منشور بالمحاماة ٨ من ٢٣٨ راجع أيضاً حكم محكمة
الاستئناف الاهلية (الدوائر الخمسة) في ٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٧ منشور بالمحاماة ٨ من ٢٩٨)

٤٠١

١١ يناير سنة ١٩٢٧

- (١) العقود التي تتناول التركات المستقبلية .
تحريمها . الشرائع المختلفة الشريعة الإسلامية
- (٢) العقود التي تتناول التركات المستقبلية .
تفسيرها . موضوعها . العقود المتعلقين نفاذها على الموت .
الدعاوى بشأنها . تقديمها
- (٣) الوقف . انشاؤه . تغييره . العقود المتبادلة
الشفعة . المقد الناتج . عن أرادة المالك وحده . الفرق .
اخراج هذا المقد . أثره . حالا . العقود بين
الاحياء . الاهلية
- (٤) التأثير على ارادة الشخص واستمواؤه . معناه .
التدليس . الفرق بينهما . شرائط . عيب الرضاء .

المبادئ القانونية:

(١) من الأقوال المشكوك فيها القول
بتحريم العقود التي تتناول التركات المستقبلية بحجة
أن ذلك من مبادئ القانون الطبيعي المعترف
بها في عامة الشرائع وبطريقة مطلقة والتي يجب
على القاض تطبيقها عند عدم النص عليها في
القانون او في العادات . لأن هذه المسألة من
المسائل التي تناقضت فيها أحكام الشرائع المختلفة

دعوى ترفع لتنفيذ التعهدات الناشئة عن مثل هذه العقود .

(٣) اما انشاء الوقف او تغييره فهو — على خلاف التوريث التعاقدى — عمل فردى لا يشترك فيه المستحق . وهو علاوة على ذلك تصرف منجز غير معلق على الوفاة . وهو بطبيعته قابل للعدول عنه عند الاحتفاظ بالشروط العشرة وأذن فلا محل لتطبيق قاعدة التحريم الخاصة بالتصرف فى التركة المستقبلية على الوقف والوقف فى الشريعة الاسلامية من التصرفات الحاصلة بين الأحياء الى حد ان ان أحكام الوصية لا تسرى عليه

(٤) التأثير على ارادة الشخص واستهواؤه عبارتان اصطلاح على التعبير بهما عن الأعمال التى من شأنها قيد حرية الفكر لدى المورث . وهما غير التدليس على وجه عام ولكن الفقه والقضاء الحديث ساوى بينهما وبين التدليس من حيث الشروط اللازمة توفرها لأبطال التصرفات لمعيب فى الرضاء .

(المجلة ٣٩ ص ١١٤)
(أصدر هذا الحكم الرئيس بإفريقيا)

٤٠٢

١٢ يناير سنة ١٩٢٧

اختصاص . الاوامر الصادرة على عريضة . التظلم منها . المحجز تحت اليد . حق الغير فى الطعن فى هذه الاوامر . قاضى الامور المستعجلة . اختصاص . حدوده

المبدأ القانونى :

المادتان ١٣٣ و ١٣٥ مرافعات (١٣٠ و

١٣٢ أهلى) قد حددنا طريق الطعن فى الاوامر التى تصدر على عريضة أحد الاخصام . ولكن قوى النصوص قاصرة على الخصم الذى صدر الأمر ضده . أما غير الأخصام فلمهم الطعن فى الأمر الى قاضى الامور المستعجلة طالما أن الموضوع المرفوع اليه لا يتعدى اختصاصه .

(المجلة ٣٩ ص ١٤٨)

٤٠٣

١٢ يناير سنة ١٩٢٧

اختصاص . قاضى الامور المستعجلة . فاضب . اخلاء . قاضى الامور المستعجلة . بحث مستندات الاخصام .

المبادئ القانونية :

(١) طلب اخلاء العقار من واضع اليد عليه بغير سبب من الطلبات المستعجلة التى تدخل فى اختصاص قاضى الامور المستعجلة
(٢) طالما أن ليس لقرار قاضى الامور المستعجلة تأثير فى موضوع الدعوى فالقاضى المذكور بحث مستندات الاخصام لمعرفة أيهم أحق بحماية القانون

(المجلة ٣٩ ص ١٥١)

٤٠٤

١٣ يناير سنة ١٩٢٧

حجز تحت اليد . ايداع المبلغ المحجوز على ذمة الحاجز . الدفع لدائن آخر . قلم الكتاب . مسئولية .

المبدأ القانونى :

حجز أحد الدائنين على مدينه تحت يد

ويصبح حقاً له خاصاً فلا يدخل في ممتلكات العاقد ولا يعتبر جزءاً من تركة المؤمن على حياته ولو كان هو الدافع لأقساط التأمين . وكل ما يملكه ورثة الأخير في هذه الحالة الرجوع بهذه الأقساط على مستحق التأمين إذا بين أن مورثهم لم يدفعها متبرعاً

وإذا كان العاقد هو المستحق للتأمين فلا يتغير مركز الورثة

أما إذا كان العاقد دائئاً للمؤمن على حياته وكان الغرض من التأمين ضمان الدين جاز لورثة الأخير الانتفاع بمزايا التأمين مقابل أدائهم أقساط التأمين المدفوعة من الدائن وسداد باقي دينه إذا كان هناك اتفاق على ذلك . أما إذا لم يكن اتفاق بهذا المعنى فلا حق لورثة المؤمن على حياته في شيء من مبلغ التأمين لمخالفة ذلك للمبادئ المقررة في عقود التأمين على الحياة (المجلد ٢٩ ص ١٦٨)

٤٠٦

١٨ يناير سنة ١٩٢٧

بيع • تسجيل • عدمه • بيع المشتري • جوازه —
شفعة • البيع الثاني • عرض الثمن الثاني احتياطياً •
عمله • اقرار الاخصام • عدم جواز تجزئته —
وكيل البائع • شفعة • اعلان الوكيل بها • جواز •
شفعة • بيع كان • صورية • قرينة — الاثبات بالبيئة •
تعيين الوقة • لا ضرورة

المبادئ القانونية

(١) عدم تسجيل عقد المشتري لا يمنعه

أحد المصارف حجزاً تنفيذياً بموجب حكم غيابي .
فأودع البنك بناء على تكليف المدين المبلغ المحجوز خزانة المحكمة على ذمة الحاجز

صرف قلم كتاب المحكمة المبلغ المودع لأحد دائئى المدين بالرغم من عدم توقيع هذا الدائن المحجز تحت يده

فقضت المحكمة بأن قلم الكتاب قد أخطأ في الدفع وألزمته برد الوديعة للمدين عملاً بنص المادة ٥٧٥ (٥١١ أهلى) مرافعات . وذلك بالرغم من صدور حكم نهائى بعد ذلك على المدين للدائن الذى صرفت له الأمانة وبالرغم من تصريح الدائن الذى أودعت الأمانة على ذمته بصرفها إذا كان هذا الدائن لا يملك التصرف في المبلغ المحجوز وقت التصريح بصرفه لألغاء الحكم الصادر لصالحه على المدين بعد ذلك (المجلد ٢٩ ص ١٥٦)

٤٠٥

١٣ يناير سنة ١٩٢٧

تأمين على الحياة • المستحق • المؤمن على حياته •
اختلاف الاشخاص • ورثة • دائئ • مدين •
استحقاق التأمين •

المبدأ القانوني :

في عقود التأمين على الحياة إذا كان العاقد ومستحق التأمين والمؤمن على حياته ثلاثة أشخاص مختلفين • ينشأ حق الدين للمستحق بمجرد القيد

من بيع العقار للغير الذي يستطيع تصحيح البيع
السابقة بتسجيل عقده

٤٠٧

١٩ يناير سنة ١٩٢٧

البيع « سيف » . شحن البضاعة في الموعد .
ورودها متأخرة . بائع . عدم مسئولية

المبدأ القانوني :

في البيع « سيف » تنتهي مسئولية البائع
بشحن البضاعة في الموعد المتفق عليه . لأن هذا
النوع من البيع يجعل المشتري وحده مسئولاً عن
الهلاك والتلف الحاصلين بعد الشحن . فلا يسأل
البائع عن تأخير قيام الباخرة المشحونة عليها بالبضاعة
ولا عن تقاها من باخرة الى أخرى بأمر قبطان
الباخرة بما له من هذا الحق .

(المجلة — ٣٩ ص ١٧٨)

— راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥
مارس سنة ١٩٢٥ —

(المجلة ٢٧ ص ٣٠٠)

— راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٥
يونيه سنة ١٩٢٧

(المحاماة ص ٨ ص ١٧٣)

٤٠٨

١٩ يناير سنة ١٩٢٧

بيع . بائع . فسخ البيع بمحض إرادته .
مشتري . حقه . نتائج هذا الحق

القاعدة القانونية :

لأبائك البائع في أي حال فسخ البيع بمحض
إرادته قبل فوات موعد التسليم ودفع الثمن .

(٢) عند توالي البيع ليس الشفع ملزماً
بأن يعرض احتياطياً دفع الثمن الوارد في عقد
البيع الثاني عند الحكم بعدم صورية هذا البيع .
مالم يطلب احتياطياً الحكم له بالشفعة في البيع
الثاني ولم يكن طلبه قاصراً على الشفعة في البيع
الأول . وعلى ذلك فدعوى الشفعة مقبولة في
هذه الحالة بالرغم من عدم العرض الاحتياطي
(٣) الاقرار الوارد بالمذكرة كالاقرار
الحاصل أمام المحكمة غير قابل للتجزئة اضراراً بالمقر
(٤) البائع المقيم خارج القطر ككل بائع
لا مصلحة له في دعوى الشفعة . فاذا أعلن الشفع
طلب الشفعة لوكيل البائع الذي وقع العقد نيابة
عنه كان الإعلان كافياً لسريان المواعيد القانونية
في مادة الشفعة

(٥) البيع الصادر بعد تسجيل طلب
الشفعة بخمسة شهور مفروض فيه الصورية .

(٦) عدم تعيين الوقائع المراد اثباتها بالبيئة
طبقاً لأحكام قانون المرافعات ليس شرط لقبول
الأدبات بهذه الطريقة حيث أن القانون قد
أجاز للمحاكم أن تقضى من تلقاء نفسها بالاحالة
إلى التحقيق كلما وجدت فائدة من ذلك

(المجلة ٣٩ ص ١٧١)

(أصدر هذا الحكم الرئيس بافيرا)

الا اذا كان التحويل بالأسم المستعار من شأنه
الاضرار بالمدين مادياً أو قضائياً
(المجلة ٣٩ ص ١٨٢)

٤١١

٢٠ يناير سنة ١٩٢٧

بيع الديون . حق استرداد الدين . عدم جوازه .
حالته . دين متنازع عليه . وقت تقدير النزاع

المبدأ القانوني :

١ - اذا لم يكن المبيع مجرد حق في دين .
كما اذا كان الدين ثابتاً بعقد رسمي مشمول
بالصيغة التنفيذية . واذا لم يقر نزاع ما في موضوع
الحق وقت التنازل فلا يقبل من المدين طلب
استرداد الدين .

٢ - لمعرفة ما اذا كان الدين متنازعا عليه
يجب البحث في ذلك وقت التنازل لا وقت
أعلان المدين به .

(المجلة ٣٩ ص ١٨١)

٤١٢

٢٧ يناير سنة ١٩٢٧

دين . مدينان متضامان . تنازل جزئي عن
الدين . توزيعه .

المبدأ القانوني :

اذا تنازل الدائن عن جزء من دينه علي
مدينين متضامين دون أن يخص أحدهما بهذا

ولا يقتصر حق المشتري في هذه الحالة على
التعويض المتفق عليه . انما له حق المطالبة بتنفيذ
البيع . وفي حالة الحجز على المبيع ويمنه بأمر
قاضي الأمور المستعجلة - له الحق في الرجوع على
المشتري بالفرق من ثمنه وقت التسليم وثمنه
وقت البيع .

— المجلة ٣٩ ص ١٧٩

٤٠٩

١٩ يناير سنة ١٩٢٧

استئناف . تقدير قيمة الطلب . تعدد المدعى
عليهم . سبب واحد .

المبدأ القانوني :

لمعرفة جواز استئناف الحكم يقدر الطلب
بمجموع المبلغ المطلوب اذا كان الطلب ناشئاً عن
سبب واحد وكان المدعى عليهم كثيرين بغض
النظر عن قيمة المطلوب من كل منهم (مادة ٢٨
و ٣٩١ مرافعات ٣٠ و ٣٤٦ أهلي)

كما اذا طلب قومندان السفينة تعويضاً من
الشاحنين عن خسارة لحقت بسفينته بسبب
المشحون المملوك لأشخاص عدة اذا كان سبب
الخسارة واحداً يشترك فيه جميع الشاحنين
(المجلة ٣٩ ص ١٨٠)

٤١٠

١٩ يناير سنة ١٩٢٧

استعارة الاسم . صورية . قبولها . شرطه

المبدأ القانوني :

لا تقبل دعوى الصورية في استعارة الاسم

حالة وقوع الحادث يكون الفصل في النزاع بشأن
بواسطة محكمين فالشرط صحيح لا يجوز للطرفين
النكول عنه

(٢) للمؤمن الحق في التعويض عن الضرر
الحقيقي الناشئ عن الحادث مقدراً بقيمة الشيء
المؤمن وقت الحادث

٤١٥

١٧ فبراير سنة ١٩٢٧

المحاكم المختلطة . اختصاص . نزاع الملكية . حق امتياز
البائع الاجنبي — تقدير صحة الاجراءات الخاصة امام
المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم — بيع
عقار . ثمن مقسط . شرط عدم التصرف في العين .
شرط استعانة جميع الثمن . صحيح .

المبادئ والقانونية :

(١) وجود حق امتياز لبائع اجنبي على
عين يحمل المحاكم المختلطة وحدها مختصة بالتنفيذ
العقارى عليها

(٢) للمحاكم المختلطة وحدها حق الفصل
في صحة الاجراءات الحاصلة امامها

(٣) مهما كان السبب الذي من أجله
اشتراط البائع على مشتريه عدم التصرف في العين
المبيعة حتى وفاء جميع أقساط الثمن والا استحق
جميع الثمن فوراً فهذا الشرط صحيح لعدم مخالفته
لنظام العام ولقبوله من المشتري برضائه واختياره
المجلة ٢٩ ص ٢٤٦

التنازل وجب توزيع المتنازل عنه على الاثنين
معاً بنسبة نصيب كل منهما من الدين
(المجلة ٢٩ ص ٢٠١)

٤١٣

٩ فبراير سنة ١٩٢٧

اختصاص . قاضي الامور المستعجلة . حراسة .
وجه الاستعجال

القاعدة القانونية

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل
في دعاوى الحراسة منوط بوجه الاستعجال
في القضية

فان لم يخش على دعوى الحراسة من فوات
الوقت فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة الفصل
في المسائل الموضوعية التي هي من اختصاص قاضي
الموضوع كالفصل مثلاً في نفاذ القسمة الحاصلة
من وصية على قاصر في حق الأخير بعد بلوغه
سن الرشد أو في حق من تلقى الحق عنه
(المجلة ٣٩ ص ١٢٨)

ونجس حكم المحكمة المذكورة في أول مايو سنة ١٩٢٤
المجلة ٣٦ ص ٣١٦ ول ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ المجلة
٣٨ ص ٢٦٤ .

٤١٤

١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

تأمين . شرط التحكيم . صحيح — توزيع .
تقديره . يوم الحادث .

المبادئ والقانونية :

(١) اذا اشترط في عقد التأمين انه في

الذى يحدث ممن هم تحت إشرافه وهنا رئيس
العمال .

المجلة ٢٩ ص ٢٥٠
قانون حكم ٣ يونيو سنة ١٩٢٦ المجلة ٢٨ ص ٤٣٦

٤١٨

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧
تبيد الأشياء المحجوز عليها . الغير . المسئولية
الجنائية . شرطها .

المبدأ القانوني :

القول بأن جريمة تبيد الأشياء المحجوز
عليها لا تقع إلا من المدين المحجوز عليه أو ممن
عهدت إليه حراسة الشيء المحجوز لا يتفق مع
نص المادة ٥٢٣ مرافعات (٢٨٠ و ٢٩٧ عقوبات
أهلى) . لأن لفظة « الغير » المنصوص عليها في
هذه المادة تنصب على من يتصرف في الأشياء
المحجوز عليها مع علمه بحجزها سواء كان المدين
المحجوز عليه أو الحارس عليها أو أى شخص
آخر يعلم بالحجز
المجلة ٢٩ ص ٢٦٤

٤١٦

١٧ فبراير سنة ١٩٢٧
اختصاص . قاضى الامور المستعجلة . تفسير العقود .
سلطته

المبدأ القانوني :

لا يملك قاضى الأمور المستعجلة تفسير
العقود فى المنازعات غير المنصوص عليها فيها لأن
مأمورية هذا القاضى قاصرة على تنفيذ ما اشتملت
عليه هذه العقود من الاتفاقات
المجلة ٢٩ ص ٢١٨

٤١٧

١٧ فبراير سنة ١٩٢٧
عامل . حادث . رئيس المال . اهلاك . خطأ .
صاحب العمل . مسئولية .

المبدأ القانوني :

إذا أصيب عامل بخطأ رئيسه لتكليفه عملاً
خطراً لا يقوى عليه فصاحب العمل مسئول قبل
هذا العامل بالتعويض لأنه مسئول عن الخطأ

قضاء المحاكم الأجنبية

قيمة الحوالة أو أثبات ان الدفع بطريق الحوالة
كان بناء على أمر الدائن
دلوز — المجموعة الدورية — ١٩٢٧ — ١٠ —
١٦٨ جزء ١

٤٢١

محكمة النقض الفرنسية

١٠ مايو سنة ١٩٢٦

شركة . رأس مال غير ثابت . حق الشريك في .
الانسحاب . حقه في الفسخ أيضاً

القاعدة القانونية :

حق الشركاء في الانفصال عن الشركة في
أى وقت شاءوا في الشركات ذات رأس المال
غير الثابت لا يمنع هؤلاء الشركاء من طلب
فض الشركة قبل نهاية مدتها اذا رأى القضاء
وجها لذلك

فإذا قام خلاف بين الشركاء تعذر معه بقاء
الشركة وكان من شروط الشركة حرمان من
يفصل عنها من الاشتغال بالأعمال التي تزاو لها
الشركة في المقاطعة الكائن بها مركزها مدة
خمس سنوات من تاريخ انفصاله عن الشركة —
كان من مصلحة راعب الانفصال عن الشركة
طلب فضاها وله هذا الحق

— دلوز المجموعة الدورية — ١٩٢٧ — ١٠ —
١٢٣ جزء ١

٤١٩

محكمة النقض الفرنسية

٤ يونيو سنة ١٩٢٤

تعهد بعمل شيء . عدم الوفاء . تعويض

المبدأ القانوني :

لا يجوز للمحكمة أن تقضى بتعويض لم
ينص عليه عقد الاتفاق ولم يقض به القانون —
اذا تلفت أثاثات منزلية وقت ثقلها فلا يجوز
للمحكمة أن تقضى على متعهد النقل بأصلاح ما
تلف اذا رفض ذلك وإنما يجوز لها أن تقضى عليه
بالتعويض .

دلوز — المجموعة الدورية — ١٩٢٧ — ٨ و ٩ —
١٣٦ جزء ١

٤٢٠

محكمة النقض الفرنسية

٣٠ مارس سنة ١٩٢٥

وفاء الدين . حوالة على البوسطة . صرف
قيمتها للدائن

المبدأ القانوني :

لا تبرأ ذمة المدين بأرسال حوالة بوسطة
للدائن وإنما يجب على المدين أثبات صرف الدائن

وعلى ذلك فالام التي كفل لها ابنها النفقة
المرتبة في ذمته برهن عقارى يجوز ان تنازل
عن درجتها في الرهن للمرتبة التالى لها في الدرجة
دلوز المجموعة الدورية ١٩٢٧ — ٨ و ٩ —
١٢٩ جزء ١

٤٢٤

محكمة النقض الفرنسية

٢ فبراير سنة ١٩٢٧

التزام مصحوب بشرط جزائي . اجارة الاشخاص .
تعويض . مشروط في حالة الرفت . طلب تعويض
بسبب الرفت في وقت غير لائق . رفض — مستخدم .
حصة في الارباح . حق امتياز — مستخدم . افلاس
قوة القاهرة

المبادئ القانونية:

(١) اذا كان عقد الاستخدام قد نص
على مدة معينة وعلى تعويض مقدر في حالة
الرفت فلا يجوز للمستخدم أن يطالب بتعويض
عن الرفت في وقت غير لائق علاوة على
التعويض المتفق عليه

(٢) حصة المستخدم في الأرباح ليست
من الديون الممتازة

(٣) أفلاس التاجر لا يعتبر قوة القاهرة
تبرى . ذمته من التعهدات التي التزم بها — وعلى
ذلك فلا يعفيه من دفع التعويض المتفق عليه
للمستخدم عند الرفت

— دلوز — المجموعة الدورية — ١٩٢٧ —
١٠ — ١٦٤ جزء ١

٤٢٢

محكمة النقض الفرنسية

٣ يونيو سنة ١٩٢٦

اجارة . منقول . عيب خفي . شرط عدم الضمان

المبدأ القانوني:

إذا أجرت عربة من عربات السكك
الحديدية من نوع « الماعون » لنقل نبيذ فشرط
عدم الضمان بخلي المؤجر من مسئولية عدم
صلاحية العربة ولكنه لا يخليه من ضمان العيب
الخفي كما اذا كانت العربة ذات مزاق كرية
أفسد النبيذ المشحون

— دلوز — المجموعة الدورية — ١٩٢٧ —
١٠ — ١٦٧ جزء ١

٤٢٣

محكمة النقض الفرنسية

١١ يناير سنة ١٩٢٧

نفقة . عدم جواز التنازل عنها . جواز التنازل من
الرهن الذي يكفلها

القاعدة القانونية:

نفقة الآباء على الابناء من الحقوق المتعلقة
بالنظام العام والتي لا يجوز التنازل عنها للغير .
إلا ان هذه الحقوق ليست مكفولة بحكم القانون
بأى ضمان خاص — فاذا كفلت هذه الحقوق
بأفاق الطرفين بضمن خاص فليس ما يمنع
الطرفين من الاتفاق على زوال هذا الضمان

٤٢٥

محكمة النقض الفرنسية

٢٩ مارس سنة ١٩٢٧

مسؤولية . حادث . مسؤولية إجرامية لا تعاقدية
التبرع بالقتل . خطأ بسيط

المبدأ القانوني :

قائد العربة المتبرع غير الأجير مسئول
قبل الراكب عن الحادث الذي يقع بخطأه -
ومسؤوليته إجرامية لا تعاقدية . وأساسها الخطأ
البسيط لا الجسيم

— دالوز — المجموعة الدورية ١٩٢٧ — ٩٥٨

١٣٧ جزء ١

راجع بهذا المعنى أيضاً حكم محكمة يزانسون الاستثنائية
في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ — دالوز المجلة الأسبوعية
عدد ٧٩ ص ٤٣٨

٤٢٦

محكمة النقض الفرنسية

١٨ يونيو سنة ١٩٢٧

كيفية . قبولها . سبب الدين . انتهاءه . الدفع بذلك

المبدأ القانوني :

لحامل الكيالة حق مطالبة المسحوب عليه
بقيمتها طالما قد قبلهاولحامل الكيالة هذا الحق ولو لم يدفع
مقابل الدين — ألا أن للمسحوب عليه في هذه
الحالة أن يدفع في مواجهة حامل الكيالة —
الذي حل محل الساحب — بكافة الدفعات التي
يجوز له الدفع بها في مواجهة الساحب

— دالوز — المجموعة الأسبوعية — ١٩٢٧ —

عدد ٣١ ص ٤٦٥

٤٢٧

محكمة النقض الفرنسية

٢١ يولييه سنة ١٩٢٧

اختصاص في المواد المدنية . الاتفاق على رفع
التزاع مباشرة الى محكمة ثاني درجة . عدم الجواز
احالة الى المحكمة المختصة

القاعدة القانونية :

إذا اتفق الخصوم صراحة أو ضمناً على
رفع النزاع مباشرة الى محكمة ثاني درجة . وجب
على هذه المحكمة طبقاً للمادة ١٧٠ مرافعات أن
تقضي من تلقاء نفسها بأحالة الخصوم الى الجهة
المختصة قانوناً بالفصل في الدعوى . لأنه لا يجوز
للخصوم أن يحدفوا درجة من درجات التقاضي
نص عليها القانون .

— دالوز — المجموعة الأسبوعية — ١٩٢٧ —

عدد ٣٣ ص ٤٩٤

٤٢٨

محكمة النقض الفرنسية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧

اجرة . التنازل عنها . شرط اجارة المؤجر
مدى هذا الشرط

القاعدة القانونية :

شرط عدم التنازل عن الأجرة بنير أذن
المؤجر وأن لم يكن شرط تحريم قطعاً بذاته ولا
يجوز للمؤجر رفض قبول التنازل لنير علة مقبولة

إلا أن هذا الشرط يفرض على المستأجر طلب
الأذن بأجازة هذا التنازل قبل حصوله

دلوز — المجموعة الأسبوعية . سنة ١٩٢٧ عدد

٣٦ ص ٥٣٧

٤٢٩

محكمة استئناف باريس

٢١ يونه سنة ١٩٢٦

افلاس . مقاصة . دين لم يحقق . عدم جواز

القاعدة القانونية

لا يجوز لمدين المفلس عند مطالبته بالدين
بمعرفة وكيل الدائنين أن يدعى وفاء دينه بطريق
المقاصة بدين له على المفلس اذا لم يدخل التفليسة
بدينه هذا لتحقيقه وفقاً للقانون .

دلوز — المجموعة الدورية ١٩٢٧ - ١٠ -

١٦٠ جزء ٢

٤٣٠

محكمة استئناف ديجون الفرنسية

١٧ يولييه سنة ١٩٢٦

سكك حديدية . عربات النقل . فقد المشحون بسبب

عطب العرب . مسؤولية شركة السكك الحديدية

مسؤولية الشركة صاحبة العرب

القاعدة القانونية :

لأحدى الشركات عربات من نوع الماعون
تسيرها على خطوط السكك الحديدية التابعة
للشركات الأخرى

شخت إحدى هذه العربات زيتاً لأحد
التجار . فسال الزيت أثناء النقل من ثقب
كان بالعربة

رفع صاحب الزيت دعوى على الشركة
صاحبة العرب وهذه أدخلت شركة السكك
الحديدية ضامنة في الدعوى .

فقضت المحكمة :

(١) بأن شركة السكة الحديدية - وإن
عليها كان واجباً العناية دائماً بوسائل الوقاية
من المخاطر - إلا أنها ليست مسئولة عن الحلة
السيئة التي تكون عليها عربة النقل . وخاصة اذا
كان العطب فيها غير ظاهر وقت الشحن
(٢) وأن صاحب العرب هو المسئول قبل
مستأجرها عن قدمها وسوء العناية بها

(٣) وأن شركة السكة الحديدية ليست
ملتزمة عند تدفق المشحون بنقله من عرب
الى أخرى

(٤) وإنه - اذا لم يثبت حصول ارتجاج
غير عادي عند النقل بأن كانت قاعدة العرب
وعجلاتها في حالة جيدة . وجب نسبة العطب
الحاصل أثناء النقل الى سوء حالة العرب
واستهلاكها أى الى عيب في الشيء نفسه - وعلى
ذلك فلا مسئولية على شركة السكة الحديدية

دلوز - المجموعة الدورية - ١٩٢٧ - ١٠ -

١٤٠ جزء ٢

للمشتري . ولا يمتثل هذا الحق عودة البيع الى
يد البائع لسبب جديد

(٢) وعلى ذلك من باع سيارة وصلها
للمشتري فليس لها حبسها اذا أعادها له المشتري
لأصلها

(٣) استلام البائع كمبيالات مقبولة بقيمة
التمن يقوم مقام قبض التمن . فلا يسقط المواعيد
الواردة بالكمبيالات أفلاس الضامن لها طالما أن
الدائن لم يكلف مدينه تقديم ضمانه شخصية أو
عينية واستمر يقبض قيمة الكمبيالات

دالوز — المجلة الاسبوعية سنة ٤ عدد ٢٨
ص ٤٢١

٤٣٣

محكمة استئناف باريس

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧

تعهد بعمل شيء . مثال . انتقال ملكية العمل الفني .
تصرفه فيه بطريق الهبة

المبدأ القانوني :

تعهد المثال بعمل فني مقابل أجر معين هو
عقد خاص لا تنتقل بموجبه ملكية العمل لصاحبه
إلا بالتسليم برضاء المثال وقبول صاحب العمل .
وإلى ان يتم ذلك تبقى ملكية العمل لصاحبه مع
مسئولته بالتعويض المترتب على الالتزام بعمل
شيء .

تعهد المثال بعمل نموذج مصغر للعمل الفني
الذي كلف ادائه . وتسليمه لهذا النموذج لا
يخرج العمل الأصلي من ملكية صاحبه . وعلى
ذلك فإذا عجز المثال عن أتمام عمله ورأى عدم

٤٣١

محكمة استئناف باريس

١٨ مايو سنة ١٩٢٧

بيع . عيب ظاهر . مسؤولية . خطأ المشتري

القاعدة القانونية :

ليس البائع مسئولاً عن عيب المبيع الظاهر
الشركة التي تخصصت في تجارة الزيوت
والتي اشترت باخرة من بواخر نقل ائزيت
واستلمتها دون أى اعتراض أو تحفظ لا تقبل
منها دعوى الرجوع على البائع بالتعويض عن
شحنة حملها للسفينة ثم فقدت لعجز في قوة
تعويمها أولثقب في حياضها . وخاصة اذا كان
التمن الذي اشترت به السفينة باخساً إلى حد لا
يجمل محلاً للشك لدى شركة خبيرة مثلياً في عدم
صلاحية السفينة لمثل هذه الأحوال

دالوز — المجوعة الاسبوعية — ١٩٢٧ : عدد ٣٢

ص ٤٨٨

٤٣٢

محكمة استئناف باريس

٤ يونيو سنة ١٩٢٧

بيع . حبس المبيع . تسليمه للمشتري . سقوط الحق
عدم رجوع المبيع ثانياً للبائع

المبادئ القانونية :

(١) يسقط حق حبس المبيع بمجرد تسليمه

النقل عن الحادث الذي يصيب طفلاً هوى من باب عربة فتح على أثر تصادمه به

ولا يطعن في تقرير مسؤولية الشركة دعواها أن التحقيقات الإدارية أثبتت أن جندياً فتح الباب في إحدى المحطات ولم يحكم إقفاله لأن هذا الجندي لم تسمع أقواله في التحقيق ولأنه ثبت أن فتح الباب إنما نشأ عن سوء حالة الإقفال التي به وحيث تكون شركة النقل قد عجزت عن إقامة الدلائل على أن الحادث نشأ عن فعل أجنبي

دلاوز — المجموعة الأسبوعية ١٩٢٧ عدد ٣ ص ١٥٥

٤٣٦

محكمة استئناف رين الفرنسية

١٩ يولييه سنة ١٩٢٧

اجارة . تأجير من الباطن . عدم تصريح المالك
كتابة . تنازل عن الاجارة . حرمان . تصف

المبدأ القانوني :

شرط عدم التأجير من الباطن بغير اذن المالك كتابة يستلزم حرمان المؤجر من التنازل عن الاجارة

إلا أنه متى كانت الاجارة عن محل تجارى يصبح مفروض هذا الشرط ان المالك لم يقصد منع التأجير من الباطن أو التنازل عن الاجارة منعاً باتاً

ففي هذه الحالة اذا رفض المالك اجارة التنازل عن الاجارة لغير سبب مقبول كان ذلك تعسفاً في استعمال حقه لا استعمالاً لحق مشروع

دلاوز — المجموعة الأسبوعية لدرية ١٩٢٧ عدد ٣٦ ص ٤٩

صلاحية بجائته لأن يوضع على القبر المعد له جاز للمثال أن يتصرف فيه بالهبة لأحد المتاحف

دلاوز — المجموعة الأسبوعية ١٩٢٧ — عدد ٣٣ ص ٥٠١

٤٣٤

محكمة استئناف موبليه الفرنسية

٢٣ يونيه سنة ١٩٢٧

الزراعة القائمة على الارض . بيع منقول . ليس للمشتري حق عيني . الحجز عليها وفاء للأموال . دين ممتاز

المبدأ القانوني :

بيع الزراعة القائمة على الأرض ليس سوى بيع منقول . لأن البيع واقع على الزراعة منفصلة عن الأرض .

ومثل هذا البيع لا يخول للمشتري حقاً عينياً على الزراعة المبيعة .

وعلى ذلك فالحجز الواقع على هذه الزراعة وفاء للأموال المستحقة لجهة الحكومة يخرج أثره ويحفظ لما حق الامتياز على الثمن الناتج عن البيع تنفيذاً لهذا الحجز .

دلاوز — المجموعة الأسبوعية سنة ١٩٢٧ عدد ٣١ ص ١٧٢

٤٣٥

محكمة استئناف باريس

٨ يولييه سنة ١٩٢٧

مسئولية . شركة السكة الحديدية . حادث فتح باب العربة

المبدأ القانوني

شركة السكة الحديدية مسئولة بمقتضى عقد

٤٣٧

محكمة السين الفرنسية

١٦ مايو سنة ١٩٢٧

الودية الجارية . نادى الرياضة . حفظ ملابس اللاعبين . مسئولية

المبدأ القانوني :

شركات الأندية الرياضية التي تخصص محلاً لحفظ ملابس اللاعبين لضرورة خلع تلك الملابس أثناء اللعب تعتبر حافظة للوديعة الجارية

فكل خزاناتها المعدة لحفظ الملابس من مفاتيح يعد تقصيراً في واجباتها

ومع ذلك فلهذه الشركات أن تنفي هذه المسؤولية بأعلانها بطريقة ظاهرة على رأى من اللاعبين اخلاءها من المسؤولية اذا لم تسلم هذه الملابس لشخص تعينه لهذا الغرض

دلاوز — المجموعة الاسبوعية ١٩٢٧ عدد ٣٣ ص ٥٠٤

٤٣٨

محكمة السين الفرنسية

١٦ يونيو سنة ١٩٢٧

مسئولية . سيارة . حادث . تصادم ثانى عن عربة ثالثة

المبدأ القانوني :

سائق السيارة مسئول عن الضرر الناشئ عن وقف سيارته دفعة واحدة اذا ترتب على ذلك تصادمها بسيارة أخرى تطبيقاً للمادة ١٣٨٤ من القانون المدنى

واذا ادعى السائق أنه اضطر الى وقف سيارته تقادياً من تصادمها بسيارة ثالثة فهذا لا يخليه من المسؤولية قبل صاحب السيارة الثانية وانما يعطيه حق الرجوع على صاحب السيارة الثالثة بالتعويض عند الاقتضاء

دلاوز — المجلة الاسبوعية ١٩٢٧ عدد ٣٣ ص ٤٨٩

العدد الرابع والخمسون فهرست السنة الثامنة

الرقم	تتبع	صاحب البحث	الابحاث
٤٢٣	حامد بك فهمي النحاشي	حكم الاتفاقات المتعلقة بالأموال في حق الخلف بسبب خاص في مسؤولية الأبناء والأمهات والقائمة والأوصياء عن أعمال الصبي أو المحجور عليه	
٤٤٦	محمد فؤاد حسني بك		
الرقم	تتبع	التاريخ	الاحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٢٨٧	٤٥٨	٢ مايو ١٩٢٧	نقض . تغيير المحكمة وصف التهمة . حدود هذا الحق .
			اخلال بحق الدفاع . مواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ تحقيق الجنايات
٢٨٨	٤٦١	» » »	المادة ١٣٢ عقوبات . أركان الجريمة . عدم بيان الحكم
			لأركان الجريمة . نقص في بيان الواقعة . وجه مهم لبطلان الحكم
٢٨٩	٤٦٢	» » »	نقض . تزوير . بيان طريقة التزوير . خلو الحكم منه .
			نقص في بيان الواقعة . وجه هام للبطلان .
٢٩٠	٤٦٢	» » »	نقض . حق الدفاع الشرعي . الحياة المادية للعقار
٢٩١	٤٦٣	» » »	نقض . ضرب . عاهة دائمة . عدم وصف العاهة في الحكم .
			نقص فيه . بطلانه .
٢٩٢	٤٦٤	٣ مايو ١٩٢٧	نقض . عاهة دائمة . قصد منفعة عضو قدماً جزئياً . اغفال
			محضر الجلسة بيانات نص عليها الحكم . زوال سبب البطلان
			تاريخ ندب القاضي لتكلم هيئة المحكمة . ليس وجهاً للبطلان .
٢٩٣	٤٦٤	٢٤ مايو سنة ١٩٢٧	نقض . تزوير . ثبوته . عدم المضاهاة . لا إخلال بحق الدفاع .
			المدني لا يوقف الجنائي .
٢٩٤	٤٦٥	» » »	نقض . أسباب الحكم . الأسباب الغامضة . الأسباب
			المتناقضة . لا أسباب . بطلان الحكم
٢٩٥	٤٦٦	» » »	نقض . معارضة . وجوب إعادة سماع الشهود . بطلان
			الاجراءات . تغيير وصف التهمة . وجوب تنبيه المتهم . اخلال
			بحق الدفاع .

العدد الرابع والخامس فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
٢٩٦	٢٤ مايو ١٩٢٧	تابع قضاء محكمة النقض والابرار نقض . تغيير وصف التهمة . الاشتراك بالمساعدة . وجوب بيان وجه الاشتراك . قص بيان الواقعة . الفعل اللاحق لا ارتكاب الجريمة . اعتباره اشتراكا بالمساعدة . خطأ جوهري نقض . تحديد وقت حصول الواقعة . أهميته في الدعوى . وجوب تحقيقه في الجلسة . بطلان الاجراءات
٢٩٧	٦ يونيو سنة ١٩٢٧	نقض . قتل عمداً . الركن المعنوي . نية القتل . وجوب بيانه . نقض . شهود المتهم . عدم سماع شهادتهم . اخلال بحق الدفاع .
٢٩٨	» » »	نقض . قتل بسبق الاصرار . سبق الاصرار . ركن معنوي .
٢٩٩	» » »	استنتاجه من الوقائع . وجوب بيان هذه الوقائع في الحكم نقض . دفاع المتهم . وجوب رد الحكم عليه
٣٠٠	» » »	نقض . جريمة البلاغ الكاذب . سوء القصد .
٣٠١	» » »	نقض . سقوط الدعوى العمومية من النظام العام . وجوب فصل المحكمة فيه
٣٠٢	» » »	نقض . سرقة . شروع فيها . أعمال تحضيرية .
٣٠٣	٧ يونيو سنة ١٩٢٧	نقض . أسباب الحكم . الحكم الصادر بالناء حكم البراءة . وجوب تنفيذ أسباب الحكم الابتدائي .
٣٠٤	» » »	نقض . مراقبة . تحديد مبدئها . وجوب ذلك . مادة ٢٤ من قانون المشردين .
٣٠٥	٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧	(٢) - قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية حساب . مخالصة بمحلة . تحريرها في ظروف مريبة . دقار . تقديم الحساب . هبة . منقول . أمين لتوزيع الهبة . صححية . وكيل عن الموهوب لهم . قاصر . تصرفات نافذة نفعا محضاً . مادة ٥٠ مدني .

العدد الرابع والخامس	فهرست	الستة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٣٠٩	٤٧٦ : ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧	زيادة العشر . مقرر الزيادة . حقه . طلب الغير . مرسى المزداد عليه بنفس الثمن . عدم اعتراض مقرر الزيادة . تنازل منه عن حقه . صحة البيع للغير .
٣١٠	٤٧٧ : » » »	بيع . صورية . اثبات بين العاقلين . دليل كتابي . حق الغير في الاثبات بكافة الطرق . ورثة البائع . خلفاؤه . عدم اجازة الاثبات لم بالينة . علة الصورية . وجوب يانها . كفالة . كفالة المشتري للبائع ليست دليلا على صورية البيع . وليست مقدمة دليل بالكتابة .
٣١١	٤٧٩ : » » »	استئناف . اعلان الحكم . عدم حفظ الحق في استئنافه . قبول معلق . استئناف أصلي . استئناف فرعي . جواز تنفيذ . حجز على منقول المدين . بيع جزء منه . ايداع الثمن عند امين . التنفيذ بجميع الدين على باقى المنقول المحجوز . عدم جواز
٣١٣	٤٨٢ : » » »	اجارة . تجديدها بالسكوت . كفالة . زوالها . قانون أجور الأماكن . استمرار الاجارة . زوال الكفالة . استئجار الكفيل من الباطن . أثره في الكفالة
٣١٤	٤٨٤ : » » »	مخالفات . قانون الجمارك . استئناف الأحكام الصادرة منها . سريان نصوص قانون المرافعات عليها . جواز ابطال المرافعة في الاستئناف . استفادة الخصام من الاستئناف الذى يرفعه بعضهم . شروطها
٣١٥	٤٨٥ : ٤ ديسمبر ١٩٢٧	التماس . غش . شرطاه . تأثيره في الحكم . دسه على الملتبس . مستند . شرطاه . وجوده قبل الحكم الملتبس . حجزه بفعل الخصم حكم . اعلانه . مكتب محام . ليس وكيلاً ولا مخله مختاراً . غير صحيح
٣١٦	٤٨٧ : » » »	

العدد الرابع والخامس فهرست السنة الثامنة

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			تابع قضاء محكمة استئناف مصر
٣١٧	٤٨٨	٦ ديسمبر ١٩٢٧	شفعة. تراحم جارين. أحدهما المشتري والثاني الشفيع . العين لمن تعود على ملكه منفعة أكثر من الثاني
٣١٨	٤٨٩	٨ » »	استئناف . تقدير قيمة الدعوى . قيمة الطلب . قيمة المتنازع عليه .
٣١٩	٤٩٠	» » »	استئناف . استئناف أصلي . جواز الاستئناف الفرعي .
٣٢٠	٤٩١	١١ ديسمبر ١٩٢٧	ميعاده . مسئولية . قتل . ضرب . مسئولية الضارب عن القتل استئناف . تقدير قيمة الدعوى . رفع شخصين دعوى وتنازل أحدهما عنها . تقدير الدعوى بقيمة الطلب أصلاً
٣٢١	٤٩٢	١٣ ديسمبر ١٩٢٧	استئناف . قبوله . جنون المستأنف بعد اعلان الحكم . الجنون المتقطع . حكمه . طلب اثبات أمر بالينة . وجوب بيان الوقائع . قبولها . تعلقها بالدعوى
٣٢٢	٤٩٣	» » »	استئناف . رفع بعد الميعاد بالنسبة لبعض الخصوم وفي الميعاد بالنسبة للبعض الآخر . عدم قبول الدعوى للتجزئة . قبوله بالنسبة للجميع
٣٢٣	٤٩٤	١٤ » »	التماس . غش . شرطاه . تأثير واقعة الغش في الحكم . دسها على الملتبس
٣٢٤	٤٩٦	١٤ » »	تزوير . عدم تأثير الورقة المطعون فيها على الموضوع . عدم قبول دعوى التزوير
٣٢٥	٤٩٦	١٨ » »	زواج . طلاق . تعويض لا محل له
٣٢٦	٤٩٨	٣١ » »	تعويض . معاملة . ضرر . جار طاري . لاحقه في التعويض
٣٢٧	٥٠٠	٢ يناير ١٩٢٨	شفعة . رفعها على شخص خطأ باعتباره بائعاً . رفضها . جواز رفعها مجدداً على البائع الحقيقي في الميعاد
٣٢٨	٥٠١	» » »	تحكيم . انتهاء مدته . تقدير آتاع الخبير . عدم اختصاص
٣٢٩	٥٠١	٥ » »	فوائد . طلب الحكم بها ابتدائياً . عدم طلبها في عريضة الاستئناف . جواز المطالبة بها بدعوى جديدة

العدد الرابع والخامس فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
		(٣) قضاء محكمة استئناف أسبوط
٣٣٠	٢١ سبتمبر ١٩٢٧	حجر . غفلة . سلطة المجلس الحسبي في تقدير سبب الحجر . تصرفات ذي الغفلة . حكمها . تعيين تاريخها . ثبوت التاريخ رسمياً .
٣٣١	٢٠ ديسمبر ١٩٢٧	قاضي البيوع . اختصاصه . مادة ٦٠٢ مرافعات . شمول حكمه غير الاجراءات المنصوص عنها . استئناف . جوازه . ميعاده . حلول دائن محل طالب البيع بالجلاسة . حق قاصر على صاحب الدين المسجل . مادة ٥٩٣ و ٥٦٩ مرافعات
٣٣٢	١٧ يناير ١٩٢٨	التماس . طلبات لم يفصل فيها . الطلبات التي هي جزء من موضوع الدعوى . لا المتعلقة بطرق الاثبات ولا بأوجه الدفوع
٣٣٣	٢٤ » ١٩٢٨	مسئولية . تعويض . مسئولية السيد بفعل خادمه . وزارة الحرية . جندي ارتكب جناية . الخدمة العسكرية
٣٣٤	٣١ » ١٩٢٨	اختصاص . قاضي البيع . الأمر الصادر منه بتحديد جلسة للبيع . التظلم من أمره . أمر اداري . اختصاص المحكمة . حكم قضائي . اختصاص محكمة الاستئناف
٣٣٥	» » »	كفالة . ضياع التأمينات . براءة ذمة الكفيل . التأمينات الخاصة . الرجوع على الكفيل . تجريد المدين أولاً . محله
٦٣٦	٧ فبراير ١٩٢٨	بيع بخس الثمن . بقاء المبيع تحت يد المشتري . الادعاء بأنه عقد تأمين لا بيع . لا محل له
		(٤) قضاء المحاكم الكلية
٣٣٧	١٢ مارس ١٩٢٧	مخالفات . استئناف بيان الاسباب . الغرض من ذلك
٣٣٨	٢٩ مايو ١٩٢٧	مادة ١٥٤ معدلة . قانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ تزوير . تذاكر الترام . محو التأشير الوارد فيها . وأثبات تأشير جديد فيها . تزوير في أوراق عرفية .

العدد الرابع والخامس	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٣٩	٢٧ نوفمبر ١٩٢٧	تسجيل . القانون الجديد . نقل الملكية بين متعاقدين . المادة ٢٩٣ عقوبات .
٣٤٠	٢٣ يناير ١٩٢٨	استئناف فرعي . في الجنح والمخالفات . عدم جواز .
٣٤١	٦ فبراير ١٩٢٨	الدعوى العمومية . سقوط الحق في ثباتها . الاجراءات القاطعة المدة . تحقيق البوليس . تلبس . انتداب . وجوب بيان الاجراءات المنتدب لها .
٣٤٢	١٤ " "	سرقة . نية تملك المسروق . قرار قاضي الأحالة . جواز أحالة الجنيحة الى القاضي الجزئي .
٣٤٣	٢١ " "	تزوير . شهادة حسن السير والاخلاق . ورقة عرقية .
٣٤٤	٢٥ يناير ١٩٢٧	مرض موت . عدم نفاذ تصرفات المريض . بيع . أقرار بدين . أقرار بحق .
٣٤٥	٨ مارس ١٩٢٧	أختصاص عقارى . حق تتبع العقار . مادة ٥٥٤ و ٥٩٩ مدنى . حائز العقار . من هو . التنبيه عليه بالدفع أو التخلي عن العين . مادة ٥٧٤ مدنى . تسجيل تنبيه نزع الملكية . تسجيل حكم نزع الملكية . فوات ال ١٦٠ يوما . أثره . مادة ٥٤٠ مرافعات .
٣٤٦	٨ " "	استئناف . نصابه . عدم قبوله . تقدير قيمة الدعوى . بتقدير الاخصام لها . لا بتقدير قلم الكتاب .
٣٤٧	١٩ " "	يمين حاسمة . الحكم الصادر بها . حكم قطعى . استئناف الحكم . إيقاف الدعوى ابتدائيا . نفاذ موقت . لا محل له .
٣٤٨	٢٢ " "	استئناف . نصاب الدعوى . الاعتراف ببعض الطلبات . الاعتراف بجزء من الحق المتنازع عليه . مصاريف الدعوى . فرع تابع لأصله في تقدير نصاب الدعوى .

العدد الرابع والخامس فهرست السنة الثامنة

الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٤٩	٢٢ مارس ١٩٢٧	بيع . تسجيل . تراحم مشترك من المورث ومشتري من الوارث .
٣٥٠	٢٣ مارس ١٩٢٧	نزع الملكية . حائز العقار . التنيه عليه بالدفع أو التخلي عن العقار . دائن مرتهن . دائن صاحب حق اختصاص . دائن ممتاز . حق امتياز البائع . تسجيل . مضي عشر سنوات عليه . عدم سقوط الحق . دين . أقساطه . تقادم .
٣٥١	٢٣ ابريل ١٩٢٧	بناء في أرض الغير . حسن نية . مقابل البناء . خيار المالك . مادة ٦٥ . وقف . حكمه كحكم المالك . حق حبس العين .
٣٥٢	١٩ مايو ١٩٢٧	استئناف . أصلي . فرعي . دعوى أصلية . دعوى ضمان .
٣٥٣	٢٦ مايو ١٩٢٧	دعويان مستقلتان . الاستئناف في أحدهما ليس فرعياً في الأخرى . استئناف . قبوله . تزوير . تقدير قيمة الدعوى . قيمة العقد المطعون فيه .
٣٥٤	٣١ مايو ١٩٢٧	بيع العقار لعدم امكان القسمة . زيادة العشر . جوازها حكم . ابتدائي . خطأ مادي . تصحيح .
٣٥٥	٥ نوفمبر ١٩٢٧	تحكيم . محكمون مفوضون في الصلح . اختيارهم . من حق الخصام .
٣٥٦	١٦ » »	شكال في التنفيذ . حكم شرعي . اختصاص . القاضي الجزئي الواقع في دائرته العقار . القاضي الجزئي الواقع في دائرته محل اقامة المستشكل ضده . الاشكال دعوى غير مقدرة القيمة . اختصاص القاضي الجزئي . دعوى مستعجلة . اشكال في اجراءات . لا اشكال في مسائل شرعية . اختصاص القاضي الاهلي . اشكال . رفعه بعد الحجز وقبل البيع . جواز . قوة الشيء المحكوم فيه . شرطه . صدور الحكم من الجهة المختصة .
٣٥٧	٣ ديسمبر ١٩٢٧	حصة في وابور ري وطحين . مال ثابت . الحجز عليها . وجوب اتخاذ اجراءات نزع الملكية
٣٥٨	٢٤ » »	تزوير . دعوى تزوير . فرعية . تقدير قيمتها . استئناف .

العدد الرابع والرابع والخمسون - فهرست

الرقم	الترقيم	التاريخ	الاحكام
٣٥٩	٥٤٦	٢٨ ديسمبر ١٩٢٧	تابع قضاء المحاكم الكلية استئناف . حكم صادر على خلاف حكم سابق . شرط جواز الاستئناف .
٣٦٠	٥٤٨	» » »	حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . الحكم بالريع . أثره في دعوى الملكية .
٣٦١	٥٤٩	٢٩ » »	قاضي الامور المستعجلة . طلب المستأجر . تسليمه الاعيان المؤجرة . اختصاص الامر الصادر بذلك . تأثيره في دعوى الموضوع .
٣٦٢	٥٥٣	٤ يناير ١٩٢٨	الدفع ببطالان صحيفة الدعوى . حضور المدعى عليه يقطعه . جواز ابدائه عند المعارضة . وجوب ابدائه قبل الموضوع . وجوب شمول عريضة الدعوى . الدفع
٣٦٣	٥٥٤	٥ يناير ١٩٢٨	وزارة الأوقاف . مصلحة حكومية . اختصاص . ذكر يتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢
٣٦٤	٥٥٥	٢٥ فبراير ١٩٢٨	الأطيان الخراجية . المنفعة العامة . اخذها بغير مقابل . اللائحة السعيدية
٣٦٥	٥٥٨	٢٣ ابريل ١٩٢٧	جرعة النصب وأركانها
٣٦٦	٥٥٩	١٦ يونيه ١٩٢٧	التدخل المدني والتدخل الجنائي .
٣٦٧	٥٦٠	٢٦ مايو ١٩٢٧	المسئولية التقصيرية والمسئولية الشئبة وتطورهما وأركانهما ومبلغ أثرهما في التشريعات المصرية
٣٦٨	٥٦١	٢٩ مايو ١٩٢٧	الطعن بالتزوير . مرض الموت . اثبات التاريخ .
٣٦٩	٥٦٣	١٣ مارس ١٩٢٦	(٥) قضاء المحاكم الجزئية بيع . بيع الوارث العقار المبيع من مورثه . علمه ببيع المورث . نصب . مادة ٢٩٢ . كون العقار مملوك لابنه . اخفاء ذلك على المشتري . مسئولية جنائية . الدفع باختيار احد الطرفين . شرطه عدم الفصل نهائياً من إحدى الجهتين .

العدد الرابع والخامس	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الجزئية
٣٧٠	١٥ فبراير ١٩٢٧	حكم غيابي . محاكمة جنائية . دعوى مدنية . غيبة المتهم بجلسة للمرافعة . حضوره جلسة سابقة . معارضة . حكم غيابي في الدعويين .
٣٧١	٢٧ فبراير ١٩٢٧	طب الأسنان . لائحة . حكم غيابي . معارضة . تشديد العقوبة . عدم جواز . الادعاء مدنياً . جواز ادعاء أرباب الحرفة مدنياً . جواز .
٣٧٢	١٢ فبراير ١٩٢٣	دعوى . قيامها . قيدها . حجز . تحت اليد . طلب تثبيت الحجز . عدم قيده . صحة الحجز . استئناف . عدم قيده . بطلانه . استثناء .
٣٧٣	٢٧ مارس ١٩٢٤	خير . أتعاب . تقدير . معارضة . نزاع في المبلغ المقدر . مادة ٢٣٤ مرافعات . ميعادها . شكلها . نزاع في وجوب الاتعاب . سقوط حق فيها . دعوى عادية . سقوط حق الخبير في أتعابه . عدم انطباق المادة ٢٠٩ . عدم تنفيذ أمر التقدير في الستة شهور . عدم سقوط
٣٧٤	٢٧ مايو ١٩٢٤	اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . مادة ١٥ لائحة . أمر اداري . تعويض . اختصاص . الحكم بغرامة يومية . عدم اختصاص
٣٧٥	٢٥ نوفمبر ١٩٢٤	كفالة . قبول الدائن شيئاً مقابل الدين . براءة ذمة الكفيل . اجارة . حكم بفسخها . تنازل المؤجر عن الفسخ . عقد جديد . كفيل . براءة ذمته
٣٧٦	٢٠ ديسمبر ١٩٢٤	اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . أمر اداري . تعويض . اختصاص غرامة تهديدية . عدم اختصاص
٣٧٧	٢٠ مايو ١٩٢٥	استئناف . نصاب الدعوى . جوازه . دعوى تزوير . دعوى تبعية . تقدير قيمة الدعوى المرفوعة

السنة الثامنة

فهرست

العدد الرابع والرابع والخامس

الرقم	تاريخ	الاحكام
٣٧٨	٢٤ نوفمبر ١٩٢٥	تابع قضاء المحاكم الجزئية
٣٧٩	٢٢ فبراير ١٩٢٦	التماس . ترك المرافعة فيه . الحكم بالغرامة . جوازه بيع . بيع فاسد . بيع موقوف . شفعة . جوازها . مالك على الشيوع . بيعه على التحديد . بيع موقوف . حق الشركاء في الشفعة فيه . بيان حدود العين المبيعة في طلب الشفعة . عدم وجوب
٣٨٠	٣١ مايو ١٩٢٦	حق ارتفاق . ترتيبه على عقار للمالك واحد . قسمة العقار . بقاء حق الارتفاق . شرطه . القانون المصري . سكوته . تطبيق نص القانون الفرنسي
٣٨١	٣٠ أكتوبر ١٩٢٦	اختصاص . دعوى أصلية . دعوى ضمان . الرابطة بين الدعويين . اجارة . مستأجر من الباطن
٣٨٢	٢٧ نوفمبر ١٩٢٦	اثبات . دين المدين على الدائن . وفاء الدين . مقدمة اثبات بالكتابة . بيئة
٣٨٣	٣٠ نوفمبر ١٩٢٦	دعوى . شرائطها . دعوى اثبات الحالة . السبب . المصلحة .
٣٨٤	٢٥ ديسمبر ١٩٢٦	تعهد . شرط ارادى . شرط المدين . باطل . شرط الدائن . صحيح .
٣٨٥	٢١ مايو ١٩٢٧	دين . فوائد . سرياتها . مادة ١٢٤ مدنى
٣٨٦	١٤ نوفمبر ١٩٢٧	تقادم . غيبة منقطعة . وقف سريان المدة
٣٨٧	١٧ يناير ١٩٢٨	دعوى . تنازل عنها . سقوط الاجراءات . مرتبات . سقوط الحق فيها بمضى خمس سنوات . أساس السقوط . اهمال الاعتراف بالدين . جواز التمسك بالسقوط
٣٨٨	١٨ يناير ١٩٢٨	بيع . عين ذات ثمرة . فسخ . رد الثمن . فوائد
٣٨٩	١٩ أكتوبر ١٩٠٤	(٦) قضاء المحاكم الشرعية وقف . تفسير . التعميم . الاطلاق . البناء في أرض الوقف . بناء الواقف . بناء المتولى

المراد الرابع والخامس - فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الأحكام
٣٩٠	٦ فبراير ١٩٠٧	تابع قضاء المحاكم الشرعية
٣٩١	٥ ديسمبر ١٩٠٨	وقف . ناظر . مخالفة شرط الواقف . عزل
٣٩٢	٢٨ مايو ١٩١٢	وقف . شرط الواقف لغيره . شرطه لنفسه . وكيل . أصيل . ما يملكه الأول . يملكه الثاني . الشرط لأحد الواقفين . عام
٣٩٣	٨ يونيو ١٩١٤	وقف . شرط الواقف لغيره . شرط له
٣٩٤	٢٢ يونيو ١٩١٦	وقف . ناظر . عزل . صرف الاستحقاق قبل المارة . خيانة
٣٩٥	٣٠ أكتوبر ١٩١٦	وقف . شرط لنفسه . إبطاله هذا الشرط سريانه على الغير
٣٩٦	٣٠ أبريل ١٩١٧	وقف . شرط الواقف . الاستحقاق . شرط الحرمان عند الاستدانة
٣٩٧	١٥ يناير ١٩١٨	وقف . ناظر . أجارة . عزل
٣٩٨	١٣ ديسمبر ١٩٢٠	وقف . الشروط العشرة . للموقوف عليه دون الواقف لا يملكها أحدهما
٣٩٩	٥ يناير ١٩٢٧	وقف . الشروط العشرة . حفظها للواقف . لا آخر بعده . من شرط له الواقف ان يزيد وينقص ليس له ان يزيد لنفسه
٤٠٠	١١ يناير ١٩٢٧	(٧) قضاء المحاكم المختلطة
٤٠١	١١ يناير ١٩٢٧	الدائن المرتهن . حقه في التنفيذ على منقولات مدينه . وقف . ناظر . مستحق . ريع الواقف . الحجز عليه . حراسة شفعه . مبدأ سريان الخمسة عشر يوماً . من يوم العلم بالبيع . وليس من يوم العلم بالتسجيل . طلب الشفعة ليلة أو يوم توقيع العقد الرسمي . قبول . بيع جملة قطع مفروزة بعقد واحد . وجوب تحقق سبب الشفعة في كل منها . الأرض المعدة للبناء . تنازل عن حق الارتفاق . سقوط الشفعة . جواز - الأراضى الزراعية الحد المنحنى أو المنكسر
		(١) العقود التي تتناول التركات المستقبلية . تحريمها . الشرائع المختلفة . الشريعة الإسلامية

العدد الرابع والخامس فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الأحكام
		تابع المحاكم المختلطة
		(٢) العقود التي تتناول التركات المستقبلية . تفسيرها . موضوعها . العقود المتعلقة نفاذها على الموت . الدعاوى بشأنها . تقديمها .
		(٣) الوقف . انشاؤه . تغييره العقود المتبادلة المنفعة . العقد الناشئ عن ارادة العاقد وحده . الفرق . اخراج هذا العقد . أثره . حالا . العقود بين الأحياء . الأهلية
		(٤) التأثير على ارادة الشخص واستهواؤه . معناه . التدليس . الفرق بينهما . شرط . عيب الرضا .
٤٠٢	١٢ يناير ١٩٢٧	اختصاص . الأوامر الصادرة على عريضة . التظلم منها الحجز تحت اليد . حق الغير في الطعن في هذه الأوامر . قاضي الأمر المستعجلة . اختصاص . حدوده
٤٠٣	» » »	اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . غاصب . اخلاء . قاضي الأمر المستعجلة . بحث مستندات الخصام
٤٠٤	١٣ » »	حجز تحت اليد . ايداع المبلغ المحجوز على ذمة الحاجز . الدفع لدائن آخر . قلم الكتاب . مسئولية
٤٠٥	» » »	تأمين على الحياة . المستحق . المؤمن على حياته . اختلاف الأشخاص . وريثة . دائن . مدين . استحقاق التأمين .
٤٠٦	١٨ » »	بيع . تسجيل . عدمه . بيع المشتري . جوازه . شفعة . البيع الثاني . عرض الثمن الثاني احتياطياً . محله . أقرار الخصام . عدم جواز تجزئته . وكيل البائع . شفعة . اعلان الوكيل بها . جواز . شفعة . بيع ثان . صوريه . قرينة . الاثبات بالبينة . تعيين الوقائع . لا ضرورة .
٤٠٧	١٩ » »	البيع « سيف » شحن البضاعة في الموعد . ورودها متأخرة . بائع . عدم مسئولية .

السنة الثامنة

فهرست

العدد الرابع والخامس

الرقم	الترقيم	التاريخ	الأحكام
			تابع قضاء المحاكم المختلطة
٤٠٨	٦١٥	١٩ يناير ١٩٢٧	بيع . بائع . فسخ البائع بمحض إرادته . مشتر . حقه . نتائج هذا الحق .
٤٠٩	٦١٦	» » »	استئناف . تقدير قيمة الطلب . تعدد المدعى عليهم . سبب واحد .
٤١٠	٦١٦	» » »	استعارة الاسم . صورية . قبولها . شرط
٤١١	٦١٦	٢٠ يناير ١٩٢٧	بيع الديون . حق استرداد الدين . عدم جوازه . حالته . دين متنازع عليه . وقت تقدير النزاع
٤١٢	٦١٦	٢٧ يناير ١٩٢٧	دين . مدينان متضامنان . تنازل جزئي عن الدين . توزيعه
٤١٣	٦١٧	٩ فبراير ١٩٢٧	اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . حراسة . وجه الاستعجال
٤١٤	٦١٧	١٦ فبراير ١٩٢٧	تأمين . شرط التحكيم . صحيح . تعويض . تقديره . يوم الحادث .
٤١٥	٦١٧	١٧ فبراير ١٩٢٧	المحاكم المختلطة . اختصاص . نزع الملكية . حق امتياز البائع الاجنبي . تقدير صحة الاجراءات الحاصلة امام المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم . بيع عقار . ثمن . تمسك . شرط عدم التصرف في العين . شرط استحقاق جميع الثمن . صحيح
٤١٦	٦١٨	» » »	اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . تفسير العقود . سلطته
٤١٧	٦١٨	» » »	عامل . حادث . رئيس العمال . اهمال . خطأ صاحب العمل . مسؤولية .
٤١٨	٦١٨	٢٣ فبراير ١٩٢٧	تبيد الاشياء المحجوز عليها . الغير . المسؤولية الجنائية . شرطها
			(١) قضاء المحاكم الاجنبية
٤١٩	٦١٩	٤ يونيه ١٩٢٤	تعهد بعمل شيء . عدم الوفاء . تعويض .
٤٢٠	٦١٩	٣٠ مارس ١٩٢٥	وفاء الدين . حوالة على البوستان . صرف قيمتها للدائن .

العدد الرابع والخامس	فهرست	العدد الثالث			
			الرقم	التاريخ	الأحكام
					تابع قضاء المحاكم الأجنبية
			٤٢١	١٠ مايو ١٩٢٦	شركة . رأس مال غير ثابت . حق الشريك في الانسحاب . حقه في الفسخ ايضا .
			٤٢٢	٣ يونيو ١٩٢٦	اجارة . منقول . عيب خفي . شرط عدم الضمان
			٤٢٣	١١ يناير ١٩٢٧	نفقة . عدم جواز التنازل عنها . جواز التنازل عن الوهن الذي يكفلها .
			٤٢٤	٢ فبراير ١٩٢٧	التزام مصحوب بشرط جزائي . اجارة الاشخاص . تعويض مشروط في حالة الرفض . طلب تعويض . بسبب الرفض في وقت غير لائق . رفض مستخدم . حصته في الارباح . حق امتياز . مستخدم . افلاس . قوة قاهرة .
			٤٢٥	٢٩ مارس ١٩٢٧	مسئولية . حادث . مسئولية اجرامية . لاتماقدية . التبرع بالنقل . خطأ بسيط
			٤٢٦	١٨ يونيو ١٩٢٧	كسالة . قبولها . نيب الدين . انعدامه . الدفع بذلك
			٤٢٧	٢١ يوليو ١٩٢٧	اختصاص في المواد المدنية . الاتفاق على رفع النزاع مباشرة الى محكمة ثاني درجة . عدم الجواز . احالة الى المحكمة المختصة
			٤٢٨	١٦ نوفمبر ١٩٢٧	اجارة . التنازل عنها . شرط اجارة المؤجر . مدى هذا الشرط
			٤٢٩	٢١ يونيو ١٩٢٧	افلاس . مقاصة . دين لم يحقق . عدم جواز
			٤٣٠	١٧ يوليو ١٩٢٦	سكك حديدية . عربات النقل . فقد المشحون بسبب عطب العرب . مسئولية شركة السكك الحديدية . مسئولية الشركة صاحبة العرب
			٤٣١	١٨ مايو ١٩٢٧	بيع . عيب ظاهر . مسئولية . خطأ المشتري
			٤٣٢	٤ يونيو ١٩٢٧	بيع . حبس المبيع . تسليمه للمشتري . سقوط الحق . عدم رجوع المبيع ثانياً للبائع

العدد الخامس

فهرست

العدد الرابع والخامس

الرقم	تاريخ	الاحكام
٤٣٣	٢٠ يونيه ١٩٢٧	تابع قضاء المحاكم الأجنبية تعهد بعمل شئ.. مثال . انتقال ملكية العمل الفنى . تصرفه فيه بطريق الهبة
٤٣٤	٢٣ يونيه ١٩٢٧	الزراعة القائمة على الأرض . بيع منقول . ليس للمشتري حق عينى . الحجز عليها وفاء الأموال . دين ممتاز
٤٣٥	٢٨ يوليه ١٩٢٧	مسئولية . شركة انسكة الحديد . حادث . فتح باب العربى
٤٣٦	١٩ يوليه ١٩٢٧	اجارة . تأجير من الباطن . عدم تصريح المالك كتابة . تنازل عن الاجارة . حرمان . تعسف المالك
٤٣٧	١٦ مايو ١٩٢٧	الوديعة الجارية . نادى الرياضة . حفظ ملابس اللاعبين مسئولية
٤٣٨	١٦ يونيه ١٩٢٧	مسئولية . سيارة . حادث . تصادم ناشئ عن عربى ثالثة

رئيس تحرير المحلة

صليب سامى

المحاضرة

مجلة قضايا إسلامية

نصف هانقاية الحامية لأهل

السنة الثامنة

العدد السادس والسابع

مارس وأبريل ١٩٢٨

محرر المجلة بمكتب الأستاذ صليب بك سامي بشارع عماد الدين رقم ١٤ بمصر

ادارتها بأمانة صندوق التقاية بشارع أبي السباع رقم ٨

المجلة المستمرة
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠ - ٥٦ مدينة

•••••

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

السنة الثامنة

المرداد السادس والسابع المحاماة

عدد السادس وأبريل

التسجيل

اشهار التصرفات العقارية

حكمة اشهار هذه التصرفات ، طرق الاشهار في الشرائع القديمة . اشهارها في مصر قبل القانونين المختلط والاهلي . اشهارها في فرنسا قبل قانون سنة ١٨٥٥ ، قانون سنة ١٨٥٥ — القانونان المختلط والاهلي ، قانون التسجيل الجديد . ترتيب درجات حقوق الامتياز . نظرية سوء النية ، اثبات تاريخ العقود رسمياً

للاستاذ صليب سامي بك رئيس تحرير المجلة

لماذا شرعت عصرية التصرفات العقارية

إذا أردت شراء عين عقارية وجب عليك ، حتى لا تعرض مالك للضياع ، أن تشتري هذه العين من مالكا

أما إذا اشتريتها من غير مالكا فلا يؤثر شراؤك في حق مالكا الحقيقي ، فلا تنتقل اليك ملكية العين ، ويصبح حقك قاصراً على الرجوع على بائعك بالثمن ، وإن كان مفلساً ضاع عليك مالك ولكن من أين تعلم أن العين مملوكة لمن ظننته مالكا لها وتعاقدت معه بشأنها ؟

قد يكون التعاقد معك غاصباً للعين أو مستأجراً لها فيوهمك وضع يده عليها بملكيتها لها ، وقد لا يكون له أي حق عليها فيوهمك بأنها ملكه . بل قد يكون مالكا للعين ، مشهوراً بملكيتها لها ، ولكنه تصرف فيها بالبيع ، وأخفى عليك هذا التصرف ، فباعها لك بعد أن خرجت من ملكه فمن اين لك تحقيق الواقع ؟

كان لا بد من حماية المشتري في هذه الحالة ، لذلك وضعت جميع الشرائع ، من قديم العهد ، النظم التي تكفل صيانة حقوق المشتري من عبث البائع ، وقد تدرجت هذه النظم وتبدلت ، تبعاً لظروف الأحوال ومقتضيات المعاملات ، على ما سنراه مفصلاً فيما بعد . وآخر هذه النظم التي أقرتها الشرائع هو نظام التسجيل

نبذة تاريخية

١ - عند قدماء اليونان

فطن اليونان من قديم العهد الى ضرورة اشهار العقود المنشئة للملكية أو الناقلة لها
ففي كثير من المدن كانت تسجل ملخصات العقود الناقلة للملكية على لوحات من الرخام ،
وكان هذا التسجيل يجعلها حجة على الغير
وفي أثينا كانت تشهر هذه العقود بسجلات دفع الرسوم التي كان يؤديها المشترون ^(١)

٢ - عند قدماء الجرمان

كانت تشهر العقود الناقلة للملكية العقارية بأجراء على
فكان الأشهار قديماً بالتسليم الرمزي ، أي بتسليم جزء من العقار يدأيد . فان كان أرضاً
بتسليم قبضة من مادتها ، سواء كانت طيناً أو حجراً أو رملاً ، أو بتسليم نبات من زرعها إن
كانت منزوعة ، وان كان العقار داراً بتسليم أحد اجزائها كباب أو نافذة ، وهكذا
ثم عدل الجرمان عن اشهار العقود بهذه الطريقة الرمزية الى طريقة الاشهار بالتسجيل بأثبات
تسليم العقار في سجلات جعلت لذلك
وهذه السجلات - بعد تغييرات كثيرة طرأت عليها - أصبحت السجلات العقارية التي
نظمها في النمسا قانون ٢٥ يولييه سنة ١٨٧١ ، وفي بروسيا قانون ٥ مايو سنة ١٨٧٢ ^(٢)
وهي أساس تشريع السجلات العقارية في سائر الممالك الأخرى

٣ - عند الرومان

وقد أدرك الرومان من قديم العهد ضرورة اشهار التصرفات العقارية ، على خلاف ما ذهب
اليه بعض العلماء ، ولكنهم تدرجوا كثيراً في طرق الأشهار

(١) واذا أردت زيادة في البيان راجع مقال الاستاذ دارست «في تسجيل البيع في القانون اليوناني» المنشور
بالمجلة الحديثة لتأريخ القانون الفرنسي والقوانين الاجنبية « مجلد ٨ سنة ١٨٨٤ ص ٢٧٩

Dareste — "La transcription des ventes en droit hellénique" — nouv. rev. hist. de
dr. fr. et étr. tome 8, 1884 p. 379.

(٢) اذا اردت زيادة في البيان راجع مقال الاستاذ ثيفينان Thévenin في المجلة المشار اليها — المجلد ٣ سنة
١٨٧٩ ص ٣٢٣ وما بعدها والمجلد ٤ سنة ١٨٨٠ ص ٦٩ وما بعدها

ففي روما كانت طريقة الأشهار تتبع تشريعهم من حيث التغالى في الإجراءات الشكلية حيناً والتساهل فيها حيناً ^(١)

ومن أولى طرق أشهار نقل الملكية عند الرومان طريقتان : الـ « *mancipatio* » والـ « *in jure cessio* »

وكانت الطريقة الأولى ، ومعناها القبض أى استلام العين باليد ، تؤدي إلى اشهار البيع بحضور البائع والمشتري ، مصحوبين بخمسة شهود وموظف خاص يحمل ميزاناً من الصلب ، الى موقع العقار ، ولمس المشتري العقار باليد ، وأعلانه في مواجهة البائع ملكيته له ، وتسليمه للبائع سبيكة من الصلب رمزاً الى دفع الثمن ^(٢) وما لم تتم هذه الإجراءات فاللملكية لا تنتقل للمشتري ولكن لهذه الطريقة عيوبها ، فالملانية لا تتوفر فيها إلا بقدر السماع عن حصول هذه الإجراءات من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه الإجراءات تستلزم في البيوع العقارية انتقال البائع والمشتري بنفسهما الى محل العقار ، لأن الرومان كانوا يحرمون التوكيل في ذلك ، فاذا لم يكن ذلك ميسوراً لأحدهما لمانع عرض له أو لبعد موقع العقار تعذر وقوع البيع ^(٣) وكذلك كانت هذه الاجراءات بطبيعتها لا تنصب إلا على البيع المنجز غير المضاف الى أجل أو المعلق على شرط

وأما « *in jure cessio* » فموضوعها الاتفاق بين المشتري والبائع على تصوير دعوى استحقاق يرفعها الأول على الثاني أمام القاضي ليثبت حقه على العين موضوع التعاقد وقد كثر التعامل بهذه الطريقة عن الطريقة الأولى وخاصة لكونها الطريقة الوحيدة لاكتساب مجرد الحقوق العقارية كحق الارتفاق .

ولكن كان لهذه الطريقة نفس العيوب التي رأيناها في الطريقة الأولى لعدم جواز التوكيل فيها ، ولضرورة أحضار المنقول في مجلس القاضي أو انتقاله لجهة العقار ^(٤) وأخيراً لضرورة الاتفاق مبدئياً ، بين البائع والمشتري على كافة اشتراطات البيع ، لعدم إمكان مخالفة هذه الشروط أمام القاضي

وقد وضع الرومان بعد ذلك طريقة ثالثة لأشهار البيع وهي الـ « *traditio* » أى تسليم المبيع ، وشروطه :

- (١) راجع كورنيل « بحث في علانية الملكية في القانون الروماني » ص ٢٧
- (٢) راجع الاستاذ جاستون ماى . « مبادئ القانون الروماني » ص ١٦٧ بقرة ٨٤ — طبعة سنة ١٩٠٠
- (٣) ولو انه قد عدل بعد ذلك عن الانتقال لموقع العقار في عهد جايوس *Gaius*
- (٤) وقد عدل بعد ذلك عن التشدد في هذا الشرط ، فاكفى بالحضار جزء من المبيع ان كان منقولاً وتمذر نقله ، أو بقطعة من العقار

- ١ - التسليم المادى للمبيع عقاراً كان أو متقولاً، وهو الركن المادى
 - ٢ - اتفاق البائع على البيع والمشتري على الشراء، وهو الركن المعنوى
 - ٣ - كون البيع مما يمكن قبضه بأن يكون عينياً
 - ٤ - أهلية البائع للبيع والمشتري للشراء^(١)
- ولكن التسليم أو القبض قد يحصل فى غير علانية، بل وقد يحصل خفية، وأخيراً كان يستغنى عنه بالنص فى العقد على حصول التسليم. فكانت المعاملات لا تزال عرضة للخطر. لذلك وضع الرومان عقوبة لمن يبيع عقاراً ليس مملوكاً له.
- ولكن هذه العقوبة على شدتها لم تخفف من الأضرار الناشئة عن عدم اشهار التصرفات العقارية. هذا فى التصرفات بموض
- أما فى الهبات فقد صدر قانونان فى عهد الأباطور قسطنطين بوجوب اشهارها بتسجيل ملخصها *insinuation* وهو أساس نظام التسجيل فى القوانين الحديثة
- ولكن لم يلبث أن فقد هذا التسجيل أهميته من حيث العلانية فى عهد خلفاء الامبراطور قسطنطين وأصبح مجرد أداة للآثبات. ذلك لأن خلفاء أباحوا التسجيل فى غير الجهة التى بها العقار وفقاً لأرادة الواهب، ثم أصبح التسجيل اختيارياً، وانتهى بأن بطل هذا النظام بعدم الاستعمال^(٢).

فى القانون الفرنسى

لأستيفاء البحث فى علانية العقود الناقلة للملكية العقارية فى القانون الفرنسى، يجب الكلام عن التشريع فى أدواره الآتية :

- ١ - القانون القديم
- ٢ - التشريع فى عهد الثورة
- ٣ - قانون نابليون
- ٤ - قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥

١ - القانون القديم

لم تكن فى غالب المقاطعات الفرنسية طريقة لأشهار نقل الملكية والحقوق العقارية فى عقود

المفاوضة ، بل كان التعاقد على ذلك يحصل بغير عناية ، الى حد أن التسليم أصبح لا محل له بشيوع النص على حصوله في عقود البيع .

ولكن كان لبعض المقاطعات الخاصة لحكم العادات نظم لأشهر هذه التصرفات احتفظ بها من العصور الوسطى

ومنها الـ « nantissement » وهو تسليم العقار للمشتري بعمرة موظفين رسميين يعينهم الملك أو الأمير وثبات هذا التسليم في سجل عام لكل ذي شأن حق الاطلاع عليه .^(١) وكان هذا النظام سارياً على العقود الناقلة للملكية وكذلك العقود الناقلة أو المنشئة للحقوق المينية العقارية .

وكان لهذا النظام فائدة كبرى

فإذا تصرف المالك في ملكية العقار ، أو رتب عليه حقاً عينياً ، لشخصين على التوالي ، كان الحق لصاحب التسليم السابق

وان لم يتسلم الاثنان العقار ، كان الحق لمن وضع يده عليه منهما ، وإلا كان لصاحب العقد الأسبق في التاريخ

وما لم يحصل التسليم القانوني nantissement ، يعتبر العقار باقياً في ملكية بآئمه ولدائيه حق التنفيذ عليه^(٢)

وكان لمقاطعة بريطانيا نظاماً خاصاً يسمونه Appropriance par bannies . هذا النظام يقتضى الاعلان عن البيع بالنداء بحصوله ثلاث مرات متوالية ، بين كل منها أسبوع أو أسبوعان ، بواسطة موظف خاص يسمونه bannier ، وكان يحصل هذا الاعلان عادة في ايام الاحاد وعلى أبواب الكنيسة . ثم استعيز عن النداء بأعلان يلصق على أبواب الكنيسة

وكان يعمل لهذا الاجراء محضر يعلن لأقارب البائع ولكل ذي مصلحة ظاهرة ، ثم يسجل هذا المحضر بالمحكمة ، ويصبح لكل ذي شأن حق الاطلاع عليه

وأخيراً استعيز عن هذا الاجراء بنظام تسجيل ملخص العقود Insinuation وهو أساس نظام التسجيل الحالي

وكان لنظام Appropriance par banies نفس الفائدة المعلومة لنظام التسجيل

فإذا ادعى شخص ملكيته لعين بطريق الشراء ، وجب عليه اشهار شرائه بالطريقة السالفة ، وما لم يفعل فعقده لا يكون حجة على الغير ، ولكل شخص أراد أن يكتسب حقاً على عقار استطاع الاطلاع على تصرفات صاحب العقار ، فيكون على بينة من أمره

(١) راجع مجموعة مراين تحت لفظة « تسليم » Merlin, rep. v. "nantissement"

(٢) راجع كاربانتية المجلد ٢٥ ص ١٠٤٣ قرة ١٢

وكانت هناك نظم أخرى لضمان حقوق الدائنين المرتهنين ، لا نرى محلاً للتوسع في شرحها ، وهي تقضى اجمالاً باعطاء هؤلاء الدائنين الفرصة للمعارضة في حصول البيع استبقاء لحقهم على العقار . على ان هذه النظم كانت قاصرة على التصرفات بعوض ، أما الهبات فكانت في عهد القانون القديم خاضعة دائماً لنظام خاص للعلائية من شأنه حماية ذوى الحقوق على العقار .

٢ - التشريع في عهد الثورة

في سنة ١٧٨٩ ، على أثر قيام الثورة وسقوط محاكم الأشراف ، ألغى نظام التسليم بقانون ٢٠ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ الذى قضى بوجوب تسجيل العقود بالمحاكم المركزية والا أصبحت لا قيمة لها

وفي ١١ برومير من السنة السابعة للثورة (أول نوفمبر سنة ١٧٩٨) ، صدر قانونان غيرا نظام التسجيل وجعلوا العقود ناقلة للملكية بين العاقدین بمجرد صدورهما ، ولكنها لا تكون حجة على الغير إلا بتسجيلها

٣ - قانون نابليون

ولكن قانون نابليون الذى هذين القانونين ، والذى تبعاً نظام التسجيل ، فأصبحت العقود بعوض ناقلة للملكية بمجرد صدورهما ، سواء بين العاقدین أو ازاء الغير وكذلك عقود الوصية ، أما الهبة فقد نص على عدم الاحتجاج بها على الغير إلا من يوم تسجيلها

٤ - قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥

كان قانون نابليون لا شك معيياً بانتهاء نظام التسجيل ، والقضاء تبعاً على تأمين المعاملات العقارية وكان حقاً للنائب العام دو بان Dupin أن يقول لمحكمة النقض في سنة ١٨٤٠ : « يشترى الانسان ولا يعلم اذا كان سيصبح مالكاً أو لا ، يرتهن ولا يدري ان كان سيتقاضى دينه أو لا » فكان لا بد من تشريع جديد .

ففي ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ صدر « قانون تسجيل عقود الرهن » ، وهو بالرغم من تسميته مطلق الأحكام على جميع التصرفات المنشئة أو المقررة للملكية وللحقوق العينية العقارية ، فيما عدا الوصية التى لم ينص القانون على وجوب تسجيلها ، والهبة التى نص قانون نابليون (٩٣٩) على وجوب تسجيلها ، ونزع الملكية للمنفعة العامة التى صدر بها قانون خاص في ٣ مايو سنة ١٨٤١ وهذا القانون هو مصدر التشريع المصرى فى القانونين المختلط والأهلى على ما سنرى

في القانون المصري

يشمل بحثنا في هذا الموضوع الكلام على أدوار التشريع الثلاثة الآتية :

١ - العهد السابق على وضع القانونين المختلط والأهلي

٢ - عهد القانونين المذكورين

٣ - عهد قانون التسجيل الجديد

١ - عن العهد الاول

لا ندرى كيف كان يقع بيع العقار في عهد الفراعنة ، وهل كان يشهر البيع أو لا ، ولا ندرى كذلك اذا كانت شرائع الدول الفاتحة ، قبل الفتح الاسلامي ، كانت تطبق على البلاد المصرية عند فتحها أو لا

فلا ندرى ان كان نظام التسجيل ، الذي كان معروفاً عند قدماء اليونان ، ووسائل الاشهار التي شرعها الرومان ، كان معمولاً بها في مصر أو لا

والبحث في ذلك من اختصاص علماء الآثار ، الذين نرجو ان يوافقونا بما يعلمونه في هذا الموضوع كل ما نعلمه أن ، في عهد الفرس واليونان والرومان ، كانت رقبة الارض في الديار المصرية ملكاً للحاكم ، ومنفعتها لواضع اليد عليها ، وأن الارض كانت تنقسم الى قسمين : الاراضي المنعم بها على كبار القوم ، وكانت معفاة من كل ضريبة ، والاراضي التي كانت لعامة الناس حق الانتفاع بها مقابل دفع الخراج عنها . - راجع الاصحاح السابع والأربعين من سفر التكوين

أما من عهد الفتح الاسلامي الى عهد القوانين الوضعية المصرية فكانت أحكام الشريعة الاسلامية سارية على الديار المصرية

ولم تنص هذه الأحكام على اشهار البيع ، فكانت ملكية العين تنتقل للمشتري بمجرد البيع (مادة ٧٤ من مرشد الحيران) وكان البيع يثبت بالينة كسائر العقود ، وكان للمشتري التصرف في العين المبيعة قبل استلامها ان كانت عقاراً (مادة ٧٥)

ولذلك كان مفروضاً تعرض المعاملات العقارية لآخطار كثيرة ، بأن تشتري عقاراً من غير مالكه ، أو ترهن عيناً من غير صاحبها ، اذا أوهمت بملكية من تعاقدت معه ، وليس هناك نظام يساعدك على تحقيق ملكيته قبل التعاقد معه

١ - إلا أن هذه الاخطار لم يكن لها في مصر الشأن الذي كان لها في سائر البلاد الأخرى ، وخاصة في فرنسا في المدة بين وضع قانون نابليون سنة ١٨٥٥ . وذلك للأسباب الآتية :

الاول - لأن الاراضى ، وهى الجزء الأعظم من الثروة العقارية ، كانت في مصر خراجية ، أى كانت رقبته مملوكة لبيت المال . بينما كان حق الانتفاع بها متروكا للاهالى لا يتصرفون فيه لا بالبيع ولا بالرهن

الثانى - لأنه من أوائل القرن الماضى (١٨١٣) كلفت الاراضى فى سجلات الحكومة باسماء أصحابها ، فكان هذا النوع من التسجيل كافياً لاشهار الملكية

الثالث - لأنه لما أتيح التصرف فى هذه الأراضى ، فى النصف الثانى من القرن الماضى ، أحيطت هذه التصرفات بضمانات كانت تقى شر التعامل مع غير المالك : فكان لا بد من تحرير حجة شرعية بالتصرف ، وكانت هذه الحجة لا تحرر إلا بعد الاذن من المديرية ، وبعد التحقق من ملكية صاحب الأرض ، بالكشف عليها من سجلاتها .

واليك التفصيل :

قام الخلاف بين المؤرخين على صفة احتلال العرب للديار المصرية ، هل هو فتح عنوة لمقاومة الرومان اغارتهم على مصر ، أو هو فتح سلمى باتفاق الاقباط - وهم أهل البلاد - مع العرب على دخول الديار المصرية ، وحصول الأقباط منهم على الأمان

ولكن مما لا شك فيه أن أئمة المذاهب الأربعة متفقون على أن الديار المصرية فتحت عنوة . ويرى بعض المؤرخين ، دليلاً رمزياً الى هذا الفتح ، فى ارتقاء الخطباء منابر الصلاة يوم الجمعة فى كل جوامع مصر متقلدين سيفاً أو شبه سيف من خشب ، بينما يخطب الخطيب فى البلاد التى دخلها العرب بنير السيف ويده مرفوعتان الى السماء وفى أحدهما كتاب الله (١)

إذا أضيف الى ذلك أن جمهور المصريين لم يدخلوا دين الاسلام عند الفتح ، وأن أرض مصر تروى من ماء النيل وهو نهر غير عربى ، تبين لك أن أراضى مصر كانت كلها خراجية بحكم الشريعة الفراء . واذن بقيت الأرض ملكاً للحاكم والأهلين حق الانتفاع بها لا غير - راجع المادة ٢١ من القانون المدنى المختلط (٢)

وقد استمرت الحال على ذلك فى مصر فى عهد الدولة العثمانية ، وفى عهد المماليك الذين استبدوا بالحكم فى غفلة نائب السلطان العثمانى

وفى عهد المماليك نشأت الالتزامات ، ولكنها لم تغير من صفة الأراضى التى كانت تعطى لم نظير التزاماتهم

(١) راجع بقوب باشا ارتين - «الاحكام المرعية فى شأن الاطيان المصرية» - ص ٣٧ و ٣٨
(٢) أما القانون المدنى الاهلى فلم ينص على الاطيان الخراجية لصدوره فى سنة ١٨٨٣ ، أى بعد قانون التصفية

ولما ولي محمد علي باشا الكبير حكم مصر، وجه همه إلى تثبيت حق واضي اليد على الأراضي ليأمنوا على ملكهم ولينصرفوا إلى إصلاح الأرض وزرعها
ففي سنة ١٨١٣ مسحت الأراضي، ووزعت بين الأهالي، وقيدت بأسمائهم
ولما صدر محمد علي باشا أملاك المالك أخذ أراضيهم، التي منحت لهم « رزق بلا مال »،
والتي أعطيت لهم مقابل الالتزام « أواسي » ووزعها كذلك بين الأهالي
إلا أن الأراضي التي وزعت على الأهالي أولاً وثانياً بقيت ملكاً لبيت المال وكان للأهالي
عليها مجرد حق انتفاع.

وفي ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) صدرت أول لائحة في شأن الأراضي الخراجية،
فصرح فيها لواضع اليد عليها باعطائها غاروقة (أي برهن منفعتها) كما أبيع له التنازل عن حقه فيها
بالشركة أو البيع الوقائي أو البيع البات
وانما شرطت اللائحة وجوب وقوع ذلك « بالكتابة على ورق دمنعة »

وفي ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) صدرت اللائحة الثانية، فنصت على وجوب
حصول التنازل عن حق منفعة الأراضي بالتصرفات السابقة عن يد المديرية وبمحجة شرعية
وأجازت هذه اللائحة انتقال حق المنفعة لورثة المتنع مطلقاً بالنسبة للبعض، وبقيود خاصة
بالنسبة للبعض الآخر .

وقد عني المغفور له سعيد باشا وإلى مصر بتثبيت حق المتنعين على الأراضي عناية محمد علي
باشا الكبير بذلك

ففي ٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) صدر أمره العالي باعطاء الفلاحين، الذين شاركوا
مشايخ البلاد في الأراضي المتنعين بها، أوزارعوهم عليها، نصيبهم منها وقيدته بأسمائهم

وفي ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) صدرت اللائحة السعيدية التي وضعها مجلس
الأحكام، وهي أول قانون حقيق بهذه التسمية صدر في شأن الأراضي
أجازت هذه اللائحة :

١ - انتقال منفعة الأراضي لورثة المتنع طبقاً لقواعد الشريعة الغراء في الارث، وبشروط
نصت عليها اللائحة - بند ١

٢ - تقسيم أطيان العائلة المكلفة باسم أرشدها بين أفرادها ، وتكليف حصة كل منهم باسمه ونصت على وجوب ضبط ذلك بأشهاد شرعى يسجل بالمحكمة الشرعية والمديرية - بند ٢

٣ - تملك منفعة الأرض بوضع اليد عليها ودفع الخراج عنها خمس سنوات متواليات -

- وان كان هناك نزاع قائم بشأنها ، وجب ثبوت وضع اليد عليها خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى - بند ٤

٤ اعطاء الأرض غاروقه (بند ٧) وتأجيرها لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات (بند ٨) وبيع حق الانتفاع (بند ٩)

ولكن اللامحة أقت رقة الاراضى لجهة بيت المال بالنص على ذلك صراحة في البنود ١ و ٤ و ٧ و ٩ وباجازة التصرفات السابقة على سبيل الاستثناء .

وقد شرطت اللامحة وجوب اتباع اجراءات خاصة لاثبات هذه التصرفات ، فلا تتم الغاروقه إلا باذن المديرية والتكليف باسم المرتهن مع بقاء اسم صاحب الأرض ، والاجارة إلا بسند ديوانى يحرر بالمديرية ، والبيع إلا بحجة شرعية بعد الاذن بالمديرية التى يجب عليها تحقيق ملكية البائع قبل الاذن للمحكمة الشرعية بتوقيع البيع

وفى سنة ١٨٧١ ، فى عهد الخديوى اسماعيل باشا ، صدرت لامحة المقابلة التى أجازت للاهالى تملك الأرض ملكا مطلقاً ، واعفاءهم من دفع نصف الضريبة طول حياتهم ، إذا هم عجلوا دفع الخراج عن ست سنوات

ومن الأهالى من دفع الخراج معجلاً فتملك رقة العين ، ومنهم من لم يدفع فبقى منتفعاً بها

وفى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ ، فى عهد الخديوى توفيق باشا ، صدر قانون التصفية الذى ساوى بين الجميع وجعل صاحب الارض مالكا مطلقاً لها ، كما ساوى بين الاراضى الخراجية والقليل من الأطيان العشرية التى كانت ملكاً خالصاً لأصحابها (١)

ينبين مما تقدم :

١ - أن الأراضى ، وهى الأصل فى الثروة العقارية ، كانت خراجية أى مملوكة لبيت المال ،

(١) وهى الاراضى التى انضم بها ملكاً مطلقاً لأصحابها . والأطيان العشرية فى مصر غير الأطيان العشرية المنصوص عنها فى كتب الشرع ، فالأولى هى الاراضى التى كانت بوراً لم تمسح فى سنة ١٨١٣ (والقليل منها كان مزرعاً ولم تمسح) وقد انضم بعضها ملكاً خالصاً لأصحابها ، والبعض الآخر لا انتفاع اصحابها بها طول حياتهم . وكانت هذه الاراضى مغطاة من الضريبة حتى سنة ١٨٥٤ ، وفى هذه السنة ربط عليها المال بواقع عشر فلتها هيناً او قدراً ، ومن ذلك سبب الاراضى العشرية او العشورية

وأن حق أصحابها كان قاصراً على الانتفاع بها ، وأنهم لم يملكوا التصرف في منفعتها لا بيعاً ولا رهناً ، ولم يتوارثوا هذه المنفعة إلا في النصف الثاني من القرن الماضي ولكنها لم تصبح ملكاً تاماً لهم

٢ - أنه في سنة ١٨١٣ مسحت الأراضي المنزرعة ، وكلفت بأسماء المتفعين بها ، وأنه في سنة ١٨٥٨ وزعت أطيان مشايخ البلاد على شركائهم ، وكلفت بأسمائهم

وفي هذه السنة أيضاً صرح بقسمة أطيان العائلة على أفرادها ، وصرح بتكليف حصة كل

منهم باسمه ، كما اشترط تكليف الأراضي المعطاة غارقة باسم المرتهن علاوة على اسم صاحبها
٣ - وأنه في سنة ١٨٤٦ صرح لأصحاب الأراضي بالتنازل عن منفعتها وباعطائها غارقة ، ولكن بشرط حصول ذلك كتابة على ورقة دفعة

وفي سنة ١٨٥٨ اشترط ، في حصول القسمة بين أفراد العائلة ، تحرير ائشهاد بذلك على يد قاض شرعي وتسجيله بالمحكمة والمديرية ، كما علق حصول التنازل عن حق الانتفاع أو اعطائه غارقة على اذن المديرية وتحرير حجة شرعية

وإذا تبين لك ذلك استنتجت معي :

١ - أن انتقال الملكية العقارية لغاية سنة ١٨٨٠ كان قاصراً على «الأملأ» العقارية أي الأراضي المبنية ، دون الأراضي الزراعية ، اللهم الا الأراضي التي أنعم بها على أصحابها ملكاً خالصاً ، وهي قليلة جداً

٢ - أن الأراضي كانت مكلفة بأسماء أصحابها بسجلات الحكومة ابتداء من سنة ١٨١٣ ، وأن التصرف في منفعة الأراضي ، بالبيع أو الرهن ، وحتى اجارتها ، إنما كان يحصل كتابة ، وبأذن المديرية ، وبموجب حجج شرعية في الحالتين الأوليين ، والا يصبح التصرف باطلاً (١) وغير حجة على الغير (٢) وبسند ديواني في الحالة الأخيرة

وعلى ذلك فالخطر على المعاملات لم يكن ظاهراً في حالة التشريع القديم ، لأنه كان سهلاً على كل شخص ، يتعامل مع آخر ، أن يتبين ملكيته من سجلات المديرية ، وما كانت المديرية لتصرح بتحرير الحجة الشرعية إذا تبين لها عيب في ملكيته

(١) راجع مجلة الاستئناف المختلطة في ١٨ أبريل سنة ١٨٧٨ - المجموعة الرسمية ٣ ص ٢٠٦ - بورلي

مادة ٢١ مدني فقرة ٢

راجع كذلك حكم المحكمة المذكورة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٨ - المجموعة الرسمية ٤ ص ١٢ - بورلي

مادة ٣٤١ فقرة ١

(٢) راجع حكم المحكمة المذكورة في ٦ مايو سنة ١٨٨٥ - المجموعة الرسمية ١٠ ص ٧٥ - بورلي

مادة ٢١ مدني - فقرة ٦

يضاف الى ذلك أن لائحة القضاة الصادرة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٦ قد نظمت طريقة تحرير الحجج الشرعية ووضعت قاعدة التسجيل

(يلاحظ أن أصل الحجة، الموقع عليه من القاضي، كان يسلم لصاحبها، وكانت تنسخ صورتها في السجل المصان - وفي هذا مخالفة أساسية لما هو جار في العقود الرسمية بالمحاكم الأخرى، حيث يحفظ الأصل بمحفوظات المحكمة، وتسلم صورة منه لدى الشأن)

وجعلت لائحة القضاة للحجج، المطابقة للسجل المصان، قيمة قاطعة في الإثبات، فكان القضاة ممنوعين من سماع أى دعوى تخالف مضمونها - راجع المادة ٩

على أنه يستتج، من مجموع نصوص هذه اللائحة، ان الحجة الشرعية التي تتضمن بيعاً أو هبة أو وقفاً أو غير ذلك من العقود، لا تكون حجة نافذة على صاحبها أو ورثته الا اذا كانت مسجلة في السجل المصان، أو بعبارة أخرى، لا يكون لها قوة العقد الرسمي بين المتعاقدين الا بعد التسجيل، وأن ليس الغرض من تسجيل الحجة الشرعية جعلها حجة على الغير

وهذا أول عهد التشريع المصرى فيما يختص بالسجلات، وأما المضابط فقد ذكرها في المادة ١٥ من اللائحة المذكورة وعبارتها تنصب على محاضر جلسات المحاكم أكثر منها على مضابط العقود

وفي ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠، أى بعد صدور القوانين المختلطة، صدر الأمر العالى بلائحة المحاكم الشرعية، وهى الأولى من نوعها الجديدة بهذه التسمية

وقد غيرت هذه اللائحة نظام تحرير العقود، فجعلت المضابط هى الأصل الواجب حفظه بدفاتر المحكمة، والحجة الشرعية صوراً منها تسلم لذوى الشأن فيها، كما هو الحال في نظام العقود بالمحاكم المختلطة - راجع المواد ٧٧ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١١٠

ونظمت هذه اللائحة دفاتر التسجيل - ١١٨ و ١١٩، وجعلت لها فهرسات خاصة - ٧٦ و ١٢٠

كما نصت على تسجيل العقود الناقلة للملكية العقار، والمقررة للحقوق العينية العقارية، بسجلات المحكمة التي بدانيتها العقار، اذا صدرت هذه العقود بمحكمة أخرى - ٥٥

وعلى وجوب قيد ما يرد اليها من العقود الصادرة من المحاكم المختلطة، أو المسجلة بها من العقود العرفية، وخلاصات الأحكام الصادرة بالبيع القضائى - ٩٠

٢ - عن العهد الثاني

فانونا المحاكم المختلطة والاهلية

كان محظوراً على الأجانب في الأصل تملك عقارات بالديار المصرية، ولكن محمد علي باشا الكبير أنعم على بعضهم « بأبعاديات » أسوة برعاياه، وملكهم إياها ملكاً مطلقاً أي رقة ومنفعة

ولما أصدر الخفور له سعيد باشا أمره الرقيم ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٨٥) ببيع الأقطان الخراجية التي تركها واضعو اليد عليها، سمح للأجانب بشراء ما يريدونه منها

ولما كانت هذه الأقطان خراجية لا تملك رقبته، أصدر سعيد باشا لهؤلاء الأجانب تقاسيط من الرزنامة، كما كان يفعل بالاباعد التي كان ينعم بها مجاناً، ليملك هؤلاء الأجانب الأرض رقة ومنفعة

وفي ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) أصدر سعيد باشا أمراً عالياً يرخص فيه للأجانب بإنشاء وابورات لحليج الأقطان في الأراضي المملوكة لهم

وقد تأيد حق الأجانب في تلك العقارات بالديار المصرية بصدر الإرادة الشاهانية في ٧ صفر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) التي أطلقت لهم هذا الحق في جميع البلاد العثمانية ما عدا الحجاز

ولما كان الأجانب المقيمون ببلاد الدولة العلية قد احتفظوا بحق التقاضي أمام سلطاتهم في القضايا المدنية والجنائية، بموجب المعاهدات المعقودة مع سلاطين هذه الدولة^(١) وأهمها معاهدة فرنسا في سنة ١٧٤٠ (راجع المواد ١٥ و ٢٦ و ٤٦ و ٥٢ و ٧١ من هذه المعاهدة) ومعاهدة أمريكا في سنة ١٨٣٠ (راجع المادة ٤) ومعاهدة بلجيكا سنة ١٨٣٨ (راجع المادة ٨) اقتضى ذلك توزيع السلطات القضائية في البلاد المصرية. ولما كانت المصلحة العامة تقضي بتوحيد هذه السلطات، فكر الخفور له الخديوي اسماعيل باشا في إنشاء محاكم مصرية للفصل في قضايا الأجانب. وقد استمرت المفاوضات مع الدول ذات الشأن في ذلك من سنة ١٧٦٩ إلى سنة ١٨٧٦، التي انتهت بتشكيل المحاكم المختلطة

(١) وبعض هذه المعاهدات عقدت مع سلاطين مصر مباشرة، كمعاهدة فلورنسا مع السلطان قائد بك في ١٤٨٨، ومعاهدة فرنسا في ١٥٠٧ وبلاتيا في ١٥١٧ مع سلطان مصر في عهد المماليك

ولما انشئت هذه المحاكم ، كان مفروضاً وضع نظام تام للتسجيل ، بجانب نظام المحاكم الشرعية الناقص ، لضمان مصاوغ الاجانب في مصر ، فنص في القانون المدني المختلط على وجوب تسجيل العقود المنشئة او المقررة للملكية العقارية ، والحقوق العينية العقارية ، لتكون حجة على الغير ، ووضع باب خاص في هذا القانون لتنظيم عملية التسجيل

وفي سنة ١٨٨٣ ، لما شكلت المحاكم الأهلية ، أخذت قوانينها عن القوانين المختلطة حرفاً بحرف (فيما عدا بعض نصوص قليلة)

والقوانين المختلطة نفسها مأخوذة عن قانون نابليون ، فالقانون المدني مأخوذ عن الكتاين الأول والثاني من القانون المشار اليه ، فيما عدا الأثر ، والوصية ، وبعض النصوص المتعلقة بالهبة التي لها علاقة بمسائل الأحوال الشخصية

أما النصوص الخاصة بالتسجيل الواردة بالقانون المدني المختلط ، والتي نقلت الى القانون الاهلي ، فمأخوذة عن القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ السابق الكلام عليه

نصوص التسجيل في القانونين المختلط والأهلي

ورد بعض هذه النصوص في القانونين متفرقا مع النصوص المتعلقة بأسباب الملكية ، والنصوص الخاصة بسائر الحقوق العينية ، وورد البعض الآخر منها مجوعاً في باب أثبات الحقوق العينية عن أسباب الملكية

عددت المادة ٤٤ من القانون المدني أسباب الملكية والحقوق العينية ، فهي :

(١) العقود (٢) الهبة (٣) الميراث (٤) الوصية (٥) وضع اليد (٦) أضافة الملحقات الى الملك (٧) الشفعة (٨) مضي المدة

وفات هذه المادة النص على سبب تاسع وهو القبض (راجع المادتين ٤٦ و ٦٠٧ أهلي والمواد ٦٦ و ٦٨ و ٧٣٤ مختلط) ولكن لا علاقة لهذا السبب بموضوع بحثنا الحاضر ، لأنه سبب قاصر على ملكية المنقول

١ - العقود

نصت المادة ٤٧ (٦٩) على أن ملكية الأموال الثابتة والحقوق العينية عليها

لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين ، إلا بالتسجيل

ونصت المادة ٢٧٠ (٣٤١) على أن ملكية العقار ، بالنسبة لغير المتعاقدين من

ذوى الفائدة فيه ، لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانوناً وكأولاً حسنى النية ^(١)

ونصت المادة ٦١١ (٧٣٧)

« الحقوق بين الأحياء ، الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن ، أو من العقود المثبتة (خطأ فى الترجمة اقرأ « المنشئة ») لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقارى ، أو المشتملة على ترك هذه الحقوق ، تثبت فى حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقاً عينياً بتسجيل تلك العقود... »

ونصت المادة ٦١٢ (٧٣٨)

« الأحكام التضمنة لبيان الحقوق (اقرأ - المؤيدة للحقوق) التى من هذا القبيل ، أو المؤسسة لها ، يلزم تسجيلها ايضاً وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد ، والعقود المشتملة على قسمة العقار

يتبين من هذين النصين

أولاً - ان العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل فى عهد القانون المدنى هي :

- أ - العقود الناقلة للملكية أو الحقوق العينية العقارية القابلة للرهن العقارى
- ب - العقود المنشئة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقارى
- ج - العقود المشتملة على ترك هذه الحقوق
- د - الأحكام المؤيدة لهذه الحقوق أو المنشئة لها
- هـ - أحكام مرمى المزاد

و - عقود الشركات العقارية فيما يتعلق بدخول انصبه الشركاء فى رأس المال اذا كانت

عقارية - راجع بودرى كتاب الالتزامات جزء ١ ص ٤٣٠ - قرة ٣٨٥

ز - عقود قسمة العقارات المشتركة لا الموروثة - ٦١٠ (٧٣٦)

ح - كتب الوقف بعد القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠

ثانياً - ان العقود والأحكام غير الخاضعة للتسجيل هي :

أ - العقود المؤيدة للحقوق المذكورة Déclaratifs

(١) النص العربى للمادة ٢٧٠ املى يشمل هذه العبارة «وكأولاً لا يملكون ما يضر بها» وهو خطأ فى الترجمة لان الاصل الفرنسى لهذه المادة «de bonne foi» وهكذا نص المادة ٣٤١ مختلطاً وستتكملم عن ذلك تفصيلاً بعد

- راجع بودرى - ص ٤٣١ فقرة ٣٨٧ و ٣٨٩ و ٢٩٠ - فيما عدا عقود قسمة العقار المشترك غير الموروث .
- راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ - مجلة التشريع والقضاء سنة ٢٠ ص ٢٤٧ (ومع ذلك فالمحكمة المذكورة قد قضت في ٦ ابريل سنة ١٩٠٥ - المجلة ١٧ ص ١٨٨ - بوجوب تسجيل العقود المقررة لحقوق الارتفاق)
- ب - اجراءات نزع ملكية العقار للمنفعة العامة - راجع الفقرة الاخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ - لأن في اجراءات نزع الملكية العلانية الكافية . كما يقول بودرى فقرة ٣٩٠ مكررة
- ج - الاحكام التي من شأنها زوال الحقوق المنصوص عنها في المادتين ٦١١ و ٦١٢ (٧٣٧ و ٧٣٨)
- راجع حكم المحكمة المذكورة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ - المجلة ٢٥ ص ٤١
- د - الاحكام المؤيدة لحقوق ثابتة بعقود مسجلة
- راجع حكم المحكمة المذكورة في ١٥ يناير سنة ١٩١٤ - المجلة ٢٦ ص ١٤٢ و ص ١٥٥ - وحكم ٧ مايو سنة ١٩١٤ - المجلة ٢٦ ص ٣٧٨
- هـ - الاحكام المؤيدة لحقوق الارث تطبيقاً للمادة ٦١٠ (٧٣٦) - راجع الحكمين المذكورين وحكم ٢٧ مايو سنة ١٩١٥ - المجلة ٢٧ ص ٣٧٥
- و - كتب الوقف قبل قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ لعدم انطباق نص المادتين ٦١١ و ٦١٢ (٧٣٧ و ٧٣٨)
- راجع أحكام المحكمة المذكورة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - المجلة ١٨ ص ٦٠ وفي ١٠ مايو سنة ١٩١٠ - المجلة - ٢٣ ص ٧ - وفي ١٨ يناير سنة ١٩١٦ - المجلة ٢٨ ص ١٠٨
- راجع أيضاً حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٥ ابريل سنة ١٩١٦ - قضية وقف المنشاوى باشا ضد السيدة ست بنت موسى رقم ١٥٦ سنة ٣٣ قضائية (غير منشور)
- راجع حكم المحكمة المذكورة في ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ - المحاماه ٨ ص ١٧٠

أما الحقوق التي ترد عليها العقود وواجب تسجيلها فهي :

- ١ - حق الملكية العقارية - المواد ٤٧ و ٢٧٠ و ٦١١ (٦٩ و ٣٤١ و ٧٣٧)
- ٢ - الحقوق العينية القابلة للرهن ، وهي الحقوق المتفرعة عن الملك والتي يجوز التصرف فيها مستقلة (الرقة وحق الانتفاع) - المادتان ٤٧ و ٦١١ (٦٩ و ٧٣٧)

٣ - الحقوق العينية الأخرى ، حق الارتفاق - المادة ٦١١ (٧٣٧) وحق الاستعمال ، وحق السكنى - المادة ٦١١ (٧٣٧)

٤ - حقوق الدائنين على العقار : حق الرهن العقاري - المادة ٥٦٥ (٦٨٩) والمادة ٦١١ ، وحق الاختصاص أو الرهن القضائي - المادة ٥٩٩ (٧٢٥) وحق الرهن الحيازي - المادة ٥٥٠ (٦٧٤) وحقوق الامتياز العقارية : حق امتياز بائع العقار وقاء للثمن ، وحق امتياز المشتري في رد الثمن عند الفسخ - المادتان ٦٠١ فقرة ٧ و ٦١٤ (٧٢٧ فقرة ٦ و ٧٤١) وحق امتياز الشركاء ، في القسمة العقارية (ما عدا قسمة العقار الموروث) - المادتان ٦٠٢ و ٦١٤ (٧٢٨ و ٧٤١) وحق امتياز صائن العقار - المادتان ٦٠٣ و ٦١٤ (٧٢٩ و ٧٤١)

ونلاحظ هنا أن جمهور شراح القانون المصري يرى اطلاق حق امتياز الصائن على العقار والمقول^(١) بينما يرى الاستاذ حامد بك فهمي قصره على المقول^(٢)

٥ - الفاروقة - نص القانون المختلط على وجوب تسجيل الفاروقة في المادة ٧٣٧ ، ولم ينص القانون الاهلي على ذلك بالرغم من النص على الفاروقة في المادة ٥٥٣ ، وذلك لان هذا النوع من التأمين كان قاصراً على الأتيطان الخراجية دون الاطيان الملوكة ملكاً تاماً ، ولان قانون التصفية قد النى هذه التفرقة فأصبحت جميع الاطيان ملكاً تاماً لاصحابها

وعلى ذلك يمكن القول بأن الفاروقة غير المسجلة كانت حجة على غير المتعاقدين الخاضعين لسلطة المحاكم الاهلية بمجرد صدورها مستوفاة الشرائط طبقاً لاحكام اللوائح القديمة ، ولكنها أصبحت غير حجة على الاجانب من عهد صدور القوانين المختلطة ما لم تكن مسجلة

٦ - حق حبس العين - لم ينص القانونان المختلط والاهلي على اشهار هذا الحق بالتسجيل لأنه حق مادي ثبت بوضع اليد على العين والامتناع عن تسليمها

ولكن اذا فرضنا أن هناك عقداً صريحاً بحق الدائن في حبس العين ، فهل يقتضى تسجيل هذا العقد لحفظ حق الحبس قبل الغير ؟ لا نظن ذلك لعدم النص على انه اذا كان حق حبس العين ناشئاً عن حق امتياز فهذا الحق نفسه خاضع للتسجيل ، وهذا يكفي لاعلان الغير بحق حبس العين

٧ - الحجز العقاري - من المتفق عليه أن الحجز العقاري لا ينشئ للدائن حقاً عقارياً على العين المحجوزة - راجع حكمي محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ - المجموعة الرسمية سنة ٣ ص ١٦١ - وفي ٢٦ مايو سنة ١٨٨٦ - المجموعة المذكورة ١١ ص ١٥٧ - ولكن القانون نص على وجوب تسجيل تنبيه نزع الملكية - المادة ٥٤٠ (٧٠٦) مرافعات ، وعلى تسجيل

(١) راجع جرائمولان - تأمينات ن ٧٦١ - دولتس جزء ٣ ن ٥٤٦ - ذهني بك ص ٢٥٣ من مذكراته في التأمينات

(٢) راجع مقال الاستاذ حامد بك فهمي - المحاماة ٧ ص ١٥٣

محضر الحجز العقاري في القانون المختلط - المادة ٦١٩ مرافعات - وحكم نزع الملكية في القانون الاهلي - المادة ٥٥٩ مرافعات

٨ - الأجرة لمدة تزيد عن تسع سنوات - والمخالصة عن الأجرة المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين وهذه حقوق شخصية ولكن لخطورتها بالنسبة لحقوق الغير نص القانون على وجوب تسجيلها - مادة ٦١٣ (٧٤٠)

انتهينا من الكلام عن السبب الأول من أسباب الملكية .

٢ - الهبة

نصت المادة ٥٢ (٧٥) من القانون المدني على وجوب تسجيل عقد هبة العقار ليكون حجة على الغير . ولما كانت الهبة ناقلة للملكية فنص المادة ٦١١ (٧٣٧) ينطبق عليها أيضاً لأطلاقه .
وللفظ « الغير » هنا معنى خاص ؛ فهو يشمل مطلقاً كل من تلقى حقاً عينياً على العقار الموهوب بطريق الهبة او الوصية أى بغير مقابل ، ومن تلقى حقاً عينياً بمقابل ولم يكن عقده ذا تاريخ ثابت قبل تسجيل عقد الهبة ، ثم من تلقى بمقابل وبعقد ذي تاريخ ثابت حقاً عينياً غير ملكية حق قابل للرهن او حق انتفاع بالاستعمال او السكنى . اما من تلقى بمقابل أحد هذه الحقوق ، وكان عقده ثابت التاريخ قبل تسجيل عقد الهبة ، فلا تسرى عليه الهبة وان كانت مسجلة - مادة ٦١٧ (٧٤٤)

٣ - الميراث

أما ملكية العقار والحقوق العينية العقارية الآيلة بالارث « فثبتت في حق كل انسان بثبوت الوراثة » - مادة ٦١٠ (٧٣٦) . فهي حجة على الغير بغير حاجة الى التسجيل .

ولم ينص قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ في فرنسا على الارث باعتباره سبباً لنقل الملكية او الحقوق العينية العقارية ، وقد فسر ذلك الفقهاء والقضاء بعدم وجوب التسجيل باعتبار الحق آيلاً عن القانون مباشرة - راجع بودرى الالتزامات جزء ١ ص ٤٢٧ فقرة ٣٧٧ ولا تحتاج الى التسجيل تبعاً

١ - الاحكام الصادرة بثبت حق الوارث على عقار او على حق عيني عقارى كما رأينا
٢ - عقود قسمة العقار بين الورثة والاحكام الصادرة بهذه القسمة - راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٣ - المجلة ١٥ ص ٢٦٢

٣ - عقود تخارج الورثة عن حصتهم في عقارات التركة والاحكام الصادرة في هذا الموضوع . راجع بودرى كتاب الالتزامات جزء ١ ص ٤٢٩ فقرة ٣٨٤

راجع حكم المحكمة المذكورة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٩ - المجلة ١١ ص ١٠٥ وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجلة ٢٩ ص ١٠٣
 ٤ - عقود استرداد الورثة للحصة العقارية المبيعة من التركة والأحكام الصادرة في هذا الموضوع - راجع حكم المحكمة المذكورة في ٤ مايو سنة ١٩١١ - المجلة ٢٣ ص ٣٠٢

٤ - الوصية

- لم ينص القانون على وجوب تسجيل الوصية أو عدم وجوبه - وظاهر من نصوص القانون ومن طبيعة الحق ذاته أن لا محل للتسجيل

- ١ - لأن القانون لم ينص على هذا التسجيل لا في المادة ٥٥ ولا في باب التسجيل
- ٢ - ولأن المادة ٦١١ نصت على تسجيل الحقوق بين الأحياء والوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت - راجع بودري كتاب الالتزامات جزء ١ ص ٤٢٧ ققرة ٣٧٦ (طبعة سنة ١٩٠٦)
- ٣ - ولأن تسجيل الوصية لا يمنع الموصي من التصرف في ماله في حياته - ويعتبر ذلك رجوعاً في الوصية. إلا أن هذا الرجوع لا يمس في القانون المختلط حقوق المشترين أو المرتهنين للعين الموصى بها إذا كانوا حسن النية - مادة ٧٨

٤ - ولأن تسجيل الوصية بشيء معين A titre particulier ليس حجة على من تملك العقار الموصى به بمقابل كما رأينا عند الكلام على الهبة - مادة ٦١٧ (٧٤٤)

٥ - الشفعة.

نص قانون الشفعة الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ في المادة ١٤ على وجوب تسجيل طلب الشفعة، وفي المادة ١٨ على وجوب تسجيل الحكم الصادر نهائياً بثبوت الشفعة

٦-٧-٨

أما التملك بوضع اليد على العقار الذي لا مالك له Appropriation أو بإضافة الملحق للملك Accession أو بمضي المدة Prescription ou usucapion فهذه من الأسباب المادية المؤدية للملكية، العلة فيها النصب أو شبه النصب، فلا تماقد ولا عقد، وإذا لا محل للتسجيل

(٣) عهد قانون التسجيل الجديد

قانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣

١ - مقارنة بين القانون المدني وقانون التسجيل الجديد

(١) - استعرضنا نصوص القانون المدني المتعلقة بالتسجيل ، وبيننا أجمالاً العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل وغير الخاضعة له طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولا بد أن القارىء قد لاحظ أن هناك عقوداً وأحكاماً لم ينص القانون على وجوب تسجيلها لتكون حجة على الغير ، مع أن المصلحة العامة كانت تقضى بهذا التسجيل تأميناً للمعاملات العقارية الذى شرع من أجله نظام أشهر التصرفات من قديم العهد وقد سد القانون الجديد بعض هذا النقص كما سنرى .

(٢) - ورأينا أن القانون المدني نص على الجزاء فى حالة عدم التسجيل عند لزومه بأن جعل الحقوق الآيلة بتمتضى العقد غير المسجل كأن لم تكن بالنسبة للغير .

ولكن القانون الجديد أراد أن يمهّد لمشروع نظام السجلات العقارية ، فوضع جزاء أشد صرامة ، فنص على أنه يترتب على عدم تسجيل العقود والأحكام غير المقررة للحقوق عدم انتقال الملكية والحقوق العينية بين العاقدین أنفسهم . وهذه هي القاعدة الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد .

(٣) - ولقد نظم القانون الجديد طريقة تسجيل العقود ، كما نظم طريقة أشهر الدعاوى وعقود الحوالة بالديون العقارية .

تلك هي الفوارق الثلاثة بين التشريعين .

كانت نصوص القانون المدني مبهمة بعض الأبهام وغير مرتبة ترتيباً منطقياً . فالمادة ٦١١ (٧٣٧) نصت « على عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن والعقود المثبتة لحقوق الارتفاق والأستعمال والسكنى والرهن العقارى أو المشتملة على ترك هذه الحقوق » (ولفظ « المثبتة » هنا معناه المنشئة Constitutifs لا المؤيدة Declaratifs كما يتبين ذلك فى عبارة الأصل الفرنسى للمادة)

وإذا فهذه المادة نصت على العقود المنشئة للحقوق ، لا المؤيدة لها ، سواء كانت منشئة لها بالذات أو ناقلة أو مزيلة .

والمادة ٦١٢ (٧٣٨ - ٧٣٩) نصت على الأحكام المؤيدة لتلك الحقوق او المنشئة لها ،
والأحكام الصادرة في دعوى البيع الجبرى ، والعقود المشتملة على قسمة عين العقار . والمادة ٦١٣
(٧٤٠) نصت على عقود الأيجار الذى تزيد مدتها عن تسع سنوات وسندات الاجرة المعجلة
التي تزيد عن ثلاث سنوات
والمادة ٦١٤ (٧٤١) نصت على بعض الديون العقارية الممتازة .

أما القانون الجديد فقد نص على العقود الواجب تسجيلها بهذه العبارة الجامعة « جميع العقود
أو الأحكام الصادرة بين الأحياء ، بعوض أو بغير عوض ، والتي من شأنها إنشاء حق ملكية او
حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله - والعقود والأحكام المقررة لهذه الحقوق »
ويرى من ذلك أن القانون المدنى قد نص على سبيل الحصر على العقود والأحكام الواجب
تسجيلها ، كأنما الأصل عدم التسجيل والتسجيل استثناء . أما القانون الجديد فقد وفق الى نص
جامع يشمل كل التصرفات العينية العقارية بين الأحياء ، فلا يستثنى منها إلا ما خرج عن النص .

ولقد قسم القانون الجديد العقود والأحكام التي تشمل هذه الحقوق الى نوعين - (١) -
العقود والأحكام المنشئة للحقوق - (٢) - العقود والأحكام المؤيدة للحقوق . وقد الحق بها
عقود الأيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة .

وقد جعل القانون لكل من النوعين مادة مستقلة ، كما جعل لكل منهما حكماً خاصاً
ففي المادة الاولى نص على العقود والأحكام المنشئة للحقوق ، وجعل التسجيل شرطاً
أساسياً لنقل الملكية بين العاقدین ، ولم يجعل لسوء النية أثراً فى أرجحية العقد المسجل كما منرى
وفي المادة الثانية نص القانون على العقود والأحكام المؤيدة للحقوق ، وجعل التسجيل
شرطاً للاحتجاج بالحق على الغير ، ونص على أن التدليس مبطل لأرجحية العقد المسجل .

ويتبين من مقارنة نصوص القانون المدنى بنصوص قانون التسجيل ، ان هذا القانون قد نص
على وجوب تسجيل عقود وأحكام لم تكن خاضعة للتسجيل في عهد القانون المدنى . واليك بيانها:
١ - العقود المؤيدة للحقوق العينية العقارية بما فيها القسمة ، فان القانون المدنى لم ينص في المادة ٦١١
(٧٣٧) الا على العقود المنشئة للحقوق ، ولم ينص في المادة ٦١٢ (٧٣٩) الا على عقود قسمة عين العقار ،
بينما نص قانون التسجيل صراحة في المادة الثانية على وجوب تسجيل هذه العقود .

٢ - الاحكام التي من شأنها زوال الحقوق المنصوص عنها في المادة ٦١١ (٧٣٧) من

القانون المدنى

فان القانون المدنى نص فى المادة المذكورة على العقود التى من شأنها انشاء أو انتقال أو ترك هذه الحقوق . ولكنه اكتفى بالنص فى المادة ٦١٢ (٧٣٨) على الاحكام المنشئة أو المقررة لهذه الحقوق

ولما كان النص على سبيل الحصر كما رأينا كانت الأحكام المزیلة للحقوق العينية العقارية غير خاضعة للتسجيل فى عهد القانون المدنى ، بينما هى خاضعة له بنص المادة الاولى من قانون التسجيل .

٣ - العقود والاحكام التى من شأنها تغيير هذه الحقوق

فان كان هذا التغيير بالزيادة فهو انشاء لحق فلا مناص من التسجيل ، وان كان بالنقصان فهو ترك للحق ، فان كان بمقدور تسجيله فى عهد القانون المدنى ، وان كان بمحكم فلا حاجة الى التسجيل

أما قانون التسجيل فقد نص صراحة على العقود والاحكام التى من شأنها « تغيير » الحقوق العينية العقارية

وهناك عقود واحكام لم ينص قانون التسجيل على وجوب تسجيلها

١ - الوصية .

لأن المادة الأولى انما نصت على العقود « الصادرة بين الاحياء » فالوصية حجة على ورثة الموصى ولولم تكن مسجلة ، لأن ملكية الحق العقارى الموصى به تنتقل بمجرد الوفاة دون حاجة الى التسجيل

والى أى مدى تكون الوصية حجة على الغير ؟

يجب بحث المسألة من الوجوه الآتية : (ا) بالنسبة لمن تلقى حقاً عينياً عن الموصى على العين الموصى بها (ب) بالنسبة لمن تلقى هذا الحق عن الورثة غير الموصى له (ج) بالنسبة لمن تلقى هذا الحق من الموصى له .

والمفروض هنا أن تكون الوصية بغير مقابل وانما صحيحة ، سواء لأنها لغير وارث ولا تزيد عن النصاب القانونى ، أو لاجازة الورثة لها (ويرجع فى ذلك الى أحكام قانون الاحوال الشخصية التابع لها الموصى - مادة ٥٥)

١ - بالنسبة لمن تلقى حقاً عينياً عن المورث على العين الموصى بها

للموصى الرجوع عن الوصية ، فاذا تصرف فى العين الموصى بها ، كان تصرفه صحيحاً وقد نص القانون المدنى فى المادة ٦١٧ (٧٤٤) على أن تصرف الموصى فى العين الموصى

بها للغير نافذ في حق الموصى له ، ان كان التصرف بتقابل ولو لم يكن بمقد مسجل قبل تسجيل الوصية ، وانما يشترط أن يكون العقد ذا تاريخ سابق على تسجيل الوصية . ولا يستفاد من هذا النص وجوب تسجيل الوصية لتكون حجة على الغير ، لان القانون لم ينص على ذلك

وانما يستفاد منه أنه طالما أن للموصى حق الرجوع في الوصية ، وطالما أن الوصية لا ترتب حقاً للموصى له الا من يوم وفاة المورث ، فتصرف الموصى في حياته في العين الموصى بها نافذ في حق الموصى له ولو كانت الوصية مسجلة

أما اذا ترتب حق للغير على العين الموصى بها باجراءات ضد الموصى لا باختياره . فلا يمكن أن يقال ان الموصى قصد الرجوع عن الوصية . ولكن في هذه الحالة يرجع حق الغير على حق الموصى له وان كانت الوصية مسجلة بشرطين ، أن يكون حق الغير بتقابل ، وأن يكون ثابتاً بمقد ذي تاريخ رسمي سابق على تسجيل الوصية - مادة ٦١٧ (٧٤٤) وتلك احدي نتائج القاعدة التي قررها الشارع في المادة ١٤٣ ، قاعدة أرجحية صاحب الحق بموضع على المتبرع له .

ب - بالنسبة لمن تلقى الحق عن الورثة غير الموصى له

الوصية حجة على الورثة وتصبح نافذة ضدهم بمجرد الوفاة ، وهي كالحقوق الآيلة عن الارث حجة كذلك على الغير ، فاذا تصرف أحد الورثة في العين الموصى بها فتصرفه باطل ولو لم تكن الوصية مسجلة

ولكن هل يجوز للورثة اجازة الوصية اضراراً بحقوق دائتيهم بالذات . أو لهؤلاء الدائنين حق ابطال أجازتهم .

نرى أن لا دخل لهؤلاء الدائنين في هذه الاجازة . لأنه اذا اعتبرنا الوصية تبرعاً من المورث فلا يمكن اعتباراً اجازتها تبرعاً من الورثة . وانما هو دين طبيعي في ذمة المورث *Obligation naturelle* اذا اجازته الورثة اعتبر ذلك وفاء للدين ورجع أثره الى تاريخ الوفاة ، أي قبل أن تدخل التركة من ملك الوارث فتصبح محلاً لوفاء ديونه . ولأنه اذا كان دين الوارث سابقاً على التركة فلا يمكن أن يكون نصيبه فيها محلاً لضمان الدين وقت انشائه . وان كان لاحقاً بالتركة فقد وقعت الاجازة قبله او عاد اثرها الى تاريخ الوفاة

ح - بالنسبة لمن تلقى حقاً عينياً عن الموصى له

اذا كانت العين الموصى بها لا تملك الا بوفاة الموصى ، فكل تصرف من الموصى له قبل الوفاة باطل ، كتصرف الوارث في نصيبه من التركة قبل استحقاقها

أما إذا كان التصرف حاصلًا بعد وفاة الموصي ، فالتصرف حجة طبعاً على الموصي له وهو حجة على الورثة

وعند التزاحم بين عقد صادر من الموصي له وعقد آخر صادر من الورثة ، يفضل العقد الأول ولو لم يكن مسجلاً ، لأنه صادر من مالك بينما العقد الثاني صادر من غير مالك ، واذن لم يكن هناك تزاحم بالمعنى القانوني بين عقدين صادرين من مالك واحد

أما إذا كان هناك تزاحم بين عقدين أحدهما صادر من المورث والثاني من الموصي له فالأرجحية فيهما للعقد المسجل . وإن كان الاثنان مسجلين فلا سبق منهما في التسجيل ، تطبيقاً للمادة ٦١٨ (٧٤٥) ، ولأنه إذا قلنا بأن تصرف الموصي يعتبر فسخاً للوصية ، فإن هذا الفسخ لا يؤثر في حق الغير الذي اكتسب حقاً عينياً على العقار الموصى به وحفظه طبقاً للقانون - مادة ١٠٧ مختلط هذا هو حكم القانون المدني . أما قانون التسجيل فقد انقضى المادتين ٦١٧ و ٦١٨ (٧٤٤ و ٧٤٥)

- راجع المادة ١٦ من هذا القانون

لأنه لم يكن هناك محل للمادة ٦١٧ ، التي قررت الأرجحية للعقد الثابت التاريخ قبل تسجيل الوصية ، طالما أن القانون نص على أن الملكية لا تنتقل في العقود المنشئة للحقوق إلا بالتسجيل - مادة ١

٢ - الارث

لم ينص قانون التسجيل على وجوب اشهار الحقوق الآيلة بالارث بل قصر ذلك على «العقود الصادرة بين الأحياء»

ولذلك فلا يخضع للتسجيل : محاضر حصر التركة ، والأحكام الصادرة بتثبيت حق الوارث على العقار الموروث ، وعقود القسمة بين الورثة والأحكام الصادرة فيها . وعقود تخارج الورثة لبعضهم عن حصتهم في عقارات التركة ، والأحكام الصادرة بشأن ذلك ، وعقود استرداد الورثة للحصة العقارية المبيعة من التركة ، والأحكام الصادرة في هذا الموضوع ، كما رأينا

أما إذا اشتملت هذه العقود والأحكام على حق غير موروث ، أو دخلها شخص ليس وارثاً ولو تلقى الحق عن أحد الورثة . وجب التسجيل ، لحفظ الحق غير الموروث ، ولتكون حجة لغير الوارث على الغير

وعند تنازع شخصين ، تلقى أحدهما الحق عن المورث ، والثاني عن أحد الورثة ، رجع صاحب العقد المسجل كما في الوصية ، للأسباب التي ذكرناها ، وبالأولوية لأن حق الوارث أقوى من حق الموصي له راجع مقال الاستاذ لمبير بمجلة مصر الحديثة المجلد ٤ ص ٢٠٧ - ٢١٢ - والاستاذ عبد السلام بك

ذهنى - اثبات المدائيات ج ٢ ص ٢٩٦ والحاشية الأولى ومقاله بمجلة المحاماة س ٦ ص ٦٢٥ - والاستاذ نجيب بك الهلالي فى البيع ص ٢٨٨ ن ٤٥٩ وما بعدها
وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢ مارس سنة ١٩١٦ - بمجلة التشريع والقضاء س ٢٨ ص ١٨٦ - وحكم محكمة الاستئناف الاهلية فى ١٠ مايو سنة ١٩٢١ . المجموعة الرسمية س ٢٤ رقم ١٧ - وحكم محكمة القضا الفرنسية - دلاوز ١٩٠٤ - ١ - ٥

٣ - العقود والاحكام الصادرة فى البيع الجبرى للمنفعة العامة :

قدمنا أن اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة لا تخضع للتسجيل فى عهد القانون المدنى ، واستندنا فى ذلك الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، والى أقوال الشراح الفرنسيين ولكن هل يكون كذلك الحكم فى عهد قانون التسجيل .

نعتقد ذلك بالرغم من اطلاق نص المادة ١ ، لأن هذه الاجراءات من شأنها دخول العقار فى المنافع العامة فيصبح غير قابل للتصرف فيه ، ولأنه يكفى لدخوله فى المنافع العامة صدور مرسوم بذلك ، وأخيرا لأن فى اجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة العلانية الكافية ، كما يقول العلامة بودرى

ولا شك أن فى خروج هذه المسائل الثلاث من حكم المادة الاولى من قانون التسجيل نقصاً فى التشريع ، من شأنه عدم ضمان المعاملات العقارية على الوجه الاكل ، خصوصاً فى الوقت الذى شرع فيه فى وضع نظام السجلات العقارية .

ولقد نادى بذلك الاستاذ عبدالسلام بك ذهنى فى مقالين نشرهما بمجلة المحاماة س ٦ ص ٥٩٧ وس ٧ ص ٤٣٣

٤ - ولقد اثار قانون التسجيل بعض مسائل قد كثر فيها الجدل بين رجال القانون ، ومنها ما فصلت فيه المحاكم ، ومنها ما لم تفصل فيه الى الآن .

ومن هذه المسائل - (١) - ماهية « الالتزامات الشخصية » التى نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الاولى - (٢) - منشأ حق الشفعة فى العقود غير المسجلة - (٣) - اثر مبدأ عدم انتقال الملكية فى جريمة بيع العقار غير المملوك للبائع - (٤) - نظرية سوء النية فى القانون الجديد - (٥) - التقادم الخمسى ، او السبب الصحيح وقانون التسجيل - (٦) - حقوق دائنى البائع ودائنى المشتري - وغير ذلك من المسائل

ويرجع جميع هذه المسائل فى الواقع الى مسألة واحدة ، وهى تفسير القاعدة الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد ، قاعدة عدم انتقال الملكية بين العاقلين الا بالتسجيل .

١ - ماهية الالتزامات الشخصية

جاء بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون التسجيل :
« ولا يكون للمقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »
وجاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون تحت رقم ٤ -

« فيتعين مراعاة المصلحة العامة ضمان اشهار التصرفات العقارية ، بتقرير جزاء قانونى يكون أشد صرامة من مجرد عدم امكان التمسك بهذه التصرفات فى وجه غير المتعاقدين ، فيتحم اذاً جعل التسجيل شرطاً أساسياً لانتقال الملكية والحقوق العينية بالنسبة للمتعاقدین ولغير المتعاقدين على السواء وهذه القاعدة ، التى هى شرط اساسى لنظام السجلات العقارية ، أن لم تكن لازمة فهى على الأقل ضرورية لنظام يتخذ تمهيداً لتلك السجلات . »

ويتبين من المذكرة الايضاحية أن واضع مشروع القانون قد أخذوا ، فى تقرير مبدأ عدم انتقال الملكية الا بالتسجيل ، بالمادة ٧١١ من مشروع تنقيح القانون المدنى البلجيكى ، التى نصت على أن « انتقال ملكية العقارات يتم متى اشهر البيع بالطريقة المنصوص عليها فى باب الامتياز والرهن العقارى »

وقد عالت ذلك اللجنة التى وضعت مشروع تنقيح القانون البلجيكى بالصعوبات الهامة فى العمل التى يثيرها مبدأ انتقال الملكية بمجرد الايجاب والقبول . وجعلت اللجنة ، اساساً فقهاً للمادة ٧١١ المذكورة ، الفارق بين الحق الشخصى والحق العينى

فان الحق الشخصى هو مجرد ارتباط قانونى بين شخصين أو أكثر ، فهو بطبيعته ليس حجة على الغير ، فليس ما يمنع من انشاء هذا الحق بمجرد الايجاب والقبول بين الطرفين أما الحق العينى فهو تكليف لشخص أو أكثر على عين ينشئ ارتباطاً قانونياً بين صاحب الحق والسكافة بشأن هذه العين فلا يمكن أن ينشأ هذا الارتباط عن عمل صادر بين العاقدین دون أن يعلم به الغير . وانما ينشأ بالتسجيل ، اى باعلان هذا الغير

وما لم يحصل هذا التسجيل فلا يترتب على العقد سوى التزام شخصى بين العاقدین .
الا أن هذا الحق الشخصى لا يقف عند حد التعويض ، وانما يعطى لصاحبه حق مطالبة من تعاقد معه بتنفيذ ما تعهد به ، أى بنقل الحق اليه بالقيام بالاجراءات القانونية اللازمة لاشهار التصرف .
لأن نقل الملكية ليس ركناً من أركان البيع ، ولكنه نتيجة من نتائجها ، ولأن معنى الالتزامات الشخصية التى نص عليها القانون الالتزامات الناشئة عن طبيعة عقد البيع .

هكذا قررت لجنة تعديل القانون البلجيكى (راجع المذكرة الايضاحية)

وهكذا ذهب الاستاذ عبد السلام بك ذهني (المحاماة س ٦ ص ٦٠٥ وس ٧ ص ٤٢٩) والاستاذ حامد بك فهمي (المحاماة س ٥ ص ٧٣١) - والاستاذ عبد الوهاب بك محمد (المحاماة س ٥ ص ٨٤٧)

وبذلك قضت محكمتنا الاستئناف المختطة والاهلية بعد أحكام كثيرة متناقضة صدرت في هذا الموضوع

قالت محكمة الاستئناف المختطة في حكمها الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (مجلة التشريع والقضاء س ٢٩ ص ١٠٢ - المحاماة س ٨ ص ٢٣٨) :

« ليس نقل الملكية ركناً من أركان البيع ولكنه نتيجة من نتائج (مادة ٣٣٦). وإذا كانت الملكية تنتقل ، قبل القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ، بين العاقدین بمجرد البيع ، وبالنسبة للغير بالتسجيل . فاتها أصبحت ، على مقتضى هذا القانون ، لا تنتقل حتى بين العاقدین الا بالتسجيل »
« وإذا كانت ملكية العين المبيعة لا تنتقل ، على مقتضى القانون المشار إليه ، مباشرة وبمجرد البيع - أي ان حق المشتري ليس حقاً عينياً *jus in re* - الا أن حقه بالنسبة للعين المبيعة قد ترتب في ذمة البائع بمجرد البيع *Jus ad rem* بمعنى أنه أصبح للمشتري حق مطالبة البائع باستيفاء الاجراءات التي توصله الى تلك العين التي تعهد البائع بنقل ملكيتها اليه »

وقالت محكمة الاستئناف الاهلية (الدوائر المجتمعة) في حكمها الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ (المحاماة س ٨ ص ٢٩٨) :

« نقل الملكية ليس ركناً من أركان البيع ولكنه أثر من آثاره ، بدليل تعريف البيع في القانون (مادة ٢٣٥) ، ولجواز تعليق نقل الملكية على شرط أو اضافته الى وقت ، وجواز بيع ما لا يتحقق وجوده وقت البيع »

« وان قانون التسجيل لم ينص على بطلان العقد غير المسجل واعتباره كأن لم يكن ، ولكنه نص على تعليق نقل الملكية على التسجيل . فيصبح العقد من العقود المعلق فيها نقل الملكية على شرط ، فهو صحيح »

« وان قانون التسجيل قد نص على أنه لا يترتب على العقد غير المسجل الا التزامات شخصية ، دون بيان مدى هذه الالتزامات ، ولا على من تقع في ذمته تلك الالتزامات من البائع والمشتري . وإذا كان هذا القانون استثنائياً جاء مقيداً لحرية العاقدین وجب تفسير نصوصه بالرجوع الى أحكام القانون العام »

ويترتب على ما تقدم

(١) - ان للمشتري غير المسجل عقده طلب استيفاء الاجراءات الموصلة للتسجيل فنقل الملكية

- (٢) - وله حق استلام العين المبيعة قبل التسجيل طالما لم يتعلق بها حق الغير
- (٣) - وإذا ما استلمها كان هلاكها عليه ولو حصل قبل التسجيل - راجع الاستاذ عبد السلام بك ذهني - المحاماة ص ٦ ص ٦٠٦)
- (٤) - والبائع المطالبة بالثمن ولو لم يسجل المشتري عقده
- (٥) - وهل للمشتري الذي لم يسجل عقده بيع العقار أو رهنه أو ترتيب حق عيني عليه .
الفرض هنا أنه لم يتعلق بالعقار حق للغير عن طريق البائع ، وان من تصرف له المشتري قد حفظ حقه بالتسجيل .
- نرى أن صحة التصرف تصبح معلقة على شرط تسجيل عقد المشتري . فإذا ما سجله ولو بعد التصرف ، رجع أثر حقه الى تاريخ الشراء وصح تصرفه ، لأن البيع غير المسجل بيع معلق فيه نقل الملكية على شرط التسجيل ، كما قالت محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها المشار اليه ، ولأن أثر الشرط يرجع الى تاريخ العقد - مادة ١٠٥ (١٥٩)
- ونرى ضرورة تسجيل عقد المشتري ولو بعد التصرف لتصحيح مركز المتصرف له ، لنقل الملكية من البائع للمشتري حتى يستطيع الاخير نقلها للغير لأن قانون التسجيل قد ألغى المادة ٦١٩ (٧٤٦) التي نصت على الاكفاء بتسجيل التصرف الأخير عند تعدد عقود انتقال الملكية بين ملاك متوالين .
- أما اذا تعلق بالعقار حق للغير عن طريق البائع ، وسجل الغير عقده قبل تسجيل عقد المشتري ، ولو بعد تسجيل عقد المتصرف له من المشتري ، أصبح هذا التصرف معدوم الأثر قبل الغير ، لصدوره من غير مالك ، ولاستحالة تصحيح مركز المشتري بقطع رجوع أثر تسجيل عقده بتسجيل عقد الغير قبله مادة ١٠٦ (١٦٠)
- (٦) - ويترتب على ماهية الالتزامات الشخصية القضايا التي سنعرض لبحثها فيما يلي

٢ - الشفعة وقانون التسجيل

كتب في هذا الموضوع قبلنا الأستاذة حامد بك فهمي (المحاماة ص ٥ ص ٧٢٩) وعبد الوهاب بك محمد (المحاماة ص ٥ ص ٨٤٧) وعبد السلام بك ذهني (المحاماة ص ٦ ص ٦١٢) وقد أجمع الأستاذة الثلاثة على ثبوت حق الشفعة في البيع غير المسجل في عهد القانون الجديد وقد بنى الأستاذ حامد بك رأيه على أن القانون لا يشترط في الشفعة كون البيع صحيحاً ، ناقلاً للملكية ، خالياً من خيار شرط البائع ، كما اشترطت الشريعة الاسلامية ذلك .

واستند الأستاذ عبد الوهاب بك الى كون التسجيل ليس ركناً من أركان البيع ولكنه اثر من آثاره ، والى كون الشفع انما يتلقى حقه عن البائع مباشرة ، والى ان تعليق حق الشفعة على التسجيل من شأنه جعل تعطيل حق الشفعة بيد المشتري لأن أمر التسجيل موكل لأرادته .

وارتكب الأستاذ ذهني بك على أن المشتري غير المسجل عقده مالك على شرط التسجيل ، وبتحقق الشرط تنتقل الملكية اليه من يوم الشراء ، وان الشفع يحل محل المشتري بشرطه ، فإذا ما سجل عقده أو حكمه انتقلت الملكية اليه من البائع مباشرة ومن يوم الشراء .

ولقد أخذت محكمتنا الاستئناف المختلطة والاهلية بهذا الرأي وقضنا ، بالحكمين المشار اليهما ، بجواز الأخذ بالشفعة من المشتري غير المسجل عقده للأسباب التي قلناها عن الحكمين المذكورين ، فيما يتعلق بحق المشتري ، وللأسباب التي استند اليها الاساتذة المذكورون ، فيما يتعلق بحق الشفع .

وينبنى على ذلك ان حق الشفعة يسقط بمضى الميعاد القانوني من يوم العلم بالبيع ، وليس من يوم العلم بالتسجيل .

— راجع الحكمين المذكورين

٣ - جريمة بيع العقار غير المملوك للبائع

اذا كانت الملكية لا تنتقل بين العاقدین إلا بالتسجيل ، فمعنى هذا أن البائع يظل مالكاً الى ان يحصل التسجيل . فإذا ما باع العين لثالث صح البيع ، وانتقلت الملكية اليه . اذا سجل عقده قبل تسجيل عقد المشتري الأول فهل تنطبق المادة ٢٩٣ عقوبات على تصرف البائع في هذه الحالة .

يقول الأستاذ احمد بك امين (شرح قانون العقوبات الاهلي - القسم الخاص - ص ٧٣٨) :
« اما اذا تصرف في عقار سبق له التصرف فيه لشخص آخر ، فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل فعلاً الى المتصرف له أولاً بالتسجيل ام لا - انظر المادة الاولى من القانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل »

« فأن كان التصرف الأول بيعاً مثلاً وسجل المشتري عقده ، فانتقلت الملكية اليه من تاريخ التسجيل فقط . ومن ذلك التاريخ عنه يصبح البائع غير مالك للعين المبيعة ، فإذا باعها مرة اخرى بعد تسجيل عقد البيع الاول ، عد متصرفاً في مال ثابت ليس مملوكاً له ولا له حق التصرف فيه ، واذن يتعين عقابه بالمادة ٢٩٣ ع »

« أما إذا كان المشتري الأول لم يسجل عقده ، و باع البائع العقار مرة أخرى الى مشتر ثان ، وسجل هذا المشتري الثاني عقده ، فإن الملكية تنتقل اليه هو بالتسجيل ، ولا عتاب على البائع في هذه الحالة ، لأن البيع الاول الذي لم يسجل لم يخرج الملكية من يده قط ، ولأنه وقت حصول البيع الثاني كان القانون لا يزال يعتبره مالكا للعين المبيعة ، فإذا كان قد تصرف فيها مرة أخرى فهو قد تصرف في عقار لا يزال مملوكاً له ، واذن لا ينطبق عليه حكم المادة ٢٩٣ ع . ذلك بأن المادة الأولى من قانون التسجيل الجديد تنص على انه « يترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها - أى حق الملكية والحقوق العينية العقارية الأخرى - لا تنشأ ولا تنقل ولا تغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »

« ولا دخل لحسن النية وسوئها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني في هذه الحالة . كما ان حسن نية المشتري الثاني أو سوءها وقت الشراء لا يغير من وجه المسألة في شيء قط ، لأن انتقال الملكية أصبح بحكم القانون الجديد مرتبطاً بالتسجيل والتسجيل وحده ، ولا تكون الأسبقية بناء على ذلك الا لمن انتقلت اليه الملكية فعلاً »

« واذا باع البائع العقار الى مشتر أول ثم الى مشتر ثان ، ثم سجل أحد المشتريين عقده بعد صدور اليعين من البائع ، انتقلت الملكية الى من سجل عقده منهما ، أما البائع فلا يعاقب بالمادة ٢٩٣ ع على كل حال ، لأنه كان مالكا للعقار وقت صدور كل من اليعين »

« وكذلك يكون الحكم اذا باع البائع عقاره الى مشتريين على التعاقب ولم يسجل أحدهما عقده لأن الملكية لم تخرج في هذه الصورة عن البائع بحال »

ويقول الاستاذ جندى بك عبد الملك (مجموعة المبادئ الجنائية - ص ٦٩٨)

« ٤٧ - التصرف السابق - اذا تصرف شخص في عقار سبق له التصرف فيه ، فيشترط لعقابه على التصرف الثاني أن يكون التصرف الأول ناقلاً للملكية . وقد كانت الملكية وغيرها من الحقوق العينية ، قبل القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل ، تنتقل بمجرد حصول العقد فجاء هذا القانون وقضى بأنها لا تنتقل الا بالتسجيل ... »

« فاذ صدر البيع الأول بعد تاريخ العمل بقانون التسجيل (وهو أول يناير سنة ١٩٢٤) أو لم يكن له تاريخ ثابت رسمياً قبل ذلك التاريخ ، ولم يسجل المشتري عقده ، و باع البائع العقار مرة أخرى لمشتري ثان ، فلا عتاب على البائع ، سواء سجل المشتري الثاني عقده أو لم يسجل ، لأن البيع الأول لم يخرج الملكية من يد البائع »

ويخالف الأستاذ عبد السلام بك ذهني زميله فيقول (المحاماة ص ٦ ص ٦٢٦)
« وانا لا أقر هذا الرأي ، ونرى محلاً للمؤخذة الجنائية واعتبار البيع الثاني نصباً معاقباً عليه
بالمادة ٢٩٣ عقوبات ، فيما اذا كان هناك تواطؤ بين البائع والمشتري الثاني »
وتتلخص الأسباب التي بنى عليها الأستاذ رأيه فيما يلي : -

- (١) ان المشتري الاول ، ولو لم تنتقل اليه الملكية ، إلا أن حقه قد تعلق بالعقار ، ولأن
التدليس مبطل للتصرف الثاني بالرغم من تسجيله . فإذا كان هذا التصرف باطلاً مدنياً فلا بد
أن يكون المقدم مؤاخذاً عليه جنائياً
- (٢) ان علة التشريع في جريمة التصرف في ملك الغير ، كما ثبت من محضر جلسة مجلس
شورى القوانين ، هو الاحتيال على سلب مال الغير ، وان هذه العلة متوفرة لا تزال قائمة في عهد
التشريع الجديد

ونحن نخالف الأستاذ ذهني بك في رأيه وتنضم الى رأي زميله السابقين للأسباب الآتية :

(١) لأنه وان كان للمشتري الاول ، في عهد القانون الجديد ، حق شخصي يتعلق بالعقار
Jus ad rem ، كما ذهب الى ذلك محكمتنا الاستئناف المختلطة والاهلية ، الا أن هذه العلاقة تنقطع
بمجرد تعلق حق الغير بهذا العقار بالتسجيل

(٢) لأن قانون التسجيل قد قضى على نظرية حسن النية وسوئها ، فيما يتعلق بالعقود
والأحكام المنشئة للحقوق ، كما سنرى

ولأنه على فرض العكس ، فان التواطؤ الذي يشير اليه الأستاذ ذهني بك في السبب الاول ،
من شأنه أن يحفظ الملكية للمشتري الاول ، فلا يحق له التظلم من البيع الثاني ، خصوصاً وان
البائع له كان مالكا للعين المبيعة وقت شرائه

ولأن المشتري الثاني كذلك لا يحق له في هذه الحالة التظلم من البيع له ، لأنه يعلم بأسبقية البيع
لغيره فرضاً

(٣) ولأنه لا محل للبحث في علة التشريع طالما ان الركن الأساسي للجريمة « بيع ملك
الغير » غير متوفر

أما الاحكام التي عثرنا عليها في هذا الموضوع فهي الآتية :

حكم محكمة منفلوط في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (المحاماة ص د ص ٥٥٣) وقد أخذ
بالرأي الاول

حكم محكمة جرجا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ (المحاماة ص ٨ ص ٣٧٩) - وحكم محكمة

الاسكندرية الاستئنافية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (المحاماة من ٨ ص ٥١٦) - وقد أخذ الحكمان
بالرأى الثانى

٤ - نظرية حسن النية وسوءها في مادة التسجيل

١ - في القانون المدنى - الفرق بين العلم بالبيع السابق وسوء النية

١ - مقابلة بين الأصل الفرنسى والترجمة العربية للمادة ٢٧٠

الأصل الفرنسى :

A l'égard des tiers qui sont de bonne foi, qui ont juste titre et qui ont conservé leurs droits dans les formes légales, la propriété n'est transmise, en ce qui concerne les immeubles, que par la transcription de l'acte de vente, ainsi que cela sera expliqué plus loin

وهذا النص مطابق لنص المادة ٣٤١ من القانون المختلط الذى هو مصدر التشريع الاهلى .

الترجمة العربية :

« لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانوناً وكانوا لا يعلمون ما يضر بها »

يرى من مقارنة النصين أن مترجمى القانون الاهلى عربوا عبارة "de bonne foi" بعبارة « وكانوا لا يعلمون ما يضر بها »

وهذا التعريب خطأ ، لأن العلم بالبيع شئ ، وسوء النية شئ آخر .

وقد نشأ عن الخطأ فى الترجمة خطأ بعض الأحكام الأهلية التى قضت بأن مجرد العلم يكفى نسقوط حق المشتري فى التمسك بأرجحية تسجيله

واذا كانت ترجمة المادة ٢٧٠ غير صحيحة ، وجب طبعاً الرجوع الى الأصل الفرنسى .

واذن لا يمنع المشتري من التمسك بتسجيله سوى سوء نيته . لا مجرد علمه بالبيع

٢ - الفرق بين العلم وسوء النية

قد يقال بأن العلم يفيد سوء النية ، أو أن سوء النية يندمج في العلم ، ولكن هذا غير صحيح ، لأن مجرد العلم بالبيع السابق في ذاته لا يفيد سوء النية .
وانما سوء النية معناه « العلم بالبيع السابق ، والاتفاق مع البائع على الاضرار بالمشتري »

Concert frauduleux

أمثلة عملية تبين الفرق بين الحالتين

١ - علمت بأن مديني باع عقاره ، وهو ضامى الوحيد لسداد ديني ، فأسرعت وأخذت اختصاصاً على العين قبل تسجيل عقد المشتري

هنا علمت بالبيع ، ولكنني لم أقصد الاضرار بالمشتري ، وانما دفع ضرر عن نفسي ، وهنا لا علاقة للبائع بعمل مطاماً .

٢ - علمت بالبيع وبعدم تسجيل المشتري عقده ، ولمصاحبة لي في اقتناء الصفقة انتهزت فرصة اهمال المشتري ، فاشتريت وسجلت عقدي قبله

هنا علمت بالبيع ، ولكنني لم أقصد الاضرار بالمشتري ، وانما قصدت مصلحة لي ، سواء لرجحان الصفقة ، أو لفائدة تعود على عقاري من العقار المبيع ، أو قصدت اتقاء ضرر يقع بي من جار مشاكل ، أو ضرر يقع بعقاري من العقار المبيع اذا كان يد الغير
وهنا البائع قد يكون سيء النية ، ولكن سوء النية لم يتعد شخصه .

٣ - بيع عقار كان لي حق الشفعة فيه ، ولكن حتى في الشفعة سقط لاحتياي المشتري في لهرب من الشفعة ، أو تعجيزي عنها ، بتحرير عقد البيع في صورة عقد بدل ، أو بالمبالغة في تقدير الثمن مثلاً

علمت هنا بالبيع ، وعدم التسجيل ، فأقنعت البائع بحقي المهيضوم ، فباعني العين وسجلت عقدي قبل المشتري . وهنا لست آثماً ولكنني دافئاً للاثم . وهنا البائع ليس آثماً ولكنه راجع في الاثم

٤ - علمت بالبيع ، ولكنني علمت في الوقت نفسه بأن عقد المشتري ليس سوى مشروع عقد بيع ، أو أنه بيع ابتدائي يجوز المدول عنه ، أو بأن بالعقد عيباً يطله ، فاشتريت وسجلت عقدي هنا لم أعتد على حق المشتري لعدم تعلق حقه بالعين . وهنا لم يتجاوز البائع حقه في البيع ثانياً

في جميع هذه الحالات وما شابهها ، لا يمكن أن يقال أن عملي كان مقصوداً به الاضرار بالمشتري السابق ، ولكنه عمل بريء ، قصدت به دفع الضرر عن نفسي وهو عمل أساسه يقظة من جانبي واهمال من جانب المشتري السابق .

في جميع هذه الحالات أعلم بالبيع السابق ولكنني حسن النية . وليس بيني وبين البائع تواطؤ على الأضرار بالمشتري

وهناك حالات أخرى يتحقق فيها سوء النية وقصد الأضرار بالغير من جانب المشتري الثاني والبائع معاً - مثل ذلك

٥ - باع شخص لآخر عيناً ، ثم اتفق البائع مع ثالث على أن يبيعه العين بثمان بخص ، على أن يادر المشتري الثاني الى تسجيل عقده قبل الأول بقصد الأضرار به .

قتضيع العين على المشتري الأول

ويكسب البائع الثمنين

ويقتني المشتري الثاني العين بالبخس

في هذه الحالة لم تكن المصلحة البريئة هي الباعث على الشراء ، وإنما قصد الأضرار بالمشتري الأول ، والاتفاق بربح غير مشروع على حسابه .

وفي هذه الحالة كلا البائع والمشتري الثاني سبي النية ، فهناك تواطؤ بينهما ، أي اتفاق على

الأضرار بالغير Concert frauduleux

٦ - وهناك حالة أخرى تكلم عنها بعض الشراح ، وفصلت فيها بعض المحاكم ، وهي حالة

البيع الصوري .

باع شخص لآخر عيناً ، ثم ندم على البيع ، فباع العين صورياً باسم ثالث ، وسجل العقد قبل

تسجيل عقد المشتري الأول .

هنا سوء النية ظاهر

ولكن هذه الحالة لا تنطبق في الواقع على المادة ٢٧٠ . لأن العقد انصوري معدوم الأثر .

واذن لا يوجد نزاحم بين عقدين . فالعقد الأول يصبح صحيحاً بقتضي القواعد العامة لصورية

العقود وليس تطبيقاً للمادة ٢٧٠

٣ - نظرية شبه الجريمة

تستند الاحكام الصادرة بأن مجرد العلم بالبيع يكفي لتحقيق سوء النية الى سببين أساسيين

الأول - النص العربي للمادة ٢٧٠ وقد بينا خطأ الاستناد الى هذا النص

الثاني - ان البائع يعتبر آثماً بالبيع مرة ثانية ، ويعتبر المشتري منه شريكاً معه في الاثم ،

فلا يجوز للمشتري أن ينتفع من إثمه

وهذا غير صحيح .

لأن لا جريمة في الحالات التي ذكرناها على البائع ، لا بالنسبة للمشتري الأول ولا بالنسبة للمشتري الثاني

أما بالنسبة للأول ، فلأن البائع كان مالكا وقت البيع ، فلا تنطبق عليه المادة ٢٩٣ عقوبات - أحمد بك امين - ص ٧٣٨ و ٧٣٩

وأما بالنسبة للثاني ، فلأنه يعلم بالبيع السابق افتراضاً فلا نصب

هل هناك شبه جريمة ، خطأ مدني موجب للتعويض "quasi-délit"

ان كان هذا مفروضاً من جانب البائع في غالب الاحوال ، فليس مفروضاً في كلها ، ففي المثل الرابع الذي ذكرناه نرى البائع لم يتعد حقه في البيع ثانياً ، وفي المثل الأول لا دخل للبائع مطلقاً وليس شبه الجريمة مفروضاً على كل حال من جانب المشتري ، لعدم توفر أركان شبه الجريمة في مجرد الشراء مع العلم بالبيع السابق

لأن ايس في ذلك خطأ بالمعنى القانوني "faute" ، لأن لا ارتباط بين المشتريين فلا خطأ تعاقدي ، ولأن في الاقدام على الشراء مجرد استعمال حق ، وليس في ظرف العلم بالبيع إساءة في استعمال الحق ، لتعارض مصلحة المشتريين ، ومشروعية التزاحم الى أن يكتسب المشتري الأول حقه على العقار بالتسجيل ، ولأنه ان كان هناك ضرر وقع بالمشتري السابق ، فهذا الضرر ناشئ عن عدم تسجيل عقده ، وليس ناشئاً مباشرة عن شراء المشتري الثاني "préjudice indirect"

لا تتوفر أركان شبه الجريمة الا بالتواطؤ بين البائع والمشتري الثاني للاضرار بالمشتري الاول ، ولا يثبت هذا التواطؤ من جانب المشتري الثاني الا في حالة تعمد الاضرار بالمشتري السابق ، أو في حالة استفادته على حسابه فائدة غير مشروعة

إذن لا محل للاستناد الى النص العربي للمادة ٢٧٠ ولا محل للاستناد الى نظرية الجريمة أو شبه الجريمة

٤ - آراء العلماء الفرنسيين وأحكام محاكمهم :

اتفقت كلمة هؤلاء العلماء ، وأجمع قضاؤهم ، على ان مجرد العلم بالبيع لا يكفي لسقوط حق المشتري في التمسك بتسجيل عقده .

لسببين :

الأول - لأن القانون فرض طريقة واحدة لاثبات البيع ولا يثبت العلم به ، وهي التسجيل فإذا كان العقد مسجلاً ، فهذه قرينة قانونية قاطعة على علم الغير بحصول البيع ، ولا يجوز افتراض طريقة أخرى لاثبات العلم به

الثاني - لأن الغرض من التسجيل تأمين الناس على معاملاتهم العقارية ، فنظام التسجيل إنما وضع للمصلحة العامة ، وتقتضى هذه المصلحة اعتبار التسجيل الطريقة الوحيدة لاثبات العقود ، فلا يجوز أن توضع العقوبات في كل قضية في سبيل احترام هذه القاعدة بادعاء علم المشتري بالبيع - راجع بودري كتاب الالتزامات - جز ١ - فقرة ٣٩٧ ص ٤٤٠ و ٤٤١ طبعة ثانية

و كاربنتيه جز ٣٥ « تسجيل » ص ١٠٩٠ الفقرات ٧٠٥ و ٧٠٧ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١

و ٧١٢ و ٧١٣

وراجع الاحكام الكثيرة الصادرة من محكمة النقض الفرنسية الواردة بهذه المراجع و راجع كذلك حكمها الحديث الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ المنشور بمجلة المحاماة ص ٢٩٤

أما اذا كان هناك تواطؤ بين البائع والمشتري الثاني ، بقصد الاضرار بالمشتري الأول ، فلا يجوز الاحتجاج بتسجيل العقد قبل المشتري الأول ، لأن الشارع لا يقصد بشرط التسجيل حماية الاتفاقات المبنية على الغش والتدليس ، لأن الغش مبطل لكل التصرفات *Fraus omnia corrumpit*

- راجع بودري - ص ٤٣٩ فقرة ٣٩٦

و كاربانتيه الفقرات ٧١٣ و ٧١٥ و ٧١٨

٥- قضا. محكمة الاستئناف المختلطة

اذا لا حظنا أن القانون الأهلي مأخوذ عن القانون المختلط ، وان المادة ٢٧٠ أهلي هي المادة ٣٤١ مختلط حرفاً بحرف ، علمنا مبلغ تأثير القضاء المختلط في موضوعنا

ذهبت محكمة الاستئناف المختلطة ، في تفسير المادة ٣٤١ ، ثلاثة مذاهب على الترتيب الآتي :

(١) فالأحكام الصادرة في العهد الاول للقضاء المختلط فسرت سوء النية بصورية عقد

البيع الثاني

فإذا كان عقد البيع صورياً ، كان هذا هو سوء النية المقصود بالمادة ٣٤١ ، وإذا كان البيع

صحيحاً ، ولو كان المشتري الثاني يعلم بالبيع الأول ، فلا سوء نية

راجع الأحكام الآتية :

٣٠ ابريل سنة ١٨٩٠ - مجلة التشريع والقضاء س ٢ ص ١٠٦

١٩ فبراير سنة ١٨٩٦ - س ٨ ص ١٢١

١٢ يناير سنة ١٨٩٨ - س ١٠ ص ٩٥

(ب) وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ - المجلة المذكورة س ١٧ ص ٢٥ - صدر حكم بأن مجرد العلم بالبيع يكفي لتحقيق سوء النية

(ج) ولكن محكمة الاستئناف عادت فأخذت بالبدا الذي سارت عليه المحاكم الفرنسية وشرح القانون الفرنسي ، وقررت بأن مجرد العلم لا يكفي لتحقيق سوء النية ، وإنما يجب أن يكون هناك اتفاق بين المشتري الثاني والبائع على الاضرار بالمشتري الأول - راجع جدول الاحكام الآتية :

تاريخ الحكم	سنة المجلة	الصحيفة
١٢ فبراير سنة ١٩٠٨ . . .	٢٠	٨٩
٢٣ مايو سنة ١٩١٢ . . .	٢٤	٢٥٤
٦ مايو سنة ١٩١٣ . . .	٢٥	٣٥٦
٢٩ يناير سنة ١٩١٤ . . .	٢٦	١٩٤
٢٣ ابريل سنة ١٩١٤ . . .	٢٦	٣٤٣
٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ . . .	٢٧	٤٢
١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤ . . .	٢٧	٦٨
٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ . . .	٢٨	٨٨
٨ فبراير سنة ١٩١٧ . . .	٢٩	٢٠٥

صدر في الاثناء بعض الأحكام بمعنى حكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، ولكن هذه الأحكام ، التي خرجت عن الاجماع ، لم تغير مذهب القضاء المختلط

وآخر الأحكام الصادرة في هذا الموضوع على ما وصل اليه بحثنا حكم صادر من الرئيس بافيرا في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ - المجلة س ٣٧ ص ٢١٤

نص هذا الحكم في أسبابه على أجماع القضاء المختلط على وجوب اثبات التواطؤ بين البائع والمشتري الثاني على الأضرار بالمشتري الأول . وهذا يغنياً طبعاً عن زيادة المناقشة في الموضوع

٦ - قضاء محكمة الاستئناف الأهلية

عثرنا في هذا الموضوع على حكيمين حديثين :

أحدهما في ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ - المحاماة س ٤ ص ٣٢

والثاني في ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ - المحاماة س ٥ ص ٨٠٩

قرر الحكم الأول :

« ان أفضلية المشتري بالتسجيل لا تستقيم إلا بتوفر شرط حسن النية ، وقد تزول بثبوت عدم المشتري بسبق البيع من بائعه لأشخاص آخرين ، لما في ذلك من الدلالة على الاتفاق مع البائع على الأضرار بحق هؤلاء المشتريين »

ظاهر هذا الحكم يتناقض مع نظرية المحاكم الفرنسية والمحاكم المختلطة ، والواقع أنه يؤيدها

(١) لأنه قرر بأنه لا بد من اثبات سوء النية

(٢) وفسر سوء النية بالاتفاق بين البائع والمشتري الثاني على الأضرار بالمشتري الأول

(٣) ولكنه قرر بأن حسن النية قد يزول (بصيغة الشك) بثبوت العلم

وهذا تقدير لا علاقة له بالمبدأ . ولكن بظروف القضية .

وقرر الحكم الثاني :

« وحيث أنه قد حصلت مناقشة من الوجهة القانونية فيما اذا كان المشتري الثاني ، الذي

سجل أولاً يعتبر سىء النية ، لمجرد علمه بالبيع الأول الذي لم يسجل أصلاً أو الذي سجل

بعد تاريخ تسجيله »

« وحيث أن القضاء جرى على أنه اذا كان المشتري يعلم بالبيع الأول فمجرد العلم بغير تواطؤ

لا يمنعه من التمسك بعدم التسجيل . أما اذا كان مع علمه هذا قد اشترى بطريق التواطؤ مع

البائع للأضرار بحقوق المشتري الأول ، الذي أهمل التسجيل ، فلا يكون محققاً في التمسك بعدم

تسجيل البيع الأول - راجع كتاب شرح البيع للاستاذ محمد حلمي عيسى باشا ص ٣٧٢ و ٣٧٣ »

واذن فقضاء محكمة الاستئناف الاهلية قد جرى - كما يقول الحكم الاخير - على أن مجرد

العلم بالبيع لا يحقق سوء النية .

٧ - قضاء محكمة النقض الطليانية

لهذا القضاء أهمية خاصة في موضوعنا ، لأننا نعتقد أنه كان له أثر ظاهر في التشريع المصري الجديد (القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣)

القانون الطلياني كالقانون الفرنسي لم ينص على حسن النية وسونها .
ولكن المحاكم الطليانية سارت مع المحاكم الفرنسية في أول الأمر على أن سوء نية المشتري الثاني يجره من الاحتماء بالتسجيل أخذاً بالقاعدة الرومانية الشهيرة *Fraus omnia corrumpit* والمحاكم الطليانية كالمحاكم الفرنسية والمحاكم المختلطة ، ونستطيع أن نقول والمحاكم الأهلية ، قد أجمعت حينئذ على أن مجرد العلم بالبيع لا يكفي لإثبات سوء النية .

ولكن المحاكم الطليانية ، فطنت ، بعد ذلك وقبل غيرها من المحاكم ، إلى أن المعاملات العقارية ، تحتاج إلى ضمان اوفى ، وأن لاضمان إذا اجيز للمشتري غير المسجل عقده أن يدعى بسوء نية المشتري المسجل عقده ، لأن بذلك تضعي الفائدة من التسجيل ، ويقضى على نظام أشهر العقود - لذلك قضت هذه المحاكم أخيراً بعدم جواز إثبات سوء النية ، وبنت قضاءها على أن القانون وضع دليلاً على العلم وهو التسجيل ، فهو قرينة قانونية قاطعة لا يجوز إثبات عكسها أمام القضاء *présomption juris et jure*

- راجع حكم محكمة النقض الطليانية الوارد بمجلة *Foro italiano* ١٩١١ - ١ - ١٤٣٣ وراجع الاحكام الكثيرة التي يشير اليها الحكم المذكور

وراجع أهم أسباب هذا الحكم بقال الأستاذ كاديمنوس بمجلة مصر الحديثة *L'Egypte Contemporaine* سنة ١٩١٩ ص ٣٨٨

وظاهر أنه لا يمكن الأخذ بهذا القضاء في عهد قاتوننا المدني ، ولكننا سنرى أن قانون التسجيل رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ قد قضى قضاء مطلقاً على نظرية سوء النية في العقود المنشئة للحقوق العينية العقارية ، وأنه نص على أن التدليس مبطل لأرجحية التسجيل في العقود المؤيدة لهذه الحقوق ، وبالنص على « التدليس » قد قضى الشارع على نظرية العلم بالبيع فيما يتعلق بهذه العقود

وجوب ثبوت تاريخ عقد المشتري الأول رسمياً

قبل ثبوت تاريخ عقد المشتري الثانى للاحتجاج بسوء النية

شرط احتجاج المشتري الأول بسوء نية المشتري الثانى اسبقية الأول على الثانى ، فبأى طريق تثبت هذه هذه الاسبقية ؟

نصت المادة ١٤٢ مدنى :

« لا يترتب على المصادقات ضرر لغير عقديها . ولا يجوز التمسك بها على الغير إلا اذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمى »

ونصت المادة ٢٢٨ :

« لكنها — أى المحررات غير الرسمية — لا تكون حجة على غير المتعاقدين إلا اذا كانت تاريخها ثابتاً ثبوتاً رسمياً »

ونصت المادة ٢٢٩ على طرق اثبات التاريخ فى المحررات العرفية

وهنا يجب البحث فى أمرين

١ — هل يعتبر المشتري « غيراً » tiers بالمعنى المقصود من المادتين ١٤٢ و ٢٨٨ — أولاً

٢ — هل علم المشتري بالبيع السابق يقوم مقام التاريخ الثابت — أولاً

عن الأول

جاء بشرح دالوز على المادة ١٣٢٨ (المقابلة للمادة ٢٢٨ أهلى) جزء ٣ ص ٤٣٦ . ما يأتى

فقرة ٢٠٧

« المشترون فى طليعة الخلفاء بسبب خاص الذين يعتبرون « غيراً » ولم حق التمسك بالمادة

١٣٢٨ طبقاً لأقوال الشراح التى بينهاها فى الفقرة ١٤٧ الى الفقرة ١٦٨ »

فقرة ٢٠٨

يعتبر المشتري « غيراً » بالمعنى الوارد بالمادة ١٣٢٨ إذا من تلقى قبله من المالك نفسه حقوقاً تتناقض وتتعارض مع حقوق المشتري

فقرة ٢٠٩

« القضاء مجمع على عدم اعتبار مشتري العقار خلفاً للبائع ، اللهم الا في الحقوق التي تصرف فيها البائع قبل البيع . وعلى ذلك اذا قام نزاع بشأن تاريخ عقد عرفي صادر من البائع نفسه لشخص ثالث ، وكان هذا العقد يتعارض مع عقد المشتري ، أصبح الأخير « غيراً » بالمعنى المقصود من المادة ١٣٢٨ ، فله الاحتماء بأحكام هذه المادة من خطر تقديم التاريخ »

فقرة ٢١٠

« لا محل للفرقة بين أنواع الحقوق التي اشتمل عليها العقد العرفي الخالي من التاريخ الثابت . فمما تنوعت طبيعة هذه الحقوق فلا يجوز الاحتجاج بها على المشتري لتضييق أو تغيير أو ابدال الحقوق التي آلت اليه بموجب عقده الثابت التاريخ »

عن الثاني :

من المقرر أيضاً ، أن علم المشتري الثاني بالبيع السابق لا يقوم مقام التاريخ الثابت ، فلا يمنع علمه هذا من الاحتجاج بعدم ثبوت تاريخ عقد البيع لأن المادة ٢٢٩ مدني ذكرت على سبيل الحصر الطرق التي يثبت بها تاريخ الأوراق العرفية ، وليس ثبوت علم المشتري احدي هذه الطرق

— راجع لاروميير . شرح المادة ١٣٢٨ ص ٤٤١ فقرة ٣٩

وأوبري ورو - الطبعة الثالثة - جزء ٦ فقرة ٤٠٨

دالوز - الموسوعات - جزء ٣٣ - الالتزامات - فقرة ٣٨٨٥ - ٣٨٨٧ - ٣٩٤٩ - والتكلة .

جزء ١١ - الالتزامات - فقرة ١٥٩٧ ص ٣٨٥ - و ١٥٩٨ ص ٣٨٦

وهذا نص الفقرة ٣٨٨٥ :

« فإذا لم يكن العقد ثابت التاريخ طبقاً للمادة ١٣٢٨ - فلا يكون هذا العقد حجة على المشتري الذي له مصلحة في الطعن في تاريخه ، اذا كان هذا المشتري يعلم بالبيع ، ويعلم تبعاً بتاريخ صدوره ؟

قضت المحاكم بوجه عام بالنفي

راجع لاروميير . مادة ١٣٢٨ فقرة ٣٩ ص ٤٤١

فقضت :

(١) بأن العلم بالبيع لا يقوم مقام اثبات التاريخ

جرتوبل ٩ مايو سنة ١٨٣٣

بو ١٨ فبراير سنة ١٨٥٧ - مجلة دالوز الدورية ٥٨ - ١ - ٢٤٣

(٢) بأنه لا يحتاج على الدائن المرتهن بالبيع الصادر من مدينه قبل الرهن اذا لم يكن ثابت التاريخ ولو ثبت علم الدائن بالبيع

(٣) (راجع ترجمتها فيما بعد)

(٤) بأنه لا يحتاج على الغير بعقد البيع غير الثابت التاريخ طبقاً لنص المادة ١٣٢٨ - وعلى ذلك فلا يحتاج على الراى عليه مزاد عقار بالبيع السابق صدوره بعقد عرفى غير ثابت التاريخ ولو ادعى المشتري علم الراى عليه المزاد بالبيع

نيم في ٢٧ مايو سنة ١٨٤٠ «

الفقرة ٣٨٨٧ :

« مما تقدم يتبين أن صحة تاريخ العقد العرفى ، ما لم تثبت بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٣٢٨ ، فلا يجوز اثباتها قبل الغير لا بالينة ولا بقرائن الاحوال

- راجع بهذا المعنى أوبرى ورو - الطبعة الثالثة . جزء ٦ ص ٤٠٨

وقد قضى وفقاً لذلك بعدم جواز اثبات صحة تاريخ عقد قسمة عرفى قبل الغير بالينة

بروكسل في ٢١ أغسطس ١٨١٠ - راجع فقرة ٢٩٨٩ «

الفقرة ٣٩٤٩ :

« للمشتري باعتباره « غيراً » الاحتجاج بخلو العقد الصادر من البائع من التاريخ الثابت اذا كان العقد عرفياً ولو ادعى بعلم المشتري بهذا العقد »

وقد عرضت هذه المسألة على المحاكم مراراً وقد قضت دائماً بهذا المعنى

واذا كان العقد الخالى من التاريخ الثابت ليس حجة على صاحب العقد ذى التاريخ الثابت

واذا كان علم المشتري الثانى بالبيع السابق لا يمنعه من الاحتجاج بعقده الثابت التاريخ

فلا قبل دعوى المشتري الأول سقوط حق المشتري الثانى فى التمسك بتسجيله بدعوى العلم

بالبيع ، أو سوء النية ، أو التدليس ، لانه مع فرض سقوط حقه فى التمسك بالتسجيل ، يبقى عقده

الثابت التاريخ مرجحاً على عقد المشتري السابق الخالى من التاريخ الثابت

وقد جا في كتاب دوهلس - شرح القانون المدني - جزء ٤ باب البيع ص ٤٧٤

"If tant ajouter que, pour que le titre non transcrit puisse l'emporter sur le titre transcrit de l'acquéreur de mauvaise foi' il est tout au moins nécessaire qu'il ait acquis date certaine avant l'autre."

وترجمته :

« ويقتضى هنا أن نضيف أنه لترجيح العقد غير المسجل على عقد المشتري سيء النية المسجل يجب على الأقل أن يكون العقد الأول ثابت التاريخ قبل العقد الثاني »

- راجع بهذا المعنى أيضاً الأستاذ نجيب بك الهلالي « في البيع » ص ٢٨٧ فقرة ٤٥٦

وجاء بمسوعات دلولز - جزء ٣٣ - الالتزامات - فقرة ٣٨٨٥ تحت « ثالثاً »

« أن ظرف علم المشتري بعقد رسمي يسبق بيع العقار بعقد عرفي غير ثابت التاريخ قبل العقد الرسمي لا يجعله مدلساً

وعلى ذلك فطلب اثبات علمه بالبيع يصبح طلباً كيدياً لعدم جواز اثبات صحة تاريخ العقد العرفي بغير الطرق التي نص عليها القانون ولأن مآل ذلك اثبات البيوع العقارية قبل الغير بغير عقود . »

ب - حكم القانون الجديد في مسألة سوء النية

قسم القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ العقود والاحكام الى قسمين اساسيين :
ففي المادة الأولى نص على العقود والاحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية ، سواء كانت منشئة لها أو ناقله أو مغيرة أو مزيلة (Constitutifs de droits réels immobiliers)
وفي المادة الثانية نص القانون على العقود والاحكام المؤيدة للحقوق (déclaratifs) والحق بها عقود الايجار والمخالفات عن الأجرة المدفوعة

وقد اعطى القانون لكل من هذين القسمين حكماً خاصاً
ففي المادة الاولى نص على أن الملكية لا تنتقل بين العاقدین إلا بالتسجيل .
وفي المادة الثانية نص على أن الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، ففرضى بانتقالها بين العاقدین بمجرد العقد .

وفي المادة الاولى لم يجعل الشارع حسن النية شرطاً للتمسك بالتسجيل .

في المادة الثانية نص صراحة على أن العقود والاحكام المؤيدة للحقوق لا تكون حجة على الغير ولو كانت مسجلة لو داخلها التدليس

نرى من ذلك أن القانون الجديد تعمد القضاء على نظرية سوء النية فيما يتعلق بالعقود والاحكام المنشئة للحقوق ، وأنه ابقى هذه النظرية بالنسبة للعقود والاحكام المؤيدة للحقوق ، ولكنه أراد القضاء على مختلف المذاهب في تفسير سوء النية ، فلم ينص على العلم ، أو على سوء النية ، ونص صراحة على « التدليس » ، أي انه أخذ بنظرية المحاكم الفرنسية في هذا الموضوع وأدلتنا على ذلك :

١ - أن القانون لم يشترط في المادة الاولى حسن النية شرطاً للتمسك بالتسجيل في العقود والاحكام المنشئة للحقوق ، بينما قد اشترط ذلك في المادة الثانية في العقود والاحكام المؤيدة للحقوق ولا يمكن أن يحمل اهمال هذا الشرط في المادة الاولى دون الثانية على الخطأ أو النسيان ، لوجوب تنزيه الشارع عن ذلك ، ما لم يقيم الدليل عليه .

٢ - أن المذكرة الايضاحية ، التي قدمتها اللجنة التي شكلت لوضع هذا القانون ، والتي اقترتها وزارة الحفانية ، أشارت صراحة الى تعمد الشارع القضاء على نظرية حسن النية وسوئها في العقود والاحكام المنشئة للحقوق .
فقد جاء في هذه المذكرة :

« ولهذا المبدأ (مبدأ عدم نقل الملكية بين العاقدین إلا بالتسجيل) من الوجهة العملية مزية كبرى تنحصر في حسم المنازعات العديدة ... في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية »
« وعبثاً يحاول الانسان أن يستند على قواعد العدالة وحسن نية المتعاقدين لاثبات عكس ذلك (أي لاثبات العلم بغير التسجيل) إذ يتحتم على من آل اليه الحق أن يقوم بالتسجيل حتى يكون الجمهور على علم من أيلولة هذا الحق اليه »

إذن جعل الشارع التسجيل ، في المادة الاولى ، قرينة قاطعة على العلم لا قبل النفي

présomption juris et jure

فان كان العقد مسجلاً ، كان هذا دليلاً قاطعاً على علم الغير به وان لم يكن مسجلاً ، كان هذا دليلاً قاطعاً على عدم علم الغير به
واذن قد أخذ الشارع المصري بنظرية محكمة النقض الطليانية كما قدمنا

ولا يعترض علينا بأن القانون لم يبلغ المادة ٢٧٠ من القانون المدنى التى نصت على شرط حسن النية ، لأن المادة ١٦ من هذا القانون نصت صراحة على إلغاء جميع النصوص المخالفة لأحكامه ، ولأن المادة الأولى نصت صراحة على أن « أحكامها تعتبر مقيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية بمجرد الإيجاب والقبول بين المتعاقدين »

يقول الأستاذ عبد السلام ذهني بك - وهو الوحيد من شراح القانون الجديد الذى خالفنا فى هذه النظرية - « كيف نأخذ بما جاء بالمذكرة الإيضاحية مع أن الشارع أخذ بنظرية سوء النية فى المادة الثانية »

- راجع بحث الأستاذ بمجلة المحاماة سنة ٦ ص ٦٢٢ و ٦٢٣
ولكن فات الأستاذ أن الشارع قد وضع لكل من المادتين الأولىين حكماً خاصاً فيما يتعلق بنقل الملكية كما بينا وكما سنزيده بيانا فيما يلى

٣ - لأن قاعدة « عدم انتقال الملكية بين العاقدين إلا بالتسجيل » ، تلك القاعدة التى هى أساس التشريع فى القانون الجديد ، تتعارض مع نظرية حسن النية وسوئها
« فإن إحدى مزايا هذه القاعدة - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - حسم المنازعات فى مسائل حسن النية وسوء النية »

وهذا صحيح

لأنه إذا كانت الملكية لا تنتقل بين العاقدين إلا بالتسجيل ، فمعنى هذا أن البائع يظل الى أن يحصل هذا التسجيل ، مالكا للعين المبيعة ، له حق التصرف فيها على الأقل بالنسبة للغير ولأن علم المشتري بالبيع السابق يصبح مقرونا بعلمه بعدم تسجيل البيع ، وبعدم انتقال الملكية الى المشتري الأول ، وبأحقية البائع فى التصرف فى العين بالنسبة للمشتري الثانى ، وبمشروعية ذلك بحكم القانون - واذن لا محل لافتراض سوء النية .

أو بعبارة أخرى فإنه مع عدم انتقال الملكية فى البيع الأول ، لم يعد هناك نزاع بين شخصين ، يدعى كل منهما حقاً عينياً على العقار ، كما يقول نجيب بك الهلالى فى أحكام البيع ص ٢٩٧ - فقرة ٤٦٩

يرد على ذلك الأستاذ ذهني بك بأن المشتري الأول ، وإن لم يجعل عقده ، حقاً شخصياً على بائعه بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الأولى ، فله عليه حق التعويض ، والتعويض يكون بأحد أمرين : أما التعويض النقدي أو التعويض العيني باختيار المشتري .

نعم . ولكن هذا الخيار يسقط باستحالة تنفيذ التعويض العيني بتعلق حق المشتري الجديد بالعين لم يعد للمدعى ، في نظر بعض الشراح ، وقد أصبح صاحب حق شخصي لا عقاري ، إلا أن يرفع الدعوى البولصية ، إذا توفرت شروطها ، لأنه أصبح دائماً . أما المطالبة بالعين فقد سقط حقه فيها لتعلق حق المشتري بها .

- راجع نجيب بك الهلالي ص ٢٩٨ - ٤٦٩

ومع ذلك فمحكمة النقض الطليانية تحرم المدعى حتى من الدعوى البولصية .

- راجع هامش الصحيفة المذكورة .

وأما قول الاستاذ ذهني بك بأن القانون لا يحمي سوء النية بأي وجه من الوجوه ، فردنا عليه بأن الشارع قصد القضاء على نظرية سوء النية للمصلحة العامة تأميناً للمعاملات العقارية ، ولأن المضار التي تنشأ عن سوء نية المشتري في جزئيات القضايا أقل بكثير من المضار التي تنشأ عن عدم احترام قاعدة التسجيل في المعاملات عامة ومع ذلك فباب الدعوى البولصية أمام المدعى

ونلاحظ هنا أن تفسير محكمتي الاستئناف المختلطة والاهلية لماهية العقود غير المسجلة في القانون الجديد ، ولعني « الالتزامات الشخصية » لا يؤثر في موضوعنا

قالت المحكمة الأولى في حكمها الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٢٦ - المحاماة ٨ ص ٢٣٨ - « أن حق المشتري غير المسجل عقده شخصي لا عيني ، ولكنه حق يتعلق بالعقار jus ad rem ، يعني أنه يعطى المشتري حق مطالبة البائع باستيفاء الاجراءات الموصلة الى نقل الملكية . »

وقالت محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها الصادر من دوائرها المجتمعة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ - المحاماة ٨ ص ٢٩٨ - « أن العقد غير المسجل ليس باطلاً ولا معدوم الأثر ، ولكنه من العقود المعلق فيها نقل الملكية على شرط ، فهو صحيح ، واذن من حق المشتري غير المسجل عقده أن يرفع الدعوى على بائنه لمطالبته بنقل ملكية العين »

نؤمن بهذا القضاء ولا نرى فيه أي تعارض مع نظريتنا

لأن قانون التسجيل قد احتاط لهذه الحالة ، فنص في المادة ٧ على وجوب تسجيل عريضة الدعوى لتكون حجة على الغير ، ونص في المادة ١٢ على أن الحقوق المكتسبة قبل هذا التسجيل تبقى خاضعة للنصوص والمبادئ السارية وقت اكتسابها

فاذا كان الحق قد اكتسب في عهد القانون المدني خضع لقاعدة حسن النية وسوئها ، وان كان قد اكتسب في عهد القانون الجديد خضع لقاعدة القرينة القاطمة .

واذن فتعلق حق المشتري السابق بالمقار - على نظرية المحكمة المختلطة - لا يؤثر في حق المشتري الثاني المسجل عقده قبل تسجيل عريضة دعوى المشتري الأول ، وان كان المشتري الثاني قد سجل عقده في عهد القانون القديم ، جاز مناقشته في حسن النية وسوئها ، أما اذا كان تسجيله في عهد القانون الجديد - وهي حالتنا - فهو حجة قاطمة على المشتري الاول لا تقبل المناقشة . وكذلك كون العقد غير المسجل من العقود الصحيحة المعلقة على شرط - على نظرية المحكمة الاهلية - فهذا لا يؤثر في حق المشتري الثاني المسجل عقده .

لأن شراء المشتري الثاني وتسجيل عقده امتنع الوفاء قبل وقوع الشرط - وهنا الشرط تسجيل عقد المشتري الأول - فلا يكون للشرط تأثير عند وقوعه (مادة ١٠٦ مدني)

ولأن أثر الشرط لا يرجع الا الى تاريخ تسجيل عريضة الدعوى بالنسبة للمشتري الثاني طبقاً لنص المادة ٧ المذكورة . ولا تقبل من المشتري الأول المناقشة في حسن نية المشتري الثاني اذا سجل الأخير عقده في عهد القانون الجديد طبقاً لنص المادة ١٢

وبمراجعة الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ ، المنشور بمجلة المحاماة سنة ٨ ص ٣٠٨ ، يتبين بوضوح اختلاف موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم المشار اليه عن موضوعنا

ففي تلك الدعوى كانت « كوهية » هي التي تطلب تثبيت ملكيتها لما باعت بحجة عدم تسجيل عقد المشتريين . وكانت بنتها « حميدة » التي اشترت منها وسجلت ، تطلب تثبيت ملكية والدتها لا ملكيتها هي باعتبارها مشتريه . وكانت « حميدة » هذه طرفاً في العقدين العقد غير المسجل والعقد المسجل .

فلم يكن معروضاً على المحكمة الفصل أصلياً في أرجحية أحد العقدين على الآخر . ولم يكن معروضاً على المحكمة على كل حال بحث موضوعنا بحثاً مستفيضاً لتقرير نظرية سوء النية في عهد القانون الجديد .

٤ - لأنه لا يجوز قياس حكم العقود والأحكام المنشئة للحقوق على حكم العقود والأحكام المؤيدة لها التي ورد عليها شرط عدم التدليس ، كما ذهب الاستاذ ذهني بك (ص ٦٢٠)

١ - لأنه بمقارنة المادتين الأولى والثانية نجد أن الشارع نص فيهما على حالتين مختلفتين وجعل لهما حكيم متعارضين

فالمادة الأولى كما قدمنا تشمل العقود والأحكام المنشئة للحقوق ، بينما الثانية تشمل العقود والأحكام المؤيدة للحقوق

والمادة الأولى نصت على أنه يترتب على عدم التسجيل عدم نقل الملكية بين العاقدین ، بينما نصت المادة الثانية على أنه يترتب على عدم التسجيل عدم نقل الملكية بالنسبة للغير

ب - ولما كانت نظرية سوء النية تعارض مع مبدأ عدم الملكية بين العاقدین كما رأينا ، أو كان « لهذا المبدأ مزية كبرى في حسم المنازعات العديدة في الفصل في مسائل حسن النية وسوء النية » كما قالت المذكرة الإيضاحية ، كان لا بد من إهمال النص على شرط حسن النية في المادة الأولى بالنسبة للعقود المنشئة للحقوق

ج - ولما كانت العقود والأحكام المؤيدة للحقوق حجة على العاقدین بمجرد صدورهما ودون حاجة إلى التسجيل ، أي ناقله للملكية بينهما بحكم المادة الثانية ، كان من المتعين أن يكون لها حكم يختلف عن حكم العقود والأحكام المنشئة للحقوق في القانون الجديد ، وهذا الحكم هو حكم العقود المنشئة للحقوق في عهد القانون القديم .

الآن الشارع رأى النص في المادة الثانية من قانون التسجيل على « التدليس » للقضاء على الخطأ الذي وقع فيه بعض الأحكام بتفسير سوء النية بمجرد العلم بالبيع كما رأينا

د - يدلنا على اختلاف حكم المادتين الأولى والثانية ماورد بالمذكرة الإيضاحية جاء في هذه المذكرة تحت رقم ٣

« ومن المتعين التفريق بين العقود والأحكام المقررة (المؤيدة) للحقوق وبين العقود الأخرى ، نظراً لما ينشأ من عدم تسجيل العقود والأحكام في الحالتين من النتائج المختلفة كما سنبين بعد »

وجاء تحت رقم ٥

« وهناك عقود وأحكام لا يمكن اعتبارها كأن لم تكن لمجرد عدم تسجيلها ، فالأحكام المقررة لحقوق الطرفين والعقود التي من هذا القبيل يجوز اشتراط تسجيلها ، حتى يعلم بها الغير مع النص على أنها لا تكون حجة على هذا الغير إذا لم تسجل »

« إلا أنه لا يمكن تجريد هذه الأحكام من قيمتها الجوهرية وهي الاقرار الصريح بحق سابق الوجود »

« وهذا الاختلاف في النوع الذي ينجم عنه الاختلاف في الأثر المترتب على تسجيل هذا أو ذاك النوع من العقود والأحكام يبرر وضع مادتين مختلفتين »

اذن فالقياس غير صحيح

٥ - الفقه في مصر

لم تكن في حاجة الى الاستناد الى فقه الشراح في هذا الموضوع لأن المذكرة الإيضاحية قد أغنتنا عن ذلك

الا أن قول الأستاذ ذهني بك بأن الفقه في مصر قد أيد رأيه دعانا الى مناقشته

قال الأستاذ بأن حضرتي نجيب بك الهلالي واحد بك امين يخالفانه في الرأي . وهذا صحيح وقال ان الأستاذ كاديمينوس والمستشار برناردى ، واضع مشروع قانون التسجيل الجديد ، يؤيدان رأيه . وهذا غير صحيح

قال الأستاذ نجيب بك الهلالي ، في أحكام البيع ص ٢٩٧

« ٤٦٩ - (ثانيًا) : فيما يتعلق بتنازع المشتري الأول الذي لم يسجل مع المشتري الثاني الذي سجل ، واشتراط حسن النية في المشتري الثاني »

« لا نزاع الآن في أن دائرة هذا الجدل قد أصبحت محدودة ، لأن النزاع القديم كان أساسه ان شخصين يتلقيان الملك عن مالك واحد ويراد معرفة الأولى منهما بالفضل . أما الآن فالمشتري الأول غير المسجل لا يعتبر أنه قد تلقى الملك عن البائع . وهو لا يخرج عن كونه دائئاً عادياً ولا يحق له التنازع مع المشتري الثاني على الملكية . وقد نص قانون التسجيل الجديد على ان « العقود غير المسجلة لا يكون لها من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين » . ويلزم من ذلك ان المشتري غير المسجل لا يكون له من الحقوق أكثر مما لسائر الدائنين العاديين . ولذلك لا يحق له أن يطعن في العقد الصادر من مدينه الا بدعوى ابطال التصرفات على شرط توافر شروطها . ومنها أن يكون تصرف المدين قد ترتب عليه أعساره أو زاد في أعساره . أما اذا لم

يترتب على البيع الثاني أعسار المدين فلا تقبل الدعوى البوالية من المشتري الأول . ولا يبقى له سوى مطالبة البائع برد الثمن والتعويض . وينبني على ذلك أن المشتري الأول لا يجوز له الطعن في العقد المسجل . ولو صدر عن تواطؤ بين البائع والمشتري الثاني الا اذا تحققت شروط الدعوى البوالية .»

وقال الأستاذ أحمد بك أمين ، شرحاً على المادة ٢٩٣ عقوبات . (شرح قانون العقوبات القسم الخاص) ص ٧٣٩

« ولا دخل لحسن النية وسوئها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني في هذه الحالة . كما ان حسن نية المشتري الثاني وسوءها وقت الشراء لا يغير وجه المسألة في شيء قط ، لان انتقال الملكية أصبح بحكم القانون الجديد مرتبطاً بالتسجيل والتسجيل وحده . ولا تكون الاسبقية بناء على ذلك الا ان انتقلت اليه الملكية فعلاً .»

أما الأستاذ كاديمينوس الذي يستند الى رأيه الأستاذ ذهني بك ، فلم يقل شيئاً في موضوعنا ، وان كان قد قل شيئاً فقد رجا أن يأخذ الشارع المصري بمذهب محكمة النقض الطليانية ، وقد أجب رجاؤه بصدور قانون التسجيل الجديد

راجعنا مقال الأستاذ كاديمينوس الذي يشير اليه ذهني بك والمنشور بمجلة مصر الحديثة سنة ١٩١٨ ص ٥٢٢ فوجدناه لم يتعرض فيه لموضوعنا

ثم راجعنا مقاله المنشور في سنة ١٩١٩ ص ٣٨٨ فوجدنا البحث فيه قاصراً على تأثير سوء النية في التسجيل في عهد التشريع القديم

(وما كان في وسع الأستاذ كاديمينوس طبعاً أن يشرح قانوناً أعد مشروعه بعد مقاله بسنتين ولم يصدر الا بعده بأربع سنوات)

بل وجدنا الأستاذ يشرح نظرية محكمة النقض الطليانية ، التي كان لها أثر ظاهر في التشريع الجديد ، راحياً أن يسير قضاوتنا عليها ، قائلاً باستحالة ذلك في عهد التشريع القديم . (المادة ٣٤١ مخطأ المقابلة للمادة ٢٧٠ اهلي)

وهذه عبارته :

Nous serions heureux de voir adopter une pareille jurisprudence, mais ce vœu est impossible par ce qu'il est contraire au texte de l'art. 341.

— راجع ص ٣٩٣ و ٤٠٩

وقد قدمنا ان القانون الجديد قد ألغى المادة ٢٧٠ ضمن الاحكام التي ألغيت جملة بالمادة ١٦ من القانون .

وأما المستشار برناردى ، فهو من جهة ليس واضع مشروع القانون الجديد ، كما ذهب الاستاذ ذهني بك . لأنه انما جلس بلجنة الامتيازات في كرسى المستشار بيولا كازالى أثناء غيابه بالاجازة - راجع مقال المستشار برناردى بمجلة مصر الحديثة سنة ١٩٢٢ ص ١٧٤ - ولأن واضع المشروع هو المستشار بيولا كازالى - راجع ص ١٧٥ - ولأن اللجنة التي أقرت المشروع ابتداءً في سنة ١٩١٨ هي لجنة داوسن Dawson - راجع ص ١٧٥ - واللجنة التي أقرت المشروع نهائياً هي لجنة معالى عبد الفتاح باشا يحيى - راجع مقال المستشار واتليه Wathelet بالمجلة المذكورة ص ٣٢٨ ولم يكن المستشار برناردى عضواً في احدى اللجنتين

ومن جهة أخرى فان المستشار المذكور لم يقل ما يشير اليه الاستاذ ذهني بك شرحاً لقانون التسجيل ، وانما كان المستشار برناردى يقترح من جانبه تعديلاً لنصوص القانون المدنى ، اذا ما روى عدم الأخذ في التشريع الجديد بمبدأ عدم انتقال الملكية بين العاقدين الا بالتسجيل - راجع الصحيفتين ٢٠٠ و ٢٠١ من مقاله المشار اليه

وقد رأينا أن القانون قد صدر بعد ذلك بميدته الاساسى ولم يعمل باقتراح المستشار برناردى

ننتهى من ذلك بأن القانون الجديد قد قضى على نظرية حسن النية وسوئها . لأنه جعل تسجيل العقد المنشئ للحق شرطاً اساسياً لانتقال الملكية بين العاقدين . وبذلك لم يعد هناك في الواقع الا عقد واحد ناقل للملكية وليس هناك تراحم بين عقدين

٥ - قانون التسجيل والتفادى الخمسى

نعلم أن التملك بمضى المدة الطويلة هو الغصب بذاته ، شرع سواء لاستقرار الملكية لواضع اليد على العقار ، أو لمعاينة المالك الذي أهمل وضع يده عليه .

أما التملك بمضى المدة القصيرة ، فهو شيء بين الغصب والحق ، شرع لحماية صاحب اليد على العقار حسن النية اذا تلقى الملكية من غير صاحبها .

ولقد نصت المادة ٧٦ (١٠٢) على تملك العقار والحقوق العينية بمضي المدة وجعلت السبب الصحيح شرطاً لتمكنك بالمدة القصيرة ، ولكنها لم تنص على شرط حسن النية ، أى الاعتقاد وقت التعاقد بتلقي الحق من صاحبه . على أن هذا الشرط مستفاد من المبادئ العامة ومن حكمة التشريع في موضوعنا خاصة ، لأن المادة ٧٦ (١٠٢) أنما وضعت لحماية حسن النية وقد نص القانون الفرنسى صراحة فى المادة ٢٢٦٥ على شرط حسن النية ، وفى المادة ٢٢٦٨ على أن حسن النية مفروض ، وأن على من يدعى سوء النية اثباته ، ثم نص فى المادة ٢٢٦٩ على انه يكفى توفر حسن النية وقت تلقي الحق .

وهذه النصوص وأن لم ترد فى القانون المصرى الا أن العمل قد جرى بها

بعد هذا البيان نبحت فى « أرقانون التسجيل فى التقادم الخمسى » وهو موضوع قد بحثه قبلنا الاستاذان عبد السلام بك ذهنى وحامد بك فهمى

قال الاستاذ ذهنى بك أن العقد الباطل بطلاناً نسبياً يعتبر سبباً صحيحاً ، كالبيع من القاصر ، لأن البطلان نسبى أى لا يصح الاحتجاج به من سواه ، فيجوز الاحتجاج به على المالك .

أما اذا كان البطلان أصلياً ، كالمبة بعقد عرقى ، فلا يعتبر العقد سبباً صحيحاً لأنه لا ينقل الملكية .

وما دام العقد غير المسجل لا ينقل الملكية بين العاقدین بحكم قانون التسجيل ، فلا يصلح هذا العقد أساساً للتقادم الخمسى .

(المحاماة ص ٦ ص ٦٠٧)

وقد خالف الاستاذ حامد بك الاستاذ ذهنى بك فى رأيه ، وقال بأن العقد غير المسجل يعتبر سبباً صحيحاً ويصلح أساساً للتقادم الخمسى (المحاماة ص ٧ ص ٩٧) - وقد بنى الاستاذ حامد بك رأيه على الاسباب الآتية :

(١) لأن محل البحث فرضاً أن الحق قد آل لواضع اليد من غير مالك ، وأن التزامهم قائم هنا بين واضع اليد والمالك الحقيقى ، والأول يتمسك بسنده ويده والثانى بأصل ملكيته . فيراد معرفة ما اذا كان للأخير أن يحتج بعدم تسجيل عقد الأول للوصول الى عدم اعتباره سبباً صحيحاً

(٢) ولأن الغرض من التسجيل أشهر التصرف ليصبح حجة على الغير ، أى عند ما يكون التزام قائماً بين شخصين تلقياً الحق عن مالك واحد . وليس الغرض من التسجيل إعلان المالك نفسه بالاعتداء على حقه ، لأن خروج العين من يده وتركه اياها تحت يد الغير كافيان لأعلامه وأذاره .

وقد استند الاستاذ حامد بك في السبين المذكورين الى الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر -
انظر المراجع الواردة بمقاله ص ١٠٠ و ١٠١
(٣) ولأن أحكام قانون التسجيل قاصرة على انتقال الملكية ، ولم تلغ المادة ٧٦ مدني .

ورد الاستاذ ذهني بك على زميله رداً مطولاً لا يخرج عما قاله في مقاله السابق . (المحاماة
ص ٧ ص ٥٣٥)

ولا ينتظر أن تعرض المسألة على القضاء قبل سنة ١٩٢٩ لترجيح أحد الرأيين على الآخر
ونظن أن الرأي الاول ، رأى الاستاذ حامد بك ، أقرب الى الصواب للأسباب الآتية :
١ - لأنه لا يشترط في السبب الصحيح أن يكون هناك عقد كتابي اذا جاز أثبات الحق بالبينه .
ولأن السبب الصحيح هو الارتباط القانوني . وهذا الارتباط شيء والعقد الذي يثبته شيء آخر
(بودري جزء ٢٥ ص ٥٠٢ - ٦٥٥ - وص ٥١٤ - ٦٧١ - وص ٥١٧ - ٦٩٧)
٢ - ولأن لا نزاع بين الاستاذين في أن التسجيل لم يكن شرطاً للسبب الصحيح في
عهد القانون المدني في مصر ، ولا في عهد قانون سنة ١٨٥٥ في فرنسا ، للأسباب التي ذكرها
الاستاذ حامد بك .

والفارق في رأى الاستاذ ذهني بك ، بين القانون المدني وقانون التسجيل ، أن الاخير نص
على عدم نقل الملكية بين العاقدين ، عند عدم التسجيل ، فالعقد غير المسجل باطل بطلاناً أصلياً ،
على الأقل فيما يتعلق بنقل الملكية . وعلى ذلك ، وتطبيقاً لنظرية البطلان التي اخذ بها شراح
القانون الفرنسي ، بنى الاستاذ ذهني بك نظريته بعدم اعتبار العقد غير المسجل سبباً صحيحاً يصلح
اساساً للتملك بالمدة القصيرة

ونرى أن نقل الملكية ليس شرطاً في السبب الصحيح ولو أنه يشترط فيه ان لا يكون العقد
باطلاً بطلاناً أصلياً ، لأن الفرض أن العقد صادر من غير مالك فهو غير ناقل للملكية على كل حال ،
ولأن نقل الملكية في الواقع لا يحصل طبقاً لنص المادة ٧٦ (١٠٢) بالعقد وانما بوضع اليد ذاته
خمس سنوات

٣ - ولأن الاستاذ ذهني بك والقضاء المصري ذهبا الى أن العقد غير المسجل ، وأن لم
ينقل الملكية ، الا أنه يجعل للمشتري حقاً متعلقاً بالعقار Jus ad rem . يجيز له استيفاء اجراءات
التسجيل ، كما يعطيه حق استلام العقار والانتفاع به . وأن هذا الحق لا يمكن أن يصطدم الا بحق
الغير اذا تلقاه عن المالك وحفظه بالتسجيل .

كما ان الاستاذ ذهني بك والقضاء المصري اتفقا على ان نقل الملكية ليس ركنا من أركان البيع ولكنه أثر من آثاره

٤ - وأخيراً لأن محكمة الاستئناف الاهلية قضت بحكمها المشار اليه الصادر من دوائرها المجتمعة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بأن العقد غير المسجل يعتبر صحيحاً ولكن انتقال الملكية معلق فيه على شرط موقف ، وهو حصول التسجيل . ولا خلاف في ان أثر تحقق هذا الشرط يرجع الى وقت التعاقد . (وهنا نقل الملكية هو المعلق على شرط ، لا الحق ذاته ، فلا محل للالتباس)

ومن ذلك يتبين أن نقل الملكية ليس شرطاً في السبب الصحيح ، وان العقد غير المسجل يوصل صاحبه الى نقل الملكية ، ولا يتمتع على كل حال من استلام العين ، وانه اذا ما سجل عقده رجع أثره الى تاريخ العقد . واذاً لا محل للأخذ برأى الاستاذ ذهني بك

كل ما يطلب في العقد أن يكون بطبيعته منشأً للحق ، وان لم يكن ناقلاً للملكية فعلاً لأن العقود والأحكام المؤيدة للحقوق لا تعتبر اسباباً صحيحة ولا تصلح اساساً للتملك بالمدة القصيرة - راجع بودري ص ٥٠٥قرة ٦٥٩ وما بعدها

وان يكون العقد ثابت التاريخ ليكون حجة على المالك الحقيقي طبقاً للمادتين ١٤٢ (٢٠٣) و ٢٢٨ (٢٩٣) من القانون المدني

- راجع بودري ص ٥١٨ ققرة ٦٧٧

رأينا أثر قانون التسجيل في السبب الصحيح

فهل لعدم التسجيل أثر في نية صاحب اليد على العقار؟ أو بمباراة أخرى هو يعلم أن قانون التسجيل نص على ان انتقال الملكية بين العاقدین منوط بالتسجيل ، وبالرغم من ذلك لم يسجل عقده يقول لوران (جزء ٣٢ نوتة ٤١٢) « اذا كان البائع لا يملك التصرف في العين المبيعة لو كانت ملكاً له ، وكان المشتري يعلم ذلك ، فلا يمكن أن يقال بحسن نية الأخير . لأن حسن نية المشتري تستلزم اعتقاده بملكية البائع وبأحقية في التصرف في العين المبيعة »

ويخالف بودري زميله في الرأي (ص ٥٢٤ ققرة ٦٨٢) قائلاً

« ان حسن النية ينحصر في الاعتقاد بملكية البائع لا غير ، ولا شأن له بعيوب العقد ، لأن هذه العيوب انما تدخل في تقدير العقد نفسه باعتباره سبباً صحيحاً أو غير صحيح . واذا كان العلم بعيوب العقد يؤثر في نية صاحب اليد ، فلا ندرى كيف أجزأ له تملك العين بالمدة القصيرة اذا كان عقده معلقاً على شرط فاسخ . »

وظاهرانه ، حتى على الرأى الاول ، لا أثر لعدم التسجيل فى نية صاحب اليد على العقار ، طالما قد قررنا أن لا علاقة للتسجيل بصحة العقد فى ذاته ، وان العقد غير المسجل يعطى صاحبه حق استلام العين ووضع يده عليها ، كما يعطيه حق استيفاء الاجراءات الموصلة للتسجيل أى الى نقل الملكية .

ومن النتائج العملية لرأى الاستاذ ذهنى بك بوجوب تسجيل العقد لاعتباره سبباً صحيحاً ، أن يعدم التملك بالمدة القصيرة عند العمل بنظام السجلات العقارية ، لأن هذا النظام يمنع من تسجيل العقود الصادرة من غير المالك الحقيقى .
وتلك لم تكن نية ، الشارع من قانون التسجيل ، لأنه لم ينص على الغاء المادة ٧٦ (١٠٢) كما رأينا .

٦- تراحم حقوق دائئى البائع ودائئى المشتري

قالت الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف الاهلية فى حكمها الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، عند الكلام على ماهية العقد غير المسجل ، ان لدائئى المشتري حق التنفيذ على العقار المبيع له بالرغم من عدم تسجيل عقده ، لأن التسجيل بيد المشتري ولا يعقل أن يترك له الحق فى تعطيل حقوق دائئيه بالامتناع عن التسجيل .
ورأينا ان هذه المحكمة قررت كذلك ان البيع غير المسجل انما هو بيع معلق على شرط موقف ويترتب على ذلك
ان للمشتري ترتيب حق عينى على العين المبيعة قبل التسجيل ، ولدائئيه الاختصاص بهذه العين قبل التسجيل ايضاً ، كما لم التنفيذ عليها وفاء لديونهم .
وأن أثر هذه الحقوق يرجع الى تاريخ صدورهما وليس الى تاريخ التسجيل ، اذا حصل هذا التسجيل رضاء بمعرفة المشتري ، أو البائع ، أو ذوى المصلحة فيه اذا ما أتيح لهم ذلك ، أو عند تسجيل حكم يقوم مقام العقد غير المسجل .

أما اذا لم يحصل التسجيل أصلاً ، فإذا يكون مركز اصحاب هذه الحقوق قبل المشتري ، وقبل البائع ، ثم قبل من تلقى حقاً عينياً من الأخير ؟
أما قبل المشتري الذى لم يسجل عقده ، فان الحقوق التى ترتبت على العين بفعله تصبح

حجة عليه اذا كانت قد حفظت بالتسجيل . ويصبح لما من الأثر ما رأينا اذا لم تسجل . والحقوق التي ترتبت ضده تصبح حجة عليه كذلك لأن الفرض انها حفظت بالتسجيل ، ويصبح لدائمه حق التنفيذ على العين بطريق البيع الجبرى ، ويصبح حكم مرسى المزايد حجة لصاحبه عليه .
وأما قبل البائع ، فلا يكون لهذه الحقوق من الأثر سوى ما لحقوق المشتري قبله من الأثر ، ولو كانت تلك الحقوق محفوظة بالتسجيل . ذلك لأن قانون التسجيل قد انقضى المادة ٦١٩ (٧٤٦) التي نصت على الاكتفاء بتسجيل العقد الأخير عند تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين ، وأما قبل من تلقى حقاً عينياً من البائع ، ففيه تفصيل : فاذا كان هذا الحق لم يحفظ بالتسجيل ، وكان الحق الآيل عن المشتري لم يحفظ ايضاً بالتسجيل ، كانت الأرجية لصاحب الحق الثابت التاريخ قبل ثبوت تاريخ الحق الآخر . وفي هذه الحالة يقوم ثبوت تاريخ عقد المشتري بمقام ثبوت تاريخ عقد من تلقى الحق عنه

اما اذا كان عقد من تلقى الحق من البائع مسجلاً ، فهو حجة على المشتري الذي لم يسجل عقده ، وعلى من تلقى الحق عنه ولو كان عقد الأخير مسجلاً قبل تسجيل عقد الأول ، لالغاء المادة ٦١٩ (٧٤٦) المذكورة كما رأينا .

وكذلك الحال اذا كان عقد من تلقى الحق عن البائع مسجلاً قبل تسجيل عقد المشتري . ورأينا أن لا أثر لحسن النية وسويتها في ارجحية التسجيل في العقود والاحكام المنشئة للحقوق

٧ - المادة ٦١٩ (٧٤٦) وقانون التسجيل

في عهد القانون المدنى ، تنتقل الملكية بين العاقدين بمجرد العقد ، ولكنها لا تنتقل بين العاقدين بالنسبة للغير ، إلا بالتسجيل .

قول « بين العاقدين بالنسبة للغير » أى عندما يراد الاحتجاج بالعقد على الغير ، لأن محل البحث في الحالتين - أى عند التمسك بالعقد بين العاقدين أو ازاء الغير - محل هذا البحث انتقال الملكية بين العاقدين ، وليس انتقالها الى الغير

وفي تطبيق هاتين القاعدتين ، يصطدم الباحث بمبادئ التشريع وبأصول المنطق باع زيد لبكر عقاراً ، ولم يسجل البيع . ثم باع زيد العقار نفسه لخالد ، وسجل البيع الثانى ، فماذا تكون نتيجة هذين التصرفين ؟
يصبح خالد مالِكاً للعقار دون بكر .

ومع ذلك فأنت ترى أن البيع الصادر - من زيد لبكر قد قتل الملكية الى الأخير ، وهو بيع صحيح ، لصدوره من البائع وهو لا يزال مالكا للعين ، ولأنه يعطى بكرة حق مطالبة زيد برد الثمن وبالتعويض .

وأنت ترى في الوقت نفسه ، انه بالرغم من زوال ملكية زيد ، فانه قد باع العقار لحالد ، ولقد صح هذا البيع بالتسجيل . بل وفضل على البيع السابق

فبماذا تفسر حكم القانون في هذا الموضوع
لاشك ان تلك القوة ، التي أعطاها القانون للتسجيل ، انما هدمت قواعد الملكية المقررة ، وخالفت المنطق الصحيح . فلا يفسر حكم القانون الا تلك الحكمة التي شرع من أجلها اشهار الحقوق العينية العقارية ، تأمينا للمعاملات العقارية التي هي أساس الثروة في جميع البلاد فالمصلحة العامة فازت هنا على قواعد القانون ، وفي سبيلها ضحيت النظريات الصحيحة والمنطق السليم .

وليست هذه أول مرة تضحى فيها جزئيات القضايا في سبيل المبادئ الأساسية ، التي تدعو اليها المصلحة العامة ، ففي جميع الاحوال التي أخضع فيها القانون المعاملات لحكم القرينة القاطعة *juris et jure* ، نجد أمثلة لهذه التضحية .

(١) فاذا كان القانون قد نص على ان الاوراق العرفية لا تكون حجة على الغير الا باثبات تاريخها ، فقد جعل هناك ، بجانب العلم الحقيقي ، علما اعتباريا . فاذا كانت الورقة ثابتة التاريخ ولو لم يعلم بها الغير كان مفروضا علمه بها ، وأصبحت الورقة حجة عليه . وان كانت غير ثابتة التاريخ ولو علم بها الغير ، كان مفروضا جهله اياها ، واذن ليست حجة عليه ، كما رأينا

(٢) واذا كان القانون قد شرع نظرية التقادم لتملك العين ولسقوط الحق ، فلأنه جعل مضى المدة الطويلة قرينة قاطعة على الملكية وعلى سقوط الحق . فيستطيع واضع اليد أن يقول لست مالكا ولكنني اغتصبت العين بسوء نية فأصبحت مالكا لها ، ويستطيع المدين أن يقول لم أوف الدين ولكن ذمتي برأت منه .

(٣) وقد يكون الحكم الصادر في الدعوى خاطئا ، ويثبت خطأه بحكم ثان ، ومع ذلك يتمسك المحكوم له بقوة الشيء المحكوم فيه ، فيقول لخصمه *res judicate pro veritate habetur*

(٤) ولقد رأينا مثالا آخر ، عند الكلام على نظرية سوء النية في قانون التسجيل ، اذ قلنا بأن هذا القانون قد قضى على هذه النظرية في العقود المنشئة للحقوق ، بأن جعل التسجيل شرطا لنقل الملكية بين العاقدين ، وقرينة قاطعة على العلم بالبيع ، فلا يقبل الطعن بسوء نية المشتري المسجل عقده لاسقاط حقه في أرجحية تسجيله على صاحب العقد غير المسجل او المسجل بعد تسجيله .

بعدنا عن موضوع البحث .

إذا كان لابد من تسجيل المشتري ، فهل لابد من تسجيل عقود البائعين له ، نجيئنا على ذلك المادة ٧٤٦/٦١٩ « في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الأخير منها »

ولقد جرى العمل عند تحرير عقد البيع في هذه الحالة ، أن ينص فيه على العقود غير المسجلة حتى إذا ما سجل العقد أشر بمقتضاه ضد البائعين السابقين .

ولكن إذا لم ينص في العقد على العقود غير المسجلة ، بقيت هذه التصرفات مجهولة من المشتري عند التعاقد .

مثال ذلك .

حضر اليك موكلك زيد يريد شراء عقار بكر ، وعرض عليك ان تحرر له عقد البيع ، بعد الاستيثاق من ملكية البائع . احضر لك بكر عقد شرائه ، وهو عقد مسجل . كل ما تستطيع أن تعمله للاستيثاق من ملكية بكر ، أن تستخرج شهادة عقارية باسمه ، للتحقيق من أن العين لم تخرج من ملكيته ، وان ليس هناك ديون سجلت عليها . فإذا كانت الشهادة سليمة ، اطأنتت لملكية بكر ، وحررت عقداً لبيع لموكلك زيد ، ظاناً انك بذلك قد ضمنت له ملكية العين .

ولكنك قد اخطأت ، فقد يتضح بعد ذلك أن بكرأ باع العقار لعمرو بعقد غير مسجل ، وهذا باعه لحالد بعقد مسجل قبل تسجيل عقد موكلك . فمن اين كنت تعلم بهذه التصرفات انت تعرف بكرأ ، ولكن الشهادة ضده كانت خالية من التصرفات ، لأن العقد الصادر منه لحالد غير مسجل . وانت للسبب نفسه لا تعرف خالداً لتستخرج شهادة ضده . لقد قت بالواجب ، ولكنك لم تضمن مصلحة موكلك زيد .

فإذا يكون الحل لهذه المسألة ، والمادة ٧٤٦/٦١٩ تعني صاحب الحق الأخير المسجل عقده من تسجيل عقود المالكين قبله ، وتعطى عقده كل قوته القانونية

قال القضاء المختلط أولاً بأن العدة في ذلك على التسجيل ، فإذا باع شخص عقاره لمشتري لم يسجل عقده ، ثم سجل دائن البائع اختصاصه على العين . جاز لهذا الدائن الاحتجاج بتسجيل اختصاصه على المشتري (استئناف ٣٠ ابريل سنة ١٨٩٥)

وإذا كان تسجيل المشتري حاصل قبل تسجيل الرهن ، ولكن بمحكمة غير التابع لها العقار ، وقع التسجيل باطلاً ، ورجع عليه تسجيل الرهن (١٧ ابريل سنة ١٩٠٠)

— راجع مقال الاستاذ كادييوس بمجلة مصر الحديثة ص ٩ ص ٥٠٩

ثم عاد القضاء المختلط فقال بأن العقد غير المسجل ، الثابت التاريخ ، الصادر من المالك مباشرة ، حجة على من تلقى الحق عن المالك بعد البيع ولو سجل عقده
(١٤ يونيو سنة ١٩٠٠ - ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥ - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ - كاديمينوس ص ٥٠٩ و ٥١٠)

ويظهر من مراجعة هذه الاحكام انها بنيت على خطأ في تعريف لفظ « الغير » في مادة التسجيل ، فأخذت بمعناه في مادة اثبات التاريخ . فقد قالت هذه الاحكام بأن من تلقى حقاً على العين عن البائع بعد سبق تصرفه فيها ، انما يعتبر خليفة للبائع ولا يعتبر « غيراً » الا بالنسبة للتصرفات اللاحقة لعقده

مع ان « الغير » ، في مادة التسجيل ، هو من تلقى عن المالك حقاً عينياً يتعارض مع حق شخص آخر تلقاه عن المالك نفسه ، سواء كان سابقاً له او لاحقاً به .
وظاهر انه اذا أخذنا بنظرية هذه الاحكام ، لوجب اعتبار المشتري الاول غيراً بالنسبة للمشتري الثاني ، بينما لا يكون الآخر غيراً بالنسبة للاول . مع ان كلا منهما « غير » بالنسبة للثاني بحكم القانون ، والارجحية بينهما للأسبق في التسجيل

قد يتفق هذا القضاء مع المنطق والعدالة ، كما قدمنا ، ولكنه غير قانوني لأنه هادم لقواعد التسجيل ، التي وضعها الشارع لحماية التصرفات العقارية
لذلك كان لا بد لمحكمة الاستئناف المختلطة ، من الرجوع عنه الى قضائها الأول ، فحكمت بتفضيل حق دائن البائع المسجل اختصاصه على العين المبيعة قبل تسجيل عقد المشتري ، كما قضت بأن دخول العين في ملكية الشخص لا يحتاج الى تسجيل ، بينما خروجها منها لا يكون الا بالتسجيل .
(٢٣ مايو سنة ١٩١٢)

وفي هذه القضية كانت البيوع متعددة وغير مسجلة ، وقد أخذ الاختصاص على العين بعد خروجها من ملكية المدين بربع سنوات ، ولكن هذه البيوع لم تسجل ، فلم تكن حجة على الدائن - راجع بهذا المعنى الأحكام الواردة بالمقال المشار اليه في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ و ٦ مايو سنة ١٩١٣ و ٢٣ مارس سنة ١٩١٥

وهذا القضاء يتفق مع القانون ، وان لم يتفق مع العدالة ، وتترتب عليه الصعوبات التي ذكرناها فماذا يكون الحل التشريعي لاصلاح هذه الحالة ؟

اجاب على ذلك الاستاذ كاديمينوس ، بوجوب النص على ان الملكية لا تنتقل بين الماعدين

الا بالتسجيل

وقد رأينا أن قانون التسجيل قد نص على هذه القاعدة ، وانه علاوة على ذلك ، قد ألغى صراحة المادة ٦١٩ (٧٤٦) ، فأصبح كل تصرف سابق واجب التسجيل ، ليكون آخر هذه التصرفات حجة على الغير . وبذلك لن تخطئ الشهادة العقارية ، ويمكنك أن توفق بين المنطق والعدالة من جهة والقانون والمصلحة العامة من جهة أخرى .

قال الأستاذ نجيب بك الهلالي (أحكام البيع ص ٢٩٩قرة ٤٧١)
 « وكذلك قضى قانون التسجيل الجديد على جميع المشاكل والمضار التي كانت تنشأ عن توالى البيع وتعدد البائعين (وقد بينا هذه المشاكل في البند ٤٦٣) وذلك لأن المشتري الذي لا يسجل عقده لا ينتقل اليه الملك ، ويترتب على ذلك انه لا ينتقل الى من يشتري منه ، وقد كان سبب المشاكل القديمة ان المحاكم كانت تتبع قاعدتين مختلفتين بالنسبة لاكتساب الملكية وزوالها ، فتقضى بأن المقار يجوز أن يدخل في ملك الانسان بلا تسجيل ، ثم تقضى بأن خروجه من ملكه لا يكون الا بالتسجيل . أما الآن فالمقار لا يملك الا بالتسجيل ، ولا تزول ملكيته الا بالطريقة نفسها ولهذا نرى انه لم يبق ثمة محل للمشاكل القديمة »

انتهينا من بحث المسائل التي قد تعرض في تطبيق قانون التسجيل ، وقد بينا رأينا فيها مستندينا الى تفسير نصوص هذا القانون وتطبيقها على مبادئ القانون العامة والخاصة ، والى مناقشة الفضلاء الذين تولوا بحث هذا القانون في مجلة « المحاماة » ، ثم الى الاحكام القليلة التي صدرت في بعض القضايا التي نشأت عن تطبيق القانون . ولم نستطع طبعاً تأييد رأينا في اكثر المسائل بقضاء المحاكم لأن هذه المسائل طارئة لم يفصل فيها القضاء الى الآن .

تنظيم طريقة التسجيل

قلنا ، عند مقارنة نصوص القانون المدنى بنصوص قانون التسجيل ، ان هذا القانون قد نظم طريقة تسجيل العقود ، كما نظم طريقة اشهار المناوى وعقود الحوالة بالديون العقارية .

جاء فى المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل (المحاماة س ٣ ص ٤٥٧) تحت عنوان « نقص القانون بالنسبة للتسجيل والطريقة المتبعة فى العمل » ما يأتى :

لاحظت لجنة السجلات العقارية الصعوبة العظمى القائمة فى أمر تعيين الحالة الحقيقية للأمالك العقارية بالقطر المصرى من الوجهة القانونية نظراً لنقص نصوص القانون والعيوب التى تشاهد فى العمل فيما يتعلق بتحرير العقود الناقلة الملكية العقارية ونظام السجلات والفهارس « ومن البديهي انه لا يمكن التفكير فى تسجيل الاملاك العقارية وهو أساس كل نظام للسجلات العقارية طالما ان تحديد حالتها القانونية اى تحديد حقوق الملاك على اختلاف أنواعهم تعترضه عقبات كالتى أظهرتها التجارب «

« وقد رأت اللجنة الخاصة ضرورة البدء فى تقليل هذه العقبات بقدر الامكان ان لم يكن بازالتها تماماً . وهى تنحصر فى :

- (١) عدم بيان العقود التى يجب تسجيلها بياناً كافياً
- (٢) عدم وجود جزاء قانونى على درجة كافية من الشدة بحيث يضمن القيام بهذا التسجيل
- (٣) سوء تحرير عدد كبير من هذه العقود
- (٤) عدم وجود أى ضمانة تكفل صحة توقيعات المتعاقدين «

وقد رأينا كيف عالج القانون الأمرين الأولين ، وسنرى كيف عالج الأمرين الآخرين .

فقد نصت المادة ٣ من القانون على البيانات التى يجب أن تشملها العقود المراد تسجيلها فقالت :

« يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة او المفيدة فى الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص

١ - أسماء الطرفين وأسماء آبائهم وأجدادهم لآبائهم وكذلك محل اقامة الطرفين

ب - بيان الناحية واسم ونمرة الحوض ونمرة القطع اذا كانت واردة فى قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع

ويجب في عقود البيع والبدل ذكر أصل الملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ونمرة تسجيل عقده اذا كان مسجلاً . »

ولم يرد الشارع تجريد العقود غير المستوفاة تلك البيانات من قيمتها بمحرماتها من التسجيل فنص في المادة ٤ على ان تسجيلها يكون بأمر القاضي فقال :
« المحررات العرفية التي لا تشمل على البيانات الموضحة بالمادة السابقة لا يمكن تسجيلها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قاضي الأمور الوقفية . وعلى كل حال تأخذ هذه المحررات في دفتر العرائض نمرة سلسلة تحفظ لها دورها حتى يصدر أمر القاضي ويجب تقديم الطلب اليه في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً »

وقد نصت المادة ٥ في القانون على ما يأتي :
« تسهيلات لمراعاة ماورد في المادة الثالثة تقدم الحكومة لأرباب الشأن نماذج مطبوعة لأهم العقود التي يقضى القانون بتسجيلها »

وبالمواد الثلاث السابقة قد عالج القانون الأمر الثالث من المذكرة الايضاحية ، سوء تحرير العقود . وبالمادة ٦ عالج الأمر الرابع ، ضمان صحة توقعات المتعاقدين ، « بوجوب التصديق على امضاءات وأختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل . ويكون التصديق بمعرفة أحد الموظفين او المأمورين العموميين الذين يعينون بالقرارات المنصوص عنها في المادة السابعة عشر »

اشهار الدعاوى

نصت المادة ٦١٢ / ٧٣٨ من القانون المدني على « وجوب تسجيل الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل او المؤسسة لها » (اى المؤيدة او المنشئة للحقوق العينية العقارية) ونص قانون التسجيل على وجوب تسجيل « الاحكام النهائية التي من شأنها انشاء حق ملكية او حق عيني عقارى آخر او قله او تغييره او زواله » - مادة ١ - كما نص على وجوب تسجيل الأحكام النهائية المقررة - اى المؤيدة لهذه الحقوق - مادة ٢

ولما كان الأمر المترتب على الاحكام يرجع أصلاً الى تاريخ رفع الدعوى وقد يرجع الى تاريخ العقد كما سترى ، كان واجباً اعلان الغير بهذه الدعاوى ، حتى تكون حجة عليهم ، فيما

إذا تعاقدوا مع أحد العاقدين بشأن الحق العقاري المتنازع عليه قبل صدور الحكم فيها . لانه من البديهي انه اذا كان الحكم لا يصبح حجة لصاحبه على الغير الا بالتسجيل ، فلا تكون الدعوى حجة كذلك الا من تاريخ اعلانها للغير بالتسجيل أيضا ، فلا يرجع أثر الحكم الى الماضي بالنسبة للغير الا باشهار الدعوى والى تاريخ تسجيلها فقط ، كما سترى

وقد جرى العمل بذلك قبل قانون التسجيل ، لذلك رأى الشارع المصرى تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى ، متبعاً فى ذلك أحدث القوانين الاجنبية ، وخطا بذلك خطوة واسعة نحو نظام السجلات العقارية .

والمواد التى عنت بهذا الموضوع هى المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون .

المادة ٧ - « يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بما يقدم ضدها من دعاوى البطلان أو الفسخ أو الانفاء أو الرجوع فيها ، فاذا كان المحرر الاصلى لم يسجل فتسجل تلك الدعاوى ، وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية يجب تسجيلها أو التأشير بها كما ذكر »

ويتبين من هذا النص أن الدعاوى اما أن تكون دعوى بطلان عقد ، أو فسخه ، أو الغائه أو الرجوع فيه . وهذه الدعاوى ترفع من أحد العاقدين ، أو من ورثته ، أو ممن تلقى الحق عنه بسبب خاص ، أو من دائنيه - وأما ان تكون دعوى استحقاق حق عيني عقارى فترفع من الغير . وأن العقد المطلوب بطلانه أو فسخه أو الغائه أو الرجوع فيه ، أما ان يكون مسجلاً فيقتضى التأشير بما يقدم ضده من الدعاوى بهامش سجل المحررات - وأما أن يكون العقد غير مسجل ، فيقتضى تسجيل عريضة الدعوى .

ولا محل طبعاً لتسجيل الدعوى اذا لم يكن العقد مسجلاً الا احتياطاً من تسجيل العقد بعد رفعها

المادة ١٠ - « يؤشر بمنطوق الحكم الصادر فى الدعاوى الميئة بالمادة السابعة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها »
وهذه المادة لا تحتاج الى تعليق

المادة ١١ - « لأجل أن تكون الدعوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الأجنبية يجب أن يطلب صاحب الشأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة فى المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المختلط السكان فى دائرته العقار

وكذلك تبلغ الاوامر الصادرة بشطب التسجيلات والتأشيرات المذكورة الى قلم الرهون المختلط ليقوم بتنفيذها بناء على طلب صاحب الشأن »

وهذا امتياز قد احتفظ به الاجانب في مصر من عهد انشاء المحاكم المختلطة وتنظيم اقسام الرهون بها . ولقد ساعدتهم على الاحتفاظ به ، اضطراب عملية التسجيل بالمحاكم الشرعية وعدم انشاء اقسام الرهون بالمحاكم الأهلية طبقاً للمادة ٦٢٢ وما بعدها من القانون المدني الاهلي

واذا كانت المادة الأولى من القانون الجديد قد نصت على ان التسجيل يحصل في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار (مع لغو هذا النص) أو في المحكمة الشرعية ، كان لا بد من النص على التحفظ الوارد بالمادة ١١ من القانون المشار اليه

وستبقى المضار الكثيرة ، الناشئة عن تعدد جهات التسجيل ، والتي يعانيها أصحاب الشأن من معاملاتهم العقارية ، الى أن توحيد اقسام التسجيل ، بأنشاء السجلات العقارية التي كان قانون التسجيل المجاز لها

ونصت المادة ٨ على ان التأشير والتسجيل المشار اليهما في المادة ٧ يكون بناء على طلب صاحب الشأن ، كما نصت على طريقة حصول التأشير والتسجيل المذكورين

ونصت المادة ١٢ على ما يترتب على تسجيل الدعاوى والتأشير بها ، وقد تكلمنا عن ذلك قبل شرح مواد القانون

ولقد خشي الشارع سوء استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ٧ ، فترفع دعاوى كيدية تسجل عرايضها لا لغرض سوى تعطيل صاحب الحق في التصرف فيه ، لذلك نص في المادة ٩ على ان « لكل طرف ذي شأن أن يطلب من قاضي الامور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشار اليه في المادة السابقة . فيأمر به القاضي اذا تبين له ان ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب الا لغرض كيدى محض »

وهذا احتياط كان لا بد منه

وهنا يجب البحث اجمالاً في أثر الحكم بطلان العقد او فسخه او الفائه او الرجوع فيه سواء في عهد القانون المدني او في عهد قانون التسجيل .

١ - أثر الحكم ببطون العقد

١ في القانون المدني

١ - فيما بين العاقدین :- اذا كان العقد باطلاً بطلاناً أصلياً لعيب جوهري فيه ، سواء كان هذا العيب متعلقاً بشكل العقد ، كاهلية او الرهن العقاري بعقد عرقى ، او كان العيب متعلقاً بموضوع العقد ، كما اذا كان التعهد خالياً من السبب - مادة ٩٤ (١٤٨) او تخالفته للآداب او للنظام العام - المادة المذكورة - او متعلقاً بمركز العاقد - مادة ٢٥٧ (٣٢٤) - او كان العقد صورياً - ففي هذه الحالة يعتبر العقد معدوم الأثر من عهد انشائه

وكذلك اذا كان العقد قابلاً للبطلان ، اى كان البطلان فيه نسبياً تصححه الاجازة ، كما اذا كان ناشئاً عن عدم ملكية العاقد ، او عن عدم أهليته ، او عن عيب فى رضائه ، كالخطأ او الغش او الاكراه ، او عن مانع مرتبط بشخصه مادة - ٢٥٨ (٣٢٥) - فكما يصحح العقد بالأجازة ، يزول بطلب البطلان ، ويرجع الأثر فى الحالتين الى تاريخ العقد .

وكذلك الحال اذا كان الحكم صادراً بالفسخ لعود أحد العاقدین عن وفاء ما تعهد به

ويترتب على ذلك انه اذا أبطل العقد عاد الطرفان الى الحالة التى كانوا عليها قبله . فيجوز للمشتري الرجوع على بائعه بالثمن ، ويجوز للأخير محاسبة المشتري على ثمرة العين . ولا يستثنى من ذلك سوى العاقد موقوف الأهلية ، فلا يجوز الرجوع عليه بالثمن ، اذا كان بائعاً ، ولا بالثمرة ، اذا كان مشترياً ، الا بقدر ما انتفع .

وما يقال عن العاقدین ، يقال عن خلفائهم ، بسبب خاص ، أو بسبب عام ، وعن دائيتهم فى الدعوى غير المباشرة ، وسواء ، فى جميع هذه الاحوال ، أكان العقد مسجلاً أم غير مسجل .

ب - فيما بين دائن البائع والعاقدین :- وقد يكون طالب الابطال هو الدائن بماله من حق خاص ، أى برفع الدعوى المباشرة ، ويراد تحديد مركز هذا الدائن بالنسبة لمن تلقى حقاً عينياً على عقار المدين ، ثم مركز من تلقى هذا الحق بالنسبة للمدين نفسه .

أما الدائن فقد يرفع دعوى ابطال تصرفات مدينه ، وفى هذه الحالة ، اذا ما حكم بأبطال التصرف ، رجع أثر الحكم الى تاريخ صدور العقد . فترجع العين الى ملكية المدين ، خالية من كل حق للمشتري عليها ، ويحاسب المشتري على ثمرة العين ، ولا تحصل المقاصة عنها بفوائد الثمن .

وذلك لسوء نية المشتري فرضاً في هذه الحالة - وهذا بالنسبة للدائن الذي تولى رفع الدعوى ، أو للدائنين الذين اشتركوا معه فيها او دخلوها أثناء قيامها ، وكانت ديونهم سابقة على التصرف أى ذات تاريخ سابق على ثبوت تاريخ التصرف . ولا يستفيد من البطلان الدائنون الذين لم يشتركوا في الدعوى ، ولا الدائنون اللاحقة ديونهم على التصرف ، فلا أثر للحكم الصادر بالبطلان بالنسبة لديونهم .

وكذلك لا أثر لحكم البطلان فيما بين البائع والمشتري . فإذا تنازل الدائن عن دعواه ، أو أصطلح على حقه ، أو قبض دينه من المشتري او وفاه من مال المدين ، نفذ العقد على البائع وسقط حكم البطلان .

وكذلك اذا رفع الدائن دعوى الصورية ، رجع أثر الحكم فيها الى تاريخ العقد أيضاً ، لانعدام أثر العقد من تاريخ صدوره ، سواء كان الدين سابقاً على التصرف او لاحقاً به ، ويستفيد من الحكم جميع الدائنين ، ذلك لأن العقد الصوري لا أثر له في الوجود ، فيبقى العقار في ملكية المدين محلاً لوفاء الديون التي عليه .

ج - فيما بين دائن البائع والغير :- وهو من تلقى بحسن نية حقاً عينياً عقارياً على العين عن المشتري ، وحفظه بالتسجيل - فإذا يكون أثر الحكم الصادر بالبطلان ، في دعوى ابطال التصرف ، ثم في دعوى الصورية ؟

لا شك أن لا أثر لحكم ابطال التصرف بالنسبة للغير حسن النية ، لأن شرط دعوى ابطال التصرف سوء نية المشتري ، فالبيع فيها صحيح نافذ لولا سوء نيته ، فلا يمكن أن يؤخذ المشتري الثاني بجرمة الاول . ولا يعترض هنا بضياح حق الدائن ، ولا بتناقض النتيجة بالنسبة للمشتري الاول والثاني ، لعدم توفر الركن الأساسي للدعوى بالنسبة للمشتري الثاني كما قدمنا ، ولأن بين الدائن العادي والمشتري حسن النية ، يجب ترجيح الاخير على كل حال .

وأما في دعوى الصورية ، فليس الامر مقطوعاً به كما في الدعوى السابقة .

فمن العلماء من يقول بأن العقد الصوري لا أثر له بين العاقلين فهو لا يملك المشتري العين المبيعة ، وأذن لا يملك هذا المشتري العين لمن باع له . لأن لا فرق بين الصورية والعقد الباطل لعب في الرضاء ، وهذا يؤثر في صحة العقد حتى بالنسبة للمشتري الثاني ، ولو كان رضاء المشتري الاول صحيحاً في التصرف الثاني .

- راجع تعليقات دالوز على المادة ١١١٠ جزء ٢ ص ٩٣٦ ققرة ١٨٨ وما بعدها - لاروميير جزء ١ مادة ١١١٠ ققرة ٣١ - دملومب جزء ٢٤ ققرة ١٣٠

ويبنى هؤلاء العلماء رأيهم على حكم المادة ٢١٢٥ مدني التي نصت على أن الحق المعلق على شرط موقف أو فاسخ لا ينتقل الى الغير الا بشرطه

ومن العلماء من يقول بأن لا أثر لحكم البطلان في دعوى الصورية فيمن تلقى بحسن نية حقاً عقاريًا عن المشتري . لأن الصورية تستلزم وجود عقدين ، أحدهما ظاهر وهو العقد الصوري ، والثاني خفي وهو العقد الحقيقي (ورقة الضد) . ولأن القاعدة الأساسية في مادة التسجيل تقضي بعدم جواز الاحتجاج بالعقد على الغير ما لم يكن مسجلاً . فإذا كانت ورقة الضد مسجلة ، كان هذا اعلاناً للغير بصورية العقد ، وان لم تكن مسجلة وجب صيانة حق الغير حسن النية ، ولأن المادة ١٣٢١ نصت على أن أوراق الضد ليست حجة على الغير ، وأخيراً لأن القضاء أجمع على ذلك ولو كانت ورقة الضد ثابتة التاريخ رسمياً (راجع بودري . الالتزامات . جزء ١ ص ٧٦٥ ققرة ٧٤٠) - وأخيراً لعدم جواز قياس هذه الحالة على دعوى البطلان أو الفسخ التي يرفعها العاقد نفسه ، لأن دعوى الصورية هنا مرفوعة من الدائن بماله من هذا الحق شخصياً (المؤلف المذكور ص ٧٦٧ ققرة ٧٤٢)

ولقد اختلف القضاء في فرنسا اختلاف القهاء فيها ، فقد أخذ بعض الأحكام بالرأي الأول القائل بالأثر الرجعي (سيريه ١٩٠٠ ، ١ ، ٧٢ - دالوز ١٩٠٥ ، ٢ ، ١٢٧) - وقد أخذ البعض الآخر بعدم الأثر الرجعي للحكم بالصورية (دالوز ١٨٩٣ ، ١ ، ٣٦٩)

وقد اخذت بالرأي الأول محكمة الاستئناف الاهلية (٢٨ مايو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ١٤٠) ومحكمة الاستئناف المختلطة في (٦ مارس ١٩١٣ - مجلة التشريع والقضاء سنة ٢٥ ص ٢١٤) - ثم عادت المحكمة الاخيرة فأخذت بالرأي الثاني (٢٠ يونيو سنة ١٩١٨ - ص ٣٠ ص ٤٨٢)

- راجع الاستاذ عبد السلام بك ذهني - التسجيل - ص ٧٩ وما بعدها

د - أثر العقد الباطل بالنسبة للغير على وجه عام

إذا كان العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، فلا أثر له من الوجهة القانونية ، وعلى ذلك فلا يترتب عليه حق للغير مطلقاً .

والعلة في ذلك ظاهرة فيما اذا كان سبب البطلان يرجع الى عدم توفر أركان العقد ، أو الى

عدم استيفاء اجراءات تتعلق بشكل العقد ، لأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال بحسن نية من تلقى الحق عن المشتري ، لأن جمل القانون ليس عذراً مشروعاً وكذلك اذا كان سبب البطلان مركز أحد العاقدين من العين المبيعة كالحالة المنصوص عليها في المادة ٢٥٧ (٢٣٤)

وأما اذا كان سبب البطلان غير ظاهر ، كأن كان سبب التعمد غير مشروع ، وليس في العقد ما يشير الى عدم مشروعيته ، بل قد ينص العقد على سبب صوري مشروع لاختفاء السبب الحقيقي للتعمد ، فانه يتعذر على المنصف أن يقول بأثر البطلان في حق المشتري الأخير . ذلك لأنك لن تستطيع أن تنسب له شيئاً من التقصير ، ولأن مركزه أجدر بالرعاية من مركز البائع الذي قبل أن يتعمد تعهداً مبنياً على سبب غير مشروع ، ولأنه في الواقع ضحية اتفاق البائع والمشتري الأول ، وأخيراً لأن تأمين المعاملات العقارية يقتضى احترام عقد المشتري الأخير . لذلك يقول الاستاذ ذهني بك بعدم الأثر في حق المشتري الأخير اذا كان حسن النية (ص ٦٠ فقرة ٦٤)

ولكن القضاء سار على الرأي المخالف أخذاً بقاعدة أن العقد الباطل بطلاناً مطلقاً لا وجود له ، وإن ما بنى على الباطل فهو باطل .

أما اذا كان البطلان نسبياً ، تصححه الأجازة ، كما اذا كان سببه عدم الصفة في بيع عقار الغير دون أجازته ، أو كان سببه قصر الصفة كبيع الوصي عقار القاصر لنفسه - مادة ٢٥٨ (٣٢٥) - أو كان سببه عدم الأهلية كبيع القاصر والمحجور عليه ، أو كان لعيب في الرضاء كالإكراه والنش والخطأ . فهذه التصرفات قابلة للبطلان ، بمعنى أنها باطلة اذا لم يجزها صاحب الشأن فيها ، كالمالك ، والمجلس الحسبي ، وعديم الأهلية عند أهليته ، والعاقد ، فاذا أجازها صاحب الشأن صححت هذه التصرفات ، وإن أبطلها أبطلت ، وفي الحالتين يرجع الأثر الى تاريخ العقد وهنا يبحث العلماء في أمرين : هل حق الإبطال حق عيني أو شخصي ؟ وهل حق المشتري معلق على شرط فاسخ وهو طلب الإلغاء .

فإن قلنا بأن حق الإبطال عيني ، جاز للمالك تتبع العقار مهما تعددت البيوع ، ولو كان أصحابها حسني النية ، وإن قلنا بأنه حق شخصي ، اقتصر هذا الحق على علاقة البائع بالمشتري الأول . وإن قلنا بأن حق المشتري معلق على شرط فاسخ ، وهو الإلغاء ، وجب رجوع أثر الشرط عند تحققه الى تاريخ العقد .

على أن الأثر الفعال في تقرير قاعدة أثر الإبطال في حق الغير هو المنطق وحده ، لا ماهية الحق ولا أثر الشرط ، فإن العلماء متفقون على أن حكم البطلان المطلق والنسبي واحد ، وهو عدم

انتقال ملكية العين للمشتري ، واذن لا يجوز للآخر ان يملكها لغيره . وهم في الوقت نفسه مختلفون في ماهية حق الابطال ، ويحاولون تقرير القاعدة السابقة بتقريب بعض نصوص القانون ببعضها على اننا نفهم ان المشتري من مشتري من غير مالك أو من عديم الأهلية لا يستحق عطف الفقهاء لاهياله بحث أسباب ملكية البائع له أو أهليته ، أما المشتري من مشتري حصل على رضا بانه بالاكراه أو الغش أو الخطأ فأى تقصير أو خطأ ينسب اليه . اذا قيل بأن البائع قد جرد من ملكه بالرغم منه ، فان هذا التجريد راجع الى بعض التقصير من جانبه ، ولا يرجع على كل حال الى فعل المشتري الأخير حسن النية .

ولم ينص القانون المدني على وجوب تسجيل الأحكام الملغية للعقود لتكون حجة على الغير ، لأن المادة ٦١٢ (٧٣٧) نصت على الأحكام المؤيدة للحقوق ، أو المنشئة لها ، ولأن المادة ٦٤٠ (٧٧٣) لم تجعل التسجيل شرطاً للاحتجاج بالأحكام الملغية على الغير . وعلى ذلك فلهذه الأحكام حجة على الكافة دون حاجة الى تسجيلها .

(٢) في قانون التسجيل

١- بالنسبة للعاقدين - اذا كان عقد البيع مسجلاً ، انتقلت الملكية بين العاقدين ، في عهد قانون التسجيل ، وعلى ذلك يكون للعقد الباطل بين العاقدين أثره في عهد القانون المدني . وكذلك اذا لم يسجل العقد ، ولم تنتقل الملكية ، لأن للعقد قيمته بالرغم من عدم انتقال الملكية فهو قائم وله أثره الذي تحدثنا عنه طويلاً . وعلى ذلك للبائع أن يرفع دعوى البطلان ، بالرغم من عدم تسجيل العقد ، ويكون للحكم البطلان بين العاقدين نفس الأثر في عهد القانون المدني

وما يقال عن العاقدين يقال عن خلفائهم ، بسبب خاص او بسبب عام ، وعن دائيتهم في في الدعوى غير المباشرة . وما يقال عن البيع يقال عن انتقال الحقوق العينية العقارية على وجه عام

ب . بالنسبة للغير

نصت المادة الأولى من قانون التسجيل على وجوب تسجيل الأحكام النهائية القاضية بزوال الحقوق العينية العقارية لتكون حجة على الغير

ونصت المادة السابعة على وجوب التأشير بدعوى بطلان العقود او قسختها او الغائها او الرجوع فيها ، على هامش السجل اذا كانت العقود مسجلة ، او تسجيل تلك الدعاوى اذا كانت العقود مسجلة

ولكن المادة الاخيرة لم تنص على أثر عدم التسجيل ، فلم تقل « والا كانت تلك الدعاوى غير حجة على الغير »

ولكن هذا الأثر مفهوم من نص المادة الأولى التي قضت بتسجيل الحكم ليكون حجة على الغير ، ومن نص المادة الحادية عشرة التي جعلت التأشير والتسجيل واجبين في سجلات المحكمة المختلطة لتكون الدعاوى حجة على الغير من ذوى الجنسية الأجنبية

لاشك ان الشارع أراد بهذه النصوص حماية الغير من نتائج دعاوى البطلان والالغاء ، ليس فقط لأن الغير قد يكون حسن النية ومستحقاً لعطف الشارع ، ولكن لاستقرار الملكية وتأمين المعاملات العقارية ، اى للمصلحة العامة التي هي فوق مصلحة الافراد في جزئيات القضايا .

فما هو مدى هذه الحماية متى قررها القانون الجديد ؟
نرى اطلاق هذه الحماية على الغير حسن النية . فشرط الاحتماء بهذه النصوص في رأينا واحد وهو حسن نية الغير

فاذا كان العقد المضمون فيه مسجلاً ، وجب البحث في ماهية البطلان . فان كان البطلان مطلقاً لعيب به ظاهر في موضوع العقد أو لعيب جوهري في شكله ، او كان البطلان نسبيًا ، ولكن مما يمكن تحققه من بحث أسباب الملكية او صفة الماقد ، وجب سريان أثر البطلان على المشتري الأخير لعله بالعيب المبطل للعقد فرضاً ، ولو لم تسجل الدعاوى .

وأما اذا كان البطلان مما لا يستطيع المشتري الأخير تحققه ولا يظهر من العقد نفسه ، وجب حماية هذا المشتري ، فلا تسرى عليه دعاوى البطلان اذا تسجل عقده قبل تسجيل عريضة الدعاوى طبقاً لاحكام قانون التسجيل . ولو كان العقد المضمون فيه مسجلاً

وعلى ذلك ، فدعاوى البطلان لعدم مشروعية سبب التعهد ، او لصورية العقد ، او لعيب في الرضاء لا تسرى على المشتري الأخير الا بالتسجيل .

أما اذا كان العقد المضمون فيه غير مسجل ، فلا يمكن ان يقال بسوء نية المشتري الأخير الجماه العقد ، وتبعاً العيوب التي اشتمل عليها ؛ وعلى ذلك فدعاوى البطلان لا تكون حجة عليه لا بالتسجيل .

وقد يعترض على ذلك بأن قانون التسجيل قد انقضى المادة ٦١٩ ، فلا تنتقل الملكية الى المشتري الثانى الا بتسجيل عقد المشتري الأول

هذا صحيح ولكن هذا التسجيل يمكن حصوله بعد شراء المشتري الثانى وتسجيل عقده ، فيرجع أثره الى تاريخ البيع الأول ، فتقل الملكية للمشتري الأول من تاريخ العقد الأول ، وللمشتري

الثانى من تاريخ العقد الثانى . فيصحح مركز المشتري الثانى دون أن ينهم مع ذلك لعله بيعوب
البيع الاول وقت شرائه .

ويؤيد وجهة نظرنا نص المادة ٦٢٠ (٧٤٧) من القانون المدنى ، التى سياآتى الكلام عليها ،
ومقارنته قانون التسجيل المشار اليه

وكما يكون ابطال العقد بدعوى وبمحكم يصدر فيها ، فقد يكون ذلك بالاتفاق بين البائع
والمشتري ، وفى هذه الحالة يأخذ العقد محل الحكم ، فلا يكون حجة على المشتري الثانى الا من
تاريخ تسجيله فى الأحوال التى لاتسرى فيها الدعوى عليه الا بالتسجيل .

ولا يؤثر هذا الاتفاق فى حق المشتري الثانى اذا حصل بطريق التواطؤ اضراراً بحقوقه .

٢- أثر الحكم بفسخ العقد

(١) فى القانون المدنى .

بالنسبة للعاقدين - يترتب على فسخ العقد اعتباره كأن لم يكن . ويترتب على ذلك سقوط
الحقوق التى رتبها المشتري على العين المبيعة ، (دلولز مادة ١٦٥٤ ققرة ٢١٤ - بوردى - كتاب
البيع ص ٤٩٣ ققرة ٥٦١) وثبتت الحقوق التى رتبها البائع بعد البيع وقبل الفسخ (ققرة ٢٢٣
وبوردى ص ٤٩٣)

بالنسبة للغير - نصت المادة ٦٢٠ (٧٤٧) على أنه « لا يحتج بحق البائع فى فسخ البيع على
من سجل بموافقة الاصول حقوقه العينية التى حازها من المشتري او ممن انتقلت اليه حقوق المشتري
قبل تسجيل عقد البيع »

فاذا باع المالك الغير لمشتري ، ولم يسجل هذا العقد ، ثم باع المشتري العين لمشتري ثان ، فسجل
عقده . وكان باقياً جزء من الثمن فلا يستطيع هذا البائع رفع دعوى الفسخ على المشتري الثانى لأنه
لم يحفظ امتيازاه بالتسجيل .

وبهذا المعنى يجب ان تفسر المادة ٤١٧ مختلط التى نصت على انه « لا يترتب على فسخ
البيع فى العقار بالنسبة لغير المتعاقدين ضرر بحقوق اصحاب الرهون العقارية المسجلة » أى بشرط
أن تسجل هذه الرهون قبل تسجيل عقد البيع

- راجع الاستاذ نجيب بك الهلالي - احكام البيع ص ٤٩٢ فقرة ٧١٤ :
ولقد اختلف شرح القانون المدني في تفسير المادة ٦٢٠ (٧٤٧) فيما اذا كان حكم هذه
المادة قاصر على الفسخ بسبب قعود المشتري عن دفع الثمن ، اخذاً بنص المادة ٧ من ائقانون
الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ - او انه يشمل الفسخ مطلقاً لاي سبب آخر .
- راجع الهلالي بك ص ٤٩٢ فقرة ٧١٣ - الحاشية ١

وكما يكون الفسخ بالتعاضى ، قد يكون بالتراضى ، وانما يشترط في الحالة الاخيرة ان لا يكون
الفرض من التراضى على الفسخ الاضرار بمحقوق الغير التى ترتبت بفعل المشتري ، ولا ان يكون
الفرض منه بيعاً جديداً من المشتري للبائع ، كما اذا لم يكن سبب ظاهر للفسخ ، ففي هاتين الحالتين ،
لا يضر اصحاب الحقوق المكتسبة على العين باتفاق العاقدين

(٢) فى قانون التسجيل .

اذا كانت هناك شك فيما قررناه عن عدم سريان دعوى البطلان على المشتري الثانى ، الا
اذا سجلت قبل تسجيل عقد المشتري المذكور ، فلا شك فى عدم سريان دعوى الفسخ عليه الا
بالتسجيل . وطبعاً لا محل فى دعوى الفسخ للتفصيل الذى تكلمنا عنه فى دعوى البطلان

٣ اثر الرجوع فى العقد

أما الرجوع فى العقد الصحيح باتفاق الطرفين . فهو عقد جديد ، حكمه حكم العقد الناقل للملكية .
أما اذا تحرر العقد فى صورة صلح فى نزاع ، يصبح العقد مؤيداً للحق وحكمه حكم الفسخ ،
فيرجع اثره الى الماضى ، وانما يشترط فيه سلامة نية العاقدين ، بأن يكون هناك نزاع وصلاح حقيقيان
والا كان العقد منشأً للحق فيأخذ حكم العقود المنشئة للحقوق بالنسبة للغير .

وفى القانون المدني ، يجب تسجيل العقد المنشئ للحق واثره لا يتعدى حق الغير المسجل
- فقبل تسجيل العقد . بينما لا يشترط تسجيل العقد المؤيد للحق ، واثره يتعدى الغير اذا كان
العقد الاول مسجلاً ، ولا يتعداه اذا سجل الغير عقده قبل تسجيل البيع - مادة ٦٢٠ (٧٤٧)
وأما قانون التسجيل ، فقد نص فى المادة الثانية على وجوب تسجيل العقود المؤيدة للحقوق ،
بحيث لا يكون لها من الاثر الرجعى ، بالنسبة للغير الذى سجل عقده قبل تسجيلها .

تسجيل حقوق الامتياز العقارية

نصت المادة الاولى من قانون التسجيل في نهاية الفقرة الاولى منها على ما يأتى « وذلك مع مراعاة النصوص المعمول بها الآن في مواد الامتياز والرهن العقارى والاختصاصات العقارية » ونرى قبل شرح هذه المادة ، وقبل الكلام على ترتيب درجات حقوق الامتياز ، ان نقول كلمتين عن الفارق بين حقوق الامتياز والرهن العقارى ، وعن أنواع تلك الحقوق ، وذلك لقصر نصوص القانون في هذا الموضوع

(١) الفارق بين حق الامتياز والرهن العقارى .

يختلف حق الامتياز عن الرهن العقارى في أنشاء كل منهما ، فالامتياز حق لبعض الدائنين مرتبط بصفاتهم ، يتلقاه صاحبه عن القانون ، بينما الرهن حق تعاقدى بطبيعته ، يتلقاه احد العاقدین عن الآخر ، او عن القضاء فى الرهن القضائى او الاختصاص . وعبارة *privilege* نفسها تكون من كلمتين تعريهما : الارجحية والقانون ، او الارجحية القانونية .

ويترتب على ذلك ، ان ترتيب درجات حقوق الامتياز منوط بحكم القانون ، فيما عدا امتياز المرتهن رهن حيازة ، بينما ترتيب درجات الرهن العقارى منوط بالاسبقية فى التسجيل ، وان حقوق الامتياز التى من نوع واحد تشترك فى التوزيع كالديون العادية ، بينما حقوق الرهن تتفاضل بالاسبقية وبينما كان حق الرهن العقارى مفضلاً فى القانون الرومانى على حقوق الامتياز ، ففى القانون المصرى والقوانين الحديثة قد رجحت هذه الحقوق على حق الرهن . (وهنا كلامنا قاصر طبعاً على حقوق الامتياز العقارية)

وبينما حقوق الامتياز واردة فى القانون على سبيل الحصر ، فلا يجوز خلق حق امتياز لم ينص عليه القانون ، ولا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها ، نجد الرهن العقارى مطلقاً ، جائزاً على جميع الحقوق العينية العقارية ، أى على حق الملكية وأجزائها ، مما يجوز بيعه بطريق البيع الجبرى ، وهو مآل حق الدائن عند عدم الوفاء .

(٢) انواع حقوق الامتياز

حقوق الامتياز عامة وخاصة ، أى تقع على جميع أموال المدين منقولة أو عقارية ، أو على بعضها دون البعض الآخر

١ - حقوق الامتياز العامة

تنحصر هذه الحقوق في مصرفين يأتيان :

(١) « المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ أملاك المدين وبيعها ، وتدفع من ثمن هذه الاملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت تلك المصاريف لمنفعتهم »

— مادة ٦٠١ ققرة ١ (٧٢٧ ققرة ١)

وهذا الامتياز منصوص عليه في جميع الشرائع المصرية ، وهو يشمل نوعين من المصاريف مصاريف الحفظ Conservation ومصاريف البيع realisation وما يتفرع عنها

ومن النوع الاول — مصاريف اجراءات التنفيذ ، والجرد ، والدعوى البوليصة ، وادارة أملاك المفلس . . . ومن النوع الثاني مصاريف اجراءات البيع في التنفيذ على المتقولات والتنفيذ العقاري اى التنفيذ بنوعيه ، ولو لم تنص عليه المادة صراحة

وعلة حق الامتياز في هذه الحالة ان هذه المصاريف انما صرفت في مصلحة جميع الدائنين لذلك كان واجبا أن تؤدي قبل وفاة ديونهم

ويترتب على هذه القاعدة ان الاجراءات التي لاتفيد الدائن تصبح مصاريفها غير ممتازة على دينه . فاذا قام نزاع من مستأجرين تعين من أجله حارس على الارض المؤجرة ، فمصاريف دعوى الحراسة لا تفضل امتياز المالك المؤجر على ثمن المحصولات .

وكذلك اذا كانت المصاريف القضائية لم تدفع غير دائن واحد ، فلا امتياز لها في الواقع ، لانها لا تفضل باقى الديون ، وانما يكون الامتياز في هذه الحالة نظرياً لا غير . وهذا وذاك بالرغم من نص المادة ٥١٧ (٥٨١) مرافعات .

(٢) « المبالغ المستحقة للميرى عن أموال او رسوم أيًا كان نوعها » — المادة ٦٠١

فقرة ٢ — أهلي ، والامر العالى الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ — مختلط

وقد نصت المادة ٦٠١ ققرة ٢ على ان « هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرائط المقررة في الاوامر واللوائح المختصة بها » وتأتى في القانون المختلط المشار اليه بعد المصاريف القضائية مباشرة .

(٣) « المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة أجر السنة السابقة على البيع او الحجز او

الافلاس ، والمبالغ المستحقة للكتابة والعملة في مقابلة أجرتهم مدة ستة شهور ، وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية »

— مادة ٦٠١ ققرة ٣ (٧٢٧ ققرة ٢)

ويستفاد من هذا النص ان أجرة المستخدمين تأتي في المرتبة الثانية بعد المصاريف القضائية مباشرة . وهذا خطأ ناشئ عن نقل الفقرة الثانية من المادة ٧٢٧ مختلط الى القانون الاهلى ، وقد رأينا ان هذه المادة لم تنص على امتياز الاموال الأميرية ، فاحتاج الأمر الى النص عليها بقانون خاص .

ويرى مسيو دوهلتس ان الأموال الأميرية والرسوم ، وان كانت من الديون الممتازة العادية في القانون المدني الأهل ، الا انها من الديون الممتازة الخاصة في القانون المختلط ، لأنها لا تقع الا على العقارات المستحقة عليها الاموال والرسوم (دوهلتس جزء ٣ ص ٤٩٤ ققرة ٥)

- راجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ مارس سنة ١٨٩٠ مجلة التشريع والقضاء ص ٢ ص ١٤٧ - ١٤ فبراير سنة ١٨٩٥ ص ٧ ص ١٢٥ - ١١ فبراير سنة ١٨٩٧ ص ٩ ص ١٥٤ وكذلك المصاريف القضائية يمكن حصرها ضمن الديون ذات الامتياز الخاص باعتبارها ممتازة فقط على الأموال وعلى ثمن العقارات التي صرفت في حفظها ويصمها (دوهلتس الصحيفة والفقرة المذكورتين)

ومن الديون ذات الامتياز العام التي نصت عليها القوانين الخاصة الديون المستحقة لجهة الحكومة على محصل أموالها في البلاد (الصيارف) وضمائم طبقاً لنص المادتين الاولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ ، والديون المستحقة على حفظة أموال الحكومة (الصيارف) في المديرية ومصالح الحكومة وضمائم طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

حفظ حقوق الامتياز العامة

اذا وقعت هذه الحقوق على العقار ، كان مفروضاً ، وهي حقوق عينية . أن لا تكون حجة على الغير الا باعلانها بالتسجيل

ولكن القانون المدني لم ينص على حفظ هذه الحقوق بالتسجيل ، فجعلها حجة على الكافة واذن فهي تخول أصحابها حق تتبع العقار أين يكون بالرغم من عدم التسجيل (فيما عدا الديون المستحقة على صيارف البلاد والمديرية وضمائم ، على ما نظن)

وحجة الشارع في ذلك ظاهرة فطبيعة هذه الديون ، وطريقة استحقاقها ، وسهولة تقديرها وقضاة مقدارها ، تحول دون تسجيلها ونقل من مضار عدم اشهارها .

ولهذه الاسباب نفسها رأى الشارع ، عند وضع قانون التسجيل ، أن يبقى نصوص القانون المدني على حالها فيما يتعلق بحقوق الامتياز

وعلى ذلك ، ففي عهد قانون التسجيل تظل حقوق الامتياز غير خاضعة للتسجيل .

ويرى مسيو دوهلتس (ص ٤٩٥ ققرة ٦ وصحفة ٥٠٤ ققرة ٢٧) والعلامة بلانبول (جزء ٢ ققرة ٣١٦٦) أن من الظلم ان يخول صاحب حق الامتياز العام حق تتبع العقار ضد الغير ، طالما ان القانون لم يقض بوجوب تسجيل حق الامتياز العام . ولا يفوتنا هنا أن مسيو

دوهلس قد جعل المصاريف القضائية والأموال المستحقة لجهة الحكومة ، فيما يتعلق بالأجانب ، ضمن حقوق الامتياز الخاصة

ب - حقوق الامتياز الخاصة

قد قمع هذه الحقوق على المنقولات كما قمع على العقارات والأولى هي الآتية :

- (١) « المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة ، والمبالغ المستحقة في مقابلة المبدورات التي تنجم منها المحصول - ٦٠١ ققرة ٤ (٧٢٧ ققرة ٣)
- (٢) « المبالغ المستحقة في مقابلة آلات الزراعة التي لم تنزل في ملكية المدين وتدفع من أثمانها » - ققرة ٥ (٤)
- (٣) « أجرة العقار وأجرة الاطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر » - ققرة ٦ (٥)
- (٤) « ثمن البيع (اذا كان منقولا) المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بعقد ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي المخصص لأداء الثمن المذكور تخصيصاً صريحاً » - ققرة ٧ (٦)
- (٥) « المبالغ المستحقة لأصحاب الخانات من السائحين النازلين فيها » ققرة ٨ (٧)
- (٦) « المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة المنقول » ٦٠٣٠ (٧٢٩)

وهذه الديون وان كانت ممتازة ، الا أن لا محل طبعاً لحفظها بالتسجيل لأنها واقعة على منقولات

وأما حقوق الامتياز الخاصة العقارية فهي :

- (١) حق امتياز الدائن المرتهن رهن حيازة ٥٥٠ و ٥٥٢ (٦٧٤ و ٦٧٦) وفيه يان سنأى عليه بعد
- (٢) حق امتياز بائع العقار وفاء للثمن - ٦٠١ ققرة ٧ (٧٢٧ ققرة ٦) وهذا الحق يثبت في البيع البات ، والبيع الوفاي ، والشفعة ، والبديل بفرق ثمن ، والهبة بمقابل ، وتقديم عقار نصيباً في الشركة ، وفي اعطاء عقار مقابل وفاء الدين . ويثبت في البيع الاختياري والبيع الجبري سواء بسواء
- (٣) حق امتياز الشريك ، في القسمة العقارية - ٦٠٢ (٧٢٨)
- (٤) حق امتياز صائن العقار - ٦٠٣ (٧٢٩)

وقد ذكرنا أن الأستاذ حامد بك فهمي ينكر وجود هذا الحق في القانون المصري ويقصره على صائن المنقول . ويمكن أن يؤيد هذا الرأي بكون القانون نص على « الشيء » ولم ينص على

العقار، وبعدم النص على التسجيل فيما اذا كان هذا « الشيء » عقاراً كما فعل في المادة ٦٠١
فقرة ٧ (٧٢٧ فقرة ٦) ثم بعدم جواز التوسع في حقوق الامتياز
ويؤيد الرأي المخالف، كون النص عاماً لأن لفظ « الشيء » يشمل العقار والمنقول، والقياس
على المادة ٥٥٢ (٦٧٦) التي أعطت للدائن الحائز للعقار المرتهن حق امتياز على العقار ضماناً
لمصاريف الحفظ والصيانة

وقد أخذ الفقه والقضاء بمصر بالرأي الأخير

حفظ حقوق الامتياز الخاصة العقارية

والديون المضبونة بحق امتياز عقارى خاص كلها خاضعة للتسجيل في عهد القانون المدنى
فحق امتياز البائع لا يحفظ الا بالتسجيل وشرط حق امتياز غير البائع، اذا دفع الثمن عنه، ثبوت
تاريخ سنده، علاوة على تسجيل عقد البيع - مادة ٦٠١ فقرة ٧ (٧٢٧ فقرة ٦)
وكذلك حق امتياز الشريك في القسمة العقارية لا يكون حجة على الغير الا بالتسجيل -
مادة ٦٠٢ (٧٢٨)

وأما حق امتياز الدائن المرتهن للعقار فان القانون المصرى لم ينص عليه في الباب العاشر
من الكتاب الثالث « في العقود المعينة » لأن عبارة « بالامتياز على من عداه » الواردة بالمادة ٥٤٠
(٦٦٢) معناها بطريق الافضلية de preference ولأن المادة ٦٠١ (٧٢٧) وما بعدها لم تنص كذلك
على حق الامتياز بينما قد نص صراحة في ٦٠٣ (٧٢٩) على حق امتيازه ضماناً لمصاريف حفظ
العقار وصيانه

على انه بمراجعة نصوص الباب العاشر يتبين منها صراحة ان القانون يخول الدائن المرتهن
رهن حيازة حقاً عينياً عقارياً، بما يترتب على ذلك من حق التبع والافضلية . وقد نص صراحة
في المادة ٥٥٠ (٦٧٤) على وجوب تسجيل عقد الرهن ليكون حجة على الغير . وأخيراً لأن من
خصائص هذا العقد أن يخول الدائن حق حبس العين المرتهنة حتى وفاء الدين ، وهذا أثر من آثار
حقوق الامتياز

واذا كان التسجيل واجباً لحفظ حق امتياز الدائن المرتهن رهن حيازة وفاء لدينه ، فلا محل
لتسجيل جديد لضمان مصاريف حفظ العين وصيانتها ، فالقانون لم ينص على هذا التسجيل في
المادة ٦٠٣ (٧٢٩) اكتفاء بتسجيل عقد الرهن ، سواء لأنه يمكن اعتبار هذه المصاريف من ملحقات
الدين ، أو لأن حيازة الدائن للعقار تشعر بوجود دين الحفظ والصيانة ، أو لأن مصاريف الحفظ
والصيانة يستفيد منها جميع الدائنين

على اننا نرى وجوب التسجيل فيما يتعلق بمصاريف الحفظ والصيانة عملاً بالمادة ٦١٤ (٧٤١)
وكذلك حق امتياز صائن العقار مطلقاً، لأن عدم نص القانون المدنى في المادة ٦٠٣ (٧٢٩)

على وجوب تسجيله ، ربما كان سببه عدم النص صراحة على هذا الحق فيما يتعلق بالمقار ، الا
ولأن نص المادة ٦١٤ (٧٤١) المذكورة صريح بوجوب هذا التسجيل

وتسجيل عقد البيع كاف لحفظ حق امتياز البائع ، باتفاق القضاء ، ولكن هل تسجيل عقد
القسمه العقاريه وحده كاف لحفظ امتياز الشريك ، أو لا بد من تسجيل قائمه ببيان فوارق الثمن
التي ترتبت على القسمه

يقول المرحوم الاستاذ تستوفى محاضراته على طلبة الحقوق بوجوب هذا التسجيل ، لأن
الاكتفاء بتسجيل عقد البيع استثناء من القاعدة فلا يصح القياس عليه في القسمه ، ولأن عقد
القسمه قد لا ينص على الديون التي ترتبت عليها

ويقول مسيو دوهلتس (ص ٥٢٩ فقرة ٩٩) بوجوب هذا التسجيل أيضاً ، لأن تسجيل
عقد القسمه من شأنه الاقرار بملكية الشركاء ، بينما تسجيل قائمه القسمه من شأنه حفظ حقوق الامتياز
وظاهر أنه اذا تضمن عقد القسمه بيان فوارق الثمن ، ونص على جميع الحقوق التي ترتبت على
القسمه ، فلا محل لتسجيل جديد ، لاستيفاء الغاية من التسجيل

هذا هو حكم القانون المدني في مادة تسجيل حقوق الامتياز ، وقد نصت المادة الأولى من
قانون التسجيل كما رأينا على مراعاة النصوص المعمول بها في القانون المدني في مواد الامتياز
والرهن العقاري والاختصاصات العقارية

واذن يبقى كل ما قلناه صحيحاً نافداً في عهد قانون التسجيل

ترتيب حقوق الامتياز عند التزام

هذا الموضوع من أدق المسائل التي عرضنا لها في هذه الرسالة ، لأن القانون لم يرتب حقوق
الامتياز عند التزامها ، واكتفى بترجيح البعض منها على البعض الآخر ، واكتفى بالنص صراحة على
ان الامتياز المترتب على المصاريف القضائية يفضل كافة حقوق الامتياز الأخرى

واذا كان حق الامتياز هذا ليس في الواقع مترتباً على دين في ذمة المدين لذاتيته ، وانم

على دين في ذمة الدائنين أنفسهم لجهة الحكومة، أمكن القول بأن القانون لم ينص صراحة حتى في هذه الحالة على ترتيب حقوق امتياز الدائنين على أموال مدينهم

رأينا أن حقوق الامتياز عامة وخاصة، وإنما تقع على المنقول كما تقع على العقار. واذن فالصور التي يقع فيها التزام هي الآتية :

- (١) التزام حقوق الامتياز العامة فيما بينها
- (٢) التزام حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز الخاصة على المنقول
- (٣) التزام حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز الخاصة على العقار
- (٤) التزام حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على المنقول
- (٥) التزام حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على العقار
- (٦) التزام هذه الحقوق مع حق الرهن العقاري

(١) التزام حقوق الامتياز العامة فيما بينها

تأتي هذه الحقوق على الترتيب الآتي :

- ١ - المصاريف القضائية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٦٠١ (٧٢٧)
- ٢ - الاموال والرسوم المستحقة للحكومة - مادة ٦٠١ - فقرة ثانية - اهلى - الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ مخطط (ونلاحظ ان حق الامتياز هنا عام فيما يتعلق بالمصريين، خاص فيما يتعلق بالاجانب، أى قاصر على الاعيان المستحقة عليها الاموال والمصاريف - وكذلك المبالغ المستحقة على صيارف البلاد والمديريات ومناشر المصالح الاميرية وضمائمهم - طبقا للامرين العالين الصادرين في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ -

- ٣ - المبالغ المستحقة للمستخدمين والكتابة والعملة - ٦٠١ فقرة ٣ (٧٢٧ فقرة ٢) - راجع محاضرات الاستاذ جرانمولان (سنة ١٩٠٤ ودوهلتس ص ٥٥٦ فقرة ١٧٥)

وحقوق الامتياز العامة المذكورة حجة على الغير وان ترتبت على المدين ودون حاجة الى التسجيل، سواء في عهد القانون المدني، أو في عهد قانون التسجيل (مادة ١)

(٢) التزام حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز الخاصة على المنقول

لقد اختلف العلماء في ترتيب حقوق الامتياز العامة والخاصة عند التزامهما، ولهم في ذلك ثلاثة آراء.

١ - يقول الرأي الأول بارجحية حقوق الامتياز العامة الخاصة (فيما عدا حق امتياز حافظ المنقول وصاته) وذلك بناء على الاسباب الآتية :

اولا - الاعمال التحضيرية للقانون الفرنسى

ثانيا - الترتيب الوارد فى القانون

ثالثا - ارتباط حقوق الامتياز العامة بالنظام العام

رابعا - القياس على حالة تزام هذه الحقوق مع حقوق الامتياز الخاصة العقارية .

ب - ويقول الرأي الثانى بارجحية حقوق الامتياز الخاصة على العامة . مستنداً الى

اولا - ماجرى عليه العمل قبل وضع القانون الفرنسى

ثانيا - كون حقوق الامتياز الخاصة قاصرة على بعض المنقولات دون غيرها ، فليس من العدل توضيحها فى سبيل حقوق الامتياز العامة ، التى يضمنها سائر أموال المدين

ثالثاً - كون اساس حقوق الامتياز الخاصة قائماً على نظرية الرهن الحيازى ، والحيازة فى المنقول عنوان الملكية .

ج - ويتوسط الرأي الثالث الرايين السالفين ، آخذاً باقوى حجج الرايين ، فيقول بارجحية حقوق الامتياز التى اساسها الرهن الحيازى ، ثم حقوق الامتياز العامة ، ثم حقوق الامتياز الخاصة التى اساسها الاستفادة على حساب الغير *enrichissement* ، وليس اساسها الرهن الحيازى ، وبالترتيب الوارد فى القانون

وعلى هذا رأى يكون ترتيب حقوق الامتياز هكذا :

(١) المصاريف القضائية - وهى من الديون الممتازة العامة ، ولكنها من المصاريف التى استعملت فى حفظ المنقول ، محل وفاء حقوق الدائنين ، وفى التنفيذ عليه لوفاء هذه الحقوق . وهى أشبه شئ بالمصاريف الأخيرة التى تصرف فى حفظ الشئ وصياته ، المنصوص عليها فى المادة ٦٠٣ (٧٢٩) ، والآتى الكلام عليها .

(٢) المبالغ التى صرفت فى حفظ المنقول وصياته ، والتى يترتب عليها حق الامتياز الخاص المنصوص عليه فى المادة المذكورة .

قد نصت هذه المادة على ان هذه المبالغ « تكون مقدمة على جميع ماعداها من الديون . » والعلة ظاهرة ، لانه لولا ما صرف فى حفظ الشئ وصياته لهلك هذا الشئ على جميع الدائنين . وعلى أساس هذه القاعدة المنطقية ، نصت المادة المذكورة على ان الترتيب بين تلك

المصاريف بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها « لأن الدائن الذي اشترك أخيراً في صيانة الشيء قد أفاد الدائنين قبله

ولذلك السبب نفسه ، رجحت المصاريف القضائية على مصاريف الحفظ والصيانة
(٣) حق امتياز الدائن المرتهن للمقول ، وهو الرهن الحيازي الصريح - مادة ٥٤٠ (٦٦٢)
(٤) حق امتياز صاحب الخان ، وهو الرهن الحيازي الضمني - ٦٥١ فقرة ٨ (٧٢٧ فقرة ٧)
والعلة في الحالتين ان المنقول وضع في حيازة الدائن وفاء لدينه ، فيصبح الأخير مفضلاً بحيازة المنقول على جميع الدائنين .

(٥) حقوق الامتياز العامة الأخرى على الترتيب الوارد في القانون أي المبالغ المستحقة للميرى والمبالغ المستحقة للمستخدمين والكتبة والعملة
(٦) حقوق الامتياز الخاصة الأخرى ، على الترتيب الوارد في القانون أيضاً ، وهي الحقوق المترتبة على الديون التي زادت في ثروة المدين وهي :
١ - الثمن المستحق لبائع المنقول ، ويدفع من ثمنه عند البيع - فقرة ٧ (٦) - وثمن الآلات الزراعية ويدفع من ثمنها عند البيع - فقرة ٥ (٤) - وشرط ذلك بقاء المنقول في حيازة المدين .
ب - المبالغ المنصرفة في حصاد المحصول ، وتدفع من ثمن المحصول - فقرة ٤ (٣)
ج - ثمن المبدورات ، ويدفع من ثمن المحصول أيضاً بعد مصاريف الحصاد - فقرة ٤ (٣)
د - أجرة العقار أو الاطيان ، وتدفع ، بعد مذكور ، من ثمن المفروشات ونحوها - فقرة ٦ (٥)

(٣) تراحم حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز الخاصة العقارية
لم ينص القانون صراحة على تفضيل حقوق الامتياز العامة على حقوق الامتياز الخاصة العقارية ، كما لم ينص على تفضيل تلك الحقوق على حق الرهن العقاري ، ولكن القانون ، كلما تكلم عن الديون الممتازة العامة ، قال انها « تدفع من ثمن أملاك المدين قبل ديون الدائنين » أو ان امتيازها « يجري مقتضاه على كافة أموال المدين »

على انه من المتفق عليه ، ان حقوق الامتياز العامة تفضل حق الرهن العقاري ، وبطريق القياس ، تفضل حقوق الامتياز العقارية الخاصة أيضاً . خصوصاً وان الديون المضمونة بحقوق الامتياز العامة قليلة القيمة في العادة بالنسبة للديون المضمونة بحقوق الامتياز الخاصة وبحق الرهن العقاري .

(٤) تزامن حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على المنقول

بيناً فيما سبق ترتيب هذه الحقوق ، فحقوق الامتياز التي سببها حفظ المنقول وصيانه تأتي في المرتبة الأولى ، وتأتي بعدها حقوق الامتياز التي أساسها حق الرهن الحيازي ، ثم حقوق الامتياز المترتبة على استفادة المدين من مال الدائن .

(٥) تزامن حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على العقار

بيناً ان حقوق الامتياز الخاصة العقارية قد رتبها القانون اثمان حقوق - (١) - الدائن المرتهن العقار رهن حيازة - (٢) - والبايع عن ثمن العقار - (٣) - وللشريك في القسمة العقارية - (٤) - ولحافظ العقار وصائه

ونريد الآن معرفة ترتيب هذه الحقوق عند التزامهم .

ورأينا ان القانون نص على وجوب حفظ هذه الحقوق بالتسجيل ، مما ذكرناه من المواد الخاصة لكل منها - ٥٥٠ (٦٧٤) و ٦٠١ ققرة ٧ (٧٢٧ ققرة ٦) و ٦٠٢ (٧٢٨) - فيما عدا الحق الرابع - ثم بنص المادة ٦١٤ (٧٤١) الشامل لجميع هذه الحقوق .

وقد نص القانون في المادة ٦١٥ (٧٤٢) على ان « عدم التسجيل عند وجوبه يجعل تلك الحقوق كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظها بموافقتهم للقانون » واذن يكون ترتيب هذه الحقوق فيما بينها بأسبعية التسجيل .

ونلاحظ ان التسجيل وحده ، في حق امتياز الدائن المرتهن رهن حيازة ، لا يكفي لجعل حق الامتياز حجة على الغير . وانما يجب أن يكون التسجيل مقروناً بالحيازة - ٥٤١ (٦٦٣)

كما ان تسجيل عقد البيع يغني عن تسجيل قيد حق امتياز البائع وفاء للثمن . وتسجيل عقد القسمة العقارية يغني كذلك عن قيد حق امتياز الشريك اذا شمل عقد القسمة بيان فروق الثمن

(٦) تزامن حقوق الامتياز الخاصة العقارية مع الرهن العقاري

لقد قيل ان حقوق الامتياز تفضل الرهن العقاري ولو لم تكن سابقة في التسجيل عليه ، قياساً على حقوق الامتياز العامة على العقارات والمنقولات ، ويدعوي ان حق الامتياز ، باسمه privileges « او الارجحية القانونية » وبطبيعته من حيث تلقيه عن القانون ، يستلزم هذه الافضالية ، وبمحجة ان المادة ٦٠٢ (٧٢٨) في قولها « ويجري مقتضى الامتياز على حسب الدرجة التي ترتبت له بالتسجيل » انما تعني في ترتيب حقوق الامتياز فيما بينها ، ولا علاقة لها بحق الرهن بدليل ورودها تحت عنوان « في الامتياز »

— راجع محاضرات المرحوم مسيو تستو
ولكنه قد عدل عن هذا القول ، وذهب جمهور العلماء الى أن الارجحية للعقد السابق في
التسجيل . (دوهلتس ص ٥٤٩ فقرة ١٦١)

١ - تزام حق امتياز البائع مع الرهن العقاري

تعرض صورتان لهذا التزام
(الأولى) أن يبيع شخص عقاراً ، فيرهنه المشتري ، وتفيد قاعة الرهن قبل تسجيل
عقد البيع .

ففي القانون المدني ، يقتضى ، في هذه الحالة ، تفضيل حق الدائن المرتهن على حق امتياز
البائع ، ما لم يكن المرتهن سيء النية علماً بعدم وفاء جميع الثمن للبائع .
وأما في قانون التسجيل ، فالملكية لا تنتقل للمشتري الا بالتسجيل ، وحقه في الرهن معلق
على حصول هذا التسجيل ، فاذا لم يسجل عقد البيع بطل الرهن لعدم انتقال الملكية الى المشتري
ولالغاء المادة ٦١٩ (٧٤٧) كما رأينا

واذا ما تسجل عقد البيع رجع أثره الى تاريخ البيع ، وصح عقد الرهن من تاريخ صدوره فيما
بين العاقلين ، ومن تاريخ قيده بالنسبة للبائع . واذن يصبح حق الامتياز مفضلاً على حق الرهن
(الثانية) أن يبيع شخص عقاراً ثم يرهنه قبل تسجيل عقد المشتري . ولا دخل للمشتري
في هذه الحالة في التزام ، لان التزام هنا بين حق الدائن المرتهن وحق امتياز البائع . ففي هذه
الحالة يفضل حق الرهن على الامتياز ولو لم يكن الأول مسجلاً ، لأن البائع لا يستطيع أن
يحتج بحجة على دائنيه

وكذلك تكون الحال في عهد قانون التسجيل ومن باب أولى ، لأن العين لم تنتقل من ملكية
البائع لعدم التسجيل

ب - تزام حق امتياز الشريك في القسمة العقارية مع الرهن العقاري

إذا كان الرهن حاصلًا من أحد الشركاء بعد القسمة ، وسجل بعد تسجيلها ، يسرى حق
الامتياز على الدائن المرتهن ، وأما إذا سجل قبل تسجيلها ، فضل الرهن على حق الامتياز
وإذا كان الرهن حاصلًا قبل القسمة وعلى حصة شائعة ، ثم حصلت القسمة ، رجح الامتياز
على الرهن ، ولو كان عقد الرهن مسجلاً قبل تسجيل عقد القسمة ، ذلك لأن الدائن المرتهن قد
ارتهن حصة شائعة وهو يعلم بما يترتب على الشيوع من الحقوق للشركاء على بعضهم ، ولأنه يستفيد
من القسمة بما يزيد في حصة مدينه بقدر ما يترتب عليها من الحقوق لباقي الشركاء ، ولأن

أثر القسمة يرجع الى الماضي ، أى الى ما قبل الرهن ، فكأنه انما ارتهن حصة مقسومة مفروزة محملة بحق باقى الشركاء عليها

ويتفق فى هذه الحالات حكم القانون المدنى وقانون التسجيل

ج - تراحم حق امتياز المرتهن رهن حيازة مع الرهن العقارى

اذا كان الرهن العقارى مسجلاً قبل تسجيل الرهن الحيازى ، فهو مفضل عليه . وأما اذا كان العكس ، فالأفضلية للرهن الحيازى ، سواء ذلك فى عهد القانون المدنى او فى عهد قانون التسجيل - راجع الاحكام الواردة بالفهرست العشرى الثانى لأحكام المحاكم المختلطة . ن رقم ١٧٥٤ الى ١٧٥٨ ومن ١٧٦٠ الى ١٧٦٢

وقد بالغت المحاكم فى الاحتفاظ بحق الدائن الحائز للعقار الى حدان جعلت اجراءات التنفيذ غير حجة عليه ما لم يوف دينه

- راجع المحكمين رقم ١٧٦٠ ورا ١٧٦١ والاحكام الواردة بالفهرست الثانى رقم ١٧٠٠ - و ١٧٠١ - ١٧٠٢

(د) تراحم حق امتياز صائن العقار مع الرهن العقارى

رأينا أن من العلماء من ينكر هذا الحق ، ورأينا أن المادة ٦٠٣ (٧٢٩) لم تنص على وجوب تسجيل هذا الحق ليكون حجة على الغير (ولعل ذلك لكونها انما قصدت قصره على المنقول دون العقار) ورأينا كذلك أن المادة ٦١٤ (٧٤١) قضت بوجوب تسجيل حقوق الامتياز العقارية ، ورأينا فوق ذلك أن المادة ٦٠٣ (٧٢٩) جعلت مصاريف الصيانة « مقدمة على جميع ما عداها من الديون ، ويكون الترتيب بين هذه المصاريف من المنقولات بعكس ترتيب توارىخ الصرف عليها » فبماذا نهتدى بين هذه المتناقضات

ان النص ، والمنطق ، والعدالة ، تقضى بوجوب حق امتياز صائن العقار

فالتعبير « بالشيء » يشمل المنقول والعقار ، والنص على ترتيب المصاريف فى « المنقولات » على وجه خاص ، يفيد أن القانون اراد أن يكون المصاريف حكم فى المنقولات يخالف حكمها فى العقارات

والعلة فى امتياز حق صائن المنقول هى نفس العلة فى صيانة العقار ، لرجوع الفائدة فيها على الدائنين بحفظ الشيء محل وفا ، ديونهم ، سواء كان منقولاً أو عقاراً

وليس من العدل أن من صان منقولاً حفظ حقه عليه ، ومن صان عقاراً ضاع حقه عليه ، بالرغم من أن مصاريف صيانة العقار تزيد دائماً على مصاريف صيانة المنقول

وكذلك النض، والمنطق، والعدالة، تقضى برجوح حق الامتياز على حق الرهن ولو لم يكن الاول مسجلا

لأن المادة ٦٠٣ (٧٢٩) الخاصة بهذا الحق لم تنص على التسجيل، بالرغم من نص المادة ٦١٤ (٧٤١) العام الشامل لجميع حقوق الامتياز ولأن مصاريف الصيانة اللاحقة للرهن يستفيد منها الدائن المرتهن قبل غيره من الدائنين. ولأن الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٦٠٥ (٧٣١) أعطت لمن أوجد تحسیناً في العين، وللذى صانها، حق حبسها وفاء لدينه، وطبيعة الحقين، حق الامتياز وحق الحبس، واحدة من حيث ترجيح الدين على سائر الديون

ولا يحتاج بأن المادة ٥٦٤ (٦٨٨) أدخلت الاصلاحات في ضمان حقوق الدائن المرتهن، لأن محل ذلك اذا قام بها المدين ولم يتعلق بها حق الغير وليس من العدل أن يضار صائن العقار من أجل مرتته، وقد عادت على الأخير فائدة بفعل الأول

ومن المتفق عليه أن حق حبس العين في هذه الحالة يسرى في حق الدائن المرتهن المسجل عقده قبل استحقاق دين الصيانة بل ودون حاجة الى تسجيله - راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ يونيه سنة ١٨٧٧ - المجموعة الرسمية من ٢ ص ٣٩٦ - وفي ٩ يناير سنة ١٩١٣ - مجلة التشريع والقضاء من ٢٥ ص ١٢٣ - وفي ٢٥ ابريل سنة ١٩١٨ - من ٣٠ ص ٣٨٩

تحويل الديون المضمونة برهن عقارى

او بامتياز عقارى

١ في القانون المدنى

نصت المادة ٥٥٧ (٦٨١) على وجوب حصول الرهن العقارى بعقد رسمى ونصت المادة ٥٦٥ (٦٨٩) على وجوب تسجيل قائمة الرهن العقارى ليكون حجة على الغير.

ونصت المادة ٥٧١ (٦٩٥) على عدم جواز محو تسجيل الرهن الا بناء على حكم صادر انتهائياً، او برضاء الدائن المرتهن بعقد رسمى، « بتقرير من قلم كتاب المحكمة » تلك هى النصوص الواردة تحت عنوان « الرهن العقارى »

وما يسرى على الرهن العقارى يسرى على حق الاختصاص، وهو الرهن القضائى ٥٩٩ (٧٢٥) ونصت الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ (فقرة ٦ مادة ٧٢٧) على وجوب حفظ حق امتياز البائع بالتسجيل.

ونصت المادة ٦٠٢ (٧٢٨) على وجوب حفظ حق امتياز الشركاء في القسمة العقارية بالتسجيل أيضاً

ونصت المادة ٥٥٠ (٦٧٤) على وجوب تسجيل عقد الرهن الحيازي
ونصت المادة ٥٥٢ (٦٧٦) على حق امتياز المرتهن رهن حيازة لاستيفاء مصاريف الصيانة
ولم تنص المادة المذكورة ولا المادة ٦٠٣ (٧٢٩) على حفظ حق امتياز صان العقار
وقد نصت المادة ٦١١ (٧٣٧) على ان انتقال الحقوق العينية العقارية لا تثبت في حق الغير الا بالتسجيل

ولما كان حق الرهن والامتياز العقاري من الحقوق العينية العقارية ، كان لابد من تسجيل
« تحويل الديون المضمونة رهن عقارى او بامتياز عقارى » في عهد القانون المدنى ليكون حجة
على الغير ، ولولم ينص على ذلك في الفصل السابع « في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة
لغير المتعاقدين »

والفارق بين القانون الاهلى والمختلط في حوالة الديون ، ان الاول يوجب قبول المدين بالحوالة
بينما الثانى يكتفى باعلانه بها .

٢ فى قانون التسجيل .

نصت المادة ١٣ على انه « لا يصح اتمسك فى وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن
عقارى او بامتياز عقارى ولا اتمسك بالحق الشئى عن حلول شخص محل الدائن فى هذه الحقوق
بحكم القانون او بالاتفاق ولا اتمسك كذلك بتنازل عن ترتيب الرهن العقارى الا اذا حصل التأشير
بذلك بهامش التسجيل الاصلى »

وظاهر من هذا النص ، بالرغم من التباس عبارة المذكرة الايضاحية لمشروع القانون فى هذا
الموضوع ، ان مركز الغير لم يتغير فى حالة التشريع الجديد عنه فى التشريع القديم ، طالما ان الحقوق
المنصوص عاها فى المادة ١٣ كلها حقوق عينية عقارية لا تنتقل بالنسبة للغير فى عهد القانون
المدنى الا بالتسجيل كما رأينا .

وانما يمكن القول بأن التشريع الجديد انما نظم طريقة التأشير بهامش السجلات . بالنص على
وجوب اشتمال التأشير على « تاريخ السند وصفته ، وعلى أسماء الطرفين والقابهم وصناعاتهم ومحل
اقامتهم ، وعلى بيان التسجيل الاصلى مع نمرة المسلسلة وتاريخه ورقم صفحة التسجيل » - راجع
الجزء الاخير من المادة ١٣

فهرست

صحيحة

٢	لأذا سُرعت عمومية التصرفات المقارنة
٣	نبذة تاريخية
٣	١ عند قدماء اليونان
٣	٢ عند قدماء الجرمان
٣	٣ عند قدماء الرومان
٥	في القانون الفرنسي
٥	١ القانون القديم
٧	٢ التشريع في عهد الثورة
٧	٣ قانون نابليون
٧	٤ قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥
٨	في القانون المصري
٨	١ العهد السابق على وضع القانونين المختلط والاهلي
١٤	٢ قانونا المحاكم المختلطة والاهلية
١٥	١ العقود
١٦	العقود الخاضعة للتسجيل
١٦	العقود غير الخاضعة للتسجيل
١٧	الحقوق التي ترد عليها العقود وواجب تسجيلها
١٩	٢ الهبة
١٩	٣ الميراث
٢٠	٤ الوصية
٢٠	٥ الشفعة
٢٠	٦ التملك بوضع اليد على العقار الذي لا مالك له
٢٠	٧ التملك بإضافة الملحقات
٢٠	٨ التملك بغير المدّة

صفحة

٢١	٣ قانون التسجيل رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
٢١	مقارنة بين نصوص القانون المدني وقانون التسجيل
٢٣	المقود والاحكام التي لم ينص قانون التسجيل على وجوب تسجيلها
٢٣	١ الوصية
٢٣	أ بالنسبة لمن تلقى حقا عينيا عن المورث على العين الموصى بها
٢٤	ب بالنسبة لمن تلقى الحق عن الورثة غير الموصى له
٢٤	ج بالنسبة لمن تلقى الحق عن الموصى له
٢٥	٢ الارث
٢٦	٣ المقود والاحكام الصادرة في البيع الجبرى للمنفعة العامة
٢٦	٤ المسائل التي اثارها قانون التسجيل
٢٧	١ ماهية الالتزامات الشخصية
٢٩	٢ الشفعة وقانون التسجيل
٣٠	٣ جريمة بيع المقار غير المملوك للبائع
٣٣	٤ نظرية حسن النية وسوءها في مادة التسجيل
٣٣	أ - في القانون المدني
٣٣	١ مقابلة بين الاصل الفرنسى والترجمة العربية المادة ٢٧٠
٣٤	٢ الفرق بين العلم وسوء النية
٣٥	٣ نظرية شبه الجريمة
٣٦	٤ آراء العلماء الفرنسيين واحكام محاكمهم
٣٧	٥ قضاء محكمة الاستئناف المختلطة
٣٩	٦ قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
٤٠	٧ قضاء محكمة النقض الطليانية
	- وجوب ثبوت تاريخ عقد المشتري الاول رسميا قبل ثبوت
٤١	تاريخ عقد المشتري الثانى للاحتجاج به عليه

صفحة

- ١ نصوص القانون المواد (١٤٢ و ٢٢٨ و ٢٢٩) ٤١
- ٢ هل يعتبر المشتري « غيراً » بالمعنى المقصود من ٤١
- المادتين ١٤٢ و ٢٢٨ ٤١
- ٣ هل يقوم علم المشتري بالبيع السابق مقام إثبات التاريخ ٤٢
- ب - حكم قانون التسجيل في مسألة سوء النية ٤٤
- ٢ مقارنة بين المادة الاولى والمادة الثانية من القانون ٤٤
- ١ نتيجة هذه المقارنة - القضاء على نظرية سوء النية في العقود ٤٤
- والاحكام المنشئة للحقوق ٤٥
- ٣ الادلة على ذلك ٤٥
- ١ اهمال النص على حسن النية وسورها في المادة الاولى ٤٥
- ٢ عبارة المذكرة الايضاحية ٤٥
- ٣ تناقض قاعدة عدم انتقال الملكية مع نظرية سوء النية ٤٦
- ٤ عدم جواز قياس العقود والاحكام المنشئة للحقوق على ٤٦
- العقود والاحكام المؤيدة لها ٤٨
- ٥ الفقه في مصر ٥٠
- ٥ قانون التسجيل والتقدم الخسنى ٥٢
- ١ رأى الاستاذ عبد السلام ذهني بك ٥٣
- ٢ رأى الاستاذ حامد فهمي بك ٥٣
- ٣ الترجيح بين الرأيين ٥٤
- ٤ اثر عدم التسجيل في نية صاحب اليد ٥٥
- ٦ تراجم حقوق دائنى البائع ودائنى المشتري ٥٦
- ١ حقوق دائنى المشتري الذى لم يسجل عقده قبل المشتري ٥٦
- ٢ حقوقهم قبل البائع ٥٧
- ٣ حقوقهم قبل من تلقى الحق عن البائع ٥٧

صحيفة

٥٧

٧ المادة ٦١٩ (٧٤٦) وقانون التسجيل

٥٧

١ تناقض حكم القانون في مادة التسجيل مع المنطق والمعادلة

٥٨

٢ حكمة القانون

٣ تراحم مشتر من المالك مع مشتر من مشتر آخر من المالك
في حالة تسجيل عقد المشتري من المشتري وعدم تسجيل عقد

٥٩

المشتريين من المالك

٥٩

٤ حكم القانون المدني (المادة ٦١٩ - ٧٤٦)

٦٠

٥ حكم قانون التسجيل

٦٢

تنظيم طريقة التسجيل

٦٣

تأثير الرعاوى

٦٦

١ أثر الحكم بإبطال العقد

٦٦

١ في القانون المدني

٦٦

١ - فيما بين العاقدین

٦٦

ب - فيما بين دائن البائع والعاقدین

٦٧

ج - فيما بين دائن البائع والغير

٦٨

د - أثر العقد الباطل بالنسبة للغير على وجه عام

٧٠

٢ في قانون التسجيل

٧٠

١ - بالنسبة للعاقدین

٧٠

ب - بالنسبة للغير

٧٢

٢ أثر الحكم بفسخ العقد

٧٢

١ في القانون المدني

٧٢

١ - بالنسبة للعاقدین

٧٢

ب - بالنسبة للغير

صحيفة

٧٣

٢ في قانون التسجيل

٧٣

٣ أثر الرجوع في المقد

٧٤

تسجيل حقوق الامتياز العقارية

٧٤

١ الفارق بين حق الامتياز والرهن العقاري

٧٤

٢ أنواع حقوق الامتياز

٧٥

١ - حقوق الامتياز العامة

٧٥

بيانها

٧٦

حفظها

٧٧

ب - حقوق الامتياز الخاصة

٧٧

على المنقولات - بيانها

٧٧

على العقارات - بيانها

٧٨

- حفظها

٧٩

ترتيب حقوق الامتياز عند التزام

٨٠

١ التزام حقوق الامتياز العامة فيما بينها

٢ التزام حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز

٨٠

الخاصة على المنقول

٣ التزام حقوق الامتياز العامة مع حقوق الامتياز

٨٢

الخاصة العقارية

٨٣

٤ التزام حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على المنقول

٨٣

٥ التزام حقوق الامتياز الخاصة فيما بينها على العقار

٨٣

٦ التزام حقوق الامتياز الخاصة العقارية مع الرهن العقاري

٨٤

١ - التزام حق امتياز البائع مع الرهن العقاري

ب - التزام حق امتياز الشريك في التهمة العقارية مع

٨٤

الرهن العقاري

محتوى

- ج - تراحم حق امتياز المرتهن رهن حيازة مع الرهن العقارى ٨٥
د - تراحم حق امتياز صائن العقار مع الرهن العقارى ٨٥

٨٦ تحويل الديون المضمونة برهن عقارى او بامتياز عقارى

٨٦ ١ فى القانون المدنى

٨٧ ٢ فى قانون التسجيل

المراجع

- ١ دارست — « في تسجيل البيع في القانون اليوناني » - المجلة الحديثة لتاريخ القانون الفرنسي والقوانين الاجنبية - المجلد الثامن
- ٢ قنان — المجلة المذكورة - المجلد الثالث
- ٣ كورنيل — « بحث في علانية الملكية في القانون الروماني »
- ٤ جاستون ماي — شرح القانون الروماني
- ٥ كارباتيه — الموسوعات
- ٦ مرلين — »
- ٧ يعقوب باشا ارتين — « الأحكام المرعية في شأن الأطباء المصرية »
- ٨ بورلي — الاتفاقات الدولية على انشاء المحاكم المختلطة - وشرح القانون المختلط
- ٩ بودري — شرح القانون المدني
- ١٠ حامد بك فهمي — المحاماة سنة ٥ و ٧
- ١١ جرانمولان — كتاب التأمينات - محاضراته على طلبه الحقوق سنة ١٩٠٤
- ١٢ دوهلتس — شرح القانون المدني المصري
- ١٣ عبد السلام بك ذهني — مذكراته في التأمينات - اثبات المداينات - المحاماة سنة ٦ و ٧ - رسالة التسجيل
- ١٤ لامير — مجلة مصر الحديثة ٤ ص ٢٠٧
- ١٥ نجيب بك الهلالي — كتاب البيع
- ١٦ دلوز — شرح القانون المدني - الموسوعة والتكملة - المجموعة
- ١٧ المذكرة الايضاحية لقانون التسجيل - المحاماة سنة ٣
- ١٨ عبد الوهاب بك محمد — المحاماة سنة ٥
- ١٩ احمد بك امين — شرح قانون العقوبات الأهلى - القسم الخاص
- ٢٠ جندى بك عبد الملك — مجموعة المبادئ الجنائية
- ٢١ كاديمينوس — مجلة مصر الحديثة سنة ١٩١٨ و ١٩١٩
- ٢٢ حلمى باشا عيسى — كتاب شرح البيع

- ١٣ - أوبرى ورو - شرح القانون المدنى
 ٢٤ لارومويير - » » »
 ٢٥ برناردى - مجلة مصر الحديثة سنة ١٩٢٢
 ٢٦ واتليه - » » » » »
 ٢٧ لوران - شرح القانون المدنى
 ٢٨ محاضرات المرحوم مسيو تستو
 ٢٩ المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة
 ٣٠ مجلة التشريع والقضاء
 ٣١ فهرسات المجلة المذكورة
 ٣٢ مجلة مصر الحديثة
 ٣٣ المجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية
 ٣٤ المحاماة
 ٣٥ فوروايطاليانو

تصحیح

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
٣	١٥	تشریع
٦	١٦	نظاماً خاصاً	نظام خاص
٨	١٣	كانت	كان
٩	١١	من	في
١٣	١٢	قد	قد ورد
٢٢	٣	الذي	التي
٤١	٤	طريق	طريقة
٤١	٩٣	٢٨٨	٢٢٨
٤٩	٧	عدم الملكية	عدم نقل الملكية
٥١	٢٤	voen	voen
٥٤	٧	الأول	الثاني
٦٠	٢٤	وترتب	وترتب
٦٥	٩	من	في
٧٠	١	للاخير	للاخير
٧٠		آخر كلمة في الصحيفة اقرأ	« غير مسجلة »
٧١	٢٢	الجهل	الجهل
٧٢	١	لعله	بعلمه
٧٢	٤	قانون	بقانون
٧٢	١٨	العير	العين
٧٥	١٤	نزاع من	نزاع بين
٧٩	١	الا

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

« وحيث انه تبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان عبد التواب اسماعيل المدعى المدني رفع دعواه مباشرة على احمد عيد احمد المتهم يطلب الحكم عليه له بمبلغ واحد وعشرين جنيهاً لأنه في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٢٠ بالزريبة زور مخالصة نسب صدورها الى المدعى المذكور ولأنه في يوم ٨ مايو سنة ١٩٢٣ بينى سويف استعمل هذه المخالصة المزورة مع علمه بتزويرها. وفي جلسة المرافعة الجزئية دفع المتهم فرعياً بعدم قبول الدعوى لأن المخالصة سبق الطعن فيها بالتزوير امام المحكمة المدنية وتنازل المدعى عنها. وبناء على ذلك حكمت محكمة بنى سويف الجزئية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بقبول الدفع الفرعى ورفض الدعوى المدنية والزمت رافعها بالمصاريف وبراءة المتهم مما استند اليه »

« وحيث ان النيابة لم تطعن في هذا الحكم وقد استأنفه المدعى بالحق المدني وحده فحكمت محكمة بنى سويف بصفة استئنافية بإلغاء الحكم ورفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم وبقبول الدعوى شكلاً واعادتها الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها »

٤٣٩

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . استئناف . مدعى مدني . تزوير
في الدعوى العمومية .

المبدأ القانوني

الاستئناف المرفوع من المدعى المدني قاصر على حقه ، فاذا لم تستأنف النيابة العمومية الحكم ، أصبح الحكم نهائياً فيما يتعلق بالدعوى العمومية . اذا رفعت دعوى الجنية ، فدفع المتهم بعدم قبولها ، وقضى بذلك . فاستأنف المدعى الحكم دون النيابة ، ثم قضى استئنافاً بقبول الدعوى ، واعيد نظرها ، أصبحت الدعوى قاصرة على الحق المدني . المحكمة :

« حيث ان النيابة العمومية تستند في ورقة الاسباب المقدمة منها على ان الحكم الاستئنافي القاضي برفض الدفع الفرعى المقدم من المتهم وبقبول الدعوى شكلاً يتناول الدعويين المدنية والعمومية ولذلك تطلب نقض الحكم المطعون فيه لحصول خطأ في تطبيق القانون »

« وحيث ان هذا الحكم لا يتعدى حقوق المدعى بالحق المدني الخاصة فلا تأثير له على الدعوى العمومية بعد ان حكمت محكمة اول درجة ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة فقد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ومجرد الحكم من محكمة ثانى درجة بالغاء حكم المحكمة الجزئية وبقبول الدعوى لا يؤثر بشيء على الدعوى العمومية ولا يتناول غير الحقوق المدنية عملاً بالتقانون وبعد ذلك يصبح التقض على غير اساس صحيح ويجب رفضه »

(طعن النيابة ضد احمد عبد احمد بكرة ٩٠٣ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المالى احمد طلمت باشا وبحضور حضرات اصحاب المالى والعزة حسين درويش باشا وعلى سالم بك وعلى جلال بك وعبد العزيز محمد بك مستشارين وجندى عبد الملك بك وكيل نيابة الاستئناف)

٤٤٠

٧ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . اوراق رسمية . وثيقة زواج .
تغيير اسم احد الزوجين بلم الاخر . صحة
العقد . لا تزوير .

المبدأ القانوني

اذا تراضى شخصان معروفان من بعضهما على الزواج ، وغير احدهما اسمه في وثيقة الزواج بلم الآخر ، هرباً من امر ادارى دون ان يمس هذا التغيير بشخص معين ، فلا يؤثر هذا التغيير في صحة عقد الزواج ، واذن فلا تزوير المحكمة :

« حيث ان شخصية الزوجين ابراهيم

ابوالعنين وسكينة بنت عوض الله غير مجهولة من احدهما للآخر وبناء على تأكيد كل طرف من شخصية الثاني تراضيا على الزواج من بعضهما وقصداً محمد عبد الرحمن فياض مأذون العقود الشخصية ليلتقى منهما بصفة رسمية صيغة الايجاب والقبول واستشهدا على ذلك بكل من محمد حسن دحيدح واحمد على يس من المتهمين وبناء على تراضى الزوجين المؤيد بشهادة الشاهدين المذكورين اثبت المأذون في دفتره الرسمى هذا الزواج بتوقيع الزوجين والشاهدين المتقدمي الذكر »

« وحيث ان دفتر المأذون معد بصفة اصلية لاثبات ما يتم الاتفاق عليه امام هذا المأذون من الايجاب والقبول بين الزوجين على الزواج او الطلاق وهما على يقين من شخصيهما المؤيد ذلك بشهادة شهود المعرفة »

« وحيث انه بناء على هذا الاتفاق يصبح العقد الذى يثبت المأذون بهذه الصفة صحيحاً شرعاً ومعتبراً رسمياً حسب القوانين الموضوعة لذلك »

« وحيث ان تغيير الزوج اسمه باسم آخر غير ماس بشخص معين وبعلم نفس الزوجية والشهود للوصول الى تحرير العقد بصفة رسمية بغير ما حاجة الى اذن بالزواج من مصلحة السجون المستخدم فيها الزوج المذكور لا يضر بشيء من صحة عقد الزواج التى تمت شرائطها بالايجاب والقبول بين الزوجين المعروفين من

بعضها وبشهادة شاهدي العقد امام المأذون المختص «

« وحيث ان وجود امر ادارى من مصلحة السجون يمنع صغار مستخدميها من الزواج بغير اذن منها لم يكن بالنص الشرعى او القانون الموضوع يمنع الزوج بغير الحصول على هذا الامر فلم يثبت وجود قانون يجعل الزواج معلقاً على هذا الشرط وقد تم العقد مستجماً شرائطه الشرعية امام المأذون المختص فهو عقد صحيح معتبر شرعاً ورسمياً وان مخالفة الزوج في الزواج بغير اذن من مصلحة حسب اوامرها الادارية لم يكن بالمانع من عمل هذا العقد بل كل ما فيه ان المتهم ارتكب مخالفة ادارية يصح ان تحاسبه عليها مصلحة وبناء على ذلك يكون مجرد تغيير اسم المتهم ابراهيم ابو العنين باسم آخر غير متناول شخصاً معيناً يعلم من اراد الزوج بها والشهود ولغرض اثبات العقد الذى تراضوا جميعاً عليه بصفة رسمية لا يعد تزويراً فى أوراق رسمية ولا اثر من هذا العمل لاي ضرر مادى او ادبى او اجتماعى لعدم مضرتة بأحد ولأنه لم يمس اى قانون مسنون قد يكون فى مخالفته اضراراً بالمجتمع العام ومن ثم يصبح النقص على غير اساس صحيح فى القانون ويجب رفضه موضوعاً «

(طعن النيابة العمومية ضد محمد عبد الرحمن فياض واخرين نمرة ٩١٤ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤١

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . تزوير . محضر جبر الختم . ورقة رسمية .

المبدأ القانونى :

محضر جبر الختم من الاوراق الرسمية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ مدنى ، يقتضى المادة ٤ من قانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والمادة ٩ من مرسوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . فالتزوير فى محضر جبر الختم المحرر بمعرفة العمدية يعتبر تزويراً فى اوراق رسمية .

المحكمة :

« بما ان النقص مبنى على (١) محضر جبر الختم ليس بورقة رسمية (٢) تحرير محضر الجبر لا يدخل فى اختصاص العمدية (٣) محضر الجبر ليس مستنداً بما يكتب فيه «
« وبما ان العمدية مكلف بقتضى المادة ٤ من قانون ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بملاحظة العمل باللوائح والقوانين فى بلده وتنفيذها «
« وبما انه يقتضى الفقرة الاخيرة من المادة ٩ من مرسوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٥ يجب على العمدية اتخاذ الاحتياطات التحفظية التى تقتضى السرعة لحفظ حقوق عديمى الاهلية من قصر وغيرهم «

« وبما ان العمدية اذن مختص بتحرير محضر كسر ختم المتوفى وقد اعترف فى محضر

توفر فيها اركان التهمة بمجرد وجود المشتبه فيه في حالة مربية

المحكمة :

« من حيث أن الطعن بنى على ان محكمة تأني درجة أخطاء في تطبيق المواد ٩ و ١١ و ١٢ من قانون المتشردين رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأن المحكمة اشترطت في أن يكون البلاغ الجديد الذي يقدم بعد الانذار قد حققته النيابة مرتكبة في ذلك على الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون »

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه ذهب مذهباً غير صحيح في تأويل الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ لأنه حمل هذه الفقرة وجوب قبيل البلاغ الجديد الذي يقدم في حق المتشرد أو المشتبه فيه بأحد هذه القيود الثلاثة - أولها أن تكون النيابة عملت تحقيقاً ضد المتهم وحفظت الدعوى لعدم كفاية الأدلة وثانيها أن تكون أقامت الدعوى وبرى المتهم لعدم كفاية الأدلة وثالثها أن تكون أقامت الدعوى على المتهم وقرر أن لا وجه لأقامتها لعدم كفاية الأدلة »

« ومن حيث أن هذه القيود ليست مشروطة في القانون لحكمة المتشرد أو المشتبه فيه على ما يقع منه بعد الانذار فإن ما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية إنما هو بيان لصفات المشتبه فيهم لا بيان لشروط محاكمتهم

جلسة محكمة الجنايات بأنه بالفعل كسر الحتم وحرر محضراً بذلك »

« وبما ان محضر كسر الحتم المحرر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٣ عليه ختم مجلس حسي مركز كفر الزيات »

« وبما انه بناء على ذلك فمحضر كسر الحتم من المحررات الرسمية التي تحرر بمرقة المأمورين المختصين بها حسبما قضت المادة ٢٢٦ من القانون المدني »

« وبما انه لهذا تكون اوجه النقض في غير محلها ويتعين رفض الطعن »

(طعن محمود علي نصر ضد النيابة نمرة ٨٩٧ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٤٤٢

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . تشرد . البلاغ الجديد . شرط تحقيقه .
شرط غير لازم . قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
المبدأ القانوني :

في تهمة التشرد، لا يشترط في البلاغ الجديد، الذي يقدم في حق المتهم بعد انذاره، أن يكون قد حققته النيابة، طبقاً لنص الفقرة ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، لأن الفقرة المشار اليها إنما قصد بها بيان صفات المشتبه فيهم لا بيان شروط محاكمتهم، ولأن المادة ٩ لم تنص على هذا الشرط ، ولأنها نصت بالعكس على الأحوال الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ التي

« ومن حيث أن مانص عليه بالمادة التاسعة إنما هو بيان بموضوع البلاغ الجديد الذي تحصل بسببه المحاكمة وهو ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الثانية أو شروعه في ارتكاب إحدى هذه الجرائم والجرائم المذكورة هي القتل العمد والتهديد المنصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات الأهلي وخطف الأشخاص والحريق عمد أو تعطيل سائر المواصلات والسرقة والنصب وتزييف النقود واتلاف المزروعات واعداد المواشي وانتهاك حرمة المنازل بقصد ارتكاب جريمة ما ولم يقصد في المادة التاسعة أن يكون البلاغ الجديد مشروطاً فيه ما ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية بل قصد به مجرد أن يكون البلاغ عن ارتكاب إحدى تلك الجرائم بدليل ما جاء في آخر هذه المادة من أن مجرد وجود المشتبه فيه مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية وهي وجوده أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها جائساً أو مختبئاً في جوار قرية أو عزبة الخ ومجرد وجود أسباب جديدة لدى البوليس تؤيد ظنون عن أفعال المشتبه فيه وأعماله الجنائية كافيان لطلب وضعه تحت المراقبة »

« ومن حيث أن القانون لم يرد بما ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية ضمان العدالة للمشتبه فيهم عند المحاكمة كما رأت محكمة ثاني

درجة بل قد اراده بما اشترطه في المادة المذكورة لاعتبارهم مشتبهاً فيهم وتسليمهم الانذار »
« وحيث انه بناء على ما ذكر تكون محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق المادة الثانية على الواقعة ويتمين تصحيح خطأها بوضع المتهم تحت المراقبة بمقتضى المواد ٩ - ١١ - ١٢ من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ »

(طعن النيابة ضد عبد اللطيف عبد السميع نمرة ٨٨٨ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٤٣

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

تقضى . تزوير . أوراق رسمية . اعلام شرعى
بأبواب الوراثة . دعوى . المكذب فيه .
ليس تزويراً

المبدأ القانوني

الاعلام الشرعى بالوراثة لا يؤثر في دعوى الارث اذا قام نزاع بشأنه بين الورثة ، وهو من قبيل الدعوى ، فالمكذب فيه لا يعتبر تزويراً
المحكمة :

« حيث أن الواقعة التي حوكم المتهمون من أجلها تلخص في أنهم استعملوا اعلاماً شرعياً مزوراً مع علمهم بتزويره وان هذا الاعلام موضوعه اثبات وفاة ووراثة قرر فيه المتهمون كذباً امام القاضي الشرعى أن عيوشة بنت عبد القادر ماتت قبل زوجها ابراهيم عمر وذلك بقصد حرمان ولدها محمد فمضى العنانى من الميراث

في تركتها وقد رأت محكمة الموضوع ان مثل هذا التقرير الكاذب مما يعتبر تزويراً في أوراق رسمية»

«وحيث أنه بمراجعة المواد ٣٥١ الى ٣٥٧ من لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون نمرة ٣١ سنة ٩١٠ تبين منها أن تحقيق الوفاة والوراثه هو بمثابة دعوى يدعى فيها الطالب أنه وارث ويعلن فيها جميع الورثة وبعد أن يتحقق القاضي من صحة الطلب يصدر الاعلام الشرعى المطلوب وان الورثة اذا تازعوا أو بعضهم في الطلب يوقف القاضي عمل الاعلام ويكون الطالب في هذه الحالة مضطراً الى رفع دعوى شرعية بالوراثه»

« وحيث أنه يؤخذ من هذه النصوص ان الاعلام الشرعى بالوراثه هو من قبيل الدعوى التى لا تؤثر على من لم يكن خصماً فيها والكذب فى الدعوى كما هو معلوم لا يعتبر تزويراً لأن لصاحب الشأن ان يدفع هذه الدعوى أو الحكم الذى يصدر فيها بالطرق القانونية»

« وحيث انه لايعترض على هذا بما جاء فى المادة ٣٥٧ المذكورة من أن الاعلام يعتبر (حجة) فى خصوص الوفاة والوراثه ما لم يصدر حكم شرعى ينقضه أو تعديله لأن المراد من هذه العبارة أن الاعلام يعتبر قائماً وحافظاً أثره بالنسبة لغير الورثة حتى يصدر الحكم الشرعى المحكى عنه بمعنى أن الغير اذا دفع بسلامة نية

للورثة الواردة أسامهم فى الاعلام ثم ظهر ورثة آخرون فلا يكون لهؤلاء حق الرجوع على من دفع وانما على من قبض فقط وهذا عملاً بالقاعدة الشرعية التى تقضى أن الأمين اذا دفع تنفيذاً لأمر القاضي لا يضمن فيما لو ظهر بعد الدفع مستحق آخر والواقع أن القول بأن كلمة (حجة) تشمل أيضاً الورثة يكون فيه تناقض صريح مع نص المادة ٣٥٧ سالفة الذكر التى تبيح للوارث حق الطعن فى الاعلام بطريق الدعوى فوجود هذا الحق للوارث لا يتفق والقول بأن الاعلام حجة عليه»

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون الواقعة فى ذاتها غير معاقب عليها جنائياً ومن ثم يكون الاستعمال غير معاقب عليه أيضاً وفى هذه الحالة يتعين نقض الحكم وبراءة المتهمين (طعن ابراهيم ابراهيم عمر واخرين ضد النيابة نمرة ٩١٨ سنة ٤٤ ق - بالهيئة السابقة)

٤٤٤

٧ يونه ١٩٢٧

نقض . اتلاف الزراعة . القصد الجنائي . الاضرار بالغير . زراعة متنازع عليها . عدم توفر الركن المعنوي . لاجرمية

المبدأ القانوني :

شرط جريمة اتلاف الزراعة تعمد الاضرار بالغير ، فاذا كان هناك نزاع بين المتهم والجنى عليه على ملكية هذه الزراعة ، كانت الدعوى مدنية ، فلا جريمة

المحكمة :

« حيث انه بمراجعة الحكم الجزئي والحكم الاستثنائي المؤيد له وهو المطعون عليه تبين ان هناك نزاعاً بين المجنى عليه والمتهم بخصوص الزراعة المقول باتلاف جانب منها فالمتهم يدعى انه مالك للارض وشريك في الوقت نفسه في الزراعة القائمة عليها وان له بهذه الصفة الحق في وضع يده على جانب من الزراعة والتصرف فيه لاجل اقامة وابور مكانها والمجنى عليه ينكر عليه شركته في الزراعة »

« وحيث ان نزاعاً مثل هذا هو من المسائل المدنية المحضة لان المتهم لم يعمل ما عمل الا بناء على اعتقاده انه مالك وان له الحق فيما فعل فالقصد الجنائي وهو تعمد الاتلاف لذاته بقصد الاضرار بالغير والنكابة به معدوم وبانعدامه ينهدم ركن الجريمة »

« وحيث انه بناء على ذلك تكون الواقعة غير معاقب عليها جنائياً وانها من المنازعات المدنية ومن ثم يتعين نقض الحكم وبراءة المتهم »
(طعن باسيلوس كراسى ضد النيابة نمرة ٩٦٨ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٤٥

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . عدم اطلاع المحكمة على اوراق القضية . بطلان الحكم .

المبدأ الثاني :

يقع باطلا الحكم القاضي بالمعقوبة على متهم

« بعد الاطلاع على اوراق القضية » اذا تبين ان الاوراق التي تتضمن جسم الجريمة (اختلاس وتبديد) كانت قبل نظر الدعوى داخل ظرف مغلق مختوم عليه بالشمع الاحمر وبقيت كذلك بعد الحكم في القضية .

المحكمة :

« حيث ان اوجه النقض التي استند عليها المتهم تنحصر فيما يأتي :

أولاً - ان محكمة الجنايات أثبتت في حكمها انها قدرت مركز المتهم في التهمتين الموجهتين اليه بعد الاطلاع على اوراق القضية والواقع ان من بين اوراقها طرفين بهما جسم جرميتي التبديد والاختلاس وبقيا مغلقين ومختوماً عليهما بالشمع الاحمر الى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٧ بعد الحكم المطعون فيه الذي صدر في ١٣ منه »
ثانياً - ان محكمة الجنايات اعتبرت تهمة التزوير المستندة الى المتهم وحكت فيها طبقاً للمادة ١٧٩ عقوبات بغير بيان لوقائع التزوير او الاعمال المكونة له ودون بيان للاركان التي تتطلبها تطبيق المادة ١٧٩ عقوبات »

« وحيث انه فيما يخص الوجه الأول فانه ثبت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه القول بأنه تبين من التحقيقات ان المتهم كثيراً ما كان يتلاعب في عملية تحصيل الاموال وتسديدها للحكومة بأن يؤخر التوريد الى آخر مدة ممكنة وفي غضونهما ينتفع بالمبالغ المحصلة وكان يصطنع محاضر حجز لاحقية لها ويتحين فرصة وجود

طلب من الموظف أدائه أو الامتناع عنه ، لمعرفة ما اذا كان العمل داخلا في أعمال وظيفته أولا ولايات توفر أركان الجريمة ، والا كان الحكم باطلا بطلانا جوهريا موجبا للنقض المحكمة :

« بما أن أسباب النقض هي ان المحكمة (١) لم تبين المصدر الذي استندت عليه لتكوين اعتقادها بالاداة (٢) الحكم الابتدائي الذي أيده محكمة ثاني درجة فيه تناقض بين الاسباب وبينها وبين المنطوق (٣) افصح الراشي عن نيته أمر ضروري لتأكيدا وفي القضية لم يفصح المتهم (٤) على فرض صحة الواقعة فان الرشوة لم ترتكب لانها وقعت بعد أن أدى الموظف عمله (٥) يجب أن يكون العمل المطلوب داخلا في اختصاصه »

« وبما ان الحكم المطعون فيه لم يبين ان كان المبلغ الذي شرع في اعطائه رشوة هو لاجل أداء عمل من أعمال وظيفه المهندس او لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة كنص المادة ٨٩ من قانون العقوبات »

« وبما أنه من الواجب في حكم الرشوة بيان ذلك وقد خلا الحكم من هذا البيان فيكون مشتملا على بطلان جوهري »

« وبما انه بناء على ذلك يتعين قبول النقض والقضاء الحكم المطعون فيه »

(طعن محمد افندي كمال ضد النيابة نمرة ٩٠٤ سنة ٤١ ق بالهيئة السابقة)

أختام العمد والمشايخ تحت يده فيوقع بها على تلك المحاضر وقد حضرت المبالغ التي حصلها واغتالها لنفسه فكانت ٤١ جنيها و ١٤٤ مليما » « وحيث انه ثبت من الشهادة الرسمية المقدمة من رافع النقض ان محاضر الحجز المقول انها أدت الى الاختلاسات والتزوير مودعة في طرفين مختوم عليهما بالشمع الاحمر ولم تقضهما المحكمة للاطلاع عليهما وتقدير مركز التهم فيما نسب اليه فيهما وفي هذا الاهمال مضره بحق الدفاع والمصلحة العامة »

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على غير ما يقتضيه القانون والعدالة من وجوب الاطلاع على جسم الجريمة المودع في ملف الدعوى وتقدير ماهيته لمصلحة المتهم او ضده فيعد قد صدر باطلا ويجب قبول النقض والقضاء الحكم المذكور واعادة الدعوى الى محكمة جنابات مصر للحكم فيها مجدداً من دائرة غير التي أصدرت الحكم المنقوض » (طعن سليمان جرجس ضد النيابة نمرة ٩٢١ سنة ٤١ ق بالهيئة السابقة)

٤٤٦

٧ يونيه ١٩٢٧

نقض . رشوة . عدم بيان الغرض منها . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني :

يجب بيان الغرض الذي من أجله أعطيت الرشوة او شرع في اعطائها ، اي العمل الذي

٤٤٧

٧ يونيو سنة ١٩٢٧

تقضى . سبق الاصرار . وجوب ذكر الادلة
عليه في الحكم . شهود النفي . عدم رد
الحكم على اقوالهم . تقضى .

المبدأ القانوني :

القول بان سبق الاصرار ثابت من الضغائن
لا يكفي لاثبات ظرف التشديد ، بل يجب بيان
الادلة على الاصرار بياناً كافياً في الحكم ، وإلا
كان محلاً للتقضى

عدم رد المحكمة على أقوال شهود النفي
يعتبر نقصاً في الحكم فسيماً للتقضى
المحكمة :

« حيث ان سبق الاصرار هو ظرف
مشدد يجب بيانه في الحكم وبيان الادلة
المثبتة له فالقول بأن سبق الاصرار ثبت من
الضغائن لا يكفي »

« وحيث أن الاثبات مبنى على شهادة
اطفال وقد عدلوا عن شهادتهم واستشهد المتهم
بشهود نفي ولم تذكر عنهم المحكمة شيئاً في
حكمها على أن الحالة كانت تستدعي الرد على
شهادتهم وهذا يوجب تقضى الحكم »

(طعن ابراهيم عطيه ضد النيابة نمرة ٩٠٢ سنة

١٤

٤٤٨

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

تقضى . تناقض اسباب الحكم مع منطوقه ،
اسباب تنير الى وجوب الرأفة وتعديل
المقوبة . الحكم بالتأييد .

المبدأ القانوني :

إذا أشارت اسباب الحكم الى وجوب
الرأفة بالتهمة وتعديل المقوبة ، وقضت المحكمة
بالرغم من ذلك بالتأييد ، كان هناك تناقض بين
اسباب الحكم ومنطوقه ، ووجب تقضى الحكم .
المحكمة :

« حيث ان الطاعن يستند في السببين
الأول والثاني من اسباب طعنه على وجود تناقض
بين الثابت في محضر الجلسة وفي اسباب الحكم
وبين منطوق ذلك الحكم »

« وحيث انه تبين من مراجعة منطوق
الحكم الثابت في محضر الجلسة واسباب ومنطوق
الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد أن اخذت
باسباب الحكم المستأنف من جهة الثبوت رأت
استعمال الرأفة لتفاهة الشيء المسروق ولكنها
في الوقت نفسه قضت بتأييد المقوبة المحكوم
بها ابتدئاً مع أن الثابت في نص الحكم الوارد
في محضر الجلسة هو التعديل وحبس المتهم اسبوعاً »

« وحيث انه يتضح من ذلك وجود تناقض
صريح بين اسباب الحكم الدالة على تخفيض
المقوبة كما جاء في محضر الجلسة وبين ما قضت

« وحيث من ذلك يتعين قبول النقض موضوعاً واحالة القضية على دائرة استئنافية أخرى للحكم فيها من جديد »

(طعن عيوشة محمد الشوريجي وأخرى ضد النيابة
نمرة ٩٨٥ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٤٥٠

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . عامل البريد . خطاب موصى عليه .
اختلاس . سرقة . لا اختلاس .

المبدأ القانوني :

إذا اختلس عامل البريد خطاباً موصى عليه
اعتبر سارقاً له طبقاً لنص المادة ٢٧٤ فقرة ١ ،
وايس مختلساً طبقاً لنص المادة ٩٧ أو المادة ٢٩٦ ،
لأن ليس مفروضاً أن الخطاب الموصى عليه
يحمى مالاً أو شيئاً قيمياً ، بخلاف الخطابات المؤمن
عليها التي يعتبر عامل البريد أميناً عليها سلمت
إليه بحكم وظيفته
المحكمة :

« حيث أن الوجه الوحيد الذي يرتكن
عليه الطابع هو أن محكمة جنابات الزقازيق
قد أخطأت في حكمها المظنون فيه بأن طبقت
المادة ٩٧ عقوبات على الواقعة المنسوبة للمتهم
على أن المادة الواجب تطبيقها هي مادة الاختلاس
٢٩٦ عقوبات »

« وحيث أن مأمورية المتهم في مصلحة
البوستة وقت ارتكابه للجريمة كانت لا تتعدى
استلام الخطابات المسجلة من الجمهور وقيدتها في
دفتر المصلحة ثم تسليمها إلى قلم السفريات وليس

به فعلاً بالحكم المظنون عليه ويتعين في هذه
الحالة قبول الطعن وإلغاء ذلك الحكم واحالة
القضية على دائرة أخرى لنظرها مجدداً »

(طعن محمد جبر ضد النيابة نمرة ٩٨٠ سنة ٤٤
ق . دائرة حضرة صاحب المحامي أحمد طلعت باشا
وبحضور حضرات اصحاب العزة السيد محمد عبد الهادي
الجندي بك وعلى عزت بك وأتري أبو الزبك وعمود
المرجوشي بك المستشارين وجندي عبد الملك بك وكيل
نيابة الاستئناف)

٤٤٩

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . اكتفاء
الحكم بالاحالة إلى التحقيق . أو إلى محضر
الجلسة . أو إلى وصف النيابة للهمة .

المبدأ القانوني :

اكتفاء الحكم في بيان الواقعة وتاريخ
حصولها بالاحالة إلى التحقيقات ومحضر الجلسة ،
واكتفاؤه في بيان سن المجنى عليها بالاحالة إلى
وصف النيابة للهمة ، يجعل الحكم خالياً من بيان
الواقعة بياناً كافياً ، ويتقضى نقضه
المحكمة :

« حيث أن من أوجه النقض عدم بيان
الواقعة بياناً كافياً وبالتأمل في الحكم الابتدائي
الذي أخذ بأسباب الحكم المظنون فيه يرى أنه لم
يبين الواقعة وتاريخ حصولها بياناً كافياً بل اكتفى
بالاحالة على التحقيقات ومحضر الجلسة كما وأنه
لم يبين في أسباب سن المجنى عليها الذي علم من
التحقيق ولا يعتبر كافياً ما جاء في وصف النيابة
من أن سن المجنى عليها أقل من ثمانية عشرة سنة »

٤٥١

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . استناد الحكم الى اقوال شهود لم تسمع
شهادتهم امام المحكمة . وجه البطلان

المبدأ القانوني :

لا يجوز الحكم خذاً باقوال الشهود الواردة
بالتحقيق لعدم حضورهم بالجلسة ، وانما يجب
سماع الشهود في القضية ومناقشة اقوالهم بالجلسة ،
وإلا كان الحكم باطلاً فحلاً للنقض
المحكمة :

« حيث أن اسباب النقض بنيت على أن
محكمة استئناف الجنج ايدت الحكم الصادر على
رافع النقض من المحكمة الجزئية آخذة بأسبابه
وأن حكم المحكمة الجزئية بنى على اقوال شهود
لم تسمعهم المحكمة ولم تناقشهم على أنه كان
يمكن حضورهم أو اتخاذ الاجراءات القانونية قبلهم »
« وحيث ان هذا الطعن في محله فيتعين
قبوله والغاء الحكم المطعون فيه »

(طعن حسن افندى ضد النيابة عمرة ٩٩٠
سنة ٤٤ ق الهيئة السابقة)

٤٥٢

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . بلاغ كاذب . الجهة التي تقدم اليها .
عدم النس عليها في الحكم .

المبدأ القانوني :

يجب أن ينص الحكم على الجهة التي تقدم

من عمله أن يستلم تقوداً يكون أميناً عليها ولا يمكن
اعتبار محتويات الخطابات المسجلة أموالاً مسجلة
إليه بحكم وظيفته لأن المفروض أن الخطابات
المسجلة لا تحوى أشياء ذات قيمة وليست بمصلحة
البريد مسئولة عن محتوياتها بل يجب لأرسال
الأوراق المالية أو ما شاكلها أن توضع في خطابات
مؤمن عليها لها نظام خاص يختلف عن نظام
التسجيل العادى ويكون معلوماً لموظف البريد
محتويات تلك الخطابات من أموال أو خلافها
وإذا اختلس شيئاً منها كان فعله مما يقع تحت
حكم المادة ٩٧ عقوبات بخلاف ما في الخطابات
المسجلة التي تسلمت إليه لأجراء ما يلزم لتوصيلها
لأربابها فإذا تمكك شيئاً من محتوياتها لا يكون
عمله جناية يعاقب عليها بالمادة ٩٧ عقوبات بل
جنحة سرقة بالمادة ٢٧٤ / ١ عقوبات لذلك
فرق التشريع الفرنسى بين الحالتين فجعل العقاب
في الأولى بالمادة ١٦٩ عقوبات (ويقابلها ٩٧
عقوبات من القانون المصرى) وفي الحالة الثانية
بمادة لم ير لها مثيل في القانون المصرى وهي
المادة ١٧٣ عقوبات »

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الوقائع تطبيقاً
صحيحاً ويجب قبول النقض موضوعاً واعتبار
الواقعة جنحة منطبقة على نص المادة ٢٧٤ / ١
عقوبات »

« وحيث أن المحكمة ترى إبقاء العقوبات
كما هي مع الغاء الحكم فيما يختص بالغرامة والرد »
(طعن حليم جرجس افندى ضد النيابة عمرة ٩٨٨
سنة ٤٤ قضائية بالهيئة السابقة)

اليها البلاغ ، ان كانت ادارية او قضائية ،
لتحقق شرط ركن جريمة البلاغ الكاذب ،
فاذا خلا الحكم من ذلك كان محلاً للنقض
المحكمة :

« حيث ان الطعن بنى على ان الحكم
المطعون فيه جاء خالياً من بيان الجهة التي تقدم
لها البلاغ الكاذب وعلى أسباب أخرى ذكرت
في تقرير أسباب الطعن المقدم من سالم محمد
عبد الله الذي قدم وحده تقريراً بالأسباب »
« وحيث ان ذكر الجهة التي تقدم اليها
البلاغ ان كانت قضائية او ادارية شرطاً من
شروط تحقق ركن البلاغ الكاذب بسوء القصد
فعدم ذكر تلك الجهة في الحكم يعتبر سبباً من
أسباب النقض »

« وحيث انه لا ضرورة بعد ذلك للبحث
في باقى أوجه النقض الأخرى »

« وحيث ان أحمد سالم يوسف وعبد الجليل
سالم يوسف اللذان لم يقدموا أسباباً للنقض
يستفيدان من طعن ثالثهم الذى قدم الأسباب
لان مركزهم جميعاً واحد »

(ضمن احمد سالم يوسف وآخرين ضد النيابة نمرة
٩٩١ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٥٣

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . افيون . احرازه . ترخيص بزراعتة
نصريح بتعاطيه للملاج .

المبدأ القانوني :

اذا كان المتهم مرخصاً له بزراعة الافيون ،

ومصرحاً له من الطبيب بتعاطيه للملاج فلا
عقاب على المتهم على احرازه .
المحكمة :

« حيث ان الطاعن يستند في طعنه على
ان الواقعة لا عقاب عليها اذ الافيون ناتج من
زراعتة ولأن لديه تذكرة طبية تبيح له تعاطيه
كدواء »

« وحيث انه تبين من مراجعة أوراق هذه
الدعوى وما أثبتته المحكمتان الابتدائية والاستئنافية
في حكميهما ان الافيون المضبوط نتج من زراعة
المتهم المرخص له بها وفضلاً عن ذلك فانه قدم
شهادة طبية تثبت حاجته للافيون بصفة علاج »

« وحيث لذلك تكون واقعة احراز الافيون
بدون رخصة أو تذكرة طبية الثابتة في الحكم
المطعون عليه لا عقاب عليها ويتعين قبول الطعن
والغاء الحكم وبراءة المتهم منها »

(طعن احمد حامد حسن ضد النيابة نمرة ٩٩٤ سنة
٤٤ ق بالهيئة السليمة)

٤٥٤

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . منع المحكمة المحامي من اتمام مرافقته .
اخلال بحق الدفاع

المبدأ القانوني :

اذا لم يتمكن محامى المتهم من اتمام مرافقته

سنة ١٩٢٧ نمرة ١٣٢/٥٢٦٥ ان الشخص
الذى ارسل منها للجلسة ودافع عن نفسه فيها اسمه
عثمان حميد احمد وهو شخص آخر غير المتهم
الحقيقى الذى يسمى عثمان حميد علي «

« وحيث ان عدم حضور المتهم الحقيقى
امام محكمة الجنايات للدفاع عن نفسه وحضور
بدله عنه وجه مهم لبطلان الاجراءات فيتعين
قبول الطعن »

(طعن النيابة ضد عثمان حميد علي نمرة ١٥٢٨
سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٥٦

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . حكم القاضى بدم الاختصاص لأن
الواقعة جنائية . نظره موضوع القضية باعتبارها
جنعة . لا مانع

المبدأ القانونى :

ليس ما يمنع القاضى الذى قضى بعدم
اختصاصه بنظر الدعوى ، لا اعتبار الواقعة جنائية ،
من أن ينظر موضوع الدعوى بعد الحكم
باعتبارها جنعة .

المحكمة :

« حيث انه لا مانع من ان القاضى الذى
يقضى فى قضية بعدم الاختصاص لا اعتبارها
جنائية هو الذى يقضى فيها متى احيلت عليه
باعتبارها جنعة لأنه لا يخفى من ان يتمسك
برأيه اذ انه يكون مقيداً بقرار قاضى الاجالة ومع

بفعل المحكمة كان هذا اخلا لا بحق الدفاع مبطلا
للاجراءات وموجياً لنقض الحكم
المحكمة :

« من حيث انه ثابت بمحضر الجلسة ان
وكيل الطاعن لم يتمكن من اتمام مرافقته بفعل
المحكمة وفى هذا اخلا بواجب الدفاع ويتعين
معه قبول النقض »

(طعن ابراهيم الليلى ضد النيابة نمرة ٩٩٦ سنة
٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٥٥

٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . حضور المتهم للدفاع عن نفسه . حضور
غيره خطأ . بطلان الاجراءات

المبدأ القانونى :

اذا تبين ان الشخص الذى حضر امام
المحكمة هو غير المتهم المرفوعة عليه الدعوى
العمومية ، ونشأ ذلك عن خطأ لتشابه اسم
المتهمين ، اصبحت الاجراءات باطلة ، ووجب
نقض الحكم .
المحكمة :

« من حيث ان النيابة العمومية بنت قضاها
على ان المتهم الذى حضر بالجلسة امام محكمة
الجنايات وصدر عليه الحكم لم يكن هو المتهم
الحقيقى »

« وحيث انه قد ثبت من افادة مصلحة
السجون لسعادة النائب العمومى بتاريخ ٢٦ مايو

ذلك فليس في القانون ولا في القواعد العامة
ما يحرم ذلك »

(طعن بهجات رضوان واخريين ضد النيابة نمرة
٩٩٨ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٥٧

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . تمسك المتهم بأنه كان في حالة الدفاع الشرعي
عن نفسه . عدم اشارة المحكم الى هذا الدفاع

المبدأ القانوني :

اذا ثبت أن المتهم قد تمسك ، في دفاعه
أمام المحكمة صراحة ، بأنه كان في حالة الدفاع
الشرعي عن نفسه ، وان المحكمة لم تشر في حكمها
الى هذا الدفاع ، كان ذلك وجهاً لنقض الحكم
المحكمة :

« من حيث فيما يختص بالموضوع فإنه ثبت
أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام المحكمة صراحة
بأنه كان فيما نسب اليه من الضرب في حالة الدفاع
الشرعي عن نفسه »

« ومن حيث تبين أن المحكمة لم تشر في
الواقع في حكمها المظنون فيه اليوم الى هذا الدفاع
بكلمة واحدة »

« ومن حيث انه لذلك يرى أن الطعن
الحالي في محله وعليه بتعين قبوله والغاء الحكم
المظنون فيه واحالة القضية على محكمة جنايات
بنى سويف للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى »
(طعن جمه زعفراني ضد النيابة نمرة ١٠٠٦ سنة
٤٤ ق دائرة حضرة صاحب العالي اهد طلت يا شا
وبحضور حضرات اصحاب العزة كامل ابراهيم بك
وزكي برزى بك وعلي عزت بك ومحمود سامي بك
المستشارين ومحمد افندي فهدى وكيل النيابة بالامتنان)

٤٥٨

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧

نقض . التعدي على موظف . الفاظ التعدي .
العمل الذي كان يؤديه الموظف . وجوب بيان
ذلك في الحكم

المبدأ القانوني

في جريمة التعدي على الموظف أثناء تأدية
وظيفته ، يجب أن يبين الحكم الفاظ التعدي ،
والعمل الذي كان يؤديه الموظف وقت التعدي
عليه ، لتستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق
القانون ، على وقائع الدعوى . فالحكم الحالي من
هذا البيان يعتبر ناقصاً في بيان الواقعة فمحلاً للنقض
المحكمة :

« حيث أن الطعن بني على ان المحكمة في
حكمها المظنون فيه لم تبين الواقعة بياناً كافياً اذ لم
تذكر الفاظ التعدي التي وجهها رافع النقض
المحكوم عليه للمجنى عليه الجاويش رئيس نقطة
بوليس الحلية ولا الوظيفة التي كان يؤديها ذلك
الجاويش وقت التعدي عليه »

« وحيث أن هذا الطعن في محله لأنه
بأغفال هذه البيانات لا تستطيع محكمة النقض
مراقبة تطبيق القانون على الوقائع »

(طعن مصطفى احمد الليث ضد النيابة نمرة ١٠١٣
سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

وبحضور حضرة صاحب المعالي حسين
درويش باشا وكيل المحكمة

وحضرات أصحاب السعادة والعزة على بك
سالم ومحمد مصطفى بك وكامل بك ابراهيم
ومحمد علام باشا وعبد العزيز محمد بك ومحمد
عبد الهادي بك الجندي وحسن نبيه بك المصري
ومحمد فريد بك الشافعي وزكي بك برزي
ومصطفى محمد بك وعلى عزت بك ومحمد فهمي
حسين بك ومحمود سامي بك واتربي أبو العزبك
ومحمود المرجوشي بك وعبد الباقي القشيري بك
وبهي الدين بركات بك مستشارين بالمحكمة
وحضرة أحمد أفندي عوض الشاذلي
سكرتير الدوائر مجتمعة .

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف الاول المقيد بالجدول
العمومي بتمرة ١٧١ سنة ٤٤ قضائية المرفوع من
سليمان بك عزت مستأنف وحضر معه بالجلسة
حضرة الاستاذ ادوار بك قصيري المحامي

ضد

وزارتي الحفانية والمالية مستأنف عليهما
وحضر عنهما بالجلسة حضرة الاستاذ يونس
صالح باشا .

وفي الاستئناف الثاني المقيد بالجدول
العمومي بتمرة ١٨٩ سنة ٤٤ قضائية المرفوع من
وزارة الحفانية مستأنفة وحضر عنها بالجلسة
الاستاذ يونس صالح باشا .

٤٥٩

الدوائر مجتمعة

اول مارس سنة ١٩٢٨

تعمير . موظف . كبار الموظفين . فصلهم من
الخدمة . قرار مجلس الوزراء . دكرينو ٢٤ ديسمبر
سنة ١٨٨٨

للحكومة الحق المطلق في فصل كبار
الموظفين بدون توسط محكمة التأديب طبقاً لنص
المادة ١٤ من دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨
ولكن هذا الحق بالرغم من النص على اطلاقه
مقيد بوجوب حسن استعماله في حدود المصلحة
العامة .

فاذا ما أساءت الحكومة استعمال هذا
الحق - كأن كان الدافع الى فصل الموظف
ارضاء غرض شخصي او شهوة حزبية - عد
هذا التصرف غير مشروع وحق للموظف عليها
التعويض .

انما يجب على الموظف في هذه الحالة اقامة
الدليل على سوء استعمال الحكومة لحقها هذا وله
اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . والمحكمة
السلطة التامة في تقدير ذلك

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
دوايرها مجتمعة

المشكلة علناً بهيئة مدنية وتجارية تحت رئاسة
حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا رئيس
محكمة استئناف مصر الاهلية

ضد

سليمان بك عزت مستأنف عليه وحضر
عنه بالجلسة حضرة الاستاذ إدوار بك قصيرى
المحامى

الوقائع

رفع سليمان بك عزت هذه الدعوى لمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية ضد وزارتي الحقانية
والمالية قال فيها انه كان موظفا بالحكومة المصرية
وظل يتقلب فى الوظائف القضائية مدة خمس
وعشرين سنة الى أن عين أخيراً فى أول يناير
سنة ١٩٢٤ رئيساً للنيابة من الدرجة الاولى
بالاسكندرية بمرتب سنوى مقداره ١٠٠٠ جنيه
وقد كان قائماً بواجباته خير قيام يؤيد ذلك
ملف خدمته الذى تضمن الشهادات الحسنة
فى حقّه وتدرجه المستمر فى سلم لرقى المتواصل
وما يشعر الا وقد أحاطته الحكومة على المعاش
بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ ايو سنة ١٩٢٤
الموافق ٣٠ من شهر رمضان سنة ١٣٤٢ . وبما
ان احالته على المعاش على هذه الصورة بلا
سبب مسوغ لم تكن الا وليدة الانتقام والتشفي
بدليل انه أحيل ليلة عيد الفطر وليس للحكومة
الحق فى احالته على المعاش بدون سبب مسوغ وقد
ناله ضرر من جراء ذلك لا يقدر بأقل من مبلغ
(٢٥٠٠٠) منه مبلغ (٢٠٥٩٥ جنيه و١٢٨ مليم)
قيمة فرق ما كان يستولى عليه لوفى فى وظيفته
حسب القانون الى أن يبلغ الخامسة والستين من
عمره والباقي وقدره (٤٤٠٤ جنيه و٨٧٢ مليم)
نظير التعويض عن احالته على المعاش فى وقت

غير لائق وبلا سبب واساءته بهذا القرار الفجائى
من أجل هذا يطلب الحكم أولاً - بالزام وزارة
المالية بأن تدفع اليه مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فى
مواجهة وزارة الحقانية . وثانياً . القضاء بأن
يكون معاشه عند بلوغه الخامسة والستين من عمره
أقصى ما يكون مقررأ فى لائحة المعاشات اذذاك
مع الزام وزارة المالية بالمصاريف والاعتاب
بحكم مشمول بالنفاذ الموقت بغير كفله مع حفظ
كافة الحقوق - ودفع نائب وزارة الحقانية أثناء
نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظرها مرتكناً على المادة (١٥)
من لائحة ترتيب المحاكم . وبعد ما أتم الطرفان
المرافعة قضت محكمة مصر المذكورة بتاريخ ٢ من
شهر يونيه سنة ١٩٢٦ حضورياً وفى مواجهة
وزارة المالية بالزام وزارة الحقانية بأن تدفع
لسليمان بك عزت مبلغ ٤٠٠٠ جنيه تعويض
والمصاريف المناسبة وأربعائة قرش صاغ اعتاب
ورفض ما عدا ذلك من الطلبات
فاستأنف المستأنف فى الاستئناف الاول
هذا الحكم بتاريخ ٧ من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦
طالباً بقبول استئنافه شكلاً وفى موضوعه بتعديل
الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه أمام محكمة
أول درجة الا أن يكون الا لزام لوزارة الحقانية
فى مواجهة وزارة المالية بدلا مما هو مذكور فى
عريضة افتتاح الدعوى الابتدائية مع المصاريف
والاعتاب عن الدرجتين . كما استأنفته وزارة
الحقانية بتاريخ ١٨ من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦
طالبة بقبول استئنافها شكلاً وفى موضوعه بالنقض
الحكم المذكور وبعدم قبول دعوى سليمان بك

عزت أورفضها بكامل أجزائها والزامه بالمصاريف والالتاب عن الدرجتين .

وبمجلس ١٠ من شهر فبراير سنة ١٩٢٧
ضم الاستئناف الى بعضهما البعض ليحكم فيهما
معاً بمحكم واحد بناء على طلب طرفي الخصوم

وبمجلس يوم ١٧ من شهر مايو سنة ١٩٢٧
المحددة لنظر الاستئناف المذكورين أمام الدائرة
الخامسة المدنية قررت الدائرة المذكورة احالة
أوراق هذه القضية على دوائر محكمة الاستئناف
مجتمعة للفصل فيها لان المسألة المطروحة أمام
هذه الدائرة وهي المتعلقة بسلطة مجلس الوزراء
في عزل الموظفين المعيّنين بمراسيم عالية مختلف
في الفصل فيها وقد سبق أن صدر في مثلها
أحكام متناقضة منها حكم من الدائرة الرابعة
وثلاثة أحكام من الدائرة الثانية وذلك عملاً
بالقانون نمرة ٣٠ سنة ١٩٢١ . وقد تمحدد لنظر
القضية أخيراً أمام دوائر هذه المحكمة مجتمع
جلسة يوم ١٤ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ وفيها
صم وكيل كل مستأنف على طلباته الواردة
بمريضة استئنافه للأسباب الواردة بها وبالمذكرات
التي أودعت بملف الدعوى من الطرفين
والأسباب التي قالها كل منهما بالجلسة وبعد أن
تمت المرافعة حيزت القضية للحكم وأن يصدر النطق
بالحكم فيها يوم الخميس أول مارس سنة ١٩٢٨
« والمحكمة بدأورها مجتمع »

بعد سماع آخر أقوال طرفي الخصوم والاطلاع
على الأوراق والمداولة في ذلك قانوناً

« من حيث أن المادة (١٤) من دكريتو
٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الخاص بتنظيم محكمة

التأديب العليا لكبار الموظفين السارية عليهم
أحكام هذا الدكريتو نصت صراحة على أن
أحكام الدكريتو المذكور لا تنس ما للحكومة من
الحق المطلق في رفع أي موظف من وظيفته بدون
توسط المحكمة العليا التأديبية »

« وحيث أن مثار الخلاف بين طرفي الخصوم
يرجع الى تحديد معنى المادة (١٤) سابقة الذكر »
« وحيث أن الحق المنصوص عنه في تلك
المادة لم يكن شيئاً جديداً بالنسبة للحكومة وإنما
هو تقرير لما كان لها من ذي قبل من السلطة ازاء
موظفيها الا أنه لفهم هذا الحق - المعبر عنه في
ذلك الدكريتو بكونه مطلقاً والوقوف على طبيعته
والتحقق من المدى الذي يجوز بلوغه اليه يتعين
الرجوع الى القوانين التي سبقت هذا الدكريتو
فيما يخص بعلاقة الموظفين عموماً بالحكومة وما
لكل من الفريقين ازاء الآخر من الحقوق
والواجبات فعلى ضوء هذه القوانين وحدها يمكن
تفسير وفهم ذلك الحق المطلق وما قصده الشارع
فعلاً وحقيقة من تلك السلطة التي خولها للحكومة
تجاه موظفيها »

« وحيث أن علاقة الموظفين بالحكومة
لم تدخل في دور التنظيم الا ابتداء من سنة ١٨٧٨
عند ما أنشئ مجلس النظار (الوزراء) وأصبح
ولي الأمر بمحكم البلاد بواسطته مع تحويل هذا
المجلس حق تعيين وفصل الموظفين الميين بالأمر
العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨
وبالكيفية الواضحة فيه رأى أولو الأمر بعد ذلك
ضرورة احاطة الموظفين عموماً من أي رتبة
كانت بسياج من الضمانات تجعلهم جميعاً آمنين

مما عساه أن يحصل لهم من التقصد والاستبداد مما تكون نتيجة الاضرار بهم وبالمصلحة العامة مما فرغ صاحب الدولة شريف باشا رئيس مجلس النظر بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ الى الحضرة الفخيمة الخديوية تقريراً ورد فيه بشأن الموظفين الملكيين بما يأتي بالحرف الواحد «

« هذا وحالة المستخدمين الملكية تستحق أيضاً التفات الحكومة اليها فانه ينبغي أن توضع قوانين بعد مطالعة أحكامها وانعام النظر فيها بغاية الدقة ومزيد الاعتناء تبين فيها الشروط التي يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أى رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورقمهم ليكونوا آمنين مما عساه أن يحصل في أى وقت من الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقدمهم وتسوية رقيتهم فانها تلغى الحقوق المكتسبة بمزيد الشرف وتتمام الفخار وان الحكومة بواسطة تأييدها حالتهم بحق لها أن تعتمد تمام الاعتماد على ما يأتون به من المساعدة والمعاونة في أمر ترتيب المصالح الموجهة عنان اجتهادها نحوه الآن الخ «

« وحيث انه عقب هذا التقرير وبتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال أنشئ بموجبه في كل نظارة أو مصلحة مجلس سمي بمجلس الادارة والتأديب كان الغرض من انشائه المحافظة على حقوق الموظفين حتى لا يستبد الكبير منهم بالصغير وحتى يأمن كل موظف على عمله بل نظم هذه الاحوال وجعل تأديب المستخدم موكولا

الى مجلس التأديب المذكور فقط وبين طرق محاكمته بشكل يضمن له ابداء دفاعه ويكفل له العدالة على أتم وجه فنص بنوع خاص في المادة التاسعة منه بأنه لا يمكن في سائر الاحوال رفت المستخدم الا بموافقة رأى مجلس الادارة واستثنى الشارع من ذلك كبار الموظفين المنصوص عنهم في المادة العاشرة من الذكر يتو المشار اليه على أن يسن لهم فيما بعد قانوناً خاصاً. وبعد أن صدر بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٨٣ أمر عال آخر تضمن من الكفالات والضمانات له موظفين عموماً ما لا يستطاع معه المزيد منعاً لأجراءات التقصد والاستبداد مما تبين تفاصيله من مراجعة نفس هذا الأمر صدر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ذكر يتو بإنشاء محكمة عليا لتأديب كبار الموظفين السابق استثناءهم في ذكر يتو ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ سالف الذكر تناسب مع أهمية مراكزهم ونصت المادة الرابعة عشرة منه على ان أحكامه لا تنس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أى موظف بدون توسط المحكمة العليا التأديبية «

« وحيث انه مما تقدم يتبين أن الحكومة احتفظت بحقها المطلق في فصل كبار الموظفين السارى عليهم حكم ذكر يتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ واستمرت محتفظة بهذا الحق فيما أصدرته بعد ذلك من القوانين الاخرى الخاصة بتأديب أعضاء النيابة والقضاة الشرعيين «

« وحيث انه يتلاحظ من جهة أخرى انه لا يوجد نص قانوني يقضى بأنزام مجلس الوزراء

بأن يذكر في قراره الأسباب التي أدت به الى فصل الموظف كما تمسك بذلك المدعى أذ لو كان الشارع يقصد ذلك لنص عنه صراحة كما فعل في المادة الحادية عشرة من دكر يتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فيما يختص بالأحكام الصادرة من محكمة التأديب العليا ولكن حيث انه من قريب أحكام جميع هذه القوانين وفكرة الشارع الأساسية التي بني عليها هذا التشريع سواء كان بالنسبة لصغار الموظفين أو لكبارهم يتضح أن نفس هذا الشارع الذي أراد للموظف كل ضمانه في طريقة تأديبه وحفظ في الوقت ذاته للحكومة الحق المطلق في فصل أى موظف بدون توسط محكمة التأديب العليا لم يقصد بتعبيره « بالحق المطلق » المنصوص عنه في المادة (١٤) من دكر يتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ سالف الذكر أن يستعمل هذا الحق على اطلاقه بلا قيد ولا شرط ومما لا شك فيه ان الغرض من احتفاظ الحكومة بالحق المطلق في فصل كبار الموظفين بدون توسط محكمة التأديب العليا وبدون بيان الأسباب إنما يجب أن يكون لظروف تقتضيها المصلحة العامة ومنها مصلحة الموظف نفسه . فهذا الحق مقيد اذن بوجوب حسن استعماله في حدود المصلحة العامة فإذا ما تجاوزت الحكومة هذه الحدود بأن وجهت أعمالها الى غير هذه الغاية وكانت الدواعي التي دفعتها الى مثل هذا التصرف لا يقصد بها الى المصلحة العامة كأرضاء غرض شخصي أو شهوة حزبية عد هذا العمل غير

مشروع وخارجاً عن دائرة القانون ولا يمكن اعتباره أساساً لأى حق يبرر تصرف السلطة الادارية والموظف في هذه الحالة الحق في طلب ما يستحقه من التعويض بسبب ما وقع عليه من الضرر الناشئ من سوء استعمال الحكومة لسلطتها وعليه أن يثبت أن الحكومة أساءت استعمال ذلك الحق ولم تراع المصلحة العامة وفقاً لرغبة الشارع وان الأسباب التي دفعتها الى هذا التصرف هي أسباب شخصية لاعلاقة لها بالمصلحة العامة ولهذا الموظف أن يثبت ادعاه هذا بكافة الطرق القانونية وأن يستند كذلك الى ملف أوراق خدمته ذلك الملف الذي أمر نفس الشارع صراحة في المادة الخامسة من دكر يتو ١٠ بريل سنة ١٨٨٣ سالف الذكر بعمله لكل موظف ومما لا يحتاج لبيان أن للمحكمة السلطة التامة في تقدير نتيجة ما يتضح لها في هذا الصدد من مجموع الظروف ووقائع كل دعوى على حدتها « وحيث أن سلطة المحاكم في هذا الشأن مبنية على ما جاء صراحة في المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية من أن هذه المحاكم هي المختصة دون غيرها بنظر كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضييمات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية »

« وحيث أنه من المتفق عليه فقها وقضاء ان مخالفة القوانين والأوامر العالية لا تتناول فقط الشكل والأوضاع المقررة لذلك بل هي تتعلق

أيضاً قبل كل شيء بروح القانون وبالفرض الذى رعى اليه الشارع من وضعه للمصلحة العامة وبما لا شك فيه ان اساءة الادارة فى استعمال هذا الحق انما هو خروج على هذه المصلحة العامة وبعد مخالفة للقوانين وروحها تستوجب مسئولية الحكومة بالتعويض طبقاً للمادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم سالفة الذكر

فعلى أساس الاعتبارات والمبادئ

السابقة ذكرها ترى دوائر المحكمة

مجموعة تقرير ما يأتى :

للحكومة الحق المطلق فى فصل كبار الموظفين السارى عليهم حكم المادة (١٤) من دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بقرار من مجلس الوزراء من غير أن تكون ملزمة بذكر الاسباب انما هذا لا يمنع الموظف من مطالبتها بتعويض اذا أثبت أن الحكومة أساءت استعمال هذا الحق وأحالت الخصوم على محكمة الموضوع لجلسة يوم الاثنين ٩ ابريل سنة ١٩٢٨ دائرة خامسة

هذا ما حكمت به دوائر المحكمة بمجموعة بجلستها العلنية المنعقدة بسراى المحكمة فى يوم الخميس أول مارس سنة ١٩٢٨ الموافق ٩ من شهر رمضان سنة ١٣٤٦

٤٦٠

٥ ابريل سنة ١٩٢٨

اختصاص . وقف . أصل الوقف . وقف فى مرض الموت . اختصاص المحاكم الاهلية

أصل الوقف هو ما يتعلق بصحته من شروط فى الصيغة أو فى الواقف أو فى الموقوف أو فى الجهة الموقوف عليها . وشرط الواقف أن يكون اهلاً للتبرع أى حراً عاقلاً بالغاً السكاً للعين غير محجور عليه لسفه أو لدين عليه .

أما كون الواقف مريضاً مرض موت فهذا لا شأن له بأصل الوقف لانه لا يتعلق باهلية الواقف وانما يتعلق بنفاذ الوقف بالرغم من صحته لأن تصرفات المريض صحيحة فى ذاتها وانما يتوقف نفاذها على اجازة الورثة لتعلق حقهم بالتركة بحكم الشرع والقانون .

وعلى ذلك فالفصل فى كون الوقف حصل فى مرض الموت اولا من اختصاص المحاكم الاهلية

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوائرها بمجموعة

بالجلسة المنعقدة بهيئة مدنية وتجارية المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وبحضور حضرة صاحب المعالي حسين

الوقائع	
<p>رفعت الست دريه هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المسأقين قالت فيها أن والدتها المرحومه نجيه حسن ثابت توفيت بمرض وتركت ما يورث عنها شرعاً اطياناً بتاحية ميت حلقاً بمرکز قلوب مقدارها ٢ س ٢٢ ط ٨ ف مينة حدودها ومعالمها بعريضة افتتاح الدعوى وبما انها والست حبيبه عثمان هما الورثتان الوحيدتان للمتوفاة فيكون نصيبها حسب الاعلام الشرعى فيما تركته من الاطيان ٥/١ س ١٦ ط ٦ ف فى الاطيان و ١٥ س ٨ ط فى الساقية .</p> <p>وحيث ان الست حبيبه وشقيقها يوسف افندى عثمان ينازعانها فى احقيتها لهذا المقدار شائعاً فى التركة بدون حق من أجل هذا تطلب الحكم باحقيتها الى نصيبها السالف الذكر والتسليم بحكم مشمول بالنفاذ وبلا كفالة مع إلزام المستأقنين بالمصاريف والأتعاب وبعد ما أتم الطرفان المرافعة فى الدعوى قضت محكمة مصر المذكورة بتاريخ ٣ من شهر مارس سنة ١٩٢٧ حضورياً بتثبيت ملكية الست دريه (المدعية أصلاً) الى ١٩ س ٢٠ ط ٣ ف - شائعة فى ٢ س ٢٢ ط ٨ ف الموضحة بعريضة افتتاح دعواها وإلزام المدعى عليهما (المستأقنين) بتسليمها اليها وعدم المنازعة فيها مع المصاريف المناسبة وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة وأمرت بالمقاصة فى الاتعاب ورفضت غير ذلك من الطلبات والدفع .</p>	<p>درويش باشا وكيل المحكمة وحضرات اصحاب العزه متولي غنيم بك وعلى سالم بك ومحمد مصطفى بك ومحمد مظهر بك وشاكر احمد بك ومحمد لبيب عطيه بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك ومحمد فريد الشافعى بك وزكى برزى بك ومصطفى محمد بك ومحمد فهمى حسين بك ومحمود غالب بك واتربى ابوالعز بك ومحمود المرجوشى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر الاهلية .</p> <p>واحد افندى عوض الشاذلى سكرتير الدوائر مجتمعة</p> <p>« اصدرت الحكم الآتى »</p> <p>فى الاستئناف المقيّد بالجدول العمومى بنمرة ١٧٤ سنة ٤٥ قضائية</p> <p>المرفوع من يوسف افندى عثمان وشقيقته الست حبيبه عثمان مستأقنان وحضر عنهما بالجلسة حضرة الاستاذ احمد بك نجيب براده المحامى</p> <p>ضد</p> <p>الست دريه كريمة حسين بك فهمى مستأنف عليها وحضر عنها بالجلسة حضرة الاستاذ احمد بك رأفت المحامى .</p> <p>وفى الاستئناف الفرعى المقيّد بالجدول العمومى بنمرة ٢٨٦ سنة ٤٥ قضائية المرفوع من الست دريه كريمة حسين بك فهمى مستأنفة فرعياً</p> <p>ضد</p> <p>يوسف افندى عثمان وشقيقته الست حبيبه عثمان مستأنف عليهما فرعياً</p>

فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ ٣٠ من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٧ طالبين قبول استئنافهما شكلاً وفي موضوعه أولاً بالغاء وصف النفاذ وثانياً بالغاء الحكم المستأنف بجميع اجزائه وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية للفصل في الدعوى او ايقافها حتى يحكم من الجهة المختصة او يقضي برفضها موضوعاً مع إلزام المستأنف عليها (المدعية) بجميع المصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين . كما استأنفته الست دريه (المدعية) فرعياً بجلسة يوم ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٢٨ المحدد المرافعة وطلبت تعديل الحكم المستأنف الى اس ١١ ط ٤ ف بدلاً من ١٩ س ٢٠ ط ٣ ف المحكوم به ابتدائياً

وبجلسة يوم ٧ من شهر فبراير سنة ١٩٢٨ قضت هذه المحكمة (الدائرة الثانية المدنية) بقبول الاستئنافين الاصل والفرعي شكلاً وبالغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالنفاذ وبأبطال اجراءات التنفيذ التي ترتبت على هذا الحكم . وفيما يختص بالموضوع بأحالة القضية على دوائر المحكمة مجتمعة لأجل الفصل في نقطة النزاع القانونية . وهي معرفة ما اذا كان الوقف حصل من المورثة وهي في مرض الموت او كانت في حالة الصحة وفيما اذا كانت المحاكم الاهلية مختصة او غير مختصة بالنظر في مثل هذا النزاع لتضارب الاحكام الصادرة من بعض دوائر محكمة

الاستئناف في هذه النقطة طبقاً لأحكام القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩٢١ وأبقت الفصل في المصاريف . وبتاريخ ٧ من شهر مارس سنة ١٩٢٨ صدر أمر حضرة صاحب المالى رئيس هذه المحكمة بتحديد جلسة يوم الخميس ٢٩ من شهر مارس سنة ١٩٢٨ لنظر هذا الموضوع امام دوائر المحكمة مجتمعة وفيها تأجلت القضية اسبوعاً (٥ من شهر ابريل سنة ١٩٢٨) لعدم تكامل العدد القانونى . وبجلسة يوم ٥ من شهر ابريل سنة ١٩٢٨ طلب وكيل المستأنفين عدم اختصاص المحاكم الاهلية للفصل في الدعوى للاسباب التى شرحها شرحاً وافياً بالجلسة مرتكناً على احكام تؤيد رأيه . أما وكيل المستأنف عليها فقد طالب رفض هذا الدفع والقضاء باختصاص المحاكم الاهلية للفصل فيها تأييداً لما حكمت به محكمة اول درجة للاسباب التى قالها بالجلسة مرتكناً على احكام اهلية وشرعية تؤيد وجهة نظره وقد حجزت القضية للحكم ووعدت دوائر المحكمة مجتمعة بأصدار حكمها في هذه النقطة القانونية بعد المداولة

(والمحكمة بدواثرها مجتمعة)

بعد سماع آخر اقوال طرفي الخصوم والاطلاع على الاوراق والمداولة في ذلك قانوناً « بما ان الاستئنافين سبق قولهما شكلاً . » « وبما ان النزاع المطروح امام هذه الهيئة هو . اذا كان الفصل في امر الوقف بأنه صدر

في مرض الموت من اختصاص المحاكم الأهلية
أوليس من اختصاصها . »

« وبما ان اول مرجع قانوني يرد اليه هذا
البحث هو المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية . »

« وبما ان نص هذه المادة قد منع تلك
المحاكم من نظر المسائل المتعلقة بأصل الوقف ولم
يذهب في المنع بشأن الوقف الى أبعد من تأويل
الاحكام التي تصدر من الجهات المختصة أما
ورود عبارة (وغيرها مما يتعلق بالاحوال
الشخصية) التي جاءت بعد كلتي الوصية والموارث
فلا يمكن بأية حال تأويلها بأنها تشمل أموراً
أخرى ترتبط بالوقف غير أصله والا كان في ذلك
تحميل الالفاظ معان غير معانيها وكان في هذا
التحميل هدم لاتساق عبارة المادة وتشويش على
انسجامها المنطقي . »

« وبما انه متى وضع ان المحاكم الأهلية غير
ممنوعة في شأن الوقف الا من النظار في أصله وما
يتعلق بذلك وممنوعة من تأويل ما تصدره
الجهة المختصة من الاحكام عن هذه الشؤون
أصبح النزاع محصوراً في تبيان ما اذا كان البحث
في ان الوقف كان مريضاً مرض الموت حين
وقف ماله هو بحث في أصل الوقف او انه
ليس كذلك . »

« وبما ان اصل الوقف على ما اصطلح عليه
الفقهاء لا يجمع من المسائل التي تعتبر متعلقة به
الا ما تعلقت عليه صحته من شروط في الصيغة
او في الواقف او في الموقوف او في الجهة الموقوف
عليها وليس من بين هذه ما هو محل للكلام
والتفصيل في هذه الدعوى الا ما يتعلق بالواقف
فقد اشترط ان يكون ذا أهلية للتبرع اى حراً
عاقلاً بالغاً وان يكون مالكا للمعين الموقوفة وان
لا يكون محجوراً عليه قضاء عن التصرف في ماله
لسفه اولدين عليه (راجع المادة ٢٤ من قانون
العدل والانصاف) ولم يأت في هذا المرض
ذكر المرض . »

« وبما ان اهل النظرية التي ترمى الى
اختصاص المحاكم الشرعية دون الأهلية بالنظر
في الخصومة المتعلقة بمرض الواقف مرض الموت
لا يتعللون في تأييد رأيهم الا بأن هذا البحث
يرتبط بأهلية الواقف . »

« وبما انه مما يلفت النظر بادىء الرأي عند
محاولة التمشي مع هذه النظرية ان المريض مرض
الموت اذا ما وقف ماله ولم يكن له وارث يكون
وقفه بعيداً عن كل مطعن من ناحية مرضه اما
اذا كان له وارث فان الطعن محتمل غير محقق
وقد ينعدم بلاجازه من الوارث كما ان الواقف
اذا أبل من مرضه لما جاز له الرجوع عن وقفه ولا
شك ان في هذه الظاهرة لأفصح يارب على
ان الوقف في ذاته صحيح وان الواقف اهل

والمسائل المتعلقة به وليست المحاكم الاهلية اذن ممنوعة من النظر فيه بل انها مختصة بالتقضاء في ذلك على اعتبار انه نزاع مدنى عادى »

من أجل هذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حضورياً باختصاص المحاكم الاهلية بالفصل فيما اذا كان الوقف حصل فى مرض الموت وأحالة الموضوع على الدائرة الثانية لجلسة اول مايو سنة ١٩٢٨ للفصل فيه .

هذا ما حكمت به المحكمة بدواثرها المجتمعة المنعقدة علناً بسرأى المحكمة فى يوم الخميس ٥ من شهر ابريل سنة ١٩٢٨ الموافق ١٤ من شهر شوال سنة ١٣٤٦

٤٦١

١٧ مارس سنة ١٩٢٦

استئناف • طلبات جديدة . دئع جديد — مصرية
طن احد الورثة بها . اثبات . يئنة . جواز

(١) الطلبات الجديدة التى لايجوز ابدائها امام محكمة الاستئناف ، هى التى تختلف عن الطلبات الأصلية . فى موضوعها أو سببها أو فى قيمتها بازياة أو فى الصفة المرفوعة بها الدعوى . وعلى ذلك فأذا طلب وارث نصيبه فى التركة فتقدم عقد بيع صادر من المورث وطن عاينه المدعى بطن من خاص فليس ما يمنع المدعى عند

للتصرف بالتبرع وغيره ولكن لأمر خارج عنه وعن ذاتية عقده رتب الشرع ثم القانون حكماً لنفاذ الوقف أراد به صيانة حق الوارث لا بصفته وارثاً يمثل مورثه فى كل حقوقه وعموده بل بصفته أجنبياً (tiers) تعلق له فى ذمة الواقف حقوق شأنه فى ذلك شأن الدائن الذى سن القانون لحمايته دعوى ابطال التصرفات من وقف أو بيع أو غير ذلك وهذا التشابه فى الحالتين يضع النزاع تحت ضوء جلى ويجعل تصرفه من سبل القانون هيناً فإن دعوى ابطال التصرفات لا نزاع فى صحة توجيهها على الواقف المدين من دائيه فهل احتمال توجيهها فى اى وقت يلحق بأصل الوقف وقت تقريره اى عيب وهل قيام الدين يمحو اهلية الواقف ان ذلك لا يكون وهو أيضاً غير كائن فى حالة من يقف وله وارث اذ فى الحالتين المطاعن غير مقطوع بها وقد لا تتحقق واذا تحققت فهى لا تنصب الا على نفاذ الوقف لا على أصله ونعقاده وقد لا يمكن توجيهها الا على بعض المال الموقوف وليس هذا شأن العيب الثانى الذى يلحق اصل الوقف »

«وبما ان ما يؤخذ من ذلك جميعاً ان البحث فى مرض الواقف مرض الموت وترتيب النتيجة القانونية على ما يصل اليه هذا البحث ليس من الشؤون التى تتعلق بأهلية الواقف للايقاف وتبعاً لذلك فإنه بحث بعيد عن اصل الوقف

الاستئناف من الطعن عليه بمطعن آخر لأن ذلك يعتبر دفعاً جديداً لا طلباً جديداً في الدعوى

(٢) يعتبر الورثة «غيراً» بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث لأجد الورثة . وعلى ذلك فيجوز لهم إثبات صورة هذه التصرفات بكافة طرق الإثبات

(٣) يجوز لمن يطعن بصورية عقد بيع باعتباره وصية في الواقع أن يثبت وضع يد البائع على العين المبيعة حتى وفاته بالرغم من البيع لما في ذلك من دلالة على نية الإيصاء.

المحكمة :

« حيث أن المستأنفة قصرت دفاعها أمام محكمة الاستئناف على أن العقدين الصادرين من المورث لا يتضمنان في الحقيقة لا بيعاً ولا هبة وإنما هما وصية وهذه لا تكون نافذة في حالة ما إذا كانت لو ارث إلا إذا أجازها باقي الورثة وبما أنها لم تجهزها فتكون محقة في طلبتها »

« وحيث أن المستأنف عليهم ينكرون على المستأنفة حق ابداء هذا الدفع بحجة أنه طلب جديد لا يجوز تقديمه أمام محكمة الاستئناف لأول مرة »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة أن الطلب الجديد هو الطلب الذي يختلف عن الطلبات الأصلية المقدمة بها الدعوى كأن غير موضوعها وسببها أو زيد في أصل مقدارها أو حصل تغيير في الصفة التي كانت مرفوعة بها الدعوى »

« وحيث أن الأمر في الدعوى الحامية لم

يكن كذلك لأن طلب اعتبار عقدي البيع بمثابة وصية لم يكن من شأنه لا التغيير في موضوع الدعوى إذ لم يزل مطالبة بحق في ميراث ولا في سببها لأن المستأنفة لم تبين دعواها إلا على حقها في هذا الميراث ولا في صفة هذه المستأنفة لأنها لم تزل تقول أنها وارثة وبصفتها وارثة لما هذا الحق كما أنها لم تزد في الطلبات الأصلية »

« وحيث يتضح مما تقدم أن هذا الطلب لم يكن في الحقيقة والواقع إلا دفعاً جديداً للمستأنفة الحق في ابدئه على أي حالة كانت عليها الدعوى عملاً بنص المادة ٣٦٩ مراقعات »

« وحيث أن المستأنف عليهم يدفعون دعوى المستأنفة بأن التصرف الصادر من المورث هو بيع صحيح مستوف لأركان القانونية وأنه بفرض التسليم بأن الثمن لم يدفع فيكون هبة صدرت في صورة عتد بيع لا وصية »

« وحيث أن الفرق بين الهبة والوصية أن الأولى هي تملك في الحال بينما أن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت »

« وحيث للوصول إلى معرفة ما إذا كان هذا التصرف هو هبة أو وصية يتعين البحث فيما إذا كان المورث هو الذي كان يستغل أم لا كما بعد صدور العقدين موضوع النزاع بنفسه أم من كتبت العقود بأسمائهم هم الذين كانوا يستغلونها ولحساب من كانت هذه الإدارة »

« وحيث أن المحكمة لم تبين ذلك بصفة صريحة لا من الأدلة المقدمة من المستأنفة ولا من

القصر محمد وزينب وخديجة وخضرة وفاطمة
واحمد ونفيسه وأمينه ويوسف أولاد ابن أخيه
على محمد الدلتونى ٨ فدادين و ١٢ قيراطاً توزع
بينهم بالفريضة الشرعية بمقد مشيوت تاريخه
رسمياً في أول يونيو سنة ١٩٢٢ ومسجل في
١٠ يونيو سنة ٩٢٥ مقابل ثمن قدر بمبلغ
١٥٠٠ جنيه قال البائع انه قبضها من يد ابن
أخيه على محمد الدلتونى بصفته ولياً على أولاده
المشتري واشترط البائع في هذا العقد بقاءه متفعلاً
بما باع والا يوضع المشترون يدهم عليه الا بعد وفاته
ولهم بعد ذلك التصرف فيه كيف يشاؤون »

« وحيث أن المستأفقات طعن في هذا
العقد بأنه بغير مقابل لأن المشتري ووالدهم
لم يدفعوا الثمن الى البائع فيعد تملك بغير مقابل
مضافاً الى ما بعد الموت فهو وصية وطلبين احالة
الدعوى الى التحقيق لاثبات عدم دفع المشتري
شيئاً من الثمن بجميع طرق الاثبات »

« وحيث أن المستأف عليه دفع الدعوى
مستنداً على ما جاء في العقد من دفع الثمن للبائع
وقال ان المستأفقات يمثان مورثن ابراهيم الدلتونى
فلا حق لمن في الطعن في هذا العقد ويدهن
خالية من سند كتابي يتنى ما ثبت فيه »

« وحيث أن نقطة الخلاف بين الطرفين
هي هل المستأفقات يعتبرن ممثلات لمورثن فيما
صدرته من تصرفات بغير مقابل مسنده الى
ما بعد موته قصد اضرارهن وحرمانهن من

أقوال المستأف عليهم حتى يمكن ترجيح احدى
الحالتين لذا يتعين احالة الدعوى على التحقيق
لثبوت المستأف بكافة الطرق القانونية بما فيها
البينة ان المورث بعد صدور هذين العقدين ولغاية
وفاته هو الذى كان يستغل أملاكه مباشرة أو
بواسطة وان هذه الادارة كانت لحسابه الخاص
ولمنفعته دون أولاده وصرحت للمستأف عليهم
التنى بالطرق عينها »

(استئناف الت زامية أحمد برهام بتوكيل الاستاذ
معطى النحاس باشا ضد محمد السيد أحمد برهام ومن
معه بتوكيل الاستاذ محمد صبرى ابو دلم افدى رقم
٧٦٢ سنة ٤٢ قضائية . دائرة معالي حسين درويش
باشا بفضوية حفرتي مراد ومبه بك وحسن نبيه المصرى
بك المستشارين)

٤٦٢

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧

وصية . صورية . بيع صادر من المورث لاسد
الورثة . بغير باق الورثة « غير » . جواز الاثبات
بالبينة .

يعتبر الورثة « غيراً » بالنسبة للتصرفات
الصادرة من المورث لأحدهم . فاذا ما طعن
الورثة بصورية عقد بيع صادر من المورث لأحدهم
باعتباره وصية في صورة عقد بيع . جاز لهم اثبات
الصورية بكافة طرق الاثبات

المحكمة :

« حيث أنه ثابت من أوراق الدعوى ان
الحاج ابراهيم الدلتونى مورث المستأفقات باع الى

٤٦٣

٢ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف . اعلانه للمحل المختار . جوازه .

اعلان صحيفة الاستئناف للمستأنف عليه في

محله المختار صحيح .

المحكمة

« حيث أن الحاضر عن المستأنف عليهم دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن صحيفة الاستئناف أعلنت لمكتبه وكان واجباً أن تعلن لنفس الخصم أو لمحله الاصلى - وطلب الحاضر عن المستأنف رفض هذا الدفع لأن صحيفة الاستئناف أعلنت لمحله المستأنف عليهم المختار عملاً بالمادة (٣٦٥) من قانون المرافعات »

« وحيث أن قاعدة اعلان الأوراق لنفس الخصم أو لمحله المدونة بالمادة (٦) من قانون المرافعات محلها اذا لم ينص القانون على خلاف ذلك أو اذا لم يكن هذا الخصم متخذاً له محلاً مختاراً فاذا كان له محل مختار فاعلانه فيه يكون كاعلانه بمحله الاصلى سواء بسواء »

« وحيث أن المادة (٣٦٥) مرافعات

قضت بأن تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الاصلى أو لمحله المعين - وهذا النص صريح في جواز اعلان صحيفة الاستئناف لأي

تركته أو انهن لا يعتبرن ممثلات له وانهن من الغير الخارج عن العقد وله اثبات عدم صحته بجميع الطرق القانونية »

« وحيث أنه في الواقع لا يجوز اعتبار الورثة ممثلات لمورثهن حين تصرف في حياته بغير مقابل لو صح تصرفاً ضاراً بهن وما كان في وسمن درؤه أو الحصول على كتابة بأنه تم بغير مقابل بل يجوز أن يكون حصل من المورث بتوافقه مع ابن أخيه على محمد الداتوني لمصلحة أولاد الأخير القصر وتعرض الاضرار بباقي الورثة المستأنفات ومثل هذا العمل يعد من طرق الغش الذي قصد به اضرار بعض الورثة لو صح »

« وحيث أنه بناء على ذلك لا يسلم قانوناً باعتبار الورثة في هذه الحالة ممثلات لمورثهن الذي أضر بهن بما تصرف به للغير بتوافقه مع ابن أخيه على محمد الداتوني ويصبحن في حل من السلاح لمن بأت يثبتن بالينة وغيرها أن العقد موضوع الدعوى لم يكن يوماً صحيحاً قبض عنه ثمناً بل هو بغير مقابل أي من التبرعات المسندة الى ما بعد الموت والمستأنف عليه النفي بالطرق عينها والحضرة المحقق عمل ما يرى فيه صلاحاً لإظهار الحقيقة »

(استئناف الشيخ قاسم ابراهيم بتوكيل الاستاذ عبد الحاق عطيه ضد الشيخ علي محمد الداتوني بصفته رقم ٩٦٠ سنة ١٤٤٠ ق . دائرة حضرتي على بك سالم بوضوية حضرتي محمد فريد الشافعيك ومحمد المرجوني بك المنتشرين)

الطالب انما كانت لحساب الملتبس ضده بصفته وان البعض الآخر تقديم من المستندات ما يكذبه مع ان الواقع يخالف ذلك»

« وحيث ان الغش الذي يحصل من الخصم ويكون سبب في التماس اعادة النظر عملاً بالمادة ٣٧٢ مرافعات فقرة ثانية هو استعمال وسائل او حيل... وتأكيده وقائع غير صحيحة يعلم كذبها. وأن يصدر ذلك الغش من الخصم الذي كسب الدعوى وان يكون من شأنه التأثير على رأى المحكمة في الحكم. وان يكون الخصم الآخر في استحالة من الرد عليها ولولاها لما خسر دعواه

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية لم تبين حكمها على شهادة الشهود بل ارتكبت على تقرير الخبير وطرحت أقوال الشهود ظهرياً إذ قررت في اسباب حكمها ما نصه « وحيث ترى هذه المحكمة من كل هذه الظروف وخصوصاً من محاباة الشهود الذين سمعهم محكمة اول درجة لفعل جابر المذكور أن لا تعول على أقوالهم وترى أن تقرير الخبير في محله ويتعين الأخذ به »

« وحيث انه من ذلك لا تكون المحكمة كونت رأياً متأثرة بغش أدخله عليه الملتبس عليه وبذلك يكون التماس في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً مع الزام الملتبس بالفرامة القانونية»

(التماس الملم جابر فرغلي وحضر عنه محمد أفندي السيد يوسف الهادي ضد احمد بك عبود وحضر عنه حضرة احمد بك نجيب براده نمرة ٥٣ سنة ١٥ ق. بالهيئة السابقة)

جهة من الجهات الثلاثة المينة بها وبذلك يكون اعلان الاستئناف لمكتب وكيل المستأنف عليهم الذي هو المحل المعين صحيحاً »

« وحيث انه لذلك يكون الدفع القرعى في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف صالح أفندي على بتوكيل الاستاذ حبيب أفندي شنوده ضد محمد محمد على ومن معه بتوكيل الاستاذ محمد بك يوسف . رقم ١٣٢٣ سنة ١٤ قضائية . دائرة معالي أحمد باشا طالت رئيس المحكمة بفضيلة حضرة حافظ الطق باشا ومحمد عبد الهادي الجندى بك المستشارين)

٤٦٤

٢ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . غش . شروطه

يحصل الغش باستعمال وسائل أو حيل أو بتأكيد وقائع غير صحيحة يعلم قائلها بكذبها

ويشترط في الغش ليكون سبباً للالتماس صدور من الخصم الذي كسب الدعوى وتأثيره في الحكم المطعون فيه ودسه على الخصم بحيث لم يستطع الرد عليه .

المحكمة

« حيث ان الملتبس طعن على الحكم المستأنف بأن الملتبس ضده أدخل الغش على محكمة الاستئناف » إذ أوهما بأن الاعمال التي شهد بها بعض الشهود بأنهم أجروها لحساب

٤٦٥

٣ يناير سنة ١٩٢٨

مستولية . قتل خطأ . تعويض . هدم حائط
مملوك لجماعة . مسئولية الشريك المباشر لعمل -
مقاول . مقدم . فلة لا مسئولية - ضرر . ورتة
مستحق النفقة على القتل .

وقع جدار أثناء بنائه على عامل قتلته .
فرغ ذووه دعوى التعويض على مالك العين
الذى كان يشرف على البناء دون سائر شركائه
فى الملك . فدفع المدعى عليه الدعوى بوجوب
الرجوع بالتعويض على جميع الشركاء وعلى
المقاول أيضاً . قضت المحكمة

(١) ان الشريك المشرف على العمل
هو المسئول وحده دون باقى الشركاء عن الحادثة
التي نشأت عن فعله

(٢) وان المقاول القاصر عمله على توريد
الأقار ليعملوا تحت مباشرته ليس مسئولاً عن
الحادث الناشئ عن خطأ المالك المشرف على
العمل .

(٣) وان ليس لورثة المجنى عليه الرجوع
بالتعويض اذا لم يثبت حصول ضرر لهم من
الحادثة باثبات تولى المجنى عليه الاتفاق عليهم
فى حياته .

المحكمة :

« حيث ان المستأنف يدعى ان المكنة لم

تكن ملكاً له وحده وانما له فيها شركاء . كان
يجب اختصاصهم وان الخطأ لم يحصل منه وانما
من قبل المتعهد الذى كان مكلفاً بالعمل وزاد
على ذلك ان انكر امام هذه المحكمة على المستأنف
عليهم وراثتهم للمتوفى »

« وحيث انه ثابت من التحقيقات التى
حصلت فى الدعوى ان المستأنف ولو ان له
شركاء فى المكنة الا انه هو الذى كان يباشر
العمل بفردته والمباشر للفعل الضار بالغير هو
المسئول عنه قانوناً اولاً وبالذات فوجود شركاء
له لا يغنيه شيئاً . وثابت كذلك من التحقيقات
ان المتعهد القائل عنه المستأنف لم يكن مكلفاً
بمراقبة العمل والعمال وطرق وقائهم من الاخطار
التي قد تعترضهم فى عملهم وانما كان مجرد مقدم
فعله يقدم المال الى المستأنف لى يشتغلوا تحت
اشرافه ومباشرة ومثل هذا لا يمكن تحميله قانوناً
مسئولية سقوط الحائط وانهار حوائط البئر على
من قتل »

« وحيث انه لذلك يكون المستأنف مسئولاً
عن الحادث الذى حصل واما انكاره وراثته
المستأنف عليهم امام هذه المحكمة فهو انكار غير
جدى لا تبعاً به المحكمة اذ القصد منه مجرد
المراوغة واطالة أمد النزاع بلا موجب »

« وحيث انه ظاهر من الاوراق ايضاً ان
المستأنف عليهم الذين يطالبون بالتعويض انما
هم والدة المقتول واخوه واخوته »

٤٦٦

٣ يناير سنة ١٩٢٨

اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . اجانب .
عثمانيون تحت الانتداب . اختصاص القضاء الاهلى .

الأجانب الخاضعون لاختصاص المحاكم
المختلطة هم الأجانب الخاضعون لاختصاصها وقت
انشائها . وعلى ذلك فالعثمانيون لا يعتبرون أجانب
ولو خرجت بلادهم من تبعية الدولة العثمانية
ووضعت تحت انتداب دولة متمتعة بالامتيازات
الاجنبية في مصر . فيظل هؤلاء خاضعين لاختصاص
القضاء الاهلى

المحكمة :

« حيث أن عبد الرحمن افندى خطاب
واخوته دفعوا فرعياً في الجلسة الأخيرة بعدم
اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واستندوا
في ذلك على زعمهم من أن محمد النقيب من رعايا
الحكومة الفرنسية »

« وحيث أن الذى ثبت من المستندات أن
محمد النقيب أصله سوري من أهالى حلب وأنه
نظراً لأن البلاد السورية بعد أن سلخت من
المملكة العثمانية بعد الحرب الكبرى وأصبحت
تحت الانتداب الفرنسى فانه رفع العلم الفرنسى
على المركب المتنازع عليها وقرر فى بعض أوراق
قضايا انه من رعايا الحكومة الفرنسية »

« وحيث انه مما يجب الفصل فيه اذن هو

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه لأجل
الحكم بتعويض الضرر المادى عن فعل يستوجب
قانوناً يلزم ان يكون هناك ضرر وقع فعلاً على
من يطلب التعويض فعلى من يدعيه ان يثبت
ان المقتول كان قائماً بالاتفاق عليه وملزماً به
قانوناً كأن يكون الطالب عاجزاً عن الكسب
إما لفقره أو مرضه أو شيخوخته أو غير ذلك
وأما مجرد الاخوة أو القرابة أو احتمال ان المقتول
قد كان يعوله فى المستقبل عند الحاجة أو غير
ذلك من الآمال التى قد لا تتحقق فى المستقبل
كل ذلك لا يكفى للحكم بتعويض لأنها ليست
من الحقوق المكتسبة التى ضاعت عليهم بالوفاة
- راجع تعليقات دالوز المدنى على المادة ١٣٨٢
قرة ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ »

« وحيث انه بناء عليه وعلى ان الحادثة قد
وقعت عن خطأ لا عن عمد لا ترى المحكمة حقاً
لأخى المقتول واخوته اذ لم يثبت انهما كانا فى
حالة تلزم المقتول بالاتفاق عليهما بل الظاهر من
أوراق الدعوى ان كلا من الاخوة كان يعيش
من عمله وكد نفسه وأما الوالدة فقد ظهر من
حالتها فى الجلسة انها من الطاعنات فى السن
ومثلها يستحق التعويض والمحكمة تمسده بمبلغ
١٥٠ جنيهاً »

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين تعديل
الحكم بهذا المعنى »

(استئناف عبد الجواد غريب وحضر عنه حضرة
الاستاذ حسن افندى حنى المحامى ضد توفيق احمد
وأخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد افندى توفيق عمران
المحامى نمرة ٦٩٢ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب
المالى حسين درويش باشا وبحضور الميسر سودان
وصاحب المرة مصطفى محمد بك مستشارين)

الفرعى والحكم باختصاص المحاكم الاهلية بنظر
الدعوى »

(استئناف عبد الرحمن أفندي خطاب وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ أحمد نجيب براده بك. المحامي ضد
محمد النقيب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد أفندي
المرارجي المحامي وحضر عن اللجان حضرة أمين أفندي
اسماعيل نمرة ١٠٥٥ سنة ٣٩ ق. واستئناف
الاستئناف عليهم عدا مصلحة اللجان ضد عبد الرحمن
خطاب وآخرين نمرة ١٩٦ سنة ٣٩ - دائرة حضرات
أصحاب النزة كامل بك ابراهيم وعلى عيت بك ومحمود
سامي بك المستشارين)

٤٦٧

٨ يناير سنة ١٩٢٨

اجراءات نزع الملكية . حائر العقار . التثبي عليه .
عاهه بالاجراءات . قعوده عن دخوله . لاجل لابطالها
(١) يجب عند نزع ملكية العقار التثبي
على حائره بالوفاء او التخلي . ويعتبر حائراً للعقار
المشترى المسجل عقده ولو لم يكن حائراً للعقار
فعلأ

(٢) اذا كان الحائر للعقار قد علم بالاجراءات
نزع الملكية ولم يحرك ساكناً لعدم المصلحة في
تدخله فيها فلا محل للحكم له بابطال الاجراءات
لعدم التثبي عليه بعد انتهائها ورشوا العين على
المشترى

المحكمة :

« بما ان النزاع في هذه الدعوى ينحصر
في قطة قانونية وما اليها من الخواشي وفي هل

معركة ما اذا كان العثمانيون الذين سلخت بلادهم
من أملاك الدولة العثمانية يعتبرون من الأجانب
الغير الخاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ام لا »

« وحيث ان الاجانب الذين جاء ذكرهم
في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وفي القساون
المدني المختلط والذين هم خاضعون لقضاء المحاكم
المختلطة هم قط الذين كانوا يعتبرون بهذه الصفة
في وقت انشاء المحاكم المختلطة »

« وحيث انه من المقرر ولم يختلف عليه
قانوناً أن العثمانيين لم يكونوا من فئة الاجانب
الخاضعين لقضاء المحاكم المختلطة وقت انشاء هذه
المحاكم »

« وحيث انه لهذا وجب قانوناً عدم اعتبار
هؤلاء العثمانيين خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة
حتى بعد صلح بلادهم وخروجهم من تبعية الدولة
العثمانية ووضعهم تحت انتداب دولة متمتعة
بالامتيازات الاجنبية وعلى هذا المبدأ جرى
قضاء المحاكم المختلطة »

« وحيث انه فضلاً عن هذا يفهم من
روح الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية
والحكومة الفرنسية بتاريخ ١٤ و ١٦ مارس
سنة ١٩٢٥ ان العثمانيين الذين اصلهم من سوريا
أو لبنان لا يعتبرون عند وضعهم تحت حماية
فرنسا الا من الوجهة السياسية فقط ولا تكسبهم
هذه الحماية أى امتياز قضائي أو نحوه »

« وحيث انه لما قدم وجب رفض الدفع

أن تنقيد برأى من الآراء المعارضة التي تقدمت
الإشارة إليها «

« وبما أنه ليس من شك في أن سلوك
المستأنفة مع المرتهن للعقار المتنازع عليه
وأهملها تتبع هذا العقار واقتفاء نصيبها في أجرته
أولاً من شريكها فيه وثانياً ممن رسي مزاده
عليه ثم قمودها عن رفع الدعوى الحالية حتى
مضى زمن غير قليل كل هذا يدل على صحة
مدفع به المستأنف عليهما من أنها كانت تعلم
باجراءات نزع الملكية ورسوم المزداد وإنما الأمر
لم يعنها لأن حق الرهن سابق على ملكيتها
والدين يستغرق قيمة العقار بل يزيد كما هو
ظاهر من الثمن الذي بلغه في المزاد «

« وبما أنه مما يؤيد هذا الاستنتاج أن
المستأنفة أقربت في محضر الاستجواب أن لها
نصف المنزل المجاور للمنزل الذي نزع ملكيته
ويعبد أنها لم تعلم باجراءات نزع الملكية مع هذا
الجواريل المعقول أنها لم تعبأ بالأمر للسبب
الذي سبق وهو أن تدخلها لا يجديها فمما مع
ثقل الدين المكبل به العقار المبيع جبراً والنتيجة
الطبيعية لهذا كله أنه لم يقع عليها ضرر من
اجراءات ذلك البيع وإنما لو كانت دخلت في
المزايدة لما استفادت «

« وبما أنه يتعين بهذا تأييد الحكم المستأنف
الذي قضى برفض دعواها «

(استئناف الدت نيابة بحري وحضر عنها حضرة
الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد عزيز أفندى مسيحه
وآخر وحضر عنها حضرة الاستاذ محمود أفندى ضمنى
عبد الطيف الحامى نمرة ١٣٧٧ سنة ١٤٤٠ ق . دائرة
حضرات متولى غنيم بك وعبد لبيب عليه بك
ومحمود بك قلاب المستأثرين)

المادة ٧٤ هـ من القانون المدنى أرادت بالحائز
للعقار الذى يراد نزع ملكيته وحتمت التنبية
عليه المالك الواضع اليد عليه او المالك المسجل
عقد تملكه ولو لم يكن واضعاً يده على العين
وبما ان الرأى المعول عليه في هذا الشأن هو ان
وضع اليد المادى لا أهمية له والمعبرة في اعتبار
المالك حائزاً هي بتسجيل عقد تملكه على ان
بمحا آخر يتصل بهذه النقطة قد أثارته المحاكم
وهو في الواقع ينصب على جوهر النزاع القائم في
هذه القضية وذلك البحث هو المدى الذى يذهب
اليه فوات انذار الحائز لاجراءات نزع الملكية
وبما ان مدى هذا الاثر قد اختلفت المحاكم في
تحديده فمن قائل انه فوات الانذار لا يبطل
اجراءات نزع الملكية ومن قائل أن يبطلها اطلاقاً
تماماً وأصحاب الرأى الاول ومنهم المسيو فركامر
يقولون بأن الرأى للقائل بابطال الاجراءات
يتصادم مع قاعدة عدم جواز استعمال الحقوق
لغير ما وضعت له «

« وبما ان الحال في هذه الدعوى تدل
على ان المستأنفة بينما تعلن انها لا ترغب الا
تعويضاً وتسكت عن اظهار استعدادها للمزايدة
في العقار المنزوع ملكيته فانها تقول بطلان
اجراءات نزع الملكية لانها لم تنذر بها ولم تمثل
رسمياً فيها «

« وبما أنه للمحكمة وقد أخذت طلبات
المستأنفة هذه الصورة أن تحضر بحثها في حقيقة
الضرر المدعى به والمطلوب التعويض عنه بغير

٤٦٨

١٠ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . للطلبات الختامية

العبارة في تقدير قيمة الدعوى للطلبات الختامية التي تقدم فيها . فإذا رفعت دعوى حساب بمجهلة القيمة أمام المحكمة الابتدائية ثم تعين فيها خير قرر ان المدعى في ذمة المدعى عليه مبلغاً لا يزيد على نصاب القاضى الجزئى وطلب المدعى اعتماد تقرير الخبير ، يصبح الحكم الصادر في الدعوى نهائياً غير قابل للاستئناف عملاً بالمادة ٣٤٥ مرافعات معدلة بالقانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥

المحكمة :

« من حيث انه من المتفق عليه علماً وقضاء انه في دعاوى طلب الحساب التي هي بطبيعتها بمجهولة القيمة أصلاً انما الممول عليه فيها لمعرفة النصاب الجائز فيه الاستئناف من عدم هو الطلبات الختامية التي يحددها المدعى عقب تقرير الخبير والتي تقفل بناء عليها باب المرافعة طبقاً لنص المادة ٣٤٩ مرافعات مدنى تجارى »
« وحيث انه في الدعوى الحالية كانت نتيجة أعمال الخبير ان طالب الحساب يداين

المدعى عليهم في مبلغ مجموعها ٢٧٢ ملياً و ٢٠٨ جنيهاً وقد طلب الحكم له بها »

« وحيث انه لا نزاع فيه ان مبلغ ٢٧٢ ملياً و ٢٠٨ جنيهاً الذي طلب محمود أفندى ابراهيم الحكم له به وقفل بناء عليه باب المرافعة أمام محكمة أول درجة لا يجوز فيه الاستئناف عملاً بالمادة ٣٤٥ مرافعات مدنى المعدلة بالقانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٥ »

« وحيث ان مسائل الاختصاص هي من النظام العام وللمحكمة أن تحكم فيها من تلقاؤها نفسها »

« وحيث ان الحكم الابتدائى صدر بعد تعديل المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات المدنى والتجارى اذ صدر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦ وكانت الطلبات الختامية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ اى بعد صدور القانون المعدل للاختصاص »

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف أصبح نهائياً وغير قابل للاستئناف ولذلك يتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف »

(استئناف محمد أفندى توفيق أنور وأخرى مستأنف ومستأنف عليهما وحضر عنهما الاستاذ ابراهيم أفندى رياض الحامى ضد محمود أفندى ابراهيم نظيف وآخرين مستأنفين ومستأنف عليهم نمرة ١١٣٥ و ٨٦٢ سنة ٤٣ و ٤٤ ق . دائرة حضرات أصحاب الغزة محمد ممدنى بك وزكى برزى بك وعبد الباقى زكى القشبرى بك مستشارين)

٤٦٩

١٥ يناير سنة ١٩٢٨

النفاذ المؤقت • الاعتراف بالتعهد • الاعتراف
بسنده • الحكم بالنفاذ في إحدى الحالات التي نص
عليها القانون • استئناف الوصف • عدم جوازه

١ - لا يجوز لمن صدر ضده حكم مشمول
بالنفاذ المؤقت أن يستأنف وصف الحكم الا اذا
كان النفاذ مأموراً به في غير الحالات التي نص
عليها القانون وعلى ذلك يكون هذا الاستئناف
غير جائز اذا كانت محكمة أول درجة أمرت
بالنفاذ في إحدى الحالات الجائز للمحكمة الحكم
فيها به

٢ - ان نص المادة - ٣٩٣ - من قانون
المرافعات الاهلي ليس له نظير في القانون الفرنسي
ولا في القانون المختلط فيبين القانون الاهلي يفرق
بين حائى الاعتراف بالتعهد والاعتراف بسند
الدين ويعطى لكل منهما حكماً مستقلاً اذا
بالقانون المختلط والقانون الفرنسي لا ينصان الا
على حالة واحدة وهي الاعتراف بالتعهد

obligation او promesse.

ويترتب على هذا التقسيم في القانون
الاهلي فانه يتحتم على المحكمة أن تشمل الحكم
بالنفاذ المؤقت بدون كفالة في حالة الاعتراف
بالتعهد بخلاف ما اذا كان التعهد متنازعاً فيه
ولكنه مبني على سند عرفي غير متنازع فيه فان
المحكمة تكون حرة في أن تأمر بالتنفيذ المؤقت
بغير لكفالة او أن ترفضه بتاتاً او تأمر به مع تقديم

الكفالة حسب ما يترامى لها من ظروف الدعوى
وفي جميع هذه الاحوال يعتبر الحكم صادراً
طبقاً للقانون ولا يجوز استئناف الوصف مستقلاً
عن موضوع الدعوى الاصلى لأن تقدير المحكمة
الابتدائية في هذه النقطة ليس محلاً لرقابة محكمة
الاستئناف

٣ - اذا قام نزاع بين المفاوض وصاحب
الملك على قيمة ما يستحقه الاول في بناء مور
لذلك وأقر المالك بمحصول البناء من المفاوض
وبالتمن الواجب احتسابه عن كل متر مكعب
ولكنه خاف في مقدار المقاس جاز للمحكمة أن
تحكم بالنفاذ المؤقت لأن مثل هذا الاقرار يعتبر
بثابة سند غير منكور ويجعل أساس الحق
المطالب به غير متنازع فيه ومن ثم يأخذ حكم
المادة - ٣٩٣ - من قانون المرافعات التي تعطى
للمحكمة الحق في الحكم بالنفاذ مع اشتراط تقديم
الكفالة او عدم اشتراطها .

المحكمة :

« من حيث ان عباس أفندي عويس
وحرره نظله هانم عمار دفعا استئنافاً عن الحكم
الصادر ضدهما من محكمة مصر الابتدائية في ٣٠
نوفمبر سنة ١٩٢٧ القاضي بالزامهما متضامنين بأن
يدفعا الى المعلم حسين محمد مبلغ ٩٠ ملياً و ٦٢ جنياً
وبالزام أولهما بأن يدفع اليه مبلغ ٥٠ جنياً
والمصاريف وشملت الحكم عن المبلغين بالنفاذ
المؤقت .

« ومن حيث ان الاستئناف المرفوع الآن قاصر على طلب الغاء وصف النفاذ لذلك كان من المتعين على المحكمة أن تبحث لمعرفة ما اذا كان هذا الاستئناف مقبولا او غير مقبول فيما اذا كان الحكم صدر مشمولا بالنفاذ المؤقت في غير الحالات التي يجوز للقاضي الحكم فيها به أما اذا كان الحكم المشمول بالنفاذ صدر طبقا للقانون في حالة من الحالات التي تملك المحكمة شمول حكمها بالنفاذ فان الاستئناف يكون غير مقبول لان المادة (٣٨٨) من قانون المرافعات صريحة في أن استئناف الوصف لا يجوز الا اذا كان الحكم مشمولا بالنفاذ في غير الحالات التي نص عليها القانون »

« ومن حيث انه لتقدير ما اذا كان الحكم المستأنف وصفه صدر مطابقا للقانون أولا يحسن أولا الإشارة الى أن نصوص قانون المرافعات الأهل خطت خطوة الى الأمام بأن أوجدت بين نصوصها المادة (٣٩٣) وليس لها نظير في التشريع الفرنسي ولا المختلط ولذلك وجب أن تؤخذ شروح الكتاب الفرنسيين وأحكام المحاكم المختلطة بشيء من الاحتياط والتحري اذا بينا هذه القوانين تقتصر على ذكر الحالة التي يكون التعهد معترفا به اذا بالقانون الأهل يفرق بين حالتين، حالة ما اذا كان التعهد معترفا به وهي التي يجب الحكم فيها بالنفاذ المؤقت بدون كفالة وحالة ما اذا كان الطلب مبنيا على سند غير رسمي لم ينزع فيه ففي هذه الحالة الأخيرة نصت المادة على ان المحكمة تكون مخيرة بين الحكم بالنفاذ

المؤقت او رفضه ولها الحق في أن تمنى المحكوم له من الكفالة أو تأمر بتقديمها أي انه للمحكمة حقاً واسعاً جداً قلها أن ترفض طلب النفاذ ولها أن تأمر به بشرط تقديمه الكفالة او مع الاعفاء من تقديمها . ومن البديهي ان واضع القانون الأهل أراد بهذا النص أنه يضع حداً للخلافات القائمة بين أحكام المحاكم الفرنسية من حيث تفسير المقصود من لفظ (وعد معترف به promesse reconnue) الوارد في المادة « ١٣٥ » من قانون المرافعات الفرنسي (أنظر تعليقات دالوز على المادة المذكورة نمرة ١٨٤ وما يليها)

ومن حيث انه لذلك لا نجد المحكمة مبرراً للقول بأن لفظ التزام « obligation » الوارد بالمادة (٣٩١) مرافعات أهل إنما قصد به ما تفسر به المحاكم الفرنسية لفظ « promessé » أي سند الدين إذ أن هذا اللفظ الوارد في المادة (٣٩١) إنما قصد به أن يكون المحكوم عليه معترفاً بالحق المطالب به وفي هذه الحالة يكون الحكم بالنفاذ المؤقت بدون كفالة محتملاً على المحكمة لان النزاع في الواقع ونفس الامر يكون منقطعاً وغير موجود وبما يؤيد هذا التفسير ان المادة (٣٩٣) اختارت لفظاً آخر للتعبير عن الورقة التي تكون أساساً للمطالبة إذ أشارت الى أن يكون الطلب مبنياً على سند غير رسمي لم ينزع فيه (titre non contesté) بدون أن تفرق بين ما اذا كان هناك نزاع في موضوع السند بأن حصل الخلاف مثلاً فيما اذا كان التعهد تم

بنتيجة غش او اكره او فيما اذا كان الدين
وفي ما التزم به وكذلك النزاع فيما اذا كان
التعهد مشروعاً او غير مشروع ، كل تلك المسائل
يمكن أن تكون موضع خلاف بين الخصوم
ويمكن أن تتفاوت في درجتها وفي قيمتها
وتقديرها ولذلك لم يشأ المشرع أن يفصل فيها
بحكم واحد بل تركها الى فطنة القاضى او المحكمة
والى تقديرها فاذا رأت المحكمة أن النزاع انما
يقصد به مجرد الماطلة والتسويق قضت بالنفاذ
المؤقت وأعفت من الكفالة وان رآته نزاعاً
جدياً وكان من رأيها مع ذلك رفضه أمكنها
أن تتخير بين رفض طلب النفاذ او الامر به
مع تقديم الكفالة حسب ما تراه متفقاً مع مصلحة
العدالة من غير أن تقوت على أحد الخصمين
حقاً عادلاً »

« ومن حيث ان هذا الاقرار هو بمثابة
سند غير منكور لانه يجعل أساس الحق المطالب
به غير متنازع فيه ومن ثم يكون من حق المحكمة
أن تشمل حكمها بالنفاذ المؤقت »

« ومن حيث أنه يظهر من كل ما تقدم
أن الحكم المطعون في وصفه انما صدر في حالة
من الاحوال التى نص عليها القانون ومن ثم
يكون استئنافه غير جائز »

(استئناف مياس أفندى هويس واخرى بتوكيل
الاستاذ خليل ابراهيم بك ضد الملم حسين محمد بتوكيل
الاستاذ محمد زكى على بك نمرة ٢١٧ سنة ١٥ ق .
رئاسة صاحب السعادة محمد حلام باشا وعضوية حضرتي
محمد عبد الهادى بك الجندى ومحمد بهى الدين بك
بركات المستشارين)

٤٧٠

٣٠ يناير سنة ١٩٢٨

مرض الموت . تصرفات المریض . عدم قاذ البيع .
قاذ سائر التصرفات الاخرى

نص القانون على عدم قاذ البيع الحاصل في
مرض الموت ، ولم ينص على سائر التصرفات
الأخرى . وعلى ذلك ينفذ في حق سائر الورثة
الاقرار الصادر من المورث في مرض الموت
باستيفاء دينه من بعض الورثة

المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف القاضى بطلان

« ومن حيث ان الحكم المستأنف مبني
فيما يتعلق بشقه الاول القاضى على المستأنفين
بدفع مبلغ ٦٢٠ جنيهاً على ورقة الاتفاق الذى
تم بين طرفى الخصوم بمقتضى عقد ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٣ وليس النقد محل انكار من
المستأنفين ولكنهما يعارضان في كون الاعمال
تمت حسب الشروط او مخالفة لها وفي تقدير
ما يصح اختصاصه بسبب المخالفات التى وقعت
من المستأنف ضده فهو اذن مبني على سند لم يقم
نزاع في صحته والمحكمة في حكمها بالنفاذ استعملت
حقاً صريحاً مخولاً لها بمقتضى نص المادة
(٣٩٣) ، أما الشق الثانى من الحكم القاضى
بالزام المستأنف بدفع مبلغ خمسين جنيهاً فانه

دعوى المستأنف عليها بصفتها وجعل مصاريف القضية بأكملها بما في ذلك مصاريف حكم ٣ مارس سنة ٩٢٥ مناصفة بين الطرفين «

(استئناف إبراهيم أفندي رأفت وآخر وحضر عنهما حضرة عبد الفتاح أفندي على الشلقاني وعبد الرحمن أفندي بهيج الهاميان ضد الست نجية أحمد وحضر عنهما حضرة محمود أفندي فائق الهامى نمرة ٢٤٩ سنة ١٤٤٠ ق ٠ دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طلعت باشا وبضوية حضرة قاضى السعادة والوزة حافظ لطفى باشا ومحمد عبد الهادى الجندى بك المستشارين)

٤٧١

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . قس . شهادة الزور

إذا انبنى الحكم فى الدعوى على شهادة الشهود . وتبين أن أحد الشهود شهد زوراً لمصلحة أحد الخصمين . وثبت ذلك من خطاب مرسل منه للخصم المذكور قبل أداء الشهادة . عد ذلك غشاً واقعاً من أحد الخصوم يحيز للخصم الآخر التماس الحكم المحكمة :

« من حيث أنه من ضمن أوجه التماس المقدمة من التماس أنه حصل على خطاب مؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٠ مرسل من أحد الشهود الذين سمعوا فى التحقيق أمام المحكمة الابتدائية الى التماس ضده عبد الواحد يثبت أن ما شهد به غير صحيح »

« وحيث أن الحكم الصادر فى الدعوى أخذ بشهادة الشهود وبني عليها »

العقد العرفى المؤرخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ المتضمن اثبات استلام المورث (المرحوم احمد بك رافت) لمبلغ ٤٠٠ جنيه وتنازله عن رهن الثلاثة الأفدنة الصادرة له من ولديه المستأنفين وأحقية المستأنف عليها بصفتها الى ثمانية قراريط وثمانية عشر سهماً من ٢٤ قيراطاً فى مبلغ الأربعمئة جنيه المذكور بنى على ان الاقرار المذكور باطل لصدوره من المورث فى مرض الموت وفى الساعات الأخيرة من حياته «

« وحيث أن التصرفات الخاضعة للطمع عليها لصدورها من المنسوبة اليه فى مرض موته هى عقود البيع دون غيرها من أنواع التصرفات كما نصت على ذلك المواد ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ من القانون المدنى فالتصرفات الأخرى غير البيوع التى تصدر فى مرض الموت لا يمكن تطبيق المواد السالفة الذكر عليها »

« وحيث أنه لم يتقدم من المستأنف عليها ما يفيد أن المورث وقت توقيعه على العقد المطعون عليه كان فاقداً الادراك أو انه حصل توقيعه عليه بطريق الغش أو حصل تزويراً من المستأنفين فيكون العقد المذكور صحيحاً لصدوره من المورث وهو حائز لأهلية التعاقد خصوصاً وانه ثابت من الشهادة الرسمية المقدمة بملف الدعوى أن المورث قبض بنفسه فى أول يناير سنة ٩٢٤ معاشه من خزانة وزارة المالية »

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه ورفض

« وحيث أنه بمراجعة شهادة الشهود تبين أن أحدهم وهو أحمد موسى الديب شهد بأن المسقة موضوع الدعوى موجودة من قديم الزمن وانها لم تعطل في وقت ما وان الملتمس هو الذي هدمها من نحو اربع او خمس سنوات »

« وحيث أن محكمة الاستئناف أخذت بما أخذ به الحكم الابتدائي أي بشهادة الشهود حيث قال ان شهادتهم دلت على ان المسقة قديمة وهدمها الملتمس »

« وحيث أن الخطاب المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٠ الذي قدمه الملتمس مبصوم بختم أحمد موسى الديب الشاهد سالف الذكر ولم يطعن عليه لا بالانكار ولا بالتزوير فوجب اعتباره صادراً من أحمد موسى الديب المذكور »

« وحيث أن هذا الخطاب دل على ان الموقع عليه يخبر الملتمس ضده عبد الواحد يعقوب بأن المسقة التي طلب للشهادة عنها كانت موجودة من اثنين وعشرين سنة وانها هدمت بعمرة ورثة صالح كشك وانه لم ير الملتمس يهدمها وانه سيقول هذه الحقيقة أمام المحكمة :

« وحيث أن ماجاء بهذا الكتاب يخالف الشهادة التي شهد بها أحمد موسى الديب مرسل الخطاب »

« وحيث أن الشهادة جاءت بعد تاريخ الخطاب وتدل على ما يفيد أن الشاهد شهد شهادة تخالف الحقيقة التي ذكرها في خطابه »

« وحيث ولو أن هناك شهوداً آخرين سمعوا في الدعوى وشهدوا لصالح الملتمس ضده الا أن المحكمة لم تفصل في أسباب حكمها الوقائع التي شهد بها الشهود ولم تذكر الشهود الذين اعتمدت شهادتهم وكل ما ذكرته أنها ترى من مجموع التحقيقات أن الملتمس هدم المسقة ومنع الملتمس ضده من الانتفاع بها »

« وحيث أن آراء هذا الاجمال لا يمكن القول بأن شهادة الشاهد أحمد موسى الديب ما كان لها أي تأثير في رأى القضاة عند الحكم في الدعوى كما انه لا يمكن القول بأن المحكمة كانت ترى ما حكمت به حتى مع اهمال شهادة الشاهد المذكور »

« وحيث أنه ما دام الأمر كذلك يجب أن يتقرر أن شهادة الشاهد كانت من ضمن العوامل التي كان لها أثر في رأى القضاة في الحكم »

« وحيث أن الشاهد المذكور لا يأتي بعد هذا الخطاب ويشهد بخلاف ماجاء فيه الا باتفاقه مع من له صالح في ذلك وهو الملتمس ضده الا اذا ثبت العكس وهذا لم يحصل »

« وحيث أن الشهادة الغير الحقيقية في هذه الحالة تعتبر غشاً من الخصم ترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم وهو من الأسباب الموجبة لقبول الالتماس »

(التماس منصور حسنين وحضر عنه الاستاذ كامل قانوس أقتدى ضد ورثة عبد الواحد ابراهيم وآخرين نمرة ٢٦٩ سنة ٤١ ق - دائرة حضرات كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ومحمود سامي بك مستشارين)

٤٧٢

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

بيع وثائق . اجرة العقار للبائع . ائفال النص
على الاجرة . ومن لا بيع

اذا باع شخص عيناً يبيعاً وقائماً واستأجرها
من المشتري ولم ينص في عقد الايجار على الاجرة
كان هذا دليلاً على الرهن لا البيع .
المحكمة :

« حيث ان الخلاف الحاصل بين الخصوم
هو عن تحديد ماهية العقد المؤرخ اول نوفمبر
سنة ١٩١٤ والمسجل في ١٠ مارس سنة ١٩٢٠
هل هو عقد بيع مع اشتراط البائع حق استرداد
البيع أو هو عقد رهن جعل فيه العقار تأمينا
للمشتري لسداد الدين الذي على الراهن

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان ما قضت
به محكمة اول درجة من ان هذا العقد هو عقد
رهن في محله وليس أدل على ذلك من ان
العقار بقي تحت يد المالك وهو الراهن بمقتضى
ورقة تحررت في نفس التاريخ ذكر بها تأجير
هذه الارض لمدة ثلاث سنوات من شهر نوفمبر
سنة ١٩١٤ لغاية اول اكتوبر سنة ١٩١٧ الى
حسن محمد سليمان واخيه اسماعيل محمد وعند
نهاية المدة يكون الراهن مستعداً لتأجيرها ايجارة
ثانية وغير وارد بهذا العقد قيمة للايجار مما يدل
على ان القيمة هي في الحقيقة فوائد كانت تضم

على أصل الدين حتى أصبح في سنة ١٩١٤
٢٣٢ جنبها على مجموع الارض ويخص الفدان
ونصف موضوع النزاع من هذا المقدار مجموع
قيمة الثلاث ايصالات المقدمة من المستأنف
عليهما الاولين وعليها توقيع المستأنف اولها بمبلغ
ثمانية آلاف قرش في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧
وثانيها بمبلغ خمسون جنبها في ٢ مايو سنة ١٩١٨
والثالث بمبلغ خمسة آلاف ومائتي قرش ذكر به
انه باقى قيمة مبلغ الرهن دفعه حسن محمد سليمان
الى الشيخ محمد عويس محمد واصبح ليس له
طرفه شئ مطلقاً لغاية تاريخه وهو ١٧ اكتوبر
سنة ١٩١٨

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم
الابتدائي في محله ويتعين تأييده
(استئناف الشيخ محمد عويس وحضر عنه الاستاذ
غنائيل أفندي غالى المحامى ضد اسماعيل حسن محمد
وآخرين وحضر عن الاولين الاستاذ قسطنطين أفندي
بروم المحامى بتمرة ١٦٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات
كابل ابراهيم بك وعلى عزت بك ومحمود سامى بك
مستشارين)

٤٧٣

١٢ فبراير سنة ١٩٢٨

استئناف . تقدير قيمة الدعوى . الطلبات الختامية
تعدد الخصوم . قبول بعضهم الحكم . تنازله عن
الحق . لا تأثير .

لمعرفة ما اذا كانت الدعوى قبل الاستئناف
أولاً ، يجب تقديرها طبقاً للطلبات الختامية كما
قدمت امام المحكمة الابتدائية

فاذا كانت هذه الطلبات قابلة للاستئناف فلا يؤثر في مصيرها هذا كون بعض الشركاء قبل الحكم أو تنازل عن حقه في الاستئناف أما اذا كان التنازل سابقاً على ابداء الطلبات الختامية فانه يدخل في تقدير الدعوى من حيث جواز الاستئناف أولاً.

المحكمة :

« من حيث ان صوابي حسن رفع استئنافاً عن الحكم الصادر ضده من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٧ القاضي بملكية فهم ابو عبد الله الى اربعة افدنة وثمانية قرار يربط منها ثمانية قرار يربط وجدت تحت يد المستأنف وكذلك رفع ورثة على ابو زيد استئنافاً عن نفس الحكم فيما يتعلق به ٨ من ٢٠ طاً وجدت تحت يدهم

« وحيث ان المستأنف دفع بعدم قبول الاستئنافين شكلاً لان قيمة القطعة الاولى ٤٢ جنيهاً وقيمة الثانية ٨٠ جنيهاً وكلا المبلغين أقل من النصاب الذي تحكم فيه المحكمة الابتدائية حكماً نهائياً

« وحيث ان الدعوى لم تكن قاصرة على المستأنفين وحدهم بل كانت تتعداهم الى اشخاص آخرين بحيث كان مجموع القدر المطالب به اراءهم جميعاً زمة أفدنة وثمانية قرار يربط مما تزيد قيمته عن المائتين وخمسين جنيهاً وكان من جراء ذلك انه اجتمعت القضية من اختصاص المحكمة

الابتدائية دون المحكمة الجزئية نظراً لاتحاد سبب المطالبة ضد الجميع

« وحيث انه لأجل تقدير ما اذا كانت الدعوى قبل الاستئناف أولاً يجب النظر الى الطلبات الختامية كما قدمت امام محكمة اول درجة فاذا كانت عند ذاك قابلة للاستئناف فلا يؤثر على مصيرها هذا كون بعض الورثة قبل الحكم بعد ذلك أو تنازل عن حقه في الاستئناف وهذا طبعاً بخلاف التنازل الذي يسبق الطلبات الختامية فانه يؤثر على قيمة الدعوى وبالتالي يدخل في تقدير ما اذا كانت جائزة الاستئناف أولاً

« وحيث انه لذلك يكون الاستئناف مقبولاً شكلاً

(استئناف صوابي حسن ضد فهم ابو عبد الله . واستئناف ورثة على ابو زيد ومن معه ضد فهم ابو عبد الله رقم ١٢٦٥ و ١٢٦٦ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة محمد تلام باشا بوضوية حضرتي محمد عبد الهادي الجندي بك ومحمد بي الدين بركات بك المستأنفين)

٤٧٤

١٢ فبراير سنة ١٩٢٨

بيع . تأجيل الثمن . شرط الفسخ . اثره . وجوب التكليف بالوفاء . قانون التسجيل . انتقال الملكية بالتسجيل وحده . تراحم بين عقدين صادرين من مالك واحد . الملكية . لصاحب العقد المسجل . علم المشتري المسجل عقده بالبيع الاول . اثره في عقده لا اثر له في عهد قانون التسجيل . — صورية البيع . جواز الطعن بها في هذه الحالة

(١) اذا اشترط في عقد بيع تأجيل الثمن

الى تاريخ معين بحيث اذا تأخر المشتري عن الدفع في الميعاد (فيكون العقد لاغياً فضلاً عن انه لا يكون للمشتري الحق في اخذ ما دفعه من العربون) كان هذا الشرط بمثابة التطبيق للقاعدة العامة التي تقضى بفسخ العقود اذا لم يحصل الوفاء وكل ما يترتب على وجود مثل هذا الشرط في العقد ان المحكمة لا تستطيع منح أجل ازيد للمشتري ولكن مجرد حلول الميعاد لا يكون كافياً لطلب الفسخ بل يجب التنبيه على المشتري تقيهاً رسمياً بالوفاء . ما لم ينص في العقد على خلاف ذلك .

(٢) أنه بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ٩٢٣ المتعلق بالتسجيل لا تنتقل الملكية بمجرد حصول العقد بين البائع والمشتري بل صار انتقالها معلقاً على التسجيل بحيث يترتب على عدم حصوله ان الحقوق العينية لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا نزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم .

(٣) و يترتب على هذه القاعدة ان عقد البيع غير المسجل لا ينتج سوى التزامات شخصية بين المتعاقدين فإذا ما باع المالك قس العين لمشتري آخر فإنه يكون تصرف فيما يملك و يترتب على تسجيل البيع الثانى انتقال الملكية للمشتري الثانى الذى سجل عقده ولا يؤثر على انتقالها كون هذا المشتري كان علماً بالبائع الاول .

(٤) وعلى ذلك فإنه يجوز للمشتري الاول ان يطعن في عقد المشتري الثانى بالصورية

ويمكن اثباتها بجميع طرق الاثبات وبالقرائن لأن الصورية بخلاف البطلان ترمى الى ان العقد ليس له وجود في نية المتعاقدين .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا وبحضور حضرات صاحبي العزة محمد عبد الهادي الجندى بك ومحمد بهى الدين بركات بك مستشارين وحافظ محمود القطان افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة ٢١٢ سنة ٤٤ قضائية

المرفوع من (١) الشيخ بدران عبد الله (٢) احمد عبد الله (٣) عبد الحليم عبد النبي (٤) عبد المجيد عبد النبي وحضر عنهم بالجلسة محمد افندى حسن المحامى

ضد

(١) مصطفى افندى كامل (٢) عثمان افندى موسى عزمى وحضر عن المستأنف عليه الاول بالجلسة عبد الرحمن افندى بهيج المحامى - ولم يحضر المستأنف عليه الثانى ولا أحد بالتوكيل عنه

الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى أمام محكمة بنى سويف الاهلية ضد المستأنف عليهما قيدت

الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم
المستأنف والقضاء من باب اصى بثبتت
ملكية المستأنفين الى ١٣ قيراطاً و ٩ افدنة
التي ظهر انها سهم وقيراطان و ١٠ افدنة الواضحة
الحدود بعريضة الدعوى الابتدائية ومن باب
الاحتياط الزام المستأنف عليه الثاني بتحرير
العقد النهائي لهم عن هذا القدر ومن باب
الاحتياط الكلى تخليف المستأنف عليه الأول
اليمين التي عرضت عليه امام محكمة أول درجة
وهي « اقسم بالله العظيم باني لم اعلم بمشترى
المستأنفين للاطيان المذكورة قبل حصول البيع
الى » حتى بعد ذلك تقضى بالطلبات مع الزام
من يحكم عليه منهما بالمصاريف عن الدرجتين
واتعاب المحاماة

وبجلسة المرافعة المحددة اخيراً لنظر الدعوى
سمعت المحكمة اقوال وطلبات الطرفين ودونت
بمحضر الجلسة - وحجزت القضية للنطق بالحكم
جلسة اليوم

والمحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً

« من حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً »
« ومن حيث ان الدعوى تتلخص في
أن عثمان افندى عزى باع الى المشايخ بدران
عبد الله وأخيه وآخرين بمقتضى عقد عرفي
مؤرخ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٤ اطياناً على

بجدولها نمرة ٤٣٢ سنة ١٩٢٥ طلبوا بعريضتها
المعلقة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٥ الحكم اصلاً
بثبتت ملكيتهم الى ١٣ ط ٩ ف التي ظهر
انها ٩ س ٢ ط ١٠ ف المينة الحدود والمعلم
بصحيفة الدعوى واحتياطياً الزام المستأنف عليه
الثاني بتحرير العقد النهائي عن القدر
المذكور والزامه في كلتا الحالتين بالمصاريف
والاتعاب والنفاذ

وبأعلان تاريخه ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أدخل
المستأنفون المستأنف عليه الاول للحكم في
مواجهته بطلباتهم

وبجلسة المرافعة سمعت المحكمة المشار اليها
اقوال وطلبات الخصوم وطلب محامي المستأنفين
تخليف المستأنف عليه الاول اليمين بأن العقد
الذي تحرر اليه لم يكن صورياً بتواطئه والمستأنف
عليه الثاني - ومحامي المستأنف عليه الاول
طلب رفض الدعوى فيما يختص بالملكية وطلب
رفض توجيه اليمين اليه

وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٦ قضت محكمة
بنى سوييف الاهلية حضورياً أولاً برفض توجيه
اليمين الحاسمة الى المدعى عليه الثاني وأخراجه من
الدعوى بلا مصاريف - ثانياً برفض دعوى
المدعين والزامهم بالمصاريف و ١٠٠ قرش اتعاب
فاستأنف المستأنفون هذا الحكم طالبين
للأسباب الواردة بصحيفة استئنافهم المعلقة
بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الحكم بقبول هذا

افندى الكومى فى الدعوى وطلب المدعون تحليفه
اليمين الحاسمة فقضت المحكمة برفض دعوى
الملكية مستندة الى أن المدعين (المشتريين)
لم يقوموا بالوفاء وان جميع التلغرافات التى أرسلت
للمشتري كانت بعد تاريخ الاستحقاق الذى هو
أول يناير وكذلك رفضت توجيه اليمين الحاسمة
فاستأنف المدعون وطلبوا بمرئضة استئنافهم
الحكم بطلباتهم الاصلية ومن باب الاحتياط
تحليف المشتري الثانى (بأنه لم يعلم بمشتري
المستأنفين للاطيان موضوع النزاع قبل حصول
البيع اليه)

وحيث أن الشرط الموجود فى عقد البيع الصادر
الى المستأنفين بعد أن بين ميعاد تسديد الثمن
نص على (انه اذا تأخر المشترون عن دفع
القسط الاول وقدره مائتا جنيه فيكون هذا
العقد لاغياً فضلاً عن انه لا يكون للمشتري الحق
فى أخذ مادفه من العربون »

« وحيث ان هذا الشرط لم يخرج عن
كونه تطبيقاً لقاعدة العامة التى قضى بفسخ
العقود اذا لم يحصل الوفاء وكل ما يترتب عليه
ان المحكمة لا يمكنها أن تعطى فى هذه الحالة ميعاداً
للمشتري ومع ذلك فان حلول الميعاد نفسه ليس
كافياً لطلب الفسخ بل يجب التنبيه على المشتري
تنبيهاً رسمياً بالوفاء الا اذا نص فى العقد على
خلاف ذلك (انظر المادة ٣٣٤ مدنى)

« وحيث ان العقد المتنازع فيه خلو من
اى نص من هذا القبيل فلا محل للأدعاء بأن

جثة قطع يبلغ مجموع مساحتها تسعة افدنة وثلاثة
عشر قيراطا فى مقابل ثمن قدره خمسمائة جنيه
دفع منه عند تحرير العقد مبلغ مائة جنيه واشترط
دفع المبلغ الباقي على قسطين متساويين فى أول
يناير سنة ١٩٢٥ وأول يونيو سنة ١٩٢٥

« ومن حيث ان بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٥
أى بعد الاستحقاق المذكور يومين اثنين ارسل
المشتري الاول تلغرافا الى البائع يطلب منه
الحضور لاستلام الثمن وفى يوم ٥ يناير ارسل
أحد المشتريين المسمى عبد المجيد تلغرافا يطلب
من البائع الحضور لاستلام الثمن وانتظاره بمصر
يوم ١٠ من الشهر المذكور فورد الرد من البائع
بطلب حضور المشتريين فى يوم ١٠ الجارى بمصر
فلا أن حضروا بمصر رفض استلام قسط الثمن
فأرسلوا اليه تلغرافا بتاريخ ١١ يناير يؤكدون
تمسكهم بالعقد الصادر اليهم وفى ١٧ يناير ارسل
الشيخ بدران عبد الله تلغرافا الى مصطفى افندى
كامل بحذره من شراء الارض المبيعة ويحفظ
حقه ضده وفى يوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ استقدم
الشيخ بدران عثمان افندى البائع الى قسم عابدين
وعرض عليه كل باقى الثمن وطلب منه استلامه
وتحرير العقد النهائى فأجابه عثمان افندى بأنه
(اشترط ان يكون الدفع فى اول يناير واذا
تأخر فليس له حق فى العربون وانه باع فعلاً الاطيان)
وعلى ذلك رفع المدعى دعواه يطلب
تثبيت ملكيته الى الاطيان المبيعة واحتياطياً الزام
البائع بتحرير العقد النهائى . ثم ادخل مصطفى

العقد يعتبر مفسوخاً بمجرد حلول الميعاد «

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فان محل الوفاء هو مقر الدين (اى المشترين في هذه الحالة) ولم يدع البائع انه ذهب لقبض الثمن ولا انه حاول استقصاء منهم بل الثابت هو العكس اى انهم كانوا يسعون اليه لقبض الثمن وهو يرفض وليس أدل على ذلك من تلفرافاتهم العديدة التى كانوا يرسلونها اليه بل انه يتضح من رده على أحد هذه التلفرافات انه لغاية ٦ يناير اى عند ما أجاب البائع بتلغراف فيد انتظاره حضور المشترين لم يكن ثبتت فكرة فسخ البيع وانما هي تولدت بعد ذلك عند ما اراد البيع الى المشتري الثانى

« ومن حيث انه لذلك يتعين اهمال هذا الدفع «

« ومن حيث ان المستأنف يدعى ان عقد البيع الثانى لا يصح الاخذ به لعل المشتري بحصول البيع الاول وقد طلب تحليفه اليمين الحاسمة بالصيغة المشار اليها «

« ومن حيث انه يحسن الاشارة فى هذه الحالة الى ان القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المتعلق بالتسجيل غير كثير من نتائج عقد البيع وخاصة فيما يتعلق بانتقال الملكية فبعد أن كان انتقالها يتم بمجرد حصول العقد بين البائع والمشتري صارت الآن معلقة على التسجيل فهو وحده الذى يترتب عليه انتقال الملكية بحيث انه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق العينية وخاصة الملكية (لا تنبأ ولا تنتقل ولا تغير ولا تزول

لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم) انظر المادة الأولى من القانون المشار اليه

« ومن حيث أن النتيجة البديهية لهذه القاعدة أن عقد البيع غير المسجل لا يمكن أن ينتج سوى التزامات شخصية بين المتعاقدين فاذا ما باع المالك نفس العين لمشتري آخر فقد تصرف حينذاك فيما يملك ولكنه يكون ارتكب خطأ مدنياً جسيماً وخالف واجبا الزمه وحق عليه أن يعرض المشتري غير المسجل عن كل ما يلحقه من الضرر بسبب مخالفته واجبه

« ومن حيث أن هذا جميعه انما يكون محله دعوى التعويض وهى غير مطروحة امام المحكمة لأنها لم تدخل ضمن طلبات المستأنفين فلا محل للبحث فيها

« ومن حيث ان المستأنفين يستندون فوق علم المشتري الثانى الى أن عقده صورى

« ومن حيث أن دعوى الصورية بخلاف دعوى البطلان تكون مقبولة اذ انها ترمى الى أن العقد الثانى (أى المسجل) ليس له وجود خارجى حقيقى وانما يقصد به فقط التمسك ضد الآخرين دون أن يكون له اى قيمة حقيقية بين المتعاقدين انفسهم

« ومن حيث أن هذه الصورية يمكن اثباتها بجميع طرق الاثبات ويمكن استنتاجها من القرائن بشرط ان تكون قوية ومتبعة حقيقة فى الدعوى

« ومن حيث ان جميع القرائن التي تمسك بها المستأقون في مذكرتهم لا تثبت صورية العقد ولكنها تدل فقط على البائع اراد أن يفضل المشتري الثاني عليهم وان المشتري الثاني اشترى وهو يعلم بالتزاع القائم بشأن بيعهم وكل هذا انما يدل على أن البائع انما قصد التخلص من الوفاء بما تعهد به

« ومن حيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف والمستأقنين ان يرفعوا دعوى التعويض التي يقدرونها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأقنين بالمصاريف و٣٠٠ قرش اتعاب للمحاماة هذا ما حكمت به المحكمة بجلسته يوم الاحد ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ - ٢٠ شعبان سنة ١٣٤٦

٤٧٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨

حكم البيع الجبرى . استئنافه من المدين . طعن في صحته . جواز . طعنه بطلان الاجراءات . عدم جواز . وجوب رفع دعوى بطلان الاجراءات

لا يجوز استئناف الحكم الصادر بالبيع طبقاً للمادة ٥٨٦ من قانون المرافعات الا اذا كان الحكم نفسه مخالفاً للقانون غير مستوف شروط صحته ، فلا يجوز لمن صدر ضده حكم البيع أن

يجعل استئناف هذا الحكم سبيلاً لاعادة النظر في الاجراءات السابقة اذ ان المشرع وضع طرقاً خاصة للطعن في تلك الاجراءات وليس للمدين أن يعدل عنها ليجعل استئناف حكم البيع سبيلاً للنظر فيها . ويترتب على ذلك ان الاستئناف يكون غير جائز اذا رفع عن حكم البيع وكان قاصراً على الطعن في صحة الاجراءات السابقة على صدور هذا الحكم من غير أن يتعدى الى الطعن في الحكم ذاته .

المحكمة

« من حيث ان الشيخ محمد الأمير احمد رفع استئنافاً عن حكم رسو المزاد الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ اول نوفمبر ١٩٢٧ القاضي بايقاع بيع ال ١٦ س و ١٧ ط و ٢٥ ف المينة الحدود والعالم بحكم نزع الملكية على طالب البيع محمود افندى محفوظ بثمن قدره ٢٥٠٠ ج » وحيث ان المادة ٥٨٦ مرافعات تقضى بعدم قبول المعارضة في حكم البيع مطلقاً وبعدم جواز استئنافه الا في ظرف خمسة ايام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة اى ان المشرع لم يجوز الاستئناف في حكم البيع الا اذا كان هذا الحكم نفسه جاء مخالفاً للقانون بأنه لم يكن استوفى الشروط التي شرطها القانون لجعله صحيحاً . فاذا طعن في الحكم لسبب آخر وخاصة بسبب ان الشخص المتزوع ملكيته أهمل التمسك بحقه في بطلان سابق اذ لم يقدم دعوى البطلان بالطرق التي بينها القانون فانه لا يجوز له أن يجعل

الشيء المتعهد به (الوارد في آخر المادة - ١٦٧ من القانون المدني انما هو الشخص الظاهر بظهور رب الدين كما تبين ذلك جلياً من نص المادة الفرنسي ومن مقارنتها بأخذها من القانون الفرنسي نفسه

(٢) الدفع بحسن نية الى الشخص الظاهر بظهور رب الدين يعتبر مبرئاً للمدين ولا يجوز فيما بعد الرجوع عليه بسبب هذا الدفع ما لم يثبت قصيره

(٣) فاذا وزعت وزارة الاوقاف ريع وقف معين على المستحقين كل بحسب الحصة التي قررها مفتيها من غير حصول أى اعتراض من اصحاب الشأن وصار المستحقون يقبضون تلك الحصص ويقررون بمصادقهم عليها ثم تبين بعد ذلك بحكم شرعى نهائى أن حصة أحد المستحقين تزيد عما كان يتناوله حسب قوى المفتى المشار اليه فلا يجوز لهذا المستحق أن يرجع على الوزارة بقيمة الفرق لأن دفعها الاول كان مبرئاً لفتحها

المحكمة :

« حيث ان وزارة الاوقاف رفعت استئنافاً عن الحكم الصادر ضدها من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ القاضى بالزامها بدفع مبلغ ٧٨٤ جنيهاً و ٩٨٣ ملياً الى درويش مصطفى افندى بصفته ولياً شرعياً على ابنته القاصر ربيعة

استئناف حكم البيع سيلاً لاعادة النظر في هذه الاجراءات

« وحيث ان طعن المستأنف مبنى على اسباب كلها ترجع الى عيب في الاجراءات السابقة على البيع نفسه وليست ترجع الى عيب في نفس الحكم وبذلك يكون الاستئناف غير جائز طبقاً لنص المادة ٥٨٦ مرافعات اذ ان عدم احترام المواعيد المنصوص عليها في المادة ٥٣٩ مرافعات وعدم التشر في جرائد كثيرة الانتشار وسبق عرض مبلغ عن الدين على تازع الملكية وعدم التفات المحكمة الى استمال سلطتها المخولة لها بنص المادة ٥٥٧ كل هذه دفعات واجراءات جعل المشرع طرقاً معينة ابانها في القانون وليس للمدين المستأنف ان يعدل عنها ليكمل استئناف حكم البيع سيلاً للنظر فيها « وحيث انه لما تقدم يكون الاستئناف غير جائز »

(استئناف الشيخ محمد الامير أحمد بتوكيل الاستاذ أحمد افندى يوسف ضد محمود افندى محفوظ بتوكيل محمد افندى فهمى عبد الطيف رقم ٣٩ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة حافظ لطفى باشا وبعضوية حضرة محمد عبد الهادى الجندى بك ومحمد بهى الدين بركات بك المستشارين)

٤٧٦

١١ مارس سنة ١٩٢٨

دين . وفؤوه لدائن الظاهر . حسن نية . صحيح وقف . استحقاق . دفعه المستحق الظاهر . براءة ذمة الناظر .

(١) المقصود من لفظ (من له الحق) في

« وحيث ان هذا الاستئناف مقبول شكلاً »
 « وحيث ان وقائع الدعوى تلخص في انه على أثر وفاة احدى عتقاء صالح باشا فريد المسماة الست فاطمة بنت ادريس ارسل درويش افندي مصطفى بصفته ولياً على ابنته رثيفة انداراً الى وزارة الاوقاف أعلن إليها في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٧ ينيها فيها الى ان حصة المتوفاة في هذا الوقف تنتقل بأكملها الى بنتها القاصر رثيفة ثم تلاء طلب آخر من آدم ادريس أخى المتوفاة يقول فيه بأنه محروم من الاستحقاق لانه من الذكور ولكنه رزق بنتين قيسه وفاطمة وهما تستحقان في الوقف وتشاركان رثيفة في الحصة التي كانت تستحقها والدتها فاطمة فأخذت وزارة الاوقاف مشورة مفتيها في ذلك فأفتى بتأريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩١٨ بأن حصة المتوفاة توزع مثالة بين ابنتها وابنتي أخيها

وبعد ذلك تقدم طلب ثالث من ابن المتوفاة المبني مصطفى عبد الله يقول بأنه رزق بنتاً وان هذه البنت تشارك رثيفة وبنتي آدم ادريس في الحصة المشار إليها بحق الربع فاستشارت الوزارة مفتيها من جديد فأفتى بقبول الطلب أيضاً وصارت الوزارة توزع الربع على هذه النسبة وتأخذ من المستحقين مخالصة يذكرون فيها بأنهم اطلعوا على الحساب وعرفوه بجملة وتفصيل واقتنوا بصحته من جميع الوجوه وأنه بعد صرف ما خص كل منهم لا يكون لهم مطالبة قبل الوزارة بشيء

« وحيث انه بعد ان استمرت المحاسبة على هذا النحو وتقسيم الحصص على هذه الطريقة مدة اربع سنوات دون ان يحصل احتجاج او معارضة من أحد من المستحقين تقدمت في أواخر سنة ١٩٢٢ عريضة ممن يدعى محمد غريب يقول فيها بأنه رزق بنتاً وأنه محروم من الاستحقاق لذكورته ولكن بنته تستحق نصيباً فطلبت الوزارة رأى مفتيها الجديد (وكان في هذه الاثناء تغير المفتي السابق) فأفتى بعدم الاستحقاق فرأت الوزارة ان تلك الفتوى تخالف سابقاتها فأوقفت الدفع الى المستحقين ونصحتهم برفع نزاع قضائي ليفصل فيه من الجهة المختصة ولما رفعت الدعوى المشار إليها فصلت المحكمة العليا الشرعية بانحصار ارث المتوفاة في رثيفة فرغ وكيلها هذه الدعوى يطالب الوزارة بدفع فرق حصتها في السنين الماضية

« وحيث ان المادة ١٦٧ من القانون المدني تقضى بوجوب الدفع الى الدائن او وكيله في ذلك او لمن له الحق في الشيء المتعهد به »
 « وحيث أن مجرد القاء نظرة على هذا النص يكفي للاعتقاد بأن الجزء الأخير منها اما ان يكون خطأ في التعبير أو اضافة لا معنى لها لأن صاحب الحق في الشيء المتعهد به لا يمكن أن يكون غير الدائن فكأن المشرع ذكر الدفع للدائن مرتين في مادة واحدة وعبر عنه في كل مرة بشكل مخالف يجعل من يتلو المادة يعتقد أن

هناك ثلاث طبقات من الناس يكون الدفع اليها صحيحاً بينا الواقع انهما طبقتان فقط «

« وحيث أن هذا اللبس يزول تماماً بمقارنة هذا النص بالنص الفرنسي الذي يعبر بـ

Possesseur du droit à l. obligation أي

واضع اليد على الحق وإذا نحن رجعنا إلى قانون نابليون في المادة - ١٢٤٠ وجدناه يعبر بـ

Celui qui est en possession de la caence

وهو تعبير أوضح في المعنى

فهذه المادة تعتبر أن الدفع يكون مبرئاً

للمدين إذا صدر بحسن نية إلى الشخص الظاهر بظهور الدائن ولو لم يكن هو في الواقع وقس الأمر رب الدين الحقيقي فإذا قدمت تركة مثلاً

بين مستحقين من وريثة وموصى لهم على اعتبار معين ثم تبين بعد ذلك أن المورث ألقى الوصية أو زاد أو نقص في مقدارها فلا يمكن مطالبة

المدين بدفع الدين مرة أخرى إذ ليس من المفهوم ولا من الطبيعي أن يطالب هو باحتياط لم يرد في خاطر أصحاب الشأن أنفسهم «

« وحيث أنه تبين في هذه القضية أن وزارة الأوقاف كانت كلما عرضت مطالبة في الاستحقاق تستشير مفتيها وتعرض فتواه على أرباب الشأن وتوزع الأموال طبقاً لهذه الفتوى من غير أدنى

اعتراض أو تشكيك في صحة عملها من جانب أي من المستحقين فهي تعتبر لذلك أدت ما عليها واتخذت ما يجب من الاحتياط لتوزيع الأنصبة

حسب الاستحقاق «

« وحيث أن القول بغير ذلك إنما يصل إلى اعنات المستحقين أنفسهم لأنه يقضى بوجوب استحصالم على حكم باستحقاقهم وبيان أنصبتهم في كل مرة تحتاج فيها الوزارة بصفتها ناظراً إلى ادخال مستحق جديد حتى في حالة ما يكون الجميع متفقين على صحة التقسيم وهو ما لا يتفق وصالح المستحقين أنفسهم خصوصاً في الحالات التي تكون أنصبتهم فيها ضئيلة «

« وحيث أن دفع الوزارة بحسن نية إلى أصحاب الحق الظاهرين يكون مبرئاً لها «

« وحيث أنه لا شك في أن نصيب رثيفة المطالب به إنما استولى عليه باقي المدعى عليهم فاطمة وقبيلة وغيرها بغير وجه حق «

« وحيث أن درويش مصطفى بصفته لم يوجه ضدهن أي طلب فلا محل للحكم عليهن لصالحه «

« وحيث أن وزارة الأوقاف طلبت الحكم عليهن مباشرة لصالح رثيفة ولكن هذا الطلب غير مقبول لأن الوزارة تملك أن تطلب الدفع إليها باعتبارها ناظرة ولكنها لا تملك في دعوى قدمت ضدها لمطالبتها هي أن تطلب الحكم على شخص آخر لم ير المدعى الأصلي أن يقاضيه مباشرة «

« وحيث أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المتأفف ولكل من درويش مصطفى بصفته ولياً على ابنته رثيفة ووزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف الخ باشا فريد أن يرفع الدعوى ضد

المستحقين الذين استولوا على نصيب من الربح لم يكن حقا لم يقتضى شروط الوقف «

(استئناف وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف صالح باشا فريد والست زوجته ضد درويش مصطفى ادمى بصقة واخرين . رقم ١٠٥١ سنة ٤٤ ق دائرة حضرة عبدالعزى محمد بك وبصفوة حضرة محمد عبدالمولى بك الجندى ومحمد بهى الدين بك بركات المستشارين)

٤٧

٢٤ مارس سنة ١٩٢٨

ثمرة العين . واضع اليد بحسن نية . بتمسكها .
انذار واضع اليد . اثره فى نية . رفع الدعوى
ارها فيما يتعلق بثمره العين

(١) من القواعد المسلم بها قانونا ان واضع اليد على عين وبحسن نية يمتلك مايجنيه من الثمرات مادام شرط حسن النية متوفرا وان حسن النية يعتبر دائما الاصل ما لم يعم الدليل على العكس

(٢) مجرد الانذار لواضع اليد من المالك الحقيقى بتسليم العقار الذى تحت يده لا يكتفى فى اعتبار واضع اليد سىء النية بل يجب على من يدعى سوء النية أن يقدم الدليل على أن ما قام به من الانذار لخصمه كان كافيا لتغيير حاله النفسية واعتماده عدم أحقية فى وضع يده

(٣) يترتب على رفع الدعوى بالمطالبة بالملكية التزام واضع اليد برد الربح من تاريخ المقاضاة من غير أن يكون ثمة غل للبحث فى حسن او سوء نية واضع اليد المترتب على رفع الدعوى

المحكمة :

« من حيث ان كلا من وزارة المالية وشيخ العرب ابو حلفاية المجدوب رفع استئنافا عن الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٦ القاضى بالزام وزارة المالية بدفع مبلغ ١٥٣ جنيها مقابل ريع الاطيان المطالب بريعا من مارس سنة ١٩١٦ لغاية مارس سنة ١٩٢٦ مع الزام الوزارة بالمصاريف المناسبة واتعاب المحاماة »

« ومن حيث ان الاستئنافيين حائزان لشكلهما القانونى وقد أمرت المحكمة بضمهما للفصل فيهما بحكم واحد »

« وحيث ان شيخ العرب ابو حلفاية يطالب بريع الاطيان مدة عشر سنوات من سنة ١٩١٦ بدعوى انه أرسل انذارا الى الحكومة فى هذا التاريخ يطلب منها تسليمه هذه الاطيان ولكن الحكومة تنكر استلام هذا الانذار وتدفع النزاع بأنها كانت واضحة يدها بحسن نية ولا يجوز أن تلزم بالربح الا من تاريخ صدور الحكم ضدها »

« وحيث ان من المسلم به ان واضع اليد بحسن نية يمتلك مايجنيه من الثمرات مادام شرط حسن النية متوفر وان حسن النية يعتبر دائما الاساس ما لم يعم الدليل على عكس ذلك وفى هذه القضية لم يقدم شيخ العرب ما يمكن أن يقال معه بوجود سوء النية لدى الحكومة فى وضع يدها »

المستأنف والحكم بالريع من سنة ١٩١٩ الى مارس سنة ١٩٢٦ أى عن سبع سنوات فقط « (استئناف شيخ العرب ابو حلفاية المجذوب بتوكيل الاستاذ امين رطل افندى ضد وزارة المالية واستئناف الاخير ضد الاول رقم ٢٦٧ و ١٠٥٢ سنة ١٩١٩ ق. دائرة حضرة عبد العزيز بك محمد بمضوية حضرة محمد عبد الهادي الجندي بك ومحمد جوى لدين بركات بك المستشارين)

٤٧٨

٦ فبراير سنة ١٩٢٧

اوراق عرقية . دفتر تجارية . طمن بتزوير .
موضوع الدامن . واقعة ليست تزويراً . عدم قبول دعوى التزوير .

١ - اذا كانت الواقعة المنسوبة للدعى عليه فى دعوى التزوير لا تعتبر تزويراً بمعناه القانونى . فلا محل لقبول دعوى التزوير المدنية
٢ - انتزاع جزء من دفتر يعتبر اتلافاً لا تزويراً . وازاحة أحد الشركاء بيانات بدفتر الشركة ولو لم يكن مصرحاً بها منه دون الآخر بمقتضى عقد الشركة لا يعتبر تزويراً ايضاً . لأنه لا يعد زيادة او حشراً ولم يوقع عليه بامضاء مزورة للشريك الآخر

المحكمة :

« بما ان الاستئناف قد حاز شكله القانونى »
« وبما انه تعين قبل البحث فى البيانات والقرائن التى سبقت فى دعوى التزوير المطروحة وموازنة قوتها كدليل على ما يدعى المستأنفان أن

« وحيث أن مجرد الإنذار بالتسليم لا يكتفى فى اعتبار واضع اليد سوء النية بل يجب أن يقدم من يدعى سوء النية الدليل على ان ما قام به من الإنذار أو ما قدمه من الدليل ضد خصمه كان كافياً لتغير حالته النفسية واعتقاده بعدم أحقيته فى وضع يده »

« وحيث أنه اذا لم يكن يترتب على مجرد الإنذار تغيير مركز الخصوم أمام القانون فان رفع الدعوى يترتب عليه التزام واضع اليد برد الريع من تاريخ المقاضاة والمحكمة فى ذلك هى أن الخصوم ليس عليهم أن يتحملوا نتائج بطل القضاء أو تطويل الاجراءات ولا يكون ثمة محل للبحث فى حسن أو سوء نية واضع اليد المترتب على رفع الدعوى لأنه ملزم برد الريع على كل حال »

« وحيث أنه لذلك يجب الحكم على وزارة المالية برد الريع من التاريخ المشار اليه أى من سنة ١٩١٩ دون تاريخ الانذار »

« وحيث ان محكمة الاستئناف تأخذ فيما يتعلق بتقدير الريع بما أثبتته حضرة القاضى الذى انتقل بناء على حكم المحكمة الابتدائية لأنه أحق بالتصديق من تقارير الخبراء . ولأن الخصوم لم يدعوا عليه اعتراضاً يجعل المحكمة تشك فى صحة تقديره »

« وحيث أنه لذلك يتعين تعديل الحكم

جريمة التزوير ولا تبرر قبول دعوى المستأنفين ولو ان التقرير بها لا يمس بأية حال حقهما في التدليل على صحة هذه الوقائع وعلى أنها بثبوتها ان ثبتت قد تهدم الدفتر بمحتوياته أو تهدم بعض تلك المحتويات كدليل للمستأنف عليه في دعوى الموضوع

« وبما انه يتعين تبعاً لما تقدم تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف يعقوب حنين وآخر بتوكيل الاستاذ حزين افندي سعد ضد عياد حنا بتوكيل الاستاذ حسن افندي ملام رقم ١١٥٧ سنة ١٣٠٤ ق . دائرة حضرة متولي بك غنيم بمضوية حضرتي محمد بك ليب عطيه ومحمد بك غالب المستشارين)

المحكمة — تردد في اعتبار نزاع جزء من الدفتر الاذلاً لا تزويراً . لأن النزاع بعض الصحف الدفتر باعتباره مستنداً واحداً قائماً بذاته قد يستبر تزويراً . كما اذا قسم جزء من عقد يقصد التزوير .

٤٧٩

٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧

نفاذ . مادة تجارية . كفالة . شرطها

في المواد التجارية النفاذ واجب بحكم القانون ولكن بشرط الكفالة . ونص المادة ٣٩١ من قانون المرافعات لا يفيد اعفاء المحكوم له من الكفالة اذا « طلب ذلك » لأن تقديم الكفالة شرط اساسي لامكان التنفيذ . معجلاً ، وهو حق للمحكوم له بتقضى المادة ٢٩٠ لا يسلبه اياه مجرد ارادة الخصم . ولأنه لا يجوز اعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة في المواد التجارية

يستظهر التكليف القانوني لهذا الادعاء . اذ النزاع مفروض فيه أن المستأنف عليه قد زور بالدفتر الخاص بحساب الشركة فاذا تبين من تكليف ادعاء المستأنفين ورده الى شكله القانوني الصحيح ان ليس في الامر تزوير بالمعنى القانوني لتلك الجريمة اصبح من المتعين رفض دعوى التزوير المدنية مهما ثبت من عبث المستأنف عليه بالدفتر عبثاً يكون تقدير اثره دعوى الموضوع حيث يستمرض الدفتر بعبوبه كدليل لمن يتمسك به وتوزن تلك العبوب بفرض ثبوتها ليقين اذا كانت هادمة للدفتر في مجموعها أو انها تهدم بعض ما جاء فيه

« وبما انه من الواضح أن النزاع جزء من الدفتر لا يعد في الواقع تزويراً بل هو اتلاف مستند كما نصت عليه المادة ٣١٩ عقوبات . اما إملاء الصحف التي يقول المستأنفين انها ما كانت مكتوبة في الدفتر فلا يعد زيادة أو حشراً إذ المستأنف عليه يقر أنه كتب هذه الزيادة بخطه لما اختلف مع شريكه وهو لا ينسب أى شيء منها لها ولا هو وقع عليه بأمضاء مزورة لأنهما ولما كان عقد الشركة يقتضى ان يكون البيانات في الدفتر من الشركاء جميعاً فان افراده بتدوين الصحف المقول بأنها مزيدة محل البحث فيه وفي علته واثره هو دعوى الموضوع الأصلية لا دعوى التزوير

« وبما انه تبين مما تقدم ان الأعمال المنسوبة صدورها من المستأنف عليه لا تكون

يسلب من المحكوم عليه ما أعطاه إياها بنص المادة ٣٩٠ التي قبلها أي أنه أراد أن يسلب منه يد ما أعطاه باليد الأخرى ومثل هذا مما يجب أن ينتزه عنه قصد الشارع، أما الثاني فلأنه بالتأمل في نص المادة ٣٩١ المشار إليها ومقابلتها على نصها الفرنسي يرى أن الشارع أراد إعفاء المحكوم له في المواد التجارية من تقديم كفالة إذا توفر شرط من الشروط المدونة بها وهي أولاً إذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به وثانياً إذا كان الحكم صادراً تنفيذاً لحكم سابق صار في مثابة حكم بتي وثالثاً إذا كان الحكم صادراً تنفيذاً لحكم سابق مصرح بالتنفيذ به بغير كفالة ورابعاً إذا كان الحكم مبنياً على سند رسمي الخ - وذلك أسوة بالمواد المدنية التي صرح فيها بالنفاذ المعجل وبدون كفالة متى توفرت حالة من الحالات الأربع المار ذكرها، وأما عبارة (أن طلب) التي جاءت في صدر المادة فهي من باب الزيادة التي لم تكن لازمة إذ من البديهي أن المحكمة لا تحكم بشيء إلا بناء على طلب الخصم ولكن الشارع أتى بها مخافة أن يتسرب إلى الذهن إمكان الأعفاء بدون طلب وهذا بعيد، وقد أدى إدخال هذه العبارة في النص الأهلّي والتي لا نظير لها في النص المختلط إلى وجود شيء من الاضطراب في عبارة المادة مما سمح للمستأنف أن يتمك بما تمك به

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين تعديل

الآ في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٩١ فيما يتعلق بالمواد المدنية كما هو ظاهر من مقابلة نص هذه المادة على نصها الفرنسي .
المحكمة :

« حيث أنه لا نزاع بين الخصوم في أن المادة تجارية فالنفاذ المعجل فيها محتم وواجب بحكم القانون ولكن بشرط تقديم كفالة » وحيث أن وظيفة المحكمة في هذه الحالة تنحصر في معرفة ما إذا كان هناك موجب لأعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة . وأما النفاذ في ذاته فلا سلطان للمحكمة عليه

« وحيث أن المستأنف عليه يدعى أن المادة ٣٩١ من قانون المرافعات تختم على المحكمة إعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة بمجرد طلبه وأنه طلب ذلك واجابته المحكمة فلا سبيل للطعن ويرتكن في ذلك على عبارة المادة المشار إليها إذ قيل في صدرها (تعفى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة أن طلب ذلك وكانت المادة تجارية) الخ

« وحيث أن هذا التأويل لا يتفق لا مع المعقول ولا مع المفهوم من نص المادة ، أما الأول فلأن تقديم الكفالة شرط أساسي لامكان التنفيذ معجلاً فهو حق من حقوق المحكوم عليه وهذا الحق لا يمكن سلبه منه بمجرد رغبة وإرادة الخصم بدون مبرر ولا لتحقيق والقول بعكس ذلك يؤدي إلى تناقض في نص القانون فكان أن الشارع أراد بنص المادة ٣٩١ المذكورة أن

الحكم المستأنف من جهة التفاض وبإلزام المستأنف عليه بتقديم كفالة اذا أراد تنفيذ الحكم معجلاً بدون انتظار للحكم التهاى فى الموضوع »

(استئناف الخواجه نلى تلاروش بتوكيل الاستاذ ابن افندى وظل ضد الخواجه جرجى جريس بتوكيل الاستاذ عزيز افندى مينا رقم ١٠٠٥ سنة ٤٤ ق . دائرة مالى حسين باشا درويش بمضوية حضرقى متولى بك غنىم وحامد بك وضوان المستشارين)

٤٨٠

٣ يناير سنة ١٩٢٨

وكالة . مساب . مخالصة طامة . حكما

المخالصة المجلدة المبهمة التى لايبين فيها الأيراد والمنصرف . لاتنفع الموكل من مطالبة وكيله بالحساب . ولا يعتبر التخالص فى هذه الحالة تنازلاً عن حق او ابراء لدين المحكمة :

« حيث انه فيما يختص بمدة الادارة الأولى التى تبدأ من ابريل سنة ٩٠٤ لغاية سنة ١٩٠٩ وهى موضوع القضية نمرة ١٣٨٦ سنة ١٩٢٣ كلى مصر المحكوم فيها بالرفض من محكمة أول درجة تبين ان المحكمة الابتدائية ارتكبت فى رفضها على المخالصة المؤرخة ٢٢ ابريل سنة ١٩١٠ الموقع عليها من سمو الاميرة ونصها كالاتى « القاهرة فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٠

عزيزى سيف الله بمناسبة عزمكم على السفر الى أوروبا رأيت من واجبي أن أقرر لكم بأنى كنت دائماً مطلعة بمعرفتكم على ادارة أملاكى التى قتم بها وقد فحست وراجعت الحسابات

وأعطيتك بمقتضى هذه مخالصة شاملة نهائياً عنها » « وحيث أن لاتزاع فى ان هذه المخالصة صدرت من سمو الاميرة ولم يثبت ان هذه المخالصة كانت تحت يدها وبين مستنداتها الخاصة وان الحجز وقع عليها فاستولى عليها يسرى باشا بعد كسر أختام الحجز بالكيفية التى روتها لانه تبين أولاً من مراجعة محضر الحجز انه لم يأت ضمن ما شمله ذكر لتلك المخالصة كما ان التحقيقات التى قدمت منها فى الدعوى لم يثبت فيها حصول يسرى باشا على المخالصة المذكورة بسبب الحجز وكسر الاختام كما تدعى وثانياً ليس من المقبول عقلاً ان سمو الاميرة مع شدة رغبتها فى استرداد المخالصة وقد استردتها بالفعل كما تقول فما الذى يدعوها للاحتفاظ بها وان الاقرب الى العقل انها كانت تسارع فى تمزيقها حتى لاتصل الى يد الباشا مرة ثانية . وعلى هذا فان الثابت فى الدعوى ان المخالصة فى حيازة يسرى باشا وقدمت منه فى الدعوى ولم يثبت حصوله عليها بسبب آخر غير اعطائها له من سمو الاميرة للتمسك بها بالتخالص ضدها »

« وحيث ان الامر الواجب البحث فيه هو قيمة هذه المخالصة مع ظروف القضية لمعرفة اذا كانت تصلح للتخالص بصفة نهائية عن مدة الادارة السالف ذكرها »

« وحيث انه لاتزاع بين الطرفين بأن يسرى باشا كان زوجاً للاميرة فى تلك المدة ووكيلاً عنها بتوكيل مطلق عام فى ٢٠ فبراير

عليه ولم يتفقا لمعرفة ما اذا كانت بعض المبالغ التي تقدم عنها الحسابات في مدة الادارة الثانية دخلت في حساب تلك المخالصة من عدمه ولا شك ان هذا نتيجة طبيعية لتحرير مثل تلك الورقة بهذه السرعة والابهام »

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان الوكيل مكلفاً باداء الحساب لموكله عن ادارته وعن المبالغ التي قبضها على ذمة موكله (مادة ٥٢٥ مدني)

« وحيث ان ابراء ذمة الوكيل من حساب هذه الادارة ومن المبالغ التي قبضها يجب طبقاً للقواعد العامة لكل تخالص أن يكون مبنياً على سبب صحيح . ومما لا نزاع فيه انه حتى مع اعطاء التخالص بعد الاطلاع على الحساب يجوز الرجوع فيه اذا كان هناك خطأ او غش او تزوير مما يجعل الرضاء فاسداً »

« وحيث ان المحكمة لم يتسنى لها من عبارة هذه المخالصة المبهمة ان تقدر شيئاً مما تدعيه سمو الاميرة من تلاعب وكيالها في ادارة أملاكها وسوء تصرفه فيها حسب ماتينته من مراجعة الدفاتر عن هذه الادارة وهي تطعن على المخالصة المذكورة بأنها غير مطابقة لحقيقة الواقع الثابت في تلك الدفاتر ولا يمكن لهذه المحكمة بمحارة محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه من ان المخالصة فيد التنازل او الابرأء والهبه من قبل الاميرة لوكيلاها مع فرض ظهور خطأ جسيم في ادارته وظهور مبالغ جسيمة طرفه اذ ان ترك الاميرة

سنة ١٩٠٤ وأخذ يباشر ادارة أملاكها بهذه الصفة من ذلك التاريخ بدون أن يتقدم منه حساب في الدعوى عن هذه المدة موضوع المخالصة وأول ما يلاحظ على المخالصة انها تحررت في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٠ بصفة مبهمه ولناسبة سفر يسرى باشا الى أوروبا بدون ذكر أقل بيان عن الحسابات المقول بفحصها ومراجعتها وتبجتها حتى يمكن للمحكمة تقدير قيمة التخالص الذي أعطى من الاميرة والتحقق مما اذا كانت تلك الحسابات اتجت تعادلاً بين الابراد والمنصرف او ظهر منها شيء في ذمة الوكيل ابرأته الموكلة منه فعبارة المخالصة مع اجمالها وابهامها لاتدل على شيء من ذلك ، خصوصاً اذا لوحظ ان الادارة واسعة جداً وتشمل حسب ماهو ظاهر من مستندات القضية والكشوف المستخرجة من الدفاتر عن تلك المدة على أملاك كبيرة وتصرفات كثيرة ومتشعبة يلزم للاحاطة بها والاقرار عليها فحص جدي وتحديد خاص لتصفية هذه الحسابات ويلاحظ أيضاً من جهة أخرى ان هذه المخالصة في منتصف السنة الزراعية تقريباً مع انه من المعلوم في مثل هذه الادارة التي تشمل من أهم أعمالها حركة زراعية لا يمكن تصفية الحسابات الا بعد انتهاء السنة وتقفل حساباتها حسب العرف المتبع . وكان من أثر ذلك الابهام ان الخصمين اختلفا معاً اختلافًا عظيمًا فيما يتعلق بادارة سمادة الوكيل في المدة التالية عند مراجعة حساباتها كما سيجيء الكلام

وتحيصها وابداء ملاحظاتهم تفصيلياً عن أقوال الخصوم »

(استئناف سعادة سري باشا مستأنف ومستأنف عليه وحضره الاستاذ محمد صبرى أبو علم اقتدى ضد سمو الأميرة شويكار هانم إبراهيم وحضر منها الاستاذ محمد كمال البندارى المحامى مستأنف عليها ومستأنفة نمرة ١٢٨٨ و ٤٩٨ و ١٠١٠ سنة ١٣٤٤ و ٤٤ و ٤٥ ق . دائرة حضرات محمد مصطفى بك وزكى رزى بك وعبد الباقى زكى القشبرى بك المستشارى)

٤٨١

٣ يناير سنة ١٩٢٨

دعوى ابطال المرافعة . إيقاف نظر الدعوى حتى يعمل فى دعوى شرعية . عدم تحريك الدعوى الشرعية . جواز الحكم بالابطال .

إذا أوقفت الدعوى المدنية الى أن يفصل فى دعوى شرعية ولم يحرك من وقت دعواه الدعوى الشرعية فى المدة القانونية ، جاز لحصمه ان يطلب ابطال المرافعة فى الدعوى المدنية ولا يحتاج عليه بعدم جواز تحريك الدعوى المدنية حتى يفصل فى الدعوى الشرعية .

المحكمة :

« حيث ان المحامى عن الست نبيه العتبلى دفع فرعياً بعدم جواز نظر دعوى ابطال المرافعة لأن الدعوى رفعت عليها بصفتها ناظرة وقد زالت عنها هذه الصفة باعتراف الخصوم وفى الموضوع طلب رفض الدعوى لأن إيقاف الدعوى كان بناء على قرار صدر من المحكمة حتى يفصل فى دعوى شرعية معلقة بين الخصوم وحيث لم يقع من الست نبيه العتبلى اهمال حتى يقضى بابطال المرافعة بعد ثلاث سنوات .

حقوقها وتنازلها عنها يجب أن يكون صريحاً ومسبوقاً أولاً بدين معين فى ذمة الوكيل نتيجة ادارته ثم حصل تنازع عليه فتنازل بطريق التراضى اختيارياً عن دينها وتبرأ ذمة المدين سواء كان من طريق التبرع او الصلح (مادة « ١٨٠ مدنى) متى كانت لها أهلية التبرع »

وحيث أن يسرى باشا المستأنف عليه فى هذه الدعوى لم يبين دفاعه على هذه النظرية وإنما يدعى ان ذمته بريئة من كل دين للأميرة فى مدة تلك الادارة ، وترى هذه المحكمة نظراً للظروف السالف أيضاً والمطاعن التى وجهت من الأميرة ضد هذه المخالصة على اعتبار ان تصرفات وكيلها أقل ما توصف به أنها بعيدة عن قواعد الامانة وعلى الاخص مع ملاحظة ان مراجعة الحسابات عن المدة التالية تستلزم كما سيحىء الكلام عليه بحث الحسابات عن المدة السابقة على تاريخ المخالصة ، مع ملاحظة أيضاً ان سمو الأميرة قدمت كشوف حساب عن مدة الادارة ، موضوع المخالصة ويمكن أن يستفاد منها سوء تصرف وارتكاب خطأ جسيم فى الادارة انه لا يمكن التمسك على المخالصة المذكورة لجعلها أساساً صحيحاً للتخلص والواجب للوقوف على الحقيقة والقضاء براحة ضمير فى دعوى الأميرة بنذب خبراء كما طلبت المستأنفة للاطلاع على الدفاتر وجميع المستندات التى تقدم اليهم لاستخراج الحسابات منها عن المدة من ابريل سنة ٩٠٤ لغاية سنة ١٩٠٩ وعلى الخبراء سماع ملاحظات الطرفين ومناقشتها وإثباتها فى محضرهم

٤٨٢

٣ يناير سنة ١٩٢٨

تعمير طيب . طب الاسنان . قانون رقم ١٤
لسنة ١٩٢٠ . الترخيص لغير الحاصلين شهادة
طبية . حق الحكومة المطلق في الترخيص

اشترط هذا القانون وجوب حصول طبيب
الاسنان على دبلوم من إحدى الكليات المعترف
بها للتخخيص له بمزاولة عمله . ونص في المادة ١٥
على سبيل الاستثناء وبصفة مؤقتة على جواز
الترخيص لغير الحاصلين على الدبلوم اذا كانوا قد
مارسوا عملهم عشر سنوات وأدوا بنجاح امتحاناً
في طب الاسنان

ولكن هذا الخيار في الترخيص متروك
لسلطة الحكومة فلها أن تعطى الترخيص لمن تشاء
وتمنعه ممن تشاء دون أن تكون ملزمة ببيان
أسباب المنع . ولها مطلق الحرية في تقدير استيفاء
شرط المدة . ولا يفيد قبولها شخص لتأدية
الامتحان الاقرار بوفاء المدة ، فلها أن ترفض
الترخيص له بعد الامتحان اذا تبين له عدم
عمارة مهنة المدة القانونية . ولا يحق في هذه
الحالة الرجوع عليها بالتعويض
المحكمة :

« حيث أن القانون نمرة ١٤ لسنة ١٩٢٠
أخضع مزاولة مهنة طب الاسنان الى نظام معين
مبنى على اشتراط الحصول على دبلوم من إحدى
الكليات المعترف بها الا أنه علي وجه الاستثناء

« وحيث انه تبين أن الدعوى انما رفعت
على الست نبيهة العتبلى بصفتها الشخصية
ولا عبرة بذكر صفتها ناظرة لأن ذلك كان
زيادة في البيان ولكن موضوع المطالبة لم يكن
له اثر يمس بالوقف ولذلك صدر الحكم عليها
بصفتها الشخصية

« وحيث أن دعوى البطلان رفعت ايضاً
على الست نبيهة بصفتها الشخصية لذلك تكون
الدعوى جائزة القبول فيتعين رفض الدفع الفرعى
والتقرير بجواز نظر الدعوى

« وحيث انه عن الموضوع الذى ترفع
فيه الخصوم قد تبين أن الدفاع عن الست نبيهة
العتبلى قرر امام محكمة أول درجة بوجود شهادة
دالة على وجود قضية معلقة بين الخصوم أمام
المحكمة الشرعية ولم توجد هذه الشهادة ضمن
الاوراق وقد ذكر هذا القول المدافع عنها أمام
هذه المحكمة في دعوى ابطال المرافعة ولم يوجد
لهذه الشهادة اثر ايضاً وسواء وجدت هذه
القضية أو لم توجد امام المحكمة الشرعية فان
عدم تحريكها في المدة القانونية التى نص عليها
في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات يجعل طلب
الحكم بابطال المرافعة واجب القبول طالما أن
الست نبيهة العتبلى المذكورة لم تقدم ما ينفى
انها أهملت الدعوى المدة القانونية

(قضية بطلان المرافعة المرفوعة من السيدتين عائشة
ومنيه هانم كريمي المرحوم هيد الحميد باشا صادق
وحضر عنهما الاستاذ زكي افندى خوام المحامي ضد الست
نبيهة العتبلى وحضر عنها حفرة الاستاذ حسن افندى
حتى المحامي نمرة ٣٠٣ سنة ١٤٤٤ ق . دائرة حضرات
اصحاب النزة كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك ومحمود
سامي بك المستشارين)

كما ورد بصريح العبارة في المادة ١٥ وبصفة
وقية كما يدل عليه عنوان الباب الذي وردت
المادة المذكورة فيه قرر القانون المذكور أن
يسوغ للحكومة مرة واحدة ونظراً إلى حالة
الأشخاص الذين كانوا يمارسون هذه المهنة وليسوا
حاصلين على إجازة تعليم أن يمارسوها بشروط
معينة خاصة بالكفاءة وضمن هذه الممارسة إلا أنه
يستدل من هذه الصفة الاستثنائية ومخالفة هذا
التصريح للنظام العام الجديد وكذلك من أنه لم
يُرد في القانون لا عبارة الإلزام ولا صيغة مستقبل
التي تؤدي معنى الأمر بل اقتصر في القانون على
استعمال كلمة « يسوغ » أن المسألة ليست مسألة
حق بل مجرد خيار هذا فضلاً عن أن هذا الخيار
لم يخول لدوى الشأن مباشرة لعدم ذكر القانون
أنه يسوغ لهم بل هو خيار خول لوزارة الداخلية
مباشرة بأن نص في القانون أنه يسوغ لها كما أنه
من الواجب ملاحظة أن هذه العبارة بالذات
وردت في الفقرة الخاصة بالأشخاص الذين قدموا
للإمتحان الخاص مما يدل بوضوح على أن التسوية
المنصوص عنه إنما هو منصب على هؤلاء وأن
النجاح في الإمتحان لا يعتبر اذن حقاً مكتسباً
يخول لهم الحصول على الرخصة »

« وحيث وأن كانت الفقرة الثانية من
المادة ١٥ تشترط حقيقة القبول في الإمتحان سبق
ممارسته المهنة لمدة عشر سنوات سابقة إلا أنه
ما دامت الحكومة تبقى مطلقة الحرية إزاء من
أدوا الإمتحان أنفسهم فلا أهمية للسبب الذي

تتذرع به الوزارة لرفض منح الرخصة فيمكنها أن
ترتكز على نفس السبب الخاص بمدة ممارسة
المهنة إذا اتضح لها من المعلومات التي تكون
تحصلت عليها فيما بعد أن قرينة توفر هذا الشرط
المستفادة من أداء الإمتحان تناقضها المعلومات
التكيلية لأن المسألة ليست في الواقع مسألة شيء
محكوم فيه ما دامت المادة ١٦ تنص على أن
للحكومة حتى بعد أداء الإمتحان وإعطاء الرخصة
أن تلغى في أي وقت تشاء لأسباب تتعلق بتعاطي
الصناعة وشرط الممارسة عشر سنوات يدخل في
هذه الأسباب بلا نزاع »

« وحيث أنه منصوص أيضاً في القانون أن
رفض قبول أي شخص في الإمتحان لا يجوز
أن يكون في أي حال من الأحوال موضوعاً
لمطالبته أمام السلطة القضائية وبما أن هذا الإلغاء
الخاص يتضمن مدة الممارسة السابقة فلا ترى
المحكمة كيف يسوغ للقضاء التعرض لها حالة أنها
هي أساس رفض التصريح وإلغاء الرخصة بعد
منحها وحالة أنها هي أساس القبول في الإمتحان
نفسه »

« وحيث أنه فيما يتعلق بالصحة العامة
وممارسة مهنة الطب يعتبر حق الحكومة في منح
أو رفض أمر معتبر من قبيل المنحة التي تعطى على
سبيل الاستثناء ليس إلا أمراً متعلقاً بالصالح العام
والنظام فهو بناء على ذلك حق مطلق لا سلطان
عليه حتى للخطأ الموضوعي الذي يقع في الأسباب
التي تتذرع بها الحكومة لتصرفها فهي لا تكون

مسئولة عنه لأنه لا شيء يحول دون افتراض وجود أسباب تجعل من صالح الجميع إبقاؤها في معزل من الاذاعة فبناء عليه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الحكومة مسئولة عن خطأ أسباب تصرفها لأنها غير ملزمة بأبداء الأسباب فضلاً عن ان ظروف القضية تدل على عدم وقوع خطأ من جانب الحكومة وان المستأنف لم يمارس صناعة طب الاسنان عشر سنوات قبل طلب الرخصة التي رفضت الحكومة اعطائها اليه «

(استئناف مجرى افتدى كازنجياذ وحضر عنه حفرة الاستاذ سلامه مخايل بك المحامي ضد وزارة الداخلية وحضر عنها حفرة يوسف بك قيس نمرة ٨٥٦ سنة ٤٤ ق . دائرة حفرة صاحب المعالي حسين درويش ماشا وبحضور مسيو سودان ومصدق محمد بك مستشارين)

٤٨٣

٣ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف . دعوى استرداد . حجز تحفظي . حجز تنفيذي . من الدائن . او من المالك . وجوب مراعاة المواعيد القصيرة في كل الاحوال

سواء كان الحجز الواقع على المنقولات حجزاً تحفظياً أو تنفيذياً . وسواء كان الحاجز الدائن أو صاحب المنقولات . وجب مراعاة المواعيد القصيرة التي نص عليها التعديل الخاص بدعاوى الاسترداد . لأن علة التشريع في التعديل واحدة في جميع هذه الاحوال .
الحكمة :

عن الدفع الفرعي

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها

الاولى طلب عدم قبول الاستئناف شكلاً انتقدياً بعد الميعاد لأن موضوع الدعوى استرداد منقولات محجوز عليها وقد رفعت وزارة المواصلات بعد مضي الخمسة عشر يوماً المقررة قانوناً لرفع الاستئناف في دعاوى الاسترداد

« وحيث أن وزارة المواصلات تدعى أن الدعوى لم تكن استرداد في الحقيقة وإنما هي نزاع في ملك قام بين الوزارة والمستأنف عليها الاولى بخصوص ملكية المنقولات الخاصة بالمدعو جندى انطونيوس ولد المستأنف عليها والذي اختاس اموال الحكومة وحكم عليه بالسجن وأن الوزارة إنما عملت بالحق المعطى لها بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني التي تعطى الدائن حق المطالبة بحقوق مدنية

« وحيث ظهر من مراجعة الاوراق أن الوزارة ابتدأت أولاً بتوقيع الحجز التحفظي على المنقولات موضوع الدعوى ثم اردفته بحجز تنفيذي على نفس المنقولات لما صدر لها حكم نهائي ضد المدين

« وحيث أن قصد الشارع من التضييق في مواد الاسترداد ومن قصيره امد المواعيد فيها إنما هو رغبته في سرعة الفصل في الأشياء المحجوزة حتى لا تتلف بمرور الزمن أو تستغرقها مصاريف الحراسة فتضيع قيمتها سدى سواء كان على الحاجز أو المسترد ولهذا يستوي أن يكون الحجز تحفظياً أو تنفيذياً واقعاً من نفس المالك على منقولاته عملاً بنص المادة ٦٧٨ من قانون المرافعات أو من دائن ذلك المالك عملاً بنص المادة ١٤٣ من القانون المدني واذا الواقع

سنة ١٩٠٩ مقابل ثمن قدر بمبلغ ٢٠٠ جنيه قبضه البائع من المشتري المذكورة

« وحيث أنه بعد ذلك باعت الست فاطمة محمد الحفناوى هذا المنزل وما تملكه من اطيان آلت لها بالميراث عن والدها الى أولادها انيسة وبهية البالغتين وعبد العزيز واحمد طاهر وعبد المنعم القاصرين المشمولين بولاية والدهم زوجها ابو العزم مسعد وشهد بأرضائه على هذا المقعد .

« وحيث أنه بعد ذلك توفيت فاطمة بنت محمد الحفناوى عن غير تركة غير ان زوجها ابو العزم مسعد تجاهل عقد البيع الصادر من زوجته لأولاده بشهادته وجعل نفسه وارثا في ملك أولاده الأحياء بحق الربع عن زوجته التى ماتت ولا ملك لها وباع ما زعم أنه حقه في الاطيان والمنزل الى بعض اولاده من زوجة أخرى ولم يقف عدوانه عند هذا الحد بل تعداه الى بيع نصف المنزل ملك اولاده المستأنف عليهم بصفته ولياً عليهم وجردهم من كل ملك كما تجرد هو من قبل وجعل البيع لاخته الشيخ احمد السيد مسعد » وحيث أن تصرفات ابو العزم مسعد على هذه الطريقة تجعله مسيئاً ومضيعاً لاموال اولاده فلا ينفذ تصرفه هذا شرعاً عملاً بالمادة ٤٢٤ من كتاب الاحوال الشخصية الواجب معاملة هذا الولي باحكامها واليك نصها « اذا كان الأب فاسد الرأى سىء التدبير فلا يجوز

أن لا فرق بين هذه الحالات ما دام النزاع اساسه الحجز وكان توقيع هذا الحجز في ذاته من موجبات سرعة الفصل في الدعوى وعدم التواني في اجراءاتها

« وحيث أنه بنا على ذلك يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله (استئناف وزارة المواصلات وحضر عنها حضرة الاستاذ مصطفى عبد الطيف بك ضد الست نظله غيريال واخرى وحضر عنهما حضرة الاستاذ فيليب اقتدى بشاره المحامى نمرة ١٠٥٠ سنة ١٤ ق . بالهيئة السابقة

٤٨٤

٥ يناير سنة ١٩٢٨

بيع . عقار . ولي . تصرفاته . الأب الفاسد الرأى . شرط الخيرية . عدم تقاض البيع . حق الولد في نقضه عند البلوغ

اذا كان الأب فاسد الرأى سىء التدبير فلا يجوز له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا اذا كان خيراً له . والخيرية أن يبيعه بضعف قيمته . فإن باعه بأقل من ضعفها لم يجز بيعه فالولد نقض البيع بعد البلوغ

— مادة ٤٢٤ من كتاب الاحوال الشخصية . المحكمة :

« حيث أن ملكية المنزل المتنازع في نصفه بين المستأنف والمستأنف عليهم كانت لابو العزم مسعد والد المستأنف عليهم وتصرف في هذا المنزل بالبيع لزوجته فاطمة بنت محمد الحفناوى والدة المستأنف عليهم المذكورين بمقد تاريخه أول يناير سنة ١٩٠٥ ومسجل في ٣٠ نوفمبر

المحكمة بقيد استثنائه اذا لم يتخذ له محلاً مختاراً
في عريضة الاستئناف

٢ - يضاف الى الميعاد القانوني ميعاد المسافة
طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات بين
محل الخصم الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى
حضوره اليه .
المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليه دفع فرعياً
بعدم قبول الاستئناف لأنه لم يقيد في ميعاد
الثمانية ايام اللاحقة لانذاره المستأنف بقيد
» وحيث ان الثابت انه بعد اعلان صحيفة
الاستئناف للمستأنف عليه انذر هذا الاخير
المستأنف بقيد استثنائه في مدة ثمانية ايام وكان
هذا الانذار في ٩ يناير سنة ١٩٢٧ وسلم لقلم
الكتاب طبقاً للقانون لعدم تعيين محلاً مختاراً
للمستأنف في صحيفة استثنائه

« وحيث انه من الثابت ايضاً أن المستأنف
عليه قيد الاستئناف في ١٨ يناير سنة ١٩٢٧

« وحيث انه طبقاً للمادة ١٧ من قانون
المرافعات انه في حالة ما اذا كان الميعاد معيناً في
القانون فيزداد على هذا الميعاد يوم لكل مسافة
ثمان ساعات بين محل الخصم الصادر له التنبيه
وبين المحل المقتضى حضوره اليه

« وحيث انه لا نزاع في أن محل المستأنف
في صدفا التابعة لمركز السنبلاوين ولهذا وجب
أن يضاف للثمانية ايام الواجب الحضور فيها الى

له بيع عقار ولده الصغير والكبير الملحق به الا
اذا كان خيراً له والخيرية أن يبيعه بضعف
قيمته فإن باعه باقل من ضعفها لم يجز يبعه فلوالد
نقض البيع بعد البلوغ

« وحيث أن احمد السيد مسعد المستأنف
لم يكن بالجاهل تصرفات اخيه الدالة على اسرافه
وسوء تدبيره في اموال اولاده القصر وضياعها
بالبيع الى آخرين من ذوى قرباه ومنهم اخوه
المستأنف المذكور فلا تتردد المحكمة في الاقتناع
بمحصل هذا البيع تواطؤاً بين المستأنف واخيه
ابو العزم للاضرار بالقصر الذين لم يثبت استفادتهم
بشيء من هذه التصرفات التي وقعت من والدهم
لمحض الضرر بهم ومتى كان اساسه كذلك فهو
باطل والحكم المستأنف على اساس صحيح ويجب
تأييده ورفض الاستئناف موضوعاً

(استئناف الشيخ احمد السيد مسعد وحضر عنه
الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد الست ايمه ابو العزم
مسعد واخرين وحضر عنهم زهير افندي صبرى عمرة
٨٩ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات على سالم بك ومحمد
فريد الشافى بك ومحمد الرجبرى بك)

٤٨٥

١٠ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف . قيده في الميعاد القانوني . الانذار
بالقيد . عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً . صحة
الانذار لقلم الكتاب . ميعاد المسافة .
وجوب اضافته .

١ - يصح انذار المستأنف في قلم كتاب

القاهرة وقيد الاستئناف مسافة طريق طبقاً للمادة السابق ذكرها ويكون حينئذ القيد الحاصل في ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ في الميعاد القانوني

« وحيث أن مآقره القانون من الزام المستأنف باتخاذ محل مختار في المدينة التي بها محكمة الاستئناف يصح اعلانه فيه لم يقصد به مخالفة المادة ١٧ السالف ذكرها وكل ما قصده القانون من هذا الزام سهولة الاعلانات للمستأنف وعدم تعطيلها من غير أن ينقض ذلك الزام الاحكام الاخرى التي يقرها قانون المرافعات » وحيث انه لما تقدم يكون الدفع الفرعي على غير اساس ويتعين رفضه .

(استئناف احمد متولى مراد وحضر عنه حضرة الاستاذ مصطفى افندي فبحسب المحامي ضد فريد افندي لوزه وحضر عنه الاستاذ احمد بك الديواني المحامي عمدة ٢١٢ سنة ٤٤ ق دائرة حضرات كمال بك ابراهيم وعلى عزت بك وعمرود ساي بك مستشارين)

٤٨٦

١٠ يناير سنة ١٩٢٨

بيع . مرض موت . شروطه . وصية . شرط عدم تصرف المشتري في حياة البائع . عدم منافاته لبيع . بيع لا وصية .

(١) مرض الموت هو المرض الذي يقعد صاحبه عن قضاء مصالحه في الخارج وتغلب فيه الوفاة وينتهي بها . فاذا لم يعم الدليل على ان المرض بالرغم من شدته لم يلزم المريض حتى الموت . ولم يقعه عن قضاء مصالحه في الخارج فصرفات المريض تصبح صحيحة

(٢) اذا باع المورث لأحد ورثته عقاراً وشرط عليه عدم التصرف فيه طول حياته - حياة البائع - فهذا الشرط لا ينفى البيع ولا يقبله الى وصية طالما كانت سائر أركان البيع متوافرة في العقد .

المحكمة :

« حيث أن المحامي عن المستأنفة تنازل أمام هذه المحكمة عن الطعن في العقد المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ ومسجل في ١٣ يونيو سنة ٩٢٥ وهو العقد الأول المشار اليه في الحكم وموضوع البحث من المحكمة الابتدائية وقصر طعنه فقط على العقد الثاني المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٣ وثابت التاريخ في ٧ يولييه سنة ١٩٢٣ ومسجل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأنه باطل لصدوره في مرض الموت لورثة ولأنه يعتبر حسب الشروط الواردة فيه عقد وصية غير جائزة للوارث بدون مصادقة المستأنفة التي هي من ضمن الورثة » وحيث أنه يتبين للمحكمة من مراجعة

شهادة الاثبات والنفي التي سمعت امام محكمة أول درجة انها متعارضة وترى هذه المحكمة أن شهادة الطبيب لا تفيد الا أنه عاد المتوفى في عيادته بفاقوس قبل وفاته بنحو تسعة شهور وكان مصاباً بنزلة شعبية وتصلب في الشرايين وزلال في البول . ويفهم من مناقشته في شهادته من المحامي عن المستأنف عليه ان النزلة الشعبية المزمنة ونظراً لشيخوخة المورث وضعفه ما كان يمكنه مقاومة النزلة الشعبية ولم يعد الطبيب

اذ أن الملكية انتقلت كما تقدم في مدة الحياة .
ثم ان العقد وصف بصفة عقد بيع اعترف فيه
المورث بقبض الثمن »

« وحيث أنه من جهة المواشى التي لم يشملها
العقد فانه لا دليل على ان المورث تركها »

« وحيث أنه بناء على ما تقدم وبناء على
باقى أسباب الحكم الابتدائى التي لم تكن مخالفة
لما سلف ايضاحه يكون الحكم المذكور فى محله
ويتعين تأييده »

(استئناف الت قاطعه بت بدر وحضر منها
الاستاذ وهيب بك دوس ورزق صليب افندى ضد
الشيخ على بدر واخرين وحضر عن الاول حضرة حامد
فهمى بك المحمى نمرة ١٠٩٤ سنة ١٤ ق ٥ دائرة
حضرات محمد مصطفى بك وزكى برزى بك وهب الباقى
بى القشيري بك مستشارين)

٤٨٧

٢٥ يناير سنة ١٩٢٨

المائة المالكه . مخصصات الأمراء . تدزل
الامراء من اطيابهم . ملاقة هذا التنازل بهذه
المخصصات . مرتب الحديوي توفيق باشا .
مليته التاعوية .

تنازل افراد العائلة الحديوية لجهة بيت المال
عن ملكية ٤٢٥٧٢٩ فدائاً فرتب لهم مبلغ
٢٦٠٠٠٠ جنيهاً تصرف لهم سنوياً من خزنة
الدولة ابتداء من سنة ١٨٧٥

وكان ما تنازل عنه الأمير توفيق باشا
٣١٠٠٠ فدائاً ومارتب له سنوياً مبلغ ٢٠٠٠٠
جنيه .

المورث بعد ذلك حتى يمكن التأكد اذا كان
استمر مريضاً بمرضه حتى توفي به . وعلى هذا
فشهادة الطبيب غير قاطعة فى الدعوى . وأما
باقى شهادة شهود الاثبات بأن المورث استمر
مريضاً ملازماً فراشه حتى توفي فقد شهد بنا بنفيها
شهود النفي بأن المورث كان فى صحته وقت تحرير
العقد السابق على وفاته بنحو التهمة شهور وغير
ملازم لفراشه ولم يتمتع عن قضاء حوائجه خارج
منزله . وترى هذه المحكمة ان محكمة أول درجة
قد أصابت فى ترجيح شهادة النفي نظراً لظروف
القضية وأخصها تصرفات المورث فى أحواله
المعيشية ولعدم قيام الدلائل القاطعة على ان المورث
كان وقت تحرير العقد فى مرض الموت وهو
المرض الذى يقعه عن قضاء مصالحه فى الخارج
ويغلب فيه الوفاة »

« وحيث أن العقد السالف ذكره صريح
بنقل الملكية الى المشتري من تاريخه وبه اعتراف
من المورث بقبض الثمن . وأما تقيده المشتري
بعدم التصرف فى المبيع الابد وفاته فهذا لا يخرج
العقد عن وصفه القانونى فانه عقد بيع منجز فى
حياة المورث اشتمل على جميع أركان البيع الذى
قيد بالخطر على المشتري بالتصرف مدة حياته
سيما وان البائع نفسه كما هو مذكور فى العقد حظر
على نفسه من تاريخ العقد التصرف فى المقدار
المبيع سواء يبيع أو رهن . ويتبين من ذلك أن
هذا العقد لا تنطبق عليه أحكام الوصية التى هى
تمليك مضاف الى بعد الوفاة على سبيل التبرع

(٥) وان المغفور له السلطان حسين قد وزع مخصصات العائلة السلطانية وحرّم الأميرة .
الوالدة من نصيبها فيها .

المحكمة :

« حيث ان سمو المستأنفة تدعى انها تترث عن زوجها المغفور له توفيق باشا الخديوي السابق مرتباً مقررأ في وزارة المالية قدره ٥٤١ جنيهاً و ٦٦٦ مليماً في الشهر وأن منشأ هذا المرتب هو أن زوجها مع أفراد العائلة الخديوية كانوا تنازلوا لجهة بيت مال الحكومة عن ملكية (٤٢٥ ٧٢٩) اطيان تنازل زوجها منها وحده عن ملكية واحد وثلاثين ألف فدانا بخلاف أملاك أخرى وأنه مقابل هذا التنازل تخصص لهم ابتداء من سنة ١٨٧٩ على خزانة الدولة مبلغ ٣٦٠ ٠٠٠ جنية سنوياً اختص منه مورثها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنية في السنة واختصت هي من هذا المبلغ الأخير بالمرتب الشهري الذي تدعيه الآن وقالت أن هذا المرتب كان جارياً صرفه لها لغاية أول ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكنه قطع عنها بعد ذلك بلا سبب فهي تطلب الزام وزارة المالية بأن تدفع لها المرتب الشهري المحكى عنه ابتداء من ابتداء أول ديسمبر سنة ٩١٤ لغاية يوم السداد مع الفوائد القانونية بواقع ٥/ في السنة من تاريخ الاستحقاق مع الحكم لها على الوزارة ايضاً باستمرار صرف ذلك المرتب لها شهرياً وترتكب في ذلك على أعمال لجنة التحقيق العليا

وعلى أثر وفاة الخديوي توفيق باشا خصص لسمو الاميرة زوجته مبلغ ٦٥٠٠ جنيهاً سنوياً وفي عهد المغفور له السلطان حسين قطع هذا المرتب . فرفعت الاميرة الدعوى تطالب به بانية دعواها على السببين الآتين :

(١) ان المرتب الذي خصص للأمير توفيق باشا وقدره ٢٠٠٠٠ جنيهاً كان مقابل تنازله عن اطيانه للحكومة .

(٢) وان ما رتب لها على أثر وفاة زوجها كان مقابل نصيبها في تركته من مرتبه المذكور . فقالت محكمة الاستئناف : ان حالة الأمير توفيق باشا لا تقاس بحالة الامراء الآخرين . لأن الأمير تنازل عن اطيانه بدون مقابل . ولأن مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنية كان مرتباً لولاية العهد بدليل :

(١) صريح تنازل الأمير

(٢) وان ما خصص لسمو الاميرة الوالدة لا يتناسب مع نصيبها الشرعي في تركة زوجها .

(٣) وان الخديوي توفيق باشا عند توليه الحكم تصرف في مرتبه باعتباره مرتب ولاية العهد فخصص منه مبلغ ١٥٠٠٠ جنية لولي عهده الأمير عباس باشا

(٤) وان الخديوي عباس باشا على أثر وفاة والده وزع مبلغ الـ ٢٠٠٠٠ جنية على أفراد العائلة المالكة . واحتفظ بحصة منه لولي عهده في المستقبل .

التي كانت شكلت على أثر تدهور الحالة المالية في البلاد في أواخر أيام حكم المغفور له اسماعيل باشا وعلى الأمر الكريم الصادر منه في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وعلى أوجه أخرى أهمها الصلح الذي أجرته الحكومة في سنة ١٨٨٨ مع بعض امراء العائلة على أثر دعوى كانوا رفعوها عليها والتي اضطرت فيها الى أن تعطيهم هوداً واطياناً في مقابل ما كان استقطع منهم من ذلك المرتب ثم على اقرار مندوب الحكومة امام المحكمة المختلطة في سنة ١٩٠٥ وفي القضية التي كانت رفعت عليها بالمطالبة بما تبقى للأمرء من ثمن أطيان الدائرة السنية بعد سداد الديون إذ كانوا يدعون أن ذلك المتبقى ملكهم بحجة أنهم انما كانوا تنازلوا عن أطيان تلك الدائرة لأجل سداد الديون فقط وقد تسددت إذ قرر مندوب الحكومة إذ ذاك ان تقرير المرتب لأفراد العائلة في سنة ١٨٧٨ كان في مقابل تنازلهم للحكومة عن ملكية الاطيان وزادت سمو المستأنفة على ذلك أن حالتها ليست كحالة كريميتها نعمت الله هاتم التي سبق الحكم برفض دعواها لأن كريميتها كان صدر أمر بقطع مرتبها وأما هي فلم يصدر أمر بشأنها .

« وحيث أن الحكومة تدعى أن تقرير المرتب للأمرء لم يكن في مقابل تنازلهم لها عن الاطيان كما تدعى سمو المستأنفة وانما بصفة منحة منها لهم (Donations) سداً لحاجاتهم وحفظاً لمركزهم - وأنه يفرض أن هذا التقرير كان في

مقابل التنازل فان هذا لا يصدق على أى حال على المغفور له توفيق باشا ولا على ورثته إذ أن تنازله كان صريحاً بأنه بغير مقابل وبلا شرط بخلاف بقية الأمراء الذين كانوا تنازلوا معه كما أن مبلغ ال ٢٠٠٠ جنيه الذي كان تخصص للمغفور له توفيق باشا بمقتضى القائمة التي وزع بمقتضاها المغفور له اسماعيل باشا مبلغ ال ٢٦٠٠٠ جنيه على نفسه وعلى أفراد العائلة لم يكن في مقابل تنازل توفيق باشا عن أملاكه وانما بصفة مرتب له لولاية العهد وانتهت بطلب تأييد الحكم

« وحيث أن الفصل في القضية يستلزم البحث في ماهية مرتب ال ٢٠٠٠٠ جنيه الذي كان تخصص للمغفور له توفيق باشا بمقتضى قائمة التوزيع المشار اليها : هل كان هذا التخصص في مقابل تنازل توفيق باشا عن املاكه كما تقول سمو المستأنفة أو انه كان بصفة مرتب لولاية العهد كما تقول الحكومة

« وحيث ان سمو المستأنفة تدعى الميراث عن زوجها فوجب لمعرفة الحقيقة ان يبحث فيما فعله مورثها في هذا الخصوص عند تنازله عن املاكه وايضاً فيما عمله بعد ذلك اى عقب توليته الحكم خاصاً بهذا المرتب ويلاحظ أولاً أن المبلغ الذي تطلبه المستأنفة يزيد عن نصيبها الشرعى في الميراث عن زوجها في مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه الأمر الذي يدل بذاته على أن المسألة لم تكن ميراثاً كما تقول .

« وحيث أنه ظاهر من الأوراق أن المغفور

له توفيق باشا كان تنازل عن أملاكه للحكومة صراحة بدون مقابل خلافاً لبقية الأمراء الذين كانوا تنازلوا معه .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فلا حاجة للبحث في القضية الحاضرة عما اذا كان تنازل باقي الأمراء قد حصل منهم تحت شرط تقرير مخصصات لهم أو ان تلك المخصصات كانت مجرد منحة لهم من قبل الحكومة كما تقول لأن حالة المغفور له توفيق باشا يخالف حالة أولئك الأمراء مخالفة ظاهرة كما لا محل أيضاً لتمسك سمو المستأنفة بما فعلته الحكومة معه ولا عما قرره بشأنهم نظراً لاختلاف الحال كما تقدم على أنه لو سلم بنظرية سمو المستأنفة تكون النتيجة قصر توزيع جميع مبلغ المخصصات على من تنازل من الأمراء فقط وعلى ورثتهم من بعدهم وبالتالي حرمان ما يستجد فيما بعد من الأمراء وهذا يناقض الغرض السامي الذي أراده المغفور له اسماعيل باشا حين اقترح تقرير مبلغ المخصصات البادي ذكره وهو حفظ كرامة أفراد عائلته جميعاً بلا استثناء حتى يقيمهم ذل الاحتياج ولهذا حفظ لنفسه صراحة حق توزيع المبلغ عليهم ووزعه فعلاً عقب تقريره على نفسه وعلى أفراد العائلة بحسب حالة كل منهم بدون تمييز بين من تنازل منهم ومن لم يتنازل كحريماته مثلاً (راجع أول قائمة توزيع صدرت منه في ٧ نوفمبر سنة ١٨٧٨) ومن هذا يمكن القول بأن التنازل لم يكن السبب المباشر في تقرير المخصصات

« وحيث قد يقال كيف يحصل التمييز في المعاملة بين الأمراء بهذه الصورة وأن يحرم المغفور له توفيق باشا دونهم مع أنه كان أكثرهم تضحية اذ قد تنازل عن مقدار كبير من الاطيان والأعيان لم يتنازل عن مثله أحد منهم

« وحيث أن سمو المستأنفة تدعى أن المرتب كان في مقابل التنازل وأنه بهذه الصفة حق مكتسب مورث لها عن مورثها لا يتأني لأحد كائناً من كان أن يتزعه منها وقد ثبت مما سبق بيانه أن التنازل لم يكن بمقابل بل بدونه صراحة فدعواها اذن لا تركز على اساس صحيح على أنه اذا اريد البحث وراء السبب الذي حمل المغفور له مورثها على التنازل بهذه الصورة فقد يكون السبب كما تدل عليه قرائن الاحوال رغبته في عدم اقامة العراقل في سبيل التسوية التي كانت أشارت بها لجنة التحقيق العليا وهي اللجنة التي كان لها الكلمة المسموعة النافذة في ذلك الحين حتى يحفظ لنفسه مركز ولاية العهد ثم ولاية العرش بعد ابيه وهذا ما حصل . « وحيث أنه زيادة على ذلك وأن ما فعله المغفور له توفيق باشا نفسه عقب توليه الحكم بخصوص هذه المرتبات كاف في الدلالة على اعتباره مبلغ ال ٢٠٠٠٠٠ جنيه بصفة مرتب لولاية العهد لا مقابل تنازل وبديهي أن عمله هذا هو بمثابة اعتراف منه بواخذه من يدعي تاني الحق عنه مثل سمو المستأنفة .

« وحيث أنه ثابت من الاوراق ان المغفور

فهذا التوزيع يقوم مقام الأمر بالحرمان ولا عبرة بالشكل .

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده .

(استئناف صاحبة السمو الاميرة امينة هانم الهامي والدة صاحب السمو الخديوي السابق وحضر عنها الاستاذ محمد بك حافظ رمضان الهامي ضد وزارة المالية وحضر عنها حضرة توفيق بك حينئذ مندوب الحكومة نمرة ١٠ سنة ٤٤ ق. دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وعضوية حضرات مسيو سودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك مستشارين)

٤٨٨

٢٥ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . القس . الحصول بد الحكم على اوراق قاطعة في الدعوى . شريطه . مدور الورقة من الخصم . تأييدها في الدعوى . عدم الرد على دليل الخصم .

(١) اذا تحصل التماس على اوراق ليست صادرة من خصمه ولا تأثير لها في الدعوى (وفي القضية تعهد من المشتري من الخصيمة بالاتفاق على القضية توصلا لانقضاء العقد الصادر منها لخصمها) فلا يعتبر ذلك غشاً موجباً للالتماس .

(٢) اذا تمسك التماس بورقة دليلاً له على دعواه . ولم ترد المحكمة على هذا الدليل فلا يعتبر هذا وجهاً للالتماس لأن المحكمة ليست ملزمة بالرد على كل أوجه دفاع الخصوم وان كانت ملزمة بالفصل في جميع الطلبات المقدمة لها

له توفيق باشا لم يحتفظ لنفسه عقب التولية يبلغ ال ٢٠٠٠٠ جنيه الذي كان مقرراً له مدة والده باعتباره ثمناً للتنازل بل اعتبره مبلغاً مقرراً لولاية العهد وخصص منه ١٥٠٠٠ جنيه لولى عهده (عباس) كما يرى ذلك صريحاً في امره الصادر منه لنظارة المالية رقم ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ الذي وزع بمقتضاه مرتب العائلة وكذا في الاوامر التي تعاقبت منه بعد ذلك »

« وحيث أنه لما تولى ولده عباس باشا بعده ولم يكن له في ذلك الحين ولى عهد أضاف مقرر ولاية العهد على مجموع المرتبات ووزعها توزيعاً جديداً خص منه والدته (سمو المستأنفة) يبلغ ٦٥٠٠ جنيه وأبقى منه مبلغاً قال عنه (احتياطي) لمقام ولاية العهد (يراجع ميزانية سنة ١٨٩٣) « وحيث أن كل هذا قاطع في الدلالة على أن مرتب ال ٢٠٠٠ جنيه الذي تطالب سمو المستأنفة بحجزه منه لم يكن في مقابل تنازل مورثها كما تقول وإنما كان مقرراً لولاية العهد ولا نزاع في أن ذلك المقرر يبقى ما بقيت الولاية ويزول بزوالها فالمسألة اذن لم تكن ميراثاً .

« وحيث أنه بالنسبة للوجه الخاص الذي تقول عنه سمو المستأنفة وهو انه لم يصدر في حق أمر بقطع المرتب كالأمر الذي صدر في حق كريمةها فالمحكمة ترى أن هذا الوجه عديم التأثير لأنه ثابت أن المغفور له السلطان حسين عقب توليته كان وزع مبلغ المخصصات على أفراد أخرى توزيعاً كانت نتيجته حرمان سمو المستأنفة

المحكمة :

« حيث ان الملمسين يدعيان اولاً انها بعد الحكم حصلاً على أوراق قاطعة في الدعوى وثانياً ان المحكمة لم تتعرض في حكمها للبحث في قيمة الورقة المحررة من رشدى افدى عمر امين اخى البائعة والتي يعترف فيها بأن اخته كانت باعت بطريق الهبة الى خادماتها سعادة ابراهيم الصافورى رغم كون هذه الورقة تفيد صحة البيع الذى يتمسكان هما به

« وحيث انه بمراجعة الاوراق المقدمة مستنداً عن الوجه الاول اتضح انها لم تكن صادرة من البائعة نفسها بل من آخرين وفضلاً عن هذا فان كل ما تدل عليه هذه الاوراق هو ان البائعة كانت باعت العين لآخر تعهد بالاتفاق على النزاع القائم بين البائعة وبين الحرمة سعادة ابراهيم الصافورى توصلاً لالغاء عقد البيع الذى يتمسك به هذه الأخيرة

« وحيث ان ادراكاً كهذه لا تفيد وقوع غش من الخصم اثر في رأى المحكمة لان الاتفاق على بيع الحق المتنازع فيه أمر جائز قانوناً وقد كان في امكان ذلك المشتري ان يحضر امام المحكمة ويطلب بنفسه

« وحيث فيما يختص بالوجه الثانى فان المحكمة ليست ملزمة قانوناً بالرد على كل دليل أو شبه دليل يدعيه الخصم مهما كانت قيمة هذا الدليل من الوجهة القانونية فعدم الرد على

أى دليل بالذات لا يوجب الطعن فى الحكم بطريق الالتماس اذ الدليل لا يكون بذاته طلباً من الطلبات التى يبنى على اغتالها جواز الالتماس « وحيث انه بناء على ذلك يتعين عدم قبول الطعن »

(التماس بدوى افدى الكوي واخر ضد لست منيره عمر واخرين وحضر عن الاولى بديع افدى قره نمره ٨٣٤ سنة ٤٤ بالهيئة السابقة

٤٨٩

٢٦ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . غش . عدم التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . تنازل عن حق . ليس غشاً . ولو تناقضت الاحكام

اذا كان قد سبق الحكم فى موضوع النزاع المطروح امام المحكمة . ولم يتمسك ذو المصلحة بهذا الدفع ولم يقدم للمحكمة الحكم السابق صدوره فى الدعوى الاولى . اعتبر متنازلاً عن الدفع . ولا يعتبر سكوت خصمه عن هذه الحقيقة غشاً وقع منه موجباً للالتماس ولو أدى ذلك الى تناقض الاحكام المحكمة :

« حيث بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين ان الملمس لم يقدم لمحكمة الاستئناف حكم محكمة بنى سويف الصادر فى ٢١ يناير ١٩٢٦ التى فصل نهائياً بين الطرفين فى جميع النزاع القائم بينهما فيما يختص بالايجار وبالمصاريف

خليل المستأففة حجزاً تنفيذياً على الأقطان
سبب النزاع بعله أنها ملك مدينها أحمد أفندي
سعيد قد رفع محمد بك سعيد وفريقه دعوى
عليها بطلب أحقيتهم للاقطان المحجوز عليها لأنها
من زراعتهم الناتجة من الأرض ملك محمد بك
سعيد المذكور »

« وحيث أنه لدى تداول الدعوى في
الجلسات قدمت الست عزيزة هانم خليل المذكورة
جملة دفعوع فرعية من عدم اختصاص وبطلان
ورقة الاعلان لعدم بيان سندات تمليك المسترددين
ما يطلبون أحقيتهم فيه بياناً دقيقاً ولعدم بيان
حصة كل منهم في الاقطان المحجوز عليها وقد
حكمت محكمة أول درجة في أول مارس سنة
١٩٢٧ برفض الدفعوع المذكورة وبصححة ورقة
الاعلان ثم استمرت القضية في الاجراءات حتى
صدر فيها حكم بالتحقيق ثم صدر حكم آخر في
الموضوع في ٢٨ يونيه سنة ٩٢٧ قاض بأحقية
المدعين في الاقطان المحجوز عليها وبالنفاذ الحجز
الذي عمل بناء على طلب الست عزيزة هانم خليل »
« وحيث أنه بعد صدور هذا الحكم رفعت
الست المذكورة استئنافاً عنه وعن الاحكام
الآخري الصادرة قبله وطلبت في ورقة اعلان
الاستئناف الغاء الحكم الصادر في الموضوع
والحكيم الفرعي والتمهيدى وبعدم اختصاص
المحكمة الكلية بنظر الدعوى واحتياطياً الحكم
بعدم قبولها وفي الموضوع برفضها . وفي جلسة
المرافعة تنازلت عن أوجه الدفع التي قالت عنها

وكان في استطاعته ان يدفع بناء على هذا الحكم
امام محكمة الاستئناف بسابقة الفصل في الموضوع
نهائياً ولم يفعل ذلك فيعتبر هذا بمثابة تنازل عن
تمسكه بهذا الدفع ولا يعتبر ما صدر من خصمه
غشاً أدخله على المحكمة يكون سبباً للالتباس ولا
يكون هذا التناقض بين الحكيمين سبباً للالتباس
أيضاً »

(التماس مصطفى بك كامل الفمراوى وحضر عنه
الاستاذ امين افندي رطل الهامى ضد محمود قطرى باشا
بصفته قبا على سعيد بك يكن وناظرا على وقته وحضر
عنه الاستاذ جورجى افندي فوتونجى المحامى نمرة ٨٧٦
سنة ٤٤ ق ٠ دائرة حضرات شاكر بك احمد ومحمد
فهى حسين بك واترى ابو الزبك مستشارين)

٤٩٠

٢٦ يناير سنة ١٩٢٨

دعوى الاسترداد . المادة ٤٧٨ مرافعات ممدلة .
سريانها على الاحكام الصادرة في الدفعوع الفرعية .

ان علة التشريع في تعديل المادة ٤٧٨
مرافعات تقضى بوجوب مراعاة احكام هذه
المادة في الاحكام الصادرة في الدفعوع الفرعية
وغيرها في دعاوى الاسترداد . فالحكم الصادر
في الدفع يبطلان ورقة الاعلان يجب استئنافه
في الخمسة عشر يوماً من يوم النطق به فلا يقبل
الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم تبعاً لاستئناف
حكم الموضوع .

المحكمة :

« حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق
الدعوى انه بعد أن أوقعت الست عزيزة هانم

ماعداد الدفع الخاص ببطلان ورقة الاعلان
فظلت متمسكة به وطلبت في الموضوع القاء الحكم
المستأنف ورفض الدعوى «

« وحيث انه فيما يخص الدفع ببطلان
ورقة الاعلان فان الحكم الصادر من المحكمة
الابتدائية برفضه كان في أول مارس سنة ١٩٢٧
ولم يرفع الاستئناف عنه الا مع الموضوع في
٩ يولييه سنة ١٩٢٧ اي بعد قوات الخمسة عشر
يوماً المقررة في المادة ٤٧٨ مرافعات المدلة بمرسوم
القانون صادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٥ ومما جاء
فيها ان الاحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد
والتي تصدر من قاضي المواد الجزئية بالاستمرار
في اجراءات البيع او بايقافه لا تجوز فيها المعارضة
من رافع دعوى الاسترداد ولا من المدين
المحجوز عليه ويكون ميعاد استئناف هذه
الاحكام خمسة عشر يوماً كاملة من يوم النطق بها «
« وحيث انه لا يقبل قول المستأنفة بأن
ميعاد الخمسة عشر يوماً المذكور لا ينصرف الا
على الاحكام القطعية الصادرة في دعاوى
الاسترداد لان العلة التي بشت بالشارع الى
وضع هذا التعديل كانت لدفع المثل الذي
اعتاده بعض المداينين والتسويق في اداء ما عليهم
وكثيراً ما كانوا يسخرون غيرهم لرفع دعاوى
للاسترداد وأغلبها عن غير حق تقصد منع الدائن
من الحصول على حقه وضياع الوقت سدى
فرأي الشارع دفعاً لهذه الاضرار الثانية أن
يجعل للدعاوى الاسترداد اجراءات سريعة

ومواعيد قصيرة حتى جعلها غير قابلة للمعارضة
من المسترد والمدين ولا يقبل الاستئناف في
الاحكام الصادرة فيها الا في امد قصير وهو
خمس عشرة يوماً كاملة من يوم النطق بهذه
الاحكام لامن يوم اعلانها حسب الاصول
العامة «

« وحيث انه لا يسلم بعد ذلك ان الشارع
جعل هذا القيد خاصاً بالاحكام الصادرة في
موضوع الاسترداد ولا يتناول غيرها من الاحكام
الاخرى التي قد تقتضيها الدعوى لانه لو سلم
بهذا لرأى لصاغت الفائدة التي قصدها الشارع
وظل المثل والتسويق على ما كان قبلاً «

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الاستئناف
المرفوع عن حكم أول مارس سنة ١٩٢٧ في الدفع
ببطلان ورقة الاعلان قد تقدم بعد ميعاده
القانوني فهو غير مقبول شكلاً «

عن الموضوع

« وحيث انه فيما يخص الموضوع فان
استئنافه حاز شكله القانوني «

« وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق
الدعوى وماتم فيها من تحقيقات ان الحكم
المستأنف في محله اذ ثبت من التحقيقات ان
المدين المحجوز عليه وهو ابن محمد بك سعيد
لم تكن له زراعة ينتج منها القطن المحجوز عليه
وهو في الحقيقة ملك خاص بمحمد بك سعيد
ومتأجريه فالحجز الذي وقع عليه باعتباره
لاحمد أفندي سعيد لم يكن على حق «

المحكمة :

« من حيث فيما يخص السببين اللذين يستند اليهما الملتمس الاعادة فانه ثبت من مراجعة وقائع ومجريات هذه الدعوى ان الملتمس الحالى اوضح من بادي الامر وكرر مراراً بأن جميع أعيان وقف أبي الانوار السادات التى يدعى ان الدكانين المتنازع بشأنهما داخلان ضمنها قد سبق تسليمها لوزارة الاوقاف بمقتضى كشف تفصيلي وان هذا الكشف موجود ضمن محفوظات الوزارة وتظراً لانكار الوزارة الادعاء الملتمس فى هذا الصدد وتأكيدها عدم وجود الكشف المذكور طرفها طلب الملتمس بالحاح احالة القضية الى التحقيق لاثبات مايدعيه الان محكمة أول درجة وبعدها محكمة الاستئناف لم تريا محلاً لاجابة هذا الطلب . وبسبب كون حجة الوقف التى تقدمت من الملتمس لم تكف فى حد ذاتها للتحقيق من صحة الدعوى لان ما بها من البيانات القديمة العهد والمبهمة لم يكن منطبقاً على طبيعة الاعيان الموقوفة فى الوقت الحاضر ولان المدعى هو الملزم قانوناً باثبات دعواه قضى ابتدائياً واستئنافياً برفض تلك الدعوى »

« ومن حيث انه بعد أن صدر حكم الاستئناف الملتمس اليوم اعادة النظر فيه قد عثر الملتمس فى احدى المحاكم الشرعية على صورة طبق الاصل من الكشف سالف الذكر وهذه الصورة مستخرجة من نفس وزارة الاوقاف

« وحيث ان صور التحقيقات التى قدمتها المستأنفة لا تؤثر بشئ على هذه الدعوى لانها خاصة باجترأ أحد افندى سعيد على بيع اقطان لاجنبى من زراعة سنة ٩٢٧ باعتبارها ملكاً له وفى الواقع انها لم تكن كذلك ولما علم المشتري بهذه الاحبولة بلغ الامر للبوليس وأخذ فى التحقيق فاضطر محمد بك سعيد لخلاص ابنه الى القول بأنه ملك ولله احمد سعيد زراعة سنة وأربعين فداناً قطناً سنة ١٩٢٧ ولم يسبق ان ملكه اقطاناً أخرى قبل ذلك واذاً تكون هذه التحقيقات غير ماسة بشئ بما أنتجته التحقيقات والقرائن فى هذه الدعوى ويجب لذلك رفض الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف »

(استئناف الست عزيزه خليل وحضر عنها الاستاذ خليل بك ابراهيم الحامى ضد محمد بك - سيد واخرين وحضر عن البعض منهم حضرة عمر افندى عمر الحامى نكرة ١٠٧٨ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات على سالم بك ومحمد فريد الشافى بك وعمود المرجونى - ستارين)

٤٩١

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

التماس . ورقة يد الخصم . انكارها . العنور عليها يد الحكم . وجه للالتماس

استناد أحد الاخصام فى دعواه الى ورقة تحت يد الخصم وانكار هذا الخصم وجود هذه الورقة . ثم عثر الخصم الآخر عليها باحدى ملفات القضايا القائمة بين خصمه وآخرين بعد الحكم نهائياً فى الدعوى يعتبر سبباً كافياً للالتماس .

ومسألة لناظرين السابقين صالح أفندي أبو النجا
ومصطفى أفندي ماهر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٢
« ومن حيث انه بصرف النظر عما اذا
كانت الوزارة وقت انكارها دعوى الملتبس
بشأن ذلك الكشف عالة بمحقيقة الامر أم انها
كانت على جهل من هذه الحقيقة فان الواقع
الثابت الذي لا ريب فيه انه ازاء ماتبين من
تقرير الخبير السابق ندبه في هذه الدعوى من
محكمة أول درجة من ان حالة حجتي وقف
ابي الاقبال وأبي الانوار السادات لاتسمح مطلقاً
من التحقق مما اذا كان الدكانان المتنازع بشأنهما
تدخلان ضمن هذا اوداك من الوقفين المذكورين
فقد أصبح الكشف سالف الذكر وفيه بيان
تفصيلي عن جميع أعيان وقف أبي الانوار
السادات وبموجبه استلمت الوزارة هذه الاعيان
بصفتها ناظرة على هذا الوقف المستند القاطع
في الدعوى الحالية مهما كانت نتيجة تطبيق هذا
المستند فسواء كانت هذه النتيجة لمصلحة الملتبس
او لمصلحة الوزارة الملتبس ضدها فان المستند
المذكور هو الذي سيكون في الواقع ونظراً
لابهام حجتي وقف أبي الاقبال وأبي الانوار
السادات حاسماً للنزاع القائم بين الطرفين وقاطعاً
وفاصلاً في النقطة الوحيدة المختلف عليها الآن
فيما بينهما وهي معرفة ما اذا كان الدكانان موضوع
الدعوى الحالية داخلين ضمن الاعيان الواردة
بهذا الكشف من عدمه وبعبارة أوضح اذا
كان الدكانان المذكوران تابعين لوقف أبي
الانوار السادات أم لا »

« ومن حيث انه لاشك من جهة أخرى
في ان وزارة الاوقاف هي التي سلمت الى
الناظرين السابقين سالف الذكر صورة طبق
الاصل من الكشف المذكور وهي التي قدمت
اليوم من الملتبس وفي ذلك دلالة صريحة وقاطعة
على ان الاصل موجود لدى الوزارة وبما لا ريب
فيه ان هذه الاخيرة هي التي احتفظت طبقاً
بهذا الأصل وانها رغماً من ذلك أنكرت صراحة
وبطريقة مستمرة طول مدة التقاضي الحالي ابتداءً
واستئنافاً وجود هذا الكشف بطرفها وان
الملتبس لم يعثر على الصورة المتقدمة ذكرها
الا صدقة وبعد صدور الحكم الاستئنافي الملتبس
اليوم اعادة النظر فيه »

« ومن حيث أنه لما توضح جميعه يرى ان
ما ارتكن عليه الملتبس من الاسباب السابق
ذكرها في محله وعليه يتعين الحكم بقبول هذا
الالتماس وتعيين جاسة المرافعة في أصل الدعوى
طبقاً للمادة (٣٧٩) مرافعات

(التماس عبد الرحيم باشا فهمي بصفته وحضر عنه
الاستاذ احمد زغلول أفندي ضد وزارة الاوقاف نمرة
١٤ سنة ١٤ ق . دائرة حضرات محمد مصطفى بك وذكى
برزى بك عبد الباقي ذكى القشيري بك مستشارين)

١٩٢

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

مستولية . تمريض . خطأ مشترك . تأخير

في تقدير التعويض

اشتراك الخطأ لا يمنع من المطالبة بالتعويض

٤٩٣

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

تعويض . موظف . رفته في وقت غير لائق —
شرط عدم احقية الموظف في التعويض . باطل

(١) اذا استخدم شخص لمدة غير معينة
جاز لخدمته رفته في أى وقت شاء . الا أنه
لا يجوز رفته في وقت غير لائق . وانما يجب أن
ينبه عليه بذلك قبل انتهاء مدة خدمته بوقت
كاف ليبحث له عن عمل آخر . وما لم يحصل
هذا التنبيه حق للمستخدم مطالبة بخدمته
بالتعويض

(٢) اذا شرط على المستخدم جواز رفته
في أى وقت ولو كان غير لائق . فالشرط باطل
المحكمة :

« حيث أن المستأنف غير محق مطلقاً كما
قضت بذلك محكمة أول درجة في المطالبة بأى
تعويض عن المدة السابقة التي قضاها في خدمة
الدائرة قبل رفته الأول لأن حقه فيه سقط بلا
نزاع بقبوله مرتب ثلاثة شهور في مقابل مخالصة
نهائية وبلا شرط أعطاها للدائرة في ١٧ أكتوبر
سنة ١٩١٧ »

« وحيث أنه حتى بفرض ثبوت أنه ترك
خدمة الاوقاف السلطانية وعاد الى خدمة الدائرة
المستأنف عليها في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠ بناء
على الحاح مديرها فمن العيب على كل حال بفرض
خروج الدائرة عن حدود حقوقها في رفته

وانما يدخل في تعيين مسئولية كل طرف وفي
تقدير التعويض بنسبة تفاوت الخطأ
المحكمة :

« من حيث أن الحكم المستأنف وجد في
محلله للأسباب التي بنى عليها والتي تتخذها هذه
المحكمة أسباباً لها »

« ومن حيث أن استناد وزارة المواصلات
في اخلاء مسئوليتها على ما ثبت بالحكم الجنائي
من مجازفة سائق السيارة التي كان يركبها المرحوم
عبد العزيز افدى الشبامى وعائلته استناد في غير
محلله لأن الحكم الجنائي المذكور أثبت أيضاً
اهمال خفير المراقبان وقضى عليه بالعقوبة الجنائية
وهو مستخدم لديها فهي مسئولة عما يسببه للغير
بفعله واهماله وكل ما يؤخذ من هذا الحكم وجود
خطأ مشترك بين خفير المراقبان وسائق السيارة
أدى الى وقوع الحادثة وهذا الخطأ المشترك
لا يخلى الوزارة من المسئولية المدنية ولكنه يخففها
فقط ويجب مراعاته عند تقدير المسئولية الأمر
الذي فعلته محكمة أول درجة »

« ومن حيث أنه لذلك يتعين تأييد الحكم
المستأنف بكامل أجزائه »

(استئناف من افدى الشبامى وآخرين ضد
وزارة المواصلات وآخرين عمدة ٩٦٦ سنة ١٤١٤ قضائية .
دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل
المحكمة وعنفوية حضرات ميسو سودان وصاحب العزة
مصطفى محمد بك مستشارين)

المستأنف اعتبارها مسئولة عن تعويض ضرر سابق لحق به ببعض اختياره حالة انه لم يحصل في مقابل عودته الى خدمتها بناء على الالاح الذي يدعيه على أي وعد بل طلب منه بالمعكس عند عودته الى الخدمة فيها التوقيع على العقد الذي سيأتي ذكره فيما بعد والذي كان من شأن شدة نصوصه أن تفتح عينيه على كل حال من المزايا التي كان يخلفها في عمله القديم بدون أن يجد لها مقابلاً في عمله الجديد «

« وحيث أن المستأنف وقع باختياره على عقد الاستخدام عند رجوعه الى خدمة الدائرة وقد نص صراحة في المادة الرابعة منه على أحقية الدائرة في رفت المستأنف في أي وقت تشاؤه بدون أن تترتب بهذا أدنى مسئولية عليها فمن العبث ذهاب المستأنف الى أن ورود هذا العقد في ورقة مطبوعة يترتب عليه عدم ارتباطه بشروطه بحجة أنه وقعها تحت اكراه أدبي لأنه ما كان عاطلاً أو معوزاً وقت أن عمد ببل اختياره الى تغيير مركزه فلم يكن ثمة اكراه أدى به الى قبول شروط كانت تلوح له انها غير جائزة القبول «

« وحيث أنه دفع حقيقة بأنه انتقل في نهاية الأمر من الدائرة الخاصة بالأميرة الى أوقاف الحامية التي في نظارتها وأنه يستحق على الأقل تعويضاً بناء على نظام الخدمة في تلك الأوقاف بما أنه قضى فيها آخر سني خدمته قبل رفته «

« وحيث أن الصورتين اللتين قدمهما من

لائحة موظفي أوقاف الحامية غير معترف بهما كما ان الدعوى بهذه الصفة لا يمكن على أي حال توجيهها ضد الدائرة المستأنف عليها أو ضد سمو الأميرة لأنها لم تبقى ناظرة على أوقاف الحامية بفرض اتضاح مسئولية تلك الأوقاف عن رفت المستأنف ومع كل فانتقال المستأنف من خدمة الدائرة الى خدمة أوقاف الحامية غير ثابت كما ان صدور انذار أول سبتمبر من الدائرة ومن الأوقاف إنما يدل على انه قام ببعض الخدمات للأوقاف المذكورة مع بقاءه من مستخدمى الدائرة فغير ثابت اذن انه لم يعد خاضعاً للشروط الصريحة الواردة في عقد استخدام الدائرة «

« وحيث أن القانون المدني ينص في المادة ٤٠٤ على مبدأ جواز رفت المستخدم في أي وقت في حالة اجارة الاشخاص لمدة غير معينة بشرط أن لا يحصل رفت في وقت غير لائق وقد نص القانون على هذا القيد للصالح العام ولأن هذا الصالح يأبى رفت المستخدم فوراً بدون اعطائه مهلة معقولة بحسب العرف تمكنه من البحث عن عمل جديد حتى ولو كان عقد الاستخدام لمدة غير معينة وما لم توجه أسباب مهمة ومعينة تبرر رفت في الحال فالقيد الذي نعمت عليه المادة ٤٠٤ من القانون المدني له أساس اذن بالصالح العام فكل شرط يخالفه يعتبر باطلاً كما ثبت على هذا قضاء محكمة الاستئناف المختلط «

« وحيث أنه اذا اشتمل عقد الاستخدام الموقع عليه من المستخدم على شرط يبيح رفت

في وقت غير لائق فهذا الشرط المخالف للمصالح العام يجب أن يعتبر باطلاً »

« وحيث أن المستأنف أخطر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ بالاستغناء عنه من أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ أي بعد ثلاثة أيام بدون ابداء سبب يبرر هذا الرفت القاسي المفاجيء وبدون أن تقوم الدائرة بآتيان الاسباب التي لمحت عنها في المرافعة فمن الواضح أن الرفت حصل على خلاف كل ما جرى عليه العرف وانه ما كان في وسع المستأنف على الاطلاق في ظرف ثلاثة أيام أن يجد عملاً جديداً أو أن يأخذ عدته للمستقبل وهذه الظروف تدل على عدم صلاحية وقت الرفت لعدم كفاية المهلة التي أعطيت للمستأنف »

« وحيث أن التعويض القليل الذي يستحقه عن هذا الوجه لا ينبغي ان يتعدى أدنى حد يجوز الحكم به نظراً الى أن نية المتعاقدين كما هي ظاهرة من العقد تنصرف الى الاحتفاظ بكامل الحرية المتبادلة في فسخه بدون التقيد بأكثر مما ينبغي من الاحترام للمعقود فتري المحكمة اذن أنه يكفي لتعويض المستأنف الحكم له بمرتب ثلاثة شهور خلاف مرتب شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ الذي عرضته عليه الدائرة عرضاً حقيقياً »

(استئناف محمد افندي عمران وحضر عنه حضرة الاستاذ صالح بك جودت ضد صاحبة السمو الاميرة أمينة الهاشمي هانم افندي وحضر عنها حضرة الاستاذ محمد صبحي بهجت افندي نمرة ١١٦٠ سنة ١٤٤١ ق . دائرة حضرة صاحب العالي حين درويش باشا ومسيو سودان وحضرة مصطفى محمد بك مستشارين)

٤٩٤

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

حكر . تقديره

تقدير الحكر باجر المثل زيادة وقصانا
وبنسبة صقع الأرض . فاذا زادت قيمة الأرض
وجب زيادة الحكر .

(وفي القضية قدرت المحكمة الحكر بواقع
واحد في المائة من ثمن الأرض . بينما كانت
وزارة الاوقاف قدره بنسبة ثلث ريع الأرض
وقدرت الريع بواقع المائة تسعة من قيمتها)
المحكمة :

« من حيث أن لوقف يوسف الفرارجي
المشمول بنظر وزارة الاوقاف العمومية قطعة
ارض تبلغ مساحتها ٦٣ / ٢٣٢٢ متراً محكرة
لوقف حسن بك ساطع المشمول بنظر المستأنف
وكانت قيمة الحكر سنوياً ٣ جنيهات ٤٨٤ ملماً للغاية
سنة ١٩٢٤ فارادت الوزارة زيادة الحكر ابتداء
من يناير سنة ١٩٢٥ وجعله ٦٢ جنيهاً و ٧١١ ملماً
سنوياً على اساس أن ثمن المتر من الارض ٩٠
قرشا صاغاً وأن قائده تسعة في المائة سنوياً
لوزارة الاوقاف الثلث فيها

« ومن حيث أن محكمة أول درجة اعتمدت
في حكمها على ثمن الارض الذي قدرته الوزارة
وجعلت قائده خمسة في المائة فقط للوزارة الثلث
فيها و قدرت الحكر على هذا الاساس بمبلغ ٣٤
جنيهاً و ٨٣٩ ملماً

٤٩٥

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

استئناف . قبيده في الميعاد القانوني . دفع الرسم عنه في محكمة اخرى . العبرة بالقيد — ميعاد القيد . ميعاد المساقاة . وجوب اضافته — اختصاص . تقدير قيمة الدعوى .

١ - العبرة بقيد الاستئناف في جدول المحكمة المرفوع اليها فاذا دفعت الرسوم في محكمة أخرى وارسل الاستئناف لقبيده بمجدول المحكمة المختصة ولم يقيد الا بعد الميعاد . كان الاستئناف باطلا .

٢ - يضاف الى الميعاد القانوني لقيد الاستئناف ميعاد المساقاة بين محل اقامة المستأنف والمحكمة

٣ - اذا باع شخص اقطانا لآخر ثم اتفق بينهما على تأجيل ميعاد القطع شهراً مقابل تحمل البائع بمصاريف تأجيل القطع والعمولة . ثم رفعت الدعوى بهذه المصاريف قدرت الدعوى بقيمة هذه المصاريف بنقض النظار عن ثمن قيمة الاقطان المباعة لأن اساس هذه الدعوى ارتباط قانوني آخر لا علاقة له بالبيع .

المحكمة :

عن الدفع الفرعي الخاص بالتقيد « من حيث أن المستأنف عليه طلب الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لان المستأنف لم يقيد الاستئناف في ميعاد الأيام الثمانية التالية لاعلانه بالتقيد

» ومن حيث أن المستأنف يعارض في تقدير المحكمة لابتدائية ويقول أنه لم يحصل على الارض أى تحسين وأن التصحيح الأخير كان في سنة ١٩١٦ وبتقتضى حكم محكمة السيدة « ومن حيث أنه من المقرر شرعاً أنه لا يصح الاحتكار الا اذا كان الحكر بأجرة المثل ولا تبقى على حال واحد بل تزيد وتنقص في الاجرة والحكر على حسب الزمان والمكان فاذا زادت اجرة المثل زيادة فاحشة من نفسها لزم المحتكر (٣٣٦ و ٣٣٩ قانون المدل والانصاف)

» ومن حيث أنه لا نزاع في ان الاسعار تزيد في سنة ١٩٢٥ عن سنة ١٩١٦ زيادة كبيرة تبعاً للحالة الاقتصادية العامة

» ومن حيث أنه لذلك تكون الوزارة محقة في طلب زيادة الحكر وتقديره المحكمة بواحد في المائة من ثمن الارض البالغ ٩ قرشاً صاعاً للمتر الواحد أى تسعة مليات لكل متر ولا ترى محلاً لتعيين خبراء آخرين أو للانتقال

» ومن حيث أنه لذلك يكون الحكر السنوى للأرض موضوع النزاع ٣٠ جنيهاً و ٩٠٣ مليات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٥ ينخص منه ما دفع بجلسة محكمة أول درجة وقدره ٦ جنيهات و ٩٧٠ ملياً

(استئناف مصطفى ماهر بك بصفته وحضر عنه حضرة الاستاذ رياض افندي تقرلاً ضد وزارة الاوقاف نمرة ١٣٠٨ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المال حسين درويش باشا وميو مودان وحضرة مصطفى محمد بك مستشارين)

« وحيث أنه ثبت من الاعلان المؤرخ في أول ابريل سنة ١٩٢٦ أن المستأنف عليه انذر المستأنف بقيد استئنافه في مدة الثمانية الأيام التالية لاعلانه

« وحيث أنه ثابت من صحيفة الاستئناف أن المستأنف دفع باقى الرسوم المطلوبة لتقيد بقلم كتاب محكمة دمنهور الجزئية في ٨ ابريل سنة ١٩٢٦ وأرسل قلم كتاب المحكمة المذكورة صحيفة الاستئناف في اليوم نفسه لمحكمة استئناف مصر لتقيد الاستئناف فوردت الى هذه المحكمة في ٩ ابريل سنة ١٩٢٦ وتقيد الاستئناف بمجدها في ١٠ منه

« وحيث أنه مع اعتبار أن القيد المطلوب قانوناً هو اليوم الذى تقيد فيه الدعوى فعلا في جدول محكمة الاستئناف فان اليوم الثامن في هذه الحالة هو يوم ٩ ابريل سنة ١٩٢٦ وهذا اليوم يقع يوم جمعة وهو من أيام العطلة الرسمية فيمتد الميعاد الى اليوم التالى وهو يوم ١٠ منه ويكون القيد صحيحاً طبقاً للقانون

« وحيث أنه مع هذا فإن المستأنف يقيم في ناحية لقانة بمديرية البحيرة وفي هذه الحالة يجب أن يضاف على مدة الثمانية أيام ميعاد المسافة القانونية من محل اقامته الى مركز محكمة الاستئناف بمصر وهو لا يقل عن يوم واحد

عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث أن الدعوى تلتخص في أن

المستأنف باع للمستأنف عليه اقطاناً على ان يقطع ثمنها في شهر مقبل وأنه قبل ميعاد القطع طلب البائع تأجيله ليوم آخر على أن تكون مصاريفه وسمسرة على حسابه قبل المشتري منه هذا الطلب .

« وحيث أن الدعوى الحالية لم ترفع لتزاع خاص بالبيع أو بالثمن ولكن موضوع هذه الدعوى هو مطالبة البائع بقيمة مضاريف تأجيل القطع وقيمة السمسرة الخاصة بهذا التأجيل

« وحيث أنه ما دام ان لانتزاع بين الطرفين على حصول البيع وتسليم القطن أو ثمنه أو أى ركن من اركان البيع فإن المطالبة بقيمة مضاريف تأجيل القطع وقيمة سمسرة التأجيل اساسها القانونى عمل قانونى آخر لا دخل له بالبيع والشراء وبهذا تكون الدعوى الحالية سببها قائم على غير عقد البيع وتقدر قيمتها بمجموع قيمة المضاريف والسمسرة المطلوبة بصرف النظر عن قيمة الاقطان المبيعة .

« وحيث ان قيمة المضاريف والسمسرة المطلوبة لا تتجاوز نصاب المحكمة الجزئية وتكون المحكمة الابتدائية غير مختصة بنظر الدعوى

« وحيث أن المستأنف طلب الحكم بعدم الاختصاص امام المحكمة الابتدائية فلم يفصل في هذا الدفع وحكمت في موضوع الدعوى برفع المستأنف استئنافه الحالى وذكر ذلك في صحيفة الاستئناف كما أنه صمم على هذا الدفع امام هذه

المحكمة فيتعين الحكم بقبول الدفع الفرعي والحكم بعدم الاختصاص

(استئناف الشيخ عبد الوهاب عبد الخالق وحضر عنه حضرة كامل أفندي قاتوس المحامي ضد الشيخ عبد الرحمن قرقورة وحضر عنه حضرة عبد الطيف أفندي احمد المحامي تمرة ٦٨٦ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وعلى عزت بك ومحمود ساي بك المستشارين)

٤٩٦

٣١ يناير سنة ١٩٢٨

تقليد البضائع - خدع الجمهور

يكفي في تقليد البضائع والاصناف التجارية امكان خدع جمهور الناس . ولو لم يكن التقليد تاماً او دقيقاً .

فإنما حجم الصناديق التي يباع بها الدخان واتحاد لونها والنقوش التي عليها مع الاختلاف في تفاصيل هذه النقوش من شأنه تضليل المشتري وهذا كاف لتوفر التقليد ولاستحقاق التعويض .

المحكمة

« حيث انه خلافاً لما قرره محكمة اول درجة ترى محكمة الاستئناف أن لا بد من أن ينخدع الجمهور في التمييز بين دخان المدعي (المتأنف) ودخان المتأنف عليه بسبب عرض الصنفين في صناديق من حجم واحد موسومة بشارات تدل على علامة المخلين وهذه الشارات وان كانت تحتوي بالضرورة عند تدقيق

الفحص على اختلافات عديدة في الاسم ورسم العلامة ونفس لون ووضع نقوش الشارة الا ان النظر اليها لأول وهلة يدل في مظهرها العام واتحاد الرسم والالوان بشكل ملموس وطريقة وضع حشرتي الفراشة والنحلة اللتين تتكون من كل منهما علامة التجارة الخاصة بكل من طرفي الخصوم على تشابه عام تضعي ازاءه لدى النظر السطحي التميزات الظاهرة ويؤدي بالضرورة الى قبول الصنف بدل من الصنف الآخر وتقدير معرفة ما اذا كان هناك تقليد ومن ثم مزاحمة غير مشروعة انما يرجع على الأخص بحسب ما ذهب اليه الشراح وقضاة المحاكم الى ما سبق بيانه من مظهر الشارة العام عند النظر السطحي والتأثير الذي يحدث للرأي من اول نظرة اليها لأن المشتري لا يكون امامه في هذا الوقت صنفان مختلفان في الشكل معروضان عليه جنباً الى جنب للخيار بينهما بل يعرض عليه صنف واحد يعتقد بسبب المشابهات التامة في الشكل انه هو الصنف الذي يرغب فيشبهه عليه الامر .

« وحيث انه تقرر حقيقة ان الصناديق اذا تشابهت في الحجم والمقاس وكانت شائعة في تجارة معينة لا تكفي لتكوين ركن المزاحمة الغير مشروعة الا ان الأحكام التي استند عليها المتأنف عليه تشترط ايضاً بصريح العبارة أن تكون الصناديق مميزة عن بعضها بدرجة كافية بالشارات حالة ان تشابه الشارات في هذه

أمكن توقيع الحجز عليها في أول فبراير سنة ١٩٢٧ بموجب الأمر الصادر في ٢٥ من شهر يناير سنة ١٩٢٧ وهو حجز صحيح يتعين تثيته وكذلك يكون باعدام كافة صناديق الدخان التي عليها الشارة المقلدة والتي يمكن أن تكون في دكانة المستأنف عليه مع الزامه بعدم استعمال صناديق عليها شارات مقلدة وهذا التحريم وأن لم يطلبه المستأنف بالنص إلا أنه ورد ضمناً وبشكل صريح في طلب اعدام جميع الصناديق المقلدة أينما وجدت إذ لا ترى المحكمة محلاً لتوسيع نطاق اعدام الصناديق المقلدة لا أكثر من الحدود التي سبق النص عليها

« وحيث أن الضرر الذي تحمله المستأنف للآن يجب تقديره بمراعاة قصر المدة التي تمكن فيها المستأنف عليه من تصريف بضاعته المقلدة ولذلك تكتفي المحكمة بالحكم له بمائة جنيه تعويضاً نظراً إلى أن هذا التعويض سيكفيه نشر الحكم بالطريقة التي سيأتي ذكرها

(استئناف الخواجه اوهنيك بودريان وحضر عنه الاستاذان توفيق دوس باشا ومقرب تركيس افندي الهاميان ضد الخواجه مجروس سنكجيان وحضر عنه الاستاذ احمد افندي يوسف المحامي نمرة ٨٤٢ سنة ١٤٤٠ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وعضوية الميوسودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك مستشارين)

القضية تشابهاً لا نزاع فيه وهي الشارات الموضوعة على الصناديق المعتاد استعمالها في تجارة الدخان هو الذي يدل في مجموعه على التقليد وعلى الرغبة في رواج صنف باعتبار أنه صنف آخر .

« وحيث أن هذا التوافق الغريب بين الصنفين يستحيل أن يكون مصادقة وبدون قصد الغش وهو ما يدل عليه بوضوح أن دخان المستأنف يمتاز بخلطة العسل فلما اتخذ المستأنف عليه طريقة خلط الدخان بالعسل بعد مدة وجيزة جداً وهو ما لم يكن ثمت حائل يمنعه منه عمد لترويج بضاعته إلى تعديل حجم وشارات الصناديق التي كان يستعملها لذلك الحين ووضع على صناديق مماثلة لصناديق المستأنف شارة كانت خاصة بهذا المزاجم وهي موضوع هذه القضية فوضع على بضاعته المماثلة شارة مماثلة في ظرف لا يدع مجالاً للتمسك بعدم توفرية الاستفادة الغير مشروعة من الرواج الذي حصل عليه الصنف الذي استنبطه المستأنف لأن تسجيل علامة المستأنف حصل في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٦ وتسجيل علامة المستأنف عليه الجديدة حصل في شهر نوفمبر التالي

« وحيث متى كان الأمر كذلك وجب على المستأنف عليه تعويض المستأنف عما ناله من الضرر الناتج عن الجنحة المدنية التي ارتكبها المستأنف عليه المذكور وهذا التعويض يكون فيما يتعلق بالمستقبل باعدام الصناديق المقلدة التي

٤٩٧

٨ مايو سنة ١٩٢٨

بيع . قيوده . الاتفاقية لصالح الغير . حقوق
الارتفاق . الاستغلال على الحقوق والالتزامات

إذا عرض مالك عيناً يبيعها للجمهور بمجزأة
إلى جملة قطع واشترط صراحة على كل من
يشترى قطعة منها أن لا يتجاوز في بنائه ارتفاعاً
مخصوصاً أو مساحة من المبيع محدودة وجعل
تلك الشروط ركناً أساسياً للبيع وقبل المشترون
هذه الشروط واشتروا بموجبها بدون اعتراض .
فقد ترتب بموجب تلك الشروط التي تعتبر كأنها
محركة بين جميع المشترين مباشرة حقوق ارتفاق
متبادلة بين جملة الصفقات المبيعة على بعضها
البعض .

وهذه الحقوق هي من قبيل حقوق الارتفاق
العينية القانونية كحق الاطلاع مثلاً التي ترتب
لمصلحة العقار نفسه وتنبه وتنقل معه بالبيع إلى
كل مشتر . ولا يضر بذلك عدم ذكر لفظ
(ارتفاق) في عقود البيع لأن العبرة قانوناً
بالقصد والمعاني لا بالألفاظ . والواقع أن البائع
باشترائه تلك الشروط لم يكن يقصد مصلحة
خاصة لنفسه وإنما قصد مصلحة العقار ذاته لكي
يضمن له مزايا النور والهواء يتخلل جميع أرجائه
وتواجهه : وعلى هذا لا يسوغ للمشتري أن يخل
بتلك الشروط كما لا يجوز للبائع بعد البيع أن

يتفق على ما يخالفه وأن فعل لا يكون عمله حجة
على الغير وقد يلزم بالتعويض إن كان
بأمر صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى حسين درويش باشا وكيل المحكمة
وبحضور حضرات مسيو سودان وصاحب
الغزة مصطفى محمد بك مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة ١٢٩٤
سنة ٤٤ قضائية

المرفوع من لبيب بك الجيزاوي مستأنف
وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذان راغب
افندي اسكندر وعزيز افندي مشرق المحاميان
ضد

مصلحة الاملاك الاميرية وحضر عنها
بالجلسة حضرة الاستاذ توفيق بك حنين ثم احمد
بك لطفي وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ
لطفي افندي جمعة المحامي وصالح عنان باشا وحضر
عنه بالجلسة حضرة الاستاذ حليم افندي ابراهيم
المحامي والست جليلا شابي ومقيمة بمنزلها بمنشية
البكري قسم الوايلي بالقاهرة مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف بصفته وكيلاً لبنك الانجلو
أجيبان بمصر هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية

دخل للتنظيم فيها مطلقاً واذن تكون مصلحة الاملاك الاميرية هي المسؤولة عن التضمينات التي يراها متناسبة مع الضرر الذي لحقه من هذه المخالفة من أجل هذا يطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض مع المصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفالة وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ادخل المستأنف (المدعى أصلاً) باقى المستأنف عليهم بصفة ضمان فى الدعوى وطلب سماعهم الحكم أصلياً بإزالة المخالفة الميئة بعريضة افتتاح دعواه واحتياطياً الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له مع مصلحة الاملاك الاميرية بالتضامن مبلغ الخمسمائة جنيه المتقدمة مع باقى الطلبات وبعدما أتم الطرفان المرافعة فيها قضت محكمة مصر المذكورة بتاريخ ٣١ من شهر مايو سنة ١٩٢٧ سنة ١٩٢٧ حضورياً برفض الدعوى بالنسبة لمصلحة الاملاك الاميرية وعدم قبولها بالنسبة لباقى الخصوم والزمّت رافعها بالمصاريف ومبلغ أربعمائة قرشاً صاغاً أتباعاً للمحاماة للمستأنف عليهم فاستأنف المستأنف بصفته وكيلاً لبنك الانجلو أجيبيان بمصر هذا الحكم بتاريخ ١٨ من شهر يوليو سنة ١٩٢٧ طالباً للاسياب الواردة بعريضة استئنافه قبول الاستئناف شكلاً وفى موضوعه الغاء الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه أمام محكمة أول درجة مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبمجلسه اليوم المحدد أخيراً لنظر هذا الاستئناف صمم

الاهلية ضد مصلحة الاملاك الاميرية قال فيها انه بمقتضى عقد مسجل بمحكمة مصر المختلطة فى ١٦ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢ تحت نمرة ٤١٥٩ قد اشترى من هذه الاخيرة قطعة أرض فضاء معروفة بنمرة ١٣٥٨ مساحتها ١٢١٠ أمتار كائنة بجهة منشية البكرى بقسم الوايلى وقد جاء بالعقد المذكور شروط منها انه يجب التحويط على الأرض المبيعة بدرابزين من حديد ارتفاعه متر ونصف على الاقل وأربعة أمتار على الاكثر بما فى ذلك قاعدته التى تكون بالبقاء ويلزم أن لا تزيد عن متر ولا يجوز أن يتجاوز ارتفاع الاسوار التى تقام على جانبي البناء او ورائه ثلاثة أمتار الخ ... وقد قام هو بتنفيذ شروط عقد البيع السالف الذكر على اعتبار ان المجاورين له يحترمونها ويقومون من جانبهم بتنفيذها أيضاً وبما أن بعضهم قد خالف الجزء الاخير منها وأقام على جانبي البناء أسواراً ترتفع بعضها عن الخمسة أمتار والبعض الآخر أربعة أمتار كما انه بنى أيضاً على حافة الطريق نشكا أمره الى مصلحة الاملاك لالقات نظرها الى هذه المخالفة ومد أن تحققت من صحة شكايته احوالها الى مصلحة التنظيم لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد المخالفين ولكن مصلحة التنظيم لم تعمل شيئاً ضدهم بحجة انها لا تخالف الا من ارتكب أمراً ضد قانون صدر من الجهة المختصة وألزم مصلحة التنظيم بتنفيذه أما هذه الحالة فهى عبارة عن معاملات مدنية بين مصلحة أميرية وبعض الأفراد ولا

وكيلا المستأنف على طلباته المقدمة للأسباب التي قالها بالجلسة . أما مندوب الحكومة فقد طلب رفض دعوى التعويض بالنسبة اليه وانضم الى المستأنف في باقي طلباته الخاصة بإزالة المخالفة وطلب في حالة عدم الحكم بالإزالة أن يحفظ الحق للحكومة في رفع دعوى على حدة بإزالة المخالفات التي حصلت من باقي المستأنف عليهم للأسباب التي ذكرها بالجلسة . ووكيلا المستأنف عليهما الثاني والثالث طلبا تأييد الحكم المستأنف لأسبابه وللأسباب التي شرحها كل منهما بالجلسة . المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

« من حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً »
« وحيث أن محكمة أول درجة رفضت دعوى المستأنف ضد مصلحة الاملاك باعتبارها دعوى مجردة عن الاساس كما قررت بعدم قبولها ضد بقية المستأنف عليهم وقد بنى هذا الحكم من جهة الموضوع حتى فيما يتعلق بالحكومة على اعتبار أن لارتفاق قانوناً للأرض المبيعة الى المستأنف من الحكومة على أراضي المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين .

« وحيث فيما يتعلق بهذه النقطة الاساسية فما دامت حقوق الارتفاق المدعى بها وهي منع البناء في منطقة خاصة او وجوب مراعاة ارتفاع محدود فيها ليست من حقوق الارتفاق المستمرة والظاهرة التي قد ينحصرها رب الاسرة . وانما

هي من قبيل حقوق الارتفاق التي لا تنقهر الا باتفاق ويلاحظ في تأويل هذا الاتفاق عدم التقيد بالفاظه بل بالفرض المقصود منه وبالعرف الجاري كما يلاحظ أن تأويل اتفاقات الافراد انما هو من سلطة المحاكم بحسب ما تبينه من فحوى نصوص كل اتفاق والظروف التي تولد فيها » وحيث من جهة أخرى فإن حق الارتفاق

انما هو تقييد لحرية الملكية فهو على هذا الاعتبار حق ضيق لا يحتمل التوسع كما ان منشأه هو العلاقة القانونية التي توجد قانوناً بين الطرفين وليس هو الورقة التي تكتب لاثبات هذه العلاقة (يراجع بلانيول . القانون المدني . المجلد الأول بند ٢٩٣٧ وما يليه) فحق الارتفاق ينشأ اذن من كل اتفاق حتى ولو لم يكن مكتوباً بين الطرفين بالذات فترتيب الارتفاق على هذا الوجه يجوز أن يكون بالرضا الضمني وهو السكوت ومستفاداً من مجموع الاشتراطات وهذا هو المتعارف عليه على الأخص فيما يتعلق بحق الارتفاق الناشئ من الشيوع القهري »

وحيث من جهة أخرى فإن القصد المشترك لجميع المتعاقدين الداخلين في كل المشتريات التي تمت في تلك المنطقة وهو ترتيب حقوق ارتفاق متبادلة فيما بينهم مستفاد ضمناً وبطريقة يقينية من الظروف التي أدت الى الاتفاقات التي تمت وكذلك من مجموع العقود العديدة المتشابهة التي أبرمت عن هذه المنطقة وكلها بنماذج مطبوعة

ذات صيغة واحدة وكذا من العرف الجارى في مثل هذه الأحوال »

« وحيث أنه بناء على ذلك فلا أهمية لعدم ذكر لفظ « ارتفاق » في العقود التي أبرمت كما لا محل اذن للتمسك بحكم المحكمة المختلطة الصادر في أول ابريل سنة ١٩٢٦ الخاص بأراضى شركة الجزيرة المبنى على ان اغفال مثل هذا « اللفظ » دليل على الرغبة في عدم انشاء حق الارتفاق » « وحيث أنه في الواقع فان الحكومة عند بيعها هذه الصفقات المختلفة بالشروط المتأثلة المحددة انما كانت تقصد بلاشك مراعاة مصلحتها وهي ضمان تصقيع قيمة العين بتوافر وسائل الصحة فيها من تخلل النور والهواء في ارجائها المختلفة بكية مضمونة لا تقبل قصاً وبديهي ان مثل هذا القصد لا يتسنى الوصول اليه الا اذا روعيت الشروط التي اشترطت له بمعرفة الجميع بدقة تامة وبدون استثناء »

« وحيث أن هذا القصد لا يخرج في الحقيقة عن فكرة ترتيب حق ارتفاق عقارى وعلى هذا الاعتبار فهذا الحق ينتقل لكل من يملك العين ويكون له مباشرة الدعوى العينية الناشئة عن هذا الحق بما أن صالح الجميع هو في بقاء المزايما المشترطة التي يستفيد منها الكل »

« وحيث أنه لا يقبل القول ان مثل هذا الاشتراط انما هو بمثابة تعهد شخصى من كل مشتر لصالح الحكومة التي لها وحدها حق طلب الازالة لأن نص عقود المشتري من جهة لا تؤيد

هذا القول ومن جهة أخرى فان مثل هذا التعهد الشخصى المزعوم لا يصلح لتحقيق الفرض السالف ذكره لأنه يؤدى الى تجرد مالك العين أياً كان من كل سلاح يمكنه من المدافعة عن حقه ويجعله تحت رحمة وهوى البائع الذى قد لا تكون له مصلحة في وقت ما في طلب الازالة »

« وحيث أن هذه النتيجة التي لا يمكن التسليم بها تكفى للدلالة على فساد هذه النظرية » « وحيث أنه مما يقطع في الدلالة على صحة ما ارتأته هذه المحكمة هو ما اشترطته الحكومة في العقود الصادرة منها (مادة ١٠) حيث ذكر فيها ما نصه « الشروط الموضحة قبل هي ضرورية ولولاها ما كانت الحكومة قبل بيع الاراضى المذكورة والحكومة الحق في أى وقت كان في اجبار المشتري أو من يقوم مقامه باتباع تلك الشروط بوجه الدقة والا يصير هدم ما بنى في الحال والزامه بالتعويضات »

« وحيث أنه لا نزاع في أن حق الازالة هذا لا يمكن تصوره تماماً الا اذا سلم بوجود حق ارتفاق في ذمة سار مفعوله على كل مشتر أو من يحل محله »

« وحيث انه يتبين من كل هذا أن الحكومة البائعة بتجزئة اراضى المنطقة المذكورة وبعرض اراضيا للبيع انما أرادت انشاء حقوق ارتفاق متبادلة على العقارات المبيعة ولمصلحتها في الوقت الواحد وهذا الحق يشبه من كل

الوجوه حقوق الارتفاق الاخرى مثل حقوق الاطلاع وغيرها .

« وحيث فوق هذا فإدام جميع المشترين كانوا عاقلين بالشروط العامة للبيع وبالمزايا الثابتة للأراضي التي اشتروها مع الالتزامات المترتبة عليها وذلك كله بموجب عقود متماثلة لم يكن لهم مفر من احترام تلك الشروط الأساسية ومن سريانها عليهم باعتبارها من قبيل حقوق الارتفاق وذلك لعدم اعتراضهم عليها وقت الشراء ولأن تلك الشروط الأساسية قد أوجدت لأراضيهم مزايا لها الدرجة الاولى من الأهمية يقابلها ارتفاع في الثمن ما كان في الامكان ضمتها الا بطريقة الارتفاق .

« وحيث يلاحظ في النهاية أن من التعهدات الضمنية ما لا يقل أهمية عن التعهدات الصريحة وهذا التعهد الضمني من جانب الحكومة ومن حل محلها ببراءة الشروط المدونة في عقود البيع مستفاد في القضية الحالية منذ مبيع اول قطعة بشروط ما كان في الامكان تحقيقها بدقة الا بتضمينها المبيعات الاخرى مع اقتران البيع الاول بالاعلان على ان تلك الشروط ستكون شروط المبيعات الاخرى فنذ هذا الوقت انعقد اتفاق الطرفين الصريح على الاخذ في تنفيذ تلك الشروط بالتدرج الى النهاية فهناك اذن في صالح أرض المستأنف الحالي من جانب وعلى أراضي المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين من جانب آخر حق ارتفاق بعدم البناء في منطقة

خاصة وحق آخر بعدم تجاوز ارتفاع معين في البناء من شأن هذه الحقوق أن توجد بينهم رابطة قانونية لا نزاع فيها تحميها الدعوى العينية وتجعل للمستأنف الحق في رفع هذه الدعوى بطلب الازالة وكذلك اذا لزم الحال بمطالبتهم بتعويضات فتكون دعواه اذن مقبولة خلافا لما قضى به الحكم المستأنف .

« وحيث أنه وأن ثبت وقوع مخالفات من جانب المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين ضد حقوق الارتفاق المتقدم ذكرها الا ان ظروف الدعوى لا تسمح بالتحقق من مدى تلك المخالفات وموضعها الامر الذي يمنع المحكمة من القضاء بالازالة قبل التحقق من ذلك بواسطة خبير .

« وحيث ان الواقعة بحسب تحديد صراحة في ورقة الاستئناف ليس مطلوباً فيها تعويضات الا على سبيل الاحتياط وفي حالة عدم قبول دعوى الازالة ليس الا .

فما يتعلق بالحكومة البائنة

« وحيث انه متى ثبت وجود حق ارتفاق يكون البائع ضامناً للمشتري منه عدم المنازعة في هذا الحق كما يضمن له عدم المنازعة في الشيء المبيع نفسه فلا ريب اذن في وجود صلة قانونية بين هؤلاء الخصوم وهو ما سلمت به محكمة اول درجة رغماً عن عدم تسليمها بوجود حق ارتفاق مما يترتب عليه امكان اعتبار الحكومة مسؤولة عن تعويض المشتري اذا لزم الحال

نصوص العقود مع بيان موقع كل منها والجزء
المخالف الذي تمت أزالته

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً . وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
بالنسبة لما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة
لثلاثة الآخرين من المستأنف عليهم وقبولها
بالنسبة اليهم وقبل الفصل في الموضوع يتدب
احمد افندى سرى غالب خبيراً لاداء المأمورية
المينة باسباب هذا الحكم وعلى طالب التعجيل
ايداع مبلغ ٢٥ جنيها مصريا على ذمة مصاريف
واتعاب الخبير واقت الفصل في المصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الثلاثاء ٨ من شهر مايو سنة ١٩٢٨ -
الموافق ١٨ من شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٦

المحامة — راجع بحث الاستاذ حامد بك فهمي
بجريدة بنابر وفبراير من السنة الحالية ص ٤٢٣ والاحكام
الاجنية والمختلطة الواردة به

« وحيث أن المستأنف عليهما الثاني والثالث
تمسك احدهما بان الحكومة وافقت صراحة على
التغييرات بعد الشراء كما تمسك الآخر بأن
مصادقة الحكومة على التصميمات التي عرضت
عليها بحسب الشروط تعتبر قبولا ضمناً باجراء
البناء بالكيفية التي حصلت الا أنه بفرض التسليم
جدلاً بصحة هذه الادعاءات فان ما سبق التوييه
عنه من وجود حقوق ارتفاق متبادلة بين أراضى
المنطقة يكفى لاثبات أن الحكومة بفرض وقوع
مانسب اليها تكون تجاوزت حدود حقوقها
وأن التصديقات المقول بهدورها تكون اخلافاً
بحق المستأنف العيني على العقار وهذا لا يمكن
التمسك به ضده بحال وغاية ما هنالك انها قد
تعطى للمستأنف عليهم الذين وقع عليهم ضرر
منها حق مقاضاة الحكومة للحصول على تعويض
هذا الضرر اذا كان له محل وذلك بدعوى
على حدة

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى المحكمة
قبل الحكم بالازالة تعيين خبير لكى يعاين
المباني المقول بانها جاءت مخالفة لشروط البيع
ما اذا كانت ملك تلك المباني تخالف حقيقة

التماس الاحكام المدنية النهائية

علما وعملا بالمحاكم الفرنسية والمختلطة والأهلية

هذا عنوان كتاب وضعه الاستاذ احمد افندى منيب المحامى . وهو من الكتب الجامعة فى موضوعها ، ومن المراجع التى لا غنى عنها ، فهو يشمل ٨٢٥ مسألة ، مشاراً فيها الى أصولها فى القانون والى مراجعها فى أمهات كتب الفقه ومجلات القضاء . فهو مرشدك الى المبدأ الصحيح ، ودليلك الى مراجعه الكثيرة . وهو لا شك أثر من الآثار المجيدة لهضة التأليف فى مصر ، فنثنى على واضعه ، ونرجو لرجال القانون الاستفادة المرجوة منه

صليب سامي

العدد السادس والسبع فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	صاحب البحث	الابحاث
٦٤١	٧ يونيو ١٩٢٧	حضرة صليب سامي بك رئيس تحرير هذه المجلة	اشهار التصرفات العقارية

الرقم	تاريخ	الاحكام
٤٣٩	٧ يونيو ١٩٢٧	(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٤٤٠	» » »	قضاء استئناف . مدعى مدنى . تأثيره فى الدعوى العمومية
٤٤١	» » »	قضاء تزوير . أوراق رسمية . وثيقة زواج . تغيير اسم
٤٤٢	» » »	أحد الزوجين يعلم الآخر . صحة العقد . لا تزوير
٤٤٣	» » »	قضاء تزوير . محضر جبر الحتم . ورقة رسمية
٤٤٤	» » »	قضاء تشرد . البلاغ الجديد . شرط تحقيقه . شرط غير
٤٤٥	» » »	لازم . قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٤٤٦	» » »	قضاء تزوير . أوراق رسمية . اعلام شرعى بأثبات
٤٤٧	» » »	الوراثه . دعوى الكذب فيه . ليس تزويراً
٤٤٨	» » »	قضاء اطلاق الزراعه . القصد الجنائى . الاضرار بالغير .
٤٤٩	» » »	زراعه متازع عليها . عدم توفر الركن المعنوى . لا جريمة
٤٥٠	» » »	قضاء عدم اطلاع المحكمة على أوراق القضية . بطلان
٤٥١	» » »	الحكم .
٤٥٢	» » »	قضاء رشوة . عدم بيان الغرض منها . بطلان الحكم
٤٥٣	» » »	قضاء سبق الاصرار . وجوب ذكر الأدلة عليه فى
٤٥٤	» » »	الحكم . شهود النفى . عدم رد الحكم على أقوالهم . قص
٤٥٥	» » »	قضاء تناقض أسباب الحكم مع منطوقه . أسباب تشير
٤٥٦	» » »	الى وجوب الرأفة وتعديل العقوبة . الحكم بالتأييد
٤٥٧	» » »	قضاء عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . اكفاء الحكم بالاحالة
٤٥٨	» » »	الى التحقيق . أو الى محضر الجلسة . أو الى وصف النيابة للهمة .

العدد السادس والسبع فهرست السنة الثالثة

الرقم	الترقيم	التاريخ	الاحكام
٤٥٠	٧٤٥	٧ يونيه ١٩٢٧	تابع احكام النقض والابرار نقض . عامل البريد . خطاب موسى عليه . اختلاسه . سرقة . لا اختلاس
٤٥١	٧٤٦	٢١ يونيه ١٩٢٧	نقض . استناد الحكم الى اقوال شهود لم تسمع شهادتهم امام المحكمة . وجه للبطلان
٤٥٢	٧٤٦	٢١ يونيه ١٩٢٧	نقض . بلاغ كاذب . الجهة التي تقدم اليها . عدم النص عليها في الحكم .
٤٥٣	٧٤٧	» » »	نقض . افبون احرازه . ترخيص بزراعتة . تصريح بتعاطيه للملاج
٤٥٤	٧٤٧	» » »	نقض . منع المحكمة المحامي من اتمام مرافقته . اخلال بمحق الدفاع .
٤٥٥	٧٤٨	» » »	نقض . حضور المتهم للدفاع عن نفسه . حضور غيره خطأ . بطلان الاجراءات
٤٥٦	٧٤٨	» » »	نقض . حكم القاضي بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية نظره موضوع القضية باعتبارها جنحة . لا مانع .
٤٥٧	٧٤٩	٢٢ » »	نقض . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . عدم اشارة الحكم الى هذا الدفاع
٤٥٨	٧٤٩	٢٢ » »	نقض . التعدي على موظف . الفاظ التعدي . العمل الذي كان يؤديه الموظف . وجوب بيان ذلك في الحكم .
(٢) قضاء محكمة الاستئناف			
٤٥٩	٧٥٠	أول مارس ١٩٢٨	تعويض . موظف . كبار الموظفين . فصلهم من الخدمة . قرار مجلس الوزراء . دكرينو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨
٤٦٠	٧٥٥	٥ ابريل ١٩٢٨	اختصاص . وقف . اصل الوقف . وقف في مرض الموت اختصاص المحاكم الاهلية .

المجلد السادس والسابع فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٤٦١	١٧ مارس ١٩٢٦	استئناف . طلبات جديدة . دفع جديد . صورية . طعن احد الورثة بها . اثبات . بينة . جواز
٤٦٢	٢٩ ديسمبر ١٩٢٧	وصية . صورية . بيع صادر من المورث لاحد الورثة . يعتبر باقى الورثة « غير » . جواز الاثبات بالينة . استئناف اعلانه للمحل المختار . جوازه . التماس غش شروطه .
٤٦٣	٢ يناير ١٩٢٨	مسؤولية . قتل خطأ تعريض . هدم حائط مملوك للجماعة
٤٦٤	» » »	مسؤولية الشريك المباشر للعمل . مقاول . مقدم . فعله . لامسؤولية . ضرر . ورثة مستحق النقطة على القتل .
٤٦٥	٣ يناير ١٩٢٨	اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . أجنب . عثمانيون تحت الانتداب . اختصاص القضاء الاهلى . اجراءات نزع الملكية . حائز العقار . التبيه عليه . علمه . بالاجراءات . قعوده عن دخولها . لاعل لابطالها . استئناف . تقدير قيمة الدعوى . الطلبات الحتمية .
٤٦٦	» » »	النفاذ الموقت . الاعتراف بالتعهد . الاعتراف بسنده . الحكم بالنفاذ فى احدى الحالات التى نص عليها القانون . استئناف الوصف . عدم جوازه .
٤٦٧	٨ يناير ١٩٢٨	مرض الموت . تصرفات المريض . عدم قاذ البيع . قاذ قاذ سائر التصرفات الاخرى .
٤٦٨	١٠ يناير ١٩٢٨	التماس . غش . شهادة الزور .
٤٦٩	١٥ يناير ١٩٢٨	بيع وفلأى . اجارة العقار للبائع . اغفال النص على الاجرة . رهن لايع .
٤٧٠	٣٠ يناير ١٩٢٨	استئناف . تقدير قيمة الدعوى . الطلبات الحتمية . تعدد الخصوم . قبول بعضهم الحكم . تنازله عن الحق . لاثاثير
٤٧١	٣١ يناير ١٩٢٨	
٤٧٢	» » »	
٤٧٣	١٢ فبراير ١٩٢٨	

المادة الثامنة

فهرست

المردود السادس والسابع

الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٤٧٤	١٢ فبراير ١٩٢٨	بيع تأجيل الثمن . شرط الفسخ . أثره وجوب التكليف بالوفاء . قانون التسجيل . انتقال الملكية بالتسجيل وحده الخ حكم البيع الجبري . استئنافه من المدين . طعن في صحته . جواز طعنه بطلان الاجراءات . عدم جواز . وجوب رفع دعوى . بطلان الاجراءات .
٤٧٥	٢٠ فبراير ١٩٢٨	دين . وقاؤه للدائن الظاهر . حسن نية صحيح . وقف . استحقاق . دفعة للمستحق الظاهر . براءة ذمة الناظر .
٤٧٦	١١ مارس ١٩٢٨	ثمرة العين . واضع اليد بحسن نية يملكها . انذار واضع اليد . أثره في نيته . رفع الدعوى . أثرها فيما يتعلق بثمره العين . أوراق عرقية . دفاتر تجارية . طعن بالتزوير . موضوع الطعن . واقعة ليست تزويراً . عدم قبول دعوى التزوير
٤٧٧	٢٤ مارس ١٩٢٨	فقاذ . مادة تجارية . كفالة . شرطها . وكالة . حساب . مخالصة عامة . حكمها .
٤٧٨	٦ فبراير ١٩٢٧	دعوى ابطال المرافعة . ايقاف نظر الدعوى حتى يفصل في دعوى شرعية . عدم تحريك الدعوى الشرعية . جواز الحكم بالابطال .
٤٧٩	٤ سبتمبر ١٩٢٧	تعويض . طبيب . طب الاسنان . قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٠ . الترخيص لغير الحاملين . شهادة طبية . حق الحكومة المطلق في الترخيص .
٤٨٠	٣ يناير ١٩٢٨	استئناف . دعوى . استرداد . حجز تحفظي . حجز تنفيذي . من الدائن او من المالك . وجوب مراعاة المواعيد القصيرة في كل الاحوال .
٤٨١	٣ يناير ١٩٢٨	بيع عقار . ولى . تصرفاته . الاب الفاسد الرأي . شرط الخيرية . عدم فقاذ البيع . حق الولد في تقضه عند البلوغ .
٤٨٢	» » »	
٤٨٣	» » »	
٤٨٤	٥ يناير ١٩٢٨	

العدد السادس والسابع فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الأحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٤٨٥	١٠ يناير ١٩٢٨	استئناف . قيده في الميعاد القانوني . الانذار بالقيده . عدم اتخاذ المستأنف محلاً مختاراً . صحة الانذار لقلم الكتاب . ميعاد المسافة . وجوب اضافته .
٤٨٦	» » »	بيع . مرض موت . شروطه . وصية . شرط عدم تصرف المشتري في حياة البائع . عدم منافاته للبيع . بيع لاوصية .
٤٨٧	٢٥ يناير ١٩٢٨	العائلة المالكة . مخصصات الأمراء . تنازل الأمراء عن أطيانهم . علاقة هذا التنازل بهذه المخصصات . مرتب الحديوي توفيق باشا . ماهيته القانونية
٤٨٨	» » »	التماس . الغش . الحصول بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى . شرطه . صدور الورقة من الخصم . تأثيرها في الدعوى . عدم الرد على دليل الخصم
٤٨٩	٢٦ يناير ١٩٢٨	التماس غش . عدم التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . تنازل عن حق . ليس غشاً . ولو تناقضت الأحكام
٤٩٠	» » »	دعوى الاسترداد . المادة ٤٧٨ مرافعات معدلة . مرياتها على الاحكام الصادرة في الدفع الفرعية
٤٩١	٣١ يناير ١٩٢٨	التماس . ورقة بيد الخصم . انكارها . العثور عليها بعد الحكم . وجه للالتماس
٤٩٢	» » »	مسئولية . تعويض . خطأ مشترك . تأثيره في تقدير التعويض
٤٩٣	» » »	تعويض . موظف . رفته في وقت غير لائق . شرط عدم أحقية الموظف في التعويض . باطل
٤٩٤	٣١ يناير ١٩٢٨	حكر . تقديره .

العددان السادس والسابع فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٤٩٥	٣١ يناير ١٩٢٨	استئناف . قيده في الميعاد القانوني . دفع الرسم عنه في محكمة اخرى . العبارة بالقيد . ميعاد القيد . ميعاد المسافة . وجوب اضافته . اختصاص . تقدير قيمة الدعوى .
٤٩٦	» » »	تقليد البضائع . خدع الجمهور .
٤٩٧	٨ مايو ١٩٢٨	بيع . قيوده الاتفاقية لصالح الغير . حقوق الارتفاق . الاستخلاف على الحقوق والالتزامات

رئيس تحرير المجلة

عليب سامي

المحاضرة

مجلة فضائية

نصها نقابة المحاماة بالأهلية

السنة الثامنة

العددان الثامن والتاسع

مايو ويونيه ١٩٢٨

تحرير المجلة بمكتب الأستاذ صليب بك سامي بشارع عماد الدين رقم ١٤ بمصر
ادارتها بأمانة صندوق النقابة بشارع أبي السباع رقم ٨

الطبعة الأخيرة بمصر
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ - ٦ مدينة

nooban

فئة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

السنة الثامنة

المحاماة

عماد مایو ویرنی

الوجه الرابع للالتماس

الحصول بعد الحكم على ورقة قاطعة (كانت محجوزة بفعل الخصم)

قلا عن « كتاب التماس الاحكام المدنية النهائية عدلاً وعملاً بالمحاكم الفرنسية والمختلطة والامامية »
« للاستاذ أحمد منيب المحامي »

٦٤٥ - يشترط لقبول التماس المبني على هذا الوجه توفر عدة شروط مختلف عليها :

٦٤٦ - (الرأي الاول) :

أولاً - كون الورقة قاطعة

ثانياً - حجزها بفعل الخصم

ثالثاً - كون الملتمس كان في حالة استحيل عليه فيها التمسك بهذه الورقة - راجع :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٧ نبذة ٦٧١

٦٤٧ - (الرأي الثاني) :

أولاً - حجز الورقة بفعل الملتمس ضده - فاذا كانت محجوزة بفعل الغير لايجوز الالتماس

وقط تجوز مطالبة هذا الغير بتعويض الضرر الذي أصاب صاحب الورقة - أما اذا

كان الغير شريكاً للملتمس ضده Complice فانه يصح الالتماس

ثانياً - أن تكون الورقة قاطعة فإذا كانت عديمة الاهمية فليس من المفيد إعادة نظر القضية وهذه نقطة موضوعية متروكة للقضاء تقديرها بحسب كل قضية لمعرفة قيمة الورقة
ثالثاً - اكتشاف الورقة أى حصول الملتبس عليها فلا - لأنه يلزم تقديمها للمحكمة حتى ينسنى لها تقدير قيمتها

رابعاً - يجب أن تكون الورقة المعثور عليها مملوكة للملتبس او مشتركة بينه وبين آخر
لأنه من البديهي أن الورقة لو كانت مملوكة للطرف الآخر لا يمكن قانوناً اجبار صاحبها على تقديمها عملاً بالقاعدة اللاتينية *Nemo tenetur edere contra se* - أي لا يجبر الانسان على تقديم مستند ضد نفسه . فمثلاً الخطابات المتبادلة بين وزارة ومصلحة تابعة لها هي مملوكة للحكومة وحدها دون غيرها فلا يمكن طلب تقديمها او تحتم ايداعها .
فامتناع الحكومة عن ايداعها لا يعد حجة غير جازة يبيح في المستقبل رفع الالتماس :
١ - الاستئناف المختلط ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ (مجلة القضاء والتشريع المختلط جزء ٣

صحيفة ٣٤٨)

٢ - لوزينا بك مرافعات جزء أول صحيفة ٤٠٧ و ٤٠٨

٦٤٨ - (رأى الثالث) :

١ - حجز الورقة

٢ - بفعل الخصم

٣ - كون الورقة قاطعة

٤ - استحالة تمسك الملتبس بها أثناء المرافعة في الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون عليه

٥ - الحصول عليها فعلاً بعد الحكم المذكور

جار سونه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦

كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٣٩٧ و ٣٩٨

٦٤٩ - (رأى الرابع) :

الشرط الاول - حجز الورقة

الشرط الثاني - بفعل الخصم

الشرط الثالث - كون الورقة قاطعة

الشرط الرابع - كون الملتبس مالكا لها او صاحب حصة فيها

الشرط الخامس - عدم علمه بمحل وجودها . وعدم امكانه استحضارها او استخراجها
صورة منها أثناء المرافعة قبل صدور الحكم المطعون فيه

الشرط السادس - حصوله عليها قبل ابد صدور الحكم المطعون فيه - فيما يختص بالشرط الاول والثاني والثالث والخامس والسادس راجع جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦ وفيما يختص بالشرط الرابع - راجع :

١ - لوزينا بك - مرافعات جزء أول صحيفة ٤٠٧ و ٤٠٨

٢ - الاستئناف المختلط ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ (مجلة القضاء والتشريع المختلط جزء ٣ صحيفة ٣٤٨)

٣ - قاعدة : Nemo tenetur edere contra se

٦٥٠ - يختلف وجه الالتماس - في حالة العثور بعد الحكم على ورقة قاطعة كانت محجوزة بفعل الخصم - بحسب سلامة او سوء نية الملتمس ضده

٦٥١ - (الحالة الاولى) - اذا كان الملتمس سليم النية في هذه الحيازة او الحجز يكون وجه الالتماس السبب الرابع من المادة ٣٧٢ مرافعات اى الوجه الخاص

٦٥٢ - الحالة الثانية - اذا كان سيء النية في حيازتها - يكون وجه الالتماس السبب الثانى من المادة المذكورة أى النفس .

١ - الدكتور اباهيف جزء أول مرافعات نبذة ١٢٧٤

٢ - جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦

٣ - الاستئناف المختلط ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ (المحاماة سنة ٦ صحيفة ٦٧٠ رقم ٤١٦)

الشرط الاول

حجز الورقة عن الملتمس

٦٥٣ - يجب قانوناً عدم الخلط بين اخفاء الورقة وحجزها مادياً

٦٥٤ - (فأولاً) اخفاء الورقة Disstmulation هو عدم تقديمها اذا كانت لها صورة أخرى

او أصل آخر يمكن استخراج صورة منه كالأحكام ونحوها

٦٥٥ - (ثانياً) - حجز الورقة مادياً Retention materielle هو عدم تمكن الخصم من ذات

الورقة التى ليس لها أصل آخر او صورة أخرى كالمقود المحررة من أصل واحد كالتخلصات وأمثالها :

جارسونيه مرافعات جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦ حاشية ٣

فعلى ذلك :

٦٥٦ - (أولاً) يجب قبول الالتماس في حالة حجز الورقة مادياً Retention Matérielle سواء كان الملتمس ضده حسن النية أو سيء النية وقطعاً يختلف وجه الالتماس فيكون وجه الغش في حالة سوء النية - ويكون الوجه الخاص (الرابع) في حالة سلامة نية الملتمس ضده

٦٥٧ - (ثانياً) في حالة اخفاء الورقة Dissimulation لحسن النية دخل في قبول الالتماس من عدمه :

- ١ - إذا كان الملتمس ضده سليم النية يرفض الالتماس
 - ٢ - أما إذا كان سيء النية فيقبل الالتماس :
 - ١ - كاريه على شوفو طبعة ٥ جزء ٤ مادة ٤٨٠ مرافعات مسألة ١٧٦١ وجزء ٩ - التماس نبذة ٨٦
 - ٢ - بيوش غرة ١١٤
 - ٣ - جارسونيه مرافعات جزء ٦ نبذة ٣٣٦ حاشية ٢ و ٤
 - ٤ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٣٩٨
 - ٥ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٧ نبذة ٦٧٢ و ٦٧٣
 - ٦ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ صحيفة ٦٣٧ نبذة ٣٤٧
- ٦٥٨ - (ثالثاً) يشترط أن يكون الملتمس غير مقصر. فإذا كانت الورقة القاطعة مودعة في ملف الدعوى وهو أهمل الاطلاع عليها فلا يقبل منه الالتماس :
- ١ - حكم فرنسا ١٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤ (مجموعة أحكام دالوز سنة ١٨٥٢ جزء أول صحيفة ٣٢٩)
 - ٢ - حكم ٣١ مارس سنة ١٨٥٦ (مجموعة أحكام دالوز سنة ١٨٥٦ جزء أول صحيفة ١٥٤)
 - ٣ - جارسونيه جزء ٦ نبذة ٣٣٦ حاشية ٤
 - ٤ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠٢
- ٦٥٩ - (رابعاً) يتعين رفض الالتماس من باب أولى إذا كانت الورقة القاطعة موجودة تحت يد الملتمس أثناء نظر الدعوى وهو أهمل في تقديمها للمحكمة :
- ١ - حكم فرنسا ١٤ ديسمبر سنة ١٨٥٢ (أحكام دالوز سنة ١٨٥٢ جزء أول صحيفة ٧٩)
 - ٢ - جلاسون وكلية داج طبعة ١٩٠٢ جزء ٢ صحيفة ٧٩ نبذة ١٢٢ تحت عنوان الكلام على الوجه العاشر للالتماس (فرنسا) - أي الوجه الرابع بمصر

- ٦٦٠ - حجز الخصم المستندات القاطعة في الدعوى بحالة لا يتمكن الملتبس من استحضار صورها (كالمقود غير المسجلة) يكون سبباً للالتباس عند الحصول عليها بعد الحكم :
 بنى سويف بصفة استثنائية ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (الحقوق سنة ١٠ صحيفة ٣٤)
 جلاد حكم رقم ٥٨ تعليقاً على المادة ٣٧٢ مرافعات
- ٦٦١ - يعد وجهاً للالتباس انكار بعض الملتبس ضدّه وجود عقد الرهن أولاً ثم ظهور صورة منه مصدقاً عليها من احدى وثبوت وجود الأصل تحت يده :
 بنى سويف بصفة استثنائية ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (للقضاء سنة ٢ صحيفة ٢٦٨)
 جلاد حكم رقم ٥٩ تعليقاً على المادة ٣٧٢ مرافعات
- ٦٦٢ - ضياع الأوراق بعد تقديمها لمحكمة أول درجة ثم حصول الملتبس عليها أخيراً لا يعد حجباً لها بالمعنى المراد قانوناً :
 الاستئناف المختلط ٢٥ مايو سنة ١٩٠٤ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ١٦ ص ٢٦١)
- ٦٦٣ - عدم تقديم صورة حكم لا يعد حجباً للورقة قاطعة لا مكان الحصول على صورة من اصلها بالمحكمة :

- ١ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠١
- ٢ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ - الالتباس نبذة ٣٤٩
- ٦٦٤ - لا يقبل الالتباس إذا قدم الملتبس صورة من عقد مسجل كان الملتبس ضده انكر تسجيله - لانه يعد مهملًا في استخراج الصورة :
 ١ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠٣



الشرط الثاني

حجز الورقة بفعل الخصم

- ٦٦٥ - لا يسأل الملتبس ضده قانوناً الا عن عمله شخصياً فلا أهمية لكون من حجز الورقة القاطعة كان تحت تأثير الملتبس ضده الذي له مصلحة في اخفائها :
- ١ - محكمة باريس ٥ ابريل سنة ١٨٩٢ : غازيت المحاكم الفرنسية ٢ يونيه سنة ١٨٩٢ (مجموعة سنة ١٨٩٢ صحيفة ٣٧٦) وجريدة المحامين المحررين Avoués جزء ١١٧ (سنة ١٨٩٢) مادة ٧٣١٩ صحيفة ٢٧٢
- ٢ - روسولينيه قاموس المرافعات جزء ١٠ صحيفة ٣٤١ نبذة ١٥ مكررة
- ٣ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ الكلام على الالتباس نبذة ٣٦٢

- ٤ - ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صحيفة ٤١٣ نبذة ٨٠
- ٥ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠-١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٩٩
- ٦ - وتطبيقاً لذلك حكمت محكمة قنا الأهلية بصفة استئنافية في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ (المحاماة سنة ٧ صحيفة ٥٩٩ حكم رقم ٤٠٠) « بأنه يجب في اخفاء الاوراق القاطعة أن يكون ذلك بفعل الخصم لا بواسطة آخر ولو كان قريباً له »
- ٦٦٦ - ولكن إذا كان الغير شريكاً للمتمس ضدّه في الاخفاء جاز قبول الالتماس .
- ٦٦٧ - وكيفية اثبات هذا الاشتراك مختلف فيها :
- ٦٦٨ - (الرأي الاول) رأى جارسونيه - يجوز اثبات اشتراك هذا الغير مع المتمس ضدّه في اخفاء الورقة القاطعة بكافة أدلة الاثبات بما فيها البيئة والقرائن :
- ١ - جارسونيه جزء ٦ مرافعات نبذة ٢٣٢٦
- ٢ - ييوش نبذة ١١١
- ٣ - قنا بصفة استئنافية ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ (المحاماة سنة ٧ صحيفة ٥٩٩ رقم ٤٠٠)
- ٦٦٩ - (الرأي الثاني) رأى جمهور الشراح والمحاكم : الدليل الوحيد على الاشتراك هو الاثبات الكتابي دون غيره :
- ١ - حكم فرنسي ٢٦ يناير سنة ١٩٠٢ غازيت ميدى ٢٦ يناير سنة ١٩٠٢
- ٢ - موسوعات كاربنتيه جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠٧ و ٤٠٨ والشرح والمراجع المذكورة بهما
- ٦٧٠ - يشترط لقبول الالتماس حجز الورقة القاطعة بفعل الخصم لا أجنبي :
- اسيوط بصفة استئنافية ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (القضاء سنة ٢ صحيفة ١٠)
- الحكم المذكور رقم ٦٠ بتعليقات جلاد على المادة ٣٧٢ مرافعات .
- ٦٧١ - لا يمكن ان يحتج على أحد المديرين بحجز ورقة قاطعة بفعل مصلحة الكبارى ولا الاحتجاج ضد احد فروع مصلحة الغابات بحجز الورقة بفعل المصلحة ذاتها :
- ١ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠٥ و ٤٠٦
- ٢ - مجموعة احكام سيريه سنة ١٨٦٤ جزء ٢ صحيفة ١٨
- ٣ - مجموعة احكام دالوز سنة ١٨٦٤ جزء ٢ صحيفة ٥٧
- ٤ - باندكت فرنسي جزء ٤٩ - الالتماس نبذة ٣٦١
- ٦٧٢ - ولكن محكمة الاستئناف المختلطة قررت عكس ذلك قائلة بما أن السيد مسئول مدنياً عن أفعال خادمه فبالتالى يجب على هذا السيد أن يتحمل نتيجة حجز ورقة قاطعة بفعل خادمه :

- الاستئناف المختلط ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ (المحاماة سنة ٦ صحيفة ٦٧٠ رقم ٤١٦)
- ٦٧٣ - لا يعد وجهاً للالتماس عدم تقديم الملتمس مستنداته لمحكمة الاستئناف « بعد أن قدّمها لمحكمة أول درجة وإطلاع الخصم عليها » لأن هذا ليس حجة بغير الملتزم ضده خصوصاً إذا كان نفس الملتمس يعترف بأنها كانت فاقدة :
- الاستئناف المختلط ٤ أبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء ٢٦ صحيفة ٢٦٠)
- ٦٧٤ - العثور على ورقة جديدة لا يعد وجهاً للالتماس إلا إذا كانت قاطعة من جهة ومحجوزة بفعل الخصم الآخر من جهة ثانية :
- ١ - الاستئناف المختلط ١١ مارس سنة ١٨٩٧ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء ٢٢ صحيفة ٢٢٥)
- ٢ - أسبوط بصفة استئنافية ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ (مجلة القضاء سنة ٢ صحيفة ٥٩)
- الحكم المذكور رقم ٤٠ بتعليقات جلاد على المادة ٣٧٢
- ٦٧٥ - حصول الملتمس على ورقة قاطعة كانت محجوزة بفعل أحد الخصم ليس بوجه التماس ضد باقي الملتمس ضدهم :
- الاستئناف المختلط ٢٢ مارس سنة ١٨٨٠ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء ٥ صحيفة ٢٠٥)
- الحكم المذكور بيورلى بك رقم ٣٧ صحيفة ٤٢٩ تعليقا على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة
- الحكم المذكور بلور يا جزء أول صحيفة ٤٢١ حكم رقم ٤ تعليقا على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة (الوجه الرابع للالتماس)
- ٦٧٦ - الأوراق التي يبنى عليها طلب الالتماس يجب ان تكون محجوزة بفعل الملتمس ضده بحيث كان يستحيل على الملتمس تقديمها في المرافعة :
- الاستئناف الاهلي ١٦ فبراير سنة ١٩٠٨ (مجلة الحقوق سنة ٢٣ صحيفة ٢١٩)
- القضاء الاهلي المصري للرحوم ابراهيم افدى جمال رقم ١٦٢٨ صحيفة ٥٧٨
- ٦٧٧ - يجب ان تكون الورقة المحجوزة اخفيت بفعل الخصم ذاته لا البائع اليه اما هذا الأخير من جهته فله الحق في المحافظة على مستنداته للدفاع بها عن نفسه اذا رفعت عليه دعوى الضمان :
- الاستئناف المختلط ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٣ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ١٥ صحيفة ٢٥٥ - وبالمجموعة الرسمية المختلطة جزء ٢٨ صحيفة ٢٩٤)
- ٦٧٨ - لا يكفي قبول الالتماس الحصول بعد الحكم على أوراق قاطعة كانت محجوزة بفعل الخصم بل يجب ايضاً اثبات ان حيازة الملتمس ضده لهذه الأوراق كانت بسوء نية وبدون وجه حق frauduleuse et injuste

- ١ - الاستئناف المختلط ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٨ (المجموعة الرسمية المختلط جزء ٣ - صحيفة ٩٠٣)
- ٢ - بورلي بك صحيفة ٤٢٠ حكم رقم ٣٦ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات)
- ٣ - لوريا حكم رقم ٣ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة : الوجه الرابع صحيفة ٢٤١
- ٦٧٩ - يتعين رفض الالتماس إذا لم يبين الملتمس مكان الورقة المحجوزة وكيفية حجز الخصم لها - وعلى الأخص إذا بنت المحكمة حكمها المطعون فيه على أدلة أخرى فعلى ذلك لم يتوفر شرطان أساسيان هما :

أولاً : إخفاء الخصم الورقة - ثانياً : كون الورقة قاطعة

- ١ - الاستئناف المختلط ١٢ أبريل سنة ١٨٧٧ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء أول صحيفة ٢٦٥)

- ٢ - بورلي بك صحيفة ٤٢٩ حكم رقم ٣٤ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة
- ٦٨٠ - يجب على الملتمس أن يثبت ليس فقط أن الأوراق قاطعة بل يثبت أيضاً ما ينسبه إلى خصمه من كيفية حجز هذه الأوراق :

- ١ - الاستئناف المختلط المجموعة الرسمية جزء ٢ صحيفة ٢٦٥
- ٢ - لوريا جزء أول صحيفة ٤٢١ حكم رقم ١ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة : الوجه الرابع
- ٦٨١ - يتعين رفض الالتماس إذا لم يثبت قطعياً وجود الورقة القاطعة أثناء المرافعة الأولى تحت يد الخصم :

- ١ - دالوز مرافعات طبعة ٩١٠ - ٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٩١ و ٦٩٢
- ٢ - ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صحيفة ٤١٣ نبذة ٨٠
- ٣ - الاستئناف المختلط ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء ٢١ صحيفة ٣٣)

- ٦٨٢ - إذا لم يقدم الملتمس ضده (باعتبار ما سيكون) الورقة القاطعة المسألة خلافية :
- ٦٨٣ - (الرأي الأول) - إذا كان ذلك بحسن نية يتعين رفض الالتماس :
- ١ - كاريه وشوفو طبعة ٥ جزء ٤ مادة ٤٨٠ مرافعات فرنسية مسألة ١٧٦٣ و جزء ٩ - الالتماس نبذة ٨٧
- ٢ - دوتروك مسألة ١٧٦٣
- ٣ - جلاسون وكلية داج طبعة ٢ جزء ٢ صحيفة ١٥٧ نبذة ١٠٦٧
- ٤ - لوريا جزء أول صحيفة ٤٢٢ رقم ٨ تعليقاً على الوجه الرابع للالتماس
- ٥ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ - جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٩٦

- ٦ - باندكت فرنيز جزء ٤٩ - الالتماس نبذة ٣٥٢
- ٧ - الدكتور أبا هيف بك جزء أول طبعة أولى نبذة ١٢٧٧
- ٨ - حكم فرنسي أول فبراير سنة ١٨٦٤ - (مجموعة أحكام دالوز سنة ١٨٦٤ جزء ٢ صحيفة ٥٧)
- ٦٨٤ - (الرأي الثاني) يرفض سراء كان حسن النية أو سيئها لعدم وجود نص قانوني بالفرقة بل بالعكس القانون فرق بين النش وبين حجز الورقة القاطعة
- ١ - جارسونيه مرافعات جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦ حاشية ٢
- ٢ - بيجو جزء ٢ صحيفة ٨٧
- ٣ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٩٧
- ٤ - الاستئناف المختلط ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ (غازيت المحاكم المختلطة جزء ١٥ صحيفة ١٢٣)
- ٦٨٥ - عبور الملتمس بعد الحكم على ورقة تفيد في الدعوى العمل خصمه في تقديمها من جهة ونفس الملتمس لم ينجح في الحصول عليها قبل الحكم من جهة أخرى - لا يعد وجهاً للالتماس
- الاستئناف المختلط ٢١ مايو سنة ١٩١٨ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ٣٠ صحيفة ٤٤٤)



الشرط الثالث

كون الورقة قاطعة

- ٦٨٦ - يشترط في الورقة أن تكون قاطعة أي لو كانت موجودة أثناء النطق بالحكم امام المحكمة لما صدر الحكم بهذا الشكل :
- ١ - التماس فرنسا ٢٤ مايو سنة ١٨٧٠ مجموعة أحكام دالوز سنة ١٨٧١ جزء أول (صحيفة ١٥)
- ٢ - التماس فرنسا ٦ يولييه ١٨٧٥ (مجموعة أحكام دالوز سنة ١٨٧٩ جزء أول صحيفة ٢٩٧)
- ٣ - جارسونيه مرافعات جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦
- ٤ - جلاسون وكلية داج طبعة ١٩٠٢ جزء ٢ صحيفة ٧٩ رقم ١٢٢ الكلام على الوجه العاشر للالتماس بفرنسا (الرابع بمصر)

- ٥ - جلاسون وكلميه داج طبعة ثانية جزء ٢ صحيفة ١٥٧ نبذة ١٠٦٧ حاشية أولى
 ٦ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٩ نبذة ٦٨٥
 ٧ - كاريه وشوفو طبعة ٥ جزء ٩ الالتماس رقم ٩١
 ٨ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٢ نبذة ٤٠٩
 ٦٨٧ - كون الورقة قاطعة او غير قاطعة مسألة موضوعية للمحكمة تقديرها :

- ١ - ييوش رقم ١٠٧
 ٢ - كاريه وشوفو طبعة ٥ جزء ٤ مسألة رقم ١٧٦٢
 فعلى ذلك تعد الورقة قاطعة اذا كانت موجودة في الدعوى لصدور الحكم بشكل آخر :
 ١ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٧ نبذة ٦٧٤
 ٢ - جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦
 ٣ - جلاسون وكلميه داج طبعة ٢ جزء ٢ صحيفة ١٥٧ رقم ١٠٦٧
 ٤ - الاستئناف المختلط ١٧ يونيه سنة ١٨٨٥ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء ١٠
 صحيفة ١٠٢)
 ٥ - بورلي بك صحيفة ٤٢٨ حكم رقم ٣٨ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة
 ٦ - حكم فرنسي ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ (أحكام دالوز سنة ١٩١٤ جزء أول
 صحيفة ٥٦)

- ٧ - قنا بصفة استئنافية ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ (المحاماة سنة ٧ صحيفة ٥٩٩ رقم ٤٠٠)
 ٦٨٨ - (القاعدة الاولى) :

تعتبر الورقة غير قاطعة اذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على أدلة أخرى :
 ١ - الاستئناف المختلط ١٢ ابريل سنة ١٨٧٧ (المجموعة الرسمية المختلطة جزء اول
 صحيفة ٢٦٥)

- ٢ - بورلي بك صحيفة ٤٢٩ حكم رقم ٣٤ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة
 ٦٨٩ - (القاعدة الثانية) :

لمعرفة كون الورقة قاطعة او غير قاطعة يجب فحص الموضوع فاذا كان تقديم الورقة يغير الحكم
 تعتبر قاطعة وأما اذا كان تقديمها من عدمه لا يقدم ولا يؤخر شيئاً في القضية عدت غير قاطعة :
 دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٨٠

- ٦٩٠ - تعتبر الورقة قاطعة المحالصة الصادرة من الدائن إلى مدينه (الملتمس) :

- ١ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٧ و ٦٨ نبذة ٦٧٥
 ٢ - توضيح المشكلات على المرافعات للمرحوم احمد باشا عفيفي ٢٤٦ و ٢٤٧

٦٩١ - تعتبر قاطعة الورقة المثبتة لقيام الملتبس بعمل قضائي يلزمه القانون باجرائه (كالإنداز والعرض الرسمي وغير ذلك) :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٧٦ و ٦٧٧

٦٩٢ - وتعتبر قاطعة الورقة المثبتة لصورية عقد (Contre - Lettre) :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٨٦ نبذة ٦٧٨

٦٩٣ - لا تعتبر أوراقا قاطعة صور الاعلانات الحاصلة للملتبس ومعلنة اليه في المحافظة لان

أصولها مودعة حتما بملف الدعوى (وبموجبها صدر الحكم) وقد علم بها الملتبس حتما :

(١) الاستئناف المختلط ١١ ابريل سنة ١٨٧٨ (المجموعة الرسمية المختاطة جزء ٢

صحيفة ١٩٢)

٢ - لوريا جزء أول صحيفة ٤٢١ حكم رقم ٢ على الوجه الرابع للالتباس

٣ - اورقانلى قاموس المحضرين صحيفة ٣٨٥ نبذة ١٢٣٤

٦٩٤ - ولا تعد قاطعة صورة حكم في قضية مماثلة :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٨١

٦٩٥ - ولا تعتبر قاطعة الورقة المزورة :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٨٣

٦٩٦ - لكن اذا طعن الملتبس ضده بالتزوير في الورقة القاطعة التي كانت محجوزة بفعله

يجب أولاً تحقيق صحتها قبل الحكم بقبول الالتباس أو رفضه .

١ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٦٨٤

٢ - شوفو وكاريه مسألة ١٧٦٤

٣ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٣ نبذة ٤٢٢

٤ - قنا بصفة استئنافية (المحاماة سنة ٧ صحيفة ٥٩٩ رقم ٤٠٠)

٦٩٧ - لا تمد ورقة قاطعة حصول الملتبس على مخالصة من المتنازل اليه الذي لم ترفع الدعوى

باسمه رغماً عن التحويل (بل رفعت باسم الدائن الاصلى) :

١ - حكم باريس أول فبراير سنة ١٨١٠ (أحكام سيريه سنة ١٨١١ جزء ٢

صحيفة ٢٨٨)

٢ - روسو واينييه قاموس المرافعات جزء ٧ صحيفة ٣٧٨ كلمة التماس نبذة ١١٨

٣ - سيريه مرافعات نبذة ٧٤ تعليقاً على المادة ٤٨٠ مرافعات

الشرط الرابع :

كون الملتمس مالكا للورقة المحجوزة أو شريكا فيها

٦٩٨ - وهذا بديهي لأنها لو كانت ملكا للملتمس ضده وحده لا يجوز اجباره قانونا على

تقديم مستند ضد نفسه عملا بالقاعدة اللاتينية المشهورة : Nemo tentur odere contrase

١ - الاستئناف المختلط ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ٣

صحيفة ٣٤٨)

٢ - لوزينا بك مرافعات جزء أول صحيفة ٤٠٧ و ٤٠٨

٦٩٩ - يجب أن تكون الورقة محجوزة بفعل الملتمس ضده ذاته لا البائع اليه لأن هذا من

جهته يصح له قانونا المحافظة على مستنداته للدفاع بها عن نفسه عند الرجوع عليه بدعوى

الضمان :

الاستئناف المختلط ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٣ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ١٥

صحيفة ٢٥٥)

٧٠٠ - لا يعد وجها للالتماس حيازة مصلحة الغابات لمستند خاص بها بالنسبة لأحدى النواحي

ولا يعتبر ذلك حجرا بالمعنى القانوني المقصود - لأنه لا يمكن الاحتجاج به مطلقا على

الناحية (ولا على مصلحة الغابات طبعا) فيتعين رفض الالتماس :

١ - محكمة تولوز أول فبراير سنة ١٨٦٤ (مجموعة أحكام سيريه سنة ١٨٦٤ جزء ٢

صحيفة ١٨)

٢ - روسو ولينيه قاموس المرافعات جزء ٧ صحيفة ٣٧٨ كلمة التماس نبذة ١١٩

٧٠١ - الخطابات الخصوصية المرسلة من الملتمس ضده بعد الحكم الى شخص ثالث لغرض

آخر لا يمكن الملتمس التمسك بها واعتبارها ورقة قاطعة محجوزة بفعل الخصم (لأنها غير

ملكه من جهة ولم تكن محجوزة عند نظر الدعوى بفعل الخصم بل لم تكن موجودة من

جهة أخرى)

١ - ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صحيفة ٤٠٦ نبذة ٣٥

٢ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٥١ نبذة ٢٢٤

٣ - باندكت فرنسيز جزء ٤٩ - الالتماس نبذة ١٢٤

٤ - حكم باريس سنة ١٨٥٩ مجلة المحامين المحررين Avoués جزء ٨٨ (سنة

١٨٦٣) مادة ٤٤٧ صحيفة ٤٨٢

٧٠٢ - صاحب الورقة حر في تقديمها فاذا لم يقدمها لا يمكن مؤاخذته واعتبار ذلك حجب لورقة قاطمة بفعله بالمعنى المقصود قانوناً :

الاستئناف المختلط ١٦ ايو سنة ١٩١٧ (مجلة القضاء والتشريع المختلطة جزء ٢٩ صحيفة ٣٢٧

الشرط الخامس

كون الملتزم كان في حالة يستحيل عليه استعمال الورقة القاطمة او طلب استحضارها
٧٠٣ - يرفض الالتماس اذا كان الملتزم يعلم بالورقة القاطمة ولكنه اهمل في طلب استحضارها او الاطلاع عليها واحضار صورة منها :

- ١ - جارسونيه مرافعات جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦
- ٢ - يوش رقم ١١٢
- ٣ - رسو ولينيه قاموس المرافعات جزء ٧ صحيفة ٣٧٨ كلمة التماس نبذة ١١٧
- ٤ - شوفو وكاريه طبعة ٥ جزء ٤ مادة ٤٨٠ مرافعات فرنسية مسألة ١٧٦٣
- ٥ - سيريه مرافعات نبذة ٧٣ تعليقا على المادة ٤٠٢ مرافعات جزء ٢ صحيفة ٤٠٦ (
- ٦ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٧٠٢
- ٧ - محكمة باريس ٢٨ نوفمبر ١٨١٠ (مجموعة احكام سيريه سنة ١٨١٤)
- ٨ - حكم فرنسي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٢ (مجموعة احكام دالوز سنة ١٨٣٣ جزء اول صحيفة ٥٨)
- الحكم المذكور بمجموعة احكام سيريه سنة ١٨٣٣ جزء اول صحيفة ٤٧٤
- ٩ - دوتروك قاموس المحضرين جزء اول صحيفة ٤٠٢ نبذة ٥٥
- ١٠ - كاربنتييه موسوعات جزء ٣٢ نبذة ٤١٦ صحيفة ٨٢٣
- ١١ - حكم فرنسي ٧ مارس سنة ١٨٩٣ مذكور بكاربنتييه المذكور صحيفة ٨٢٣ نبذة ٤١٦
- ١٢ - ملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صحيفة ٤١٣ و ٤١٤ نبذة ٨١
- ١٣ - باتدكت فرنسي جزء ٤٩ الالتماس نبذة ٣٦٤

٧٠٤ - يرفض الالتماس المبني على الحصول بعد الحكم على ورقة قاطمة محجوزة بفعل الخصم اذا كان الملتزم يمكنه الحصول على صورة رسمية منها كورقة ادارية موجودة بالمديرية :

- ١ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠-١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٧٠٦
- ٢ - كاربنتيه موسوعات جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٣ نبذة ٤١٨ و ٤١٩
- ٣ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ - الالتماس نبذة ٣٦٧
- ٤ - الاستئناف المختلط ٩ ابريل سنة ١٩٠٠ (مجلة القضاء والتشريع جزء ١٢ صحيفة ٢٠٠)
- ٥ - بنى سوف ٩ مارس سنة ١٩٢١ (المحاماة سنة ٢ صحيفة ٢٧٦ رقم ٨٧)
- ٧٠٥ - يرفض الالتماس حتى لو كانت الورقة محجوزة حقيقة تحت يد الملتمس ضده اذا كان الملتمس يمكنه طلب ايداعها أو الاطلاع عليها (Cammunication)
- ١ - حكم باريس ٢٨ نوفمبر سنة ١٨١٠ دالوز التماس رقم ١٥٤ - ٣
- ٢ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٨ نبذة ٧٠٧
- ٣ - حكم فرنسي « تقض مدني » ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٢ مجموعة أحكام سيريه سنة ١٨٣٣ جزء اول صحيفة ١٧٤
- مجموعة احكام دالوز سنة ١٨٣٣ جزء اول صحيفة ٥٨
- ٤ - شوفو وكاريه مسألة ١٧٦٣
- ٥ - جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦
- ٦ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ التماس نبذة ٣٦٤
- ٧ - روسو واييه قاموس المرافعات جزء ٧ كلمة التماس نبذة ١١٧
- ٨ - ييوش - التماس نبذة ١١٢
- ٧٠٦ - يجب رفض الالتماس اذا كان الملتمس يعلم بالورقة ولكنه أهمل في طلب استحضارها
 - ١ - حكم فرنسي ٢٩ ابريل سنة ١٨٧٤
 - ٢ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٩ نبذة ٧١٠
- ٧٠٧ - يرفض الالتماس اذا حصلت المناقشة بخصوص هذه الورقة ولم يطلب الملتمس احضارها
 - ١ - باريس ٧ ارس سنة ١٨٩٣ سيريه - التماس رقم ٨١
 - ٢ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٩ نبذة ٧١١
 - ٣ - باندكت فرنسير جزء ٤٩ - الالتماس نبذة ٣٦٩
- ٧٠٨ - يتعين رفض الالتماس اذا كانت الورقة القاطعة أثناء المرافعة في حوزة الملتمس وأهمل في تقديمها للمحكمة لسبب من الاسباب أيا كانت :

- ١ - جلاسون وكلية داج طبعة ١٩٠٢ جزء ٢ صحيفة ٧٩ نبذة ١٢٢ الكلام على الوجه العاشر للالتماس «فرنسا» أي الرابع بمصر
- ٢ - الاستئناف المختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بورلي بك حكم رقم ٣٩ صحيفة ٤٢٩ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلط
- الحكم المذكور بمجلة القضاء والتشريع المختلط جزء ٢ صحيفة ٢٥٨
- ٣ - الاستئناف المختلط ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ بورلي بك حكم رقم ٤٠ صحيفة ٤٢٩ تعليقاً على المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة
- الحكم المذكور بلوريا جزء أول صحيفة ٤٢٢ حكم رقم ٥ تعليقاً على الوجه الخامس للالتماس

الشرط السادس

- حصول الملتمس فعلاً على الورقة القاطعة بعد الحكم
- ٧٠٩ - يرفض الالتماس إذا كان الملتمس لم يكن قد استولى بالفعل على الورقة القاطعة لأنه لا يمكنه اجبار خصمه على تقديمها إلا إذا كان حصل عليها بطريق الغش .
- ١ - جارسونية جزء ٦ مرافعات نبذة ٢٣٢٦
 - ٢ - كاريه وشوفو طبعة ٥ جزء ٤ مسألة ١٧٦٣
 - ٣ - بيوش رقم ١١٣
- ٧١٠ - يجب على الملتمس تدوين صورة الورقة القاطعة بصدر صحيفة الالتماس ثم تقديم الورقة ذاتها للمحكمة كالمعتاد .
- « Il en donne copie dans
« l'exploit de la requête civile, et en produit l'original »
« en temps utile et dans les formes ordinaires : »

- ١ - جارسونية جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦
 - ٢ - شوفو وكاريه مسألة ١٧٦٣
 - ٣ - كاربنتيه جزء ٣٢ صحيفة ٨٢٣ نبذة ٤٢٠
- ٧١١ - يجب حصول الملتمس على الورقة القاطعة فعلاً - ولا قيمة لتكليفه الملتمس ضده باياداعها - لأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يقال بأنه قد حصل عليها طبقاً للوجه الرابع للالتماس (مادة ٣٧٢ مرافعات) بما أنها لا تزال تحت يد خصمه من جهة فضلاً عن أنه لا يجوز قانوناً الزام الملتمس ضده بتقديم مستندات لا يريد تقديمها من جهة أخرى :

١ - الاستئناف الاهلى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ (الشرائع سنة ٢ صحيفة ١٢١ حكم رقم ١٢٨)

- حكم رقم ٤٧٣ بمجموعة الاستاذ عياشي صحيفة ١٠٢

- حكم رقم ١٧٨ صحيفة ٣٥ بقسم المرافعات من مجموعة محمد بك حمدى السيد

٢ - الاستئناف المختلط ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ (مجلة القضاء والتشريع المختلط جزء ٣ صحيفة ٣٤٨)

٣ - جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٢٢٦

رفع دعوى جديدة بالورقة التى ظهرت

٧١٢ - إذا كانت الورقة مخفية بفعل الخصم فالطريق الوحيد هو رفع الالتماس لادعوى جديدة

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٩ نبذة ٧١٣ و ٧١٤

أما اذا كانت فاقدة أو مخفية بفعل الخصم فلا يخلو الحال من أمرين إذا كانت مخالصة أو سندات بدفع جزء من الدين المحكوم به فالمسألة خلافية كما سيأتى بعد

٧١٣ - ولكن إذا كانت ورقة أخرى فلا طريق للطعن - فقط إذا كانت محجوزة بفعل الغير يصح مطالبته بتعويض

٧١٤ - رأى الصحيح المعمول به الآن هو وجوب التفرقة بين حالتين :

٧١٥ - (الحالة الاولى) حكمت المحكمة بالمديونية ولكنها لم تعرض الى مستندات دفع الدين

« التى منها الورقة التى ظهرت » : فى هذه الحالة يجوز تقديم الالتماس ويصح رفع دعوى جديدة مهما كان السبب فى عدم تقديم المستندات المحكمة :

- فتكون الدعوى الجديدة بشكل دفع « أو براءة » إذا كان الحكم المطعون فيه باعتبار الواقع لم يتنفذ

- وترفع بطلب رد ما دفع بغير حق Répétition de l'indu إذا كان تنفذ :

١ - دالوز أحكام سنة ١٨٥١ جزء أول صحيفة ٢١٧ حاشية أولى

٢ - حكم ٢ يوايه سنة ١٨٦١ دالوز أحكام سنة ١٨٦١ جزء أول صحيفة ٤٥٩

٣ - حكم ٥ أغسطس سنة ١٨٧٣ (دالوز أحكام سنة ١٨٧٤ جزء أول صحيفة ٤٧٠)

٤ - التعاليم الجديدة لدالوز على القانون المدنى جزء ٣ على المادة ١٣٥١ نبذة ١٨٢٢

٥ - حكم محكمة شبين القناطر ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ مجلة الشرائع سنة أولى

صحيفة ١٢٤ رقم ٢٤٨ والمجموعة الرسمية سنة ١٥ صحيفة ١٠٢

ولكن في هذه الحالة يجوز الحكم بألزام المدعى (المدين) الذي أهمل في تقديم

مستنداته اذا كان المدعى عليه (الدائن) سليم النية :

دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٧٩ نبذة ٧١٨

٧١٦ - (الحالة الثانية) - سابقة الحكم برفض الأداة بدفع الدين بناء على الورقة القاطعة «التي

ذكرت قط ولم تتقدم» لا تقبل الدعوى الجديدة احتراماً لقوة الشيء المحكوم به نهائياً

« مادة ٢٣٢ مدني» ولا يصح الالتماس لأن الورقة لم تكن محجوزة بفعل الخصم :

١ - دالوز مرافعات طبعة ١٩١٠ - ١٩١٣ جزء ٣ صحيفة ٦٩ نبذة ٧١٩

٢ - دالوز أحكام سنة ١٨٥١ جزء أول صحيفة ٢١٧ نوته ١

٣ - حكم ٢٩ يولييه سنة ١٨٥١ (أحكام دالوز سنة ١٨٥١ جزء أول صحيفة ٢١٧)

٤ - حكم ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ (أحكام دالوز سنة ١٨٨٣ جزء ٢ صحيفة ٥٧)

٥ - دالوز التعليقات الجديدة على القانون المدني مادة ١٣٥١ نبذة ١٨٣١ - ١٨٣٥ -

جزء ٣

٧١٧ - ويرى بعضهم جواز رفع دعوى رد الشيء المدفوع بغير حق طالما أن الدائن لا يزال

حائزاً للورقة القاطعة :

جارسونيه جزء ٦ نبذة ٢٣٢٦

٧١٨ - «الرأي الثالث» هو عدم جواز رفع دعوى جديدة «هما كانت الأحوال بل يجب

حتماً رفع الالتماس إذا توفرت أسبابه :

١ - جلاسون وكلية داج طبعة ٢ جزء ٢ صحيفة ١٥٧ رقم ١٠٦٧ الحاشية

٢ - De La coste دولا كوست كتاب قوة الشيء المحكوم به نهائياً صحيفة ١٢٧

٣ - الاستئناف الأهلي ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ (المحاماه سنة أولى صحيفة ٥٢٧

رقم ١١٣)

٧١٩ - (الرأي الرابع) - جواز رفع دعوى جديدة في جميع الأحوال - بناء على مبدأ عدم

جواز الأثراء بدون سبب - وهو رأي أساسه العدالة بصرف النظر عن مبدأ قوة الشيء

المحكوم به نهائياً حتى في حالة سابقة المناقشة في تسديد الدين من عدمه . وتكون الدعوى

بشكل تعويض عن ضرر نشأ من فعل الدائن

مصر الأهلية ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٧ (مجلة القضاء سنة ٢ صحيفة ٢٦)

أحمد منيب

المحامي

حق امتياز المؤجر

على اثاث العين المستأجرة

تضاربت الآراء وتناقضت الاحكام في حق امتياز المؤجر بالنسبة لامتعة الزوج في المنزل المستأجر . فذهبت بعض المحاكم الى ان هذه في حكم الوديعة بمنزل الزوجية فلا يشملها حق امتياز المؤجر . ولا يجوز له الحجز عليها وفاء للاجرة . وذهب البعض الآخر الى ان حق امتياز المؤجر مطلق فهو يتناول كل منقول موجود بالسكن اياً كان مالكه ومهما كان سبب وجوده وديعة كان او عارية او اجارة

فخلق الملاك على تأمينهم في الحالة الاولى ووجبل المستأجرون من الاطلاق في الحالة الثانية . وهال بحجة المجاماة تناقض الاحكام فاستحثت رجال القانون حتى يوافقوها يبحث في هذا الموضوع وأنى لللب نداءها خدمة للعدالة

شرع حق امتياز المؤجر من عهد الرومان . فقد كان للملاك في القانون الروماني رهن ضمني على ما بالعين المؤجرة من اثاث : واقتبس القانون الفرنسي منه ذلك بعد ان حور فيه فجعله حق امتياز لاحق رهن . وسار المشرع المصري على منوال القانون الفرنسي وقد احاط الشارع هذا الحق بسياج من الضمانات فحول للمؤجر الحجز على اثاث العين المستأجرة حتى بعد نقله منها وأبقى له حق الامتياز عليها استثناء من القواعد العامة وقد ثار خلاف بين رجال القضاء في مصر على ماهية الاثاث الذي يشمل حق امتياز المؤجر . ولهم في ذلك اسوة بالقضاء الفرنسي فقد حدث بين رجاله مثل هذا الخلاف ولما كانت هناك صلة شديدة بين التشريعين الفرنسي والمصري فجددنا ان نأخذ هنا بما استقر عليه الرأي هناك

امتعة الزوجة

ذهبت بعض المحاكم الفرنسية في اول الامر الى ان امتعة الزوجة المنفصل مالها عن مال زوجها لا يجوز الحجز عليها من مالك العين المؤجرة ما دامت الزوجة ليست طرفاً في عقد الاجارة . وذلك لان هذه الامتعة جزء من جهازها (حكم محكمة روان الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٥٥)

La cour de Rouen, saisie de la difficulté dans un cas où une femme dotale était séparée de biens, avait décidé que la saisie par le propriétaire n'était pas valable, attendu que la femme n'est point intervenue au bail et que son contrat de mariage mentionnait comme faisant partie de son trousseau, les objets mobiliers par elle revendus. (Rouen 24 Février 1855, Pandectes Françaises Privilèges 1160)

الا ان محكمة النقض والابرار قد تقضت هذا الحكم بقرارها الصادر في ٤ اغسطس سنة ١٨٥٦ وقالت من ضمن اسبابه « ان حق المؤجر ممتاز بحكم المادة ٢١٠٢ ونص هذه المادة عام مطلق فهو يتناول جميع اثار العين المستأجرة ولا يستثنى شيء منه بأي حجة كانت أو بسبب أي حق خاص . وهذا الحكم يسرى على امتعة الزوجة المكونة لجهازها »

“Attendu que la créance du demandeur était privilégiée aux termes de l'article 2102 précité; qu'en effet les termes de cet article sont généraux et absolus, et qu'ils embrassent ainsi tous les meubles qui garnissent la ferme louée, sans que sous aucun prétexte ou à la faveur d'aucun droit spécial, rien ne puisse être distrait ou excepté; que cette règle s'applique même au mobilier dotal de la femme du preneur; que si, en effet l'inaliénabilité de sa dot mobilière réserve son droit, de telle sorte que, dans aucun cas, même par son fait personnel, elle ne puisse ni perdre, ni aliéner son recours contre son mari, non plus que l'hypothèque légale destinée à en assurer l'effet, il faut reconnaître, toutefois, que cette inaliénabilité ne saurait aller jusqu'à neutraliser au préjudice des tiers, les effets de la transmission, que leur serait faite par le mari de ce mobilier.” (Cass. 4 Août 1855. Pandectes Privilèges n. 1161.)

وقد أصبح هذا الرأي المول عليه والمعمول به في فرنسا . ويجدر الاخذ به هنا لتشابه حالة المرأة المنفصل مالها عندم بحالة الزوجة عندنا . وتعليل ذلك فيما أرى ان الزوجة التي تجعل جهازها أثاثاً للنزل بدون تنبيه المالك لذلك تعتبر قابلة ضمناً حق امتيازها عليه .

أما القول بخلاف هذا فنتيجته تفويت حق امتياز المؤجر وقرار تواطؤ الزوجين على الغدر به وما كان القانون ليقر التواطؤ أو الغدر

« حقوق الغير على الاثاث »

ومهما كان حق امتياز المؤجر عاماً شاملاً فان منشأ الاعتقاد بأن كل مافي العين المؤجرة مملوك للمستأجر او ان أصحاب الحق فيه قد قبلوا ضمناً امتياز المؤجر عليه . فاذا وجد ما يتنى هذا الاعتقاد بأن كان الرضا الضمني معدوماً او كان المؤجر يعلم ان تلك الاشياء ملك للغير فليس له حق امتياز عليها . وهاك ما جاء بهذا المعنى بتعليقات دالوز على المادة ٢١٠٢ من القانون المدني الفرنسي الفقرة ٦١

Le privilège du bailleur est fondé sur la croyance où a dû être le locateur que tout appartenait à son locataire. et sur le consentement au moins implicite des tiers à ce que le privilège frappe des choses qu'ils ont laissé introduire dans les lieux loués. Si les circonstances sont contraires à ces présomptions, il n'y a pas lieu au privilège. (Dalloz C.C. annoté art 2102 n. 61.)

وقد فرغوا على ذلك بأن حق المؤجر لا يتناول الاشياء المسروقة او الضائعة لانتفاء الرضا الضمني من مالكمها يجعلها ضامنة للاجرة وكذلك لا يشمل امتعة الغير الموجودة لدى المستأجر لسبب

مهنته أو صناعته ولا الاشياء الموضوعة في العين على سبيل الوديعة أو الاجارة أو الرهن اذا كان المؤجر يعلم ذلك أو مقروض علمه به

Du même encore, à l'égard des meubles donnés au locataire en dépôt ou en nantissement, s'il est établi que le locateur a été instruit de la situation, soit par les circonstances mêmes soit par un avertissement direct et formel, ces meubles sont à l'abri du privilège. (n. 64.)

Aussi encore, le bailleur du mobilier qui garnit une salle de spectacle conserve son privilège sur ce mobilier, bien qu'il n'ait fait notifier son droit au propriétaire de la salle. lorsque de la notoriété publique, d'un usage constant, d'une notification formelle faite par un précédent bailleur du mobilier, et enfin, des circonstances mêmes du bail il résulte que le propriétaire de la salle savait que le mobilier n'appartenait pas à son locataire. (n. 68)

وذهبوا الى أبعد من ذلك فقالوا ان امتياز بائع المنقولات مقدم على حق امتياز المؤجر بوجه عام اذا كان هذا الاخير يعلم وقت وجود المنقولات في العين المؤجرة انها لم يدفع ثمنها . (تعليقات دالوز على المادة ٢١٠٢ ققرة ٧٠)

Décidé dans le même sens d'une manière générale que le privilège du propriétaire ou bailleur sur les objets qui garnissent les lieux loués est primé par celui du vendeur de ces objets, alors que celui-là savait au moment où ils ont été introduits, qu'ils n'avaient pas été payés. (Dalloz. C. C. annoté art 2102 n. 70; Lyons 13 Mars 1848)

اما علم المؤجر المسقط لحق امتيازهِ فيشترط فيه أن يكون حاصلا وقت ايجاد الاشياء بالعين المؤجرة . فاذا كان مجهل ان للغير حقاً عليها في ذلك الوقت فلا يؤثر على حق امتيازهِ علمه فيما بعد انها مملوكة للغير . (تبديلت الفقرة ١٢٩٧ تحت لفظة حقوق الامتياز)

والحكمة في ذلك ان المؤجر لو علم في بدء الاجارة ان الاثاث الضامن للاجرة غير مملوك للمستأجر لكان أخطا لنفسه قبل التعاقد . اما اذا علم بعد ذلك فليس لديه وسيلة سوى الفسخ وفيها من الغبن عليه ما فيها .

Le privilège du propriétaire d'un immeuble loué sur le mobilier qui le garnit prend naissance, dit un arrêt de la cour de Douai, au moment où le locataire dépose ce mobilier dans l'immeuble loué, sans qu'on puisse opposer au propriétaire de l'immeuble la connaissance qu'il aurait eue ensuite que les meubles n'appartenaient pas à son locataire. (Pandectes. Privilèges n. 1297.)

ولعل في ذلك ما يرفع الابهام ويزيل الغموض في هذه المسألة

عبد الله
الحامى

الأمكام

قضايا محكمة النقض والأول

٤٩٨

٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض — الحكم ابتدائياً بالبراءة — الحكم استئنافاً بالادانة — وجوب الرد على اسباب الحكم الابتدائي — تنازل الحاجز عن الحجز قبل التبديد — لا جريمة

المبدأ القانوني :

إذا بنت محكمة أول درجة حكمها ببراءة المتهم على اسباب وجب على محكمة ثاني درجة إذا قضت بالادانة الرد على اسباب الحكم الابتدائي إذا ثبت حصول الصلح بين الحاجز والمحجوز عليه فتنازل الأول عن الحجز قبل حصول واقعة التبديد فلا محل للمعاقب :

المحكمة :

« حيث ان الطاعن يتمك في الوجه الاول على ان الواقعة غير معاقب عليها قانوناً لاتفاق طالب الحجز معه وتنازل هذا الاخير عن الحجز قبل نسبة التبديد اليه »

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون عليه تبين أن المحكمة الاستئنافية الفت حكم محكمة

أول درجة القاضي بالبراءة ارتكائاً على أقوال منهم آخر كان حارساً على الدرة المحجوزة »

« وحيث فضلاً عن أن المحكمة لم ترد على سبب حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة بناء على تنازل الحاجز عن الحجز لاستيلائه على حقه وتصالجه مع الطاعن بنير علم ذلك الحارس فانه ثبت من المخالصة المؤرخة في ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ المقدمة لهذه المحكمة مع صورة حكم اللجنة نمرة ١٠٠ امبايه سنة ١٩٢٦ المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ ان التصالح كان سابقاً على الواقعة المقامة من أجلها هذه الدعوى وسبق ان اتهم المتهم بنفس التهمة وفصل فيها بالبراءة بالحكم المقدمة صورته المذكورة »

« وحيث لذلك فلا جريمة يعاقب عليها القانون ويكون الحكم في غير محله ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم »

(طعن احمد محمد الثاني ضد النيابة نمرة ١٠٣٢ سنة ٤٤ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وبمحضود حضرات اصحاب الغزه كاهل ابراهيم بك وزكى برزى بك وعلى عزت بك ومحمود سامى بك مستشارين وحفزة محمد افتدى فهمى وكيل نيابة بالاستئناف)

٤٩٩

٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . قتل خطأ . استناد محكمة أول درجة الى التحقيقات وأقوال الشهود في الحكم بالبراءة . استناد محكمة ثاني درجة عليها في الحكم بالإدانة . عدم مناقشة هذه المحكمة لأقوال الشهود في حكمها . عدم تحقيق مسئولية المتهمين وإهمال المجنى عليه .
نقض في الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة أول درجة قد استندت في الحكم ببراءة المتهم الى التحقيقات وأقوال الشهود . ورات محكمة ثاني درجة الحكم بالإدانة اعتماداً على هذه التحقيقات وهذه الأقوال، وجب عليها مناقشة هذه الأدلة لتبين وجه اختلافها في الرأي مع محكمة أول درجة والاسباب التي بنت عليها مسئولية المتهم . وكذلك إذا كانت محكمة أول درجة قالت بأن هناك إهمالاً من جانب المجنى عليه وجب على محكمة ثاني درجة أن تبين رأيها في ذلك الإهمال . وفيما عدا ذلك يصبح الحكم ناقصاً في أسبابه فحل للنقض .

المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه تبين أن محكمة أول درجة استندت فيما قضت به من براءة المتهمين . وهم الطاعنون الحاليون الى التحقيقات والشهود كذا وأن محكمة ثاني درجة وهي المطعون في حكمها اليوم ارتكبت هي أيضاً فيما قضت به من الادانة على نفس التحقيقات

والشهود التي أخذت بها محكمة أول درجة . فكان اذن من الواجب على محكمة الاستئناف مناقشة هذه التحقيقات وأقوال هؤلاء الشهود مناقشة يستطيع معها التحقيق أولاً من مسئولية المتهمين الآنف ذكرهم خلافاً لما ذهبت اليه محكمة أول درجة وثانياً معرفة ما اذا كان هناك إهمال من نفس المجنى عليه كما قررت بذلك محكمة أول درجة وكل هذا لم يتوفر في الحكم المطعون فيه ولذلك يرى أن الطعن الحالي في محله وعليه يتعين قبوله موضوعاً والناء الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى »
(طعن ابراهيم ابراهيم وآخرين ضد النيابة نمرة ١٠٢٦ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٥٠٠

٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧

نقض . تعديل وصف التهمة . حق قاصر على محكمة الجنايات — الدخان بضاعة لا مأكول ولا مشروب . عرض دخان منشوش للبيع لا جريمة

المبدأ القانوني :

(١) الأصل أنه لا يجوز للمحكمة ان تنظر في تهمة لم تسند الى المتهم ولم ترفع بها الدعوى عليه .
وقد استثنى القانون محاكم الجنايات فأجاز لها ، بمقتضى المادة ٣٧ جنائيات ، تعديل او تشديد التهمة المبنية في أمر الاحالة شرطاً الا توجه للمتهم افعالاً لم يشملها التحقيق .

ولا يجوز ذلك لمحكمة الجنع

(٢) عرض دخان منشوش للبيع لا يعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات لأن الدخان لا يدخل تحت عبارة « الاشربة والجواهر والغلة وغيرها ... » وانما يدخل تحت عبارة « او في جنس اى بضاعة » فلا جريمة اذا لم يبع الدخان المنشوش فعلاً .

المحكمة :

« حيث ان رافع النقض بنى طعنه على ان التهمة التى اعلنت بها المتهم (رافع النقض) والوصف الذى اعطى للتهمة التى نسبت اليه هو انه عرض لبيع دخان منشوشاً مقلداً للماركة كوتاريللى وناقصاً فى الوزن - ومع انه لم ينسب له فى هذه هذه التهمة مطلقاً انه باع شيئاً من الدخان فان المحكمة الاستئنافية حكمت بتعديل الحكم الابتدائى والاكتفاء بجبس المتهم (رافع النقض) ثلاث شهور مع الشغل وقال الدفاع عن الطاعن ان هذه التهمة بفرض صحتها لا تنطبق على المادة ٣٠٢ عقوبات التى طلبت النيابة تطبيقها وطبقها المحكمة على الواقعة لأن تلك المادة تشترط حصول البيع فعلاً اما بمجرد العرض فلا يعاقب عليه وذلك لأن الدخان ليس من الاشربة او الجواهر او الغلة او غيرها من اصناف المأكولات الواردة فى القسم الثانى من المادة ٣٠٢ انما هو بضاعة داخلية ضمن عبارة او في جنس اى بضاعة - وان تلك المادة اشترطت العقاب على الفس

فى جنس البضاعة ان يكون يبيعها قد تم اما بمجرد العرض فلا عقاب عليه »

« وحيث ان هذا الدفع فى محله »

« وحيث انه وان ورد فى الحكم الابتدائى الذى اخذت به المحكمة الاستئنافية بانسبائه انه ثبت للمحكمة من التحقيقات وشهادة شهود الاثبات ان المتهم (رافع النقض) اغشى الناس فى جنس الدخان الذى ضبطت منه بعضه وفى وزنه اذ باع للناس علبة من الدخان بعد أن كان علامة فوريكة كوتاريللى الخ فان ذلك لا يكون مسوغاً للمحكمة فى أن تحكم فى وقائع لم تسند للمتهم بورقة التكليف بالحضور »

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان ليس للمحكمة ان تنظر فى وقائع لم تسند الى المتهم مهما ظهر لها ثبوت تلك الوقائع فى الجلسة طالما ان الدعوى لم ترفع عن تلك الوقائع بطريقة قانونية - وقد استثنى القانون محاكم الجنايات قط واجاز لها بمقتضى المادة ٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل او تشديد التهمة الميئة فى امر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط ان لا توجه للمتهم افعالاً لم يشملها التحقيق »

« وحيث انه تبين من ذلك ان التهمة التى نسبت للمتهم وطلب محاكمته من أجلها لا يعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات »

(طعن منصور سليمان ضد النيابة بمرمرة ١٥ : ١ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

كان لم تكن لعدم حضور المعارض يوم الجلسة،
عملاً بنص المادتين ١٧٧ و ١٧٨ من قانون تحقيق
الجنايات، إنما هو حكم غيابي ويجب اعلانه
لسريان مواعيد الاستئناف،
المحكمة :

« حيث أن الحكم المطعون عليه قضى
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الميعاد
بناءً على أن الحكم المستأنف كان قضى باعتبار
المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض في
يوم الجلسة وبناءً على أن مثل هذا الحكم يعتبر
حضورياً تسري عليه مواعيد الاستئناف
يوم صدوره »

« وحيث أن النيابة طعنت في هذا الحكم
وأوردت أن الحكم المستأنف كان غيابياً في الحقيقة
لصدوره في غيبة المحكوم عليه وأن اعلانه كان
واجباً قانوناً لأجل سريان مواعيد الاستئناف
» وحيث أن نقطة البحث تنحصر إذاً في

معرفة ما إذا كان الحكم الصادر في مواد الجنح
باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض
يوم الجلسة عملاً بنص المادتين ١٧٧ و ١٧٨ من
قانون تحقيق الجنايات هو حكم حضوري لازوم
لاعلانه أو أنه حكم غيابي واجب اعلانه حتى
تسري عليه مواعيد الاستئناف »

« وحيث أن هذه النقطة خلافية بين القضاة

فمنهم من يرى وجوب الاعلان ومنهم من يرى
غير ذلك »

« وحيث أن محكمة النقض قد سارت أخيراً

٥٠١

٢٢ يونيو ١٩٢٧

نقض . سب علني . الفاظ السب . محل ارتكاب
الجريمة . وجوب بيان ذلك في الحكم

المبدأ القانوني :

في جريمة السب العلني يجب أن ينص
الحكم على الفاظ السب وعلى محل الواقعة لتحقيق
توفر ارتكاب الجريمة . فإذا كان الحكم خالياً
من ذلك وجب نقضه
المحكمة :

« من حيث فيما يخص الموضوع فإنه تبين
في الواقع أن الحكم المطعون فيه لم يوضح الفاظ
التي تكون منها السبب المنسوب للطاعتين
ولا علانية هذا السب . وعليه يكون الطعن الحالي
في محله ويجب قبوله والغاء الحكم المطعون فيه
واحالة القضية على محكمة اسكندرية الابتدائية
بهيئة استئنافية للحكم فيها مجدداً من دائرة
أخرى »

(طعن محمد أفندي عبد الطيف وآخر ضد النيابة
نمرة ١٠١٤ سنة ٤٤ قضائه بالهيئة السابقة)

٥٠٢

اول نوفمبر سنة ٩٢٧

نقض — المادتين ١٧٧ و ١٧٨ تحقيق جنايات .
الحكم الصادر في مواد الجنح باعتبار المعارضة كأن
لم تكن — حكم غيابي — ميعاد استئنافه —
من تاريخ الاعلان

المبدأ القانوني

الحكم الصادر في مواد الجنح باعتبار المعارضة

في قضائها على مقتضى رأى القائل بوجوب الاعلان وارتكنت في ذلك على أن الحكم البادى ذكره إنما هو في الواقع غيبي لصدوره في غيبة المحكوم عليه فهو كسائر الأحكام الغيبية التي تصدر في غير حضور المحكوم عليهم ولأن عدم قبول المعارضة فيه ليس آتياً من جهة كونه حضورياً وإنما من جهة المبدأ القائل بعدم جواز المعارضة في حكم مرتين وعلى أن قانون تحقيق الجنايات جاء خالياً من نص في هذا الباب فوجب لأجل تكملة النقص الرجوع الى القانون العام وهو قانون المرافعات وهذا القانون صريح في وجوب اعلان الاحكام كما هو معلوم (راجع حكم النقض ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥) «

« وحيث أن علم المعارض يوم الجلسة من واقع التقرير الذي عمله بالمعارضة لا يبنى عليه حتماً علمه بصدور الحكم في نفس ذلك اليوم وبأن الحكم كان في غير صالحه لانه حتى كان يتخذ عدته لاستئنافه وقد يعرض للمعارض اعذاراً قانونية لا يتسنى له فيها الحضور في الجلسة ولا معرفة ماتم فيها - وعلى هذا يكون من المجازفة حرمانه من حق الدفاع القانوني عن نفسه «

« وحيث أنه بعد صدور حكم النقض السالف ذكره صدر المرسوم بقانون رقم ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادتين ١٥٣ و ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات قضى بسريان ميعاد الاستئناف في مواد المخالفات من تاريخ الحكم الصادر في غيبة المعارض (أى من تاريخ الحكم

القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن) ويراد الاستشهاد بهذا التعديل على صحة نظرية من يقول بوجوب الاعلان «

« وحيث أن صدور هذا التعديل ربما دل وهو يدل فعلاً على صحة نظرية القائلين بوجوب الاعلان اذ هو برهان على ان النص الأول ما كان يحتمل التأويل الذي سار عليه اصحاب النظرية المخالفة كما أن قصره على مواد المخالفات برهان آخر على أن الشارع لم يشأ سرين حكمه على مواد الجنح اذ لو كان أراد ان نص عنه صراحة في التعديل أو لكان على الأقل أشار فيه الى المادة ١٨٧ الخاصة بالاستئناف في مواد الجنح والحال أن التعديل خال من ذلك «

« وحيث أنه لا يمكن قانوناً تطبيق نص هذا التعديل من باب القياس والتشبيه على مواد الجنح نظراً للفوارق القانونية الموجودة بين النوعين سواء كان من جهة العقوبات المقررة لكل أو من جهة أحكام السوابق أو غيرها و ربما كانت هذه الفوارق هي التي حملت الشارع على قصر التعديل على مواد المخالفات اما لعدم اهميتها في الغالب وأما لأن النظام يقضى بوجوب الفصل فيها على وجه السرعة «

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الطعن مقبولا ومن ثم يتعين إلغاء الحكم وأحالة القضية على دائرة أخرى لأجل الفصل فيها مجدداً «

(طعن النيابة ضد احمد بلاس نمرة ١٥٨٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المالى أحمد طامت باشا وبحضور حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد مظهر بك وعبد العزيز محمد بك ومحمد ايوب عطيه بك المستشارين وسيد مصطفى بك وكيل نيابة الاستئناف)

٥٠٣

اول نوفمبر سنة ١٩٢٧

نقض . بلاغ كاذب . موضوع البلاغ . الجهة التي قدم اليها . وجوب بيان ذلك في الحكم .

المبدأ القانوني :

إذا لم يشمل الحكم بيان الواقعة موضوع البلاغ الكاذب بياناً كافياً ، حتى يعلم ان كان الامر المبلغ عنه من الامور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذباً أولاً ، وإذا لم ينص الحكم على الجهة التي قدم اليها البلاغ كانت الواقعة غير مبينة في الحكم بياناً كافياً وهذا وجه من أوجه البطلان الهامة التي يترتب عليها نقض الحكم

المحكمة :

« من حيث ان الطاعن بنى طعنه على ثلاثة أوجه (اولها) عدم بيان الواقعة التي هي موضوع البلاغ بياناً كافياً و (ثانيها) ان الحكم لم يبين الجهة التي قدم اليها البلاغ و (ثالثها) ان المادة التي حكم بمقتضاها لم تبين في الحكمين الابتدائي والاستئنافي »

« ومن حيث ان الوجه الثالث غير صحيح لانه مذكور في الحكم الاستئنافي المطعون فيه ان النيابة تطبق المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ من قانون

المقوبات والمحكمة طبقت هاتين المادتين لانها بعد ان ذكرت الأسباب أشارت اليهما بقولها (بعد رؤية المادة المذكورة) وقصدها بذلك طبعاً المادتان السابق ذكرهما »

« ومن حيث ان الوجهين الاولين من أوجه الطعن صحيحان بأنه لم يذكر الا في الحكم الابتدائي ولا في الحكم الاستئنافي المطعون فيه موضوع البلاغ بل اقتصر على القول بأن المتهم بلغ كذباً مع سوء القصد وهذا لا يكفي لانه لا بد من ذكر موضوع البلاغ ليعلم ان كان الامر المبلغ عنه من الامور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذباً أولاً ولأن الجهة التي قدم لها البلاغ لم تذكر في هذين الحكمين أيضاً بل ان الامر الذي ذكر هو ان المتهم بلغ لدائرة قسم الخليفة وهذا لا يدل على ان البلاغ قدم لجهة من شأنها تحقيقه فالتعبير بدائرة قسم الخليفة يصدق على أي فرد من سكان هذه الدائرة »

« ومن حيث ان نقض هذين اليانين في الحكم هو من الأوجه المهمة الموجبة لبطلانه فيتعين قبول الطعن والفاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة مصر للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى »

(طعن صالح أحمد ضد النيابة وآخر مدعى مدني)
نمرة ١٩٦٦ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة .

٥٠٤

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تنقض . صدور الحكم من هيئة لم تسمع للمرافعة .
غياب رئيس الجلسة الذي سمع للمرافعة يوم تلاوة
الحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم . بطلان الحكم

المبدأ القانوني :

إذا صدر الحكم من هيئة غير التي سمعت
المرافعة ، ولم يوقع رئيس هذه الهيئة على مسودته ،
أصبح الحكم باطلا لعيب جوهري فيه فمحلا
لتنقض .

المحكمة :

« بما أن أهم وجه يستند إليه الطاعن أن الحكم
صدر من هيئة غير التي سمعت للمرافعة ومع ذلك
فان رئيس الجلسة الذي كان غائبا عند تلاوة
الحكم لم يكن وقع على مسودته مع أنه سمع للمرافعة »
« وبما أن هذا العيب مبطل للحكم ويتعين
اذن قبول الطعن وإحالة القضية للحكم فيها من
دائرة أخرى »

(طعن محمود حسن ضد النيابة نمرة ١٩٨٤ سنة
٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥٠٥

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تنقض . دفاع المتهم . حالة الدفاع الشرعي عن النفس .
عدم بحث المحكمة لهذا الدفاع . مبطل للحكم

المبدأ القانوني

إذا دفع المتهم أمام محكمة ثاني درجة بأنه

كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ، ولم تكن
تلك المحكمة في حكمها يبحث هذا الدفاع والرد
عليه عد ذلك اخلا لا بحق الدفاع أو نقضا في
أسباب الحكم فسيبا للتنقض .

المحكمة :

« بما أن الطاعنين قد دفعا أمام محكمة ثاني
درجة بأنهما كانا في حالة دفاع شرعي عن النفس
وبرغم ذلك لم تكن تلك المحكمة يبحث هذا
الدفاع والرد عليه »

« وبما أن هذا عيب مبطل للحكم ويتعين
اذن قبول الطعن وإحالة القضية للحكم فيها مجدداً
من دائرة أخرى »

(طعن عبد المال خراشي وآخر ضد النيابة نمرة
٢٠٠٠ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥٠٦

٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧

تنقض . دفاع المتهم . عدم تحقيقه . اخلا لا بحق الدفاع

المبدأ القانوني

إذا لم تكن المحكمة بتحقيق دفاع المتهم ،
الذي دفع الدعوى بأنه مدد المبالغ المستد إليه
تبيدها ، اعتبر ذلك اخلا لا بحق الدفاع
مبطلا للحكم

المحكمة :

« بما أن أهم ما ترمى إليه أسباب الطعن ان
الطاعن قد دفع بأنه دفع المبالغ المستد إليه تبديدها
وطلب الى المحكمة تحقيق ذلك فلم تكن يدفاعه هذا »

« مقتصرة على القول بأن الحكم في محله للأسباب الواردة به »

« وحيث أنه مما تقدم يتّون الحكم المطعون فيه غير وافر البيانات وخال من الأسباب الكافية فيتعين قبول الطعن »

(طعن زينب بنت مصطفى ضد النيابة نمرة ١٩٨٨ سنة ٤٤ قضائية - بالهيئة السابقة)

٥٠٨

٢ نوفمبر سنة ٩٢٧

نقض . عود . اختلاس الاشياء المحجوزة . جريمة مائة للسرقة في أحكام العود .

المبدأ القانوني

تعد جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمائة للسرقة في أحكام العود ، لأن المادة ٢٨٠ عقوبات ادخلت اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً في حكم السرقة ، وهذا النص عام يجعل مختلس الاشياء المحجوزة كالسارق في جميع أحكامه ، ومنها تشديد العقوبة عليه في حالة العود والسرقة

المحكمة :

« من حيث ان الطعن مبني على ان محكمة ثاني درجة رفضت الدفع المقدم من النيابة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جناية لأن المتهم الاول مجرم ومعتاد الاجرام وبنت رفضها للدفع على أن جريمة الاختلاس الاشياء المحجوزة لاتعد مماثلة للسرقة في أحكام العود مع أن قانون

« وبما أن الثابت من محاضر الجلسات والحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تحقق دفاع المتهم ولم تبد أسباباً لذلك وفي هذا اخلال بحق الدفاع يقتضى الفاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً »

(طعن الفردليبو ضد النيابة نمرة ١٩٧٨ سنة ٤٤ قضائية — بالهيئة السابقة)

٥٠٧

٢ نوفمبر سنة ٩٢٧

نقض . عدم ذكر الوقائع وأدلة ثبوتها . خلو الحكم من الاسباب . بطلانه

المبدأ القانوني

اذا لم يبين الحكم بياناً كافياً وقائع الحادثة ولا أدلة ثبوتها ، بأن اقتصر على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات وشهادة الشهود ، دون أي بيان آخر ، كان الحكم خالياً من الأسباب الكافية ، فباطلاً ، فحلاً للنقض المحكمة :

« حيث أن الطعن قد قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلاً »

« وحيث أنه مبني على أن المحكمة لم تبين بياناً كافياً وقائع الحادثة ولا أدلة ثبوتها »

« وحيث أنه بالاطلاع على الحكم الابتدائي يرى أنه قاصر على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات وشهادة الشهود دون أي بيان آخر ومحكمة ثاني درجة أيدت هذا الحكم

٥٠٩

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تنقض . تزوير . تقرير الخبير المعين . تقرير الخبير
الاستشاري . طلب الدفاع مناقشة الخبيرين . عدم
اجابة الطلب وعدم الرد عليه . اخلال بحق الدفاع .

الميرأ القانوني :

اذا قضت محكمة أول درجة بالعقوبة في
دعوى تزوير بناء على رأى خبير ، ثم قدم المتهمون
لمحكمة ثانية درجة تقرير خبير استشاري آخر
ينقض فيه رأى الخبير الاول ، وطلبوا التقرير
باستحضار الخبيرين لمناقشتها ، فقضت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون الرد على
طلب المتهمين اعتبار هذا اخلالا بحق الدفاع
موجباً لبطالان الحكم .

المحكمة :

« حيث انه مما استند عليه رافعوا النقض
في الاسباب المقدمة منهم القول بأن محكمة
دكرنس الجزئية التي تأيد حكمها من محكمة المنصورة
الابتدائية لأسبابه قد حكمت بتزوير أوراق
المضاهاة بطريق عرض أثناء نظر دعوى التزوير
الأصلية وقالوا ان هذا يعد خطأ قانونياً وكان
من الواجب اعتبار هذه الاوراق صحيحة الى
أن يحكم بطلانها »

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على الحكم
المذكور ان المتهم الاول قدم لصحة عقدي
التنازل الصادرين له من أخويه المتولى أحمد

العقوبات في المادة ٢٨٠ منه نص على أن
اختلاس الأشياء المحجوزة قضائياً أو ادارياً يعتبر
في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالكها »

« ومن حيث أنه ثابت من محضر جلسة محكمة
ثاني درجة ان النيابة دفعت بعدم الاختصاص
لسوابق التهم الاول والمحكمة لم تلفت الى هذا
الدفع بل رفضت استئنافها وأيدت الحكم المستأنف
غياًياً بانية حكمها هذا على عدم التماثل بين جريمة
اختلاس الاشياء المحجوزة وبين السرقة
باحكام العود »

« ومن حيث أن المادة ٤٨ ققرة ٣ من قانون
العقوبات جعلت السرقة والنصب وخيانة الامة
جنحاً متماثلة في العود وداخلت المادة ٢٨٠ منه
اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً
في حكم السرقة وهذا النص عام يجعل مختلس
الاشياء المحجوزة كالسارق في جميع احكامه ومنها
تشديد العقوبة عليه في حالة العود والسرقة »

« ومن حيث انه لذلك يكون وجه النقض
صحيحاً والحكم المستأنف في غير محله ويتعين
النواؤه والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج
بنظر الدعوى »

(طعن النيابة ضد محمد أحمد عبد الرحيم الكبير
وآخر نمرة ٢٠٠١ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة
عدا وكيل النيابة فاته جندى عبد الملك بك)

الأول قد رفع بصمات الأولى من ورقتي
الايجار ووضع بدلها هاتين البصمتين وبناء على
قول الخبير وما رآته المحكمة من صحة هذا
الاستنتاج رأت تزوير عقدي الایجار وبالتالي
تزوير العقدين موضوع الدعوى وقضت بالعقاب»
« وحيث أن رافعي النقص قدموا لمحكمة
ثاني درجة تقرير خبير استشاري قال فيه أن
بصمتي ختم كل من احمد احمد خاطر والمتولى احمد
خاطر الموقع بهما على عقدي ١٥ يونيه و ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٢١ مطابقان للبصمتين الموقعتين على
ورقتي الایجار المؤرختين أول مارس و ٢٤ يونيه
سنة ١٩٢٠ مطابقة تامة تدل على صدور كل منهما
من قالب ختم واحد وأن ورقتي الایجار لم يكن
بهما أي أثر يدل على المحو أو الكشط وأن
بصمتي ختميهما وقتنا بحالة طبيعية وطلب رافعوا
النقص بناء على ذلك من محكمة ثاني درجة
التقرير باستحضار الخبيرين لمناقشتهما في موضوع
الورقتين المتقدمتين للمضاهاة»

« وحيث أن المحكمة المذكورة قضت في
حكيمها المطعون فيهما بالنقص بتأييد الحكم
المستأنف لأسبابه ولم تجب ما طلبه رافعوا
النقص من مناقشة الخبيرين مع أهمية ذلك
لاستجلاء الحقيقة بل سكنت عن الرد عن هذا
الطلب كأنه لم يقدم»

« وحيث أن هذا الطلب من حق الدفاع
التمسك به وفيه تمحيص للدعوى لتبين حقيقة
ورقتي الایجار المعترف بهما أصلا ان كانت

خاطر وأحمد أحمد خاطر في ١٥ يونيه و ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٢١ عقدي ایجار صادرين اليه منهما
بختيمهما في أول مارس و ٢٤ يونيه سنة ١٩٢١»
« وحيث أنه ثبت في الحكم المذكور أن
عقدي الایجار هذين سبق أن قدمهما المتهم
الأول الى محكمة المنصورة الابتدائية في القضية
رقم ١٤٨ سنة ١٩٢٣ المرفوعة من على يحيى بدوى
واخويه احمد احمد خاطر والمتولى احمد خاطر
وآخرين بطلب احقيقته في الاقطان والحبوب
والقصب والطوب المحجوز عليها بناء على طلب
يحيى بدوى لأنها ملكه والحاصلات المحجوز
عليها من زراعته الناتجة من الارض ملكه ومما
استأجره من اخويه احمد احمد خاطر والمتولى
احمد خاطر واستند في صحة هذا التأجير على
عقدي الایجار الصادرين له منهما بختيمهما -
والمحكمة المذكورة بناء على هذين العقدين اللذين
لم يقدم عليهما أي طعن من قبل من صدر منهما
حكمت في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ بأحقية محمد
احمد خاطر احد رافعي النقص في الاقطان والحبوب
والقصب المرفوع بها الدعوى وبتسليمها اليه
وبالغاء الحجز المتوقع عليها»

« وحيث أنه بناء على ما لهذين العقدين
من قيمة اكتسبت في وجه من صدر منهما قدمهما
رافع النقص المذكور الى محكمة الجنح للمضاهاة غير
ان الخبير قال ان بصمتي الختمين الموجودتين
على ورقتي الایجار هما نفس البصمتين الموجودتين
على عقد التنازل موضوع التزوير غير ان المتهم

« وحيث أنه يؤخذ من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه رأى من أقوال حسن خضر أحد القتلين في البلاغ والتحقيقات أن قاتلة على حسن محمد المتهم ثم قالت المحكمة أنه يؤخذ من مجموع أقواله أنه سمع بعد ضربه من على حسن أن محمد أبو العلا قتل »

« وحيث أن محكمة الجنايات استنتجت من ذلك ومما قرره الطيب الشرعي ما أيد يقينها في أن المتهم هو القاتل بالمقذوف الناري لكل من حسن خضر ومحمد أبو العلا وطبقت عليه المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات »

« وحيث أنه لم يتبين بياناً كافياً الدليل الذي حدا بالمحكمة الى تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات اذ أنها تقول أن أقوال حسن خضر هي التي شبعنها باليقين وهو قال حسب الثابت في الحكم أنه بعد ضربه من على حسن سمع بأن محمد أبو العلا قتل ولم يتبين من أقواله ان كان محمد أبو العلا قتل من المتهم أو من نفس العيار الذي أصابه هو أو من عيار آخر اطلق عليه قبله أو بعده خصوصاً وقد جاء في الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر تعويلاً على أقوال الشهود لما فيها من غلو »

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه خالياً من بيان الواقعة التي استوجبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات فهو باطل ويجب بعد ذلك قبول النقض وإحالة الدعوى لدائرة أخرى للحكم فيها مجدداً »

(طعن على حسن محمد ضد النيابة نمرة ٩١٣ سنة ٤٤ قضائية : بالهيئة السابقة)

طرأت عليهما تغييرات بعد تقديمها في دعوى سابقة ضد نفس مدعى التزوير ولم يطرأ لذلك يكون الحكم المطعون فيها قد أهمل طلباً جوهرياً من حقوق الدفاع فيصبحان باطلين والنقض مقبولا موضوعاً ولا محل بعد ما تقدم للبحث في الاسباب الأخرى »

(طعن محمد أحمد خاطر وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدنى نمرة ٩٢٢ سنة ٤٤ قضائية . دائرة حضرة صاحب المعالي أحمد طلعت باشا وبحضور حضرات متولى تميم بك وعلى سالم بك وعبد العزيز محمد بك ومحمد لبيب عطيه بك مستشارين وسيد ممدوني بك وكيل نيابة الاستئناف)

٥١٠

٦ ديسمبر سنة ٩٢٧

نقض . مادة ١٩٨ عقوبات قرره ثانية عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . بطلان

المبدأ القانوني

يعتبر باطلا وقابلاً للنقض الحكم الذي لم يبين بياناً كافياً السبب الذي حدا بالمحكمة الى تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات (اقتران جناية القتل بجناية أخرى)

المحكمة :

« حيث أن رافع النقض استند في الاسباب المقدمة منه على أنه لم يتبين في الحكم المطعون فيه بياناً كافياً واقعة اقتراف المتهم كلا من جنايتي القتل اللتين سوغتا تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات »

٥١١

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تنص . مخدرات . المادة ٣٠ من قانون الاتجار
بالمخدرات . الحكم بغرامة أقل من الحد الأدنى .
خطأ في تطبيق القانون

المبدأ القانوني :

إذا تجاوزت المحكمة حدود سلطتها بأن
قضت على التهم بغرامة خمسمائة قرش تطبيقاً
للمادة ٣١ من قانون الاتجار بالمخدرات في حين
أن العقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة
هي الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات والغرامة
من عشرة جنيهات إلى ثلثمائة جنيه أو إحدى
هاتين العقوبتين عد ذلك خطأ في تطبيق القانون
فسياً لنقص الحكم .

المحكمة :

« من حيث أن طلب النقض والتقرير
بأسبابه قدما في الميعاد فهما مقبولان شكلاً . »
« ومن حيث أنه مبني على أن محكمة ثاني
درجة عدلت الغرامة المحكوم بها من محكمة
أول درجة إلى خمسمائة قرش لأن العقوبة
المنصوص عليها في المادة ٣١ من قانون الاتجار
بالمخدرات التي طبقها المحكمة هي الحبس من
شهر إلى ثلاث سنوات والغرامة من عشرة جنيهات
إلى ثلثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط »
« ومن حيث أن الثابت في حكم محكمة

أول درجة أنها حكمت على نبيهة بنت اسماعيل
بالحبس شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش
ومحكمة ثاني درجة بدلت عقوبة الحبس بغرامة
خمسمائة قرش

« ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون
السالف ذكره نصت على أن عقوبة الغرامة هي
عشرة جنيهات إلى ثلثمائة جنيه فتكون محكمة
ثاني درجة قد حكمت أقل من الحد الأدنى
لهذه العقوبة وتجاوزت بذلك حدود سلطتها
وعليه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون فيتعين
تعديل حكمها بإرجاع العقوبة إلى حدود القانون »
(طعن النيابة ضد نبيهة بنت اسماعيل نمرة ١٧
سنة ٤٥ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥١٢

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تنص . تسليم المتهم بصحة الواقعة . ليس اعترافاً

المبدأ القانوني

تسليم المتهم بصحة الواقعة محض افتراض .
وليس اعترافاً منه بارتكاب الجريمة . وعلى ذلك
فحكم الادانة المبني على هذا التسليم يصبح باطلاً
بطلاناً جوهرياً فمحلاً للنقض
المحكمة :

« حيث أن الطاعن يتمسك في طعنه على
أن المحكمة نسبت له اعترافات بالواقعة مع
أنه أنكرها

« وحيث أنه مذكور في أسباب الحكم

المطعون فيه أن التهمة ثابتة من شهادة الشهود ومن نفس أقوال المتهم التي يسلم فيها بصحة الواقعة

« وحيث أن هذا التسليم لا يعتبر اعترافاً والواقع أن المتهم لم يعترف بل أنكر التهمة كما هو واضح من محضر الجلسة

« وحيث لذلك يكون الحكم قد اشتمل على بطلان جوهري يتعين معه نقضه

(دأمن على محمد ضد النيابة نمرة ٩٧٣ سنة ٤٤ قضائية وآخر مدعى مدنى بالهيئة السابقة)

٥١٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

نقض . مادة ٣٢ عقوبات — العقوبات التبعية والاضافية . وجوب الحكم بها

المبدأ القانوني

في حالة ارتكاب عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة لغرض واحد يجب أن يقضى على المتهم بجميع العقوبات الاضافية والتبعية المقررة في القانون مع الحكم بأشد العقوبات الأصلية تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . والا كان الحكم منقوضاً لخطأ في تطبيق القانون

المحكمة :

« من حيث أن طلب النقض وأسبابه قدما في الميعاد فهما مقبولان شكلاً .

« ومن حيث أنه مبني على أن محكمة

الجنايات اخطأت في تطبيق القانون فطبقت على الواقعتين المسندتين إلى المتهم وهما الاختلاس والتزوير المواد ٩٧ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات ولم تحكم عليه بالبعقوبة واحدة وهي الحبس مع الشغل دون أن تقضى عليه بالعقوبات الاخرى التبعية وهي الرد والغرامة المنصوص عنها في المادة ٩٧ من القانون المذكور . ومن حيث أنه يظهر من اختصار محكمة الجنايات على الحكم على المتهم بحبسه سنة أنها فهمت من نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه في حالة ارتكاب المتهم عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة تعتبر كلها جريمة واحدة ويحكم عليه بالعقوبة المقررة لأشدها فهمت من ذلك ان القانون أراد الاكتفاء بأشد العقوبات الأصلية المقررة لتلك الجرائم عن باقي العقوبات الاخرى الأصلية وعن العقوبات التبعية المقررة لبعضها وهو خطأ لأن مراد القانون بالحكم بالعقوبات المقررة لأشد تلك الجرائم أن يلاحظ في المقارنة بين العقوبات أنواعها الأصلية المقررة للجرائم وهي المينة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات فلا يدخل في هذه المقارنة العقوبات الاضافية كالغرامات المضافة إلى العقوبات الأصلية في باب اختلاس الأموال الأميرية وكرد المبالغ المختلسة ، والعقوبات التبعية كالحرمان من الحقوق والعزل والمراقبة والمصادرة فان هذه العقوبات رتبها الشارع على بعض الجرائم لما لها من الطبيعة الخاصة التي تقتضى وقاية

الناس من شرها وتعويض الضرر المدني الذي حصل لمن وقعت عليه الجريمة فجميع هذه العقوبات يجب أن يقضى بها مع أشد العقوبات الأصلية في حالة ارتكاب عدة جرائم لغرض واحد .

«ومن حيث أن القول بغير ذلك يترتب عليه نتائج سيئة ومخالفة لمراد القانون - فقد يرتكب الموظف جريمة الاختلاس والتزوير ويكون المبلغ الذي اختلسه جسيماً ضاراً بمخزاة الدولة ضرراً بليغاً ومحصلاته الرفاهية ورغد العيش ومع ذلك فلا يحكم عليه في مثل هذه الحالة إلا بالعقوبات الواردة في باب التزوير وقد تكون العقوبة خفيفة حسب الظروف على مقتضى نظرية المحكة وتبقى الحكومة عاجزة عن الحصول على المبلغ الذي اختلسه لرفض المحكة الحكم به بعد طلبه ولا يحكم عليه بالعزل أيضاً فتضطر الحكومة إلى إحالة إلى مجلس التأديب مع وجود موجب العزل قائماً أمام المحكة ولا يقضى أيضاً بالمصادرة ولا بغيرها من العقوبات التبعية مع أن القضاء بها من لوازم القضاء بالعقوبات الأصلية .

«ومن حيث أن أحكام القضاء المصري متفقة على ذلك وكذلك الراجح من مذهب شراح قانون تحقيق الجنايات الفرنسي للمادة ٣٦٥ منه ومن قضاء المحاكم الفرنسية . ويبدان له

(راجع شرح المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في تعليقات دالوز على هذا القانون صحيفة ٩٢٣ وما بعدها)

«ومن حيث أنه بناء على جميع ما ذكر يتعين

تعديل الحكم المطعون فيه والزام المتهم برد المبلغ المختلس وغرامة مساوية له .

(طعن النيابة العمومية ضد عبد اللطيف حسين نمرة ١٥٩٦ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥١٤

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

تقضى - سن الزوجين - الاقرار أمام المأذون بما يخالف الحقيقة - تزوير في ورقة رسمية

المبدأ القانوني :

التقرير كذباً أمام المأذون بسن للزوجين تخالف الحقيقة يعتبر تزويراً في ورقة رسمية لأن السن من الأمور الجوهرية في عقد الزواج ويترتب عليه صحته أو بطلانه ولأن الرسمية في عقد الزواج شرط انشائه وبغيرها ينعدم العقد وما يترتب عليه من الآثار القانونية

المحكمة :

بما أن الرأي الذي ذهب إليه قاضي الاحالة قد تقضته هذه المحكمة بحكمها الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ٩٢٧ إذ قررت أن التقرير كذباً أمام المأذون بسن للزوجين يخالف الحقيقة هو تزوير في ورقة رسمية لأن السن من الأمور الجوهرية في عقد الزواج وعليها تترتب نتائج هامة وقد تكون حقيقة السن مانعة من توثيق العقد ولا ريب أن التوثيق في عقود الزواج هو وحده الذي يخلق وجودها وبغيره ينعدم أثره ونتائج قانوناً .

« وحيث أنه من مراجعة الحكم المطعون عليه اتضح أنه خلا من بيان تاريخ هذه الواقعة فيكون مشتملاً على عيب جوهري موجب لنقضه (طعن رمضان احمد رفاعي ضد النيابة بمررة ٦٨٩ سنة ٤٤ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥١٦

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

نقص — القتل عمدا . الضرب المفضي الى الموت
قصد القتل — سبق الاصرار . وجوب بيان
ذلك في الحكم في الجريمة الاولى

المبدأ القانوني

اذا طبقت المحكمة المادة ١٩٤ ع على الواقعة وجب عليها ان تبني حكمها على تعدد المتهم القتل وعلى سبق اصراره عليه ، وان تبين في حكمها الاسباب المثبتة لتوفر هذين الركنين . وذلك لتمييز جريمة القتل العمدا عن جريمة الضرب المفضي الى الموت . وحتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون . والا كان الحكم محلاً للنقض خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

المحكمة :

« حيث ان النقض بني على جملة اوجه اولها حصول خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم حيث طبقت المحكمة المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات معتبرة الواقعة قتلاً عمداً مع سبق الاصرار واشتراكاً في هذه الجريمة مع انها لم تذكر توفرية القتل ولا سبق الاصرار »

« وبما أن الحجة التي بنت عليها هذه المحكمة الأخذ بهذه النظرية قد وضع ياتها في الحكم الذي تقدمت الاشارة اليه وهي التي ثبتت عليها القضاء العالي . »

« وبما أن هذا يقتضي قبول الطعن والغاء قرار قاضي الاحالة وإعادة القضية لنظر موضوعها »
(طعن النيابة ضد عبد الواحد كشك وآخر بمررة ٤٨ سنة ٤٥ ق بالهيئة السابقة)

٥١٥

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

نقض . سرقة . اخفاء الشيء المسروق . وجوب بيان
زمان ومكان ارتكاب الجريمة الاخيرة

المبدأ القانوني

جريمة اخفاء الشيء المسروق غير جريمة السرقة - فيجب أن يشمل الحكم بيان زمان ومكان ارتكابها حتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون .

فاذا خلا الحكم من بيان تاريخ الواقعة أصبح الحكم محلاً للنقض لعيب جوهري فيه

المحكمة :

« حيث أن الطاعن يرتكن في طعنه على خلو الحكم من بيان تاريخ الواقعة المنسوبة اليه » وحيث أن جريمة اخفاء المسروقات هي بخلاف جريمة السرقة ويجب تحديدها بزمان ومكان ارتكابها في الحكم الذي يصدر فيها ليمكن للمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون

انما ترمى الى تبرئة نفسه والقاء تبعة الجريمة على باقي المتهمين ، فلا تعتبر هذه الأقوال اعترافاً من المتهم . ولكنها شهادة يعيها انها من متهم على شريك له في التهمة .

(٢) لا يجوز الأخذ بشهادة أحد الشهود الواردة في التحقيقات ، اذا دعى هذا الشاهد بالجلسة واستغنى عن سماع شهادته ، دون أن يكون في ذلك اخلال بحق الدفاع

(٣) اذا كان الحكم محلاً للنقض لأحد الأسباب التي تمسك بها أحد الطاعنين كان الحكم باطلا بالنسبة لجميعهم سواء في ذلك من قدم أسباباً لطعنه ومن لم يقدم المحكمة :

» بما أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال محمد عبد ربه احمد باعتبارها اعترافاً في حين ان أقوال هذا المتهم امام محكمة الموضوع انما كانت ترمى الى تبرئة نفسه والقاء تبعة الجريمة على المتهمين الآخرين فأقواله ليست الا شهادة يعيها انها من متهم على شريك له

» وبما أنه فوق ذلك فان الحكم المطعون فيه أخذ بشهادة عبد الرازق عبد الرازق عمرو وفي التحقيقات مع أنه دعى للجلسة واستغنى عن سماعه فالاستناد بعد ذلك الى أقواله فيه حرمان للدفاع من حق مناقشته في الجلسة

» وبما أنه تبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه به عيب جدى في الاجراءات يطله جملة بموجب الغاؤه واحالة الدعوى الى دائرة أخرى

» وحيث انه بالاطلاع على الحكم تبين أن المحكمة لما ذكرت الوقائع بينت ان ما وقع من المتهمين هو ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه بالزقل ومع أنهم ذكرت ذلك في جملة مواضع فانها لم تذكر مطلقاً ان هذا الاعتداء حصل عمداً بنية احداث القتل ولم تذكر ايضاً ما يفيد سبق الاصرار مكثفة بأن ذلك يستفاد من حصول مشادة قامت بين سلطان شهاب أخى المتهم الأول ووالد المتهم الرابع وابن عم المتهمين الثاني والثالث وبين عائلة غندور التي منها القتل قبل حادثة القتل بيومين مع أن هذا المشادة وحدها ليست كافية لتوفر ركن سبق الاصرار كما أن الوقائع التي ذكرتها المحكمة ليست صريحة في بيان قصد القتل حتى تتميز بذلك الجريمة عن جريمة الضرب الذي يفضى الى الموت وبذلك لا تتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق المواد ١٩٤ و ٤٠ و ٤١ من قانون القوبات تطبيقاً سليماً على الواقعة الثابتة

» وحيث أنه لذلك يتعين قبول النقض ولا حاجة للبحث في باقى الواجه (طعن على شهاب وآخرين ضد النيابة نمرة ٤٥ سنة ٤٥ قضائية . بالهيئة السابقة)

٥١٧

٣ يناير سنة ١٩٢٨

نقض . شهادة أحد المتهمين على الآخرين . ليست اعترافاً . شهادة . تحقيقات . الاستغناء عن أحد الشهود . اخلال بحق الدفاع . بطلان الحكم . استفادة سائر المتهمين

المبارى والقانونية

(١) اذا كانت أقوال المتهم امام المحكمة

للحكم فيها من جديد في شأن جميع الطاعنين اذ
أن طعن الثاني والثالث يستفيد منه الأول الذي
لم يقدم أسباباً وطعته غير مقبول شكلاً

(طعن محمد عبد ربه وآخرين ضد النيابة نمرة
٩٦٩ سنة ٤٤ قضائية بالهيئة السابقة)

٥١٨

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

نقض . حكم ابتدائي . الغاؤه . استئنافاً . وجوب
مناقشة أسبابه . سرقة . بيع الشيء المسروق . ركنا
الجريمة . ثبوت التهمة من مجرد البيع . استنتاج ناقص

المبادئ القانونية

(١) يتعين على محكمة الاستئناف اذا رأت
الغاء حكم محكمة أول درجة ، أن تنقض أسبابه
التي بنى عليها

(٢) بيع الشيء المسروق وحده لا يكون
جريمة السرقة . وإنما يجب ثبوت علم المتهم بأن
الشيء مسروق . وعلى ذلك فالحكم القاضي
بالادانة المبني على الركن الاول وحده غير صحيح

(٣) وكذلك استنتاج المحكمة ان المتهم
هو السارق بمجرد كونه البائع للشيء المسروق
دون بيان الاسباب التي بنى عليها هذا الاستنتاج
يعتبر نقصاً في الحكم موجباً لنقضه

المحكمة :

« من حيث أن الثابت بحكم محكمة أول
درجة أنها بنت حكمها ببرائة طالب النقض على
أن أحد شهود النفي المدعو كامل جرجس شهد

لمصلحته وكذب المجنى عليه فيما قرره وعلى أن
ذلك يدعوا الى الشك في صحة التهمة

« ومن حيث أن محكمة ثاني درجة بنت
حكمها بالغاء الحكم المستأنف اليها وبمقبوبة طالب
النقض على قولها بأنها اطلعت على أوراق القضية
فأرت ان المتهم هو الذي باع الخاتم المسروق
واستنتجت من ذلك أن التهمة ثابتة عليه ثبوتاً كافياً

« ومن حيث أن محكمة ثاني درجة يتعين عليها
اذا أرادت الغاء حكم محكمة أول درجة أن تنقض
أسبابه التي بنى عليها وهي هنا لم تتعرض لهذه
الاسباب بشيء فيعتبر الدليل الذي ارتكنت
عليه هذه المحكمة قائماً

« ومن حيث أن محكمة ثاني درجة فوق ذلك
استنتجت ثبوت التهمة من كون طالب النقض
هو الذي باع الخاتم المسروق وهذا الاستنتاج
ناقص وغير صحيح لأنه لا يكفي في اثبات ان
طالب النقض هو السارق للخاتم يمه له لأن البيع
غير السرقة ويجوز أنه باعه وهو غير عالم بسرقة
وأن يكون احرازه له بنية سليمة فكانت على
محكمة ثاني درجة أن تبين في حكمها كيف
استنتجت أن طالب النقض هو السارق

« ومن حيث ان نقض هذا البيان في الحكم
وخلوه من الاسباب الصحيحة يعتبر وجهاً مهماً
لبطلان الاجراءات موجبا لنقض الحكم المطعون
فيه فيتعين الغاؤه وحالة القضية على محكمة مصر
الابتدائية بهيئة استئنافية للحكم فيها مجدداً من
دائرة أخرى

(طعن جرجس منصور ضد النيابة نمرة ٧ سنة
٤٥ قضائية . بالهيئة السابقة)

المحكمة:

بما أن الطاعنين قد قدما لمحكمة الموضوع بدفاع عن وقوع الجريمة نهائياً ولم تمن المحكمة بالرد على هذا الدفاع ولا هو مستفاد ضمناً من الأدلة التي سردها إذا اكتشف الحادثة بالليل لا يمنع من أن الجريمة وقعت نهائياً وهذا الظرف له أثره في تقليل أهمية الجريمة وجعلها جنحة بدل جنابة وبما أن هذا العيب في الحكم عيب جوهري يبطله فيتعين قبول الطعن والغاء الحكم وإحالة القضية على دائرة أخرى للحكم فيها من جديد (طعن مصطفى أحمد متولى بريقم وآخر ضد النيابة نمرة ١٧٢ سنة ٤٥ قضائية - دائرة حضرة صاحب العالی أمدطلت باشا وبحضور الهيئة السابقة)

٥١٩

٣ يناير سنة ١٩٢٨

تنقض . دفاع المتهمين . وجوب الرد عليه . إخلال بحق الدفاع

المبدأ القانوني

إذا كان زمن وقوع الجريمة أثر في تقدير العقوبة ، كأن كانت الجريمة جنحة إذا وقعت نهائياً ، وجناية إذا وقعت ليلاً ، وجب على المحكمة ، إذا دفع المتهم بوقوع الجريمة نهائياً ، العناية بالرد على هذا الدفاع ، والا كان حكمها محلاً للبطلان للإخلال بحق الدفاع

قضايا محكمة الاستئناف الإفريقية

يترك تركة لوقفه أمواله في حياته وتنازع الخصمين على صحة الوقف . ليس هو الاعتراف المقصود من المادة ٣٩١ مرافعات . المحكمة :

عن الوصف

« من حيث أن محكمة أول درجة شملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة »
« وحيث أنها لم تبين السبب الذي بنت عليه حكمها هذا »

« وحيث وإن يكن هذا كافياً لآلغاء الحكم لتجرده عن الأسباب عملاً بنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات إلا أنه يستفاد من أقوال المستأنف عليها أن هناك اعترافاً من المحكوم

٥٢٠

٧ فبراير سنة ١٩٢٨

النفاذ الموقت . حكم النفاذ . خلوه من الأسباب بطلانه : الاعتراف .

المبدأ القانوني

(١) يجب على المحكمة أن تبين الأسباب التي بنت عليها حكمها بالنفاذ الموقت والا كان حكمها باطلاً (مادة ١٠٣ مرافعات)

(٢) معنى الاعتراف الذي يجيز النفاذ الموقت الأقرار بحق الخصم والذي يؤدي إلى الحكم له في الدعوى . فإقرار الخصم للآخر بمحقته في الأثر المشفوع هذا الأقرار بأن المورث لم

عن الموضوع

« من حيث ان موضوع النزاع ينحصر في معرفة ما اذا كان الوقف حصل من المورثة وهي في مرض الموت او كانت في حالة الصحة وفيما اذا كانت المحاكم الأهلية مختصة او غير مختصة بالنظر في مثل هذا النزاع »

« وحيث ان احكام المحاكم الاهلية ومنها محكمة الاستئناف قد تضاربت في هذه النقطة فمنها ما يميز للمحاكم الاهلية النظر في مثل هذا النزاع باعتباره خارجا عن أصل الوقف كحكم محكمة الاستئناف الرقيم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ ومنها ما لا تميزه باعتباره ان مثل هذا النزاع متعلق بأهلية الواقف ومن ثم يكون منصبا على أصل الوقف المحرم على المحاكم الأهلية ان تعرض له (حكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

« وحيث أنه في هذه الحالة ترى المحكمة أحالة القضية على دوائر المحكمة مجتمعة للفصل في هذه النقطة عملاً بأحكام القانون نمرة ٣٠ سنة ١٩٢١

(استئناف يوسف اقدى عثمان واخرى وحضر عنهما الاستاذ نجيب بك براده ضد الست دريه كريمة حسين بك فهمي وحضر عنها الاستاذان احمد بك وأفت ورياض اقدى نقولا المحاميان نمرة ١٧٤ ، ٢٨٦ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك المستشارين)

عليهما بالمحكوم به طبقاً لنص المادة ٣٩١ من القانون المذكور »

« وحيث أن هذا غير صحيح لأن المدعية انما كانت تطلب ثبوت ملكيتها لنصيبها في العين باعتبارها متروكة لها عن والدتها وكان المستأفان يدعيان ان تلك العين لم تكن ملكاً لحصول وقفها من المورثة قبل وفاتها وتنازع الخصوم بعد ذلك في صحة هذا الايقاف هل كان في حالة الصحة او في الموت »

« وحيث ان العلة في اباحة الشارع الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة في حالة الاعتراف هي عدم توقع الخطر من جراء التنفيذ لان الاعتراف من أقوى الأدلة التي يؤخذ بها الخصم ولذا يكون من غير المحتمل الغاء الحكم عند استئنافه والواقع ان استئناف المحكوم عليه للحكم رغم اعترافه الصريح لا يكون في غالب الاحوال الا من باب المماطلة والتسويق والرغبة في كسب الوقت والهرب من التنفيذ ولذا لم يرد الشارع تعليق أهمية على هذا الاستئناف »

« وحيث أن هذا لا ينطبق على الدعوى الحالية لأن المحكوم عليهما كما سبق القول لم يعترفا بملكية المستأف عليهما لما تطلب والدفع بمحصول الايقاف من المورثة لا يفيد ايضاً »

« وحيث أنه بناء على ذلك يتعين الغاء الحكم من جهة النفاذ المعجل والحكم برفض طلب المستأف عليها بخصوصه مع ابطال الأجزاء التي توقعت بموجبه »

٥٢١

٧ فبراير سنة ١٩٢٨

تعويض . قتل . دخول بعض الورثة مدعين بحق مدني . رفع البعض الآخر دعوى مدنية . جواز ذلك . مسئولية السيد بفعل خادمه . رجال البوليس . وزارة الداخلية

المبدأ القانوني

١- اذا دخل بعض الورثة امام المحكمة الجنائية مدعين بحق مدني عن قتل مورثهم وقضت المحكمة لهم بالتعويض ، جاز لباقي الورثة المطالبة امام الجهة المدنية المختصة بتعويض ما اصابهم شخصياً من الضرر

٢- من المتفق عليه فقها وقضاء ان السيد مسئول عن فعل خادمه طالما كان متصلاً مباشرة بعمل الاخير وطالما قد وقع منه اثناء تأدية عمله ولو كان الفعل الضار ناشئاً عن سوء استعمال التابع لمهام وظيفته او عن اغفاله او امر سيده

٣- رجال البوليس انما هم موظفون عموميون تابعون لوزارة الداخلية وعلاقهم بتلك الوزارة علاقة التابع بالمتبوع

المحكمة :

« من حيث فيما يخص عدم قبول طلب المستأنف عليهما الثانية والثالثة الذي تتمسك به وزارة الداخلية استناداً الى القاعدة الفقهية المعروفة "Electa Una Vio" فانه يتلاحظ بانه وإن كان صحيحاً ما تقوله الوزارة من انه من المبادئ المقررة

ان من يصيبه ضرر بسبب وقوع جريمة معاقب عليها جنائياً له الحق في اختيار احد طريقين اما الدخول مدعياً بحق مدني امام المحكمة الجنائية والمطالبة بالتعويض واما رفع دعوى مدنية مستقلة أمام الجهة المختصة للمطالبة بهذا التعويض وأنه متى اختار صاحب الحق طريقاً من هذين الطريقين فليس له أن يجحد عنه ويتخذ الطريق الآخر الا أنه من الصحيح ايضاً والثابت في الدعوى الحالية أن المستأنف عليهما الثانية والثالثة سالفتي الذكر لم تدخلان مدعيتين بحق مدني في الدعوى الجنائية ومن ذا يرى ان لا محل بالمرّة لما تتمسك به الوزارة اليوم في هذا الصدد» «ومن حيث أن لا محل كذلك لما اوضحته

الوزارة بعد ذلك خاصاً بدية المتوفى مورث المستأنف عليهما المذكورتين لأنه مما لا يحتاج لأقل بيان أن ما سبق للدسوقي متولى (المستأنف عليه الاول) طلبه أمام محكمة الجنايات لم يكن دية المتوفى المذكور كما تدعى الوزارة وانما للدسوقي متولى المذكور بصفته والد ذلك المتوفى وولياً طبعياً على حفيده أي ابن هذا الأخير طلب تعويض ما أصابه هو شخصياً واصاب حفيده المذكور من الضرر فقضت تلك المحكمة بما رآته مناسبا من التعويض لهذين الشخصين . كل منهما على حدة ومما لا ريب فيه أن لوالدة وزوجة المتوفى وهما المستأنف عليهما الثانية والثالثة المتقدم ذكرهما الحق في طلب ما يحق لكل منهما أيضاً من التعويض أسوة بالوالد والحفيد وليس من المقبول أن يقال

بعد ذلك ان الدسوقي متولى بصفته سالفة الذكر كان يطالب أمام محكمة الجنايات بدية القتل وأنه كان يشخص في مطالبته هذه جميع الورثة فان الموضوع لم يخرج من بادية الامر عن كونه مطالبة بتعويض ولكل وارث حق مقدس في ذلك مستقل عن حق الآخر «

« ومن حيث أنه مما تقدم ذكره يرى بكل وضوح وجلاء أن ما ذهبت اليه الوزارة فيما يختص بعدم قبول الدعوى الحالية مرفوض من كل الوجوه ويتعين إذن اعتبار الدعوى من هذه الوجهة مقبولة كل القبول «

« ومن حيث فيما يخص موضوع الدعوى في حد ذاته فانه مما تجب الإشارة اليه وقبل كل شيء أن يومى هاشم المتهم بين هو نفسه في محضر التحقيق الجنائي وقائع الحادثة فقال ما يأتي بالحرف الواحد « ثانی يوم العيد كنت بالمرور انا والعسكري محمد عمر الهجان وحسن محمد خفير المزينة والانباشى عبد الحليم وبعض خنزرو كنت أمر في ابوغيته وبعدها في العصر سمعت صفارة والناس قول سكران قتيل على السكة الحديد فرحت جرى انا وخفر كثيرة وعديت من البحر فوجدت محمد دسوقي اللبان وجاره واحد سكران لا ينطق وبما أنه لم اجد خلافه احدى جاره فاضطريت ان أمسكه أحسن يكون أخذ منه فلوس أو شيء وبعدها جرى منا فخبناه ورجعنا وجدنا السكران فاق وروح ولم يحصل منى شيء لمحمد دسوقي اللبان كلية

(راجع محضر التحقيق المطبوع صحيفة ٤) « وحيث أن هذه العبارة الصادرة من نفس المتهم مضافة الى مجموع التحقيقات التي حصلت في الدعوى الجنائية يتضح منها جلياً ان المتهم المذكور كان وقت ارتكابه الحادثة يؤدي بلا أقل شك وظيفة جندي بوليس بالفعل وان الضرب الذي وقع منه على محمود دسوقي اللبان حصل في أثناء تأدية عمل من أعمال هذه الوظيفة وهي قبضه على محمود دسوقي المذكور لاشتباهاه فيه بأنه سرق شيئاً من السكران وانما هو اساء استعمال تلك الوظيفة فافسح المجنى عليه ضرباً ولكما حتى قضى عليه اخيراً متأثراً من جراحه « « ومن حيث انه وان كان المجنى عليه ذكر ضمن أقواله مسألة الكرسي التي كان سبق ووقع خلاف بشأنها بينه وبين المتهم وهو قد رمى بذلك طبعاً الى نفي كل شبهة عن نفسه وفي الوقت ذاته الى تجسيم الجريمة في نظر المحقق وتشديد العقوبة على مرتكبها الا ان التحقيق الذي حصل في حادثة الضرب سالفة الذكر لم يثبت منه انه كان لتلك المسألة القدية أى شأن في حادثة الضرب هذه والذي ثبت في الواقع ان ما دفع المتهم وزملاءه من عساكر وخفر الى الجري وراء محمود دسوقي وضبطه انما هو رؤيتهم المذكور بجوار السكران واشتباهاهم فيه ان يكون سرق شيئاً من هذا الأخير فركضوا جميعاً خلفه وقبضوا عليه وضربوه الا ان احدهم وهو يومى هاشم المتهم استعمال ساطة وظيفته استعمالاً

سينا للغاية نقسا في ضربه للمجنى عليه قسوة
افضت نتيجةها الى موت هذا الاخير»

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه ان ضبط
جندى البوليس لرجل وجريه خلفه ليتمكن من
ذلك هو عمل من اعمال وظيفته بكل معنى
الكلمة وقد ثبت مما سبق ذكره ان الضرب
الذى وقع من المتهم على المجنى عليه حصل بسبب
وفي اثناء هذه العملية وهو على كل حال وبلا
أقل شك متصل مباشرة بالوظيفة التى كان المتهم
يؤديها في ذلك الوقت »

« ومن حيث أنه من المتفق عليه فقها وقضاء
انه بمجرد ان يكون الفعل الضارهما تكن
طبيعته متصلا مباشرة بالوظيفة الموكولة الى التابع
وقد وقع اثناء تأدية العمل فان السيد يكون
مسئولا ولا يهم بعد ذلك ان يكون هذا العمل
قد وقع من سوء استعمال الوظيفة او ان يكون
التابع قد اغفل او امر سيده وخالفها »

« ومن حيث انه ازاء النتائج المترتبة حتما
على المبدأ الثابت المتقدم شرحه ذهبت وزارة
الداخلية الى القول بأن علاقة رجال البوليس
بها ليست علاقة التابع بالتبوع لانها ليست لها
الحرية التامة في انتخابهم وتعيينهم في وظائفهم »
« ومن حيث انه وان كان صحيحا ان هناك

شروطا معينة وضعها وقررها نفس الشارع لقبول
من أراد التطوع في خدمة البوليس الا انه من
الصحيح الذى لا شك فيه أيضا ان لوزارة الداخلية
ولوزارة الداخلية وحدها حق التحقق مما اذا

كانت هذه الشروط وأخصها الشرط المتعلق
بالسلوك والاخلاق متوفرة في هؤلاء التطوعين
من عدمه فتقبل منهم من تشأ وترفض من تريد
ولوزارة الداخلية وحدها الحق بعد ذلك أيضا
في عزل ورفق من لا ترى فيهم اللياقة للخدمة
او لآى سبب كان ووزارة الداخلية هي وحدها
المختصة كذلك بجميع شؤون رجال البوليس من
مرتب وترقية وتأديب فلا يصح بعد ذلك أن
يقال بأن علاقة رجال البوليس بوزارة الداخلية
ليست علاقة التابع بالتبوع اذ لو استبعدت هذه
العلاقة وصحت نظرية الوزارة اذن لاصبح رجال
البوليس مكونين لسلطة مستقلة عن وزارة الداخلية
وطبعاً من باب أولى عن أى وزارة من وزارات
الحكومة وواضح كل الوضوح بأن قولاً مثل هذا
فضلاً عن تعارضه البين وتناقضه الصارخ مع
الواقع الثابت فان نتيجة المتحتمه ألا وهي اخراج
رجال البوليس من تبعية وسلطة وزارة الداخلية
يأبأها نفس النظام والامن في البلاد، اذن وجب
أن يتقرر ان رجال البوليس انما هم موظفون
عموميون تابعون لوزارة الداخلية وبأن علاقتهم
بتلك الوزارة هي في الواقع وحقيقة الأمر علاقة
التابع بالتبوع - تريد وزارة الداخلية في الدعوى
الحالية التخلي عن سيادتها على رجال البوليس
ولكن المحكمة لا يمكنها اقرار هذه النظرية التى
فضلاً عن مخالفتها الواضحة للواقع فهي سيئة
النتائج ووخيمة العواقب كما توضح . ولا يسع

المحكمة الا اعتبار وزارة الداخلية السيدة الوحيدة على هذه الطائفة الوحيدة فعلا وقانوناً »

« ومن حيث ان وزارة الداخلية بعد أن افترضت جدلاً بأن علاقة رجال البوليس هي علاقة التابع بالتبوع ذهبت الى انه لا يجوز للمدعين بالحق المدني أن يطالبوا بأى تعويض كان لان العمل المنسوب الى عسكري البوليس في الدعوى الحالية لم يصدر منه لحساب الوزارة بل كان لأعمال خارجة عن مصالح تلك الوزارة »

« ومن حيث ان المحكمة لا يمكنها كذلك اقرار هذه النظرية لانه اذا اشترط لمسئولية المتبوع عن أعمال تابعه أن تكون هذه الاعمال تابعة الا اذا كان السيد شريكاً معه في نفس هذه الاعمال اشتراكاً فعلياً بحيث يسأل معه عنها جنائياً اذا كانت مما يعاقب عليه قانوناً وواضح ان هذا القول لم يقل ولا يمكن أن يقول به أحد خصوصاً بعد ما سبق شرحه من انه من المتفق عليه علماً ومأخوذ به عملاً أنه لمسئولية المتبوع عن أعمال تابعه يجب فقط ويكفى أن تكون هذه الاعمال مهما تكن طبيعتها ونتائجها حدثت في أثناء تأدية الوظيفة الموكولة الى هذا التابع وأن تكون متصلة مباشرة بهذه الوظيفة وذلك بصرف النظر عما اذا كان التابع أساء في ذلك استعمال وظيفته أو أن يكون اغفل أوامر سيده وخالفها وقد ثبت مما تقدم ان هذين الشرطين أى وقوع العمل أثناء تأدية الوظيفة واتصاله مباشرة بهذه الوظيفة متوفران في العمل المرفوعة بسببه دعوى

التعويض الحالية على انه لا يصح على كل حال افتراض ان الوزارة تشترك مع رجال بوليسها عن قصد في أعمال تخالف بها القوانين او تعرض بها لحقوق الناس او حريتهم او تعبت بحياتهم وشرفهم وواضح بأنه مع استبعاد هذا الغرض وهو الواجب حتماً وقرار الوزارة على نظريتها المتقدم ذكرها تصبح الوزارة غير مسئولة عن أعمال موظفيها الضارة بالغير وهذه نتيجة يرفضها الواقع وتأبأها البداهة بتأناً »

« ومن حيث انه مما يجدر ذكره في هذه المناسبة ان محكمة النقض والابرام سبق وأصدرت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ حكماً هاماً قررت فيه مبدأ التعويض الذي يلزم الحكومة من أعمال موظفيها على نفس الصورة السابق شرحها ومنه يتضح جلياً ان علاقة رجال الامن من عساكر وخبراء بوزارة الداخلية انما هي بلا شك وبلا أقل تردد علاقة التابع بالتبوع، وانه من المبادئ المقررة التي جرى عليها القضاء المصري وفي فرنسا وانكلترا أيضاً ان السيد مسئول عن عمل خادمه ولو لم يكن الغرض من هذا العمل شؤون وظيفته ولكن بشرط أن يكون فعله مرتبطاً مباشرة بالعمل الذي يقوم به وان السيد لا نزول مسئوليته ولو كان الخادم قد ارتكب الفعل المسند اليه رغماً عن أوامر سيده، ولقد سارت محكمة الاستئناف على قس هذه الخطة ونفس هذا المبدأ كما يظهر صريحاً من الحكم الصادر حديثاً في ١٦ مارس

سنة ١٩٢٧ في الدعوى الاستئنافية نمرة ٣٥٦ سنة ٤٣ « ومن حيث ان وزارة الداخلية ذهبت أخيراً الى انها لا تكون مسئولة عن أعمال موظفيها الا في حالة ما اذا خالفت القوانين في اختيارهم او تعيينهم وانها في هذه الحالة فقط تسأل عن تعويض ما يرتكبه موظفوها من الأعمال الضارة بالغير وهي حالة لا تنطبق فيها المادة (١٥١) من القانون المدني بل تنطبق عليها المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية « ومن حيث ان المحكمة لا يمكنها كذلك ان تقر وزارة الداخلية على هذه النظرية الاخيرة ووضح كل الوضوح ان المادة (١٥) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لا تنصب الا على الاجراءات الادارية التي تقع مخالفة للقوانين والاورام العالية بصرف النظر عن أشخاص الموظفين الذين قاموا بها وقد يكونون في الواقع مثالا للاستقامة والجد في أعمالهم في حين ان المادة (١٥١) من القانون المدني هي خاصة بالاضرار الناشئة عن أعمال الموظفين التابعين للحكومة اذا وقعت في أثناء تأدية وظائفهم او بسببها كما حصل في الدعوى الحالية ومما لا ريب فيه انه يجب حتما التمييز والفرقة بين هاتين الحالتين اللتين تختلفان احدهما عن الاخرى اختلافاً كلياً »

« ومن حيث ان وزارة الداخلية كانت طلبت أمام محكمة أول درجة من باب الاحتياط الكلي الحكم على محمود افندي على بصفته قياً على المذنب يومي هاشم بأن يدفع لها ما عساه أن

يحكم به عليها . الا ان الوزارة رغبت من اغفال محكمة أول درجة لهذا الطلب لم تجرده لا في صحيفة استئنافها ولا في مرافعاتها أمام هذه المحكمة الاستئنافية »

« ومن حيث انه مما توضح جميعه يرى ان ما قضت به محكمة أول درجة جاء في محله وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه والزام وزارة الداخلية المستأنفة بالمصاريف »

استئناف وزارة الداخلية ضد الدسوق متولى واخرين وحضر عنهم حضرة نقيب بك براده المحامي عدا الرابع نمرة ٦١٠ سنة ٤٤ ق. دائرة حضرات محمد مصطفى بك وزكي برزى بك وعبد الباقي زكي القشيري بك المستشارين

٥٢٢

٨ فبراير سنة ١٩٢٨

شفعة . تسجيل عقد البيع . ميعاد الستة شهور . كيفية احتسابه

المبدأ القانوني

(١) المواعيد المحسوبة بالشهور تحسب

من الميعاد للميعاد أي برقم اليوم من الشهر

(٢) اذا لم ينص القانون على احتساب

المواعيد بالساعة ، وجب الرجوع لأحكام القانون

العام ، واحتساب مبدأ سريان الميعاد من أول

يوم كامل ، أي من اليوم التالي . وعلى ذلك

فدعوى الشفعة المرفوعة في ٣ رمضان جائزة ولو

تسجل العقد في ٢ ربيع الأول

(٣) هل يحسب ميعاد الستة شهور

المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة

بالتقويم العربي أو الافرنكي - لم تجب المحكمة على هذا السؤال .

المحكمة :

« حيث أن محكمة أول درجة قضت بعدم جواز الشفعة لأن ميعاد الستة شهور المحددة بمقتضى المادة ٢٢ من قانون الشفعة كان قد انقضى قبل رفع الدعوى

» وحيث أنه لا فائدة من البحث فيما اذا كان الميعاد المحدد بموجب هذه المادة يجب احتسابه بالشهور العربية أو الافرنكية لأنه حتى باتباع الشهور العربية التي هي أقصر من الشهور الافرنكية قد أخطأت محكمة أول درجة في القول باقضاء الميعاد محتسباً بالشهور العربية لأن المواعيد المحسوبة بالشهور تحتسب من الميعاد للميعاد

« وحيث أن عقد البيع الذي تم بين المستأنف عليهم تسجل في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٤٤ فأن ميعاد طلب الشفعة المحدد بالمادة ٢٢ من قانونها ينتهى في ٢ أو ٣ رمضان سنة ١٣٤٤ باعتبار أن الميعاد ابتداء في السريان في نفس يوم التسجيل أو في غدائه أى في ٢ أو ٣ ربيع أول سنة ١٣٤٤

» وحيث أنه ما دامت المواعيد لا تحتسب بالساعة ولم يوجد نص يقضى بغير ذلك تعتبر هذه المواعيد كاملة قانوناً أى أن أول يوم يحتسب فيها هو أول يوم كامل بعد العقد المعتبر مبدأ لسريان المدة أى غداة هذا العقد

» وبما أن المادة ٢٢ من قانون الشفعة لم

تخرج في هذه النقطة عن المبادئ العامة فيتعين في هذه القضية اعتبار أول يوم لميعاد الستة شهور وقع في ٣ ربيع الأول وليس في ٢ من الشهر المذكور وبناء عليه وما دامت دعوى الشفعة رفعت في ٣ رمضان التالى فأن اليوم المذكور كان آخر يوم صحيح في الميعاد القانونى وتكون دعوى الشفعة صحيحة تماماً »

« وحيث أنه لا محل للقول بأن القضية صالحة للحكم في موضوعها بما أنه لم تحصل مناقشة في الموضوع بل أن نفس صفة المالك طالب الشفعة هي محل نزاع لأن عقده ليس مسجلاً بل هو ذى تاريخ ثابت فقط وهذه المسألة الهامة لم تحصل مناقشة فيها أيضاً فترى المحكمة أن لا محل مطلقاً لنظر موضوع القضية

(استئناف حبيب افندى حسن وحضر عنه الاستاذ عبد الحائق افندى عطيه ضد خديجه هانم مصطفى وحضر عنها الاستاذ محمد فهمى عبد اللطيف افندى وآخرين نمرة ٦٦٢ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا والمسيو سودان ومصطفى محمد بك المستشارين)

٥٢٣

١٤ فبراير سنة ١٩٢٨

تسجيل . تنبيه نزع الملكية . اثره في البيع الصادر من الدين بعد التسجيل . ايداع المشتري مبلغاً لوفاء دين الدائن . تبيجه . الحجز على المبلغ المودع . اثره . حجز باطل . محجوز لديه . عدم التصرف . تمويض

القاعدة القانونية

١ - نص القانون المختلط (مادة ٦٠٨ مرافعات) على انه يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية الحجز على المدين في التصرف في

العين . ولم ينص القانون الاهلي على ذلك فاختلف الشراح وتناقضت الأحكام في اثر هذا التسجيل في القانون الاهلي

٢- ومع ذلك يصح البيع اذا أودع المشتري قبل مرسى المزاىء بقلم كتاب المحكة مبلغاً كافياً لوفاء ديون نازع الملكية ومن اعلنوا تبييهاهم وسجلوا ديونهم من الدائنين

٣- اذا أودع المبلغ وحجز عليه بناء على طلب الغير وتعذر صرفه لنزع الملكية فماذا يكون الحكم اذا كان سبب الحجز راجعاً الى الدائن فلا يؤثر الحجز في صحة الايداع والبيع . والعكس اذا كان سببه راجعاً الى المدين او المشتري . وسواء في ذلك كان الحجز باطلاً أو صحيحاً

٤- اذا كان الحجز باطلاً وامتنع المحجوز لديه عن صرف المبلغ المودع لمن أودع على ذمته فلا مسئولية عليه اذا قامت لديه أسباب دعته الى انتظار حكم القضاء في قيمة الحجز المحكة :

« من حيث فيما يخص الطلب المقدم من الشيخ فرج سليم فرج بثبت ملكيته الى نصف المنزل المتنازع بشأنه اليوم فانه مما يجب تبيانه من جهة الوقائع أولاً وقبل كل شيء ان السبت نصرة بنت سعيد ابراهيم بعد أن اشتركت فعلاً في عملية المزايدة التي أجراها المجلس الحسبي بشأن نصف المنزل المذكور وقبلت شراء هذا القدر وحده بثمن قدره ٤٧٥ جنيهاً عدلت عن هذا العطاء بسبب الزيادة التي عرضها الشيخ فرج سليم فرج في الثمن وعادت الى ما كانت

شرعت فيه أولاً من اجراءات نزع الملكية والبيع الى أن رسا عليها هي نفسها مزاىء كامل المنزل المذكور وحصتين مقدار كل منهما ثمانية قراريط على الشيوع في منزليين آخرين بثمن اجمالي قدره ٥٦٠ جنيهاً في حين ان المنزل المتنازع بشأنه نصفه اليوم يبلغ بمفرده من الثمن بحسب عطائها هي أمام المجلس الحسبي ٩٥٠ جنيهاً وبحسب الثمن الذي اشترى به الشيخ فرج سليم فرج ١٠٥٠ جنيهاً ويقول الشيخ فرج سليم فرج ان ثمن الحصتين في المنزليين الآخرين لا يقل عن الف جنيه »

« ومن حيث انه وان كان صحيحاً ان الست نصرة بنت سعيد لم تصل الى هذه النتيجة الا بناء على اجراءات رسمية وصحيحة في حدوداتها الا انه من الصحيح أيضاً الذي لا ريب فيه ان شراء الشيخ فرج سليم فرج لنصف المنزل المتنازع بشأنه لم يتم هو أيضاً الا بناء على المزايدة التي أجراها نفس المجلس الحسبي لمصلحة القصر تلك المزايدة التي اشتركت فيها الست نصرة بنت سعيد اشتركا فعلياً كما سلف البيان وصادقت على نتيجتها النهائية بمصادقة صريحة عند ما طلبت بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ من حضرة قاضي اليوع التصريح بتسليمها الحكم بصرف المبلغ المودع على ذمتها من أصل ثمن هذا الشراء »

« ومن حيث انه ازاء هذين العاملين اللذين ثبت في كل منهما حسن نية صاحبه لا يسع هذه المحكة الا التوفيق بين مصلحتيهما بما توجه

العدالة والقانون مما وإيصال كل ذي حق حقه على قدر المستطاع »

« ومن حيث أنه وإن كان الشراح اختلفوا في الواقع ومهم المحاكم في نقطة ما إذا كان تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف بالبيع أم لا وهذا الخلاف نشأ من أن القانون الأهلى خلو من النص الصريح الذى جاء فى هذا الصدد فى المادة (٦٠٨) من قانون المرافعات المختلط إلا أنه مما يجب ملاحظته ولفت النظر إليه أن قانون المرافعات المختلط بعد أن نص على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف بالبيع قرر صراحة فى نفس المادة ٦٠٨ سالفه الذكر فقرة ثانية أن البيع الذى يجريه المدين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية ينفذ إذا أودع الشارى قبل يوم مرسى المزاد بقلم كتاب المحكمة مبلغاً كافياً لسداد مطلوب نازع الملكية وديون من أعلنوا تنبيهاتهم وسجلوا ديونهم من أصل وفوائد ومصاريف »

« ومن حيث أنه ثابت فى الدعوى الحالية بأن الشيخ فرج سليم فرج بعد أن اشترى نصف المنزل المتنازع بشأنه بثمن قدره ٥٢٥ جنيهاً أودع قبل يوم ٢٧ يونيه سنة ٩٢٦ أى قبل تاريخ مرسى المزاد الحاصل لست نصره جميع هذا المبلغ بخزينة مجلس حسبي محافظة السويس وهذا الأخير أودع فى الحال لزمة الست نصره بنت سعيد إبراهيم المذكورة بخزينة محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية مبلغاً كافياً لسداد مطلوب هذه الأخيرة من أصل وملحقات قتم بذلك ما أراده الشارع فى الفقرة الثانية من المادة (٦٠٨) المتقدم

ذكرها وقد اعتمدت الست نصره هذا التصرف وشرعت فعلاً فى صرف ما أودع على ذمتها ولولا الانذار الذى أعلن بقلم الكتاب بناء على طلب كل من سليم تانى رصاص وأخيه منصور تانى رصاص لما امتنع قلم الكتاب عن الصرف ولكنها الست نصره قبضت وقتها مطلوبها وانتهت كل علاقة بينها وبين الشيخ فرج سليم فرج وورثة الكاشف فى هذا الشأن يضاف الى ذلك أن الست نصره كانت شرعت فى نزع ملكية أعيان أخرى خلاف نصف المنزل المتنازع بشأنه وكان فى استطاعتها حتى بفرض عدم كفاية ما أودع على ذمتها وهو غير الواقع أن تستر فى اجراءاتها على باقى هذه الأعيان لاستيفاء جميع مطلوبها »

« ومن حيث أنه لا نزاع فيه أن الانذار السالف ذكره يرجع فى الواقع وعلى كل حال الى ما بين الست نصره وأولاد عمها من النزاع كما سيأتى الكلام عن ذلك بعد وأنه لم يكن للشيخ فرج سليم فرج أو لورثة الكاشف أى دخل فيه على الإطلاق »

« ومن حيث أنه مما تنبى مع ذلك ملاحظته فى هذا الصدد أنه كان يجب من جهة أخرى على الشيخ فرج سليم فرج وورثة الكاشف أن يختصموا صاحبي الانذار سالف الذكر لاثبات عدم قانونيته وإبعاد ما كان مانعاً وحائلاً دون صرف المبلغ لست نصره المذكورة ولكنهم لم يفعلوا من ذلك شيئاً »

« ومن حيث أنه مما توضح جميعه ومع ملاحظة أن المبالغ السابق إيداعها على ذمة

الست نصره من ثمن بيع نصف المنزل المتنازع بشأنه سواء كان بخزينة محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية أو بخزينة مجلس حسي محافظة السويس لازالت مودعة فيه لغاية الآن وما لا ريب فيه أن حق الست المذكورة قد انتقل من نفس العين الى ثمن هذه العين فان هذه المحكمة ترى من باب العدل والقانون معاً أن تقرر بصحة البيع الحاصل للشيخ فرج سليم فرج عن نصف المنزل المذكور وتثبت ملكيته لهذا القدر وأن تقضى بالغاء الحكم المستأنف في هذه النقطة مع حفظ الحق للست نصره بنت سعيد ابراهيم في محاسبة مدينيتها بما يقابل ثمن القدر المذكور على أساس الثمن الوارد بحكم مرسى المزاد المؤرخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٦ مع التصريح لها بأن تصرف وتستلم هذه القيمة من نفس المبالغ السابق ايداعها من ثمن هذا القدر سواء كان بخزينة محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية أو بخزينة مجلس حسي محافظة السويس وذلك في حالة ما اذا كانت قامت بسداد جميع ثمن مرسى المزاد المذكور

« ومن حيث فيما يخص طلب التعويض فانه ثبت من مراجعة أوراق هذه الدعوى أن الانذار سالف الذكر توضح فيه أن الست نصره بنت سعيد ابراهيم وآخرين سرقوا مستندات من ضمنها سند الدين الذي اودعت بسببه تلك المبالغ وأن هناك قضية جنحة مرفوعة في هذا الصدد لازالت منظورة وكان محدداً لها جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أمام محكمة جنح الزقازيق الاستئنافية وواضح بأنه وان كان صحيحاً أن مجرد الإنذار بعدم الصرف لا يعتبر في حد ذاته

من الموانع القانونية البحتة للصرف الا أنه من الصحيح الذي لا شك فيه أيضاً أن الأسباب التي ذكرت في الانذار الذي نحن بصددده والتي تعززت بقضية اللجنة المتقدم بيانها هي بلا ريب من الأسباب الهامة التي تلفت النظر وتستلزم في الواقع اتخاذ الحيلة كلها فاذا كان قلم كتاب محكمة الزقازيق لم يشأ ازاء هذه الأسباب أن يجعل نفسه حكماً للفصل في قيمة الانذار القانونية من عدمه في مثل هذه الحالة وتوقف في الدفع خصوصاً اذا لوحظ بأن نفس أصحاب الشأن لم يختصوا صاحبي ذلك الانذار ويستصدروا في مواجهتهما حكماً بعدم قانونيته فان هذه المحكمة لا ترى وجهاً لمواخذة قلم الكتاب المذكور ومسئوليته فيما رآه من باب الاحتياط حفظاً وصوناً لحقوق أصحاب الشأن جميعاً وعلى ذلك فلا محل مطلقاً لما قضت به محكمة أول درجة من التعويض ضد قلم الكتاب ولا ترى المحكمة كذلك محلاً لما طلبه الشيخ فرج سليم فرج من التعويض ضد باقي الخصوم مما سبق بيانه من تقصيره هو أيضاً في اتخاذ ما يلزم من الطرق القانونية نحو أثر الانذار السالف ذكره ويتعين الغاء الحكم المستأنف في هذه النقطة

« ومن حيث أن المحكمة ترى مع ما ذكر وتمة لوجهي العدل والقانون الزام الشيخ فرج سليم فرج بنصف مصاريف أول وثاني درجة عن القضية نمرة ٢٠٤ سنة ١٩٢٦ كلى زقازيق وهي المرفوع عنها الاستئناف الحاليان وجعل النصف الباقي منها على الست نصره بنت سعيد

ابراهيم مع المقاصة في اتعاب المحاماة ورفض ما خالف ذلك من الطلبات

(استئناف الشيخ فرج سليم فرج وحضر عنه الاستاذ حسين اقدى الجندى وعبد الرحمن اقدى البيلي المحامين ضد محمد ابو العلا كاذف واخرين وحضر عن الستنصرة بنت سعيد حضرة الاستاذ حامد بك فظمى نمرة ١١٠٢ و ١٣١٠ سنة ١٤٤٤ ق. دائرة حضرة صاحب العزة محمد مصطفى بك وزكى برزى بك وعبد الباقي زكى القشيري بك المستشارين)

٥٢٤

١٩ فبراير سنة ١٩٢٨

محام . قبول القضايا بواسطة سمسار . تحريمه . مدى التحريم . يسرى في حق المحامى دون السمسار . نضا اذا كانت لائحة المحامين الداخلية تحرم على المحامى قبول القضايا بواسطة سمسار حفظاً لكرامة المهنة من التدنى في التماس الرزق فيها بالطرق التجارية ، فعنى هذا ان التحريم قاصر على المحامى دون السمسار الذى يخضع حقه لاحكام القانون العام . فاذا تعهد محام بأن يدفع مبلغاً من مال الشخص كان وسيطاً له في احدى القضايا وجب على المحامى اداء هذا الدين للوسيط المحككة :

« بما ان المستأنف يدفع الدعوى أولاً بأن السند الذى أخذه عليه خصمه وتعهد فيه بالثلاثة جنيهات انما هو عن دعوى أخرى رفعتها السيدة فاطمة يوسف بكر وفشلت فيها أما الدعوى التى نجح فيها المستأنف فهي دعوى ولدى السيدة فاطمة هذه " وثانياً بأن السمسرة التى حرمتها

اللائحة الداخلية لتقابة المحامين تجعل تعهد المستأنف بغير سبب مشروع فلا يجوز انفاذه

« وبما أن الشق الاول من هذا الدفاع ينفيه ماهو ظاهر بجلاء من المذكرة المقدمة صورتها في هذه الدعوى وهى التى ناضل بها المستأنف في دعوى الاتعاب المقامة منه على ولدى السيدة فاطمة يوسف بكر فانه يقر فيها بأن تلك السيدة كانت المحرك الناشط في دعوى ولديها ولا عجب في ذلك فقد كانت الوصية عليهما وهى أهمها وفوزها يعود عليهما بكل تقع على انه يستفاد فوق ذلك من عبارة ورقة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ التى هى أساس الدعوى الحالية ان المستأنف لم يصف الدعوى التى تم عهد السمسرة بشأنها وصفاً تخرج به دعوى ولدى السيدة فاطمة الذين تتفق مصلحتهما واياها والذين كانا ممثلان بها ان لم يكن بحكم الوصاية فيحكم الامومة والمصلحة المشتركة »

« وبما ان الشق الثانى من دفاع المستأنف يلفت النظر لغرابته فان المادة الثالثة من اللائحة الداخلية لتقابة المحامين الصادر بها قرار ناظر الحفانية المؤرخ في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٣ انما تحرم على المحامى أن لا يسمى في جلب الزبائن بأية طريقة من طرق الاعلان والسمسرة ولا ريب في ان النص بهذه الصيغة انما أريد به تهديد المحامين وتوبيخهم الى ان شرف مهنتهم يجب أن يربأ بهم عن التماس الرزق بالطرق التجارية المعروفة ولم يقصد الشارع قط أن يحكم على السمسرة في هذه الناحية من نواحيها بأنها عمل غير مشروع تسرى عليه الاحكام

٥٢٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨

البيع الجبرى . حكم مرسى الزاد . استئناف .
شرطه . بطلان اجراءات الحكم . بطلان
الاجراءات السابقة . عدم جواز الاستئناف .

لا يجوز استئناف حكم البيع الا اذا كان
هناك وجه لبطلانه بالذات ، اما اذا كان الطعن
مبنياً على بطلان الاجراءات السابقة على الحكم
ولم يقدم الطاعن دعوى البطلان بالطرق التى
بينها القانون فلا يجوز استئناف حكم البيع
فيكون استئنافه وسيلة لاعادة النظر فى تلك
الاجراءات

المحكمة :

« من حيث ان الشيخ محمد الامير احمد
رفع استئنافاً عن حكم رسو المزاد الصادر من
محكمة مصر الابتدائية بتاريخ اول نوفمبر سنة
٩٢٧ القاصى بايقاع بيع ال ١٦ س ١٧ ط ٢٥ ف
المينة الحدود والمعالم بحكم نزع الملكية على طالب
البيع محمود افندى محفوظ بثمان قدره ٢٥٠٠ جنيه
» وحيث ان المادة ٥٨٦ مرافعات تقضى
بعدم قبول المعارضة فى حكم البيع مطلقاً وبعدم
جواز استئنافه الا فى ظرف خمسة ايام من تاريخ
صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة اى أن
المشرع لم يجز الاستئناف فى حكم البيع الا اذا
جا هذا الحكم نفسه مخالفاً للقانون بان لم يكن
استوفى الشروط التى شرطها القانون لجماعه صحيحاً

العامه فسن التحريم للمحامى دون غيره كى لا ينزل
الى استجلاب الموكلين عن طريق السمسة «
» وبما انه ليس من شك فى ان ما اتحلله
المستأنف من المبررات لفعلته وهو دعواه فرط
الحرص على مصلحة من وكلته وتحايله على ارضاء
السمسار بالعهد الذى كتبه له كى يظفر منه
بمستندات هامة هو قول لا ينسجم مع المنطق
ولا فى ظاهره ولا باطنه اثر الحق ومثل المستأنف
بهمته ومعارفه لا يعجز عن طريق حلال يخدم
به مصالح موكلته «

» وبما ان ما أشار اليه المستأنف فى دفاعه
الشفهى من انه عنى بتدوين كلمة السمسة فى
عهد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بقصد التحلل فى
المستقبل من تنفيذ هذا العهد يريد بذلك انه
غرر بالمستأنف عليه وقت التعاقد وانه ما قصد
قط تنفيذ أمر محرم كل هذا على ما فيه من محاولة
الخلاص من عيب بالوقوع فى عيب آخر فانه
لا يجديه شيئاً «

» وبما ان ما قيل عن ان المستأنف عليه لم
يقم بعمل يستحق عليه المقابل الذى يطلبه ينقضه
ان المستأنف وهو محام قد قدر بنفسه قيمة جهود
خصمه وحددها فى العهد تحديداً فلا يجوز له
بعد ذلك أن يطرق هذا الباب «

» وبما أنه يتبين من ذلك جميعاً ان الحكم
المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به ويجب
تأييده «

(استئناف رقم ٣٥٢ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة
صاحب العزة متولى غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك
ومحمود غالى بك . مستشارين)

فاذا طعن في الحكم لسبب آخر وخاصة بسبب ان الشخص المزوع ملكيته اهل التمسك بحقه في بطلان سابق او لم يقدم دعوى البطلان بالطرق التي بينها القانون فانه لا يجوز له ان يجعل استئناف حكم البيع سبيلاً لأعادة النظر في هذه الاجراءات »

« وحيث أن طعن المستأنف مبني على اسباب كلها ترجع الى عيب في الاجراءات السابقة على البيع نفسه وليست ترجع الى عيب في نفس الحكم وبذلك يكون الاستئناف غير جائز طبقاً لنص المادة ٥٨٦ مرافعات إذ أن عدم احترام المواعيد المنصوص عليها في المادة ٥٣٩ مرافعات وعدم النشر في جرائد كثيرة الانتشار وسبق عرض مبلغ الدين على نازع الملكية وعدم التفات المحكمة الى استعمال سلطتها المحولة لها بنص المادة ٥٥٧، كل هذه دفعات واجراءات جعل المشرع لها طرقاً معينة ابانها في القانون وليس للمدين المستأنف ان يعدل عنها ليجعل استئناف حكم البيع سبيلاً للنظر فيها »

« وحيث أنه لما تقدم يكون الاستئناف غير جائز »

(استئناف الشيخ محمد الامير وحضر عنه الاستاذ احمد افندي يوسف ضد محمود افندي محفوظ وحضر عنه الاستاذ محمد افندي فهمي عبد اللطيف نمره ٣٩ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب العالي احمد طلعت باشا وحافظ لطفي باشا و محمد عبد الهادي الجندي بك . مستشارين)

٥٢٦

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

استئناف . دعوى مستعجلة . قيدها . ميعاد القيد . لا تستلزم الدعاوى المستعجلة تقصير مدة القيد وانما تستلزم فقط تقصير مدة الاعلان أو ميعاد الاستئناف، وعلى ذلك يجب على المستأنف أن يقيد استئنافه في الميعاد القانوني والا كان استئنافه باطلاً المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف واعتباره كأن لم يكن لقيده في يوم الجلسة أي في مدة أقل من ٤٨ ساعة كما قضى بذلك المادة ٣٦٣ مرافعات

« وحيث أن الحاضر عن المستأنف دفع بأن هذا الاستئناف قاصر على طلب الحراسة التي لم يقض له بها بمحكمة أول درجة ويعتبر اذاً من الدعاوى المستعجلة التي يجوز تقصير مدة الاعلانات فيها .

« وحيث أن هذا القول ركيك لأن الدعاوى المستعجلة لا تستلزم تقصير مدة القيد بل بالعكس تستلزم تقصير مدة الاعلان أو ميعاد الاستئناف وأن الاسراع يستلزم بالعكس أن الشخص الذي يستأنف حكماً في دعوى مستعجلة يجب أن يقيد استئنافه يوم اعلانه فضلاً عن أن ميعاد الاستئناف في هذه الدعوى هو الميعاد العادي لأنه لا يوجد نص في القانون بأن مدة الاستئناف في مثل هذه الدعوى المستعجلة

٥٢٧

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

النفذ المؤقت . مادة تجارية . شرط تقديم
الكفالة . جوازي

لم ينص القانون في المادة ٣٩١ مرافعات على
وجوب تقديم الكفالة عند الحكم بالنفاد المؤقت
في المواد التجارية . وعلى ذلك فالمحكمة أن
تأمر بالكفالة أو لا تأمر
المحكمة :

« حيث أن التظلم المرفوع عن الحكم
الابتدائي فيما قضى به من التنفيذ المعجل بغير
كفالة حاز شكله القانوني

« وحيث أنه فيما يخص موضوعه فإنه مما
لا نزاع فيه أن الحكم المطعون فيه صدر في مادة
تجارية بين الخصوم ويجب البحث فيما إذا كانت
المادة التجارية المتنازع عليها في خصومة يجب أن
يكون الحكم الصادر فيها مشمولاً بالتنفيذ المعجل
بغير كفالة حتماً أو أن الشرط الأخير غير واجب
حتماً والمحكمة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت بشرط
تقديم الكفالة

« وحيث أنه جاء في المادة ٣٩٠ من قانون
المرافعات أن التنفيذ المؤقت في المواد التجارية
يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة أو
الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط
تقديم الكفالة

« وحيث أن المستأنف عليه يستند في أن
التنفيذ المؤقت قد يكون واجباً حتماً بغير كفالة
على نص العبارة الأولى من المادة ٣٩١ من

التابعة لدعوى أصلية يجوز تقصيره خصوصاً وأنه
لم يثبت إعلان الحكم المستأنف فكان في وسع
المستأنف أن يستأنف الحكم ويحدد لنظر الدعوى
وقتاً يكفيه للقيد في الميعاد الذي حدده الشارع
في المادة ٣٦٣

« وحيث أن المشروعية من الزام المستأنف
بقيد دعواه في مدة ٤٨ ساعة سابقة على تاريخ
الجلسة والا كان الاستئناف كأنه لم يكن هو
عدم الزام المستأنف عليه بالقيد لنظر الاستئناف
الذي ربما يتوقف تنفيذه للحكم الصادر لمصلحته
فكان هذا الميعاد وضع وهو تقصير للقاعدة العامة
الجارية العمل بها أمام محكمة أول درجة وهو
القيد في يوم الجلسة فالتأخير في القيد ليوم الجلسة
أمام محكمة الاستئناف هو في الواقع إطالة لمدة
القيد لا تقصيره

« وحيث لا جدال في أن القيد حصل
يوم الجلسة وأن النص القانوني صريح في أن القيد
في أقل من المدة القانونية الواردة بالمادة ٣٦٣
مرافعات تجمل الاستئناف باطل وكأنه لم يكن
وأن هذا النص صريح لا يقبل أي تأويل أو أي
استثناء ويتعين إذن بطلان هذا الاستئناف
واعتباره كأنه لم يكن

(استئناف احمد بك مصطفى بصفته ناظر وقف
جرسك باشا وحضر عنه الاستاذ صادق افندي
العوايشي المحامي ضد محمد افندي علي وآخرين وحضر
مع الاول يوسف افندي الجندى المحامي وحضر عن ٣ ،
٦ ، ٧ ، ١٢ نصيف افندي زكي المحامي وحضر عن
ورقة كرلس حضرة الاستاذ عبد الحميد افندي خليل
المحامي وعن ٢٩ ، ٣٥ على بك كمال حيثه المحامي ، نمرة
٩٥٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة
شاكر احمد بك ومحمد فهمي حسين بك وآتربي ابوالعز
بك مستشارين)

٥٢٨

٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

مزايدة . الاتفاق بين مزايدين قبلها . متى
يكون صحيحاً . ومتى يقع باطلاً

إذا كان الغرض من الاتفاق الحاصل بين
المزايدين منع أحدهما عن المزايدة مقابل مبلغ
معين لمنع التزاحم وتعطيل المزايدات العامة ،
كان الاتفاق مبنياً على سبب غير مشروع فباطلاً
أما إذا كان الغرض من الاتفاق اشتراك
العاقدين معاً في الصفقة ونياية أحدهما عن الآخر في
المزايدة أصبح السبب مشروعاً والاتفاق صحيحاً
المحكمة :

« بما أن الحكم المستأنف في قضائه يبطالان
التعاقد الذي تم بين طرفي الخصومة . بتاريخ ١٣
أكتوبر سنة ١٩٢٦ قد أخذ بما دون في صدر
هذا التعاقد ولم يلحظ سائر الشروط المدونة به
تلك التي تدل بلا ريب على أن المتعاقدين إنما
أرادوا الاشتراك اشتراكاً فعلياً في المزايدة
وفصلوا كل الأحكام التي تلاقى الاحتمالات
المتظرة في تصرفات كل فريق من طرفي العقد
ولم يكن من بين تلك الاحتمالات الغرض الذي
يصح أن يطل به العقد وهو أن المستأنفين لا
يشتركان في صفقة الأيجار بأي نصيب بل
يأخذان من المستأنف عليه مبلغاً معيناً ثمناً
لسكوتهما عن مزاحته بل بالعكس قد فرض في
المحرر على المستأنف عليه أن لا يكف عن
المزايدة إلا برضاء المستأنفين وتلك ظاهرة ناطقة

القانون المذكور ونصها « تعاق المحكمة المحكوم
له من تقديم الكفالة أن طلب ذلك وكانت
المادة تجارية »

« وحيث أنه يجب لتفهم مدلول هذه المادة
وقصدها التوفيق بينها وبين ما قضته المادة
السابقة عليها

« وحيث أن المادة ٣٩٠ حتمت التنفيذ
المعجل بشرط تقديم الكفالة صوتاً لحقوق المراد
التنفيذ عليه لئلا يصيبها أذى إذا نجح في استئنافه
وبدل الحكم المطعون فيه بالاستئناف

« وحيث أن ما ذكره القانون بعد ذلك
في المادة التالية من أن المحكمة تعاق المحكوم له
من تقديم الكفالة أن طلب ذلك لم يكن بالنص
الإلزامي على المحكمة حتى يتفق هذا النص مع
سابقه بل هو جوازي للمحكمة أن شاءت قبلت
الطلب وانصرفت عما قضته المادة ٣٩٠ من القانون
المذكور وجعلت التنفيذ بغير كفالة أو أنها ترى
من المصلحة وجوب العمل بها

« وحيث أنه متى تقرر ذلك تصبح المحكمة
في حل من القانون بجعل التنفيذ الموقت في المواد
التجارية غير مقيد حتماً بتقديم الكفالة ويرى من
ظروف هذه الدعوى ما يدعو إلى تعديل الحكم
المستأنف وجعل التنفيذ المعجل المحكوم به بشرط
الكفالة ورفض ما طلبه الطرفان مخالفًا لما تقدم
(استئناف حسين بك أيوب وأخرى وحضر عنهما
حضرة الاستاذ محمد كامل البنداري بك ضد الشيخ
سيد احمد وحضر عنه عمر اقتدى عمر الحامى نيرة ٢٦٣
سنة ١٤٠٤ ق . دائرة حضرة على بك سالم ومحمد فريد
الشافعي بك ومحمود المرجوشي بك مستشارين)

بأن المتعاقدين انما هم شركاء قد ارادوا الحصول على الاجارة لمنفعتهم جميعاً وكانوا تلقاء حقوق وزارة الاوقاف المؤجرة يمثلون مزايداً واحداً بقطع النظر عما رتبوه فيما بينهم من العلاقات بمقتضى عقد ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الذى لا يدل فى مجموعه على اية رغبة فى عرقلة المزاد او الحيف على مصلحة الوزارة المؤجرة »

« وبما أن ذلك قد تأيد بمجلاء من عبارة الانذار الذى وجهه المستأفان لخصمهما فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٦ وذكر فيه تمسكهما بتسليم نصيبهما فى العين المؤجرة والقاء تبعة التوانى فى التسليم على المستأف عليه اما انذار هذا لما المؤرخ فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ فانه لا يجديه نفعا اذ المستفاد من عبارته المسماة انه محاولة غير مجدية للتحلل من عهد ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ ولو أن المستأف عليه كان جاء فى دعواه الرغبة والاستعداد فى تسليم المستأفين نصيبهما فى الارض المؤجرة لكان رتب فى انذاره الطريقة التى تسجل عليهما الامتناع عن تسليم الأرض كما فعلاهما فى ترتيب المسؤولية عليه برسم الاجراءات التى ينفذ بها عقد ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ فى انذارهما السابق على انذاره »

« وبما أنه يتبين من كل ذلك ان عهد ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ سليم من العيب الذى رآته فيه محكمة أول درجة ويجب اذن فاذاه فيما هو ممكن »

« وبما ان أجل الاجارة قد اقضى أغلبه فضلاً عن أن القضاء بتسليم نصيب المستأفين

فى العين المؤجرة فيه اكساب لخصمها وهو حق شخص الصفة العينية وهى ليست قائمة فى عهد ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٦ الذى لا يرتب فى الواقع التزامات شخصية وهو فى الحالة التى عليها الدعوى يستحيل الى تعويض يقتضيه المستأفان من خصمهما »

« وبما ان التعويض المشروط فى ذلك العهد وهو خمسمائة جنيه مصرى كان يمثل فى نظر المتعاقدين قيمة ما يفوت المستأفين من النفع اذا لم ينفذ التعاقد »

« وبما أن القضاء قد استقر أخيراً على أن الشرط الجزائى الذى يتفق عليه المتعاقدون ليس بلازم بكل نصه بل أن للمحاكم النظر فيه وتعديله على مقتضى ما ترى انه وقع من الضرر أو فات من النفع »

« وبما أن المحكمة ترى فى هذه الدعوى ان ما فات المستأفين من النفع بسبب قعود المستأف عليه عن تسليمهما نصيبهما فى الأرض المؤجرة هو ما قيمته مائة وخمسون جنيهاً مراعية فى ذلك انهما لم يتكلفا دفع أى تأمين ولم يصرفا اى جهد فى الصقعة ولا فيما تبعا من تولى زراعة الارض المؤجرة او تأجيرها للغير ثم انهما لم يتعرضا فعلاً لاية خسارة طارئة او محتملة »

(استئناف الشيخ حافظ محمود وآخر وحضر عنهما الاستاذ اسماعيل بك حمزه المحامى ضد رجب افندى محمد وحضر الاستاذ احمد بك الديوانى المحامى نمرة ١٦ سنة ١٩٤٥ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى غنيم بك ومحمد ايوب عطيه بك ومحمود غالب بك مستشارين)

الذي وضع قواعد استثنائية خاصة لاثبات عقد
الايجار وقد اخذ القضاء بهذه القواعد كما قضى
البعض بان ابتداء تنفيذ عقد الايجار لا يمكن
اثباته الا بالكتابة او الاقرار ولا يصح اثباته
بالبينة «

« وبما أنه مما تقدم جميعاً يتعين تأييد الحكم
المستأنف »

(استئناف البير افتدى بولاد وحضر عنه الاستاذ
ادوار قصيرى بك ضد عبده افتدى بقطر وحضر عنه
الاستاذ حبيب شتوده افتدى بكرة ١١٢٩ سنة ٤٣
ق . دائرة حضرات اصحاب العزة متولى بك غنيم ومحمد
ليب عطية بك ومحمود غالب بك مستشارين)

٥٣٠

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٨

مستولية . محضر . خطأ المحضر . خطأ صاحب الشأن
البيانات التي تشملها الاوراق التي تعلن
بمعرفة المحضرين على نوعين . (١) البيانات
التي من عمل المحضر كوقت الاعلان وتاريخه
واسم الشخص الذي تسلم الاعلان وحصول
المساعدة من شيخ البلد . (٢) والبيانات التي
من عمل صاحب الشأن كاسم ولقب المعلن اليه
وصفته ووظيفته ومجمله . ولا يمكن أن يسأل المحضر
الا عن الخطأ او التقصير الحاصل في النوع الاول .
فاذا أخطأ صاحب الشأن في بيان محل اقامة
المعلن اليه ونشأ عن ذلك عدم اعلانه في الميعاد
وترتب على ذلك ضرر للمعلن فالخطأ واقع منه
ولا مسئولية على المحضر

الحكمة :

« حيث أن دعوى التعمييض هذه التي

٥٢٩

٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨

ايجار . اثبات عقده بالبينة . مقدمة ثبوت
بالكتابة . عدم جواز

لا يجوز اثبات عقد الايجار بالبينة ولو كانت
الاجرة عن المدة كلها لا تتجاوز الف قرش وكان
هناك مبدأ ثبوت بالكتابة . لأن القانون قد
استثنى عقد الايجار من قواعد الاثبات العامة ولم
يجز اثباته الا بالكتابة او بالاقرار .

الحكمة :

« بما أن القانون صرح بان عقد الايجار
الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى
عليه به او بامتناعه عن اليمين اذا لم يبدأ في تنفيذ
العقد المذكور (راجع المادة ٣٦٣ من القانون
المدنى) »

وبما أنه تبين من اوراق الدعوى ان
المستأنف عليه لم يقر باستئجار سينا المنظر الجميل
لمدة اخرى بعد انتهاء مدة الاجارة السابقة كما أن
المستأنف لم يطلب منه اليمين ونكل عن ادائها
ولم يحصل ايضاً بدء في التنفيذ بوضع يد المستأجر
على العين المؤجرة وفوق هذا فلم يوجد عقد ايجار
بالكتابة واذن فغير جائز قانوناً اثبات عقد الايجار
بشهادة الشهود حتى لو كانت الاجرة أقل من
الف قرش في المدة كلها «

« وبما أن القانون وان اجاز الاثبات بالبينة
عند وجود مبدأ دليل بالكتابة الا أن ذلك لا
يصح في مسائل الايجارة عملاً بصريح نص القانون

عليه محكمة أول درجة من قبل أن تثبت أمامها مسئولية المحضر ويظهر لها انه هو المتسبب في الخطأ الذي وقع في صحيفة الاستئناف »

« وحيث ان قانون المرافعات ضمن في مختلف نصوصه الواجبات التي يجب على المحضرين اتباعها سواء في الاعلانات او في التنفيذ كما بين في المادة الثالثة من البيانات التي يجب أن تشملها الاوراق التي تعلن بمعرفة المحضرين فجعل من تلك البيانات ما يجعل العمل لاغياً فيما اذا وقعت مخالفة فيها (مادة ٢٢ مرافعات) وجعل المحضر مسئولاً عن مصاريف الاجراءات الملغاة وعن التعويضات ان كان البطلان ناتجاً عن فعله (مادة ٢٣ مرافعات)

« وحيث ان البيانات الواضحة بالمادة ٣ مرافعات التي يجب أن تشملها كل ورقة يراد اعلانها بمعرفة المحضر منها ما هو من عمل المحضر نفسه كذكر التاريخ واليوم والسنة والساعة والشخص الذي تسلم اليه الاوراق وحصول المساعدة من شيخ البلد وهذه وحدها هي التي يسأل عنها المحضر اذا اهل شيئاً منها وترتب على اهماله البطلان ومنها ما هو من عمل صاحب الشأن ولا دخل للمحضر فيها وهذه لا يسأل عنها المحضر اذا كان بها قص او اهل ترتب عليه البطلان كاسم او لقب المعلن اليه وصفته ووظيفته ومجمله »

« وحيث ان عريضة الاستئناف يجب أن تتضمن البيانات الواضحة في المادة الثالثة من قانون المرافعات كما نصت على ذلك المادة ٣٦٣ منه ومن تلك البيانات ذكر اسم ولقب المعلن

رفعها المستأنفون على أمين أفندي محمد عبد الكريم مندوب المحضر وأدخلوا فيها وزارة الحفانية ضامنة له مبنية على خطأ نسب صدوره الى مندوب المحضر المذكور بأن أعلن صحيفة الاستئناف الى شخص غير الشخص المرغوب اعلانه وترتب على هذا الخطأ أن قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منهم عن الحكم الصادر في الدعوى غمرة ٢٩٠ سنة ١٩٢٠ كلى أسيوط بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٢٠ »

« وحيث ان أول بحث في هذه الدعوى يجب أن يتناول عمل المحضرين ان كان الخطأ الذي وقع يرجع الى عمله نفسه فان كان كذلك عدّ مسئولاً عن هذا الخطأ وعما نتج عنه من الضرر بالمستأنفين وعندئذ وجب تعويضهم عن هذا الضرر - أما اذا لم يتبين وقوع خطأ من المحضر ولم يكن هو المتسبب في بطلان ورقة الاستئناف كانت دعوى التعويض على غير أساس »

« وحيث ان محكمة أول درجة سارت في هذه الدعوى مخالفة في ذلك اليان المتقدم ذكره فصرفت النظر عن بحث اجراءات المحضر وتعرضت مباشرة الى مناقشة التعويض المطالب به فتناولت بحث الحكم الابتدائي الذي أبطلت ورقة استئنافه واستخلصت ان هذا الاستئناف لم يكن محتمل الكسب قهضت برفض دعوى التعويض وبالزام المحضر بالمصاريف متضامنا مع وزارة الحفانية »

« وحيث ان هذه المحكمة لا تقرر ما سارت

اليه المعلومين وصنعتة ووظيفته ومجمله . وهذه البيانات من عمل صاحب الشأن وليس على المحضر الا أن يسير طبقاً لهذه البيانات »

« وحيث ان الثابت من الأوراق ان مورث المستأففين قدم الى قلم المحضرين ورقة استئناف عن حكم صدر من محكمة أسبوط طلب في اعلانها الى من يدعى عزيز أفندي تادرس وذكر فيها انه يقيم بجوار الاسبتالية الميرى بجوار منزل حبيب أفندي الواعظ »

« وحيث ان الثابت أيضاً من الأوراق أن المحضر لم يجد عن هذه البيانات اذ ذهب مستصحباً معه محمد اسماعيل وعلى حسن شيخى حارة بيندر أسبوط وذهب الى المنزل المينة أوصافه في عريضة الاستئناف وسلم الاعلان الى خادمة كانت بالمنزل المذكور بعد أن سألها عن عزيز أفندي تادرس وأخبرته بعدم وجوده الآن »

« وحيث انه لا يمكن أن يطلب من المحضر أكثر من أن ينبع البيانات الواردة في الورقة المسلمة من الافراد فان ظهر له أثناء القيام بتنفيذها وجود نقص بها او خطأ فيها فلا يكلف باستيفائها أو تصحيحها بنفسه بل له أن يردها الى قلم المحضرين ليتصرف فيها »

« وحيث انه اتضح من التحريات التي أجرتها وزارة الحفانية أن الخطأ حصل من وصف منزل عزيز أفندي تادرس وصفاً لا يتفق مع الواقع لأن المنزل الذي كان يقطنه عزيز أفندي تادرس المذكور وقت الاعلان يبعد خمسمائة متر عن منزل حبيب الواعظ المذكور بعريضة الاستئناف انه بجواره كما انه بعيد عن المستشفى

ولا يجاوره بالمرّة فهذا الخطأ من عمل مورث المستأففين ولا يمكن أن يسأل عنه المحضر »

« وحيث انه ثبت أيضاً من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ان عزيز أفندي تادرس المراد اعلانه غادر المنزل الموصوف بعريضة الاستئناف من سنين سابقة على الاعلان وسكن في منطقة أخرى خلاف المنطقة الواردة بالعريضة المذكورة فلا يمكن بأي حال من الأحوال اذن أن ينسب الى المحضر أقل تقصير او اهمال يترتب عليه مسؤوليته وبالاخص اذا لوحظ ان المحضر كان شديد الحيلة اذ ذكر في ورقة الاعلان نمرّة المنزل الذي حصل فيه الاعلان مما كان يسهل للمستأففين التحقق من صحة الاعلان او عدم صحته ولوحظ كذلك انه كان في امكان المستأففين التنبه الى الخطأ الذي وقع عندما أعلن عزيز أفندي تادرس مورثهم بصورة الحكم الابتدائي »

« وحيث انه متى قدرت عدم مسؤولية المحضر أصبح الحكم عليه بالمصاريف التي قضت بها محكمة أول درجة خطأ أيضاً ويتعين الغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه »

« وحيث انه لا محل بعد ما تقدم ذكره من الاسباب للنظر في الطلب الموجه من وزارة الحفانية على ورثة أحمد حسن علي »

(استئناف رزق نصر نصير ومن معه بتوكيل الاستاذ حبيب بك دوس ضد امين أفندي محمد عبد الكريم المحضرون معه بتوكيل الاستاذ حامد جودة واستئناف المذكور ضد رزق نصر نصير رقم ٢١ س ٢ ق ٢٦ و ٢٣ ق محكمة استئناف أسبوط دائرة حضرة صالح باشا حق رئيس المحكمة بعضوية حضرة علي عبد الرازق بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٣١

٤ مارس سنة ١٩٢٨

استئناف . ميعاده . اعلان الحكم بشرط الاعلان .
صدوره من المستأنف عليه . من وقت اعلانه
بالحكم الابتدائي .

لا يسرى ميعاد الاستئناف الا من اليوم
الذي يعلن فيه المستأنف بالحكم بناء على طلب
خصمه ، وليس من اليوم الذي يعلن فيه المستأنف
خصمه بالحكم ، لأن السقوط لا يسرى في حق
الخصم الا بالتكليف المعلن له من خصمه .

وعلى ذلك فاعلان الحكم من المستأنف
للمستأنف عليه يجعل ميعاد الاستئناف سارياً في
حق الآخر دون الأول . وللمستأنف في هذه
الحالة اذا ابطلت المرافعة في استئنافه تجديد
الاستئناف طالما أن المستأنف عليه لم يعلنه بالحكم
المستأنف .

المحكمة :

من الدفوع الفرعى

« بما أن المستأنف عليه الثانى دفع فرعياً بأن
الاستئناف غير جائز شكلاً لسبق الفصل فيه من
محكمة الاستئناف بصدور حكم منها بابطال المرافعة »
« وبما أن هذا الدفع يفترض أن ميعاد
الاستئناف كان انقضى وقت ان رفع الاستئناف
من جديد بعد حكم ابطال المرافعة وهذا الفرض
مبنى فى نظر المستأنف عليه الثانى على اعتبار أن
المستأنف باعلان الحكم الابتدائى لخصمه قد حدد
أجل الستين يوماً التى يجوز له فيها أن يرفع
استئنافاً من هذا التاريخ »

« وبما أن هذا الاقتراض بأساسه يرد عليه
أن القضاء العالى قد أجمع تقريباً على أن أجل
الاستئناف لا يبدأ فى شأن المستأنف الا من
وقت أن يعلن هو بالحكم الابتدائى أما اذا تولى
المستأنف الاعلان لخصمه فان أجل استئنافه يظل
محدوداً حتى يحدده خصمه بوسيلة الاعلان اليه
وهذا الرأى مبنى على قاعدة تنسجم مع القانون
العام وهى أن عمل الشخص لا يكون سبباً فى
اسقاط حقه (راجع حكم محكمة استئناف مصر
الأهلية الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٤ ومنشور
فى المجموعة الرسمية عن سنة ١٩٢٤ بالصفحة
رقم ١٧٨) »

« وبما أنه متى تبين ذلك أصبح المستأنف
فى حل بعد حكم ابطال المرافعة من رفع استئناف
جديد ما دام الأجل لم ينته ولا عبرة بما يقوله
المستأنف عليه الثانى من أن قيام التقاضى بين
الخصمين عند نظر صحيفة الاستئناف التى أبطلت
المرافعة فيها قد ولد تعاقداً قضائياً ارتبطت به
المحكمة وقضت فيه فانه فى الواقع لم يقض الا
بإعلان صحيفة الاستئناف والاجراءات الخاصة
بها ولم تدخل المحكمة من أية ناحية فى موضوعها »
« وبما أنه يتعين بهذا القضاء رفض الدفع
الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً »

(استئناف معطنى بك الشور بجي بصفته وحضر
عنه الاستاذ احمد مرسى بدر المحامى ضد خليل افندى
امين بصفته وآخر وحضر عن الاول حسين بك عفيفى
المحامى نمرة ٢٤٨ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرات متولى
بك غنيم ومحمد لبيب عطيه بك ومحمود غالب بك)

٥٣٢

٦ مارس سنة ١٩٢٨

بلوغ سن الرشد . اهلية التصرف . تقدير السن
بالتقويم الهجري . استمرار الوصاية كالحجر حكماً —
صحة التعاقد عند انتفاء الغش — وقف . ناظر .
ارشدية . تصرف قبل تقرير النظر . صحيح .

(١) اذا بلغ الشخص سن الرشد يصبح
رشيداً أهلاً للتصرف

(٢) يقدر سن الرشد بالتقويم الهجري

(٣) لا يؤثر طلب استمرار الوصاية والحكم
بها في التصرفات الصادرة من الشخص قبلها .
لأن حكم استمرار الوصاية حكم الحجر

(٤) اذا لم يثبت أن من تعاقد مع المطلوب
استمرار الوصاية عليه قد انتهز فرصة ضعفه أو
أنه استعمل معه الغش عند التعاقد ، فلا محل
لابتزال العقد .

(٥) اذا لم يكن هناك نزاع على أرشدية
من تعاقد بصفته ناظراً على الوقف وقد نص في
كتاب الوقف على أن النظر للأرشد فتعاقد
عن الوقف صحيح ولو لم يصدر له تقرير نظر بعد
المحكمة :

« من حيث أن الشيخ عبد الحليم محمد
الطوخي المستأنف رفع هذه الدعوى على عبد المجيد
بك سيف النصر يقول فيها أنه استأجر منه
٢٧٤ فداناً و ٣ قراريط و ٢٠ سهم بمقتضى عقد
مؤرخ ١٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ لمدة ثلاث سنوات
ابتدأها أول نوفمبر سنة ١٩٢٤ باعتبار إيجار
الفدان الواحد ١٦ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً سنوياً ولم

يسلمه الأطيان المؤجرة رغماً من إنذاره في ٣ نوفمبر
١٩٢٤ وطلب الحكم له برد مبلغ الألف جنيه
الذي دفعه بصفة تأمين مع فوائده القانونية بواقع
المائة خمسة سنوياً مع مبلغ ٣٧٠٧ جنيهاً و ١٩٠ ملياً
على سبيل التعويض »

« ومن حيث أن عبد المجيد بك سيف
النصر أدخل مرقص بك حنا بصفته وصياً على
يوسف افندي زكي كما أدخل زكي بك مرقص
وطلب الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ
١٢٠٠ جنيهاً قيمة التأمين التقدي المدفوع مقدماً
مع فوائده القانونية مع القضاء عليهما بكل ما عساه
أن يحكم عليه به للشيخ عبد الحليم محمد الطوخي
لأنه استأجر الأطيان المذكورة من يوسف
افندي زكي المشمول الآن بوصاية مرقص بك
حنا بمقتضى عقد مؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤
ولم يمكنه من استلام الأطيان بتواطؤه مع والده
زكي بك مرقص وترتب على ذلك التأخير في
تسليم الشيخ عبد الحليم محمد الطوخي »

« ومن حيث أن زكي بك مرقص الذي
حل محل مرقص بك حنا بعد وفاته في الولاية
على يوسف افندي زكي يطلب رفض دعوى
الضمان لأن عقد الإيجار الصادر من يوسف زكي
المذكور باطل بسبب أنه وقت توقيعه كان قاصراً
لم يبلغ سن الرشد وأنه بلغ غير رشيد واستند في
ذلك على قرار مجلس ملى فرعى مصر لطائفة
الأقباط الارثوذكس الرقيم ٣٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
والمؤيد استئنافياً في ٥ مارس سنة ١٩٢٥ باعتبار
أن يوسف زكي بلغ غير رشيد وباستمرار الوصاية

« ومن حيث أن قرار المجلس الملى الرقيم ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باعتبار أن يوسف زكى بلغ غير رشيد لا تأثير له على من تعامل مع يوسف زكى قبل هذا التاريخ وفي وقت كان يعتبر فيه أنه بلغ سن الرشد بحكم القانون فلا يمكن اعتبار هذا القرار الابطالة قرار حجر له أثره من يوم صدوره فقط وذلك لأنه لم يطلب استمرار الوصاية قبل مضي الثماني عشرة سنة هلالية كما تقدم »

« ومن حيث أن الاستناد على أن طلب استمرار الوصاية قدم في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أى قبل عقد الايجار الحاصل في ١٦ منه في غير محله لأن هذا التاريخ عرفى ولا دليل مطلقاً على أن الطلب تقدم للمجلس الملى في التاريخ المذكور ولأن نفس الوصى لا يدعى بأن عبد المجيد بك سيف النصر يعلم بأن الطلب تقدم في الميعاد المذكور »

« ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم فإن يوسف زكى كان يعتبر نفسه رشيداً قبل صدور عقد الايجار المطعون فيه كما كان يعتبره والده زكى بك مرقص كذلك فكان يتقاضى باسمه كما ظهر ذلك من اعلانات الدعوى الرقيم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ المحرر باسمه واسم والده بصفة مدعين المقدم فى الدعوى »

« ومن حيث أن عقد الايجار المطعون فيه لم يكن فيه أى غبن على يوسف زكى ولم يثبت أن عبد المجيد بك سيف النصر انتهز فرصة ضعفه أو استعمل معه وسائل غش أو تدليس بل الثابت

عليه كما استند على عدم وجود اعلام شرعى باقامة يوسف زكى ناظراً على الأطيان المؤجرة لأنها موقوفة »

« ومن حيث أنه بالنسبة للدعوى الأصلية المرفوعة من الشيخ عبد الحليم محمد الطوخى على عبد المجيد بك سيف النصر فإن الحكم المستأنف فى محله فيما قضى به للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة »

« ومن حيث أنه بالنسبة للدعوى المرفوعة من عبد المجيد بك سيف النصر على زكى بك مرقص فإن النزاع ينحصر فيما إذا كان يوسف افدى زكى الذى أجر الأطيان الى عبد المجيد بك سيف النصر بمقتضى عقد رسمى مؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أهلاً للتعاقد وذا صفة فى تأجير الوقف من عدمه »

« ومن حيث أنه ثابت من شهادة ميلاد يوسف زكى المذكور أنه ولد فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ فيكون قد بلغ سن الرشد فى تاريخ العقد المذكور لمضى أكثر من ثمانى عشر سنة هلالية من تاريخ ميلاده وتاريخ هذا العقد وتكون له أهلية التعاقد فى التاريخ المذكور »

« ومن حيث أن القول بأن مدة الثمانى عشر سنة المحددة لبلوغ سن الرشد تحسب حسب التقويم الميلادى على غير أساس لأن هذا الأجل مأخوذ من المادة الثامنة من الأبر العالى الرقيم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بترتيب المجالس الحسينية وهذه المادة وان لم تذكر التقويم الذى يؤخذ به الا أنه لانزاع فى أنها مأخوذة من الشريعة الاسلامية التى لا تعرف الا التاريخ الهجرى »

باعتراف قس الوصى أن ولده قبض مبلغ ١٢٠٠ جنيهًا مقدم الايجار»

« ومن حيث أن عدم وجود اعلام شرعى بالنظر على الوقف لا يبطل عقد الايجار الصادر من يوسف زكى لأن حقه فى النظر مستمد من حجة الوقف نفسها التى تشترط النظر للأرشد ولا نزاع فى أنه أرشد اخوته وقد كان يدير الوقف فعلا بصفته ناظر وقف ولم يكن هناك نزاع فى صفته كما يستدل على ذلك من اعلان الدعوى السابق ذكره وما دام أنه كان له حق الادارة فان له حق التأجير، والاجارة التى يعقدها تلزم الوقف اذا لم يكن فيها غبن »

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون عقد الايجار الصادر من يوسف زكى صحيحًا ولازمًا قانونًا »

« ومن حيث أن الوصى على يوسف زكى لم ينفذ عقد الايجار المذكور فتكون دعوى الضمان الموجهة قبله صحيحة »

« ومن حيث أنه لذلك وللأسباب الواردة بالحكم المستأنف يتعين تأييده بجميع أجزائه »

(استئناف الشيخ عبد الحليم محمد الطوخى وحضر عنه جورج افتدى منى المحامى ضد عبد المجيد بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الحالى افتدى عطية المحامى نمرة ٧٦٤ سنة ٤٣ ق ونمرة ٢٨ سنة ٤٤ ق نمرة ٦٣٩ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات صاحب المعالي حسين درويش باشا ومسيو سودان ومصطفى محمد بك) -

٥٢٣

٧ مارس سنة ١٩٢٨

دفع . عدم قبول الدعوى . دفع موضوعى . جواز ابدائه فى كل وقت . اشتراك . مصلحة الخصوم . جواز رفع الدعوى الواحدة عليهم جميعا .

(١) الدفع بعدم قبول الدعوى ليس دفعًا أوليا يجب ابدائه قبل المرافعة فى موضوع الدعوى . وانما دفع موضوعى لا يمكن الفصل فيه دون بحث موضوع القضية . فيجوز التمسك به فى أى دور من أدوار المرافعة دون أن ترتب على ذلك سقوط الحق فيه .

(٢) لفظ « السند الواحد » الوارد فى المادة ٣٠ مرافعات معناه الرابطة القانونية التى هى السبب المباشر للدعوى . وليس معناه الوثيقة المؤيدة لحق المدعى .

وعلى ذلك يجوز رفع الدعوى الواحدة على خصوم عدة ؛ ولو كان يد كل منهم عقد مستقل صادر من المدعى ، اذا كان هناك ارتباطا بين حقوق هؤلاء الخصوم ، أو كانت مصالحهم المتنازع عليها مشتركة غير قابلة للتجزئة ، أو كانت مصلحة المدعى تتأثر فى سائر القضايا من الحكم فى احداها .

وليس للمدعى عليهم فى الواقع مصلحة فى التمسك بعدم قبول الدعوى ووجوب رفع دعوى مستقلة على كل منهم . لأنه لو حصل ذلك لوجب ضم هذه القضايا للفصل فيها بحكم واحد للارتباط بينها .

المحكمة :

« من حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لم يكن دفعا مبدئيا ولا هو من باب الماطلة وإنما هو دفع له مساس بالموضوع والواقع انه لا يمكن الفصل في مثل هذا الدفع الا بعد بحث موضوع الدعوى في ذاته فلا يكون هناك اذن مانع من التمسك به في أى دور من أدوار المرافعة بدون أن يسقط الحق فيه »

« وحيث أن محكمة أول درجة اخطأت مع كل في قبول الدفع موضوعا »

« وحيث أن رأيها فيما يتعلق بالسند الواحد المنصوص عنه في المادة ٣٠ من قانون المرافعات مطابق للواقع لأن السند الذى ينص عليه القانون ليس هو الوثيقة المؤيدة لحق المدعى بل كلمة السند هذه مترادفة لكلمة سبب الدعوى وهو العقد أو الرابطة القانونية التى تعتبر الأساس المباشر للدعوى كما قررت ذلك محكمة النقض البلجيكية فى حكمها الرقم ٢٢ مارس سنة ١٩٠٠ فالسند فى هذه الدعوى ليس هو عقد البذل الذى نقل الملكية الى المستأنف بل هو فعل أو افعال الاغتصاب الصادرة من المستأنف عليهم وانبنى عليها مباشرة اضطراب المستأنف للالتجاء الى القضاء لاقرار واعلان حقه ويبدو من هذا القول لأول وهلة ان سند كل من المستأنف عليهم قائم بذاته ومن ثم يستحيل جمع الدعاوى العدة الناشئة من تلك السندات العديدة فى دعوى واحدة »

« وحيث أن هذه الاستحالة هى فى الظاهر فقط لأن تصرفات جميع المستأنف عليهم فى ادعاء كل منهم بملكية منزل أو قطعة أرض معينة لا يمكن فصلها عن الادعاء المشترك الضمنى الناشئ من مجموع دعاويهم الخاصة الذى ينصب بالضرورة على مجموع العزبة ومن ثم على محتوياتها من اجران واراض قضاء وطرقات وحقوق ارتفاق الى غير ذلك من الملحقات التى لا يمكن تملكها الا بالاشتراك باعتبارها مرافق عامة تابعة لجميع الملاك بقطع النظر عما يملكه كل منهم من المساكن التى تتكون منها العزبة وليس من شأن انكار المستأنف عليهم لذلك ولا لما جاء بورقة افتتاح الدعوى أن يغير من هذه الحقيقة الاساسية التى يخفيها تعدد المنازعات الفردية لأن الحكم بصحة دعاويهم يترتب عليه حتما خسران المستأنف لجميع الملحقات التى لا يمكن تمييزها عن المساكن الواقع النزاع عليها وحدها فى الظاهر والنصيب الشائع لكل مستأنف عليه فى هذه الملحقات العامة التى يخشى أن تخرج من ملكية المستأنف بسبب جميع الدعاوى الأصلية الخاصة تكفى للدلالة على السبب أو السند الوحيد للدعوى المرفوعة من المستأنف يطلب تثبيت ملكيته للمنازل والملحقات العامة ضد جميع المستأنف عليهم وبدون تمييز »

« وحيث ان هذه الناحية وحدها تكفى للدلالة على أن مقاضاة جميع المستأنف عليهم بالدعوى الاجمالية المرفوعة عليهم من المستأنف أمر فى محله من الوجهة القانونية وبفرض ان الأمر لم يكن كذلك فليس للمستأنف عليهم فائدة من

٥٣٤

٧ مارس سنة ١٩٢٨

كفيل . مصلحته في دعوى صورية البيع الصادر
من الدين : الدعوى البوليصة . شرطها . اسبقية
الدين على التصرف . استئناف . طلبات جديدة :
دعوى الصورية والدعوى البوليصة .
اختصاص . تسجيله . نتائج .

- (١) للكفيل مصلحة في دعوى الاستحقاق
المرفوعة عن عين مملوكة للدين لاستيفاء الدين
منها وبرائة ذمة الكفيل . فله أن يرفع استئنافاً
عن الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق
(٢) يشترط في الدعوى البوليصة أسبقية
الدين على التصرف
(٣) اذا دفع بصورية البيع وقضى بصحته
فلا يجوز الدفع أمام محكمة الاستئناف لأول
مرة بأن التصرف قد حصل اضراراً بالدائن
(٤) لا يؤثر النزاع القائم بشأن بيع العين
في حقوق الدائن طالما قد سجل اختصاصه على
العين قبل تسجيل عقد المشتري
المحكمة :

« حيث أن الدفع الذي تمسكت به السيدتان
زهرة وهاتم بعدم جواز استئناف أحمد سيد أحمد
زينى لا محل له لانه لا نزاع في وجود صالح له
في رفع هذا الاستئناف عن حكم صادر في قضية
كان طرفاً فيها وقضى بقبول دعوى السيدتين
بتثبيت ملكيتهما للعين التي كانت تعتبر ضماناً
للدين المترتب في ذمة والدهما لوزارة الاوقاف
فالحق ضرراً بصالح احمد سيد احمد المذكور

التمسك بهذا الدفع لأن مسألة الرسوم القضائية
لا تتعلق بهم بل بقلم الكتاب اذا رأى وجهاً
للمطالبة بالرسوم كما أن الدفع الخاص بكل منهم
محفوظ له الحق فيه »

« وحيث أنه يلاحظ من جهة أخرى انه
ما دامت جميع المنازعات الخاصة ترفع جميعها امام
محكمة أول درجة بسبب تقديرها جملة واحدة
بقطع النظر عن قيمته كل نزاع على حدة فهي
تكون قابلة للاستئناف باعتبارها اجزاء من نزاع
اجمالى مجموع قيمته جائز الاستئناف فيترتب على
هذا ان المستأنف عليهم يخطئون في التضرب من
جمع دعاويهم بما أنهم سيستفيدون جميعاً من
الضمانات القانونية بأ كبر نصيب ممكن ، هذا
فضلاً عن انه اذا كان المستأنف رفع ٦٤ دعوى
منفصلة فانه ما كان يسع المحكمة نظراً لارتباط
تلك الدعاوى ارتباطاً وثيقاً الاضماً جميعاً وهو
ما يكفي للدلالة على عدم وجود ادنى فائدة من
الدفع بعدم قبول الدعوى المرفوعة ضد جميع
المدعى عليهم دفعة واحدة »

« وحيث بناء على ذلك يتعين الغاء الحكم
وقبول الدعوى »

« وحيث انه نظراً الى أن موضوعها غير
صالح للحكم فلا محل لنظره بواسطة محكمة
الاستئناف »

(استئناف على بك الفار وحضر عنه الاستاذ حنا
بك يوسف منصور المحامى ضد مصطفى على فايد وآخرين
نمرة ٩٣١ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي
حسين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب العزة
مصطفى محمد بك مستشارين)

اذ أصبح ملزماً بأن يسدد لوزارة الاوقاف كل ما لم يكن في وسعها أن تحصله من المدين الآخر هذا فضلاً عن انه يعتبر كفيلاً ازاء الوزارة المذكورة للمدين المطلوب لها من أحد ابراهيم النفيلي »

« وحيث فيما يتعلق بالموضوع فقد أخطأت محكمة أول درجة في القضاء بكل طلبات السيدتين لأنه فيما يتعلق بالملكية في حد ذاتها ترى المحكمة ان قرآن الصورية التي تمسك بها المستأنفان طعناً على عقدي البيع الصادرين للمستأنف عليهما الأولين غير كافية للاقناع بمحصول الصورية حقيقة نظراً الى أن البيع صادر في أحد العقدين من والدة المستأنف عليهما الأولين التي هي متوفاة حالا ونظراً على الاخص الى ان التواريخ الثابتة لهذين العقدين (٥ و ٢٠ نوفمبر سنة ٩١٨) سابقة على نشوء دين وزارة الاوقاف بل وعلى اتمام العقد الذي نشأ عنه الدين اى عقد الائجار الصادر من وزارة الاوقاف في مارس ونوفمبر سنة ١٩٢١ »

« وحيث انه من جهة أخرى فنفس هذا الاعتبار يكفي لدحض الطلب الاحتياطي المقدم من أحد سيد احد أحد المستأنفين بأنه يفرض عدم ثبوت صورية العقدين فهما باطلان لصدورها اضراراً بحقوقه باعتباره دائناً مستقبلاً لأن هذه الصفة تمكنه من استعمال الدعوى البوليصة، هذا فضلاً عن ان طلب ابطال العقدين بطريق الدعوى البوليصة يعتبر في هذا المقام طلباً فرعياً جديداً لا يمكن قبوله لأول مرة في الدرجة الاستئنافية »

« وحيث انه يترتب على كل هذا ان ملكية المستأنف عليهما يجب التسليم بها باديء ذي بدء من طرفي العقدين دون الاجانب عنهما الا بقدر عدم تأثر حقوق هؤلاء بهما فطلب محو التسجيلات والتأشيرات عن المنزلين المتنازع عليهما لا محل له من هذا الوجه نظراً الى ان عقدي البيع لم يسجلا ولم يعط لهما تاريخ ثابت الا في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ في الوقت الذي سجلت فيه وزارة الاوقاف حق الاختصاص الذي تحصلت عليه بالامر الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ فقد البيع لا يؤثران اذن على حق هذه الوزارة باعتبارها اجنبية عن العقدين حسنة النية وصاحبة سند صحيح واحتفظت بحقها بالطرق القانونية بناء على مفهوم المادة ٢٧٠ و ٦١١ من القانون المدني تقطع النظر عن نص قانون التسجيل الجديد الذي هو لاحق على العقدين المتنازع عليهما »

« وحيث انه بناء على المادة ٥٩٩ من القانون المدني يعتبر صاحب الاختصاص المسجل في حكم الدائن المرتهن وكما ان بيع الشيء المرهون جائز بشرط انتقال الملكية للمشتري مثقلة بالحق العيني الذي للدائن كذلك حال العين المثقلة بحق اختصاص فالمستأنف عليهما لا يمكنهما اذن التمسك ضد وزارة الاوقاف الا بحق ملكية مثقل بحق اختصاص مسجل قانوناً نافذ على حق ملكيتهما »

« وحيث أنهما حاولتا عبثاً في ختام الدفاع التمسك بأنهما تملكان المنزلين لا بموجب عقدي

الشراء بل بمضى خمس السنوات المكسبة للملكية بالسبب الصحيح لأنهما بقطع النظر عن جميع الظروف الأخرى لم يتمتا بوضع اليد الحقيقي على المنزلين بل الواضع اليد عليهما والمكلفان باسمه لغاية تاريخ الاختصاص هو والدهما

(استئناف وزارة الأوقاف ضد الست زهرة أحمد وأخرى وحضر عنهما حضرة أحمد أفندي كحل المحامي ثم آخرين وحضر عنهما حضرة الاستاذ عبد الحميد أفندي حمدي المحامي نمرة ١٠٥٦ سنة ٤٤ ق. نمرة ١٦٩ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرة صاحب للمالي حسين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك مستشارين)

٥٣٥

١٣ مارس سنة ١٩٢٨

استئناف . قلة النصاب . عدم قبوله نظام عام .
الحكم بعدم قبول الاستئناف لقلة نصاب
الدعوى من النظام العام يجوز للمحكمة أن تحكم
به من تلقاء نفسها .
المحكمة :

« حيث أنه في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥
صدر مرسوم بقانون بتعديل بعض نصوص قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية ومن بينها
المادة ٣٤٥ مرافعات التي تعدلت على الوجه الآتي
(يجوز للأخصام في غير الأحوال المستثناة بنص
صریح في القانون أن يستأنفوا (أولاً) الأحكام
الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطلب
خمس وعشرين ألف قرش أو كان المدعى به
غير معين)

« وحيث أن استئناف الست صفا كريمة

المرحوم محمد بك موسى قيمته مبلغ ٤٤ جنيهاً كما
أن استئناف سليمان أفندي سامي ومن معه
قيمتها ٧٥ جنيهاً و٥٤٩ ملياً
« وحيث أن الاستئنافين لم يبلغا النصاب
الجائز استئنافه طبقاً للمادة ٣٤٥ مرافعات
سابقة الذكر

« وحيث أن هذه المسألة من النظام العام
التي يجوز للمحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها
(استئناف الست صفا كريمة المرحوم محمد بك موسى
وحضر عنها الاستاذ حبيب أفندي إبراهيم المحامي ضد
سليمان أفندي سامي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أحمد
رشد أفندي المحامي نمرة ٢٩٩ و ٣٤٠ سنة ٤٥ ق.
دائرة صاحب للمالي أحمد طلعت باشا وصاحب السعادة
حافظ لطفي باشا ومحمد عبد الهادي الجندي بك)

٥٣٦

١٣ مارس سنة ١٩٢٨

الدعوى البوليصية . شروطها . اعسار المدين .
أسبقية التصرفات . التاريخ الثابت .
(١) يشترط في دعوى ابطال تصرفات
المدين الحاصلة اضراراً بدائنية أن يكون المدين
معسراً وقت التصرف ، بمعنى أن يكون الباقي
من ماله بعد التصرف لا يفي بالديون التي عليه .
(٢) يراعى في تقرير أسبقية تصرفات
المدين لمعرفة ما يجب ابطاله منها لصدوره وقت
اعساره التواريخ الرسمية للعقود لا تواريخ تسجيلها
وذلك طبقاً للمادة ١٤٢ مدني .
المحكمة :

« حيث أن المستأنفين يرتكبنون في ملكية
المنزل المتنازع عليه على عقد البيع الصادر لهم من

« وحيث أنه لا نزاع بأن البائع هو والد المستأففين كما هو ثابت بأن تاريخ سند الدين الذى صدر به الحكم هو ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ أى أنه سابق على تاريخ عقد البيع »

« وحيث أن طالبي نزع الملكية ارتكبوا فى طلب ابطال البيع الصادر للمستأففين من والدم على أن هذا البيع صورى وصدر اضراً بمحقوقهم وطلبوا الغاء البيع بناء على نص المادة ١٤٣ من القانون المدنى »

« وحيث أن ملكية المستأففين للمنزل المتنازع عليه ثابت بمقتضى العقد سالف الذكر »

« وحيث أن دعوى المستأففين عليهم طالبي نزع الملكية بأن هذا العقد صورى وصدر بطريق التواطؤ بين المدين وبين المستأففين اضراً بمحقوقهم على غير اساس وغير جديرة بالقبول لأنه يشترط أولاً فى دعوى ابطال تصرفات المدين اضراً بدائتيه ان يكون معسراً فى وقت التصرف بمعنى أن يتجرد من ملكه هروباً من الدين اضراً بمحقوق الدائنين »

« وحيث أنه ثابت فى هذه القضية باعتراف الخصوم وبمستندات الدعوى أنه فى وقت حصول البيع للمستأففين عليهم الثابت رسمياً فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان المدين يملك اطيافاً خرى بقيمة عظيمة تفى وزيادة بذلك المبلغ الجزئى الذى حصل الشروع فى نزع الملكية من اجله وقد تصرف فيها بعد حصول العقد موضوع النزاع »

المدين غطاس افندى عوض الذى يشمل ضمن الاطيان وعقار اجر المنزل المذكور وثابت التاريخ فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ومسجل تسجيلاً كلياً فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بثمن قدره ١٢٠ جنيهاً مصرياً لكل فدان من الاطيان المبيعة وبثمن قدره ٢٥٠٠٠ قرش صاغ ثمن المنزلين اللذين من ضمنهما المنزل المتنازع عليه واعترف البائع قبض الثمن جميعه من يد ومال الست والديهم رقة ام الرزق وصرح بأن المشترين عليهم ان يسددوا ما هو مطلوب على الاطيان من رهون البنك الزراعى والبنك العقارى »

« وحيث أنه ثابت من الاوراق ان المستأففين عليهم الاول طالبي نزع الملكية شرعوا فى نزع ملكية هذا المنزل سداداً لمبلغ ٦٤٩٧ قرش تنفيذاً لأحكام وامر تقدير صادرة من محكمة ميث غمر الجزئية الاول خاص بمصاريف الدعوى وقدرها ٣٤١ قرش والحكم الثانى بمبلغ ٥٧٠٠ قرش صاغ والمصاريف المقدرة بمبلغ ٤٥٦ قرش وثابت ان الحكم الصادر لصالح احد الدائنين بشاره افندى ميخائيل بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ هو مبلغ ٥٧٠٠ قرش صاغ خلاف المصاريف بموجب سند تاريخ ٥ سبتمبر ١٩٢٢ واما الحكم الثانى فصادر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ فى موضوع ملكية اطياف لصالح الست ماريه احدى الدائنين خلاف المصاريف وقدرت بمبلغ ٣٤١ قرش صاغ وهى التى شرعت فى نزع ملكية المنزل من اجل سداده »

المحكمة المختلطة بأن هذا البيع جدى فانه ثبت ايضاً من اعلان الدعوى المؤرخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الذى اعلن بناء على طلب عبد المسيح عطا الله والست ماري ضد معوض غطاس احد المستأفنين امام المحكمة المختلطة بالمنصورة ان المعلنين اعترفا صريحاً بأن عقد البيع موضوع النزاع جدى وبأن غطاس المذكور قد تعهد بسداد دين البنك الزراعى وبانه سدد هذا الدين تنفيذاً لتعهده «

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأف فى غير محله ويتعين الفاؤه والحكم للمستأفنين بطلباتهم ولا محل لأجراء اى تحقيق آخر اكتفاء بالمستندات المقدمة فى الدعوى «

(استئناف عبد المسيح افندى واخرين وحضر عنهم الاستاذ كرلس افندى حنا المحامى ضد الست مارية غطاس واخرين وحضر عن الاولى حضرتى سلامه بك مخائيل وبشارة افندى رزق المحاميان نمرة ٥١٩ سنة ٤٣ ق . دائرة حضرة عمه بك مصطفى وزكى برزى بك وعبد الباقر زكى القشبرى بك مستشارين)

٥٢٧

١٤ مارس سنة ١٩٢٨

الامر على عريضة . التظلم من الامر . المعارضة
فى امر التظلم امام المحكمة . جوازها .

(١) يجوز التظلم الى الامر من الطالب اذا صدر الامر برفض طلبه . كما يجوز التظلم اليه من الصادر ضده الامر . وفى الحالتين يجوز المعارضة فى الامر الصادر فى التظلم أمام المحكمة . ولا

« وحيث أن ارتكان محكمة اول درجة على ان تاريخ تسجيل عقود هذه التصرفات سابقة على تسجيل العقد الذى يتمسك به المستأفنون غير جدير بالقبول لأن الممول عليه فى هذه القضية هو تاريخ مشتري المستأفنين الثابت رسمياً عملاً بنص المادة ١٤٢ فيكون حجة على الغير ولنع فكرة حصول التواطؤ بتقديم التاريخ اما التسجيل فلا محل للتمسك به فى الدعوى لأن الموضوع لم يكن المتنازل بين من تلقوا حق الملكية من المدين حتى انه يجب الرجوع الى التسجيل لمعرفة السابق فيه بل أن الموضوع كما هو ثابت فى ظروف القضية هو حصول التنازع بين المشتري من المدين وبين الدائن وقد نصت المادة ١٤٢ صراحة بانه لا يجوز التمسك بالعقود على الغير الا اذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمى «

« وحيث أنه متى ثبت انه وقت حصول التصرف الثابت بتاريخ رسمى الى المستأفنين كان المدين مومراً فلا محل اذن لتمسك المستأف عليهم طالبي نزع الملكية بطلان هذا التصرف اضراراً بحقوقهم «

« وحيث انه لا محل ايضاً للتمسك بان هذا البيع صورى لأنه فضلاً عما ثبت من المستندات المقدمة من المستأفنين الخاصة بدعاوى الاسترداد التى رفعت منهم عن الزراعة التى أوقع الحجز عليها احد الدائنين الأجانب امام

يجوز استئناف الاوامر الصادرة من قاضي الامور
الوقفية بناء على الطلب او في التظلم المرفوع اليه
وانما يجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة
في المعارضة المرفوعة اليها عن الامر او عن التظلم
طبقاً لاحكام القانون العام

المحكمة :

« حيث أن الملتمة قالت في عريضة
استئنافها المؤرخة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥ انها كانت
استصدرت من حضرة رئيس محكمة بنى سويف
أمراً بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ بمقتضاه
حجزت تحت يدها مبلغ ١١٥٢ جنيهاً من باقى
ثمن الاطيان المبعة لها من الملتمس ضده لما تبين
لها ان القدر المبيع مرهون ضمن ٦٦ فدان
و ١ قيراط و ٤ أسهم للبنك العقارى المصرى
ومتأخر للبنك المذكور سداد مبلغ ٢٨٠٥ جنيه
و ٢٨٠ مليم الامر الذى جعل البنك يتخذ
الاجراءات القانونية لنزع ملكية الاطيان المذكورة
فيحق لها لوجود هذا الخطر المحقق حبس الباقي
من الثمن تحت يدها

« وحيث انه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٥
أصدر حضرة رئيس المحكمة أمراً ثانياً بالغاء الحجز
المذكور بناء على تظلم الملتمس ضده له فرفعت
الملتمة الى المحكمة الكلية تظلمها من الأمر
المذكور القاضى بالغاء الحجز بالدائرة المنظورة
أمامها الدعوى جلسة ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٥
طالبة الحكم بقبول تظلمها شكلاً وموضوعاً بالغاء

الأمر المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ وتأيد الأمر
الاول بالحجز وثبتت الحجز تحت يد الطالبة
فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٥
بعدم قبول تظلمها شكلاً

« وحيث ان حكم محكمة بنى سويف بتاريخ
٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٥ بعدم قبول تظلم
الطالبة جاء مخالفاً لنص القانون الصريح في المادة
١٣٠ مرافعات حيث خول لمن قدم العريضة
والخصم الذى أعلن الامر اليه الحق في التظلم
للمحكمة في الاوامر التى يصدرها رئيس المحكمة »
« وحيث ان اختصاص رئيس المحكمة في
اصدار مثل هذه الاوامر انما هو الاختصاص
الادارى او الولاى ويكون قيامه به راجعاً لماله
من الولاية والاشراف على مصالح الافراد وحق
المحافظة عليها وما كان هناك في هذه الحالة
خصومة مطروحة لديه ولا خصوم يتنازعون
ومعلوم ان القاضى عند القيام بوظيفته الولاية
هذه ليس مكلفاً أن يستوعب الموضوع ولا أن
يستعرض وجهات النظر جميعاً ولا أن يسمع دفاعاً
او رداً على دفاع وانما يقوم بوظيفته كسلطة إدارية
لا قضائية كذلك لا يجوز استئناف مثل تلك
الايامر وانما جعل القانون الحق للمتظلم في الالتجاء
الى محكمة الموضوع للقضاء فى الاوامر الحاصل
التظلم فيها أمام المحكمة مباشرة او أمام الامر
ليقرر فيها من جديد أمراً بالتأييد او التعديل او
الالغاء فيبقى الامر الجديد تحت سلطة محكمة
الموضوع »

المدين على تسيط الدين وتحرير سندات بأقساطه
فلا يترتب على ذلك براءة ذمة الكفيل
من الدين .

المحكمة :

« وحيث أن عبد الرحيم عثمان البارودي
رفع الدعوى وطلب الحكم له بالزام احمد محمد
جاهين بصفته مديناً وحسين على سعد بصفته
ضامناً متضامناً بأن يدفع له مبلغ ٣٠٧٢١ قرشاً
قيمة سند مؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ثمن
بضاعة مع فئدته بواقع ٩٪ .

« وحيث أنه بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧
أصدرت محكمة أول درجة حكماً بالزام المدعى
عليهما المذكورين الأول بصفته مديناً والثاني
ضامناً متضامناً بالمبلغ المتقدم ذكره وفائدته المتفق
عليها وقدرها ٩٪ من تاريخ المطالبة الرسمية على
أقساط شهرية كل قسط قدره ٣٠ جنيهاً ابتداء
من أول مارس سنة ١٩٢٧ والزامها بالمصاريف .

« وحيث أن حسين على سعد استأنف هذا
الحكم وقال أن السند المذكور قد تسددت قيمته .

« وحيث أن المستأنف أرسل خطاباً في
٧ يولييه سنة ١٩٢٣ الى عبد الرحيم عثمان
البارودي كلفه فيه بأن يسلم الى احمد محمد جاهين
البضاعة اللازمة له على أن يكون عليه الضمان .

« وحيث أنه بعد تحرير هذه الورقة استجر
احمد محمد جاهين بضاعة بمبلغ ٧٥٠٠ قرشاً وتحرر

« وحيث انه من جهة أخرى فان القواعد
القانونية جمعت على عدم امكان استئناف الأمر
الصادر لأول مرة او بعد المعارضة أمام الأمر
نفسه وتقضى كلها بوجوب التظلم أمام المحكمة أولاً
(لأمام الأمر كما فعل الملتبس ضده) حتى يمكن
الحصول على حكم من المحكمة وهذا هو الذى
يستأنف فالملتمة لجأت الى المحكمة حتى يمكنها
الوصول الى القضاء العالى فاخترت الملتبس ضده
بطريق التظلم لرياسة المحكمة ثم الحكم من المحكمة
بعدم قبول التظلم شكلاً وفيها حرمان للمطالبة
من التظلم لمحكمة الموضوع ومنه الوصول الى
محكمة الاستئناف »

« وحيث مما تقدم ترى المحكمة الحكم
للملتمة بطلباتها الاصلية بالغاء حكم محكمة بنى
سوف الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٥
مع اعادة القضية الى المحكمة المذكورة للفصل
في موضوع التظلم »

(التماس الست تيتالية بنت يوسف وآخر وحضر
عن الاولى حضرة عبد الرحمن افندى الببلى وحضرة
محمد افندى صبرى ابو علم ضد الشيخ عبد العزيز
الحاجرى وحضر عنه حضرة سلامه بك مخايل المحامى
نمرة ٥١٣ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات اصحاب العزة
شاكر احمد بك ومحمد فهمى حسين بك وآربى ابوالعز
بك مستشارين)

٥٣٨

١٤ مارس سنة ١٩٢٨ .

دين . كفالة . استبدال . تسيط الدين .

لا يعتبر استبدالاً للدين اتفاق الدائن مع

بذلك سند توقع عليه منه بصفته مديناً ومن المستأنف حسين على سعد بصفته ضامناً له.

« وحيث أنه في ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ اتضح أن في ذمة احمد محمد جاهين الى المستأنف عليه الأول مبلغ ٣٠٧٢١ قرشاً فتحرر به سنداً آخر توقع عليه منه بصفته مديناً ومن حسين على سعد بصفته ضامناً متضامناً له .

« وحيث أنه بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ظهر أن بذمة احمد محمد جاهين مبلغ ٧٧٧٩ قرشاً خلافاً للمبلغين السالف ذكرهما وتحرر بهذا المبلغ سند توقع عليه من المدين فقط .

« وحيث أنه في اليوم المذكور تحاسب المدين والدائن وحرر احمد محمد جاهين كتابة على نفسه اعترف فيها بأن في ذمته لهذا التاريخ مبلغ ٤٦٠ جنيهاً قيمة الثلاث سندات المذكورة .

« وحيث أنه في ١٦ يولييه سنة ١٩٢٦ اجتمع الدائن والمدين وكان المدين قد صدّد مبلغ ٤٠ جنيهاً خصمت من السند الرقيم ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ الخالي من الضمان وصار الباقي من الثلاث سندات مبلغ ٤٢٠ جنيهاً واتفق على أن يقوم المدين بسداد هذا المبلغ على أربعة عشر قسطاً كل قسط قدره ٣٠ جنيهاً وتحرر بكل قسط سند على حدة وقد احتفظ الدائن بالسندات الأصلية متمسكاً بضمان حسين على سعد المستأنف .

« وحيث أنه يجب البحث فيما اذا كان اتفاق المدين مع الدائن على تقسيط الدين وتحرير

سندات بكل قسط يعتبر استبدالاً لهذا الدين ويترتب عليه براءة ذمة التضامن من عدمه .

« وحيث أن الاستبدال هو عبارة عن طريقة من طرق الوفاء ويترتب عليه انقضاء الالتزام السابق وحلول التزام جديد محله ويحصل بتغيير في الدين او تغيير في المدين أو تغيير في الدائن ويشترط لصحته سبق وجود التزام صحيح وأن يكون المتعاقدان حائزين لصفات الأهلية - وقاصدين من التعاقد استبدال الدين بغيره »

« وحيث أنه لم يحصل تغيير في محل الالتزام ولا في سببه ولا تغيير في المدين ولا في الدائن ولم يقصد المتعاقدان بتحرير الاربعة عشر سنداً التي تحررت استبدال الدين بل بالعكس فقد نص صراحة في الكتابة الرقيمة ١٦ يولييه سنة ١٩٢٧ التي تحررت وقت الاتفاق على تقسيط الدين وتحرير الاربعة عشر سنداً به على أن الدائن يحتفظ بحقه في الضمان الصادر من حسين على سعد المستأنف وقد احتفظ فعلاً بالسنتين الاصيلين الموجود بهما الضمان »

« وحيث مما ذكر ومن أن في حالة تعدد الديون يكون الوفاء من الدين الذي عينه المدين فان لم يعين فيكون من الدين الذي له مصلحة في إداته قيل غيره . »

« وحيث أنه لغاية ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ كان المدين معترفاً بأن السنتين الموقع عليهما من

المحكمة :

« حيث انه تبين للمحكمة من مراجعة اوراق القضية ان الحكم المستأنف في محله للاسباب التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة وتلاحظ ايضا بوجه خاص ان عقد رد الاطيان ثانياً الذي يتمسك به المستأنف ويقول ان تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢١ بصرف النظر عما تبين من مجرد الاطلاع عليه ان تاريخ السنة به تصليح ظاهر من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢١ الأمر الذي تأيد بنفس الحافظة نمرة ١٥ دوسية المودع بالاوراق المقدمة من المستأنف وثابت على غلاف هذه الحافظة ان تاريخ ذلك العقد سنة ١٩٢٠ وهذا التاريخ يتعارض مع ما هو ثابت من الأوراق من أن المستأنف قرر في جلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ في قضية الایجار التي كانت مرفوعة من المستأنف على المستأنف عليهم الآخرين بأن الاطيان ما زالت ملك المستأنف عليهم المذكورين ويطلب تسليم الباقي منها بعد المبيع منه على الشيوع في أصل الاطيان وهذا مما يظهر منه ان تاريخ ذلك العقد حصل فيه تلاعب بالتصليح بتأخيره الى سنة ٩٢١ تقول المحكمة بصرف النظر عما تقدم ومع التسليم جدلاً بان تاريخه ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢١ كما يدعى المستأنف ومع التسليم ايضاً بان الثمن تسدد لحساب البائعين فإن ذلك لا يقدم دعوى المستأنف للفصل لمصلحته فيها لانه بمقتضى القانون الجديد رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المتعلق بالتسجيل يجب حسب نص

الضامن باقيان في ذمته وهذا يدل على ان المبالغ التي سددتها في سنة ١٩٢٥ والتي يطلب الضامن خصمها انما تعين سدادها بمعرفة المدين نفسه من الديون الاخرى الخالية من الضمان والتي رأى من مصلحته سدادها . »

« وحيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف

في محله »

(استئناف الشيخ حسن علي سعد بتوكيل الاستاذ اباديرافندي مرتضى الحامى ضد الشيخ عبد الرحيم عثمان البارودي بتوكيل الاستاذ احمد بك علي الحامى . رقم ١٨٢ س ٢ ق . محكمة استئناف اسيوط دائرة حضرة صالح حقي باشا رئيس المحكمة بعضوية حضرتى على عبد الرازق بك وعلام محمد بك المستشارين)

٥٢٩

٢٠ مارس سنة ٩٢٨

ثبوت التاريخ . طرق اثباته — قانون التسجيل .
العقود الثابتة التاريخ قبله . نافذة للملكية
بين العائدين .

(١) لا يثبت تاريخ العقد رسمياً الا بأحدى

الطرق المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ مدنى على
سبيل الحصر

(٢) اذا حصل التزام بين عقدين ، وكان

احدهما ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل

(رقم ١٨ سنة ١٩٢٣) والثانى غير ثابت التاريخ

رجح العقد الاول لعدم سريان قانون التسجيل

عليه فيصبح نافذة للملكية بين العائدين على

العكس من العقد الثانى .

« وحيث ان الأوراق التي يتمسك بها المستأنف سواء كانت خاصة بالشكاوى أو بالتحقيقات أو بتقرير الخبير المقدم للمجلس الحسبي لا تفيد جميعها شيئاً لأثبت تاريخ ذلك العقد قبل اول يناير سنة ١٩٢٤ لأنه فضلاً عن كونها لا تنصب مباشرة على العقد فإنها حاصلة بعد سنة ١٩٢٤ ومما يجب يانه ان اثبات التاريخ يجب أن يكون قبل سريان قانون التسجيل وهو أول يناير سنة ١٩٢٤ »

« وحيث ان النص الوارد في ذلك القانون صريح فيما يختص بالآثر الذي ينتج من عدم تسجيل العقد فلا محل اذن لما ذهب اليه المستأنف من تخريج النص الصريح الى غير ما وضع له »

« وحيث انه لا محل لما ذهب اليه المستأنف من القول بأن عقد البيع الذي كان صادراً منه للمستأنف عليهم الاخيرين لم يكن مسجلاً ايضاً وان الملكية اصبحت له بمقتضى عقد مشتراه من روفائيل عبادى وشركاه المسجل تسجيلاً تاماً في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ لأن عقد البيع المذكور وهو المؤرخ ٢١ ابريل سنة ١٩٢٠ وان لم يكن مسجلاً الا انه ثابت التاريخ في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ كما هو مؤشر عليه بتقديمه للمحكمة المختطة لتقدير رسم التسجيل عليه وتقديمه في القضية المدنية مرة ٢ سنة ١٩٢١ كلى الزقازيق الخاصة بالايجار وصدر فيها الحكم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ومؤشر على نفس العقد من الموظف المختص

المادة الاولى منه تسجيل العقود الناقلة للملكية ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق لا تنتقل لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم ولا يكون للعقود الغير مسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين وهذا القانون قد عمل به بمقتضى نص المادة ١٧ منه من اول يناير سنة ١٩٢٤ وقد نصت المادة (١٤) منه على انه لا يسرى على المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به بل تظل خاضعة من حيث الآثار التي تترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت سارية عليها »

« وحيث ان العقد المشار اليه آفا الذى يتمسك به المستأنف لم يكن ذا تاريخ ثابت رسمياً لأنه لتحديد معنى كون العقد ثابت التاريخ يجب الرجوع الى نص المادة (٢٢٩) مدنى التي قررت بأن ثبوت التاريخ يكون إما بقيد المحررات فى سجل عمومى بتمامها او ملخصها فقط اذا كانت مؤشراً عليها بما يفيد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتاً اذا كان فى المحررات خط او امضاء او ختم ثابت لأنسان توفى او كانت عليها اشارة من احد المأمورين المختصين بذلك او من احد القضاة او غيرهم »

« وحيث أن العقد المذكور لم يتوفر فيه شرط من الشروط السالف ايضاها كما انه لم يحصل تسجيله فلا يكون ناقلاً للملكية سواء كان بين المتعاقدين او بالنسبة لغيرهم حسب نص القانون الجديد الخاص بالتسجيل »

« نظر في ٧ سنة ١٩٢١ كلى الزقازيق » بمعنى ان
المقد ثابت التاريخ قبل سريان القانون الجديد
الخاص بالتسجيل فهو ناقل للملكية ولو لم يسجل
وقد اصاب محكمة اول درجة فيما رأته في هذا
الشأن »

« وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين تأييد
الحكم المستأنف »

(استئناف الشيخ حسن ابراهيم الزقازي وحضر
٥٥ حضرة الاستاذ عباس شريف افندي ضد محمد افندي
على الشرييني وآخرين وحضر عن الاول حضرة احمد رأفت
بك المحامي نمرة ٤٢٥ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات
محمد مصطفى بك وزكى برزى بك وعبد الباقي زكى
القشيري بك مستشارين)

٥٤٠

٢١ مارس سنة ١٩٢٨

تعويض ضابط . احالة على المعاش . تقدير سنة .
شهادة الميلاد . تقدير الاطباء

لا محل لتقدير سن الضابط بواسطة طبيين
من أطباء الجيش طبقاً للقانون رقم ٢٨ لسنة
١٩١٣ ولا بواسطة المحكمة طبقاً للقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩١٢ ، اذا كان للضابط شهادة ميلاد .
وعلى ذلك فهذا التقدير ليس حجة على الحكومة
في الدعوى التي تقام عليها من الضابط المذكور .
المحكمة :

« حيث أن الحكم المستأنف مبنى على
أسباب صحيحة ترى المحكمة الاخذ بها

« وحيث انه لا يسع المستأنف في الواقع ان
يتمسك بتقدير سنة بمعرفة طبيين من أطباء الجيش
في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣ وبأن هذا التقدير

يعتبر نهائياً لا رجوع فيه بحسب القرار التفسيري
الصادر من مجلس الوزراء في ٣ فبراير سنة
١٩٢٧ لأن تقدير السن بهذه الطريقة انما تسمح
به المادة ٤٠ من قانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٣ في
حالة ما اذا كان من المتعذر اثبات سن الضابط
بشهادة ميلاد أو صورة منها ولأنه ثابت انه في
الوقت الذي التجأ فيه المستأنف لاثبات سنه
بواسطة الفحص الطبي السالف الذكر لم تكن
الحكومة صرفت النظر عن العثور على شهادة ميلاد
المستأنف كما أنها لم تقبل التقرير الطبي المزعوم
« وحيث من جهة أخرى ان المستأنف
اعترف صراحة بشهادة الميلاد الرقيمة ٩ ربيع
الثاني سنة ١٢٨٨ وبأنها خاصة به وهذا الاعتراف
لا يعتبر اتفاقاً على مسألة تتعلق بالنظام العام حتى
يكون هذا الاتفاق باطلا كما يتمسك المستأنف
لأنه اذا ثبت ان هذا الاقرار صدر منه عن خطأ
أو بسبب الغش فان مفعوله يتلاشى حتماً بل
يعتبر هذا الاقرار على الأقل دليلاً تكليفاً موافقاً
ليبانات الشهادة المذكورة على أنها تنطبق على
حالة المستأنف نظراً لعدم قيام أى اثبات صحيح
على الخطأ ومما يزيد من أهمية هذا الدليل هو
صدور الاقرار في وقت لم يكن خلق فيه النزاع
وقبل حصول أى مناقشة في مسألة الاحالة على
المعاش حالة ان انكار الشهادة لم يحصل الا في
الوقت الذي اقترب فيه ميعاد الاحالة على المعاش
« وحيث فيما يتعلق بهذه النقطة فإن كل
القرائن التي يرتكن عليها المستأنف ضد الشهادة
التي تنطبق في الواقع كل بياناتها عليه وتقطع بأنها
شهادة ميلاده أو يرتكن بها لاثبات أن اعترافه

٥٤١

٢١ مارس سنة ١٩٢٨

اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . النص
في العقد على أن أحد العاقدین اجنبي . قيمته .
شهادة المحافظة . شهادة القنصلية غير المصدق
عليها من الحكومة . — الحكم النهائي
في مسألة الجنسية

(١) النص في العقد على أن أحد العاقدین
خاضع لقضاء المحاكم المختلطة لا يؤثر في جنسيته
ان كان مصرياً .

(٢) يجب الاستناد في مسألة الجنسية
الى شهادة المحافظة ، اما شهادة القنصلية غير
المصدق عليها من الحكومة فلا قيمة لها

(٣) اذا ثبت من حكم نهائي في شطب
القنصلية اسم شخص من دفاتر رعاياها وجب
اعتباره من رعايا الدولة المصرية

المحكمة :

« حيث أن موضوع القضية غير معروض
الآن على المحكمة بل المطروح عليها الآن هما
مسألتا اختصاص المحاكم الأهلية التي قضى بها
حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والحراسة التي
قضى بها حكم ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ وهما الحكمان
المرفوع عنهما استئنافان كل منهما قائم بنفسه
ولكن المحكمة قضت بضمهما لبعضهما بعضاً

« وحيث عن مسألة الاختصاص انه فيما
يتعلق بالرعية الأجنبية المنسوبة للمستأنف عليه
الأول وهو المدعى أصلاً وما جاء صراحة بمقد
الايجار الواقع عليه النزاع من خضوعه للقضاء

بتلك الشهادة كان خطأ هي أدلة غير كافية
ويصح تأويلها على أوجه عدة مغايرة لأوجه
الاستشهاد بها ولا يمكن مطلقاً أن تؤدي تلك
القرائن الى زعزعة قوة اثبات هذه الشهادة أو
نفي نسبتها اليه أما فيما يتعلق بالطلب الذي قدمه
المستأنف في ديسمبر سنة ١٩٢٢ الى القاضي
الجزئي وأدى الى اعادة الكشف الطبي عليه
وصدور الأمر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ بقيد
اسمه من جديد في دفتر المواليد باعتبار انه ولد في
سنة ١٨٧٥ فان كل أهمية هذا الاجراء تتلاشى
امام الاعتبارين الآتين أولهما انه نظراً لعدم تمثيل
النيابة العمومية في المحاكم المدنية الأهلية فهذا
القرار لا يحتاج به مطلقاً على الحكومة التي هي
خصم في الدعوى والاعتبار الثاني لأن هذا
الاجراء غير قانوني من كل الوجوه لأنه بفرض
ان قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٢ اراد أباحة تصحيح
شهادات الميلاد بواسطة القضاء وهو الأمر الذي
لم يقرره نظام وان الشارع ذهب الى حد اباحة
ايجاد شهادة جديدة بهذه الطريقة في الدفاتر
فان استعمالها يكون قاصراً بلا ريب على
الاشخاص الذين ليست لهم شهادات ميلاد لأن
الشارع لا يمكن أن يكون اراد أن يبيح الى
الشخص الوارد اسمه بدفاتر المواليد الذي له
شهادة ميلاد قانونية ان يتوصل الى الغائها من
طريق غير مباشر يايدأها بشهادة أخرى

(استئناف محمود افندي بهجت وحضر عنه حضرة
سبري افندي ابو علم الحامي ضد وزارتي الحرية والمالية
وحضر عنهما حضرة محمود افندي حافظ نمرة ٨٤٨ سنة
٤٣ ق - دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا
ومسبو سردان وحضرة معطى محمد بك مستشارين)

خوري طلب في مذكرة الفاء الحكم المستأنف مع انه لم يرفع استئنافا عنه فطلبه غير مقبول (استئناف ابراهيم افندي حاسين وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانكي المحامي ضد حسين افندي امين رضوان وآخر وحضر عن الاول الاستاذ عبدالرحمن افندي غنيم المحامي نمرة ٣٧٤ ونمرة ٢٣٣ سنة ١٤٠٥ ق . دائرة حضرة صاحب المطالب حسين درويش باشا ومسيو سودان ومصطفى محمد بك)

٥٤٢

٢ ابريل سنة ١٩٢٨

استئناف . دعوى بطليين . احدهما غير متنازع عليه . تقدير قيمة الدعوى

اذا رفعت الدعوى بطليين ، وكان أحدهما مسلما به غير متنازع عليه ، قدرت الدعوى باعتبار الطلب الآخر وحده . وعلى ذلك فالدعوى بتسليم عقار وبالريع تقدر بقيمة الريع المطلوب اذا كان التسليم غير متنازع عليه وهو الطلب المجهول القيمة . المحكمة :

« حيث أنه في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ رفعت وزارة الأوقاف الدعوى على المستأنف طالبة الحكم بالزامه بتسليم المنزل الواضع اليد عليه والزامه بقيمة ريعه من يوم اغتصابه لغاية يوم التسليم باعتبار ان اجرة المنزل هي ٤٥٠ قرشا شهريا والمصاريف والانتساب . وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٦ حكمت محكمة مصر حضورياً أولاً بتبعية المنزل الواضح الحدود والمواقع بعريضة الدعوى الى وقف الست فاطمة بنت محمد القلي نظارة وزارة الأوقاف . وثانياً فيما يخص بالريع بنذب خبير لتقدير صافي ريع المنزل عن المدة

المختلط ان لا اهمية لذلك مطلقاً ما دامت هناك أوراق رسمية صحيحة تكذبه وشهادة المحافظة الرقيمة ٨ يناير سنة ١٩٢٨ التالية في التاريخ لشهادات قنصل اسبانيا الغير مصدق على امضاءاتها من الحكومة المصرية هي قاطعة في هذا الشأن أما فيما يتعلق برعوية المستأنف الاجنبية فانه ثابت من حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ الذي حاز قوة الشيء المحكوم به انه سبق شطب اسم المستأنف المذكور بواسطة قنصلية فرنسا من دفتر الرعايا المراكشيين المشمولين بمجانيتهما كما ان المستأنف لم يثبت انه مشمول بالحماية الاسبانية ولذلك يتعين اعتباره تابعا للحكومة المحلية

« وحيث عن مسألة الحراسة ان الحكم المستأنف بني على أسباب صحيحة والخطر الذي أشار الحكم بوجوده قائم بلا ريب رغماً عن منازعة المستأنف في ذلك باوجه قليلة الارتباط بموضوع الدعوى - ذلك المستأنف الذي يعتبر بحسب الأوراق المقدمة في الدعوى غير ملئ كما انه لا يحق له الاعتراض على مثل هذا الاجراء التحفظي الذي مع ضمانه لما يكون للمستأنف عليه الأول من الخصومة باعتبار ان الأمر يهيم حقيقة بسبب مسئولية تجاه الوقف رغماً عن الاجارة التي من باطنه ورغماً عن اقرارت الناظر بشأن اخلاء المستأنف عليه الأول المذكور من المسئولية عن الايجار فان الحراسة لا تؤثر على الحقوق التي قد يتمسك المستأنف بها عند المرافعة في الموضوع

« وحيث أن المستأنف عليه الثاني فيليب

فيتعين حينئذ اعتبار ان هذا الشق من الدعوى قد فصل فيه نهائياً وانه يجب استئصال قيمة باقى الطلبات

« وحيث باقى الطلبات كانت خاصة بالرريع وقد تقدر بمبلغ ١٩٤ جنيهًا و ٧٥٠ مليمًا وحكم به فعلا على المستأنف وبذلك يكون هذا الحكم غير جائز الاستئناف ويتعين قبول الدفع الفرعى والحكم بعدم جواز الاستئناف والزام رافعه بالمصاريف .

(استئناف احمد محمد القلى وحضر عنه محمد افندى توفيق حسين ضد وزارة الاوقاف نمرة ٢١ سنة ٤٥ ق. دائرة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا وصاحي السعادة والعزة حافظ لطفى باشا ومحمد عبد الهادى الجندى بك)

٥٤٣

٣ ابريل سنة ١٩٢٨

اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام . نزاع الملكية وفاء للدين . رهن على العين لاجنبى . عدم اختصاص المحاكم المذكورة . جواز الحكم بذلك من قاضى البيع . جواز استئناف حكمه فى ذلك .

(١) اذا كانت محكمة الاستئناف الاهلية قد قضت بدوائرها المجتمعة بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بدعوى نزاع الملكية اذا كان على العين رهن لاجنبى وذلك طبقاً للمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - فان الامر يجب ان يكون كذلك ولو لم يدفع بذلك حتى حصول البيع . فلقاضى البيع الاهلى ان يحكم بعدم اختصاصه ولو من تلقاء نفسه لأن المسألة من النظام العام

المقتضب فيها وفى ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ حكمت محكمة مصر بالزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليها بصفتها ١٩٤ جنيهًا و ٧٥٠ مليمًا فاستأنف هذا الحكم الأخير فقط

« وحيث أن المحكمة لفتت نظر الحاضر عن المستأنف الى بحث ما اذا كان الحكم المستأنف قابل للاستئناف من عدمه فقال ان الدعوى رفعت امام المحكمة الابتدائية بجهولة القيمة وكانت تشمل طلبين أولهما طلب تتبع منزل الى وقف مشمول بنظر وزارة الأوقاف وثانيهما طلب الحكم بالرريع ولذلك يرى ان الاستئناف جائز . وقد دفع الحاضر عن الوزارة بعدم جواز الاستئناف اذ الاستئناف مقصور على المبلغ المحكوم به فقط وهذا المبلغ أقل من النصاب الجائز استئنافه .

« وحيث أن الحكم الصادر فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٦ القاضى بتبعية المنزل الى وقف الست فاطمة وتسليمه الى الوزارة بصفتها ناظرة على الوقف المذكور مثبت فيه ان المستأنف لم ينازع فى تبعية المنزل المرفوع بشأنه الدعوى لوقف الست فاطمة القلى وأقر بذلك فى المذكرات المقدمة فى الدعوى

« وحيث أنه بمقتضى المادة ٣٤٧ مرافعات يجب لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه أن يحذف فى التقدير المدعى به الطلبات التى لم يحصل فيها نزاع

« وحيث أن طلب تسليم المنزل لم يحصل فيه نزاع من مقتضيه وأقر للوزارة بحقها فيما طلبته

(٢) ولا يحتاج بخروج ذلك من اختصاص قاضي البيع او بعدم جواز استئناف حكمه الا في احوال خاصة ، لأن اساس عدم الاختصاص واحد في الحالتين فيجوز الدفع او الحكم به حتى عند توزيع الثمن على الدائن .

المحكمة :

« حيث فيما يخص الموضوع فانه مما تجب الاشارة اليه اولاً وقبل كل شيء ان حكم دوائر المحكمة مجتمعة الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ٩٢٦ في الاستئناف نمرة ٤٧٤ سنة ٤٢ ق ثبت فيه أولاً ان امر الاختصاص بين المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة هو من الامور المتعلقة بالنظام القضائي العام لا يملك الخصوم التصرف فيها كيف يشاءون ويحتم على القاضي مراعاتها من تلقاء نفسه طبقاً لما نص عنه القانون ثانياً ان المادة (١٣) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة نصت صراحة على ان مجرد ترتيب رهن لصالح اجنبي على الأموال العقارية مهما كان الحائز والمالك لها يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالفصل في صحة الرهن وجميع نتائجه بما فيها البيع الجبري للعقار وتوزيع الثمن وثالثاً ان المحاكم المختلطة هي بلا شك محاكم مصرية وان الشارع الذي وضع المادة (١٣) سالفة الذكر هو نفس الشارع المصري الذي وضع القانون الاهلي وهو الذي رتب لكل من المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة اختصاصاتها بحيث لا يجوز لأحدها ان تتعداها الى غيرها فهي واجبة الاحترام والتنفيذ هنا وهناك على السواء وقد اوضح الحكم المذكور بعد ذلك بصورة

تفصيلية أنه في حالة وجود حق رهن او اختصاص لصالح اجنبي على عين من الاعيان فإن القانون ومصلحة الدائنين والمدين معاً يحتمان الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية في دعوى نزع ملكية تلك العين »

« وحيث انه وان كان صحيحاً ان الحكم المشار اليه قضى بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعاوى نزع الملكية في مثل الحالة المتقدم بيانها وقد كان صدوره لمناسبة رفع دعوى نزع ملكية الا انه من الصحيح الذي لا ريب فيه ايضاً ان ما قرر فيما يخص بدعوى نزع الملكية هو هو نفس ما يجب تقريره فيما يخص بالبيع الجبري وتوزيع الثمن خصوصاً وان ذلك الحكم بني على ما نص عليه الشارع المصري في المادة (١٣) من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقد تبين من نص هذه المادة الصريح ان المحاكم المختلطة هي المختصة بالفصل في صحة الرهن وجميع نتائجه بما فيها البيع الجبري وتوزيع الثمن »

« وحيث انه ثابت من اوراق الدعوى الحالية ان على العين التي قضى بيعها من قاضي البيوع بمحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية اختصاصات وحقوق عينية لصالح اجانب لا تزال تسجيلاتها قائمة وان هذه العين نفسها محدد لبيعها امام محكمة المنصورة المختلطة يوم ٢ ابريل سنة ١٩٢٨ بناء على طلب ورثة ديامندى غليونجي »

« وحيث أنه في مثل هذه الحالة التي نحن بصددنا لا يصح القول بأن اختصاص قاضي

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف وهو طالب البيع دون الراعي عليه المزاو ولا أن طالب البيع المذكور هو المتسبب لتلك المصاريف»

(استئناف الشيخ محمد محمد الامام وحضر عنه حضرة حسين عاشور اقدم واحد رشدي اقدم ضد الشيخ ابو العالي وآخرين وحضر عن الاول حضرة عبد الحليم اقدم قنديل وحضر عن الثاني زكي بك على نمرة ٣٨٤ سنة ١٤٥٠ ق . دائرة حضرات محمد بك مصطفى وزكي برزي بك وعبد الباقي زكي القشيري بك مستشارين)

٥٤٤

٤ ابريل سنة ١٩٢٨

انكار التوقيع — ختم . الاعتراف به . جواز
الانكار . اثبات صحة التوقيع . على الدائن .

يجوز للمدين انكار توقيعته بختمه على سند الدين بالرغم من اعترافه بصحة الختم دون الالتجاء الى دعوى التزوير

ويصبح على الدائن في هذه الحالة اثبات صحة التوقيع .

المحكمة :

« من حيث ان المستأنف يطالب المستأنف ضدها بمبلغ ٨٣٤ جنيا ٤٦٦ مليا بمقتضى دفتر موقع عليه بختمها»

« ومن حيث ان المستأنف ضدها اعترفت بالختم الموقع به على الدفتر الا انها انكرت التوقيع وقررت أن المستأنف كان زوجاً لها وانه حصل على ختمها ووقع به بدون علمها »

« ومن حيث ان محكمة اول درجة

البيوع منحصر فقط في الحكم بطلان بعض الاجراءات المتضمنة عنها في قانون المرافعات لانه مما لا نزاع فيه من جهة ان قاضي البيوع انما هو قائم في الواقع مقام نفس المحكمة الكلية وقد

ثبت من جهة اخرى ان امر الاختصاص بين المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة هو من الأمور المتعلقة بالنظام القضائي العام يجوز للخصوم التمسك به وعلى القاضي مراعاته من تلقاء نفسه في اي حالة كانت عليها الدعوى وما دام ان مجرد

ترتيب رهن او اختصاص لصالح اجنبي على عين من الاعيان يجهل المحاكم المختلطة مختصة وحدها بالفصل في صحة الرهن وتنتججه بما فيها البيع الجبري وتوزيع الثمن فكما انه يصح التمسك بذلك

اثناء دعوى نزاع الملكية فيجوز ايضاً ومن باب أولى التمسك به اثناء اجراءات البيع الجبري وتوزيع الثمن وعلى القاضي مراعاة هذا الأمر من تلقاء نفسه في اي حالة كانت عليها الدعوى ولا

محل للقول بان الحكم بعدم الاختصاص يجوز اثناء دعوى نزاع الملكية ولكنه غير جائز اثناء

اجراءات البيع لأن اساس الامرين واحد والغاية التي يرمى اليها النظام القضائي العام في كليهما واحدة ولا يصح التمييز والفرقة بين الحالتين على الاطلاق لا بل ان المقصود والمهم في الواقع هو ان لا يتم البيع امام المحاكم الاهلية »

« وحيث أنه مما تقدم يري ان الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى الحالية وبإلغاء الحكم المذكور »

حكمت بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى (المستأنف) توقيع المدعى عليها (المستأنف عليها) على الدفتر المقدم منه »

« ومن حيث ان المستأنف يطعن على هذا الحكم بجعله عبء الاثبات على عاتقه ويقول انه ما دام ان المستأنف ضدها اعترفت بالحكم فلا يقبل منها انكار التوقيع به بل يجب عليها الطعن بالتزوير او على الاقل يكون عليها عبء اثبات عدم التوقيع »

« ومن حيث ان الاعتراف بالحكم ليس دليلا على التوقيع به ولا علاقة بين صحة البصمة وبين التوقيع بالحكم لجواز ان يضع الختم او يسرق فيحتمل التوقيع به على غير علم من صاحبه »

« ومن حيث ان القاعدة القانونية التي نصت عليها المادة ٢٢٧ من القانون المدني هي ان الاوراق غير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة او الامضاء ومن البديهي ان حكم الامضاء والختم سواء لأن كليهما رمز لصاحبه ولا فرق بين ان تكون الورقة مختومة بختم معترف به اصلا اذ المعول عليه هو التوقيع نفسه فان كان غير معترف به فلا سبيل لأن تكون الورقة حجة الا باثبات حصول التوقيع فعلا » ومن حيث انه مما تقدم يكون انكار التوقيع جائزا قانونا ويكون المتمسك بالسند الذي حصل انكار التوقيع عليه مكلفا باثبات التوقيع

وقد ايد القضاء المصري هذا المبدأ وثبت عليه « ومن حيث انه مما تقدم يكون الحكم التمهيدي المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(استئناف عبد الفتاح اقتدى زيادي وحضر عنه حضرة احمد نجيب بك براده المحامي ضد البست زكيه كريمة المرحوم محمد بك المودى وحضر عنها حضرة احمد اقتدى يوسف المحامي نمرة ١٩١ سنة ٤٥ ق ٥ دائرة حضرة صاحب المال حسن درويش باشا ومسيو سودان ومصطفى محمد بك)

٥٤٥

٥ ابريل سنة ١٩٢٨

تزوير . رفض الدعوى . الحكم بالغرامة . اعلان قلم الكتاب الحكم للتنفيذ بالغرامة . اثره في ميعة الاستئناف .

في دعوى التزوير لا يعتبر اعلان الحكم لأحد الخصوم بناء على طلب قلم الكتاب لتحصيل الغرامة المحكوم بها مبدءا لسريان ميعة استئناف الحكم في موضوع دعوى التزوير ، لأن قلم الكتاب لم يكن خصما في الدعوى فيستفيد من اعلانه الحكم غيره من الخصوم ، ولأنه ليس للغرامة أى تأثير على الحكم في موضوع دعوى التزوير .

الحكمة :

من الرفع الفرعى

« من حيث أن المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقدمه بعد الميعاد أى بعد مضي أكثر من ستين يوما على تاريخ اعلان المستأنف من قلم كتاب محكمة بنى سويف بالحكم المستأنف بالنسبة للغرامة المحكوم بها على

المستأنف لرفض دعوى التزوير وزعم بأن صيرورة الغرامة الآن واجبة نهائياً تجعل العقد المطعون فيه صحيحاً وأنه يستفيد هو من ذلك

« وحيث أن المستأنف طلب رفض الدفع المذكور لأن قلم الكتاب لم يكن خصماً في الدعوى وأن ميعاد الاستئناف لا يجري إلا لمصلحة من أعلن الحكم وحينئذ فإن المستأنف عليه لا يصح له التمسك بإعلان قلم الكتاب خصوصاً وأن ليس هناك عدم تجزئة في موضوع الدعوى لأن ما يطلبه قلم الكتاب هي الغرامة وأما ما يستأنفه المستأنف فهي دعوى التزوير

« وحيث أن الحكم بالغرامة في قضايا التزوير إنما هو تابع لموضوع الدعوى الأصلية ولا يمكن أن يكون للغرامة أي تأثير على الحكم في موضوع دعوى التزوير ما دام باب الطعن فيه مفتوحاً فضلاً عن أن قلم الكتاب لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة حتى يقال أن إعلانه للدعوى يستفيد منه غيره من الخصوم إذا كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة بل ترى المحكمة بعكس ذلك أن إعلان قلم الكتاب للحكم القاضي بالغرامة وحتى تحصيله لما لا يكسب قلم الكتاب أي حق نهائي ما دام باب الاستئناف مفتوحاً لنظر الدعوى الموضوعية بين طرفي الخصوم « وحيث مما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً في غير محله ويتمين رفضه

عن الموضوع

« وحيث أنه ثبت من التقريرين المقدمين من الخبراء المعينين أمام محكمة أول درجة من

أن الامضاء المنسوب صدورها من مورث طرفي الخصوم على العقد المطعون فيه بالتزوير هو بخط المورث وصحيح فلا ترى المحكمة الأخذ بتقرير الخبراء الاستشاريين المقدمين أمام محكمة أول درجة لأنهما صادرين من عدة خبراء لم يطلع في كل تقرير منه على العقد إلا أحد الموقعين على التقرير واشتراك الآخرين مع من اطلع لا يجعل لقوله شيئاً من الأخذ برأيه

« وحيث أن المحكمة لا ترى محلاً لترجيح الخبر الاستشاري الذي قدم المستأنف تقريره أمام هذه المحكمة

« وحيث فضلاً عن ذلك فإن الظروف تنادي بأن المورث كان يريد مساعدة ابنه المستأنف عليه الذي كان موالى لوالده لا آخر حياته بشيء من ماله خصوصاً وقد علم أحد أخوة المستأنف عليه بصدور هذا العقد من والده وسأل والده عنه في حال حياته فلم ينكره المورث بل نهر ابنه لسؤاله عما لا يعنيه فضلاً عن أن بعض الورثة بما فيهم المستأنف قد قرروا بأنهم علموا قبل وفاة والدهم من المستأنف عليه بصدور العقد له وسكتوا على ذلك

« وحيث أن العقد المطعون فيه بالتزوير ثابت التاريخ في سنة ٩١٤ أي قبل تاريخ وفاة البائع بنحو الثمانية سنوات فكيف ساغ للمستأنف على أن يزوره على أبيه من قبل وفاته بهذه المدة بل المعقول أنه صادر له من أبيه وحفظه أبوه إلى حين وفاته ليرجع فيه إن آتس من المستأنف عليه عقوباً به أو توفي ابنه قبله

« وحيث مما تقدم تكون دعوى التزوير في غير محلها ويتعين رفضها وتأيد الحكم المستأنف (استئناف طه افندى درويش وحضر عنه حضرة عباس افندى شريف المحامي ضد ابراهيم افندى درويش واخرين وحضر عن الاول حضر تاحمد زكي بك علي واميل افندى رطل المحاميان نمرة ٧١٧ سنة ٤٤ ق . دائرة شاكر احمد بك ومحمد فومي حسين بك وآربي ابوالعز بك)

٥٤٦

٨ ابريل سنة ١٩٢٨

وقف . حق ارتفاق عليه . فتحات . اكتسابه بمضى ٣٣ سنة

يكتسب حق الارتفاق على العين الموقوفة بمضى ثلاث وثلاثين سنة . فاذا ثبت وجود الفتحات المطة على ملك الوقف طول هذه المدة اكتسب الجار حق الارتفاق على الوقف بالتقادم .

المحكمة :

« حيث أن المعلم احمد على عاشور وشركاه طعنوا في تقرير الخبير ولذلك قررت المحكمة الانتقال لحل النزاع وقد جاء محضر الانتقال مؤيداً لتقرير الخبير الاصلى ولا ترى هذه المحكمة محلاً لسماع شهادة الشهود لمعرفة عمر مباني الدور الاخير لأن الخبير يقدر عمرها بعشر سنين وأنها استحدثت بعد بناء الأديوار السفلية بنحو عشرين سنة أو أكثر فأمام هذه المشاهدة المبنية على حالة البناء نفسه لا يمكن قبول شهادة الشهود خصوصاً وأنه لا يوجد لدى المعلم احمد وشركائه أى دليل آخر لتعزيز دعواهم يجعل من المحتمل تصديق الشهود في مثل هذه الحالة

« وحيث أنه فيما يتعلق بالاستئناف الفرعى المقدم من وزارة الأوقاف فإن المحكمة ترى أنه على غير أساس أيضاً لأن العقود التى بين يدي المستأنفين ترجع الى عقدين أحدهما محرر في سنة ١٣١٠ هجرية والثانى في سنة ١٣٠٥ هجرية فالعقد الأول ينص على بيع الأرض والبناء القائم عليها

وقد قرر الخبير ان المباني في الدور الارضى والدورين العلويين من عمر واحد وان عمرها جميعها يتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة فاذا ضم الاعتبار ان لبعضهما أمكن الاستنتاج بطريقة صحيحة أن المباني ترجع الى ما قبل سنة ١٣١٠ هجرية وعلى ذلك يكون المعلم احمد وشركاه انتفعوا بهذه الفتحات من مدة تزيد على الثلاث والثلاثين سنة هجرية اللازمة لكسب حق الارتفاق بمضى المدة

« وحيث أنه لذلك يتعين تأييد الحكم

المستأنف

(استئناف احمد على عاشور واخرين وحضر عنهم الاستاذ راغب افندى اسكندر المحامي ضد وزارة الاوقاف نمرة ١٠٩٩ سنة ٤٤ ونمرة ١٣٠ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرات عبدالعزيز محمد بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك ومحمد بهى الدين بركات بك مستشارين)

٥٤٧

١٠ ابريل سنة ١٩٢٨

الاقرار بدین . مرض الموت . تاريخ السند العرفى . حجة على الورقة — طريق الطعن فيه . الاقرار الحاصل في مرض الموت . حصوله في مصلحة الورقة . صحيح .

(١) التاريخ العرفى للسند الموقع عليه من

المورث حجة على ورثته ما لم يطعنوا في صحة التاريخ بحصوله خطأ سهواً أو عمداً أو ما لم يطعنوا بتزويره .

(٢) اذا كان العقد الصادر من المورث في مرض الموت في فائدة الورثة (وفي القضية صلح اقر فيه دائن المورث قبض جزء من الدين) فلا يجوز للورثة الطعن في صحة العقد لانتفاء المصلحة .

المحكمة :

« حيث أن نقطة النزاع بين الخصوم في هذه القضية تدور حول القيمة القانونية للسند الذي حرره على نفسه المرحوم احمد افندي محرز بمديونته لزوجته الست رفيقه ابراهيم المستأنفة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه المؤرخ ذلك السند في ٤ مايو سنة ١٩٢٠ والثابت التاريخ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ والذي حل محله محضر صلح بين الدائنة والمدين المذكورين موقع عليه منهما مؤرخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢١ ذكر فيه أنه من حيث أن الزوجة وصلها ستمائة جنيه من مبلغ الألفين جنيه فيكون الباقي لها في ذمة زوجها ألفاً واربعمائة جنيه » وحيث أنه في نقطة النزاع هذه فان المستأنف عليهم يقولون ان لا عبرة بالتاريخ العرفي للسند وهو ٤ مايو سنة ١٩٢٠ : وانما العبرة بالتاريخ الثابت وهو ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وانه أخذاً بذلك يكون السند قد حرره الزوج على نفسه وهو في مرض الموت حيث أن وفاته كانت في ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ أي بعد التاريخ الثابت بثلاثة شهور ونصف بمرض التدرن الرئوي كالواضح من شهادة الوفاة المقدمة بحفاظة من

المستأنف عليهم الثابت بها ان مدة المرض كانت ستة شهور وانه من ثم يكون التصرف باطلا لحصوله أثناء مرض الموت

« وحيث أن المستأنفة مع تمسكها بتاريخ السند العرفي تقول ان المادة ٢٥٤ من القانون المدني نصت على أن البيع الحاصل من المورث لاحد ورثته وهو في حالة مرض الموت لا ينفذ الا اذا اجاز له باقي الورثة - وان باقي التصرفات الاخرى غير البيع لا يسرى عليها هذا المبدأ لعدم وجود نص عن مرض الموت الا في باب البيع فقط » وحيث ان المستأنف عليهم كل ما قالوه عن تاريخ السند العرفي انهم لا يعتبرونه تاريخاً للسند بل يعتبرون تاريخه هو التاريخ الثابت اذ لم يطعنوا في التاريخ العرفي بأى مطعن كأن يكون كتب على غير الحقيقة أو مزوراً أو نحو ذلك » وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً ان الوارث يخلف المورث في كل ماله وما عليه بالنسبة للحق الموروث وان العقد العرفي المأخوذ على المورث يصبح حجة على الوارث وان للوارث ما كان لمورثه وعليه ما عليه . فللوارث الطعن في التاريخ باعتباره انه وضع خطأ بطريق العمد أو السهو وله الطعن بالتزوير الخ

« وحيث ان شيئاً من شتى طرق الطعن في التاريخ لم يحصل فوجب الأخذ بالتاريخ العرفي » وحيث أنه قد تبين من شهادة الوفاة السالفة الذكر المحررة من الطبيب المعالج محمود افندي سامي أن مدة المرض كانت ستة شهور سابقة على تاريخ الوفاة . وقد أوضح الطبيب

ذلك ايضاً في أقواله المدونة بمحضر التحقيق الملحق للقضية نمرة ٢٦٢٢ سنة ١٩٢٢ بمحكمة المنصورة الجزئية المنضمة لدوسيه هذه الدعوى فيكون السند محرر في وقت لم يكن داخلاً في مدة مرض الموت

« وحيث انه بذلك لا يكون هناك محلاً لبحث قيمة السند من وجهة قول المستأنف عليهم انه محرر في مرض الموت اذ باعتبار التاريخ العرفي يكون قد تحرر قبل مرض الموت كما سلف الذكر

وحيث أن ما ذكر كله منصب على السند يبلغ النفي جنيته اما عن محضر الصلح الذي جاء فيه ان الباقي من الدين هو ١٤٠٠ جنيه فلا يمكن اعتباره تصرف من المورث ضاراً بورثته حتى يكون لهم طعن فيه

وحيث انه من ذلك يتبين ان الحكم الابتدائي في غير محله فوجب الغاء

(استئناف الستة رقيقة ابراهيم وحضر عنها الاستاذ عبد الرحمن افندي البيلي المحامي ضد محمود افندي عرز وحضر عنه حضرة حليم افندي ابراهيم واخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ عبد الحميد افندي خليل المحامي نمرة ١١٧١ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وعلى عزت بك ومحمود سائى بك مستشارين)

٥٤٨

١٠ ابريل سنة ١٩٢٨

النفاذ المعجل . مواد تجارية . كفالة . الأتعاء .

الاصل في المواد التجارية ، عند الحكم فيها بالنفاذ المعجل ، وجوب شرط الكفالة ، ومع ذلك اذا طلب المحكوم له اعفاء من الكفالة ،

عند توفر أحد شروط الأتعاء في المواد المدنية المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات ، جاز للمحكمة اجابة طلبه .

ولا يصح الأخذ بظاهر النص والقول بأن المادة المذكورة تعني المحكوم له من الكفالة في المواد التجارية كما طلب ذلك . وان الحالات المنصوص عليها في المادة قاصرة على المواد المدنية .
المحكمة :

« حيث أن المطروح الآن على المحكمة هي مسألة النفاذ الموقت التي قضت به محكمة أول درجة بدون كفالة

« وحيث أن الدعوى تجارية فالحكم بالنفاذ الموقت واجب بحكم القانون بشرط تقديم كفالة وهذه الكفالة يجوز للمحكمة بمقتضى المادة ٣٩١ من قانون المرافعات أن تحكم بالأعفاء من تقديمها اذا طلب منها ذلك ما دامت الدعوى توفر فيها أحد الشروط التي تميز الأعفاء من الكفالة في المواد المدنية التي لا يوجب القانون فيها النفاذ المعجل ومع هذا فمن الخطأ محاولة تجزئة المادة ٣٩١ المذكورة الى شطرين للأدعاء بأنه في المسائل التجارية يتحتم الأعفاء من تقديم الكفالة بمجرد الطلب وان الشروط المذكورة في تلك المادة على سبيل الحصر انما تتعلق بالمسائل المدنية والمحكمة تأخذ في هذا الشأن بالنظرية التي قررتها محكمة الاستئناف في حكم ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ في القضية نمرة ٥٠٠ سنة ٤٤ قضائية وبالاسباب التي بنى عليها الحكم المذكور

« وحيث انه لم يتوفر في هذه الدعوى

المحكمة :

« حيث فيما يخص الشق الأول من الحكم المستأنف فإنه ثابت أنه بموجب عقد تاريخه ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ اتفق الطرفان على أن يكون الحكم الذي يصدر بشأنه انتهائياً غير قابل للمعارضة أو الاستئناف

« وحيث أنه مما لا يحتاج لبيان أن الاتفاق هو قانون المتعاقدين ما دام أنه لم يمس بالآداب أو بالنظام العام

« وحيث أن اتفاق ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ سالف الذكر هو بلا شك جائز وصحيح قانوناً وملزم لطرفي المتعاقدين لأنه من المحقق الذي لا ريب فيه أن نظام درجتي التقاضي لم يضعه الشارع إلا لفائدة ومصلحة المتقاضين أنفسهم ولهؤلاء الأخيرين متى كانوا حائزين لجميع صفات وشروط الأهلية أن يتنازلوا عما خولهم إياه القانون من الحقوق في هذا الصدد وهم بتنازلهم هذا إنما يتنازلون في الواقع عن حق خاص بهم ويضحون قائدتهم الشخصية ومصلحتهم الخصوصية وليس في ذلك أقل مساس بالنظام العام

« وحيث مما يؤيد صحة هذه النظرية تأييداً كلياً أن الشارع اعطى صراحة للمتقاضين بموجب المادة ٢٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية حق الاتفاق على توسيع اختصاص القاضي الجزئي وجعل حكم هذا القاضي انتهائياً غير قابل للاستئناف ولقد أباح كذلك الشارع نفسه للمتقاضين أن يحيلوا ما نشأ بينهم

شرط واحد من الشروط المنصوص عنها على سبيل الحصر في المادة ٣٩١ من قانون المرافعات فلا محل للأعفاء من الكفالة كما قضت بذلك محكمة أول درجة

(استئناف الخواجه ندره اسعد وحضر عنه حضراتنا نقولا بك ارقش وسليم بك بسترش المحاميان ضد الخواجه فرنسيس تراك وحضر عنه حضراتنا ادوار بك قميرى وفيليب اقدى بشاره المحاميان وآخرين غمرة ٥٤٦ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب العالی حسين درويش باشا ومسيو سودان ومصطفى محمد بك مستشارين)

٥٤٩

١٠ ابريل سنة ١٩٢٨

استئناف . الاتفاق على نهجية الحكم الابتدائي . جوازه . تعدى درجات القضاء . تجاوز حدود الاستئناف . مد . مواعيده . نظام عام . عدم جواز

لم يضع الشارع نظام درجتي التقاضي إلا لفائدة ومصلحة المتقاضين أنفسهم . فلهم متى كانوا حائزين لجميع صفات وشروط الأهلية ، أن يتنازلوا عما خولهم القانون من حق رفع الأمر مجدداً الى محكمة ثانی درجة . وليس في ذلك أقل مساس بالنظام العام

وانما يمس بالنظام القضائي العام تعدى المتقاضين درجات التقاضي ، أو تجاوزهم الحدود والمواعيد التي قررها الشارع للطعن في الاحكام ، كاتفاقهم مثلاً على استئناف ما لم يجز القانون استئنافه من الاحكام ، أو على مد مواعيد الطعن في هذه الاحكام . ولكن الاتفاق على جعل الحكم الصادر من محكمة أول درجة انتهائياً جائز وصحيح قانوناً .

من النزاع على محكمين يكون حكمهم انتهائياً
لا معارضة فيه ولا استئناف

« وحيث وقد ثبت ما تقدم فواضح من
باب أولى كل الوضوح بأن المتقاضين حق التنازل
عن استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم
السككية التي لها مبدئياً على خلاف المحاكم الجزئية
كامل الولاية القضائية وكما أن لهؤلاء المتقاضين
بلا نزاع الحق في التنازل عن استئناف الأحكام
الصادرة من تلك المحاكم بعد صدورها فلهم
كذلك أن يتفقوا على التنازل عن هذا الحق
مقدماً أي قبل صدور الأحكام المذكورة

« وحيث مما يجدر ذكره في هذه المناسبة
ان المساس حقيقة بالنظام القضائي العام هو أن
يتعدى المتقاضون درجات التقاضي ويتجاوزوا
الحدود والمواعيد التي قررها نفس الشارع للطعن
في الأحكام كاتفاقهم مثلاً على استئناف ما لم يجز
القانون استئنافه من الأحكام أو على مد مواعيد
الطعن في هذه الأحكام فيينا مثل هذا الاتفاق
الأخير غير جائز لمخالفته لنفس هذا النظام
الذي وضعه الشارع وأراد بموجبه حسم المنازعات
القائمة بين الخصوم ووضع حد نهائياً لها فان الحالة
الأولى وهي الاتفاق على جعل الحكم الصادر
من محكمة أول درجة انتهائياً هي جائزة وصحيحة
قانوناً لأنها إنما تتعلق لفائدة ومصلحة المتقاضين
أنفسهم ولا شأن للنظام العام فيها كما سلف البيان
« وحيث مما توضح يرى أن ما رأته محكمة
أول درجة من أن حكماً في هذه النقطة انتهائياً
غير قابل للاستئناف جاء في مجله وعليه يكون

استئناف الحكم المذكور فيما يتعلق بالشق الأول
سالف الذكر غير حائز القبول

وحيث فيما يخص مبلغ ٤٢٠٠ جنيهًا وهو
قيمة الشق الثاني من الحكم المستأنف فإنه وإن
كان ثابتاً أن المستأنف توجه بنفسه يوم ١٦ مايو
سنة ١٩٢٧ إلى قلم محضري محكمة النيابة الأهلية ودفع
للمحضر مبلغ ٣٣٧ جنيهًا و ٧٩٠ ملياً قيمة
المحكوم به والمصاريف ورسم التنفيذ وأجرة
النشر بدون عمل أي تمحفظ كان بالنسبة للاستئناف
الذي سبق رفعه منه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢٧
الا أنه ظاهر من مجموع ظروف ووقائع الدعوى
ان المستأنف لم يفعل ما فعل الا منعاً واثقاء
لاجراء بيع منقولاته التي كان سبق الحجز عليها
وعلى كل حال فليس هناك تنازل صريح منه عن
الاستئناف المذكور وعليه يكون هذا الاستئناف
لا زال في الواقع قائماً ويتعين قبوله شكلاً
وتحديد يوم للنظر في موضوع الشق الثاني من
الحكم سالف الذكر

(استئناف عمار حسين وحضر عنه الاستاذ امين
رطل افندي ضد محمد بك بدوي وحضر عنه حضرة رياض
الجل المصري افندي المحامي نمرة ٣٧٢ سنة ٤٤ ق .
دائرة حضرة محمد بك مصطفى وزكي برزي بك وعبد
الباق زكي الفشيري بك مستشارين)

٥٥٠

١١ ابريل سنة ١٩٢٨

دين . سقوط الحق فيه . قطع سريان المدة .
خطاب . لا يقطع . الأقرار بالدين وبوقائه .
ليس اعترافاً . لا يقطع المدة

لا تقطع مدة سقوط الحق في المطالبة بالدين

الا بالتكليف بالحضور أمام المحكمة . وعلى ذلك
فمطالبة المدين بخطاب لا تقطع المدة

رد المدين على خطاب الدائن معترفاً فيه
بأصل الدين ومقرراً في الوقت نفسه ببراءة ذمته
منه . لا يقطع المدة أيضاً . لان الاعتراف القاطع
للمدة هو الاعتراف ببقاء الدين في ذمة المدين
أما الاقرار بالدين وبوقائه فاقرار لا سبيل الى
تجزئته .

المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف مبنى على
أسباب صحيحة تأخذ بها المحكمة »

« وحيث ان خطاب ٧ أكتوبر سنة
١٩٢٥ الخاص بالمطالبة بالمبلغ الواقع عليه النزاع
لا يعتبر بأي وجه من الوجوه قاطعاً للمدة لان
قطع المدة لا يحصل بمقتضى المادتين ٢٠٥ و ٨٢
من القانون المدني الا بالتكليف بالحضور أمام
المحكمة او تنبيه رسمي »

« وحيث من جهة أخرى ان الرد الذي
أرسله في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المرحوم
سمو الأمير عزيز حسن باشا على الخطاب المنوه
عنه لا يعتبر أيضاً اقراراً بالدين كما ذهب الى
ذلك المستأنفون لان الأمير عزيز وان لم ينزع
حقيقة بصرح العبارة في المستندات التي تمسك
بها المستأنفون فقد قرر صراحة بأنه يعتبر ذمته
بريئة من هذا الدين بالمقاصة فاذا أريد اعتبار
رد الأمير عزيز اقراراً بالسند فليس هناك على
كل حال اقرار بالدين بما ان الخطاب اشتمل
على التأكيد بأن الدين الناشئ عن ذلك المستند
قد سقط ولا سبيل الى تجزئة هذا الاقرار لكي

يستخرج منه اقرار على حدثه صادر من المدين
ومن شأنه أن يقطع مدة التقادم لان المقصود
من مدة التقادم المسقطة للحقوق هو افتراض
براءة الذمة كما هو وارد بالمادة ٢٠٤ من القانون
المدني المرحوم سمو الأمير عزيز انما كان يتمسك
في خطابه بأن ذمته بريئة »

« وحيث لانزاع في أن مدة الخمس عشرة
سنة المسقطة للحق مضت من تاريخ مستندات
الدين الى تاريخ رفع الدعوى التي هي خاصة
بالمطالبة بقيمة المستندات المذكورة وقد سقطت
بمضي المدة بقطع النظر عما اذا كانت المقاصة التي
كان يدعيها الأمير في كتابه في محالها او هي على
غير أساس وبقطع النظر أيضاً عما اذا كان
المجلس الحسبي سبق له أن رفض دعوى الأمير
بهذا الشأن لان كل هذه المسائل خارجة عن
نطاق النزاع الحالي الذي ينحصر في مسألة
سقوط دعوى المطالبة بالدين الناشئ من الثلاثة
اقرارات الرقيمة ١٨ و ١٩ مايو سنة ١٩١١ »

(استئناف سمو الأمير عمر طوسون باشا وآخرين
وحضر عنهم حضرة الاستاذ مصطفى بك الخادم المحامي
ضد صاحبة السمو الرئيس اقبال هانم وحضر عنها
حضرة الاستاذ عباس افندي مسعود المحامي نمرة ١٢٨
سنة ٤ ق — دائرة حضرة صاحب العالي حسين درويش
باشا ومسيو سودان وحضرة صاحب العزة مصطفى
محمد بك مستشارين)

٥٥٦

١١ ابريل سنة ١٩٢٨

شركة . شركات المحاماة . الشركات الاخرى .
طرق اثباتها .

نص القانون التجاري على وجوب اثبات .

شركات المساهمة والتضامن والتوصية بالكتابة كما نص على ان شركات المحاصة قد ثبتت بالدفاتر والمخاطبات كما قرر صراحة إعفاء شركات المحاصة من القيود الأخرى المقررة لسائر الشركات .

المحكمة :

« حيث ان المستأنف يطعن في الحكم قولاً بأن مثل الشركة التي يدعيها المستأنف عليه لا يجوز اثباتها بالبيئة قانوناً »

« وحيث لانزاع في ان الشركة هي شركة محاصة »

« وحيث ان القانون التجاري وان نص على وجوب وجود كتابة بالنسبة لشركات المساهمة والتضامن والتوصية (مواد ٤٠ و ٤٦ من القانون التجاري) الا أنه أعفى شركات المحاصة من هذه القيود وقرر بجواز اثباتها بواسطة ابراز الدفاتر والمخاطبات كما قرر صراحة معافاتها من القيود الأخرى المقررة لسائر الشركات (مواد ٦٣ و ٦٤ من القانون المذكور »

« وحيث ان المادة ٦٣ المذكورة تقابل المادة ٨٩ من القانون الفرنسي وفي هذه فقرة أخرى مضمونها جواز الأثبات بالبيئة أيضاً »

« وحيث ان عدم ايراد هذه الفقرة الأخيرة في القانون المصري قد أوّله بعضهم بأنه عدول من الشارع المصري عن طريق الأثبات بالبيئة ولذا قرر هذا البعض عدم سماع البيئة كما قرر البعض الآخر جوازها اعتماداً على ما يظهر على ان ايراد هذه الفقرة في القانون الفرنسي كان

من باب تحصيل الحاصل اذ أن سماع البيئة جائزة أصلاً في المواد التجارية الا ما استثنى بنص صريح وان حذفها بناء على ذلك من القانون المصري لا يغير شيئاً في الموضوع »

« وحيث ان المحكمة لا ترى حاجة في الدعوى الحاضرة للبحث في مثل هذا الخلاف لان للشركة موضوع النزاع على أي حال دفاتر قدمها نفس المستأنف ومنها مثبت ان المستأنف عليه شريك في بعض المواد وهي التي عمل الخبير حسابه على مقتضاها ذلك الحساب الذي أخذ به الحكم المستأنف اليوم »

« وحيث ان هذه الدفاتر وان لم يكن بها نصيب كل شريك في الربح والخسارة الا ان هذا قد ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا في الدعوى وقرروا ان الشركة كانت مناصفة بين الطرفين »

« وحيث ان المستأنف قد طعن في عدالة أولئك الشهود ولكن المحكمة لا ترى الأخذ بتلك المطاعن نظراً لتجردها من كل مايؤيدها »

« وحيث انه على فرض ان شهادة الشهود المجردة غير مقبولة فان مثل هذه الشهادة مما تقبل قانوناً نظراً لوجود مبدأ ثبوت بالكتابة وهي الدفاتر المحررة بمعرفة المستأنف السابق الكلام عنها »

« وحيث انه بناء على ذلك وعلى ما جاء بالحكم المستأنف ترى المحكمة ان هذا الحكم في محله ويتعين تأييده ولا ترى المحكمة محلاً لما يطلبه المستأنف احتياطياً وهو تعيين خبير آخر

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وعلى فتوى شرعية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ «

« ومن حيث ان المستأنفات دفعن الدعوى بطلان حكم المجلس الملى لعدم اختصاصه بنظر دعوى الميراث طبقاً للمادة ١٦ من الأمر العالى الرقم ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العام التى استثنت مسائل المواريث من اختصاص المجلس الملى ونصت على انها لا تنظر الا باتفاق جميع أولى الشأن عليهما وانهم لم يقبلن اختصاصه فعلا

« ومن حيث انه يجب التفريق بين دعاوى ثبوت النسب ودعاوى الأثر لأن الأولى من مسائل الاحوال الشخصية التى اعطى اختصاص النظر فيها للمجلس الملى طبقاً للمادة ١٦ المتقدمة الذكر ولان الثانية تدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية ولو كانت بين غير المسلمين الا اذا اتفقوا على رفعها الى المجالس المالية بصفة تحكيم « ومن حيث ان المستأنفات ينكرن صفة المستأنف عليهما وقرابتهما للمتوفى اى انهن ينكرن نسبه اليهما ويدعى المستأنف عليهما قرابتهما له وانهما اولاد عم العم «

« ومن حيث ان هذا النزاع من اختصاص المجلس الملى كما تقدم واذن يكون حكم المجلس الملى القاضى بثبوت قرابة المستأنف عليهما للمتوفى صحيحاً وفي دائرة القانون «

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون نصيب المستأنف عليهما فى التركة باعتبارهما عصبة للمتوفى ظاهراً وغير محتمل النزاع لأن المتوفى توفى عن زوجة وبنتين وولدى عم العم

لان التحقيقات التى أجراها الخبير السابق كافية وجديرة بالاعتبار «

(استئناف الحواجه داود نسيم وحضرته الاستاذ وهيب بك دوس المحامي ضد الشيخ حفى حسين وحضر عنه الاستاذ محمد اقندى فهمى عبد اللطيف نمره ١١٧٢ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٥٥٢

١١ ابريل سنة ١٩٢٨

اختصاص . نسب . احوال شخصية . اقباط . اختصاص المجلس الملى — دعاوى الارث . اختصاص المحاكم الشرعية . رفعها للمجالس المالية . باتفاق المتقاضين . تحكيم

يجب التفرقة بين دعاوى النسب ودعاوى الأثر

فالاولى من مسائل الاحوال الشخصية التى يختص المجلس الملى بالفصل فى الدعاوى القائمة بشأنها بين الاقباط طبقاً للمادة ١٦ من الامر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب اختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العام اما الثانية فمن اختصاص المحاكم الشرعية ولو كانت بين غير المسلمين ما لم يتفق الاخصام على رفعها الى المجالس المالية على سبيل التحكيم .

المحكمة :

« من حيث ان المستأنف عليهما رفعاه هذه الدعوى طالبين الحكم لهما بنصيبهما الشرعى فى تركة مورث الطرفين المرحوم عبد المسيح سعد

شوك باعتبار انهما اولاد عم العم المتوفى واستندا فى ثبوت قرابتهما على حكم المجلس الملى بذلك فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٨ وتأيد استئنافاً فى

اي خمسة قرار يبط من اربعة وعشرين قيراطاً
كما قضت بذلك محكمة اول درجة طبقاً للشرعية
الاسلامية الواجب تطبيقها في هذه القضية »

« ومن حيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم
فيما يختص بمقدار حصة المستأنف عليهما في التركة
« وحيث ان هناك نزاعاً بين الخصوم في
مقدار ما تركه المورث »

(استئناف صوفية بنت عبد المسيح واخرى وحضر
دنيها حضرة يواقيم افندي غبريال المحامي ضد عطيه
ابراهيم وآخر وحضر عنهما حضرة فيليب افندي بشاره
المحامي نمرة ١٠٢ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٥٥٣

١٢ ابريل سنة ١٩٢٨

وضع اليد . حسن النية . مسألة موضوعية .
بدأ زوال حسن النية . رفع الدعوى . الحكم فيها
من المتفق عليه علماً وعملاً ان مسألة حسن
النية وسوئها في وضع اليد من المسائل الموضوعية
التي ترتبط بظروف الدعوى ووقائعها

اذا ثبت حسن نية الخصم في وضع يده فلا
تزول هذه الصفة بمجرد رفع الدعوى عليه بطلان
عقده . وانما تزول من يوم صدور حكم نهائي
بذلك في موضوع الدعوى

المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليه يطلب ربع
الحصة افدنة ونصف المحكوم له بملكيتها باحتساب
الربع من أول يولييه سنة ١٩١٩ لغاية ١٥ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ ويعارضه المستأنفون في ذلك باعتبار
انهم كانوا واضعين اليد بحسن نية على هذه
الأطيان »

« وحيث انه من المتفق عليه علماً وعملاً
ان ابتداء وضع اليد بحسن النية وانتهائها انما
هي مسألة موضوعية تفصل فيها المحاكم حسب
الوقائع التي تحيط بكل قضية »

« وحيث أنه ثابت من مستندات هذه
القضية ان كلا الطرفين يتمسك بمقدار صادر اليه
من والده المرحوم محمد عبد النبي بالحصة افدنة
ونصف المتنازع على ريعها وقد كان تمسك
المستأنفون بمقدارهم واعتقادهم بصحته شديداً
لدرجة انهم هم الذين رفعوا الدعوى بتثبيت
ملكيتهم الى هذه الاطيان استناداً على عقد
تخليكهم وقد اخذت المحكمة الابتدائية بطلباتهم
وحكمت بتثبيت ملكيتهم لهذا القدر بتاريخ ١٣
يونيه سنة ١٩٢٢ وظل هذا الحكم قائماً الى ٢٨
يناير سنة ١٩٢٤ تاريخ الحكم الاستئنافي الصادر
بالغائه وتثبيت ملكية المستأنف عليه لهذا القدر
« وحيث انه لغاية هذا التاريخ الاخير كان
المستأنفون يعتقدون سلامة وصحة عقد تخليكهم
« وحيث ان المحاكم اختلفت في مبدأ
زوال حسن النية فمن قائل انه من يوم المطالبة
ورفع دعوى بالاستحقاق ومن قائل انه من يوم
وصول اذار او تنبيه الى واضع اليد ومن قائل
انه من اليوم الذي يعلم فيه واضع اليد بعيوب
عقده »

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بهذه
النظرية الاخيرة لقربها من الصواب وبالنسبة
للظروف المتقدمة يرى ان سلامة نية المستأنفين
قد انتهت يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وهو اليوم
الذي صدر فيه الحكم النهائي بترجيح مستند

المستأنف عليه على مستندهم وقد علموا بالشواائب التي تصيبه قانوناً وبذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف وجعل الريع عن سنة واحدة وهي سنة ١٩٢٤ الزراعية »

(استئناف الشيخ ابراهيم محمد عبد النبي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حضرة راغب افندي اسكندر المحامي ضد الشيخ مصطفى محمد عبد النبي وحضر عنه الاستاذ حضرة عبد الكريم بك رءوف المحامي نمرة ١١٧٩ سنة ٤٤ ق. دائرة حضرات على سالم بك ومحمد فريد الشافعي بك ومحمود المرجوشي بك المستشارين)

٥٥٤

١٥ ابريل سنة ١٩٢٨

اختصار — مسائل الارث • مجلس ملي الاقباط الارثوذكس • شرطا اختصاصه • قبول التقاضي امامه • وجود شخص من الأخصام من غير الملة • عدم الاختصاص

يشترط لأختصاص المجلس الملي للأقباط لأرتوذكس في مسائل الارث شرطان الأول • ان يكون التقاضي امامه برضاء الاخصام

الثاني • ان يصدر قراره في حدود اختصاصه • أي بين الاشخاص التابعين للطائفة المذكورة

فاذا صح الاستدلال على رضاء الأخصام باختصاصه بسكوتهم على التقاضي امامه فإنه لا يختص على كل حال بالفصل في مسائل الارث اذا كان بين الأخصام شخص تابع لملة اخرى المحكمة :

« من حيث ان المستأنفات دفن امام محكمة اول درجة بعدم قبول دعوى المستأنف

عليه لأنه لم يثبت وراثته لردما حنا التي يدعى الأثر عنها بطريقة قانونية فان قرار ثبوت الوراثة الصادر له من المجلس الملي للأقباط الارثوذكس صدر من جهة غير مختصة وطلب احتياطياً وقف الدعوى حتى يقدم ما يثبت وراثته « ومن حيث ان محكمة اول درجة رفضت هذا الدفع بحجة ان قرار المجلس الملي صدر بعد مرافعات قام بها الخصوم امامه على اختلاف درجاته وان هذا يفيد قبول الطرفين قضاءه »

« ومن حيث ان المستأنفات يقطن ان المستأنف عليه ارمني فهو غير تابع فيما يختص باحواله الشخصية للمجلس الملي الذي اصدر ذلك القرار وانهم تمكن بهذا الدفع امام هذا المجلس « ومن حيث ان الحثية الأخيرة الواردة في القرار المذكور جاء بها هذه العبارة « ولا عبرة بانه (اي المستأنف عليها ولد من والد ارمني) وهي تدل على قيمة قول المستأنفات

« ومن حيث أن المادة ٥٤ من القانون المدني صريحة في ان الحكم في المواريث يكون على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى »

« ومن حيث ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس قصرت اختصاص هذا المجلس على ما يحصل بين ابناء الملة القبطية الارثوذكسية من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية »

« ومن حيث انه يتضح من ذلك ان القرار من المجلس الملي في هذه الدعوى صدر

من جهة غير مختصة بإصداره فلا يصح الاحتجاج به في إثبات الوراثة

(استئناف انيسه وحنينه وفرمح وورده بنات يقرب جرجس وحضر عنهم حضرة محمد اقتدى حسن المحامى ضد شحاته ابراهيم وحضر عنه حليم اقتدى ابراهيم المحامى نمرة ٨٨٣ سنة ٤٤ ق — دائرة حضرات عبدالعزى محمد بك ومحمد عبد الهادى الجندى بك ومحمد بهى الدين بركات بك . مستشارين)

٥٥٥

١٥ ابريل سنة ١٩٢٨

اختصاص . اثبات اسلام شخص . المحاكم الشرعية .

الجهة المختصة بإثبات اسلام شخص هي المحكمة الشرعية دون المجلس الملى الذى يقتصر اختصاصه على مسائل النسب والقرابة والمصاهرة وغير ذلك من الصفات الملاحقة بالاشخاص .

فاذا صدر حكام متناقضان في امر اسلام شخص كان المولى عليه حكم المحكمة الشرعية .
المحكمة :

« من حيث ان احتجاج المستأنفين بأن محل النزاع بينهم وبين المستأنف عليهم انما هو الصفة التى تخول حق الميراث وهو من اختصاص المجلس الملى في غير محله لانه ليس كل نزاع في صفة تخول هذا الحق مختصاً بهذا المجلس فالصفات التى له اختصاص فيها هي اثبات النسب والقرابة والمصاهرة وغير ذلك من الصفات الملاحقة بالاشخاص »

« ومن حيث ان الجهة المختصة بإثبات اسلام من يدخل في الدين الاسلامى من غير

المسلمين لا نزاع في انها هي المحاكم الشرعية قائلات محكمة مصر الشرعية لاسلام جرجس ميخائيل زوج المستأنفة الأولى ووالد الآخرين حصل منها في دائرة اختصاصها وقد حكمت به بعد تحقيق شخصيته فلا يعتد بعد ذلك بما قاله المجلس الملى من ان الذى أسلم غيره ومتى ثبت أمام المحكمة الشرعية ان هذا الشخص قد أسلم فقد ثبت بطريق التبعية حرمانه من ميراث أخته اسكندرة ميخائيل لاختلافهما في الدين »

« ومن حيث انه لجميع ما ذكر يتعين تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف »

(استئناف الست صنف بنت حنا وآخر وحضر عنها حضرة سلاو ميخائيل بك المحامى ضد الست حنينة وآخرين وحضر عنهم حضرة اميل اقتدى بولاد المحامى نمرة ٦٤٧ سنة ٤٤ ق بالهيئة السابقة)

٥٥٦

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

بيع . وصية — بيع الأب لابنه القاصر . قبول الأم الشراء عن القاصر . صحيح — شروط لا تتفق مع ماهية البيع . اشتراطها في غير صالح البائع . لا تأثير لها في صحة البيع .

(١) طالما أن العقد قد نص صراحة على البيع وقبض الثمن وفاد البيع في الحال فلا يمكن القول بأن العقد كان وصية في الواقع .

(٢) ليس ما يمنع قبول ام القاصر الشراء نيابة عنه اذا كان البيع صادراً له من أبيه وكانت هي المتبرعة بثمن المبيع

(٣) اشتراط شروط في عقد البيع لا تتفق

مع انتقال الملكية المطلقة للمشتري لا تؤثر في صحة البيع ولا في ماهيته اذا كانت هذه الشروط لم توضع لمصلحة البائع ولا حق له في التمسك بها .
المحكمة :

« حيث فيما يخص الموضوع فان الأسباب التي استندت اليها محكمة أول درجة قد أصابت الحق وترى هذه المحكمة الاستثنائية الأخذ بها واعتمادها مع اثبات وتقرير ما يأتي رداً على ما دفع به المستأنف الدعوى اليوم

أولاً - لا يمكن اعتبار العقد المطعون فيه مشتملاً على وصية ذلك لأن الوصية هبة من الموصى الى الموصى اليه مضاف تملكها الى ما بعد وفاة الموصى وليس في العقد المذكور شيء من ذلك لأنه فضلاً عن أن هناك ثمتاً صار دفعه فان تنفيذ هذا العقد لم يضاف مطلقاً الى ما بعد وفاة المرحوم محمد عسقلاني ولكنه تنفذ في الحال فقد أقر محمد عسقلاني المذكور صراحة في العقد بأنه سلم العين المبيعة الى الست فريدة كريمة المرحوم عيسوي حسين بصفتها واعترفت هذه الأخيرة كذلك صراحة باستلام تلك العين وحيازتها الى آخر ما توضح في هذا الشأن في العقد المذكور

ثانياً - لا يمكن كذلك اعتبار العقد المطعون فيه مجرد هبة لأنه توضح صراحة في ذلك العقد أن البيع تم نظير مبلغ وقدره ١٥٠٠٠٠٠ قرش عبارة عن الف وخمسمائة جنيه مصري قبضها المرحوم محمد عسقلاني من يد الست فريدة المشار اليها ومن مالها نقداً وعداً (كذا)

ثالثاً - يكفي الاطلاع على العقد المطعون فيه للتحقق من أن أركان البيع الجوهرية قد توافرت وتمت فيه بأكملها فهناك رضا المتعاقدين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء واتفاقهما على المبيع وثمة ومما لا ريب فيه أنه ما دام أن الشراء لمصلحة أولاد البائع فيجوز لأي شخص كان ولا سيما لوالدتهم أن تقبل هذا الشراء بالنيابة عنهم ، خصوصاً اذا لوحظ أن هذا القابل قرر بتبرعه لهم بقيمة الثمن . صحيح أن البائع اشترط في العقد المذكور بعض اشتراطات طعن المستأنف في صحتها وواضح بأنها لا تنفق والقانون الا أنه من الصحيح أيضاً الذي لا شك فيه أن هذه الشروط بفرض بطلانها فانها لا تمس نفس عقد البيع من حيث هو ، وانما هي قيوداً أراد البائع وضعها لمصلحة الست فريدة حرة وأولادها المشترين وهذه الشروط خاصة بالعلائق الكائنة أو التي ستكون بين هؤلاء المشترين وبعضهم من جهة وبينهم وبين والدتهم من جهة أخرى ولا شأن لنفس البائع فيها بعد صدور هذا العقد منه وواضح كل الوضوح بأنه اذا كان هناك محل للطعن في مثل هذه الشروط والقيود فانما ذلك خاص بنفس المشترين ووالدتهم سألني الذكر ولا شأن لغيرهم في ذلك وعلى كل حال فانه لم يتقدم من أحد هؤلاء الأشخاص أي طعن من هذا القيل حتى كان يصح اليوم التعرض اليه والبحث فيه

« وحيث أنه مما توضح جميعه يرى أن ما قضت به محكمة أول درجة جاء في محله وعليه

يتعين تأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف أحمد افندي محمد العزقلاني وحضر عنه حضرتنا حليم افندي ابراهيم وحسن افندي حسني المحاميان ضد الست فريده وآخر وحضر عنهما حضرة صبحي افندي بربجت المحامي نمرة ١٤١٥ سنة ٤٣ قضائية . دائرة حضرات محمد بك مصطفى وزكي برزي بك وعبد الباقي زكي القشيري بك مستشارين)

٥٥٧

١٧ ابريل سنة ١٩٢٨

استئناف . خير . اتعابه . طلب تقديرها . طلب مستقل — تفضا امر التقدير على الاخصام . قبل الحكم . بعده

(١) طلب الخير تقدير اتعابه يعتبر طلباً قائماً بذاته وليس تابعاً للدعوى الأصلية فتقدر الدعوى من حيث جواز الاستئناف بقيمة الطلب وليس بقيمة الدعوى

(٢) للخير الحق دائماً في طلب تقدير اتعابه على الخصم الذي طلب تعيينه . وللخير ، فضلاً عن ذلك ، بعد صدور الحكم في الدعوى ، أن ينفذ باتعابه على من حكم عليه بالمصاريف . ولكن هذا لا يجرمه حقه في التنفيذ ، عند الاقتضاء ، على من طلب تعيينه وصدر التقدير عليه . المحكمة :

« حيث أن المستأنف تمسك بجواز قبول الاستئناف عن الحكم المطعون فيه ارتكائاً على أن تقدير اتعاب الخبراء يعتبر تابعاً للدعوى الأصلية وارتكن أيضاً من جهة أخرى على أن الحكم المستأنف جاء مخالفاً للحكم سابق صادر من المحكمة الابتدائية بتقدير اتعاب الخير على

المحكوم عليه وهذا الحكم مخالف للحكم المستأنف الذي قضى بتقدير اتعاب الخير على المستأنفين وهم المحكوم لمصلحتهم في القضية وتمسك بنص المادة ٣٥٢ مرافعات في هذا الشأن

« وحيث أنه فيما يختص بالأمر الأول فإن طلب الخير تقدير اتعابه يعتبر طلباً مستقلاً وقائماً بذاته ولا يمكن اعتباره أنه فيما يختص بجواز الاستئناف وعدمه تابع لقيمة الدعوى الأصلية كما قضت بذلك محكمة الاستئناف في جملة أحكام صدرت منها

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فإنه لم تتوفر في الدعوى الحالية المنصوص عنها في المادة ٣٥٢ مرافعات سالفة الذكر لأنه بمقتضى نص المادة ٢٣٣ مرافعات يكون تقدير الاجرة المستحقة للخير نافذاً على الخصم الذي طلب تعيينه ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذاً أيضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى ويتبين من هذا النص أن للخير الحق في طلب تقدير اتعابه على الخصم الذي طلب تعيينه وهو المسئول أمامه بسبب هذا الطلب وللخير فضلاً عن ذلك بعد الحكم في الدعوى أن ينفذ باتعابه على من حكم عليه بالمصاريف وليس معنى هذه المادة كما ذهب اليه المستأنفون أن حق الخير بعد الحكم في الدعوى يكون قاصراً فقط على المحكوم عليه لأن هذا مخالف لنص تلك المادة الصريحة وعلى هذا فليس هناك حكم صادر على خلاف حكم آخر بل كل منها مطابق للقانون

« وحيث أنه ثابت من الأوراق أن قيمة

طلب موضوع النزاع لا يتجاوز ٢٥٠ جنيهاً
فيكون الاستئناف غير مقبول عملاً بنص المادة
٢٦٥ معدلة قانون فبراير سنة ١٩٢٥

(استئناف الست مريم وآخرين وحضر عنهم حضرة
حبيب افندي بإشاره المحامي ضد أحمد افندي التابعي
نمرة ٣٨٦ سنة ١٤٥٠ ق . دائرة حضرات محمد بك
مصطفى وزكي برزي بك وعبد الباقي زكي القشيري
بك مستشارين)

٥٥٨

١٨ ابريل سنة ١٩٢٨

استئناف . عين متنازع عليها . مشتري العين . له
الحق في الاستئناف

يعتبر مشتري العين خلفاً للبائع فيها ،
حالا محله فيما لها من الحقوق وما عليها من
الواجبات . ومن تلك الحقوق حق المدافعة عن
الملك أو المطالبة به . فللمشتري حق رفع استئناف
عن الحكم الصادر في مواجهة بآئمه . اذ يعتبر
الأول ممثلاً في شخص الثاني امام محكمة أول
درجة . ويصبح الاستئناف استمراراً في نزاع
سابق وليس خلفاً لنزاع جديد

المحكمة :

عن الرفع الفرعي

« من حيث أن المستأنف عليها الثانية طلبت
عدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة
قولاً بأن ابراهيم بك دسوقي أباطه لم يكن خصماً
في الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف ولذا
لا يجوز له استئنافه

» وحيث أنه ثابت من الأوراق أن
الدعوى الحالية رفعت في ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٥
من المدعو على افندي جام مورث المستأنف
عليهم بأن يدفع اليه مبلغ ٥٠٠ ملياً و٩٢٧ جنيهاً
قيمة دين برهن على منزل مع حبس العين
المرهونة تحت يده الى أن يستولى على كامل
حقوقه وارتكن في ذلك على عقد رهن مسجل
في ١٨ مارس سنة ١٩١٦

» وحيث أن محكمة أول درجة قضت
بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٦ بطلبات المدعى معدلة
المبلغ الى ٨٩٠ جنيهاً مع النفاذ المعجل وبدون
كفالة

» وحيث حصل بعد ذلك أي في ١١ يناير
سنة ١٩٢٧ ان اشترى ابراهيم بك دسوقي من
نفس محمود بك سامي المنزل موضوع الرهن
بمقتضى عقد مسجل في التاريخ المرقوم فرفع
استئنافاً عن الحكم البادي ذكره السابق
صدوره ضد البائع اليه طالباً الغاءه سواء كان من
جهة النفاذ المعجل أو من جهة الموضوع

» وحيث أنه من المقرر أن ملكية العين
تنتقل بالبيع الى المشتري مع كافة ما يتبعها من
الحقوق العينية والتكاليف المرتبطة بها وبعبارة
أخرى يعتبر المشتري خلفاً للبائع فيما اشتراه
وحالا محله في كل ما كان للعين المبيعة من
الحقوق وعليها من الواجبات ولا نزاع في أن حق
المدافعة عن الملك أو المطالبة به انما هو من أهم
الحقوق المرتبطة بالعين فللمشتري اذن بصفته
خلفاً للبائع أن يدافع عن هذا الملك سواء كان

عليها باعتبار هذا الحق انتقاصاً من حق الملكية.
المحكمة :

« بما أنه فضلاً عما هو ظاهر من خطة دفاع
المستأنف عليها في ادوار الدعوى من أنها لا
تنكر ان النافذة المتنازع عليها تطل على ارض
موقوفة فإن تقرير الخبير المقدم أخيراً لهذه المحكمة
قد قطع بأن الفتحة بمجزئتها لم تمض عليها مدة
الثلاث والثلاثين سنة التي رجع القضاء في انها
المدة التي لا تسمع بها دعوى الوقف »

« وبما انه من المسلم به فقها ان الوقف
المعترف به لا يمتلك اعيانه بمضى المدة وتبعاً لذلك
لا تكتسب عليه حقوق ارتفاق لأن تلك
الحقوق تنتقص ملكية الوقف »

« وبما ان تطبيق هذه الأحكام يقتضي
تعديل الحكم المستأنف والحكم بطلبات وزارة
الاقواق »

(استئناف وزارة الاوقاف ضد وريثة السيد قمر
نمرة ١١٥٤ سنة ٤٢ ق . دائرة حضرات متولى
غنيم بك ومحمد لبيب عطيه بك ومحمود غالب بك
مستشارين)

٥٦٠

٢٥ ابريل سنة ١٩٢٨

ارث . اعلام شرعى . قيمته . حكم شرعى

تقضى المادة ٢٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
وكذلك القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ باعتبار
اعلام الوفاة والوراثة الذى يعمل طبقاً لاحكام
القانون حجة قائمة الى أن يصدر حكم شرعى بما
يخالفه

بواسطة التدخل في خصومة قائمة بين بائعه واخر
أو بواسطة رفع استئناف عن حكم خاص بهذا
الملك لم تكن مضت عليه المدة القانونية والواقع
أن الحكم المستأنف في القضية الحاضرة باعتباره
صادراً قبل الشراء ومبنيًا على عقد مسجل قانوناً
قبله يكون حجة على المشتري في هذه الحالة يعتبر
أنه كان ممثلاً أمام محكمة أول درجة في شخص
البائع وليس للمحكوم له أن يتضرر من ذلك
لأن الاستئناف ليس خلفاً لنزاع جديد وإنما
هو استمرار في نزاع سابق يجوز لكل خلف في
العين للبائع أن يستمر فيه (راجع في هذا المعنى
ابو هيف واجلاسون والبانديكت)

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون
الاستئناف مقبولا »

« وحيث أنه فيما يختص بالنفاذ فالمحكمة
ترى أن لا محل له قانوناً ولذا يضمن الغاء الحكم
فيما يختص به مع تحديد جلسة لنظر الموضوع »

(استئناف ابراهيم بك دسوقي اباضه وحضر عنه
الاستاذ محمد افندى كامل البندارى ضد داود افندى
جام وأخري وحضر عنهما حضرة حسن افندى حثي
المحامى نمرة ٤٢٢ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب
المعالى حسين درويش باشا ومسيو سودان وصاحب
العزة مصطفى محمد بك)

٥٥٩

٢٢ ابريل سنة ١٩٢٨

وقف . تقادم . الاعتراف بالوقف . مسقط لدعوى
تملك العين بالتقادم . وكذلك حقوق الارتفاق

اعتراف الخصم بالوقف يمنعه من تملك العين
بالتقادم . ويمنعه ايضاً من اكتساب حق ارتفاق

وعلى ذلك يجب الأخذ باعلام الوفاة والوراثة المقدم من أحد الخصمين طالما لم يقدم الخصم الآخر حكماً شرعياً بنقضه المحكمة :

« حيث ان المستأنف عليها (المدعية) تطالب باستحقاقها لريع فدانين عن والدها ثم لريع ٦ فدادين عن أخواتها جلفدان ووسيلة وزنوبة الجلة ٨ فدادين بحسب المدد والفيات المدونة في عريضة دعواها »

« وحيث ان المستأنف لا يعترف لها الا باستحقاقها لريع فدانين عن والدها ويدعى انها استولت عليه لغاية سنة ١٩٢٥ وان ريع هذا القدر لا يتجاوز ٩ جنيهات الفدان الواحد في السنة لا ١٥ جنيهاً كما تقول المدعية وانكر على المستأنف عليها استحقاقها في أخواتها السالفات الذكر »

« وحيث ان المستأنف عليها وان قدمت اعلماً شرعياً صادراً من محكمة الفيوم الشرعية رقم ١٢ ابريل سنة ١٩٢٥ باثبات وفاة كل من جلفدان ووسيلة ووراثة المستأنف عليها فيهما الا انها لم تقدم شيئاً من ذلك فيما يختص بأختها زنوبة فوجب استبعاد نصيبها في أختها المذكورة وقدره فدانين ليفصل فيه بدعوى على حديثها ولا عبرة بما جاء في الفتوى الشرعية من ذكر اسم زنوبة لان هذا الذكر قد جاء بناء على قول للمستأنف عليها نفسها فلا قيمة له من الوجهة القانونية »

« وحيث ان المستأنف من جهة يزعم ان الاعلام الشرعي البادي ذكره ليس بكاف في

اثبات الوفاة والوراثة بل لابد في ذلك من حكم شرعي »

« وحيث ان هذا غير صحيح لان المادة ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية والقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ تقضى باعتبار اعلام الوفاة والوراثة التي تعمل طبقاً لاحكام ذلك القانون حجة قائمة الى أن يصدر حكم بما يخالفها فكان واجباً على المستأنف في هذه الحالة أن يحصل على حكم شرعي بالمعنى المتقدم وعلى هذا لا يلتفت لقوله في هذا الخصوص كما لا يلتفت لدعواه انه سدد للمستأنف عليها جميع مطلوبها لغاية سنة ١٩٢٥ لان المستأنف عليها قررت انها لم تسلم الا مبلغ ٨٩٧ قرشاً صاغاً ونصف وهو لم يقدم دليلاً ينافي ذلك »

« وحيث فيما يختص بمقدار الريع فالمحكمة ترى اعتباره بواقع ٩ جنيهات عن الفدان الواحد ابتداء من سنة ١٩٠٩ لغاية سنة ١٩١٧ وبواقع ١٢ جنيهاً في السنة عن المدة من سنة ١٩١٧ لغاية سنة ١٩٢٥ حيث ان المستأنف عليها لم تقدم مستنداً يؤيد صحة تقديرها كما ان حالة الاطيان لا تساعد على الاعتقاد بصحة التقدير الذي تقول عنه »

« وحيث انه بعمل الحساب على هذا الاعتبار يكون المستحق للمستأنف عليها بعد خصم ٨٩٧ قرشاً صاغاً ونصف التي وصلتها عن الفدانين من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٦ ثم عن ٦ فدادين من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٢٥ هو

٧٨٣ جنبها وهو ما يجب الحكم به تعديلا للحكم المستأنف»

(استئناف الشيخ حسان فتح الباب وحضرته حضرة يعقوب افندى سركيس المحامى ضد الست نايه بنت حسن فتح الباب وحضر عنها حضرة جورجى افندى زكى المحامى نمرة ١٨٤ سنة ٤٤ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وميو سودان وحضرة مصطفى محمد بك المستشارين)

٥٦١

٨ مايو سنة ١٩٢٨

بيع . تجزئه أرض الى قطع . وضع شروط خاصة بالبناء . حقوق ارتفاق . عينة . الاخلال بهذه الشروط . تعويض

اذا عرض مالك عين يبعها للجمهور بجزأة الى جملة قطع ، واشترط صراحة على كل من يشتري قطعة منها أن لا يتجاوز في بنائه ارتفاعا معيناً أو مساحة من المبيع محدودة ، وجعل تلك الشروط ركناً أساسياً للبيع ، وقبل المشترون هذه الشروط واشتروا بموجبها بدون اعتراض فقد ترتب بموجب تلك الشروط ، التي تعتبر كأنها محررة بين جميع المشترين مباشرة ، حقوق ارتفاق متبادلة بين جملة الصفقات المبيعة على بعضها البعض .

وهذه الحقوق هي من قبيل حقوق الارتفاق العينية القانونية التي تترتب لمصلحة العقار نفسه وتنبه وتنتقل معه بالبيع الى كل مشتر . ولا يضر بذلك عدم ذكر لفظ (ارتفاق) في عقود البيع لأن العبرة قانوناً بالمقاصد والمعاني لا بالالفاظ فالبايع باشتراطه تلك الشروط لم يقصد في الواقع مصلحة خاصة لنفسه ، وإنما قصد مصلحة العقار

ذاته ، لكي يضمن له مزايا التور والهواء يتخللان جميع ارجائه ونواحيه . وعلى هذا لا يسوغ للمشتري أن يخل بتلك الشروط ، كما لا يجوز للبائع بعد المبيع أن يتفق على ما يخالفها ، وان فعل لا يكون عمله حجة على الغير وقد يلزم بالتعويض ان كان .

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وصاحب العزة مصطفى محمد بك مستشارين وأحمد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتى
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة ١٢٩٤ سنة ٤٤ قضائية

المرفوع من لييب بك الجيزاوى مستأنف وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذين راعب افندى اسكندر وعزيز افندى مشرق المحاميان

مدر

مصلحة الأملاك الاميرية وحضر عنها بالجلسة حضرة الأستاذ توفيق بك حنين ثم احمد بك لطفى وحضر عنه بالجلسة حضرة الاستاذ لطفى افندى جمعه المحامى وصالح عنان باشا وحضر عنه بالجلسة حضرة الأستاذ حليم افندى ابراهيم المحامى . والست جليله شلبي

ومقيمة بمنزلها بمنشية البكرى قسم الوايلي بالقاهرة
مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف بصفته وكيلاً لبنك الانجلو
اجبسيان بمصر هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية
الأهلية ضد مصلحة الاملاك الاميرية قال فيها
انه بمقتضى عقد مسجل بمحكمة مصر المختلطة في
١٦ من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢ تحت نمرة
٤١٥٩ قد اشترى من هذه الاخيرة قطعة أرض
فضاء معروفة بنمرة ١٣٥٨ مساحتها ١٢١٠ متراً
كائنة بمجهة منشية البكرى بقسم الوايلي وقد جاء
بالعقد المذكور شروط منها انه يجب التحويط
على الارض الميعة بدرابزين من حديد ارتفاعه
متراً ونصفاً على الأقل واربعة امتار على
الأكثر بما في ذلك قاعدته التي تكون بالبناء
ويلزم ان لا تزيد عن متر ولا يجوز ان يتجاوز
ارتفاع الاسوار التي تقام على جانبي البناء او ورائه
ثلاثة امتار الخ وقد قام هو بتنفيذ شروط
عقد البيع السالف الذكر على اعتبار ان المجاورين
له يحترمونها ويقومون من جانبهم بتنفيذها ايضاً
وبما أن بعضهم قد خالف الجزء الأخير منها
وأقام على جانبي البناء اسواراً ترتفع بعضها عن
الخمس امتار والبعض الآخر اربعة امتار كما انه
بنى ايضاً على حافة الطريق فشكا امره الى
مصلحة الاملاك لافتاً نظرها الى هذه المخالفة
وبعد ان تحققت من صحة شكايته أحالتها الى
مصلحة التنظيم لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد

المخالفين ولكن مصلحة التنظيم لم تعمل شيئاً
ضدهم بحجة انها لا تخالف الا من ارتكب امراً
ضد قانون صدر من الجهة المختصة والزم مصلحة
التنظيم بتنفيذه اما هذه الحالة فهي عبارة عن
معاملات مدنية بين مصلحة اميرية وبعض
الافراد ولا دخل للتنظيم فيها مطلقاً واذن
تكون مصلحة الاملاك الاميرية هي المسئولة
عن التضمينات التي يراها متناسبة مع الضرر
الذي لحقه من هذه المخالفة من أجل هذا
يطلب الحكم بالزامها بان تدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه
بصفة تعويض مع المصاريف والأتعاب بحكم
مشمول بالنفاذ المعجل وبدون كفاله وفي اثناء
نظر الدعوى امام المحكمة الابتدائية ادخل المستأنف
(المدعى اصلاً) باقى المستأنف عليهم بصفة
ضمان فى الدعوى وطلب سماعهم الحكم اصلياً
بأزالة المخالفة الميئة بعريضة افتتاح دعواه
واحتياطياً الحكم بالزامهم بأن يدفعوا له مع
مصلحة الاملاك الاميرية بالتضامن مبلغ الخمسمائة
جنيه المقدمة مع باقى الطلبات وبعد ما اتم
الطرفان المرافعة فيها قضت محكمة مصر المذكورة
بتاريخ ٣١ من شهر مايو سنة ١٩٢٧ حضورياً
برفض الدعوى بالنسبة لمصلحة الاملاك الاميرية
وعدم قبولها بالنسبة لباقى الخصوم والزمتم
رافعها بالمصاريف ومبلغ اربعمائة قرشاً صاعاً
اتعاباً للمحاماة للمستأنف عليهم فاستأنف المستأنف
بصفته وكيلاً لبنك الانجلو اجبسيان بمصر هذا
الحكم بتاريخ ١٨ من شهر يوليو سنة ١٩٢٧
طالباً للأسباب الواردة بعريضة استئنافه قبول

الاستئناف شكلاً وفي موضوعه الفناء الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه امام محكمة اول درجة مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبمجلسة اليوم المحددة اخيراً لنظر هذا الاستئناف صمم وكيلا المستأنف على طلباته المقدمة للأسباب التي قالاها بالجلسة . امامندوب الحكومة قد طلب رفض دعوى التعويض بالنسبة اليه وانضم الى المستأنف في باقي طلباته الخاصة بأزالة المخالفة وطلب في حالة عدم الحكم بالازاله ان يحفظ الحق للحكومة في رفع دعوى على حدة بأزالة المخالفات التي حصلت من باقي المستأنف عليهم للأسباب التي ذكرها بالجلسة . ووكيلا المستأنف عليهما الثاني والثالث طلبا تأييد الحكم المستأنف لأسبابه وللأسباب التي شرحها كل منهما بالجلسة .

المحكمة :

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدادولة قانوناً

« من حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً »
« وحيث أن محكمة أول درجة رفضت دعوى المستأنف ضد مصلحة الاملاك باعتبارها دعوى مجردة عن الأساس كما قررت بعدم قبولها ضد بقية المستأنف عليهم وقد بني هذا الحكم من جهة الموضوع حتى فيما يتعلق بالحكومة على اعتبار ان لا ارتفاق قانوناً للأرض المبيعة الى المستأنف من الحكومة على أراضى المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين .

« وحيث فيما يتعلق بهذه النقطة الاساسية فما

دامت حقوق الارتفاق المدعى بها وهي مع البناء في منطقة خاصة أو وجوب مراعاة ارتفاع محدود فيها ليست من حقوق الارتفاق المستمرة أو الظاهرة التي قد ينحصرها رب الاسرة Père de famille وانما هي من قبيل حقوق الارتفاق التي لا تقرر الا باتفاق ويلاحظ في تأويل هذا الاتفاق عدم التقييد بالفاظه بل بالغرض المقصود منه وبالعرف الجارى كما يلاحظ ان تأويل اتفاقات الافراد انما هو من سلطة المحاكم بحسب ما تتبينه من فحوى نصوص كل اتفاق والظروف التي تولد فيها .

« وحيث من جهة أخرى فان حق الارتفاق انما هو تقييد لحرية الملكية فهو على هذا الاعتبار حق ضيق لا يحتمل التوسع كما ان منشأه هو العلاقة القانونية التي توجد قانوناً بين الطرفين وليس هو الورقة التي تكتب لاثبات هذه العلاقة (يراجع بلائيول . القانون المدنى . المجلد الاول . بند ٢٩٣٧ وما يليه) فحق الارتفاق ينشأ اذن من كل اتفاق حتى ولو لم يكن مكتوباً بين الطرفين بالذات فترتيب الارتفاق على هذا الوجه يجوز أن يكون بالرضا الضمنى وهو السكوت ومستفاداً من مجموع الاشتراطات وهذا هو التعارف عليه على الأخص فيما يتعلق بحق الارتفاق الناشئ من الشيوع القهرى .

« وحيث من جهة أخرى فان القصد المشترك لجميع المتعاقدين الداخليين في كل المشتريات التي تمت في تلك المنطقة وهو ترتيب حقوق ارتفاق متبادلة فيما بينهم مستفاداً ضمناً

وبطريقة يقينية من الظروف التي أدت الى الاتفاقات التي تمت وكذلك من مجموع العقود العديدة المتشابهة التي أبرمت عن هذه المنطقة وكلها بنماذج مطبوعة ذات صيغة واحدة وكذا من العرف الجارى فى مثل هذه الأحوال .

« وحيث أنه بناء على ذلك فلا أهمية لعدم ذكر لفظ « ارتفاق » فى العقود التي أبرمت كما لا محل اذن للمسك بحكم المحكمة المختلطة الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٢٦ الخاص بأراضى شركة الجزيرة المبنى على أن اغفال مثل هذا اللفظ دليل على الرغبة فى عدم انشاء حق الارتفاق . »

« وحيث أنه فى الواقع فإن الحكومة عند بيعها هذه الصفقات المختلفة بالشروط المتماثلة المحددة إنما كانت تقصد بلا شك مراعاة مصلحتها وهى ضمان تصقيع قيمة العين بتوفر وسائل الصحة فيها من تخلل النور والهواء فى أرجائها المختلفة بكية مضمونة لا تقبل تقصاً وبديهي أن مثل هذا القصد لا يتسنى الوصول اليه الا اذا روعيت الشروط التي اشترطت له بمعرفة الجميع بدقة تامة وبدون استثناء .

« وحيث أن هذا القصد لا يخرج فى الحقيقة عن فكره ترتيب حق ارتفاق عقارى وعلى هذا الاعتبار فهذا الحق ينتقل لكل من يملك العين ويكون له مباشرة الدعوى العينية الناشئة عنه هذا الحق بما أن صالح الجميع هو فى بقاء المزايى المشترطة التي يستفيد منها الكل .

« وحيث أنه لا يقبل القول أن مثل هذا الاشتراط إنما هو بمثابة تعهد شخصى من كل

مشتري لصالح الحكومة التي لها وحدها حق طلب الازالة لأن نص عقود المشتري من جهة لا تؤيد هذا القول ومن جهة اخرى فإن مثل هذا التعهد الشخصى المزعوم لا يصلح لتحقيق الغرض السالف ذكره لأنه يؤدي الى تجرد مالك العين أيا كان من كل سلاح يمكنه من المدافعة عن حقه ويجعله تحت رحمة وهوى البائع الذي قد لا تكون له مصلحة فى وقت ما فى طلب الازالة .

وحيث ان هذه النتيجة التي لا يمكن التسليم بها تكفى للدلالة على فساد هذه النظرية .

وحيث أنه مما يقطع فى الدلالة على صحة ما ارتأته هذه المحكمة هو ما اشترطته الحكومة فى العقود الصادرة منها (مادة عشرة) حيث ذكر فيها ما نصه « الشروط الموضحة قبل هى ضرورية ولولاها ما كانت الحكومة تقبل بيع الاراضى المذكورة والحكومة الحق فى أى وقت كان فى اجبار المشتري أو من يقوم مقامه باتباع تلك الشروط بوجه الدقة والا يصير هدم ما بنى فى الحال والزامه بالتعويضات »

وحيث انه لا نزاع فى أن حق الازالة هذا لا يمكن تصوره تماماً الا اذا سلم بوجود حق ارتفاق فى ذاته سار مفعوله على كل مشتري أو من يحل محله .

وحيث أنه يتبين من كل هذا ان الحكومة البائعة بتجزئة أراضى المنطقة المذكورة وبعرض أراضيتها للبيع إنما ارادت انشاء حقوق ارتفاق متبادلة على العقارات المبيعة ولمصلحتها فى الوقت الواحد وهذا الحق يشبه من كل الوجوه حقوق

الارتفاق الأخرى مثل حقوق الاطلاع وغيرها .
 وحيث فوق هذا فما دام جميع المشترين كانوا عالمين بالشروط العامة للبيع وبالمزايا الثابتة للأراضي التي اشتروها مع الالتزامات المترتبة عليها وذلك كله بموجب عقود متماثلة لم يكن لهم مفر من احترام تلك الشروط الأساسية ومن سرياتها عليهم باعتبارها من قيل حقوق الارتفاق وذلك لعدم اعتراضهم عليها وقت الشراء ولأن تلك الشروط الأساسية قد أوجدت لأراضيهم مزايا لها الدرجة الأولى من الأهمية يقابلها ارتفاع في الثمن ما كان في الامكان ضمانتها الا بطريقة الارتفاق .

« وحيث أنه وان ثبت وقوع مخالفات من جانب المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين ضد حقوق الارتفاق المتقدم ذكرها الا أن ظروف الدعوى لا تسمح بالتحقق من مدى تلك المخالفات وموضعها الأمر الذي يمنع المحكمة من القضاء بالازالة قبل التحقق من ذلك بواسطة خبير .
 « وحيث أن الواقعة بحسب تحديدها صراحة في ورقة الاستئناف ليس مطلوباً فيها تعويضات الا على سبيل الاحتياط وفي حالة عدم قبول دعوى الازالة ليس الا .

فيما يتعلق بالحكومة البائعة

« وحيث أنه متى ثبت وجود حق ارتفاق يكون البائع ضامناً للمشتري منه عدم المنازعة في هذا الحق كما يضمن له عدم المنازعة في الشيء المبيع نفسه فلا ريب اذن في وجود صلة قانونية بين هؤلاء الخصوم وهو ما سلت به محكمة أول درجة رغماً عن عدم تسليمها بوجود حق ارتفاق مما يترتب عليه امكان اعتبار الحكومة مسئولة عن تعويض المشتري اذا لزم الحال .

« وحيث أن المستأنف عليهما الثاني والثالث تمسك أحدهما بأن الحكومة واقتت صراحة على التغييرات بعد الشراء كما تمسك الآخر بأن مصادقة الحكومة على التصميمات التي عرضت

« وحيث يلاحظ في النهاية أن من التعهدات الضمنية ما لا يقل أهمية عن التعهدات الصريحة وهذا التعهد الضمني من جانب الحكومة ومن حل محلها بمراعاة الشروط المدونة في عقود البيع مستفاد في القضية الحالية منذ مبيع أول قطعة بشروط ما كان في الامكان تحقيقها بدقة الا بتضمينها المبيعات الأخرى مع اقتران البيع الأول بالاعلان على أن تلك الشروط ستكون شروط المبيعات الأخرى فنجد هذا الوقت انعقد اتفاق الطرفين الصريح على الأخذ في تنفيذ تلك الشروط بالتدرج الى النهاية فهناك اذن في صالح أرض المستأنف الحالي من جانب وعلى أراضي المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين من جانب آخر حق ارتفاق بعدم البناء في منطقة خاصة وحق آخر بعدم تجاوز ارتفاع معين في البناء من شأن هذه الحقوق أن توجد بينهم رابطة قانونية لانزاع فيها

واتعاب الخير وأبقت الفصل في المصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الثلاثاء ٨ من شهر مايو سنة ١٩٢٨
الموافق ١٨ من شهر ذي القعدة سنة ١٣٤٦

٥٦٢

٢٠ مايو سنة ١٩٢٨

دخان . تمباك . احكام لجنة الجمارك . استئناف .
جوازه مطلقاً .

(١) يجوز استئناف احكام المعارضة
الصادرة من المحاكم التجارية في قرارات لجان
الجمارك طبقاً لأحكام القانون العام بالرغم من
عدم النص على ذلك في قانون الجمارك .

(٢) يجوز هذا الاستئناف ولو كان نصاب
الدعوى غير قابل للاستئناف طبقاً لأحكام
قانون المرافعات

(٣) حكم الدخان والتمباك واحد فيما
يتعلق بأحكام قانون الجمارك .

المحكمة :

« بما ان المستأنف عليه دفع فرعياً بأن
مصلحة الجمارك لا يجوز لها ان تستأنف الحكم
الذي تصدره المحكمة الابتدائية بصفتها محكمة
تجارية في المعارضة التي يرفعها لها من قضت عليه
اللجنة الجمركية »

« وبما ان هذا الدفع انما يستند فيه المستأنف
عليه الى تأويل لنصوص قانون الجمارك الذي
سن قاعدة المعارضة امام المحكمة التجارية في
قرارات اللجان الجمركية »

عليها بحسب الشروط تعتبر قبولاً ضمنياً بإجراء
البناء بالكيفية التي حصلت الا أنه بفرض التسليم
جدلاً بصحة هذه الادعاءات كان ما سبق التويه
عنه من وجود حقوق ارتفاق متبادلة بين أراضي
المنطقة يكفي لإثبات أن الحكومة بفرض وقوع
ما نسب اليها تكون تجاوزت حدود حقوقها وأن
التصديقات المقول بصدورها تكون اخلالاً بحق
المستأنف العيني على العقار وهذا لا يمكن التمسك
به ضده بحال وغاية ما هنالك أنها قد تعطل
للمستأنف عليهم الذين وقع عليهم ضرر منها حق
مقاضاة الحكومة للحصول على تعويض هذا
الضرر اذا كان له محل وذلك بدعوى على حده
« وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة
قبل الحكم بالازالة تعيين خبير لكي يعاين المباني
المقول بأنها جاءت مخالفة لشروط البيع ليرى
ما اذا كانت تلك المباني تخالف حقيقة نصوص
العقود مع بيان موقع كل منها والجزء المخالف
الذي يجب ازالته

فأمره الاستئناف

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
بالنسبة لما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة
لثلاثة الأخيرين من المستأنف عليهم وقبولها
بالنسبة اليهم وقبل الفصل في الموضوع بتدب
احمد افندي سري غالب خبيراً لاداء الأمور في
المدينة بأسباب هذا الحكم وعلى طالب التعجيل
البيع مبلغ ٢٥ جنيهاً مصرية على ذمة مصاريف

« وبما ان تأويل المستأنف عليه لا يرجع لنص صريح في قانون الجمارك يقصر حق الاستئناف على المعارض وانما هو استنتاج من سكوت ذلك القانون عن الإشارة الى حق مصلحة الجمارك في الاستئناف »

« وبما ان هذا السكوت لا يمكن ان يذهب في تأويله الى الحد الذي ذهب اليه المستأنف عليه والقطع بأنه حرمان صريح لمصلحة الجمارك من حق استئناف الأحكام التي تصدرها المحكمة التجارية في مسائل المعارضات لأن في هذا التأويل هدمًا لأول مبادئ العدالة ووجوب التكافؤ في الدفاع اذ لا ريب ان شرعة الاحتكام في المعارضة الى المحكمة التجارية معناه اختصاص تلك المحكمة هي والمحكمة التي تليها درجة وهي محكمة الاستئناف العليا الأهلية او المختلطة في الفصل في النزاع القائم بين المعارض ومصلحة الجمارك بشأن القرار الذي أصدرته اللجنة الجزئية . ولذلك فإن القضاء قد جرى على وجوب التحلل من قواعد نصاب الاستئناف في هذه الحال فالمحكمة التجارية مختصة حتى لو كان نصاب الدعوى من اختصاص المحكمة الجزئية والاستئناف جائز حتى لو كانت قيمة الدعوى اطلاقًا مما يحكم فيه القاضي الجزئي او المحكمة الكلية حكمًا نهائيًا . (راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٢ فبراير سنة ٩٢٠ المنشور في المجموعة الرسمية السنة الحادية

والعشرين عدد رقم ١٠٤ وحكمها الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ومنشور في تلك المجموعة السنة السابعة والعشرين تحت رقم ١١ بالصفحة رقم ١٦) »

« وبما انه يتبين من هذا ان الدفع الذي تقدم به المستأنف عليه لا وجه لقبوله ويجب رفضه وقبول الاستئناف شكلاً »

« وبما انه من جهة الموضوع فان نقطة النزاع تنحصر فيما اذا كان التباك يعد صنفًا من اصناف الدخان او لا يعد »

« وبما انه ليس من شك على الاطلاق في ان التباك بمنحه بل ومشتق اسمه هو نوع من التبغ الذي شاعت تسميته بالدخان أما ما حاول المستأنف عليه التدليل به على صحة نظريته وهو رغبة مصلحة الجمارك بلسان مندوبيها اضافة كلمة تباك على المشروع المطروح على مجلس الشيوخ فان ظاهر ذلك هو الرغبة في زيادة الايضاح في التشريع اتقاء لخطأ التأويل وفتح باب الدفوع مثل الدفع الذي تمسك به المستأنف عليه »

« بما انه يتعين بهذا قبول الاستئناف موضوعًا والقضاء بطلبات مصلحة الجمارك »

(استئناف مصلحة الجمارك الحاضر عنها حضرة توفيق بك حنين ضد الخواجه واسيلي كازينائي الحاضر عنه الاستاذ محمد عبد السلام رقم ١٢٩٩ سنة ٤٤ ق . دارة حضرة فتوى بك غنيم بعبودية حضرة محمد لبيب عطيه بك ومحمود غالب بك المستشارين)

وما داموا قد اشتروا الأرض فعلا فهم افضل
من كل شخص آخر»

« وحيث فيما يتعلق بالوجه الأول وهو
عدم جواز تجزئة الشفعة فإنه من المقرر غالباً فقهاً
كان أم قضاء أن قاعدة عدم تجزئة الشفعة
معناها الحقيقي أن الشفع متى كان شفعاً في بعضه
فلا يعتبر طلب ما هو شفع فيه فقط تفريقاً وتجزئة
للشفعة لأن حق الشفعة لا يمكن في مثل هذه
الحالة الأخيرة أن يتناول سوى العقارات التي
هو شفع فيها

« وحيث فيما يتعلق بالدفع الثاني سالف
الذكر فإن المستأقنين نازعوا ولا زالوا ينازعون
في صحة الرسم المقدم من المستأنف عليهم
لأبواب الجوار

« وحيث أنه فيما يخص الوجه الثالث الذي
يستند إليه المستأقنون فإنه مما لا ريب فيه قانوناً
أنه إذا تعدد طالبو الشفعة من الجيران فيقدم في
ذلك منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة
أكثر من غيره

« وحيث أنه إذا ما تقدم يرى أن ما قضت
به محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع من
تعيين خير جاء مبدئياً في محله إلا أن هذه
المحكمة الاستئنافية ترى تعديل مأمورية الخبير
بحيث يجب أن تتناول الأمور الآتية وهي

أولاً: التحقق مما إذا كانت ال ١٦ فدانا
و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً المطلوب أخذها بالشفعة
منفصلة حقيقة من باقي الأطلان المبيعة الى
المستأقنين ومكونة في الواقع لجزئين مستقلين

٥٦٣

١٢ يونيو سنة ١٩٢٨

شفعة . عدم جواز تجزئة الشفعة . تعدد طالبو
الشفعة من الجيران . كون المشتري شفعياً في
الاصل . وجه الترجيح .

(١) ليس معنى عدم جواز تجزئة الشفعة
أن يكون للشفيع حق الشفعة في جميع الشفعة بما
فيها العقار الذي لا شفعة له فيه اصلاً . وإنما
معنى ذلك أن للمشفوع منه أن يلزم الشفع بذلك
إذا شاء . والا كان حق الشفع قاصراً على العقار
الذي له حق الشفعة فيه وحده

(٢) إذا تعدد طالبو الشفعة من الجيران
وكان المشتري أحد الشفعاء وجب أن يرجح
منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة
أكثر من غيره

المحكمة :

« حيث فيما يخص الموضوع فإنه ثابت أن
المستأقنين دفعوا دعوى المستأنف عليهم امام
محكمة أول درجة أولاً بعدم جواز قبول هذه
الدعوى لعدم جواز تجزئة الشفعة وثانياً بانعدام
سبب الشفعة لعدم الجوار وثالثاً (تراجع هنا
مذكرتهم رقم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦) أن
المستأقنين انفسهم هم شفعاء في الأرض المبيعة بحيث
لو كانت يبتع لغيرهم لطلبوها هم بالشفعة وكاتوا
أحق بها من سواهم لأن الأرض متداخلة في
ملكهم ومشاركة معهم في كل حقوق الارتفاق
فهم أحق من أي مشتر آخر لأخذ هذه الأرض

قائمين بذاتهما وليس لهما أقل اتصال بالأطيان المذكورة

ثانياً : هل تجاور أطيان المستأنف عليهم ال ١٦ فدانا و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً سالفة الذكر ومن أى جهة وهل المجاورة من حد أو حدين وهل هناك حقوق ارتفاق كما يدعى المستأنف عليهم أم لا

ثالثاً : هل أن ال ١٦ فدانا و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً المذكورة متداخلة أصلاً في أطيان المستأنفين ومشاركة معهم في كل حقوق الارتفاق كما يدعى المستأنفون المذكورون ومن من طرفي الخصوم الحاليين تعود عليه في الواقع منفعة أكثر من القدر المتنازع بشأنه الآن

رابعاً : تقدير ما تساويه ال ١٦ فدانا و ١٥ قيراطاً و ١٢ سهماً المتقدم ذكرها من الثمن في حد ذاتها بصرف النظر عن الثمن الاجمالى المتفق عليه في عقد البيع عن جميع الأطيان المبينة « وحيث مما تقدم جميعه يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعيين خبير مع تعديل مأمورية هذا الخبير على الصورة المتقدم ذكرها » وحيث أن الاستئناف الحالى على الوجه السابق شرحه يستلزم تقسيم المصاريف بين طرفي الخصوم مناصفة مع المقاصة في اتعاب المحاماة

(استئناف ورثة المرحوم السيد بك فوده وحضر عن السابع منهم حضرة عبد الله افندى فكرى الحامى ضد محمود افندى زكى شريف وآخرين وحضر عن الثلاثة الاول حضرة حنا افندى فسمى الحامى نمرة ٨٢٤ سنة ١٢٣٠ ق . دائرة حضرات محمد بك . مصطفى وزكى . رزى بك . وعبد الباقي زكى التشيرى بك المستشارين)

٥٦٤

١٢ مايو سنة ١٩٢٨

معارضتان عن حكم واحد . احد هما في الميعاد والثانية بعده . عدم تجزئة الدعوى . تضامن المحكوم ضدهم . استفادة صاحب المعارضة الثانية من المعارضة الاولى

(١) في حالتى عدم تجزئة الشئ المحكوم به ، أو تضامن المحكوم ضدهم ، يستفيد من لم يستأنف الحكم من الاستئناف الحاصل من باقى الخصوم : وله أن يحضر بجلسة المرافعة امام المحكمة منضماً الى المستأنف ويعتبر مستأنفاً معه - وكذلك من باب اولى لمن استأنف بعد الميعاد أن يشترك في الاستئناف الحاصل من شريكه في الميعاد منضماً اليه في طلباته .

(٢) ما يسرى على الاستئناف يسرى أيضاً على المعارضة قياساً .
المحكمة :

« حيث أن المعارضة المرفوعة من محمد بك أحمد تقدمت في الميعاد المقرر في المادة (٣٦٧) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لأن الحكم المعارض فيه اعلن اليه بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٨ فعارض فيه في ٩ من الشهر المذكور وعليه تكون المعارضة المذكورة مقبولة شكلاً

« وحيث انه وان كانت المعارضة المرفوعة من محمد بك رياض القيعى لم ترفع الا بعد مضي العشرة أيام المنصوص عنها بالمادة سالفة الذكر اذ أن الحكم المعارض فيه اعلن اليه بتاريخ ١٦

موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه بكامل اجزائه
« وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف

(استئناف محمد بك احمد وحضر عنه حضرة رياض
الجل ائدى الحامى ضد الست تبهة محمد وحضر عنها
حضرة امين ائدى عامر الحامى نمرة ٣٢١ سنة ٤٤
ق . بالهيئة السابقة)

٥٦٥

١٨ يونيه سنة ١٩٢٨

دعوى . وقف . ناظر . دعوى حساب . شخصية .

دعوى الحساب المرفوعة على ناظر وقف
دعوى شخصية يجب رفعها امام المحكمة المقيم
بدائرتها المدعى عليه . ولا يمكن قياس الوقف على
الشركات او التركات للقول بجواز رفع الدعوى
امام المحكمة الموجود بدائرتها مركز ادارة الوقف .
كما لا يمكن القول بأن الوقف شركة بين افراد
بمحصر معينة لأن الوقف حبس العين من
تملكها للعباد والتصدق بمنفعتها . وليس معنى
اعتبار الوقف شخصاً معنوياً ان يأخذ الوقف
حكم الشركات الخاضعة لقوانين خاصة لأن
الناظر يمثل الوقف بشخصه والمستحق شخصية
مستقلة يتقاضى بها مع الناظر فى دعوى الحساب
المحكمة :

« حيث ان الدعوى التى رفعت على
المستأنف بصفته ناظر وقف المرحوم الشيخ محمد
الحريرى تضمنت طلب الحكم بالزامه بأن يقدم
حساباً عن ايرادات ومصروفات نصيب المدعى
والمستأنف عليه فى ريع الوقف نظارته عن المدة

يناير سنة ١٩٢٨ فلم يعارض فيه الا بتاريخ ٩
فبراير سنة ١٩٢٨ الا أنه من المتفق عليه قهراً
وقضاً ان فى حالتى عدم تجزئة الشئ المحكوم به
أو تضامن المحكوم ضدهم يستفيد من لم يستأنف
الحكم من الاستئناف الحاصل من باقى الخصوم
وله أن يحضر بجلسة المرافعة أمام المحكمة منضماً
الى المستأنف ويعتبر حينئذ فى نظر القانون كأنه
مستأنف هو ايضاً ومما لا ريب فيه انه اذا كان
مثل هذا الحق قد اعطى لمن لم يستأنف اصلاً
فمن باب اولى أن يخول لمن استأنف استئنافاً
مستقلاً ولكن بعد الميعاد أن يشترك هو ايضاً
مع من استأنف فى الميعاد وأن ينضم اليه فى
طلباته ما دامت المرافعة بشأن الاستئناف
الصحيح شكلاً قائمة امام المحكمة

« وحيث أن ما تقرر بشأن الاستئناف
ينطبق تماماً على المعارضة لأن كلا الطرفين من
طرق الطعن العادية فى الأحكام ولا محل
للتفرقة والتمييز بينهما فى هذا الصدد

« وحيث انه لذلك تكون المعارضة المرفوعة
من محمد بك رياض القيسى مقبولة هى ايضاً شكلاً
باعتبار انضمام هذا الأخير الى طلبات محمد بك
أحمد الذى تقدمت معارضته فى الميعاد القانونى كما
سلف البيان

« وحيث فيما يخص الموضوع فإن الحكم
الاستئنافى المعارض فيه جاء فى محله للأسباب
التفصيلية الوافية الواردة فيه والتى ترى هذه
المحكمة اعتمادها والأخذ بها مجدداً

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض المعارضة

المبينة في القضية مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له في ميعاد معين وان تأخر يلزم بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل يوم من ايام التأخير وبعد المناقشة في الحساب يحكم عليه بما يظهر في ذمته وبالمصاريف «

« وحيث انه مما لا شك فيه ان هذه الدعوى الموجهة ضد المستأنف هي دعوى شخصية لمقاضاته بتقديم الحساب عن الأيراد والمنصرف وطلب الزامه بما يظهر في ذمته من صافي الربح . وطبقاً للفقرة الاولى من المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات يكون تكليفه بالحضور امام المحكمة المقيم بدائرتها »

« وحيث انه ثابت ان المستأنف يقيم ببندر طنطا فتكون محكمة الزقازيق غير مختصة بنظر هذه الدعوى »

« وحيث وان كان المستأنف مختصاً بصفته ناظراً للوقف ولكن هذا لا يغير الاختصاص ما دام ان الدعوى ليست موجهة لأعيان الوقف او لنزاع فيها حتى يمكن اعتبار القضية عينية بل ان الدعوى موجهة الى الناظر بطلب الزام شخص لدفع ما عساه ان يكون في ذمته من ريع الوقف للمستحق وهذه هي الدعوى الشخصية »

« وحيث انه لا يمكن تشبيه الوقف بالشركات او التركات للقول بأن الدعوى ترفع امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة او محل فتح التركة وقياساً على ذلك يجوز رفع الدعوى امام المحكمة الموجودة بدائرتها مركز ادارة الوقف »

« وحيث أن الشركات لها أحكام خاصة

وخاضعة لقوانين معينة وفرق بينها وبين من يدعى ان له حق في ريع الوقف . إذ ان الربح لم يخرج اذا تجمد عن كونه ديناً في ذمة الناظر ولا يمكن القول بان الوقف شركة بين أفراد بمخصص معينة بل ان الوقف حبس العين من تملكها للعباد والتصدق بمنفعاتها . فالعين تخرج من ملكية الواقف والمستحقين ولا يبقى لهؤلاء سوى حق الانتفاع بالشروط التي نص عليها الوقف واذا اعتبر الوقف شخصاً معنوياً فليس معنى هذا ان يأخذ حكم الشركات الخاضعة لقوانين خاصة ومن المسلم به ان الناظر يمثل الوقف ويملك المستحق شخصية حقيقية يتقاضى بموجبها مع الناظر بطلب الزامه بما يستحقه طرفه من الاستحقاق »

« وحيث انه من الخطأ أيضاً تشبيه الوقف بالشركات التي لم تفتح للقول برفع الدعوى امام محل فتح الشركة »

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة الزقازيق بنظر الدعوى والتقرير اذن بالفناء الحكمين المستأنفين »

(استئناف عبدالوهاب محمد الحريري اقتدى وحضر
عنه الاستاذ محمد علي صالح اقتدى ضد فوزى اقتدى
محمد وحضر عنه الاستاذ محمود اقتدى ضمي جنديه نمرة
٨٥٥ سنة ٤٤ ق . بالهيئة السابقة)

٥٦٦

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨

استئناف . حكم حضوري وغيابي . ميعاد الاستئناف
يجب على من كان الحكم حضورياً بالنسبة
له أن يرفع استئنافه في الميعاد القانوني ، ويوقعه
حتى يفصل في المعارضة المرفوعة ممن كان الحكم
غايياً بالنسبة له . لأن لا وجه لاستفادة الأول
من المعارضة التي يرفعها الثاني .
المحكمة :

« حيث أن المستأنف عليه الأول دفع
فرعياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من على
شوقي افندي لرفعه بعد الميعاد القانوني لأن الحكم
صدر حضورياً بالنسبة له بتاريخ ١٦ من شهر
فبراير سنة ١٩٢٢ واعلن له في ٢٩ مارس سنة
١٩٢٣ ولم يستأنفه الا في ٤ يناير سنة ١٩٢٨
« وحيث ان هذا الدفع في محله لأنه كان
يجب على المستأنف أن يرفع استئنافه في الميعاد
المحدد له قانوناً ويوقعه الى أن يفصل في المعارضة
المرفوعة من الناظرة الثانية ولا يوجد وجه
للاستفادة من المعارضة التي رفعتها الناظرة الثانية
وقد حكم فيها بالتأييد

« وحيث من ذلك يجب قبول الدفع
والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً

(استئناف على افندي شوقي ضد محمد افندي السيد
وحضر عنه الاستاذ احمد بك نجيب براده وآخرين غمرة
٤٠٠ سنة ٤٥ ق . دائرة حضرة صاحب المعالي حسين
درويش باشا وبحضور صاحبي العزة مصطفى محمد بك
واتربي ابو العز بك المستشارين)

٥٦٧

٢١ يونيو سنة ١٩٢٨

التزوير . الطعن به . وجوب التقرير به . القول
في الجلسة بتزوير ورقة . ليس ادعاء بالتزوير .
جواز الانكار .

لا تكون دعوى التزوير قائمة ومستحقة
شرايطها القانونية الا بالتقرير به في قلم كتاب
المحكمة وحينئذ يلزم الطاعن باستيفاء اجراءات
الطعن بالتزوير . أما مجرد القول في الجلسة بتزوير
ورقة فلا يلزم صاحبه بسلوك طريق الادعاء
بالتزوير ، فله الاقتصار على الانكار . وفي هذه
الحالة يقع عبء الاثبات على مقدم الورقة .
المحكمة :

« حيث أن المستأنفة تستند في طلب الغاء
الحكم المستأنف وسقوط الدفع بالانكار على أن
المستأنف عليها الأولى سومسينه بنت اسطفانوس
سبق ان حضر محاميتها أمام قاضي التحضير
بمحكمة أول درجة في جلسة ١٠ أكتوبر سنة
١٩٢٧ و٣ يناير سنة ١٩٢٨ وقال أنه يطعن في
العقد المبين بالعريضة بالتزوير فلا يجوز له بعد
ذلك العدول عن الادعاء بالتزوير والاقتصار
على الانكار بل على المستأنف عليها المذكورة
أن تتحمل عبء الاثبات بعد قول محاميتها أولاً
أنه يطعن بالتزوير

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على محضري
جلستي ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و٣ يناير سنة
١٩٢٨ أن محامي المستأنف عليها الأولى قال أن

الا بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة أولاً حتى
ينجم عن هذا التقرير استيفاء جميع الاجراءات
التالية له في القانون

« وحيث أن مجرد القول في الجلسة بتزوير
ورقة تقدمت من خصم ضد آخر لا تلزم المتمسك
ضده بالتصبايح الى سلوك طريق الادعاء بالتزوير
كما تزعم المستأنفة بل له الاقتصار على انكار
التوقيع خصوصاً اذا كان انكاره منصفاً على أن
الحتم الموقع به على الورقة المنكرة لم يكن ختمه
فلا مانع يحول بينه وبين المتمسك بهذا الحق
الملزم مقدم الورقة المنكرة على هذه الصورة بأثبات
صحتها بالمضاهاة والبيئة حسب القانون وبناء على
ذلك يكون الحكم القاضي بتحقيق صحة الورقة
المنكرة وتكليف المستأنف بعبء الاثبات قد
أصاب الصواب ويجب تأييده ورفض الاستئناف
موضوعاً .

(استئناف مريم بنت خنضل وحضر عنها الاستاذ نصيف
افندي زكي ضد الاست سوسينه بنت اصطفانوس واخرى
وحضر عن الاولى الاستاذ ادوار قصيري بك نمرة
٦٩٧ سنة ٤ ق . دائرة حضرات على سالم بك والسيد
عبد افندي الجندي بك ومحمد هني حسين بك المستشارين

٥٦٨

٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨

شفعة . ترك جزء من الارض دون بيع . تصد
الحيلولة في الجوار بين العقارين . جواز الشفعة

بالرغم من ترك جزء من الأرض دون بيع
للحيلولة بين الأرض المشفوع بها والأرض
الشفوع فيها يعتبر الشفع جاراً له حق الشفعة في
الأرض المبيعة .

عقد الرهن موضوع الدعوى مزور وسيطعن فيه
ويحفظ لنفسه الحق في هذا الطعن غير أنه بعد
أن احيلت الدعوى الى المرافعة حضر محامي
المستأنف عليها في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨
وقال أن الحتم ليس ختم موكلته ولم توقع هي على
العقد واقتصر على انكار هذا التوقيع ويجب
البحث فيما اذا كان الطعن بالانكار بعد الدفع في
الجلسة بالتزوير من حق المراد مؤاخذته بالعقد
المنكر أم لا

« وحيث أنه من المقرر في المادة ٢٧٣
مرافعات أنه اذا ادعى أحد الخصام في أثناء
الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق التي
اعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة جازله في أي
حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى
دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير يحرر
في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً
بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي وجاء بعد
ذلك في المادة ٢٧٤ أنه على المدعى أن يسلم
الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى بتزويرها
اذا كانت تحت يده وان لم تكن تحت يده يجب
على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير
المدعى بالتزوير أن يعين محضراً بناء على طلب
مدعى التزوير ليستلم تلك الورقة ويضبطها
ويودعها في قلم كتاب المحكمة المذكورة وغير
ذلك من الاجراءات التي سنت في باب دعوى
التزوير

« وحيث أنه بناء على ذلك لا تكون
دعوى التزوير قائمة ومستجمة شرائطها القانونية

المحكمة :

« حيث أن الست زبيده هاتم تطلب اصلياً تعديل الحكم المستأنف والحكم لها باحقيتها بأن تأخذ بالشفعة ثلاثة وعشرين فداناً واحتياطياً تأيد الحكم المستأنف فيما يختص بأخذها بالشفعة ١٨ فداناً و ١٣ قيراطاً و ١٠ أسهم وتقول بأن الباقي وهو ٤ فدادين و ١٠ قيراطات و ١٤ أسهماً أخذ به عقد لم يسجل وتستدل على ذلك بأن التقدر المذكور عبارة عن شريط طويل غير منتفع به وان الطبيعة قُبت بأن هذا الجزء لا يمكن بأن يترك وحده

« وحيث فيما يختص بهذا الجزء فان الست زبيده هاتم لم تثبت بأي دليل ان الدكتور محمد بك راغب اشتراه بعقد لم يسجل وشككه في الطبيعة أو عدم الاتفاق به لا يكفيان للدلالة على حصول البيع ولذلك يجب رفض طلبها بالنسبة له

« وحيث فيما يختص بالثمانية عشر فداناً وكسوراً فانه ثابت من الخريطة التي عملها الخبير الذي قسم أطياناً بين الست المذكورة وباقي ورثة شقيقها المرحوم أحمد بك توفيق راغب ومقدمة صورة منها من نفس المستأنف الدكتور محمد بك راغب ان الست زبيده قد اختصت بالقطعة البالغ قدرها ٤٦ فداناً و ١٠ قيراطات و ٢٢ سهماً من الجهة الشرقية للأرض المشفوع فيها

وبأحد عشر فداناً وكسوراً من الجهة الغربية للأرض المذكورة وفاصل الشريط الذي ترك بدون بيع « وحيث أن الست زبيده قد أصبحت بعد حصول هذه القسمة تملك الأرض المبيعة من الجهتين الشرقية والغربية ولها الحق في أخذها بالشفعة ولا يمكن أن يحول ترك الجزء الذي لم يدخل في البيع دون حقها لأن التأمل الى موقع هذا الجزء في الخريطة يرى انه شريط رفيع لا يتنع به وظاهر من أنه ترك خصيصاً بالاتفاق بين المشتري والبائعين لمنع الجار من الأخذ بالشفعة لأنه ترك بطول حد أطيان الجار من الجهة البحرية وتعداه قليلاً ثم انقطع فأصبح محدوداً من الجهتين الغربية والبحرية بالأرض المبيعة ومثل هذه الحيلة لا يلتفت اليها

« وحيث متى تقرر ذلك لا ترى المحكمة موجباً للبحث في باقي الأوجه التي تردن عليها الست زبيده هاتم في اثبات حقها اكتفاء بما تقدم بيانه ويكون الحكم المستأنف جاً صواباً في منطقته ويجب تأييده

(استئناف الدكتور محمد بك راغب وحضر عنه الاستاذ محمود افندي محمد مصطفى ضد الست زبيده وحضر عنها الاستاذ ادوار نصيري بك ومحمود بك العقاد وحضر عنه الاستاذ عبدالرحمن افندي ميريح وحسين بك العقاد وحضر عنه الاستاذ حسن افندي المعطي نمرة ٣٢٠ ونمرة ٦٧٢ سنة ١٤٠٥ في دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وصاحي العزة مصطفى محمد بك واتربي ابو العز بك مستشارين)

العدد الثامن والتاسع فهرست السنة الثامنة

الرقم	التاريخ	صاحب البحث	الابحاث
٨٢٧	الاستاذ احمد افندي منيب	« الوجه الرابع للالتماس » الحصول بعد الحكم على ورقة قاطعة كانت محجوزة بفعل الخصم حق امتياز المؤجر على أثاث العين المستأجرة	
٨٤٤	الاستاذ عياد افندي سعد		
الرقم	التاريخ	صاحب البحث	الابحاث
٤٩٨	٢٢ يونيه ١٩٢٧	٨٤٧	(١) قضاء محكمة التقض والابرار تقض . الحكم ابتدئاً بالبراءة . والحكم استئنافاً بالادانة وجوب الرد على أسباب الحكم الابتدائي . تنازل الحاجز عن الحجز قبل التبديد . لا جريمة
٤٩٩	» » »	٨٤٨	تقض . قتل خطأ . استناد محكمة أول درجة الى التحقيقات وأقوال الشهود في الحكم بالبراءة . استناد محكمة ثاني درجة عليها في الحكم بالادانة . عدم مناقشة هذه المحكمة لأقوال الشهود في حكمها . عدم تحقيق مسئولية المتهمين وإهمال المجنى عليه . تقص في الحكم .
٥٠٠	» » »	٨٤٨	تقض . تعديل وصف التهمة . حق قاصر على محكمة الجنايات . الدخان بضاعة لا مأكول ولا مشروب . عرض دخان مغشوش للبيع . لا جريمة .
٥٠١	» » »	٨٥٠	تقض . سب علني . الفاظ السب . محل ارتكاب الجريمة . وجوب بيان ذلك في الحكم .
٥٠٢	اول نوفمبر ١٩٢٧	٨٥٠	تقض . المادتين ١٧٧ و ١٧٨ تحقيق الجنايات . الحكم الصادر في مواد الجنح باعتبار المعارضة كأن لم تكن . حكم غيابي . ميعاد استئنافه . من تاريخ الاعلان .
٥٠٣	» » »	٨٥٢	تقض . بلاغ كاذب . موضوع البلاغ . الجهة التي قدم اليها . وجوب بيان ذلك في الحكم .

السنة الثامنة

فهرست

العددان الثامن والتاسع

الرقم	الترتيب	التاريخ	الاحكام
			(تابع قضا. محكمة النقض والابرار)
٥٠٤	٨٥٣	٢ نوفمبر ١٩٢٧	تقضى . صدور الحكم من هيئة لم تسمع المرافعة . غياب رئيس الجلسة الذى سمع المرافعة يوم تلاوة الحكم . عدم توقيعه على مسودة الحكم . بطلان الحكم .
٥٠٥	٨٥٣	٢ » »	تقضى . دفاع المتهم . حالة الدفاع الشرعى عن النفس . عدم بحث المحكمة لهذا الدفاع . مبطل للحكم .
٥٠٦	٨٥٣	» » »	تقضى . دفاع المتهم . عدم تحقيقه . اخلال بحق الدفاع .
٥٠٧	٨٥٤	» » »	تقضى . عدم ذكر الوقائع وأدلة ثبوتها . خلو الحكم من الأسباب . بطلانه .
٥٠٨	٨٥٤	» » »	تقضى . عود . اختلاس الأشياء المحجوزة . جريمة مماثلة للسرقة فى أحكام العود .
٥٠٩	٨٥٥	٦ ديسمبر ١٩٢٧	تقضى . تزوير . تقرير الخبير المعين . تقرير الخبير الاستشارى . طلب الدفاع مناقشة الخبيرين . عدم اجابة الطلب وعدم الرد عليه . اخلال بحق الدفاع .
٥١٠	٨٥٧	» » »	تقضى . مادة ١٩٨ عقوبات فقرة ثانية . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . بطلان
٥١١	٨٥٨	» » »	تقضى . مخدرات . المادة ٣٠ من قانون الاتجار بالمخدرات الحكم بغرامة أقل من الحد الأدنى . خطأ فى تطبيق القانون .
٥١٢	٨٥٨	٧ ديسمبر ١٩٢٧	تقضى . تسليم المتهم بصحة الواقعة . ليس اعترافاً .
٥١٣	٨٥٩	» » »	تقضى . مادة ٣٢ عقوبات . العقوبة التبعية والاضافية . وجوب الحكم بها .
٥١٤	٨٦٠	» » »	تقضى . سن الزوجين . الاقرار أمام المأذون بما يخالف الحقيقة . تزوير فى ورقة رسمية
٥١٥	٨٦١	» » »	تقضى . سرقة . اخفاء الشيء المسروق . وجوب بيان زمان ومكان ارتكاب الجريمة الأخيرة .

العددان الثامن والتاسع .. فهرست .. السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الأحكام
		(تابع قضاء النقض والابرار)
٥١٦	٧ ديسمبر ١٩٢٧	قضى . القتل عمداً . الضرب المفضى الى الموت . قصد القتل . سبق الاصرار . وجوب بيان ذلك فى الحكم فى الجريمة الأولى
٥١٧	٣ يناير ١٩٢٨	قضى . شهادة أحد المتهمين على الآخرين . ليست اعترافاً . شهادة : تحقيقات . الاستغناء عن أحد الشهود . اخلال بحق الدفاع . بطلان الحكم . استفادة سائر المتهمين
٥١٨	٦ ديسمبر ١٩٢٧	قضى . حكم ابتدائى . الغاؤه استئنافاً . وجوب مناقشة أسبابه . سرقة . بيع الشيء المسروق . ركنا الجريمة . ثبوت التهمة من مجرد البيع . استنتاج ناقص
٥١٩	٣ يناير ١٩٢٨	قضى . دفاع المتهمين . وجوب الرد عليه . اخلال بحق الدفاع .
		(٢) قضاء محكمة الاستئناف
٥٢٠	٧ فبراير ١٩٢٨	النفاذ الموقت . حكم النفاذ . خلوه من الأسباب . بطلانه . الاعتراف
٥٢١	» » »	تعويض . قتل . دخول بعض الورثة مدعين بحق مدنى . رفع البعض الآخر دعوى مدنية . جواز ذلك . مسئولية السيد بفعل خادمه . رجال البوليس . وزارة الداخلية
٥٢٢	٨ » »	شفعة . تسجيل . عقد البيع . ميعاد الستة شهور . كيفية احتسابه .
٥٢٣	١٤ فبراير ١٩٢٨	تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره فى البيع الصادر من المدين بعد التسجيل . ايداع المشتري مبلغاً لوفاء دين الدائن . نتيجة . الحجز على المبلغ المودع . أثره . حجز باطل . محجوز لديه . عدم التصرف . تعويض .
٥٢٤	١٩ » »	محام . قبول القضايا بواسطة سمسار . تحريمه . مدى التحريم . يسرى فى حق المحامى دون السمسار .

العدد الثامن والتاسع فهرست السنة الثامنة

الرقم	تاريخ	الاحكام
٥٢٥	٢٠ فبراير ١٩٢٨	(تابع قضاء محكمة الاستئناف) البيع الجبرى . حكم مرمى المزداد . استئنافه . شرطه . بطلان اجراءات الحكم . بطلان الاجراءات السابقة . عدم جواز الاستئناف .
٥٢٦	٢٣ » »	استئناف . دعوى مستعجلة . قيدها . ميعاد القيد
٥٢٧	» » »	الغاذ الموقت . مادة تجارية . شرط تقديم الكفالة . جوازى
٥٢٨	٢٦ » »	مزايدة . الاتفاق بين مزايدين قبلها . متى يكون صحيحاً . ومتى يقع باطلا .
٥٢٩	» » »	ايجار . اثبات عقده بالينة . مقدمة ثبوت بالكتابة . عدم جواز .
٥٣٠	٢٩ » »	مستولية . محضر . خطأ المحضر . خطأ صاحب الشأن
٥٣١	٤ مارس ١٩٢٨	استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . شرط الاعلان . صدوره من المستأنف عليه . من وقت اعلانه بالحكم الابتدائى .
٥٣٢	٦ » »	بلوغ سن الرشد . أهلية التصرف . تقدير السن بالتقويم الهجرى . استمرار الوصاية كالحجر حكماً . صحة التناقد عند انقضاء الغش . وقف . ناظر . أرشدية . تصرف قبل تقرير النظر . صحيح
٥٣٣	٧ » »	دفع . عدم قبول الدعوى . دفع موضوعى . جواز ابدائه فى كل وقت . اشتراك مصلحة الخصوم . جواز رفع الدعوى الواحدة عليهم جميعاً
٥٣٤	٧ » »	كفيل . مصلحته فى دعوى صورية البيع الصادر من المدين . الدعوى البوليصة . شرطها . أسبقية الدين على التصرف . استئناف . طلبات جديدة . دعوى الصورية والدعوى البوليصة . اختصاص . تسجيله . نتائج .
٥٣٥	١٢ » »	استئناف . قلة النصاب . عدم قبوله . نظام عام .

العدد الثامن والتاسع	فهرست	السنة الثامنة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٥٣٦	١٣ مارس ١٩٢٨	الدعوى البوليصة . شروطها . اعصار المدين . أسبقية التصرفات . التاريخ الثابت .
٥٣٧	١٤ مارس ١٩٢٨	الأمر على عريضة . التظلم من الأمر . المعارضة في أمر التظلم أمام المحكمة . جوازها .
٥٣٨	» » »	دين . كفالة . استبدال . قسيط الدين .
٥٣٩	٢٠ مارس ١٩٢٨	ثبوت التاريخ . طرق اثباته . قانون التسجيل . العقود الثابتة التاريخ قبله . ناقلة للملكية بين العاقلين .
٥٤٠	٢١ مارس ١٩٢٨	تعويض ضابط . احالة على المعاش . تقدير سنه . شهادة الميلاد . تقدير الأطباء .
٥٤١	» » »	اختصاص المحاكم الأهلية على وجه عام . النص في العقد على أن أحد العاقلين أجنبي . قيمته . شهادة المحافظة . شهادة القنصلية غير المصدق عليها من الحكومة . الحكم النهائي في مسألة الجنسية .
٥٤٢	٢ أبريل ١٩٢٨	استئناف . دعوى بطلين . أحدهما غير متنازع عليه . تقدير قيمة الدعوى .
٥٤٣	٣ » »	اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام . نزاع الملكية وقاء الدين . رهن على المين لأجنبي . عدم اختصاص المحاكم المذكورة . جواز الحكم بذلك من قاضي البيع . جواز استئناف حكمه في ذلك .
٥٤٤	٤ أبريل ١٩٢٨	انكار التوقيع . ختم . الاعتراف به . جواز الانتكار . اثبات صحة التوقيع . غلى الدائن .
٥٤٥	٥ » »	تزوير . رفض الدعوى . الحكم بالغرامة . اعلان قلم الكتاب الحكم لتنفيذ بالغرامة . اثره في ميعاد الاستئناف .

العدد الثامن والتاسع فهرست السنة الثامنة

الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف
٥٤٦	٨ ابريل ١٩٢٨	وقف . حق ارتفاق عليه . فتحات . اكنسابه بمضى ٣٣ سنة .
٥٤٧	١٠ » » »	الأقرار بدين . مرض الموت . تاريخ السند العرفي . حجة على الورثة . طريق الطعن فيه . الاقرار الحاصل في مرض الموت . حصوله في مصلحة الورثة . صحيح .
٥٤٨	» » » »	النفاذ المعجل . مواد تجارية . كفالة . الاعفاء منها
٥٤٩	» » » »	استئناف . الاتفاق على نهائية الحكم الابتدائي . جوازه . تعدى درجات القضاء . تجاوز حدود الاستئناف . مدمواعيده . نظام عام . عدم جواز .
٥٥٠	١١ » » »	دين . سقوط الحق فيه . قطع مريان المدة . خطاب . لا يقطع . الاقرار بالدين وبوفاته . ليس اعترافاً . لا يقطع المدة .
٥٥١	» » » »	شركة . شركات المحاصة . الشركات الاخرى . طرق اثباتها .
٥٥٢	١١ ابريل ١٩٢٨	اختصاص . نسب . احوال شخصية . اقباط . اختصاص المجلس الملى . دعاوى الارث . اختصاص المحاكم الشرعية . رفعها للمجالس المالية . باتفاق المتقاضين . تحكيم .
٥٥٣	١٢ » »	وضع اليد . حسن النية . مسألة موضوعية . بدأ زوال حسن النية . رفع الدعوى . الحكم فيها .
٥٥٤	١٥ ابريل ١٩٢٨	اختصاص . مسائل الارث . مجلس ملى الاقباط الارتوذكس . شرطاً اختصاصه . قبول التقاضى امامه . وجود شخص من الاختصاص من غير الملة . عدم الاختصاص .
٥٥٥	» » »	اختصاص اثبات اسلام شخص . المحاكم الشرعية
٥٥٦	١٧ » »	بيع . وصية . بيع الاب لابنه القاصر . قبول الام الشراء عن

العددان الثامن والتاسع فهرست المادة الخامسة

الرقم	الصفحة	التاريخ	الاحكام
٥٥٧	٩١٩	١٧ ابريل ٩٢٨	تابع قضاء محكمة الاستئناف القاصر. صحيح. شروط لا تتفق مع ماهية البيع. اشتراطها في غير صالح البائع. لا تأثير لها في صحة البيع. استئناف. خير. اتعابه. طلب تقديرها. طلب مستقل. فاذا امر التقدير على الاخصام. قبل الحكم. بعده. استئناف. عين متازع عليها. مشتري العين. له الحق في الاستئناف.
٥٥٨	٩٢٠	١٨ » »	وقف. قادم. الاعتراف بالوقف مسقط لدعوى تملك العين بالتقادم. وكذلك حقوق الارتفاق. ارث اعلام شرعى. قيمته. حكم شرعى. بيع. تجزئة ارض الى قطع. وضع شروط خاصة بالبناء. حقوق ارتفاق عينية. الاحلال بهذه الشروط. تعويض. دخان. تملك. احكام لجنة الجمارك. استئناف. جوازه مطلقاً
٥٥٩	٩٢١	٢٢ ابريل ٩٢٨	شفعة. عدم حواز تجزئة الصفقة. تعدد طالبي الشفعة من الجيران. كون المشتري شفعياً في الاصل. وجه الترجيح. معارضان عن حكم واحد. احدهما في الميعاد. والثانية بعده. عدم تجزئة الدعوى. تضامن المحكوم ضدهم. استفادة صاحب المعارضة الثانية من المعارضة الاولى.
٥٦٠	٩٢١	٢٥ ابريل ٩٢٨	دعوى. وقف. نظر. دعوى حساب. شخصية
٥٦١	٩٢٣	٨ مايو ٩٢٨	استئناف. حكم حضري وغياي. ميعاد الاستئناف.
٥٦٢	٩٢٨	٢٠ مايو ٩٢٨	التزوير. الطعن به. وحوب التقرير به. القول في الجلسة بتروير ورقة. ليس ادعاء بالتزوير حواز الانكار.
٥٦٣	٩٣٠	١٢ يونيه ٩٢٨	شفعة ترك حزم من الارض دون بيع. قصد الحيلولة في الجوار بين المقارين. حواز الشفعة.
٥٦٤	٩٣١	١٢ يونيه ٩٢٨	
٥٦٥	٩٣٢	١٨ يونيه ٩٢٨	
٥٦٦	٩٣٤	٢٠ يونيه ٩٢٨	
٥٦٧	٩٣٤	٢١ يونيه ٩٢٨	
٥٦٨	٩٣٥	٢٧ يونيه ٩٢٨	

الحالة

محضر قضائیه

نصه فانما للمحامية الاصلية

المسألة الثامنة

المرء العاشر

یولہ ۱۹۲۸

تحرير المجلة بمكتب الاستاذ صليب بك سامي بشارع عماد الدين رقم ١٤ بمصر

ادارتها بامانة صندوق النقابة بشارع ابي السباع رقم ٨

الغرفة القسرية بـ
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ - ٥٦ مدنة

$\frac{70}{40}$ قيمة الاشتراك والطلبة

المراجع

- ١ - بلانيول - مختصر شرح القانون المدني
- ٢ - بودري وبارد - كتاب الالتزامات
- ٣ - بودري وكولين - كتاب الهبة والوصية
- ٤ - شاردون - في الغش والتدليس
- ٥ - أوبري ورو - شرح القانون المدني
- ٦ - لوران - شرح القانون المدني
- ٧ - لا روميير - شرح القانون المدني
- ٨ - كوليت دوساتير - شرح القانون المدني
- ٩ - دملوب - شرح القانون المدني
- ١٠ - كاييتان - في سبب التعهدات
- ١١ - كاربانتيه - موسوعات
- ١٢ - دالوز - شرح القانون المدني
- ١٣ - دالوز - الموسوعات والتكلة
- ١٤ - لا بوري - الموسوعات
- ١٥ - دوهلتس - شرح القانون المدني المصري
- ١٦ - احمد فتحى باشا زغلول - شرح القانون المدني المصري
- ١٧ - الاستاذ مصطفى بك الشوريجى - احدى مذكراته القضائية
المجلات الأجنبية :
- ١٨ - دالوز
- ١٩ - سيريه
- ٢٠ - الحقوق
- ٢١ - باريكريزى
- المجلات المصرية :
- ٢٢ - مجلة التشريع والقضاء للمحاكم المختلطة
- ٢٣ - المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية
- ٢٤ - المحاماة

العدد العاشر

المحاماة

السنه الثامنة

عدد يوليو

بحث قانوني

في دعوى الصورية

للاستاذ صايب بك ساي رئيس تحرير المجلة

الباب الأول

مبادئ عامة

تعريف الصورية . شروطها . حالاتها . مداها . علتها . أثرها

١ تعريف الصورية

قال العلامة بلائيول :

« معنى الصورية أن يكون هناك عقدان صادران في وقت واحد ، أحدهما ظاهر ، والثاني

خفي من شأنه تعديل أثر العقد الأول ، أو إبطال أثره بالمرّة »

- بلائيول « مختصر شرح القانون المدني » جزء ٢ قفرة ١١٨٦

ويسمى العقد الخفي « بورقة الضد »

٢ شروط الصورية

اذن يشترط في الصورية

- ١ - اتحاد العاقدین فی العقدین
- ٢ - اتحاد موضوع التعاقد فیهما
- ٣ - اتحاد وقت صدورهما
- ٤ - الاتفاق على اخفاء حقيقة العقد
- ٣ فلا صورية فيما اذا صدر العقد الثاني بعد الأول وكان يشمل اتفاقاً جديداً ، ولو قضى الاتفاق على العقد الأول أو عدل من نتائجه . كأن اتفق شخصان على بيع عين ، ثم اتفقا على فسخ البيع ، أو على تعديل شروطه . لأن العقد الأول كان جدياً وقت صدوره ، وليس العقد الثاني إلا اتفاقاً جديداً على النفاء البيع أو تعديل شروطه .
- ٤ ومعنى اتحاد وقت صدور العقدین الاتفاق عليهما في وقت واحد ، أى الاتفاق على صورية العقد الظاهر وقت صدوره . فليس ما يمنع صورية العقد حصول صاحبه على ورقة الضد بعد صدوره
- ٥ فاتحاد التاريخ دليل على صوريه العقد ، ولكن اختلاف التاريخ ليس دليلاً قاطعاً على جدية العقد . وهذه مسألة متروكة لتقدير القاضي
- ولا صورية ايضاً فيما اذا كان العقد الظاهري نبيء بوجود العقد الخفي .
- لأنه لا يمكن أن يقال حينئذ أن الطرفين قصدا الصورية واخفاء حقيقة الواقع . كما اذا احتفظ المشتري الظاهر في عقد شرائه بشرط تسمية المشتري الحقيقي ، كالحالة المنصوص عليها في المادة ٥٧٦ مرافعات
- ٦ وأهمية هذه التفرقة ترتبط بطرق الإثبات ، وخاصة اذا أخذنا بقاعدة القانون الفرنسي . التي لا تجيز اثبات الصورية بين العاقدین إلا بالكتابة ، ولو كان المدعى به لا يزيد عن النصاب الجائز اثباته بالبيئة
- راجع باب الإثبات من هذه الرسالة فقرة ٥١
- ٧ **مالات الصورية**
- قد تقع الصورية على العقد برمته ، أو على ركن من أركانه ، أو على العاقدین ، أو على سبب العقد ، أو على ماهيته وشروطه ، أو على تاريخه
- ٨ تقع الصورية على العقد برمته كما اذا تصرف المدين في أمواله تصرفاً صورياً هرباً من دائنيه . وهنا التصرف صوري فيصبح لا أثر للعقد في الوجود
- ٩ وتقع الصورية على العاقدین في صور كثيرة ، وكلما حرم القانون التعاقد على شخص بالذات لعلاقته بالعين موضوع العقد مثلاً ، أو حرم التعاقد لمصلحة شخص بالذات احتفاظاً بحق الغير

حرم القانون مثلاً في المادة ٢٥٧ مدني على القضاة ووكلاء النيابة والمحامين شراء الحقوق المتنازع عليها. كما حرم في المادة ٢٥٨ على الأولياء والأوصياء والوكلاء شراء الأعيان المنوط بهم بيعها بالصفات المذكورة. فإذا ما طمع أحد هؤلاء في الشراء لجأ عادة إلى استعارة اسم شخص آخر ليكون الشراء باسمه في الظاهر. فهنا الصورية في التعاقد وعلتها علاقة بالعين المبيعة.

وكذلك حرم القانون الوصية لوارث، فإذا ما أصر المورث على الإيصاء له، حرر العقد صورة باسم أجنبي عن الورثة.

وهنا الصورية في التعاقد الصادر له العقد وعلتها تحريم القانون الوصية احتفاظاً بحقوق الغير وهم سائر الورثة.

١٠ وتقع الصورية على سبب العقد، كما إذا كان سبب الالتزام غير مشروع لمخالفته للقانون أو للآداب أو للنظام العام. فيضطر اللأثن مدينه الى ذكر سبب غير صحيح في العقد إخفاء لسببه الحقيقي غير المشروع.

وهنا يكون السبب الظاهر «غير حقيقي» (fausse cause) أو صورياً (cause simulée) والسبب الخفي «غير مشروع» (cause illicite)

وقد لا يكون للتعهد سبب أصلاً، فينص العقد على سبب غير حقيقي لاعطاء العقد سبباً ظاهراً مشروعاً.

١١ وقد تقع الصورية على ماهية العقد وشروطه هرباً من أحكام القانون الشكلي أو الموضوعية كأن يحجر عقد هبة في صورة عقد بيع، حتى لا يضطر الواهب إلى تحرير عقد رسمي بالهبة. أو أن يحجر عقد وصية في صورة عقد بيع أو هبة منجزة، بينما يأخذ الموصي على الموصى له اقراراً بالوصية، أو شرطاً بتعليق نفاذ البيع على وفاة الموصي.

١٢ وقد تقصر الصورية على تاريخ العقد فيقدم المريض مرض موت مثلاً تاريخ عقده على مرضه لنجاز تصرفه قبل الورثة. أو يؤخر القاصر تاريخ تعهده إلى ما بعد سن الرشد أو يجمل المحجور عليه التاريخ سابقاً على الحجر عليه.

مدى الصورية

١٣

ومن ذلك نرى أن الصورية لا تخرج عن إحدى حالات ثلاث.

الأولى — أن لا يكون للعقد الصوري أثر من الوجود بالمرّة

الثانية — أن يكون للعقد وجود، ولكن التعاقد قد أخفيا ماهيته الحقيقية، أو

أخفيا عيانه

الثالثة - أن يكون للعقد وجود ، وقد أظهر العاقدان ماهيته الحقيقية ، ولكنهما أخفيا صاحب المصلحة فيه بالذات

١٤ عقد الصورية

علة الصورية في الغالب الحرب من أحكام القانون . على أنه قد يكون للعاقدین مصلحة مشروعة في الصورية ، كما إذا أراد أحد العاقدین الا يظهر بنفسه في العقد تسهلاً للتعاقد ليس الا . وكما إذا ذكر العاقدان سبباً صورياً للعقد هو في ذاته سبب مشروع . أو كان التاريخ الصوري لا يقدم ولا يؤخر في صحة العقد أو نفاذه . ولقد أجاز القانون إحدى حالات الصورية بأباحة الهبة المستترة في صورة عقد بيع عرفي (مادة ٤٨ مدني)

١٥ ألا أن الأصل أن لا يلجأ العاقدان الى الصورية الا لعلة ، والأصل في العلة الحرب من أحكام القانون . فإذا ما ثبتت الصورية ، أو اعترف بها ، كانت في ذاتها قرينة على عدم مشروعية العمل ، ما لم يعم الدليل على عكس ذلك . ولهذا القاعدة أثرها في توزيع عبء الإثبات على العاقدین ، فتصبح مأمورية المدين ، الطاعن بصورية سبب الدين مثلاً ، قاصرة على اثبات مخالفة السبب الوارد بالعقد للواقع . ويقع على عاتق الدائن حينئذ اثبات أن لدينه سبباً وأن سببه صحيح . كما سنرى ذلك تفصيلاً في حينه (فقرة ١٢٢ وما بعدها)

- راجع بوردرى وبارد كتاب الالتزامات - جزء ١٠ فقرة ٣١٩

أوبري ورو جزء ٤ فقرة ٣٤٥ هامش رقم ١٩

لوران جزء ١٦ فقرة ١٢٢ - ١٦٩

١٦ أثر الصورية

سنرى فيما بعد أثر الصورية فيما بين العاقدین (فقرة ٢٨) وأثرها بالنسبة للغير (فقرة ٢٩) . وإنما تقصر الكلام هنا على أثرها المباشر على العقد . ليست الصورية في ذاتها سبباً لبطان العقد ، لأن الصورية قد تخفى عملاً مشروعاً كما قدمنا . وإنما يرجع بطلان العقد الى الأسباب الأخرى غير المشروعة التي سترها العاقدان بالصورية . فالصورية نفسها عمل من أعمال التدليس ، من شأنها إخفاء عيوب العقد ، ولكنها ليست السبب المباشر لبطلانه .

- راجع بلانيول جزء ٢ ققرة ١١٩١ — اوبرى وروجز ١ ققرة ٣٥ — لارومبير
مادة ١١٣٢ ققرة ٨ — كوليت دوساتير جزء ٥ ققرة ٤٧ مكررة .
- راجع حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٣ اغسطس سنة ١٨٠٦ سيريه ٦ — ٢ —
٩٦١ — وفي ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ — دالوز ٩٢ — ١ — ١٥١ وسيريه ٩٤ — ١ — ٧٨
- راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ مايو سنة ١٩٠٣ — مجلة التشريع
والقضاء س ١٥ ص ٢٧٩ وحكما في أول فبراير سنة ١٩٠٥ ص ١٧ ص ٩٥ — وحكما
في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٠ ص ٢٣ ص ٩ .
- راجع حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ — المجموعة الرسمية
س ٣ ص ٢٤٦ (رقم ٢ من هذه الرسالة) — وحكما في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ —
المجموعة س ٢٥ ص ٥١ (رقم ٨) وحكم محكمة أسبوط في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ —
المجموعة س ٢٣ عدد ٦/٢

الباب الثاني

الفارق بين الصورية والغش وبين دعوى الصورية والدعوى البولصية

الدعوى البولصية - أركانها - أثرها بالنسبة للمشتري - أثرها بالنسبة
لمن تلقى الحق عن المشتري - أصحاب الحق فيها .
دعوى الصورية - أركانها - أثرها بالنسبة للمشتري - أثرها بالنسبة
لمن تلقى الحق عن المشتري - أصحاب الحق فيها .

الفارق بين الصورية والغش

١٧

تتشرك الصورية والغش في أن أساس كل منهما الخديعة - حيث يخفى كلاهما أمراً
تحت ستار ظاهر خادع .
ولكن الفارق بينهما ظاهر .

- ١ - فالغش يقع على أحد العاقدين من العاقد الآخر أو من ثالث . ولكن الصورية
إنما تقع باتفاق الطرفين على ثالث ليس طرفاً في العقد .
- ٢ - والقصد من الغش الحصول على قبول أحد العاقدين بطريق الخديعة . وفي
الصورية يتعاقد العاقدان وهما على علم تام بما يضممرانه للغير .
- ٣ - والغش سبب مباشر لفساد الرضاء وبطلان العقد بشروط خاصة . بينما الصورية
ليست في ذاتها سبباً للبطلان كما قدمنا .
- ٤ - وبينما يثبت الغش دائماً بين العاقدين بكافة طرق الإثبات ، فالأصل عدم
جواز إثبات الصورية بين العاقدين إلا بالكتابة .

الفارق بين دعوى الصورية والدعوى البولصية

١٨

إذا كانت علة الصورية الهرب من الدائنين ، بمعنى أن يتصرف المدين في ماله صورياً
حتى لا يستوفي دائنوه حقوقهم من هذا المال ، اتفقت الصورية في الغرض مع سائر
التصرفات الضارة بحقوق الدائنين ولو كانت جدية ، أي مقصوداً فإذاها بين العاقدين ،
واتفقت دعوى الصورية في الغرض مع الدعوى البولصية .

١٩

الا أن الفوارق بين التصرفين وبين الدعويين كثيرة

بينما لم يفرق القانون الفرنسي بين الدعويين ، ولم ينص القانون المصري مطلقاً على دعوى الصورية ، نجد القوانين الحديثة قد فرقت بينهما كالقانون المدني البرتغالي (راجع المواد ١٠٣٠ الى ١٠٤٥) والقانون المكسيكي (١٦٨٣ - ١٦٩٩) وقانون الجمهورية الفضية (٩٦١ - ٩٧٢)

٢٠

الا أنه يمكن جمع الفوارق بين الدعويين بمقارنة أحكام كل منهما بأحكام الأخرى نلاحظ أولاً أن العقد موضوع دعوى الصورية عقد وهمي لا أثر له من الوجود. بينما العقد موضوع الدعوى البولصية هو عقد جدي، الا ان للدائنين حق ابطاله، اذا كان ضاراً بحقوقهم ويترتب على ذلك ان العقد الاول لا أثر له بين العاقدين ولا ازاء الغير ، بينما العقد الثاني قائم بين العاقدين ولكنه ليس حجة على بعض الدائنين كما سنرى .
وينبني على ذلك أن للعاقدين طلب الحكم بإبطال العقد في دعوى الصورية ، بينما لا يجوز لهما ذلك في الدعوى البولصية
وموضوعنا هنا قاصر على بيان الفوارق بين الدعويين بالنسبة للدائنين .

الدعوى البولصية

٢١

١ - اركانها

الدعوى البولصية هي الدعوى التي يرفعها الدائنون لإبطال تصرفات مدينهم الحاصلة اضراراً بحقوقهم - مادة ١٤٣ مدني . فركانها :

- ١ - أن يكون التصرف قد جعل المدين معسراً عن وفاء الديون التي عليه .
- ٢ - سوء نية المدين . وليس الغرض من سوء نيته تعمد الاضرار بدائنيه ، وإنما يكفي علمه بأن التصرف ضار بهم فعلاً .
- راجع بلايول جزء ٢٠ ققرة ٣١٢ - بودري وبارد كتاب الالتزامات جزء ١ ققرة ٦٥٧

٢٢

٢ - أثرها بالنسبة للمشتري

وأما من تعاقد مع المدين فان كان حسن النية ، لا يعلم بنية المدين ، وكان التصرف بمحض ، فلا أثر للدعوى البولصية في حقه . والعكس أن كان سيئ النية ، أو كان التصرف تبرعاً ، اذ في هذه الحالة تكفي سوء نية المدين لإبطال التصرف .

- راجع بودري وبارد ققرة ٦٦٠

٢٣ - ٣ - أثرها بالنسبة لمن تلقى الحق عن المشتري

ولا أثر للدعوى البولصية طبعاً فيمن تلقى الحق عن المشتري، إذا أن لا أثر لها في الأخير وأن كان لها أثر فيه، فلا أثر لها فيمن تلقى الحق عنه، إلا إذا كان هو الآخر سيء النية، أو كان التصرف له بغير مقابل (٦٦٧)

٢٤ - ٤ - أصحاب الحق فيها

والدعوى البولصية من حق الدائنين عموماً، سواء كانت ديونهم عادية أو ممتازة أو مؤمنة برهن عقارى أو برهن حيازة، طالما كان التصرف ضاراً بهم، - فقرة ٦٨٣ - وسواء كانت ديونهم حالة أو مؤجلة - فقرة ٦٨٥ - بخلاف الديون المعلقة على شرط (٦٨٦) وإنما يشترط أن يكون الدين سابقاً على التصرف (٦٨٧)

ويشترط لوران أن يكون سند الدين ثابت التاريخ قبل التصرف (جزء ١٦ فقرة ٤٦١). ولا يوجب ذلك أوبرى ورو (جزء ٤ - الطبعة الرابعة ص ١٣٣ - ١٣٤). وبودرى وبارد (فقرة ٦٩١) ولارمويير (جزء ٢ ص ٢٣٠ مادة ١١٦٧ فقرة ٢٢) وديولومب (جزء ٢٥ فقرة ٢٣ ص ٢٤٣ - ٢٤٤)

ويستفيد من الدعوى البولصية رافعوها من الدائنين دون سائر الدائنين - بودرى فقرة ٧٠٩

٢٥ - ولا يستفيد منها من تعاقد مع المدين لأن العقد فيما بينهما صحيح (٧١٠)

وأما له الرجوع بياق ثمن العين بعد وفاء حقوق الدائنين رافعى الدعوى (٧١١) ولا يجوز لسائر الدائنين وفاء ديونهم من هذا الباقي (٧١١) ولن تعاقد مع المدين بموض حق الرجوع عليه بدينه ولن تعاقد مع المدين وفاء حقوق الدائنين رافعى الدعوى البولصية توصلاً الى بقاء عقده (٧٢٤)

وله الرجوع على المدين بما دفعه لهؤلاء الدائنين (٧٢٥)

دعوى الصورية

٢٦ - الغرض من دعوى الصورية الحكم بوهمية العقد كله أو بعضه .

فالطلبات في دعوى الصورية ترمى الى اعلان أن المال الذى حصل التصرف فيه

ظاهراً لم يخرج من ملكية صاحبه . بينما الطلبات في الدعوى البولصية ترمى الى اعادة المال الى من خرج من ملكيته فعلاً وينبنى على ذلك الفوارق الآتية :

٢٧ ١ - أثرها

على من يدعى بصورية العقد أن يثبت فقط ان لا أثر له في الواقع أن كان المدعى هو العاقد . وأن كان المدعى دائته فعليه أن يثبت علاوة على ذلك دينه لتكون له الصفة في الدعوى . ولا يشترط اثبات اعسار المدين بسبب التصرف ، لأن العين لم تخرج من ملكية المدين ، وكل ماله ضامن لوفاء ديونه . ولا يشترط اثبات سوء نيته ، لأن هذا الركن يدمج في صورية التصرف .

٢٨ ٢ - أثرها بالنسبة للمشتري

لا أثر للعقد الصوري بين العاقدين كما قدمنا

٢٩ ٣ - أثرها بالنسبة للمدعى الحق في الدعوى المشتري

بيننا أن لا أثر لحكم ابطال التصرف بالنسبة للغير حسن النية ، لأن شرط هذا الأثر سوء نية المشتري . فعقد المشتري الثاني حسن النية صحيح نافذ ، ولو كان المشتري الأول سيئها ، لأنه لا يمكن أن يؤخذ المشتري الثاني بجرمة الأول .

- راجع رسالتنا في التسجيل ص ٦٧ ج

وأما في دعوى الصورية ، فليس الأمر مقطوعاً به كما في الدعوى البولصية . فمن العلماء من يقول بأن العقد الصوري لا أثر له بين العاقدين ، فهو لا يملك المشتري العين المبيعة ، واذن لا يملك هذا المشتري العين لمن باع له . لأن لا فرق بين الصورية والعقد الباطل لغيب في الرضاء ، وهذا يؤثر في صحة العقد حتى بالنسبة للمشتري الثاني ، ولو كان رضاء المشتري الأول صحيحاً في التصرف الثاني .

- راجع تعليقات دالوز على المادة ١١١٠ جز ٢ ص ٩٣٦ فقرة ١٨٨ وما بعدها .

لارومبيير جز ١ مادة ١١١٠ فقرة ٣١ - ديلومب جز ٢٤ فقرة ١٣٠ . ويؤيد هؤلاء

العلماء رأيهم أيضاً بحكم المادة ٢١٢٥ مدني التي نصت على أن الحق المعلق على شرط موقف أو فاسخ لا ينتقل الى الغير الا بشرطه

ومن العلماء من يقول بأن لا أثر لحكم البطلان في دعوى الصورية فيمن تلقى بحسن نية حقاً عقاريًا عن المشتري

لأن الصورية تستلزم وجود عقدين ، أحدهما ظاهر وهو العقد الصوري ، والثاني خفي وهو العقد الحقيقي أو ورقة الضد . ولأن القاعدة الأساسية في اشهار العقود تقضى بعدم جواز الاحتجاج بالعقد على الغير مالم يكن مسجلاً فإذا كانت ورقة الضد مسجلة ، كان هذا اعلاناً للغير بصورية العقد . وان لم تكن مسجلة ، وجب صيانة حق الغير حسن النية

ولأن المادة ١٣٢١ نصت على أن أوراق الضد ليست حجة على الغير ولأن القضاء أجمع على ذلك ولو كانت ورقة الضد ثابتة التاريخ رسمياً

- راجع كارباتيه جزء ٣٤ ص ٢٣٨ فقرة ٤٩ و ٤٨ - بودري - الالتزامات - جزء ١ ص ٧٦٥ فقرة ٧٤٠

وأخيراً لعدم جواز قياس دعوى البطلان أو الفسخ التي يرفعها العاقد نفسه ، لأن دعوى الصورية هنا مرفوعة فرضاً من الدائن بما له من هذا الحق شخصياً - راجع بودري ص ٧٦٧ فقرة ٧٤٢

ولقد اختلف القضاء في فرنسا اختلف الفقهاء فيها ، فقد أخذ بعض الأحكام بالرأى الأول القائل بالأثر الرجعي لحكم الصورية (سيريه ١٩٠٠ - ١ - ٧٢ - دالوز ١٩٠٥ - ٢ - ١٢٧) . وقد أخذ البعض الآخر بعدم الأثر الرجعي (دالوز ١٨٩٣ - ١ - ٣٦٩) أما في مصر فقد أخذت محكمة الاستئناف الأهلية بالرأى الأول في حكمها الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩١٣ (المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ١٤٠) كما أخذت بالرأى الثاني في حكمها الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (المجموعة الرسمية ص ٢٩ ص ١١١) حيث قضت بأنه لا يحتاج بالصورية على من تلقى الحق عن المشتري الا اذا كانت ورقة ضد مسجلة قبل تسجيل عقد المشتري الثاني .

أما محكمة الاستئناف المختلطة فقد اختلفت أحكامها فقضت بالرأى الأول أى بالأثر الرجعي على من تلقى حقاً عن المشتري الصوري . فقضت بذلك الأثر على دائن المشتري الصوري (٦ مارس سنة ١٩١٣ ص ٢٥ ص ٢١٤) ثم على المشتري من المشتري المذكور (١٦ مارس سنة ١٩١٥ ص ٢٧ ص ٢١٩)

كما قضت بالرأى الثاني ، أى بعدم الأثر (١٣ مايو سنة ١٩٠٩ ص ٢١ ص ٣٨٤ و ٢٠ يونيو سنة ١٩١٨ ص ٣٠ ص ٤٨٢)

وتوسّطت المحكمة بين الرايين في بعض أحكامها ، فقضت بأنه إذا كان الحكم بالصورية صادراً بناءً على طلب البائع الصوري ، فلا أثر لهذا الحكم في حق المشتري من المشتري الصوري إذا كان حسن النية . أما إذا كان الحكم صادراً بناءً على طلب دائني البائع ، يصبح الحكم حجة عليه . (٧ مايو سنة ١٩١٢ س ٢٤ ص ١٧٦)
كما قضت بأن لدائن المشتري الصوري الذي سجل دينه على العين الرجوع بياقي الثمن بعد وفاء حقوق دائني البائع (٩ يونيو سنة ١٩١٥ س ٢٧ ص ٣٩٦)

٤ - أصحاب الحق فيها

٣٠

من نتائج انعدام أثر العقد الصوري ، أن يكون لجميع دائني البائع حق ابطال العقد ، أو بالأصح حق اعلان عدم وجوده بحكم قضائي .
فتصبح هذه الدعوى من حق الدائنين اللاحقة ديونهم بالتصرف - بودري ققرة ٧٣٣ - كاربانتيه جزء ٣٤ ص ٢٣٧ ققرة ٣٤ - وذلك على العكس من الدعوى البولصية . لأن هؤلاء الدائنين لا يستطيعون في هذه الدعوى أن يدعوا بأن العين المتصرف فيها كانت محلاً لوفاء ديونهم . وإنما يستطيعون القول بذلك في دعوى الصورية ، لأن العين لم تخرج من ملكية مدينهم

- راجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يناير سنة ١٩٠٩ س ٢١ ص ١٠٨
٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ س ٢٢ ص ٧٥ - ٦ مارس سنة ١٩١٣ س ٢٥ ص ٢١٤ -
١٠ مايو سنة ١٩١٣ س ٢٥ ص ٣٨٣ - راجع كذلك حكم محكمة الاستئناف الأهلية في ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ عدد ٧٢

ودعوى الصورية حق ، والسبب نفسه ، للدائنين المعلق دينهم على شرط - راجع بودري ققرة ٧٣٣ خامساً ص ٧٥٨ - وللدائنين ذوي السندات غير ثابتة التاريخ
على أنه إذا كان الدين نفسه صورياً ، وكان الغرض منه الوصول الى اعلان صورية التصرف ، بواسطة الدائن الصوري ، بكافة طرق الاثبات ، عند عجز العاقد عن اثبات الصورية بالكتابة - جاز للعاقد اثبات صورية الدين ، ومنع الدائن من دعوى صورية التصرف . وذلك لأن الغش يبطل لكل التصرفات ، ولا تجوز الحيلة لتحليل ما حرّمه القانون ويستفيد من دعوى الصورية جميع الدائنين ، سواء في ذلك من رفعوا الدعوى ، أو الذين دخلوها ، وكذلك من لم يكونوا طرفاً فيها - بودري ققرة ٧٢٩

ولا يستفيد طبعاً من دعوى الصورية من تعاقد صورياً مع المدين ، وليس له الرجوع

٣١

يبقى ثمن العين بعد وفاة حقوق الدائنين ، وليس له حق الرجوع بالثمن على بائعه .
وكل ذلك نتيجة انعدام أثر العقد كما قدمنا

أما اذا وفي المشتري حقوق الدائنين . وقد تكون له مصلحة في ذلك ، اذا خشي
توصل الدائنين الى اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات ، فلا شك أن يصبح له حق
الرجوع على المدين بقدر ما استفاد من وفاة ديونه

ويمكن أن نشير هنا الى امور ثلاثة : -

٢٢

الأول - أن دعوى اعلان صورية تصرف المدين قد ترفع باختيار الدائن سواء
باسم مدينه ، وهي الدعوى غير المباشرة l'action indirecte (مادة ١٤١) أو باسم الدائن ،
وهي الدعوى المباشرة l'action directe (مادة ١٤٣)

ولو أن الأصلح للدائن رفعها بالطريقة الثانية ، لتخفيف عبء الاثبات عليه ، وحتى
يكون له الحق في اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات ، - أما دعوى ابطال تصرفات
المدين ، فترفع من الدائن بما له من حق شخصي ، أي بالدعوى المباشرة

الثاني - أن مركز الدائنين في الدعويين واحد من حيث الاثبات ، فكلتا الدعويين
أساسهما الغش ، والدائنون يعتبرون « غيراً » بالنسبة للعقد المطعون فيه ، فلم يثبت
دعواهم بكافة طرق الاثبات

٢٣

الثالث - الجمع بين الدعويين

٢٤

هل يجوز الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البولصية ؟
اختلفت أحكام محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الموضوع
فقضت حيناً بعدم جواز الجمع بينهما لاختلاف أركانها (٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ مجلة
التشريع والقضاء س ٢٣ ص ٣)

وقضت حيناً بالجواز (٢٨ مارس سنة ١٩١٢ س ٢٤ ص ٢٤٤)
ثم قضت بجواز عدول الدائن عن الدعوى البولصية الى دعوى الصورية (٢٩ مايو
سنة ١٩١٧ س ٢٩ ص ٤٥٤)

الباب الثالث

من لهم حق التمسك بالصورية وعلى من يحتج بها

من لهم حق التمسك بالصورية — الماقدان . ورثة الماقدان . دائرو
الماقدان . الغير .
على من يحتج بالصورية — صاحب العقد الصوري . ورثته . دائنوه
من تلقى الحق عنه

الفصل الأول

من لهم حق التمسك بالصورية

٣٥ بينا أن الصورية ليست بذاتها سبباً لبطلان التصرف، وإنما هي وسيلة لاختفاء سبب البطلان
فإذا كان البطلان مطلقاً، من شأنه اعدام أثر العقد بالمرّة، كما إذا كان الاتفاق
مخالفًا للنظام العام أو للآداب، جاز لكافة التمسك بالبطلان، والطمع بالصورية تبعاً
(كارباتيه جزء ٣٤ ص ٢٣٦ ققرة ٢٠) وجاز للمحكمة أن تحكم بالاثنتين من تلقاء نفسها
ولنا في المادة ٢٥٧ مدني مثل صريح بذلك
أما إذا كان البطلان نسبياً، تصححه الأجازة، أو قاصراً أثره على شخص معين،
جاز لدى المصلحة وحده طلب الحكم بصورية العقد
وإذا كان الغرض من الصورية الاضرار بمقوق الدائنين، جاز لهؤلاء طبعاً طلب
الحكم بها طبقاً للمادة ١٤٣

٣٦ ١ — الماقدان

ينتج مما تقدم أن الماقدان طلب الحكم بصورية العقد
الا أن بعض الفقهاء قد أنكر هذا الحق على الماقدان (توليه جزء ٩ ققرة ١٦٥
و ١٨٤) أخذاً بقاعدة عدم جواز انتفاع الانسان بنفسه

L'on ne peut invoquer sa propre turpitude.

التي تقابلها القاعدة الشرعية « من سعى في قض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه »
وقد أخذت محكمة الاستئناف الأهلية بهذا الرأي في حكمها الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩١٤
- المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ٢٤٠ رقم ١١٩ (تجد الحكم المذكور في الباب السادس
من هذه الرسالة تحت رقم ٥)

الا أن هذا الرأي خاطيء ، لأنه يترتب عليه أن يلجأ العاقدان الى الصورية لأجازه
ما حرره القانون ، فتصبح العقود الباطلة صحيحة ، ويقف القانون عاجزاً عن تنفيذ أحكامه .
لذلك رجح الرأي القائل بمجواز اثبات الصورية بين العاقدين ، وسارت عليه المحاكم
الفرنسية (راجع الأحكام الواردة بالفقرة ٣٠ من كارباتيه) ، كما سارت عليه المحاكم
المصرية (راجع الأحكام الواردة في الباب السادس)

٣٧ - ٢ - ورثة العاقدين

وما يجوز للعاقدين يجوز لورثتهم باعتبارهم خلفاءهم بسبب عام .
وسنرى أن الورثة يعتبرون خلفاء للعاقدين في التصرفات الصادرة منهم للغير ،
ويعتبرون غيراً في التصرفات الصادرة من العاقدين لأحد الورثة اضراً بمحقوق الآخرين
(راجع قرة ١٠٨ وما بعدها من هذه الرسالة) . لأن الورثة يتلقون حقوقهم عن المورث
عادة قبل الغير ، ولكنهم يتلقون حقهم في الطعن في التصرفات الصادرة من المورث
لأحد الورثة عن القانون ضد عمل المورث نفسه .

٣٨ وينبغ ذلك أن يكون للورثة في الحالة الأخيرة اثبات الصورية بكافة الطرق ، بينما الأصل
أنهم ، باعتبارهم ورثة للعاقدين ، لا يملكون اثباتها الا بالكتابة ، الا في الحالات المستثناة
التي يجوز فيها للعاقدين اثبات الصورية بالينة
وسأني الكلام على ذلك تفصيلاً في باب الاثبات

٣٩ - ٣ - ورثة العاقدين

قدمنا ، عند المقارنة بين دعوى الصورية والدعوى البولصية ، أن لدائني البائع الطعن
بصورية التصرف الصادر من مدينهم . وأن هذا الحق يشمل الدائنين عامة ، سواء
كانت ديونهم عادية ، أو ممتازة ، أو مؤمنة برهن عقارى أو حيازى ، وسواء كانت
ديونهم سابقة على التصرف أو لاحقة به ، حالة أو مؤجلة ، منجزة أو معلقة على شرط .
وما يجوز للدائنين يجوز لورثتهم ، ولوكل دائني التفليس (كارباتيه قرة ٤٥)

٤٠ - ٤ - الغير

وعلى وجه عام للغير ذي المصلحة حق الطعن بالصورية، طالما أن العقد الصوري يمس بمحتة ويصح القول بأن دعوى الصورية إنما شرعت لحماية الغير، لأن الأصل في الصورية الاتفاق بين العاقدين على الاضرار بالغير، ثم تدرج استعمالها في اخفاء عيوب العقود بين العاقدين هرباً من أحكام القانون

الفصل الثاني

على من يحتاج بالصورية

٤١ - ١ - صاحب العقد الصوري وورثته

يحتاج بالصورية على صاحب العقد، فلا يستفيد منه هو ولا ورثته طبعاً. ولكن هل يحتاج بالصورية على دائنيه، وعلى من تلقى الحق عنه بسبب خاص؟

٤٢ - ٢ - دائنو صاحب العقد الصوري

لا يدخل العقد الصوري العين موضوع العقد في مال المدين. واذن لا تدخل العين في ضمان حقوق دائنيه، فلا يجوز وفاء ديونهم منها.

وهذا ظاهر فيما اذا كان الدين عادياً. أما اذا رهن المدين العين لدائنه، أو أخذ الأخير عليها اختصاصاً، وحفظ حقه بالتسجيل وكان حسن النية، لا يعلم بصورية عقد مدينه، وكانت ورقة الضد غير مسجلة، أو مسجلة بعد تسجيل رهن الدائن أو اختصاصه. فماذا يكون الحل؟

هل يفضل حق البائع الصوري وورثته ودائنيه حق دائن المشتري الصوري في هذه الحالة. أو لا؟

مركز هذا الدائن لا يختلف في هذه الحالة عن مركز من تلقى حقاً عينياً عن المشتري الصوري.

٤٣ - ٣ - متلقو الحق عن المشتري الصوري

أما المشتري من المشتري، وبوجه عام من تلقى عنه حقاً عينياً عقارياً بحسن نية وحفظه بالتسجيل، فقد تكلمنا عنه في هذه الرسالة (فقرة ٢٩) وقد بينا في رسالة «التسجيل» مركزه في عهد القانون المدني (ص ٦٧) ومركزه في عهد قانون التسجيل (ص ٧٠) فلا حاجة الى اعادة القول.

الباب الرابع

في العقود الجائز الطعن بصورتها

العقود العرفية . العقود الرسمية . الاحكام النهائية

٤٤ ١ - العقود العرفية

يجوز الطعن بصورية العقود العرفية بطرق الاثبات التي سيأتى الكلام عليها في الباب الخامس . ولا شك في ذلك ، فلا حاجة الى زيادة البيان

٤٥ ٢ - العقود الرسمية

ويجوز الطعن بالصورية في العقود الرسمية بنفس هذه الطرق . كلما كان الطعن منصبا على اقرارات العاقدین أمام موثق العقود ، دون حاجة الى الطعن بالتزوير . لأن العقد لا يكون له صفة الرسمية الا فيما يثبت الوثق من الوقائع التي تحصل على يده . فاذا أقر أمامه البائع بالبيع ، والمشتري بالشراء ، واعترف الأول بقبض الثمن ، فليس ما يمنع اثبات صورية كل ذلك بطرق الاثبات العادية - راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ س ٢٥ ص ٨٨ - راجع كذلك كاربنتيه قرة ٦٥ وما بعدها وقد قضت محكمة النقض المصرية بعدم جواز الطعن بصورية الوقائع التي تحصل على يد الموثق

- راجع الحكم الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٢٤ رقم ١٢ من الباب السادس ونرى أن الاخذ بهذا الرأي يساعد الدائن على الهرب من أحكام القانون . لأن المرابي يستطيع الاتفاق مع مدينه على أن يدفع له الدين أمام الموثق ، وعلى أن يسترد منه ، بعد انصرافهما من قلم العقود ، قيمة الفرق بين الفائدة القانونية والفائدة الفاحشة المتفق عليها . وبذلك يخالف المرابي أحكام القانون وينجو من العقاب

من المتفق عليه علماً وعملاً أن لاقية للعقود الرسمية ، ولا للصالح الحاصل أمام المحكمة ، ولا للأحكام النهائية في دعاوى الربا ، لعدم جواز تصحيح التعهدات ذات السبب غير المشروع بأي وسيلة - (راجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة الآتية :

(٤ مارس سنة ١٨٩٦ من ٨ ص ١٤٧ - ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٦ من ٩ ص ٣٧ - ١١ يناير سنة ١٨٩٨ من ١٠ ص ٨٩ - ٥ مايو سنة ١٨٩٨ من ١٠ ص ٢٦٤ - ١٣ فبراير سنة ١٩٠٢ من ١٤ ص ١٣٤)

ومن البديهي أن المدين لا يستطيع الطعن بصورية العقد الرسمي بسلوك طريق الطعن بالتزوير. لأن الواقعة الثابتة في العقد الرسمي صحيحة، طالما أن المبلغ الوارد بالعقد دفع حقيقة أمام موثق العقود. وإنما المراد اثباته أمران :

١ - الاتفاق على الفوائد الفاحشة في العقد

٢ - استرداد الدين بعد العقد قيمة الفرق بين الفوائد القانونية والفوائد المتفق عليها وهاتان واقعتان لاعلاقة لهما بالعقد الرسمي. فليس اذن ما يمنع من اثبات صورية العقد الرسمي بكافة طرق الاثبات في هذه الحالة، حتى الوقائع التي تمت على يد موثق العقود.

٣ - النظام النهائي

٤٦

كما يكون العقد صورياً قد تكون الدعوى صورية. وقد يراد بالدعوى الصورية تأييد حق أحد العاقلين على الآخر. وقد يراد بها تأييد حقهما أو حق أحدهما على الغير، كما في العقود.

والحالة الأولى صورة شاعت أخيراً في مصر وعرضت على المحاكم.

٤٧

يتفق المرابي مع مدينه على أن يقرضه مبلغاً بفوائد فاحشة. ولكنه يخشى طعن المدين عند مطالبته بالدين أمام القضاء. فيتفق الدائن مع فريسته على أن يحرر له السند بالدين فيرفع به الدعوى عليه، ويحكم فيها نهائياً، وحينئذ، وحينئذ فقط، يدفع الدائن لمدينه المبلغ المتفق عليه

يظن الدائن أنه بهذه الطريقة قد نجا من عدل القضاء. ولكن الاحكام الواجبة الاحترام، التي لها قوة الشيء المحكوم فيه، هي الاحكام التي تصدر في خصومة جدية يدافع المدعى عليه فيها ببل، حريته. أما اذا كانت الخصومة صورية، متفقاً عليها من قبل، لزيادة ضمان الدائن، وكان المدعى عليه مقيداً فيها بالاعتراف بالدين، وبترك حقه في الطعن في الحكم الذي يصدر فيها، فلا يمكن أن يكون للحكم فيها قيمة تزيد عن قيمة العقود الرسمية

عرضت على محكمة الاستئناف المختلطة خمس قضايا من هذا النوع كان المدين فيها

شخصاً واحداً يدعى محمود افندي ابوزيد

ثلاث من هذه القضايا صدر فيها الحكم على المدين، قبله صراحة

وفي الرابعة والخامسة أعلن بالحكم قترك مواعيد الطعن فيها تمضي ، قبله ضمناً .
قضت محكمة الاستئناف في القضايا الثلاث الأولى بأن قبول المدين للحكم لم يكن
خالياً من عيوب الرضاء ، وعليه لم تكنسب الاحكام الصادرة فيها قوة الشيء المحكوم فيه
(راجع احكام محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٧ ابريل سنة ١٩١٥ - مجلة التشريع
والقضاء ص ٢٧ - ٢٩٦ - وفي ٢٥ يناير سنة ١٩١٧ - ص ٢٩ - وفي
١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ص ٣١ - ٦٦)

ولم يتبين لمحكمة الاستئناف في القضية الرابعة عيباً في رضاء المدين بقبوله الحكم
ضمناً ، فقضت باحترام نهائية الحكم الصادر في دعوى الدين (٢٢ مايو سنة ١٩١٩
ص ٣١ - ٣١٢)

لم تفصل هذه الاحكام الاربعة صراحة في النظرية التي طرحناها للبحث . ولكن
مما يجب الاشارة اليه أن محامي المدين تمسك بهذه النظرية في مرافعته في القضايا الاربعة
وأنه لم يستأنف الاحكام الصادرة في دعاوى الدين ، اعتماداً على عدم صحة قبول المدين
للأحكام الابتدائية الصادرة فيها . ولكنه رفع دعاوى مستقلة ببطالان اجراءات تلك
الدعاوى ، تمسك فيها الدائنون بقوة الشيء المحكوم فيه ، فرفضت المحكمة الابتدائية هذا
الدفع في الدعاوى الثلاث الاولى وقبلته في الرابعة ، وتأيدت أحكامها من محكمة الاستئناف
وأما في القضية الخامسة فقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة صراحة بأن الحكم
النهائي الصادر في دعوى صورية لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه (١٩ يناير
سنة ١٩٢٦ ص ٣٨ - ١٨١)

اذن فمحكمة الاستئناف المختلطة قد أخذت بنظرية صورية الدعاوى والاحكام
الصادرة فيها . وهي نظرية صحيحة في نظرنا ولا غبار عليها .

٤٨ هنا الصورية واقعة بين العاقدين ، أي الخصمين في الدعوى ، باقائهما وضراراً
بأحدهما وهو المدين المدعى عليه

وقد تقع هذه الصورية بين الخصمين اضراراً بالغير ، وفي غالب الأحيان اضراراً
بدائني احد العاقدين ، او بمن تلقى الحق عن احدهما .

ولكن ليس لهذه الصورية الشأن الذي لها في الحالة السابقة . لأن الحكم الصادر
في الدعوى الصورية ليس حجة على الغير ، ومن السهل الطعن عليه منه .

٤٩ وفي القانون الفرنسي وفي القانون المختلط يكون الطعن بطريق المعارضه من الغير

Tierce opposition او بدعوى جديدة .

واما في القانون الأهلى فيكون بدعوى جديدة

وقد يسير الدائن في اجراءات التنفيذ على العين الى ان يعترض عليه بالحكم الصورى
فتنظر المحكمة في قيمته ، وقد يفضل الدائن رفع الدعوى بىطلان الحكم الصورى قبل
السير فى التنفيذ تبعاً لظروف الدعوى
وقد يرفع من تلقى الحق عن أحد الخصمين دعوى الصورية، وقد يكتفى بالاشكال
فى التنفيذ اذا كانت العين فى حيازته ، او يطلب رد الحيازة اذا انتزعت من
يده . وهو الأفضل

الباب الخامس في اثبات الصورية

الفصل الأول — مبادئ عامة — على من يقع عبء الإثبات . طرق الإثبات
الفصل الثاني — الأثبات بين العاقدین . القاعدة العامة . الاستثناءات من القاعدة العامة . الاستثناءات
العامة . وجود مقدمة ثبوت بالكتابة . فقد ورقة الضد . وجود مانع من الحصول
على ورقة الضد . الحصول على العقد الصوري بطريق الغش . تسليم سند الدين
للمدين . الشروع في الوفاء . الاستثناء الخاص بدعوى الصورية
الفصل الثالث — الأثبات بين الغير والعاقدین . مركز الوارث في دعوى الصورية
الفصل الرابع — توزيع الأثبات على الخصام في دعوى الصورية
الفصل الخامس — اثبات الصورية بالقرائن

الفصل الأول

مبادئ عامة

٥٠ . على من يقع عبء الإثبات

قضت المادة ٢١٤ م د ن (٢٧٨ و ٢٧٩ مخطط و ١٣١٥ فرنسي) بأن « على الدائن
اثبات دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين »
واذا كان على المدين اثبات تخلصه من الدين ، يقع على عاتقه طبعاً اثبات صورية
الدين ، سواء لأن طعنه هذا يرتبط ببرائة الدمة ، أو لأن الأصل في العقود الصحة .

٥١ طرق الإثبات

ليس في القانون المصري نص خاص بأثبات الصورية كما في القانون الفرنسي .
فالمادة ١٣٤١ من القانون الأخير نصت على جواز البينة لأثبات الدين إذا كان المدعى
به لا يزيد عن نصاب معين ، كما نصت المادة ٢١٥ - ٢٨٠ من القانون المصري على
ذلك . إلا أن المادة الأولى نصت على حكم لم يرد في المادتين الأخيرتين ، فقالت « ولا

فيجوز البينة لنفي ما تضمنه العقد الكتابي ، أو لأثبات ما عدا الوارد فيه أو ما يدعي الاتفاق عليه قبل تحرير العقد أو وقت تحريره أو بعده ، ولو كان موضوع العقد لا يزيد عن النصاب المذكور »

وحكمة هذا النص ظاهرة . لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، فيجوز للطرفين الاتفاق على ما يخالفها . فإذا ما تعاقدنا كتابة على شيء لا تزيد قيمته عن النصاب الجائز فيه الإثبات بالبينة ، وجب احترام إرادة العاقدين ، وتحريم إثبات عكس هذا الاتفاق بينهما بالبينة ، والاخولفت إرادة العاقدين ، وأصبح لا قيمة للعقد الكتابي بينهما وإذا كان الاتفاق على طرق الإثبات بين العاقدين يرتبط باعتقاد كل منهما في ذمة الآخر ، وكان من شأنه تسهيل التعاقد بينهما ، وجب حتماً احترام هذا الاتفاق .

هذا هو أساس قاعدة « عدم جواز إثباته الصورية بين العاقدين إلا بالكتابة ، ولو كانت قيمة العقد لا تزيد عن النصاب الجائز في البينة »

ويخطئ في مصر من يتر هذه القاعدة ويقصرها على جزئها الأول فيقول « بعدم جواز إثبات الصورية بين العاقدين إلا بالكتابة » ويسكت .

كما يخطئ حينئذ إدراك الأساس الصحيح لهذه القاعدة . لأنه إذا قلنا « بعدم جواز إثبات الصورية بين العاقدين إلا بالكتابة ، إذا كانت قيمة العقد تزيد عن النصاب الجائز إثباته بالبينة » كان أساس هذه القاعدة القانون العام ، لا الاستثناء الوارد في المادة ١٣٤١ من القانون الفرنسي .

٥٢

على أنه وإن لم يكن للمادة ١٣٤١ نظير في القانون المصري ، إلا أننا نجد في المادة ٢٨٠ - ٢١٥ أساساً صحيحاً للقاعدة الواردة في المادة السابقة .

نصت المادة ٢١٥ - ٢٨٠ على ما يأتي :

« في جميع المواد ما عدا التجارية إذا كانت المدعى به عبارة عن قهود أو أوراق تزيد قيمتها عن الف قرش ديواني أو غير مقدرة ، فلا خصام للدين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال على كتابة مثبته للدين أو للبراءة لا يقبل منهم الإثبات بالبينة ولا بقرائن الأحوال »

وما دام العاقد لا يتمتع في الأصل مانع من الحصول على كتابة تثبت صورية العقد الذي حرره برضائه واختياره ، فلا يقبل منه إثبات الصورية إلا بالكتابة .

قول « في الأصل » لأنه إذا كان سبب الدين غير مشروع ، وقد لجأ العاقدان

الى الصورية للهرب من أحكام القانون، كان هناك مانع من حصول المدين على كتابة تفيد الصورية، لأن علة الصورية هنا لا تتفق مع الاعتراف بها ككتابة لذلك كانت هذه الحالة مستثناة من القاعدة الأصلية كما سنرى .

على أن صورية الدين شيء ووفاء الدين شيء آخر
لأن معنى صورية الدين عدم انشائه أصلاً، أما وفاء الدين فمعناه انشاؤه ثم وفاؤه وبينما تستلزم الصورية وجود عقدين وقت التعاقد، فالوفاء لا يكون إلا لاحقاً للدين .
لذلك لا تنطبق القاعدة المتقدمة على حالة الوفاء فإذا كان أصل الدين بالكتابة، وكانت قيمته لا تتجاوز نصاب اليته، فليس ما يمنع إثبات الوفاء بها على كل حال .
وإذا كان أصل الدين يتجاوز نصاب اليته، والمقدار الذي حصل وفاؤه جزء منه لا يزيد عن هذا النصاب، جاز إثبات هذا الوفاء باليته

الفصل الثاني

الاثبات بين العاقدین

القاهرة العام:

٥٣

« لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدین الا بالكتابة ولو كان المدعى به لا يتجاوز نصاب اليته »

وردت هذه القاعدة صراحة في المادة ١٣٤١ من القانون الفرنسى، وليس لها نظير في القانون المصرى كما قدمنا . الا أن القضاء الأهلى والمختلط قد اخذا بها - راجع أحكام محكمة الاستئناف الاهلية الآتية :

في أول مارس سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٧ (رقم ١ من الباب السادس من هذه الرسالة

وفي أول يناير سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية س ٨ ص ٢١٣ - (رقم ٣)

وفي ٢٧ يناير سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية س ١٦ ص ٩٢ - (رقم ٦)

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٢٢٦ - (رقم ٧)

وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ - المجموعة الرسمية س ٢٥ ص ٥١ - (رقم ٨)

وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ - المحاماة س ٤ ص ١٣٤ - (رقم ٩)

وزاجع احكام محكمة الاستئناف المختلطة الآتية :

في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٤ مجلة التشريع والقضاء ص ٢ ص ٢٤٢ الفهرست التشريعية الأولى نمرة ٤٣٧٩

وفي ١٢ يناير سنة ١٨٩٨ ص ١٠ ص ٩٥ نمرة ٤٣٨٠

وفي ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ص ١١ ص ٢٩٠ الفهرست الثانية نمرة ٤١١٨

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ ص ١٥ ص ٣٠٠ نمرة ٤١٢٦

وفي ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ ص ٢٢ ص ٣٦٥ الفهرست الثالثة نمرة ٦٠٠٣

وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ ص ٢٤ ص ١٥٥ نمرة ٦٠٠٤

٥٤ ولكن يظهر أن بعض الاحكام المصرية تشترط في عدم جواز اثبات الصورية بين العاقدین بنیر كتابة زیادة قيمة الدعوى عن نصاب الینه ، فكأنما تمیز اثباتها بالینه اذا لم تعد قيمتها هذا النصاب - راجع حکم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢ يناير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ٢٤٠ - وحکم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ المجلة ص ٢٦ ص ٣٠١ وهذا خطأ كما قدمنا

٥٥ وما يسرى على العاقدین يسرى على خلفائهم . سواء كانوا خلفاء بسبب عام أى بالارث ، أو بسبب خاص أى بالبيع .

٥٦ وسرى في الفقرة ١٠٨ وما بعدها ان الورثة لا يعتبرون خلفاء للمورث الا في التصرفات الصادرة لغير الورثة . أما اذا كان التصرف صادراً من المورث لاحدهم ، أصبح سائر الورثة غيراً ، فيصبح لهم الحق في اثبات الصورية بكافة الطرق .

٥٧ وقد لا يحتاج بين العاقدین الى ورقة الضد اذا كان العقد نفسه يحمل الدليل على الصورية . كأن تضارب مضمونه ، أو كان موضوعه ، غير محتمل الصدق وظاهر الصورية وقد حكمت محكمة السين الفرنسية في ١٧ يناير سنة ١٩٠٦ بوجوب الحكم ببطالان السند الثابت فيه قبض المدين مبلغاً من المال ، اذا تبين من ظروف الدعوى أن الدائن ما كان يستطيع وقت تحريره ان يدفع للمدين هذا المبلغ . وذلك لأن السند يصبح بلا سبب (دلوز - ٦ - ٥ - ٣٦ - كاي تان « في سبب التعهدات » طبعة سنة ١٩٢٣

ص ٣٤٩ - رقم ١ بالهامش - راجع بودري كتاب الالتزامات جزء ١ ص ٣٧٠
فقرة ٣١٨

الاستثناءات من القاعدة العامة

٥٨ هناك استثناءات عامة وردت في القانون في باب اثبات الديون واثبات التخلص منها . وهناك استثناءات خاصة بدعوى الصورية .

والاولى تشمل الحالات التي نص القانون على جواز الاثبات فيها بالبينه والقرائن ، استثناء من القاعدة العامة ، وهي الحالات الآتية :

- ١ - وجود مقدمة ثبوت بالكتابة
- ٢ - فقد ورقة الضد
- ٣ - وجود مانع من الحصول على ورقة الضد - الحصول على العقد الصوري بطريق الغش او الاكراه
- ٤ - تسليم سند الدين للمدين
- ٥ - الشروع في الوفاء

٥٩ اما الاستثناء الخاص بدعوى الصورية ، فكيون عند مخالفة الاتفاق للقانون والتجاء العاقلين الى الصورية هرباً من حكمه (راجع الفقرات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من هذه الرسالة) ويمكن القول بأن هذا الاستثناء ان هو الا فرع من الاستثناء الثالث المنصوص عليه في القانون « وجود مانع من الحصول على ورقة الضد » لأن عدم مشروعية الاتفاق يحمل الدائن على اجبار مدينه على الصورية ويمنع من اعطائه ورقة الضد .

٦٠ ١ - وجود مقدمة ثبوت بالكتابة

نصت المادة ٢١٧/٢٨٢/١٣٤٧ على ما يأتي :

« ومع ذلك فلا ثبات بالبينه او قرائن الاحوال يجوز قبوله اذا كان الدين او التخلص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه »

سارت محكمة النقض الفرنسية على تطبيق هذه المادة في دعوى الصورية ، فأجازت اثباتها بالبينه وقرائن الاحوال اذا كان هناك مقدمة اثبات بالكتابة على الصورية .

راجع حكمها في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ - دالوز ٦٢ - ١ - ١٦٧ وسيريه ٦٠ - ١٠٣٧ -
باريكريزي ٦٠ - ١ - ٢٦٦ كارباتيه جزء ٣٤ ص ٢٣٥ ققرة ٢٩
وقد أجمع الفقهاء الفرنسيون على هذا الرأي - راجع بودري الكتاب المذكور ققرة
٣١٨ مكررة وققرة ٧٣٧ - اوبري ورو (الطبعة الرابعة) جزء ٨ ص ٣٥٠ - لاروميير
جزء ٤ ص ٥٥٤ - شاردون « في الغش والتدليس » جزء ٣ ققرة ٥٣ - دالموب جزء
٣٠ ققرة ١٨١ وما بعدها - لوران جزء ١٩ ققرة ٥٩٠ ص ٦١٢ - بلانيول جزء ٢ -
الطبعة الاولى ققرة ١٢٦٠ - والطبعين الثانية والثالثة ققرة ١٢٠٤ - دالوز - شرح
القانون المدني - جزء ٣ مادة ١٣٤٧ ققرة ٢ و ٣ و ٤ ص ٤٩١ - الخ
وقد جرت المحاكم المصرية على ذلك - راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية في
٢٧ يناير سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية ص ١٦ ص ٤٢ (رقم ٦ من الباب السادس
من هذه الرسالة) - وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ ص ١٣٧ (رقم ١١) راجع
ايضاً حكم محكمة الاستئناف المختطة في ٢٦ مارس سنة ١٩١٤ - مجلة التشريع والقضاء
ص ٢٦ ص ٣٠١

ويشترط في مقدمة الثبوت بالكتابة شروط ثلاثة

٦١

- ١ - أن تكون هناك كتابة
- ٢ - أن تكون الكتابة صادرة من الشخص الذي يحتاج عليه بالصورية، أو من وكيله
أو ممن تلقى الحق عن الاول .
- ٣ - أن تكون الكتابة من شأنها جعل واقعة الصورية محتملة الصدق .

ولا يشترط أن يكون الغرض من الكتابة أصلاً إثبات الصورية، طالما أنها تؤدي الى
اثباتها بالفعل - راجع دالوز (شرح القانون المدني مادة ١٣٤٧ ص ٤٩٣ ققرة ٦٣)
والشرح المذكورين بهذه الققرة .

٦٢

- وعلى ذلك تصلح مقدمة ثبوت بالكتابة الاوراق الآتية :
- اولاً - الدفاتر التجارية (دالوز ققرة ٦٤ و ٣٠٨ وما بعدها)
 - ثانياً - الخطابات العادية (ققرة ٦٥ و ٣٦٨ وما بعدها)
 - ثالثاً - المذكرات المكتوبة على أوراق منفصلة (ققرة ٦٦ و ٣٦٨ وما بعدها)
 - رابعاً - التأشيرات الحاصلة على محاضر التحقيق (ققرة ٦٧ و ٣٨٨ وما بعدها)

خامساً - الاقرارات المدونة ، قضائية كانت او غير قضائية (فقرة ٦٨ و ٢٠٩ وما بعدها

و ٢١٨ وما بعدها)

٦٣ وانما يشترط أن تقدم الورقة بالمحكمة (فقرة ٧٠ - ولوران جزء ١٩٠ فقرة ٤٩٠) او على الأقل أن يعترف الخصم بوجودها وصدورها منه (فقرة ٧٣ ولوران فقرة ٤٩٠) والا يقوم خلاف على موضوعها (دالوز فقرة ٧٦)

٦٤ واذا كانت القاعدة أنه لا يجوز للانسان أن ينشئ له سنداً بنفسه ، كان واجباً أن تكون الكتابة صادرة من الخصم الذي يحتاج عليه بالصورية لتصلح مقدمة ثبوت بالكتابة . فاذا وجدت بركة الدائن أوراق صادرة من المدين ، وتعمل هناك احتمالاً على صورية الدين ، فلا تصلح هذه الاوراق مقدمة ثبوت بالكتابة لصدورها من المدين ، وليس من الدائن الذي يحتاج عليه بصورية الدين .

(دالوز ص ٤٩٤ فقرة ٨٢ - اوبري ورو - الطبعة الرابعة - جزء ٨ فقرة ٧٦٤ -

لارومبيير مادة ١٣٤٧ فقرة ١٣)

وبعكس هذا الرأي تولى جزء ٩ فقرة ٩٩

٦٥ أما اذا تقدم الدائن بهذه الاوراق صحت مقدمة ثبوت بالكتابة ، لأن تمسكه بها يجعلها حجة عليه (راجع لارومبيير الفقرة المذكورة . وموسوعات دالوز « الالتزامات » فقرة ٤٤٥١ - وشرح المادة ١٣٤٧ فقرة ٨٤ و ٢٨٤ وما بعدها)

٦٦ ولكن ليس ضرورياً أن تكون الكتابة موقعاً عليها من الخصم ، وانما يكفي أن تكون محررة بخطه (موسوعات دالوز فقرة ٤٧٥٧ وتكملتها فقرة ١٩٦١)

- راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٣ مارس سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية

س ١٤ عدد ٦٠

٦٧ ويصلح العقد الصادر من المدين ومحرر بخط الدائن مقدمة ثبوت بالكتابة في دعوى الصورية على الاخير ، كما ان العقد الصادر من الدائن ومحرر بخط المدين يصلح مقدمة

ثبوت بالكتابة على المدين في دعوى الدين (دالوز الدوري ٥٦ - ١ - ١٩٧ فقرة ٣)

٦٨ ويصلح العقد الرسمي مقدمة ثبوت بالكتابة ، ولو لم يقع عليه الخصم اذا استوفيت فيه الاجراءات القانونية التي تقوم مقام التوقيع (دالوز مادة ١٣٤٧ ص ٤٩٤ فقرة ١٠٠ و ١٠١ -

الموسوعات « الالتزامات » فقرة ٤٧٥٨ - والتكلة فقرة ١٩٦٢ - دمولومب جزء ٣٠

فقرة ١١٩ - لارومبيير جزء ٦ مادة ١٣٤٧ فقرة ١٧ - بلاتبول (الطبعة الثانية) جزء ٢

فقرة ١١٦٨)

- ٦٩ . وكذلك الأقرار الحاصل في محضر استجواب أمام المحكمة (دالوز مادة ١٣٤٧
فقرة ١٠٤ و ١٧٩ وما بعدها - الموسوعات فقرة ٤٧٥٨)
- ٧٠ . وقضت محكمة الاستئناف الاهلية في ٧ يونية سنة ١٩٢٣ (المحاماة ص ٤ ص ١٣٧ - رقم
١١) بأن الأقرار الحاصل أمام البوليس يصلح مقدمة ثبوت بالكتابة
وهذا وذاك ولو لم يقع الخصم على محضر الاستجواب أو محضر التحقيق ، طالما قد
استوفى المحضر الاجراءات التي تقوم مقام التوقيع .
- ٧١ . أما الأقرار الحاصل في الاوراق المعلقة بواسطة المحضرين ، فلا يكون حجة على المقر
مالم يكن موقفاً عليها منه (النقض الفرنسية في ١٧ يناير سنة ١٨٦٨ دالوز ٦٨ - ١ -
٢٠٥ دوتيليه في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٠ دالوز ٧٢ - ٥ - ٣٦٤)
- وكذلك النشرات المطبوعة غير الموقع عليها من الخصم (باريس في ١١ اغسطس
سنة ١٨٦٩ مجلة الحقوق Le Droit في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٩ - دالوز مادة ١٣٤٧
فقرة ١١١)
- ٧٢ . أما اذا كان الخصم شاهداً على العقد ، ولم يكن طرفاً فيه ، فهل يصلح هذا العقد مقدمة
ثبوت بالكتابة قبل الشاهد ، تميز اثبات صورية عقده بالينة وقرائن الاحوال - أو لا ؟
مثال ذلك باع زيد لعمر وعقاراً بعقد ، ثم باع زيد العقار نفسه لبكر بشهادة عمرو
فهل تصلح شهادة الأخير مقدمة ثبوت بالكتابة لاثبات صورية شرائه ؟ تقول بالاجاب
- ٧٣ . ويالحق بمقدمة الثبوت بالكتابة امتناع الخصم عن الاجابة بعد الأمر باستجوابه . نصت
المادة ٢١٦ - ٢٨١ مدني « على أن للخصم الذي لا يجوز له الاثبات بالينة الحق في
استجواب خصمه على حسب القواعد المقررة في قانون المرافعات للاستحصال على
اقراره أو تكليفه باليمين »
- ونصت المادة ١٦١ - ١٨١ مرافعات « اذا امتنع المسئول عن الاجابة عن أسئلة
مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فله محكمة
النظر فيما يحتمله ذلك »
- ونصت المادة ١٦٢ - ١٨٢ « في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة
أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالينة ولو كانت
الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك »
- اذ لا شك في أن امتناع الخصم عن الحضور ، أو عن الاجابة ، بعد الأمر باستجوابه ،
يقوم مقام مقدمة الثبوت بالكتابة ، ويميز اثبات الصورية بالينة بين العاقلين استثناء
من القاعدة العامة .

- ٧٤ أما امتناع المتهم عن الاجابة أمام المحكمة الجنائية فلا يؤاخذ به . لأن المتهم بامتناعه عن الاجابة ، إنما يستعمل حقه المشروع - مادة ١٣٧ جنابات وكذلك الحال اذا كان الامتناع عن الاجابة حاصلًا أمام سلطات التحقيق .
- وفد قضت محكمة الاستئناف الاهلية - دائرة الجنح والجنابات - في أول مارس سنة ١٩٠٠ (المجموعة الرسمية ٢ ص - رقم ١) بأن امتناع المدعى المدنى عن الأجابة أمام النيابة لا يقع تحت نص المادة ١٦٢ مرافعات . فلا يجيز اثبات الصورية بالينة
- ٧٥ وكما تصدر الكتابة من الخصم قد تصدر من وكيله ، كما قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ ابريل سنة ١٩٠٨ (مجلة التشريع والقضاء من ٢٠ ص ١٦٧) - أو من مورثه ، أو ممن تلقى الحق عنه ، فتكون حجة على الخصم نفسه في الحالات الثلاث .
- ٧٦ وشرط الكتابة الصادرة من الوكيل ان تكون صادرة منه في حدود الوكالة كما قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ ابريل سنة ١٩١٤ (من ٢٦ ص ٣٦٧)
- ٧٧ وشرط الأقرار الصادر من الوكيل بالجلسة أن يؤمر بأثباته في محضرها - حكم المحكمة المذكورة في ٩ ابريل سنة ١٩٠٨ (من ٢٠ ص ١٦٧)
- ٧٨ واذا كانت الكتابة صادرة من المورث ، فشرطها أن لا يعتبر الورثة « غيراً » بالنسبة له ، كما اذا كان التصرف صادراً منه لأحد الورثة اضراراً بالآخرين
- ٧٩ اما اذا كانت صادرة ممن تلقى الخصم الحق عنه ، فشرطها أن تكون ثابتة التاريخ ، لتكون حجة عليه - مادة ٢٢٨ مدنى .
- ٨٠ اما أن تكون الكتابة من شأنها جعل واقعة الصورية محتملة الصدق ، وهو الشرط الثالث لمقدمة الثبوت بالكتابة ، فهذا أمر يتعلق بموضوع الاثبات ، ويدخل في تقدير القاضى .
- ٨١ ٢ - ضرورة الضرر
- نصت المادة ٢١٨/٢٨٣ « وكذلك يجوز الاثبات بما ذكر - بالينة أو بقرائن الاحوال - اذا وجد دليل قطعى على ضياع السند بسبب قهرى »
- ونصت المادة ١٣٤٨ ققرة ٤ من القانون الفرنسى « .. وكذلك في حالة فقد الدائن سنده ، الذى اعده ليكون دليلاً الخطى ، بمحادث فجائى ، غير متوقع الحصول ، ونائى - عن قوة قاهرة »

- أولا - ان الشارع أراد أن يحصر هذا الاستثناء في حالة قيام الدليل الحاسم على فقد السند
ثانياً - تعليق قبول الاثبات بالبيئة أو قرائن الاحوال على اثبات الحادث القهرى أولا
وهو سبب ضياع السند (دالوز مادة ١٣٤٨ فقرة ١٨٦)
- ٨٣ كما ظاهر من نص القانون الفرنسى أن التعريف الصحيح للحادث القهرى « هو الأمر
الفجائى غير متوقع الحصول والناشئ عن قوة قاهرة » - دالوز فقرة ١٨٥
فاذا كانت الوقائع المراد تحقيقها لا تنتج نتيجة قاطعة في اثبات الحادث القهرى بتعريفه
السابق رفض طلب اثبات هذه الوقائع بالبيئة أو بقرائن الاحوال
- ٨٤ واذا ما ثبت الحادث القهرى وجب حصر الاثبات أولا في وجود العقد وقده، ثم اثبات
الالتزام موضوع العقد (دالوز فقرة ٢٠٠ - دملوب ٣٠ فقرة ٢٠٢ - لوران ١٩ فقرة ٥٧١)
- ٨٥ كما يجب اثبات صحة العقد وشروطه - دالوز فقرة ١٨٦ و ١٩٧
- ٨٦ وقد يكون ضياع السند قضاء وقدر بفعل الطبيعة كالزلازل او السيل الجارف . أو بإهمال
الغير كغرق السفينة أو احتراق الدار
أو بتعمد الغير كالسرقة أو الاختلاس
وذلك كله دون أن يكون هناك أى قصير من جانب الدائن صاحب السند .
وقد يكون ضياع السند نتيجة إهمال الدائن .
- ٨٧ ومن المتفق عليه علماً وعملاً انه لا يجوز للدائن في الحالة الاخيرة التمسك بنص المادة ٢١٨
(راجع شرح دالوز فقرة ٢٠٩ و ٢١٢ - وتكملة دالوز « الالتزامات » فقرة ٢٠١٨ -
دملوب ٣٠ فقرة ٢٠٤)
- ٨٨ ومن الحوادث التى تحصل للمقاضين أحياناً ضياع السند بالمحكمة ، سواء كان سبب
ضياعه إهمال المكلفين حفظه ، أو سرقة .
وقد قضت محكمة تولوز في ١٨ يناير سنة ١٨٩٧ (دالوز ٩٧ - ٢ - ٢٤٧) بجواز
الاثبات بالبيئة في هذه الحالة . كما قضت محكمة بو في ١٢ يونيه سنة ١٨٥٨ (دالوز
٥٨ - ٢ - ١٩٤) بجواز ذلك ، ولو تقدم المستند للقاضى بجلسة المرافعة . لأن تقديم
المستند للقاضى واجب على الدائن ، فان فقد بالجلسة فلا مسئولية عليه .
- ٨٩ واذا كان ضياع السند بفعل الغير ، سواء كَوَّن هذا الفعل من جانبه جريمة أو شبه جريمة
فلا قبل اثبات ضياع السند بالبيئة أو بقرائن الاحوال الا اذا كانت الجريمة نفسها أو شبه
الجريمة مما يجوز اثباتها بالبيئة أو بالقرائن .
فاذا ادعى الدائن أن السند كان مودعاً بأحد البنوك وكانت قيمة السند تزيد عن

النصاب الجائز اثباته بالينة، وجب على الدائن اثبات هذه الوديعة بالكتابة أولاً. ومالم يفعل لا تقبل منه دعوى ضياع السند بمحادث قهرى بفعل الغير، (د. لومب ٣٠ ققرة ٢٠٦ و ٢٠٨ - دالوز الموسوعات « الالتزامات » ققرة ٤٩٢٤ - التكلفة ٢٠١٨ - الشرح ققرة ٢١٨)

٩٠ وبديهي انه اذا جاز اثبات وجود السند بعد ضياعه في الأحوال السابقة، جاز طبعاً اثبات الجزء الذي قد منه بسبب الحادث القهرى، كما اذا احترق جزء من السند وبقي الجزء الآخر سليماً. وكذلك اذا محيت كتابة السند بمحادث قهرى، او بمادة ماحية، او برطوبة الجو، او بضوء الشمس، جاز في جميع هذه الحالات اثبات مضمون العقد بالينة او بقرائن الأحوال

٩١ ٣ - ومورد مانع من الحصول على ورقة الضد

تقصر كلامنا هنا على المانع الأدبي بسبب العلاقة بين العاقلين، وسنتكلم فيما بعد على المانع القهرى بسبب عدم مشروعية العقد. قد يصدر العقد الصورى بين الأب وابنه، او بين الزوجين، فتحول هذه الرابطة دون الحصول على ورقة الضد

ومن الصور الجارية أن يبيع الرجل لزوجته عقاره هرباً من الدين، او أن يكتب الأب لابنه جزء من أطيانه لترشيحه للعمودية. وقل أن يأخذ الرجل على زوجته او على ابنه عقداً بصورية التصرف.

فماذا يكون الحكم في هذه الحالة؟ هل يجوز اثبات الصورية في هذه الحالة بكافة طرق الاثبات اعتماداً على أن القرابة مانع أدبي من الحصول على كتابة مثبتة للدين او للتخلص منه (مادة ٢١٥). أولاً يجوز ذلك؟

قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ مارس سنة ١٨٩٩ « بأنه من السهل افتراض الصورية بين ذوى القربى » (مجلة التشريع والقضاء س ١١ ص ١٥٠)

وقضت محكمة الاستئناف الاهلية في ٧ يونيو سنة ١٩٢٣ « المحاماة » س ٤ ص ١٣٧ (رقم ١١) بأن صلة الابوة من الموانع الادبية التي تشفع للوالد في عدم الحصول من ولده على ورقة الضد

٩٢ الغش والاكراه من موانع الحصول على عقد كتابي . فاذا ما خدع شخص آخر فاخذ عليه عقداً بطريق الغش ، او حصل عليه بالاكراه ، جاز للآخر طبعاً ابطال العقد ، لأن رضاه يصبح معيباً في الحالتين ، وجاز له اثبات الغش والاكراه بكافة الطرق القانونية

نص القانون المصري (١٢٣ - ١٩٣) على بطلان الرضا اذا وقع باكراه او تدليس ، ولكنه لم ينص على طريقة اثبات هذين العيبن .

اما القانون الفرنسي فقد نص صراحة في المادة ١٣٤٨ على جواز البينة لاثبات التعهدات الناشئة عن الجرائم واشباه الجرائم ، ولا يخلو الغش عن أن يكون جريمة اذا كانت الواقعة نصباً ، أو شبه جريمة ان لم تتوفر فيها اركان جريمة النصب . كما أن الاكراه قد يكون جريمة او شبه جريمة تبعاً لتوفر وعدم توفر اركان الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٨٢ و ٢٨٣ عقوبات .

وقد نص القانون الفرنسي صراحة في المادة ١٣٥٣ على جواز اثبات الغش بقرائن الاحوال .

على ان الغش او الاكراه كما قدمنا من موانع الحصول على الكتابة المثبتة للدين أو التخاص منه (٢١٥) فمن البديهي جواز اثباتهما بالبينة وقرائن الاحوال طبقاً للمادة المذكورة ، بل ان ذلك هو الطريق الوحيد للاثبات في الحالتين لذلك سارت المحاكم المصرية على جواز اثبات الغش بكافة الطرق . راجع احكام محكمة الاستئناف المختلطة الآتية :

(٤ فبراير سنة ١٨٩١ مجلة التشريع والقضاء من ٣ ص ١٧٢ - ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ من ٦ ص ٦٤ - ٨ فبراير سنة ١٩٠٠ من ١٢ ص ١٠٨ - ١٣ يناير سنة ١٩٠٤ من ١٦ ص ١٠١ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٦ من ٢٩ ص ١١٤)

راجع ايضاً حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٤ ديسمبر ١٩٠٩ المجموعة الرسمية من ١١ ص ١٦٩ (رقم ٤ من الباب السادس)

٩٣ وقد بينا (فقرة ١٧) الفارق بين الغش والصوريه ، وقلنا أن الغش يقع من احد العاقلين على الآخر بينما الصورية تقع عادة باتفاق العاقلين على ثالث . ولكن الصورية قد تكون اداة الغش في الحصول على رضا العاقد ، وقد حصل ذلك في احدى القضايا في سنة ١٩١٠ توفي رجل عن ثروة طائلة ، وكان له ولد سفيه استدان في حياة والده القرش بماية والعشرة قروش بألف . وقد حصل دائنوه على أحكام نهائية بدينهم وظلوا متربصين وفاة والده لأخذ اختصاصات على نصيب مدينهم من التركة .

وفي يوم وفاة الوالد حضر أحد اصدقاء المدين وأفهمه مركزه من الدائنين، وحسن اليه أن يبيعه أطيانه صورياً هرباً من دائنيه، وقبل المدين هذا العرض عن طيب خاطر وسلامة نية. ولكن الصديق لم يكذب يحصل على عقد البيع حتى تنكر للمدين وادعى بجدية البيع، فكان أشد قساوة وغدراً من اوائلك المرايين.

وكلت عن هذا المدين المسكين فرفعت له على صديقه دعوى نصب أمام محكمة الجنح. وفيها طلبت سماع شهادة الشهود فعارض وكيل التهم بدعوى عدم جواز اثبات الصورية بين العاقدین بغير كتابة. ولكن الصورية كانت اداة للنش أو النصب فصرحت المحكمة بالاثبات بالينة، فسمعت وثبت النش. ثم حكمت المحكمة بالبراءة فائتلة في حكمها أن دعوى النصب غير متوفرة الاركان (الفضية رقم ١٠٤ سنة ١٩١٠ سايرة محكمة الازبكية دائرة حضرة على بك ماهر)

• لم نستأف الحكم اكتفاء بثبوت حقنا في التحقيق. ولم يستطع الخصم استئنافه لأنه قضى ببراءته.

ثم رفعنا الدعوى المدنية مستنديين الى اجراءات هذه الدعوى، ولكن الخصم لم يلبث أن اصطلح معنا على رد الحق لصاحبه
هنا تختلط واقعة النش بدعوى الصورية، فيجوز اثبات هذه الدعوى بالينة.

٤ - تسليم سند المدين الى المدين

٩٤

نصت المادة ٢١٩ - ٢٨٤ على أن « اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم سنده أو صورته الواجبة التنفيذ الى المدين »

ونصت المادة ٢٢٠ - ٢٨٥ « ومع ذلك يجوز للدائن أن يثبت بالينة أن وجود السند تحت يد المدين كان بسبب آخر غير تخلصه من الدين »
فهل ينطبق هذان النصان على دعوى الصورية ؟

قدمنا (فقرة ٣) أن لا صورية فيما اذا صدر العقد الثاني بعد الأول، وكان يشمل اتفاقاً جديداً، ولو قضى الاتفاق على العقد الأول. وأن الصورية تستلزم وهمية العقد بمجرد صدوره، أما الاتفاق الجديد فمعناه جدية العقد وقت صدوره، والاتفاق على الغائه أو تعديله.

فالتخلص عن الدين، يفيد وجود الدين في ذمة المدين ثم تخلصه عنه. فالتعهد صحيح وانما وقى بالتخلص. أما الصورية فمعناها أن الدين لم يترتب أصلاً في ذمة المدين،

فلم ينشأ الدين مطلقاً ، وبالتالي لم يحصل التخالص عنه . ففي الحالة الأولى هناك تعهد نشأ وقت توقيع العقد ، وقد يأتي التخالص بعده ، أما بعقد آخر وأما برد سند الدين . وأما في الحالة الثانية ، فهناك عقدان وقما في وقت واحد . عقد ظاهر وهو العقد الصوري ، وعقد مستتر وهو عقد الضد .

(راجع في الفرق بين الصورية والتخالص عن المدين مجموعة كاربانتيه جزء ٣٤ ص ٢٣٥ ققرة ١ وجزء ٣١ ص ٦٠٣ ققرة ١٨١ وما بعدها - وشرح دلوز على المادة ١٢٨٢ ص ٢٢١ ققرة ٢)

٩٥ يتبين مما تقدم أنه لأجل أن يكون وجود سند الدين تحت يد المدين دليلاً على الصورية يجب أن يتسلم المدين سند الدين وقت تحريره ، أما إذا سلم السند للدائن حيناً ، ثم رده للمدين ، فلا صورية

وإذا كان العقد من صورتين ، وجب بقاؤها تحت يد المدين من وقت العقد

٩٦ وفي حالة الصورية تطبق قواعد الإثبات الخاصة بها ، وفي حالة التخالص عن الدين وجب تطبيق المادتين ٢١٩ و ٢٢٠

والفارق بين الحالتين أن وجود سند الدين تحت يد المدين يعتبر مقدمة ثبوت بالكتابة ، ويميز للمدين إثبات الصورية بالبينة وقرائن الأموال . بينما وجود سند الدين تحت يد المدين يعتبر قرينه على وفاء الدين ، ويميز للدائن بالرغم من ذلك إثبات أن وجوده تحت يد المدين لسبب آخر غير تخلصه من الدين . فتكلمة الإثبات في الحالة الأولى على المدين ، ونفي القرينة في الحالة الثانية على الدائن .

٩٧ ويشترط في الحالتين أن يكون وجود السند تحت يد المدين حاصلًا باختيار الدائن ، وبصفة نهائية ، ليتصرف فيه المدين كيف شاء - (دلوز المشار إليه ص ٢٢٥ ققرة ١٠٦) أما إذا تحصل المدين على سند الدين بطريق الغش (ققرة ١٠٧) أو على سبيل الأمانة ، أو بطريق التوكيل ، أو بقصد الإطلاع عليه (ققرة ١١٠) - فلا يكون الرد في هذه الحالات مقدمة ثبوت على صورية الدين ولا قرينة على وقائه .

عرضت على محكمة طنطا الابتدائية الأهلية دعوى من هذا القبيل .

في سنة ١٩٠٦ باع شخص لآخر ثلاثين فداناً بموجب عقد . تحرر العقد ، وتسلمه المشتري ، وقدمه للتسجيل ، ثم سحبه وبقى في حيازته لغاية سنة ١٩١٣ . وفي هذه السنة قام نزاع بشأن جزء من الاطيان فلجأ المشتري الى بائعه واتابه عنه في مباشرة الدعوى ، فأرسل المشتري العقد للبائع بناءً على طلبه ، وهذا قدمه للمحكمة ، وبعد أن انتهى الغرض

منه ، احتفظ البائع بالعقد وادعى صورية البيع مرتكبا في ذلك على حيازته للعقد .
لم تبين لمحكمة طنطا الظروف التي رد فيها العقد للبائع ، فاعتبرت بقاء العقد تحت
يده مقدمة ثبوت بالكتابة على صورية البيع ، وامرت في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ بأحالة
القضية الى التحقيق ليثبت البائع صورية البيع وليقوم المشتري بأثبات جديته (القضية رقم
٦٣٦ سنة ١٩٢٠ دائرة حضرة لييب بك عطيه)

ولما عرضت القضية على محكمة الاستئناف بينا لها الظروف التي رد فيها العقد للبائع ،
فلم تأخذ المحكمة بنظرية محكمة أول درجة ، وقضت في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ لأسباب
خارجة عن موضوع بحثنا بأن العقد عقد تأمين لا بيع (القضية رقم ٦٦٢ سنة ٣٩ قضائية
- دائرة حضرة على بك سالم)

٥ - الشروع في الوفاء

٩٨

نصت المادة ٢٢١ - ٢٨٦ « الشروع في الوفاء يصح أن يكون عند الاقتضاء سببا
للقاضي في أن يأذن بالأثبات بالبينه »

ونصت المادة ٢٢٢ - ٢٨٧ « دفع الفوائد يكون سببا لجواز اثبات اصل المدين
بغير الكتابة

في القضية المشار اليها تمسك البائع في اثبات الصورية بأن المشتري كان يحاسبه على
ايجار الاطيان ، بمعنى أن المشتري كان يحصل الايجار ثم يحنسه للبائع ، في حساب بينهما
لا شك أن محاسبة المشتري للبائع على الايجار تتناقض مع صحة البيع وانتقال الملكية
الى الاول ، فهي قرينة قانونية على صورية البيع بحكم المادة ٢١٩

انما لا يترتب على هذه الصورية حتما ابطال العقد وانعدام اثره بالمره ، لان محاسبة
البائع على الايجار قد تكون دليلا على ان العقد ليس يما صحيحا ، ولكنه عقد تأمين
اذا ما ثبت ان الثمن الوارد بالعقد مدفوع فعلا باعتباره دينا مضمونا بعقد البيع . او بعبارة
اخرى قد تكون الصورية هنا منصبة على ماهية العقد لا على وجوده بالذات
وهذا ما تبين لمحكمة الاستئناف من ظروف الدعوى وما قضت به فعلا في
حكمها المشار اليه

وفي اعتقادنا أنه يجب ، لكي يكون الشروع في الوفاء او دفع الفوائد سببا لاثبات
الصورية بالبينه ، أن يثبت الامران بالكتابة ، من جهة لان تلك احدى حالات مقدمة
الثبوت بالكتابة ؛ ومن جهة اخرى حتى لا يكون الادعاء بذلك وسيلة لتفرض قاعدة
الاثبات الاساسية التي لا تميز اثبات الصورية بين المعاقدين الا بالكتابة

٩٩

١٠٠

الاستثناء الخاص برعوى الصورية

بيناً في الفقرات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من هذه الرسالة الحالات التي تكون علة الصورية فيها الهرب من أحكام القانون ، وقلنا ان عدم مشروعية العلة يقتضي اخفاء حقيقة التعاقد ، ويمنع من اعطاء المدين ورقة الضد .

فهل يجوز للمدين في هذه الحالة اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات ، وقد امتنع عليه طريق اثباتها بالكتابة ؟

من المتفق عليه علماً وعملاً انه لا يجوز الالتجاء الى الصورية لاختفاء تعهد غير مشروع ، أو للهرب من أحكام القانون . لان القانون لا يحصى الدائن في هذه الحالة ، وهو يأبى عليه التحصن وراء قاعدة « عدم جواز اثبات الصورية بين العاقدین الا بالكتابة » لانه لو أجاز له ذلك لخلوكت أحكام القانون بالالتجاء الى الصورية ، ولوقف القانون عاجزاً عن تنفيذ احكامه . لذلك أجاز القانون اثبات الصورية في هذه الحالة بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة وقرائن الاحوال »

١٠١

جاء بموسوعات كاربانتية جزء ٣٤ تحت لفظة « صورية »

« والرأى الراجح ان للعاقدین انفسهم ولورثتهم حق اثبات صورية العقود التي تحررت فيما بينهم . ولكن قواعد الاثبات تختلف في هذه الحالة عنها في حالة ما اذا كان الطاعن بالصورية غير العاقدین كما سنرى » (فقرة ٥٤) .

« فلا يجوز للعاقدین اثبات الصورية بالبيئة مالم يكن هناك مقدمة ثبوت بالكتابة ، أو كانت علة الصورية الهرب من أحكام القانون » - فقرة ٣٠

« للعاقدین انفسهم اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات عند الغش أو للهرب من

أحكام القانون » - فقرة ٦١

وجاء بموسوعات كاربانتية أيضاً جزء ٢٩ تحت لفظة « الالتزامات » « اذا كان العقد قد نص على سبب الالتزام فالمدین اثبات ان السبب المنصوص عليه غير حقيقى . وطالما ان القانون لم ينص على طريقة خاصة للاثبات في هذه الحالة ، وجب الرجوع الى أحكام القانون العام . وعلى ذلك فلا يجوز الاثبات بالبيئة وقرائن الأحوال مالم يدع بمخالفة أحكام القانون او كانت هناك مقدمة ثبوت بالكتابة » فقرة ٢٦٦

١٠٢

جاء بمؤلف بودرى وبارد في الالتزامات جزء أول فقرة ٣١٨

« لنفرض الآن ان العقد قد نص على سبب الالتزام . فلهذين حق اثبات صورية هذا السبب ، ويجب عند سكوت القانون الرجوع الى احكامه العامة في مادة الاثبات . وعلى ذلك لا يجوز اثبات الصورية بالبيئة وقرائن الاحوال عند عدم وجود مقدمة ثبوت بالكتابة (مادة ١٣٤٧) ما لم تكن هناك مخالفة لأحكام القانون »

١٠٣ . وجاء بموسوعات لا بوري جزء ١١ تحت لفظة « صورية » فقرة ٥

« وإنما يجوز للعاقدين اثبات الصورية بالبيئة والقرائن اذا ادعوا مخالفة التعهد لأحكام القانون »

وجاء بالجزء ١٠ تحت لفظة « طرق الاثبات » فقرة ٤٢٢

« واذا كان الغرض من الصورية اخفاء سبب غير مشروع هرباً من أحكام القانون جاز للمدين اثبات السبب الحقيقي للتعهد بالبيئة والقرائن . واذا ما أثبت المدين ان السبب الوارد في العقد غير حقيق ، أصبح على الدائن اثبات ان له سبباً آخر صحيحاً مشروعاً »

وجاء بالفقرة ٤٣٤

« يجوز للرجل الذي يقر لزوجه بدين ، أن يثبت بالبيئة انه في الواقع انما وهبها المبلغ المقربه في صورة عقد معاوضه لتصح الهبة . لأن علة الصورية هنا الهرب من أحكام القانون - مادة ١٠٩٦ من القانون المدني »

(وفي القانون الفرنسي الهبة كالوصية عندنا لا تنفذ الا في قدر معلوم ، كما سنرى فقرة ١١٦)

١٠٤ . وجاء في كابتان كتاب « سبب التهمدات » طبعة ١٩٢٧ ص ٣٦٧ فقرة ١٦٤

« ثانياً - اذا ادعى المدين بالعكس عدم مشروعية سبب الدين ، فله اثبات ذلك بالبيئة وقرائن الأحوال ، لأن القانون قد أجاز ذلك على وجه الاستثناء في الجزء الأخير من المادة ١٣٥٣ ، في حالة التدليس »

« وقد أطلق القضاء هذا اللفظ على جميع الحالات التي يكون فيها الأمر المراد اثباته مخالفاً للقانون او للنظام العام او للآداب »

« والسبب نفسه قضى بجواز اثبات الصورية بالبيئة والقرائن اذا كان الغرض من الصورية اخفاء أمر مخالف لأحكام القانون »

١٠٥ وقد سارت المحاكم المصرية على هذا المبدأ ، قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٤ (مجلة التشريع والقضاء ص ٦ ص ٢٤٢) بما يأتي

« لا يجوز للعائد في الأصل إثبات صورية عقده بالينة وقرائن الأحوال ، ما لم يكن قد اختلس رضاؤه بالاكراه او التدليس ، او كان الغرض من الصورية اخفاء أمر مخالف لأحكام القانون »

وقضت في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ص ٣٦ ص ١٠٣ بما يأتي :

« اذا كانت علة الصورية اخفاء أمر غير مشروع ، كان اثباتها من مصلحة القانون والنظام العام ، وجاز ذلك بكافة الطرق وكافة الناس بمن فيهم العاقدان أنفسهم »

« وعلى ذلك يجوز للمدين أن يثبت بكافة الطرق ، ولو كانت قيمة الدعوى تزيد عن نصاب الينة ، ان سبب الدين الوارد بالسند غير حقيقي ، وان الدين في الواقع مقابل تنازل الدائن عن مزاحمة المدين في مزايده علنية أمر بها القانون ووضعها تحت حمايته »

١٠٦ وكذلك سارت محكمة الاستئناف الاهلية على هذه القاعدة ، فأجازت للعاقدين في هذه الحالة اثبات صورية العقد بكافة الطرق .

راجع حكمها في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (دائرة حضرة احمد بك زكي ابي السعود) بالمجموعة الرسمية ص ٢٥ ص ٥١ - وهذا ما جاء بالحكم في هذا الشأن :

« وحيث أن الحكم المستأنف رفض الاثبات بالينة لأن المستأنف وارث فليس له من الحقوق أكثر مما كان لمورثته وهي لم تكن تستطيع اثبات صورية السند بالينة بناء على القاعدة القانونية التي لا تميز اثبات صورية العقد المحرر بالكتابة بين الخصوم الالكتابة »

« وحيث أن لهذه القاعدة استثناءات يجوز فيها اثبات صورية العقد بالينة بين الخصوم ومن هذه الاستثناءات أن يكون الغرض من السند أو العقد اخفاء سبب مخالف للقانون »

الفصل الثالث

الاثبات بين الغير والعاقدين

١٠٧ لا يمكن أن يطلب من غير العاقدين اثبات صورية العقد بالكتابة ، لأن الغير أجنبي

عن العقد ، لا يحضر مجلسه ، وإنما يقع العقد خلسة منه ، واضراراً بحقوقه . اذن فهناك مانع يمنع الغير من الحصول على كتابة بصورية العقد ، وهناك غش وقع بين العاقدین اضراً بالغير ، ولا يؤثر العقد على كل حال في حقوق الغير .
فلهذه الاسباب كلها جاز للغير اثبات صورية العقد بكافة طرق الاثبات .

مركز الوارث في دعوى الصورية

١٠٨ هل يعتبر الوارث خلفاً لمورثه عند الطعن في التصرف الصادر من الاخير لوارث آخر؟
أو يعتبر ذلك الوارث اجنبياً عن المورث في هذه الحالة ؟ هل يلزم الوارث باثبات صورية العقد الصادر من مورثه بالكتابة ؟ أو يجوز له اثباتها بكافة الطرق ؟

١ - النظرية الصحيحة:

١٠٩ الاصل ان الوارث خلف لمورثه. فإذا كان المورث ، باعتباره عاقداً ، لا يجوز له اثبات الصورية بغير كتابة ، منع الوارث من اثباتها بغير هذا الطريق .
فإذا باع المورث عيناً للغير ، أصبح هذا التصرف نافذاً في حق الورثة ، فيصبح الوارث عاقداً مع من تعاقد مع المورث . وعلى ذلك لا يجوز له اثبات صورية البيع بغير كتابة ، الا في الاحوال المستثناة التي ذكرناها .
وانما شرط ذلك ان يكون من تعاقد مع المورث « غيراً » أي اجنبياً عن التركة ، لأن الورثة يصبحون حينئذ ، وفي هذه الحالة وحدها ، ممثلين للمورث ، متممين لشخصيته اما اذا كان التصرف حاصلاً من المورث لأحد الورثة ، أصبح باقي الورثة اجانب عن العقد ، فيكون لهم الحق في الطعن في تصرفه بكافة اوجه الاثبات .
لأنهم لا يستمدون حينئذ حق الطعن في تصرف المورث عن المورث ، وإنما يتلقونه عن القانون ضد عمل المورث نفسه .

١١٠ لمعرفة ما اذا كان الطاعن بصورية العقد « غيراً » بالمعنى القانوني في هذا الموضوع ، أي اجنبياً عن العقد ، يجب الرجوع الى نص المادة ٢١٥ من القانون المدني . وضعت هذه المادة القاعدة الاساسية للاثبات فقصت بحرمان الخصم من اثبات دعواه بالبينه اذا

زادت قيمة الدعوى عن النصاب القانوني « ولم يكن له مانع منعه عن الاستحصال على كتابة مثبتة للدين او للبراءة »

وعلى هذا الاساس يجوز للوارث اثبات صورية التصرف الصادر من مورثه لوارث آخر بالينه ، طالما لم يكن في استطاعة ذلك الوارث الحصول على كتابة بالصورية ، كما اذا فحور العقد خلصة منه واضراراً بحقه .

١١١ ولا يشترط دائماً أن يكون التصرف صادراً من المورث لأحد الورثة ، فقد يكون التصرف لأجنبي عن التركة وضاراً بالورثة . كما اذا أوصى المورث لغير وارث بأكثر من ثلث التركة اضراً بورثته وجعل وصيته في صورة عقد بيع هرباً من حكم القانون . ففي هذه الحالة يجوز للورثة في اعتقادنا اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات .

١١٢ على انه في غالب الصور التي تقع فيها مثل هذه التصرفات تكون علة الصورية الهرب من احكام القانون ، فيجوز للعاقدين انفسهم اثبات الصورية بكافة الطرق ، ويصبح لورثتهم هذا الحق

١١٣ ٢ - قضاء المحاكم الاهلية

على أن المحاكم الاهلية قد اختلفت أولاً في تقرير هذه القاعدة ولكنها عادت أخيراً فأخذت بهذا الرأي الصحيح
فكثير من احكامها قضى باعتبار الورثة في مركز المورث مطلقاً ، سواء كان التصرف صادراً من المورث للغير أو لأحد الورثة . من ذلك حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة الرسمية من ٢٢ ص ٢٢٦ رقم ٧) حيث جاء به

« وحيث أن المحكمة لا ترى وجها لاثبات صورية عقد البيع إذ أن الصوريه لا يمكن اثباتها الا بكتابة تدل عليها وليس بيد الست امته بنت فوده اى ورقة من هذا القيل ومع ذلك فأنها حلت محل المورث الذي باع الاطيان المتنازع عليها فلا يحق لها ان تدعى صورية العقدين الصادرين ببيعها لأنه لو كان هو نفسه حياً لما أمكنه الادعاء بها وطلب تحقيقها الا اذا كانت يده ورقة تدل عليها » (وفي القضية كان البيع صادراً من المورث لبعض الورثة)

١١٤ ولكن محكمة الاستئناف الاهلية عادت قضت بالعكس في حكمها الصادر في ١٧

مارس سنة ١٩٣٦ (دائرة معالي حسين درويش باشا) المحاماه س ٨ ص ٧٥٨ (رقم ١٣ من الباب السادس) وهذه هي اسباب الحكم المذكور :

« وحيث أن المستأنف عليهم يدفعون دعوى المستأنفه بأن التصرف الصادر من المورث هو بيع صحيح مستوف لأركانه القانونية وانه بفرض التسليم بأن الثمن لم يدفع فيكون هبة صدرت في صورة عقد بيع لا وصية »

« وحيث ان الفرق بين الهبة والوصية ان الاولى هي تملك في الحال بينما ان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت »

« وحيث للوصول الى معرفة ما اذا كان هذا التصرف هو هبة أو وصية يتعين البحث فيما اذا كان المورث هو الذي كان يستغل املاكه بعد صدور العقدين موضوع النزاع بنفسه ام من كتب العقود باسمهم هم الذين كانوا يستغلونها ولحساب من كانت هذه الادارة »

« وحيث أن المحكمة لم تبين ذلك بصفة صريحة لا من الأدلة المقدمة من المستأنفه ولا من أقوال المستأنف عليهم حتى يمكن ترجيح احدى الحالتين لذا يتعين احالة الدعوى على التحقيق ... »

(وفي القضية البيع صادر من المورث لأحد الورثة ، فجازت المحكمة بالرغم من ذلك اثبات الصورية بالينة)

واصرح الاحكام في هذا الموضوع الحكم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ (دائرة حضرة على بك سالم) المحاماه س ٨ ص ٧٦١ (رقم ١٤ من الباب السادس) وهذه اسبابه :

« حيث انه ثابت من اوراق الدعوى أن الحاج ابراهيم الدلتوني مورث المستأنفات باع الى القصر محمد وزينب وخديجة وخضره وقاطمه واحمد ونفيسة وامينه ويوسف ، اولاد ابن اخيه على محمد الدلتوني ، ٨ فدادين و١٢ قيراطاً توزع بينهم بالفريضة الشرعية بمقد مشبوت تاريخه رسمياً في اول يونيه سنة ١٩٢٢ ومسجل في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٥ ، مقابل ثمن قدره ١٥٠٠ جنيه قال البائع انه قبضها من يد ابن اخيه على محمد الدلتوني بصفته ولياً على اولاده المشترين ، واشترط البائع في هذا العقد بقاءه متفعلاً بما باع ، وألا يضع المشترين يدهم عليه الا بعد وفاته ، ولهم بعد ذلك التصرف فيه كيف يشاؤون »

« وحيث ان المستأنفات طعن في هذا العقد بأنه بغير مقابل ، لان المشترين ووالدهم

لم يدفعوا الثمن الى البائع ، فيعد تمليكا بغير مقابل مضافاً الى ما بعد الموت ، فهو وصية ، وطلبين احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات عدم دفع المشتريين شيئاً من الثمن بجميع طرق الاثبات »

« وحيث ان المستأنف عليه دفع الدعوى معتمداً على ما جاء في العقد من دفع الثمن للبائع ، وقال ان المستأنفات يمثلن مورثين ابراهيم الدلتوني ، فلا حق لمن في الطعن في هذا العقد ويدهن خالية من سند كتابي ينفي ما ثبت فيه »

« وحيث أن نقطة الخلاف بين الطرفين هي هل المستأنفات يعتبرن ممثلات لمورثين فيما صدر منه من تصرفات بغير مقابل مسنده الى ما بعد موته قصد اضرارهن وحرمانهن من تركته ، او انهن لا يعتبرن ممثلات له ، وانهن من الغير الخارج عن العقد وله اثبات عدم صحته بجميع الطرق القانونية »

« وحيث انه في الواقع لا يجوز اعتبار الورثة ممثلات لمورثين حين تصرف في حياته بغير مقابل تصرفاً ضاراً بهن ، وما كان في وسعهن درؤه أو الحصول على كتابة بأنه تم بغير مقابل ، بل يجوز أنه حصل من المورث بتواضع مع ابن اخيه على محمد الدلتوني لمصلحة اولاد الاخير القصر ، ولغرض الاضرار بباقي الورثة المستأنفات ، ومثل هذا العمل يعد من طرق الغش الذي قصد به اضرار بعض الورثة لو صح »

« وحيث انه بناء على ذلك لا يسلم قانوناً باعتبار الورثة في هذه الحالة ممثلات لمورثين الذي اضر بهن بما تصرف به للغير بتواضع مع ابن اخيه على محمد الدلتوني ، ويصبحن في حل من السماح لمن بأن يثبتن بالبينه وغيرها ان العقد موضوع الدعوى لم يكن يعبأ صحيحاً قبض عنه ثماً بل هو بغير مقابل اي من التبرعات المسندة الى ما بعد الموت والمستأنف عليه النفي بالطرق عينها »

١١٥ هذا هو قضاء محكمة الاستئناف الاهلية ، ولم نثر على حكم واحد صادر من محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الموضوع .

١١٦ ٣ - فقه العلماء الفرنسيين

بحث الفقهاء الفرنسيون هذا الموضوع في مطولاتهم ، وكثيراً ما فصلت فيه محاكمهم بينا الشريعة الاسلامية تميز الهبة مطلقاً ، ولا تميز الوصية لو ارث مطلقاً ، وتقضى بنفاذها لغيره من ثلث التركة ، نجد القانون الفرنسي يميز الهبة في حالات . ويمنعها في حالات .

وينص على قاذها من قدر معلوم ، ويجيز الوصية لو ارث مطلقاً او على وجه يكاد يكون كذلك .

فالهيئة عند الفرنسيين كالوصية عندنا من حيث المنع والنفاذ من قدر معلوم .
لذلك احتال الواهب في فرنسا على ستر الهيئة احتيال الموصى في مصر على ستر الوصية بصيغتها في صورة عقد معاوضه .

وقد نصت المادة ٩١١ من القانون الفرنسي على بطلان الهيئة المستورة اذا كانت لقاصر ، سواء كانت الهيئة مستورة بأحد عقود المعاوضة او باسم شخص مستعار . ولكن القانون الفرنسي لم ينص على بطلان الهيئة المستورة لغير القاصر .

وقد اختلفت اراء الفقهاء واحكام القضاء في حكم هذه الهيئة . فبعض الفقهاء وبعض الاحكام يقول بأن الهيئة باطلة في مجموعها (راجع كارباتيه جزء ١٨ « الهيئة بين الاحياء » ققرة ٣٦٥٨ وققرة ٤٠٥٠)

وبالعض يقول بأن الهيئة صحيحة في الشكل ، ولكنها تخضع لأحكام القانون المتعلقة بموضوع الهيئة ، سواء من حيث اهلية الماقدين (ققرة ٣٦٧٢ وققرة ٣٦٧٣) ، او من حيث النصاب الجائز هبه (الفقرات ٣٦٧٠ - ٤٠٤٠ - ٤٠٧٥)

١١٧ - بعد هذا البيان نرجع الى أقوال الشراح الفرنسيين في الموضوع

جاء بشرح دالوز على القانون المدني جزء ٢ مادة ٩٣١ :-

« يجب البحث أولاً فيما اذا كان الطاعن بصورية الهيئة المستورة طرفاً في العقد أو اجنياً عنه » (ققرة ٢٨٧)

« ففي الحالة الأولى كان في وسع الطاعن الحصول على كتابة بصورية الهيئة ، فلا يجوز له اثباتها بالينة الا بالقيود المنصوص عليها في القانون العام (٢٨٨)

« أما طبقة الغير ، وهم الاجانب عن العقد ، فيجوز لهم اثبات الصورية بالينة » (٢٨٩)

« ويعتبر ورثة الواهب من طبقة الغير الذين يجوز لهم اثبات الصورية بكافة طرق

الاثبات » (٢٩٠)

١١٨ وجاء بموسوعات كارباتيه جزء ١٨ تحت عبارة « الهيئة بين الاحياء »

« اذا صدرت الهيئة في صورة عقد معاوضة ، وكان الواهب اهلاً للتبرع والموهوب

له أهلاً لقبول الهبة ، فلورثة الواهب ، ذوى الحق فى اتقاص الهبة الى النصاب القانونى reservataires اثبات صورية العقد بكافة الطرق اذا ما ادعوا ان التصرف كان على سبيل التبرع وانه تجاوز النصاب الجائز هبه . »

« لأن العقد وان كان فى الواقع صحيحاً لجواز الهبة المستورة ، الا أنه انما اجيز للورثة الاثبات بكافة الطرق لأنه لم يكن فى استطاعتهم الحصول على كتابة بحقيقة العقد . ولا يمكن ان يعترض عليهم بأن التعهدات الصادرة من مورثهم حجة عليهم ، لانهم ، باعتبارهم متلقين الحق عن القانون ، لا يمثلون المورث » (٤١٥٢)

— راجع الأحكام والمراجع الكثيره الواردة فى هذه الفقرة

« وقد قضى بناء على ذلك بجواز البينة فى اثبات صورية سندات الدين التى يحررها الأب لاحد أولاده ، اذا كانت ظروف الدعوى تدل على صورية الدين ، وكانت قيمة هذه السندات تزيد على النصاب الجائز هبه » (٤١٥٣)

« وقضى كذلك بأن محاولة الابوين تجاوز نصاب الهبة ، بسرها ب عقود بيع صورية ، أو بأى وسيلة اخرى لا تمنع من اثبات الهبة بالقرائن » (٤١٥٤)

« وقضى بأنه اذا صدرت الهبة فى صورة عقد معاوضة ، وتعدت النصاب القانونى ، فلذوى المصلحة من الورثة طلب اتقاص الهبة ، دون ان يحتج عليهم بسبق الحكم فى هذا الشأن فى مواجهة الواهب لأن هذا الحكم لا يكتسب قوة الشئ المحكوم فيه فى دعوى الورثة » - (٤٠٤٥)

وجاء فى بودرى وكولين كتاب الهبة والوصية ما يأتى :

١١٩

« اذا طلب ذو المصلحة اتقاص الهبة الى نصابها القانونى وكانت الهبة مستورة أو غير مباشرة (أى صادرة باسم شخص مستعار) جاز له اثبات ذلك بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن »

« وذلك ليس فقط لأن الغرض من الصورية هنا الهرب من احكام القانون ، لجواز الصورية احياناً ، ولكن لأن المراد هنا اثبات فعل لم يكن فى استطاعة ذى المصلحة الحصول على دليل كتابى عليه »

« والقضاء والشرح على اتفاق فى هذا الموضوع » (٨٥٣)

« وعلى ذلك ، اذا كان نصاب الدعوى يزيد عن مائة وخمسين فرنكا ، لا يقبل من العاقدين اثبات الهبة المستورة بالينة او القرائن ما لم يكن هناك مقدمة ثبوت بالكتابة ، او كان التعاقد نتيجة التدليس »

« وانما يجب عليهما ان يقدموا الدليل الكتابي على الصورية . ولذلك كان من الحيطة ان يحرم العاقدان وقت التعاقد ورقة الضد التي تدل على حقيقة العقد »
« ويكون الأمر على العكس من ذلك اذا كان من يريد اثبات الهبة المستورة اجنبياً عن العقد ، حيث لا يمكن ان يطلب بدليل كتابي لم يكن في استطاعته الحصول عليه . »

« ومن المعلوم ان الورثة يصبحون من طبقة الغير ، أى اُجانب عن العقد ، كلما تمسكوا بالقواعد التي لا يستطيع الواهب الاخلال بها مواجهة ، فليجأ الى الاخلال بها بطرق غير مباشرة ، كقواعد الأهلية والتكلمة والاقاص » (١٢٥٥)

١٢٠ يتبين مما تقدم اجماع رأى الشراح الفرنسيين وقضاةهم على ان الوارث لا يعتبر خلفاً لمورثه في الطعن بصورية التصرف الصادر من الاخير اضراً بحق الأول ، وأن الوارث انما يعتبر في هذه الحالة اجنبياً عن العقد ، له اثبات صوريته بكافة الطرق .

الفصل الرابع

توزيع الاثبات على الاخصام في دعوى الصورية

١ - المسألة

١٢١

كثيراً ما تعرض الواقعة الآتية :

لرجل بنت واحد ، وله مال كثير . اذا مات وفي هذا الرجل ، ورثت بنته نصف ماله ، وذهب النصف الآخر لاخته . ولكن الرجل ، مدفوعاً بماطفة الابوة ، يريد أن يؤول ماله كله لابنته . ولكنه لن يرضى بأن يهبها المال فيجرد نفسه منه في حياته ، سواء لصعوبة ذلك على النفس ، أو لأنه قد يرزق بأولاد آخرين ، فيختار الايصاء لابنته بالمال . ولكن الوصية لو ارث باطلة شرعاً ، أو هي موقوفة على أجازة سائر الورثة ، وهيئات أن يميزها اخته . فإذا فعل ؟

يحتال الموصي في هذه الحالة الى ستر الوصية باحدى طريقتين . الأولى يبيع ماله

لابنته ، والثانية بالاقرار لها بدين يستغرق تركته . وقد يسجل الموصى عقد البيع أو يثبت تاريخ السند ويسلمه لابنته ثم يأخذ عليها ورقة الضد التي لا تلبث أن تسردها بعد وفاته . وقد يبقى عقد البيع أو سند الدين في حيازته فتستولى عليه ابنته بعد وفاته . وإذا مات توفى الرجل ، وظهر عقد البيع أو سند الدين بيد ابنته ، طعن اخوته بصورية سبب العقد ، باعتبار أن سببه الحقيقي إنما هو الايضاء .

١٢٢ فما هي مأمورية الاخوة في دعوى الصورية ؟ ما هو نصيبهم من عبء الاثبات ؟ معنى الصورية هنا . أن هناك سببين للعقد . سبباً ظاهراً ، وهو البيع أو الدين ، وهو سبب غير حقيقي . وسبباً خفياً وهو الايضاء ، وهو السبب الحقيقي . فهل الطاعنون بالصورية ، مكلفون اثبات الامرين معاً ، اثبات أن السبب الوارد بالعقد غير حقيقي ثم اثبات ان السبب الحقيقي هو الايضاء ؟ أو هم مكلفون اثبات الأمر الأول . فإذا ما أثبتوه ، وقع على عاتق صاحبة العقد اثبات أن لسندها سبباً آخر ، وأن هذا السبب صحيح ؟

هذا هو موضوع البحث في هذا الفصل . وهو بحث سبق عرضت له المحاكم الأهلية والمختلطة في بعض القضايا ، وتداوله رجال الفقه في فرنسا بالشرح المستفيض

١٢٣ ٢ - رأى الاستاذ الشوريجي بك

يقول زميلنا الاستاذ مصطفى بك الشوريجي في احدى القضايا بأن على الطاعن بالصورية في هذه الحالة اثبات الأمرين معاً . وقد أخذ بقوله حضرات المحكمين الذين فصلوا في الدعوى - راجع الحكم الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨ في قضية السيدة سكينه هاتم بسيوني ضد السيدة شاه هاتم شعير (رقم ١٥ من الباب السادس) ويستند الاستاذ في رأيه الى سبين

١٢٤ الأول - « أن الأصل عدم جواز اثبات الصورية الا لكتابة . وجواز اثباتها بغير كتابة استثناء من القاعدة . »

« ولا يجوز هذا الاستثناء الا في حالة الغش . فيشترط على المتعهد ، الذي يريد أن يتمتع بهذا الاستثناء ، أن يثبت مع للصورية ، أي كذب السبب الوارد في المحرر ، واقعة اخرى هي واقعة اتفاق المتعاقدين على الغش ، أي مخالفة أحكام القانون . »

« وان مركز الوارث لا يتغير بادعائه أنه تلقى حق الطعن عن القانون ، لا عن المورث ، لأنه في هذه الحالة أيضا يصبح مكانا باثبات واقعة النش ، مكانا باثبات ما يدعيه من أن السبب الحقيقي هو الايضاء باتفاق المتعاقدين . لأن الأصل أن حكم الوارث وحكم المورث سواء ، والاستثناء أن يكتسب الوارث صفة غير صفته من القانون يجعله في حكم الغير بالنسبة للتركه . ففي حالة ادعاء الوارث ان له صفة تخالف صفة الوارث العادي يجب عليه اثبات الصفة العارضة ، هذه الصفة العارضة التي تحرره من قيود الوارثة في الاثبات »

« أن الشارع المصري يحرم على المورث الايضاء لوارث ، ويمنع بناء على هذا التحريم لغير الموصى له من الورثة حقاً خاصاً في الطعن في هذا الايضاء الحاصل من المورث . فعلى الوراث الذي يدعى اكتساب هذا الحق الخاص أن يثبت الايضاء »

١٢٥ الثاني - « لأنه اذا عافينا الوارث من اثبات واقعة النش في مثل هذه الأحوال فتكون النتيجة امكان اثبات الصورية دائماً بغير كتابة . تكون النتيجة انهدام القاعدة العامة في الاثبات . اذ هناك يكفي أن يأتي الراغب في اثبات عكس محتويات المحرر ويزعم مجرد زعم لا يكلف باثباته يزعم أن في المسألة غشاً أو هروباً من أحكام القانون فيفتح له باب اثبات الصورية بغير كتابة على مصراعيه »

ولقد أخذ الحكم المشار اليه بالسبب الثاني وقضى بأن على الوارث ، الطاعن بالصورية في هذه الحالة ، اثبات الامرين معاً ، مخالفة السبب الوارد بالسند للواقع ، والسبب الحقيقي غير المشروع .

١٢٦ ٣ - رأينا

ونحن نرى خطأ هذا المذهب للأسباب الآتية : -

الأول - لأن القاعدة العامة في اثبات الصورية تشمل شقين أساسيين : -

عدم جواز اثبات الصورية بغير كتابة اذا كان الطاعن احداً من المتعاقدين ، وجواز ذلك اذا كان الطاعن اجنبياً عن العقد .

فجواز اثبات الصورية لغير العاقد بالبيئة والقرائن ليس استثناء من القاعدة العامة ولكنه جزء منها .

وأساس هذه القاعدة كما قدمنا ان العاقد كان مطلق الحرية وقت التعاقد ، فكان في

وسمه الحصول ممن تعاقد معه على كتابة قيد صورية العقد . اما غير العاقد فالمفروض انه لم يحضر مجلس العقد ، بل ان العقد انما تحرر خلسة منه واضراراً بحقه ، فلا يمكن ان يحصل من العاقدين على ورقة الضد .

ومحل البحث هنا هل يعتبر الوارث في حالتنا اجنبياً عن العقد ، فيجوز له اثبات الصورية بكافة الطرق . او يعتبر خلفاً لمورثه ، فلا يجوز له ذلك ؟

واذا كان الاساس في هذا التقدير يرجع الى امكان الوارث الحصول على ورقة الضد ، وكان المفروض ان المورث جاد في قصده حرمان غير الموصى لهم من الورثة ، فلا يأخذ ورقة الضد على الوارث الموصى له ، وان أخذ فلن يسلمها لباقي الورثة . وعليه يصبح مستحيلاً على الوارث الذي قصد حرمانه من نصيبه من التركة الحصول على كتابة مثبتة للصورية .

إذن هو اجنبي عن العقد ، وهو من طبقة الغير بالنسبة لمورثه .
وليس أدل على ذلك مما نقلناه عن كاربانتيني (ققرة ٤٠٤٥) من أن الحكم الصادر في مواجهة المورث في هذه الحالة ليس حجة على ورثته
وعلى ذلك يصبح للوارث حق اثبات الصورية بكافة الطرق عملاً بالقاعدة الاساسية المتقدم ذكرها ، لا استثناء من القاعدة العامة . ويصبح لا ارتباط بينه وبين المورث في الصفة وليس ذا صفة عارضة ، كما ذهب الاستاذ الشوريجي

١٢٧ الثاني - لأن القول بأن جواز الاثبات بكافة الطرق شرطه الغش ، وانه واجب على الطاعن اثبات واقعة الغش ، اى الايضاء في حالتنا ، محل ذلك اذا كان الطاعن أحد العاقدين . أما والطاعن هنا الوارث ، باعتباره اجنبياً عن العقد لا خلفاً لمورثه ، فلا موجب لاثبات الغش ، أو الايضاء ، قبل الدخول في اثبات الصورية .

١٢٨ الثالث - ان على الدائن في الأصل اثبات سبب دينه ، اى مقابل تعهد المدين له . (راجع كابتان « سبب التعهدات » طبعة سنة ١٩٢٧ ص ٣٦٦ ققرة ١٦٤ - وص ٣٥٥ من طبعة سنة ١٩٢٣)

ولم يستثن القانون الفرنسى من هذه القاعدة الاحالة واحدة ، وهى المنصوص عليها في المادة ١١٣٢ ، حالة عدم نص السند على سبب الالتزام ، ففرض هنا الشارع ان التعهد سبباً صحيحاً ، وجعل على عاتق المدين اثبات أن لا سبب له ، او أن سببه غير مشروع . لأن الاصل ان الانسان لا يلتزم بغير مقابل صحيح .

ولقد سارت محاكنا على هذا المبدأ، بالرغم من عدم النص، وبالرغم من أن السندات والتعهدات في القانون الفرنسى صوراً خاصة وعبارات شكلية لم ينص القانون المصرى عليها.

على أن خلو القانون المصرى من نص يقابل المادة ١١٣٢ يجعل هذا الدليل حجة قاطعة فى موضوعنا

وإذا كان الاصل ان على الدائن اثبات سبب دينه، وان الاستثناء قاصر على حالة عدم النص على سبب الدين، اصبح لا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء واعفاء الدائن من اثبات سبب دينه فيما اذا نص السند على سبب غير حقيقى *fausse cause* (راجع كاربانتية جزء ٢٩ « الالتزامات » فقرة ٢٧٣) وعلى ذلك اذا ما ثبتت صورية سبب الدين، أى أن السبب المنصوص عليه غير حقيقى، اصبح على الدائن اثبات ان لدينه سبباً آخر وان هذا السبب صحيح.

١٢٩ الرابع - لأن صورية سبب الدين، اذا ما ثبتت، قرينة على ان السبب الحقيقى غير مشروع، اذ لولا عدم مشروعية السبب لما لجأ العاقدان الى النص على سبب غير حقيقى.

وإذا كانت القرينة قائمة، بمجرد اثبات صورية سبب الدين، على عدم مشروعية هذا السبب، اصبح على الدائن نفي هذه القرينة باثبات ان لدينه سبباً صحيحاً (راجع بهذا المعنى اوبرى ورو طبعة سنة ١٩٠٢ جزء ٤ ص ٥٥٧ فقرة ٣٤٥ نوته ١٩ والمراجع التى ذكرها - راجع كذلك كاربانتية جزء ٣٤ « الصورية » فقرة ١٤ والمراجع التى يشير اليها)

١٣٠ الخامس - لأنه اذا لم يكاف الدائن اثبات سبب دينه بعد ثبوت صورية السبب الوارد بالعقد، أصبح من السهل مخالفة احكام القانون بالالتجاء الى الصورية، ولوقف القانون عاجزاً عن تنفيذ احكامه (راجع بودرى « كتاب الالتزامات » جزء أول فقرة ٣٠٨)

ولأن تكليف المدين باثبات صورية سبب الدين، ثم باثبات عدم صحة السبب تكليف فوق الطاقة

اذا اثبت المدين بأن المال المقول بأنه اقترضه من الدائن لم يدفع، اصبح سبب الدين صورياً، واصبح على الدائن اثبات ان لدينه سبباً آخر صحيحاً.

ولا يمكن ان يكلف المدين اثبات ان الدين سبباً آخر ، في الوقت الذي يقول فيه بأن ليس لديه سبب اصلاً ، أو أن لديه سبباً غير صحيح

اما كون الاخذ برأينا « يفتح باب اثبات الصورية بغير كتابة على مصراعيه »
فذلك ما قصده الشارع نفسه ، باباحة الاثبات بكافة الطرق كلما كانت علة الصورية
المهرب من احكام القانون

١٣١ يؤيد رأينا كافة الشراح الفرنسيين ، وكذلك شراح القانون المصري ، كما تؤيده
الاحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية والمختلطة والاهلية .

٤ - افوال الشراح الفرنسيين

١٣٢ جاء بموسوعات كارباتيه جزء ٢٩ « الالتزامات »

« واذا ما ثبت ان السبب الوارد بالسند غير حقيقي ، وقع على عاتق الدائن عبء
اثبات ان لديه سبباً آخر صحيحاً . لأن حكم المادة ١١٣٢ قاصر على حالة خلو التعهد
من النص على سبب الدين ، فلا يمكن أن تنطبق هذه الحالة على حالة النص على سبب
غير حقيقي » (فقرة ٢٧٣)

« وقد قضي صراحة وفقاً لهذا الرأي بأن ليس على المدين الا أن يثبت أمراً واحداً
وهو مخالفة سبب التعهد للواقع » (٢٧٤)

« وبعبارة اخرى ، اذا اثبت المدين ان السبب الوارد في التعهد غير حقيقي ، اصبح
على الدائن الذي يريد التمسك بسنده ان يثبت ان لديه سبباً آخر ، وان هذا السبب
مشروع » (٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧)

« واذا ادعى الدائن ان السبب الحقيقي لديه هبة مستورة ، وجب عليه اقامة الدليل
على ذلك » (٢٧٨)

« وخاصة ، اذا كان سبب الدين غير حقيقى ، فلا يمكن الحكم بصحة سند الدين باعتباره حبة مستورة ، ما لم يقيم الدائن الدليل على ان المدين انما قصد التبرع له بقيمة الدين » (٢٧٤)

وجاء فى الجزء ١٨ « الهبة بين الاحياء » ما يأتى :
« وقد قضى بأنه اذا ثبت ان السبب الوارد بالتعهد غير حقيقى ، فلا يستلزم ذلك حتما اعتبار التعهد حبة مستورة . ولما على الدائن اثبات ان تلك كانت نية المتعهد » (٤١٣٤)

وجاء فى الجزء ٣٤ « الصورية »
« ولما يجب افتراض ان علة الصورية اخفاء سبب غير كاف أو غير مشروع ، فاذا ما ثبتت الصورية (انظر الفقرة ٥٣ وما بعدها) فعلى الدائن الذى يزعم ان لديه سببا حقيقيا ومشروعاً ان يقيم الدليل على ذلك . وليس للدائن هنا الاستناد الى القرينة المستقاة من المادة ١١٣٢ مدنى ، لأن هذه القرينة قاصرة على حالة عدم نص السند على سبب الدين ، ولا يمكن قياس هذه الحالة على حالة صورية سبب الدين التى تختلف عنها اختلافاً كلياً » (١٤)

— راجع أحكام محكمة النقض والمراجع المشار اليها فى هذه الفقرة

« على من يطعن بالصورية اقامة الدليل عليها . واذا ما ثبتت الصورية ، فعلى من يدعى أن هذه الصورية لا تغير من مركز العاقدين ، ويترتب عليها نفس الحقوق المدعى بها ، أن يقيم الدليل على ذلك » (٥٣)

١٢٣ « وجاء فى بودرى - كتاب التعهدات - جزء أول :
« ومن المعلوم ان التعهد ذا السبب الصورى لا يكون صحيحاً الا اذا كان سببه الحقيقى مشروعاً ، والا أصبح من السهل على العاقدين مخالفة القاعدة التى تقضى بأبطال كل أثر للتعهدات المبنية على سبب غير مشروع »
« ولا شك أن على الدائن الذى يدعى بأن لديه سبباً حقيقياً ومشروعاً أن يقيم الدليل على ذلك » (٣٠٨)

« ولكن وقد أثبت المدين الصورية ، فإذا يكون مركز الخصام ؛ أثبت المدين مثلاً أن لا أصل للدين المقول بأن الدائن اقترضه إياه . هل يمكن قياس هذه الحالة على حالة خلو التعهد من النص على سبب الدين ، فتقوم القرينة على أن للدين سبباً صحيحاً طبقاً لنص المادة ١١٣٢ ؟ »

« يجاب على ذلك بحق بأن حكم المادة ١١٣٢ لا ينطبق على حالتنا ، لأنه إذا كان السند خالياً من ذكر سبب الدين ، جاز افتراض أن هناك إقراراً ضمناً من المدين بمشروعية سبب الدين . أما وقد نص السند على سبب الدين ، وقد ثبت أن هذا السبب مكذوب ، فلا محل لهذا الافتراض . »

« لذلك وجب على الدائن في هذه الحالة إثبات سبب الدين »
 « على أن السند الذي اشتمل على سبب ثبتت صوريته يصلح مقدمة ثبوت بالكتابة تميز للدائن إثبات السبب الحقيقي للدين بالبيننة والقرائن » (٣١٩)

١٣٤ وجاء في كائيتان « سبب التعهدات » طبعة سنة ١٩٢٧ ص ٣٦٦ - وص ٣٥٥ من طبعة سنة ١٩٢٣

« على الدائن ، الذي يدعى أن له ديناً على مدينه ، أن يقيم الدليل على أن الأخير إنما أراد أن يلتزم قبله بالدين (مادة ١٣١٥ مدني) فعلى الدائن إثبات امرين : الالتزام بالذات ، ثم السبب الذي حمل المدين على الالتزام . لأن السبب ، أو علة الالتزام جزء لا يتجزأ من مظهر ارادة المدين »
 « فإذا ما أثبت المدين انعدام أو صورية السبب الذي يدعيه الدائن ، فعلى الدائن إثبات السبب الحقيقي للالتزام » (١٦٤)

١٣٥ وجاء في أوبري ورور - طبعة سنة ١٩٠٢ - جزء ٤ ص ٥٥٧
 « أما إذا كان التعهد قد نص على سبب ، وقد أثبت المدين صورية هذا السبب ، فلا يترتب على صورية السبب بطلان التعهد حتماً »

« لأن الصورية ليست بذاتها سبباً للبطلان (نوته ١٨ من الهامش) »
 « فقد يظل التعهد قائماً وصحيحاً ، إذا أثبت الدائن أن للتعهد ، بجانب السبب الصوري ، سبباً آخر كافياً وصحيحاً (٣٤٥) »
 « لأنه يجب الافتراض طبعاً بأن الغرض من الصورية إخفاء سبب غير كاف أو غير مشروع ، فإذا ما ادعى الدائن غير ذلك وجب عليه الإثبات (نوته ١٩) »

١٣٦ وجاء في لا بوري « شرح القانون المدني » جزء ١٠ تحت لفظة « الادلة »
 « اذا اقام المدعى الدليل على ان سبب الدين غير حقيقى . فعلى المدعى عليه اقامة
 الدليل على ان للدين سبباً آخر حقيقياً وصحيحاً (٤٢٢)
 (وهنا المدعى الطاعن بالصورية اى المدين . والمدعى عليه الدائن)

١٣٧ وجاء في دالوز - الموسوعات جزء ٢٣ « فى الالتزامات »
 « اذا ثبتت صورية سبب الدين الوارد بالسند ، فمن الذى يقوم باثبات ان للدين
 سبباً آخر حقيقياً »
 « لا تخلو الحال من أحد أمرين »
 « اذا كانت صورية سبب الدين قد ثبتت من اقرار الدائن وحده ، بان أقر
 بالصورية وأقر فى الوقت نفسه بأن للدين سبباً آخر صحيحاً ، فلا يجوز تجزئة اقراره ،
 ويصبح التمسك صحيحاً ، الى أن يقوم المدين باثبات انعدام السبب الذى ادعاه الدائن
 فى اقراره » (٥٤٤)

« أما اذا قام الدليل على انعدام سبب الدين أو على صورية ، مستقلاً عن اعتراف
 الدائن بالصورية ، صح القضاء بطلان هذا التمسك (٥٤٦)

« وكذلك اذا أقر الدائن بصورية سبب الدين ، فالتمسك بالحكم بطلان التمسك
 اذا ما تبين له ، من وقائع الدعوى ، أن السبب الحقيقى للدين اختصاص الدائن بميزة
 يحرمها القانون » (٥٤٧)

« أما اذا كان المدين المدعى عليه هو الذى أثبت صورية سبب الدين ، أصبح
 على عاتق الدائن اثبات أن لديه سبباً آخر حقيقياً »
 (راجع ديرانتون جزء ١٠ ققرة ٣٥١ - تولىه جزء ٦ ققرة ١٧٧ - زكاريا جزء ٢
 ص ٤٧٦ - أوبرى ورو جزء ٣ ص ٥٦٠ طبعة ماسيه وفرجييه - لارومبيير جزء ١
 ص ٢٩٦ ققرة ٨) .

« فاذا لم يتقدم الدائن بهذا الدليل ، بالرغم من قصر مأمورية المدين على الادعاء
 بأن السبب غير حقيقى واثباته ذلك ، جاز الحكم بطلان التمسك لانعدام السبب »

وقد جرت المحاكم على ذلك فقضت بأنه اذا كانت صورية سبب الدين مسلماً بها،
جاز الحكم بإعلان التعهد لانعدام السبب، اذا تبين ذلك من وقائع الدعوى وظروفها،
ولو قصرت مأمورية المدين على الادعاء بصورية سبب الدين « (٥٤٨)

وجاء في تكملة دالوز جزء ١١

« اذا أثبت المدين صورية سبب الدين، وجب على الدائن، اذا ادعى أن لديه
سبباً آخر حقيقياً، أن يقوم بالدليل عليه « (١٥٦)

تلك هي أقوال الشراح الفرنسيين، وذلك هو قضاء محاكمهم
ولا تخرج آراء شراح القانون المصري، ولا قضاء المحاكم المصرية، عما تقدم

٥ - رأى أهمر شراح القانون المصري

١٣٨

جاء في دوهلتس - شرح القانون المدني - جزء ٣ في باب التعهدات :
« لا تصح التعهدات الا اذا كان لها سبب حقيقى مشروع . فاذا كان سببها غير
حقيقى *fausse cause* أى (صورياً) أصبحت معدومة الأثر »
« فاذا كان السبب المدعى به أو المنصوص عليه فى التعهد غير حقيقى ، أى مخالفاً
للواقع ، ولم يكن للتعهد سبب آخر ، أصبح التعهد باطلاً لانعدام السبب »
« ومن حق المدين اثبات صورية السبب بكافة الطرق » (٢٣)

« فاذا أثبت المدين ذلك ، جاز للدائن اثبات أن التعهد ، بجانب السبب الصورى
سبباً آخر صحيحاً ومشروعاً ، فيحل هذا السبب محل السبب الصورى ويصبح التعهد
صحيحاً »

« ويجب على الدائن أن يتبع فى اثبات السبب الحقيقى للدين قواعد الاثبات العامة .
فلا يجوز له اثبات ذلك بغير كتابة اذا كان المدعى به يزيد عن نصاب البيئة (لوران
جزء ١٦ ققرة ١٧٠) . ويجوز له الالتجاء الى استجواب خصمه أو توجيه اليمين الحاسمة
اليه » (٢٤)

ومع اقرارنا برأى مسيو دوهلتس ، فيما يتعلق بتوزيع الاثبات على المدين والدائن ،
نرى انه تجاوز الرأى الصحيح فيما يتعلق بطريقة الإثبات

١٣٩

لأنه ليس للمدين إثبات صورية سبب الدين بكافة الطرق الا في الاحوال التي مر بنا الكلام عليها .

كما لا شك أن للدائن دائما إثبات أن لديه سبباً آخر صحيحاً بكافة الطرق ، لان سنده يعتبر مقدمة ثبوت بالكتابة .

راجع كاييتان في سبب التعهدات فقرة ١٦٤ ص ٣٦٦ من طبعة سنة ١٩٢٧ و ص ٣٥٥ من طبعة سنة ١٩٢٣ - وبودري كتاب الالتزامات جزء أول فقرة ٣١٩

١٤٠ - ٦ - قضاء المحاكم المصرية في هذا الموضوع

قضت محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ مايو سنة ١٩٠٣ (مجلة التشريع والقضاء س ١٥ ص ٢٧٩ - فهرست ٢ رقم ٢٥٧٥) بما يأتي :

« ليست صورية سبب الدين في ذاتها سبباً لبطلان التعهد ، ولكن يجب لقيام التعهد ولصحته ان يتقدم الدائن بالدليل على أن لديه ، بجانب السبب الصوري ، سبباً آخر كافياً وصحيحاً »

« راجع بهذا المعنى تماماً حكما الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٠ (المجلة س ٢٣ ص ٩ - فهرست ٢ رقم ٣٧٣٤)

وقضت في ٢٣ مارس سنة ١٩١٥ (المجلة س ٢٧ ص ٢٣٧ - فهرست ٣ رقم ٣٧٣٦) بما يأتي :

« اذا نص السند على سبب الدين ، وثبت ان هذا السبب كاذب ، وقع على عاتق الدائن اثبات ان لديه سبباً آخر مشروعاً . وما لم يتم بذلك وجب الحكم ببطلان الدين وانعدام اثره »

١٤١ وقضت محكمة الاستئناف الاهلية في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ (المجموعة الرسمية من ٣ ص ٢٤٦) بأن « لا تأثير لسبب الصوري المبين في السند على صحة التعهد بشرط ان يكون لهذا التعهد سبب جائز »

« وعلى الدائن ان يقيم الدليل على ان سبب التعهد جائز ، اذا تبين أن السبب المذكور في السند صوري »

وقضت محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة الرسمية س ٢٣ عدد ٦) بأنه « اذا ثبت فساد السبب الذي ادعاه الدائن فعليه أن يثبت وجود سبب مشروع للتعهد . فاذا عجز الدائن عن ذلك وجب الحكم بإعلان التعهد باعتبار أنه غير مبني على سبب مشروع »

وقضت بذلك أيضاً محكمة الاستئناف الأهلية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ (دائرة حضرة احمد بك زكي أبي السعود) (المجموعة الرسمية س ٢٥ ص ٥١) في قضية يتخلص موضوعها في أن إحدى السيدات لم ترزق ولداً وكان لها بنات ، فارادت أن تحرم أخاها من نصيبه من تركتها ، فحررت سنداً لبناتها تستغرق قيمته كل التركة ، فطعن أخوها بعد وفاتها بصورية سبب الدين ، وقالت محكمة الاستئناف :

« وحيث بناء على ذلك يكون المستأنف (الطاعن بصورية سبب الدين) محقا في طلبه اثبات صورية السند بالينة والقرائن ولا محل للبحث اذا كانت الوارث يعتبر من الخصوم او غير الخصوم »

« وحيث أن المحكمة ترى أن القرائن التي يستند عليها المستأنف ليست كافية لإثبات الصورية فيتعين اجابة طلب التحقيق ليثبت المستأنف أن سبب السند لم يكن صحيحاً ديناً »

« وحيث أن عدم صحة السبب لا يكفي لإعلان السند لجواز أن يكون له سبب آخر حقيقي شرعي فيتعين التصريح للمستأنف عليهن - الدائئات - بإثبات السبب الصحيح الذي يدعيه تأييداً لدينهن »

« وحيث أن لكل فريق الحق في نفي ما يثبته الفريق الآخر »
« فلهذه الأسباب - حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع باحالة القضية على التحقيق ليثبت المستأنف بالينة أن سبب السند لم يكن ديناً صحيحاً وليثبت المستأنف عليهن السبب الصحيح الذي يدعيه تأييداً لدينهن . ولكل من الفريقين نفي ما يثبته الفريق الآخر »

١٤٢ تنتهي من هذا الفصل ، بأن شراح القانون الفرنسي وقضاةهم ، وأن شراح قانوننا وقضاةنا كذلك ، مجمعون على أن المدين مكلف اثبات صورية سبب الدين ، فاذا ما ثبتت

الصورية ، أصبح الدائن مكلفا اثبات أن لدينه سييا آخر صحيحا . ومالم يفعل أصبح التعهد باطلا

واذن لا يكلف المدين اثبات الأمرين معا ، الصورية والسبب غير الصحيح ، كما ذهب الاستاذ الشوريجي بك في الدعوى المشار اليها .

الفصل الخامس

اثبات الصورية بالقرائن

قيمة القرائن في اثبات دعوى الصورية . اعتراض الاستاذ الشوريجي بك
والرد عليه — قضاء المحاكم المصرية

١ - قيمة القرائن في اثبات دعوى الصورية

١٤٣

يمكن أن يقال أن القرائن هي عمدة الاثبات في دعوى الصورية . فاذا ما احيلت القضية الى التحقيق لاثبات الصورية بالينة ، كانت القرائن دائما طلائع الاثبات التي يستند اليها الحكم التمهيدى في احالة الدعوى الى التحقيق .

واذا ما عرضت القضية للحكم بعد التحقيق ، كان للقرائن الحظ الوافر في تكوين عقيدة القاضى عند الحكم فى الموضوع .

الا أن القرائن قد تكون فى بعض الأحيان الدليل الوحيد على الصورية . وفى اعتقادنا أنها ، وان كانت أدلة ضعيفة أو غير مباشرة ، فى سائر القضايا كما يقول بعض الشراح ، الا ان لها فى نظرنا المقام الثانى بعد الكتابة فى دعوى الصورية . وذلك للأسباب الآتية :

١ - ان العقد الصورى يحزر دائما خلسة من يراد التمسك به ضده . فلا يحضر الطاعن بالصورية مجلس العقد ، ولا يعلم الطاعن بشهود مجلس العقد ممن لم يشهدوا عليه ، ويتعذر عليه الاستشهاد بمن شهدوا على العقد لاعتقادهم بأنهم مرتبطون باثبات صحة ما شهدوا عليه

٢ - ان القرائن أدلة عقلية يستجها القاضى من وقائع الدعوى ، وهى اقطع فى التدليل من شهادة الشهود الذين قد يرتبطون بشهادتهم على العقد ، وقد تتأثر شهادتهم بالعرض أو النسيان

وكثيراً ما رأينا في القضايا صاحب العقد يهدد شهوده بايهاهم بأنهم إذا خالفوا في شهادتهم ما ورد بالعقد عدوا مزورين . وعبثاً نحاول اقناع هؤلاء الشهود بخطأ هذا الرأي . ولقد صدق المرحوم فتحى باشا زغلول في قوله في كتابه « شرح القانون المدنى » ص ٤١٨ « ابغض طرق الاثبات عند الشارع شهادة الشهود »

٣ - ان للقرائن قيمة كبيرة في الاثبات في كثير من القضايا ، كقضايا التزوير ، والقضايا التي يتوقف الفصل فيها على تقديرية الخصام ، بل وفي جميع القضايا التي يتوقف الفصل فيها على تقدير القاضى . ففي هذه القضايا كافة يرجع القاضى في تقديره الى ظروف الدعوى وقرائن الأحوال ، الى تلك الأدلة العقلية التي يستخلصها القاضى بفطنة من شتى الوقائع ومختلف المرافعات

٤ - أن القانون نفسه قد أحل القرائن في بعض الحالات المقام الأول في الاثبات ، فجعل بعضها قرينة قاطعة لا قبل النفى *Juris et de jure* وجعل البعض الآخر قرينه نسبيه قبل النفى *juris tantum*

١٤٤ ٢ - اعتراض الاستاذ الشوربجى بك على اثبات الصورية بالقرائن

واذا كانت تلك قيمة القرائن من حيث الاثبات في سائر الدعاوى وفي دعوى الصورية خاصة ، وجب علينا دفع اعتراض زميلنا الاستاذ الشوربجى بك . بعدم جواز اثبات الصورية بالقرائن

يقول زميلنا الفاضل في مذكرته الأولى في الدعوى المشار اليها :

١ - « أن في فرنسا عنى الشارع بتنظيم الاثبات بالبيئة فعرفها تعريفاً صريحاً ، ووصفها وصفاً دقيقاً ، وأخيراً ساواها في القوة بالبيئة بنص خاص ، ونص صراحة في المادتين ١٣٤٩ و ١٣٥٣ على أجازة اثبات الغش بها »

« أما في مصر فالأمر على خلاف ذلك ، فلم يعن الشارع المصرى بالقرائن ، فأغفل تعريفها وأغفل وصفها ، ولم يضع نصاً يساويها بالبيئة ، ولم يذكر أنها جائزة لاثبات الغش »

« بل من مراجعة باب الاثبات في القانون المدنى المصرى تدلنا على أن الشارع المصرى لم يساوها بالبيئة ، فنص على أجازة الاثبات بالبيئة أو القرائن في بعض الحالات ، ونص في حالات أخرى على أجازة الاثبات بالبيئة وحدها دون ذكر القرائن ، ونص في بعض المسائل على أجازة الاثبات بغير كتابة » - راجع ققرة ١٦ من مذكرة الاستاذ

١٤٦ ٢- « أن الأدلة المدنية جاءت على سبيل الحصر ويجب تفسير النصوص الخاصة بها بالدقة التامة ، فلا يصح فيها القياس ، ولا يصح استمارة نص في قانون أجنبي لتطبيقه في مصر »

« وأن الإثبات بغير الكتابة جاء استثناء للنص الوارد في المادة ٢١٥ » - راجع فقرة ١٧

١٤٧ ٣- « وأن القرائن أدلة غير مباشرة لأنها عبارة عن استنتاج مجهول من معلوم ، وكثيراً ما يخطئ المرء في استنتاجه » - راجع فقرة ١٨

هذا ما قاله الاستاذ الشوري بجى بك. وأما حضرتنا المحكمين الذين فصلوا في الدعوى، فلم يأخذوا بهذا الاعتراض، وقضيا بجواز إثبات الصورية بالقرائن - راجع حكمهما رقم ١٥ من الباب السادس .

١٤٨ وردنا على الاستاذ

١- أن القانون الفرنسي هو مصدر القانون المصري . فواجب الأخذ بنصوص القانون الفرنسي ولو أهملها الشارع المصري . ما لم يكن هذا الإهمال قد وقع عمداً ، لمخالفته لنصوص القانون المصري ، أو لروح التشريع فيه .
دليلنا على ذلك تمسك الاستاذ بقاعدة « عدم جواز إثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة » المنصوص عليها في المادة ١٣٤١ من القانون الفرنسي ، بالرغم من أن القانون المصري قد أهمل هذا النص .

واذا كانت جميع قواعد الإثبات الأساسية مأخوذة عن القانون الفرنسي ، وروح التشريع واحدة في القانونين ، كما هو ظاهر من مراجعة نصوصهما ، أصبح واجباً الأخذ بنصوص القانون الفرنسي في الحالات التي أغفل النص عليها في القانون المصري وصحيح أن الشارع المصري نص على القرائن في بعض حالات ، وسكت عنها في حالات أخرى ، ولكنه نص عليها في جميع الحالات التي نص عليها القانون الفرنسي (راجع المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٢) وسكت عنها في حالتين خاصتين (راجع المادتين ٢٢٠ و ٢٢١)

أما عدم النص على القرائن في المادة ٢٢٠ فسيبىه أن المادة ٢١٩ جعلت وجود سند

الدين بيد المدين قرينة قانونية على وفاء الدين . فجاء الشارع في المادة ٢٢٠ بقررها بقرينة غير قاطعة ، وأجاز للدائن فيها .

ولما كان الوفاء هنا ثابت بقرينة قانونية ، رأى الشارع أن لا يكون النفي بقرينة أخرى ، هي لا شك أضعف من القرينة القانونية ، فجاز النفي بالبيئة .

أما القانون الفرنسي فلم ينص في المادة ١٢٨٣ على الطريقة التي تنفي بها القرينة القانونية وأما عدم النص في المادة ٢٢١ على القرائن فسببه ظاهر أيضاً ، لأن الشارع يعتبر الشروع في الوفاء قرينة قانونية على الدين ، ولكنه لم يرد أن يجعلها دليلاً قاطعاً ، فقال بمجاوز تكملة الإثبات بالبيئة . وبديهي إذا كانت القرينة دليلاً ناقصاً في هذه الحالة ، فلا يمكن تكملة الدليل إلا بالبيئة .

ولا نظير للمادة ٢٢١ في القانون الفرنسي

أذن ففي الحالة الأولى نص الشارع المصري على أن تنفي القرينة القانونية إنما يكون بالبيئة . وفي الحالة الثانية نص على أن تكملة القرينة القانونية إنما يكون بالبيئة أيضاً . ولم يخالف الشارع المصري في ذلك نصاً في القانون الفرنسي ، ولكنه سار على القواعد التي أخذ بها القضاء الفرنسي نفسه

وأذن لا يصح القول بأن الشارع المصري لم ينص على القرائن في جميع الحالات التي نص عليها القانون الفرنسي .

١٤٩

٢ - أما كون الأدلة المدنية جاءت على سبيل الحصر ، فلا يجوز التوسع في تطبيق نصوصها ، ولا الأخذ بالقياس فيها - فنحن لا نطبق هنا طريقاً للإثبات غير موجود في القانون المصري ، ولا نطبقه إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ التي وضعت القاعدة الأساسية للإثبات والتي نصت صراحة على القرائن .

قول هذه المادة لا يقبل الإثبات بالبيئة ولا بقرائن الاحوال إذا كان المدعى به يزيد عن ألف قرش ، أو كان غير مقدّر القيمة «إذا لم يكن مانع من الحصول على كتابه» أذن يخرج من ذلك ، ويجوز إثباته بالبيئة وقرائن الاحوال ، المدعى به إذا كان لا يزيد عن ألف قرش . أو كان يزيد عن ألف قرش ، وكان هناك مانع من الحصول على كتابة - وهي حالتنا - وهذه المادة هي التي نستند إليها وحدها في التطبيق . فعلى فرض أن باقى مواد القانون لا ينص على القرائن ، فلا يؤثر ذلك في جواز إثبات الصورية بالقرائن .

٣ - وأما القول بأن القرائن أدلة ضعيفة فقد رددنا عليه مقدماً

١٥٠

١٥١ ٣ - قضاء المحاكم المصرية

ولقد سارت المحاكم المصرية على الرأي الذى تقول به ، فاجازت الاثبات بالقرائن كلما جاز الاثبات بالينة - راجع احكام محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٩ من ١ ص ٣٦١ - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ من ١٤ ص ٤٧ - ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ من ٢٨ ص ٥٣ - ١٣ ابريل سنة ١٩١٦ من ٢٨ ص ٢٥٤
كما اجازت اثبات الصورية بالقرائن - راجع احكام المحكمة المذكورة فى ٥ فبراير سنة ١٨٩١ من ٣ ص ١٧٥ - ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٣ من ٦ ص ١٥ - ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ من ٦ ص ٧٢ - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ من ٢٥ ص ٤ - ٢٠ فبراير سنة ١٩١٣ من ٢٥ ص ١٨٩ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ من ٢٦ ص ١٠٨ - ٩ مارس سنة ١٩١٦ من ٢٨ ص ١٩١ .
راجع كذلك حكم محكمة الاستئناف الاهلية فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ رقم ٨ .
وحكم المحكمين رقم ١٥

١٥٢ وكثيراً ما اخذت المحاكم الفرنسية بطروف الدعوى وبنت عليها وحدها حكمها بصورية التعهد .

- راجع بودرى - كتاب التعهدات جزء ١ ص ٣٧٠ ققرة ٣١٨ - كتاب الهبة والوصية جزء ١ ص ٥٦٨

- راجع كذلك دالوز . موسوعات . جزء ٣٣ « الالتزامات » ققرة ٥٤٨
وراجع كابتيان « سبب التعهدات » طبعة سنة ١٩٢٣ ص ٣٤٩ (الهامش)
حيث جاء به ان محكمة السين الفرنسية قضت فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٦ بأنه « يجب الحكم بطلان السند ، الثابت فيه قبض المدين مبلغاً من المال ، اذا تبين من ظروف الدعوى ان الدائن ما كان يستطيع وقت تحريره ان يدفع للمدين هذا المبلغ » -
دالوز ٦ - ٥ - ٣٦ .

١٥٣ اذن لا شك فى جواز اثبات الصورية بالقرائن
وانما يشترط ان تكون القرائن مؤدية الى اثبات الصورية ، وهذه مسألة متروكة لتقدير القاضى

الباب السادس

قضاء المحاكم المصرية في دعوى الصورية

الفصل الأول

قضاء محكمة الاستئناف الاهلية

- اول مارس سنة ١٩٠٠

١٥٤

(المجموعة الرسمية من ١ ص ٤٧)

(دائرة الجنح والجنايات رياسة حضرة احمد عفيفي بك وعضوية حضرتي مستر
كوغلن ومستر رويل القاضيين وعلى ابو الفتوح افندي وكيل النيابة . قضية النيابة العمومية
غرفة ٤٦٦ سنة ٩٠٠ المقيدة بالجدول العمومي غمرة ٣٨٨ سنة ٩٩)

ملخص الحكم

١ - ما لم يدع بمحصول غش او تدليس ، لا يجوز اثبات الصورية بين المتعاقدين
الا بالكتابة

٢ - الامتناع عن الاجابة امام النيابة لا يعتبر مقدمة ثبوت بالكتابة ، ولا يصلح
اساساً لاثبات الصورية بالينة

اسباب الحكم:

حيث ان القانون يقضى بأنه لا يجوز اثبات التعهدات والعقود التي يزيد موضوعها
عن الف قرش الا بالكتابة وأجاز فقط اثباتها الا في احوال استثنائية (عبارة الحكم
مضطربة نقلناها بنصها)

وحيث ان علماء القانون قرروا بأنه لا يجوز لأحد المتعاقدين ان يثبت صورية العقد

المثبت بكتابة بشهادة الشهود او بقرائن الأحوال الا اذا وجد غش او تدليس من أحد المتعاقدين فيجوز اثبات الغش والتدليس لا صورية العقد واجاز لمداينى احد المتعاقدين بأن يثبتوا صورية العقد بغير الكتابة لأنهم يكونون في الحالات الاستثنائية التي قررها القانون وهي عدم امكانهم ان يأخذوا كتابة بصورية العقد فلن هذا الأمر خارج عن ارادتهم وقدرتهم»

« وحيث أن التهم الأول لم يدع حصول غش ولا تدليس من المدعى بالحق المدني ويدعى فقط صورية عقد البيع الصادر منه له »

« وحيث أنه لم يقدم دليلا بالكتابة يدل على صورية العقد »

« وحيث أنه وان كانت المادة ١٦٢ قضت بأنه يسوغ للمحكمة في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه عن الاجابة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع بالبيئة الا أنه لا يتيسر للمحكمة أن تعتبر امتناع مدعى الحق المدني عن الاجابة امام النيابة مثل الخصم الذي يتمتع عن الاجابة أمام المحكمة فإنه يوجد فرق بين الحالتين »

٢

(٣٠ يناير سنة ١٩٠٢)

(المجموعة الرسمية من ٣ ص ٢٤٦)

(دائرة جناب مستر بوند وكيل المحكمة بعضوية حضرنى يوسف شوق بك والمستر دلبر وغلو القاضيين - القضية رقم ٢٠٨ سنة ١٩٠١ استئناف)

ملخص الحكم :

١ - صورية سبب الدين لا تستلزم بطلان التعهد ، حيث قد يكون التعهد سبب آخر صحيح

٢ - اذا اثبت المدين صورية سبب الدين ، وجب على الدائن اثبات ان لدينه سببا آخر صحيحا . وان عجز عن ذلك وجب القضاء ببطلان التعهد .

أسباب الحكم :

« حيث أن دفاع المستأنف عليه ينحصر في عدم صحة السبب الذي بني عليه تحرير الكيالة المذكورة

« وحيث ان عدم صحة السبب لا يكفي لسلب كل مفعول يتناوله العقد ولا يؤثر تأثيراً ما على صحة العقد لو وجد سبب آخر حقيقى شرعى

» وحيث ان عدم صحة السبب قد ثبت فى هذه الدعوى

أولاً - من اعتراف المستأنف فى مذكرته المقدمة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ التى طلب فيها سماع شهادة دولتو الاميره نظلى هاتم فيما يتعلق بأصل الكيالة

ثانياً - من أحوال وظروف الدعوى لا سيما من التفرافين المتبادلين بين الأمير كمال الدين باشا والاميره نظلى هاتم المؤرخين ١٥ مايو سنة ١٩٠٠

« وحيث متى ثبت ان المستأنف لم يقرض محجورة المستأنف عليه مبلغ الخمسة الاف جنيه أى متى ثبت ان سبب تحرير الكيالة غير صحيح وجب على الدائن اثبات السبب الصحيح الذى يدعيه تأييداً لدينه كما هو مقتضى القواعد القانونية الثابتة (انظر دالوز فى الالتزامات - نوته ٥٤٤ - ودالوز - التكلفة - نوته ١٥٤ وما يليها)

» وحيث ان المستأنف لم يثبت ولم يحاول أن يثبت ان السبب الذى بنى عليه تحرير الكيالة هو صحيح مع ان ذلك كان فى استطاعته لو طلب من محكمة الاستئناف اجراء تحقيق او اجاب على الاسئلة التى وجهت اليه سواء من محكمة أول درجة او من محكمة ثانى درجة

« وحيث انه بناء على ذلك يجب اعتبار الكيالة باطلة لعدم وجود سبب قانونى موجب لتحريرها ويتعين اذن تأييد الحكم المستأنف »

٣

اول يناير سنة ١٩٠٢

١٥٥

(المجموعة الرسمية ص ٨ ص ٢١٣)

(دائرة حضرة احمد عفيف بك بعضوية حضرة مستر مارشال ومستر ايموس القاضيين . القضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٠٦ استئناف)

ملخص الحكم :

لا يجوز اثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة

أسباب الحكم :

« وحيث ان صورية العقد لا يمكن اثباتها بين الخصوم الا بكتابة ضدها »

« وحيث ان هذا الشرط غير موجود في القضية الحالية »
 « وحيث انه بناء على هذه الاسباب وأسباب محكمة أول درجة التي تأخذ بها محكمة
 الاستئناف يتعين تأييد الحكم المستأنف . »

❧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(المجموعة الرسمية من ١١ ص ١٦٩)

(دائرة حضرة أحمد زيور بك بعضوية حضرة مستر مارشال ومستر كالويني المستشارين —
 القضية رقم ٨٤٨ سنة ١٩٠٨)

ملخص الحكم :

- ١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدین الا بالكتابة الا عند حصول الغش
- ٢ - الورثة خلفاء المورث ، فلا يجوز لهم الطعن بصورية العقد الصادر من
 مورثهم بغير كتابة
- ٣ - اشتراك العاقد في تحرير عقد صوري يمنعه من التمسك بصوريته

أسباب الحكم :

« وحيث انه لا نزاع بين الخصوم في حصول البيع وانما النزاع في كون العقد هو
 صوري للأسباب التي أبداها ورثة البائع وأخذت بها محكمة أول درجة »
 « وحيث انه بالنسبة لصورية العقود بين المتعاقدين (وفي هذه القضية يعتبر ورثة
 البائع أحد المتعاقدين لانهم حلوا محل البائع) فانه مقرر قانوناً ان الشخص الذي يطعن
 في عقد بكونه صورياً وهو أحد المتعاقدين لا يقبل منه أن يثبت بالينة او بالقرائن
 الصورية التي اشترك فيها مالم يكن رضاه أخذ منه بالغش والتدليس الخ »
 « وحيث انه مقرر أيضاً وحكم من المحاكم بهذا المبدأ أن الاثبات بالينة أو بالقرائن
 بالنسبة الى صورية العقود ليس جائزاً في صالح الأشخاص الذين اشتركوا في العقد
 المزعوم انه صوري »

« وحيث أن محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٠٩ قد خالفت هذه المبادئ لأنها استنتجت الصورية من الوقائع المذكورة في حكمها وهذا غير جائز لأنه كان يجب لإثبات دعوى الصورية أن يؤخذ عقد ضد عقد البيع المطعون فيه بالصورية وهذه الورقة لم تقدم »

٥

٢٠ يناير سنة ١٩١٤

١٥٦

(المجموعة الرسمية من ١٥ ص ٢٤٠)

(دائرة حضرة احمد بك ذى الفقار بضموية حضرتى محمد صالح بك ومستر ماك بارنت المستشارين
— القضية رقم ٧٧٦ سنة ٣٠ ق)

ملخص الحكم:

- ١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة
- ٢ - ولا يقبل من الطاعن بالصورية الادعاء بحصول الغش في تحرير سند الدين لأنه يصبح مشتركاً في الغش

أسباب الحكم:

« وحيث أن سبب الدين المذكور صراحة في سنده ان القيمة وصلت تقديره سلفه وهذه القيمة تتجاوز الف قرش »
« وحيث أنه قانوناً لا يسوغ الاثبات بالينة أو بالقرائن أن هذا السبب المذكور صراحة هو غير حقيقى »
« وحيث ان الادعاء بحصول الغش من الدائن في سبب الدين مدفوع بكون المدين نفسه على فرض صحة قوله فهو مشترك في هذا الغش »

٦

٢٧ يناير سنة ١٩١٥

١٥٧

(المجموعة الرسمية من ١٦ ص ٩٢)

(دائرة حضرة محمد صدقي بك بضموية حضرتى مستر دابروغلو واحمد راغب بك المستشارين —
القضية رقم ٥٤٠ سنة ٣١ ق)

ملخص الحكم:

لا يجوز اثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة . وانما يجوز لغير العاقلين اثباتها
بكافة الطرق

أسباب الحكم :

« وحيث أن صورية العقود بالنسبة لغير المتعاقدين يجوز اثباتها بجميع الطرق القانونية بما فيها اليقظة والقرائن ولكنها لا تثبت بالنسبة للمتعاقدين أنفسهم إلا بالكتابة أو بورقة يمكن اعتبارها بصفة مبدأ للثبوت »

« وحيث أنه اتضح من أسباب الحكم المستأنف ما يثبت تلك الصورية ولذا يكون الحكم المستأنف في محله ويجب تأييده والاخذ بأسبابه »

« وحيث أنه فضلاً عن تلك الأسباب فإن المستأنف عليه قدم لمحكمة الاستئناف ورقة قاطعة في إثبات الصورية وهي عقد عرفي ممضى عليه من إبراهيم جرجس ومن إبراهيم مرزوق يدل على أن الأول باع إلى الثاني الثمانية وأربعين فداناً وسدس وحبنتين السابق بيعها من الثاني للأول بالعقد المسجل في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩١ وأن هذا العقد العرفي يكفي لإثبات الصورية بين المتعاقدين . »

٧

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠

١٥٨

(المجموعة الرسمية من ٢٢ ص ٢٢٦)

(دائرة سعادة محمد محرز باشا بفضيلة حضرة مستر كرشو وصالح حق بك المستشارين —
القضية رقم ٣٠٦ سنة ٣٦ ق)

ملخص الحكم :

١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدین إلا بالكتابة

٢ - يعتبر الوارث خليفة لمورثه فلا يجوز له اثبات صورية العقد الصادر من مورثه بغير كتابة

اسباب الحكم :

« وحيث أن المحكمة لا ترى وجهاً لإثبات صورية عقد البيع إذ أن الصورية لا يمكن اثباتها إلا بكتابة تدل عليها وليس يد السمت ائمة بنت فوده أي ورقة من هذا القبيل ومع ذلك فإنها حلت محل المورث الذي باع الاطيان المتنازع عليها فلا يحق لها ان تدعى بتحقيقها العقدين الصادرين بيعها لأنه لو كان هو نفسه حياً لما أمكنه الادعاء بها وطلب صورية إلا اذا كانت بيده ورقة تدل عليها . »

(المجموعة الرسمية من ٢٥ ص ٥١)

(دائرة حضرة احمد بك زكى ابى السعود بقوية حضرة مستر هل وعلى بك جلال المستشارين
— القضية رقم ٧٩٤ سنة ٣٨ ق)

ملخص الحكم :

- ١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدین إلا بالكتابة
- ٢ - ويجوز للعاقدین اثباتها بكافة الطرق إذا كان الغرض من الصورية الهرب من احكام القانون
- ٣ - اذا اثبت المدين صورية سبب الدين ، وجب على الدائن اثبات أن لديه سبباً آخر صحيحاً ، والاوجب القضاء بطلان التعهد .

اسباب الحكم :

« وحيث ان المستأنف يدفع الدعوى بأن السند صوري حررته الست ساره الى بناتها لا لسبب دين صحيح وانما لتمييزهن عليه في الميراث او حرمانه منه بطريقة غير مشروعة »
« وحيث أن الحكم المستأنف رفض الاثبات بالبيئة لأن المستأنف وارث فليس له من الحقوق اكثر مما كان لمورثته وهي لم تكن تستطيع اثبات صورية السند بالبيئة بناء على القاعدة القانونية التي لا تميز اثباتها صورية العقد المحرر بالكتابة بين الخصوم الا بكتابه

« وحيث ان لهذه القاعدة استثناءات يجوز فيها اثبات صورية العقد بالبيئة بين الخصوم ومن هذه الاستثناءات ان يكون الغرض من السند او العقد اخفاء سبب مخالف للقانون »

« وحيث أن دفاع المستأنف القائم على عدم صحة السبب وان الغرض من السند تمييز بعض الورثة على البعض او حرمانه يدخل في تلك الاستثناءات »

« وحيث بناء على ذلك يكون المستأنف محققاً في طلبه اثبات صورية السند بالبيئة والقرائن ولا محل للبحث اذا كان الوارث يعتبر من الخصوم او غير الخصوم . »

« وحيث ان المحكمة ترى ان القرائن التي يستند عليها المستأنف ليست كافية لاثبات

الصورية فيتعين اجابة طلب التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها اليينة ان سبب السند لم يكن صحيحاً ديناً»

« وحيث ان عدم صحة السبب لا يكفي لبطالان السند لجواز ان يكون له سبب آخر حقيقى شرعى فيتعين التصريح للمستأنف عليهن بأثبات السبب الصحيح الذى يدعيه تأييداً لدينهن »

« وحيث ان لكل فريق الحق فى نفي ما يثبته الفريق الاخر »
 فلهذه الاسباب - حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف باليينة أن سبب السند لم يكن ديناً صحيحاً وليثبت المستأنف عليهن السبب الصحيح الذى يدعيه تأييداً لدينهن ولكل من الفريقين نفي ما يثبته الفريق الآخر .

٩

٢٥ مارس سنة ١٩٢٣

١٦٠

(المحاماه من ٤ ص ١٣٤)

(دائرة معالي احمد باشا طالت رئيس المحكمة بعضوية حضرة مسيو سودان ومستر سندرس -
 القضية رقم ٣٨ سنة ٤٠ ق)

ملخص الحكم :

- ١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة
- ٢ - وما دام لا يجوز اثباتها باليينة ، فلا يجوز اثباتها كذلك بالقرائن

اسباب الحكم :

« حيث انه فى الواقع متى كان العقد العرفى معترفاً به من الخصوم فلا يصح لاحد منهم الطعن عليه بالصورية الا بموجب ورقة ضد او عقد كتابى آخر وذلك تطبيقاً للمبادئ المنصوص عنها فى المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات الاهلى و ١٣٤١ من قانون المرافعات الفرنسى »

« وحيث أن عدم قبول الاثبات بالشهود فى هذه الحالة يبنى عليه ايضاً عدم جواز الاخذ فيها بالقرائن ومتى كان الامر كذلك وجب من باب اولى عدم اعتبار الحجج التى اشتملت عليها ورقة الاستئناف لأنها تعتبر من قبيل القرائن »

«وحيث ان خطاب ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ الصادر من المستشارف عليه مرمى افدى حسين انما هو مكتوب بعبارة عامة تحتل تفسيراً مخالفاً بالمرّة للتأويل الذى يذهب اليه المستشارف فضلاً عن انه لا يشير الا الى مسألة فية الایجار ومواعيد استحقاقه . وبما أنه سابق على العقد الصريح الصادر من الخصوم والذى ارتكبت عليه محكمة اول درجة بحق فلا يجوز اعتبار ما جاء فيه عدولاً عما جاء بالعقد المذكور »
(يظهر أن بالحكم خطأ مادياً فى اشارته الى المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات)

١٠

٢٩ مارس سنة ١٩٢٣

١٦١

(المحاماه من ٣ ص ٤١١)

(دائرة حضرة احد بك زكى ابى السعود بضموية حضرتى مسترهل وعلى بك جلال المستشارين — القضية رقم ١٤٥ سنة ٤٠ ق)

ملخص الحكم

لا يجوز اثبات الصورية بين التعاقدین وورثتهم الا بالكتابة الا فى احوال مستثناءه

اسباب الحكم:

« حيث أن المستشارف ينكر حق المستشارف عليها فى المنزل وادعى انه اشترى من مورثها نصيبه فى الاطيان بالعقد الذى قدمه مؤرخاً ١٢ شوال سنة ١٣٢٧ وموقعاً عليه بخطه وقال ان مورثها لم يترك مواشى »

« وحيث ان المحكمة الابتدائية استندت فى حكمها الى انه نظراً للقراءة التى بين التعاقدین ومن ان المشتري قد تعين فعلاً شيخاً للبلد ونظير ذلك ترى اجابة طلب المدعية باحالة القضية على التحقيق لاثبات صورية هذا العقد واحقيتها فى البقرة والتمجة بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والمدعى عليه النفى بالطرق عينها »

« وحيث ان المحاكم المصرية اهلية ومختلطة جرت على مبدأ عدم قبول اثبات صورية العقود المكتوبة بالبينة من التعاقدین او ورثتهم الا فى احوال استثنائية ليست هذه الحالة منها »

« وحيث أن هذه المحكمة ترى العمل بهذا المبدأ الذى لا خلاف فيه .. »

٧ يونيو سنة ١٩٢٣

١٦٢

(المحاماة س ٤ ص ١٣٧)

(دائرة حضرة محمد بك مصطفى معضوية حضرة قاضي مسيو كالويني ومحمد علام باشا المستشارين -
القضية رقم ٢٧٦ سنة ٤٠ ق)

ملخص الحكم :

- ١ - الاصل عدم جواز اثبات الصورية بين التعاقدين الا بالكتابة
 - ٢ - وانما يجوز اثباتها بالبينه والقرائن اذا كان هناك مانع ادبي من الحصول على الكتابة كالقراءة
 - ٣ - وكذلك اذا كان هناك مقدمة ثبوت بالكتابة
- اسباب الحكم :

« حيث انه وان كان من المقرر قانونا ان الصورية بين التعاقدين لا تثبت الا بالكتابة ولكن ترى المحكمة بالنظر للوقائع الثابتة في الحكم المستأنف ولوجود المانع الادبي بين المستأنفات والادبى المستأنف عليه بأخذ عقد الضد ووجود مقدمات ثبوت بالكتابة تنحصر في اعتراف احدى المستأنفات وهي الست فتيده في تحقيق البوليس بأن الوالد باع الاطيان لعدم وجود اخ لمن حفظا لعدم ضياعها ، ان الحكم المستأنف الصادر بالتحقيق في محله لوجود القرائن العديدة الثابتة فيه ومقدمات الثبوت بالكتابة التي تجعل الواقعة المدعى بها قرينة الاحتمال كما سلف الذكر . »

٤ يناير سنة ١٩٢٤

١٦٣

(محكمة النقض برئاسة معالي احمد طلمت باشا بمعضوية معالي حسين درويش باشا وحضرات
مستر كرشو وعطيه حسني باشا ومحمد مصطفى بك المستشارين وجندي عبدالملك وكيل نيابة الاستئناف
— القضية رقم ٢٧٦ سنة ٤٣ ق)

ملخص الحكم :

اذا كان الدين ثابتا بسند رسمي ذكر فيه ان النقود دفعت امام كاتب العقود ، فلا
يمكن اثبات الصورية بشهادة الشهود

اسباب الحكم :

« حيث ان الدين ثابت بسند رسمي ذكر فيه ان النقود دفعت امام كاتب العقود فلا يمكن اثبات الصورية بشهادة الشهود »
 « وحيث انه بعد ذلك لا يبقى الا واقعة واحدة لا تتوفر معها ركن المادة المفروض قانونا ولهذا يكون الحكم المطعون فيه خطأ ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات . »

١٣

١٧ مارس سنة ١٩٢٦

١٦٤

(المحاماة س ٨ ص ٧٥٩)

(دائرة معالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة بفضوية حضرتي مراد وهبه بك وحسن نبيه المصري بك المستشارين - القضية رقم ٧٦٢ س ٤٢ ق)

ملخص الحكم :

- ١ - يعتبر الورثة « غيرا » بالنسبة للتصرفات الصادرة من المورث لأحد الورثة . وعلى ذلك يجوز لهم اثبات صورية هذه التصرفات بكافة الطرق
- ٢ - يجوز لمن يطمع بصورية عقد بيع باعتباره وصية في الواقع أن يثبت وضع يد البائع على العين المبيعة حتى وفاته بالرغم من البيع لما في ذلك من الدلالة على نية الايصاء

اسباب الحكم .

« حيث أن المستأنفة قصرت دفاعها امام محكمة الاستئناف على أن العقدين الصادرين من المورث لا يتضمنان في الحقيقة لا بيعاً ولا هبة وانما هما وصية وهذه لا تكون نافذة في حالة ما اذا كانت لوارث الا اذا اجازها باقي الورثة وبما انها لم تجزها فتكون محقة في طلباتها »

« وحيث ان المستأنف عليهم ينكرون على المستأنفة حق ابداء هذا الدفع بحجة انه طلب جديد لا يجوز تقديمه امام محكمة الاستئناف لأول مرة »

« وحيث أنه من المبادئ المقررة ان الطلب الجديد هو الطلب الذي يختلف عن الطلبات الاصلية المقدمة بها الدعوى كأن غيره موضوعها وسببها او زيد في أصل مقدارها او حصل تغيير في الصفة التي كانت مرفوعة بها الدعوى »

« وحيث أن الأمر في الدعوى الحالية لم يكن كذلك لأن طلب اعتبار عقدي البيع بمثابة وصية لم يكن من شأنه لا التغير في موضوع الدعوى اذ لم تنزل مطالبة بحق في ميراث ولا في سببها لأن المستأنفة لم تبين دعواها الا على حقها في هذا الميراث ولا في صفة هذه المستأنفة لأنها لم تنزل قول انها وراثة وبصقتها وارثة لها هذا الحق كما انها لم تزد في الطلبات الاصلية »

« وحيث يتضح مما تقدم ان هذا الطلب لم يكن في الحقيقة والواقع الا دفعا جديداً للمستأنفة الحق في ابدائه على أى حالة كانت عليها الدعوى عملاً بنص المادة ٣٦٩ مرافعات »

« وحيث أن المستأنف عليهم يدفعون دعوى المستأنفة بأن التصرف الصادر من المورث هو بيع صحيح مستوف لأركان القانونية وانه بفرض التسليم بأن الثمن لم يدفع فيكون هبة صدرت في صورة عقد بيع لا وصية »

« وحيث ان الفرق بين الهبة والوصية ان الاولى هي تملك في الحال بينما ان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت »

« وحيث للوصول الى معرفة ما اذا كان هذا التصرف هو هبة او وصية يتعين البحث فيما اذا كان المورث هو الذي كان يستغل املاكه بعد صدور العقدين موضوع النزاع بنفسه ام من كتبت المقود باسمائهم هم الذين كانوا يستغلونها ولحساب من كانت هذه الادارة »

« وحيث ان المحكمة لم تبين ذلك بصفة صريحة لا من الأدلة المقدمة من المستأنفة ولا من اقوال المستأنف عليهم حتى يمكن ترجيح احدى الحالتين لنا يتعين احالة الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة بكافة الطرق القانونية بما فيها اليقينة ان المورث بعد صدور هذين العقدين ولغاية وفاته هو الذي كان يستغل املاكه مباشرة او بالواسطة وان هذه الادارة كانت لحسابه الخاص ولمنفعة دون اولاده وصرحت المستأنف عليهم النفي بالطرق عنها »

١٤

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢

١٦٥

(المحاماه س ٨ ص ٧٦١)

(دائرة حضرة على بك سالم بفضوية حضرتي محمد فريد الشامي بك ومحمد المرجوشي بك -
المستشارين - القضية رقم ٩٦٠ سنة ١٤٤ ق)

ملخص الحكم:

يعتبر الورثة « غيرا » بالنسبة لتصرفات الصادرة من المورث لأحدهم. فاذا ما طعن

الورثة بصورة عقد البيع الصادر من المورث لأحدهم باعتباره وصية في صورة عقد بيع، جاز لهم اثبات الصورية بكافة طرق الاثبات.

اسباب الحكم :

« حيث انه ثابت من اوراق الدعوى ان الحاج ابراهيم الدلتونى مورث المستأفقات باع الى القصر محمد وزينب وخديجة وخضره وفاطمة واحمد ونفيسة وامينة ويوسف اولاد ابن اخيه على محمد الدلتونى ٨ فدادين و ١٣ قيراطاً توزع بينهم بالفريضة الشرعية بعقد مثبت تاريخه رسمياً فى اول يونيو سنة ١٩٢٢ ومسجل فى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ مقابل ثمن قدر بمبلغ ١٥٠٠ جنيه قال البائع انه قبضها من يد ابن اخيه على محمد الدلتونى بصفته ولياً على اولاده المشترين واشترط البائع فى هذا العقد بقاءه مبتغماً بما باع والا يضع المشترين يدهم عليه الا بعد وفاته ولم بعد ذلك التصرف فيه كيف يشاءون »

« وحيث ان المستأفقات طعن فى هذا العقد بأنه بغير مقابل لأن المشترين ووالدهم لم يدفعوا الثمن الى البائع فبعد تملكها بغير مقابل مضافاً الى ما بعد الموت فهو وصية وطلبين إحالة الدعوى الى التحقيق لأثبات عدم دفع المشترين شيئاً من الثمن بجميع طرق الاثبات »

« وحيث ان المستأف على رفع الدعوى معتمداً على ما جاء فى العقد من دفع الثمن للبائع وقال ان المستأفقات يمثلن مورثهن ابراهيم الدلتونى فلا حق لمن فى الطعن فى هذا العقد ويدهن خاليه من سند كتابي ينفي ما ثبت فيه »

« وحيث ان نقطة الخلاف بين الطرفين هى هل المستأفقات يعتبرن ممثلات لمورثهن فيما صدر منه من تصرفات بغير مقابل مسنده الى ما بعد موته قصد اضرارهن وحرمانهن من تركته أو انهن لا يعتبرن ممثلات له وانهن من الغير الخارج عن العقد وله اثبات عدم صحته بجميع الطرق القانونية »

« وحيث أنه فى الواقع لا يجوز اعتبار الورثة ممثلات لمورثهن حين تصرف فى حياته بغير مقابل تصرفاً ضاراً بهن وما كان فى وسعهن درؤه أو الحصول على كتابة بأنه تم بغير مقابل بل يجوز ان يكون حصل من المورث بتوافقه مع ابن اخيه على محمد الدلتونى لمصلحة اولاد الاخير القصر وفرض الاضرار يباقي الورثة المستأفقات ومثل هذا العمل يعد من طرق الغش الذى قصد به اضرار بعض الورثة لو صح »

« وحيث انه بناء على ذلك لا يسلم قانوناً باعتبار الورثة فى هذه الحالة ممثلات لمورثهن الذى أضر بهن بما تصرف به للغير بتوافقه مع ابن اخيه على محمد الدلتونى ويصبحن

في حل من السماح لمن بأن يثبتن بالينة وغيرها ان المقدم موضوع الدعوى لم يكن بيعاً صحيحاً قبض عنه ثمن بل هو خير مقابل اى من التبرعات المسندة الى ما بعد الموت والمستأنف عليه التقي بالطرق عينها والحضرة المحقق عمل ما يرى فيه صلاحاً لاظهار الحقيقة»

١٥

١٦ فبراير سنة ١٩٢٨

١٦٦

(غير منشور)

(حكم المحكمين الصادر من حضرتى محمد صدق باشا وعبد الحميد بدوى باشا . فى قضية السيدة سكينه هانم للنشأوى ضد السيدة شاماهام شخير)

ملخص الحكم :

- ١ - لا يجوز اثبات الصورية بين العاقدين الا بالكتابة
- ٢ - ويجوز اثباتها بين العاقدين وورثتهم بكافة الطرق اذا كان سبب الصورية الهرب من احكام القانون
- ٣ - على المدين اذا طعن بصورية سبب الدين ان يقيم الدليل على الصورية ثم على ان السبب الحقيقى غير مشروع
- ٤ - اذا جاز اثبات الصورية بالينة جاز اثباتها ايضاً بالقرائن .

اسباب الحكم :

« حيث ان المدعى عليها تدفع دعوى السند بأنه وان كان قد اثبت فيه أن القيمة وصلت صديق بك قدية يداً يد . أى انه قرض أو وديعة . فقد كانت حقيقة المقصود به وصية من صديق بك شعير الى المدعية بالمبلغ الوارد بالسند . »
وانه لما كانت الوصية لو ارث لا تنفذ الا اذا اجازها الورثة . فقد رعى المورث بتحرير السند على هذا الوجه اخفاء التصرف الحقيقى غير الملزم للورثة وهو الوصية بالباسه صورة تصرف ملزم وهو القرض . وان اثبات الصورية فى مثل هذه الحالة بالينة والقرائن جائز اذ كان المقصود بالسند الخروج على أحكام القانون . وان المدعى عليها تلك الاثبات بهذه الطرق المختلفة . سواء اعتبر انها تلت هذا الحق من مورثها أم من القانون مباشرة . وأن يكفيها أن تثبت ان السبب الوارد فى السند غير حقيقى ومالم

تثبت المدعية نفسها ان لديها سبباً آخر وان ذلك السبب صحيح : وجب القضاء برفض دعواها . »

« وحيث ان القاعدة في المحررات هي أن لا يثبت ما ينفيها او ما يخالفها الا بالكتابة وانه يستثنى من هذه القاعدة حالة الحرب من أحكام القانون »

« وحيث انه وان لم يرد بذلك نص في القانون المصري فان القاعدة والاستثناء تستلزمها القواعد التي اتخذها هذا القانون في أمر الاثبات بالكتابة ، وفضلاً عن ذلك قد جرى عليهما القضاء الاهلي والمختلط »

« وحيث انه لا نزاع في انه اذا كان السند الذي صيغ على انه سند قرض أو وديعة ولم يقصد به في الواقع الا الوصية ، فان هذه الصورية يكون الغرض منها الخروج على القانون ، ويجوز لذلك اثباتها بغير الكتابة »

« وحيث ان المدعية تذهب الى انه يجب أن يكون اثبات الصورية بالينة والقرائن معاً ، وانه لا يجوز أن يكون بالقرائن وحدها »

« وحيث ان هيئة التحكيم لا ترى وجهاً ظاهراً للتفريق في هذا الصدد بين الينة والقرائن ما دام مناط جواز الاثبات بأى الطريقين هو حرية القاضي في تكوين اعتقاده . وما دام ان القانون لم يجعل لهذين الطريقين من طرق الاثبات مرتبتين مختلفتين . »

« وحيث انه لا يمكن التسليم بما تذهب اليه المدعى عليها من انه يكفي لرفض الحكم بالسند أن يثبت بالينة أو القرائن ان السبب الوارد بالسند صوري أو غير حقيقي ، اذ أن استثناء الصورية في حالة مخالفة القانون من القاعدة العامة التي توجب اثبات ما يخالف المحررات بالكتابة ، هو استثناء مكون من ركنين غير منفصلين أحدهما مخالفة المكتوب للحقيقة ، والثاني أن الحقيقة التي أريد مخالفتها هي أمر خارج على القانون . فوجب أن يقع الاثبات على الركنين معاً . ولو قيل بغير ذلك لجاز لأى خصم ادعى ولم يثبت ان الغرض من الصورية مخالفة أحكام القانون أن ينفي المحررات بالينة أو القرائن ، واتهدمت بذلك القاعدة العامة المتقدم ذكرها . »

« وحيث انه يجب بناء على ذلك أن لا يقتصر الاثبات على مخالفة السند للحقيقة بل يجب ايضاً أن يتناول أن الحقيقة هي ان المورث أراد الوصية دون غيرها من التصرفات التي أباحها القانون »

« وحيث انه لتوفر معنى الوصية يجب أن يثبت ان المورث قصد تترعاً مضافاً الى

ما بعد الموت . »

«وحيث أن هيئة التحكيم ترى أن ما ذكرته المدعى عليها من قرائن تحرير السند على أثر احساس صديق بك بمرض القلب . وتحريره بعد وفاة السيد باشا شعير . وتساوى نصيب المدعى عليها في تركة صديق بك مع نصيبها في الدين الذي هو موضوع السند . أن هذه القرائن أن صحت كانت دليلا على التبرع مطلقا . وهي قاصرة عن اثبات المعنى الخاص بالوصية لا سيما اذا كانت الأدلة المقدمة من المدعى عليها على أن السند بقي في حياة المورث ليست كافية ولا مقنعة ، كما ترى هيئة التحكيم أن عدم مطالبة المدعية بقيمة السند في حياة المورث لا يكفي مع قصر المدة بين تحرير السند والوفاء - ومع طبيعة علاقة الزوجية أن يخصص معنى التبرع ويحدده بالوصية »

وحيث أن السند قدم من المدعية . ولم يثبت أنه كان مخزاة المورث وانها استولت عليه من تلك الخزانه »

« وحيث أنه لهذه الأسباب لا تكون المدعى عليها قدمت الدليل على أن المورث قصد الوصية »

«وحيث أن المدعى عليها تذهب الى أنه اذا كان سبب السند الحقيقي هو الهبة فإن السند يكون باطلا - أولا - لأنه لا يتضمن تملك المين في الحال - اذ لم تكن العشرون ألف جنيها موجودة لدى المورث وقت تحرير السند - وثانيا - لأنه لم يثبت ان المدعية قبلت الهبة قبل وفاة المورث . »

«وحيث أنه لا شك في أن الاعتراف بالدين تملك ناجز للدين نفسه . وسواء لصحة ترتب الدين في ذمة الواهب أن يوجد عنده مقابلة التقدي أم لا يوجد . كما لا شك في أن وجود السند يبد المدعية في حياة الواهب . سواء كان السند قابلا للتحويل أو غير قابل له . هو بذاته قرينة على قبولها الهبة . »

« وحيث أنه للأسباب المقدمة لا تكون المدعى عليها أقامت الدلائل على أن السند الذي رفعت به الدعوى يتضمن وصية أو هبة باطلة »

« وحيث أنه لذلك يكون ما قدمت المدعى عليها من الأدلة غير كاف لإبطال ذاك السند ويتعين الحكم به »

الفصل الثاني

قضاء محكمة الاستئناف المختلطة

(تبلغ الاحكام الصادرة في دعوى العصرية من محكمة الاستئناف المختلطة المنشورة في مجلة التشريع والقضاء في سنواتها الثلاثين الاولى اربعة وخمسين حكماً . ولما كان المقام لا يحتمل تلخيص هذه الاحكام جميعاً ، اكتفينا بتبويبها كما سترى)

١٦٧ - ١ - ما يجب الحق في دعوى العصرية

- ١ - حكم ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ - س ٨ ص ٣
- ٢ - » ١٢ مايو » ١٨٩٨ - » ١٠ » ٢٧١
- ٣ - » ٨ مارس » ١٨٩٩ - » ١١ » ١٥٠
- ٤ - » ٢٠ ديسمبر » ١٨٩٩ - » ١٢ » ٥٠
- ٥ - » ٧ يونيو » ١٩٠٠ - » ١٢ » ٣١٨
- ٦ - » ٩ ابريل » ١٩٠٢ - » ١٤ » ٢٢٠
- ٧ - » ٤ مارس » ١٩٠٣ - » ١٥ » ١٨١
- ٨ - » أول فبراير » ١٩٠٥ - » ١٧ » ٩٥
- ٩ - » ١٢ يناير » ١٩٠٩ - » ٢١ » ١٠٨
- ١٠ - » ٣٠ ديسمبر » ١٩٠٩ - » ٢٢ » ٧٥
- ١١ - » ٦ مارس » ١٩١٣ - » ٢٥ » ٢١٤
- ١٢ - » ١٥ مايو » ١٩١٣ - » ٢٥ » ٣٨٣
- ١٣ - » ١٣ فبراير » ١٩١٢ - » ٢٩ » ٢١٢
- ١٤ - » ٢٠ نوفمبر » ١٩١٧ - » ٣٠ » ٤٥
- ١٥ - » ١٠ يناير » ١٩١٨ - » ٣٠ » ١٤٨

١٦٨ - ٢ - على من ترفع دعوى العصرية

- ١ - حكم ١٣ فبراير سنة ١٨٩٥ س ٧ ص ١٢١

- ٢ - حكم ١٨ مايو » ١٨٩٨ » ١٠ » ٢٨٤
 ٣ - » ٣ » ١٨٩٩ » ١١ » ٢٠٣
 ٤ - » ٢٢ مارس » ١٩٠٠ » ١٢ » ١٧٢
 ٥ - » ١٩ فبراير » ١٩٠٣ » ١٥ » ١٥٦
 ٦ - » ٢٥ فبراير » ١٩٠٣ » ١٥ » ١٦٠

١٦٩ ٣ - أثر العقد الموصى بالنسبة للغير

- ١ - حكم ١٣ مايو سنة ١٩٠٩ من ٢١ ص ٣٨٤
 ٢ - » ٧ مارس » ١٩١٢ » ٢٤ » ١٧٦
 ٣ - » ٦ » ١٩١٣ » ٢٤ » ٢١٤
 ٤ - » ١٦ » ١٩١٥ » ٢٧ » ٢١٩
 ٥ - » ٢٠ يونيو » ١٩١٨ » ٣٠ » ٤٨٢

١٧٠ ٤ - عدم جواز اثبات الصورة بين الدافعين إلا بالكتابة

- ١ - حكم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ من ٦ ص ٢٤٢
 ٢ - » ١٢ » ١٨٩٨ » ١٠ » ٩٥
 ٣ - » ٩ نوفمبر » ١٨٩٨ » ١١ » ٢٩٠
 ٤ - » ١٤ مايو » ١٩٠٣ » ١٥ » ٣٠٠
 ٥ - » ١٦ يونيو » ١٩١٠ » ٢٢ » ٣٦٥
 ٦ - » ٢٢ فبراير » ١٩١٢ » ٢٤ » ١٥٥

١٧١ ٥ - جواز اثبات الصورة بين الدافعين بطانة الطرق أو كالات عدم الصورة

الهرب من أملاك القانون

- ١ - حكم ٢٤ يناير سنة ١٨٩٤ من ٦ ص ٢٤٢
 ٢ - » ١٣ مايو » ١٩٠٩ » ٢١ » ٣٤٣

١٧٢ - ٦ - جوائز اثبات الصورية بين القبر والعاقدين بظافة الطرق

- ١ - حكم ١٤ مايو سنة ١٩٠٣ من ١٥ ص ٣٠٠
- ٢ - » ٢٠ فبراير » ١٩١٣ » ٢٥ » ٣٨٩
- ٣ - » ٢٦ مارس » ١٩١٤ » ٢٦ » ٣٠١
- ٤ - » ٢١ فبراير » ١٩١٨ » ٣٠ » ٢٤٣

١٧٣ - ٧ - توزيع عبء الاثبات على الاعضاء في دعوى الصورية

- ١ - حكم ١٣ مايو سنة ١٩٠٣ من ١٥ ص ٢٧٩
- ٢ - » ١٦ نوفمبر » ١٩١٠ » ٢٣ » ٩
- ٣ - » ٢٣ مارس » ١٩١٥ » ٢٧ » ٢٣٧

١٧٤ - ٨ - جوائز اثبات الصورية بالفرائض

- ١ - حكم ٥ فبراير سنة ١٨٩١ من ٣ ص ٢٣٧
- ٢ - » ١٥ نوفمبر » ١٨٩٣ » ٦ » ١٥
- ٣ - » ٢٠ ديسمبر » ١٨٩٣ » ٦ » ٧٢
- ٤ - » ١٥ مايو » ١٩٠٧ » ١٩ » ٢٥٤
- ٥ - » ٧ نوفمبر » ١٩١٢ » ٢٥ » ٤
- ٦ - » ٢٠ فبراير » ١٩١٣ » ٢٥ » ١٨٩
- ٧ - » ٣٠ ديسمبر » ١٩١٣ » ٢٦ » ١٠٨
- ٨ - » ٩ مارس » ١٩١٦ » ٢٨ » ١٩١

١٧٥ - ٩ - ليست الصورية في ذاتها سبباً لبطوره التنهد

- ١ - حكم ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ من ١٥ ص ٢٠٣
- ٢ - » أول فبراير » ١٩٠٥ » ١٧ » ٩٥

١٧٦ - ١٠ - الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البواعية

- ١ - حكم ٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ من ٢٣ ص ٣
- ٢ - » ٢٨ مارس » ١٩١٢ » ٢٤ » ٢٤٤
- ٣ - » ٢٩ مايو » ١٩١٧ » ٢٩ » ٤٥٤

فهرس

محنة

٩٤٧

الباب الاول - مبادئ عامة

٩٤٧

تعريف الصورية

٩٤٧

شروطها

٩٤٨

حالاتها

٩٤٩

مداها

٩٥٠

علتها

٩٥٠

اثرها

الباب الثاني - الفارق بين الصورية والنش . والفارق بين دعوى الصورية

٩٥٢

والدعوى البولصية

٩٥٢

الفارق بين الصورية والنش

٩٥٢

الفارق بين دعوى الصورية والدعوى البولصية

٩٥٣

الدعوى البولصية

٩٥٣

١ - اركانها

٩٥٣

٢ - اثرها بالنسبة للمشتري

٩٥٤

٣ - اثرها بالنسبة لمن تلقى الحق عنه

٩٥٤

٤ - اصحاب الحق فيها

٩٥٤

دعوى الصورية

٩٥٥

١ - اركانها

٩٥٥

٢ - اثرها بالنسبة للمشتري

٩٥٥

٣ - اثرها بالنسبة لمن تلقى الحق عنه

٩٥٧

٤ - اصحاب الحق فيها

صفحة

٩٥٩

الباب الثالث - من لهم حق التمسك بالصورية وعلى من يحتاج بها

٩٥٩

الفصل الاول - من لهم حق التمسك بالصورية

٩٥٩

١ - الماقدان

٩٦٠

٢ - ورثة الماقدان

٩٦٠

٣ - دائنو الماقدان

٩٦١

٤ - الغير

٩٦١

الفصل الثاني - على من يحتاج بالصورية

٩٦١

١ - صاحب العقد الصوري وروثه

٩٦١

٢ - دائنوه

٩٦١

٣ - متلقو الحق عنه

٩٦٢

الباب الرابع - في العقود الجائز الطعن بصورتها

٩٦٢

١ - العقود العرفية

٩٦٢

٢ - العقود الرسمية

٩٦٣

٣ - الاحكام النهائية

٩٦٦

الباب الخامس - في اثبات الصورية

٩٦٦

الفصل الاول - مبادئ عامة

٩٦٦

على من يقع عبء الاثبات

٩٦٦

طرق الاثبات

٩٦٨

الفصل الثاني - الاثبات بين الماقدان

٩٦٨

١ - القاعدة العامة

٩٧٠

ب - الاستثناءات من القاعدة العامة

٩٧٠

الاستثناءات العامة

٩٧٠

١ - وجود مقدمة ثبوت بالكتابة

٩٧٤

٢ - قد ورقة الضد

صحيفة

٩٧٦ ٣ - وجود مانع من الحصول على ورقة الضد

٩٧٨ ٤ - تسليم سند الدين للمدين

٩٨٠ ٥ - الشروع في الوفاء

٩٨٣ الفصل الثالث - الاثبات بين الغير والعاقدین - مركز الوارث في

الدعوى الصورية

٩٨٣ الاثبات بين الغير والعاقدین

٩٨٤ مركز الوارث في دعوى الصورية

٩٨٤ ١ - النظرية الصحيحة

٩٨٥ ٢ - قضاء المحاكم الأهلية

٩٨٧ ٣ - قه العلماء الفرنسيين

٩٨٨ رأى دالوز

٩٨٨ » كاربانتيه

٩٨٩ » بودرى

٩٩٠ الفصل الرابع - توزيع الاثبات على الاخصام في دعوى الصورية

٩٩٠ ١ - المسألة

٩٩١ ٢ - رأى الاستاذ الشوريجى بك

٩٩٢ ٣ - رأينا

٩٩٥ ٤ - آراء الشراح الفرنسيين

٩٩٥ رأى كاربانتيه

٩٩٦ » بودرى

٩٩٧ » كابتیان

٩٩٧ » اوبرى ورو

٩٩٨ » لا بورى

٩٩٨ » دالوز

٩٩٩ ٥ - رأى أحد شراح القانون المصرى

١٠٠٠ ٦ - احكام القضاء المصرى

صفحة

١٠٠٢	الفصل الخامس - اثبات الصورية بالقرائن
١٠٠٢	١ - قيمة القرائن في اثبات دعوى الصورية
١٠٠٣	٢ - اعتراض الاستاذ الشوريجي بك والرد عليه
١٠٠٦	٣ - قضاء المحاكم المصرية
١٠٠٧	الباب السادس - قضاء المحاكم المصرية في دعاوى الصورية
١٠٠٧	الفصل الأول - قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
١٠٠٧	١ - حكم أول مارس سنة ١٩٠٠
١٠٠٨	٢ - » ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢
١٠٠٩	٣ - » أول » سنة ١٩٠٧
١٠١٠	٤ - » ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩
١٠١١	٥ - » ٢٠ يناير سنة ١٩١٤
١٠١١	٦ - » ٢٧ » سنة ١٩١٥
١٠١٢	٧ - » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠
١٠١٣	٨ - » ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢
١٠١٤	٩ - » ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣
١٠١٥	١٠ - » ٢٩ » سنة ١٩٢٣
١٠١٦	١١ - » ٧ يونيو سنة ١٩٢٣
١٠١٦	١٢ - » ٤ يناير سنة ١٩٢٤
١٠١٧	١٣ - » ١٧ مارس سنة ١٩٢٦
١٠١٨	١٤ - » ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧
١٠٢٠	حكم محكمين في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨
١٠٢٣	الفصل الثاني - قضاء محكمة الاستئناف المختلطة
١٠٢٣	١ - اصحاب الحق في دعوى الصورية
١٠٢٣	٢ - على من ترفع دعوى الصورية
١٠٢٤	٣ - أثر العقد الصوري بالنسبة للغير
١٠٢٤	٤ - عدم جواز اثبات الصورية بين العاقلين الا بالكتابة

صحيفة

- ٥ - جواز ذلك اذا كانت علة الصورية الهرب من أحكام القانون ١٠٢٤
- ٦ - جواز اثبات الصورية بين الغير والماقدين بكافة الطرق ١٠٢٤
- ٧ - توزيع عبء الاثبات على الأخصام في دعوى الصورية ١٠٢٥
- ٨ - جواز اثبات الصورية بالقرائن ١٠٢٥
- ٩ - ليست الصورية في ذاتها سبباً لبطلان العقد ١٠٢٥
- ١٠ - الجمع بين دعوى الصورية والدعوى البولصية ١٠٢٥



Bibliotheca Alexandrina



0542595